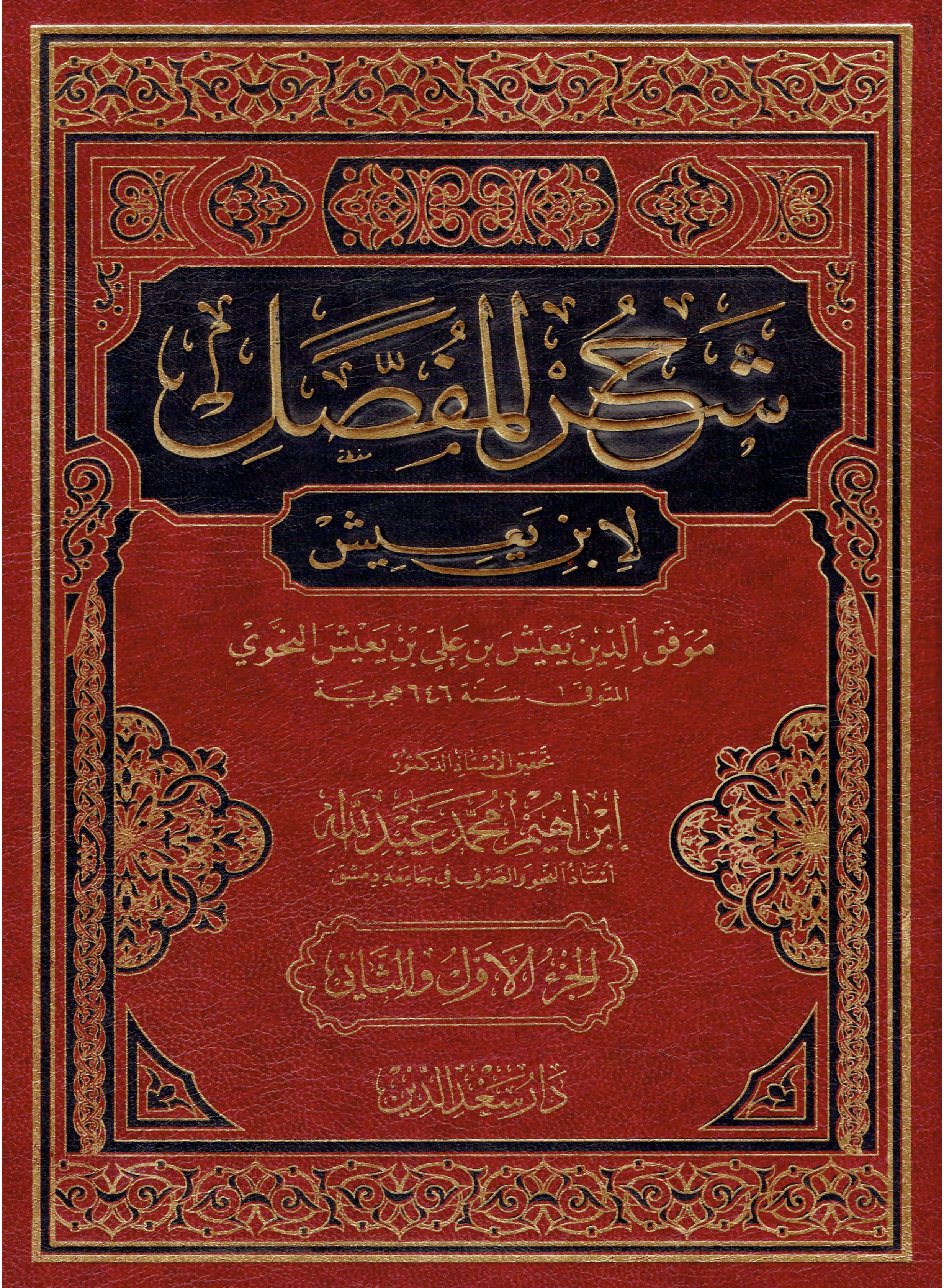


شرح المفصل
لابن يعيش
موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية
تحقيق الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق
الجزء الأول والثاني
دار سعد الدين


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش







جمهورية مصر العربية - القاهرة

هاتف 002 02 23956114

جوال 002 0122 4444904

العنوان : شرح المفصل

تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

تحقيق : أ. د. ابراهيم محمد عبد الله

عدد الأجزاء : 11

عدد المجلدات : 6

عدد الصفحات : 3264

قياس الصفحة : 17 × 24

نوع الورق : شاموا 70 غ

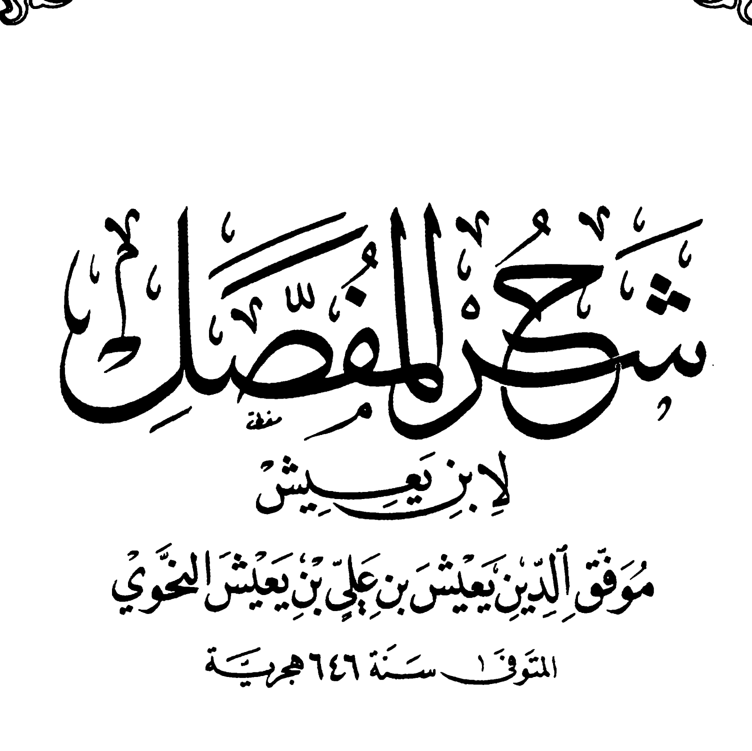
عدد النسخ : 1000

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :

ISBN 978-9933-473-09-9

الطبعة الثانية

1436 هـ - 2015 م



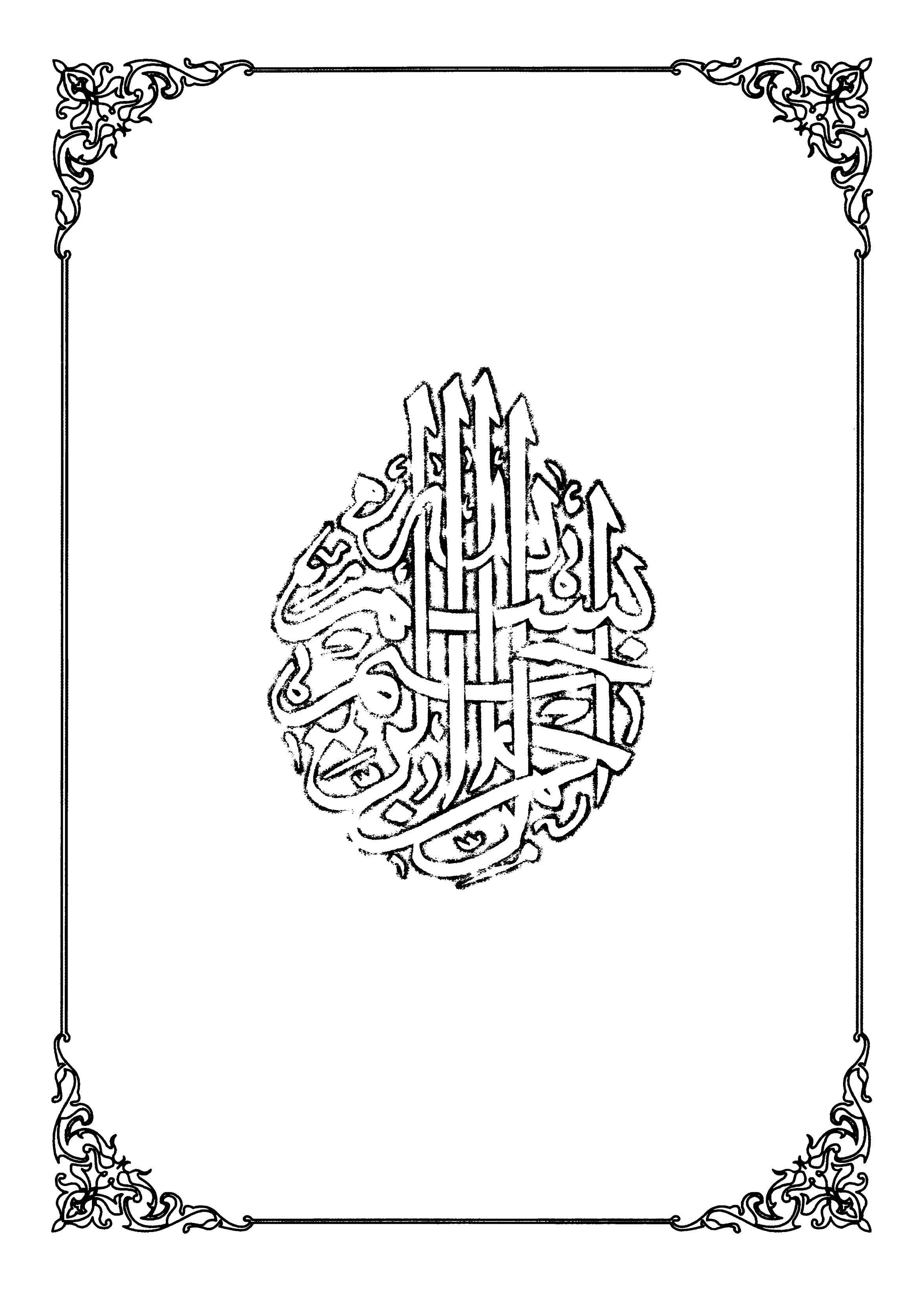
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الأول

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد الله على نعمه الجزيلة وآلائه العميمة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الوسيلة والفضيلة، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن دار سعد الدين كانت قد أصدرت كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، ويسرُّها أن تقدِّم لمحبِّي العربية شرحاً آخر للمفصل، هو «شرح المفصل» لابن يعيش النحوي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق أ. د. إبراهيم محمد عبد الله أيضاً.

هذا المصنف معدود في مصنفات العربية الجهيرة، إذ هو موسوعة نحوية صرفية، استوعبت مباحث النحو والصرف كلّها، واحتوت آراء النحويين المتقدِّمين ومذاهبهم، وناقشت المسائل الخلافية مناقشة علمية هادئة دقيقة، خلصت إلى ترجيح أحياناً وتضعيف أحياناً أخرى.

إن هذا الكتاب الذي تصدره دار سعد الدين يرسم صورة واضحة جلية عن التفكير النحوي عند ابن يعيش، ويعكس ثقافته اللغوية والأدبية، ويقف القارئ على التعليل النحوي والاستدلال الذهني عند المؤلف.

يستمد هذا السفر أهميته من أنه شرح لكتاب «المفصل» للزمخشري (ت٥٣٩هـ)، هذا الكتاب الذي كان موضع عناية واهتمام من أهل العلم في الماضي، فمنهم مَن شرحه، وهم كثير، قارب عددهم ثلاثة وعشرين شارحاً، ومنهم مَن قلَّده، ومنهم مَن نظمه.

غير أن شرح ابن يعيش الذي بين أيدينا أوفى الشروح المطبوعة لمادة المفصل وأوسعها وأكثرها شمولاً، وأعذبها أسلوباً.

إن دار سعد الدين إذ تنشر هذا الشرح محققاً، تأمل أن تكون قد وضعت لبنة صالحة جديدة في صرح العربية، وترجو أن تكون قد زودت شداة العربية بمصنف محقق تحقيقاً علمياً.

والله من وراء القصد

الناشر

محمد توحيد سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً يستجلب إِذنه بالزيادة والرضى.

والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث رحمة للعالمين ومنقذاً للبشرية من الضلال وهادياً إلى سبيل الرشاد والهدى.

أما بعدُ:

فإن التوفيق إلى خدمة العربية فضل يستوجب من الخادم الشكر الجزيل، ومن المجتبَى إلى هذه المهمة الحمد الجمَّ الكثير، إذ هذه اللغة من أشرف اللغات المنطوق بها، إِن لم تكن أَشرفها، وأَنفسَها تركيبَ أَلفاظ ونسجَ جملٍ وأَطيبَها إلى النفس أُسلوباً وأَداءً، وأَطوعَها استعمالاً، وأَعذبَها وقْعَ جرسٍ على الأُذن، كُلُّ أُلئك لمن وهبه الله ذوقاً سليماً وحسَّاً لغوياً صافياً، وقلباً مفعَماً بالإيمان، وفوق ذلك كلِّه هي السحر الحلال لـمَنْ خبَرَ طرائقها في التعبير والأداء، قال ابن جني: «وكلام العرب لَمنْ عرفه وتدرَّب بطريقها فيه جارٍ مَجرى السحر الحلال لطفاً، وإن جسا عنه أَكثر مَنْ ترى وجفاه[1]».

وما في هذا الذي نعتُّها به جفاء عن الحق وجنفٌ عن الواقع وتعصُّب وميلٌ، وهوى نفسٍ، بل هو الصواب عينه والإنصاف والعدل، أَرأيت إلى رأس من رؤوس العربية مايقول فيها؟ «لو أَحسَّتْ العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضلاً عن التقديم لها والتنويه منها[2]».

وابن جني القائل هذا القول أَعجميٌّ عرف قدر العربية وشأنها وشرفها، وتمثَّل قول

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٠٥.

(٢) الخصائص: ١/ ٢٤٢.

الحق سبحانه: ﴿أَفَمَن يَهْدِيَ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ.... ﴾[1] مخلصاً صادقاً راجياً ثواب الله ليس غير.

ومما يسبغه الله سبحانه على عبده من نِعم أن يجتبيه إلى القيام على العربية تدريساً وتصنيفاً وتحقيقاً وذوداً عنها وإظهاراً لروعتها وجمالها وتحبيباً إلى الناس بها.

إن فضل العربية على هذه الأُمة عظيم كبير ليس له حدود، ولا يقدَّر بمقدار، لقد نقلت إلينا كثيراً من تاريخنا وحفظته، وكانت في ذلك أَمينة صادقة، فنعم الناقلة هي، وصانت حضارتنا وحَمَتْها، فنعم الحامية هي، وأَبقت على مقومات العروبة وخصائصها، على الرغم ممَّا تعاور منطقتنا من هجمات الشانئين وحقد الحاقدين وشراسة المعتدين.

وما هذا وذاك إلا لأنها كتاب هذه الأُمة الذي يضمُّ بين دفَّتيه ذاكرتها وتاريخها، فإذا ضاعت العربية ـ لا قدَّر الله ـ ضاعت الأُمة، فلا تاريخ لها ولا رابط يربط بين أبنائها، إنها ركنٌ من أَركان أُمتنا، ومرآة لشخصيتها وعمود من أَعمدة حياتها واستمرارها.

لقد أَبقَتْ العربية على طبيعتها، وصمدتْ أَمام كلِّ محاولات التشويه والطمس والتغيير، وما تلك المحاولات إلا لأَنها لغة القرآن الكريم المنزَّل من عند الله القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

إن هذه اللغة أَتحفت أَبناءها المحبِّين المخلصين لها بإيحاءات لا نعرفها في غيرها، وزودتهم بظلال لمعان لا يقوى غيرها عليها، ووقفتهم على أساليب لا يعرف فضلها وروعتها إلا مَن حباه الله الذوق السليم والحسَّ اللغويَّ الصافي، والنية الصالحة.

أَحببتُ العربية، ووهبتها وقتي وجهدي متعلِّماً ومعلِّماً وقارئاً ومحقِّقاً ومؤلِّفاً وناصحاً - أراني -، واستولى عليَّ ذلك الحبُّ، فذهب بمجامع قلبي وامتلكها، وشغفني هوىً ووَجْداً، واستحوذ عليَّ فأَنساني كثيراً من شؤون حياتي، فكان منه تنبثق عواطفي، وتنشأ

---

(١) يونس: ١٠/ ٣٥.

(٢) الحجر: ١٥/ ٩.

قناعاتي، وإليه تستروحُ النفس بعد عناء وتعب، فتجد مبتغاها من طمأنينة وصفاء وارتياح وصلاح بالٍ.

رافقتني في كل آنٍ من حياتي، وكلِّ شأن من شؤوني، تراني لا أَذهلُ عنها على تراكم المشاعر والأحاسيس، ولا أَهجرها وأَنا في خضمٍّ مشاغلي، ولا أَسهو عنها في أَحزاني وأَفراحي، كيف لا وهي لغة القرآن الكريم الذي به تطمئنُّ القلوب، ومنه شفاء ورحمة للمؤمنين وهداية للتي هي أَقْومُ، وبه يزداد الإيمان وتوجل القلوب.

وإذا أَحبَّ الإنسان شيئاً فلا بدَّ من الأُلفة بينه وبين ذاك الشيء، والأُلفة بين العربية ومحبِّها لا تكون إلا إذا كان المحبُّ عارفاً فضلَها، محسَّاً بجمالها وأَناقتها في التعبير، عالماً بخبايا أَلفاظها وجملها وتراكيبها من حيث الإعجاز البياني، والقدرة على إخراج المعاني بلَبوس عالي الفصاحة ونظمٍ معجزٍ آسِرٍ يحمل في ثناياه سرَّ حسنه وروعته.

لذا ترى أَنك إذا أَقبلت على قراءة القرآن الكريم بقلب خاشع مخلصٍ فإنك لا تملُّ من قراءة الآية أو السورة مرات، ولا تسأمُ، بل إِنك تجد في كل قراءة ملمحاً جديداً من الفصاحة العليا، ونسجاً من الإعجاز البياني لم تعهده قبلُ.

لقد قرأت القرآن الكريم مئات المرات، ويشهد الله أَني أَقف ـ بتوفيق منه ـ في كل قراءة على خبايا وكنوز لا عهد لي بها من قبل.

إِن اللغة التي تختصُّ بهذا الحُسن الرائع من الإعجاز في البيان حقيقة على أَن تُصانَ وتُرجَّبَ وتُوقَّر وتُخدَمَ، وأن تُتخذَ وسيلة للتخاطب بين ذوي العقول المستنيرة، والأذواق الرفيعة.

من روائع العربية أن الناس على مختلف مشاربهم وثقافاتهم ومستوياتهم العلمية يجدون فيها ما يناسبهم، ويوافق هواهم.

فقليل الزاد منها يجد ما يكفيه، ومتوسِّطُه يستهويه منها ما يروى ظمأه، وكثيره ووافره يغوص في أَعماقها، ويكتشف أَسرارها، فيجدها على ما هي عليه من غنىً وحُسنٍ وجمال ومرانة في التعبير.

ومن آثار نعمة الله عليَّ ـ وهي كثيرة جمَّة ـ أن وفقني إلى تحقيق كتاب «شرح المفصل» لابن يعيش.

هذا الكتاب أوسع مصنفات ابن يعيش، وأكثرها شمولاً لموضوعات العربية نحوِها وصرفِها، وأَوفاها بحثاً وأَشدِّها جلاء عن ثقافته الأَدبية وتكوينه اللغوي، وأكثرِها إبانةً عن منهجه في عرض المسائل النحوية والصرفية وشرحها ومناقشتها وبسطها، وأَغناها ذكراً لآراء النحويين ومذاهبهم وشواهدهم على اختلاف أَضربها.

فهو بحقٍّ يعكس التفكير النحوي والشخصية العلمية عند مصنفه، فمنه نتعرف علمه وقدرته على فهم نصوص العربية وتوجيهها واختيار السديد ونبذ الضعيف منها، ومنه أيضاً نقف على سعة اطلاعه وثقافته.

وقد ذاع صيت هذا الكتاب، وقُرر تدريسه في كثير من المؤسسات العلمية في العالمين الإسلامي والعربي، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأزهر الشريف، وكثيراً من الحلقات العلمية التي تعقد في المساجد أو المعاهد الشرعية.

على أَن أهميته لا تظهر في شهرته وسيرورة ذكره فحسب، وإنما تبدو في أنه مَعينٌ خصب يغترف منه الدارسون والباحثون مادة علمية لأبحاثهم، ومضمارٌ رحبٌ للدرس النحوي، كلٌّ يأخذ منه ما يطيب له ويروق، وينسج عليه دراسة أو بحثاً، وقد نيل بهذه الدراسات والأبحاث درجات علمية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو، تأليف شرف الدين علي.
- ابن يعيش النحوي، رسالة دكتوراه للدكتور عبد الإله نبهان، نوقشت في جامعة دمشق، وطبعت في اتحاد الكتاب العرب بدمشق.
- اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب المفصل ـ رسالة دكتوراه، قدَّمها محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، المشرف د. عبد الفتاح السيد سليم.

- شرح المفصل لابن يعيش في ضوء النظريات النحوية الحديثة، تأليف عبد الله أبو شبانة خلف، طنطا ـ رسالة دكتوراه.
- الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش، إعداد ساهر حمد مسلم القرالة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨م.
- جهود ابن يعيش في شرح المفصل والتصريف الملوكي، دراسة نحوية صرفية تحليلية، إعداد حامد عبد الله علي محمد، جامعة الخرطوم.
- مكانة ابن يعيش في الصرف العربي، رسالة دكتوراه، تأليف سها فتحي أسعد نعجة، الجامعة الأردنية.
- البحث الصوتي عند ابن يعيش، رسالة ماجستير، قدمها عبد الرؤوف إسماعيل محمود، جامعة صدام.
- توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات، رسالة ماجستير، قدمها عبد العزيز علي، جامعة اليرموك.
- شرح المفصل بين ابن يعيش وابن الحاجب ـ دراسة موازنة، زياد أبو سمور، جامعة صدام.
- تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، رسالة دكتوراه، قدمها د. حسن غوانمة، جامعة اليرموك.
- قضايا حروف المعاني في شرح المفصل، رسالة دكتوراه، قدمتها د. فوزية القضاة، جامعة اليرموك.
- النحوُ بين أبي علي وابن يعيش، رسالة ماجستير، قدمتها هند خير بك، جامعة مؤتة.

ولم يكن القدماء أَقلَّ احتفاءً ومعرفةً بقدر هذا الكتاب، فقد ذكره القفطي بأبهى العبارات، ووصفَه بأجلِّ الكلمات، قال: «فأما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت مَسير الركبان، وتناقلها الأَجلَّاءُ المتأصلون في هذا الشأن، فمنها كتاب «شرح التصريف المِلوكي» لابن جني، ولو رآه لجُنَّ طرباً، وتحقَّق مصنِّفه لهذه الصنعة أُماً وأَباً. و«شرح

كتاب المفصل» للزمخشري، فوصل به ما فصَّله، وفرَّق على المستفيدين ما أَجملَه، واستقى له من ركيَّة النحو ما جُمَّ له، وشرَّفه بعنايته وإعانته، فنوَّه بذِكره وجمَّلَه، وبسط فيه القول بسطاً أَعيا الشارحين، وأَظهر من عُونه وعيونه ما فتح باباً للمادحين[1]».

ثم راح يذكر فضل هذا الشرح على غيره من شروح المفصل.

وإذ حظي هذا المصنَّفُ بهذا الاهتمام والعناية لا أراني في حاجة إلى الكلام على مصنفه ابن يعيش النحوي، من حيث أصولُه النحوية، أو استدلالُه الذهني أَو احتجاجُه، أَو أَيُّ شيء يتصل بشخصيته العلمية، فقد كفتني تلك الدراسات تجشُّمَ ذلك والقصدَ إِليه، غير أني أحببت أَن أُترجم هذا العالم ترجمة موجزة.

ابن يعيش:

يعيش بن علي بن يعيش الخطيب النحوي المدعوُّ بالموفَّق، الموصليُّ الأصل الحلبيُّ المولد والمنشأ، ولد بحلب عام ٥٣٣هـ، عُرف بابن الصائغ، نحويٌّ أَديب عدلٌ ذو فضل، تصدَّر للإقراء والتدريس، من كبار أَئمة العربية، كان حسن الفهم لطيف الكلام.

مات بحلب عام ٦٤٣ هـ، من مصنفاته «شرح الملوكي»، و«شرح المفصل[2]»، وقد سلف الكلام على الأخير ومنزلته.

عملي في التحقيق:

١ـ النسخ المعوَّل عليها في تحقيق الكتاب:

١ـ النسخ الخطية:

ذكر بروكلمان ثلاث نسخ خطية لشرح المفصل لابن يعيش، الأولى في تركيا ـ سليم آغا ١١٦٨، والثانية في بنكيبور ٢٠/ ٢٠٢٥- ٢٠٢٦، والثالثة في القاهرة ثان ٢/ ١٣٦[3].

---

(١) إنباه الرواة: ٤/ ٤٠.

(٢) إنباه الرواة: ٤/ ٣٩- ٤٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٥١- ٣٥٢.

(٣) بروكلمان: ٥/ ٢٢٥.

تهيَّأ لي أن أَقف على نسختي تركيا والقاهرة.

١ـ نسخة تركيا:

نسخة تامة، محفوظة في تركيا ـ سليم آغا ١١٦٨، تتألف من ثلاث مائة وتسع وأربعين ورقة، على كلِّ وجه من وجهي الورقة فيها ثلاثة وثلاثون سطراً أو أَزْيدُ بقليل في بعض الوجوه.

نسخت بخط عادي واضح، ضبطت بالحركات في بعض المواضع، خلت من السقط إلا السقط الذي مرجعه خطأ العين، وقع فيها شيء من التصحيف والتحريف،جاء فيها زيادات على النسختين المطبوعتين المعتمدتين في التحقيق، ووافقت هذه الزيادات ما جاء في المصادر التي أَخذ عنها ابن يعيش وكتمها.

زوِّدت بفهارس لفصول الكتاب، كتب فيها بداية الفصل ورقمُ الوجه الذي هو فيه.

قُسمت قسمين، انتهى الأَول منهما عند نهاية بحث العدد، وورقة ١٩٣ ب، والثاني عند نهاية الكتاب.

جاء عنوان الكتاب فيها على هذا النحو «شرح الفاضل العلَّامة خاتمة النحاة مولانا موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي للمفصل للإمام العلَّامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، رحمهما الله تعالى».

وعلى الصفحة نفسها توقيف للكتاب جاء فيه «قد وقف هذا الكتاب المستطاب لوجه الله الملكِ الوهَّابِ الحاجُّ سليم آغا، وشَرطَ بأن لا يخرج ولا يُرهن، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨١].

وعلى هذه الصفحة أَبيات لناسخ الكتاب، هي:

جَرتْ دُموعي على خدِّي من الحزَنِ ... فارقتُ رُوحي مَتَى فارقتُ عن حَبَني[١]

أَشكو الحياةَ فأَدعو الموتَ مُشتهِياً ... قد راحَ رُوحي إِذاً لا خيرَ في بَدَني

---

(١) «الحَبَن: داء يأخذ في البطن فيعظم منه»، اللسان (حبن).

أَرى الحبيبَ ولو في النَّوم وا أَسَفَا   لولا المُعاداةُ بين الجَفْن والوَسَنِ

كتبت عام ٧١٧هـ، أي بعد وفاة المؤلف بستين عاماً أو ما يقاربها، جاء في الوجه الأول من الورقة ٣٤٩ ما يلي: «تمَّ شرحُ المفصل للزمخشري رحمه الله بتمامه بعون الله تعالى وحُسن توفيقه علي يد العبد الضعيف الفقير أَضعف عباد الله المعين عبد بن محمد[1] بن عبد بن الحافظ النَّخْحُواني[2] في شهر شعبان من شهور سنة سبع عشرة وسبعمائة.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله النبيِّ الأُمي وعلى آله وأَصحابه الطيِّبين الطاهرين وسلَّم تسليماً كثيراً، قد تمَّ هذه النسخة الشريفة» ا. هـ.

لم يُثبَتْ مَتْنُ كتاب المفصل في هذه النسخة تاماً، وإنما اكتُفي بذكر بداية كل فصل من فصوله دون الإتيان عليه كلِّه.

اتخذت منها أَصلاً وأَقمت عليه عملي، وجعلت حرف (د) رمزاً لها، واكتفيت بالإشارة إلى هذا الرمز دون ذكر كلمة الأصل.

٢ـ نسخة القاهرة:

محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم ٩٧٢٣٣، نحو، نسخة ناقصة، تتألف من ١٩٧ ورقة، على كلِّ لوح ٢٣ سطراً، كتبت بخط نسخي عادي واضح، فيها قليل من الشكل، كتب على الغلاف «الجزء الثاني من شرح كتاب المفصل للزمخشري» تأليف الشيخ الأَجلِّ الإمام الأَوحد العالم العامل الصدر الكامل لسان الأدب ترجمان العرب بقية السلف الصالح موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي، أدام الله سعادته وبلَّغه في الدنيا والآخرة إنارته، وتجاوز عنه برحمته ومنِّه».

تبدأ من بحث المجرورات، وتنتهي عند قوله: «وعُتُوٌّ مصدر عَتا يعتو، هذا هو الوجه

---

(١) في د: «عبد بن بن محمد»، لعله سقط اسم علم.

(٢) الصواب: «النخجوانيّ»، نسبة إلى نَخْجُوان بفتح النون وسكون الخاء وضم الجيم، بلد بأقصى أذربيجان، انظر معجم البلدان (نخجوان)، (نقجوان).

المختار، ويجوز القلب في الواحد، فيقال: مغزى ومدعى، قال الشاعر:

ليث هزبر مُدِلٌّ عند خيسته .... وأَعراسُ»

استأنست بهذه القطعة من الكتاب، ولم أجعل لها رمزاً في عملي، واكتفيت بالنظر فيها.

٢ـ النسختان المطبوعتان:

طُبع هذا الكتاب مرتين، الأولى في أوروبا، والثانية في مصر.

١ـ مطبوعة أوروبا:

هي المطبوعة التي نشرت في أوروبا منجمة، وتتألف من مجلدين، تامة، ضبطت بالحركات في بعض المواضع، قسمت إلى عشرة أقسام، وأثبت رقم الأجزاء والصفحات في هذه النسخة ليسهل الرجوع إليها، وقد جعلت حرف الراء رمزاً لها.

٢ـ مطبوعة مصر:

هي المطبوعة التي نشرت في المكتبة المنيرية بمصر، قام عليها ثُلَّة من الأساتذة الأفاضل، قسمت عشرة أجزاء، وقع فيها سقط وتحريف، تكاد تكون نسخة عن طبعة أوروبا، خلا تخريج بعض الشواهد الشعرية، وأثبت أرقام الأجزاء والصفحات في هذه النسخة ليسهل الرجوع إليها.

على أن للقائمين على هاتين المطبوعتين فضل السبق إلى إخراج هذا المصنَّف إلى أهل العلم، وتيسير تداوله والإفادة منه، وقد جعلت حرف الطاء رمزاً لها.

٢ـ منهج التحقيق:

بعد أن استقرَّ الاعتماد على نسخة الأصل والنسختين المطبوعتين جعلت منهج التحقيق يهتدي بهذه الأمور:

١ - قراءة النص قراءة واعية تجعل بين جمله وفقره وصلة متينة، وتظهر المعنى العلميَّ المراد منه، وذلك بوضع علامات الترقيم في مكانها المناسب وضبط ما يحتاج من

النص بالحركات التي رأيت أنها تفي بالغرض، وتقف القارئ على نصٍّ نحويٍّ سديدٍ.

٢- تحرير النص من السقط والتصحيف والتحريف وإخراجه على نحو صحيح، واستعنت على ذلك بنسخ الكتاب والمصادر التي نقل منها المصنف مصرَّحاً بها وغير مصرَّح، والمصادر التي نقلت عن شرح المفصل.

٣- الحرص على إعادة كلام المصنف إلى مصادره التي كتمها، ولم يُشر إليها، وقد كان لي من الله عز وجلَّ عناية وتوفيق في هذا المضمار، حمداً وشكراً، إذ وقفت على معظم المصادر التي عوَّل عليها ابن يعيش، ولم يذكرها، وكان همِّي من تلك المصادر المصنفات التي سبقت شرح المفصل لا التي خلَفَتْه.

وهنا لا بدَّ لي أن أَذكر عبارة قالها الأستاذ المرحوم أحمد راتب النفاخ، هي أن نسبة شرح المفصل إلى ابن يعيش نسبة مجازية، وأن مصنفات أبي علي الفارسي مضمَّنة في هذا الشرح.

قال رحمه الله هذه الكلمة ولم يكن مطبوعاً من مصنفات أبي علي غير كتاب أو كتابين.

وقد كان لهذه الكلمة بعد ثلاثين عاماً ونيِّفٍ من قولها نورٌ لي استضأتُ به واهتديت، جزى الله الأستاذ عنَّا وعن العربية خيراً.

وما ذكرت هذا عن المرحوم بإذن الله تعالى إلا لأن خلق الوفاء - وما أَندرَه وأَقلَّه في هذه الأيام - يقتضي مني ذلك، ويشهد الله أني لا أبتغي من هذا الذِّكْر غير ذلك ممَّا يريده بعض الناس من التبجُّج بالاتصال بالأستاذ والعلاقة به والدرس عليه، وهم ليسوا من ذلك كله في شيء.

إننا في هذه الأيام نرى ونسمع مَنْ لم يَر الأستاذ ويسمعْه يسترقُ كلامه من هنا وهنا ويلتقطه، وينسبه إلى نفسه ويتفاخر به ويتشدَّق، رزقنا الله خلق العلم، والتواضعَ لمن تعلَّمنا منه، وزيَّننا بخلق الوفاء، وأَذهبَ عنَّا البجاحة والغرور.

٤- تخريج الأشعار من مظانها، الدواوين وأمهات مصنفات النحو، وممَّا رأيت في هذا الشأن أن عدداً من الأشعار التي استشهد بها ابن يعيش لا يكاد يُعثر عليه إلا في مصنف واحد أو اثنين، ومنها - وهو نادر - ما لم أَقف عليه ولا على قائله، لعله أخذ عن مصادر لم تصل إلينا، أو لَمَّا تُطبَعْ.

٥- تخريج الآيات القرآنية وقراءاتها، وكانت عناية ابن يعيش بالقراءات على مختلف أَضربها ظاهرة، المتواتر والصحيح والشاذِّ منها.

٦- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والأقوال المأثورة والأمثال.

٧- أَوليت الآراء والمذاهب النحوية التي ساقها المصنف عناية خاصة، وبذلت ما استطعت على أَن أتحقَّق من نسبة كل مذهب أو رأي، وكان ابن يعيش في نسبة تلك الآراء والمذاهب دقيقاً صادقاً إلا ما ندر.

٨- صنعت فهارس الكتاب وبلغ عدَّتها سبعة عشر فهرساً، على أنه من الواجب أن أذكر الفهارس التي عملها أستاذنا المرحوم عاصم بيطار، وطبعت في مجمع اللغة العربية بدمشق، جزاه الله خيراً، غير أن الأستاذ قَصَر فهارسه على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأقوال المأثورة والأشعار والأرجاز وموضوعات الكتاب.

وقد أفدت من هذه الفهارس، وأَثبتُّ فهرس موضوعات الكتاب على ما وضعه الأستاذ.

واقتضى التوثيق العلمي أَن أُعوِّل على أكثر من طبعة لمصدر أو ديوان شعر.

٩- حافظت على تقسيم الكتاب إلى عشرة أجزاء.

١٠- عقدت الوصل بين هذا الكتاب وكتاب ابن الحاجب «الإيضاح في شرح المفصل»، إذ كلاهما شرح لمفصل الزمخشري، وذلك من حيث هذه الأمور:

١- الخلاف في ضبط كلام الزمخشري وقراءته.

٢- الكلام على المذاهب والمسائل النحوية وتعليلها.

٣- نقد الزمخشري.

ورأيت أَن أُحيل إلى «الإيضاح في شرح المفصل» لدى تخريج بعض الشواهد الشعرية والقراءات القرآنية وإعراب بعض الآيات والكلام على بعض المسائل والمذاهب النحوية، وأَذكرَ ما جدَّ لديَّ من مصادر.

على هذا النحو سار منهج التحقيق، واهتدى بما ذكرت، غير أَني أُحبُّ أَن أَخصَّ مسألة المصادر التي عوَّل عليها صاحب الكتاب بفضل حديث.

استبان لي أن ابن يعيش وضع يده على أُمهات هذا العلم، من كتاب سيبويه إلى شرحه للسيرافي، ومصنفات أبي علي الفارسي وابن جني، تراه يأخذ من الكتاب والمقتضب والأصول لابن السراج والصحاح للجوهري، يجتني من مصنف بضعة أسطر أحياناً، وكلاماً طويلاً أحياناً أخرى من مصنف آخر، ويصطفي شاهداً من هنا وتعليلاً من هنا، ويقيني أنه كان يعاود النظر بما تيسَّر لديه من نفائس النحو ويختار حتى تستوي له المادَّة العلمية، فيمليها على أصحابه.

ولست هنا بصدد الكلام على منهجه في شرح المفصل، فقد ذكرت ذلك في كتاب «ابن الحاجب النحوي»، ودرسه غير ما واحد ممَّن تصدَّى لدراسة شرح المفصل.

لقد كان الكتاب مصدراً رئيسياً من مصادره، وله منه مواقف، تارة يأخذ منه بتصريح، وتارة يشير إلى مذهب صاحبه إشارة، وتارة يسوق كلام سيبويه مع بعض التغيير، وتارة يذكر كلامه دون تصريح.

ومن مصادره التي كثر نقله منها، ولم تغب عنه شرح الكتاب للسيرافي، إنه اتَّكأ على هذا الكتاب اتكاءً شديداً، ولم يذكره باسمه إلا مرة أو مرتين، وكان ينقل منه نصوصاً بلفظها ونصِّها، منها ما هو تعليل لمسألة نحوية، ومنها ما هو كلام على شاهد قرآني أو شعري، ومنها ما هو تقسيم وتفصيل.

ومنها مصنفات أبي علي الفارسي وابن جني، أما إفادته من أبي علي فقد بدت ظاهرة في تعليله أو كلامه على مسألة نحوية أو رواية شاهد أو مذهب نحوي، أو نسبة رأي.

أما ابن جني فإن ابن يعيش أفاد من مصنفاته إفادة ظاهرة، وأَخصُّ من هذه المصنفات بالذكر كتاب «سر الصناعة»، إذ كثر أخذه منه تلخيصاً لكلامه وتضميناً له ونقلاً باللفظ.

على أني رأيت أن ابن جني نفسه كان يأخذ من شيخه فكرة ويصوغها بأسلوبه، ويأتي ابن يعيش فينقل كلام ابن جني، وكنت أشير إلى أن مضمون كلام ابن جني ذكره الفارسي وأُسمِّي الكتاب.

وإذا عرض لابن يعيش كلمة لغوية في حاجة إلى شرح معناها، أو استعمال لغوي، أو ضبط فعل أو اسم فإنه يفزع إلى الصحاح، ويشير إليه تصريحاً ـ وما أَقله، ودون تصريح ـ وما أكثره.

ومما يذكر في هذا المقام تطابق كلامي الأعلم الشنتمري، وابن يعيش على الشاهد النحوي في الأشعار.

وابن يعيش في أخذه من هنا ومن هناك تحلَّى بأسلوب أدبي في صياغة الكلام، فلا تحسُّ فيه بانقطاع، ولا تعرف فيه إلا رتوباً وانسياباً، وأُوتِيَ قدرة فائقة على ربط المسائل والآراء والمذاهب بعضها ببعض.

إن العناية بمصادر الكتاب المنويِّ تحقيقه ضرورة لا بدَّ منها، بل ركنٌ من أركان التحقيق العلميِّ الجادِّ، خاصة إذا كان ذلك الكتاب مما يُعدُّ مصدراً منظوراً إليه من مصادر الدرس النحوي، ومعيناً صالحاً لإقامة بحث أو دراسة أو رسالة يبتغي بها درجة علمية، ومنهلاً خصباً يُفزَع إليه للوقوف على مذهب نحوي، أو رأي لأحد النحاة، كلُّ أُولئك ممَّا يُعدُّ زاداً للبحث كان حافزاً لي على أَن أُحقِّق في نسبة الآراء النحوية التي ساقها مصنف هذا الكتاب.

استبان لي أن ابن يعيش وقع في الغلط في نسبة بعض الآراء النحوية إلى أصحابها، أذكر من ذلك بعضه لاجلَّه، والبيان على هذا النحو:

- ينسب كلام السيرافي إلى سيبويه[1].
- نسب إنشاد بيت إلى سيبويه، ولم ينشده، وإنما أنشده السيرافي[2].
- نسب كلام سيبويه إلى ابن السراج[3].
- قال ابن يعيش: «والقياس يأباه»، هذه عبارة السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٢، والفارسي في العسكريات: ١١٨، واحتجاج ابن يعيش احتجاجهما[4].
- ومما وقفت عليه أن كلام ابني يعيش والحاجب تماثل لفظاً[5]، وقلت في تفسير ذلك: لعلهما أَخذا من مصدر واحد، ولعلَّه شرح الكتاب للسرافي.

أرأيت باحثاً ساق رأياً لابن السراج من شرح المفصل، ثم تبيَّن أن ذلك الرأي لسيبويه ما تقول فيه؟

أرأيت دارساً نسج بحثاً عن القياس، ونسب إلى ابن يعيش موقفاً فيه وفي الاحتجاج له، ثم بدا أن ابن يعيش ناقل ما ظنُّك في جدوى ذلك البحث؟

أرأيت طالب علم معاصر نهض برسالة، ونسب إلى سيبويه كلاماً مستنداً إلى ما جاء في شرح المفصل، ثم ظهر أن القائل السيرافي؟

ما نفعُ هذه الرسالة وما فائدتُها؟

إن ما ذكرته لا يعدو أن يكون إشارات ليس غير، وسترى منه كثيراً في الكتاب المحقق.

لقد توخَّيت ممَّا سلف ذكره أَن أُنبه على أمر في غاية الأهمية، أراه، أنَّ التحقيق ليس سهل المأخذ ولا يسير المتناوَل، ولا هو كما يرى بعض الناس عمل يُقْضَى بنظرة في

---

(١) انظر شرح المفصل: ٩/ ١١١.

(٢) انظر شرح المفصل: ٩/ ١٥٦.

(٣) انظر شرح المفصل: ٩/ ١٤٦.

(٤) انظر شرح المفصل: ٤/ ٥٦.

(٥) انظر شرح المفصل: ١٠/ ٢١، ١٠/ ٢٦٧.

الحاسوب، أو بضربة أصبع فيه، فلا علينا أن نوجه طلاب الدراسات العليا إليه.

إن مَنْ يقول بهذا القول بعيدٌ كلَّ البعد عن طبيعة التحقيق، وليس له منه إلا ترداد اسمه على لسانه، ولم يكن له معاناة حقيقية صادقة فيه.

كلمة لا بدَّ منها:

كان تحقيق هذا الكتاب موزَّعاً على خمسة أساتذة أنا منهم، يتولَّى كلُّ واحد تحقيق جزأين منه، وجرى الاتفاق على ذلك بينهم، واختصَّ كلُّ واحد بنصيبه من الكتاب، إلا أن أحدهم آثر أن يحقق الكتاب وحده، فنهضت بتحقيق حصته، ثم آثرني الزملاء الآخرون بأجزائهم، وبذلك آل تحقيق الكتاب كاملاً إِليَّ، وإني أُزجي الشكر الجزيل إلى هؤلاء الزملاء الأكارم، وجزى الله كلَّ من كان عوناً لي في هذا العمل خيراً أيضاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ربَّنا تقبل منا عملنا، واجعله خالصاً لوجهك الكريم، وأَجْرِه صدقة حسنة.

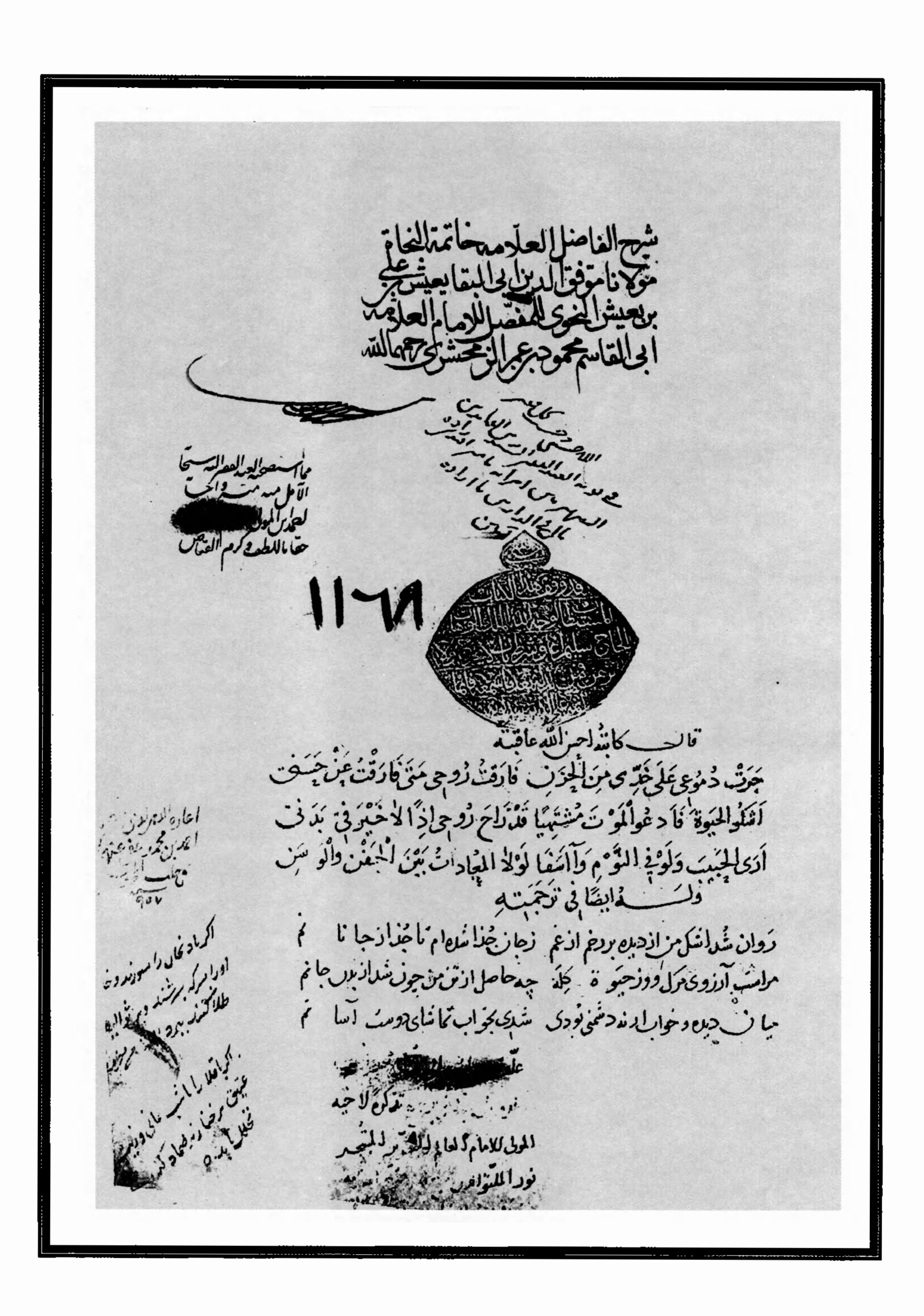
العبد الفقير إلى ما أنزل الله إليه من خير

إبراهيم محمد عبد الله

يوم الأربعاء

٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢

دمشق


شرح الفاضل العلامة خاتمة النحاة
مولانا موفق الدين ابي البقا يعيش بن علي
بن يعيش النحوي للمفصل للامام العلامة
ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمهما الله

١١٦٩

قال كاتبه احسن الله عاقبته

جرت دموعي على خدي من الحزن فارقت روحي متى فارقت عن حسن
اشكو الحيوة فادعو الموت مشتهيا قد راح روحي اذا الاخير في بدني
ارى الحبيب ولو في النوم وا اسفا لولا المعادات بين الجفن والوسن

وله ايضا في ترجمته

صورة الغلاف للمخطوطة

الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب والعصبية وأبى لي أن أنفرد
عن صميم أنصارهم وأمتاز وانضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه أتوكل وبه أستعين

قال الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل علامة الخلق بقية المشايخ لسان الأدب وترجمان
العرب فريد دهره المفيد موفق الدين أبو البقا يعيش بن علي بن يعيش النحوي رحمه الله رحمة واسعة
أحمد الله الذي بدأ بالإحسان وأحسن خلق الإنسان واختصه بنطق اللسان وفضيلة البيان وجعل له من
العقل الصحيح والكلام الفصيح مبنيًا عن نفسه ومخبرًا عما ورآ شخصه وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ومبلغ
أنبائه وعلى آله وأصحابه وأصفيائه وبعد فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة
أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلا قدره نابها ذكره قد جمعت أصول هذا العلم فصوله وأوجز
لفظه فتيسر على الطالب تحصيله إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغرب عبارته فأشكل ولفظ
تجاذبه معان فهو مجمل ومنها ما هو باد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل استخرت الله تعالى في إملاء كتاب
أشرح فيه مشكله وأوضح مجمله وأتبع كل حكم منه حججه وعلله ولا أدعي أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيرًا عما
أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادرا على بلاغة الإيجاز كان قادرا على بلاغة الإطناب
قال الخليل بن أحمد رحمه الله من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلنا
ولكن نحب أن يكون للعالم مزية بعدنا وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع منها اعتراض
الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ومنها أن الزمان فسد حتى علا بأقله على درجة قيس
وانحطت منه عن درجه باقل ولما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العزيز العالم العادل المجاهد
المرابط المنصور غياث الدنيا والدين ملك الإسلام والمسلمين سلطان الأمة ظهير الخلافة محيي العدل في العالمين
سيد الملوك والسلاطين محمد بن الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف ناصر أمير المؤمنين أعز الله
أنصاره وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره وسرت الركبان بأنه خلد الله ملكه أحيى من هذا العلم رسما وأعاد ماءه جما
ونبته جمًا أمليته حاويًا لضروب من فوائده العربية وأنفذته خدمة خفت إلى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية
والله أستعين على ما نويته وأعتقدته وأستعيذه من الزلل فيما نحوته وأعتمده إنه ولي ذلك والقادر عليه قال جار الله
العلامة أبو القسم محمود بن عمر الزمخشري وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة
وتوفي في ليلة عرفة سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وقيل له جار الله لكثرة مجاورته مكة حرسها الله الله أحمد على أن جعلني
من علماء العربية قال أستاذي الشيخ الإمام العلامة يعيش بن علي النحوي الشارح وفقه الله الله اسم
من أسماء الباري سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعى به أحد سواه قبض الله الألسن عن ذلك واختلف العلماء فيه هل هو
اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه رحمه الله في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الألف
واللام منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم وذهب آخرون إلى أنه مشتق ولسيبويه في اشتقاقه قولان أحدهما أن أصله
إلاه على زنة فعال من قولهم أله الرجل يأله إلاهة أي عبد عبادة قال رؤبة لله در الغانيات المدة سبحن واسترجعن من تألهي
ومعنى الإله المعبود وقول الموحد لا إله إلا الله أي لا معبود إلا الله فحذفوا الهمزة تخفيفًا لكثرة دوره واستعماله ثم أدخلت
الألف واللام للتعظيم ودفع الشياع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظ الإله ولزمت الألف
واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا يفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم نحو
قولهم يا الله اغفر لي وقولهم أفا الله لأفعلن وقيل العوض ألف فعال والقول الثاني من قول سيبويه أن أصله لاه ومنه قول

الراجز

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

وفي اسطاع اربع لغات اسطاع يسطيع بفتح الهمزة في الماضي وضم حرف المضارعة فهو من اطاع يطيع واصله اطوع يطوع
نقلت الفتحة من الواو الى الطاء في اطوع اعلالا له حملا على الماضي فصار اطاع ثم دخلت السين كالعوض من عين الفعل
هذا مذهب سيبويه رحمه الله واللغة الثانية استطاع يستطيع بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وهو استفعل
نحو استقام واستعان واللغة الثالثة اسطاع يسطيع بكسر همزة الماضي ووصلها وفتح حرف المضارعة والمراد استطاع فحذفت
التاء تخفيفا لاجتماعها مع الطاء وهما من مخرج واحد واللغة الرابعة استاع بحذف الطاء لانها كالتاء في الشدة وتفضلها بالاطباق
وقيل المحذوف التاء لانها زائدة وانما ابدلوا من الطاء بعد تاء لانها من مخرجها وهي اخف وهو حذف على غير قياس فلذلك ذكرها هنا
ومما حذف استخفافا على غير قياس لان ما ظهر دليل عليه قولهم في قبيلة يظهر فيها لام المعرفة ولا ادغم مثل بني العنبر وبني
العجلان وبني الحارث وبني الهجيم ها ولا بلعنبر وبلعجلان وبلحارث وبلهجيم فيحذفون النون لقربها من اللام وهم يكرهون التضعيف
اذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين ولا يفعلون ذلك في بني النجار وبني النمر وبني التيم لئلا يجمعوا عليه اعلالين الادغام والحذف
وقالوا علماء بنو فلان يريدون على الماء فهمزة الوصل تسقط للدرج والف على تحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار اللفظ
علماء فلان فكرهوا اجتماع المثلين فحذفوا لام على كما حذفوا اللام في ظلت لاجتماع المثلين واذا كانوا قد حذفوا النون في
بلحارث وبلعجلان لاجتماعها مع اللام اذ كانت مقاربة فلان يحذفوا اللام مع اختها بطريق الاولى وانشدوا
فما سبق القيسي من سوء سيرة ولكن طفت علماء غرلة خالد ٥ ويروى وما غلب القيسي من ضعف قوة قال ابو العباس
محمد بن يزيد المبرد قال ابو عثمان المازني رايت في كتاب سيبويه هذا البيت في باب الادغام قال ابو عمرو وهو للفرزدق قاله في
رجلين احدهما من قيس والاخر من غيره فسبق العنزي وكان اسمه خالدا ومثله قوله
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم ٥ الشاهد فيه قوله علماء والمراد على الماء فحذفوا عرفه ٥
تم شرح المفصل للزمخشري رحمه الله بتمامه بعون الله تعالى
وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف الفقير اصغر عباد الله المعين
عبد بن محمد بن عمد بن الحافظ النخواني في شهر شعبان
من شهور سنه سبع عشره وسبعمايه والحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على رسوله النبي الامي وعلى آله واصحابه
الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا ٥ م
قد تم هذه النسخة الشريفة

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة



لابن يعيش

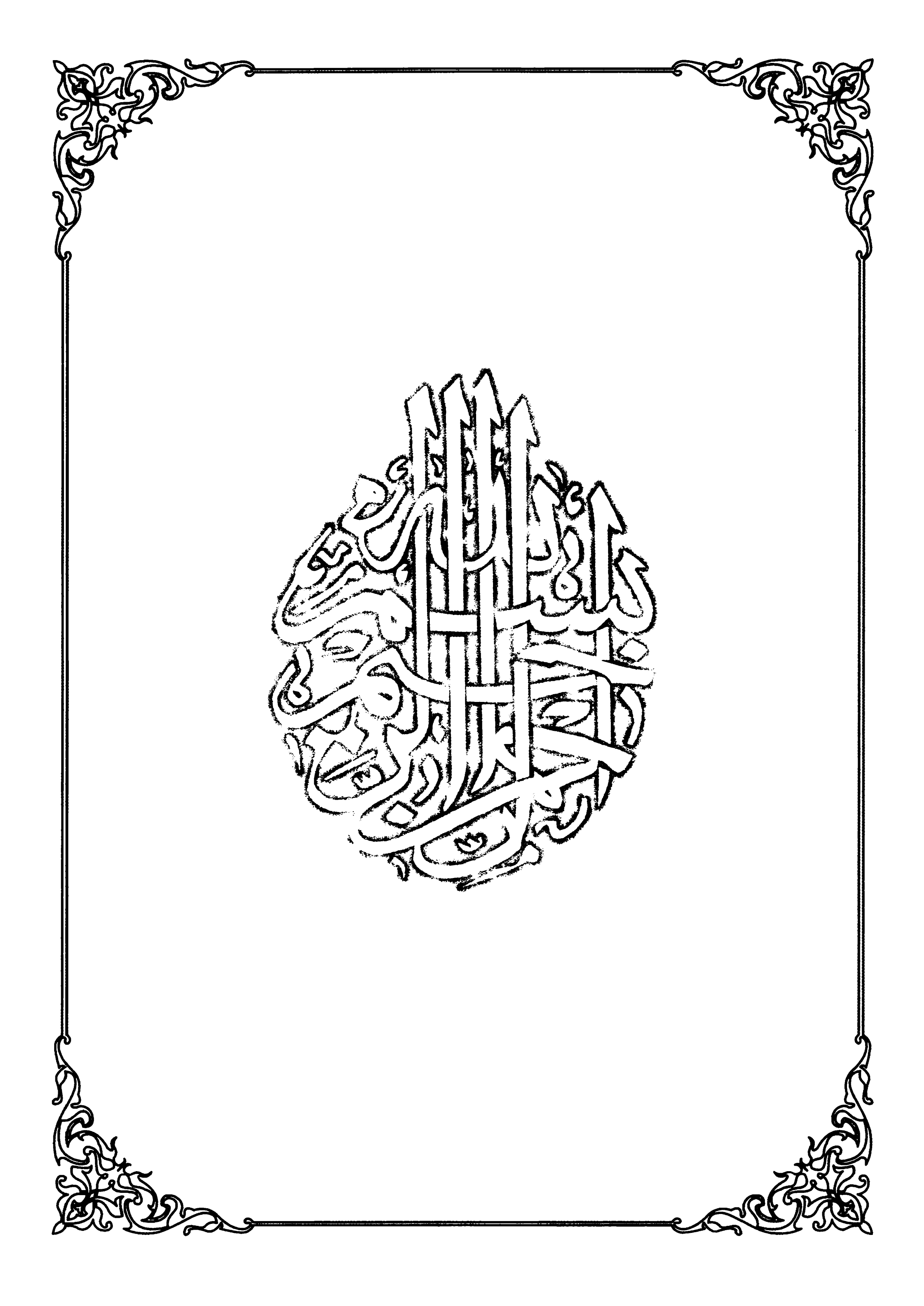
موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وعَلَيْهِ أَتوكَّلُ، وبهِ أَسْتَعِين

قال الشيخ الإِمامُ العالم الفاضل الكامل علَّامةُ الخلْق النحويُّ بقيَّة المشايخ لسانُ الأَدب وتَرْجُمان العرب فريدُ وقته موفقُ الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحويُّ، رحمه الله رحمةً واسعة(١):

أَحمدُ الله الذي بدأ بالإِحسان، وأحسنَ خَلْق الإِنسان، واختصَّه بنُطْق اللِّسان وفضيلة البيان، وجعَل له من العقل الصحيح والكلام الفصيح مُنْبِئاً عن نفسه، ومُخبِراً عمَّا وراء شخْصه، وصلّى الله على محمد خاتم أَنبيائه، ومُبَلغ أَنْبائه، وعلى آله وأَصحابه وأَصفيائه.

وبعدُ فلمَّا كان الكتاب الموسومُ بالمفصَّل من تأليف الإِمام العلَّامة أَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ رحمه الله جليلاً قَدْرُه نابهاً ذِكْرُه، قد جمعَتْ أُصولَ هذا العلم فصولُه، وأُوجزَ لفظُه، فتيسَّر على الطالب تحصيلُه، إِلَّا أَنه مشتمِلٌ على ضروب، منها لفظ أغربتْ عبارتُه فأَشكل، ولفظٌ تتجاذَبه معانٍ فهو مجمَل، ومنها ما هو بادٍ للأَفْهام، إلَّا أنه خالٍ من الدليل مهمَلٌ، اسْتَخرْتُ الله تعالى في إِملاء كتاب أَشرحُ فيه مُشْكلَه، وأُوضِّح مُجْملَه، وأُتْبع كلَّ حُكْم منه حُجَجه وعلَله، ولا أَدّعي أَنه رحمه الله أَخلَّ بذلك تقصيراً عمَّا أَتيتُ به في هذا الكتاب، إِذْ من المعلوم أَنّ مَن كان قادراً على بلاغة الإِيجاز كان قادراً على بلاغة الإِطْناب، قال الخليل بن أحمد رحمه الله: «من الأَبواب ما لو شِئنا أَنْ نشرَحه حتى يستوي فيه القويُّ والضعيفُ لفعَلْنا،

---

(١) من قوله: «وعليه أتوكل ..» إلى قوله: «واسعة» سقط من ط، ر.

ولكنْ يجب أَن يكون للعالِمِ مَزيَّةٌ بعدنا»[١].

وكنت ابتدأتُ بهذا الكتاب ثم عَرَضَ دون إتمامه عدَّة موانع، منها اعتراضُ الشَّواغل، ومنها ما أَحدَثَتْه [١/ ٣] السَّبعون بين القلم والأَنامل، ومنها أَنّ الزمان فَسَدَ حتّى علا باقِلُه[٢] على درجة قُسٍّ[٣]، وانحطَّ قُسُّه عن درجة باقِل، فلمَّا شرَّفَ الله هذا العصرَ بدولة مولانا السلطان الملكِ العادلِ المجاهد المُرابِط المنصور غياث الدنيا والدِّين[٤]، ملك الإِسلام والمسلمين، سلطان الأُمّة، ظهيرِ الخلافة، مُحْيي العَدْل في العالمين، سيِّدِ الملوك والسلاطين، أَعزَّ الله أنصاره، وأَبْقى على الزمان محاسنَ سيرته وأَخبارِه، وسَرتِ الرُّكبانُ بأَنّه خلَّد اللهُ مُلكَه أَحيا من هذا العِلْم رميماً، وأَعادَ ماءَه جَماماً[٥] ونبْتَه جَميماً[٦]، أَمليْتُه حاوياً لضُروب من فوائد العربية، وأَنفذْتُه خدمةً خفَّتْ إلى مقرِّه الشريف وإِنْ ثَقُلَ برجائها ظهرُ المطيَّة، وبالله أَستعين على ما نويْتُه واعتقدتُه، وأَستعيذُه من الزَّلل فيما نحوْتُه واعتمدتُه، إِنّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

قال جارُ الله العلَّامة أبو القاسم محمودُ بن عمر الزَّمخشريّ، وزَمَخْشَر: قرية من قُرى خُوارزم[٧]، وُلد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة، وتوفي ليلةَ عَرَفة سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة، وقيل له جارُ الله؛ لكثرة مُجاورَته بمكّة حرسَها الله[٨]: (اللهَ أَحمَدُ على

---

(١) انظر العين: ١/ ٦٠.

(٢) باقل: رجل من إياد يُضرب به المثل في العِيِّ والفهاهة، فيقال: «أعيا من باقل». انظر المستقصى: ١/ ٢٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠٠، ومجمع الأمثال: ٢/ ٤٣.

(٣) هو قُسّ بن ساعدة، من خطباء إياد، توفي ٦٠٠م. انظر البيان والتبيين: ١/ ٣٠٨، وخزانة الأدب: ١/ ٢٦٧، والأعلام: ٥/ ١٩٦.

(٤) هو غياث الدين محمد بن الظاهر غياث الدين غازي، حكم حلب حتى وفاته عام ٦٣٤هـ. انظر مفرج الكروب في أخبار بني أيوب: ٣/ ٢٤٣ فما بعدها.

(٥) أي كثيرة الماء. انظر إصلاح المنطق: ١٧٥، وأدب الكاتب: ٣٣٨، واللسان: (جمم).

(٦) أي طويلاً. انظر اللسان: (جمم).

(٧) انظر معجم البلدان: (خوارزم).

(٨) انظر ترجمة الزمخشري في إنباه الرواة: ٣/ ٢٦٥-٢٧٢.

أَنْ جعلَني من علماء العربيّة).

قال الشارح الشيخ الإمامُ العالمُ العلّامة جامعُ الفوائد موفّق الدين أبو البقاء يَعيش بن علي بن يَعيش النحويّ رحمةُ الله عليه: الله اسمٌ من أسماء الخالق سبحانه خاصٌ لا يَشْرَكُه فيه غيرُه ولا يُدْعى به أحدٌ سواه، قبضَ اللهُ الألْسُنَ عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسمٌ موضوعٌ أو مُشْتقٌّ، فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنّه اسم مُرتجَلٌ للعلمية غيرُ مشتقّ؛ فلا يجوز حذْفُ الألف واللّام منه كما يجوز نَزْعُهما من الرحمن الرحيم[1]، وذهب آخرون إلى أنّه مُشتقٌّ، ولسيبويه في اشتقاقه قولان: أحدُهما: أنّ أصلَهُ إلاهٌ على زِنة فِعَال من قولهم: أَلِه الرجلُ يَأْلَهُ إِلَاهَةً أي عَبَد عِبادةً[2]، قال رُؤْبة[3]:

لله دَرُّ الغانياتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهي

ومعنى الإله المعبود[4]، وقولُ الموحِّد: لا إله إلّا اللهُ أي لا معبودَ إلّا اللهُ، وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله، ثم أُدخلت الألفُ واللّام للتعظيم ودفعِ الشِّياع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهةً فصار لفظُه الله، ثم لَزِمت الألفُ واللّام كالعِوَض من الهمزة المحذوفة[5] وصارتا كأَحَد حروف الاسم لا تفارقانه، ولذلك قد يَقْطعون الهمزة في النداء والقسَم، نحوُ قولهم: يا أَلله اغْفِرْ لي، وقولهم:

---

(١) هو قول الخليل في غير رواية سيبويه عنه وقول المازني والزجاج. انظر سفر السعادة: ١٤-١٥، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٢/ ١٢.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٩٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٥٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩٥.

(٣) البيتان في ديوانه: ١٦٥، وسفر السعادة: ١٣، واللسان: (مده)، وهما بلا نسبة في شرح الملوكي: ٣٥٩، وثانيهما غير منسوب في الإغفال: ١/ ٤٠، مدهه: مدحه. تألهي: تعبدي.

(٤) قال ابن سيده: «من زعم أن معنى إله معنى معبود فقد أخطأ» المخصص: ١٧/ ١٣٥.

(٥) هو قول أبي علي الفارسي. انظر الإغفال: ١/ ٤٥، والصحاح: (أله)، والمخصص: ١٧/ ١٣٩.

أَفأللهِ[١] لأَفعلَنَّ، وقيل: العوض أَلِفُ فِعَال[٢].

والقولُ الثاني من قولي سيبويه أَنَّ أصلَهُ لَاهٌ[٣]، ومنه قول [١٠/ أ] الراجز[٤]:

بِحَلْفَةٍ مِنْ أَبي رِيَاحِ[٥] يَسْمَعُهُ لاهُهُ الْكُبَارُ[٦]

أَي إلهُهُ، ثم أُدخلت الأَلف واللَّامُ عليه لَمَا ذكرناه وجرى مَجْرى العَلَم، نحوُ الحسن والعبَّاس ونحوِهما ممَّا أصلُه الصفةُ، ووزنُ لاهٍ فَعْل، واشتقاقُه من لاهَ يَلِيه إذا تستَّر، كأنَّه سبحانه يسمَّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إِدراك الأَبصار، وأَلفُ لاهٍ منقلبةٌ عن ياء، يدلُّ على ذلك قولُهم: لَهْيَ أبوك، ألا ترى كيف ظهرت الياء لـمَّا نُقلت إلى موضع اللَّام، وتُفخَّم اللَّام تعظيماً، إِلَّا أنْ يَمنع مانع مِن كسرة أَو ياء قبلها[٧]، نحوُ بالله، ورأيتُ [١/ ٤] عَبْدَيِ الله.

وانتصابُ اسم الله هنا[٨] بوقوع الحمد عليه، وإِنما قُدِّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام[٩] بالمحمود سبحانه وتعالى، والعربُ تقدِّم ما هم ببيانه أَعْنى، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١٠]، وأصلُ الكلام نعبدُك ونستعينُك،

---

(١) في ط، ر: «أنا الله» تحريف، وما أثبت عن د. انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٠، والمقتضب: ١/ ٢٥٣.

(٢) هو قول ابن جني، انظر الخصائص: ٢/ ٢٨٨، وشرح الملوكي: ٣٥٨.

(٣) ذكر سيبويه هذا في الكتاب: ٣/ ٤٩٨.

(٤) البيت من مخلع البسيط، وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ٢٨٣، وكتاب الشعر: ٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩٦.

(٥) في د، ر: «رباح» بالباء الموحدة، تصحيف. انظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٣١٠، والخزانة: ١/ ٣٤٧، وأبو رياح هو حصن بن عمرو من بني ضبة.

(٦) الكُبار: العظيم، وهي صيغة مبالغة. الخزانة: ١/ ٣٤٧.

(٧) كلامه على إله هنا قاله في شرح الملوكي: ٣٥٩-٣٦١.

(٨) أي في قول الزمخشري السالف: «الله أَحمدُ على أن جعلني من علماء العربية».

(٩) تقديم المفعول على الفعل فيه معنى الحصر عند الرضي. انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٨٢.

(١٠) الفاتحة: ١/ ٥.

فقدَّم المفعولُ لضرْب من العناية بالمعبود سبحانه، ولو أتى به على أَصله وقال: أَحمدُ اللهَ لجاز، إِلَّا أَنه يكون خبراً ساذِجاً بلا تخصيص ولا دِلالةٍ على العناية به.

والحمدُ نوعٌ من المدح، وهو الثَّناء على الرجل بما فيه مِن حُسْن، يقال: حَمِدْتُ الرجلَ أَحمدُه حمداً ومَحْمِدَة ومَحْمَدةً، وهو يقارِبُ الشكر في المعنى، والفرقُ بينهما يظهرُ بضدِّهما، فضدُّ الحمْدِ الذمُّ وضدُّ الشكر الكُفْران[١]، وذلك أَن الشكر لا يكون إِلَّا عن معروف؛ يقال: حَمِدْته على ما فيه وشكرْتُه على ما مِنْه، وقد يُوضَع أحدُهما موضعَ الآخر لتقارُب معنَيَيْهما، وقيل: الحمدُ أَعَمُّ من الشُّكر[٢]، فكلُّ شُكر حمدٌ وليس كلُّ حمدٍ شكراً.

وقوله: (**على أَنْ جعلني من علماء العربية**) أي صيّرني عالماً من علمائها، و«جعل» هذه تتعدَّى إلى مفعولَين، ويكون الثاني هو الأَولَ في المعنى، ومثلُه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[٣]، ولجَعَل مواضعُ أُخرُ تكون بمعنى خَلَق وعَمِل، فتتعدّى إلى مفعول واحد، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٤]، وتكون بمعنى التَّسمية كقولك: جَعلَ حَسَني سيِّئاً، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[٥]، وتكون من أفعال المقارَبة بمعنى طَفِق، تقول من ذلك: جَعلَ يقولُ وأخذَ يقولُ.

والعلماء جمعُ عالم على حَدِّ شاعر وشُعَراء وعاقل وعُقَلاء، ويجوز أَن يكون جمعَ عليم ههنا لأَن عليماً بمعنى عالم وهو أَبلغُ في الصفة، وإنما قلنا: إنه جَمْع عالم مع قِلَّة ما جاء من جمع فاعِل على فُعَلاء[٦]، وذلك من قِبَل أَن عالماً وعليماً لغتان، ويقول عُلماء مَنْ ليس من لغته عليمٌ، فعُلِم بذلك أَنه جمع عالم، والمراد بالعربية اللُّغةُ وإِنْ كانت العربية أَعمَّ من

---

(١) كذا في اللسان والصحاح: (شكر).

(٢) كذا في اللسان: (شكر)، وانظر أدب الكاتب: ٣٦، والاشتقاق لابن دريد: ٨.

(٣) البقرة: ٢/ ١٢٤.

(٤) الأنعام: ٦/ ١.

(٥) الزخرف: ٤٣/ ١٩.

(٦) انظر ارتشاف الضَّرَب: ٤٤٣.

اللُّغة لأنَّ اللغة تقع على كلِّ مفرد من كلام العرب، والعربية تقعُ على المفرد والمركَّب.

وقوله: (**وجَبَلَني على الغضبِ للعرب والعصبيَّة**) جبلني: أي طَبَعني، يقال: جَبَلَ الله الخلقَ على كذا، أي طبعَهم، وهو مأخوذ من الجِبِلَّة وهي الطبيعة، يقال ذلك للرجل يَثْبُت على أَمر ولا ينفصلُ عنه[١]، والغضب: خلافُ الرِّضى، يقال: غضبْتُ له إذا كان حيّاً وغضبْتُ به إذا كان مَيْتاً[٢].

والعصبيَّة: التعصُّبُ مأخوذ من قولهم: عَصَبَ القومُ بفُلان إذا أحاطُوا به وسُمّيت به العُصْبة، وهي قرابة الرجلُ لأَبيه، وأَصلُ ذلك كلِّه العَصَبُ، وهو أَطْنابُ المفاصل؛ لأَنّ الأَقارب يرتبط بعضُهم ببعض كَرَبْط العَصَب المفاصلَ[٣].

وقولُه: (**وأَبَى لي أَن أَنفردَ عن صَميم أَنصارهم وأَمتازَ، وأَنضويَ إلى لَفيف الشُّعوبية وأَنحازَ**)، قوله: «**أبى لي**» كَرِه لي، يقال: أَبَى يَأْبَى؛ بفتح العين في الماضي والمضارع وهو فعل نادر، ولم يأتِ منه إلَّا ما كان عيْنُه أَو لامُه حرفاً حلقياً[٤]، يقال: انفرَدَ بالأَمر إذا قام فيه وحدَه من غير مشارِك، وانْفرد عنه إذا تركه وفارَق الجماعة، مأَخوذٌ من الفَرْد وهو الوِتْر.

و«**الصَّميم**»: الخالص من كلِّ شيء، وصميم الحرِّ والبرد: أَشَدُّه[٥]، وأصل الصَّميم العَظْم الذي هو قِوَامُ العِظام[٦]، و«**الأَنصار**» الأَعوان، الواحد نَصير والنصير والناصر واحدٌ، وفَعِيل يُجمع على أَفْعَال كشَرِيف وأَشْرَاف، وأَما فاعل فبابُه أَنْ يُجمع على فَعْل كشارِب وشَرْب وتاجر وتَجْر، و«**أَمْتاز**» أَفْتعِل من مِزْتُ الشيءَ أَميزُه إذا فرزْتُه، يقال:

---

(١) انظر القاموس والتاج: (جبل).
(٢) كذا في أدب الكاتب: ٢٠٢، واللسان: (غضب).
(٣) انظر الصحاح واللسان: (عصب).
(٤) كذا في أدب الكاتب: ٤٨٢.
(٥) كذا في الصحاح: (صمم).
(٦) كذا في اللسان: (صمم).

امْتاز القومُ: أي تميَّز بعضهم عن بعض[١]، والمرادُ [١/ ٥] أَنْعزِلُ وأَخرجُ من جُملتهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[٢] أي انْعزِلوا عن أَهل الجنة وكونوا فرقةً على حِدَة، و«أَنْضوي» أي أَدخُلُ معهم وأَنتسبُ إليهم.

و«اللَّفيف» ما اجتمع من الناس من قبائل شَتَّى، كأنّه ههنا ضدُّ صَميمهم[٣]، و«الشُّعوبية»؛ بضمِّ الشين قومٌ يُصَغِّرون شأن العرب، وهو منسوب إلى الشُّعوب، وهو جَمْع شَعْب، وهو ما تَشَعَّبَ من قبائل العرب والعَجَم[٤]، ونظيرُه من النَّسَب إلى الجمع قولُهم: أَبْناوِيٌّ في النسب إلى أبناء فارس[٥]، وقيل: سُمُّوا بذلك لتعلُّقهم بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ﴾[٦]، وقال ابن هُبَيْرة في المحْكم[٧]: غلبَتِ الشُّعوبية بلفظ الجمع على جِيل من العجم حتّى قيل لمُحتقِر أَمر العرب: شُعُوبيّ وإن لم يكن منهم، وأَضافوا إلى الجمع لغلَبته على الجيل الواحد كقولهم: أَنصاريّ، و«أَنْحاز» أي أَعتزِلُ، وقالوا للذي يَنْحاز عن القوم ويَعتزِلُهم: حُوْزي[٨].

وقوله: (**وعصَمني من مَذهبِهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلّا الرَّشْقَ بأَلْسِنة اللّاعنين والمَشْق بأَسنَّة الطَّاعنين**). يقال: عصَمني من كذا: أي منعني ودفع عنّي، و«المَذْهب» المأخذ، وأصلُه مكانُ الذَّهاب كالمَطْلع لموضع الطُّلوع، ومثلُه المَدْخَلُ والمَخْرَج، «الذي لم يُجْدِ عليهم» أَي لم يُعْطِهم يقال: أَجْدَى عليه: أَي أعْطاه وأصلُه من الجَدَا وهو المطَر العامُّ،

---

(١) الصواب: «من». انظر اللسان: (ميز). وهذا سيقع من الشارح كثيراً.

(٢) يس: ٣٦/ ٥٩.

(٣) في اللسان (لفف): «اللفيف: القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحداً».

(٤) هو قول ابن عباس كما في اللسان (شعب)، وانظر تهذيب اللغة: ١/ ٤٤٢.

(٥) انظر ما سيأتي: ٥/ ٣٠٢، وزد النكت: ٩٠٤، والمخصص: ١٣/ ٢٤٨.

(٦) الحجرات: ٤٩/ ١٣.

(٧) المحكم [لابن سيده]: ١/ ٢٣٥-٢٣٦، وابن هُبيرة هو محمد بن هُبيرة الأسدي أبو سعيد أحد العلماء بالنحو الكوفي، انظر إنباه الرواة: ٢/ ٨٥ .

(٨) انظر إصلاح المنطق: ١٣٥، وأدب الكاتب: ٤٧٣، والصحاح واللسان (حوز).

و«**الرَّشْق**» الإصابة بالمكروه يقال: رشَقَهم بالكلام إذا نال منهم به، وأَصلُه من الرَّشْق بالسَّهم، و«**الأَلسنة**» جمعُ لسان، واللِّسان يذكَّر ويؤنَّث، فمَن ذكَّره ذهب إلى العُضْو، [١٠/ب] وجمعَه على أَلْسنة كحمار وأَحْمِرة، ومَن أَنَّثه ذهب إلى الجارحة وجمعَه على أَلْسُن كذِراع وأَذْرُع[١].

و«**اللَّاعنون**» جمعُ لاعِن جمعَ السلامة، واللَّعن: الطَّرد والبُعد، يقال للطَّريد: لَعِين، ورجل لُعْنة بسكون العين: يَلعنُه الناسُ كثيراً، ولُعَنة بالتحريك: يَلْعَنُ الناسَ كثيراً[٢].

و«**المَشْق**» سرعةُ الطَّعن، و«**الأَسِنَّة**» جمعُ سِنان، و«**الطَّاعنون**» جمعُ طاعِن، يقال: طَعَنَ بالقولِ يَطْعُنُ طَعَناناً، وطَعَن بالرمح يَطْعُن؛ بالضم طَعْناً[٣]، ورجلٌ طَعَّان في أَعراض الناس، وفي الحديث «لا يكون المؤمنُ طعَّاناً»[٤]، والمراد أَن هؤلاء الذين يُبْغضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلَّا السقوطَ من أعين الناس والمذمَّةَ، وقد أَلَمَّ بهذا المعنى الحَيْصَ بَيْص في قوله[٥]:

لا تَضَعْ من عَظيمِ قَدْرٍ وإنْ كنْـ ـتَ مُشاراً إليْه بالتَّعظيمِ

فالكبيرُ العظيمُ يَصْغُرُ قَدْراً بالتَّجرِّي على الكبيرِ العظيمِ

وَلعُ الخَمرِ بالعقولِ رمَى الخَمْـ ـرَ بتَنْجيسها وبالتحْريمِ

وقوله: (**وإلى أَفضلِ السابقين والمُصلِّين أُوجِّه أَفضلَ صلواتِ المُصلِّين محمدٍ المحفوفِ من بني عدنان بجَماجمها وأَرْحائها النازِلِ من قريشٍ في سُرَّةِ بطحائها**)، السابقُ

---

(١) كذا في أدب الكاتب: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٦٢-٣٦٥، والمخصص: ١٧/ ١٢، واللسان (لسن).

(٢) كذا في إصلاح لمنطق: ٤٢٨، وأدب الكاتب: ٣٣٢.

(٣) كذا في الصحاح: (طعن).

(٤) الحديث في النهاية لابن الأثير: ٣/ ١٢٧.

(٥) الحيص بيص هو سعد بن محمد بن سعد التميمي، شاعر من أهل بغداد، نشأ فقيهاً وغلب عليه الأدب والشعر، توفي عام ٥٧٤هـ، والأبيات في ديوانه: ٢/ ٣٣٢.

من الخيل هو الذي يأتي في الحَلَبة أولاً، و«المصلِّي» الذي يتلوه، سُمِّي مُصلِّياً لأَنّ رأسه يكون عند صَلا السابق(١)، والصَّلا: مَغرِزُ الذَّنَب، وكَنَى بذلك عن الأَولينَ والآخرينَ من الثَّقليْنِ.

وقوله: «أَفضلَ صلواتِ المصلِّين» أي دعاءَ الداعينَ، يريد صلواتهم على محمد ﷺ، ومحمَّدٌ اسم عربيٌّ، وهو مُفَعَّل من الحَمْد، والتكريرُ فيه للتكثير، كما تقول كرَّمتُه فهو مُكرَّم، وعظَّمتُه فهو مُعَظَّم إذا فعلتَ ذلك مرةً بعد مرة(٢)، وهو منقول من الصفة على سبيل التفاؤُل أَنّه سَيَكْثُر حمدُه، وكان كذلك ﷺ.

روى بعضُ نَقَلة العلم فيما حكاه ابن دُريد أَن النبي ﷺ لمّا وُلد أَمَر عبدُ المطّلب [١/ ٦] بَجَزور فنُحِرت ودعا رجالَ قريش وكانت سُنَّتهم في المولود إذا وُلد في استقبال الليل كَفَؤُوا عليه قِدْراً حتى يُصْبِح، ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ، فأَصبحوا وقد انشقَّت عنه القِدْر وهو شاخصٌ إلى السماء، فلمّا حضرتْ رجال قريش وطَعِموا قالوا لعبد المطّلب: ما سمَّيْتَ ابنَك هذا؟ قال: سمّيتُه محمداً، قالوا: ما هذا من أسماء آبائك، قال: أَردْتُ أَن يُحْمَد في السموات والأَرض(٣)، يقال رجل محمودٌ ومحمّدٌ، قال الأعشى(٤):

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كان كَلالُها ... إلى الواحدِ الفَرْدِ الجوادِ المُحَمَّدِ

فمحمودٌ لا يدلُّ على الكثرة، ومحمدٌ يدلُّ على ذلك، والذي يدلّ على الفرق بينهما قولُ الشاعر(٥):

فلسْتَ بمَحْمُودٍ ولا بمُحَمَّدٍ ... ولكنَّما أَنتَ الحَبِطُّ الحُبَاتِر

---

(١) كذا قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: ١٣٦، وانظر اللسان: (صلا).

(٢) كذا قال ابن دريد في الاشتقاق: ٨، وانظر سفر السعادة: ١٧.

(٣) من قوله: «وروى بعض نقلة العلم» إلى قوله: «الأرض» قاله ابن دريد في الاشتقاق: ٨، وانظر جمهرة اللغة: ١/ ٥٠٥.

(٤) البيت في ديوانه: ١٨٩، وسفر السعادة: ١٧.

(٥) البيت في الاشتقاق لابن دريد: ٨ بلا نسبة، والحبط: الذي يُفسد عمله، والحباتر: القصير.

وقد سمَّت العرب في الجاهلية رجالاً من أبنائها بذلك، منهم محمدُ بن حِمران الجُعْفيُّ الشاعر، وكان في عصر امرئ القيس، وسمّاه شُوَيْعراً[١]، ومحمّدُ بن خَوْليّ الهمداني، ومحمدُ بن بلال بن أُحَيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدَّة رسول الله ﷺ أُمّ جده، ومحمد بن سفيان بن مُجاشع بن دارَم، ومحمدُ بن مَسْلَمة الأَنصاريّ، وأبو محمد[٢] بن أَوس بن زيد شَهِد بدراً[٣].

و«**المحفوف**» المَحُوط الذي قد أُطِيفَ به، يقال: حَفَّ به: أَي أطَاف[٤]، قال الله تعالى: ﴿وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ﴾[٥] أي جعلنا النخل مُطِيفاً بهما[٦]، والأَحِفَّة: الجوانب، الواحدُ حِفَاف مثلُ جِراب وأَجْرِبة، ويقال: حَفَّ به القومُ، أي صاروا في أَحِفَّته، أي جوانبِه[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾[٨].

و«**عدنان**» جَدُّ النبي ﷺ الأَعلى، انتسب إليه صلى الله تعالى عليه وآله وسَلّم قال[٩]: «كذب النسَّابون فيما بعدَ عدنان»[١٠]، وهو صلوات الله عليه محمدُ بن عبد الله بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف بن قُصيّ بن كِلاب بن مُرَّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النَّضْر بن كِنانة بن خُزيمة بن مُدرِكة، ومُدْرِكة لقبٌ واسمُه عمرو

---

(١) كذا في المؤتلف والمختلف: ٢٠٨.
(٢) واسمه مسعود.
(٣) من قوله: «فمحمود لا يدل» إلى قوله: «بدراً» قاله ابن دريد في الاشتقاق: ٨-٩، وانظر جمهرة اللغة: ١/ ٥٠٥-٥٠٦، والخزانة: ٢/ ٢٤.
(٤) انظر اللسان: (حفف).
(٥) الكهف: ١٨/ ٣٢.
(٦) كذا في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٨٤، وانظر القرطبي: ١٣/ ٢٧٢.
(٧) انظر الصحاح واللسان: (حفف).
(٨) الزمر: ٣٩/ ٧٥.
(٩) في ط، ر: «ثم قال».
(١٠) الحديث في الاشتقاق لابن دريد: ٤/ ٣٢، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: ١/ ٢٢٨ رقم ١١١.

بن إِلياس بن مضر بن نزار بن مَعَدِّ بن عدنان من ولد إسماعيل بن إبراهيم[(١)]؛ إِلّا أن الأَسماء من عدنان إلى إسماعيل لا يعلمها إلّا الله.

و«**جماجم العرب**»: قبائلها التي تَجمعُ البطون فتُنسَبُ إِليها دونهم، نحوُ كلْب بن وَبْرة إذا قلتَ: كَلْبِيٌّ اسْتَغنيتَ أن تَنْسُبَ إلى شيء من بطونه[(٢)]، و«**أَرْحاء العرب**»: القبائل التي تستقلُّ بنفسِها وتستغني عن غيرها[(٣)]، والأَرْحاء: فيما ذكر أبو عبيدة سِتٌّ: اثنتان في مُضَر، وهما كِنانة بن خزيمة وتميم بن مُرّ[(٤)]، واثنتان في ربيعة، وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن أَقصى، واثنتان في اليمن،وهما طيِّئ[(٥)] بن أُدَد وكَلْب بن وَبْرَة[(٦)].

وقوله: (**النازلِ من قريش في سُرَّة بطحائِها**) قريشٌ من ولَدِ النضر، ومَنْ لم يكن من ولَد النَّضْر فليس قُرشياً[(٧)]، وكان لقريش عِظَمٌ في الجاهلية وشرفٌ في الإسلام بمحمّدﷺ.

و«**البَطْحاء**»: ما اتَّسع من الأَرض، و«**سُرَّتها**»: وسَطُها مأخُوذ من سُرَّة الإِنسان، والمراد أَنه من صميم قريش، ووسَطُ كلِّ شيء أَعْدَلُهُ، قال الله عزَّ وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[(٨)]، قال العَرْجيُّ[(٩)]:

كأَنِّي لم أَكُنْ فيكمْ وَسِيطاً ... ولم تَكُ نِسْبتي في آل عَمْرِو

---

(١) انظر البيان والتبيين في أنساب القرشيين: ٥٥ فما بعدها، والأنساب للسمعاني: ١/ ٤٥.

(٢) من قوله: «وجماجم العرب» إلى قوله: «بطونه» قاله ابن دريد في الجمهرة: ١/ ١٨٥.

(٣) كذا في اللسان: (رحا)، وانظر العقد الفريد: ٣/ ٣٣٥.

(٤) في ط: «مد» تحريف، انظر قول أبي عبيدة في العقد الفريد: ٣/ ٣٣٥، وانظر أيضاً الاشتقاق لابن دريد: ٢٠١.

(٥) في ط: «لحي» تحريف، انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٨٠، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٥.

(٦) من قوله: «والأرحاء فيما..» إلى قوله: «وبرة» سقط من ر، وجاء موضعه«والأرحاء خمسة».

(٧) كذا قال ابن دريد في الاشتقاق: ٢٧.

(٨) البقرة: ٢/ ١٤٣.

(٩) البيت في ديوانه: ٣٥.

ومنه واسطةُ القِلادة للجوهر الذي يكون في وسطها وهو أَجودها، ويقال: قريش الأَباطح وقريش البِطَاح، وهم الذين سكنوا بَطْحاء مكّة[١]، ويقال لغيرهم: قريش الضَّواحي[٢]، وقريشُ البِطاح هم الأَفاضل، وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزَّى وبنو زُهْرةَ وبنو تَيْم بن مُرَّة وبنو سَهم وجُمَح وبنو عديّ [١/ ٧] بن كعب وبنو حِسْل بن عامر بن لُؤَي وبنو هلال بن أُهَيْب بن ضَبَّة بن الحارث بن فِهْر، ويقال لهم: الأَبطحيُّون أيضاً، قال البحتري في المتوكِّل[٣]:

يا ابْنَ الأَباطِحِ مِنْ أَرضٍ أَباطِحُها   في ذِرْوَةِ المجدِ أَعلى من رَوَابِيها

فهؤلاء قريش الأَباطح، وبَطْحاء الوادي: مَسِيل فيه دِقاق الحصى، وأَما قريش الضَّواحي فهم الذين لم تَسَعْهم الأَباطح فنزلوا ضواحي مكة، وهم مَعِيص بن عامر بن لؤي[٤] وتَيْم بن غالب بن فِهْر ومُحارِب والحارث ابنا فِهْر.

وقوله: **(المبعوث إلى الأسودِ والأحمرِ بالكتاب العربي المنوِّرُ)** يريد المرسَلَ إلى جميع الناس عربيِّهم وعجميِّهم، فالمرادُ بالأسود العربُ لأَن الغالب عليهم السُّمرةُ والسواد، والمرادُ بالأحمر العجمُ لأَن الغالب عليهم الشُّقرة والبياض، وقيل لعائشة رضي الله عنها: الحُمَيْراء؛ لبياضها[٥]، يقال: أَتاني كلُّ أَسودَ منهم وأَحمر ولا يقال: أبيضَ[٦]، ومعناه جميعُ عربيِّهم وعجميِّهم[٧]، قال الشاعر[٨]:

---

(١) انظر جمهرة اللغة: ١/ ٢٨٠، والعقد الفريد: ٣/ ٣١٩، والإيضاح في شرح المفصَّل: ١/ ٥.

(٢) انظر العقد الفريد: ٣/ ٣١٩.

(٣) البيت في ديوانه: ٢٤٢١.

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد: ١١١.

(٥) هذا من الحديث: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»، و العرب تسمّي الأبيض أحمر، انظر انظر النهاية لابن الأثير: ١/ ٤٣٠، و كشف الخفاء: ١/ ٣٧٤، واللسان: (بيض).

(٦) هو قول الأصمعي كما في إصلاح المنطق: ٢٨٣، والصحاح (حمر).

(٧) كذا في أدب الكاتب: ٤١٢.

(٨) البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢٨٣، وتهذيب اللغة: ٥/ ٥٦، والمخصص: ٢/ ١٠٩، واللسان: (حمر).

جمعْتُم فأَوْعيتُم وجِئْتُمْ بمَعْشَرٍ تَوافَتْ بهِمْ حُمْرانُ عَبْدٍ وسُودُها

[١١/ أ] يريد بعبدٍ عبدَ بن أبي بكر بن كلاب[١]، وقوله: «**بالكتاب العربي المنوِّر**» المنوِّر: ذو النُّور، أي هو ضياء يُهْتَدى به.

وقوله: (**ولآلِه الطَّيِّبينَ أَدعو اللهَ بالرِّضوان لهم وأَدْعوه على أَهل الشِّقاق لهم والعُدوان**) آلهُ صلى الله عليه وسلم: أَهْلُ بيته، والألف في آل منقلبةٌ عن همزة هي بدلٌ من هاءِ أهْل[٢]، ولا يُستعمل الآلُ في كُلِّ موضع يُستعمل فيه الأَهل؛ فلا يُقال: آل الإسْكاف ولا آلُ الخيَّاط ولا انصرِفْ إلى آلِك كما يقال: إلى أهلِك، وإنما يختصّ الآلُ بالأَشراف، يقال: القُرَّاء آلُ الله، واللهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[٣].

«**وأَدعو اللهَ بالرِّضوان لهم**» اللَّام متعلّقة بأدعو لا بالرِّضوان، والمعنى أَسأَلُ الله لهم الرِّضوان عنهم، وهي في موضع نصب على أَنه مفعول له أَي من أجلِهم، وقوله: «**وأَدعوه على أَهل الشِّقاق لهم والعُدْوان**» أي أَدعو الله لنُصرتهم على مَن شاقَّهم وعَدَا عليهم، والشِّقاق: المخالفة، والعدوان: الظُّلم الصُّراح.

وقوله: (**ولعلَّ الذين يَغُضُّون من العربيَّة ويَضَعُون من مقدارها ويريدون أَن يَخْفِضوا ما رفعَ اللهُ من مَنَارِها**) يقال: غَضَّ منه يَغُضُّ إذا وضعَ منه ونَقَص من مِقداره، والوَضْعُ من الشيء: الانتقاص منه والحَطُّ من قَدْرِه، من قولهم: وضعْتُ الشيءَ إذا حطَطْتُه، يقال: وضعتُه أَضَعه وَضْعاً، وحكى الفراء مَوْضَعاً[٤] وموضوعاً، و«مِقْدارها»:

---

(١) كذا قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٢٨٣.

(٢) انظر سر الصناعة: ١٠٠-١٠١، وشرح الملوكي: ٢٧٨-٢٧٩.

(٣) غافر: ٤٠/ ٢٨، ومن قوله: «ولا يستعمل الآل» إلى نهاية الآية قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٠١-١٠٢، وصاحب اللسان: (أهل).

(٤) حكاه عنه ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٢٢٠، والجوهري في الصحاح (وضع)، وانظر شرح الشافية للرضي: ١/ ١٨٥.

قَدْرُها، يقال: قَدَر وقَدْر بفَتْح الدال وسكونها[١]، وهو مَبْلَغ الشيء، والخفضُ: ضِدُّ الرفع وهو الانحطاط، والله تعالى يخفض مَنْ يشاء ويرفع مَن يشاء، و«المَنار»: الأعلام توضَعُ على الطُّرق ليُهتَدى بها، وذو المَنار: مَلِك من ملوك اليمن، سُمِّي بذلك لأنه أول مَنْ وضعَ المَنار على الطُّرق ليَهتديَ بها الناس[٢].

وقوله: (**حيث لم يجْعَلْ خيرَة رُسلِه وخيرَ كُتبِه في عَجَم خَلْقِه ولكنْ في عَربِه، لا يَبْعُدون عن الشُّعوبية مُنابذةً للحقِّ الأَبلجِ وزَيْغاً عن سَوَاءِ المنهجِ**) «**حيث**»: ظرف مكان يتعلّق بقوله: «**يضعون من مقدارها**»، ويجوز أَن يتعلَّق بقوله: يغضُّون، وتعلُّقه بالأَقرب أَوْلى، يعني حيث لم يُبعث النبيُّ ﷺ في العَجم ولا نُزِّل القرآن المجيد بلسان غير العربيّ [١/ ٨].

وقوله: «**لا يَبْعُدون عن الشُّعوبية**» هو خبرُ لعلَّ، والبُعْد ضدُّ القُرب، يقال: بَعُد بالضَّم يَبْعُد إِذا تباعَدَ، وبَعِد؛ بالكسر إذا هَلَكَ[٣] فهو باعِد، وجمعُه بَعَد مثل خادِم وخَدَم.

وقوله: «**مُنابذةً للحقِّ الأَبلج**» أي مُكاشَفةً ومُجاهرةً، يُقال: نابذَه الحربَ: أَي كاشَفَه[٤]، وانتصابُه على أَنه مصدر في موضع الحال نحوُ قتلتُه صَبْراً وأَتيْتُه رَكْضاً: أي منابذِين للحقِّ، أي مُجاهرين، و«**الأَبْلج**»: الأَبيض المُشْرِق، قال[٥]:

حتـى بَـدَتْ أَعْـلامُ صُبْـحٍ أَبْلَجـا

ويقال: «الحقُّ أَبْلَج» أي واضحٌ مضيء، «والباطل لجَلَج»[٦] أي يَتلجْلَجُ فلا يُعرَفُ، و«**الزَّيغ**»: المَيْلُ، يقال: قومٌ زاغَةٌ عن الشيء، أي زائغون، و«سواءِ المَنْهج»: وسَطُه

---

(١) كذا في إصلاح المنطق: ٩٦، وأدب الكاتب: ٥٢٦.
(٢) كذا في الاشتقاق لابن دريد: ٥٣٢، وذو المنار هو أبرهة تُبّع.
(٣) كذا في أدب الكاتب: ٣٤٠.
(٤) كذا في اللسان: (نبذ).
(٥) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ٢٨٧ [صادر]، واللسان: (بلج).
(٦) «الحق أبلج والباطل لجلج» مَثَلٌ في مجمع الأمثال: ١/ ٢٠٧.

وسَواءُ الدار: وسَطُها، قال الشاعر[1]:

غشَّيتُه وهْو في جَأْواءَ باسلةٍ ... عَضْباً أَصابَ سَواءَ الرأسِ فانْفلَقا

أَي وسَطَ الرأس، والمَنْهج: الطريق البيِّن.

قال: (**والذي يُقْضَى منه العَجَبُ حالُ هؤلاء في قِلَّة إِنصافِهم وفَرْطِ جَوْرِهم واعْتِسافِهم**) «**يُقْضى منه العَجَب**» أي يُوفَّى منه العَجَبُ حقَّه، يقال: وفَّيْتُ هذا الأَمرَ حقَّه إذا تناهَيْتُ فيه وأَدَّيتُه وافياً، وهو من قَضَيتُ الدَّينَ، قال كُثيِّر[2]:

قَضى كلُّ ذي دَينٍ فوفَّى غَريمَه ... وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَريمُها

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة إلَّا منفيّةً، نحوُ «ما قضيتُ العَجَبَ من كذا» لأَنهم يريدون المبالَغة في تفخيم الأَمر وتعظيمه وأَنه لا يمكِن توفيةُ العَجَبِ حقَّه لِعَظَمه، قال الشاعر[3]:

أُنبِئْتُ أَنَّ شَبيهَ الوَبْرِ أَوْعَدَني ... وما قَضيتُ بهذا المُوعِدِي عَجَبا

هكذا ذكره الأَصمعيُّ في كتابه «فيما يلحَن فيه العامَّة»، قال: يقولون: قضيتُ العَجَبَ من كذا، والصواب ما كِدتُ أَقْضي منه العَجَب، ولا يَبْعُد جوازه إذا أُريد الإكثار من العَجَب تفخيماً لسببه[4]، و«**الإِنصاف**»: خلاف الجَوْر والظُّلم، و«**الفَرْط**»: تجاوُز الحدِّ، و«**الجَوْر**»: المَيْل عن القصد، و«**العَسْف**»: الأَخْذ على غير قصْد، يقال: عَسَفَ واعْتَسف إذا مال عن طريقه.

قال: (**وذلك أَنَّهم لا يَجدون عِلْماً من العلوم الإِسلامية فِقْهِها وكلامِها وعِلْمَيْ تفسيرِها وأَخبارِها إلَّا وافْتقارُه إلى العربية بيِّنٌ لا يُدفَعُ ومكشوفٌ لا يَتقنَّعُ**)، المرادُ

---

(١) هو بلعاء بن قيس كما في ديوان المعاني للعسكري: ١١٤، والخزانة: ٣/ ١٥٤، والبيت بلا نسبة في المحب والمحبوب: ٤/ ١٩.

(٢) البيت في ديوانه: ١٤٣، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٩٣.

(٣) هو سهم بن حنظلة الغنوي، انظر منتهى الطلب: ٨/ ٣٨٨.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧.

بالعلوم الإسلامية الفقهُ وأُصول الدِّين والأَخبارُ عن الرسول ﷺ وعلومُ الكتاب العزيز، وإنما اقْتصَر على الفقه والكلام لأَن الفقه يشتمِلُ على علم الكتاب والسُّنة كأنه احترزَ من[1] علوم الأَوائل، نحوُ الحكمة والفلسفة والهندسة، فإِنَّ أُصول هذه العلوم يونانيةٌ ثم نُقلتْ إلى العربيِّ، فمعاني هذه العلوم لا تُعرف على الحقيقة إلَّا بمعرفة أَلفاظها، والوُصْلَةُ إلى معرفة أَلفاظها معرفةُ علم العربية، وقوله: «وذلك بَيِّن لا يُدفع ومكشوفٌ لا يَتقنَّع» أي الافتقارُ إلى العربية ظاهرٌ لا يُمكن جحودُه بادٍ لا يَسَعُ سِتْرُه.

قال: (**ويَرَوْنَ الكلامَ في مُعظَم أَبوابِ أُصول الفقه ومسائِلها مَبنياً على علم الإِعراب والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرَّاء وغيرِهم من النحويين البصريينَ والكوفينَ**) وهذا ظاهر من كلامه مُسْتَغْنٍ عن التفسير.

وقوله: (**والاستظْهار في مآخذِ النصوص بأَقاويلهم والتَّشبُّثَ بأَهْداب فَسْرِهم وتأْويلهم**) الاستظهار: الاستعانة، وهو [١/ ٩] استفعال من الظَّهير، وهو المُعين، و«**المآخذ**» جمع مَأْخَذ، وهو اسم مكان كالمَقْتَل والمَخْرج لمكان القتل والخروج، و«النصوص» جمع نَصّ، وهو الكتاب والسُّنة، وهو بمعنى منصوصٌ عليه، وأَصلُ النَّص الرفْعُ، يقال: نَصَّ الناقةَ ينصُّها إذا رفَعَها في السَّير، ونصَّ الحديثَ إذا رفعَه وعزاه إلى صاحبه، ونصَّ العروسَ إذا أقعدها على المنصَّة، وهو ما يُنَصّ من كرسيٍّ أَوْ دَكَّة[2] أَو غير ذلك أي يُرفَع[3]، و«**التشبُّث**»: التعلُّق، يقال: تشبَّث به إذا تعلَّق به، و«**الأهداب**» جمعُ هُدْب، وهو طرف الثوب، يقال: تعلَّق بأَهْدابِ الأَدب وأَذياله إذا كان له منه حَظٌّ، و«**الفَسْر**»: الكشف والتفسير تَفْعِيلٌ منه، و«**التأويل**»: تفعيل من آلَ يؤُول إذا رجَع، والفَرق بين التفسير والتأويل أَنّ التفسير الكشفُ عن المُراد من اللفظ سواءٌ كان ذلك

---

(١) في ط، ر: «عن» تحريف. انظر اللسان: (حرز).

(٢) الدَّكَّة: ما يقعد عليه، اللسان (دكك).

(٣) انظر هذه المعاني في أدب الكاتب: ٦٠، والصحاح واللسان (دكك).

(٣) كذا و الصواب « أم »

ظاهراً في المُراد أَم[٣] غيرَ ظاهر، والتأويل إنما هو صَرْفُ اللَّفظ عن الظاهر إلى غيره ممَّا يحتملُه اللفظ، فإذاً كلُّ تأويل تفسيرٌ وليس كلُّ تفسير تأويلاً[١].

قال: (**وبهذا اللِّسان مُناقَلتُهم في العلم ومحاوَرَتهم وتدريسُهم ومناظرتُهم وبه تَقْطُرُ في القراطيس أَقلامُهم، وبه تَسْطُرُ الصُّكوكَ والسِّجلَّاتِ حُكَّامُهم**)، «المناقلة»: المحادثة، يقال: ناقلْتُه الكلامَ إذا حدَّثتَه وحَدَّثَك، «والمحاوَرة»: المُجاوَبة وهو مداوَلة الجواب ومراجَعتُه، و«التَّدريس» مصدر درَّس يدرِّس تدريساً، التضعيفُ فيه للتعدية، وكان قبل التضعيف يتعدَّى إلى مفعول واحد، نحوُ دَرستُ القرآنَ والدرسَ ودرَّسْتُه إيّاهما، و«المناظَرة»: المجادَلة، وهو مُفَاعَلة من النَّظر لأن كلَّ واحد ينظُرُ فيما يَفْلُجُ به على صاحبه، وقيل: هو من النَّظير وهو المِثْل، فمعنى المُناظرة المُماثَلة فيما هم فيه[٢]، قوله: «وبه تَقْطُر» الهاءُ ترجع إلى عِلم العربية والنحو، وتَقْطُر: تسيلُ، يقال: قطرَ الماءُ وغيرُه يَقْطُر [١١/ ب] وقَطَرْتُه أنا، يكون متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ كرَجَعَ ورَجَعْتُه[٣]، و«القراطيس» جمعُ قِرْطاس وهو ما يُكتَبُ فيه، يقال: قِرْطاس وقُرْطاس؛ بكسر القاف وضمِّها، ويقال: قَرْطَس أَيضاً حكاها أَبو زيد[٤]، و«تَسْطُر»: تَكتُبُ وأصلُهُ الصَّفُّ، يقال: بَنَى سَطْراً وغَرَس سَطْراً، وسُمِّيت الكتابة تسطيراً لأنها تُعمل صُفوفاً[٥]، قال الراجز[٦]:

---

(١) كذا في التعريفات: ٧٢، وقال الخليل: «التأوُّل والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه» العين: ٨/ ٣٦٩، وقال أبو عبيدة: «التأويل: التفسير والمرجع»، مجاز القرآن: ١/ ٨٦، وذهب ابن الأعرابي إلى أن التفسير والتأويل بمعنى واحد، انظر اللسان (أول) (فسر)، وقال السيوطي: «التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثراستعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها» الإتقان: ١١٨٩.

(٢) انظر أساس البلاغة والتاج (نظر).

(٣) انظر أدب الكاتب: ٤٣٤.

(٤) انظر النوادر له: ٤٨٠، وتهذيب اللغة: ٩/ ٣٩٠، والمعرب: ٢٧٦، واللسان (قرطس).

(٥) انظر الصحاح واللسان (سطر).

(٦) هو رؤبة والبيت في ملحقات ديوانه: ١٧٤، والكتاب: ٢/ ١٨٥، والخصائص: ١/ ٣٤٠،=

إنِّـــي وأَسْـــطارٍ سُـــطِرْنَ سَـــطْرا

و«الصُّكوك» جمع صَكّ[١]، وهو الكتاب، و«السِّجلَّات» جمع سِجِلّ، وهو الكتاب أيضاً مأْخوذ من السَّجْل، وهو الدَّلْو المملوءة لأنّها تتضمَّن أَحكاماً، و«الحكَّام» القُضاة.

قال: (**فهم مُلْتَبِسون بالعربية أَيَّةً سلَكُوا غيرَ منفكِّين منها أَينما وجَّهوا كَلٌّ عليها حيث سيَّروا**) «مُلْتَبسون بالعربية» أي مُخالِطون ومُمازجون لها، من قولهم: تلبَّسْتُ بالأَمر والثَّوب، أي خالطْتُه، وقوله: «أيةً سلكوا» أَيْ أيَّ طريق، وأَيَّ سبيل لأنَّ السبيل يذكَّر ويؤنّث، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٢]، وأَيٌّ قد تؤنَّث إِذا أُضيفت إلى مؤنّث، وتَرْكُ التأنيث أَكْثرُ فيها[٣]، وقولُه: «سلكوا» أي مَضَوا ونفَذوا، يقال: سلكْتُ الشيءَ في الشيءِ إذا أنْفَذْتُهُ فيه، وطَعْنةٌ سُلْكى إذا وَاجَهه بها[٤]، وقوله: «غيرَ منفكِّين» أي غيرَ زائلينَ، يقال: انفكَّ وزال وبَرِحَ بمعنى واحد، وقوله: «أَيْنما وجَّهوا» معناه توجَّهوا، يقال: وجَّه وتوجَّه بمعنى واحد ومثلُه نَكَّب وتنكَّب وبَيَّن وتبيَّن، وفي المثل: «أَينما أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْداً»[٥] ومنه صوَّحَ النَّبْتُ وتصوَّح[٦] وقَدَّم وتقدَّم.

وقوله: «**كَلٌّ عليها حيث سَيَّروا**» الكَلُّ: العِيَال والثِّقْل، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ

=والخزانة: ١/ ٣٢٥، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٢٠٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٠٩، ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب: ٤٣٧، ٤٥٠ إلى ذي الرمة وليس في شرح ديوانه.

(١) فارسي معرب، انظر تهذيب اللغة: ٩/ ٤٢٨، والمعرب: ٢١٢، واللسان (صكك).

(٢) يوسف: ١٢/ ١٠٨، وانظر المذكر والمؤنث للمبرد: ١٠٤، ولأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٩٤.

(٣) انظر في ذلك معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٥.

(٤) انظر أدب الكاتب: ١٨٨، واللسان (سلك).

(٥) المثل في المستقصى: ١/ ٤٤٩، ومجمع الأمثال: ١/ ٥٣.

(٦) أي هاج، انظر إصلاح المنطق: ١٣٧، وأدب الكاتب: ٤٧٤.

عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ ﴾[١]، وسَيَّروا بمعنى ساروا والتضعيفُ للتكثير، كقولهم: مَوَّتَ الشَّاةُ وربَّضَ الغَنمُ، ألا ترى أَن الفعل غيرُ متعدٍّ كما كان قبل التضعيف.

قال: (**ثم إنهم في [١/ ١٠] تضاعيفِ ذلك يَجْحَدون فضلَها ويدْفعون خَصْلَها ويَذْهبون عن تَوقيرها وتعظيمها، ويَنْهَون عن تعلُّمها وتعليمها ويُمزِّقون أَدِيمَها ويَمْضغُون لحمَها، فهم في ذلك على المثل السائر «الشَّعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ»**).

«التَّضاعيف» جمع تَضْعيف وهو مصدر ضعَّفْته إِذا زدْتُه مِثْلَه أَو أَكثر، يقال: أَضعفْتُه أَضْعافاً وضاعفْتُه مُضاعَفةً وضعَّفْتُه تضعيفاً، كلُّه بمعنى واحد، وإِنما جُمِعَ والمصادرُ لا تُثنَّى ولا تُجْمَع لأَنَّه أَراد أَنواعاً من التضعيف مختلفةً كما يقال: العلوم والأَشغال، و«يَجْحدون» أيْ يُنْكرون، ولا يكون الجُحود إِلَّا مع عِلْم الجاحد، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا﴾[٢].

والفَضْلُ: الزيادة والخير، والمعنى أَنهم ينكرون زيادةَ نَفْعها وخيرِها، «ويَدْفعون خَصْلَها» الخَصْل: الغَلَب في النِّضال والسِّباق، يقال: تَخاصَلَ القومُ إِذا تَراهَنُوا في الرَّمي، وأَحرزَ فلانٌ خَصْلَه إِذا غَلَب[٣]، وقوله: «ويَذهبون عن تَوقيرها وتعظيمها» أَي يُعْرِضون عن ذَيْنك من أَمرها، يقال: ذهبتُ إِليه إِذا قصدْتُه وذهبتُ عنه إِذا أَعرضتُ عنه، و«التوقير والتعظيم» واحدٌ، قال الله تعالى: ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾[٤] أَي عَظَمَةً، وحَسُنَ عطفُ أَحدِهما على الآخر لاختلاف لفظَيْهما، ومثلُه قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾[٥]، والوَهْن والضَّعف واحدٌ، ومثلُه قوله الشاعر[٦]:

---

(١) النحل: ١٦/ ٧٦.

(٢) النمل: ٢٧/ ١٤.

(٣) كذا في الصحاح واللسان (خصل).

(٤) نوح: ٧١/ ١٣.

(٥) آل عمران: ٣/ ١٤٦.

(٦) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه: ٦٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٣، ٣/ ٢٥٣.

ألَا حَبَّــذا هنــدٌ وأَرْضٌ بهــا هنْــدُ ... وهنْــدٌ أَتــى مِــنْ دُونِهــا النَّــأْيُ والبُعْــدُ

والنَّأْي والبُعْد واحدٌ، ومثلُه[1]:

وأَلْفــى قولَهــا كَــذِباً ومَيْنــاً

والكذبُ والمَيْن واحدٌ، وقوله: «ويَنْهوْن عن تعلُّمها وتَعْليمها» التعلُّم مصدر تعلَّمَ والتَّعليم مصدر عَلَّمَ، والتكريرُ فيه للتعدية لأَنه بمعنى المعرفة، وتعلَّم مُطاوِعُ علَّم، يقال: علَّمتُه فتعلَّم، وقوله: «ويُمزِّقون أَدِيمَها» التَّمزيق: التَّخْريق، يقال: مزَّقتُ الثوبَ أُمزِّقه مِزَقاً ومزَّقْته تَمزيقاً إِذا كثُرَ ذلك منه، و«الأَديم»: الجِلد، وجمعُه أَدَم كأَفِيق وأَفَق، والأَفيق: الجِلْد قبل دباغته، وهذا النوع من الجمع اسمُ جنس، وليس بتكسير[2]، أَلا ترى أَنك تذكِّره فتقول: هو الأَدَم والأَفَق، ولو كان تكسيراً لكان مؤنثاً كما تقول: هي الثِّياب والجِفَان، والأَدَمةُ باطن الجِلد، والبَشَرةُ ظاهرُه[3]، يقال: رجلٌ مُؤْدَم مُبْشَر، أَي قد جمعَ بين لِين الأَديم وخشونة البَشَرة[4]، وقولُه: «ويَمْضَغون لحمَها» أَي يأْكلون لحمها بالغَيْبة والعَيْب من قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[5]، والمَضْغ: إِدارةُ الطعام في الفم، يقال: مَضَغَ يَمْضَغُ ويَمْضُغُ بالضمِّ والفتح[6]، فالضمُّ على الأَصل، والفتحُ لمكان حرف الحلق، إِلَّا أَن الضمَّ هو الأَصل، وأَجْودُ ههنا لقُرب

---

(١) هذا عجز بيت وصدره:
«وقــدّمتْ الأَديــمَ لِراهِشَــيْه»
وقائله عدي بن زيد، وهو في ديوانه: ١٨٣، و شرح أبيات المغني: ٦/ ٩٧، الراهشان: عرقان في باطن الذراعين، اللسان (رهش).

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٦٢٥، والمقتضب: ٢/ ٢١٣، والمخصص: ١٤/ ١٢١، وارتشاف الضرب: ١/ ٤٨٠.

(٣) كذا في اللسان (أدم) (بشر).

(٤) كذا في أدب الكاتب: ١٤٤، واللسان (بشر)، وانظر الصحاح (بشر).

(٥) الحجرات: ٤٩/ ١٢.

(٦) كذا في أدب الكاتب: ٤٨١.

الغَيْن من الفم، والمثلُ السائر «الشَّعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ»[١] يُضرَب هذا المثل لكلِّ مَن يُنْتَفع به ويُجازَى بالقبيح، وذلك أَن الشعير يُؤْكَلُ فيُسمِن ويُغني عن جوع وهو مذموم.

وقولُه (**ويدَّعون الاستِغناءَ عنها وأَنَّهم ليسوا في شِقٍّ منه**) «يدَّعون»: يزعُمون وهو يَفْتَعِلون من الدَّعوى، ومنه قول امرئ القيس[٢]:

لا يَدَّعـــي القـــومُ أَنِّـــي أَفِـــرْ

والشِّقُّ: الناحية والجانب، والمعنى أَنهم يتبرَّؤُون منها ويدَّعون الاستغناء عنها.

قال: (**فإنْ صحَّ ذلك فما بالُهم لا يُطلِّقون اللُّغةَ رأْساً والإِعرابَ ولا يقْطَعون بينهما وبينهم الأسباب**) «فما بالُهم» فما حالُهم، وأَصلُ الطَّلاق الإِرسالُ والتَّخليةُ، يقال: ناقةٌ طالِق ونعجة طالِق إِذا [١/ ١١] كانت مُرسلَة تَرْعَى حيث شاءتْ[٣]، ويقال: طَلَقَت المرأةُ تطليقاً وطلَقَت هي طلاقاً ولا يقال: طَلُقت بالضمِّ[٤]، و«اللُّغة»: عبارة عن العِلم بالكَلم المفردة، و«الإِعراب»: عبارة عن اختلاف أَواخرِها لإِبانة معانيها[٥]، وقولُه: «لا يقْطَعون بينهما» أَي بين اللغة والإِعراب، «وبينهم» أَي بين هؤلاء القوم أَي الشُّعوبيةِ، و«الأَسباب»: الوُصلات، واحدُها سبَب مثلُ قلم وأَقلام وأَصلُ السَّبب الحبْلُ يُشدُّ به الشيءُ ثم جُعل كلُّ ما جَرَّ شيئاً سبباً له.

وقوله: (**فيَطْمِسُوا من تفسير القرآنِ آثارَهما ويَنْفُضوا من أُصول الفقه غبارَهما**)،

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨.

(٢) البيت بتمامه:

فـــلا وأبيـــكِ ابنـــةَ العـــامريْ ي لا يـــدَّعي القـــومُ أَنِّـــي أَفِـــرّ

وهو في ديوانه: ١٥٤.

(٣) انظر الصحاح (طلق).

(٤) كذا في أدب الكاتب: ٣٩٩، وفي القاموس (طلق): «ومن زوجها كنصَر وكَرُمَ».

(٥) انظر في تعريف الإعراب وأمعنوي هو أم لفظي الخصائص: ١/ ٣٥، وأسرار العربية: ١٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٠٢، والأشباه والنظائر: ١/ ١٥٨-١٦٣.

يقال: طَمَس الطريقُ انْمحى ودَرَس، وطمسْتُه يُستعمل متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ يَطْمِس ويَطْمُس بالكسر والضمِّ، والكسرُ في المتعدِّي، والضمُّ في اللَّازم هو القياسُ[1]، إلّا أنَّ اللُّغات تداخلتْ[2]، يريد أنه لا بُدَّ في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة أَلفاظها إذ كان منزَّلاً باللسان العربي، فلا بُدَّ من معرفة أَلفاظ العرب والاطِّلاع على مواضعها إذ الأَلفاظ أَدلَّة المعاني، فكذلك أُصولُ الفقه مرتبِطٌ بمعرفة العربية لأَنه يُبْتنى على معرفة الكتاب والسُّنة، ولا يُعرف معناهما إلا بمعرفة العربية [١٢/ أ] ولذلك كانت شرطاً في صحَّة الاجتهاد.

قال: **(ولا يتكلَّموا في الاستِثْناء فإنه نحوٌ وفي الفرق بين المعرَّف والمنكَّر فإنه نحوٌ وفي التعريفَيْن تعريفِ الجنس وتعريفِ العهد فإنهما نحوٌ وفي الحروف كالواو والفاء وثمَّ ولام المُلك ومِن التبعيضِ ونظائرِها).**

يشير بذلك إلى شدَّة فَاقة الفقيه إلى معرفة العربية، أَلا ترى أَن الرجل إذا أَقرَّ فقال: لفلان عندي مائةٌ غيرُ درهمٍ برفْع غير يكون مُقرّاً بالمائة كاملةً لأَن غير هنا صفة للمائة، وصفتُها لا تُنْقِص شيئاً منها، وكذلك لو قال: له عليَّ مائةٌ إِلَّا درهمٌ كان مُقرّاً بالمائة كاملةً لأَن إِلَّا تكون وصفاً كغير، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3].

ولو قال: له عندي مائةٌ غيرَ درهمٍ أَو إِلَّا درهماً بالنصب لكان مُقرّاً بتسعة وتسعين درهماً لأَنه استثناء، والاستثناءُ إِخراجُ ما بعد حرف الاستثناء من أَنْ يتناولَه الأَولُ، وكذلك لو قال: ما لَه عليَّ مائةٌ إِلَّا درهميْن لم يَلْزمه شيءٌ كما لو قال: ما لَه عليَّ ثمانيةٌ وتسعون درهماً.

ولو رفعَ فقال: ما لَه عندي مائةٌ إِلَّا درهمان لكان مُقرّاً بدرهميْن، والمسائلُ في ذلك

---

(١) انظر تهذيب اللغة: ١٢/ ٣٥١، والصحاح واللسان والقاموس (طمس).

(٢) انظر الخصائص: ١/ ٣٧٤-٣٨٥.

(٣) الأنبياء: ٢١/ ٢٢.

كثيرة، ومن ذلك لو قال: إنْ دخلتِ الدار فأَنتِ طالقٌ فإنه لا يقع الطلاق إلَّا بدخول تلك الدار المعيَّنة، ولو قال: إنْ دخلتِ داراً فأنتِ طالقٌ وقع الطلاقُ بدخول أيِّ دار دخلَتْها، لأَنه علَّق الطلاق بدخول دار منكورة ولشِياعها تعمُّ، وفي الأَول علَّق الطلاقَ بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق إلَّا بدخولها.

وأَما الفرقُ بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى، وأَما اللفظ فشيءٌ واحدٌ، وذلك أَنك إذا قلت: الرجل وأَردتَ العهدَ فإنه يخصُّ واحداً بعيْنه، ومعنى العهد أَن تكون مع إنسان في حديثِ ثالثٍ غائبٍ ثمَّ يُقْبِل الرجلُ فتقول: وافَى الرجلُ أَي الذي كنَّا في حديثه وذِكْره قد وافَى، وإنْ أَردتَ تعريف الجنس فإنه يدلُّ على العموم والكثرة ولا يكون مُخْبِراً عن إحاطة بجميع الجنس لأَن ذلك متعذِّر غيرُ مُمْكنٍ، فإذا قلتَ: العسلُ حُلوٌ والخلُّ حامضٌ فإنما معناه العسلُ الشائع في الدنيا المعروف بالعقل دون حاسَّة المشاهَدَة حلوٌ، وكذلك الخلُّ، والذي يدلُّ على أَن الأَلف واللَّام إذا أُريدَ بهما الجنس تعمَّان قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[1] فصحَّة الاستثناء من الإنسان تدلُّ على أَنَّ المراد به الجماعةُ.

ومن ذلك حروف العطف نحوُ الواو والفاء وثمَّ، فإنَّ الواو معناها [١/ ١٢] الجمعُ المطلَقُ من غير ترتيبٍ[2]، والفاءُ تدلُّ على أَنَّ الثاني بعد الأَول بلا مُهلة، وثمَّ كذلك إلَّا أَنَّ بينهما تَراخياً، فعلى هذا إذا قال لزوجته: أَنتِ طالق إنْ دخلتِ الدارَ وكلَّمتُك، فهذه تَطْلُق بوقوع الفعلَيْن جميعاً بدخول الدار والكلام، لا تَطْلُقُ بأَحدهما دون الآخر، فإن دخلَت الدارَ ولم يكلِّمْها لم تَطْلُق، وإن كلَّمها ولم تدخل الدارَ لم تَطْلُق، ولكنْ إذا جمعَ بينهما طلَقَت ولا يُبالي بأَيِّهما بدأَ بالكلام أَم بالدخول، أَيُّ ذلك بدأَ به وقع الطلاقُ بعد أَنْ يَجْمع بينهما لأَنَّ المعطوف بالواو يجوز أَنْ يقع آخِرُه قبل أَوله، أَلا ترى أَنك تقول: رأيتُ زيداً وعَمراً فيجوز أَنْ يكون عمرو في الرؤْية قبل زيد، قال الله تعالى:

---

(١) العصر: ١٠٣/ ٢-٣.

(٢) انظر ما سيأتي: ٨/ ١٦٥.

﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [(١)]، وكذلك إنْ قال لعبده: إنْ دخلتَ الدارَ وكلَّمتَ زيداً فأَنتَ حرٌّ، فإنَّه لا يُعتقُ إلَّا بوقوع الفعلَيْن جميعاً كيف وقعا، ولا فَرْق فيه بين وقوع الأَول قبل الثاني أَو الثاني قبل الأَول في اللفظ، ولو قال: إن دخلْتَ فكلَّمْتَ عَمراً لا يقع العِتْقُ إلَّا بالجمع بينهما مُرتَّباً الكلامُ بعد الدخول بلا مُهلة، ولو قال ذلك بثُمَّ لكان في الترتيب مثلَ الفاء إلَّا أَنه يكون بينهما تَمادٍ وتَراخٍ.

ومن ذلك حروف الجرِّ نحوُ مِن واللَّام، فإنَّ الرجل إذا حلَفَ وقال: والله لا آكُلُ مِن طعام زيد فإنه يَحْنَثُ بأَكْل اليسير منه، ولو قال: لا آكُلُ طعام زيد فإنه لا يَحْنَثُ إلَّا بأَكْل الجميع، وكذلك لو كان عنده عبْدٌ فقال: هو لَزيدٌ بفَتح اللَّام والرفْع لم يلزمه شيءٌ، ولو قال: لِزيدٍ بكسر اللَّام والخفضِ لكان مُقرَّاً له به، لأَنَّ اللَّام إذا فتَحَها كانت تأكيداً وكان مُخبِراً أَنَّ العبدَ اسْمُه زيدٌ، وإذا كَسر اللَّام كانت لامَ المُلك الخافضةَ وكان مُخبِراً أَنَّه مُلْكُه.

قال: **(وفي الحذْف والإضمار وفي أَبواب الاختصار والتَّكرار وفي التَّطْليق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين إنْ وأَنْ وإذا ومتى وكُلَّما وأَشباهِها ممَّا يطُولُ ذِكْرها فإنَّ ذلك كلَّه من النَّحو)**.

ومن ذلك مسائلُ الطلاق إذا قال: أَنتِ طالقٌ طلَقَت منه وإنْ لم يَنْوِ، ولو أَتى بلفظ المصدر فقال: أَنتِ طلاقٌ لم يقع الطلاق إلَّا بنيّته، لأنه ليس بصريح، إنما هو كناية على إرادة إيقاع المصدر موقِعَ اسم الفاعل على حدِّ ماءٌ غَوْرٌ أَي غائِرٌ[(٢)]، ومنهم مَنْ يجعلُه صريحاً يقع به الطلاقُ من غير نيَّةٍ كاسم الفاعل لكثْرة إيقاع المصدر موقِعَ اسم الفاعل وكثْرة استعماله في الطلاق حتى صار ظاهراً فيه، قال الشاعر[(٣)]:

---

(١) آل عمران: ٣/ ٤٣.

(٢) انظر في هذا معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٧٢، وللأخفش: ٧١٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٤٧٣-٤٧٤، والخصائص: ٣/ ١٨٩.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ٣/ ١٠٢، ٤/ ٥٩٧.

فـإِنْ تَرْفُقي يـا هنْـدُ فـالرِّفْقُ أَيْمَـنُ ... وإِنْ تَخْرُقـي يـا هنْـدُ فالخَـرْقُ أَلْأَمُ

فأَنْـتِ طَـلاقٌ والطَّـلاقُ عزيمـةٌ ... ثلاثـاً ومَـنْ يَخْـرُقْ أَعَـقُّ وأَظْلَـمُ

فبِيني بهـا إِنْ كنْـتِ غَـيْرَ رفيقـةٍ ... فـما لامْـرِئٍ بعـد الثـلاثةِ مُقْـدَمُ

فأَوْقَعَ الطلاق موقعَ طالق[1] على ما ترى، ويجوز أَنْ يكونَ على حذْف مضاف، أَي ذاتُ طلاقٍ[2] كما يقال: صلَّى المَسجدُ والمرادُ أَهلُ المسجدِ، ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[3]، وهو كثير، واعْلمْ أَنَّ هذه المصادر إِذا أُجْريتْ مُجْرى أَسماء الفاعِلينَ ووُضِعت موضعَها فلك فيها وجهان:

أَجودُهما أَن تتركها على لفظ واحد في الواحد والاثنيْنِ والجمع والمؤنَّث، فتقول: أَنتِ طلاق وأَنتما طلاق وأَنتم طلاقٌ وأَنتنَّ طلاقٌ، وهذا رجل عَدْلٌ ورجالٌ عَدْلٌ ونِسْوة عَدْلٌ.

والآخَر: أَن تُثنَّى وتُجمَعَ فتقول: عَدْلان وعُدُول، وأَنشد ابنُ الأَعرابيّ[4]:[١/ ١٣]

طَمِعْـتُ بلَيْلَـى أَنْ تَرِيـعَ وإِنـما ... يُقَطِّـعُ أَعْنـاقَ الرِّجـالِ المطـامِعُ

وبايَعْـتُ لَيْلَـى في خَـلَاءٍ ولـم يَكُـنْ ... شُـهُودٌ علـى لَيْلـى عُـدُولٌ مَقَانِـعُ

[١٢ ب] فجمَعَ عَدْلاً ومَقْنَعاً كما ترى.

وقد رُوي قولُه: «والطلاقُ عزيمة ثلاث» على ثلاثة أَوْجه، الطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً برفع عزيمة ونصْبِ الثلاث، والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ برفْعهما، والطلاقُ عزيمةً ثلاثٌ بنصْب

---

(١) هو قول الأخفش والمبرد وابن جني. انظر معاني القرآن للأخفش: ٧١٢، والكامل للمبرد: ١/ ١٢١، ٣/ ٤١١، والخصائص: ٣/ ١٨٩، وارتشاف الضرب: ١٩١٩.

(٢) انظر مصادر الحاشية السالفة، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨٢، والأشباه والنظائر: ٤/ ٥٩٩.

(٣) يوسف: ١٢/ ٨٢.

(٤) البيتان للبعيث كما في أمالي القالي: ١/ ١٩٦، واللسان (ربع) (قنع)، وهما بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٤/ ٥٩٩، والثاني بلا نسبة أيضاً في شرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٥٦، تريع: تعود، مقانع جمع مَقْنَع، وهو العدل من الشهود.

العزيمة ورفع الثلاث، فإذا نصَبَ الثلاث فكأنَّه قال: أَنتِ طالقٌ ثلاثاً، ويكونُ قوله: والطلاقُ عزيمةٌ مبتدأً وخبراً، فكأنّه قال: والطلاقُ منّي جِدٌّ غيرُ لَغْوٍ، وإذا رفَعَهما كانت الثلاثُ خبراً ثانياً، أي الطلاقُ الذي يقع بمثْلِه الطَّلاقُ هو الثلاثُ، أو يكونُ مُوضِّحاً للعزيمة على سبيل البدَل، وتقع واحدةٌ لا غيرُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ أَنتِ طالقٌ ثلاثاً ثمَّ فسَّر ذلك بقوله: والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ، كأنه قال: والطَّلاقُ الذي ذكرْتُه ونويْتُه عزيمةٌ ثلاثٌ فسَّره بهذا الدليل، هذا إذا نَوى الثلاثَ، ودليلُ[١] ذلك قولُه: فبيني بها، فهذا دليل على إرادة الثلاث والبَيْنُونةِ، وأما إذا نصَبَ عزيمةً مع رفْعِ الثلاث فعلى إضمار فعلٍ، كأنه قال: والطلاقُ ثلاثٌ أَعْزِمُ عليكِ عزيمةً، ويجوز أَنْ يكون التقدير والطلاقُ إذا كان عزيمةً ثلاثٌ كما تقول: عبدُ الله راكباً أَحسنُ مِنْه ماشياً، والمراد إذا كان ماشياً، كما تقول: هذا بُسْراً أَطيبُ منه رُطَباً، أَي هذا إذا كان بُسْراً أَطيبُ منه إذا كان رُطَباً.

وقوله: «ومَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ» قد حُذف الفاءُ الذي هو جواب الشرط والمبتدأُ أَيضاً والمعنى فهو أَعقُّ وأَظلمُ، وهو من ضرورات الشعر المستقْبَحة[٢].

ومن ذلك الفرقُ بين إِنْ المكسورةِ الخفيفةِ وبين المفتوحةِ، وذلك أَنَّ المكسورةَ معناها الشرطُ، والمفتوحةُ معناها الغَرَضُ والعلَّةُ، ولو قال: أَنتِ طالق إِن دخلْتِ الدارَ لم يقعْ الطلاقُ حتى تدخلَ الدارَ لأَنَّ معنى تعليق الشيءِ على شرْط هو وقوفُ دخولِه في الوجود على دخولِ غيره في الوجود، ولو فتَحَ أَنْ لكانت طالقاً في الحال لأَنَّ المعنى أَنتِ طالقٌ لِأَنْ دخلتِ الدارَ، أَي من أَجْلِ أَنْ دخلتِ الدارَ، فصار دخولُ الدار علَّةَ طلاقها لا شَرْطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة، وكذلك لو شَدَّدَ «أَنْ» يقع الطلاق في الحال كانتْ دخلتْ الدارَ أو لم تكنْ.

ومن ذلك «إذا» و«متى» و«كلَّما» تُستعمَل في الشرط كما تُستعمَل إِنْ، إِلَّا أَنَّ الفرق

---

(١) في ط، ر: «و دليل على ذلك».

(٢) كلام ابن يعيش على أبيات الطلاق السالفة قاله الزجاجي في مجالس العلماء: ٢٥٩-٢٦١، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ٤/ ٥٩٧-٦٠٢.

بين هذه الأَشياء وبين «إِنْ» أَنَّ إِنْ تعلَّقُ فعلاً بفعل، و«إِذا» و«كلَّما» للزَّمان المعيَّن، فإِذا قال: أَنتِ طالق إِنْ دخلتِ الدار أو قال: أنتِ طالق إذا دخلتِ الدارَ لم تَطلُقْ حتى تدخلَ الدار.

أَما «إِنْ» فشَرْطٌ لا يقع الطلاقُ إِلَّا بوجود ما بعدها، وأَما «إِذا» فوقْتٌ مستقْبَلٌ فيه معنى الشرط، فكأَنه قال: أَنتِ طالقٌ إِذا جاء وقتُ كذا وكذا، فهي تطلُقُ وقتَ دخولِ الدار، فقد استوتْ «إِنْ» و«إِذا» في هذا الموضع في وقوع الطلاق، وتَفْتَرِقان في موضع آخَر، فلو قال: إِذا لم أُطلِّقك أَوْ متى لم أُطلِّقك فأَنت طالقٌ وقع الطلاق على الفور بمُضيِّ زمان يُمكن أن تَطلُق فيه ولم تَطْلُق، ولو قال: إِنْ لم أُطَلقك فأنتِ طالقٌ كان كأَنَّه على التَّراخي يمتدُّ إِلى حين موْت أَحدهما، وذلك لأَنَّ «إِذا» و«متى» اسمان للزمان المستقبَل، ومعناهما أَيُّ وقتٍ، ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت، فإذا قيل: متى أَلقاكَ فيقال: إِذا شئْتَ، كما تقول يومَ الجمعة أَو يومَ السبت ونحوَهما، وليست كذلك إِنْ، ألَا ترى أَنَّه لو قيل: متى أَلقاكَ؟ لم يُقَلْ في جوابه: إِنْ شئتَ، وإِنما تُستعمَل إِنْ في الفعل، ولهذا يُجاب بها عن سؤال عن الفعل، فإِذا قيل: هلْ تأْتيني فيقال في الجواب: إِنْ [١/ ١٤] شئْتَ، و«متى» حالُها كحال «إِذا» في أَنَّها للزمان، وليس في هذه الكَلم ما يَقْتضي التكرارَ إِلَّا «كلَّما»، وذلك أَنَّك إِذا قلت: كلَّما دخلتِ الدارَ فأَنتِ طالقٌ طلَقَت بكلِّ دخول إِلى أَنْ ينتهيَ عددُ الطلاق لأَنَّ «ما» من كلَّما مع ما بعده مصدرٌ، فإِذا قال: كلَّما دخلتِ فمعناه كلُّ دخول يوجدُ منكِ فأَنتِ به طالقٌ، و«كلٌّ» معناه الإِحاطةُ والعمومُ، فلذلك يتناولُ كلَّ دخول.

وقوله: (**وهلَّا سَفَّهوا رأْيَ محمَّد بنِ الحسَنِ الشَّيبانيِّ رحِمَه الله فيما أَوْدَعَ كتابَ الأَيْمان**)، وهو صاحب الإِمام أَبي حنيفة[١] رضي الله عنهما، وذلك أَنَّه ضَمَّنَ كتابَه

---

(١) وناشر مذهبه توفي سنة ١٨٩هـ، انظر وفيات الأعيان: ٤/ ١٨٤-١٨٥، وأبو حنيفة هوالنعمان بن ثابت، صاحب المذهب المشهور، توفي سنة ١٥٠هـ، انظر وفيات الأعيان: ٥/ ٤٠٥-٤١٥.

المعروفَ بالجامع الكبير في كتاب الأَيمان[١] منه مسائلَ فِقْهٍ تُبْتَنى على أُصُول العربية لا تَضِحُ إِلَّا لمَن له قدَمٌ راسخٌ في هذا العلم، فمن مسائله الغامضة أَنَّه إِذا قال: «أَيُّ عَبيدي ضرَبَك فهو حرٌّ» فضربَه الجميعُ عُتِقوا، ولو قال: «أَيُّ عَبيدي ضربْتَه فهو حرٌّ» فضربَ الجميعَ لم يُعتَقْ إِلَّا الأَولُ منهم.

فكلامُ هذا الحِبْر مَسُوقٌ على كلام النحويّ في هذه المسأَلة، وذلك من قِبلِ أَنَّ الفعل في المسألة الأُولى عامٌّ وفي المسأَلة الثانية خاصٌّ، وإِنما قلنا ذلك لأَنَّ الفعل في المسألة الأُولى مُسْنَدٌ إِلى عامٍّ وهو ضمير أيّ، وأَيٌّ كلمةُ عموم، وفي المسأَلَة الثانية خاصٌّ لأَن الفعل فيه مسنَدٌ إِلى ضمير المخاطَب، وهو خاصٌّ إِذْ الراجعُ إِلى أَيّ ضميرُ المفعول، والفعلُ يصير عاماً بعُموم فاعِله، وذلك أَنَّ الفاعل كالجزء من الفعل، وإِنما كان كذلك لأَن الفعل لا يَسْتغني عنه، وقد يَسْتَغْني عن المفعول، فكأَنَّه أَحد أَجزائه التي لا يَسْتغني عنها، ويدلُّ على ذلك أُمورٌ[٢]:

الأَولُ منها أَنَّه متى اتَّصل بالفعل الماضي ضميرُ الفاعل سكَنَ آخرُه، نحوُ ضربْتُ وضربْنا، وذلك لئلَّا يجتمعَ في كلمة أَربعُ حركات لوازمُ، لو قيل: ضَرَبَتُ ولا يلزمُ ذلك في المفعول لأَنه فضلة، فهو كالأَجنبي من الفعل.

الثاني: أَنَّك تقول: قامتْ هندٌ وقعدَتْ زينبُ، فتؤنِّث الفعلَ لتأْنيث فاعله، والقياسُ أَنْ لا يلحَقَ الكلمةَ عَلَمُ التأْنيث إِلَّا لتأْنيثها في نفسها، نحوُ قائمة وقاعدة، وأَمَّا أَنْ تلحَقَ الكلمةَ العلامةُ والمرادُ تأْنيث غيرِها فلا، فلولا أَنَّ الفعل والفاعلَ ككلمة واحدةٍ لَما جاز ذلك.

الثالث: أَنك تقول: يضْرِبان وتضْرِبان ويضْرِبون وتضْرِبون وتضْرِبين، فالنونُ في هذه الأَفعال علامةُ الرفع وقد تخلَّل بيْنه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل، وهو الأَلف والواو

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٣٠٢، باسم «كتاب الأيمان والنذور والكفارات».

(٢) انظر هذه الأمور في الخصائص: ١/ ١٠٤، ١/ ٢٨٢، ٢/ ٢٥٤، ٢/ ٣٦١، وسر الصناعة: ٢٢٠- ٢٢٦ والمخصص: ١٣/ ٢٤٦، وأسرار العربية: ٨٠-٨٣.

والياء [١٣/ أ] في يضربان ويضربون وتضربين، فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيءٍ واحد لَمَا جاز الفصلُ بين الفعل وإعرابه بكلمة أُخرى، ولا يجوز مثلُ ذلك في المفعول.

ومن ذلك أنَّهم قد قالوا: كُنْتِيّ فنَسَبُوا إِلى «كنْتُ»، قال الشاعر[١]:

فأَصبحْتُ كُنْتِيّاً وأصبحْتُ عاجِناً وشَرُّ خِصالِ المرْءِ كنْتُ وعاجِنُ

فلو لم يكن الفعلُ والفاعلُ عندهم كالجزء الواحد لَمَا جازت النسبةُ إِليه، إِذِ الجملُ لا يُنْسبُ إِليها.

وقد قالوا: لا تُحبِّذْه بما لا يَنفعُه فاشتقُّوا من الفعل والفاعل فعلاً لاتِّحادهما.

فبانَ بما ذكرناه أَنَّ الفعل والفاعل عندهم شيءٌ واحد، فلذلك لَمَّا كان الفاعل في «أَيُّ عبيدي ضرَبَك» عاماً صار الفعل عاماً، ولَمَّا كان الفاعل في «أَيُّ عبيدي ضربْتَه» خاصّاً لأَنَّه كناية عن المخاطَب صار الفعل خاصّاً.

ولولا خَوْضُ هذا الإِمام في لُجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخُ قدَمه فيه لَمَا أَلَمَّ بفقْه هذه المسأَلة ونظائرها ممَّا أَوْدَعه كتابَه.

فجاحدُ فضلِ هذا العلم مُكابرٌ والمُنكِّبُ عنه خاسر.

وقوله: (**وما لُهم لم يَتَراطَنوا في مجالس التدْريسِ وحِلَق المُناظَرة ثُمَّ نظروا هل تَركوا لِلعلْم جَمالاً وأُبَّهةً، وهل أَصبحت الخاصَّةُ بالعامَّة مشبَّهةً، وهل انْقلبُوا هُزْأَةً للسَّاخِرينَ وضُحْكةً [١/ ١٥] للناظرينَ هذا**)

التَّراطُن: التكلُّم بكلام العجم، قال الشاعر[٢]:

---

(١) البيت بلا نسبة في الصحاح (عجن، كون)، والمخصص: ١٣/ ٢٤٦، وأسرار العربية: ٨٢، وسفر السعادة: ٩١٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٧، واللسان (عجن).
«الكنتي: الذي يقول: كنت في شبابي كذا وكذا، والعاجن: الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلّا بعد أن يعتمد على يديه» شرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٧.

(٢) صدر البيت:
فأَثارَ فارِطُهم غَطَاطاً جُثَّماً
وقائلُه طرفة بن العبد، وهو في ديوانه: ١٦٦.=

أَصـــواتُهم كتَراطُـــنِ الفُـــرْسِ

و«مجالس التدريس»: أَماكنُه وهو جمْع مَجلِس لمكان الجلوس والتَّدريس مصدرُ درَّس يدرِّس تدريساً، والتضعيفُ فيه للتَّعدية، تقول: درَسْتُ العلم دَرْساً ودرَّسْته تَدْريساً، صار بالتضعيف يتعدَّى إِلى مفعولَيْن، وقيل[1]: سُمِّي إِدْريسَ لكثرة دراسته كتابَ الله تعالى، وكان اسمُه أَخنوخ.

«وحلَق المناظَرة» الجماعةُ يجتمعون للمناظَرة وغيرِها، قيل لهم ذلك لتحلُّقهم واسْتِدارتِهم تشبيهاً بحلقة الخاتم والدِّرع، يقال: حَلْقة بسكون اللَّام، والجمعُ حَلَق بفتح الحاء واللَّام، وهو جمعٌ على غير قياس، قال الأَصمعيُّ[2]: الجمعُ حِلَق بكسر الحاء وفتح اللَّام كبَدْرة وبِدَر وقَصْعة وقِصَع، وحكى يونس[3] حَلَقة في الواحد بفتح الحاء واللام، والجمعُ حَلَق بالتحريك أَيضاً، قال ثعلب[4]: كلُّهم يُجيزه على ضعْفه، قال أَبو يوسف[5]: سمعتُ أَبا عمرو الشَّيباني يقول: ليس في الكلام حَلَقة بالتحريك إِلَّا جمعَ حالِق الذي يَحْلق الشعرَ على حدِّ كافر وكَفَرَة.

و«المُناظَرة» مُفاعَلة من النَّظر لأَنَّ كلَّ واحد ينظرُ ويفكِّر فيما يَفْلِجُ به على صاحبه، وقيل: هو من النَّظير لأَن كلَّ واحد منهما نَظير صاحبه في النَّظر[6]، و«الجمال» الحُسْن

=«الفارط: المتقدِّم إلى الماء يتقدَّم الواردة فيهيئ لهم الأرسان» اللسان (فرط)، الغطاط الجُثَّم: القطا الذي لا يبرح مكانه.

(١) انظر هذا القول في اللسان (درس)، وبصائر ذوي التمييز: ٦/ ٥١.

(٢) انظر قوله في الصحاح و اللسان (حلق) وانظر أيضاً خلق الإنسان له: ٢٢٩.

(٣) انظر حكايته عن أبي عمرو بن العلاء في الكتاب: ٣/ ٥٨٤.

(٤) انظر قوله في اللسان (حلق).

(٥) انظر قول أبي يوسف وسماعه عن أبي عمرو في إصلاح المنطق: ١٨٣، والصحاح واللسان (حلق)، وانظر قول أبي عمرو في أدب الكاتب: ٣٨٢، وانظر أيضاً كتاب الجيم: ١٠١.
وأبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، توفي ١٨٢هـ. انظر وفيات الأعيان: ٦/ ٣٧٨-٣٩٠.

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨.

يقال: قد جَمُلَ الرجلُ بالضمِّ جَمالاً وهو جَميل وجمَّال بالتشديد للمبالغة[١] وامرأة جميلة وجَمْلاء عن الكسائيّ[٢]، وأَنشدَ[٣]:

فَهْـــيَ جَمْــلاءُ كبَــدْرٍ طالِــعٍ   بَــذَّتِ الخَلْــقَ جميــعاً بالجَمــالِ

«والأُبَّهَة»: الجَلال «والخاصَّة»: خلاف العامَّة «والهُزْأَة» بسكون الزاي: الرجلُ يُهْزأ به والهُزَأَة بالتحريك: الذي يَكْثُر استِهزاؤُه بالناس، والهُزْء: السُّخرية، يقال: هَزَأ به واستَهزأ، ومثلُه الضُّحْكة والضُّحَكة، فالإِسكان للمفعول والتحريك للفاعل[٤].

وقولُه: **(فإِنَّ الإِعرابَ أَجْدى من تَفاريقِ العصا)**.

«أَجْدى»: أَنفَع وهو أَفْعَلُ من الجَدَا وهو العطيَّة وأَصلُ الجَدَا المطَر العامُّ[٥]، وهو[٦] مثلٌ يُضرَب لَمن يَكثُر الانتفاع به، لأَنَّ العصا كلَّما كُسِرت حصَلَ منها منافعُ، وأَصلُه أَنَّ غُنيَّة الكلابيَّة[٧] كان لها ولَد شاطِرٌ كان يُلاعبُ الصِّبيان فَيشُجُّونه فتأَخذ أَرْشَ الشِّجَاج حتى استغْنَت من ذلك فقالتْ[٨]:

أَحْلِــفُ بالمَــرْوةِ يومــاً والصَّــفا   إِنَّــكَ أَجْــدَى مِــنْ تَفَـاريقِ العَصــا

سُئل أَعرابيٌّ عن قولهم: أَجْدَى من تَفاريق العصا، فقال: إِنَّ العصا تُقْطع سَواجِيرَ للأَسارَى والكلابِ ثم تُقْطع السَّواجيرُ أَوْتاداً ثم تُقْطع الأَوتادُ أَشِظَّة، فإِنْ جعلوا رأْسَ

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ١٠٨.

(٢) انظر قوله وإنشاده في الصحاح (جمل).

(٣) البيت في اللسان والصحاح (جمل) بلا نسبة.

(٤) انظر إصلاح المنطق: ٤٢٨، وأدب الكاتب: ٣٣٢، ٥٤٢.

(٥) كذا في اللسان (جدا)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٧٧.

(٦) أي قول الزمخشري: «أجدى من تفاريق العصا»، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠.

(٧) انظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٧، واللسان (فرق).

(٨) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠.

الشِّظَاظ[(١)] كالفَلْكة[(٢)] صار مِهَاراً[(٣)] للبُخْتي، فإنْ فُرِق المِهَارُ صار منه تَوادٍ، وهي خشبات تُشدُّ على خلف الناقة إذا صُرَّتْ[(٤)]، فإنْ كانت العصا قناةً فكلُّ شَقَّة منها جُلَاهِق[(٥)] وهو قوس البُندق، وإنْ فُرقت الشَّقة صارت سِهاماً، وإذا فُرقت السِّهامُ صارت حِظَاءً، والحِظَاء جمعُ حُظْوة وهو السهم الصغير، فإنْ فُرقت الحِظاء صارت مَغازِل، فإنْ فُرقت المَغازِل شَعَّبَ بها المشعِّب أَقْداحَه المصدوعة[(٦)]، فكيف تَشظَّت آلَتْ إلى نَفْع، فضُرب في الانتفاع بها المثلُ.

وفي قوله: «أَجْدى من تَفاريقِ العصا» نظرٌ، وذلك أَنَّ أَفْعل من كذا لا يُستعمل إِلَّا مِمَّا يُستعمَل منه ما أَفْعَلَه، والتعجُّبُ لا يكون ممَّا هو على أربعة أَحرف، والجيِّدُ أَن يقال: أَنْفعُ مِن تَفاريق العصا[(٧)]، ويجوز أَنْ يُحمل على رأْي مَنْ يقول: ما أَعْطاه للدَّراهم وأَوْلاه للخير[(٨)].

وقولَه: **(وآثارُه الحسنةُ عَديدُ الحصا)** الآثار: ما بقي من رَسْم [١/ ١٦] الشيء، وسُنَنُ رسول الله ﷺ آثارُه وواحدُ الآثار أَثَر، وأَثَر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة

---

(١) «الشِّظاظ: العود الذي يُدخل في عروة الجُوالق» اللسان (شظظ).
و«الجُوالق: وعاء» اللسان (جلق) وانظر المعرب: ١٥٨.
(٢) «الفَلْكة من البعير: مَوْصِل ما بين الفقرتين» اللسان (فلك).
(٣) «المِهار: العود يُدخل في أنف البعير» مجمع الأمثال: ١/ ٣٧.
(٤) «الصِّرار: الخيط الذي تُشدُّ به التَّوادي على أطراف الناقة» اللسان (صرر).
(٥) «الجُلاهِق: البُندق، ومنه قوس الجُلاهق» اللسان (جلهق)، وانظر المعرب: ٦٩، ٩٦.
(٦) من قوله: «سئل أعرابي» إلى قوله: «المصدوعة» قاله الميداني في مجمع الأمثال: ١/ ٣٧ مع خلاف يسير، وحكى بعضه صاحب اللسان (فرق) عن ابن الأعرابي، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠.
(٧) رواية المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٣٧ «إنك خير من تفاريق العصا»، وفي جمهرة الأمثال: ١/ ٢٥٢: «أبقى من تفاريق العصا».
(٨) انظر في هذا الكتاب: ١/ ٧٣، ٤/ ٩٩، والمقتضب: ٤/ ١٧٨، والأصول: ١/ ٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٧٨.

وسكون الثاء[١]، والمرادُ به منافعُ الإعراب، والعَديدُ والعدد واحدٌ، يقال: عددْت الشيءَ إذا أَحصيتُه، ويقال: هو عَديدُ الحصا والتراب مبالَغةً في الكثرة.

قال: (**ومَنْ لم يتَّق اللهَ في تنزيله فاجْترأَ على تَعاطِي تأْويله وهو غيرُ مُعْرِب**) التَّنزيل: مصدر نزَّل ينزِّل تنزيلاً مثل كلَّم يكلِّم تكليماً، والمرادُ به ههنا المفعولُ بمعنى مُنَزَّله، والمصدرُ يُستعمل بمعنى المفعول كثيراً، نحوُ ضَرْبِ الأَميرِ أَي مضروبِه وخَلْقِ الله أَي مخلوقِه[٢]، واجْتَرأَ: أَقدَم، وهو افْتعَل من الجرَاءة، وتأْويلُه: تفسيرُ ما يؤول إليه، «وهو غيرُ مُعْرِب» أَي ليس بذي معرفة بالإِعراب، يقال: رجل مُعْرِب أَي ذو حظٍّ منه.

وقوله: (**رَكبَ عَمْياء وخَبطَ خَبْطَ عَشْواءَ**).

هو مثَلٌ يُضْرَبُ لِمَن يُصيب مرةً ويُخْطئ أُخرى، والمُرادُ يَركَب عَمْياءَ أَي ناقةً عَمْياءَ[٣]، والخَبْط: الضَّرْب، يقال: خَبَطَ البعيرُ بيدَيْه الأَرضَ خَبْطاً إِذا ضرَبَها، ومنه قيل: خَبْط عَشْواء، وهي الناقة التي في بصَرِها ضعْفٌ فهي تَخْبِط إذا مشتْ لا تَتوقَّى شيئاً[٤]، قال الخليل: العَشْواء هي الناقة التي لا تُبْصر ما أَمامَها، فهي تَخْبِط بيدَيْها كلَّ شيءٍ، وقد يكون ذلك من حِدَّتها، فهي ترفع طَرْفَها ولا تَتعمَّدُ[٥] موقعَ يدَيْها.

قال: (**وقال ما هو تقوُّلٌ وافْتِراءٌ وهُرَاءٌ، وكلامُ الله منه بَرَاءٌ**). والتقوُّل: الباطل، وهو مصدر تقوَّل تقوُّلاً، وهو بناءٌ للدخول في أَمر وليس منه، كقولهم: تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ إذا انْتمى إلى قيس [١٣ ب] ونِزار وليس منهم، والافْتِراء: الاخْتِلاق افْتِعال من الفِرْية والخَلْق، وهو الكَذِب، والهُرَاء: المَنْطِق الفاسد، يقال منه: أَهْرأَ الرجلُ في مَنْطِقه وقيل: الهُرَاء: الكثيرُ[٦].

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ٢٤، ٣٨٩، وأدب الكاتب: ٣٢٥، ٥٢٨.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٢٠-١٢١، والمقتضب: ٤/ ٣٠٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩١٩.

(٣) انظر جمهرة الأمثال: ١/ ٤٤١.

(٤) كذا في الصحاح واللسان (خبط).

(٥) في العين: ٢/ ١٨٨ «تتعاهد»، وانظر (خبط).

(٦) كذا في اللسان (هرأ)، وانظر إصلاح المنطق: ١٥٦.

قال ذو الرُّمة[١]:

لها بَشَرٌ مِثلُ الحريرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

والبَرَاء بمعنى البَرِيء يقال: بَراء وبَرِيء مثلُ طَوَال وطَوِيل[٢].

قال: (وهو[٣] **المَرْقاةُ المنصوبةُ إِلى عِلْم البيان المُطْلِع على نُكَتِ نَظْم القرآنِ**).

المَرْقاة: الدرجة[٤]، والبيان: الكَشْف عن الشيء والبيان: الفصاحة، المُراد به ههنا عِلْمُ الكلام المنثورِ نحو الجِناس والطِّباق ونحوِهما، والمُطْلِع: المُظْهِر، يقال[٥]: أَطلعْتُه على الأَمر إِذا أَريتُه إِياه، والمرادُ أَنَّه وُصْلة إِلى فَهْم معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ ومعرفة فوائده.

وقولُه: (**الكافلُ بإِبراز محاسنِه**) الكافِل: الكافي من «كَفَل اليتيمَ» إِذا كَفَاه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[٦] أي عالَها وكفاها المؤُونة، وهو ههنا بمعنى التكفُّل، ولذلك عدَّاه بالباء، والإِبراز مصدر أَبْرزَه يُبْرِزه إِذا أَظهرَه، والمَحاسِن: المآثِر، وهو ضدُّ المَساوِئ، الواحدُ حَسَنٌ جاء على غير بناء واحده كالمَذاكير، كان قياس واحده مَحْسَن.

وقولُه: (**الموكَّلُ بإِثارة مَعَادنِه**) الموكَّل: أَي المُعتَمد من الوكيل، يقال: وكَّلْتُه بكذا أُوَكِّلُه، والفاعلُ مُوكِّل والمفعول مُوكَّل، والإِثارة: الإِظهار من أَثَرتَ الحديثَ إِذا نقلْتَه عن غيرك، والمراد أَنَّ النحو طريقٌ إِلى ظهور ما في القرآن من حُسْن وبديع، والمَعادن جمع مَعْدِن بكسر الدال، ومَعْدِنُ كلِّ شيء: مَرْكزُه[٧]، والمرادُ أَنه المعتَمدُ في بيان أُصوله.

---

(١) البيت في شرح ديوانه: ٥٧٧، وإِصلاح المنطق: ١٥٦.

(٢) انظر أدب الكاتب: ٥٧٢.

(٣) أي الإعراب.

(٤) كذا في أدب الكاتب: ٣٨٩.

(٥) في ط، ر: «قال».

(٦) آل عمران: ٣/ ٣٧، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «وكفلها» مفتوحة الفاء خفيفة و «زكرياء» رفعٌ ممدود، كتاب السبعة: ٢٠٤، وانظر الكشف: ١/ ٣٤١.

(٧) كذا في اللسان (عدن).

وقولُه: (**فالصادُّ عنه كالسَّادِّ لطُرُق الخير كيلا تُسْلَكَ**) الصادُّ: المُعْرِض والمانع يقال: صدَّ عن الشيء صُدوداً أَي أَعْرَضَ، والسادُّ فاعل من سَدَدْتُ الشيءَ سدّاً إِذا منعْتُ النفوذ فيه، والطُّرُق جمع طريق، والخير ضدُّ الشرِّ والسُّلوك: النُّفوذ، والمعنى أَنَّ المانع من تعلُّم النحو كسادِّ طُرق الخير ووجوه البِرِّ أَنْ يُنْفَذَ فيها.

وقولُه: (**والمريدُ بموارِده أَنْ تُعافَ وتُتْرَكَ**) المريدُ فاعل من الإِرادة وهي المشيئة، والمَوَارد الطُّرُق. قال الشاعر[1]:[١/ ١٧]

أَميرُ المُؤْمِنينَ على صِرَاطٍ إِذا اعْوجَّ المَوَارِدُ مُستقيمِ

أَي المانعُ منه والمُعْرِضُ عنه كالمانع من طرُق الخير، والمُريدُ بطُرقه أَنْ تُعافَ أَي تُكْرَهَ وتُتْرك.

وقولُه: (**ولقد ندَبَني ما بالمُسلمينَ من الأَرَب إِلى معرفة كلام العرب**).

ندبَني: دعَاني يقال: ندبتُه إِلى الحرب أَو غيرِه[2] إِذا دعوتُه إِليه، والأَرَب والإِرْبة والمَأْرُبة: الحاجة، وخصَّ المسلمين بذلك دون غيرهم لأَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنَّ الغالب على المسلمين التكلُّمُ بلسان العرب، والنحوُ قانونٌ يُتوصَّل به إِلى كلام العرب.

والأَمر الثاني: أَنَّه وسيلة إِلى معرفة الكتاب العزيز والسُّنة اللَّذَيْن بهما عمادُ الإِسلام.

وقولُه: (**وما بي مِن الشَّفقة والحَدَب على أَشْياعي من حَفَدة الأَدَب**). الشَّفقةُ: بمعنى الحَذر يقال: أَشفقْتُ عليه إِذا خشيتُ عليه، وأَشفقتُ منه إِذا حَذِرْتُه، والمصدرُ الإِشفاقُ والشَّفقةُ الاسمُ، والحَدَب: التعطُّف، يقال: حَدِبَ عليه وتحدَّب إِذا تَعطَّف، والأَشْياع: الأَحزاب والأَعوان، والحَفَدة: الخَدَم واحدُهم حافِد على حدِّ كافِر وكَفَرة.

وقولُه: (**لإِنشاءِ كتاب في الإِعراب مُحيطٍ بكافَّة الأَبواب**) الإِنشاء: الاختراع يقال:

---

(١) هو جرير والبيت في ديوانه: ٢١٨.

(٢) حكى ابن الأعرابي التذكير في الحرب، والأَعرف تأنيثها، انظر إصلاح المنطق: ٣٦٠، وأدب الكاتب: ٢٨٧، والمذكر والمؤنث للمبرد: ٨٧، واللسان (حرب).

أَنشأَ خُطْبَةً ورسالةً وقصيدةً إِذا اخْترعَ ذلك، وقولُه: «بكافَّة الأَبواب» شاذٌّ من وجهَيْن:

أَحدُهما أَنَّ كافَّة لا تُستعمَل إِلَّا حالاً، وههنا قد خفَضَها بالباء، على أَنَّه قد وردَ منه شيءٌ في الكلام عن جماعة من المتأَخِّرين كالفارقيّ الخطيبِ[1] والحريريّ[2]، وقد عِيْبَ عليهما ذلك، والذين استعملوه لجأَوا إِلى القياس، والاستعمالُ ما ذكَرْناه.

والوجهُ الثاني: أَنَّه استعمله في غير الأَناسيِّ، والكافَّة: الجماعة من الناس لغةً[3].

قال: (**مرتَّبٍ ترتيباً يَبلُغُ بهم الأَمَد البعيدَ بأَقربِ السَّعي ويَمْلأُ سِجالَهم بأَهْونِ السَّقْي**) الأَمَد: الغاية، والسِّجال: جمع سَجْل وهو الدَّلْو، قال الخليل: السَّجْل: الدَّلْو المَلْأَى[4].

وقولُه: (**فأَنشأْتُ هذا الكتابَ المُترْجَم بكتاب المفصَّل في صنعة الإِعراب مقسوماً أَربعةَ أَقسام: القسمُ الأَولُ في الأَسماء، القسمُ الثاني في الأَفعال، القسمُ الثالثُ في الحروف، القسمُ الرابع في المشتَرَك**). قلتُ: إِنَّما قسَمَه هذه القسمةَ ليسهُلَ على الطالب حفظُه وعلى الناظر فيه وِجْدانُ ما يَرومُه ويجري ذلك مَجْرى الأَبواب في غيره.

قولُه: (**وصنَّفتُ كلّاً من هذه الأَقسام تصنيفاً**) معناه ميَّزتُ كلَّ صِنفٍ منها على حِدَة، والصِّنْفُ: النوع من كلِّ شيء.

---

(١) هو الحسن بن أسد الفارقي أبو نصر كان لغوياً نحوياً، ت: ٤٨٧هـ. انظر بغية الوعاة: ١/ ٥٠٠.

(٢) انظر درة الغواص: ٢٠٠، والحريري هو القاسم بن علي بن محمد الحريري، توفي ٥١٦هـ. انظر بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٧.

(٣) قال في اللسان (كفف): «والكافة: الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس»، وانظر الصحاح (كفف).
ذهب ابنا مالك وبرهان والرضي إلى أن «كافة» لا تستعمل إلّا حالاً، انظر شرح اللمع لابن برهان: ١٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٥.
وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦، ٣/ ١٦، ومغني اللبيب: ٦٢٣، والتاج (كفف)، والكليات: ٧٧٥.

(٤) في العين: ٦/ ٥٣ «السَّجْل: ملاك الدلو»، انظر إصلاح المنطق: ٣٦١، واللسان (سجل).

(وفصَّلتُ كلَّ صنفٍ منها تفصيلاً) أي جعلتُه فصولاً، وقولُه: (حتى رجعَ كلُّ شيءٍ في نِصابه) نِصابُ كلِّ شيء: أصلُه. (واستقرَّ في مَرْكَزِه) أي في موضِعه، ومَركَزُ الجُند: موضِعُهم، كأنَّه موضع رَكْزِهم الرِّماح.

(ولم أَدَّخرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثِرة) أَدَّخر أَفْتعِل من الذُّخْر، فأَبدَلَ من الذال دالاً غيرَ مُعجَمةٍ وأَدغمَ فيها التاءَ، وذلك من قِبَل أَنَّ الدالَ حرفٌ مجهورٌ والتاءُ حرفٌ مهموسٌ، فكَرِهوا تجاوُرَهما مع ما بينهما من التَّنافي، وإبدالُ الذال دالاً لأَنها تُوافِقُها في الجهْر، وتُوافقُ التاءَ في المَخرَج تقريباً لأَحدهما من الآخر، والمعنى أَنني لم أُبْقِ شيئاً ممَّا عندي من الفوائد إلَّا أُودعْتُه إياه.

(ونظَمتُ من الفَرائد المُتناثِرة) نظَمْتُ أَي جمَعْتُ، من قولهم نظَمتُ الخَرَز واللُّؤلؤَ في خَيط، [١/ ١٨] والخَيْطُ النِّظام، والفرائدُ جمعُ فَرِيدة وهو الكِبَار من الدُّرِّ[1]، والمُتناثِرة: المُتبدِّدة، والمرادُ أَنَّني جمعتُ فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرِّقاً في غيره وعبَّرتُ عنه بأَحسنِ عبارة.

وقوله: **(مع الإيجاز غيرِ المُخلِّ)** الإيجاز: الإِقْلال، يقال: كلامٌ وَجْزٌ ووَجِيزٌ ومُوجِزٌ ومُوجَز إذا قلَّ مع تمام المعنى، وما أَحسنَ قولَ ابن الرّوميّ يصف امرأةً بطِيْب الحديث[2]:

وحَديثُها السِّحْرُ الحلالُ لَوَ انَّه	لم يَجْنِ قتْلَ المُسْلِمِ المُتحرِّزِ
إنْ طالَ لم يُمْلَلْ وإنْ هي أَوْجزَتْ	ودَّ المحدَّثُ أَنَّها لم تُوجِزِ
شَرَكُ القلوبِ وفِتْنةٌ ما مِثْلُها	لِلمُطْمئِنِّ وعَقْله المُسْتَوْفِزِ

المُخِلُّ: المُهْمِل، يقال: أَخَلَّ بكذا إذا أَهملَه وتركه، كأَنَّه مأْخوذٌ من الخَلَل، وهو الفُرْجة بين الشيئَيْن.

---

(١) كذا في اللسان (فرد).

(٢) الأبيات في ديوانه: ٣/ ١١٦٤، والخصائص: ١/ ٢٩-٣٠، والبيت الثالث بعد البيت الأول في الديوان.

(والتلخيصِ غيرِ المُمِلِّ مُناصَحَة) التلخيص: الشَّرحُ والتَّبيين، يقال: لَخَّصتُ له المعنى إذا شرحتُه وبيَّنتُه له، والمَلَل: السَّآمة، يقال: مَلِلْتُ الشيءَ أَمَلُّه[1] إذا سَئِمتُه، والمعنى أَنَّني أَوْجزْتُ العبارة من غير تَرْك شيءٍ مِن الفوائد، وبيَّنتُه بشَرْحي من غير إملال بطُول العبارة، والمُناصَحَة: المُفاعَلَة من النُّصْح وهو خلاف الغِشِّ، وقولُه: **(لمُقْتبِسيه)** أي لمُسْتفيدِيه يقال أَقْبسْتُ الرجلَ عِلماً [١٤/أ] وقَبَسْتُه ناراً واقتبسْتُ منه علماً وناراً[2]، قال الكسائي[3]: أَقبسْتُ الرجلَ عِلماً وناراً سَواءٌ ،وقَبسْتُه فيهما.

وقولُه: **(أَرْجو)** أي آمُل تقول: رجوْتُه أَرْجوه رَجْواً وارْتَجيتُه أَرْتَجيه ارْتِجاء وتَرجَّيتُه أَترجَّاه تَرجِّياً،

وقوله: **(أَنْ أَجْتنيَ منها ثَمرتَيْ دعاءٍ يُستجاب وثناءٍ يُستطاب)** يقال: جَنيْتُ الثمرةَ واجْتنَيْتُها اقتطفْتُها، وثمَر جَنيٌّ حين يُقْطَفُ[4]، والثَّمرة واحد الثمار والثَّمر جنس، وثمرةُ كلِّ شيءٍ ما يُنْتِجه، والدُّعاء مصدر دعَا يدعو، والدَّعوة المرَّة الواحدة، والمُستَجَاب: المقبول والثَّناء: الكلام الجميل، والمُسْتَطاب: الطَّيِّب.

وقولُه: **(واللهُ عزَّ سلطانُه وليُّ المَعُونة على كلِّ خَيْر والتأْييدِ والمليُّ بالتوفيق فيه والتَّسديد)** قلتُ: لَّما أَضافَ كلَّاً إِلى خير اسْتَغْرق الجنس لأَن معنى الكلِّ الإحاطةُ والعُموم، فصار كما لو أَدخلَ عليه الأَلف واللَّام، كأَنَّه قال: واللهُ وليُّ المعُونة على الخير والتأييدِ، فيَستَغْرقُ الجميع، فاعرفْ ذلك.

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ١٩٩.
(٢) انظر إصلاح المنطق: ١٩٩.
(٣) انظر قوله في ما تلحن فيه العامة له: ١٣٦، وأدب الكاتب: ٣٦٠، والصحاح والتاج (قبس).
(٤) كذا في الصحاح (جنى).

(فَصْلٌ فِي مَعْنَى الكَلِمَةِ والكَلام)

قال صاحب الكتاب: (الكلمةُ هي اللَّفظة الدالَّة على معنى مفرَد بالوضع، وهي جِنْسٌ تحتَه ثلاثةُ أَنواع: الاسمُ والفعلُ والحرفُ، والكلامُ هو المركَّب من كلمتَين أُسندت إِحداهما إِلى الأُخرى، وذلك لا يتأَتَّى إِلَّا في اسمَيْن كقولك: زيدٌ أَخُوك وبِشرٌ صاحبُك أَو في فعل واسم، نحوُ قولك: ضرب زيدٌ وانطلق بكرٌ، ويسمَّى الجملةَ).

قال الشارح أَيَّده اللهُ موفَّقُ الدين أَبو البقاء يَعيشُ بنُ علي بن يَعيش النحويُّ: اعلمْ أَنهم إِذا أَرادوا الدِّلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدُّوه بحدٍّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوب، وقد حدَّ صاحبُ الكتاب الكلمة بما ذكَر، وهذه طريقةُ الحدود أَنْ يؤْتَى بالجنس القريب ثم يُقْرَن به جميعُ الفصول، فالجنس يدلُّ على جوهر المحدود دلالةً عامةً، والقريبُ منه أَدَلُّ على حقيقة المحدود لأَنَّه يتضمَّن ما فوقه من الذاتيَّات العامة، والفصلُ يدلُّ على جوهر المحدود دلالةً خاصةً.

فاللَّفظة جِنسٌ للكلمة، وذلك أَنها [١/ ١٩] تشتملُ المهمَلَ والمستعمَلَ، فالمهمَلُ ما يُمكِن ائْتلافُه من الحروف ولم يضعه الواضعُ بإِزاء معنى، نحو صص وكق ونحوهما، فهذا وما كان مثلَه لا تسمَّى واحدةٌ منها[1] كلمةً لأَنه ليس شيئاً من وضْع الواضع، ويسمَّى لفظةً لأَنه جماعةُ حروف ملفوظٍ بها، هكذا قال سيبويه رحمه الله، فكلُّ كلمةٍ لفظةٌ وليس كلُّ لفظةٍ كلمةً[2]، ولو قال عِوَضَ اللَّفظة عَرَضٌ أَو صوتٌ لصحَّ ذلك، ولكنَّ اللَّفظة أَقربُ لأَنها تتضمَّنُها.

---

(١) كذا في د، ط، ر، ولعل الصواب «منه».

(٢) هذا مفهوم كلام سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ١٢-١٣، وشرحه للسيرافي: ١/ ٥٣-٥٤، والخصائص: ١/ ١٧-١٨، والمحتسب: ١/ ٩٣، والنكت: ٩٥، ١٠١، ١٠٣.

والأَشياءُ الدالَّة[١] خمسةٌ الخطُّ والعَقْد والإِشارة والنَّصْبة[٢] واللَّفظ، فحدَّ[٣] باللَّفظة[٤] لأَنها جوْهَر الكلمة دون غيرها ممَّا ذكرْناه أَنه دالٌّ.

وقولُه: «**الدالَّةُ على معنى**» فصْلٌ فصَله من المهمَل الذي لا يدلُّ على معنى[٥]، وقوله: «مفرَد» فصلٌ ثانٍ فصَلَه من المركَّب، نحوُ الرجل والغلام ونحوهما ممَّا هو معرَّفٌ بالأَلفِ واللَّام، فإِنه يدلُّ على معنَيَيْنِ التعريفِ والمعرَّفِ، وهو من جهة النُّطق لفظةٌ واحدة وكلمتان إِذ كان مركَّباً من الأَلف واللَّام الدالةِ على التعريف، فهي كلمة لأَنها حرف معنىً، والمعرَّفُ كلمةٌ أُخرى، واعتبارُ ذلك أَن يدلَّ مجموعُ اللَّفظ على معنى ولا يدلَّ جزؤُه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزْءٌ له، وذلك نحوُ قولك: زيد، فهذا اللَّفظ يدلُّ، على المسمَّى، ولو أَفردتَ حرفاً من هذا اللَّفظ أَو حرفَيْن نحوُ الزاي مثلاً لم يدلَّ على معنىً أَلبتَّةَ بخلاف ما تقدَّم من المركَّب من نحو الغلام، فإِنك لو أَفردتَ اللَّام لدلَّت على التعريف إِذ كانت أَداةً له كالكاف في كزيد والباء في بِزيد، ومن ذلك ضربَا وضـرَبوا ونحوُهما، فإِنَّ كلَّ واحد من ذلك لفظةٌ، وفي الحُكم كلمتان، الفعلُ كلمةٌ والأَلفُ والواو كلمةٌ لأَنها تُفيد المسنَدَ إليه، فلو سمَّيتَ بضربَا وضربُوا كان كلمةً واحدة لأَنك لو أَفردتَ الأَلفَ والواو لم تدلَّ على جزء من المسمَّى كما كانت قبل التَّسمية.

وقوله: «بالوضْع» فصلٌ ثالث احترز به من أُمور:

---

(١) أي الدالة على معنى مفرد بالوضع، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٨٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٤.

(٢) «النَّصب: إقامة الشيء ورفعه»، اللسان (نصب).

(٣) أي الزمخشري.

(٤) رأى ابنا الحاجب ومالك أن استخدام اللفظ أولى من استخدام اللفظة، انظر الأمالي لابن الحاجب: ٢٩١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٤، والتذييل والتكميل: ١/ ١٦-١٧.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤، والتذييل والتكميل: ١/ ١٨-١٩.

منها ما قد يدلُّ بالطَّبع، وذلك أَنَّ من الأَلفاظ ما قد تكون دالَّة على معنىً بالطَّبع لا بالوضْع، وذلك كقول النائم: أَخ، فإِنه يُفْهَم منه استغراقُه في النوم، وكذلك قوله عند السُّعال: إِح إِح، فإِنه يُفهَم منه أَذى الصدر، فهذه أَلفاظٌ لأَنها مركَّبة من حروف ملفوظٍ بها، ولا يقال لها كَلِم، لأَن دِلالتها لم تكن بالتواضُع والاصطلاح.

الأَمر الثاني: الانفصالُ عمَّا قد يَغْلط فيه العامَّةُ وتصحِّفه، وذلك أَن اللَّفظة إِذا صُحِّفت وفُهم منها مصحَّفةً معنىً ما فلا تسمَّى كلمةً صناعيةً لأَن دِلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضُع.

ومنها أَن يُحترز بذلك من التَّسمية بالجُمل، نحوُ بَرِقَ نَحْرُه وتأَبَّط شرَّاً، فإِنَّ هذه الأَشيَاء جُملٌ خبريَّة، وبعد التَّسمية بها كَلِمٌ مفرَدةٌ لا يدلُّ جزءُ اللَّفظ منها على جزءٍ من المعنى، فكانت مفرَدةً بالوضع[1]، فاعرفْه.

وفي الكَلِمة لغتان كَلِمةٌ بوزنِ نَبِقَة ولَبِنَة، وهي لغة أَهل الحجاز، وكِلْمة بوزْن كِسْرَة وسِدْرَة، وهي لغة بني تميم[2]، وتُجمَعُ الكلمة على الكَلِمات، وهو بناءُ قلَّة لأَنه جمعٌ على منهاج التثنية، والكثيرُ كَلِمٌ، وهذا النوع من الجمع جِنسٌ عندنا، وليس بتكسير، وقد تقدَّم نحوُ ذلك[3].

قال صاحب الكتاب: (وهي جنسٌ تحته ثلاثةُ أَنواع الاسمُ والفعلُ والحرفُ).

قال الشَّارح: الجِنس عند النحويِّين والفقهاء هو اللَّفظ العامُّ، وكلُّ لفظ عمَّ شيئَيْن فصاعداً فهو جِنس لَما تحته سواءٌ اختلف نوعُه أَو لم يختلف[4]، وعند آخرين لا يكون

---

(١) ذكر أبو حيان هذه الأمور بهذا الترتيب واللفظ بخلاف يسير، انظر التذييل والتكميل: ١/ ١٩.

(٢) انظر اللغتين في تهذيب اللغة: ١٠/ ٢٦٤، والخصائص: ١/ ٢٧، والمحتسب: ١/ ٩٣، والتذييل والتكميل: ١/ ١٥، وحكى الفراء لغة ثالثة هي كَلْمة، انظر الصحاح و اللسان (كلم).

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٧، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧-١٨.

(٤) انظر أسرار العربية: ٣، وأمالي ابن الحاجب: ٣٣١، ٤٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك:=

جنساً حتى يختلفَ بالنَّوع، نحوُ الحيوان، فإنه جنس للإنسان والفرَس والطائر ونحوِ ذلك، فالعامُّ جنسٌ وما تحتَه نوعٌ، وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً لجنس [١/ ٢٠] كالحيوان، فإنه نوعٌ بالنسبة إلى الجسم وجنسٌ بالنِّسبة إلى الإنسان والفَرَس.

وإذْ قد فُهم معنى الجنس فالكلمةُ إذاً جنس، والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ، ولذلك يَصْدُق إطلاقُ اسم الكلمة على كلِّ واحد من الاسم والفعل والحرف، فتقول: الاسمُ كلمةٌ والفعلُ كلمةٌ والحرف كلمةٌ، كما يَصْدُق اسمُ الحيوان على كلِّ واحد من الإنسان والفَرَس والطائر، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والكلامُ هو المركَّبُ من كلمَتيْن أُسندتْ إحداهما إلى الأُخرى).

قال الشارح: اعلم أَنَّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلِّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه ويسمَّى الجملة[(١)]، نحوُ: زيد أَخوك وقامَ بكرٌ، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «المركَّبُ من كلمتين [١٤/ ب] أُسندتْ إحداهما إلى الأُخرى»، فالمراد بالمركَّب، اللَّفظُ المركَّب فحُذفَ الموصوفُ لظهور معناه، وقوله: «من كلمتَيْن» فصلٌ احترز به عمَّا[(٢)] يأْتلف من الحروف، نحوُ الأَسماء المفردة، نحوُ زيد وعمرو ونحوِهما.

وقولُه: «**أُسندتْ إحداهما إلى الأُخرى**» فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل مَعْدي كَرِب وحَضْرموت، وذلك أَنَّ التركيب على ضربَيْن:

تركيبُ إفرادٍ وتركيب إسنادٍ، فتركيبُ الإفراد أَن تأْتيَ بكلمتَيْن فتركِّبَهما وتجعلَهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقة واحدة بعد أَن كانتا بإزاء حقيقتَيْن، وهو من قَبيل النَّقل،

=١/ ٥، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧-١٨.

(١) أطلق سيبويه «الكلام» على الجمل المفيدة، انظر الكتاب: ١/ ١٢٢، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٣٨، والنكت: ٢٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٥، وانظر حدَّ الكلام في الصاحبي: ٨٧، والمقرب: ١/ ٤٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٧، والتذييل والتكميل: ١/ ١٦، ١/ ٢٦، ١/ ٣٨.

(٢) الصواب «مما»، انظر اللسان (حرز)، وهذا سيتكرر من الشارح.

ويكونُ في الأَعلام، نحو مَعْدِي كَرِب وحَضْرموت وقالِيْ قَلَا[١]، ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخبَر عنها بكلمة أُخرى، نحوُ مَعْدي كَرِب مُقْبلٌ وحضرموتَ طيِّبةٌ، وهو اسم بلد باليمن[٢].

وتركيبُ الإِسناد أَن تركِّبَ كلمة مع كلمة تُنسَبُ إِحداهما إِلى الأُخرى.

فعرَّفكَ بقوله: «أُسندتْ إِحداهما إِلى الأُخرى» أَنه لم يُرِدْ مطلقَ التركيب، بل تركيبُ الكلمة مع الكلمة إِذا كان لإِحداهما تعلُّق بالأُخرى على السبيل الذي به يَحْسُن مَوقِعُ الخبر وتمامُ الفائدة.

وإِنَّما عبَّر بالإِسناد ولم يُعبِّر بلفْظ الخبر، وذلك من قِبَل أَن الإِسناد أَعمُّ من الخبر لأَن الإِسناد يشملُ الخبر وغيرَه من الأَمر والنَّهي والاستفهام، فكلُّ خبر مُسنَدٌ، وليس كلُّ مسنَد خبراً، وإِنْ كان مَرْجِعُ الجميع إِلى الخبر من جهة المعنى، أَلا ترى أَن معنى قولنا: «قُمْ» أَطلبُ قيامَك، وكذلك الاستفهام والنَّهيُ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وهذا لا يتأَتَّى إِلَّا في اسمَيْن أَوْ في فعلٍ واسم ويسمَّى الجملة).

قال الشَّارح: قولُه: «وهذا» إِشارةٌ إِلى التركيب الذي يَنعقدُ به الكلامُ ويحصُلُ منه الفائدة، فإِنَّ ذلك لا يحصُلُ إِلَّا من اسْميْن، نحوُ زيد أَخوك واللهُ إِلهنا، لأَن الاسم كما يكون مخبَراً عنه فقد يكون خبَراً، أَوْ من فعل واسم، نحوُ قام زيدٌ وانطلق بكْرٌ، فيكون الفعلُ خبراً والاسمُ المخبَر عنه، ، ولا يتأَتَّى ذلك من فعلَيْن لأَن الفعل نفسَه خبرٌ ولا يفيدُ حتى تُسندَه إِلى محدَّث عنه، ولا يتأَتَّى من فعل وحرف ولا حرف واسم لأَن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل[٣]، فهو كالجُزء منهما، وجُزءُ الشيء لا يَنعقدُ مع غيره كلاماً، ولم يُفد الحرفُ مع الاسم إِلَّا في مَوْطن واحد، وهو النِّداء خاصةً، وذلك

---

(١) مدينة بأرمينية، انظر معجم البلدان (قاليقلا).

(٢) انظر معجم البلدان (حضرموت).

(٣) انظر في دلالة الحرف على معنى في نفسه أو في غيره ما سيأتي: ٨/ ٥- ٦.

لنيابة الحرف فيه عن الفعل[١]، ولذلك ساغت فيه الإمالة.

واعلمْ أَنهم قد اختلفوا في لفظ الكَلام، فذهب قومٌ إِلى أَنه مصدر، وفِعلُه كَلَّم، جاءَ محذوفَ الزوائد، ومثلُه سلَّم سلاماً وأَعطى عَطاءً، قالوا: والذي يدلُّ على أَنه مصدر أَنك تُعْمله فتقول: عجبتُ من كلامِك زيداً، فإِعمالك إِياه في زيد دليلٌ على أَنه مصدَر، إِذ لو كان اسماً لم يَجز إِعمالُه وقد أُعْمِلَ، قال الشاعر[٢]:

وبعـدَ عَطَـائكَ المائـةَ الرِّتَـاعا

فأَعملَ العَطاء في المائة.

وقال الآخر[٣]:[١/ ٢١]

أَلا هل إِلى رَيَّا سبيلٌ وساعةٌ ... تُكَلِّمني فيها مِن الدَّهْرِ خاليا

فأَشْفِيَ نَفْسِيْ مِن تَباريحِ ما بها ... فإِنَّ كلامِيْها شِفاءٌ لِما بيَا

وذهب الأَكثرون إِلى أَنه اسمٌ للمصدر، وذلك أَنَّ فعلَه الجاري عليه لا يخلو من أَن يكون كلَّم مضاعَفَ العين مثلُ سلَّم أَو تَكلَّم، فكلَّم فعلٌ يأْتي مصدرُه على التَّفعيل، وتكلَّم مثلُ تفعَّل يأْتي مصدره على التَّفعُّل، فثَبت أَن الكلام اسمٌ للمصدر[٤]، والمصدرُ الحقيقيُّ التَّكليم والتَّسليم، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[٥]، وقال:

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥، ١/ ١٢٧.

(٢) صدر البيت:

أَكُفْراً بعد ردِّ الموتِ عنِّي

وقائله القطامي، وهو في ديوانه: ٣٧، والخزانة: ٣/ ٤٤٢، وبلا نسبة في الأصول: ١/ ١٤٠، وكتاب الشعر: ٢٢٩.

(٣) البيتان بلا نسبة في الحماسة البصرية: ٢/ ٢٠٣، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٤، ونسبهما صاحب الدرر ٢/ ١٢٨ إلى ذي الرمة، وليسا في ديوانه.

(٤) ذهب سيبويه وأبو علي الفارسي إلى أن «كلام» اسم مصدر، انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٦، والإغفال: ١/ ٤٠، واللباب: ١/ ٤٢، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٤.

(٥) النساء: ٤/ ١٦٤.

﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[١]، والكلامُ والسلامُ اسمٌ للمصدر، ولا يَمتنع أن يُفيدَ اسمُ الشيء ما يُفيده مُسمَّاه، قال الله تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾[٢]، وقد يُطلَق الكلامُ بإزاء المعنى القائم بالنفس، قال الشاعر[٣]:

إنَّ الكلامَ لَفي الفؤَادِ وإنَّما جُعِلَ اللِّسان على الفؤَاد دَليلاً

فإذا كان[٤] اسم المعنى كان عبارة عمَّا يتكلَّم به من المعنى، وإذا كان مصدراً كان عبارةً عن فِعْل جارِحةِ اللِّسان، وهو المحصَّلُ المعنيُّ المتكلَّمُ به، وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارةً عن التَّكليم الذي هو عبارة عن فِعْلِ جارِحةِ اللِّسان.

ومِمَّا يُسأَلُ عنه هنا الفرقُ بين الكَلام والقَوْل والكَلِم، والجوابُ أَن الكلامَ عبارة عن الجُمل المفيدة، وهو جنس لها[٥]، فكلُّ واحدة من الجُمل الفعلية والاسمية نوعٌ له يَصْدُقُ إطلاقُه عليها كما أَن الكلمة جنس للمفردَات، فيَصحُّ أَن يقال: كلُّ «زيدٌ قائمٌ» كلامٌ، ولا يقال: كلُّ كلامٍ «زيدٌ قائمٌ»، وكذلك مع الجُملة الفعلية.

وأَما الكَلِم فجماعةُ كَلِمة كلَبِنَة ولَبِنٍ وثَفِنَة[٦] وثَفِن، فهو يقع على ما كان جمْعاً مُفيداً كان أَو غيرَ مُفيد، فإذا قلت: قام زيدٌ أَو زيدٌ قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه، ولا يقال له كَلِمٌ لأَنه ليس بجمْع إذ كان من جزأَيْن، وأَقلُّ الجمع ثلاثةٌ، ولو قلت: إنَّ زيداً

---

(١) الأحزاب: ٣٣/ ٥٦.

(٢) النحل: ١٦/ ٧٣، رزق بكسر الراء اسم مصدر، والمصدر الرزق بفتح الراء، واسم المصدر هنا أفاد معنى المصدر فنصب «شيئاً» على أنه مفعول به على قول الفراء والفارسي، وعلى أنه بدل على قول الأخفش، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١١٠، وللأخفش: ٦٠٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٠٣، واللسان (رزق)

(٣) هو الأخطل كما في الموشى: ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٨٥، وليس في ديوانه، وأشار أبو حيان في التذييل والتكميل: ١/ ٢٣ إلى أن البيت لم يثبت في ديوان الأخطل.

(٤) أي الكلام.

(٥) سلفت الإشارة إلى أن سيبويه أطلق «الكلام» على الجمل المفيدة. انظر ما سلف: ١/ ٤٦.

(٦) هي «ما يقع على الأرض من أعضاء البعير إذا استناخ» الصحاح (ثفن).

قائمٌ، وما زيدٌ قائمٌ كان كلاماً من جهة إِفادته[١]، ويسمَّى كَلِماً لأَنه جمعٌ.

وأَما القول فهو أَعمُّ منهما لأَنه عبارة عن جميع ما يَنْطقُ به اللِّسانُ تاماً كان أَو ناقصاً، والكلامُ والكَلِمُ أَخصُّ منه، والذي قَضى بذلك الاشتقاقُ مع السماع، أَلا ترى أَنَّ اشتقاق الكَلام من الكَلْم، وهو الجُرْح، كأَنه لشدَّة تأْثيره ونُفوذه في الأَنْفُس كالجُرْح لأَنه إِنْ كان حسَناً أَثَّر سروراً في الأَنفُس وإِنْ كان قبيحاً أَثَّر حُزناً مع أَنه في غالب الأَمر يَنْزِعُ إِلى الشرِّ ويدعو إِليه[٢]، قال الشاعر[٣]:

وجُرْحُ اللِّسان كجُرْحِ اليَدِ

وقال الآخر[٤]:

قَوارِصُ تَأْتيني وتَحْتَقِرونها ... وقد يَمْلأُ القَطْرُ الإِناءَ فَيُفْعُمُ

وغيرُ المفيد لا تأْثيرَ له في النفْس، وأَما القولُ فهو من معنى الإِسراع والخِفَّة[٥]، ولذلك قيل لكلِّ ما مَذِلَ به اللِّسانُ وأَسْرعَ إِليه تاماً كان أَو ناقصاً قولٌ[٦].[١/ ٢٢]

---

(١) انظر في إفادة القول معنى الكتاب: ١/ ١٢٢، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٣٨-٢٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٥-٧، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٦.

(٢) قال بهذا الاشتقاق ابن جني في الخصائص: ١/ ١٣، ١/ ٢١، واستبعده الرضي في شرحه للكافية: ١/ ٢.

(٣) صدر البيت:

ولو عن نَثَا غيرِه جاءني

والبيت لامرئ القيس وهو في ديوانه: ١٨٥، وعجزه بلا نسبة في الخصائص: ١/ ١٤، ١/ ٢١، وحكى البكري الخلاف في نسبته في سمط اللآلي: ١/ ٥٣٠-٥٣١، وانظر تخريج القصيدة التي هو منها في ديوان امرئ القيس: ٤٢٩، ونسبه العباسي في معاهد التنصيص: ١/ ١٧٠-١٧١ إلى امرئ القيس الكندي الصحابي.

(٤) هو الفرزدق والبيت في ديوانه: ٢/ ١٩٥، وهو بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢١.

(٥) هذا قول ابن جني في الخصائص: ١/ ٥-٦.

(٦) كذا قال ابن جني في الخصائص: ١/ ١٧، وانظر الفرق بين الكلام والقول والكلم الخصائص: ١/ ١٧-٣٢.

(القسم الأوَّلُ من الكتَاب وهو قسمُ الأسْماء)

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (الاسمُ ما دلَّ على معنى في نَفْسه دِلالةً مجرَّدةً عن الاقْتِران).

قال الشارح: قد أكثرَ الناس في حَدِّ الاسم، فأمَّا سيبويه فإنَّه لم يَحُدَّه بحَدٍّ يَنفصلُ به من غيره، بل ذكرَ منه مثالاً اكتفى به عن الحدِّ، فقال: «الاسم رجُلٌ وفرَسٌ»[1]، وكأنَّه لَـمَّا حَدَّ الفعلَ والحرفَ تَميَّزَ عنده الاسمُ، ونحا أبو العباس قريباً من ذلك فقال: «فأما الأسماء فما كان واقعاً على مَعانٍ نحوُ رجُل وفرَس وزَيْد»[2]، وقد حَدَّه أبو بكر محمد بن السَّري فقال: «الاسم [١٥/ أ] ما دلَّ على معنىً مفرَدٍ»[3] كأنه قصَدَ الانْفِصال من الفعل إذ كان الفعل يدلُّ على شيئَيْن الحدثِ والزمانِ.

فإن قيل: اليومُ واللَّيلة قد دلَّتْ على أزمنة، فما الفرقُ بينهما وبين الفعل؟

قيل: اليومُ مفرَدٌ للزمان ولم يُوضَع مع ذلك لمعنىً آخرَ، والفعلُ ليس زماناً فقط.

فإن قيل: فأينَ وكيفَ ومَنْ أسماءٌ دلَّت على شيئَيْن الاسميَّةِ والاستفهامِ وهذا قادحٌ في الحدِّ[4]، فالجوابُ أنَّ هذا إنَّما يكون كاسِراً للحدِّ أنْ لو كان الاسم على بابه من الاستعمال، أمَا وقد نُقل عن بابه واستُعمل مكانَ غيره على طريق النِّيابة فلا، وذلك أنَّ «مَنْ» يدلُّ على معنى الاسمية بمجرَّدها، واستفادةُ الاستفهام إنَّما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها، فكأنَّك إذا قلت: مَنْ عندك أصلُه أمَنْ عندك؟ فهما في

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

(٢) المقتضب: ١/ ٣.

(٣) تمام الحد «وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص»، الأصول: ١/ ٣٦، وانظر حدوداً أخرى للاسم ومناقشتها في الإيضاح في علل النحو: ٤٨-٥٢، والصاحبي: ٨٩-٩٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥-١٧، وأسرار العربية: ٩-١٠، ومسائل خلافية في النحو: ٤١-٥٠، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥٤-٣٥٦.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عنه في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥٦-٣٥٧.

الحقيقة كلمتان الهمزةُ إِذْ كانت حرفَ معنى ومَنْ الدالةُ على المسمَّى، لكنَّه لَـمَّا كانت «مَنْ» لا تُسْتعملُ إِلَّا مع الاستفهام استُغْني عن همزة الاستفهام للزومها إِيّاها وصارت «مَنْ» نائبةً عنها، ولذلك بُنيتْ، فدلالتُها على الاسمية دلالةٌ لفظيةٌ، ودلالتُها على الاستفهام مِن خارجٍ، ولو وُجِد اسمٌ مُعْرَبٌ نحوُ زيد وعمرو وهو يدلُّ على ما دلَّ عليه «مَنْ» مِنْ غير نيابة لكان قادِحاً في الحدِّ.

وقد حدَّه السِّيرافيُّ بحدٍّ آخرَ فقال: «كلمةٌ دلَّت على معنى في نَفْسها من غير اقْتران بزمان محصَّل»[1] فقوله: «كلمةٌ» جنسٌ للاسم يَشترك فيه الأَضْرُبُ الثلاثةُ[2] الاسمُ والفعلُ والحرفُ، وقوله: «تدلُّ على معنى في نَفْسها» فصلٌ احْترزَ به من الحرف لأَن الحرف يدلُّ على معنى في غيره، وقوله: «من غير اقْتران بزمان محصَّل» فَصلٌ ثانٍ جَمَعَ به[3] المصادر إِلى الأَسماء ومَنَعَ الأَفعال أَنْ تدخلَ في حدِّ الأَسماء، لأَن الأَحداث تدلُّ على أَزْمنة مُبْهَمة إذ لا يكون حدَثٌ إِلَّا في زمان، ودِلالةُ الفعل على زمان معلوم إِمَّا ماضٍ وإِمَّا غيرُ ماض.

وقد اعترَضوا على هذا الحدِّ بمَضْرِب الشَّوْل[4] وخُفُوق النَّجم، وزعموا أَنَّ مَضْرِب الشَّول يدلُّ على الضِّراب وزمنِه، وذلك وقتٌ معلوم، وكذلك خُفُوقُ

---

(١) كذا حدَّ الصيمري الاسم في التبصرة والتذكرة: ٧٤، والأعلم في النكت: ١٠٣، ونسب هذا الحد إلى بعض النحويين المتأخرين في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥٤، ونسبه العكبري في مسائل خلافية: ٤١ إلى ابن السراج والذي سلف عنه خلافه، وحدّه السيرافي فقال: « كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل من مضيّ أو غيره فهو اسم ». شرح الكتاب: ١/ ٥٣ .

(٢) في د، ط: «الثلاث»، وما أثبتّ أعلى.

(٣) في ط: «بها» تحريف.

(٤) هو جمع شائلة و«الشائلة من الإبل: التي أَتى عليها من حَمْلها أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها» اللسان (شول)، وهذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٥٣-٥٤.

النَّجم[١].

وقد أُجيب عنه بأَن المضْرب وُضع للزَّمان الذي يقع فيه الضِّرابُ دون الضِّرَاب، فقولنا: مَضْرِبُ الشَّول كقولنا: مَشْتَى ومَصِيف، وقولُهم: أَتَى مَضْرِبُ الشَّوْل وانْقضى مَضْرِب الشَّول كقولهم: أَتى وقتُه وذهب وقتُه، والضِّراب إِنَّما فُهم من كونه مشتقّاً من لفْظه، والحدودُ يُراعى فيها الأَوضاعُ لا ما يُفهم من طريق الاشتقاق أَو غيرِه ممَّا هو من لوازمه، أَلا ترى أَنَّ ضارباً يُفهم منه الضَّرْبُ لأَنه من [١/ ٢٣] لفظه والمفعولُ لأَنه يَقْتضيه، ولم يُوضَع لواحد منهما، بل وُضع للفاعل لا غيرُ.

وأَما قول صاحب الكتاب في حدِّه: «ما دلَّ على معنى في نفسه دلالةً مجرَّدة عن الاقْتران» فقوله: «ما دلَّ» ترجمةٌ عن الحقيقة التي يَشترك فيها القَبيل الثلاثةُ[٢] نحوُ كَلِمة ولو صرَّح بها لكان أَدلَّ على الحقيقة لأَنه أَقْرَبُ إِلى المحدود إِذ «ما» عامٌّ يشملُ كلَّ دالٍّ من لفظ وغيره، والكلمة لفظٌ، والاسمُ المحدودُ؛ من قَبيل الأَلفاظ، لكنَّه وَضْعُ العامِّ موضِعَ الخاصِّ.

وقوله: «**في نفْسه**»[٣] فصلٌ احْترزَ به عن الحرف إِذ الحرفُ يدلُّ على معنى في غيره[٤].

وقوله: «**دلالةً مجرَّدة عن الاقْتران**» فصلٌ ثانٍ احترز به عن الفعل لأَن الفعل يدلُّ على معنى مقترِن بزمان.

وحاصلُ هذا الحدِّ راجعٌ إِلى الأَول، وهو ما دلَّ على معنى مفرَدٍ، ويَرِدُ على هذا الحدِّ المصادرُ وسائرُ الأَحداث لأَنها تدلُّ على معنى وزمان، وذلك أَنَّ أَكثر النحويِّين يُضيف

---

(١) من قوله: «فقوله: كلمة جنس للاسم ...» إلى قوله: «النجم» قاله ابن الشجري والسيوطي بخلاف يسير، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥-١٦، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) في ط: «الثلاث»، وفي ر «القبل الثلاث»، وكلاهما خلا ف الفصيح .

(٣) من أجل عود الضمير الذي في «نفسه» انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩.

(٤) انظر ما سلف: ١/ ٥١.

إِلى ذلك الزمانَ المحصَّلَ لأَن زمَن المصادر مُبْهَم، وربَّما أَوْردُوا نَقْضاً مَقْدَم الحاجِّ وخُفُوقَ النَّجم، والحقُّ أَنه لا يحتاج إِلى التعرُّض لقوله: محصَّل، لأَنا نريد بالدلالة الدلالةَ اللفظيَّة، والمصادرُ لا تدلُّ على الزمن من جهة اللَّفظ، وإِنَّما الزمانُ من لوازمها وضروراتها، وهذه الدلالةُ لا اعْتدَادَ بها، فلا يَلزم التحرُّزُ عنها، أَلا ترى أَنَّ جميعَ الأَفعال لا بُدَّ من وقوعها في مكان؟ ولا قائلَ: إِنَّ الفعل دالٌّ على المكان كما يقال: إِنه دالٌّ على الزمن.

وأَمّا خُفُوقَ النَّجم فالمرادُ وقتُ خُفوق النَّجم، فالزمنُ مستفادٌ من الوقت المحذوف لا من الخُفوق نفسِه، على أَنَّا نقول: المَضْرِب والمَقْدَم زمن الضِّراب والقُدوم، وإِنَّما يَبِينُ بإِضافته إِلى الحاجِّ والشَّوْل، وذلك الزمنُ معلومٌ بالعُرْف لا مفهومٌ من اللَّفظ أَلا ترى أَنك لو أَخْليْتَه من الإِضافة فقلتَ: أَتيتُ مَقْدَماً لم يُفهم من ذلك زمانٌ؟ فعلمْتَ أَنَّ هذه الأَلفاظ مجرَّدة عن الاقتران أَنفسها.

وأَما اشتقاقُ الاسم فقد اختلف العلماءُ فيه، فذهب البصريُّون إِلى أَنَّه مشتقٌّ من السُّموِّ، وذهب الكوفيُّون إِلى أَنه مشتقٌّ من السِّمَة وهي العَلامةُ، والقولُ على المذهبَيْن أَنَّه لَـمَّا كان علامةً على المسمَّى يعلو عليه[1] ويدلُّ على ما تحتَه من المعنى كالطابَع على الدرهم والدينار والوَسْم على الأَمْوال، ذهب البصريُّون إِلى أَنه مشتقٌّ من السُّموِّ وهو العُلوُّ لا من السِّمة التي هي العلامة، قال الزَّجَّاج: «جُعل الاسم تَنويهاً للدِّلالة على المعنى لأَن المعنى تحت الاسم»[2].

وذهب الكوفيُّون إِلى أَنه مشتقٌّ من السِّمة التي هي العلامة، وكلامُهما[3] حَسنٌ من جهة المعنى، إِلَّا أَنَّ اللَّفظ يشهدُ مع البصريِّين، أَلا ترى أَنك تقول: أَسْميْتُه إِذا دعوتَه

---

(١) في ط، ر: «يعلوه».

(٢) كلامه بلفظه «فإنما جُعل الاسم تنويهاً باسم الله على المعنى، لأن المعنى تحت الاسم» معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٠.

(٣) أي البصريين والكوفيين.

باسْمه أَو جعلتَ له اسماً، والأَصلُ أَسْمَوْته فقلَبوا الواو ياءً لوقوعها رابعةً على حدِّ أَدْعَيْتُ وأَغْزيتُ، ولو كان من السِّمة لقيل: أَوْسمْتُه لأَنَّ لامَ السُّموِّ واو تكون آخِراً، وفاءُ السِّمة واوٌ تكون أَوَّلاً، ومن ذلك قولهم في تصغيره: سُمَيٌّ، وأَصلُه سُمَيْو، فقلَبوا الواوَ ياءً وأُدغمت على حدِّ سيِّد وميِّت، ولو كان من الوَسْم لقيل فيه: وُسَيْم، فتقعُ الواوُ الأُولى مضمومةً، فإِنْ شئْتَ أقْررتَها، وإِنْ شئْتَ همَزتَها على حدِّ وُقِّتَتْ وأُقِّتتْ[1]، وفي عدم ذلك وأَنَّه لم يُقَلْ دليلٌ على ما قلْناه.

ومن ذلك قولهم في تكسيره: أَسْماء، وأَصلُه أَسْماو [١٥/ ب] فوقعت الواو طرفاً وقبلَها أَلفٌ زائدة فقُلبت همزةً بعد أَن قُلبتْ أَلفاً، ولو كان من الوَسْم لقيل فيه: أَوْسام، فلمَّا لم يُقَلْ ذلك دلَّ على صحَّة مذهب البصريِّين وأَنَّه من السُّمو، فإِن ادُّعِي القلبُ فليس ذلك بالسهل فلا يصار إِليه وعنه مندوحةٌ[2].

وفي الاسم لغاتٌ اِسْم بكسر الهمزة واُسْم بضمِّ الهمزة [١/ ٢٤] وسِمٌ بكسر السين مِن غير همزة، وقالوا: سُمٌ بضم السين، قال الشاعر[3]:

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٢٢، وسر الصناعة: ٨٠ و٩٢ و٩٨.

(٢) ونسب مكي وابن الشجري وابو البركات الأنباري وابن يعيش وابن الحاجب إلى الكوفيين أن الاسم مشتق من السمة، ولم ينسب الزجاج هذا القول إلى أحد، وظاهر كلام أبي البركات في نسبة هذا القول إلى الكوفيين عائد إلى ما نقله من كلام ثعلب، وقد فصل أبو بكر الأنباري الكلام على مذهب ثعلب في هذه المسألة، وانتهى إلى أن مذهبه يفهم بالنظر إلى اللغات في كلمة اسم، والظاهر أنه لا خلاف في هذه المسألة بين متقدمي البصريين والكوفيين، وقد بحث الدكتور المرحوم محمد خير الحلواني فيها وأجاد، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٩-٤١، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٨٢، والإنصاف: ٦-١٦، وشرح الملوكي: ٤٠٤-٤٠٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦، والخلاف النحوي: ٢١٦ .

(٣) زعموا أنه رجل من بني كلب كما في نوادر أبي زيد: ٤٦١-٤٦٢، وليس البيت في ديوان بني أسد، وحكى البغدادي أنه رؤبة، وليس في ديوانه، وانظر شرح شواهدالشافية: ١٦٦، وهوبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٨٠،

باسْـمِ الـذي في كـلِّ سُـورةٍ سُـمُهْ

وقال الآخَر[1]:

وعامُنــا أَعْجَبَــنا مُقدَّمُــهْ يُـدْعَى أَبـا السَّـمْحِ وقِرْضـابٌ سُـمُهْ

يُروى بضمِّ السين وكسْرها، وقد ذُكر فيه لغةٌ خامسة، قالوا سُـمًا بزِنَـة هُـدًى وعُـلًا، وأَنشـدوا[2]:

والله أَسْـماكَ سُـماً مُبـارَكاً

ولا حُجَّة في ذلك لاحتمال أَن يكون على لغة مَن قال: سُم ونصَبَه لأَنـه مفعـول ثـانٍ، فإِن صحَّت هذه اللُّغة من جهة أُخرى فمَجازُها أَنه تمَّم الاسمَ ولم يَحْذف منه شيئاً كما تمَّم الآخرَ في «غداً» فقال[3]:

إِنَّ مـعَ اليـومِ أَخـاه غَـدْوَا

قـال صـاحب الكتـاب: (ولـه خصـائصُ منهـا جـوازُ الإِسناد إِليـه ودخـولُ حـرف التَّعريف عليه والجرُّ والتنوينُ والإِضافةُ).

قال الشـارح خَتَم اللهُ بالصَّـالحات أَعمالـه: الخصـائص جمعُ خَصِيْصـة، وهـي تأْنيث الخَصِيص بمعنى الخاصِّ، ثم جُعلتْ اسماً للشيء الذي يَختصُّ بالشيء ويُلازِمُـه، فيكـونُ دليلاً عليه وأَمارةً على وجوده كدِلالة الحدِّ، إِلَّا أَنَّ دلالَـة العلامـة دلالـةٌ خاصَّـة ودلالـةُ الحدِّ دلالةٌ عامةٌ، وذلك أَنَّك إِذا قلتَ: الرجل دلَّت الأَلف والـلَّام على خُصـوص كـون

---

(١) البيتـان بـلا نسـبة في إصـلاح المنطـق: ١٣٤، وأمـالي ابـن الشـجري: ٢/ ٢٨١، والقِرْضـاب: الفقير.

(٢) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٨١، والتذييل والتكميل: ١/ ٤٣-٤٤، وانظر تخريجه ثمة.

(٣) البيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣، والمنصف: ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩، وأمـالي ابـن الشـجري: ٢/ ٢٣٠، وشـرح الملـوكي: ٣٩٢، ٣٩٤، وانظر اللغات في «الاسم» في مصادر الحواشية (٣) من الصفحة السالفة، والحاشية السالفة.

هذه الكلمةِ اسماً.

والحدُّ يدلُّ على ضُروب الأَسماء كلِّها، والحدُّ يُشترط فيه الاطِّرادُ والانعكاس، نحوُ قولك: كلُّ ما دلَّ على معنى مفرَد فهو اسمٌ، وما لم يدلَّ على ذلك فليس باسم، والعلامةُ يُشترط فيها الاطِّراد دون الانعكاس، نحوُ قولك: كلُّ ما دخلَ عليه الأَلفُ واللَّام فهو اسمٌ، فهذا مطَّرد في كلِّ ما تدخله هذه الأَداة، ولا يَنْعكس فيقال: كلُّ ما لم يدخلُه الأَلف واللَّام فليس باسْم لأَنَّ المضْمَرات أَسماءٌ ولا تدخلها الأَلفُ واللَّام[1]، وكذلك غالبُ الأَعلام والمُبْهَمات وكثيرٌ من الأَسماء، نحوُ أَينَ وكيفَ ومَنْ، لا تدخلُ الأَلف واللَّام شيئاً من ذلك، وهي مع ذلك أَسماءٌ.

ومن خواصِّ الاسم جوازُ الإِسناد إِليه، فالإِسناد وصفٌ دالٌّ على أَنَّ المسنَد إِليه اسمٌ إِذ كان ذلك مختصَّاً به لأَنَّ الفعل والحرف لا يكون منهما إِسنادٌ، وذلك لأَنَّ الفعل خبرٌ وإِذا أَسندتَ الخبرَ إِلى مِثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئاً، إِذ الفائدة إِنَّما تُحصَّلُ بإِسناد الخبر إِلى مُخبَر عنه معروفٍ، نحوُ قام زيدٌ وقعد بكرٌ، والفعلُ نكرةٌ لأَنه موضوع للخبَر، وحقيقةُ الخبَر أَن يكون نكرةً لأَنَّه الجزءُ المستفادُ، ولو كان الفعلُ معرفةً لم يكن فيه للمخاطَب فائدةٌ لأَنَّ حَدَّ الكلام أَنْ تَبتَدئَ بالاسم الذي يَعرفُه المخاطَبُ كما تعرفُه أَنت، ثمَّ تأْتي بالخبر الذي لا يعلمهُ ليستفيدَه.

ولا يصحُّ أَنْ يُسنَدَ إِلى الحرف أَيضاً شيءٌ لأَنَّ الحرفَ لا معنى له في نفسه[2]، فلم يُفِد الإِسنادُ إِليه ولا إِسنادُه إِلى غيره، فلذلك اختصَّ الإِسنادُ إِليه بالاسم وحدَه.

ومن خواصِّ الاسم دخولُ حرف التَّعريف، وإِنما قال: «حرفِ التَّعريف» ولم يقلْ الأَلف واللَّام على عادة النحويِّين لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَنَّ الحرف عند سيبويه اللَّام وحدَها، والهمزةُ دخلتْ توصُّلاً إِلى النُّطق

---

(١) بهذا مثَّل الرضي في شرح الكافية: ١/ ١٣، وانظر الفرق بين الحد والخاصة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ٤٧.

بالساكن، وعند الخليل أَنَّ التعريف بالأَلف واللَّام جميعاً، وهما حرف واحد مركَّب من حرفَيْن نحوُ هل وبل[١]، فقال: «حرف التعريف» ليشمَلَ المذهبَيْن[٢].

والوجهُ الثاني: أَنَّه احترز به من اللّغة الطائيَّة لأَنَّ لُغتهم إِبدالُ لام التعريف مِيماً، نحوُ قوله عليه السلام: «ليس مِن امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَرِ»[٣] فعبَّر بحرف التَّعريف لِيعُمَّ اللغة الطائية وغيرَها. [١/ ٢٥]

وإِنَّما كان التعريف مختصّاً بالاسم لأَنَّ الاسم يحدَّثُ عنه، والمحدَّثُ عنه لا يكون إِلَّا معرفةً، والفعلُ خبرٌ، وقد ذكرْنا أَنَّ حقيقة الخبر أَنْ يكون نكرةً، ولا يصحُّ أَيضاً تعريفُ الحرف لأَنَّه لـمَّا كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما[٤]، وجزءُ الشيء لا يُوصَفُ بكونه معرفةً ولا نكرةً، فلذلك كانت أَداة التعريف مختصَّة بالاسم، فأَمَّا ما رواه أَبو زيد من قول الشاعر[٥]:

فَيَسْتَخْرِجَ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقائِهِ ... ومِن جُحْرِه بالشَّيْخةِ اليَتَقَصَّعُ

فشاذٌّ في القياس والاستعمال، والذي شجَّعه على ذلك أَنَّه قد رأَى الأَلف واللَّام بمعنى الذي في الصِّفات فاستعملَها في الفعل علَى ذلك المعنى.

---

(١) انظر الكلام على مذهبي الخليل وسيبويه في «ألـ» التعريف في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٥.

(٢) انظر في ذلك التذييل والتكميل: ١/ ٥٣.

(٣) الحديث في سر الصناعة: ٤٢٣، وشرح صحيح مسلم للنووي: ٧/ ٢٣٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣١، وانظر ما سيأتي: ٩/ ٣٧.

(٤) انظر ما سلف: ١/ ٤٣، ١/ ٤٩.

(٥) هو ذو الخِرْق الطُّهَويُّ، كما في نوادر أبي زيد: ٢٧٦، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٠٧، وضرائر الشعر: ٢٨٩، والخزانة: ١/ ١٦، والبيت بلا نسبة في الشيرازيات: ٥٧٨، وسر الصناعة: ٣٦٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٦.

والرواية في النوادر وسر الصناعة: «المتقصع».

والشيخة: رويت بالخاء المعجمة وبالحاء غير المعجمة، الخزانة: ١/ ١٩.

ومن خواصِّ الاسم الجَرُّ، وذلك أَنَّه لا يكون في الفعل ولا الحرف، أَما الحروفُ فلأَنَّها مَبنيَّةٌ لا يدخلها الجَرُّ ولا شيءٌ من أَنواع الإِعراب، ولا يَنْعقِدُ منها كلام مع غيرها فيُحْكَمَ على محلِّها بإِعراب ذلك الموضع، وأَمَّا الفعل فمنه ما هو مُعْرَبٌ، وهو المضارِع إِلَّا أَنَّه لا يدخلُه الجَرُّ، وسنوضِّح علَّة امتناعِه منه في موضعِه من هذا الكتاب إِن شاء الله تعالى.

ومن خَواصِّ الاسم التَّنوين، والمرادُ بالتَّنوين ههنا تنوينُ التَّمكين، نحوُ رجلٌ وفرسٌ وزيدٌ وعمرٌو، ولا يكون ذلك إِلَّا في الأَسماء، فهو من خواصِّها لأَنَّه دخل للفَرْق بين ما يَنْصرِف وما لا يَنْصرف من الأَسماء، فلذلك كان خَصيصاً بها، ولم يُرِدْ مُطْلَق التنوين، أَلا ترى أَنَّ من جملة التنوين تنوينُ الترنُّم، ولا تَمْتنعُ الأَفعالُ منه نحو قولِه[1]:

وقُولي إِنْ أَصبْتُ لقد أَصابَنْ

ونحوُ قوله[2]:

داينْتُ أَرْوى والدُّيونُ تُقْضَنْ

فبيَّنَ بذلك أَنَّه ليس المرادُ مطلقَ التنوين.

ومن خواصِّ الاسم الإِضافةُ، والمراد بالإِضافة هنا أَنْ يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إِليه، وذلك مختصٌّ بالأَسماء، إِذ الغرضُ من الإِضافة الحقيقيَّة التعريفُ، ولا معنى

---

(١) صدر البيت:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ

وقائله جرير، وهو في ديوانه: ٨١٣، والكتاب: ٤/ ٢٠٥، والخزانة: ١/ ٣٤، وورد بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٣٨٧، وكتاب القوافي: ٨٦، ٩٨، ١١٨، والمقتضب: ١/ ٢٤٠، والأصول: ٢/ ٣٨٦، وكتاب الشعر: ١/ ١٤، ١/ ١٥٧، والخصائص: ١/ ١٧١، ٢/ ٩٦، والمنصف: ١/ ٢٢٤.

(٢) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: ٧٩، والعيني: ٣/ ١٣٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٣٣، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٢١٠، والخصائص: ٢/ ٩٦.

لتعريف الأَفعال ولا الحروفِ، فأَمّا المضافُ إِليه فقد يكون فِعلاً، نحوُ قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[1]، وقول الشاعر[2]:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا

فلذلك لم يكُنْ من خواصِّ الاسم، فهذه الأَشياء من غالِب خصائص الأَسماء، فكلُّ كلمة دخلَها شيءٌ من هذه العلامات فهي اسمٌ، ولا يَنْعكِس ذلك.

---

(١) المائدة: ٥/ ١١٩.

(٢) عجز البيت:

فقلتُ أَلَـمّا أَصْحُ والشَّيبُ وازعُ

وقائله النابغة الذبياني، وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٦.

ومِنْ أصنَاف الاسْم اسمُ الجِنْس

قال صاحب الكتاب: (وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أَشْبَهَه). [١/ ٢٦]

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ اسم الجنس(١) ما كان دالًّا على حقيقة موجودة وذَواتٍ كثيرة، وتحقيقُ ذلك أَنَّ الاسم المفرَد إِذا دلَّ على أَشياءَ كثيرةٍ ودلَّ مع ذلك على الأَمر الذي وقع به تَشابُه تلك الأَشياء [١٦/ أ] تشابُهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسمُ اسماً لذلك الأَمر الذي وقعَ به التشابُه، فإِنَّ ذلك الاسمَ يسمَّى اسمَ الجنس، وهو المُتواطئ، كالحيوان الواقعِ على الإِنسان والفَرس والثَّور والأَسد، فالتَّشابُه بين هذه الأَشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع، وذلك(٢) إِذا قلتَ: إِنسانٌ وقعَ على كلِّ إِنسان باعتبار الآدميَّة، وكذلك إِذا قلتَ: رجل وقع على كلِّ رجل باعتبار الرُّجوليَّة، وهي الذُّكورة والآدميَّة، وهذا معنى قوله: «ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أَشبَهه».

فإِنْ دَلَّ الاسم المفرَدُ على أَشياءَ كثيرةٍ ولم يدلَّ على الأَمر الذي تشابَهتْ تلك الأَشياءُ به فإِنَّه يسمَّى المشترَكَ مثلُ اسم العَيْن الواقع على العُضو الذي يُبْصَر به وعلى يَنْبُوع الماء وعلى الذَّهب وعلى عَيْن الرَّكيَّة.

واعلمْ أَنَّ الشُّمول تارةً يكون بالوجود، نحوُ الإِنسان والفرَس والثَّور والأَسد، وتارةً يكون بالاسْتِعْداد والقُوَّة نحوُ الشمس والقمر، فإِنَّهما وإِنْ لم يكن لهما في الوجود مُشارِكٌ فهما شاملان بالقوَّة، فإِنَّا لو قَدَرْنا خَلْقَ نَيِّراتٍ تُماثِلُ الشمسَ والقمر لأُطْلِقَ عليها اسمُ الشمس والقمر باعتبار النور.

قال: **(ويَنْقسِم إِلى اسم عَيْنٍ واسم معنى، وكلاهما يَنْقسِم إِلى اسمِ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ، فالاسمُ غيرُ الصِّفة نحوُ رجُل وفرَس وعِلْم وجَهْل، والصفةُ نحوُ راكب وجالس ومفهوم ومُضمَر).**

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٣، والتذييل والتكميل: ١/ ٦٤، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٠٨-٤١٠.

(٢) في ط، ر: «وكذلك».

قال الشارح: المُراد باسم العَيْن ما كان شَخْصاً يُدركه البصَرُ كرجُل وفرَس ونحوهما من المرئيَّات، والمعَانيَ عبارةٌ عن المصادر كالعِلْم والقُدْرة مصدرَيْ عَلِمَ وقَدَر، وذلك ممَّا يُدرَك بالعقل دون حاسَّة البصر.

«وكِلاهما يَنْقسم إلى اسم هو صفةٌ وغيرُ صفةٍ».

فالاسمُ غيرُ الصِّفة ما كان جنساً غيرَ مأْخوذ مِن فِعل، نحوُ رجل وفرس وعِلْم وجَهْل، والصفةُ ما كان مأْخوذاً من الفعل، نحوُ اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أَشْبَهَهما من الصفات الفعليَّة، وأحْمر وأَصفر وما أَشْبهها من صفات الحِلْيَة، وبَصْريّ ومَغْربيّ ونحوِهما من صفات النِّسبة، كلُّ هذه صفاتٌ تَعْرفها بأَنَّها جارية على الموصوفيْنَ، ومثالُ جَرَيانها قولُك: هذا رجلٌ ضارِبٌ ومضروب، وكذلك الباقي.

فإنْ قيل: اشْترطتَ[1] في الصفة أَنْ تكون مأْخوذة من فِعْل، فما بالُكَ حكمتَ على بصريّ ومغربيّ بأَنَّهما صفتان وليسا من فِعل.

قيل: لَـمَّا أَضَفْتَهما حدَثَ فيهما معنى الفعل لأنَّهما صارا في معنى منسوبٍ أَو مَعْزُوّ، والفرقُ بين الصفة وغيرِ الصفة من جهة المعنى أَنَّ الصفة تدلُّ على ذات وصِفةٍ، نحوُ أَسْود مثلاً، فهذه الكلمة تدلُّ على شيئَيْن، أَحدُهما الذاتُ والآخرُ السَّوادُ، إلَّا أَنَّ دلالتها على الذات دلالةُ تَسْميةٍ، ودلالتُها على السَّواد من جهة أَنَّه مشتقٌّ من لَفْظه، فهو من خارِج، وغيرُ الصفة لا يدلُّ إلَّا على شيءٍ واحد وهو ذات المسمَّى.

ولَـمَّا قسَم الأَعيان والمعاني إلى صفات وغيرِ صفات مثَّلَ بالأَمرَيْن، فرجل وفرس من أَسماء الأَعيان غيرِ الصفات، وعِلْم وجَهْل من أَسماء المعاني وراكِب وجالِس من صفات الأَعيان، أَلا ترى أَنَّها تَجْري صفاتٍ على أَسماء الأَعيان، نحوُ قولك رجل راكبٌ وغلام جالس، ومفهوم ومُضْمَر من صفات المعاني، أَلا تراكَ تقول: هذا معنى مفهومٌ وحديثٌ مُضْمَر، أَي غيرُ بادٍ للأَفهام، [١/ ٢٧] والمرادُ أَنَّ المعاني تُوصَفُ كما تُوصَفُ الأَعيانُ، فاعرفْه.

---

(١) في ط، ر: «اشترطتم».

ومن أصناف الاسم العلم

قال صاحب الكتاب: (وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ بعَيْنه غيْرَ متناوِلٍ ما أَشْبَهه ولا يخلو من أَنْ يكون اسماً كزيد وجعفر أَوْ كُنْيةً كأَبي عمرو وأُمِّ كُلثوم أَو لَقَباً كبَطَّة وقُفَّة).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ العَلَم هو الاسم الخاصُّ الذي لا أَخَصَّ منه، ويركَّب على المسمَّى لتَخْليصه من الجنس بالاسميَّة، فيُفْرَقُ بينه وبين مسمَّيات كثيرةٍ بذلك الاسم، ولا يتناول مُماثِلَه في الحقيقة والصورة لأَنَّه تسميةُ شيء باسم ليس له في الأَصل أَنْ يسمَّى به على وجْه التشبيه، وذلك أَنَّه لم يُوضَعْ بإِزاء حقيقة شامِلةٍ ولا لمعنىً في الاسم.

ولذلك قال أَصحابُنا: إِنَّ الأَعلام لا تُفيد معنىً[1]، أَلا ترى أَنَّها تقع على الشيء ومُخالِفه وقوعاً واحداً، نحوُ زيد، فإِنَّه يقع على الأَسْود كما يقع على الأَبْيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل، وليست أَسماءُ الأَجناس كذلك لأَنَّها مفيدةٌ، أَلا ترى أَنَّ رجلاً يُفيد صفةً[2] مخصوصةً، ولا يقع على المرأَة من حيث كان مفيداً، وزيدٌ يَصلُح أَنْ يكون عَلَماً على الرجل والمرأة.

ولذلك قال النحويُّون: العَلَمُ ما يجوز تَبديلُه وتغييرُه ولا يَلزم من ذلك تغييرُ اللُّغة، فإِنَّه يجوز أَنْ تَنْقلَ اسمَ ولدِك أَو عَبْدك من خالد إِلى جعفر ومن بَكْر إِلى محمد، ولا يَلزمُ من ذلك تغييرُ اللُّغة، وليس كذلك اسمُ الجنس، فإِنَّك لو سمَّيتَ الرجُلَ فَرَساً أَو الفرَسَ جَملاً كان ذلك تغييراً للُّغة[3]، وإِنَّما أُتي بالأَعلام للاختصار وتَرْكِ التَّطويل بتَعْداد الصفات، أَلا ترى أَنَّه لولا العَلَمُ لاحتجْتَ إِذا أَردتَ الإِخبارَ عن واحد من الرجال بعَيْنه أَنْ تعدِّد صفاتِه حتى يعرفَه المخاطَبُ، فأَغْنى العَلَمُ عن ذلك أَجْمعَ.

---

(١) انظر المقتضب: ٤/ ١٧، والخصائص: ٢/ ١٩٧، والأشباه والنظائر: ٢/ ٩٠.

(٢) في د، ط، ر«صيغة»، وما أثبت عن الأشباه: ٢/ ٩٠.

(٣) من قوله: «الأعلام لا تفيد معنى» إلى قوله: «للغة» نقله السيوطي في الأشباه: ٢/ ٨٩-٩٠ عن شرح المفصل لابن يعيش.

والعَلَمُ مأْخوذ من عَلَم الأَمير أَوْ عَلَم الثَّوب، كأَنَّه علامةٌ عليه يُعرَفُ به[١].

وهو ينقسم إِلى ثلاثة أَقسام، اسمٍ نحوُ زيد وعمرو، وكُنْية كأَبي عمرو وأُمِّ كلثوم، ولقبٍ كبَطَّة وقُفَّة، والكُنْية لم تكن عَلَماً في الأَصل، وإِنَّما كانت عادتَهم أَنْ يَدْعُوا الإِنسانَ باسمه، وإِذا وُلد له ولدٌ دُعِيَ باسم ولدِه توقيراً له وتفخيماً لشأْنه، فيقال له أَبو فلان وأُمُّ فلانة، ولذلك استَقْبحوا أَن يُكْني الإنسانُ نفسَه، وقد يكنُّون الوليد فيقولون: أَبو فلان على سبيل التفاؤُلِ بالسلامة وبلوغِ سنِّ الإِيْلاد، يقال منه كَنَوْتُ الرجلَ وكَنَيْتُه[٢] وهو من الكِناية، وهي التَّورية، والكُنْية من الأَعلام، وهي جارية مجْرى الأَسماء المضافة، نحوُ عبد الله وعبد الواحد، والذي يدلُّ على أَنَّها أَعلام قولُ الشاعر[٣]:

مـا زِلْـتُ أَفْتَـحُ أَبوابـاً وأُغْلِقُهـا   حتَّـى أَتيْـتُ أَبـا عَمـرِو بـنَ عَمَّـارِ

فحذَفَ التَّنوينَ من أَبي عمرو لأَنه لو لم يكن عَلَماً لَما حذفَ بمنزلة حَذْفه من جعفر ابنِ عَمّار.

وأَمَّا اللَّقَب فهو النَّبْز، كقولهم: قُفَّة وبَطَّة لقَبيْنِ، فقُفَّة لقبٌ وبَطَّة لقبٌ، والقُفَّة كاليَقْطِينة تُتَّخذ من الخُوص يشبَّه بها الكبيرُ، يقال: شيخ كالقُفَّة، وقيل: الشجرة البالية[٤]، وهذه الأقسام الثلاثة كلُّها تَرجع إِلى معنى واحد، وهو العَلَمُ، ولذلك يجوز تغييرُها وتَبْديلُها، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وينقسم إِلى مُفْرَد ومُرَكَّب ومنقول ومُرْتَجَل، فالمُفرَدُ نحوُ زيد وعمرو، والمرَكَّبُ إِمَّا جملة نحوُ بَرِق نَحْرُه وتأَبَّط شرَّاً وذَرَّى حَبَّاً وشابَ قَرْناها ويزيدُ في مثل قوله: [١/ ٢٨]

---

(١) انظر العين: ٢/ ١٥٣، والصحاح (علم).

(٢) انظر إصلاح المنطق: ١٣٩، وأدب الكاتب: ٣٨٠، ٤٧٢.

(٣) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه [صاوي]: ٣٨٢، والكتاب: ٤/ ٦٣، ٤/ ٦٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٣.

(٤) هو قول الأصمعي كما في الصحاح(قفف)، و انظر إصلاح المنطق: ٣١٤، وأدب الكاتب: ٥٩، واللسان (قفف).

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً علَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ

وإِمَّا غيرُ جُملةٍ اسمانِ جُعِلا اسماً واحداً، نحوُ مَعْدِيكَرِب وبَعْلبكَّ وعَمْرَوَيْه ونِفْطَويْه، أَو مُضافٌ ومضافٌ إِليه كعَبد مَنافٍ وامرِئِ القَيْس والكُنى).

قال الشارح: الاسمُ العَلَم يكون مفرَداً ومركَّباً، فالمفرَدُ هو الأَصل لأَنَّ التركيب [١٦/ ب] بعد الإِفراد، وذلك نحوُ زيد وعمرو، والمرادُ بالإِفراد أَنَّه يدلُّ على حقيقة واحدة قبل النَّقل وبعدَه، والمركَّبُ من الأَعلام هو الذي يدلُّ على حقيقة واحدة بعد النَّقل وقبلَ النَّقل كان يدلُّ على أَكثرَ من ذلك، والمركَّبُ على ثلاثة أَضْرُب:

جُملةٌ، وهو كلُّ كلام عَمِلَ بعضُه في بعض، نحوُ ذَرَّى حَبّاً من قوله[١]:

إِنَّ لها لَرَكَباً إِرْزَبّا كأَنَّه جَبْهةُ ذَرَّى حَبّاً

ومثلُه تأَبَّطَ شَرّاً، سُمِّي بذاك لأَنه تأَبَّط حَيَّة، فَسُمِّي بذلك[٢]، وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول، ومن الجمل المسمَّى بها «شاب قَرْناها»، قال الشاعر[٣]:

كذبْتُمْ وبَيْتِ اللَّهِ لا تَنْكِحُونها بَني شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

ومنه «بَرِقَ نَحْرُه» وهو اسمُ رجل، وهو فعل وفاعل، ومثلُه «يَزِيدُ» في قوله[٤]:

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بني يَزِيدُ ظُلْماً علَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ

وهو فِعْلٌ سُمِّي به وفيه ضميرٌ فاعلٌ، ولذلك حَكاه مرفوعاً، ولو كانت التسميةُ بالفعل وحدَه لكان من قَبِيل ما لا ينصرف نحوُ تَغْلب ويَشْكُر[٥]، والفَدِيْد: الصَّوت، يقالُ: فَدَّ الرجلُ يَفِدُّ فَدِيداً إِذا صوَّت، ورجلٌ فَدَّاد: شديدُ الصَّوت، و«بَني يَزِيد»

---

(١) انظر تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥-٢٦.

(٢) كذا قال ابن دريد في سبب تسميته، انظر الاشتقاق له: ٢٦٦، وانظر أقوالاً أخرى في الخزانة: ١/ ٦٦.

(٣) انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦.

(٤) انظر تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣.

(٥) انظر في هذا الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤.

منصوبٌ على البدل من أَخْوالي، و«لهم فَدِيد» جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثالث، و«لهم» يتعلَّق بمحذوف و«علينا» يتعلَّق بلَهُم، ولا يَمتنع تقديمه عليه وإن كان العاملُ معنىً كما قالوا: كلَّ يوم لكَ ثوبٌ[١]، ولا يَعمل فيه «فَديد» لأَنه مصدر كالنَّهيق والنَّذِير، فلا يتقدَّم عليه ما كان من تمامه، و«ظُلْماً» مصدرٌ في موضع الحال أَوْ مفعولٌ له، والعاملُ فيه فِعلٌ محذوف دلَّ عليه «لهم فديدُ»، والتقديرُ حَمَلُوا علينا أو شَدُّوا علينا ظُلماً، ويجوز أَن يكون «ظلماً» نصباً على أنه مفعول ثالث، أَي ذَوِي ظُلْم، ويكون «لهم فديدُ» في موضع الحال كالتفسير لقوله: «ظُلْماً»[٢].

وفي نُسَخ المفصَّل «يزيد» بالياء وصوابُه «تزيد» بالتاء المعجَمة بثنتَيْن مِن فوقها[٣]، وهو تَزيدُ بنُ حُلْوان[٤] أَبو قبيلة معروفة، إِليه تُنْسَب البُرودُ التَّزيديَّة، قال عَلْقمةُ[٥]:

رَدَّ القِيانُ جِمالَ الحَيِّ فاحْتَملوا فكُلُّهمْ بالتَّزيدِيَّاتِ مَعْكومُ[١/ ٢٩]

وإِنَّما سمَّوا بالجُمل ليُشبِّهوا حال المسمَّى بها بحال مَنْ يوصَفُ بالجُملة، وهذا يقتضي الحكاية[٦] لأَنه يَجْري مَجْرى المثَل، فحكَوا الكلام كما كان في أَول حالٍ.

الثاني من المركَّبات: اسمان رُكِّبَ أَحدُهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد، نحوُ حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ومَعْدِيْكَرِب، ويشبَّه بهما فيه تاءُ التأْنيث، ولذلك لا

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١١٨، والأصول: ١/ ٦٤، ٢/ ٢٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢٦-٢٢٧، والإغفال: ٢/ ٢٠٩، ٢/ ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٦٨، ١/ ٢٥٠.

(٢) انظر إعراب البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥، والأمالي لابن الحاجب: ٣٣٨-٣٤٠.

(٣) دفع ابن الحاجب هذه الرواية وردَّ عليه البغدادي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦.

(٤) انظر جمهرة اللغة: ١٢٣٨، والاشتقاق لابن دريد: ٥٣٦.

(٥) البيت في ديوانه: ٥١، والمفضليات: ٣٩٧.

المعكوم: المشدود بثوب.

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٩٦٤.

يَنْصرف(١)، ومن هذا النوع سيبويهِ ونِفْطَوَيْه وعَمْرَوَيْه، إِلَّا أَنَّه مركَّب من اسم وصَوْتٍ أَعجميٍّ، فانحطَّ عن درجة إِسماعيل وإِبراهيم، فبُني على الكسر(٢) لذلك.

الثالثُ من المركَّبات المضافُ، وهو ضَرْبان: اسمٌ غيرُ كُنْية، نحوُ ذِي النُّون وعبدِ الله وامرئِ القيس، وكُنْية نحوُ أَبي زيد وأَبي جعفر، وقد مضى الكلامُ عليه قبلُ.

قال صاحب الكتاب: (والمنقولُ على ستَّة أَنواع منقولٍ عن اسم عَيْن كثَوْر وأَسَد، ومنقولٍ عن اسم معنى كفَضْل وإِيَاس، ومنقولٍ عن صفة كحَاتِم ونائلة، ومنقولٍ عن فِعل إِمَّا ماضٍ كشَمَّر وكَعْسَب وإِمَّا مضارعٍ كتَغْلب ويَشْكُر وإِمَّا أَمْر كإِصْمِتْ في قول الراعي:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها ... بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ

وأَطْرِقَا في قول الهذلي:

على أَطْرِقا باليِاتِ الخِيَا ... مِ إِلَّا الثُّمامُ وإِلَّا العِصِيُّ

ومنقولٍ عن صَوْت كبَبَّهْ، وهو نَبْزُ عبدِ الله بن الحارث بن نوفل، ومنقولٍ عن مركَّب وقد ذكرناه).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ الأَعلام على ضربَيْن منقولٍ ومُرْتَجَل، والغالبُ عليها النقلُ، ومعنى النَّقل أَنْ يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملةٍ، فتنقلَه إِلى حقيقة أُخرى خاصَّةٍ، وليس لها أَنْ يَتَسمَّى بها في الأَصل، وهو على ثلاثة أَضْرُب منقولٍ عن اسم ومنقولٍ عن فعلٍ ومنقولٍ عن صَوْت.

فأَمَّا الأَوَّلُ وهو النقلُ عن الأَسماء فضَرْبان: عَيْنٌ ومعنىً، فالعينُ يكون اسماً وصفةً، فالمنقولُ عن الاسم غيرِ الصفةِ، نحوُ رجلٍ سُمِّي بأَسد أَو ثَوْر أَوْ حَجَر، هي في الأَصل أَسماءُ أَجناس لأَنَّها بإِزاء حقيقة شاملة، وإِنَّما نقلْتَها إِلى العلَميَّة فصارت لذلك تدلُّ على

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٩٧، والمقتضب: ٤/ ٢٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٣، ١٦٠.
(٢) كذا قال سيبويه: ٣/ ٣٠١.

مخصوص بعد أَنْ كانت تدلُّ على شائع.

والمنقولُ عن الصفة نحوُ مالِك وفاطِمةَ، فهذان الاسمان وصْفان في الأَصل، لأَنَّهما أَسماءُ فاعِلينَ، تقول: هذا رجل مالِكٌ، فهو فاعِل من المُلك، قال الله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[٢]، وفاطمة فاعِلة من فَطَمَت الأُمُّ ولَدَها فهي فاطِمة، وكذلك حاتِم ونائِلة، حاتِمٌ فاعِل من حَتَمْتُ الأَمرَ إِذا أَحْكمتُه أَو من الحَتْم وهو القضاء، ونائِلة[٣] فاعلة من نُلْتُه نَوْلاً ونَوَّلْتُه أَي أعطيتُه، فهذه في الأَصل أَوصافٌ لأَنَّها أَسماءُ فاعِلينَ ثم نُقلتْ فصارت أَعلاماً كما صار أَسد وثَور كذلك.

وما نُقل عن الصِّفة وفيه اللَّام المعرِّفة فإِنَّها تُقَرُّ فيه بعد النَّقل، نحوُ الحارث والعبَّاس، وما نُقل منها مجرَّداً من الأَلف واللَّام لم يَجُز دخولُهما عليه بعد النَّقل، نحوُ سعيد ومُكْرِم وحاتِم ونائلة، وما فيه الأَلف واللَّامُ بعد النَّقل فإِشعارٌ فيه بتَبْقية معنى الصِّفة، ولذلك يجري عليه أَحكامُ الصفة كما قال الأَعشى[٤]:

أَتاني وَعِيدُ الحُوْصِ [١/ ٣٠] مِنْ آلِ جَعفرٍ

فجمَعَه جَمْعَ الصفة كما تجمعُه قبل النَّقل على حدِّ أَحْمر وحُمْر، قال الخليل: «كأَنَّهم جعَلوه الشيءَ بعَيْنه»[٥] يريد أَنَّهم لَمحوا اتِّصافَه بمعنى ذلك الاسم.

---

(١) الفاتحة: ١/ ٤.

(٢) آل عمران: ٣/ ٢٦.

(٣) اسم صنم، انظر كتاب الأصنام: ٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨.

(٤) عجز البيت:

فيا عبْدَ عمرو لو نهيْتَ الأَحاوصا

انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٢٣وزد الاشتقاق لابن دريد: ٢٩٦، والحلبيات: ٢٨٥، والمخصص: ١/ ١٠٢، ١٣/ ٢١٢.

(٥) قال الخليل: «.. الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سمِّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه» الكتاب:=

وأَمَّا ما نُقِل من الأَسماء وهو معنىً نحوُ فَضْل وإِياس وزَيْد وعمرو فهذه كلُّها معانٍ لأَنَّها مصادر في الأَصل، ففَضْل مصدر فَضَلَ يَفْضُل فَضْلاً، وإِياس مصدر آسَه يَؤُوسه إِيَاساً وأَوْساً إِذا أَعطاه، وزَيْد مصدر زادَ يَزيد زَيْداً وزيادةً، فأَما قولُه[1]:

وأَنتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ فأَجْمِعوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فكِيدُوني

فإِنَّه مصدر وُصِف به على حدِّ قولك: رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْر.

وأَمَّا الثاني وهو ما نُقِل من الفعل فقد نُقِلَ من ثلاثة أَفعال الماضي والمضارعُ والأَمْرُ، فالماضي نحوُ شَمَّر اسمَ رجُل، وهو منقول من شَمَّر إِزارَه إِذا رفَعَه وشَمَّر في الأَمر إِذا خَفَّ، ومنه ناقة شِمِّيْر أَي سريعةٌ[2]، ومثلُه خَضَّم[3] بن عمرو بن تميم، قال الشاعر[4]:

لولا الإِلَهُ ما سكنَّا خَضَّما ولا ظَلِلْنا بالمَشائي قُيَّما

أَي بلادَ خَضَّم يعني بلاد تميم[5]، ومن المسمَّيْنِ بالماضي كَعْسَبَ، وهو من الكَعْسَبة، وهو العَدْو السريع[6]، وهو رباعيٌّ، ومثلُه تَرْجَمَ من قولهم: تَرجَمَ عن الشيءِ.

وأَمَّا دُئِل فقبيلةُ أَبي الأَسْود، فإِنَّ سيبويه لم يذكُره في أَبنية الأَسماء[7]، وذَكَر الأَخْفَشُ

=٢/ ١٠١، وانظر الحلبيات: ٢٨٥.

(١) هو ذو الإصبع العَدْواني، والبيت في المفضليات: ١٦١.

(٢) كذا في اللسان (شمر).

(٣) هو اسم للعَنْبر بن عمرو بن تميم كما في الكتاب: ٣/ ٢٠٨، والمقتضب: ١/ ١٤٥، وجمهرة اللغة: ١١٦٦، والنكت: ٨١٨، وانظر جمهرة الأنساب: ٢٠٨-٢٠٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٢.

(٤) البيتان بلا نسبة في الصحاح ومعجم البلدان واللسان (خضم).

والمشائي جمع مفرده مِشْآة وهي الزَّبيل الذي يُخْرَج به تراب البئر، اللسان (شأي).

(٥) انظر معجم البلدان (خضم).

(٦) في الكتاب: ٣/ ٢٠٦، واللسان (كعسب): الشديد، وفي سفر السعادة: ٤٠٧ «كعسب: أسرع».

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٤.

أنه قد جاء في المعارف[١]، والمعارفُ غيرُ معوَّلٍ عليها في الأَبنية لأَنَّه يجوز أَنْ يُسمَّى الرجلُ بما لا نظيرَ له في الكلام، وذكر الأَخفشُ أَنَّه اسمُ دُوَيِّبة تُشْبه ابنَ عُرْسٍ وأَنشد[٢]:

جاؤُوا بجَيشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُه ما كان إِلَّا كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

فعلى ذلك تَحتملُ قبيلةُ أَبي الأَسْود أَن تكونَ من هذا فتكون [١٧/ أ] كأَسَد وثَوْر، والآخَرُ أَنْ يكون منقولاً من الفعل[٣]، مثلَ شَمَّر وخَضَّمَ من قولك: دَأَل يَدْأَل، وهو مَشْي فيه بَغْيٌ ونشاط[٤]، كأَنَّه قيل دُئِل في هذا المكان كما يقال سِيْرَ فيه وعُدِيَ فيه، ثم سُمِّي به مفرداً.

وأَمَّا المضارع فنحوُ يَشْكُرُ وتَغْلِبُ ويَزِيدُ، وهو كثير.

وأَمَّا الأَمْرُ فنحوُ قولهم في الفَلَاة: إِصْمِتْ وإِصْمِتَة، قال الشَّاعر[٥]:

أَشْلَى سَلُوقيَّةً باتتْ وباتَ بها بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلا بِها أَوَدُ

قولُه: أَشْلَى أَي دعَا، يقال: أَشْلَى الكَلْبَ إِذا دعَاه[٦]، وآسَدَه إِذا أَغْراه بالصَّيد[٧]، والضميرُ في أَشْلى يعود إِلى [١/ ٣١] الصائد، وسَلوقِيَّة: منسوبةٌ إِلى سَلُوق، وهي قرية

(١) انظر ما ذكره الأخفش في شرح الشافية للرضي: ١/ ٣٨.

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩١، وإنشاد الأخفش وتفسيره للدئل في أدب الكاتب: ٥٨٥-٥٨٦، والبيت من إنشاد الأصمعي في إصلاح المنطق: ١٦٥- ١٦٦، وانظر الاشتقاق لابن دريد: ١٧٠، والاقتضاب: ٤٦٨، وشرح الملوكي: ٢٤.

(٣) أجاز ابن جني نقل الفعل إلى اسم الجنس، انظر الخصائص: ٣/ ١٧٩- ١٨٠، وهذا النقل قليل جاء منه قدر صالح على ما قال الرضي في شرح الشافية: ١/ ٣٧.

(٤) انظر اللسان (دأل)، وانظر أدب الكاتب: ٦٢٦.

(٥) هو الراعي النميري، وانظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٩.

(٦) كذا في أدب الكاتب: ١٦٠.

(٧) كذا في إصلاح المنطق: ١٦٠.

باليمن يُنْسَبُ إِليها السُّيوفُ والكلابُ[١]، والضمير في «باتت» يعود إِلى سَلوقيَّة، والضميرُ في «باتَ» يعود إلى الصائد، وإِصْمِت: فلاة بعَيْنها، كأَنَّه في الأَصل فِعْلُ أَمْرٍ من صَمَتَ يَصْمُتُ إِذا سَكَتَ كأَنَّ إِنساناً قال لصاحبه: اصْمِتْ يُسكِّته ليَسمعَ حِسّاً، أَو يكونُ في فَلاة يُسكِّتُ المرءُ فيها صاحبَه خوفاً، فسمِّي المكانُ بالفعل خالياً من الضمير، ولذلك أَعربَه ولم يصرِفْه للتعريف والتأنيث[٢]، والمسموعُ في مضارع صَمَتَ يَصْمُتُ بالضمِّ، والكسرُ هنا إِمَّا أَنْ يكون لغةً أَوْ من تغيير الأَسماء كما قُطِعت الهمزةُ في التسمية[٣]، وذلك أَنَّ همزة الوصل إِنَّما حقُّها الدخولُ على الأَفعال وعلى الأَسماء الجارية على تلك الأَفعال، نحوُ انْطلق انْطِلاقاً واقْتَدر اقْتِداراً، فأَمَّا الأَسماء التي ليست بجارية على أَفعالها فأَلفُ الوصل غيرُ داخلةٍ عليها، إِنَّما دخلتْ على أَسماءٍ قليلة، نحو ابن وابنة واثنَيْن واثنتَيْن وامرئ وامرأة واسْم واسْت، وليس هذا منها، وإِذا نُقل الفعلُ إِلى الاسم لزمَتْه أَحكامُ الأَسماء فقُطعت الأَلفُ لذلك، وربَّما أَنَّثوا فقالوا: إِصْمِتَة إِيذاناً بغلَبة الاسميَّة بعد التسمية، وشجَّعهم على ذلك تأْنيثُ المسمَّى وهو المفازة[٤].

والأَصْلاب جمعُ صُلْب وهو الظَّهر، والأَوَد: الاعوِجاج، والمرادُ أَنَّها ذات هُبوط وصعود وهي مُوْحِشة.

فأَما «أَطْرِقَا» في قول الهذليّ[٥]:

علـى أَطْرِقَـا بالِيـاتِ الخِيـا ... مِ إِلَّا الثُّمـامُ وإِلَّا العِصِـيُّ

فإِنَّ البيتَ لأَبي ذؤَيب الهذليّ من قصيدة أَولُها:

عرفْـتُ الدِّيـارَ كـرَقْمِ الـدَّوا ... ةِ يَزْبِرُهـا الكاتـبُ الحِمْـيرِيُّ

---

(١) كذا في معجم البلدان (سَلُوق).

(٢) كذا في المخصص: ١٦/ ٣، وانظر معجم البلدان (اصمت).

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ٣١٠.

(٤) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٥) انظر تخريج هذا البيت والذي يليه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠.

وهذه القصيدة تُرَوى مطلقَةً مرفوعةً، وتُروى مقيَّدةً ساكنةً، وهي من المتقارب، فمَنْ أَطلقَها كانت من الضَّرب الأَول، ووزْنُه فَعُولن عِصِيْ يُو، ومَنْ قيَّدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف، ووزْنُه فَعَلْ، عِصِيْ[١]، وأَطْرِقا: اسم بلَد، قال الأَصمعيُّ: «سُمِّي بقوله: أَطْرِقْ أَي اسكُتْ، كأَنَّ ثلاثةً قال أحدُهم لصاحبَيه: أَطْرِقا أَي اسْكُتا لنَسْمع، فسمِّي المكان أَطْرِقا[٢].

وموضعُ «على أَطْرِقا» نصبٌ على الحال من الدِّيار، وكذلك «بالِياتِ الخيام» نصبٌ على الحال أَيضاً، والمرادُ عرفتُ الديارَ على أَطْرِقا أَي في هذه الحال، وقوله: «إِلَّا الثُّمامُ وإِلَّا العِصيُّ» يُروى الثُّمامُ بالرفع والنصب، فمَن نصبَ فلا إِشكال فيه لأَنه استثْناء من موجَب، ومَنْ رفعَ فبالابتداء والخبرُ محذوف، والتقديرُ إِلَّا الثُّمامُ وإِلَّا العصيُّ لم تَبْلُ، ومَنْ نصبَ الثُّمام ورفَعَ العصيّ فإِنَّه حملَه على المعنى، وذلك أَنَّه لَـمَّا قال: بَلِيَتْ إِلَّا الثُّمامُ كان معناه بَقي الثُّمام، فعطَفَ على هذا المعنى وتوهَّم اللفظ[٣]،

ومثلُه قول الآخر[٤]:

وعَضُّ زمانٍ يا ابْنَ مروانَ لم يَدَعْ … من المالِ إِلَّا مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ

أَلا ترى أَنَّه رفع «أَوْ مجلَّفُ» على معنى بَقيَ من المال مسحَتٌ[٥]، ونحوٌ منه

---

(١) انظر الوافي في العروض والقوافي: ١٨٣-١٨٥.

(٢) حكى الأصمعي هذا القول عن أبي عمرو بن العلاء، انظر المخصص: ١٦/ ٣، ومعجم البلدان (أطرقا).

(٣) انظر في إعراب «إِلَّا الثمام وإِلَّا العصي» الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣١، والأمالي لابن الحاجب: ٣٣٤.

(٤) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢/ ٢٦، وكتاب الشعر: ٥٣٨، والخصائص: ١/ ٩٩، وهوبلا نسبة في كتاب الشعر: ٣١٣، و العضديات: ٨١، والخزانة: ٢/ ٣٤٧، ورواية البيت في الديوان: «مجرَّف».

(٥) هو توجيه الفارسي في كتاب الشعر: ٣١٣، ٥٣٨، والعضديات: ٨١ .

(٣)هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ١/ ٢٥٤، والعيني:٢/ ٤٥٦، وبلا نسبة في الإنصاف: ١٨٧ .=

قولُه[1]:[١/ ٣٢]

غـداةَ أَحلَّـتْ لابْـنِ أَصْـرمَ طَعْنَـةٌ   حُصَـيْنٍ عَبِيطـاتِ السَّـدائفِ والخَمْـرُ

وذلك أَنَّه رفعَ الخمرَ على توهُّم رفْعِ العَبِيطات لأَنَّه إِذا أَحلَّتْها الطعنةُ فقد حلَّتْ هي.

ومَنْ قيَّد القافيةَ جاز أَنْ يكون العِصيُّ مرفوعاً كالمطلَقة على ما ذكرناه، وجاز أَنْ يكون منصوباً بالعطف على الثُّمام، إِلَّا أَنَّه أَسْكنَ للوقْف، وما فيه الأَلف واللَّام يكونُ الوقفُ عليه كالمرفوع والمجرور، وفي «أَطْرِقا» ضميرٌ، وهو الأَلف التي هي ضميرُ التَّثنية.

فإِنْ قيل: فإِذا سمِّي به وفيه ضميرٌ فإِنَّه يكون جملة، فينبغي أَنْ يُذْكَرَ مع الجمل المحكيَّة في المركَّبات، نحوُ تأَبَّط شرَّاً وشاب قَرْناها.

فالجواب أَنَّ «أَطْرِقا» له جهتان جهةُ كونه أَمْراً وجهةُ كونه جملةً، فأَورده ههنا من حيث إِنَّه أَمْر ولو أَوْرده في المركَّبات من حيث هو جملةٌ لجاز[2].

وقد رَوى بعضُهم «علَا أَطْرُقا» بضمِّ الراء، كأَنه جعلَه جمعَ طريق، ويجعلُ علَا فعلاً من العُلوِّ وفيه ضميرٌ، كأَنه قال: السبيلُ عَلَا أَطْرُقاً، وعلى هذا يكون قد أَنَّث الطريق لأَن فَعِيلاً وفَعَالاً إِنَّما يُجمعان على أَفْعُل إِذا كان مؤَنثاً، نحوُ عَنَاق وأَعْنُق وعُقَاب وأَعْقُب، ويكون «باليات الخيام» صفة «أَطْرُق»[3].

وقيل: أَطْرِقا بالكسر جمعُ طريق في لغة هُذيل[4]، ويُقوي هذه المقالة روايةُ مَن قال:

=عبيطات جمع عبيطة، وناقة عبيطة: لحمها طريٌّ غير نضيج، وسدائف جمع سَدِيف وهو السنام المقطع، اللسان (عبط) (سدف).

(٢) ردَّ البغدادي على ابن يعيش في هذا، انظر الخزانة: ٣/ ٢٨٧.

(٣) من قوله: «روى بعضهم» إلى قوله: «أطرق» نقله البغدادي في الخزانة: ٣/ ٣٨٧-٣٨٨ عن ابن يعيش، وأشار السكري إلى هذه الرواية، انظر شرح أشعار الهذليين: ١/ ١٠٠، وانظر المخصص: ١٦/ ٣، ومعجم ما استعجم: ١/ ١٥٥.

(٤) انظر هذه اللغة في المخصص: ١٦/ ٣، ومعجم ما استعجم: ١/ ١٥٤.

«أَطْرُقا» بالضمِّ، ومجازُ ذلك أَنْ يكون مقصوراً من أَطرِقاء كأَنه جَمع فَعِيلاً على أَفْعِلاء كصَديق وأَصْدِقاء ثم حُذفت الأَلفُ الأُولى التي للمدِّ فعادت أَلفُ التأْنيث إِلى أَصلها، وهو القَصْر، وينبغي أَن تُكتب الأَلفُ بالياء على حدِّ كَتْبها في حُبَارَى وسُمَانَى ولا شاهدَ فيه على هذين الوجهين[1].

والثالثُ: الصَّوت، قد نُقل الصوتُ إِلى العَلَم كما نُقل الاسم والفعل[2]، من ذلك تسميةُ عبد الله بن الحارث[3] ببَبَّة، فببَّة صوتٌ كانت أُمُّه تُرقِّصه به وهو صبيٌّ، وذلك قولُها[4]:

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ ... جارِيةً خِدَبَّهْ

مُكْرِمةً مُحَبَّهْ ... تُحِبُّ أَهلَ الكَعْبَهْ

فغَلَبَ عليه فسمِّي به.

قال صاحب الكتاب: (والمُرتَجلُ على ضربَيْن قياسيٌّ وشاذٌّ، فالقياسيُّ نحوُ غَطَفان وعِمْران وحَمْدان وفَقْعَس وحَنْتَف، والشاذُّ نحوُ مُحْبَب ومَوْهَب ومَوْظَب ومَكْوَزة وحَيْوَة).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ المرتَجل في الأَعلام ما ارْتُجل للتسمية به، أَي اخْترُع ولم يُنقل إِليه من غيره، من قولهم: ارْتَجلَ القصيدةَ والخُطبة إِذا أَتى بها عن غير فِكْرة وسابقةِ رويَّة، واشتقاقُه من الرِّجْل[5]، كأَنَّ الشاعر والخطيب أَنشأَهما وهو على رِجْله في حال الإِنشاء.

وهو على ضربَيْن كما ذكَر، قياسيٌّ وشاذٌّ، والمرادُ بالقياسيِّ أَنْ يكون القياس

---

(١) انظر المخصص: ١٦/ ٣، ومعجم ما استعجم: ١/ ١٥٥، ومعجم البلدان (أطرقا).
(٢) انظر الحلبيات: ١٣٧، وسر الصناعة: ٥٩٩.
(٣) كذا في التذييل والتكميل: ٢/ ٣١٠.
(٤) هي هند بنت أبي سفيان، وانظر تخريج الرجز في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢.
(٥) انظر تهذيب اللغة: ١١/ ٣١، واللسان (رجل).

[١٧/ ب] قابلاً له غيرَ دافِعِه، وذلك نحوُ حمدان وعِمْران وغَطَفان وفَقْعَس وحَنْتَف، فهذه الأَسماء مرتَجَلةٌ للعلميَّة لأَنَّها لم تكن موضوعة بإِزاء شيءٍ من الأَجناس ثمَّ نُقلت منه إلى العلميَّة، وإِنَّما بُنيت صيغُها من أَول مرَّةٍ للعلميَّة، وكونُ القياس قابلاً لها من حيث إِنَّ لها نظيراً في كلامهم، فحَمْدان في العَلَم كسَعْدان اسمَ نبت[1] وصَفْوان للحجر الأَمْلَس، وعِمران كسِرْحان وهو الذِّئب، وحِرْمان وعِصْيان [١/ ٣٣] مصدرَيْن، وفَقْعَس مثلُ سَلْهَب وهو الطويلُ[2]، اسمُ رجل من بني أَسَد، وهو فَقْعَس بنُ طَرِيف، وحَنْتَف اسمُ رجل أَيضاً وهما حَنْتَفان حَنْتَفٌ وأَخوه سَيْفٌ ابنا أَوْس بن جرى اليربوعيّ[3]، وليس فيهما خروجٌ عن مُقتضَى القياس من إِظهار تضعيفٍ أَوْ تصحيح معتلٍّ نحوُ حَيْوَة ومَكْوَزَة، ومن المرتجَل المعدول نحوُ عُمَر وزُفَر وزُحَل، كلُّه مرتَجلٌ لأَنَّه لا يُعْدَل إِلَّا في حال التعريف.

وأَمَّا الشاذُّ فما كان بالضدِّ ممَّا ذُكر ممَّا يَدْفَعه القياسُ، فمن ذلك مَحْبَب اسمُ رجل[4]، القياسُ فيه مَحَبٌّ بالإِدغام، نحوُ مَقَرّ ومَرَدّ لأَنه مَفْعَل من المحبَّة، والميمُ زائدة لقولك: أَحببْتُ وحبَبْتُ[5]، ولو كان أَصلاً لجاز أَنْ يكون من قَبِيل مَهْدَد مُلحَقاً بجَعْفر، وإِظهارُ التضعيف لذلك، إِلَّا أَنَّه ليس في كلام العرب تركيبُ م ح ب[6]، فلذلك كان من الشاذِّ، ومن ذلك مَوْهَب في اسم رجُل ومَوْظَب في اسم مكان[7]، وكلاهما شاذٌّ لأَنَّ ما فاؤُه واوٌ

---

(١) انظر النبات للأصمعي: ١٤، والسيرافي: ٦٣٤.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٧٤، ٢/ ٣٩٦.

(٣) كذا في د، ط، ر، وفي إصلاح المنطق: ٤٠١، والنقائض: ١/ ٢٩٨، ٣/ ٨٩٨، وسفر السعادة: ٢٣٣، والصحاح واللسان (حنتف) «والحنتفان سيف وحنتف ابنا أوس بن حِمْيري بن رِيَاح بن يَرْبُوع».

(٤) كذا في المنصف: ٣/ ٤٥.

(٥) كذا في إصلاح المنطق: ٨٥.

(٦) كذا قال ابن جني في سر الصناعة: ٤٢٧.

(٧) انظر معجم البلدان (موظب).

لا يأْتي منه مَفْعَل بفتْح العين، إِنَّما هو مَفْعِل بكسْرها، نحوُ مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِل ومَوْعِد.

ومن الشاذّ مَكْوزَة[١] ومَزْيَد، قياسُهما مَكَازة ومَزَاد كمَفَازَة ومَعَاش، تُقلَب الواوُ والياءُ فيهما أَلفاً بعد نَقْل حركتهما إِلى ما قبلهما، ومثلُه في الشذوذ مَرْيَم ومَدْيَن، لا فرقَ بين الأَعجميِّ والعربيِّ في هذا الحكم.

ومن الشَّاذ حَيْوَة اسمَ رجُل[٢]، وأَصلُه حَيَّة مضاعفُ الياء لأَنه ليس في الكلام حَيْوَة[٣]، فقلبوا الياء واواً، وهذا ضدُّ مُقْتَضَى القياس لأَنَّ القياس يقتضي إِذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقَت الأُولى منهما بالسكون أَنْ تُقلَب الواوُ ياءً على حدِّ سيِّد وميِّت، وأَما أَن تجتمع الياءان فتُقلَبَ الياءُ واواً فلا.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا اجتمع للرجُل اسمٌ غيرُ مضاف ولقبٌ أُضيف اسمُه إِلى لَقبه فقيل: هذا سعيدُ كُرْزٍ وقَيْس قُفَّةٍ وزيدُ بَطَّةٍ وإِذا كان مضافاً أَوْ كُنْية أُجْري اللّقبُ على الاسم فقيل: هذا عبد الله بَطَّةٌ وهذا أَبو زيد قُفَّةٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّك إِذا لقَّبتَ مفرَداً بمفرد أَضفتَه إِليه، نحوُ سعيدُ كُرزٍ كان اسمُه سعيداً ولقبُه كُرزاً، فلمَّا جمعَ بينهما أُضيف العَلَمُ إِلى اللَّقب، وكذلك قيسُ قُفَّةٍ وزيدُ بَطَّة[٤]، وإِنَّما فعلوا ذلك لئلَّا يخرجوا عن منهاج أَسمائهم، أَلا ترى أَنَّ أَصل أَسمائهم إِمَّا مفردٌ كزيد وإِمَّا مضافٌ كعبد الله وامرئ القيس وأَبي بكر وأُمِّ جعفر، وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمَّى واحد يُستعمل كلُّ واحد منهما مفرداً، فلو جمعُوا بين الاسم واللَّقب مفردَينِ لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظيرٌ،

---

(١) أحد الأعراب الذين دخلوا الحاضرة، انظر فهرست ابن النديم: ٧٦، وإنباه الرواة: ٤/ ١١٤.

(٢) هو رجاء بن حيوة، انظر سر الصناعة: ١٥٤.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣.

(٤) ظاهر كلام البصريين أن الإضافة واجبة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٤.

فأضافوا العَلَم إِلى اللَّقب ليَجْروا على عادتهم في ذلك ويكونَ له نظيرٌ في كلامهم، نحوُ عبد الله وشِبْهه، فإِذا أضَفْتَ الاسم إِلى اللَّقب صار كالاسم الواحد وسُلب ما فيه من تعريف العلميَّة، كما إِذا أضفتَه إِلى غير اللَّقب، نحوُ زيدُكم، فصار التعريف بالإِضافة، وجُعِلت الأَلقابُ معارفَ لأَنَّها قد جرتْ مَجْرى الأَعلام، وخرجتْ عن التعريف الذي كان لها بالأَلف واللَّام قبل التَّلقيب، كما أَنَّا إِذا قلنا: الشمس كان معرفةً بالألف واللَّام، وإِذا قلنا: عَبْد شمس كان من قبيل الأَعلام.

فإِنْ قيل: كيف جازت إِضافة الاسم إِلى اللَّقب وهما كشيءٍ واحدٍ وهل هو إِلَّا إِضافةُ الشيءِ إِلى نَفْسه فالجوابُ أَنَّ العَلم إِذا أُضيف إِلى اللَّقب وابْتَزُّوا ما فيه من تعريف العلميَّة صار للمسمَّى لا غيرُ، والمسمَّى يضافُ إِلى الاسم، نحوُ ذاتَ مرَّةٍ وذا صباح ونحوُ قوله[1]: [١/ ٣٤]

إِلَيْكُم ذَوِي آلِ النبي تَطلَّعتْ

والإِضافةُ على هذا حقيقيَّةٌ بمعنى لام المُلك والاختصاص، فقولُك: قَيْسُ قُفةٍ، أَي المختصُّ بهذا اللَّقب، أَوْ كأَنَّ هذه اللَّفظةَ مَلَكَتْ اللَّقب.

فإِنْ كان العَلَم مضافاً أَفْردوا اللَّقبَ كقولهم: عبدُ الله بَطَّة ليصير بمنزلة أَبي بكر زيد، فيكونَ من قَبِيل عطف البيان، فعبدُ الله كأَبي بكر وبطةُ كزيد، فلم يخرج عن حدِّ استعمالهم.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد سمَّوا ما يتَّخذونه ويَأْلَفونه من خَيْلهم وإِبلهم وغَنمهم وكلابهم وغيرِ ذلك بأَعلامٍ، كلُّ واحد منه مختصٌّ بشخص بعينه يَعرفونه به كالأَعلام في الأَناسيّ، وذلك نحوُ أَعْوج ولاحِق وشَدْقَم وعُلَيَّان وخُطَّة وهَيْلَة

---

(١) عجز البيت:

«نوازِعُ من قلبي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ»

وقائله الكميت، وهو في شرح الهاشميات: ٥١، والخصائص: ٣/ ٢٧، والخزانة: ٢/ ٢٠٥.
تطلعت: تشوَّفت، أَلْبَب جمع لُب، وهو العقل.

وضُمْران وكَسَابِ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ الأَعلام وُضعت على الأَشخاص ليتميَّزَ بعضُها من بعض، والأَشخاصُ على ضربَيْن: آدميَّة وغير آدميَّة، فالآدميَّةُ قد تقدَّم شرحُها، وغيرُ الآدميَّة على ضربين: منه ما يُتَّخذ ويُؤْلَف، كالخَيْل والإِبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أَفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أَعلاماً ليمتاز كلُّ شخص باسم يَنْفرد به كالأَناسيّ، وذلك نحوُ أَعْوَج، وهو فرَسٌ مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقاً، يُنسَب إليه الخيلُ الأَعوجية[1]، قال الشاعر[2]:

نجَوْتَ ولم يَمنُنْ عليكَ طَلَاقةٌ سِوَى جيِّدِ التَّقْريبِ مِنْ آلِ أَعْوَجا

ولاحِق، وهو فرس كان لمعاويةَ بن أَبي سفيان رحمه الله، مشهورٌ، واسمُ فَحل كان لِغَنيّ[3] أَيضاً، وشَدْقَم، وهو فَحلٌ من الإِبل كان للنُّعمان[4]، وعُلَيَّان: جملٌ كان لكُلَيْب بن وائل[5]، قال[6]:

ودُونَ عُلَيَّانَ خَرْطُ القَتَادِ

وخُطَّة وهَيْلَة، وهما عَنْزا سَوْءٍ، وقيل: هَيْلَة شاةٌ كانت لقوم من العرب مَنْ أَسَاءَ إِليها

---

(١) انظر نسب الخيل لابن الكلبي: ٣٢، ٦٩، وأسماء خيل العرب وفرسانها: ٤٥، ٥٣، ٥٧، وسر الصناعة: ١٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨.
(٢) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ١/ ١١٧، وسر الصناعة: ١٠٢.
(٣) هو غَنيّ بن أَعْصُر بن قيس بن عيلان، انظر نسب الخيل لابن الكلبي: ٣٢، وكتاب الخيل لأبي عبيدة: ٦٦، وأسماء الخيل وفرسانها: ٤٩.
(٤) انظر الصحاح (شدقم)، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨، وسفر السعادة: ٣١١، والتاج (على).
(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨.
(٦) هذا بلفظ «دون عُلْيان خَرْطُ القَتادِ» مَثَلٌ، انظر مجمع الأمثال: ١/ ٢٦٩، والتاج: (على)، وهو برواية «ومن دون ذلك خرط القتاد» صدر بيت وعجزه «وضرب وطعن يقرُّ العيونا»، وقائله عمرو بن كلثوم، انظر ديوانه: ٥١، والمستقصى: ٢/ ٣٨.

درَّتْ له بلبَنِها ومَنْ أَحسنَ إِليها وعلَفَها نطَحَتْه[١]، فكانت العربُ تضرب بها المثلَ، وفي المثل «لعَنَ اللهُ مِعْزَى خيْرُها خُطَّة»[٢]، وقال الكُميت يخاطب الأَبرشَ الكلبيَّ[٣]:

فإِنَّكَ والتحوُّلُ عن مَعَدٍّ كهَيْلَةَ قَبْلَنا والحالِبينا

وضُمْران، وهو كلْبٌ[٤]، وكَسَابِ، وهي كلْبةٌ[٥].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما لا يُتَّخذ ولا يُؤْلَف فيُحْتاج إِلى التمييز بين أَفراده كالطَّيْر والوحوشِ وأَحْناش الأَرض وغيرِ ذلك، فإِنَّ العَلَم فيه للجنس بأَسْره، وليس[٦] بعضُه أَوْلى به من بعض، فإِذا قلتَ: أَبو بَرَاقِش وابنُ دَأْيَة وأُسامة وثُعَالة وابنُ قِتْرة وبنْتُ طَبَق فكأنك قلت: الضَّرْب الذي من شأْنه كيْتَ وكَيْت.

ومن هذه الأَجناس ما له اسمُ جنس واسمُ عَلَم كالأَسد وأُسامة والثَّعلب وثُعالة، وما لا يُعرَف له اسمٌ غيرُ العَلَم، نحوُ ابن مُقْرِض وحمار قَبَّان.

وقد[٧] صنعوا في ذلك نحوَ صنيعَهم في تسمية الأَناسيّ فوضعوا للجنس اسماً وكُنْية، فقالوا للأَسد: أُسامة وأَبو الحارث وللثَّعلب: ثُعَالة وأَبو الحُصَيْن وللضَّبُع حُضَاجِر وأُمّ عامر وللعَقْرب: شَبْوة وأُمُّ عِرْيَط، ومنها ما له اسمٌ ولا كُنيَةَ له كقولهم: قُثَم للضِّبعانِ،

---

(١) كذا في القاموس (هيل)، وانظر مجمع الأمثال: ١/ ١٣٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٨.

(٢) انظر جمهرة الأمثال: ١/ ١٢٤، والمستقصى: ٢/ ١٨٦.

(٣) البيت في شعر الكميت: ١/ ٤١٣.

(٤) للنابغة الذبياني، ذكره في معلقته فقال:

فهابَ ضُمْرانُ منه حيث يُوْزِعُه طعْنُ المُعاركِ عند المُحْجَرِ النُّجُدِ

ديوانه: ٩.

(٥) للبيد، قال:

فتقصَّدَتْ منها كَسَابِ فضُرِّجتْ بدَمٍ وغُودِرَ في المَكَرِّ سُخَامُها

سخام: اسم كلب، ديوان لبيد: ٣١٢.

(٦) في المفصل: «ليس».

(٧) هنا بدأ فصل جديد في المفصل.

وما له كُنْية ولا اسمَ [١/ ٣٥] له كأَبي بَرَاقِش وأَبي صُبَيْرة وأُمِّ رباح وأُمِّ عَجْلان).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ العَلَم في هذا الفصل واقعٌ على الجنس بخلاف ما تقدَّم من الأَعلام، فإِنَّه واقع على الأَشخاص كزَيد وعمرو، فالعَلَم فيه يختصُّ شخصاً بعَيْنه لا يشاركه فيه غيرُه، وعَلَمُ الجنس يختصُّ كلَّ شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسمُ[١]، نحوُ أُسامة وثُعالة، فإِنَّ هذين الاسمَيْن يقعان على كلِّ ما يُخْبَر عنه من الأَسد ومن الثَّعلب، وإِنَّما كان العَلَم ههنا للجنس ولم يكن كالأَناسيّ وذلك لأَنَّ لكلِّ واحد من الأَناسيّ [١٨/ أ] حالاً مع غيره من معامَلة أَوْ مُبايَعة، فاحْتاج إِلى اسم يخصُّه دون غيره ليُخبَرَ عنه بما له وعليه، وكذلك ما يتَّخِذه الناسُ ويثْبُت عندهم ويأْلفونه من خَيْلهم وإبلهم وكلابهم، وقد يجعلون لكلِّ واحد منها لقباً يخصُّه دون غيره، نحوُ أَعْوج ولاحِق، وذلك أَنَّه قد يختصُّ بزيادة حُسْن أَوْ فَضْلِ عَدْوٍ، فاحْتِيج لذلك إِلى التمييز بين أفراده بالأَلقاب الخاصة ليُخبَرَ عن كلِّ واحد بما فيه من المعنى أَو يُؤْمَر له بزيادة نَظَر.

وأَمَّا هذه السباع التي لا تَثْبُت عندهم فلا تحتاج إِلى الفصل بين أَفرادها، فإِذا لحِقَها لقبٌ كان ذلك لكلِّ واحد من أَشخاص ذلك الجنس أَجْمَعُ، فإِذا قلت: أُسامة أَو ثُعالة أَو ابنُ قِتْرة فكأَنَّك قلتَ: هذا الضربُ الذي رأَيتُه أَو سمعتُ به من السِّباع أَو غيره، وهي أَعلامٌ معارفُ لا محالةَ، يدلُّ على أَنَّها معارفُ أَنَّ ما كان منها مضافاً فتعريفُه بَيِّنٌ بتَرْك صَرْف ما أُضيفَ إِليه، نحوُ ابن قَتْرة وحمار قَبَّان، وما كان منها مفرداً فهو معرفةٌ بامتناعه من الأَلف واللَّام اللَّتَيْن للتعريف، أَلا ترى أَنَّ ابنَ مَخَاض وابنَ لَبُون وابنَ ماءٍ لَـمَّا كُنَّ نكراتٍ دخلتْ فيما أُضيفتْ إِليه الأَلفُ واللَّام لتعرِّفَ شيئاً من شيءٍ كما تفعل في الخَيْل والكلاب[٢]، قال الشاعر[٣]:

---

(١) جمع السيوطي الأقوال في الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس، واسم الجنس، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٠٨-٤١٢.

(٢) كلامه هنا مماثل لما قاله سيبويه: ٢/ ٩٦-٩٧، والمبرد في المقتضب: ٤/ ٤٥، ٤/ ٣١٩-٣٢٠، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ١١-١٢.

(٣) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٢٨، والكتاب: ٢/ ٩٧، والمقتضب: ٤/ ٤٦، وبلا نسبة في=

وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيس

وقال الآخر[1]:

وجَدْنا نَهْشَلاً فضَلَتْ فُقَيْماً كفَضْلِ ابْنِ المَخَاضِ على الفَصِيلِ

قال الآخر[2]:

مُقَدَّمةً قَزّاً كأَنَّ رِقابَها رِقَابُ بناتِ الماءِ أَفْزَعَها الرَّعْدُ

ومِمَّا يدلُّ على تعريف هذه الأَشياء أَنَّه يقع بعدها النكرة حالاً كقولك: هذا أُسامةُ مقبلاً ورأَيتُ ثُعالةَ مُولِّياً، ولو كانت نكرات لم يقع الحالُ بعدها[3].

واعلمْ أَنَّ هذه الأشياء معارفُ على ما ذكرنا، إِلَّا أَنَّ تعريفَها أَمرٌ لفظيٌّ، وهي من جهة المعنى نكراتٌ لِشِيَاعها في كلِّ واحد من الجنس وعدمِ اختصاصها شخصاً بعَيْنه [١/ ٣٦] دون غيره، إِلَّا أَنَّ الشِّياع لم يكن لأَنَّه بإِزاء حقيقة شاملة، بل لأَجل أَنَّ هذا اللَّفظ موضوع بإِزاء كلِّ شخص من هذا الجنس، فمِن ذلك أَبو بَرَاقِش، وهو طائر ذو أَلوان من سوادٍ وبياض يتغيَّر في النهار أَلواناً، يُضرَب به المثل في التلوُّن[4]، قال

=المقتضب: ٤/ ٣٢٠.

ابن اللبون: ولد الناقة في العام الثاني، والبزل جمع بزول وهي التي بزل سنُّها، والقناعيس جمع قِنْعاس وهو الشديد.

(١) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢/ ٩٦، والكتاب: ٢/ ٩٨، وشرحه للسيرافي: ٧/ ١٦، والنكت: ٤٩١-٤٩٢، ونسبه صاحب اللسان (مخض) إلى جرير، وليس في ديوانه، وحكى عن ابن بري أنه نسبه إلى الفرزدق، وذكر الأعلم أن البيت ينسب إلى الفرزدق وإلى غيره، انظر تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٦٦، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤٦، ٤/ ٣٢٠.

(٢) هو أبو عطاء السِّندي كما في الكتاب: ٢/ ٩٨، ونسب البيت إلى أبي الهندي في الكامل للمبرد: ٣/ ٤٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ١٥-١٦، والنكت: ٤٩١، والاقتضاب: ٣٤٨، وإلى الأقيشر السعدي في المخصص: ١١/ ٨٥، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤٦، ٤/ ٣٢٠.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٩٧-٩٨، والمقتضب: ٤/ ٣٢١.

(٤) انظر مجمع الأمثال: ٢/ ١٤٢، وحياة الحيوان للدميري: ١/ ١٦٢.

الشاعر[1]:

يَغْــدُوا عليــكَ مُرَجَّلِيْـــ ـــنَ كأَنَّهُـمْ لـم يَفْعلــوا
كأَبــي بَراقِــشَ كُــلَّ لــوْ نٍ لَوْنُــه يتحــوَّلُ

ومن ذلك قولهم: ابنُ دَأْية للغراب، قيل له ذلك لأَنه يقع على دَأْية البعير فينقرُها، والدأْية من البعير: الموضعُ الذي يقع عليه خَشبُ الرحل فيَعْقِره[2]، وقالوا: ابن قِتْرة لضَرْب من الحيَّات إلى الصِّغَر[3]، كأَنَّه سمِّي بذلك تشبيهاً بالسَّهم الذي لا حديدةَ فيه، فيقال له: قِتْرة والجمعُ قِتَر كأَنَّه منقول منه، وقالوا: بِنتُ طَبَق لضَرْب من الحيَّات، وأَصلُه الداهيةُ، وقيل: بنتُ طَبَق: سُلْحفاة تزعم العرب أَنَّها تبيضُ تسعاً وتسعينَ بيضةً وتبيض بيضةً تَنْقُفُ عن أَسود[4]، وقالوا: ابنُ مُقْرِض لدُوَيبة دون الفأْر، ولونُها إلى الغُبْرة، وقيل: هي الدَّلَق، واسمُها بالفارسية دَلَه تقتُلُ الحمام[5]، وقالوا: حِمارُ قَبَّان، وهو دُوَيبة مستطيلة ذاتُ أَرجُل[6]، والمسموعُ فيها تَرْكُ الصَّرف، فعلى هذا يكون فَعْلان من «قَبَّ في الأَرض» إذا ذهبَ فيها، وربَّما صرَفَها بعضُهم، فيجعلُها فَعَّالاً من قَبَنَ، وهو مثلُ قَبَّ[7]، فيكونُ كحَسَّان، إنْ جُعل من الحُسْن كانت النونُ أَصلاً وانصرفَ، وإنْ

---

(١) نسب البيتان إلى الأسدي في اللسان (برقش) وليسا في دواوين بشر بن أبي حازم ولا الطرماح ولا الكميت الأسديين ولا في ديوان بني أسد، والبيت الثاني في أساس البلاغة (برقش)، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣ بلا نسبة، وانظر الصحاح (برقش).

(٢) كذا قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٦٧، وابن منظور في اللسان (دأي)، «والدَّأْية: فقار الكاهل في مجتمع ما بين الكتفين من كاهل البعير خاصة» اللسان (دأي)، وانظر الحيوان: ٣/ ٤١٥.

(٣) كذا في الصحاح واللسان (قتر)، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣.

(٤) كذا في الصحاح واللسان (طبق)، وانظر حياة الحيوان للدميري: ٢/ ١٠٢.

(٥) انظر الحيوان: ٦/ ٢٢، واللسان (قرض)، وحياة الحيوان للدميري: ٢/ ٣٢٧.

(٦) انظر حياة الحيوان للدميري: ١/ ٢٥٦.

(٧) في أن معناه «ذهب»، انظر الصحاح (قبب).

جعلتَه من الحِسِّ لم ينصرف، قال الشاعر[١]:

يـا عَجَبـاً لقـد رأَيْـتُ عَجَبـاً ... حمـارَ قَبَّـانٍ يَسـوقُ أَرْنَبـا

فتقول في الجماعة: رأَيْتُ حُمُرَ قَبَّان، وقالوا: سامُّ أَبْرصَ لضَرْب من العَظَاء[٢]، فسامٌّ اسمُ فاعل من السَّمّ كأَنَّه ذو سُمّ، وأَبْرصَ أَفْعَلُ من البَرَص، قيل له ذلك لبياض لونه، وقالوا: ابْنُ آوَى، وهي دابَّة قريبة من الثَّعلب، وتسمَّى بالفارسية شِغَال، والجمعُ بناتُ آوى[٣]، وآوَى منه لا ينصرف لأَنَّه على زِنة أَفْعَل معرفة[٤]، وقالوا: ابنُ عِرْسٍ لدابَّة دون السِّنَّوْر سوداءَ في عُنقها بياض، والجمعُ بناتُ عِرْس[٥]، وحكى الأَخفش بنو عِرْس أَيضاً[٦]، وعِرْس ههنا معرفة يدلُّ على ذلك وقوعُ النكرة بعدها حالاً، نحوُ قوله: هذا ابنُ عِرْس مقبِلاً[٧]، وقالوا للضَّبُع حَضَاجِر وقَثَامِ وجَعَارِ وأُمُّ عامر، فحَضَاجِر جمع حِضَجْر وهو العظيم البطن، قال الشاعر[٨]:

حِضَجْـرٌ كـأُمِّ تَوْأَمَـيْنِ تَوَكَّـأَتْ ... علـى مِرْفقَيْهـا مُسْـتَهِلَّةَ عاشِـرِ

أَراد أَنَّه عظيمُ البطن كامرأة مُتْئِم تمَّ لها تسعةُ أَشهر ودخلت في العاشر واتَّكأَتْ على مِرْفَقَيْها فنتأَ بطنُها وعظُمَ[٩]، فكأَنَّ الضَّبُع سمِّيت بذلك لِعظم بطْنها، فجُعلتْ كأَنها ذاتُ بطون وغلَبَ عليها فصار عَلَماً، وجَعَارِ وقَثَامِ معدولان كحَذَام وقَطَام، وقالوا

---

(١) تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤.
(٢) انظر نوادر أبي زيد: ٥٦٠، وأدب الكاتب: ١٩٤، والحيوان: ٤/ ٦٨.
(٣) كذا في الصحاح (أوى)، وانظر الحيوان: ٢/ ١٨٢-١٨٣.
(٤) كذا في كتاب العين: ٨/ ٤٣٨، والكتاب: ٢/ ٩٥، وانظر المقتضب: ٤/ ٤٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ١٧.
(٥) كذا في اللسان (عرس)، وانظر الحيوان: ٦/ ٢٢.
(٦) انظر ما حكاه عن الأخفش في الصحاح واللسان (عرس).
(٧) انظر في هذا الكتاب: ٢/ ٩٧، والمقتضب: ٤/ ٤٩، والحلبيات: ٢٨٨، وسر الصناعة: ٣٦٦.
(٨) هو سماعة النّعاميّ كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٥٩١-٥٩٢، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٧١، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٤٩، والنكت: ٤٧٦، واللسان (حضجر).
(٩) من قوله: «أراد أنه..» إلى قوله: «وعظم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٤٩.

للذَّكر من الضِّباع: قُثَم كعُمَر وزُفَر[١]، وقيل لها: جَعَارِ وقَثَامِ لتلطُّخِها بجَعْرِها[٢]، والجَعْر: نَجْوُ كلِّ ذاتِ مخْلَب من السِّباع[٣] ويقال للأَمَة: قَثَامِ لنَتْنِها كما يقال: دَفارِ[٤]، وقالوا: أُمُّ عَجْلان لطائر أَسود أَبيض أصْلِ الذَّنَبِ من تحت، وربَّما كان أحمر واسمُه الفَتَّاح[٥].

وقد أَجْروا هذه الأَشياء مُجْرى الأَناسيّ، فمنها ما له اسمُ جنس ولقبٌ وكُنْية كالأَسد والثَّعلب، فأَسد وثَعلب من أَسماء الأَجناس كرجُل وفرَس، وأُسامةُ وثُعالةُ عَلَمان كطَلْحة وحمزة، شبَّهوهما بما سُمِّي من المذكَّرِينَ وفيه تاءُ [١/ ٣٧] التأنيث، وأَبو الحارِث وأَبو الحُصَين كأَبي القاسم وأَبي الحُسيْن، ومثلُه ضَبُع وحَضَاجِر وأُمُّ عامر، وكذلك عَقْرب وشَبْوة[٦] وأُمُّ عِرْيَطٍ، فضَبُع وعَقْرب أَسماءُ جنس، وحَضَاجِر وشَبْوة عَلَمان، قال الشاعر[٧]:

هَلَّا غضبْتَ لبَيْتِ جا ... رِكَ إِذْ تُجرِّدُه حَضَاجِرْ

كما قالوا للمرأة: دنانير ومَصابيح، وشَبْوَة كمَيَّة وعَزَّة، وأُمُّ عِرْيَط وأُمُّ عامرٍ كُنْيتان كأُمِّ هانئ وأُمِّ سلَمَة، ومنها ما له عَلَم، ولا كُنْيَة له، كقولهم للضِّبْعان: قُثَم، فقولهم: قُثَم بمنزلة عُمَر وزُفَر ونحوِهما من المعدول، ومن ذلك حمارُ قَبَّان، وهو بمنزلة عبد الله وامرئِ القيس ونحوِهما من الأَسماء المضافة، ومنها ما له كُنْيةٌ ولا علَمَ له، كقولهم: أَبو بَراقِش وأَبو صُبَيْرة[٨] وأُمُّ رُبَاح للقِرد في لغة أَهلِ اليمن[٩] [١٨/ ب] وأُم عَجْلان،

---

(١) انظر أدب الكاتب: ٧٨، ٢٨٧.

(٢) كذا في اللسان (قثم).

(٣) كذا في اللسان (جعر).

(٤) أي منتنة، انظر اللسان (دفر) و(قثم).

(٥) كذا في المخصص: ٨/ ١٦٥، واللسان (فتح).

(٦) هي العقرب، اللسان (شبا).

(٧) هو الحطيئة والبيت في ديوانه: ٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٤٨.

(٨) انظر المخصص: ٨/ ١٦٥.

(٩) رباح كرُمَّان: ولد القرد، والتخفيف لغة أهل اليمن، انظر العين: ٣/ ٢١٧، وجمهرة اللغة:=

وهذه كلُّها كُنَى ولا عَلَمَ لها، وابنُ عِرْسٍ يجري مَجْرى الكُنْية، وهو معرفة، ألا ترى أنه لا يدخلُ عليه الألف واللَّام فلا يقال: ابن العِرْس[١]، ومن الكُنى أُمُّ حُبَيْن[٢] لدابَّة قَدْرِ الكفِّ[٣]، وربَّما جاء في الشعر الفصيح أُمُّ الحُبَيْن[٤]، قال الشاعر[٥]:

تـرى التَّيْمـيَّ يَزْحَـفُ كالقَرَنْبَـى إلى تَيْميَّـةٍ كعَصـا المَلِيـل[٦]

يقـولُ المُجْتَلُـون عَـروسُ تَيْـمٍ شَـوَى[٧] أُمِّ الحُبَـيْنِ ورأسُ فِيـلِ

فأُمُّ حُبَيْن تجري مَجْرى أُمّ زيد وأُمُّ الحُبَيْن تجري مَجْرى أُمّ الحارث وأُمّ الهيثم.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَجْروا المعاني في ذلك مُجْرى الأَعيان، فسمَّوا التَّسبيحَ بسُبْحان والمنيَّةَ بشَعُوب وأُمَّ قَشْعَم والغَدْر بكَيْسان، وهو في لغة بني فَهْم قال:

إذا مـا دَعَـوا كَيْسـانَ كانـتْ كُهـولُهُمْ إلى الغَـدْرِ أَدنـى مِـنْ شَـبابِهِمُ المُـرْدِ

ومنه كَنَوا الضَّربةَ بالرِّجل على مؤَخَّر الإِنسان بأُمِّ كَيْسان والمَبرَّة ببَرَّة والفَجِرة بفَجَارِ والكُلْيَة بزَوْبَر، قال[٨]:

عُــدَّتْ علـــيَّ بزَوْبَـــرا

وقالوا في الأَوقات: لقيتُه غُدْوةَ وبُكْرةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ، وقالوا في الأَعداد: ستةُ ضِعْفُ ثلاثة وأَربعةُ نصفُ ثمانية).

=٢٧٦، والصحاح (ربح)، والمخصص: ٨/ ١٥٥، والتاج (ربح).

(١) كذا قال سيبويه: ٢/ ٩٦، والمبرد في المقتضب: ٤/ ٤٥.

(٢) في ط: «جبين» تصحيف، انظر الحيوان: ٦/ ٢١.

(٣) كذا في المخصص: ٨/ ١٠٣.

(٤) في ط، ر: «الجبين» تصحيف.

(٥) هو جرير، وتخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٢.

(٦) في د، ط، ر: «الخليل» تحريف، انظر اللسان (ملل).

(٧) في ط، ر: «سوى» تصحيف.

(٨) في المفصل: ١٠ «قال الطرماح:

إذا قـال غـاوٍ مِـنْ تَنُـوخَ قصيـدةً بهـا جَـرَبٌ عُـدَّتْ علـيَّ بزَوْبَـرا

قال الشارح: اعلمْ أَنَّهم قد علَّقوا الأَعلامَ على المعاني أَيضاً كما عَلَّقوها على الأَعْيان، إِلَّا أَنَّ تعليقها على المعاني أَقلُّ، وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأَعيانُ أَقْعَدُ في التعريف من المعاني، وذلك لأَنَّ العِيَانَ يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المَعاني لأَنَّها تَثْبت بالنَّظر والاستِدلال، وفَرْقٌ ما بين عِلْم الضرورة بالمشاهَدة وبين عِلْم الاستدلال بيِّنٌ.

فمن ذلك قولهم: سُبحان، هو عَلَم عندنا[1] واقعٌ على معنى التَّسبيح، وهو مصدرٌ معناه البراءَة والتَّنزيه، وليس منه فِعلٌ، وإِنَّما هو واقع موقعَ التَّسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، جُعل علَماً على هذا المعنى، فهو معرفة لذلك، ولا ينصرف للتعريف وزيادة الأَلف والنون[2]، قال الأَعشى[3]:

أَقولُ لمَّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحانَ مِن عَلْقمةَ الفاخِرِ

فلم ينوِّنه لَمِا ذكرْناه من أَنَّه لا ينصرف، فإِنْ أَضفتَه فقلت: سبحانَ الله فيصيرُ معرفةً بالإِضافة وابْتُزَّ منه تعريفُ العلميَّة، كما قلنا في الإِضافة نحوَ زيدكم وعَمركم، فيكونُ معرفةً بعد سلْب العلميَّة، فأَمَّا قوله[4]:

سُبْحانَه ثمَّ سُبْحاناً نَعُوذُ بهِ وقَبْلَنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[١/ ٣٨]

الجمد: المكان المرتفع، وفي تنوين سُبْحان هنا وجهان:

أَحدُهما أَنْ يكون ضرورةً كما يُصْرَفُ ما لا ينصرف في الشِّعر من نحو أَحمد وعُمر.

والوجهُ الثاني: أَنْ يكون أَراد النكرة.

وأَمَّا قولهم للمنيَّة: شَعُوب فهو لا ينصرف للتعريف والتأْنيث، فإِنْ جعلتَه اسماً

---

(١) انظر في علمية «سبحان» الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥.

(٢) كلام ابن يعيش على هذه الفقرة مماثل لما قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ١٩٧-١٩٩، وانظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٩١.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٩٦.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٩٦.

للموتِ انصرف لأَنَّه مذكَّر، قال أهل اللُّغة: سُميت بذلك لأَنَّها تَشْعَبُ أَي تُفرِّق[١] وقد أُدخِل عليها الأَلفُ واللَّام فقيل: الشَّعُوب، ويَحتمِل إِدْخالُ الأَلف واللَّام عليها أَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنْ تكون زائدة على حدِّ زيادتها في قوله[٢]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِن أَسيرِها

ويَحْتمِل[٣] وهو الأَمثل أَنْ يكون رُوعِي مذهبُ الوصفيَّة فيها، كأَنَّه صفةٌ في الأَصل، أَلا ترى أَنَّها على أَمثلة الصِّفات، نحوُ أَكُول وضَرُوب، فإِذاً اللَّام فيها بمنزلتها في العبَّاس والحارث، ويؤَيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أَنَّها سُمِّيت بذلك لأَنَّها تَشْعَبُ أَي تُفرِّق، ومَنْ قال شَعُوب بلا لامٍ غلَّب جانبَ العلميَّة وعَرَّاها في اللَّفظ من مَذْهب الوصفيَّة كما فعَل مَنْ قال عبَّاس وحَسَن، وإِن لم تَعْرُ من ذلك في المعنى.

وقد كَنَوا عنها بأُمِّ قَشْعَم على نحو صنيعهم في الأَعيان، وإِنَّما كَنَوا عن المنيَّة بأُمِّ قَشْعَم لأَنَّ الرجُل إِذا قُتل اجتمعتْ عليه القَشَاعم، وهي النُّسور[٤].

ومن ذلك كَيْسان، وهو عَلَمٌ على الغَدْر، معرفةٌ لإِشارتك به إِلى المعنى المخصوص، فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الأَلف والنون، وقد كَنَوا عن الضربة بالرِّجْل على مؤَخَّر الإِنسان بأُمِّ كَيْسان، لأَنَّ ذلك يدلُّ على تَوْلية وغَدْر، مأْخوذٌ من الكَيْس لأَنَّ

---

(١) قاله ابن السِّكيت في إصلاح المنطق: ٢٦٥، ٣٣٦، وابن قتيبة في أدب الكاتب: ٢١١-٢١٢، وابن جني في سر الصناعة: ٣٦٧.

(٢) هو أبو النجم، وبعد البيت:

حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها

والبيتان في ديوانه: ١١٢، وشرح شواهد الشافية: ٥٠٦، وبلا نسبة في سر الصناعة: ٣٦٦، والأول منهما بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤٩، والحلبيات: ٢٨٨، والمنصف: ٣/ ١٣٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨٠.

(٣) هذا الأمر الثاني.

(٤) انظر المحكم: ٢/ ٢٨٤، والتاج (قشعم).

الغدر في الحرب والنكوصَ إنّما يكون من الأَكْياس لأَنَّ الإِقدام والشجاعة نوعُ تهوُّرٍ[١]، وأَمَّا البيت الذي أَنشدَه، وهو قوله[٢]:

إِذا ما دعَوْا كَيْسَان كانتْ كُهولُهم إِلى الغَدْرِ أَدْنى من شبابِهِمُ المُرْدِ

أورده ابنُ الأَعرابيّ في نوادرِه لضَمْرةَ بن ضَمْرة بن جابر[٣]، ورواه ابنُ دُرَيد للنَّمِر بن تَوْلَب في بني سَعْد[٤]، وهم أَخواله وكانوا أَغاروا على إِبله فقال:

إِذا كُنْتَ في سَعْدٍ وأُمُّكَ مِنهمُ غريباً فلا يَغْرُرْكَ خالُكَ من سَعْدِ

إِذا ما دَعَوا كَيْسان ... إلخ، وبعدَه:

فإِنَّ ابْنَ أُختِ القَومِ مُصْغَىً إِناؤُه إِذا لم يُزاحِمْ خالَه بأَبٍ جَلْدِ

وقيل: هي لغسَّان بن وعْلة[٥] فشاهدٌ على تسمية الغَدْر بكَيْسان، يهجو قوماً وصفَهم بانْهماك الكبير والصغير في الغدر، فالعقلاءُ منهم وهم الكُهول أَسْرعُ إِليه من ذوي الجهل، وهم المُرْدُ الشبابُ.

ومن الأَعلام على المعاني قولُهم بَرَّة وفَجَارِ، أَمَّا بَرَّة فعلَمٌ على المبَرَّة، وأَنشد سيبويه[٦]:

أَنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيْنَنا فحمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فبَرَّة اسمٌ للخُطَّة التي هي المَبَرَّة وفَجارِ عَلَمٌ على الفَجْرة، والأَصلُ أَنْ يكون فَجَارِ معدولاً عن فَجِرة أو فاجِرة علَماً كما أَنَّ حَذَامِ وقَطَامِ معدولان عن حاذِمة وقاطِمة

---

(١) انظر اللسان (كيس).

(٢) تخريج هذا البيت والبيتين الآتيين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٨.

(٣) كذا في اللسان (كيس).

(٤) انظر ديوان النمر: ١٢٥-١٢٦، واللسان (صغى) (كيس).

(٥) كذا نسب إليه الشعر في شرح الحماسة للتبريزي: ٢/ ٩٣-٩٤، وورد اسم الشاعر في شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٢٠، «حسان بن عُلبة».

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧.

عَلَمَيْن، ويُؤيِّد ذلك أَنَّه قرَنَها بقوله: بَرَّة، فكما أَنَّ بَرَّة علَمٌ بلا ريب، فكذلك ما عُدِل عنه فجارِ، ولو عُدِل عن بَرَّة هذه لكان القياس بَرَارِ[1] كفَجَارِ[2]، ومن ذلك زَوْبَر يقال: أَخذَ الشيءَ بزَوْبَرِه أَي كلِّه، قال الطِّرِمَّاح[3]:

وإِنْ قَـال غـاوٍ مِـنْ تَنُـوخَ قصيـدةً بها جَرَبٌ عُـدَّتْ علـيَّ بزَوْبَـرا[١/ ٣٩]

والمعنى وإِن قال غاوٍ من تَنُوخَ، أَي غيرُ رشيد قصيدةً بها جَربٌ، أَي عيبٌ من هجاءٍ ونحوِه عُدَّتْ عليَّ بزَوْبَر، أَي نُسِبتْ إِليَّ بكمالها، وجعَل زَوْبَر علَماً على هذا المعنى، فلذلك لم يصرفْه.

ومن الأَسماء المعلَّقة على المعاني غُدْوة وبُكْرة وسَحَر، إِذا أَردتَ ذلك من يوم بعَيْنه فهي معارفُ، فغُدْوة وبُكْرة لا ينصرفان للتعريف والتأْنيث، كأَنهما جُعلا علَماً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللَّفظيِّ، أَلَا ترى أَنَّه لا فرقَ بين غُدْوة وغَدَاة في المعنى، وغَداةٌ نكرةٌ.

وأَمَّا سَحَر فمعرفةٌ إِذا أَردتَ سحَرَ يومٍ بعَيْنه، لا ينصرف للتَّعريف والعَدْل عن الأَلف واللَّام، فإِنْ أَردتَ التنكير صرفْتَه، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[4].

ومثلُه فَيْنَة، وهو اسمٌ من أَسماء الزمان بمعنى الحِين، وهو معرفة عَلَمٌ، فلذلك لا ينصرف، تقول: لقيتُه فَيْنَة بعدَ فينةَ أَي الحِينَ بعدَ الحِين، تريدُ النَّدَرَى[5]، وحكى أَبو زيد الفَينةَ بعد الفينةِ بالأَلف واللَّام[6]، وهذا يكون ممَّا اعْتَقَبَ عليه تعريفان أَحدُهما بالأَلف واللَّام والآخرُ بالوَضْع والعلميَّة، وليس كالحَسَن [١٩/ أ] والعبَّاس لأَنه ليس بصفةٍ في

---

(١) في ط: «براو» تحريف.

(٢) كلام ابن يعيش على برة وفجار مماثل لما قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ١٩٩.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٨.

(٤) القمر: ٥٤/ ٣٤.

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٦٤، ٢٩٨.

(٦) انظر حكاية أبي زيد في نوادره: ٤٠٣، وسر الصناعة: ٣٥٩، وانظر أيضاً الصحاح (فين).

الأَصل، ومثْلُه قولُهم للشَّمس: إِلَاهة والإِلَاهة في اعتقاب تَعْريفَيْن[١] عليه[٢].

ومن الأَسماء المعلَّقة على المعاني أَسماءُ العَدد، وهي معرفة لأَنَّها عددٌ معروفُ القَدْر، ألا ترى أَنَّ ستة أَكثرُ من خمسة بواحد، وكذلك ثمانية ضِعْفُ أَربعة، وإِذا كانت معروفةَ المقادير كانت مَعْرفةً أَعلاماً على هذه المقادير، وقد يدخلها اللَّام فيقالُ: الثلاثةُ نصفُ الستَّة، والسبعةُ تَعْجِزُ عن الثمانية واحداً، فتكونُ ممَّا اعْتقبَ عليه تعريفان، فإذا قلت: عندي ستَّةٌ كان المرادُ الجنسَ المعدودَ لا نَفْسَ العدد لأَنَّ العدد لا يكون عندك[٣].

واعلمْ أَنَّ هذه الأَسماءَ مبنيَّةٌ على السكون لأَنَّها لم تقع موقِعَ الأَسماء فتكونَ فاعلة أَو مفعولة أَو مبتدأة، والإِعرابُ في أَصْله إِنَّما هو للفرق بين اسمَيْن معنى كلِّ واحدٍ منهما يُخالِفُ معنى الآخر، فلمَّا لم تكن هذه الأَسماءُ على الحدِّ الذي يَسْتوجِبُ به الإِعرابَ سكَنَتْ وصارت بمنزلة صَوْتٍ تصوِّته نحوُ صَهْ ومَهْ، فإِنْ أَوْقَعْتَها موقِعَ الأَسماء أَعربْتَها، وذلك قولك: ثمانيةُ ضعفُ أربعةَ وأَربعةُ نصفُ ثمانيةَ فأَعربتَ هذه الأَسماء ولم تصرفها للتعريف والتأْنيث.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن الأَعلام الأَمثلةُ التي يُوزَن بها في قولك: فَعْلان الذي مُؤَنَّثه فَعْلَى وأَفْعَل صِفةً لا يَنْصرف ووزْنُ طلحةَ وإِصْبَع فَعْلَة وإِفْعَل).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ هذه الأَمثلةَ التي يُوزَن بها الأَسماءُ والأَفعالُ من الأَعلام الخاصَّة المعلَّقة على المعاني لإِشارتِك بها إِلى معنى معرفةٌ، ومَنْزلتُها منزلةُ اسمٍ غيرِ صفةٍ وإِن مثَّلْتَ به الصفةَ، فإِنْ أَوْقَعْتَه موقعَ نكرة كان اسماً منكوراً، وإِنْ أَوْقعتَه موقعَ معرفةٍ كان اسماً معرفة، ثمَّ يُنظَر فإِنْ كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يَمنعُ الصَّرفَ مُنِعَ صرْفُه، وإِنْ لم يكن فيه ما يمنعُ الصَّرفَ كان منصرفاً، مثال ذلك أَنَّا نقول: كلُّ أَفْعلٍ

---

(١) «أحدهما بالألف واللام والآخر بالوضع والعلمية» سر الصناعة: ٣٦٠.

(٢) من قوله: «فينة وهو اسم من ...» إلى قوله: «عليه» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٥٩-٣٦٠ بخلاف يسير.

(٣) انظر سر الصناعة: ٧٨٣-٧٨٤، فإن كلام ابن يعيش مماثل لما قاله ابن جنِّي.

يكون صفةً لا ينصرفُ، فتَصْرِفُ أَفْعلَ هذا لأَنَّ كلًّا تُوجِب له التنكيرَ كقولك: كلُّ رجلٍ، وهو اسمٌ ليس بصفة، فليس فيه إِلَّا علَّة واحدةٌ، وهي وزنُ الفعل فانصرف لذلك، وإنْ كان الممثَّلُ به لا ينصرف لأَنَّ الذي مثَّلْتَ به أَحْمَرُ وبابُه فيه علَّتان وزنُ الفعل والصفةُ، ولا يَمتنع أَنْ يَنصرف المثالُ ولا يَنصرفَ الممثَّلُ به لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما له حُكمُ نَفْسِه في الصَّرف.

وتقول: أفْعَلُ إذا كان اسماً نكرةً فإِنَّه ينصرفُ، فلا يَنصرفُ أفْعَلُ هذا لأَنَّه في موضع معرفة وقد اجتمعَ فيه التعريف ووزنُ الفعل، وإن كان الممثَّل منصرِفاً [١/ ٤٠] نحوُ أَفْكَل[١] وأَيْدَع[٢] لأَنَّهما اسمان نكرتان، فليس فيهما علَّة سِوى وزن الفعل، فإِنَّا إذا قلنا: فَعْلانُ الذي مؤَنَّثه فَعْلى وأَفْعَلُ صفةً لا يَنصرف فإِنَّ المثال في هاتَين المسأَلَتَيْن والممثَّلَ به لا يَنصرفان جميعاً، إِلَّا أَنَّ المانع للصَّرف في المثال غيرُ المانع في الممثَّل، وذلك أَنَّ المثال الذي هو فَعْلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الأَلف والنون، وكذلك قولك: أَفْعَلُ صفةً، فالمثالُ الذي هو أَفْعَلُ هنا لا ينصرف للتعريف ووزْن الفعل، والممثَّل به نحوُ سَكْران لا يَنصرف للصِّفة وزيادة الأَلف والنون، وكذلك أَحْمر لا ينصرف للوَزْن والصفة، فكلُّ واحد من المثال والممثَّل به له حُكم في الصرف يخصُّه.

وتقول: طَلْحَة وإِصْبَع فَعْلَة وإِفْعَل ووزْنُ طَلحَة فَعْلَة لا ينصرف للتعريف والتأْنيث، وإِفْعَل مثالُ إِصْبَع لا ينصرف للتعريف ووزْن فِعْل الأَمر، نحوُ اعلَمْ واسْلَم، والممثَّلُ به الذي هو إِصْبَع ينصرف لأَنَّه نكرة ليس فيه إِلَّا وزنُ الفعل وحده، فاعرفْه[٣].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يَغْلِبُ بعضُ الأَسماء الشائعةِ على أَحد المسمَّيْنَ

(١) الرِّعدة، اللسان (فكل).

(٢) صبغ أحمر، اللسان (يدع).

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٢٠٣-٢٠٦، والمقتضب: ٣/ ٣٨٣-٣٨٦، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٢، والخصائص: ٢/ ١٩٩-٢٠٠، والنكت: ٨١٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٤.

به، فيصير عَلَماً له بالغَلَبة، وذلك نحوُ ابن عمر وابن عبّاس وابن مسعود غَلَبت على العَبادِلة دون مَنْ عَداهم من أَبناء آبائهم، وكذلك ابنُ الزُّبير غَلَب على عبد الله دون غيره من أَبناء الزُّبير، وابنُ الصَّعِقِ وابنُ كُرَاع وابنُ رَأْلان غالبةٌ على يَزيد وسُوَيْد وجابر بحيث لا يذهبُ الوهمُ إِلى أَحد من إِخْوتهم).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ هذه الأَسماء ليستْ أَعلاماً على الحقيقة لأَنَّ العلَم كلُّ اسم علَّقْتَه على مُسمَّى بعَيْنه، فيصيرُ معرفةً بالوضْع، ولا يدلُّ على وجود معنى ذلك الاسمِ في مُسمّاه، ألا ترى أَنَّك تسمِّي جعفراً وزيداً، فجعفر اسمُ نَهْر، قال الشاعر[1]:

إِلى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذَى ولا نَبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرا

وزَيْد مصدرُ زادَ يزيدُ زَيْداً وزيادةً، وأَنت إِذا سمَّيت رجلاً بأَحدهما فلم تُسمِّه لأَنَّه نَهرٌ أَو زائدٌ على غيره.

وهذه الأَسماء أَعني ابنَ عمر وابن عبَّاس وابن مسعود وغيرَها ممَّا ذكرَه في الأَصل شاملةٌ كلَّ مولود لهم، والاسمُ إِذا غلَبَ واشْتُهر صار كالمتواضَع عليه، وجرَى مجْرى العَلَم في إِفادة التعريف وذهابِ الوهْم إِلى شخص بعَيْنه حتى لا يقالَ لكلِّ مَنْ كان ابناً لعُمَر وعبَّاس ابنُ عمر وابنُ عبَّاس حتى يقيَّدَ باسْمه أَو صفته، فابنُ عُمر غلَبَ على عبد الله بن عمر بن الخطَّاب ﷺ، وابنُ عبَّاس غلَبَ على عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطَّلب ﷺ، وابنُ مسعود غلَبَ على عبد الله بن مسعود، وابنُ الزُّبير غلَبَ على عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام، وذلك لشُهرتهم بالعِلْم، كان يُضرب بهم المثلُ في الفقه، يقال: فِقْهُ العَبادلة، وقولُه: العَبادِلَة تكسيرُ عبد الله لأَنَّه رُكِّبَ من المضاف والمضاف إِليه اسمٌ رباعيٌّ، نحوُ عَبْدَل ثمَّ جُمِعوا على عَبادِلة كصَيَارِفة وصَيَاقِلة، وقد يفعلون مثلَ ذلك في النَّسب، قالوا: عَبْدَريّ وعَبْشَميّ في النِّسب إِلى عبْد الدار وعبْد شَمْس، كأَنَّهم نسَبوا إِلى عَبْدر وعَبْشَم، فعلى هذا قياسُ تكسيره عَبادِرة وعَباشِمة، وليس ذلك بقياس.

---

(١) البيت في اللسان والتاج (جعفر) بلا نسبة.
«النَّبَط والنبيط: الماء الذي ينبط من قعر البئر إذا حفرت»، اللسان (نبط).

وقالوا: ابنُ الصَّعِق، والصَّعِقُ رجلٌ من كِلاب مُعاصِرُ النُّعمانَ بنَ المنذر، واسمُه خُوَيْلد بنُ نُفَيل بن عمرو بن كِلاب[١]، كان يُطْعِم الطعامَ بتِهامة، فهبَّتْ ريحٌ فسفَتْ الترابَ في جِفَانه فشَتَمها فرُمِي بصاعقة قتلتْه فقال بعضُ أهله[٢]:[١/ ٤١]

وإنَّ خُوَيْلِداً فابْكِي عَلَيْهِ ... قَتِيلُ الرِّيحِ فِي البَلَدِ التِّهَامِي

فعُرِف خُويلدُ بالصَّعِق وغلَبَ عليه حتى إذا قيل: الصَّعِق لا يُفْهمُ سِواه ولا يَسبقُ الوَهْمُ إلى غيره ممَّن أَصابتْه صاعقةٌ، وعُرِف ابنُه يزيدُ بابْن الصَّعق لشُهرته، وكان أفضلَ ولَدِه مالاً وأغزرَهم جوداً وأكثرهم حُروباً ووقائعَ، فلذلك إذا قيل: ابنُ الصَّعِق لا يَذهبُ الذاهبُ[٣] إلى غيره من بني أَبيه إلَّا بقَيْد أَو قرينة[٤]، وكذلك إذا قالوا: ابن رَأْلان، هو ابنُ رَأْلان الطائيّ السِّنْبِسيُّ[٥] لا يَسْبِق الوهمُ إلى غيره من إخوته، ومن ذلك ابنُ كُراع العُكْليّ[٦] [١٩/ ب] لا ينصرف الوهْمُ إلى غيره من بني كُراع، وذلك لغلَبة الاستعمال، فجرتْ هذه الأَسماء مَجْرى الأَعلام في التعريف وإن لم تَكُنْها لمَا ذكرناه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعضُ الأَعلام يَدخُله لامُ التعريف، وذلك على نوعَيْن لازمٍ وغيرِ لازم، فاللَّازم في نحو النَّجْم للثُّريَّا والصَّعِق وغيرِ ذلك ممَّا غلَب من

---

(١) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٩٧.

(٢) البيت في شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢١، و النكت: ٤٩٤ منسوب إلى بعض بني كلاب، وبلا نسبة في اللسان (صعق).

(٣) في ط، ر: «الذهاب» تحريف.

(٤) من قوله: «وقالوا: ابن الصعق» إلى قوله: «قرينة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٧/ ٢١، والأعلم في النكت: ٤٩٤، وانظر الكتاب: ٢/ ١٠٠-١٠١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٦، واللسان (صعق).

(٥) هو جابر بن رألان السنبسي الطائي من سنبس طيئ، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٣، و شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٣٤، والنكت: ٤٩٤، واللسان والتاج (رأل).

(٦) هو سويد بن كراع العكلي، انظر طبقات فحول الشعراء: ١٧٦، والشعر والشعراء: ٦٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٣، والنكت: ٤٩٤.

الشائعة، ألا ترى أنَّهما هكذا[1] معرَّفَين باللَّام اسمان لكلِّ نَجْم عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَبُ ولكلِّ معهود ممَّن أُصيبَ بالصَّاعقة، ثمَّ غَلَبَ النَّجمُ على الثُّريَّا والصَّعِقُ على خُوَيْلد بن نُفَيل بن عمرو بن كلاب).

قال الشَّارح: اعلمْ أنَّ هذه الأَسماءَ التي ذكرَها بالألف واللَّام من قَبِيل الأعلام في الشُّهرة وإفادة التعريف، وهي على ضربَيْن، منها ما يَلْزمُه الألف واللَّام ولا يُفارقانِه، ومنها ما لا يَلْزَمه، بل أَنت مُخيَّرٌ في إثباتِها وإِسْقاطها، فالأَولُ نحوُ قولهم: النَّجمُ للثُّريَّا والصَّعِقُ لخُوَيْلد، والنَّجمُ أَصلُه نَجْمٌ لواحِد النُّجوم ثمَّ أُدخِلَ عليه الأَلف واللَّام فقالوا: النَّجم لأيِّ نجم كان بين المتخاطِبَيْن فيه عهدٌ، ثمَّ غلَب على الثُّريَّا لكثْرة الاستعمال، قال الهذليُّ[2]:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابئِ الضْـ ... ـضُرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلَّعُ

فالنَّجمُ ههنا الثُّريَّا، وقال الأَصمعيُّ: هو الجَوْزاء، وأَنكَره الرِّياشيُّ[3]، يصفُ حُمُراً وَرَدْنَ الماءَ بلَيْلٍ، والعَيُّوق كوكب يَطْلُعُ بحِيَال الثُّريَّا، والرَّابئ: الأَمينُ الحافظُ يقعُد خلفَ ضارِب القِدَاح كلَّما نَهَدَ[4] قِدْحٌ حفِظَه كَيْلا يُبْدل، والضُّرَباء: جمع ضارِب أَو ضَريب يقول: فوَرَدْنَ يعني الحُمرَ والعَيُّوق من النَّجم، مَقْعَدَ رابئ الضُّرَباء، ومَقْعَدُه خَلْفَهم وهذا في زَمَن الحرِّ لأَنَّ العَيُّوق لا يكون من النَّجم بهذه الحال إِلَّا في زمن الصَّيف، فالنَّجمُ عَلَمٌ على الثُّريَّا[5] كما ترى، فإِذا أُطلقَ النَّجمُ فلا يَنصرفُ إِلَّا إِليه إِلَّا

---

(١) في المفصل: ١١ «كهذا».

(٢) هو أبو ذؤيب، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٩، والكتاب: ١/ ٤١٣، والمفضليات: ٤٢٤، والنكت: ٤٢٦، والخزانة: ١/ ٢٠١.

(٣) انظر شرح أشعار الهذليين: ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٨٤. والرياشي هو أبو الفضل عباس بن الفضل الرياشي، من كبار أهل اللغة، أخذ عن الأصمعي، توفي ٢٥٧هـ، انظر نزهة الألباء: ١٩٩-٢٠٠.

(٤) أي أشرف، اللسان (نهد).

(٥) في ط، ر: «الزريا» تحريف، وكلام ابن يعيش على البيت في شرح أشعار الهذليين: ١٩-٢٠.

بقرينة[١]، وأَمَّا الثُّرَيَّا فتصغيرُ الثرْوَى[٢] فَعْلَى من الثَّرْوة، قيل لها ذلك لكَثْرة كواكبها، وهي سبعة[٣] أَوْ نحوُها، قال الشاعر[٤]:

خليلَيَّ إِنِّي للثُّرَيَّا لحَاسِدٌ ... وإِنِي على رَيْبِ الزمانِ لَواجِدُ

تجمَّعَ مِنها شَمْلُها وهْيَ ستَّةٌ ... وأَفْقِدُ مَنْ أَحببْتُه وهْو واحِدُ

وأَصلُها ثُرَيْوَا، فاجتمعتْ الياءُ والواوُ وقد سبق الأَولُ منها بالسكون، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء على حدِّ سيِّد وميِّت، ثمَّ دخلتْ عليها الأَلفُ واللَّام للعَهْد، ثمَّ غلَبَ اللَّفظُ على هذه الكواكب دون سائر ما يُوصفُ بالثَّروة والكَثْرة.

وكذلك الصَّعِق أَصْلُه صَعِقَ من قولهم: صَعِقَ الرجُلُ فهو صَعِقٌ على حدِّ حَذِر فهو حَذِرٌ وفَهِمَ فهو فَهِمٌ، فهو وصفٌ عامٌّ لكلِّ مَنْ أَصابتْه صاعقةٌ، ثمَّ دخلَته الأَلفُ [١/ ٤٢] واللَّام لتعريف العهد ليخُصَّه دون غيره ممَّن أُصيب بالصَّاعقة على حدِّ دخولها في النَّجْم والثُّرَيَّا، ثمَّ غَلَبَ على خُوَيْلد حتى صار عَلَماً، وإِنْ كان تعريفها في الأَصل بالأَلف واللَّام لا بالتسمية، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (فاللَّامُ فيهما والإِضافةُ في ابن رَأْلان وابن كُرَاع مِثْلان في أَنَّهما لا تُنْزَعان).

قال الشارح: يُشير إِلى أَنَّ التعريف في ابن عُمر وابن عبَّاس ونحوِهما بالإِضافة، أَلا ترى أَنَّك لو نزعْتَ الأَلف واللَّام من هذه الأَسماء لزالَ التعريفُ كما لو حذفتَ المضافَ إِليه من ابْن كُرَاع وابْن رَأْلان ونحوِهما بطَلَ التعريف لأَنَّ تعريف ابن كُرَاع بالإِضافة كما

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٠١، والمقتضب: ٤/ ٣٢٤-٣٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٣، والنكت: ٤٩٥.

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٣٢٥، والمخصص: ٩/ ١٠، وسفر السعادة: ١٩٣.

(٣) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ٧/ ٢٣، والأعلم في النكت: ٤٩٥.

(٤) هو الوزير المهلّبي كما في زهر الأكم في الأمثال والحكم: ٢/ ٢٩٠، والبيتان بلا نسبة في المحب والمحبوب: ٢/ ٤٣٥.

كان التعريف في النَّجم والثُّريَّا ونحوِهما بالألف واللَّام، فلذلك قال: «فاللَّام فيهما والإضافةُ في ابن رَألان وابن كُرَاع مِثْلان» يعني من حيث إن التعريف في الموضعَيْن بهما لا بالوضْع.

قال صاحب الكتاب: (وكذلك الدَّبَران والعَيُّوق والسِّمَاك والثُّريَّا لأنَّها غلَبَت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبور والعَوْق والسُّمُوك والثَّروة).

قال الشارح: وممَّا جَرى بالغَلَبة مَجْرى الأعلام ولزمتْه اللَّام قولُهم: الدَّبَران والعَيُّوق والسِّمَاك للنُّجوم المعروفة، فإنَّها أَوصافٌ في الحقيقة مشتقَّةٌ بمعنى الفاعل، ولزمتْه اللَّام لأنَّهم أَرادوا فيها معنى الصفة، فالدَّبَران مأْخوذٌ من دَبَرَ إذا تأخَّر بمعنى الدَّابِر، وهم يزعُمون أَنَّ الدَّبَران يَتْبع الثُّريَّا خاطِباً لها[١]، ونظيرُه من الصفات الصَلَتَان، وهو النشيط مأْخوذٌ من السيف الصَّلْت[٢]، والعَيُّوق مأْخُوذ من عاقَ يَعُوق بمعنى العائق، قالوا: عاقَ الدَّبَران عن الوصول إلى الثُّريَّا[٣]، زعموا أَنَّ الدَّبَران جاء خاطِباً وساق مَهْرَها كواكبَ صغاراً معه تسمَّى القِلاص[٤]، قال الشاعر[٥]:

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فقد أَوْفَى بذِمَّتِه … كما وَفَى بقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها

والعَيُّوقُ بينهما في العَرْض إلى ناحية السِّمَاك، فكأَنَّه يَعُوقه عنها، ونظيرُ العَيُّوق من الصفات القَيُّوم، والسِّماك من سَمَكَ إذا ارْتفعَ، والسَّماءُ سامِكةٌ أَي مرتفعةٌ، ومنه

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٤، والنكت: ٤٩٥، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٢٥، والمخصص: ٩/ ١٠.

(٢)قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٧/ ٢٤، و انظر الاشتقاق لابن دريد: ٧١، وجمهرة اللغة: ١٢٣٧، والنكت: ٤٩٥.

(٣) كذا في اللسان (عوق).

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٥، و النكت: ٤٩٦.

(٥) هو طفيل الغنوي، والبيت في ديوانه: ١١٣، وبلا نسبة في الكامل للمبرد: ٢/ ١٨٧، والخصائص: ١/ ٣٧٠، و سر الصناعة: ٨٢٩.

النُّجوم السَّوَامِك، ومعنى السِّماك السَّامِك[١]، فهذه الأَسماء وإِنْ كانت بمعنى فاعِل فالدَّبَران بمعنى الدَّابِر والعَيُّوق بمعنى العائِق والسِّماك بمعنى السَّامِك، فلا يجوز إِطلاقُه[٢] على كلِّ ما يُطلَق عليه فاعِل، فلا يقال: الدَّبَران لكلِّ ما يقال فيه الدَّابِر، وكذلك العَيُّوق والسِّماكُ، وذلك لأَنَّ الاسمَيْن قد يكونان مشتقَّين من شيء، والمعنى فيهما واحدٌ وبناؤهما مختلفٌ، فيختصُّ أَحدُ البناءَيْن شيئاً دون شيء للفرق، أَلا ترى أَنَّهم قالوا: عِدْل لَمَا يُعادِل من المتَاع وعَدِيل لَمَا يُعادِل من الأَناسيِّ، والأَصلُ واحدٌ وهو ع د ل والمعنى واحدٌ، ولكنَّهم خصُّوا كلَّ بناءٍ بمعنى لا يشاركُه فيه الآخَرُ للفرق، ومثْلُه بناءٌ حَصِيْنٌ وامرأة حَصَانٌ، والأَصلُ واحدٌ والمعنى واحدٌ وهو الحِرْزُ، فالبناءُ يُحْرِزُ مَنْ يكون فيه ويلجأُ إِليه والمرأة تُحْرِزُ فرْجَها[٣]، فكذلك هذه النُّجوم اختصَّتْ بهذه الأَبنية التي هي الدَّبَران والسِّماك والعيُّوق، ولا يُطلَق عليه الدابرُ والعائقُ والسامكُ وإِنْ كانت بمعناها للفرق.

وممَّا يَجْري هذا المَجْرى في لزوم الأَلف واللَّام أَسماءُ الأَيام، نحوُ الثلاثاء والأَربعاء بمعنى الثالث والرابع، واختصَّ بهذا الزمانِ كما اختصَّ العَيُّوق وبابُه، فلا يقال لكلِّ ثالث ورابع ثلاثاء وأَرْبعاء[٤]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وما لا يُعْرف باشْتقاقٍ من هذا النوع فملْحَقٌ بما عُرِفَ). [١/ ٤٣]

قال الشارح: يريد أَنَّك لا تجد اسماً يَغلِبُ على أُمَّته وفيه اللَّامُ لازمةً إِلَّا وهو مشتقٌّ

---

(١) كذا في النكت: ٤٩٦.

(٢) كذا في د، ط، ولعل الصواب «إطلاقها».

(٣) من قوله: «فلا يقال: الدبران لكل ..» إلى قوله: «فرجها» قاله سيبويه: ٢/ ١٠٢، والمبرد في المقتضب: ٣/ ٣٨٢، ٤/ ٣٢٥ بخلاف يسير.

(٤) كذا في المقتضب: ٣/ ٣٨٢، وانظر الكتاب: ٢/ ١٠٣، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٢٧، وسر الصناعة: ٣٦٤.

صفةٌ، فإن جاء اسمٌ عربيٌّ قد لزمتْه اللّامُ ولا يُعرَف أَصلُه الذي اشتُقّ منه حكمتَ عليه بأنّه مشتقٌّ حملاً على ما ظهرَ من ذلك لأنَّ عدمَ اطّلاعنا على ذلك جهلٌ بما عَلِمَ غيرُنا.

قال صاحب الكتاب: (وغيرُ اللّازم في نحو الحارث والعبّاس والمظفَّر والفَضل والعَلَاء وما كان صفةً في أَصله أَو مَصْدراً).

قال الشارح: هذه الأَسماءُ أَعني الحارث والعبَّاس وما كان مثلَهما تدخلُها اللّام ولا تَلْزم لُزومَها في نحو الدَّبَران والعيُّوق والسِّماك [٢٠/ أ] والصَّعِق، وذلك أَنَّ تعريف نحو الدَّبران والصَّعِق وأَخواتِها في الحقيقة باللّام، فلو نُزعتْ منها لتنكَّرتْ، ولذلك لم يَجز نَزْعُها منها[١].

وأَمَّا الحارث والعبَّاس ونحوَهما فإنَّ تعريفهما بالوضْع والعلميَّة دون اللّام، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم: أَبو عمرو بن العلاء ومحمدُ بنُ الحسن بطَرْح التنوين من عمرو ومحمَّد[٢]، وذلك لأَنَّ ابناً مضافٌ إِلى العَلم، فجرى مَجْرى أَبي عمرو بن بكر، ولو كان العلاءُ معرَّفاً باللّام لوجَب إِثْباتُ التنوين كما يَثْبُت مع ما يُعرَّف باللّام، نحوُ جاءَني أَبو عمرو بن العلاء، وإِذا ثبَت أَنَّها أَعلام فهي غيرُ محتاجة في تعريفها إِلى اللّام، إِلّا أَنَّها لـمّا كانت منقولة من الصفة من نحو حارِث وعبَّاس من قولك: مررتُ برجل حارثٍ بمعنى الكاسِب كأَنَّه يَحْرثُ لدُنْياه، وكذلك عبَّاس، والعبَّاس: المِحْرَب الذي يَعْبِسُ في الحرب[٣]، وكذلك تقول: رجل مظفَّر، وهو مُفعَّل من ظفَّرَه الله.

وأَمَّا الفَضْل والعَلاء فهما وإِنْ كانا مصدَريْن في الحقيقة فقد يُوصَفُ بالمصادر مبالغةً كما قالوا: ماءٌ غَوْرٌ ورجلٌ عَدْلٌ، فجرَى لذلك عندهم مَجرَى الأَوصاف الغالبة.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٢، والمقتضب: ٤/ ٣٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٤، والنكت: ٤٩٦.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٦، والمقتضب: ٢/ ٣١٢.

(٣) انظر تهذيب اللغة: ٢/ ١١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٢٤، واللسان (عبس)، (حرب)، جواب لَـمّا محذوف.

وهذه الصِّفات المنقولةُ ضَرْبان:

أَحدُهما: ما نُقِل وفيه الأَلفُ واللَّامُ من نحو الحسَن والعبَّاس وما أَشبههما.

والآخر: ما نُقِل ولا لامَ فيه من نحو سعيد ومُكَرَّم.

فأَمَّا ما نُقِلَ ولا لامَ فيه فلا تدخلُه اللَّامُ بعد النَّقل، فلا يقال: السَّعيد ولا المُكرَّم لأَنَّ العلميَّة تَحظُرُ الزيادة كما تَحظُر النقْصَ.

وأَمَّا ما نُقلَ وفيه اللَّام فيُقَرُّ بعد النقل عليه وما أُدخِلَ فيه الأَلف واللَّام بعد النقل فمراعاةٌ لَمذْهب الوصفيَّة، قال الخليل: «جعلَها الشيءَ بعَيْنه»[1]، أَي لم يَجعلْها كأَنَّه سُمِّي بها، وإِنَّما جعَلها أَوصافاً مفيدةً معنى الاسم في المسمَّى كما تكون الصفةُ، فإِقْرارُ اللَّام للإِيذان ببقَايا أَحكام الصفة، ومَنْ لم يُثْبِت اللَّامَ وقال: حارِث وعبَّاس ومُظفَّر خلَّصَها اسماً وعرَّاها من مَذْهَب الوصفيَّة في اللَّفظ وإِنْ لم تَعْرُ من روائح الصفة على كلِّ حال، أَلا ترى أَنَّهم سمَّوْا الخُبْزَ جابِراً[2]، قالوا: لأَنَّه يَجْبُر الجائعَ، وقالوا للبلَد: واسِط، قال سيبويه: «سمَّوْه بذلك لأَنَّه وَسَطَ ما بين العراق والبصرة»[3]، فقد ترى معنى الصفة فيه وإِن لم تَدخلْه اللَّام[4].

وقوله: «**وما كان صفةً في أصله أَو مصدراً**» يعني ما كان صفةً قبل النقل تدخله لامُ التعريف أَو مَصْدراً موصوفاً به على سبيل المبالَغة، نحوُ الفَضْل والعَلاء من نحو هذا رجلٌ فَضْلٌ وعَلاءٌ، ولا يريد كلَّ مصدر، أَلا ترى أَنَّ نحوَ زَيْد وعمرو أَصلُهما المصدرُ ولا تدخلُهما اللَّام.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُتأولُ العلَمُ بواحد من الأُمَّة المسمَّاة به، فلذلك

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٠١ بتصرف، وانظر الأصول: ١/ ١٥٧، وما سلف: ١/ ٦٨.

(٢) العرب تسمي الخبز جابر بن حِبَّة، انظر نوادر أبي زيد: ٦٠٢، وإصلاح المنطق: ٣٣٦.

(٣) قال سيبويه: «وإنما سمي واسطاً لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: واسطة» الكتاب: ٣/ ٢٤٣، وانظر النكت: ٨٣٥-٨٣٦، ومعجم البلدان (واسط).

(٤) من قوله: «ومن لم يثبت اللام وقال ..» إلى قوله: «اللام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٦٧ بخلاف يسير.

من التأوُّل يُجْرَى مُجْرى رجُل وفرس، فيُجْتَرَأ على إضافته وإدخال اللَّام عليه، قالوا: مُضَرُ الحمراء وربيعة الفَرَسِ وأَنْمارُ الشَّاةِ، قال: [١/ ٤٤]

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقار رأسَ زَيْدِكمْ ... بأَبْيضَ ماضِي الشَّفرتَيْنِ يَمَانِ

وقال أبو النجم:

باعَدَ أُمَّ العَمْرو مِن أسيرِها ... حُرَّاسُ أَبوابٍ على قُصورِها

وقال الآخر:

رأَيْتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكاً ... شديداً بأَحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وقال الأخطل:

وقد كانَ مِنْهمْ حاجِبٌ وابْنُ أُمِّه ... أَبو جَنْدلٍ والزَّيْدُ زيدُ المَعارِكِ

وعن أَبي العباس إِذا ذكَرَ الرجلُ جماعةً اسْمُ كلِّ واحدٍ منهم زيدٌ قيل له: فما بَين الزَّيْدِ الأَولِ والزَّيدِ الآخِرِ وهذا الزَّيدُ أَشرَفُ مِن ذلك الزَّيدِ، وهو قليلٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ العلَمَ الخاصَّ لا يجوزُ إِضافتُه ولا إِدخالُ لام التعريف فيه لاستِغْنائه بتعريف العلميَّة عن تعريف آخرَ، إِلَّا أَنَّه ربَّما شُورِكَ في اسْمه أَو اعتُقِد ذلك، فيَخرجُ عن أَنْ يكون معرفةً ويصيرُ من أُمَّة كلُّ واحدٍ له مثلُ اسمِه ويُجْرى حينئذٍ مُجْرَى الأَسماء الشائعة، نحوُ رجُل وفَرَس، فحينئذٍ يُجْترأُ على إِضافته وإِدخال الأَلف واللَّام عليه كما يُفعَلُ ذلك في الأَسماء الشائعة، فالإِضافةُ نحوُ قولك: زَيدُكم وعَمْركم، وقد أَنشدوا أَبياتاً تشهدُ بصحَّة الاستعمال، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا ... إلخ

فالشاهد فيه أَنَّه أَضافَ زيداً إِلى المضمَر، فجرى في تعريفه بالإِضافة مجْرى أَخيك وصاحبك، والنَّقَا: الكَثيب من الرَّمل، وكَتْبُه بالأَلف لأَنه من الواو بدليل ظهورها في

---

(١) سلف البيت تاماً، وهو لرجل من طيئ كما في الكامل للمبرد: ٣/ ١٥٧، والعيني: ٣/ ٣٧١، والخزانة: ١/ ٣٢٧، وورد بلا نسبة في الحلبيات: ٢٩٨، وسر الصناعة: ٤٥٢، ٤٥٦.

التثنية، نحوُ نَقَوان، ومَن قال: نَقَيان كتبَه بالياء(١)، يُذكِّرهم بوقْعة جرتْ في ذلك المكان وكانت الغلبةُ لهم، ومن ذلك قولُ أَبِي النَّجم(٢):

باعَدَ أُمَّ العَمْرو مِن أَسيرِها ... إلخ

الشاهد فيه إِدخالُ اللَّام على العَمْرو، يريدُ بأَسيرها نفْسَه، كأَنَّه في أَسْرها لِعشْقه إِيَّاها، ومن ذلك قول ابن مَيَّادة(٣):

رأَيْتُ الوَلَيدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكاً ... إلخ

الشاهد فيه قوله: اليَزيدِ، والمرادُ به يزيدُ، وأَمَّا الوليدُ فهو من باب الحسَن والعبَّاس، ومن ذلك قول الأَخطل(٤):

وقد كانَ مِنهمْ حاجِبٌ ... إلخ

الشاهدُ فيه إدخال الأَلف واللَّام على زَيد، ومن ذلك ما أَنشده ابنُ الأَعرابيّ(٥):

يا ليتَ أُمَّ العَمْرو كانتْ صاحبي ... مكانَ مَنْ أَنْشَى(٦) على الرَّكائبِ

فأدخَلَ اللَّام على عمرو، ومن ذلك قول الآخر(٧):

يَزيدُ سُلَيْمٍ سالَمَ المالَ والفتَى ... فتَى الأَزْدِ للأَموالِ غيرُ مُسالِمِ

فقال: يزيدُ سُلَيْم، فأَضافه لَـمَّا كان ثَمَّ شريكٌ في الاسم يُوهِمُ تنكيرَه وأَضافَه

---

(١) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٦٠.

(٢) سلف البيت: ١/ ٨٧.

(٣) سلف البيت، وهو في ديوانه: ١٩٢، وسر الصناعة: ٤٥١، وشرح شواهد الشافية: ١٢، والخزانة: ١/ ٣٢٧.، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ١٤، والنكت: ٤٩٠.

(٤) سلف البيت، وهو في شعره [صنعة السكري]: ٥٠٣.

(٥) البيتان من إنشاد ابن الأعرابي في سر الصناعة: ٣٦٦، وهما بلا نسبة في المنصف: ٣/ ١٣٤، والإنصاف: ٣١٦، والأول بلا نسبة في الحلبيات: ٢٨٨.

(٦) في ط: «أشتى». أَنْشَى: وجد نشوة.

(٧) هو ربيعة الرقّي، والبيت في ديوانه: ٩٨، والخزانة: ٣/ ٥٠، وبلا نسبة في سر الصناعة: ٤٥٥.

للتعريف، وقوله: «سالِمَ المالَ» يهجوه بذلك ويَنْسُبه إلى البُخل، ومثلُه في الإضافة قولُه(١):

يـا عُمـرَ الخَـيْرِ جُزِيتَ الجنَّـهْ أُكْسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّـهْ

ومن ذلك مُضَرُ الحمراءِ وربيعةُ الفَرَسِ وأَنْمارُ الشَّاةِ، هؤلاء بنو نِزارٍ، وكان أَبوهم مات وخلَّفَ لهم تُراثاً ناطِقاً وصامِتاً فأَتَوْا أَفْعى نَجْران(٢) حكيمَ الزمان فجعَلَ القُبَّة الحمراءَ والذهبَ لِمُضَرَ والأَفْراسَ لربيعةَ والشَّاةَ لأَنْمار، وأُضيفَ كلُّ واحدٍ إلى ما حَكَم له به تعريفاً له بذلك.

واعلمْ أَنَّ هذه الأَعلامَ متى أَضفْتَها [١/ ٤٥] سلبْتَها ما كان فيها من تعريف العلميَّة وكسْوتَها بعدُ تعريفاً إضافياً وجرتْ مَجْرى أَخيك وغلامك في تعريفها بالإضافة، فعلى هذا لو سُئلتَ عن زيدِ عمروٍ في قول مَن قال: رأَيتُ زيدَ عمروٍ ومررتُ بزيدِ عمروٍ لقلتَ: مَنْ زيدُ عمرو بالرفع لا غيرُ ولم تَجُز الحكاية، فلا تقول: مَنْ زيدَ عمر بالنَّصب ولا مَنْ زيدِ عمرو بالجرِّ كما لو سُئلتَ عن صاحبِ عَمرو لقلتَ: مَنْ صاحبُ عمرو بالرفع.

والذي يدلُّ على أَنَّ الاسم لا يضاف إلَّا وهو نكرةٌ أَنَّ ما لا يُمكن تنكيرُه من الأَسماء لا تجوز إضافتُه، نحوُ الأَسماء المضمَرة وأَسماءِ الإشارة، لا تقول: هو بكرٍ ولا هؤلاء زيدٍ كما تقول: غلامُ زيدٍ وأَصْحابُ بكرٍ لأَنَّ تعريف هذه الأَسماء لا يفارقُها، ولا يمكن اعتقادُ التنكير فيها.

---

(١) هو أعرابي يخاطب عمر بن الخطاب كما في طبقات الشافعية: ١/ ٢٦٤، والبيتان بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٧٣، واللسان (أوس)، وأولهما في سر الصناعة: ٤٥٥ بلا نسبة أيضاً، وانظر القرطبي: ٣/ ٣٠٧.

ومن قول ابن يعيش: «ربما شُورك ..» إلى هذا الرجز قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٥٠- ٤٥٥ بتوسُّع.

(٢) هو الأَفعى بن الأفعى الجرهمي، كان أول من استُقضي إليه، انظر تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٥٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٨.

وإذ قد علمتَ أَنَّ العلَم متى أضفْتَه ابتَزَزْتَه تعريفَه وكسوْتَه تعريفاً إِضافياً فليُعلمْ[١] أَنَّه إِذا أُضيفَ إِلى نكرة فهو نكرةٌ، نحوُ مررتُ [٢٠/ ب] بزيدِ رجلٍ وعمرِو امرأةٍ، إِلَّا أَنَّه يحدُثُ فيه نوعُ تخصيصٍ إِذ جعلتَه زيدَ رجلٍ ولم تجعلْه زيداً شائعاً في الزيدِينَ، كما أنك إِذا قلتَ: غلامُ رجلٍ استَفيدَ منه أَنَّه ليس لامرأة.

وأَمَّا إِدخالُ اللَّام عليه فقليلٌ جداً في الاستعمال، وإِنْ كان القياس لا يأباه كلَّ الإِباء لأَنَّك إِذا قدَّرتَ فيه التنكيرَ وأَنَّه ليس له مزيةٌ على غيره من المسمَّيْنَ به جرى مَجْرى رجل وفرس، ولا تستنكِرُ أَنْ تدخُلَ عليه لامُ التعريف، وقد جاء في الشِّعر -وما أَقلَّه- نحوُ ما تقدَّم من الأَبيات، وذلك أَنَّه لَـمَّا اعتقَدَ فيه التنكيرَ لمشارِكٍ له في الاسم إِمَّا توهُّماً أَوْ وجوداً عرَّفه باللَّام، ومن ذلك الحكايةُ عن أَبي العباس[٢] أَنَّه إِذا ذكَرَ جماعةً اسمُ كلِّ واحد منهم زَيدٌ فيقول المجيبُ: فما بينَ الزَّيدِ الأَول والزَّيدِ الآخِر؟ وهذا الزَّيدُ أَشرَفُ من ذلك الزَّيْد[٣] فمجَازُها ما ذكَرْنا من اعتقاد التنكير مع قلَّته في الكلام، وما وردَ من ذلك في الشِّعر فضرورةٌ.

وقد استبعَدَ بعضُهم دخولَ اللَّام على العلَم فحمَل ما جاء منه على أَنَّها زيادةٌ على حدِّ زيادتها في اللَّات والعُزَّى والذي والتي والآن[٤]، وأَمَّا قولُ الشاعر[٥]:

---

(١) في ط، ر: «فتعلم».

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٢٧٦، وسر الصناعة: ٤٥٥.

(٣) من قوله: «واعلم أن هذه الأعلام ..» إلى قوله: «الزيد» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٥٤-٤٥٥ بتوسُّع.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش: ١٥٨، وسر الصناعة: ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٤.

(٥) صدر البيت:

أخو رغائبَ يُعْطيها ويسألها

وقائله أعشى باهلة، وهو في الصبح المنير: ٢٦٧، والكامل للمبرد: ١/ ٥٧، وجمهرة اللغة: ١١٧٤، والمخصص: ١٣/ ٢٢٠، والخزانة: ١/ ٨٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٧٠٦، ٩٧١، وكتاب الشعر: ٤٨٤، والنكت: ٤٨٤.

يَـأْبى الظُّلامـةَ مِنْـه النَّوفَـلُ الزُّفَـرُ

فإِنَّ الزُّفَر هنا صفةٌ وليس بعلَم ومعناه السيِّد، والنَّوفل: الكثير العطاء، فلو سمَّيتَ رجلاً بزُفَر هذا بعد خلْعِك منه اللَّامَ لوجَبَ صرْفُه لأَنَّه حينئذٍ كصُرَد ونُغَر وجُعَل[1]، وما لا ينصرفُ معدولاً عن فاعل لا يجوزُ دخولُ اللَّام عليه كزُحَل وقُثَم وجُشَم.

وإِنَّما كثُرت الإِضافة في الأَعلام ولم يستَقْبحوا ذلك فيها استقْباحَهم تعريفَها باللَّام لوجهين:

أَحدُهما: أَنَّ الإِضافة قد تجدُها في أَنفُس الأَعلام كثيراً واسعاً، نحوُ عبد الله وعبد الصَّمد وذي الرمَّة وأَبي محمد وسائرِ الكُنى، فلم يَتنافَ اللَّفظان أَعني العلَمَ والإِضافة.

والوجهُ الثاني: أَنَّ الإِضافة قد تكون منفصلةً في كثير من كلامهم فلا تفيدُ التعريفَ، نحوُ قوله تعالى: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[2] ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[3]، وعامَّةُ أَسماء الفاعِلينَ إِذا أُريدَ بها الحالُ والاستقبالُ، وكذلك بابُ «الحَسَن الوجهِ»، وليستْ اللَّام كذلك لأَنَّه لا يُنْوى فيها الانفصالُ، ولا تجدُ اللَّامَ معرِّفةً في الأَعلام كما تُعرِّفها الإِضافةُ.

فأَمَّا الصَّعِق والدَّبَران فإِنَّهما ليسا أَعلاماً في الحقيقة على ما تقدَّم، وإِنَّما تعريفُها باللَّام، وأَمَّا الحارثُ والعباسُ ونظائرُهما فإِنَّ تعريفهما بالعلميَّة، وإِنَّما دخلت اللَّام لأَنَّها كانت ثابتةً فيها قبل النَّقل، فأُقرَّتْ بعدَه إِيذاناً بمعنى الوصفية[4] وقد تقدم ذلك.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ مثنًّى أَو مجموعٍ من الأَعلام فتعريفُه باللَّام إِلَّا نحوَ أَبانَيْنِ وعَمايتَيْنِ وعَرَفات وأَذرعَات، قال: [١/ ٤٦]

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٢-٥٣.

(٢) المائدة: ٥/ ٩٥.

(٣) الأحقاف: ٤٦/ ٢٤.

(٤) من قوله: «الإضافة قد تجدها ..» إلى قوله: «الوصفية» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٥٥-٤٥٨ بتوسُّع.

وقَبْلِيَ ماتَ الخالِدانِ كِلاهما عَمِيدُ بَني جَحْوانَ وابْنُ المُضلَّلِ

أَراد خالدَ بنَ نَضْلة وخالدَ بنَ قيس بن المُضلَّل، وقالوا لكَعْب بن كِلاب وكَعْب بن ربيعة وعامِر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطُّفَيْل وقيس بن عتَّاب وقيس بن هزمة: الكَعْبان والعامِرَان والقَيْسَان، قال:

أَنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرمَ السَّعْدِينا

وفي حديث زيد بن ثابت ﷺ «هؤلاءِ المحمَّدونَ بالباب»، وقالوا: طَلْحةُ الطَّلَحات وابنُ قَيْس الرُّقيَّات، وكذلك الأُسامَتان والأُسامات ونحوُ ذلك).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّك إذا ثنَّيتَ الاسمَ العَلَمَ تَنكَّرَ وزالَ عنه تعريفُ العلميَّة لُمشارَكة غيرِه له في اسْمه وصَيْرورتِه بلفظٍ لم تقع به التَّسميةُ في الأَصل، فيَجري مَجْرى رجُل وفرَس، فقيل: زَيْدان، وعُمرانِ كما قيل: رجُلان وفرَسان.

والفرقُ بينهما أَنَّ الزيدَيْنِ والعُمرَيْنِ مُشترِكان في التسمية بزيد وعمر، والرَّجلان والفرَسان مُشترِكان في الحقيقة، وهي الذكوريَّة والآدميَّة، ألا ترى أَنَّك لو سمَّيت امرأةً أَو فرَساً بزَيْد وجمعتَ بينه وبين رجُل اسمُه زيدٌ لقلتَ: الزيدانِ في التثنية لاشْتراكهما في اللَّقب مع اختلاف الحقيقتَيْن، ويُؤيِّد عندك أَنَّه نكرة أَنَّك تصفُه بالنكرة، فتقول: جاءني زيدانِ كريمان ورأيتُ زيدَيْن كريمَيْنِ ومررتُ بزيدَيْن كريمَيْن، فكريمان نكرةٌ لا محالةَ، وقد جرى وصْفاً عليه، فعلمتَ بذلك أَنَّه نكرة، فإذا أَردتَ التعريفَ كان بالأَلف[1] واللَّام والإِضافة، نحوُ الزيْدانِ والعُمرانِ وزَيْداك وعُمراك، فتعريفُه بعد التثنية من غيرِ وجْهِ تعريفِه قبلُ، فإذاً لا تكون التثنيةُ إلَّا فيما يصحُّ تنكيرُه.

فأَمَّا المضْمَرات من نحوهُما وأَنتما والموصولاتُ من نحو قولك: اللَّذان واللَّتان والمُبْهماتُ من نحو هاتان وهذان فكلُّها صيغٌ صِيغتْ للتثنية وليستْ بتثنيةٍ صناعيَّة[2]

---

(١) في ط: «بألف».

(٢) كذا في سر الصناعة: ٤٦٨، وانظر ما سيأتي: ٣/ ٢٢٩- ٢٣٠ .

على ما سنذكُر في موضعه.

وقد جاءتْ أَعلامٌ مَعارفُ بلفْظ التثنية والجمعِ، وذلك إنما جاء في الأَماكن من الجبال والبِقاع التي لا يُفارِقُ بعضُها بعضاً، نحوُ أَبانَيْنِ وعَمايَتَيْن وعَرَفات وأَذْرِعات، فأَبانانِ: جبلان مُتقابِلان متَّصلٌ أَحدُهما بالآخر، فلمَّا كانا متَّصلَينِ لا يُفارِقُ واحدٌ منهما صاحبَه وحالُ كلِّ واحد منهما في الخِصْب والقَحْط واحدٌ لا يُشارُ إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر جَرَيا مَجْرَى الشيءِ الواحد، نحوُ يَثْرِب ويَذْبُل، فخُصَّا باسم علَم كما خُصَّ يَثْرِب[1] ويَذْبُلُ[2] بذلك، قال الشاعر[3]:

لو بأَبانَيْنِ جاءَ يَخْطُبُها ... رُمِّلَ ما أَنْفُ خاطِبٍ بدَمِ

وحالُ عَمايَتين وهما جَبلان مُتَناوِحَان حالُ أَبانَيْنِ، قال الشاعر[4]:

لو أَنَّ عُصْمَ عَمايَتَيْنِ ويَذْبُلٍ ... سَمِعَا حديثَكِ أَنْزلَا الأَوْعالَا

ومثلُ ذلك من الجمع عَرَفات، وهي معرفةٌ لأَنَّها لِبقاع معلومة غيرِ متفرِّقةٍ ولا موجودةٍ بعضُها دون بعضٍ، ويدلُّ على أَنَّها مَعارِفُ ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم: «هذه عَرَفاتٌ مُبارَكاً فيها»[5]، فانْتصابُ الحال بعدها يدلُّ على أَنَّها معرفة[6]، وفيها لغتان الصَّرفُ وتَرْكُه، والصَّرْفُ أَفصحُ من حيث كان جَمْعاً لمَواضعَ مجتمعةٍ، كأَنَّ كلَّ موضع منها[7] عَرَفة، فجُعلتْ مكاناً واحداً ووُضعَ لها اسمٌ خاصٌّ، وتنوينُها في الحقيقة تنوينُ

---

(١) انظر سر الصناعة: ٤٦١، ومعجم البلدان (يترب) (يثرب)، واللسان (أبن).

(٢) هو جبل بنجد، انظر معجم البلدان (يذبل).

(٣) هو مهلهل بن ربيعة، والبيت في ديوانه: ٨١، والشعر والشعراء: ٢٩٩، ومعجم البلدان (أبانان)، واللسان (أبن)، والبيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٤٦٢.

(٤) هو جرير، وانظر تخريج البيت في الأشباه والنظائر: ٣/ ٦٦.

(٥) الكتاب: ٣/ ٢٣٣.

(٦) من قوله: «فأبانان جبلان متقابلان ..» إلى قوله: «معرفة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٦١-٤٦٢.

(٧) في ط، ر: «منهم» خطأ.

مُقابَلَةٍ، والتاءُ للجمْع لا لمجرَّد التأْنيث[١]، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[٢] بالتنوين، وحالُ أَذْرِعات كحالِ عَرَفات، قال امرؤ القيس[٣]:[١/ ٤٧]

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأَهلُها ... بيَثْربَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالي

يُروى بالصَّرْف وتَرْكِه على ما ذُكرَ[٤]، وكذلك يقولون: هذان أَبانانِ بيِّنَيْن، فيقعُ بعده الحالُ كما تقول: هذا زيدٌ واقفاً، وربَّما قيل لكلٍّ واحد منهما: أَبان، وما عدا ما ذكرَ من التثنية والجمع فتعريفُه باللَّام، نحوُ قولك: الزَّيدانِ والعُمرانِ، فأَمَّا الأَسماءُ التي ذكرَها وهي الخالِدان والكَعْبان وسائرُ ما مثَّلَ به فشاهدٌ على ما ادَّعاه من أنَّهم إِذا ثنَّوا الاسمَ أَو جمعُوه تَنكَّرَ، فإِذا أَرادوا تعريفَه [٢١/ أ] فباللَّام، فمِنْ ذلك الخالِدان، وأَنشد[٥]:

وقَبْليَ ماتَ الخالِدان ... إلخ

والصوابُ فقبْليَ بالفاء[٦]، وهو للأَسود بن يَعْفُر، وقبله[٧]:

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٣٣-٢٣٤، والمقتضب: ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨، وسر الصناعة: ٤٩٦-٤٩٧.

(٢) البقرة: ٢/ ١٩٨.

(٣) البيت في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٣/ ٢٣٣، والمقتضب: ٤/ ٣٧-٣٨، والأصول: ٢/ ١٠٦، وكتاب الشعر: ٢١٧، وسر الصناعة: ٤٩٧، والخزانة: ١/ ٢٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٣٣.
تنورتها: توهمتها، أدنى دارها نظر عالٍ أي مرتفع بعيد، الديوان: ٣١.

(٤) رواه سيبويه وابن جني بالتنوين وغير التنوين، والأجود عند المبرد إثبات التنوين، انظر الكتاب: ٣/ ٢٣٣، والمقتضب: ٤/ ٣٨، وسر الصناعة: ٤٩٦-٤٩٧.

(٥) سلف البيت تاماً: ١/ ١٠٥، وهو للأسود بن يعفر كما سيذكر الشارح، انظر ديوانه: ٥٧، والنوادر لأبي زيد: ٤٤٨، وورد البيت في شعر خالد بن قيس المضلَّل في ديوان بني أسد: ١٢٤، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٤٠٣، والاشتقاق لابن دريد: ٢٤٤، وجمهرة اللغة: ٤٤٢، ٦٥٧.

(٦) كذا قال ابن بري، انظر اللسان (جحا)، وهي رواية ديوان الأسود ونوادر أبي زيد، وفي ديوان بني أسد: «وقبلي».

(٧) انظر ديوان الأسود: ٥٦، وديوان بني أسد: ١٢٤.

فـإنْ يَـكُ يَـوْمِي قـد دَنـا وإخالُـه كـوَارِدَةٍ يَوْمـاً إلى ظِـمْءٍ مَنْهَـلِ

والشاهدُ فيه قولُه: الخالِدان[١]، والمرادُ خالدُ بنُ قَيس من بَني جَحْوَان من بني أَسد، وخالدُ بنُ قَيْس بن نَضْلة بن المُضَلَّل، وهو من بني أَسد أيضاً، وقال ابنُ السِّكِّيت في إصلاحه: «الخالِدان خالدُ بن نَضْلة بن جَحْوان بن فَقْعَس وخالدُ بن قَيس بن المُضَلَّل بن مالك الأَصغر بن مُنْقِذ بن طَريف بن عُمر بن قُعَيْن»[٢]، ووجهُ الشاهد فيه أَنَّه لَـمَّا ثُنِّي الخالِدان تَنكَّرا، وإذا أُريدَ تعريفُهما عرَّفَهما باللَّام، وصار تعريفُهما بعد التثنية تعريفَ عَهْدٍ بعد أَنْ كان تعريفَ عَلَميَّة.

يقول: إنْ كان قد دنا يومي فلستُ بأَولِ الموتى، قد ماتَ قبلي الخالِدان وكانا سيِّدَيْنِ، وإِخالُ: أَظنُّ أَنَّه قد قَرُبَ وبقيَ منه كما بقيَ مِن مَسير الإبل إلى الماء للشُّرْب، والمناهلُ: المواضِعُ التي يَجتمع فيها الماء، الواحدُ مَنْهَل.

ومثلُه الكَعْبان وهما كعبُ بن كِلاب وكعبُ بن ربيعةَ بن عقيل بن كَعْب بن ربيعة بن عامر من بني صَعْصَعة، والعامِرانِ عامرُ بنُ الطُّفَيل بن مالك بن جعفر بن كلاب، وهو أَبو علي، وعامرُ بن مالك بن جَعْفر بن كلاب بن ربيعة من بني مُلاعب الأَسِنَّة، وهو أَبو بَرَاء، وقالوا: القَيْسان، وهما من طَيِّئ وقَيْسُ بن عَناب بن أبي حارِثة من بني عَتُود وقيسُ بن هرمة[٣] بن عناب، وقد رُوِيَ عناب بالنُّون وعَتَّاب بالتاء[٤] وهو المشهورُ ابن أبي حارثة[٥].

وأَمَّا قولُ الآخر، وهو رُؤْبة[٦]:

---

(١) في ط، ر: «والخالدان» خطأ.
(٢) إصلاح المنطق: ٤٠٣.
(٣) صحَّح ابن الحاجب أنه «هذمة» بذال معجمة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٢.
(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٢.
(٥) من قوله: «الكعبان وهم كعب ..» إلى قوله: «حارثة» قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٤٠٣-٤٠٤.
(٦) البيت في ديوانه: ١٩١، والكتاب: ٢/ ١٥٣، ٣/ ٣٩٥-٣٩٦، والنكت: ٥٢٢، وبلا نسبة=

أَنَـــا ابـــنُ سَــعْدٍ أَكْــرمَ السَّــعْدِينا

فالروايةُ بنَصْب «أَكْرم» على الفخر والمدح[١]، ولو خفضْتَ على النَّعت لجازَ، وقال: السَّعْدِينا لأَنَّ السُّعود في العرب كثيرٌ، منهم سعدُ بن مالك[٢] في ربيعةَ، وسعدُ بن ذُبْيان في غَطَفان[٣]، وسعدُ بن بكر في هَوَازِن[٤]، وسعدُ بن هذيم في قُضَاعة[٥]، ورُؤْبةُ من بني سعد بن زَيْد مَنَاة بن تميم[٦]، وفيهم الشَّرفُ والعَدَد.

وأَمَّا المحمَّدون في حديث زيد بن ثابت[٧] فهم محمدُ بن أَبي بكر ومحمدُ بن حاطِب ومحمدُ بن طَلْحةَ بن عُبَيد الله ومحمدُ بن جعفر بن أَبي طالب[٨]، وأَمَّا طلحةُ الطَّلَحات فهم طلحةُ بن عبد الله بن خلف الخُزاعيّ، وفيه يقول عبيدُ الله بن قيس الرُّقيَّات[٩]:

رَحِــمَ اللهُ أَعْظُــماً دَفَنُــوها بِسِجِسْــتانَ طَلْحَــةِ الطَّلَحــاتِ

قيل: إِنَّما قيل له ذلك لأَنه كان في أَجْداده جماعة يُسمَّون بطَلْحة، فأُضيفَ إِليهم لأَنَّه كان أَكرمَهم، وقيل: كان في زمانه جماعةٌ اسمُ كلِّ واحد منهم طَلْحة فَعَلاهم بالكَرَم، والطَّلَحاتُ المعروفون بالكرمِ هم طلحةُ بن عمرَ بن عُبيد الله بن عمرو بن يَعْمُر بن

=في المقتضب: ٢/ ٢٢٣، وسر الصناعة: ٤٦٠.

(١) قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول:

أنا ابن سعد أكرمَ السعدينا

نصبه على الفخر» الكتاب: ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٥٧.

(٣) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٨١.

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٩١.

(٥) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٥٤٦.

(٦) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٦٠.

(٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٢، وارتشاف الضرب: ٩٦٩.

(٨) انظر تراجم المحمدين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٢.

(٩) البيت في ديوانه: ٢٠، والخزانة: ٣/ ٣٩٢، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٨٨، والإنصاف: ٤١.

عثمان التَّيْميّ، وهو طَلْحةُ الجُودِ، وطلحةُ بن عبد الله بن عَوْف بن أَبي عبد الرحمن بن عوف الزبيريّ، وهو طَلْحَة النَّدى، وطلحةُ بن الحسن بن علي، وهو طلحةُ الخَير، وطلحةُ بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وهو طلحةُ الدَّراهِم[١].

وأَمَّا ابنُ قَيْس الرُّقيَّات فهو عُبيد الله بن قيس الرُّقيَّات [١/ ٤٨] بن شُرَيْح بن مالك بن ربيعة، وهو النُّويْعِم، وإنَّما نُسب قيسٌ إلى الرُّقيَّات لأَنَّه تزوَّج عدَّة نِسْوة وافَقَ أَسماؤُهنَّ كلُّهنَّ رُقيَّة في قول الأَصمعيّ، وقال غيره: كانت له عِدَّةُ جَدَّات أَسماؤُهنَّ كلُّهُنَّ رُقيَّة، وقيل: إنَّما أُضيفَ إليهنَّ لأَنَّه كان يُشَبِّب بعدَّة نساءٍ يُسمَّيْنَ رُقيَّة، وهو قولُ السُّكَّريّ[٢]، وقيل: سمِّي رُقيَّات كما يُسمَّى الرجل بمساجِدَ[٣]، وقد يقال: ابن قَيْس الرُّقيَّات بتَنْوين قَيْس ورفْعِ الرقيَّات على عطْف البيان كأنَّه لقبٌ له كقولك: عبد الله بَطَّةُ، وأُسامةُ علَمٌ للأَسَد لا يدخلُه الأَلفُ واللَّام، والتثنيةُ الأُسامتانِ إذا أُريدَ التعريفُ والأُسامات للجمْع كالطَّلحات، كلُّ ذلك معرَّفٌ باللَّام حتى[٤] تُنكِّرن تثنيتَه وجمعَه، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفُلان وفلانة وأَبو فلان وأُمُّ فلانة كِناياتٌ عن أَسامي الأَناسيِّ وكُنَاهم وقد ذكَروا أَنَّهم إذا كَنَوا عن أَعلام البهائم أَدخَلوا اللَّام فقالوا: الفُلان والفُلانة، وأَمَّا هَنٌ وهَنةٌ فللكناية[٥] عن أَسماء الأَجناس).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ المُراد بالكناية التعبيرُ عن المُراد بلفْظ غير الموضوعِ له لضَرْب

---

(١) انظر تراجم الطلحات وما وقع في أسمائهم من خلاف في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣.

(٢) انظر هذه الأقوال منسوبة إلى أصحابها في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤، والسكري هو الحسن بن الحسين أبو سعيد النحوي اللغوي، توفي سنة ٢٧٥هـ. انظر بغية الوعاة: ١/ ٥٠٢.

(٣) بعدها في ط، ر: «ومنه قوله»، وهو ليس من كلام الزمخشري.

(٤) في ط: «حين» تحريف.

(٥) في ط: «فللكنايات».

من الاستِحْسان والإِيجاز، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[١] كَنَى بذلك عن قضاء الحاجة لأَنَّ كلَّ مَنْ يأْكُلُ الطعامَ يحتاجُ إلى قضاء الحاجة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]، كَنَى عن تكذيبهم في قولهم لهود عليه السلام: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾[٣]، وهو مأخوذ من كَنَوْتُ عن الشيء، وكَنَيْتُ بالواو والياء[٤] إذا عبَّرتَ عنه بعبارة أُخرى توريةً، والمضمَراتُ كلُّها كناياتٌ عمَّا تقدَّمَها من الظَّواهر.

وفلان وفلانة كناياتٌ عن أَعلام الأَناسيّ خاصَّة، ولا يدخلُها اللَّامُ إِيذاناً بأَنَّ المَكْنيَّ عنه كذلك، قال الشاعر[٥]:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عن فُلِ

أَراد فلاناً عن فلان، وإِنَّما حذَفَ تخفيفاً، وهذا الحذفُ من تغييرات النِّداء، واستعمالُه ههنا في غير النِّداء ضرورةٌ.

وأَبو فُلان وأُمُّ فُلان كنايةٌ عن الكُنَى، نحوُ أَبي محمَّد وأَبي القاسم وأُمِّ هانئ.

وإِذا كنَوْا عن أَعلام البهائم أَدخلوا اللَّام فقالوا: الفُلان والفُلانة، وذلك لنُقصانهنَّ عن درجة الأَناسيّ في التعريف، إذ العلميَّة فيها إِنَّما كان[٦] على التشبيه بالأَناسيّ.

فأَمَّا هَنٌ وهَنَةٌ فكنايتان عن الأَجْناس، فهَنٌ كنايةٌ عن المذكَّر، وهَنَةٌ كنايةٌ عن المؤَنَّث، تقول: عندي هَنُو زيدٍ، وإِذا سُئلتَ عنه قلتَ: كتابه[٧] أَو ثوبه[٨] بياناً له

---

(١) المائدة: ٥/ ٧٥.

(٢) الأعراف: ٧/ ٦٧.

(٣) الأعراف: ٧/ ٦٦.

(٤) كذا في إصلاح المنطق: ١٣٩، وأدب الكاتب: ٤٧٢.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٧.

(٦) كذا في د، ط، ر، والصواب «كانت».

(٧) في ط، ر: «كناية» تصحيف.

(٨) في ط، ر: «تورية» تحريف.

وإيضاحاً، فإِنْ نكَّرتَ وقلتَ هَنٌ وهَنَةٌ كان كنايةً عن النكرات كما كان فلانٌ كنايةً عن المعارف والأَعلام، فإِنْ أَضفْتَ كانت كنايةً عن المعارف المضافة، وأَكثرُ ما يُستعمَلُ في المُنكَرات والشَّدائد، قال الشاعر[1]:

وقد رابَني قولُها يا هَنا ... هُ وَيْحَكَ أَلحقْتَ شَرّاً بِشَرّ

فمعنى «يا هَنَاه» يا رجلُ، وهَنَاه لا يُستعمل إِلَّا في النِّداء وقال الآخر[2]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيْهما ... وقد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ

أراد هَنُك بالرفع، أَعربَه بالحركة في حال الإِضافة وهي لغةٌ[3]، وسكَّنه تشبيهاً بعَضُد[4]، وليس بأَبْعَدَ من قول امرئ القيس[5]:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

لأَنَّه في البيت مُنفصِلٌ وههنا متَّصلٌ [٢١/ ب]. [١/ ٤٩]

---

(١) هو امرؤ القيس، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٩.

(٢) هو الفرزدق كما في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٥، وانظر تخريج البيت ثمة، وأنكر المبرد رواية «هنك» في البيت ورأى أن الرواية «وقد بدا ذاكِ من المئزر» وردَّ عليه ابن جني، انظر المحتسب: ١١٠-١١١، والخصائص: ١/ ٧٥، والضرائر لابن عصفور: ٩٥.

(٣) انظر إعراب الأسماء الستة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨٠-٨١.

(٤) كذا قال سيبويه: ٤/ ٢٠٣، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٥.

(٥) البيت في ديوانه: ١٢٢، والكتاب: ٤/ ٢٠٤، والنوادر لأبي زيد: ١٨٧، والخزانة: ٣/ ٥٣٠، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، والمحتسب: ١/ ١١٠، وانظر اعتراض المبرد على رواية إسكان الباء في «أشرب» والردَّ عليه في التنبيهات: ١١٧، والمحتسب: ١/ ١١٠، والنكت: ١١١٨، والضرائر لابن عصفور: ٩٤-٩٥.

ومن أصناف الاسم المُعرَبُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (الكلامُ في المُعْرَب وإن كان خَلِيقاً مِنْ قِبَلِ اشتِراكِ الاسم والفعل في الإِعراب بأَنْ يقعَ في القسم الرابع إِلَّا أَنَّ اعتراضَ موجِبَيْنِ صوَّبَ إِيرادَه في هذا القسم.

أحدُهما: أَنَّ حقَّ الإِعراب للاسم في أَصله، والفعلُ إِنَّما تَطفَّل عليه فيه بسببَ المضارَعَة.

والثاني: أَنْ[1] لا بدَّ من تقدُّم معرفة الإِعراب للخائض في سائر الأَبواب).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ المعْرَب يُفيدُ الكلمةَ والإِعرابَ، فالكلمةُ ذاتُ المُعْرَب التي وقعَ بها الإِعرابُ اسماً كان أَو فعلاً، إِلَّا أَنَّ دِلالتَه على الكلمة دلالةُ تسميةٍ ومطابَقَة، ودلالتُه على الإِعراب دلالةُ التِزام، فهو مِنْ خارِجٍ من جهة الاشتقاق إِذ كان مِن لفْظه، والمرادُ بالمعْرَب ما كان فيه إِعرابٌ أَو قابلاً للإِعراب، وليس المرادُ منه أَنْ يكون فيه إِعرابٌ لا محالةَ، أَلا ترى أَنك تقول في زَيد ورجُل: إِنهما معْرَبان وإِنْ لم يكنْ فيهما في الحال إِعرابٌ لأَنَّ الاسم إِذا كان وحدَه مفرَداً من غير ضَمِيمةٍ إِليه لم يستحقَّ الإِعرابَ لأَنَّ الإِعراب إِنَّما يُؤتى به للفرق بين المعاني، فإِذا كان وحدَه كان كصَوْت تُصوِّت به، فإِنْ ركَّبْته مع غيره تركيباً تَحصُلُ به الفائدةُ نحوُ قولك: زيدٌ منطلقٌ وقامَ بكْرٌ فحينئذٍ يستحقُّ الإِعرابَ لإِخبارك عنه.

وقدَّمَ الكلامَ على المعْرَب قبْلَ الإِعراب وإِنْ كان المعْرَبُ مشتقّاً من الإِعراب، والمشتقُّ منه قبلَ المشتقِّ، وذلك من قِبَل أَنَّه لَـمَّا كان المعْرَب يقوم بنفسه مِن غير إِعراب والإِعرابُ لا يقومُ بنفْسه صار المعْرَبُ كالمحَلِّ له والإِعرابُ كالعَرَض فيه، فكما يَلْزَمُ تقديمُ المحَلِّ على الحالِّ كذلك يلزَمُ تقديمُ المعْرَبِ على الإِعراب.

واعلمْ أَنَّه لَـمَّا رتَّبَ كتابَه أربَعةَ أَقسامٍ قِسماً في الأَسماء وقِسماً في الأَفعال وقِسماً في

---

(١) في المفصل: ١٥: «أَنه».

الحروف وقِسماً في المشتَرَك قضَتْ القِسمةُ إِيرادَ الكلام على المعْرَب في قِسم المشتَرَك من حيث كان يَشترِكُ فيه الاسمُ والفعلُ، فاعتذَرَ عن الوفاء بذلك بأَمرَيْن:

أحدُهما: أَنَّ أَصلَ الإِعراب أَنْ يكون للأسماء دون الأَفعال، والأَفعالُ محمولةٌ في الإِعراب على الأَسماء على ما سيوضَّحُ أَمْرُه في موضعه، فقدَّم ذِكْره في قسم الأَسماء باعتبار أَنَّه الأَصلُ في ذلك.

والأَمرُ الثاني: أَنَّه لَـمَّا كانت الحاجةُ ماسَّةً إِلى تقديمه لأَنَّ إِدراك المعاني مرتبِطٌ به قدَّمه لذلك[١].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والاسمُ المعرَبُ ما اختَلَفَ آخرُه باختلافِ العَوامل لفظاً أَو محَلّاً بحركة أَو حرفٍ[٢]، فاختلافُه لفظاً بحركةٍ في كلِّ ما كان حرفُ إِعرابه صحيحاً أَو جارياً مَجْراه، كقولك: جاءَ الرجلُ ورأيتُ الرجلَ ومررتُ بالرجلِ).

قال الشارح: قوله: «ما اختَلَفَ آخِرُه»[٣] يريد من الأَسماء، لكنَّه تركَه ثقةً بعِلْم المخاطَب به، ولولا ذلك التقديرُ لكان اللَّفظُ عامَّاً يَشْمَلُ الاسمَ والفعلَ المعربَيْن، وإِنَّما مرادُه تفسيرُ الاسم المعْرَب لا غيرُ، ويجوز أَنْ يكون أَطْلَقَ العامَّ وأَراد به الخاصَّ، واحترَز بذلك من المبنيِّ لأَنَّ المبنيَّ لا يختلفُ آخِرُه، وإِنَّما يَلزمُ طريقةً واحدة من سُكون أَو حركة، فحركةُ آخِره كحركة أَولِّه وحَشْوِه في اللُّزوم والثَّباتِ، [١/ ٥٠] والمرادُ باخْتلاف الآخِر اختلافُ الحركات عليه لا أَنَّ الحرفَ في نَفْسه يختلفُ ويَتغيَّر، وقولُه: «باخْتلاف العوامِل» يَحترِزُ ممَّا قد يتحرَّكُ من المَبنيَّات على السكون بغير حركةٍ لالْتقاء السَّاكنَيْن أَو لإلقاء حركةٍ غيره عليه.

---

(١) ردَّ ابن الحاجب هذين الاعتذارين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٧-٦٨.

(٢) في المفصل: ١٦: «باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف محلّاً» وكذا في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧١.

(٣) اعترض ابن الحاجب على حدِّ الزمخشري للاسم المعرب، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧١.

فالأَوَّلُ نحوُ شُدُّ وشُدَّ وشُدِّ ومُدُّ ومُدَّ ومُدِّ، فهذا وأَشباهُه يجوز فيه ثلاثةُ أَوْجُه الضمُّ والفتحُ والكسرُ، فالضمُّ للإِتْباع والفتحُ للتخفيف والكسرُ لالتقاء الساكنينِ[1]، ومن ذلك قولُك: أَخذتُ مِنَ الرجُل، فتَفْتح النونَ لالتِقاء الساكنَيْن بسكونها وسكون اللَّام بعدها، وتقول: أَخذْتُ مِنِ ابنِك فتكسِرُها لسكون النون وما بعدها.

وأَمَّا ما حُرِّكَ لإلقاء حركةِ غيرِه عليه فنحوُ قولك: كَمَ خَذْتَ في كَمْ أَخذْتَ وكَمِ بِلُك في كم إِبِلُك وكمُ خْتاً لك في كمْ أُخْتاً لكَ، أَلقيتَ حركاتِ الهمزاتِ على الميم تخفيفاً للهمزة، وقد قُرئَ: (قَدَ فْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)[2]، وهذا يأتي في موضعه مستوفًى، وهذا اختلافٌ كائنٌ في المبنيَّات، وليس بإِعراب لأَنَّه لم يَحْدُثْ بعامِل، فلذلك قيَّدَ الاختلافَ أَنْ يكونَ بعامِلٍ ولم يُطْلِقْه.

وقولُه: «**لفظاً أَو محَلّاً**» احترزَ به من الأَسماء التي لا يَتبيَّنُ فيها الإِعرابُ، وإِنَّما يُدرَكُ البيانُ من العوامل قبلَها، وذلك نحوُ الأَسماء المقصورة مِن نحو عَصاً ورَحًى والمنقوصِ في حالتَي الرفع والجرِّ، لأَنَّ هذه الأَسماء معربَةٌ وإِنْ لم يَظْهر فيها إِعرابٌ، وإِنَّما لم يَظهرْ فيها إِعرابٌ لنُبوِّ حرف الإِعراب عن تحمُّل الحركات.

وجملةُ الأَمر أَنَّ المعْرَب على ضربَيْن أَحدُهما: باختِلافٍ في اللَّفظ بادٍ للأَسْماء، والآخَر: باختلافٍ في المحلِّ يقدَّر تقديراً من غير أَنْ يُلْفَظَ به، فالاختلافُ في اللَّفظ يكون بحركة أَو حَرْف، فالاختلافُ[3] بالحركة يكون في كلِّ اسم حرْفُ إِعرابِه صحيحٌ أَو جارٍ مجْرَى الصحيح، فالصحيحُ ما لم يكُنْ حَرْفُ إِعرابه حرفَ علَّة كالواو والياء والأَلف، وذلك نحوُ رجُل وفَرَس، فالآخِرُ من هذه الكَلِم قد اختلفَ بحسَب تعاقُب

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٥٣١-٥٣٣، والمقتضب: ١/ ١٨٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥، وارتشاف الضرب: ٢/ ٧٢٦.

(٢) المؤمنون: ٢٣/ ١، ألقى ورش حركة الهمزة على ما قبلها، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٨٩، والنشر: ١/ ٤٠٨.

(٣) كذا في د، ط، ر، والأصح «والاختلاف».

العوامل في أولها، وهو الابتداء ورأيتُ والباءِ.

وقولُه: «**أَوْ ما كان جارياً مَجْرَاه**» يريد أَوْ ما كان جارياً مَجْرَى الصحيح من المعتلِّ، وذلك إِذا سكَنَ ما قبل حرف العلَّة منه، وإِنَّما يتأَتَّى ذلك في الواو والياء، فأَمَّا الأَلفُ فلا يُمكن سكونُ ما قبلها، وإِذا سكَن ما قبل حرف العلَّة جرَى مَجْرى الصحيح في تعاقُب حركات الإِعراب عليه، نحوُ قولك: هذا غَزْوٌ وظَبْيٌ ورأيتُ غَزْواً وظَبْياً ومررتُ بغَزْوٍ وظَبْيٍ.

وإِنَّما كان كذلك لأَنَّ الواو إِذا انضمَّ ما قبلها والياءَ إِذا انكسر ما قبلها أَشْبَهَتا الأَلفَ وصارَتا مدَّتَيْن كما أَنَّ الأَلف كذلك، فحينئذٍ تَثْقُلُ الضمَّةُ والكسرةُ عليهما كثِقَلهما على الأَلف، إِلَّا أَنَّ امتناعَ الأَلف من الحركة للتعذُّر وامْتِناعَ الواو والياء منها نوعُ استحسانٍ للثِّقل مع إِمكان الإِتيانِ بهما فيهما، فأَمَّا إِذا سَكَنَ ما قبل الواو والياء زالَ المدُّ منهما، وفارَقَتا الأَلفَ بذلك فجَرَتا لذلك مَجْرَى الصحيح ولم يَثْقُلْ عليهما ضمةٌ ولا كسرة[1].

وكذلك الواوُ المشدَّدةُ والياءُ المشدَّدة تدخلُهما حركاتُ الإِعراب مِن غير ثِقَل، تقول: هذا عدوٌّ وكرسيٌّ ورأَيتُ عدوّاً وكرسيّاً ومررتُ بعدوٍّ وكرسيٍّ، وذلك لأَنَّ الحرف المشدَّدَ يُعدُّ بحرفَيْن، الأَولُ منهما ساكنٌ والثاني متحرِّكٌ، والواوُ الأُولى من عدوّ والياء الأُولى من كرسيّ بمنزلة الزاي من غَزْو والباء من ظبْي والحاء من نِحْي[2] في السكون، فلذلك كان حُكمُهما في تعاقُب الحركات عليهما واحداً [٢٢/ أ].

فإِنْ قيل: قد اشترطْتُم في الاسم المعْرَب بالحركات أَنْ يكون حرفُ إِعرابِه صحيحاً، فما تَعْنون بحرْف الإِعراب؟ فالجوابُ أَنَّ المراد بقولنا: [١/ ٥١] حرفُ الإِعراب مَحَلُّ الإِعراب، وهو من كلِّ مُعْرَب آخرُه، نحوُ الدالِ من زَيد والباء من يَضرب، وعلى هذا لا يكون للمَبنيِّ حرفُ إِعراب لأَنَّه لا إِعرابَ فيه، وربَّما سُمِّي آخِرُ الكلمة مُطلَقاً حرفَ إِعراب سواءٌ كانتْ معرَبةً أَو لم تكن معرَبة، فعلى هذا حرفُ الإِعراب من ضرَبَ الباءُ

(١) سقط من ط، ر: «لا».

(٢) هو وعاء للسمن خاصة، انظر اللسان (نحا).

على معنى أَنَّه لو أُعربَ أَو كان مِمَّا يُعْرَب لكانَ محلَّ الإِعراب.

فإِنْ قيل: ولِـمَ كان الإِعراب في آخِر الكلمة ولم يكنْ في أَولها ولا في وسَطها[١].

قيل: إِنَّما كان كذلك لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَنَّ الإِعراب دليلٌ والمعْرَبُ مدلولٌ عليه، ولا يصحُّ إِقامةُ الدليل إِلَّا بعد تقدُّم ذِكر المدلول عليه، فلذلك كان الإِعراب آخِراً.

الوجهُ الثاني: أَنَّه لَمَّا احْتِيجَ إِلى الإِعراب لم يَخْلُ مِن أَنْ يكون أَوَّلاً أَوْ وسَطاً أَو آخِراً، فلم يَجُز أَنْ يكون أَولاً لأَنَّ الحرف الأَول لا يكون إِلَّا متحرِّكاً، فلو جُعل الإِعرابُ أَولاً لم يُعلم إِعرابٌ هو أَمْ بناءٌ، ومع ذلك فإِنَّ من جملة الإِعراب الجزْمُ الذي هو سكونٌ في آخِر الأَفعال، فلو كان الإِعراب أولاً لامتنعَ منها الجزْمُ إِذ الأَولُ لا يُمكِن أَنْ يكون ساكناً، ولم يُجْعلْ وسَطاً لأَنَّ بوسَط الكلمة يُعرَف وزْنُها هلْ هي على فَعَل كفَرَس أَو فَعِل ككَتِف أَو على فَعُل كعَضُد مع أَنَّ من الأَسماء ما هو رباعيٌّ لا وَسَطَ له، فلَمَّا امتنعَ الأَولُ والوسَطُ بما ذكرْناه لم يَبْقَ إِلَّا جعْلُ الإِعراب آخِراً، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (واختِلافُه لفْظاً بحَرْف في ثلاثة مَواضعَ في الأَسماء الستَّة مضافةً، وذلك نحوُ جاءَني أَبوه وأَخوه وحَموه وهَنُوه وفُوه وذو مالٍ، ورأَيتُ أَباه ومررتُ بأَبيه، وكذلك الباقيةُ، وفي كِلَا مضافاً إِلى مُضْمَر، تقول: جاءَني كِلَاهما ورأَيتُ كِلَيْهما ومررتُ بكِلَيْهما وفي التثنية والجمْع على حَدِّها، تقول: جاءَني مُسْلِمانِ ومُسلِمون ورأَيتُ مسلميْنِ ومسلمِينَ ومررتُ بمسلميْنِ ومسلميْنَ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ أَصلَ الإِعراب أَنْ يكون بالحركات، والإِعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها[٢]، وإِنَّما كان الإِعرابُ بالحركات هو الأَصلَ لوجهَيْن:

---

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في الإيضاح في علل النحو: ٧٦، والأشباه والنظائر: ١/ ١٨١-١٨٢.

(٢) انظر باب القول في الإعراب أحركة هو أم حرف في الإيضاح في علل النحو: ٧٢-٧٥، وذكر العكبري ثلاثة أمور للدلالة على أن الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف،=

أَحدُهما: أَنَّا لَمَّا افتقَرْنا إِلى الإِعراب للدلالة على المعنى كانت الحركاتُ أَوْلَى لأَنَّها أَقَلُّ وأَخفُّ وبها نصلُ إِلى الغرض، فلم يكُن بنا حاجةٌ إِلى تكلُّفِ ما هو أَثقلُ، ولذلك كثُرتْ في بابها، أَعْني الحركاتِ دون غيرها ممَّا أُعرِبَ به وقُدِّرَ غيرُها بها ولم تُقدَّرْ هي به.

الوجهُ الثاني: أَنَّا لَمَّا افتقَرْنا إِلى علامات تدلُّ على المعاني وتَفْرُقُ بينها وكانت الكَلِمُ مركَّبَةً من الحروف وجبَ أَنْ تكون العلاماتُ غيرَ الحروف لأَنَّ العلامةَ غيرُ المُعْلَم كالطِّراز في الثَّوب، ولذلك كانت الحركاتُ هي الأَصلَ، هذا هو القياسُ، وقد خُولِفَ الدَّليلُ وأَعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأَمر اقتضاه، وذلك في مَواضعَ منها الأَسماءُ السِّتَّةُ المعتلَّة إِذا كانت مضافةً، ومنها كِلَا ومنها التثنيةُ والجمع السالم.

فأَمَّا الأَسْماءُ السِّتَّةُ المعتلَّة وهي أَخوك وأَبوك وحَمُوك وفُوك وهَنُوك وذو مالٍ فهذه الأَسماءُ إِذا أُضيفت إِلى غير ضمير متكلِّمٍ كان رفعها بالواو ونصْبُها بالأَلف وجَرُّها بالياء، نحوُ قولك: هذا أَخوك وأَبوك ورأَيتُ أَخاك وأَباكَ ومررتُ بأَخيك وأَبيك، وكذلك سائِرُها[1].

وإِنَّما أُعربتْ هذه الأَسماء بالحروف لأَنَّها أَسماءٌ حُذفتْ لاماتُها في حال إِفْرادِها وتضمَّنت معنى الإِضافة، فجُعل إِعرابُها بالحروف كالعِوض من حذْف لاماتِها، واحتَرَزْنا بقولنا: وتضمَّنتْ معنى الإِضافة عن مثل يَد ودَم وغَد وشِبْهها ممَّا حُذفت لامُه.

فإِنْ قيل: قولُكم تضمَّنتْ معنى الإِضافة زيادةُ وَصْفٍ لا تأْثيرَ له[2] وإِلحاقُه بالعلَّة يكون حَشْواً، فلا يكون جُزْءاً للعلَّة، فالجوابُ لا نُسلِّمُ أَنَّه لا تأْثيرَ له، وذلك [١/ ٥٢] لأَنَّه إِذا تضمَّن معنى الإِضافة صار في معنى التثنية لِدلالته على شيئَيْنِ مع أَنَّا نقول: إِنَّ إِلْحاقَ الوصف بالعلَّة مع عدَم المناسَبَة إِذا ذُكرَ احْترازاً من وُرود نَقْضٍ جازَ كما لو كان

=انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٤-٥٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ٥٢-٥٣.

(١) انظر في استعمال سائر ومعناها الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٠.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٦.

له تأْثيرٌ، وذلك لأَنَّ الأَوصافَ في العلَّة تَفتقِرُ إلى شيئَيْن: أَحدُهما: أَنْ يكونَ لها تأْثيرٌ، والثاني: أَنْ تكون للاحتِراز، فكما لا يكون ما لَه تأْثيرٌ حَشْواً كذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حَشْواً.

وقال قومٌ: إِنَّما أُعربتْ هذه الأَسماءُ بالحروف تَوْطِئةً لإِعْراب التثنية والجمْع بالحروف، وذلك أَنَّهم لَمَّا اعتزَموا إِعرابَ التثنية والجمعِ بالحروف جعَلوا بعضَ المفردة بالحروف حتى لا يُستوحَشَ من الإِعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف[١]، ونظيرُ التوطئة ههنا قولُ أَبي إِسحاق: إِنَّ اللَّامَ الأُولى في نحو قولهم: والله لئنْ زرْتَني لأُكرمنَّك إِنَّما دخلتْ زائدةً مؤْذِنةً باللَّام الثانية التي هي جوابُ القسَم ومُعتمَدُه[٢].

وقد اختلفوا في هذه الحروف، فذهب سيبويه إلى أَنَّها حروفُ إِعراب، والإِعرابُ فيها مقدَّرٌ كما يقدَّرُ في الأَسماء المقصورة، وإِنَّما قُلبتْ في النصْب والجرِّ للدِّلالة على الإِعراب المقدَّر فيها، ولا يَلزمُ مثلُ ذلك في الأَسماء المقصورة لأَنَّهم أرادوا اختلافَ أَواخِر هذه الأَسماء توطِئةً للتثنية والجمع على ما ذكرْنا، فلم يَلزَمْ في غيرها ممَّا كان في معناها[٣].

وذهب الأَخفشُ إلى مثل مَذْهَب سيبويه في أَنَّها حروفُ إِعراب، وتدلُّ[٤] على الإِعراب في أَحد قولَيْه، إِلَّا أَنَّه لا يقول: إِنَّ فيها إِعراباً منويّاً[٥].

---

(١) ورد هذا القول بلا نسبة في المرتجل: ٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٩٥.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٨٧، والبغداديات: ٢٣٥.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤١٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٦.

(٤) في ط: «ويدل» تصحيف.

(٥) اختار المبرد مذهب الأخفش ولم يُجز غيره، وقال: «والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف»، المقتضب: ٢/ ١٥٤، وانظر تفسير قول الأخفش في سر الصناعة: ٧١٣، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧٨-١٧٩، وانظر أيضاً البصريات: ٨٩٦.

وذهب الجرميُّ إلى أَنَّ الانقلابَ فيها بمنزلة الإعراب، وفيه ضَعْفٌ لأَنَّه يَلزمُ أَنْ تكون في حال الرفع غيرَ مُعربةٍ لأَنَّ الواو لامُ الكلمة في الأَصل ولم تَنْقلِبْ عن غيرها[1].

وذهب المازنيُّ إلى أَنَّها مُعربةٌ بالحركات وأَنَّ الباءَ في أَبيك حرفُ الإعراب والخاءَ في أَخيك حرفُ الإعراب وكذلك الباقيةُ، وهذه الحروفُ أَعني الواوَ والأَلفَ والياءَ إشباعٌ حدَثَ عن الحركات، وإشباعُ حركات الإعراب حتى يَنْشأَ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ في الشِّعر وغيرِه[2]، وتُؤَيِّده عنده لغةُ مَن يُعْرب بالحركات في حال الإضافة، نحوُ هذا أَبُك ورأيتَ أَبَك ومررتُ بأَبِك[3]، وهو ضعيف أيضاً لأَنَّ هذا الإشباع إنَّما يكون في ضرورة الشِّعر، ولا داعيَ يدعو إليه في حال الاخْتِيار، ولا دليلَ عليه مع أَنَّه يَلزَمُ منه أَن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معرَبٌ على حرف واحد، وهو فُوك وذو مالٍ، وذلك معدومٌ.

وذهب الزِّياديّ[4] إلى أَنَّها أَنفسُها إعرابٌ، وذلك فاسدٌ أَيضاً لأَنَّه يلزمُ منه أَنْ يكون اسمٌ معرَبٌ على حرف واحد، وهو فُوك وذو مال[5].

وكان عليُّ بن عيسى [٢٢/ ب] الرَّبَعي يذهب إلى أَنَّها معربةٌ بالحركات وأَنَّ هذه الحروفَ أَعني الواوَ والأَلفَ والياء لاماتٌ، فإذا قلتَ: هذا أَخوك فأَصلُه أَخَوُك، وإنَّما نُقلت الضمَّةُ من الواو إلى الخاء لئلَّا تَنقلبَ أَلفاً لتحرُّكها وانْفتاح ما قبلها، وإذا قلتَ: أَخيك فأَصلُه أَخَوِك فنُقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قلبْتَها ياءً لسكونها وانكسار

---

(١) انظر مذهب الجرمي والردَّ عليه في المقتضب: ٢/ ١٥٣-١٥٤، وسر الصناعة: ٧١٣-٧١٤.

(٢) وهو مذهب الزجاج، انظر البصريات: ٨٩٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٦، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧٧.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٣٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤٦، والتذييل والتكميل: ١/ ١٦٦.

(٤) هو إبراهيم بن سفيان، أبو إسحاق الزِّياديّ، قرأ على الأصمعي. انظر إنباه الرواة: ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٥) وهو مذهب قطرب والزجاجي، انظر الردَّ على هذا القول في البصريات: ٨٩٦، وسر الصناعة: ٧١٦، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧٦.

ما قبلها، ولا ينفكُّ من ضعْف أَيضاً لأَنَّ نقلَ الحركة إِنَّما يكون إِلى حرف ساكن(١).

وذهب الكوفيُّون إِلى أَنَّها مُعرَبةٌ من مكانَيْنِ بالحروف والحركات التي قبلَها، فإِذا قلتَ: هذا أَخوك فهو مرفوعٌ، والواوُ علامةُ الرفعِ والضمةُ التي قبلها، وإِذا قلت: رأَيْت أَخاك فالأَلفُ علامةُ النصب والفتحةُ التي قبلها، وإِذا قلتَ: مررتُ بأَخيك فالياءُ علامةُ الجرِّ والكسرةُ التي قبلها، وهو قولٌ ضعيف من قِبَل أنَّ الإِعرابَ أَمارةٌ على المعنى، وذلك يَحصُل بعلامة واحدة، ولم يكنْ لنا حاجةٌ إِلى أكثرَ منها(٢).

واعلمْ أَنَّ هذه الأَسماء قد خُولِفَ فيها القياسُ بحذْف لاماتها في حال إِفْرادها لأَنَّك إِذا قلتَ: أَخ فأَصلُه أَخَو وأَب فأَصْلُه أَبَو وحَمٌ فأَصلُه حَمَو وهَنٌ فأَصلُه هنُو، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم في التثنية [١/ ٥٣] أَخَوان وأَبَوان وحَمَوان وهَنَوان، وقالوا في الجمع: هَنَوَات، قال الشاعر(٣):

أَرَى ابنَ نزارٍ قد جَفاني ومَلَّني ... على هَنَوَاتٍ شأْنُها مُتتابِع

وكان مُقْتضى القياس فيها أَنْ تُقلبَ الواو فيها أَلفاً لتحرُّكها وانْفِتاح ما قبلها، إِلَّا أَنَّهم حذفوها تخفيفاً مبالَغةً في التخفيف، والقياسُ ما قدَّمناه، أَلا ترى أَنَّهم لم يحذفوا اللَّامَ في مِثل عَصَا ورَحى، ويُحكَى أَنَّ بَلْحارِث يأْتون بها على القياس مقصورةً فيقولون: هذا أَباً وأَخاً ورأيتُ أَباً وأَخاً، قال الشاعر(٤):

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ١/ ١٧٧.

(٢) انظر مذهب الكوفيين والرد عليه في المقتضب: ٢/ ١٥٥، وانظر أيضاً هذه المذاهب والردَّ عليها في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٥-٧٧، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧٥-١٨٥.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٦١، والمقتضب: ٢/ ٢٦٩، والعضديات: ٣٠، والمنصف: ٣/ ١٣٩، وسر الصناعة: ١٥١، ٥٥٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٨، وشرح الملوكي: ٣٩٩، والرواية في أمالي ابن الشجري: «متتايع» بالياء، و«التتايع التهافت في الشر» أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٨.

(٤) ذكر العيني: ١/ ١٣٣ أن البيتين ينسبان إلى رؤبة وأبي النجم، حكاية عن أبي زيد والجوهري، وردَّ عليه البغدادي في الخزانة: ٣/ ٣٣٨، وحكى نسبتهما إلى رجل من بني الحارث، والبيتان=

إنَّ أَبَاهَــــا وأَبَـــــا أَبَاهـــــا قَــدْ بَلَغـــا فـــي المجْـــدِ غايَتَـــاها

ويُحْكى أَنَّ منهم مَنْ يحذفُ لاماتِها في كلِّ حال ويُعربُها بالحركات في حال إِضافتها، فيقول: هذا أَبُك ورأَيتُ أَبَك ومررتُ بأَبِك[١].

وأَما «فَم» فأَصلُه فَوْه بزِنةِ فَوْز[٢]، يدلُّك على ذلك قولُك في تكسيره: أَفْواه وفي تصغيره: فُوَيْه، فهذا وحدَه لامُه هاءٌ، والهاءُ مشبَّهةٌ بحروف العلَّة لخفائها وقُرْبِها في المخرَج من الأَلف، فحُذِفت كحذْفِ حرْف العِلَّة، فبقيت الواوُ التي هي عينٌ حرفَ الإِعراب، وكان القياس قلْبَها أَلفاً لتحرُّكها بحركات الإِعراب وانْفِتاح ما قبلَها، ثمَّ يدخلُ التنوينُ على حدِّ دخوله في نحو عَصًا ورَحًى، فتُحذَفُ الأَلفُ لالتقاء الساكنَيْنِ فيبقى[٣] الاسمُ المعرَبُ على حرفٍ واحدٍ، وذلك معدومُ النَّظير، فلمَّا كان القياسُ يؤدِّي إِلى ما ذُكرَ أَبدلُوا من الواو ميماً لأَنَّ الميمَ حرفٌ جَلْدٌ يتحَمَّلُ الحركاتِ من غير استِثْقال، وهما من الشَّفتَيْنِ، فهما مُتقارِبان وقلتَ: هذا فَمٌ ورأَيتُ فَماً ومررتُ بفَمٍ.

وأَمَّا «ذو مال» فأَصلُ ذو فيه ذَوَاً مثلُ عَصاً وقَفاً، يدلُّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[٤]، وأَنْ تكونَ لامُه ياءً أَمْثَلُ من أَنْ تكون واواً، وذلك لأَنَّ القضاءَ عليها بالواو يُصيِّرها من باب القُوَّة والهُوَّة ممَّا عينُه ولامُه من وادٍ واحد، والقضاءُ عليها بالياء يُصيِّرها من باب شَوَيْتُ ولَوَيْتُ[٥]، وهو أَكثرُ من الأَول، والعملُ إِنَّما هو على الأَكثر.

وأَمَّا ذو فلا تُستَعملُ إِلَّا مضافةً، ولا تُضافُ إِلَّا إِلى اسم جِنْس من نحو مال وعَقْل

=في ديوان أبي النجم: ٤٥٠ [مجمع]، وملحقات ديوان رؤبة: ١٦٨، وبلا نسبة في سر الصناعة: ٧٠٥.

(١) انظر ما سلف: ١/ ١١٨.

(٢) كذا في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٠، وشرح الملوكي: ٢٩٠.

(٣) في ط، ر: «فبقي».

(٤) الرحمن: ٥٥/ ٤٨.

(٥) انظر الحلبيات: ٩/ ١٥٦، وسر الصناعة: ٥٧٨.

ونحوِهما، ولا تُضافُ إلى صفة ولا مُضْمَر، فلا يقال: ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لأنَّها لم تدخُلْ إلَّا وُصْلةً إلى وصف الأَسماء بالأَجناس[1] كما دخلت الذي وُصْلةً إلى وصفِ المعارف بالجُمل وكما أُتي بأيٍّ وُصْلةً إلى نداء ما فيه الأَلِفُ واللَّامُ في قولك: يا أَيُّها الرجلُ ويا أَيُّها الناسُ، وقد جاء مضافاً إلى المضمَر، قال كعب بن زهير[2]:

صَبَحْنا الخَزْرجيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبانَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

وقال الآخر[3]:

إِنَّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

والذي جَسَّرَ على ذلك كونُ الضمير عائداً إلى اسم الجنس، وأَضعفُ من ذلك قولُ مَنْ يقولُ: اللهمَّ صَلِّ على محمَّد وذَوِيه، مِنْ قِبَلِ أَنَّ مُضْمَرَه لا يعود إلى جنس، والذي حسَّنه قليلاً أَنَّها ليستْ بصفةٍ موجودةِ الموصوف، فجرتْ مَجْرى ما ليس بصفة.

فأَما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود: (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيْمٌ)[4]، فالأَشْبَهُ بالقياس أَنْ يكونَ العالِمُ هاهنا مصدراً كالفالِج والباطِل، فكأَنَّه قال: وفوق كلِّ ذي عِلْم عليمٌ، فالقراءتان في المعنى سَواءٌ، ويجوز أَنْ يكونَ على مذهب مَنْ يرى زيادة

---

(١) كلامه على «ذو» مماثل لما قاله ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٢٤٦.

(٢) البيت في ديوانه: ١٢٥ وكتاب الشعر: ٤٢٣، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ٣٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٢، وضرائر الشعر: ٢٩٣، وارتشاف الضرب: ٢٤٥٢. وسينسبه الشارح فيما سيأتي: ٣/ ٦٧ إلى كعب أو الكميت، وليس في ديوان الكميت.

(٣) البيت لأعرابي من بني تميم كما في المزهر: ١/ ٩٤ – ٩٥، وهو بلا نسبة وبهذه الرواية في المقتصد: ٩٠٨، وضرائر الشعر: ٢٩٣، وارتشاف الضرب: ١٩١٧، والدرر: ٢/ ٦١، وبرواية «إنما يصطنع المعروفَ في الناس ذووه» في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٢، وارتشاف الضرب: ١٨١٥.

(٤) يوسف: ١٢/ ٧٦. قرأ ابن مسعود «عالم»، انظر المحتسب: ١/ ٣٤٦، وكلام ابن يعيش على قراءة ابن مسعود قاله ابن جني في المحتسب: ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

«ذي» فيكونَ حاصلُه وفوقَ كلِّ عالمٍ عليمٌ، ويجوز أَنْ يكون مِن إِضافة المسمَّى إِلى الاسم[١]، أَي وفوقَ كلِّ شخصٍ يُسمَّى عالماً أَوْ يقال له عالمٌ عليمٌ، وذلك على حدِّ قول الشاعر[٢]:[١/ ٥٤]

إِليكم ذوي آلِ النبي تَطلَّعتْ   نوازِعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

على ما سنذكرُ في موضعِه.

والموضعُ الثاني[٣]: ما اختلف آخرُه في اللَّفظ بحرفٍ، وهو «كِلَا»، اعلمْ أَنَّ كِلَا اسمٌ مفرَد يُفيد معنى التثنية كما أَنَّ كُلًّا اسمٌ مفرد يُفيد معنى الجمع والكثْرة، هذا مذهبُ البصريِّين، وذهب الكوفيُّون إِلى أَنَّه اسمٌ مثنًّى لفظاً ومعنىً، والصوابُ مذهبُ البصريِّين بدليل جَوازِ وقوع الخبر عنه مفرَداً، نحوُ قولك: كِلَا أَخَوَيْك مقبلٌ، قال الشاعر[٤]:

كِلَا يَوْمَيْ أُمامةَ يَومُ صَدٍّ   وإِنْ لم نَأْتِها إِلَّا لِماما

وقال الآخر[٥]:

أُكاشِرُه وأَعلمُ أَنْ كِلَانا   على ما شَاء صاحبُه حَريصُ

فأَخبرَ عنها بالمفرد، وهو يومُ صَدٍّ وحَريصُ، وكِلَاهما مفردٌ، ولو كانت تثنيةً حقيقيَّة لفظاً ومعنىً كما زعموا لَمَا جاز إِلَّا يَوما صَدٍّ وحَريصان، أَلَا ترى أَنَّه لا يجوز بوجْه أَنْ

---

(١) عقد ابن جني باباً في إضافة الاسم إلى المسمَّى والمسمَّى إلى الاسم في الخصائص: ٣/ ٢٤.

(٢) سلف البيت: ١/ ٧٧.

(٣) الموضع الأول الأسماء الستة.

(٤) هو جرير، والبيت في ديوانه: ٧٧٨، وكتاب الشعر: ١٢٦، والشيرازيات: ٤١٦، وبلا نسبة في الشيرازيات: ٧٦، ٤٤٤، ٤٤٧.

(٥) هو عمرو بن جابر الحنفي كما في حماسة البحتري: ١٨، ونسب البيت في الكتاب: ٣/ ٧٣-٧٤ إلى عدي بن زيد، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٤١، وكتاب الشعر: ١٢٧، والشيرازيات: ٧٦، ٤١٦، والنكت ٧٣٨، والإنصاف: ٤٤٣، والحماسة البصرية: ١/ ١٠٣. أُكاشره: أُضاحكه.

تقول: الزيدان قائمٌ.

وممَّا يدلُّ على إفرادها من جهة اللَّفظ جوازُ إِضافتها إِلى المثنَّى كقولك: جاءني كِلَا أَخوَيْك وكِلَا الرجلَيْن ومررتُ بهما كِلَيهما، ولو كانت تثنيةً على الحقيقة لم يَجُز ذلك، ولكان مِن قَبِيل إِضافة الشيء إِلى نفسه، وذلك ممتنعٌ[١]، ألا ترى أَنَّه لا يقال: مررتُ بهما اثنيْهما كما تقول: مررتُ بهما كِلَيْهما.

وممَّا يدل على إِفرادها أَنَّك متى أضفْتَها إِلى ظاهر [٢٣/ أ] كانت بالألف على كلِّ حال، وليس المثنَّى كذلك.

فإِن قيل: فقد عاد الضميرُ إِليها بلفْظ التثنية، نحوُ قوله[٢]:

كِلَاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهما ... قد أَقْلَعا وكِلَا أَنفَيْهما رابِي

فقال: قد أَقْلعا، وأَنت لا تقول: زيد قاما فالجوابُ أَنَّ هذا محمولٌ على المعنى[٣] كما يُحمَلُ على معنى كلٍّ ومَنْ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٦]، وفي موضع آخرَ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٧]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

---

(١) انظر ما سيأتي: ٣/ ١٨- ١٩ .

(٢) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه [صاوي]: ٣٤، ونوادر أبي زيد: ٤٥٣، وكتاب الشعر: ١٢٨، والخصائص: ٣/ ٣١٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٤/ ٢٦٠، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٢١، والإ نصاف: ٤٤٧.رابي: من الربو وهو النفس العالي المتتابع، شرح أبيات المغني .

(٣) كذا وجَّه الفارسي البيت في كتاب الشعر: ١٢٨ .

(٤) مريم: ١٩/ ٩٥.

(٥) النمل: ٢٧/ ٨٧.

(٦) الأنعام: ٦/ ٢٥، محمد: ٤٧/ ١٦ .

(٧) يونس: ١٠/ ٤٢.

﴿يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[١]، فأَعاد الضمير على اللفظ تارةً بالإفراد وعلى المعنى أُخرى بالجمع، فكذلك كِلَا لفظةٌ مفرَدةٌ ومعناها التثنيةُ، فلك أَنْ تَحمِل الخبرَ تارة على اللفظ فتُفردَه وتارةً على المعنى فتثنِّيه، ونوَّنَه صاحبُ الكتاب فقال: «كِلًا» لأَنَّه عنده مفرد مِن قَبيل المقصور، وهو غيرُ مضاف[٢].

وأَلِفُ كِلَا لامٌ وليستْ زائدةً لئلَّا يبقى الاسمُ الظاهر على حرفَيْنِ، وليس ذلك في كلامهم أَصلاً، وذهب بعضهم إِلى أَنَّها منقلبةٌ عن ياء، وذلك لأَنَّه رآها قد أُميلتْ، قال سيبويه: «لو سمَّيْتَ بكِلَا وثنَّيتَ لقلبْتَ الأَلفَ ياءً لأَنَّه قد سُمع فيها الإِمالة»[٣]، والأَمثلُ أَنْ تكون منقلبةً عن واو لأَنَّها قد أُبدِلتْ تاءً في كِلْتا، وإِبْدالُ التاء من الواو أَضعافُ[٤] إِبدالها من الياء، والعملُ إِنَّما هو على الأَكثر.

وإِنَّما أُمِيلتْ لكسرةِ الكاف ولأَنَّها تَنقلبُ ياءً، وذلك إِذا أُضيفت إِلى مُضمَر في حال النَّصب والجرِّ، نحوُ ضربتُ الرجلَيْن كِلَيْهما ومررتُ بهما كِلَيهما، وإِنَّما قلبُوها في هذه الحال تشبيهاً بعلَيْك وإِلَيْك ولدَيْك[٥]، ووجْهُ الشَّبه بينهما أَنَّ آخِرها أَلفٌ كأَواخر هذه الكَلِم وهي مُلازمةٌ للإِضافة كما أَنَّ تلك كذلك، وليس لها تصرُّفٌ غيرُها ممَّا يُستعمل مفرداً ومضافاً فجرتْ مَجْرى الأَدوات، نحوُ على وإِلى والظروفِ غيرِ المتمكِّنة، نحوُ لدى، فقلَبوا أَلفَها لذلك ياءً كما قلبوا الأَلف في عليْكَ وإِليْكَ ولدَيْك، ولم يَقلبوها في الرفع ياءً فيقولوا: قام الرجلان كِلَيهما لأَنَّها بَعُدتْ برفْعها عن شبَه عليْك وإِليْك ولدَيك، [١/ ٥٥] إِذْ كُنَّ لا حَظَّ لهنَّ في الرفع، فهذه الأَلفُ وإِنْ فُهم من اختلافها

---

(١) الحج: ٢٢/ ١١.

(٢) من أجل اختلاف البصريين والكوفيين في تثنية كلا أهي لفظية ومعنوية أو لفظية. انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨١.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٤، ٣/ ٤١٣.

(٤) في ط، ر: «وأضعف» تحريف.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٤١٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠٩-٣١٠، والشيرازيات: ٤١٣-٤١٤.

الإِعرابُ فليس الاختلافُ في الحقيقة لأَجل الإِعراب بل لَمَا ذكرتُ لك.

وحالُ كِلْتا كحال كِلَا في الإِفراد والانقلاب، إِلَّا أَنَّها مؤَنَّثة، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾(١)، وقد اختلفَ العلماء في هذه التاء، فذهب سيبويه إِلى أَنَّ الأَلف للتأْنيث، والتاءُ بدلٌ من لام الكلمة كما أُبدلتْ منها في بنْت وأُخت، ووزْنُها فِعْلى كذِكْرى وحِفْرَى(٢)، وهو نَبْت(٣)، وذهب أَبو عُمر الجرميُّ إِلى أَنَّ التاء للتأْنيث، والأَلفُ لامُ الكلمة كما كانت في كِلَا، والأَوْجَهُ الأَولُ، وذلك لأَمرَيْنِ:

أَحدُهما: نُدْرةُ البناء وأَنَّه ليس في الأَسماء فِعْتَل.

والثاني: أَنَّ تاء التأْنيث لا تكون في الأَسماء المفرَدة إِلَّا وقبلَها مفتوحٌ، نحوُ حمزَة وطلحَة وقائمة وقاعدَة، وكِلْتا اسمٌ مفرد عندنا، وما قبل التاء فيه ساكِنٌ، فلم تكن تاؤُه للتأْنيث مع أَنَّ تاء التأْنيث لا تكون حَشْواً في كلمة، فلو سمَّيتَ رجلاً بكِلْتا لم تصرفْه في معرفة ولا نكرة(٤) كما لو سمَّيت بذِكْرى وسَكْرى، لأَنَّ الأَلفَ للتأْنيث، وقياسُ مَذهب أَبي عُمر الجرميّ أَنْ لا تَصرفَه في المعرفة وتَصرفَه في النكرة، لأَنَّه كقائمة وقاعدة إِذا سُمِّي بهما(٥)، فاعرفْه.

فأَمَّا التثنيَةُ وجمعُ السَّلامة فإِنَّهما يُعربان بالحروف وتختلف أَواخرُهما بها، فأَمَّا التثنيةُ فإِنَّ إِعرابها بحرفَيْن الأَلفِ والياءِ، فالأَلفُ للرفع والياءُ للنَّصب والجرِّ، إِلَّا أَنَّك تَفْتَح ما

(١) الكهف: ١٨/ ٣٣.

(٢) كذا قال ابن جني في سر الصناعة: ١٥١، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٦٣-٣٦٤، والأصول: ٣/ ٧٨، والشيرازيات: ٤١٢.

(٣) انظر النبات للأصمعي: ٢٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٩٣.

(٤) هذه التسمية نقلها ابن جنّي في سر الصناعة: ١٥٢ عن سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٤.

(٥) من قوله: «وذهب أبو عمر الجرمي ..» إلى قوله: «بهما» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥١-١٥٢، وانظر الردَّ على مذهب الجرمي في كتاب الشعر: ١٣٠-١٣١، وانظر أيضاً الشيرازيات: ٤١١-٤٢٢، ومذاهب النحويين في هذ ه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨٠-٨٢.

قبل الياء فتقولُ: جاءني الزيدانِ والعُمرانِ ورأيتُ الزيدَيْن والعمرَيْنِ ومررتُ بالزيدَيْنِ والعمرَيْنِ.

والجمعُ السالمُ إعرابُه بحرفَيْن أيضاً، وهما الواو والياءُ، فالرفعُ بالواو، نحوُ قولك: جاءني الزيدونَ والمسلمونَ، والجرُّ والنَّصبُ بالياء، إلّا أنّك تَكسِرُ ما قبل الياء في الجمع فَرْقاً بينها وبين التثنية، تقول: رأيتُ الزيدِينَ والعمرِينَ ومررتُ بالزيدِين والعمرِينَ، وللتثنية والجمع فصلان يُسْتَقْصى الكلامُ عليهما فيهما.

قال صاحب الكتاب: (واختلافُه محلّاً في نحو العصَا وسُعْدَى والقاضي في حالتَي الرفْع والجرِّ، وهو في النَّصب كالضارِب).

قال الشارح: يريدُ أنَّ اختلافَ الآخِرِ يقدَّر تقديراً من غير أنْ يُلفَظ به، وذلك إذا كان حرفُ الإعراب نابياً عن تحمُّل الحركة بأن يكون حرفَ علّة كالألف في عصَا وحُبْلى والياء في قاضٍ، لأنَّ الكلمة في نفسها معربةٌ بحُكم الاسميَّة، إذ لم يَعْرض فيها ما يُخْرجها عن التمكُّن واستِحْقاق الإعراب، وإنّما حرفُ الإعراب في عصَا وشِبْهه ألفٌ، والألفُ لا تتحرَّك بحركة لأنَّها مَدَّة في الحلْق، وتحريكُها يمنعُها من الاسْتِطالة والامتِداد ويُفْضي بها إلى مَخْرَج الحركة، فكونُ الإعراب لا يَظْهر فيها لم يكن لأنَّ الكلمة غيرُ معرَبة، بل لنُبوٍّ في محلِّ الحركة بخلاف مَنْ وكَم ونحوهما من المبنيَّات، فإنَّ الإعراب لا يتعذَّر على حرف الإعراب منها لأنَّه حرفٌ صحيح يُمكِن تحريكُه، فلو كانت الكلمة في نفْسها معرَبة لظَهر الإعرابُ فيه[1]، وإنّما الكلمةُ جمعاء[2] في موضع كلمة معرَبة، وكذلك ياءُ القاضي والداعي لا يظهر فيها الرفعُ والجرُّ لِثِقل الضمة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها، فهي نابية عن تحمُّل الضمة والكسرة[3].

---

(١) في ط، ر: «فيها».

(٢) في ط، ر: «جمعا».

(٣) من قوله: «والألف لا تتحرك بحركة ..» إلى قوله: «والكسرة» نقله السيوطي عن ابن يعيش، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٠٢-٤٠٣.

واعلمْ أَنَّ صاحبَ الكتاب لم يستَقْصِ الكلامَ على المقصور والمنقوص، وإنَّما أَشار إليهما إِشارةً، ولا بُدَّ من التنبيه على نُكَتِ بابَيْهما بما فيه مُقْنِعٌ إنْ شاء الله تعالى.

المقصور[1]: اعلمْ أَنَّ المقصور كلُّ اسمٍ وقعتْ في آخِره أَلفٌ مفرَدةٌ، نحوُ العصا والفتى وحُبْلى وسَكْرى، وقولنا: مفرَدةٌ احترازٌ من مثل حمراء وصَحْراء وبابِهما، فإِنَّ هذه الأَسماء في آخِرها أَلفان [١/ ٥٦] ألفُ التأْنيث المنقلِبةُ همزةً وأَلفٌ أُخرى قبلها للمدِّ، وإِنَّما سُمِّي مقصوراً لأَنَّه قُصِر عن الإِعراب كلِّه أَي حُبِس عنه، فلم يدخلْه رفعٌ ولا نَصبٌ ولا جرٌّ[2] [٢٣/ ب] فتقول في الرفع: هذه عصا ورَحَى يا فتى، وفي الجرِّ: مررتُ بعصَا ورَحَى يا فتى، وفي النصب: رأيتُ عصاً ورحىً يا فتى، والقصْرُ الحبسُ ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾[3] أَي محبوساتٌ.

وإِنَّما لم يدخلْه شيءٌ من حركات الإِعراب لأَنَّ في آخِره أَلفاً، والأَلفُ لا تتحرَّك بحركة على ما تقدَّم، فكان فيها مقدَّراً، فإِذا قلتَ في الرفع: هذه عصَا ففي الأَلف ضمةٌ منويَّةٌ، وإذا قلتَ في النصب: رأَيتُ عصا ففي الأَلف فتحة منويَّةٌ، وإِذا قلتَ في الجرِّ: مررتُ بعصا ففي الأَلف كسرةٌ منويَّةٌ.

والمقصورُ على ضربَيْن: مُنْصرِفٍ وغيرِ مُنْصرِف، فالمنصرفُ: ما يدخلُه التنوينُ وحدَه، نحوُ عصَا ورحَى، ثمَّ يلتقي ساكنان الأَلفُ التي هي لامُ الكلمة والتنوينُ بعدَها ساكنٌ، فتُحذف لالتقاء الساكنين، وكانت الأَلف أَوْلى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثةٍ:

أَحدُها: أَنَّ التنوين دخل لمعنىً ويزولُ بزَوال ذلك المعنى، وليست الأَلفُ كذلك لأَنَّها لامُ الكلمة.

الثاني: أَنَّ الأَلف إِذا حُذفت بقي قبلها ما يدلُّ على الأَلف المحذوفة، وهي الفتحةُ

---

(١) انظر الخلاف في تعريفه المقصور والممدود لابن ولاد: ٤١.

(٢) هو قول ابن خالويه، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٤٣.

(٣) الرحمن: ٥٥/ ٧٢.

قبلها، وليس على حذْف التنوين دليلٌ.

الثالث: أَنَّ الساكن الأَولَ هو المانعُ من النُّطق بالثاني، فكان حذفُه هو الوجهَ لإِزالة المانِع، فلذلك تقول: هذا عصاً ورأَيتُ عصاً ومررتُ بعصاً بالتنوين من غير أَلِف.

وغيرُ المنصرِف: ما كان في آخره أَلفُ التأْنيث المفرَدةُ، نحوُ حُبْلى وسَكْرى، فهذا لا يدخلُه شيءٌ من الإِعراب لأَنَّ في آخرِه أَلفاً، والأَلفُ لا تَقْبلُ الحركةَ، ولا يدخلُه التنوينُ لأَنَّه غيرُ مُنْصرِف لأَجل التأْنيث اللَّازم، فتقول: هذه حُبْلى وسَكْرى ورأَيْتُ حُبْلى وسَكْرى ومررتُ بحُبْلى وسَكْرى، فالأَلفُ ثابتةٌ على كلِّ حال لا تُحذَف إِلَّا إِذا لقيَها ساكنٌ بعدها من كلمة أُخرى، نحوُ حُبْلَى القومِ وسَكْرى ابنِك، فاعرفْه.

والمنْقوص كلُّ اسم وقعت في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، نحوُ القاضي والداعي وقاضٍ وداعٍ، فهذا يدخلُه النصبُ وحدَه مع التنوين ولا يدخلُه رفعٌ ولا جرٌّ، وإِنَّما سُمِّي منقوصاً لأَنَّه نُقِص شيئَيْن حركةً وحرفاً، فالحركةُ هي الضمة أَو الكسرة حُذفت للثقل، والحرفُ هو الياء حُذف لالتقاء الساكنَيْن، فتقول في الرفع: هذا قاضٍ يا فتى وفي الجرِّ: مررتُ بقاضٍ يا فتى، وكان الأَصلُ هذا قاضي بضمِّ الياء وتنوينها ومررتُ بقاضي بكسْر الياء وتنوينها أَيضاً، فاستُثْقِلت الضمةُ والكسرةُ على الياء المكسورِ ما قبلها لأَنَّها قد صارت مَدَّة كالأَلف لسَعة مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلَها من جنسها على ما تقدَّم، فحذِفَت الضمةُ والكسرةُ لَما تقدَّم، ولَمَّا حُذفت سَكَنت الياءُ وكان التنوين بعدها ساكناً، فحُذِفَت لالتقاء الساكنَيْنِ على ما ذكرناه في المقصور، فلذلك تقول في الرفع: هذا قاضٍ وفي الجرِّ: مررت بقاضٍ، قال الله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1]، وقال: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[2]، وتقول في النصب: رأَيْتُ قاضياً تُثْبت الفتحة لخفَّتها، قال الله تعالى:

---

(١) طه: ٢٠/ ٧٢.

(٢) التوبة: ٩/ ١٠٩.

﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَـٰنِ﴾[(١)]، وقال: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[(٢)]، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والاسمُ المعرَبُ على نوعَيْن، نوعٌ يَسْتوفي حركاتِ الإِعراب والتنوينَ كزَيد ورجُل ويسمَّى المنصرِفَ، ونوعٌ يُخْتَزل عنه الجرُّ والتنوينُ لشَبَه الفعل ويُحرَّك بالفتح في موضع الجرِّ كأحمد ومروان، إِلَّا إِذا أُضيفَ أَو دخلَهُ لامُ التعريف ويسمَّى غيرَ المنصرِف، واسمُ المتمكِّن يجمعُهما، وقد يقال للمنصرِف الأَمْكنُ). [١/ ٥٧]

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ الاسمَ المعرَب على ضربَيْن، منصرِفٌ وغيرُ منصرِف، فالمنصرِفُ ما دخلتْه الحركاتُ الثلاثُ مع التنوين[(٣)]، سواءٌ كان دخولُها عليه لفظاً أَو تقديراً، فاللَّفظُ نحوُ هذا رجلٌ وفرَسٌ وزيدٌ وعمرٌو، ورأَيتُ رجلاً وفرساً وزيداً وعمرواً، ومررت برجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو، والتقديرُ نحو قولك: هذا عصاً ورحَىً ورأيتُ عصاً ورحَىً ومررتُ بعصاً ورحَىً، فهذه الأَسماء كلُّها متمكِّنةٌ وما كان مثْلَها وإِنْ لم يَظهر فيها الإِعرابُ لأَنَّ عدَم ظهور الإِعراب إِنَّما كان لنُبوِّ حرف الإِعراب عن تحمُّل الحركة على ما ذكَرْناه، والمتمكِّن وصفٌ راجعٌ إِلى جملة المعرَب، وأَصلُ الصرْف التنوينُ وحدَه على ما سنذكُر في موضعه.

وهذا الضربُ من الأَسماء سُمِّي المتمكِّن الأَمْكنَ، فالمتمكِّنُ أَعمُّ من الأَمْكن، فكلُّ أَمْكنَ مُتمكِّنٌ وليس كلُّ متمكِّن أَمْكنَ[(٤)]، والتمكُّنُ رسوخُ القَدم في الاسميَّة، وقولنا: اسم متمكِّن أَي راسخٌ القَدم في الاسميَّة، وقولُنا: اسمٌ متمكِّن أَي هو بمكان منها أَي لم يَخْرُج إِلى شَبَه الحرف فيمتنعَ من الإِعراب، والأَمْكنُ على زِنة أَفْعل التي للتفضيل، أَي

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٩٣.
(٢) الأحقاف: ٤٦/ ٣١.
(٣) كذا في الأصول: ٢/ ٧٩، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣، وانتقد صاحب البسيط من قال: المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جرٌّ ولا تنوين. انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٣٥٨.
(٤) انظر أسرار العربية: ٣٧.

هو أَتمُّ تمكُّناً من غيره، لم يَعْرِض فيه شبَهُ الحرف فيُخرجه إلى البناء ولم يُشابِه الفعلَ فينقُصَ تمكُّنُه ويمتنعَ منه بعضُ حركات الإعراب، وهو الجرُّ، ويمتنعَ منه التنوينُ الذي هو من خصائص الأَسماء، فكان بذلك أَمْكَنَ من غيره، أي أرْسَخَ قدَماً في مكانه من الاسميَّة.

وقد ذهب بعضهم إلى أَنَّ المكان مأخوذٌ من كان يكونُ فهو مَفْعَل منه كالمَقَام والمَرَاح، ولا أَراه صحيحاً لقولهم: تمكَّن، ولو كان من الكَون لقيل: تكوَّن، فأَمَّا تَمَسْكَن وتَمَدْرَع فقليلٌ[١] من قبيل الغلط لا يقاس عليه، وقد قالوا في الجمع أَمْكِنة.

وهذا نَصُّ الضرْب الثاني، وهو غيرُ المنصرِف، وهو ما يُشابه الفعلَ من وجهَيْن[٢]، فلم يدخلْه جرٌّ ولا تنوينٌ، ويكون آخرُه في الجرِّ مفتوحاً، نحوُ هذا أَحمدُ وعُمر ورأَيتُ أَحمدَ وعمرَ ومررتُ بأَحمدَ وعمرَ، والبغداديُّون[٣] يسمُّون بابَ ما لا ينصرفُ بابَ ما لا يَجْري[٤]، والصرْفُ قريب من الإِجراء لأَنَّ صرْفَ الاسم إِجْراؤه على ما لَه في الأَصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإِعراب ويدخلُه التنوينُ أَيضاً، وذلك لأَنَّ الاسم بإِطلاقه يستحقُّ وجوهَ الإِعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دِلالتِه على مسمَّاه.

والاسمُ على ضربَيْن، نكرةٌ ومعرفةٌ، والنكرةُ هي الأَصل والأَخفُّ عليهم والأَمْكنُ عندهم، والمعرفةُ فرعٌ، فلمَّا كانت النكرة أَخفَّ عليهم أَلحقوها التنوينَ دليلاً على الخِفَّة، ولذلك [٢٤/ أ] لم يَلْحَق الأَفعالَ لثِقَلها، ولا بدَّ من بَيان ثِقَلِ الأَفعال، فإِنَّ مَدار هذا الباب على شبَه ما لا يَنصرِف الفعلُ في الثقل حتى جَرى مَجْراه فيه ولذلك

---

(١) انظر سر الصناعة: ٤٣٣، والمنصف: ١/ ١٢٩-١٣٠، والممتع: ١٦٨، ٢٥١.

(٢) انظر هذين الوجهين في الكتاب: ١/ ٢٠-٢١، والمقتضب: ٣/ ٣٠٩، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤، واللباب: ١/ ٥٠٠.

(٣) أي الكوفيون، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٦٥.

(٤) كذا سماه المبرد في المقتضب: ٣/ ٣٠٩.

حُذف التنوينُ ممَّا لا يَنصرف لِثِقله حملاً على الفعل، وإنَّما قلنا: إنَّ الأَفعال أَثقلُ من الأَسماء لوجهَيْن[١]:

أَحدُهما: أَنَّ الاسم أَكثرُ من الفعلِ من حيث إنَّ كلَّ فِعل لا بدَّ له من فاعل اسمٍ يكون معه، وقد يَستغْني الاسمُ عن الفعل، وإذا ثبت أنَّه أكثرُ في الكلام كان أكثرَ استعمالاً، وإذا كثُر استعماله خَفَّ على الألسنة لكثْرة تَداوُله، أَلا ترى أَنَّ العجميَّ إذا تَعاطى كلامَ العرب ثقُلَ على لسانه لقلَّة استعماله له، وكذلك العربيُّ إذا تَعاطى كلامَ العجَم كان ثقيلاً عليه لقِلَّة استعماله له.

والوجهُ الثاني: أَنَّ الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار كالمركَّب منهما إذ لا يَستغني عنهما، والاسمُ لا يقتضي شيئاً من ذلك، إذ هو سِمَةٌ على المسمَّى لا غيرُ، فهو مفردٌ، والمفردُ أَخفُّ من المركَّب[٢].

فقد ثبت بهذا البيان أَنَّ الأَفعال أَثقلُ من الأَسماء، وهي مع ثقلها فروعٌ على[٣] الأَسماء من حيث كانت مشتقَّة من المصادر التي هي ضربٌ من الأَسماء على الصحيح من [١/ ٥٨] المذهَب[٤] وأَنَّها مفتقِرةٌ إلى الأَسماء من حيث كانت لا تقوم بأَنفُسها، وكان في الأَسماء ما هو فرعٌ على غيره من حيث إنَّه ثانٍ له ودَخيلٌ عليه، فحصل بين هذا الضربِ من الأَسماء وبين الأَفعال مشارَكةٌ ومشابَهةٌ في الفرعيَّة، والشيءُ إذا أَشْبهَ الشيءَ أُعطيَ حكماً من أَحكامه على حسَب قُوة الشَّبه، وليس كلُّ شبَه بين شيئَين يُوجب لأَحدهما حكماً هو في الأَصل للآخر، ولكنَّ الشَّبه إذا قَوِي أَوْجَب الحكمَ وإذا ضعفَ لم يُوجِب، فكلَّما كان الشَّبه أَخصَّ كان أَقوى، وكلَّما كان أَعمَّ كان أَضعفَ، فالشَّبه الأَعمُّ

---

(١) انظر استدلال العكبري في اللباب: ١/ ٥٠١.

(٢) نقل السيوطي هذين الوجهَين عن ابن يعيش، وعن صاحب البسيط، انظر الأشباه والنظائر: ١/ ٥٦٤-٥٦٥.

(٣) في ط، ر: «في».

(٤) انظر ما سيأتي: ١/ ٢٥٦.

كشَبه الفعل بالاسم من جهة أَنَّه يدلُّ على معنى، فهذا لا يُوجِب له حكماً لأَنَّه عامٌّ في كلِّ اسم وفعل، وليس كذلك الشَّبهُ من جهة أَنَّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه لأَنَّ هذا يختصُّ نوعاً من الأَسماء دون سائرها، فهو خاصٌّ مقرِّبٌ الاسمَ من الفعل[1]، فإِذا اجتمع في الاسم علَّتان فرعيَّتان من العلل التسع أَو علةٌ واحدةٌ مكرَّرةٌ على ما سيوضَّحُ فيما بعدُ إِن شاء الله تعالى فإِنَّه يُشْبه الفعلَ، من وجهَيْن ويَسْري عليه ثِقَل الفعل، فحينئذٍ مُنع الصرفَ فلم يدخلْه جرٌّ ولا تنوينٌ[2].

واختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدةً[3]، وليس أَحدُهما تابعاً للآخر، إِذْ كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين، وهو قولٌ بظاهر الحال.

وقال قوم ينتمون إِلى التحقيق: إِنَّ الجرَّ في الأَسماء نظيرُ الجزم في الأَفعال، فلا يُمنع الذي لا ينصرفُ ما في الفعل نظيرُه، وإِنَّما المحذوفُ منه علَمُ الخِفَّة، وهو التنوينُ وحدَه لثِقل ما لا ينصرف لمشابهَته الفعلَ، ثمّ يَتْبَعُ الجرُّ التنوينَ في الزوال[4] لأَنَّ التنوين خاصَّةٌ للاسم، والجرُّ خاصَّةٌ له أَيضاً، فتَتْبعُ الخاصَّةُ الخاصَّةَ، ويدلُّ على ذلك أَنَّ المرفوعَ والمنصوبَ لا مَدْخَلَ للجرِّ فيه، إِنَّما يذهبُ منه التنوينُ لا غيرُ[5].

---

(١) من قوله: «وليس كل شبه ..» إِلى قوله: «الفعل» نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ٤٧٠ عن شرح المفصل لابن يعيش.

(٢) انظر أسرار العربية: ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) هو قول المبرد وابن السراج والعكبري والرضي، انظر المقتضب: ٣/ ٣٠٩، والأصول: ٢/ ٧٩، واللباب: ١/ ٥٠٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨٦، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٢٨.

(٤) ممن قال بهذا ابن الخشاب والرضي، انظر المرتجل: ٧١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٥-٣٦، وانظر المقتصد: ٩٦٦-٩٦٧، والأشباه والنظائر: ١/ ٥٨١.

(٥) انظر الرأيين السالفين في مسائل خلافية في النحو: ٩٩-١٠١، واللباب: ١/ ٧٢، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٢٨، ٢/ ٣٥٨-٣٥٩.

قال أَبو عليّ: لو جُرَّ الاسمُ الذي لا ينصرِف مع حذْف تنوينه فقيل: مررت بأَحمدِ وإِبراهيمِ لأَشْبَهَ المبنيَّاتِ نحوُ أَمسِ وجَيْرِ، ثمَّ لَـمَّا مُنعَ الجرَّ ولا بدَّ للجارِّ من عمَل وتأْثيرٍ شارَكَ النصبَ في حركته لتآخِيهما كما شارَكَ نصبُ الفعل جزْمَه في مثل «لم يَفْعلا ولن يَفْعلا» وأَخواتهما[١].

على أَنَّ أَبا الحسن وأَبا العبَّاس رحمَهما الله ذهبا إِلى أَنَّ غيرَ المنصرف مبنيٌّ في حال فتْحه إِذا دخلَه الجارُّ[٢]، والمحقِّقون على خلاف ذلك، وهو رأْي سيبويه[٣]، فعلى هذا القول إِذا قلت: نظرتُ إِلى الرجل الأَسْمر وأَسْمَرِكم فالاسمُ باقٍ على منْع صرْفه وإِن انجرَّ لأَنَّ الشَّبه قائم، وعلَمُ الصرْف الذي هو التنوين معدومٌ، وعلى القول الأَول يكون الاسم منصرِفاً لأَنه لَـمَّا دخله الأَلفُ واللَّامُ والإِضافةُ وهما خاصَّةٌ للاسم بَعُدَ عن الأَفعال وغلَبت الاسميَّةُ فانصرفَ[٤].

وقولُه: «**واسمُ المتمكِّن يجمعُهما**» يريد أَنَّ ما لا ينصرفُ متمكِّن لأَنَّ التمكُّن هو استحقاقُ الاسم الإِعرابَ بحُكم الاسميَّة، وما لا ينصرف مُعْرَبٌ، فهو متمكِّن لذلك وإِنْ كان غيرُه أَمْكنَ منه فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والاسمُ يَمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أَسباب تسعة أَو تكرَّر واحدٌ، وهي العلميَّة والتأْنيث اللَّازمُ لفظاً أَو معنىً في نحو سعاد وطلْحة ووزْنُ الفعل الذي يَغْلِبُه في نحو أَفْعل، فإِنَّه فيه أَكثرُ منه في الاسم، أَو يخصُّه في

---

(١) انظر المقتصد: ١١٣، ٩٦٦، ٩٧١، ثم الكتاب: ١/ ٢٢-٢٣، ٣/ ٢٢١، والمقتضب: ٣/ ٣١٣، واللباب: ١/ ٥٢١، والأشباه والنظائر: ٢/ ٥٣٣-٥٣٤.

(٢) وكذا نسب الرضي إلى الأخفش والمبرد والزجاج، انظر شرح الكافية: ١/ ٣٨، والمبرد صرح بأن الممنوع من الصرف معرب في أحواله كلها، انظر المقتضب: ٣/ ١٧١، وحكاه السيوطي عن الزجاج، انظر الأشباه والنظائر: ٣/ ٧.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٢-٢٣، ٣/ ٢٢١، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٥٢، ٢/ ٥٤.

(٤) من قوله: «اختلفوا في منع الصرف» إلى قوله: «فانصرف» نقله السيوطي عن شرح المفصل بتصرف يسير، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٣٥٩-٣٦٠.

نحو ضَرَبَ إِنْ سمِّي به، والوصفيَّةُ في نحو أَحْمر، والعدلُ من[1] صيغة إِلى أُخرى في نحو عُمر وثُلاث، وأَن يكون جمعاً ليس على زِنته واحدٌ كمساجد[2] ومَصابيح إِلَّا ما اعتلَّ آخرُه، نحوُ جَوَارٍ، فإِنَّه في الرفع والجرِّ كقاضٍ وفي النصْب كضَوَاربَ وحَضَاجِر وسَرَاوِيل في التقدير جَمْعُ حِضْجَر وسِرْوَالة، والتركيبُ في نحو مَعْديكرب وبعلبكَّ، والعُجْمةُ في الأَعلام خاصَّة، والأَلفُ والنونُ [١/ ٥٩] المضارِعَتان لأَلفَي التأْنيث في نحو سَكْران وعُثْمان، إِلَّا إِذا اضطرَّ الشاعرُ فصَرَفَ)[3].

قال الشارح: الأَسبابُ المانعةُ من الصرْف تسعةٌ، وهي العلميَّة والتأْنيثُ ووزْنُ الفعل والوصفُ والعَدْلُ والجمعُ والتركيبُ والعُجْمةُ والأَلفُ والنونُ الزوائدُ، فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثْنتان في اسم أَوْ واحدٌ يقوم مَقامَ سببَيْن امتنع من الصرْف، فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، ويكونُ في موضع الجرِّ مفتوحاً، وذلك قولك: هذا أَحمدُ وعمرُ ورأَيتُ أَحمدَ وعمرَ ومررتُ بأَحمدَ وعمرَ.

وإِنَّما كان كذلك لشبَهه بالفعل لاجتماع السببَيْن فيه، وذلك أَنَّ كلَّ واحد فرعٌ على غيره، فإِذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فَرعان فصار فرعاً من جهتَيْن:

إِحدَاهما: أَنَّه لا يقوم بنَفْسه ويَفْتقر إِلى اسم يكون معه، والاسمُ لا يَفْتقر إِلى فعلٍ، فكان فرعاً عليه.

والآخَر: أَنَّه مشتَقٌّ من المصدر الذي هو ضَرْبٌ من الأَسماء، فلمَّا أَشبَهه في الفرعيَّة امتنع منه الجرُّ والتنوينُ كما امتنع من الفعل.

والتعريفُ فرعٌ على التنكير لأَنَّ أَصلَ الأَسماء أَنْ تكون نكراتٍ، ولذلك كانت المعرفة ذاتَ علامة وافتقارٍ إِلى وضْعٍ، لنَقْله عن الأَصل كنَقْل جَعْفر عن اسم النَّهر الذي

---

(١) في ط، ر: «عن».

(٢) سقط من المفصل: ١٧ «على زنته واحد كمساجد».

(٣) في المفصل: ١٧ «يصرف».

هو نكرة شائع إلى واحد بعَيْنه، فالتعريفُ المانع من الصرْف هو الذي يثقِّل[١] الاسمَ من جهة أنَّه مضمَر[٢] فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلميَّة[٣].

والتأْنيثُ فرعٌ على التذكير لوجهَيْن:

أحدُهما: أَنَّ الأَسماءَ قبل الاطِّلاع على تأْنيثها وتذكيرها يُعبَّر عنها بلفظ مذكَّر، [٢٤/ ب] نحوُ شيءٍ وحيوان وإنسان، فإذا عُلم تأْنيثُها رُكِّبَ عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث.

الثاني: أَنَّ المؤَنَّث له علامة على ما سبَق فكان فرعاً.

وقولُه: «**التأْنيثُ اللَّازمُ**» وصفٌ احترز به عن تأْنيث الفرق، وهو الفارق بين المذكَّر والمؤنَّث في مثل قائمة وقاعدة ونحوِهما من الصفات وامرئٍ وامرأَة ونحوِهما من الأَجناس، ومن ذلك ما كان من التأْنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثلَ قَمْح وقَمْحة وشَعير وشعيرة، فهذا التأْنيثُ لا اعْتدادَ به، وإنَّما المانعُ من الصرْف التأْنيثُ اللَّازمُ، فإنْ سمِّي بشيءٍ ممَّا ذُكِر وفيه تاءُ التأْنيث العارضةُ لزِمَه التأْنيث بالتسمية فلم يَجُز سقوطُها واعْتُدَّ بها سبباً مانعاً من الصرف إذا انضمَّ إليه غيرُه، نحوُ طلحة وحمزة، فإنَّهما لا يَنْصرفان لاجتماع التأْنيث والتعريف، فإذا نُكِّر انْصرفَ لأَنَّه لم يَبْقَ فيه إلَّا التأْنيثُ وحدَه.

فأَمَّا أَلفُ التأْنيث المقصورةُ والممدودةُ نحوُ حُبْلَى وبُشْرى وسَكْرى وحَمْراء وصَفْراء فإنَّ كلَّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانْفِرادها من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينوَّنُ شيءٌ من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأَحْرى أَنْ لا ينصرفَ في

---

(١) في ط، ر: «ينقل» تصحيف.

(٢) في ط، ر: «متضمن».

(٣) بهذين الوجهين استدلَّ ابن الحاجب على فرعية الأفعال، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨٨، ونقل السيوطي عن صاحب البسيط ثلاثة أوجه في فرعية التعريف على التنكير، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٨٠، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٢٢، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٤٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٠٥.

المعرفة لأَنَّ المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريفُ مِمَّا يزيدُه ثِقَلاً.

وإِنَّما كان هذا التأْنيثُ وحدَه كافياً في منع الصرْف لأَنَّ الأَلف للتأْنيث، وهي تزيد على تاء التأْنيث قوةً لأَنَّها يُبنى معها الاسمُ وتصير كبعض حروفه ويتغيَّر الاسمُ معها عن بِنْية التذكير، نحوُ سَكْران وسَكْرى وأَحْمر وحَمْراء، فبِنْيةُ كلِّ واحد من المؤَنَّث غيرُ بِنْية المذكَّر، وليست التاءُ كذلك، إِنَّما تدخل الاسمَ المذكَّر من غير تَغيُّر بِنْيته دلالةً على التأْنيث، نحوُ قائم وقائمة[1].

ويُؤَيِّد عندك ذلك وضوحاً أَنَّ أَلف التأْنيث إِذا كانت رابعة تَثْبتُ في التكسير، نحوُ حُبْلى وحَبَالَى وسَكْرى وسُكَارَى كما تَثْبتُ الراء في جَعَافِر[2] والميمُ في دَرَاهِم، وليست التاءُ كذلك بل تُحذَف في التكسير، نحوُ طَلْحة وطِلَاح وجَفْنة وجِفَان، فلمَّا كانت الأَلفُ مختلطةً بالاسم الاختلاطَ الذي ذكرْناه كانت لها مزيَّةٌ على التاء، فصارت مشارَكتُها لها في التأْنيث علَّةً ومزيَّتُها عليها علَّةً أُخرى كأَنَّه تأْنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب: [١/ ٦٠] «متى اجتمعَ سببان أَو تَكرّر واحدٌ»، ويعبَّر عنها بأَنَّها علَّة تقومُ مَقامَ علَّتيْنِ، والفِقْه فيها ما ذكرناه.

فأَمَّا الأَلفُ الزائدةُ للإِلْحاق نحوُ أَرْطَى وحَبَنْطى وما أَشْبه ذلك من الأَسماء المذكَّرة التي في آخرها أَلفٌ زائدةٌ فهي تنصرف في النكرة، نحوُ هذا أَرْطىً ورأَيتُ أَرْطىً ومررتُ بأَرْطىً، فتنوينُه دليلٌ على تذكيره وصَرْفه، فإِنْ سمَّيتَ به رجلاً لم ينصرف للتعريف، وشَبَهُ أَلفه بأَلف التأْنيث من حيث إِنَّها زائدة[3] وإِنَّها لا تدخل عليها تاءُ التأْنيث لأَنَّ العلميَّةَ تَحْظُرُ الزيادةَ كما تَحظُر النقصَ، فتقول: هذا أَرْطى مقبِلاً من غير تنوين[4].

---

(١) انظر استدّلال ابن الحاجب في هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨٧.
(٢) في ط، ر: «حوافر».
(٣) كذا في ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤١.
(٤) من أجل ألف أرطى أللتأنيث هي أم للإلحاق انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٨٢، والإيضاح في=

وقوله: «**لفظاً أَو معنىً**» يريد باللَّفظ أَنْ يكون فيه علامةُ تأْنيث في اللَّفظ وإِنْ لم يكن مسمَّاه مؤَنَّثاً كطلحةَ وحمزةَ، فإِنَّهما لا ينصرفان للتعريف ولَفْظِ التأْنيث، وإِنْ كان مسمَّى كلِّ واحد منهما مذكَّراً، ويريد بالمعنى [٢٥/ أ] أَنْ يكون مسمَّاه مؤنَّثاً وإِنْ لم يكن فيه علامةُ تأْنيث ظاهرةٌ، وإِنَّما يقدَّر فيه علامةُ التأْنيث تقديراً، نحوُ هند وجُمْل وسعاد وزَينب، والذي يدلُّ أَنَّ عَلَمَ التأْنيث مقدَّر أَنَّه يَظْهر في التصغير فتقول: هُنَيْدة وجُمَيْلة، فتَظهرُ التاءُ، فأَمَّا زينب وسعاد فإِنَّ تاءَ التأْنيث لا تَظهر في تصغيرهما لأَنَّ الحرف الزائد على الثلاثة ينزَّلُ منزلةَ عَلَم التأْنيث، ولو سمَّيتَ رجلاً بزينب وسعاد لم تصرفْهما أَيضاً لغلَبة التأْنيث على الاسم، فكذلك لو سمَّيتَه بعَنَاق لكان حكْمُه حُكْمَ سعاد في غلَبة التأْنيث فلا ينصرف.

وأَمَّا وزْنُ الفعل فهو من الأَسباب المانعة للصرْف، وهو فرعٌ لأَنَّ البناء للفعل إِذ كان يخصُّه أَو يَغْلِبُ عليه فكان أَوْلَى به، وجُمْلة الأَمر أَنَّ وزن الفعل على ثلاثة أَضرُب: وزنٌ يخصُّ الفعل لا يوجَدُ في الأَسماء، وضربٌ يكون في الأَفعال والأَسماء، إِلَّا أَنَّه في الأَفعال أَغْلَبُ، وضربٌ يكون فيهما مِن غير غلَبة لأَحدهما على الآخر، فالأَوَّلُ نحوُ ضَرَبَ وضُورِبَ، فهذان بناءان يخصَّان الأَفعال لأَنَّه بناءُ ما لم يسمَّ فاعلُه، فلا يكون مِثْلُه في الأَسماء، وإِنَّما جاء دُئِل وهو اسم قبيلة أَبي الأَسود[١]، وقد تقدَّم الكلام عليها في الأَعلام[٢].

فإِذا سمَّيتَ بضُرِب أَو ضُورِبَ لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزْن الفعل، فلو خُفِّفَ هذا الاسمُ أَعني ضُرِبَ ونحوَه بأَنْ أَسكنتَ عينَه فقلتَ: ضُرْبَ على حدِّ قولهم في كَتِف: كَتْف بسكون التاء فسيبويه رحمه الله يصْرِفه لزَوال لفظ بناء

=شرح المفصل: ١/ ٥٣٨.

(١) في ط، ر: «أسود».

(٢) انظر ما سلف: ١/ ٦٩.

الفعل[1]، ولأَبي العبَّاس فيه تفصيلٌ ما أَحْسَنَه ! وهو إِنْ كان التخفيفُ قبل النقْل والتسميةِ انصرفَ للزُوم الإِسكان له ومَصيرِه إِلى زِنة الاسم، نحوُ قُفْل وبُرْد، وإِن كان الإِسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إِذ الإِسكانُ عارض بدليل جَواز استعمال الأَصل، فالحركةُ وإِنْ كانت محذوفة من اللَّفظ فهي في حكم المنطوق بها[2].

ولو سمَّيتَ بمثل رُدَّ وشُدَّ وقِيل وبِيع لانْصرفَ لأَنَّ هذا إِعلال لازِم لرَفْضِ أَصلِه، وهو عدمُ استعماله، فصار كأَنَّه لا أَصلَ له غيرُ البناء الذي هو عليه، والْتَحَقَ رُدَّ وشُدَّ بحُبَّ ودُرَّ وقِيل وبِيع بفِيل ودِيْك.

ومن ذلك فَعَّل مثلُ ضَرَّبَ وكَسَّرَ بتضعيف العين إِذا سمَّيْتَ بشيءٍ من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزْن الفعل، وينصرف في النكرة لزوال أَحد السببَيْن، وهو التعريف لأَنَّ هذا أَيضاً بناء خاصٌّ للفعل لا حظَّ فيه للأَسماء، وإِنّما وردت أَلفاظٌ في الأَعلام، قالوا: خَضَّم، وهو اسم رجل، وهو خَضَّم بن عمرو بن كِلاب بن تميم[3]، قال الشاعر[4]:

لولا الإِلهُ ما سَكنَّا خَضَّما ... ولا ظَلِلْنا بالمَشائي قُيَّما

يريد بلاد خَضَّم أَي بلادَ بني تميم[5]، قالوا عَثَّر وبَذَّر[6] فعَثَّر: اسم مكان[7]، وبَذَّر: ماء معروف[8]، قال الشَّاعر، [١/ ٦١] وهو زهير[9]:

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٧.

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ٣١٤، ٣/ ٣٢٤، وكلام ابن يعيش على التسمية بـ «ضُرِبَ» قاله الزجاج وقوَّى مذهب سيبويه، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٦-٥٨، والنكت: ٨٢٨.

(٣) انظر ما سلف: ١/ ٦٩.

(٤) سلف البيتان: ١/ ٦٩.

(٥) «خَضَّم: ماء لبني تميم» تهذيب اللغة: ٧/ ١١٩، وانظر معجم البلدان (خضم).

(٦) في ط: «وبدر» تصحيف.

(٧) انظر المعرب: ١٠٨، ومعجم البلدان (عثر).

(٨) انظر معجم البلدان (بذر).

(٩) البيت في ديوانه: ٧٦.

لَيْـثٌ بِعثَّـرَ يصطـادُ الرجـالَ إِذا ... مـا كـذَّبَ اللَّيْـثُ عـن أَقْرانِـه صَـدَقَا

وقال الآخر، وهو كُثيِّر[١]:

سَـقَى اللهُ أَمْواتـاً عرفْـتُ مَكَانَهـا ... جُـرَابـاً ومَلْكُـوماً وبَـذَّرَ والغَمْـرا

وهذه أَعلام، ولا اعتدادَ بالأَعلام في الأَبنية، وقد تقدَّم شرحُ ذلك، فأَمَّا بَقَّم للنَّبت المصبوغ به[٢] وشَلَّم لبيت المَقْدِس[٣] فهما عجميَّان.

وأَمَّا الضربُ الثاني وهو ما يَغْلِبُ وجودُه في الأَفعال، نحوُ أَفْكَل وهو اسم للرِّعْدة وأَيْدَع وهو صبغ[٤] وأَرْمَل وأَكْلَب وإِصْبَع ويَرْمَع وهي حجارة رِقاقٌ[٥] تَلمعُ، ويَعْمَل وهو جمعُ يَعْمَلة وهي الناقة السريعة[٦]، ويَلْمَق وهو من أسماء القَبَاء[٧]، فهذه الأَبنية في الأَسماء وإِنْ كانت صالحةَ العِدَّة فهي في الأَفعال أَعمُّ وأَغلبُ لأَنَّ في أَولها هذه الزوائدَ، وهي تكثُر في أَوائلِ الأَفعال المضارِعة، فكان البناء للفعل لذلك، فأَفْكَل وأَيْدع وأَرمل بمنزلة أَذْهَبُ وأَشْربُ من الأَفعال، وأَكْلُب بمنزلة أَقْتُل وأَخْرُج، وإِصْبَع بمنزلة إِعْلَم واِسْمَع في الأَمر وفي المضارع فيمَنْ يَكْسر حرفَ المضارَعة ما عدا الياءَ[٨]، ويَرْمَع ويَعْمَل ويَلْمَق بمنزلة يَذْهَب ويَرْكَب، فإِذا سُمِّي بشيءٍ من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزْن الفعل لأَنَّه لَمَّا غلَبَ في الفعل كان البناءُ له، والأَسماءُ دخيلةٌ عليه.

---

(١) البيت في ديوانه: ٥٠٣، وهو بلا نسبة في هامش الكتاب: ٣/ ٢٠٨، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٨، والمنصف: ٢/ ١٥٠، والنكت: ٨١٨-٨١٩. وجُراب وملكوم والغمر أسماء ماء بمكّة، انظر معجم البلدان (جراب) (ملكوم) (الغمر).

(٢) انظر المعرب: ١٠٧.

(٣) انظر المعرب: ١٠٩.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٥، والمقتضب: ٣/ ٣١٥، والمنصف: ٣/ ١٦.

(٥) في ط، ر: «دقاق»، انظر المنصف: ١/ ١٠٢، و الصحاح واللسان (رمع).

(٦) انظر المنصف: ١/ ١٠٢.

(٧) انظر اللسان (لمق) (قبا).

(٨) انظر مجالس ثعلب: ١/ ٨١، والخصائص: ٢/ ١١، وسر الصناعة: ٢٣٠، والمحتسب: ١/ ٣٣٠، والخزانة: ٢/ ٣١١.

وأَمَّا الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الأَسماء، والأَفعال وذلك بأَنْ يُسمَّى بمثل ضَرَب[١] وعَلِمَ وظَرُفَ فإِنَّه منصرف معرفةً كان أَو نكرةً لأَنَّه يكثُر في الأَسماء كثرَتَه في الأَفعال من غير غلَبَة، فنظير ضَرَب في الأَفعال من الأَسماء جَبَل وقَلَم، ونظيرُ عَلِم كَتِف ورَجِل، ونظيرُ ظَرُف عَضُد ويَقُظ، وليس ذلك في أَحدهما أَغْلبَ منه في الآخر، فلم يكن الفعل أَولى به فلم يكن سبباً، وقد ذهب عيسى بنُ عمر إِلى مَنْع صرْف ما سمِّي بشيءٍ من ذلك واحتجَّ بقول الشاعر[٢]:

أَنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنايا ... مَتى أَضعِ العِمامةَ تَعْرفوني

قال: الرواية: جَلَا من غير تنوين، وهو فعلٌ سمِّي به أَبوه، وليس في ذلك حُجة عند سيبويه لاحتمال أَنْ يكون سُمِّي بالفعل وفيه ضمير فاعلٌ، فيكونَ جملة، والجملُ تُحكى إِذا سمِّي بها، نحوُ بَرِقَ نَحْرُه وشابَ قَرْناها، أَو يكونَ جملة غيرَ مسمَّى بها في موضع الصفة لمحذوف، والتقديرُ أَنا ابنُ رجلٍ جَلَا[٣] كما قال[٤]:

كأَنَّك مِن جِمالِ بني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْه بشَنِّ

والمرادُ جملٌ من جِمال بني أُقَيش[٥]، فلا يكون فيه على كلا الوجهَيْن حُجَّة.

وأَمَّا الوصف فهو فرعٌ على الموصوف، وهو علَّة في منع الصرف لأَنَّ الصفة تحتاج إِلى الموصوف كاحتياج الفعل إِلى الفاعل، والموصوفُ متقدِّم على الصفة، كقولك: مررتُ برجل أَسمرَ وثَوب أَحمرَ، والصفةُ مشتقَّة كما أَنَّ الفعل مشتقٌّ، فكان فرعاً كما أَنَّ

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ٣١٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٢.
(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٢.
(٣) انظر قول عيسى بن عمر وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٢، وزد النكت: ٨١٨.
(٤) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ١٩٨، والكتاب: ٢/ ٣٤٥، والنكت: ١٤٦، ٦٤٦، والعيني: ٤/ ٦٧، والخزانة: ٢/ ٣١٢.
بنو أُقيش: حي من العرب، جمهرة اللغة: ٨٧٦، والشِّنُّ: الخلق من كل آنية صنعت من جلد، القعقعة: الصوت البالي. النكت: ٦٤٧.
(٥) كذا قال سيبويه: ٢/ ٣٤٥، وابن جني في سر الصناعة: ٢٨٤.

الفعل فرعٌ، فإذا انضمَّ إليه سببٌ آخر منَعا الصرفَ، نحوُ أحمر وأصفر وعَطْشان وسَكْران، فأَحمر وشبهُه لا ينصرف للصفة ووزْن الفعل، وكذلك لو صغَّرتَه [٢٥/ ب] لكان غيرَ منصرف أيضاً لأَنَّ هذا الفعل قد صُغِّر في التعجب، قال الشاعر[(١)]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِن هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وأَمَّا العَدْلَ فهو اشتقاقُ اسمٍ من اسم على طريق التغيير له، نحوُ اشتقاق عُمر من عامِر، والمشتقُّ فرعٌ [١/ ٦٢] على المشتقِّ منه، والفرقُ بين العَدْل وبين الاشتقاق الذي ليس بعَدْل أَنَّ الاشتقاق يكون لمعنىً آخر أُخذ من الأَول كضارِب من الضَّرب، فهذا ليس بعَدْل ولا من الأَسباب المانعة من الصَّرف لأَنَّه اشتُقَّ من الأَصل لمعنى[(٢)] الفاعل، وهو غيرُ معنى الأَصل الذي هو الضربُ، والعَدْلُ هو أَنْ تريدَ لفظاً ثمَّ تَعْدلَ عنه إلى لفظ آخر[(٣)] فيكونَ المسموعُ لفظاً والمرادُ غيرُه، ولا يكونُ العدل في المعنى، إِنَّما يكون في اللَّفظ، فلذلك كان سبباً لأَنَّه فرعٌ على المعدول عنه، فعُمر علَم معدولٌ عن عامِر عَلَماً أَيضاً، وكذلك زُفَر معدولٌ عن زافِر عَلَماً أَيضاً، وفي الأَعلام زافِر، وإِليه تُنْسَب الزافِريَّة[(٤)]، وزافِر من زَفَر الحِمْلَ يزْفِره إِذا حمَلَه[(٥)]، وقُثَم معدولٌ عن قاثِم عَلَماً، وهو منقول من القاثِم، وهو اسم الفاعل من قَثَم إِذا أَعطَى كثيراً[(٦)]، وزُحَل معدولٌ عن زاحِل، سمِّي بذلك لبُعْده[(٧)]، فهذه الأَسماء كلُّها معدولة، أَلا ترى أَنَّ ذلك ليس في

---

(١) تخريج البيت في ٥/ ٢٤٤.

(٢) في ط، ر: «بمعنى».

(٣) كذا عرف الفارسي العدل في كتاب الشعر: ٤٢، وانظر الأصول: ٢/ ٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦، والخصائص: ١/ ٥٢، وارتشاف الضرب: ٨٥٥، والأشباه والنظائر: ١/ ١٣٦-١٣٧، ونقل السيوطي كلام ابن يعيش في الفرق بين العدل والاشتقاق.

(٤) انظر العين: ٧/ ٣٦١، والصحاح والتاج (زفر).

(٥) كذا في الصحاح (زفر)، وانظر أدب الكاتب: ٧٨.

(٦) انظر أدب الكاتب: ٧٨، والصحاح (قثم).

(٧) كذا في اللسان (زحل).

أُصول النكرات.

وفُعَل يأتي على ضُروب منها ما ذكرْناه من المعدول، ومنها أَنْ يجيءَ جنساً، نحوُ صُرَد ونُغَر وسُبَد لطائر، ويجيءُ صفة كحُطَم، قال الشاعر[١]:

قد لَفَّها اللَّيلُ بسَوَّاقٍ حُطَمْ

وزُفَر من قوله[٢]:

يأْبى الظُّلامةَ منه[٣] النَّوفَلُ الزُّفَرُ

ويجيءُ[٤] جمعاً، نحوُ ثُقْبة وثُقَب ورُطْبة ورُطَب، فلو سمِّي بشيءٍ من ذلك لانصرفَ لأَنَّه منقول من نكرة، واعتبارُ العَدْل من ضروب فُعَل بامتناع الأَلف واللَّام منه، وعرَّفَنا أَنَّه معدول أَنَّه ورَد في اللغة غيرَ منصرف، وليس فيه من مَوانع الصرْف سوى التعريف، وكان عُمر علَماً معدولاً عن عامِر وصفاً، وهو مصروف على أصل ما ينبغي أَنْ يكون عليه الأَسماءُ، وعُمر لفظُه من لفْظ عامِر، وهو غيرُ مصروف، فعُلِم أَنَّ سببَه مع التعريف كونُه مغيَّراً عنه.

والمعدولُ بابُه السماعُ، أَلا ترى أَنَّهم لم يقولوا في مالِك: مُلَك ولا في حارِث حُرَث كما قالوا: عُمر وزُفَر.

والمعدولُ على ضَرْبَيْن معرفةٍ ونكرةٍ، فالمعرفةُ قد تقدَّم ذِكرُها، وهو نحوُ عُمر وزُفر، وهو من قبيل المرتَجل لأَنَّه يغيَّر في حال العلميَّة، فلو نُكر لانصرفَ، نحوُ قولك: مررتُ بزُحَلَ وزُحَلٍ آخرَ وعُمَر وعُمرٍ آخر لبقائه بلا تغيير لأَنَّه لَمَّا زال التعريفُ بالتنكير زال

---

(١) هو الحُطم القيسيّ كما في الكتاب: ٣/ ٢٢٢، وفرحة الأديب: ١٤٥، وسمط اللآلي: ٧٢٩، ونسب البيت إلى ابن رُميض العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣٥٥، وهو بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٥٥، والكامل للمبرد: ٣/ ٣٠١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٢، والمنصف: ١/ ١٩-٢٠.

(٢) سلف البيت: ١/ ١٠٣- ١٠٤.

(٣) في ط، ر: «منها» وفي د، وما سلف «منه».

(٤) أي «فُعَل».

العدْلُ أَيضاً، وكذا ينْصرف أَيضاً في التصغير لزَوال صفة العدْل به لأَنَّه إِنَّما كان عُدِل عن معرفة عَلَمٍ، فإِذا نُكر لم يكن ذلك العَلَمُ مراداً فانصرف.

وأَمَّا المعدول في حال التنكير فنحوُ أُحَاد وثُلَاث ورُبَاع وما كان منها نكراتٍ بدليل قوله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [1]، فمثْنى وثُلاث ورُبَاع في موضع الصفة لأَجنحة، وهي نكرة، قال الشاعر[2]:

ولكنَّما أَهلي بِوادٍ أَنيسُه ... ذِئابٌ تَبغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

فأَجْراه وصفاً لِذِئاب وهو نكرة، وصفةُ النكرة نكرةٌ، والمانعُ له من الصرْف على هذا الوصْفُ والعدْلُ عن العدد المكرَّر، فأَمَّا الوصفُ فظاهرٌ، وأَمَّا العدلُ فالمرادُ بمَثْنى اثنَيْن اثنَيْن، وكذلك ثُلاث ورُبَاع، فالعَدْلُ هنا يُوجب التكرير، فإِذا قال: جاء القومُ ثُلاثَ ورُباعَ، فمعناه أَنَّهم تحيَّزوا[3] وقتَ المجيء ثلاثةً ثلاثةً وأَربعةً أربعةً، وقالوا: مَوْحَد كمَثْنى ومَثْلَث فأَمَّا مَثْلَث، ومَرْبَع إِلى العِقْد فقياسٌ، ولم يُسْمع، ونظيرُ ثُلاث ورُباع في الصفة والوزن أُحَاد وثُنَاء، وقد سُمِعا، قال الشاعر[4]:

مَنَتْ لكَ أَنْ تُلاقِيَني المَنَايَا ... أُحَادَ أُحَادَ في شهرٍ حَلالِ

وأَمَّا ما وراء ذلك إِلى عُشار فغيرُ مسموع، والقياسُ لا يدفَعُه[5]، على أَنَّه قد جاء في

---

(١) فاطر: ٣٥/ ١.

(٢) هو ساعدة بن جؤية، انظر شرح أشعار الهذليين: ١١٦٦، والكتاب: ٣/ ٢٢٦، والنكت: ٨٢٧ والعيني: ٤/ ٣٥٠، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٨١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٩، والمخصص: ١٧/ ١٢١.

(٣) في ط، ر: «تحزبوا».

(٤) هو عمرو ذو الكلب كما في الإبل للأصمعي: ٧٩، وشرح أشعار الهذليين: ٢/ ٥٧٠، والبيت للهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١/ ٢٤٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٨١، وشرح السبع الطوال: ٣٧٤، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٤٧-٢٤٨، والمقصور والممدود للقالي: ١١٥.

(٥) انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٥-٩٦.

شعر الكُميت[1]:

خِصَـــــالاً عُشَـــــارا

فإنْ سُمِّي رجلٌ بمثْنى وثُلَاث ورُبَاع ونظائِرها انصرفَ في المعرفة، فتقول فيه: هذا [١/ ٦٣] مَثْنىً وثُلاثٌ بالتنوين لأَنَّ الصفة بالتسمية قد زالت، وزال العَدْلُ أَيضاً لِزَوال معنى العدد بالتَّسمية، وحدثَ فيه سببٌ آخر غيرُهما، وهو التعريفُ، فانصرف لبقائه على سبب واحد، فإِنْ نكَّرْتَه بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لأَنَّه أَشْبَه حالَه قبل النقل، وينصرفُ على قياس قول أَبي الحسن[2] لخُلُوِّه من سبب أَلبتَّة، وحكى ابن[3] كيسان قال: قال أَهلُ الكوفة: مَثْنى ومَوْحَد بمنزلة عُمر وأَنَّ هذا الاسمَ معرفةٌ، فإِذا سمَّيتَ به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عُمر اسمَ رجلٍ[4]، ولسائر المعدولة فصولٌ يأْتي الكلامُ عليها هناك مفصَّلاً إِنْ شاء الله تعالى.

وأَمَّا الجمعُ المانعُ من الصرف فهو كلُّ جمْع يكون ثالثُه ألفاً وبعدَها حرفان أَو ثلاثةُ أَحرف أَوسطُها ساكنٌ كدوابّ ومَخَادّ[5] ومساجِد ومنابِر ودَنانير ومَفاتيح، فكلُّ ما كان من هذا النوع فإِنَّه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً، قال الله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾[6]، وقال الله تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ

---

(١) البيت بتمامه:

ولم يَسْتَرِيثوك حتى رُمِيْـ ... ـتَ فوقَ الرِّجال خِصالاً عُشَارا

وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٥.

(٢) أي على قياس قول سيبويه والأخفش في التسمية بأَحمر وأُخَر ثم تنكيرهما. انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٤-٢٢٥، والمقتضب: ٣/ ٣١٢، ٣/ ٣٧٧، وارتشاف الضرب: ٨٧٣-٨٧٤.

(٣) في ط، ر: «وحكى أن ابن» خطأ.

(٤) انظر مذهب الكوفيين وابن كيسان في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣٤، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٤٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٤١، وارتشاف الضرب: ٨٥٥.

(٥) في ط: «وتخاد» تحريف.

(٦) الحج: ٢٢/ ٣٦.

﴿ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ ﴾[(٢)]، فهذا الجمع وما كان مثلَه ممَّا فيه شبهٌ بالتصغير، ووجْهُ الشبه بينهما أَنَّ ثالثه حرفُ لِيْن وبعد الثالث مكسورٌ كما أَنَّه في التصغير كذلك، فدَراهم في الجمع كدُرَيْهم ودَنانير كدُنَيْنير، ليس بينهما فرقٌ إِلَّا ضمُّ أَول الاسم المصغَّر وفتحُ أَول هذا الجمع[(٣)].

وهو غيرُ مصروف، والذي منَعه من الصرف كونُه جمعاً لا نظيرَ له في الآحاد[(٤)]، فصار بعدَم النَّظير كأَنَّه جُمِعَ مرتَيْن، وذلك أَنَّ كلَّ جمع له نظيرٌ من الواحد حكمُه[(٥)] في التنكير[(٦)] والصرف كحُكم نظيره، فكِلَاب منصرفٌ في النكرة والمعرفة، لأَنَّ نظيرَه في الواحد كِتاب، وإِيَاب[(٧)] كذلك، فلو كان كِلاب ممَّا يُجمع لكان قياسُ جمعِه كُلُب على حدِّ كِتاب وكُتُب، وكذلك باقي الجموع.

وهذا الجمعُ أَعني مَساجِد ودَراهم [٢٦/ أ] لَمَّا كان الجمعَ الذي ينتهي إِليه الجموعُ ولا نظيرَ له في الآحاد مكسَّر على حدِّه صار كأَنَّه جُمِع مرَّتَيْن نحوُ كلْب وأَكْلُب وأَكالِب ورَهْط وأَرْهُط وأَراهِط، وكُررت العِّلة وقامتْ مَقامَ علَّتين، كما قلنا في أَلف التأْنيث، وليس في الأَسباب ما يمنع الصرفَ وحدَه ويقوم مَقامَ علَّتَيْن سوى أَلف التأْنيث وهذا الضربِ من الجموع.

فإِذا كان هذا الجمعُ صحيحاً غيرَ معتلٍّ فإِنَّه غير منصرِف، نحوُ هذه مساجدُ ودراهمُ، ويكونُ في موضع الجرِّ مفتوحاً، فإِنْ كان معتلّاً بالياء نحوُ جَوارٍ وغَواشٍ فإِنَّه

---

(١) الحج: ٢٢/ ٤٠.

(٢) سبأ: ٣٤/ ١٣.

(٣) ما ذكره من أوجه الشبه بين التصغير وهذا الجمع قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٩٠.

(٤) هو قول سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٠.

(٥) في د، ط، ر: «وحكمه» تحريف.

(٦) في ط، ر: «التكسير» تحريف.

(٧) في ط، ر: «وإتان» تحريف.

ينوَّن في الرفع والجرِّ ويُفتح في النصب من غير تنوين، نحوُ هذه جوارٍ وغواشٍ ومررتُ بجوارٍ وغواشٍ ورأيتُ جواريَ وغواشيَ كما تقول: رأيتُ ضواربَ، وفيه مذهبان:

أَحدُهما: قولُ الخليل وسيبويه أَنَّه لَمَّا كان جمعاً، والجمعُ أَثقلُ من الواحد، وهو الجمعُ الذي ينتهي إِليه الكثرةُ على ما تقدَّم، نحوُ أَكالِب وأَراهِط وأَشَافٍ[1] وكان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها وكانت الضمةُ والكسرة مقدَّرتَين فيهما، وهما مستَثْقَلتان، وذلك ممَّا يزيده ثِقلاً، فحذفوا الياءَ حذفاً تخفيفاً، فلمّا حذفوا الياءَ نقَص الاسمُ عن مثال مَفاعِل، فدخلَهُ التنوينُ على حدِّ دخوله في قِصاع وجِفان، لأَنَّه صار على وزنه، والذي يدلُّ على ذلك أَنَّك إِذا صرْتَ إِلى النصب لم تَحذِف الياءَ لخفَّة الفتحة ولأَنَّهم لَّما حذفوا الياء في الرفع والجرِّ ودخلَه التنوينُ وافَقَ المفردَ المنقوصَ فصار قولُك: هذه جَوارٍ وغَواشٍ ومررتُ بجوارٍ وغواشٍ كقولك: هذا قاضٍ ومررتُ بقاضٍ، أرادوا أَنْ يوافِقَه في النصب لئلَّا يختلفَ حالاهما.

وذهب[2] أَبو إِسحاقَ الزجَّاج إلى أَنَّ التنوين في جوارٍ وغواشٍ ونحوِه بدلٌ من الحركة [١/ ٦٤] الُملقاة عن الياء في الرفع والجرِّ لِثقَلها، ولَّما دخل التنوينُ عِوضاً على ما ذكرْنا حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنين سكونِها وسكونِ التنوين بعدها على ما قلْنا في قاضٍ وغازٍ، ولا يَلزمُ ذلك في النصب لثُبوت الفتحة، وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ لأَنَّه يَلزم أَنْ يعوِّض في نحو يَغزو ويَرْمي.

فإِنْ قيل: إِنَّ الأَفعال لا يدخلُها تنوينٌ فلذلك لم يعوِّضوا في يغزو ويرمي فالجوابُ أَنَّ الأَفعال إِنَّما يَمتنع منه تنوينُ التمكين، وهو الدالُّ على الخفَّة، فأَمَّا غيرُ ذلك من التنوين فإِنَّه يدخلُها، أَلا ترى إِلى قوله[3]:

وقُولي إِنْ أَصبْتُ لقد أَصابَنْ

---

(١) جمع شفاء.

(٢) هو المذهب الثاني.

(٣) سلف البيت: ١/ ٥٩.

وقولِه[١]:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِنْ

وقول العجاج[٢]:

مِــن طَــللٍ كالأَتْحَمِــيِّ أَنْهَجَــنْ

وتنوين جوارٍ وغواشٍ ليس بتنوين تمكين[٣]، إِنَّما هو عوضٌ[٤] فلا يَمتنع من الأَفعال كما لا يَمتنع تنوين الترنُّم.

وكان يونس وعيسى وأَبو زيد والكسائيُّ فيما حكاه أَبو عثمان ينظرون إِلى جوارٍ ونحوِه من المنقوص، فكلُّ ما كان له نظيرٌ من الصحيح مصروفٌ صرَفوه، وما لم يكن نظيره معروفاً لم يَصْرفوه وفتَحوه في موضع الجرِّ كما يفعلون في غير المعتلِّ[٥]، ويسكِّنونه في موضع الرفع خاصةً، قال الفرزدق[٦]:

فلو كان عبدُ الله مَوْلىً هَجوْتُه ... ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيا

ففتَح في موضع الجرِّ وهو قولُ أَهل بغداد، والصرفُ قولُ الخليل وسيبويه وأَبي

---

(١) عجز البيت:

بصُبْحٍ وما الإِصْباحُ منكَ بأَمْثَلِ

وقائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه: ١٨.

(٢) البيت في ديوانه: ٢/ ١٣، والكتاب: ٤/ ٢٠٧، والخصائص: ١/ ١٧١، والنكت: ١١٢٢، الأتحمي: ضرب من البرود، أنهج: أَخْلَق.

(٣) هذا على قول أبي إسحاق الزجاج، انظر سر الصناعة: ٥١٤.

(٤) من قوله: «وفيه مذهبان، أحدهما ..» إلى قوله: «عوض» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥١٢-٥١٤، وردَّ قول الزجاج، وانظر قول سيبويه وتفسيره وما نقل عنه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٣-١٠٤، وزد ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٤٦-١٤٧، والنكت: ٨٧٣-٨٧٤.

(٥) في ط، ر: «معتل».

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٣-١٠٤.

عمرو بن العلاء وابن أَبِي إِسحاق وسائرِ البصريِّين[١].

فأَمَّا قول صاحب الكتاب: «وحَضَاجِر وسَرَاوِيل في التقدير جمعُ حِضْجَر وسِرْوالة» فإِشكالٌ أَوردَه على نفسه لأَنَّه قد تقَدَّمَ من قاعدة هذا الباب أَن يكونَ جمعاً لا نظيرَ له في الآحاد، وحَضَاجِر على زنة دَرَاهم وهو اسمٌ للضَّبُع[٢] مفردٌ، قال الشاعر[٣]:

هَلَّا غضبْتَ لِرَحْلِ جا رِكَ إِذ تَجَرَّدَه حَضَاجِرْ

وسَرَوايل اسمٌ مفرد لهذا اللِّباس، فكان في ذلك هَدْمُ هذه القاعدة بإِيراد نظيرٍ لهذا الجمع من الآحاد، ثمَّ انفصَلَ عنه بأَنْ قال: أَمَّا حَضَاجِر فجمعٌ عند سيبويه[٤] سُمِّيت به الضَّبُع، وهو معرفة، والمعارفُ من أَسماء المدُن والناس قد سُمِّي بالجموع، نحوُ قولهم للقبيلة: كِلاب، وقالوا: المَدائن لموضع معروف[٥]، وهو كثير، فواحد حَضَاجر حِضْجَر، وقد تقدَّم الكلام عليه.

وأَمَّا سَراوِيل فهو عند سيبويه والنحويِّين أَعجميٌّ وقع في كلام العرب فوافَق بناؤه بناءَ ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وهو قَناديل ودَنانِير[٦]، قال الشاعر، وهو ابنُ مُقبِل[٧]:

يُمَشِّي بها ذَبُّ الرِّيَادِ كأَنَّه فتىً فارسيٌّ في سَرَاويلَ رامِحُ

---

(١) من قوله: «وكان يونس ..» إلى قوله: «البصريين» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٩١، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٣.

(٢) في ط، ر: «دراهم وسواهم الضبع» تحريف، وانظر السيرافي: ٦٦١، والصحاح (حضجر).

(٣) سلف البيت: ١/ ٨٤.

(٤) قال الزمخشري: «وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة» المفصل: ١٧، وانظر الكتاب: ٣/ ٢٢٩، والنكت: ٨٢٩.

(٥) انظر معجم البلدان (المدائن).

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٩، والمقتضب: ٣/ ٣٢٦، ٣/ ٣٤٥، والأصول: ٢/ ٨٨، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٤، والنكت: ٨٢٩، والمعرب: ٢٤٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٦-١٠٧.

(٧) البيت في ديوانه: ٤١، والخزانة: ١/ ١١١، وانظر مصادر أخرى في الديوان.

ويُروى «أَتَى دونَها ذبُّ الرِّيادِ» هكذا أَنشده صاحبُ الصِّحاح[١]، قولُه: ذَبُّ الرِّيادة: الثورُ الوحشيُّ[٢]، والمُراد فتى فارسيٌّ رامحٌ في سَراويل، ومن الناس مَن يجعله جمعاً لسِرْوالة، وهي قطعةٌ خِرْقةٌ منه، كدَخَارِيص[٣] وأَنشدوا[٤]:

علَيْــه مِــن اللُّــؤْمِ سِــرْوالةٌ   فلــيس يَــرِقُّ لِمُســتَعطِفِ

فيكون كعِثكالة وعَثَاكِيل[٥]، وهو رأْي أَبي العباس[٦] ويضعُف من جهة المعنى لأَنَّه لا يريد أَنْ يكون عليه من اللُّؤْم قطعةٌ، وإِنَّما هو هَجْوٌ، والسَّراويل: تمامُ اللِّباس، فأَراد أَنَّه تامُّ التردِّي باللُّؤْم[٧]، قال أَبو الحسن: مِن [١/ ٦٥] العرب مَن يجعله واحداً فيصرِفُه[٨]، والسماعُ حُجةٌ عليه، قال أَبو علي[٩]: الوجهُ عندي أَنْ لا ينصرف في النكرة لأَنَّه مؤنَّث على بناء لا يكون في الآحاد، فمَنْ جعلَه جمعاً فأَمْره واضحٌ، ومَنْ جعلَه مفرداً فهو أَعجميٌّ، ولا اعتدادَ بالأَبنية الأَعجمية.

وأَمَّا التركيبُ فهو من الأَسباب المانعة من الصرْف من حيث كان المركَّب فرعاً على

---

(١) وكذا الرواية في الديوان، والصحاح (سرل) والخزانة، وأشار البغدادي إلى رواية ابن يعيش ورواية ثالثة هي «يرود بها».

(٢) كذا في الصحاح (ذبب).

(٣) واحده دِخْرِيص، وهو من القميص والدرع ما يوصَل به البدن ليوسِّعه. اللسان (دخرص)، وانظر المعرب: ٨٧، ١٤٣.

(٤) البيت بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، والعيني: ٤/ ٣٥٤، وشرح شواهد الشافية: ١٠٠، وقال البغدادي: «أقول: هذا البيت مصنوع»، الخزانة: ١/ ١١٣.

(٥) «العثكالة: ما عُلق من عهن أو صوف أو زينة فتذبذب في الهواء» اللسان (عثكل).

(٦) المبرد، انظر المقتضب: ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، والنكت: ٨٢٩.

(٧) ذكر ابن الحاجب ثلاثة آراء في سروايل، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٦-١٠٩، وزد النكت: ٨٢٩-٨٣٠.

(٨) انظر مذهب أبي الحسن في المقتضب: ٣/ ٣٤٥، وارتشاف الضرب: ٨٥٥، وانظر أيضاً الحلبيات: ٣٦٤.

(٩) انظر قوله في شرح الكافية للرضي: ١/ ٥٧، والخزانة: ١/ ١١١-١١٢.

الواحد وثانياً له لأَنَّ البسيط قبل المركَّب، وهو على وجهين:

أَحدُهما: أَن يكون من اسمَيْن ويكونَ لكلِّ واحد من الاسمَيْن معنى، فيكونَ حُكمُهما حكمَ المعطوف أَحدِهما على الآخر، فهذا يستحقُّ البناءَ لتضمُّنه معنى حرف العطف، وذلك نحوُ خمسةَ عشَرَ وبابِهِ، أَلا ترى أَنَّ مدلول كلِّ واحد من الخمسة والعشرة مرادٌ كما لو عطفتَ أَحدَهما على الآخر [٢٦/ ب] فقلتَ: خمسةٌ وعشرةٌ، فلمَّا حذفتَ حرفَ العطف وتضمَّنَ الاسمان معناه بُنيا كما بُني كيف وأَيْنَ لَمَّا تضمَّنا معنى همزة الاستفهام، وكما بُني مَنْ حين تضمَّن معنى حرف الجزاء وهي إِنْ.

وأَمَّا القسم الثاني وهو الداخلُ في باب ما لا ينصرف فهو أَن يكون الاسمان كشيءٍ واحد ولا يدلُّ كلُّ واحد منهما على معنى، ويكونَ موقعُ الثاني من الأَول موقِعَ هاءِ التأنيث، فما كان من هذا النوع فإِنَّه يَجري مَجْرى ما فيه تاءُ التأْنيث من أَنَّه لا ينصرف في المعرفة نحوُ حَضْرَموتَ، تقول: هذا حَضْرموتُ ورأيتُ حَضْرموتَ ومررتُ بحَضْرموتَ، فلا ينصرف لأَنَّه معرفة مركَّب، والاسمُ الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأْنيث ممَّا دخلتْ عليه، أَلا ترى أَنَّك تفتحُ آخرَ الأَول منهما كما تفتحُ ما قبل تاء التأْنيث[١]، فإِنْ نكَّرته صرفتَه، تقول: هذا حضْرَموتُ وحضرموتٌ آخرُ، منعتَ الأَولَ الصرفَ لأَنَّه معرفة، وصرفتَ الثاني لأَنَّه لَمَّا زال التعريفُ بقيتْ علَّةٌ واحدةٌ، وهو التركيب فانصرف، وفُتِح الاسمُ الأَولُ للتركيب، وينزَّل الثاني من الأول منزلةَ تاء التأْنيث، ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف، وكلُّ ما كان من ذلك كان على ما ذكرْنا مِن منْعِ الصرف.

ويجوز فيه إِضافةُ الأَول إِلى الثاني، فإِذا أَضفتَ أَعربتَ الأَولَ بما يستحقُّه من الإِعراب، ونظرتَ في الثاني، فإِن كان ممَّا ينصرف صرفتَه، وإِنْ كان ممَّا لا ينصرف لم تصرفْه، فتقول فيما يُضاف إِلى المنصرِف: هذا حَضْرُموتٍ وبَعْلُ بكٍّ، وإِن أَضفتَ إِلى

---

(١) من قوله: «وأما التركيب فهو من ..» إلى قوله: «التأنيث» نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ٢٠٧-٢٠٨ عن شرح المفصل لابن يعيش.

ما لا ينصرف قلتَ: هذا رامُهرْمُز[1] ومارُسَرْجِسَ، ورأيتُ رامَهُرْمزَ ومارَسرجِسَ، ومررتُ براِمهُرْمُزَ وبمارِسرجِسَ، قال جرير[2]:

لَقِيتُمْ بالجزيرةِ خيْلَ قَيْسٍ فقلتُمْ مارَسَرْجِسَ لا قِتَالا

أُنشد على قول مَنْ أَضاف، فمَنْ لم يُضِف يقول: مارُسَرْجِسُ بالضم[3]، لأَنَّه يجعله كالاسم الواحد حكماً، يقول: يا مارَسَرْجِسُ.

وأَمَّا مَعْدِيْكَرِب ففيه الوجهان التركيبُ والإِضافةُ[4]، فإِنْ ركَّبتَهما جعلتَهما اسماً واحداً وأَعربتَهما إِعرابَ ما لا ينصرف، فتقول: هذا مَعْدِيكربُ ورأَيتُ مَعْديكربَ ومررتُ بمَعْدِيكربِ كما تقول: هذا طلحةُ ورأيتُ طلحةَ ومررت بطلحةَ، وإِذا أَضفتَ كان لك في الثاني منعُ الصرف وصرْفُه، فإِذا صرفتَه اعتقدتَ فيه التذكيرَ، وإِذا منعتَه الصرفَ اعتقدتَ فيه التأْنيثَ، فتقول في المنصرف: هذا مَعْدِيكَرِبٍ ورأَيتُ مَعْدِيكربٍ ومررتُ بمَعْدِيكربٍ كما تقول: هذا غلامُ زيدٍ ورأَيتُ غلامَ زيدٍ ومررتُ بغُلام زيدٍ، [١/ ٦٦] وتقول في غير المنصرف: هذا مَعْدِيْكربَ ورأَيتُ مَعْدِيكربَ ومررتُ بمَعْدِيْكربَ كما تقول: هذا غلامُ زينبَ ورأَيتُ غلامَ زينبَ ومررتُ بغلام زينبَ.

واعلمْ أَنَّ في مَعْدِيكرب شذوذَيْن:

أَحدُهما: من جهة البِنْية لأَنَّهم قالوا: مَعْدِي بالكسر[5] على زنة مَفْعِل، والقياسُ مَفْعَل بالفتح نحوُ المَرْمَى والمَغْزَى، وما اعتلَّت فاؤُه يجيءُ المكانُ منه على مَفْعِل بالكسر، نحوُ المَوْرِد والمَوْضِع، فهذا وجهٌ من الشذوذ.

---

(١) انظر معجم البلدان (رامهرمز).

(٢) البيت في ديوانه: ٧٥٠، والكتاب: ٣/ ٢٩٦، والمقتضب: ٤/ ٢٣-٢٤، والنكت: ٨٦٩، ومارسرجس: اسم نبطي.

(٣) هو الأجود عند المبرد، انظر المقتضب: ٤/ ٢٤، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٣.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٣-١٣٤.

(٥) ذكر ابن جني أن مجيء مَعْدِي مخالف للأصول، انظر سر الصناعة: ٤٢٧.

والوجهُ الثاني: سكونُ الياء من مَعْدِيكرب، وهو في موضع حركة، ألا ترى أنك إذا ركّبتَ فقلتَ: هذا مَعْدِيكرب كانت الياء بإزاء الراء من حَضْرَموتَ واللّام من بَعْلَبكَّ، وكلاهما مفتوحٌ، وإذا أضفتَ كان ينبغي أَنْ تُسكَّنَ في موضع الرفع والجرِّ وتفتحَ في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضي زيد ومررتُ بقاضي زيد ورأيتُ قاضي زيد، ولم يَجُز الأَمر في مَعْدِيكرب كذلك، بل سكَّنتَ في حال النصب كما سكَّنتَ في حال الرفع والجرِّ، وذلك لأنَّهم شبَّهوها في حال التركيب وحُصولها حَشْواً بما هو من نَفْس الكلمة، نحوُ الياء في دَرْدَبيس[1] والياء في عَيْضَموز[2]، قال الخليل: شبَّهوها بالأَلف في مَثْنى[3] ومَعْلَى[4]، وأَمّا في حال الإضافة فسكَّنوها أَيضاً تشبيهاً لها بالمركّبة للُزوم هذا الاسم الإِضافةَ ولأَنَّهم لَمّا سكَّنوها في المركَّب وهو موضعٌ لا تكون فيه إلّا مفتوحةً سكَّنوها ههنا لأَنَّه موضعٌ قد تُسكَّن فيه، أَلا ترى أَنَّها قد تُسكَّن في الرفع والجرِّ؟ فحُمِل النصبُ في مثل هذا على الرفع والجرِّ؟ لجواز إِسكانه في ضرورة الشعر حملاً على المرفوع والمجرور تشبيهاً لها بالألف، فاعرفْه.

وأَمّا العُجمة فإِنَّها من الأَسباب المانعة من الصرف لأَنَّ العُجمة دخيلة على كلام العرب لأَنَّها تكون أَوَّلاً في كلام العَجم ثمَّ تُعرَّب، فهي ثانيةٌ له وفرعٌ عليه.

واعلمْ أَنَّ قولهم: العُجمة ليس المرادُ منه لغةَ فارس لا غيرُ، بل كلُّ ما كان خارجاً عن كلام العرب من رُوم ويونان وغيرِهم، وتنقسم العجمةُ إلى قسمَيْن:

أَحدُهما: ما عُرب من أَسماء الأَجناس فنُقل إِلى العربيّ جنساً شائعاً واستُعمل استعمالَ الأَجناس، فجرى مَجْرى العربيّ، فلا يكونُ من أَسباب منْع الصرف، واعتبارُه

---

(١) هي العجوز والداهية، انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٤٧، والأصول: ٣/ ٢٢٢، والنكت: ١١٧٨.

(٢) حية عيضموز: هرمة، سفر السعادة: ٣٨٨.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٠٦، والمقتضب: ٤/ ٢١-٢٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٥٧.

(٤) في ط: «ومَعْنَى».

بدخول الأَلف واللام عليه، وذلك كالإِبْرَيسِم[١] والدِّيباج[٢] والفِرَنْد[٣] واللِّجَام[٤] والإِسْتَبْرق[٥]، فهذا النوعُ من الأَعجميّ جارٍ مَجْرى العربيِّ، يمنعُه من الصرف ما يمنعُه ويوجبُه له ما يُوجبُه.

والثاني: من المعرَّب ما نُقل علَماً نحوُ إِسحاق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتِكِّين[٦]، فهذه في لغتها الأَعجمية أَعلامٌ، والأَعلام معارفُ، والمعرفةُ أَحدُ الأَسباب المانعة من الصرف، وقد عُربت بالنقل فزادَها ذلك ثِقلاً[٧].

والأَسماء الأَعجمية تُعرَف بعلامات منها خروجُها عن أَبنية العرب، نحوُ إِسماعيل وجِبْريل، ومنها مُقارَبة أَلفاظ العجَم، إِلَّا أَنَّها غُيرت إِلى المعرَّبة، نحوُ أَبْراهام، إِذ قالوا إِبراهيم على الإِخلاص، ومنها تركُ الصرف نحوُ إِبْليس، ولو كان عربياً لانصرف، ومَنْ زعم أَنَّه من أَبْلَس إِذا يَئِس [٢٧/ أ] فقد غَلِط لأَن الاشتقاق لا يكون في الأَسماء الأَعجمية[٨].

وأَمَّا الأَلف والنون المضارِعتان لأَلفَي التأْنيث فهي من الأَسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتَين[٩]، والزائدُ فرعٌ على المَزيد عليه، وهما مع ذلك مضارِعتان لأَلفَي التأنيث، نحوُ حمراء وصحراء، والأَلفُ في حمراء وصحراء يَمْنَع

---

(١) انظر المعرب: ٨، ٢٧.

(٢) انظر المعرب: ١٤٠، ١٤٣.

(٣) انظر المعرب: ٧، ٦٦، ١٣٥.

(٤) انظر المعرب: ٣٠٠.

(٥) انظر المعرب: ١٥، وانظر هذه الكلمات في الحلبيات: ٣٥٠-٣٥١.

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦١.

(٧) ذكر أبو علي الفارسي هذين القسمين في الحلبيات: ٣٥٠.

(٨) كذا قال أبو علي الفارسي في الحلبيات: ٣٥٢، وابن جني في المنصف: ١/ ١٢٧-١٢٨، وانظر سفر السعادة: ٢٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ٧٤.

(٩) انظر الأصول: ٢/ ٨٥.

الصرفَ، فكذلك ما أَشبَهه وذلك نحوُ عطشان وسَكْران وغَرْثان[1] وغضبان، واعتبارُه أَنْ يكون فَعْلان ومؤَنثُه فَعْلَى، نحوُ قولك في المذكَّر عطشان وفي المؤنَّث عَطْشى وسَكْران وفي المؤنَّث سَكْرى وغَرْثان وفي المؤنَّث غَرْثى، [١/ ٦٧] لا تقول سَكْرانة ولا عَطْشانة ولا غَرْثانة في اللغة الفصحى، وإِنَّما قلنا: فَعْلان ومؤَنثُه فَعْلَى احترازاً من فَعْلان آخرَ لا فَعْلى له في الصفات، قالوا: رجلٌ سَيْفان للطويل الممشوق وقالوا: امرأَة سَيْفانة، ولم يقولوا: سَيْفى، وقالوا: رجلٌ نَدْمان وامرأة نَدْمانة، ولم يقولوا نَدْمَى، فهذا ونحوُه مصروفٌ لا محَالةَ.

ووجهُ المضارَعة بين الأَلف والنون في سَكْران وبابِه وبين أَلفَي التأْنيث في حمراء وقَصْباء أَنَّهما[2] زِيدَتا زَيْداً معاً كما أَنَّهما في حمراء كذلك، وأَنَّ الأَول من الزائدَيْن في كلِّ واحد منهما أَلفٌ، وأَنَّ صيغة المذكَّر فيهما مخالفةٌ لصيغة المؤنَّث، وأَنَّ الآخِر من كلِّ واحد منهما يمتنعُ من إِلحاق تاء التأْنيث، فكما لا تقول في حمراء وصفراء: حمراءة وصفراءة كذلك لا تقول في عطشان: عطشانة ولا في غضبان: غضبانة، بل تقول في المؤنَّث: غَضْبى وعَطْشى، وقولُنا: في اللغة الفصحى احترازاً عمّا رُوِي عن بعض بني أَسد غَضْبانة وعَطْشانة[3]، فأُلحقَ النونُ تاءَ التأْنيث، وفُرِق بين المذكَّر والمؤنَّث بالعلامة لا بالصيغة، وقياسُ هذه اللغة الصرفُ في النكْرة كنَدْمان، فتقول: هذا عطشانٌ ورأيتُ عطشاناً ومررتُ بعَطْشانٍ.

وأَمَّا الأَعلام نحوُ مروان وعدنان وغَيْلان فهي أَسماءٌ لا تنصرفُ للتعريف وزيادة الأَلف والنون، واعلمْ أَنَّ هذه الأَلفَ والنون في هذه الأَعلام وما كان نحوَها

---

(١) أي شديد الجوع، انظر اللسان (غرث).

(٢) انظر أوجه التشابه بين الألف والنون وألفي التأنيث في المقتضب: ٣/ ٣٣٥، والأصول: ٢/ ٨٥-٨٦، والمنصف: ١/ ١٥٧-١٥٨، وسر الصناعة: ٤٣٥-٤٣٧، وشرح الملوكي: ٢٨٦-٢٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٠.

(٣) انظر العين: ١/ ٢٤٣، والمنصف: ١/ ١٥٧، والصحاح (غضب)

محمولان[1] على باب عَطْشان وسَكْران لقُرب ما بينهما، أَلا ترى أَنَّهما زائدتان كزيادتهما وأَنَّه لا يدخل عليهما[2] تاءُ التأنيث؟ لا تقول: مَروانة ولا عَدنانة لأَنَّ العلميَّة تَحظُر الزيادة كما تَحظُر النقصَ، وليس المانع من الصرف كونُه على زِنة فَعْلان، أَلا ترى أَنَّ عُثْمان وذُبْيان وسُفيان حكمُها حكمُ عدنان وغَيلان.

فإِنْ قيل: فأَنت تقول سَلْمان وسَلْمى، فهلَّا كان كعَطشان وعَطْشى؟ قيل: ليس سلمان وسلمى من قَبيل عطشان وعطشى، إِنَّما ذلك من قَبِيل تَلَاقي اللغة، وأَمرٌ حَصَل بحُكم الاتفاق لا أَنَّه كان مقصوداً.

وقد كثُرتْ زيادة الأَلف والنون آخِراً على هذا الحدِّ، فإِنْ جُهل أَمرُها في موضع قُضِي بزيادة النون فيه إِلى أَنْ تقوم الدلالةُ بخلافِه، فإِنْ سمَّيتَ رجلاً بسِرْحان أَو امرأَة منعتَه الصرفَ لأَنَّه صار حكمُه حكمَ عدنان وذُبيان، فإِنْ نكَّرته انصرف لا محالةَ، فإِنْ سمَّيتَ برُمَّان فسيبويه والخليلُ لا يَصْرِفانه، ويحكمان على الأَلف والنون بالزيادة حملاً على الأَكثر[3]، وأَبو الحسن يصْرِفه[4]، ويحملُها على أَنَّها أَصلٌ، وحجَّتُه أَنَّه قد كثُر في النَّبات فُعَّال نحوُ سُمَّاق وحُمَّاض وعُنَّاب وجُمَّار.

وقوله: «**إِلَّا إِذا اضطرَّ الشاعرُ فصَرَفَ**» يعني أَنَّ الاسم إِذا اجتمع فيه سببان من الأَسباب التسعة امتنع من الصرف، ولم يَجز صرفُه إِلَّا في ضرورة الشعر، فإِنَّ ضرورة الشِّعر تُبيح كثيراً ممَّا يحظُره النثرُ واستعمالَ ما لا يَسُوغ استعمالُه في حال الاختيار والسَّعة، فجميعُ ما لا ينصرف يجوز صرْفُه في الشعر لإِتمام القافية وإِقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أَحسن الضرورات، لأَنَّه ردٌّ إِلى الأَصل، ولا خلاف في ذلك إِلَّا ما

---

(١) في ط، ر: «محمولات» تحريف.

(٢) في ط، ر: «عليها»، تحريف.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٢١٨، والأصول: ٢/ ٨٦، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٨، والنكت: ٨٢٤.

(٤) انظر رأيه في العضديات: ٨٤، وارتشاف الضرب: ٨٦٤.

كان في آخره أَلفُ التأنيث المقصورةُ، فإِنَّه لا يجوز صرْفُه للضرورة لأَنَّه لا يُنتفع بصرْفه لأَنَّه لا يسدُّ ثُلْمة في البيت من الشِّعر[١]، وذلك أَنَّك إِذا نونْتَ مثلَ حُبْلى وسَكْرى فقلتَ حُبلىً وسَكرىً فتحذِفُ أَلفَ التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلم يحصُل بذلك انتفاعٌ لأَنك زدتَ التنوين وحذفتَ الأَلف فما ربحْتَ إِلَّا كسْرَ قياسٍ ولم تحظَ بفائدة[٢].

واعلمْ أَنك إِذا نونتَ اسماً غيرَ منصرفٍ ضرورةً جررْتَه أَيضاً لأَنك تردُّه إِلى أَصله فتحركَه بالحركات الثلاث التي تنبغي له، نحوُ قوله[٣]:[١/ ٦٨]

إِذا ما غَزَوْا بالجيش حلَّقَ فوقَهمْ … عَصائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدي بعَصائِبِ

فخَفَضَ عصائب لَمَّا ردَّها إِلى أَصلها.

قال صاحب الكتاب: (وأَمَّا السببُ الواحد فغيرُ مانعٍ أَبَداً، وما تعلَّق به الكوفيُّون في إِجازة منْعه في الشعر ليس بثبَتٍ).

قال الشارح: السَّبب الواحدُ لا يمنعُ الصرفَ في حال الاختيار والسَّعة، وقد أَجاز الكوفيُّون والأَخفشُ وجماعةٌ من المتأَخِّرين البصريِّين كأَبي علي وابن بَرْهان[٤] وغيرِهما ترْكَ صرْف ما ينصرف[٥]، وأَباه سيبويه وأَكثرُ البصريِّين[٦]، وقد أَنكر المنعَ أَبو العباس

---

(١) في ط: «العشر» تحريف.

(٢) من قوله: «فجميع ما لا ينصرف ..» إلى قوله: «بفائدة» نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/ ٧٧ عن ابن يعيش.
وانظر الكتاب: ١/ ٢٦، والمقتضب: ١/ ١٤٢، ٢/ ٢٣، ٣/ ٣٥٤، والنكت: ١٣٦، والإنصاف: ٤٩٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٤، والأشباه والنظائر: ٢/ ٧٦.

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٣٨.

(٤) في ط، ر: «البرهان».

(٥) انظر شرح اللمع لابن برهان: ٤٧٧-٥٠٢، والإنصاف: ٤٩٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠١-١٠٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨، وارتشاف الضرب: ٨٩٢.

(٦) انظر الأصول: ٣/ ٤٣٧-٤٣٩، ومصادر الحاشية السالفة.

المبرِّد، وقال: ليس لمنع الصرف أَصل يُردُّ إِليه[١]، وقد أَنشد مَن أَجاز ذلك أبياتاً صالحةَ العِدَّة، قال عبَّاس بن مِرْداس[٢]:

فمَا كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ   يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

فلم يَصْرف مِرداساً وهو أَبوه، ومن ذلك قول ذي[٣] الإِصْبَع[٤] العَدْواني[٥]:

ومِمَّنْ وَلَدُوا عامـرُ   ذو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

ولم يَصْرف عامِراً، وأَنشدوا[٦]:

ومُصْعَبُ حينَ جَدَّ الأَمْـرُ   أَكْبرُها وأَطْيَبُها

إِلى أَبيات أُخَر غيرِ هذه جاءت في أَشعار العرب أَضعافَ ما ذكرناه، وقد تأَوَّلها أَبو العباس وروَى شيئاً منها على غير ما روَوْه، فأَمَّا بيتُ عبَّاس فإِنَّ الرواية الصحيحة «يفُوقان شَيْخيَ في مَجْمَع»[٧] وشيخُه هو مِرْداس، وإِنْ صحَّت روايتُهم فإِنَّه جعلَه قبيلةً لتقدُّمه وكثْرة أَشْياعه.

وأَمَّا «عامر ذو الطَّوْل» فأَبو القبيلة، ويجوز أَنْ يكون جعلَه القبيلةَ نفسَها فلم يصرفْه، ثمَّ ردَّ الكلامَ في الصفة إِلى اللَّفظ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ٣٥٤.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٤، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٠٤، وسفر السعادة: ٢١٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠١-١٠٢.

(٣) سقط من ط: «ذي».

(٤) في ط، ر: «الإصبغ» تصحيف.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٥، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٠٤، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٢.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٥، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٠٤، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٢.

(٧) حكى هذه الرواية عن المبرد ابنا السراج وجني، انظر الأصول: ٣/ ٤٣٨، و شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٠٥، وسر الصناعة: ٥٤٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٥، والخزانة: ١/ ٧١.

بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[1] [٢٧/ب] صرَفَ الأَول جعَلَه أَبا القبيلة ومنعَه الصرفَ ثانياً لأَنه جعلَه نفسَ القبيلة.

وأَمَّا قولُه: «ومُصْعب حينَ جَدَّ الأَمرُ» فإِنَّ الرواية الصحيحة «وأَنتم حينَ جَدَّ الأَمرُ»، وإِن صحَّت تلك الرواية حُملت[2] على إِرادة القبيلة[3]، وكان أَبو بكر بن السرَّاج يقول: لو صحَّت الرواية في تركِ صرف ما ينصرف[4] ما كان بأَبعدَ من قوله[5]:

فبَيْناه يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

---

(١) هود: ١١/ ٦٨، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالتنوين في قوله تعالى: (أَلا إِنَّ ثموداً ..) انظر كتاب السبعة: ٣٣٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٣٣، ومن قوله: «وأما عامر» إلى الآية قاله السيرافي في شرح الكتاب ٢/ ١٠٥ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «حمله».

(٣) انظر تأَوُّل المبرد للأبيات الثلاثة السالفة في الأصول: ٣/ ٤٣٧-٤٤٠، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٥.

(٤) في ط: «ما لا ينصرف» خطأ.

وعبارة ابن السراج «لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو في قوله:

فبَيْناه يَشْرِي رحْلَه ..» الأصول: ٣/ ٤٣٩.

(٥) البيت بهذه القافية للعجير السلولي في حاشية الكتاب: ١/ ٣٢ على لسان الأخفش، والنكت: ١٦٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٢٦، والخزانة: ٢/ ٣٩٦، وورد بلا نسبة في كتاب القوافي: ٥١، والأصول: ٣/ ٤٦٠، والتكملة: ٣١، والخصائص: ١/ ٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠٦، وصحح الغندجاني نسبته إلى العجير السلولي وقافيته اللام المضمومة [ذلول]، انظر فرحة الأديب: ٧٩.

وجاء البيت بقافية اللام المضمومة [طويلُ] منسوباً إلى العجير السلولي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٣٢، حكاية عن الأخفش، وهو كذلك في ديوانه: ٢٢٩.

وحكى البغدادي الخلاف في قافيته ونسبته إلى العجير السلولي أو المخلَّب الهلالي، انظر الخزانة: ٢/ ٣٩٦-٣٩٩.

يشري: يبيع، الملاط: الجنب، رخو: سهل.

إِنَّما هو «فبينا هو» فحذفَ الواوَ مِن «هو» وهي متحركةٌ من نفس الكلمة، وإِذا جاز حذفُ ما هو من نفْس الحرف كان حذفُ التنوين الذي هو زيادة للضرورة أَوْلى، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لأَنَّ التنوين حرف دخلَ لمعنى، فإِذا حُذف أُخلَّ بذلك المعنى، وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة[1]، أَلا ترى أَنَّه لَمَّا اجتمع التنوينُ مع ياء المنقوص في مثل قاضٍ ومع المقصور في مثل عصاً واقْتضتْ الحالُ حذفَ أحدِهما حُذف لامُ الكلمة وبقي التنوينُ لأَنَّ حذف التنوين ربَّما أَوقعَ لَبْساً، وليس كذلك حذفُ الواو من قوله: فبيناه يَشْرِي رحْلَه.

واعلمْ أَنَّ النُّصوص الواردة في هذا الباب ليس ردُّها بالسهل، والمذهبُ فيه منعُ صرف [١/ ٦٩] المنصرِف من الأَسماء إِذا كان فيه علَّة واحدةٌ من العلل التسع للضرورة، حتى لو اجتمع معها علَّة أُخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسَّعة فللضرورة اعْتُبر مطلقُ الثِّقل وفي حال الاختيار اعْتُبر ثِقلٌ مخصوصٌ، فإِذا اعْتُبرت النصوص الواردة في هذا الباب، كان أَكثرُها أَعلاماً معارفَ فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن، فلو جاء مثلُ رجُل وفرَس وأُريد منعُه الصرفَ للضرورة لم يَجز عندي، فأَمّا صاحبُ الكتاب فإِنَّه اختار منعَ جواز صرف ما ينصرف في الضرورة، وهو مذهب سيبويه والأَكثر من البصريِّين، وقد ذكرتُ حُجَّتهم في ذلك[2].

قال صاحب الكتاب: (وما أَحدُ سببَيْه أَو أَسبابِه العلميَّةُ فحكْمُه الصرفُ عند التنكير كقولك: رُبَّ سعادٍ وقَطَامٍ لبقائه بلا سبب أَو على سبب واحد).

قال الشارح: قد ذكرْنا أَنَّ العلميَّة أَحدُ الأَسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريفُ فرعاً والتنكيرُ أَصلاً على ما مضى، والعلميَّةُ تُجامِع ستَّة أَسباب من موانع الصرف.

---

(١) من قوله: «اوكان أبو بكر» إلى قوله: «الكلمة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ١٠٧ بخلاف يسير.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ١٥٧- ١٥٨.

أَحدُها: العُجْمة في مثل إِبراهيم وإِسماعيل وإِسحاق ويعقوب، فهذه الأَسماء لا تنصرف للتعريف والعُجمة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [١]، وقال عزَّ من قائل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [٢].

الثاني: وزنُ الفعل نحوُ يَزِيد وتَغْلِب ويَشْكُر ويَعْمُر وخَضَّم وضَرَبَ إِذا سُمِّي به، فهذا وما كان مثلَه لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل.

الثالث: العَدْل في مثل عُمر وزُفَر وحَذَام وقَطَامِ، عُدِل من عامِر وزافِر وحاذِمة وقاطِمة أَعلاماً.

الرابع: زيادة الأَلف والنون في نحو عُثمان وذُبيان وسَلمان وعدنان، فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الأَلف والنون.

الخامس: التركيب، نحوُ بعلبَكَّ ومَعْدِيكَرب ورامَهُرْمز وما كان مثلَها ممَّا جُعل الاسمان فيه اسماً واحداً، فهذه الأَسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب.

السَّادس: التأْنيث في مثل طلحةَ وحمزةَ وسعاد وقَطَامِ، فهذه لا تنصرف للتعريف والتأْنيث، فالتأْنيثُ في نحو طلحةَ وحمزةَ بالتاء وفي سعادَ بتقدير التاء، إِلَّا أَنَّه لا يَظهرُ لكون الحرف الزائد على الثلاثة يُنزَّل منزلةَ علامة التأْنيث، ولذلك يتعاقَبان إِلَّا فيما لا يُعتدُّ به وذلك في تصغير وَراء وقُدَّام، فقد قيل: وُرَيِّئَة وقُدَيْدِيمة، وهو قليل[٣]، وأَمَّا سَقَر وما كان مثلَه فإِنَّ حركة عينِه قامت مَقامَ الحرف الرابع على ما سنذكر.

فهذه الستَّة إِحدى علَّتَيْها التعريفُ، فإِذا نُكرتْ زالت إِحدى العلَّتَيْن، وهو التعريف، فبقيتْ علةٌ واحدة فينصرف فتقول: هذا إِبراهيمُ وإِبراهيمٌ آخرُ وأَحمدُ وأَحمدٌ آخرُ وعمرُ وعمرٌ آخر وعُثمانُ وعثمانٌ أخرُ وهذا بعلبكُّ وبعلبكٌّ آخرُ وهذا حمزة وحمزةٌ آخرُ.

---

(١) البقرة: ٢/ ١٢٧.

(٢) الأنعام: ٦/ ٨٤.

(٣) انظر في هذا المقتضب: ٢/ ٢٧٢، والخصائص: ٣/ ٢٧٨-٢٧٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٤٤.

وقولُه: «**نحوُ رُبَّ سعادٍ وقَطامٍ لبقائه بلا سبب أَوْ على سبب واحد**» فالمرادُ أَنَّ سعاد وما كان مثلَه مثلُ طلحة فيه التعريفُ والتأْنيثُ، فإِذا نُكر انصرفَ لزَوال التعريف، وقَطام فيه ثلاثُ عِلل التعريفُ والتأْنيث والعدلُ، فإِذا نُكر زال التعريف وزال أَيضاً العدلُ لزَوال التعريف لأَنَّه إِنَّما كان معدولاً في حال التعريف(١)، فبقي في كلِّ واحد منهما سببٌ واحدٌ، وهو التأْنيث، وهذا الضرب من التأْنيث لا أَثر له مع التعريف، فإِذا زال التعريف بطَلَ حكمُه وصار الاسم في حكم ما لا سببَ فيه، فإِنْ شئتَ أَنْ تقول: بقي بلا سبب لأَنَّ السبب الباقي لا أَثرَ له، وإِنْ شئتَ أَنْ تقول: بقي على سبب واحد، وهو التأْنيث لفظاً، ومثله عُمر، إِذا نكَّرته [١/ ٧٠] زال التعريفُ وزال العدلُ بزواله أَيضاً، وهذا إِنَّما يطَّرد فيما مثَّلَ به من سعاد وقَطامِ ونظائرِهما لا في كلِّ ما أَحدُ سببَيْه التعريفُ، أَلا ترى أَنَّ أَذَرْبِيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيبُ والعُجمة وزيادةُ الأَلف والنون، فإِذا زال التعريفُ جاز أَنْ يقال: لبقائه بلا سبب، إِذ كان لا أَثَر لهذه الأَسباب إِلَّا مع التعريف، ولا يقال بقي على سبب واحد لأَنَّه لَمَّا زال التعريف بقي فيه أَكْثَرُ من سبب واحد فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (إِلَّا نحوَ أَحمر فإِنَّ فيه خلافاً بين الأَخفش وصاحب الكتاب).

قال الشارح: لَمَّا أَطلقَ وقال: «**وما أَحدُ سببَيْه أَو أَسبابه العلميَّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير**» استثْنَى أَحمر ونحوَه من الصفات، إِذ كان فيه خلافٌ إِذا سُمِّي به ثم نُكِّر، فإِنَّ سيبويه يمنع مِن صرْفه بعد تنكيره كما كان يمنعه في حال تعريفه، إِلَّا أَنَّ المانع من الصرف مختلِفٌ، ففي حال التعريف المانعُ من الصرف التعريفُ ووزنُ الفعل، وفي حال التنكير شبَهُه بحاله قبل التسمية.

وذهب أَبو الحسن الأَخفش إِلى صرفه لأَنَّه بالتسمية فارَقَ [٢٨/ أ] الصفةَ وعرَضَ فيه التعريفُ ووزنُ الفعل على ما ذكَر، فإِذا نكِّر زال التعريفُ وبقي فيه علَّةٌ واحدة،

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٦.

وهي الوزن وحدَه فانصرف، وأرى[١] القياسَ ما قاله أَبو الحسن، وكذلك ما كان نحوَه مثلَ سَكْران وعَطْشان إِذا سُمِّي بشيءٍ من ذلك ثم نكِّر فهو على الخلاف.

قال صاحب الكتاب: (وما فيه سببان من الثلاثيّ الساكنِ الحَشْوِ كنُوح ولُوط منصرفٌ في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيلُ لمقاوَمة السكونِ أَحدَ السببَيْن، وقومٌ يُجْرونه على القياس، فلا يصرِفونه، وقد جمعَها الشاعر في قوله:

لم تَتلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ بالعُلَبِ)

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ ما كان ساكنَ الوسَط من الثلاثي المؤنَّث إِذا كان معرفةً فالوجهُ منعُه الصرفَ لاجتماع السببَيْن فيه، وقد يصْرِفه بعضُهم لخفَّته بسكون وسَطه، فكأَنَّ الخفَّة قاوَمت أَحدَ السببَيْن، فبقي سببٌ واحد فانصرف عند هؤلاء، وفيه ردٌّ إِلى الأَصل، وقد أَنشَدَ قولَ جرير[٢]:

لم تَتلَفَّعْ بفَضْلِ ... إلخ

والشَّاهد فيه صرفُ دَعْد وتركُ صرْفها، والتلفُّع: التقنُّع والتردِّي، والعُلَب: جمع عُلْبة كظُلْمة وظُلَم، وهو إِناء من جِلد يشرب به الأَعرابُ، يصفها بأَنَّها حضريَّة[٣] رقيقةُ العَيش لا تَلْبَس ما يَلْبَسه العربُ ولا تشرب ممَّا يشربون، ومثلُه قول الآخر[٤]:

أَلا حبَّذا هِندٌ وأَرضٌ بها هندُ وهندٌ أَتَى مِن دُونها النَّأْيُ والبُعْدُ

---

(١) وكذا رآه المبرد، انظر المقتضب: ٣/ ٣١٢، وانظر توجيه ابن الحاجب لقولي سيبويه والأخفش في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٦-١١٧، وزد عليه النكت: ٨١٤.

(٢) البيت في ديوانه: ١٠٢١، وذكر ابن السيد في الاقتضاب: ٣٦٧ أن البيت يروى لجرير ولعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوان عبيد الله: ١٧٨، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٤١، والكامل للمبرد: ١/ ٣١٤، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨، والخصائص: ٣/ ٦١، ٣/ ٣١٦، والمنصف: ٢/ ٧٧.

(٣) في ط، ر: «حضيرة» تحريف. «والحضيرة: ما تلقيه المرأة من وِلادها» اللسان (حضر).

(٤) سلف البيت: ١/ ٢٣- ٢٤.

فصرَف هنداً في موضعَيْن من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنَّه لو لم يَصرف لم ينكسِر وزنُ البيت، والقياسُ الصرفُ لأَنَّ مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ، ألا ترى أَنَّهم قالوا: ذَلَذِلاً وجَنَدِلاً فصرَفوه وإِنْ كان المرادُ ذَلاذِل[1] وجَنادِل غيرَ مصروفَيْن لأَنَّهما بزِنة مساجد، لكنَّهم حذفوا الأَلف منهما تخفيفاً[2]، وما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به، ويؤَيِّد وضو حاً أَنَّ[3] الأَلف مرادة، أَنَّه قد اجتمع فيها أَربعُ متحركات متواليات في كلمة مع كون الأَلف مرادةً، فهو مصروف لمراعاة اللَّفظ، وكان الزجَّاج لا يرى صرفَ نحوِ هند ودعد وجُمْل ولا صرفَ شيءٍ من المؤَنث يسمَّى باسم على ثلاثة أَحرف أَوسطُها ساكن[4].

فأَمَّا الاسم الأَعجميُّ الثلاثيُّ الساكنُ الوسَط فمصروفٌ أَلبتةَ، نحوُ لوطٍ ونوحٍ، قال الله تعالى: ﴿ٱمۡرَأَتَ [١/ ٧١]نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا﴾[5]، واعلمْ أَنَّ اعتمادهم في نحو هنْد ودعْد وما كان مثلَهما الصرفَ ومنْعَه واعتمادَهم في نحو نوح ولوط الصرفَ أَلبتةَ مع تساويهما في الخِفَّة لسكون أَوسَطهما دليلٌ على أَنَّ حكمَ التأْنيث أَقوى في منع الصرف من العُجمة، وصاحبُ الكتاب لم يُفرق بين هند وجُمْل وبين لوط ونوح، وجعَل حكمَ نوح ولوط في الصرف ومنْعِه كهند ودعد، وهو القياس، إِلَّا أَنَّ المسموعَ ما ذكرنا[6].

قال صاحب الكتاب: (وأَمَّا ما فيه سبب زائدٌ كماه وجُور فإِنَّ فيهما ما في نوح مع زيادة التأْنيث فلا مَقالَ في امتناع صرْفِه).

---

(١) «ذَلاذِل القميص: ما يلي الأرض من أسافله» اللسان (ذلل).

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٨، وسر الصناعة: ٣٣٧.

(٣) في ط: «ويزيد وضوحاً أَنّ ..».

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٧.

(٥) التحريم: ٦٦/ ١٠.

(٦) انظر ما قاله ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٩.

قال الشارح: أَما ماه[١] وجُور[٢] إِذا سمِّي بهما امرأَتان فلا كلامَ في منع صرْفهما لأَنَّه قد اجتمع فيه ثلاثةُ أَسباب، التعريفُ والتأْنيثُ والعُجمةُ، ولذلك لو سمَّيتَ امرأَة بدكّ[٣] أَو حُوْش[٤] لكان غيرَ مصروف لمَا ذكرناه، ولو سمَّيتَ بهما رجلاً لكان حكْمُها حكمَ نوح ولوط.

قال صاحب الكتاب: (والتكرُّر في نحو بُشْرى وصحراء ومساجد ومصابيح نَزَّل البناءَ على حرف تأْنيث لا يقع منفصِلاً بحال والزنةَ التي لا واحد عليها منزلةَ تأْنيث ثانٍ وجمعٍ ثانٍ).

قال الشارح: لَمَّا ذكرَ في أَثناء هذا الفصل أَنَّ السبب الواحد لا يكون مانعاً من الصرف أَلبتةَ خاف أَنْ يتوهَّمَ متوهِّمٌ أَنَّ نحو حُبْلى وبُشْرى وصحراء ومساجد ناقِضٌ لَمَا قرَّره فنبَّه عليه، وعرَّفَ أَنَّ العلَّة هِهنا متكرِّرة، وذلك أَنَّ أَلف التأْنيث المقصورةَ والممدودةَ في نحو حُبْلى وسَكْرى وحمراء وصحراءَ هي المانعةُ من الصرف وحدَها، وأَنَّ الصفة لا أَثرَ لها، بل هي سببٌ زائدٌ على المانع، أَلا ترى أَنَّ نحو حُبَارى[٥] وبُهْمَى[٦] وشُكَاعَى[٧] أَسماءٌ غيرُ صفات، وليس فيها إِلَّا الأَلفُ وحدَها وأَن صحراء وطرفاءَ ليستْ بصفة، وليس مع الأَلف الممدودةِ فيهما سواها، وإِنَّما مُنعتِ الصرفَ لأَنَّها لازمةٌ للتأْنيث، وقد بُنيت الكلمةُ عليها، فتتنزَّلُ منزلةَ الجُزء منها، فلذلك تثبُتُ في التكسير، نحوُ حُبْلى وحَبَالى وسَكْرى وسُكَارى وصحراء وصَحَارى، وليست التاء كذلك في نحو

---

(١) انظر معجم ما استعجم: ٤/ ١١٧٦.
(٢) انظر ماه وجور في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٨-١١٩.
(٣) هو جمع دكاء، وهي الناقة لا سنام لها، الصحاح (دكك)
(٤) في ط: «حش»، وهو البستان، انظر الصحاح (حشش)، والحُوش: النعم المستوحشة، الصحاح (حوش).
(٥) نوع من الطير، انظر السيرافي: ٦٦٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٥٢.
(٦) نبت، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤٧.
(٧) نبت، انظر النبات للأصمعي: ٢٠.

طلحة وحمزة، إِنَّما هي علامة منفصِلة بمنزلة اسم ضُمَّ إِلى اسم، ولذلك تُحذَف في التكسير في نحو قَرْية وقُرى وظُلمة وظُلَم وجَفْنة وجِفَان وطلْحة وطِلَاح، فالألفُ تشارِكُ التاءَ في التأْنيث، وتزيدُ عليها باللُّزوم، فصار لزومُ التأْنيث بمنزلة تأْنيث ثانٍ، فهذا معنى تكرُّر العلة، وكذلك نحوُ مَساجد ومَصابيح، وذلك أَنَّ هذا الجمعَ لَمَّا لم يكن له نظيرٌ في الآحاد، وليس في الجموع جمعٌ إِلَّا وله نظيرٌ في الآحاد على ما تقدَّم، فصار هذا الجمع لعدَم النظير كأَنَّه جُمِع ثانياً، فتكرَّرت العلةُ وقد تقدَّم ذلك مبسوطاً.

القَوْلُ فِي وُجُوه إعْرَاب الاسْم

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هي الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وكلُّ واحد منها علَمٌ على معنى، فالرفعُ علَمُ الفاعليَّة، والفاعلُ واحدٌ ليس إلَّا، وأَمَّا المبتدأُ وخبرُه وخبرُ إنَّ وأَخواتِها ولا التي لنفي الجنس واسم[١] ما ولا المشبَّهتَين بليس فملحَقاتٌ بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب.

وكذلك النصبُ علَمُ المفعوليَّة، والمفعولُ خمسة أَضرب المفعولُ المطلق والمفعولُ به والمفعولُ فيه والمفعولُ معه والمفعولُ له، والحالُ والتمييزُ والمستثنى المنصوبُ والخبرُ في باب كان والاسمُ في باب إنَّ والمنصوبُ بلا التي لنفي الجنس وخبرُ ما [١/ ٧٢] ولا المشبَّهتين بليس ملحقاتٌ بالمفعول، والجرُّ علَمُ الإضافة.

وأَمَّا التوابعُ فهي في رفعها ونصبها وجرِّها داخلةٌ تحت أَحكام المتبوعات، يَنْصبُّ عملُ العامل على القَبِيلَيْن انصبابةً واحدةً، وأَنا أَسوق هذه[٢] الأَجناس كلَّها مرتَّبةً مفصَّلةً بعون الله وحُسْن تأْييده).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ الإِعراب في اللغة البيانُ، يقال: أَعربَ عن حاجته إذا أَبان عنها، ومنه قوله عليه السلام: «الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفْسها»[٣]، وهو مشتقٌّ من لفظ العَرب ومعناه، وذلك لمَا يُعْزى إليهم من الفصاحة، يقال: أَعْربَ وتعَرَّب[٤] إذا تخلَّق بخُلق العرب في البيان والفصاحة، كما يقال: تَمَعْدَدَ إذا تكلَّم بكلام مَعَدّ، والإعرابُ: الإبانة عن المعاني باختلاف أَواخِر الكَلِم لتعاقُب العوامل في أَولها، أَلا ترى أَنَّك لو قلت: ضربَ زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يُعلَم الفاعلُ [٢٨/ ب] من

(١) في المفصل: ١٨ «لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ..».

(٢) في المفصل: ١٨ «أسوق إليك هذه ..».

(٣) الحديث في سنن ابن ماجة [استئمار البكر والثيب] برقم: ١٨٦٢، وفي سنن الإمام أحمد [شاكر]: ١٣/ ٤٧٣-٤٧٤، برقم ١٧٦٥٢، والسنن الكبرى للبيهقي: ٧/ ١٢٣.

(٤) انظر أدب الكاتب: ٤٦٦.

المفعول، ولو اقْتُصر في البيان على حفظ المرتبة فيُعلم الفاعلُ بتقدُّمه والمفعولُ بتأَخُّره لَضاق المذهبُ، ولم يوجَدْ من الاتِّساع بالتقديم والتأْخير ما يُوجَد بوجود الإِعراب، أَلا ترى أَنَّك تقول: ضربَ زيدٌ عمرواً وأَكرمَ أخاكَ أَبوك فيُعلمُ الفاعلُ برفْعه والمفعولُ بنصْبه سواءٌ تقدَّم أَو تأَخّر.

فإِنْ قيل: فأنت تقول: ضربَ هذا هذا، وأَكرم عيسى موسى، وتقتصِر في البيان على المرتبة. قيل: هذا شيءٌ قادتْ إِليه الضرورة هنا لتعذُّر ظهور الإِعراب فيهما، ولو ظهر الإِعراب فيهما أَو في أَحدهما أَو وُجِدت قرينةٌ معنويةٌ أَو لفظيَّةٌ جاز الاتساعُ بالتقديم والتأخير، نحوُ ضرب عيسى زيدٌ، فظهورُ الرفع في زيد عرَّفك أَنَّ عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإِعراب، وكذلك لو قيل: أَكل كُمَّثْرى عيسى جاز تقديمُ المفعول لظهور المعنى لسبْق الخاطر إِلى أَنَّ الكُمَّثرى مأْكولٌ، وكذلك لو ثنَّيتَهما أَو نعتَّهما أَو أَحدَهما جاز التقديم والتأْخير، فتقول: ضرب المُوسَيَانِ العِيْسيَيْنِ وضرب عيسى الكريمُ موسى، فحينئذٍ يجوز التقديم والتأْخير في ذلك كلِّه لظهور المعنى بالقرائن[١].

واعلمْ أَنَّهم قد اختلفوا في الإِعراب ما هو؟ فذهب جماعة من المحقِّقين إِلى أَنَّه معنى، قالوا: وذلك اختلافُ أَواخر الكَلِم لاختلاف العوامل في أَولها، نحوُ هذا زيدٌ ورأَيتُ زيداً ومررتُ بزيدٍ، والاختلافُ معنى لا مَحالة، وذهب قوم من المتأَخِّرين إِلى أَنَّه نفسُ الحركات، وهو رأْيُ ابن دُرُسْتَوْيه، فالإِعراب عندهم لفظٌ لا معنى، فهو عبارة عن كلِّ حركة أَو سكون يطرأُ[٢] على آخر الكلمة في اللفظ يَحدُثُ بعامل ويَبْطُلُ ببُطْلانه[٣].

والأَظهرُ المذهبُ الأَولُ لاتفاقهم على أَنَّهم قالوا: حركاتُ الإِعراب، ولو كان الإِعرابُ نفسَ الحركاتِ لكان من إِضافة الشيء إِلى نفسه وذلك ممتنعٌ.

---

(١) من قوله: «اعلم أن الإعراب ..» إلى قوله: «بالقرائن» قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٣٥-٣٦ بخلاف يسير، وانظر الأشباه والنظائر: ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٢) في ط، ر: «يطرى» تحريف.

(٣) انظر ما سلف: ١/ ٢٦.

وقولُه: «**وجوهِ الإعراب**» يريد به أَنواع إِعراب الأَسماء التي هي الرفع والنصب والجرُّ لأَنَّه لَمَّا كانت معاني المسمَّى مختلفةً تارة تكون فاعلةً وتارة تكون مفعولةً وتارة تكون مضافاً إِليها كان الإِعرابُ المضافُ إِليه مختلفاً ليكون الدليلُ على حسَب المدلول عليه.

واعلمْ أَنَّ سيبويه فصَلَ بين أَلقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقْفاً للفرق بينهما ، فإِذا قيل: هذا الاسم مرفوعٌ أَو منصوب أَو مجرور عُلم بهذه الأَلقاب أَنَّ عاملاً عَمِل فيه يجوز زوالُه ودخولُ عامل آخر يُحدِثُ عملَه، ووقعتْ الكفايةُ في الفرق بهذا اللفظ وأَغنى عن أَنْ يقول: ضمةٌ حدثَتْ بعامل أَو فتحةٌ حدثتْ بعامل أَو كسرةٌ حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدةُ الإِيجاز والاختصار.

وقد خالفَه الكوفيون وسمَّوا الضمةَ اللازمةَ رفعاً والفتحةَ والكسرة نصباًوجرّاً[1]، والصوابُ [١/ ٧٣] مذهبُ سيبويه لَمَا فيه من الفائدة.

واعلمْ أَنَّ إعراب الأَسماء من هذه الأَربعة الرفعُ والنصبُ والجرُّ، ولا يدخل الاسمَ جزمٌ[2]، وإِنَّما لم تُجزَم الأَسماءُ لتمكُّنها ولزومِ الحركة والتنوين لها، فلو جُزِمتْ لأَبطلَ الجازمُ الحركةَ، وإِذا زالت الحركةُ زال بزوالها التنوينُ لأَنَّ التنوين تابعٌ للحركة، ولو زالا اختلَّت الكلمةُ بذهاب شيئَيْن: أَحدُهما الحركةُ، وهو دليلُ كونها فاعلةً أَو مفعولةً أَو

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٢ – ١٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٩، ٢/ ٣٨٦، والمقتضب: ١/ ٤-٥ والأصول: ١/ ٤٥، والنكت: ١٠٦، وأسرار العربية: ١٩-٢٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٦٠-٦١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣، غير أن سيبويه والمبرد أطلقا ألقاب الإعراب على ألقاب البناء، انظر الكتاب: ١ / ١٦ –١٧، ٢/ ١٨٢ – ١٨٣، ٢ / ٢٢٠، ٢ / ٢٢٢، ٣/ ٣٠ – ٣١، ٣ / ٣١٨ – ٣١٩، ٣/ ٥١٧، والمقتضب: ٣/ ٩٠، ٤/ ٨٣، ٤/ ٢٠٧، والكامل للمبرد: ١/ ١٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٦٥- ٦٦، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٢٨، وجزى الله خيراً الشيخ عضيمة .

(٢) ذكر العكبري في اللباب: ١/ ٦٥ ثلاثة أوجه لعدم دخول الجزم الأسماء، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧٣.

مضافاً إليها، والآخرُ: التنوينُ الذي هو دليلُ كونه منصرِفاً.

فإنْ قيل[1]: فهلَّا أذهبَ الجازمُ الحركةَ وحدَها قيل: لو حُذفت الحركةُ للجازم لزِمَ تحريكُ حرف الإعراب لسكونه وسكونِ التنوين بعده، ولو فعلْنا ذلك لعاد لفظُ المجزوم إلى لفظِ غيرِ المجزوم، فلم يصحَّ الجزمُ فيه لأنَّه لا يَسلَمُ سكونُه، ويُحكى عن المازنيّ أنَّه قال: لم يدخل الجزمُ الأَسماءَ لأنَّه بعواملَ يمتنع دخولُها على الأَسماء من جهة المعنى، نحوُ لمْ ولـمَّا وإنْ المُجازِية وما جَرى مَجْراها[2].

وقولُه: «وكلُّ واحد منها علَمٌ على معنى» يريد الرفعَ والنصبَ والجرَّ، كلُّ واحد منها علَمٌ على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، ولولا إرادةُ جعْلِ كلِّ واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجةٌ إلى كثرتها وتعدُّدها.

ثم قال: «فالرفعُ علَمُ الفاعلية»، فقدَّم الكلامَ على الفاعل من بين المرفوعات لا سيَّما المبتدأُ لمشارَكتِهِ في الإخبار عنه، وذلك لأنَّ الفاعل يظهر برفْعِه فائدةُ دخول الإعراب الكلامَ من حيث كان تكلُّفُ زيادة الإعراب إنَّما احْتُمِل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ، فالرفعُ إنَّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللَّذين يجوز أنْ يكون كلُّ واحد منهما فاعلاً ومفعولاً، ورفْعُ المبتدأ والخبر لم يكن لأمْر يُخْشى التباسُه بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيهِ بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مخبَراً عنه، وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعدَه كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رُفِعَ المبتدأُ والخبر.

وذهب سيبويه وابن السرَّاج إلى أنَّ المبتدأ والخبر هما الأَولُ والأصلُ في استحقاق الرفع، وغيرُهما من المرفوعات محمولٌ عليهما، ومنه قولُ سيبويه: «اعلمْ أنَّ الاسمَ أَولُه

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧٢، و النكت: ١٠٧، وانظر الإيضاح في علل النحو: ١٠٢.

(٢) انظر تعليل امتناع دخول الجزم على الأسماء في الكتاب: ١/ ١٤، والإيضاح في علل النحو: ١٠٢-١٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧١، والمقتصد: ١٦٨-١٧١، والتذييل والتكميل: ١/ ١٣٨-١٣٩، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٣١، ومصادر الحاشية السالفة.

الابتداءُ»[١]، يريد أَولُه المبتدأ لأَنَّ المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداءُ هو العاملُ، وذلك لأَنَّ المبتدأ يكون مُعَرًّى من العوامل اللفظيَّة، ويَعْرَى الاسمُ عن غيره في التقدير قبل أَنْ يقترِنَ به غيرُه.

والذي عليه حُذَّاق أَصحابنا اليومَ المذهبُ الأَولُ، وصاحب هذا الكتاب ذكرَ الفاعلَ أَولاً، وحمَل عليه المبتدأ [٢٩ / أ] والخبر واسمَ كان وخبرَ إِنَّ وخبرَ لا التي لنفي الجنس واسمَ ما ولا التي[٢] بمعنى ليس، وجعَل لكلٍّ واحد منها فصلاً يأْتي عُقَيْبَ هذا مرتَّباً هذا الترتيبَ، ويُستقصَى عليها الكلامُ هناك.

وقولُه: «**والفاعلُ واحدٌ ليس إِلَّا**» يريد أَنَّ كلَّ فِعل متعدِّياً كان أَو غيرَ متعدٍّ لا يكون له إِلَّا فاعلٌ واحد، والعلَّة في ذلك أَنَّ الفعل حديثٌ وخبرٌ، فلا بدَّ له من محدَّثٍ عنه يُسنَد ذلك الحديثُ إِليه ويُنسب إِليه، وإِلَّا عدمتَ فائدتَه، فإِذا ذكرتَ بعدَه اسماً وأَسندتَ ذلك الفعلَ إِليه اشتغلَ به وصار حديثاً عنه، وإِنْ جئتَ بعده باسم آخر وقع فضلةً، فينتصبُ انتصابَ الفضلات وهو المفعولُ به[٣].

وقولُه: «**ليس إِلَّا**» يريد ليس إِلَّا ذلك، فحذَفَ المستثنى منه تخفيفاً، وحذَفَ المستثنى أَيضاً، وحذفُ المستثنى بعد إِلَّا سائغٌ إِذا وقعتْ بعد ليس، وسيوضَّحُ في موضعه من الاستثناء إِنْ شاء الله تعالى.

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء» الكتاب: ١/ ٢٣، وانظر الكلام على هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٩، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٥٩-٦٤، و المقتصد: ٢١٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ١٠٦.

(٢) كذا في ط، ر ، وفي د: «واسم لا التي ..»، ولعله عدَّ «ما» و«لا» أداة واحدة.

(٣) انظر أسرار العربية: ٧٧.

ذِكْرُ المَرْفُوعات

[١/ ٧٤] (الفاعل)

قال صاحب الكتاب: (هو ما كان المسنَدُ إِليه من فعلٍ أَو شِبْهه مقدّماً عليه أَبداً، كقولك: ضربَ زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامُه وحسَنٌ وجهُه، وحقُّه الرفعُ، ورافعُه ما أُسنِد إِليه).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّه قدَّم الكلامَ في الإِعراب على المرفوعات لأَنَّها اللوازمُ للجملة والعمدةُ فيها والتي لا تخلو منها، وما عَداها فضلةٌ يستقلُّ الكلامُ دونها، ثمَّ قدَّم الكلامَ على الفاعل لأَنه الأَصلُ في استحقاق الرفع، وما عداه محمولٌ عليه على ما تقدَّم شرحُه[١].

واعلمْ أَنَّ الفاعل في عُرف النحويِّين كلُّ اسم ذكرتَه بعد فِعل، وأَسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إِلى ذلك الاسم[٢]، ولذلك كان في الإِيجاب والنفي سَواءً، وبعضُهم يقول في وصفه: كلُّ اسم تقدَّمه فعلٌ غيرُ مغيَّرٍ عن بِنْيته، وأَسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إِلى ذلك الاسم[٣]، ويريد بقوله: «غيرُ مغيَّرٍ عن بِنْيته» الانفصالَ من فعل ما لم يُسمَّ فاعلُه، ولا حاجةَ إِلى الاحتراز من ذلك لأَنَّ الفعل إذا أُسندَ إلى المفعول، نحوُ ضُربَ زيدٌ، وأُكرِمَ بكرٌ صار ارتفاعُه من جهة ارتفاع الفاعل، إِذ ليس من شرط الفاعل أَنْ يكون مُوجِداً للفعل أَو مؤثِّراً فيه.

وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يجبُ تقديمُ خبرِه لمجرَّد كونه خبراً، كأَنَّه

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ١٧٢.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ١/ ٣٣، ١/ ٨٠-٨١، والأصول: ١/ ٧٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٤١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٦٦، والنكت: ١٦٣، والمقتصد: ٣٢٥، وأسرار العربية: ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٧٠.

(٣) انظر الأصول: ١/ ٧٢-٧٣.

احترز بقوله: لمجرِّد كونه خبراً من الخبر إِذا تضمَّن معنى الاستفهام[1] من نحو أَين زيدٌ وكيف محمدٌ ومتى الخروجُ، فإِنَّ هذه الظروف التي وقعتْ أَخباراً يجب تقديمُها، لكنْ لا لمجرَّد كونه خبراً، بل لَمَا تضمَّنه الخبرُ من الاستفهام الذي له صدرُ الكلام.

وهذا الكلام عندي ليس بمرضيٍّ لأَنَّ خبر الفاعل الذي هو الفعلُ لم يتقدَّم لمجرَّد كونه خبراً، إِذ لو كان الأَمر كذلك لوجبَ تقديمُ كلِّ خبر من نحو زيدٌ قائمٌ وعبدُ الله ذاهبٌ، فلمَّا لم يجب ذلك في كلِّ خبر عُلم أَنّه إنّما وجب تقديمُ خبر الفاعل لأَمر وراءَ كونه خبراً، وهو كونُه عاملاً فيه، ورتبةُ العامل أَنْ يكون قبل المعمول، وكونُه عاملاً فيه سببٌ أَوجبَ تقديمَه كما أَنَّ تضمُّنَ الخبر همزةَ الاستفهام في قولك: أَين زيدٌ ونظائرِه سببٌ أَوجبَ تقديمَه، فاعرفْه.

وفي الجملة الفاعلُ في عُرف أَهل هذه الصنعة أَمرٌ لفظيٌّ، يدلُّ على ذلك تسميتُهم إِيّاه فاعلاً في الصُّور المختلفة من النفي والإِيجاب والمستقبَل والاستفهام ما دام مقدَّماً عليه، وذلك نحوُ قام زيدٌ وسيقوم زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ، فزيدٌ في جميع هذه الصور فاعلٌ من حيث إِنَّ الفعل مسنَدٌ إِليه ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أَو لم يَفعل، ويؤيِّدُ إِعراضَهم عن المعنى عندكَ وضوحاً أَنّك لو قدمتَ الفاعلَ فقلتَ: زيدٌ قام لم يبقَ عندك فاعلاً، وإِنَّما يكون مبتدأً وخبراً معرَّضاً للعوامل اللفظية.

وقولُه: «**وحقُّه الرفعُ**» يعني وحصَّتُه من الحركات الرفعُ، ورافعُه ما أُسند إِليه من الفعل أَو ما كان في معناه من الأسماء، مثالُ الفعل قام زيدٌ، رفعتَ زيداً بقام، ومثالُ ما هو في معنى الفعل من الأَسماء نحوُ أَسماء الفاعِلينَ والمفعولينَ والصفاتِ المشبَّهة بأَسماء الفاعلينَ، نحوُ قولك: زيد ضاربٌ غلامُه، وحسنٌ وجهُه، ومضروبٌ أَخوه، فهذا في تقدير يَضربُ غلامُه وحَسُنَ وجهُه ويُضرَب أَخوه، فارتفاعُ كلِّ واحد من الغلام والوجه والأَخ كارتفاع زيد بالفعل قبلَه من قولك: ضربَ زيدٌ.

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٧١.

وربَّما قال بعضهم في عبارته: الفاعلُ ما ارتفعَ بإسناد الفعل إليه[١]، وهو تقريبٌ، وهو في الحقيقة غيرُ جائز لأَنَّ الإسناد [١/ ٧٥] معنى، ولا خلافَ أَنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ.

فإن قيل: ولِـمَ كان حقُّ الفاعل أن يكون مرفوعاً، فالجوابُ عن ذلك من وجوه[٢]:

أَحدُها: أَنَّ الفاعل رُفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإِعرابُ لجاز أَنْ يُتوهَّمَ أَنَّه فاعل، وكان الغرضُ اختصاصَ كلِّ واحد منهما[٣] بعلامة تميِّزه من[٤] صاحبه، وكان زِمامُ هذا الأَمر بيَدِ الواضع.

وثانيها: أَنَّ الفاعل إِنَّما اختصَّ بالرفعِ لقُوَّتِه، والمفعولُ بالنصب لضعْفه، والمعنيُّ بقُوة الفاعل تمكُّنه بلزومه الفعلَ وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعولُ كذلك، بل يجوز سقوطُه وحذفُه، أَلا ترى أَنَّك تقول: ضربَ زيدٌ ويكونُ الكلام مستقلَّاً وإِنْ لمْ تذكر مفعولاً، ولو أَخذتَ تحذفُ الفاعل ولم تُقِمْ مُقامَه شيئاً نحوَ ضرَبَ زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً، وإِذا كان الفاعل أَقوى والمفعولُ أَضعفَ والضمةُ أَقوى من الفتحة لأَنَّ الضمةَ من الواو، والفتحةُ من الأَلف والواوُ أَقوى من الأَلف لأَنَّها أَضيقُ مخرجاً، ولذلك يَسُوغ تحريكُ الواو، ولا يمكن ذلك في الأَلف لسَعة مخرجها، ومخرجُ الحرف كلَّما اتَّسع ضعُفَ الصوتُ الخارجُ منه، وإِذا ضاق صلُب الصوتُ وقَوِي [٢٩/ ب] فناسَبوا بأَنْ أَعطَوا الأَقوى الأَقوى والأَضعفَ الأَضعفَ.

ووجهٌ ثالث: أَنَّ الفاعل أَقلُّ من المفعول، إِذ الفعلُ لا يكون له إِلَّا فاعلٌ واحدٌ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرة، نحوُ ضربَ زيدٌ عمراً، وأَعطيتُ زيداً درهماً، وأَعلمتُ زيداً

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٥٨، ومصادر الحاشية (١) ص: ١٦٥.

(٢) انظر تعليل رفع الفاعل في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٥، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٦٤ -٢٦٦.

(٣) في ط، ر: «منها» تحريف.

(٤) في ط، ر: «عن» تحريف، انظر اللسان (ميز).

عمراً خيرَ الناس، فيتعدَّى إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة، ولك أنْ[1] تأتي بالمصدر بعد ذلك والظرفِ من الزمان والظرف من المكان والمفعولِ له والمفعولِ معه والحالِ والاستثناء، والضمةُ أثقلُ من الفتحة، فأَعطَوا الفاعلَ الذي هو قليلُ الرفعَ الذي هو ثقيلٌ، وأَعطَوا المفعولَ الذي هو كثيرٌ النصب الذي هو خفيف، وإنّما فعلوا ذلك لوجهين:

أَحدُهما: لِيقلَّ في كلامهم ما يستَثْقلون، وهو الضمة.

والثاني: أَنهم خصُّوا الفاعلَ بالرفع والمفعولَ بالنصب ليكون ذلك عَدْلاً في الكلام، فيكونَ ثِقلُ الرفع موازياً لقلَّة الفاعل، وخفَّةُ النصب موازيةً لكثرة المفعول، ومثلُهُ مثلُ مَنْ نُصب بين يدَيْه حجَران أَحدهما خمسةُ أرطال والآخرُ عشرةُ أرطال، ثم قيل له: عالِجْ إنْ شئتَ الخفيف[2] عشرَ مرات وإن شئْتَ عالِج الثقيلَ خمسَ مرات، فتكونُ كثرةُ ممارَسة الخفيف مُوازِيةً لقلّة ممارَسة الثقيل[3]، فيكونُ ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والأَصلُ أَنْ[4] يَليَ الفعلَ لأَنّه كالجزء منه، فإذا قُدم عليه غيرُه كان في النيَّة مؤَخَّراً، ومِن ثَمَّ جاز ضربَ غلامَه زيدٌ، وامتنع ضربَ غلامُه زيداً).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ القياس في الفعل من حيث هو حركةُ الفاعل في الأَصل أَنْ يكونَ بعد الفاعل، لأَنَّ وجودَه قبل وجود فِعله، لكنَّه عرَضَ للفعل أَنْ كان عاملاً في الفاعل والمفعولِ لتعلُّقهما به واقتِضائه إِيَّاهما، وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول، فقدِّم الفعلُ عليهما لذلك، وكان العِلْم باستحقاق تقدُّم الفاعل على فِعله من حيث هو مُوجِدُه ثانياً، فأَغْنى أَمْنُ اللَّبس فيه عن وضْع اللفظ عليه، فلذلك قُدم الفعلُ وكان الفاعلُ

---

(١) في ط: «وأَن» خطأ.

(٢) في ط، ر: «الخفيفة» تحريف.

(٣) هذا تمثيل الخليل، انظر المقتصد: ٣٢٦.

(٤) في المفصل: ١٨ «والأصل فيه أن ..».

لازماً له يَتنزَّل منزلةَ الجزء منه بدليل أَنَّه لا يُستغنى عنه.

ولا يجوز إخلاءُ الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتَّصل به ضميرُه أُسكنَ آخرُه، نحوُ ضربْتُ وضرَبْنا وضربْتُم على ما سنذكر في الفصل الذي بعده، وقد تقدَّم من الدليل في شرح الخُطبة على شدَّة اتِّصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مُقْنِع[١]، وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجَب أَنْ يترتَّب بعدَه، ولهذا المعنى لا يجوز أَنْ يتقدَّم عليه كما لا يجوز تقديمُ حرفٍ من [١/ ٧٦] حروف الكلمة على أَولها، ووجب تأْخيرُ المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقَّفُ انعقادُ الكلام على وجوده، فإذاً رتبةُ الفعل يجب أَن يكون أَولاً ورتبةُ الفاعل أَن يكونَ بعدَه ورتبةُ المفعول أَنْ يكون آخِراً.

وقد تقدَّم المفعولُ لضرْب من التوسُّع والاهتمام به والنيَّةُ به التأْخيرُ، ولذلك جازَ أَنْ يقال: ضربَ غلامَه زيدٌ، فالغُلامُ مفعول، وهو مضاف إلى ضمير الفاعل، وهو بعدَه متأَخِّرٌ عنه، فهو في الظاهر إضمارٌ قبل الذكْر لكنَّه لَّما كان مفعولاً كانت النيَّةُ به التأْخيرَ لأَنَّه لَّما وقع في غير موضعه كانت النيَّةُ به التأْخيرَ إلى موضعه، ويكونُ الضميرُ قد تقدَّم في اللَّفظ دون المعنى، وذلك جائز.

ولو قلت: ضربَ غلامُه زيداً برفع الغلام مع أَنَّه متصلٌ بضمير المفعول لكان ممتنعاً لأَنَّ الضمير فيه قد تقدَّم على الظاهر لفظاً ومعنى لأَنَّ الفاعل وقع أَولاً، وهي مَرتبتُه، والشيءُ إذا وقع في مرتبته لا يجوز أَنْ يُنْوَى بها غيرُها، وقد أَقدمَ أَبو الفتح بن جنِّي على جواز مثل ذلك، وجعلَه قياساً، قال: «**وذلك لكثْرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديمُ المفعول كالأَصل**»[٢]، وحمَلَ عليه قولَ الشاعر[٣]:

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٣٢.

(٢) قال ابن جني: «فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لَّما استمرَّ وكثر كأَنه الأصل، وتأخير الفاعل كأَنه أيضاً الأصل» الخصائص: ١/ ٢٩٨.

وأجاز ما قاله ابن جني الأخفش وصححه ابن مالك، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٧.

(٣) تخريج البيت مستوفى في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٦.

جـزَى ربُّـه عنِّـي عَـدِيَّ بـنَ حاتِـمٍ جَـزاءَ الكـلابِ العـاوِياتِ وقـد فَعـلْ

وذلـك خـلافُ مـا عليـه الجمهورُ، والصـوابُ أَنْ تكـونَ الـهـاءُ عائـدةً إِلى المصـدر، والتقديرُ جَزى ربُّ الجزاءِ، وصار ذِكر الفعل كتقديم المصدر إذ كـان دالَّاً عليـه، ومثلُه قولُهم: مَنْ كذبَ كان شـرّاً لـه، أَيْ كـان الكـذبُ شـرَّاً لـه، وبعضُـهم يقـول: الضمير في البيت يعود إِلى المفعول بعدَه، ولكـنْ علـى سـبيل الضـرورة[1]، ولا يجوز مثلُه في حـال الاختيار وسَعة الكلام، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومضمَرُه في الإِسناد إِليه كمُظْهرِه، تقـول: ضـربتُ وضـربْنا وضـربُوا وضـربْنَ، وتقول: زيدٌ ضـربَ، فتنوي في ضـربَ فـاعلاً، وهـو ضـميرٌ يرجع إِلى زيد شَبيهٌ بالتاء الراجعةِ إِلى أَنا وأَنتَ في أنا ضـربتُ وأَنتَ ضـربتَ).

قال الشارح: لا فرقَ بين إِسناد الفعل إِلى الفاعل الظاهر وبين إِسناده إِلى المضـمَر مـن جهة حُصول الفائدة، واشتغالُ الفعلِ بالفاعـل المضـمَر كاشتِغاله بالظـاهر، إِلَّا أَنَّـك إِذا أَسـندتَه إِلى ظـاهر كـان مرفوعـاً وظهـر الإِعـرابُ فيـه، وإِذا أَسـندتَه إِلى مضـمَر لم يظهـر الإِعراب فيه لأَنَّه مبنيٌّ، وإِنَّما يُحْكم على محلِّه بالرفع، فإِذا قلـتَ: ضـربتُ كانـت التـاء في محلِّ مرفوعٍ لأَنَّها الفاعلة.

واعلـمْ أَنَّ الفعـل المـاضي إِذا اتَّصـل بـه ضـميرُ الفاعـل سـكَنَ آخرُه، نحـوُ ضـربْتُ وقبلْتُ، وذلك لئلَّا يتَوالى في كلمة أَربعُ متحرِّكـات لـوازِمُ[2]، فقولُنـا: لـوازمُ تحـرُّزاً مـن ضمير المفعول لأَنَّ الفعل لا يَسْكُنُ لامُه إِذا اتَّصل به ضميرُ المفعول لأَنَّ ضمير المفعـول ليس بلازمٍ للفعل، ألا ترى أَنَّـه يجوز إِسقاطُه وحذفُه وأَنْ لا تـذكرَه، فتقـول: ضـرَبَك بالتحريك، فيجتمعُ فيه أَربعُ متحرِّكات، إِذ لم تكـن لـوازمَ لأَنَّ ضـمير المفعـول في حكـم المنفصل، فعلى هذا تقول: ضـربْنا بسـكون البـاء إِذا أَردتَ الفاعـلَ، ويقـعُ الظـاهرُ بعـده منصوباً لأَنَّه المفعولَ، وتقول: ضـربَنا بحركةِ الباء إِذا أَردتَ المفعولَ، ويقعُ الظاهرُ بعده

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠٩.

(٢) انظر الخصائص: ١/ ٣٢٠-٣٢١، والمقتصد: ٣٢٨، والأشباه والنظائر: ١/ ١٤٧-١٤٨.

مرفوعاً لأَنَّه الفاعلُ، فقد بان الفرقُ بين ضربْنا وضربَنا وحدَّثْنا وحدَّثَنا، إِذا أَسكنتَ فالضميرُ فاعل وإِذا حَركتَ [٣٠ / أ] فالضميرُ مفعول.

وقولُه: «وهو ضميرٌ يرجعُ إِلى زيد» يريد بذلك أَنك إِذا أَخبرتَ عن أَنا وهو ضميرٌ منفصِل فقلت: أَنا ضربتُ وعن أَنتَ في قولك: أَنتَ ضربْتَ فكما يعودُ إِلى كلِّ واحد منهما ضميرٌ متصِلٌ [١/ ٧٧] يظهر في اللَّفظ له صورةٌ تدرِكُها الحاسةُ في الخطِّ كان كذلك في الغائب ولم يظهرْ له صورةٌ ولا لفظٌ حملاً لَمَا جُهِل أَمرُه على ما عُلم، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن إِضمار الفاعل قولُك: ضربَني وضربتُ زيداً، تُضْمِر في الأَول اسمَ مَنْ ضربَك وضربْتَه إِضماراً على شريطة التفسير، لأَنك لَمَّا حاولتَ في هذا الكلام أَنْ تجعلَ زيداً فاعلاً ومفعولاً فوجَّهتَ الفعلَيْن إِليه استغنَيْتَ بذِكْره مرةً، ولَمَّا لم يكن بدٌّ من إِعمال أَحدِهما فيه أَعملتَ الذي أَوْلَيْتَه إِياه، ومنه قولُ طُفيل، أَنشدَه سيبويه:

جَرى فوقَها واسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ)

قال الشَّارح: هذا الفصل من باب إِعمال الفعلَيْن، وهو بابُ الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ[١]، اعلمْ أَنَّك إِذا ذكرتَ فعليْنِ أَو نحوَهما من الأَسماء العاملة ووجَّهتَهما إِلى مفعول واحد، نحوُ «ضربَني وضربْتُ زيداً» فإِنَّ كلَّ واحد من الفعليْنِ موجَّهٌ إِلى زيد من جهة المعنى، إِذ كان فاعلاً للأَول ومفعولاً للثاني، ولم يَجز أَنْ يَعملا جميعاً فيه، لأَنَّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة.

على أَنَّ الفرَّاء قد ذهب إِلى أَنَّك إِذا قلتَ: قامَ وقعدَ زيدٌ فكِلَا الفعلَيْنِ عاملٌ في زيد، وهو ضعيفٌ لأَنَّ مِن الجائز تغييرَ أَحد العاملَيْن بغيره من النواصب، وحينئذٍ يؤَدِّي إِلى أَنْ يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة، وذلك فاسدٌ، وإِذْ لم يَجز أَنْ

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللَّذَين كلُّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان من نحو ذلك» الكتاب: ١/ ٧٣، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/ ٧٨.

يَعْملا معاً فيه وجبَ أَنْ يعملَ أَحدُهما فيه، ونقدِّرَ للآخَر معمولاً يدلُّ عليه المذكور[١].

وذهب الجميعُ إِلى جواز إِعمال أَيِّهما شئتَ، واختلفوا في الأَوْلويَّة[٢]، فذهب البصريُّون إِلى أَنَّ إِعمال الثاني أَوْلَى، وذهب الكوفيُّون إِلى أَنَّ إِعمال الأَول أَوْلَى[٣]، فإِذا قلت: ضربَني وضربتُ زيداً نصبتَ زيداً لأَنك أَعملتَ فيه «ضربتُ» ولم تُعمل الأَولَ فيه لفظاً، وإِنْ كان المعنى عليه، وذهب سيبويه إِلى أَنَّ في «ضربَني» فاعلاً مضمَراً دلَّ عليه المذكور[٤]، وحملَه على القول بذلك امتناعُ خُلوِّ الفعل من فاعل في اللَّفظ.

وذهب الكسائيُّ إِلى أَنَّ الفاعلَ محذوفٌ دلَّ عليه الظاهر[٥]، وكان الفرَّاءُ لا يرى الإِضمارَ قبل الذِّكْر، وأَثرُ هذا الخلاف يظهرُ في التثنية والجمع، فتقول على مذهب سيبويه في التثنية: ضرباني وضربتُ الزيدَيْن، وفي الجمع: ضربوني وضربتُ الزيدِيْنَ، فتظهرُ علامةُ التثنية والجمع لأَنَّ فيه ضميراً، وتقول على مذهب الكسائي: ضربَني وضربتُ زيداً وفي التثنية ضربَني وضربتُ الزيدَيْنِ، وفي الجمع: ضربَني وضربتُ الزيدِينَ، فتوحِّدُ الفعلَ الأَولَ في كلِّ حال لخلوِّه من الضمير.

والصحيحُ مذهبُ سيبويه لأَنَّ الإِضمار قبل الذِّكْر قد وردَ عنهم في مواضعَ على شريطة التفسير، من ذلك إِضمار الشأْن والقِصة والحديثِ في باب المبتدأ والخبر وما دخلَ عليهما، نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦]، وهو إِضمار الشأْن والحديثِ

---

(١) انظر رأي الفراء وتوجيهه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٠، وانظره أيضاً في شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٦٦، وارتشاف الضرب: ٢١٤١.

(٢) في ط، ر: «الأولية».

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ١/ ٧٣-٨٠، والمقتضب: ٤/ ٧٢، والإنصاف: ٨٣-٩٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٢.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٧٨، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٧٨-٧٩، والنكت: ٢١٤-٢١٥.

(٥) انظر توجيه قولي الكسائي والفراء في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٨٢-٨٥، والبصريات: ٥٢٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٠، وانظر أيضاً ارتشاف الضرب: ٢١٤٣.

(٦) الإخلاص: ١١٢/ ١.

وفسَّره بعدَه، ونحوُ قول الشاعر[1]:

إِذا مِتُّ كان الناسُ نِصْفانِ شامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنْتُ أَصْنَعُ

المرادُ كان الشأْنُ والأَمرُ الناسُ نِصفانِ، ومن ذلك قولُهم: نعْمَ رجلاً زيدٌ، ففي نعْمَ فاعلٌ مضمَرٌ فسَّرتْه النكرةُ بعده، والتقديرُ نعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، أَي المضمَرُ كنايةٌ عن رجُل، ومثلُه رُبَّه رجُلاً، أَدخَلَ رُبَّ على مضمَر لم يتقدَّم له ذِكْرٌ ظاهرٌ وفسَّره بما بعدَه، ويسمِّيه الكوفيُّون المضمَر المجهولَ[2].

وأَما حذفُ الفاعل أَلبتَّةَ وإِخلاءُ الفعل عنه فغيرُ معروف في شيءٍ من كلامهم، فكان ما قلْناه وهو الحملُ على الإِضمار بشَرْط التفسير أَوْلَى إِذْ كان له نظيرٌ من كلام العرب، فكان أَقلَّ مخالَفةً.

وقولُه: «**تُضْمِرُ في الأَول اسمَ مَنْ ضرَبَك [١/ ٧٨] وضربْتَه**» يريد مضمَرَ الاسم المذكور لأَنَّه فاعلٌ ومفعولٌ من جهة المعنى إِذ كان ضارِباً ومضروباً، ولذلك يُترجَمُ باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللَّذيْن يَفعلُ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه مثلَ ما يَفعلُ به الآخَرُ[3]، فإِذا قلت: ضربَني وضربتُ زيداً أَضمرتَ في الأَول اسمَ زيد الذي فَعلَ بك من الضرب مثلَ ما فعلتَ به، فأَمَّا البيت الذي أَنشده، وهو من أَبيات الكتاب لطُفَيل الغَنَويّ[4]:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها ... جَرى فوقَها واسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

فشاهدٌ على إِعمال الثاني وهو اختيارُ سيبويه[5]، نصبَ اللَّونَ باسْتشعَرتْ وأَضمرَ في

---

(١) هو العجير السلولي والبيت في ديوانه: ٢٢٥، والكتاب: ١/ ٧١، ونوادر أبي زيد: ٤٤٢، والنكت: ٢٠٨، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٣/ ١١٦، والرواية في الديوان والنوادر «نصفَيْن» وليس فيه شاهد حينئذ.

(٢) انظر مجالس ثعلب: ٢٧٢، ٣٨٦، والأصول: ١/ ٢٣٢، والحلبيات: ٢٥٣.

(٣) كذا قال سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ٧٣.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٠.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٧٦-٧٧، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٧٨، والنكت: ٢١٤.

جَرى فاعلاً دلَّ عليه لونُ مُذْهَب، ولو كان أَعملَ الأَولَ لرفعَ اللَّونَ بالفعل الأَول، وكان أَظهرَ ضميرَ المفعول في «اسْتَشعَرتْ»، وقال: واستشعَرتْه، كأَنَّه يصفُ خيلاً وأَنَّ أَلوانها كُمْتٌ مَشُوبةٌ بحُمرة كأَنَّ عليها شِعارَ ذَهبٍ، والشِّعار: ما يَلي الجسَدَ من الثياب، والمُذهَب ههنا من أَسماء الذَّهب، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وكذلك إذا قلتَ: ضربتُ وضربَني زيدٌ رفعتَه لإيلائك إيَّاه الرافعَ وحذفتَ مفعولَ الأَول استغناءً عنه، وعلى هذا تُعمل الأَقربَ أبداً فتقول: ضربتُ وضربَني قومُك، قال سيبويه: «ولو لم تَحمِل الكلامَ على الآخِر لقلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك»، وهو الوجه المختار الذي وردَ به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ و: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ وإليه ذهب أَصحابنا البصريُّون).

قال الشارح: إذا قلتَ: ضربتُ وضربَني زيدٌ برفع زيد أَعملتَ الثاني، وهو فعلٌ ومفعولٌ، وليس بعد الفعل والمفعول إلَّا الفاعلُ، والفاعلُ حقُّه الرفعُ، وهذا معنى قوله: «لإيلائك إيَّاه الرافعَ»، يشير بذلك إلى قُربه منه، وحذفتَ مفعولَ الأَول استغناءً عنه، ولم تُضْمِره لأَنَّ المفعول فضلة، فلم تَحتجْ إلى إضماره، وعلى هذا يعملُ الأَقربُ أَبداً، وذلك مُقتضى القياس، فتقول: ضربتُ وضربني قومُك، أَعملتَ الثاني، ولذلك رفعتَ القومَ، ووحَّدْتَ الفعلَ لخُلوِّه من الضمير، ولو أَعملتَ الأَول لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك بنصب القوم وإظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لأَنَّ تقديره ضربتُ قومَك وضربوني.

والوجه المختارُ ضربتُ وضربَني قومُك، وبه ورَد الكتاب العزيز، قال لله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[1] أَعملَ الثاني، ولو أَعمل الأَول لقال: آتوني أُفرِغْه عليه قِطْراً إذ التقدير آتوني قِطْراً أُفرِغْه عليه، ومثلُه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[2] أَعملَ الثاني، وهو اقْرؤوا، ولو أَعمل [٣٠/ ب] الأَولَ لقال: هاؤُم اقرؤوه كتابِيَه.

---

(١) الكهف: ١٨/ ٩٦.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ١٩.

واعلمْ أَنَّ هذا الاستدلالَ بالظاهر والغالب، وذلك لأَنَّه يجوز أَن يكون أَعملَ الأَولَ وحذفَ مفعولَ الثاني لأَنَّ المفعول فضلة يجوز أَنْ لا يأْتيَ به، ومثلُه قول الفرزدق[١]:

ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني   بنو عَبْدِ شَمْسٍ مِن مَنافٍ وهاشمِ

فهذا مثلُ قولهم: ضربتُ وضربَني قومُك أَعمل الثاني وهو «سبَّني»، ولو أَعمل الأَولَ لقال: وسبُّوني لأَنَّ التقدير لو سببْتُ بني عبد شَمْس وسبُّوني.

قال صاحب الكتاب: (وقد يُعملُ الأَولُ، وهو قليلٌ، ومنه قولُ عمر بن أَبي ربيعة:

تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ به عُودُ إِسْحِلِ

وعليه الكوفيُّون، وتقول على المذهبين: قاما وقعدَ أَخواك، وقام وقعدا أَخواك، وليس قولُ امرئِ القيس:

كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ [١/ ٧٩]

من قَبيل ما نحن بصدده إِذ لم يوجَّه فيه الفعلُ الثاني إِلى ما وُجِّه إِليه الأَولُ).

قال الشارح: قد ذكرْنا أَنَّه لا خلافَ في جواز إِعمال أَيِّ الفعلين شئتَ لتعلُّق معنى الاسم بكلِّ واحد من الفعلَين، وإِنَّما الخلافُ في الأَولَى[٢] منهما، فذهب الكوفيُّون إِلى أَنَّ إِعمال الفعل الأَول أَولَى وتعلَّقوا بأَبيات أَنشدوها، منها قولُ عمر بن أَبي ربيعة[٣]:

إِذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أَراكةٍ   تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ به عُودُ إِسْحِلِ

الشاهد فيه رفعُ «عودُ إِسْحلِ» بالفعل الأَول، والتقدير تُنخِّلَ عودُ إِسْحلِ

---

(١) البيت في ديوانه: ٢/ ٣٠٠، والكتاب: ١/ ٧٧، والمقتضب: ٤/ ٧٤، والإنصاف: ٧٨، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٩١.

(٢) في ط، ر: «الأول» تحريف.

(٣) البيت في ملحقات ديوانه: ٢٢٩، والكتاب: ١/ ٧٨، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٩٣، و حكى الأعلم في النكت: ٢١٤ أنّ الأصمعي نسبه إلى طفيل الغنوي، وهو في ديوانه: ٦٥.

فاسْتاكتْ به، ولو أَعملَ الثاني لقال: تُنخَّلَ فاسْتاكتْ بعُودِ إِسْحلِ، فقوله: «تُنخِّل» أي اخْتِير، والإِسْحِلُ: شجر يُشْبهُ الأَثْلَ يُسْتاك به، يَنبُتُ بالحجاز[1]، وهذا لا دليلَ فيه لأَن ذلك يدلُّ على الجواز، ولا خلافَ فيه، وأَمَّا أَنْ يدلَّ على الأَولويَّة[2] فلا.

وحُجةُ البصريِّين في ترجيح إِعمال الثاني أَنه أَقربُ إِلى المعمول، وليس في إِعماله تغييرُ المعنى إِذ لا فرقَ في المعنى بين إِعمال الأَول والثاني، وتُكتسبُ به رعايةُ جانب القُرب وحُرمةِ المجاوَرة، ومِمَّا يدلُّ على رعايتهم جانبَ القُرب والمجاوَرة أَنَّهم قالوا: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[3] وماءُ شَنٍّ باردٍ، فأَتبعوا الأَوصافَ إِعرابَ ما قبلها، وإِنْ لم يكن المعنى عليه، أَلا ترى أَنَّ الضبَّ لا يُوصف بالخراب والشَّنَّ لا يوصَف بالبرودة؟ وإِنَّما هما من صفات الجُحْر والماء، ومن الدليل على مراعاة القُرب والمجاوَرة قولُهم: خشَّنتُ بصدره وصدرِ زيد، فأَجازوا في المعطوف وجهَيْن أَجودُهما الخفضُ، فاختير الخفضُ ههنا حملاً على الباء، وإِنْ كانت زائدةً في حُكم الساقط للقُرب والمجاوَرة، وكان إِعمالُ الثاني فيما نحن بصدده أَولَى للقُرب والمجاوَرة، والمعنى فيهما واحدٌ.

قال: «**وتقول على المذهبَيْن: قاما وقعد أَخواك وقام وقعد أَخواك**» قد تقدَّم من قولنا أَنَّه إِذا وُجِّه الفعلان إِلى اسم واحد لا يجوز أَنْ يَعملا فيه جميعاً، وإِذ كانت القضية كذلك وجبَ أَنْ يعملَ فيه أَحدُهما لفظاً ومعنى، ويعملَ الآخرُ فيه من جهة المعنى لا غيرُ، فتقول على مذهب سيبويه: قاما وقعد أَخواك، فتثنِّي الفعلَ الأَولَ لأَنَّ فيه ضميراً، وتقول: قام وقعد أَخواك على مذهب الكسائي وتُوحِّد الفعلَين جميعاً، الأَولُ لأَنَّ فاعله محذوف عنده، والثاني لأَنَّه عمِلَ في الظاهر بعده، وتقول على مذهب الفراء: قام وقعد أَخواك، فتوحِّد الفعلَيْن جميعاً أَيضاً لخلوِّهما من الضمير لأَنَّهما جميعاً عَملا في هذا الاسم

---

(١) انظر النبات للأصمعي: ٣٣.

(٢) في ط، ر: «الأولية».

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٦٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٢، وللأخفش: ٤٦٦، والخصائص: ١/ ١٩٢، ومغني اللبيب: ٧٦٠-٧٦٢، والأشباه والنظائر: ١/ ٣٢٢.

الظاهر ورفَعاه، فأَمَّا بيتُ امرئ القيس[1]:

فلو أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنى مَعيشةٍ كفَاني ولم أَطلُبْ قليلٌ من المالِ

فليس من هذا الباب لأَنَّ شرطَ هذا الباب أَنْ يكون كلُّ واحد من الفعلين موجَّهاً إِلى ما وُجِّه إِليه الآخَرُ، وهو الاسم المذكور، وليس الأَمرُ في البيت كذلك لأَنَّ الفعل الأَول موجَّه إِلى القليل من المال، والثاني موجَّه إِلى المُلك، ولم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإِنَّما كان مطلوبُه الملكَ، وتلخيصُ معنى البيت أَنَّني لو سعيتُ لمنزلة دنيَّة كفاني قليلٌ من المال ولم أَطلب الكثيرَ، أَلا ترى أنه قال في البيت الثاني[2]:

ولكنَّما أَسْعَى لمَجْدٍ مؤَثَّلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المؤَثَّل أَمثالي

ولو نَصب قليلاً بأَطْلب استحالَ المعنى، وصار التقدير كفاني قليلٌ ولم أَطلبْ قليلاً، فيكونُ قد[3] عطفَ [١/ ٨٠] جملة على[4] جملة لا تعلُّقَ لإِحْداهما[5] بالأُخرى، كقولك: ضربَني زيدٌ ولم أُكرمْ بكراً، وحُذف المفعولُ من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه، يصف بُعْدَ همَّته فيقول: لو كان سَعْيي في الدنيا لأَدنى حظٍّ فيها لكفتْني البُلْغةُ من العيش، ولم أَتجشَّم ما أَتجشَّمُ، وإِنَّما طلبي مَعالي الأُمور كالمُلك ونحوِه، فاعرفْه[6].

قال صاحب الكتاب: (ومن إِضماره قولهم: إِذا كان غداً فأْتِني، أَي إِذا كان ما نحن عليه غداً).

قال الشارح: يريد ومِن إِضمار الفاعل أَنَّ الإِنسان يقول لمَن يخاطِبه في أَمر يطلبُه: «إِذا كان غداً فائتِني»، يريد إِذا كان ما نحن عليه غداً فائْتِني، فكان ههنا بمعنى الحدوث،

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣١.

(٢) البيت في ديوانه: ٣٩، والكتاب: ١/ ٧٩، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٩٥، المؤثل: المثمر.

(٣) في ط، ر: «هذا».

(٤) في ط، ر: «إلى» تحريف.

(٥) في ط، ر: «لأحدهما» تحريف.

(٦) انظر توجيه ابن الحاجب ضعف التنازع في بيت امرئ القيس في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٥-١٣٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٩٥.

والتقديرُ إِذا حدث هذا الأَمرُ غداً فائِتِني[١]، فأَضمرَ الفاعلَ لدلالة الحال عليه، وصار تفسيرُ الحال كتقديم الظاهر، ونحوٌ منه[٢]:

فإِنْ كان لا يُرْضِيكَ حتَّى تَردَّني ... إِلى قَطَرِيٍّ لا إِخالُكَ راضِيَا

المرادُ فإِنْ كان لا يُرضِيكَ ما جرى في الحال التي نحن عليها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يجيءُ الفاعلُ ورافعُه مضمَرٌ، يقال: مَنْ فعل؟ فتقول: زيدٌ بإِضمار فَعَل، ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ) فيمَنْ قرأَها مفتوحةَ الباء، أَي يُسبِّح له رجال، ومنه بيت الكتاب:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ

أَي لِيَبْكه ضارعٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ الفاعل قد يُذكَر وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأَمر يدلُّ عليه، وذلك أَنَّ الإِنسانَ قد يرى مضروباً أَو مقتولاً ولا يَعْلم مَنْ أَوقعَ به ذلك الفعلَ من الضرب أَو القتل، وكلٌّ واحد منهما يَقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل فيقول: مَنْ ضربَه؟ أَو مَنْ قتلَه؟ فيقول المسؤول: زيدٌ أَو عمرو، يريدُ ضرَبَه زيدٌ أَو قتلَه عمرٌو، فيرتفِعُ الاسمُ بذلك الفعل المقدَّر، وإِنْ لم يُنْطَقْ به لأَنَّ السائل لم يشكَّ في الفعل، وإِنَّما يشكُّ في فاعله، ولو أَظهرَه فقال: ضربَه زيدٌ لكان أَجودَ شيءٍ وصار ذِكر الفعل كالتأكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بالْغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ)[٣] بفتح الباء في

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٤ وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢٠١.

(٢) البيت لسوَّار بن مضرَّب كما في نوادر أبي زيد: ٢٣٣، والكامل للمبرد: ٢/ ١٠٢، وجاء بلا نسبة في كتاب الشعر: ٥٠٥، والخصائص: ٢/ ٤٣٣، والمحتسب: ٢/ ١٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨٤.

(٣) النور: ٢٤/ ٣٦-٣٧.

انظر كتاب السبعة: ٤٥٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٨.

[٣١/ أ] قراءة عاصم وابن عامر، وذلك أَنَّه بَناه لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه فأَقام الجارَّ والمجرورَ بعده مُقامَ الفاعل، ثم فسَّر مَنْ يسبِّح على تقدير سؤال سائلٍ مَنْ يُسبِّحه؟ فقال: رجالٌ، أَي يسبِّح له رجال، فرفعَ رجالاً بهذا الفعل المضمَر الذي يدلُّ عليه يسبَّح لأَنَّه لَمَّا قال: يسبَّح له دلَّ أَنَّ ثَمَّ مسبِّحاً، ومثلُه بيتُ الكتاب[1]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ ومُخْتبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

البيت لابن نَهِيك النَّهشليّ، والشاهد فيه رفعُ ضارعٍ بفعلٍ محذوف، كأَنَّه قيل: مَنْ يَبْكيه؟ فقال: ضارعٌ لخُصومة، أَي يَبكيه ضارعٌ لخصومة، والمُختبِط: المحتاج، وأَصلُه ضرْبُ الشَّجر للإِبل ليسقطَ ورقُها وتَعْلِفَ[2]، يصفُ أَنَّه كان مُقيماً بحُجَّة المظلوم ناصراً له مؤاسياً للفقير المحتاج، والضارع: الذليل الخاضع، وتُطِيح: تُذْهب وتُهلك، يقال: أَطاحتْه السِّنون إِذا ذهبت[3] به في طلب الرزق وأَهلكتْه، والطَّوائح: جمع مُطِيحة، وهي القَواذف، يقال: طوَّحتْه الطَّوائحُ: أَي تَرامت به المَهالك، والقياسُ أَنْ يقال: المَطَاوح لأَنه جمعُ مُطِيحة، وإِنَّما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[4]، والقياس مَلَاقِح لأَنه جمع مُلْقِحة، وإِنَّما جاء محذوفَ الزوائد، ورواه الأصمعيُّ[5]: لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة؛ على بِنْية الفاعل، ولا شاهدَ فيه [١/ ٨١] على هذه الرواية، فعلى قياس قوله تعالى: (يُسَبَّحُ لَهُ فِيْهَا بالْغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ) أَجازَ سيبويه: ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو[6]، لأَنك لَمَّا قلتَ: ضُرِبَ؛ عُلِم أَنَّ له ضارباً، والتقديرُ:

---

(١) نسبة البيت وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٨.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٣٢٩.

(٣) في ط، ر: «أذهبت».

(٤) الحجر: ١٥/ ٢٢، وانظر الكتاب: ٣/ ٢٥٦، ٣/ ٢٧٥، والمقتضب: ٤/ ١٧٩، والتكملة: ١٧٤، والنكت: ٣٥٣.

(٥) روايته في الشعر والشعراء: ١/ ٩٩-١٠٠، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢٠٨.

(٦) جمهور النحويين على أن هذا لا يقاس، وأجازه ابن السراج، وقيد ابن مالك جوازه بأمن اللبس، وقاسه الجرمي، ولم يصرح سيبويه بجوازه، ونسب إليه أبو حيان منعه، انظر=

ضربَه عمرو، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ: (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم)[١]، قال أَبو العباس[٢]: المعنى زيَّنَه شركاؤُهم فرُفع الشركاءُ بفعل مضمَر دلَّ عليه زُيِّنَ.

قال صاحب الكتاب: (والمرفوعُ في قولهم: «هل زيدٌ قامَ» فاعلُ فعلٍ مضمَر يفسِّره الظاهرُ، وكذلك في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، وبيتِ الحماسة:

إِنْ ذو لُوْثَةٍ لانَا

وفي مَثَل للعرب: «لو ذاتُ سِوَار لطمَتْني»، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ على معنى ولو ثبتَ، ومنه المثل: «إِلَّا حَظِيَّة فلا أَلِيَّة» أي إِلَّا تكن لكَ في النساء حَظِيَّة فإني غيرُ أَلِيَّة).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ الاستفهام يقتضي الفعلَ ويطلبُه، وذلك من قِبل أَنَّ الاستفهام في الحقيقة إِنَّما هو عن الفعل[٣]، لأَنَّك إِنَّما تستفهِمُ عمَّا تشكُّ فيه وتجهلُ عمَلَه، والشكُّ إِنَّما وقع في الفعل، وأَمَّا الاسمُ فمعلومٌ عندك، وإِذا كان حرفُ الاستفهام إِنَّما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيارُ أَنْ يَليه الفعلُ الذي دخل من أَجله، وإِذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعلٌ فالاختيارُ أَنْ يكون مرتفعاً بفعل مضمَر

=الكتاب: ١/ ٢٥٤، ١/ ٢٨٨، ١/ ٣٦٦، والأصول: ٣/ ٤٧٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٤، والمحتسب: ١/ ٢٢٩-٢٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١١٨-١١٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٩-٢١٠، والارتشاف: ١٣٢٣.

(١) الأنعام: ٦/ ١٣٧، قرأ برفع «قتل» و«شركاؤهم» وبناء «زين» لما لم يسم فاعله أبو عبد الرحمن السُّلمي، انظر الكتاب: ١/ ٢٩٠، والمقتضب: ٣/ ٢٨١، والأُصول: ٣/ ٤٧٣، وكتاب الشعر: ٤٩٩، والمحتسب: ١/ ٢٢٩.

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ٢٨١.

(٣) إلى هذا أشار المبرد في المقتضب: ٢/ ٧٥، والسيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٥١-١٥٢، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٣٢.

دلَّ عليه الظاهرُ، لأَنَّه إِذا اجتمع الاسم والفعل كان حملُه على الأَصل أَوْلى، وذلك نحوُ قولك: أَزيد قامَ، ورفْعُه بالابتداء حسنٌ جيدٌ لا قبحَ فيه لأَن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، وأَبو الحسن الأخفشُ يختار أَنْ يكون مرتفعاً بفعل مضمَر على ما قلْناه[١]، وأَبو عمر الجرميُّ يختار أَنْ يكون مرتفعاً بالابتداء[٢] لأَنّ الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبرُ كما ذكرناه، ولا يَفْتقر إِلى تكلُّف تقدير محذوف.

وأَمَّا تمثيلُ صاحب الكتاب بقوله: «هل زيدٌ قامَ» فلم يمثِّل بالهمزة فيقُل: أَزيدٌ قام، وذلك من قِبل أَنَّ سيبويه يُفرق بين الهمزة وهل، فعنده إِذا قلتَ: أَزيدٌ قام جاز أَنْ يرتفع الاسمُ بالابتداء جوازاً حسَناً[٣]، وإِذا قلت: هل زيدٌ قامَ يقع إِضمارُ الفعل لازماً ولم يرتفع الاسمُ بعده إِلَّا بفعل مضمَر على أَنَّه فاعلٌ، وقَبُحَ رفعُه بالابتداء ولم يَجز تقديمُ الاسم ههنا إِلَّا في الشعر[٤]، فلذلك مثَّله بهل دون الهمزة.

وإِنّما قبُحَ رفعُه بعد هل بالابتداء ولم يقبُح بعد الهمزة[٥]، وذلك من قِبَل أَنَّ الهمزة أُمُّ الباب وأَعمُّ تصرُّفاً وأَقواها في باب الاستفهام لأَنَّها تدخل في مواضع الاستفهام كلِّها، وغيرُها ممَّا يُستفهم به يَلْزمُ موضعاً ويختصُّ به ويَنْتقل عنه إِلى غير الاستفهام، نحوُ مَنْ وكَمْ وهَلْ، فمَنْ سؤالٌ عمَّن يَعقل، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي، وكم سؤالٌ عن عدد، وقد تُستعمل بمعنى رُبَّ، وهل لا يُسأل بها في جميع المواضع، ألا ترى أَنك تقول:

---

(١) انظر رأي الأخفش في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٧٦، والارتشاف: ٢١٧٦، والمساعد: ٢/ ٤٢٤.

(٢) انظر مذهب الجرمي في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٧٦، والارتشاف: ٢١٧٦، وتقويته في البصريات: ٩٠٠.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ١٠١، والمقتضب: ٢/ ٧٤-٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥١-١٥٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٠.

(٤) كذا في الكتاب: ١/ ٩٩، ١/ ١٠١، والمقتضب: ٢/ ٧٥.

(٥) انظر تعليل ذلك في الكتاب: ١/ ٩٩-١٠١، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٥٨-١٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٠.

أَزيدٌ عندك أَمْ عمرو على معنى أَيُّهما عندك؟ ولم يَجز في ذلك المعنى أَنْ تقول: هل زيدٌ عندك أَمْ عمرو، وقد تنتقل عن الاستفهام إِلى معنى «قد»، نحوُ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾(١) أي قد أتى، وقد تكون بمعنى النفي نحوُ قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾(٢).

وإِذْ كانت الهمزة أَعمَّ تصرُّفاً وأَقوى في باب الاستفهام توسَّعوا فيها أَكثر ممَّا توسَّعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يَستقْبحوا أَنْ يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكونَ الخبرُ فعلاً، واستُقْبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلَّة تصرُّفها.

فإِنْ قيل: إِذا كان الاستفهام يقتضي الفعلَ على ما أَقررْتم فما بالُكم ترفعون بعده المبتدأ والخبرَ فتقولون: أَزيدٌ قائمٌ، وهل زيدٌ قائم؟ [١/ ٨٢] فالجواب أَنَّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلُّ على فائدة، فدخل الاستفهامُ سؤالاً عن تلك الفائدة.

وذكَرَ قولَه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٣)، فأَحَد هنا مرتفعٌ بفعل مضمَر يفسِّره(٤) الظاهرُ الذي هو استجاركَ، والتقديرُ إِنْ استجارَكَ أَحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأَجِرْه، وذلك أَنَّ إِنْ في باب الجزاء بمنزلة الأَلف في باب الاستفهام، وذلك لأَنَّها تدخل في مواضع الجزاء كلِّها، وسائرُ حروف الجزاء نحوُ مَنْ ومَتى لها مواضعُ مخصوصة، فمَنْ شرطٌ فيمَنْ يَعقل، ومتى شرطٌ في الزمان، وليستْ إِنْ كذلك، بل تأْتي شرطاً في الأَشياء كلِّها، فلذلك حسُنَ أَنْ يليَها الاسمُ في اللفظ ويقدَّرَ له عاملٌ، وذلك نحوُ إِنْ زيدٌ أَتاني آتِه، ترفع زيداً بفعل مضمَر يفسِّره هذا الظاهرُ، والتقديرُ إِنْ أَتاني زيدٌ أَتاني آتِه، قال النَّمر بن تَولب(٥):

---

(١) الإنسان: ٧٦/ ١.

(٢) الرحمن: ٥٥/ ٦٠، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٥.

(٣) التوبة: ٩/ ٦.

(٤) في ط، ر: «تفسيره».

(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٩، وزد شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧٨=

لا تَجْـــزَعِي إِنْ مُنْفِســـاً أَهْلَكْتُـــه وإذا هلَكْـــتُ فعنـــدَ ذلـــك فاجْـــزَعي

نصبَ مُنفِساً بعد إنْ بإضمار فِعل تقديرُه إنْ أَهلكْتُ منفِساً أَهلكْتُه، ويجوز رفعُ منفِس فيقال: إنْ منفسٌ أَهلكتُه؛ على تقدير إنْ هَلَكَ منفسٌ[١] [٣١/ ب] ولا بدَّ من تقدير فعل إمَّا ناصب وإمَّا رافع.

وزعم الفرَّاء أَنَّ أَحداً في الآية يرتفِع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارَكَ[٢]، وهو قول فاسد لأَنَّا إذا رفعْناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً لأَحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر.

وأَمَّا بيتُ الحماسة[٣]:

إِذاً لقـــامَ بنَصْـــري مَعْشَـــرٌ خُشُـــنٌ عنـــدَ الحَفِيظَـــةِ إِنْ ذو لُوثَـــةٍ لانَـــا

الشاهد فيه رفْعُ «ذو لُوثة» بفعل مضمَر دلَّ عليه «لانَا»، والتقديرُ إنْ لانَ ذُو لُوثةٍ لانَ لمكان حرف الجزاء، وهي إنْ واقتضائها الفعلَ وأَنَّه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبر، لا يجوز أَنْ يقال: إنْ زيدٌ قائمٌ أَكرمتُك، والخُشُن جمع أَخْشَن بمعنى الخَشِن، والجمعُ خُشْن بسكون الشين، نحوُ قوله[٤]:

=شيء منفِس: يتنافس فيه.

(١) كذا قدَّر المبرد في المقتضب: ٢/ ٧٨.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣١، والخصائص: ١/ ١٨، ١/ ١٦٦، ١/ ١٩٩.

(٣) هو قريط بن أُنيف كما في شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١/ ١٢، والخزانة: ٣/ ٣٣٤، ٣/ ٥٧٠، وشرح أبيات المغني: ١/ ٨٧ عن التبريزي، ونسبه ابن جنّي في التنبيه: ٨ إلى رجل من بلعنبر ثم قال: «وتروى لأبي الغول الطهوي»، والبيت لبعض شعراء بلعنبر في شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٢.

(٤) البيتان بلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٦١، وتهذيب اللغة: ٣/ ٤٠، ٩/ ٦٠، و المخصص: ١٤/ ١٨، والعيني: ٤/ ٤٦، واللسان: (خشن) (تقن) (قذذ) ونسبا إلى مرداس في الكنز اللغوي: ٥٥.=

أَلْـيَنُ مَسَّـاً فـي حَوَايـا البطْـنِ ... مِـنْ يَثْرِبِيَّـاتٍ قِـذَاذٍ خُشْـنِ

وتحريكُ الشين في البيت ضرورةٌ، والحَفيظة: الغضب، واللُّوثة: الضَّعف والاسترْخاء، أَي أَنَّهم يَخْشُنون إِذا لانَ الضعيفُ لعجْز أَو ذِلَّة، يصفُهم بالمَنعة.

وأَمَّا المَثَل، وهو قولهم: «لو ذاتُ سِوار لطَمتْني»[1] فالاسمُ الذي هو «ذات سِوار» مرتفعٌ بعد لو بفعل مقدَّر دلَّ عليه لطمتْني، والتقديرُ لو لطمتْني ذاتُ سِوار لطمتْني؛ من قِبَل أَنَّ لو تقتضي الفعلَ اقتضاءَ إِنْ الشرطيَّةِ؛ لأَنَّ لو شرطٌ فيما مضى كما أَنَّ إِنْ شرطٌ فيما يُستقبَل، ويُحكى أَنَّ حاتماً الطائيَّ أُسر في بلاد بني عَنَزَة فغاب عنها الرجالُ وبقي فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيَّداً مغلولاً، ثم اتَّفق لهنَّ الارتحالُ فارتحلْنَ بحاتم، فلمَّا بلغْنَ بعضَ الطريق مسهنَّ الجوعُ، وكان عادةُ الجاهلية أَكْلَ الفَصِيد[2] في المَخْمَصَة، فقال: افكُكْنَ عني الغُلَّ لأَفْزِدَ، ففككْنَ عنه فنزل عن الناقة ونحرَها، فقيل له في ذلك، فقال: هكذا فَزْدِي أَنَهْ[3] فلطَمتْه جاريةٌ بما فعل، فقال: «لو ذاتُ سِوار لطمتْني»، يريد لو حُرَّةٌ لطمتْني، والمعنى لو لطمتْني مَنْ كانت في الشرف لي كُفْؤاً لهان عليَّ ذلك.

وأَمَّا المَثَلُ الآخر وهو قول العرب: «إِنْ لا حَظِيَّة فلا أَلِيَّة»[4] فمعناه إِنْ لا تكن لكَ في النساء حَظِيَّةٌ فإِنِّي غيرُ أَلِيَّة، كأَنَّها قالت: إِنْ كنتَ ممَّن لا تَحْظى عنده امرأةٌ فإِنِّي غيرُ أَلِيَّة، ولو عنتْ بالحَظِيَّة نفسَها لم يكن إِلَّا نصباً، إِذ التقدير إِلَّا أَكنْ حَظِيَّةً؛ فيكونُ منصوباً

=قِذاد جمعُ قُذّ، وقُذّ جمع أَقَذّ، وهو السهم حين يُبْرى، انظر اللسان (قذذ). ويثربيات منسوبات إلى يثرب.

(١) المثل في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٢.

(٢) «الفصيد: دم كان يُجعل في مِعَىً من فَصْد البعير ثم يُشوى ويطعمه الضيف في الأزمة» مجمع الأمثال: ٢/ ١٩٢.

(٣) بعض العرب من طيئ يقف على الألف من «أنا» بالهاء، انظر السيرافي: ٤٠١، وسر الصناعة: ٥٥٥، وشرح الملوكي: ٣١٥.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٦٠-٢٦١، ومجمع الأمثال: ١/ ٢٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٣.

لأنه خبر كان، يُضرَب لمَنْ أَخطأَتْه الحُظْوة، فيقال: إِنْ أَخطأَتْك الحُظْوة فيما تطلبُ فلا تَألُ أَنْ تتودَّد إِلى الناس لعلك تدرِكُ بعض ما تريد، وأَصلُه في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها، وحَظِيَّة وأَلِيَّة فَعِيْلة من الحُظْوة والأَلْو، وأَلَوتُ، [١/ ٨٣] أي قصَّرتُ، والأَصلُ حَظِيْوة وأَلِيْوة، وإِنَّما قُلبت الواوُ ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حدِّ سيِّد وميِّت.

وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ (١) فأَنَّ وما وبعدها من الاسم والخبر بتأْويل مصدر من لفظ الخبر مضافٍ إِلى الاسم، وهو في موضع في رفع بفعل محذوف وتقديرُه ولو ثبتَ صبرُهم أَو وقعَ لَمَا ذكرناه من أَنَّ لو لا يَليها إِلَّا الفعلُ.

واعلمْ أَنَّك لو قلت: لو أَنَّ زيداً قائم لأَكرمْناه لم يَجز، وإِذا قلت: لو أَنَّ زيداً قام لأَكرمْناه جازَ، وذلك لوقوع الفعل في خبر «أَنَّ»، فيكونُ مفسِّراً لذلك الفعل المحذوف الرافع، كأَنا قلنا: لو صَحَّ أَنَّ زيداً قام أَو لو ثبتَ(٢).

فإِنْ قيل(٣): فكيف يكون «قام» من قولك: لو أَنَّ زيداً قام دالّاً على صَحَّ وثبتَ وليس من لفظه؟ قيل: لَمَّا كانا في المعنى شيئاً واحداً جاز أَنْ يفسَّر أَحدُهما بالآخر، أَلا ترى أَنَّه لا فرقَ بين أَنْ تقول: قام زيدٌ وبين أَنْ تقول: صحَّ قيامُ زيد أَو ثبتَ قيامُ زيد؟ فلمَّا كان إِيَّاه في المعنى جاز أَنْ يدلَّ قامَ على صحَّ لأَنَّ الصحَّة للقيام، فيجوز أَنْ يدلَّ أَحدُهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان، وأَحدُهما مُلتبِسٌ بالآخَر من حيث كانت أَنَّ وما اتَّصل بها في موضع المصدر، والفعلُ المضمَر مسنَدٌ إِليه.

وقد أَجاز سيبويه أَنْ تكون «أَنَّ» وما اتَّصل بها بعد لو؛ وإِنْ كان فيها معنى المجازاة؛ في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، وجاز لأَنَّ الفعل الذي هو خبرُ أَنَّ يُصحِّح لها

---

(١) الحجرات: ٤٩/ ٥، والآية: (ولو أَنَّهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم).

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ١٤٠، ٤/ ٢٢٤، والمقتضب: ٣/ ٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٧-٢٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٢.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٣٢.

معنى المجازاة، وساغَ ذلك لأَنَّها ليست عاملة كإِنْ الشرطية، فجاز أَنْ يقع بعدها المبتدأ[١]، وقال السيرافي: «لو كانت أَنَّ في موضع اسم مبتدأ لجاز أَنْ يقال: لو أَنَّ زيداً جالسٌ أَتيناك، على معنى لو وقع هذا»[٢]، والحقُّ الأَولُ لاقتضائها الفعلَ.

---

(١) هذا ما فُهم من كلام سيبويه وما نسبه إليه ابنا هشام الخضراوي ومالك وأبو حيان والمرادي وابن هشام الأنصاري، انظر الكتاب: ٣/ ١١، ٣/ ١٢٠-١٢١، ٣/ ١٣٩-١٤٠، والأصول: ١/ ٢٦٨-٢٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٩٩، والمسائل المنثورة: ١٧٣، والنكت: ٢١٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٩٨، وارتشاف الضرب: ١٩٠٠، والجنى الداني: ٢٧٩، ومغني اللبيب: ٢٩٨، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٩٢، و انظر: ٥/ ٣١ منه، وما سيأتي: ٨/ ١٠٦ .

المُبْتدأ والخَبَر

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هما الاسمان المجرَّدان للإِسناد، نحوُ قولك: زيدٌ منطلقٌ، والمرادُ بالتجريد إِخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإِنَّ وحسبتُ وأَخواتِها لأَنَّهما إِذا لم يَخلُوَا منها تلعَّبتْ بهما وغَصبَتْهما القرارَ على الرفع، وإِنَّما اشتُرِطَ في التجريد أَنْ يكون من أَجل الإِسناد لأَنَّهما لو جُردا لا للإِسناد لكانا في حُكم الأَصوات التي حقُّها أَن يُنعَقَ بها غيرَ معرَبة لأَنَّ الإِعراب لا يُستحقُّ إِلَّا بعد العَقْد والتركيب، وكونُهما مجرَّديْنِ للإِسناد هو رافعُهما لأَنَّه معنىً قد تناوَلَهما معاً تناولاً واحداً من حيث إِنَّ الإِسناد لا يتأَتَّى بدون طرفَيْن مسنَدٍ ومسنَدٍ إِليه، ونظيرُ ذلك أَنَّ معنى التشبيه في كأَنَّ لمَّا اقتضى مشبَّهاً ومشبَّهاً به كانت عاملة في الجزأَين، وشبهُهُما بالفاعل أَنَّ المبتدأَ مثلُه في أَنَّه مسنَدٌ إِليه، والخبرُ في أَنَّه جزء ثانٍ من الجملة).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ واضح من كلام صاحب الكتاب غيرَ أَنَّا نذكرُ نُكَتاً تختصُّ بهذا الفصل لا بدَّ منها.

اعلمْ أَنَّ المبتدأَ كلُّ اسم ابتدأتَه وجرَّدتَه من العوامل اللفظيّة للإِخبار عنه[1]، والعواملُ اللفظية هي أَفعال وحروف تختصُّ بالمبتدأ والخبر، فأَمَّا الأَفعال فنحوُ كان وأَخواتها، والحروفُ نحوُ إِنَّ وأَخواتها وما الحجازيَّة، وإِنَّما اشتُرِطَ أَن يكون مجرداً من العوامل اللفظية لأَنَّ المبتدأ شرطُه أَن يكون مرفوعاً، وإِذا لم يتجرَّد من العوامل تلَعَّبتْ به، فرفعتْه تارة ونصبتْه أُخرى، نحوُ كان زيدٌ قائماً، وإِنَّ زيداً قائمٌ، وما زيد قائماً، وظننتُ زيداً قائماً، وإِذا كان كذلك خرَج عن حُكم المبتدأ والخبر إِلى شَبَه الفعل والفاعل، وهذا معنى [١/ ٨٤] قوله: «**غصَبتْهما القرارَ على الرفع**».

وقولُه: «**المجرَّدان للإِسناد**» يريد بذلك أَنك إِذا قلت: زيدٌ فتُجرِّده من العوامل

---

(١) انظر تعريف المبتدأ في الأصول: ١/ ٥٨، والمقتصد: ٢١٣-٢١٤، ٢٥٦، وأسرار العربية: ٦٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٥-٨٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٥٠.

اللفظية ولم تُخبرْ عنه بشيءٍ كان بمنزلة صوت تصوِّتُه لا يستحقُّ الإِعراب لأَن [٣٢/ أ] الإِعراب إِنَّما أُتي به للفرق بين المعاني، وإِذا أَخبرتَ عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احْتِيج إِلى الإِعراب ليدلَّ على ذلك المعنى، فأَمَّا إِذا ذكرتَه وحدَه ولم تُخبِر عنه كان بمنزلة صوت تصوِّتُه غيرَ معرَبٍ.

وقوله: «**وكونُهما مجرَّدَين للإِسناد هو رافعُهما لأَنه معنىً قد تناوَلَهما معاً تناولاً واحداً**» إِشارةٌ إِلى أَن العامل في المبتدأ والخبر تجريدُهما من العوامل اللفظية، وهي مسأَلة قد اختلف فيها العلماءُ.

فذهب الكوفيُّون إِلى أَنَّ المبتدأ يرفع الخبرَ والخبرَ يرفعُ المبتدأَ، فهما يَترافعان، قالوا: وإِنَّما قلنا ذلك لأَنَّا وجدنا المبتدأ لا بدَّ له من خبر والخبرَ لا بدَّ له من مبتدأ، فلمَّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفكُّ من الآخَر ويقتضي صاحبَه عملَ كلُّ واحد منهما في صاحبه مثلَ عملِ صاحبه فيه، قالوا: ولا يمتنِع الشيءُ أَن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائرُ منها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(١)] فنُصب «أَيًّا» بتَدْعوا وجُزم تَدْعوا بأَيٍّ، فكان كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، ومثله قولُه تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[(٢)] فأَينما منصوبٌ بتكونوا لأَنه الخبر، وتكونوا مجزومٌ بأَيْنما، وذلك كثير في كلامهم، فكذلك ههنا[(٣)].

وهو فاسدٌ لأَنه يُؤَدي إِلى مُحال، وذلك أَنَّ العاملَ حقُّه أَن يتقدَّم على المعمول، وإِذا قلنا: إِنَّهما يَترافعان وجَب أَنْ يكون كلُّ واحد منهما قبل الآخر وذلك مُحالٌ لأَنه يلزمُ أَن يكون الاسم الواحد أَولاً وآخِراً في حال واحدة.

وممَّا يؤَيد فسادَ ما ذهبوا إِليه جوازُ دخول العوامل اللفظيَّة عليهما، نحوُ كان زيدٌ أَخاك، وإِنَّ زيداً أخوك، وظننتُ زيداً أَخاك، فلو كان كلُّ واحد منهما عاملاً في الآخر لَما

---

(١) الإسراء: ١٧/ ١١٠.
(٢) النِّساء: ٤/ ٧٨.
(٣) من قوله: «وإنَّما قلنا ..» إلى قوله: «ههنا» قاله ابن الأنباري في الإنصاف: ٤٤-٤٥.

جاز أَنْ يدخل عليه عاملٌ غيرُه.

وأَمَّا الآيات التي أَوْردوها فإِنَّ الجواب عنها من وجهَيْن:

أَحدُهما: أَنَّا لا نسلِّم أَنَّ الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب، وإِنَّما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إِن، والنصبُ في الاسم بالفعل المذكور، فإِذاً العاملُ في كلِّ واحد منهما غيرُ الآخر.

الثاني: أَنَّا نسلِّم أَنَّ كلَّ واحد منهما عاملٌ في الآخر إِلَّا أَنه باعتبارَيْن، فالجزمُ باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا مِن حيث هو اسمٌ، والنصبُ في الاسم بالفعل نفسه، فهما شيئان مختلفانِ، وليس كذلك ما نحن فيه لأَنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً، وهو كونه مبتدأً وخبراً[١].

وذهب البصريُّون إِلى أَنَّ المبتدأَ يرتفع بالابتداء، وهو معنىً ثم اختلفوا فيه؛ فذهب بعضهم إِلى أَنَّ ذلك المعنى هو التعرِّي من العوامل اللفظية[٢]، وقال[٣] آخرون[٤]: هو التعرِّي وإِسنادُ الخبر إليه، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب[٥]، والقول على ذلك أَنَّ التعرِّي لا يصحُّ أَنْ يكون سبباً ولا جزأً من السبب، وذلك أَنَّ العوامل تُوجب

---

(١) ردُّه على الكوفيين قاله ابن الأنباري في الإنصاف: ٤٨-٤٩، وانظر ردَّ ابن الحاجب عليهم في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٨-١٤٩، وانظر الأشباه والنظائر: ١/ ٥٣٤.

(٢) هو قول الجرمي والسيرافي والزمخشري وكثير من البصريين، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٦٦، و الإنصاف: ٤٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٧، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٦١.

(٣) هو قول المبرد وابن جني، ومذهبُ سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، انظر الكتاب: ٢/ ١٢٦-١٢٧، والمقتضب: ٢/ ٤٩، ٤/ ١٢٦، والأصول: ١/ ٥٨، والخصائص: ٢/ ٣٨٥، والنكت: ٥٠٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٥٧-٢٥٨، وانظر تفسير السيرافي مذهب سيبويه في هذه المسألة في شرح الكتاب: ٧/ ٦٧.

(٤) في ط، ر: «الآخرون».

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧١-٢٧٢، وارتشاف الضَّرب: ١٠٨٥.

عملاً، والعَدَمُ لا يُوجبُ عملاً إِذْ لا بدَّ للموجِب، والموجِبُ من اختصاص يوجبُ ذلك، ونسبةُ العدم إلى الأَشياء كلِّها نسبة واحدةٌ.

فإنْ قيل: العَوامِلُ في هذه الصَّنعة ليستْ مؤثِّرةً تأْثيراً حسِّيّاً كالإِحراق للنار والبرد والبَلِّ للماء، وإِنَّما هي أَمارات ودِلالات، والأَمارة قد تكون بعدَم الشيء كما تكون بوجوده، أَلا ترى أَنَّه لو كان معك ثَوْبان وأَردتَ أَن تميِّز أَحدَهما من الآخر وصبغتَ أَحدَهما وتركت صَبْغَ الآخر لكان تركُ صبغ أَحدهما في التمييز بمنزلة صبْغ الآخر، فكذلك ههنا[١].

قيل: هذا فاسد لأَنه ليس الغرضُ من قولهم: إِنَّ التعرِّي عاملٌ أَنَّه معرِّفٌ للعامل، إِذ [١/ ٨٥] لو زُعم أَنه معرِّف لكان اعْترافاً بأَنَّ العامل غيرُ التعرِّي.

وكان أَبو إِسحاق يجعل العاملَ في المبتدأ ما في نفْس المتكلِّم[٢] يعني من الإِخبار عنه، قال: «لأَنَّ الاسم لَمَّا كان لا بدَّ له من حديث يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدأ»[٣]، والصحيحُ أَنَّ الابتداءَ اهتمامُك بالاسم وجعلُك إِيَّاه أَولاً لثانٍ كان خبراً عنه[٤]، والأَوليَّةُ معنى قائمٌ به يُكسبه قوةً إِذ كان غيرُه متعلِّقاً، به وكانت رتْبتُه متقدِّمةً على غيره، وهذه القوةُ يُشبَّه بها الفاعلُ[٥] لأَنَّ الفاعلَ شرطُ تحقُّق معنى الفعل وأَنَّ الفاعل قد أُسند إِليه غيرُه كما أَنَّ المبتدأ كذلك، إِلَّا أَنَّ خبر المبتدأ بعده وخبرُ الفاعل قبلَه، وفيما عدَا ذلك هما فيه سواءٌ.

وأَمَّا العاملُ في الخبر فذهب قوم إِلى أَنَّه يرتفع بالابتداء وحدَه، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب، أَلا ترى إِلى قوله: «وكونُهما مجرَّديْنِ للإِسناد هو رافعُهما» وإِنَّما قلنا

---

(١) من قوله: «العوامل في هذه الصنعة ..» إلى قوله: «ههنا» قاله ابن الأنباري في الإنصاف: ٤٦، وانظر أسرار العربية: ٦٨، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٢٤.

(٢) انظر مناقشة كون العامل في المبتدأ عدمياً في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٧-١٤٨.

(٣) انظر رأيه في اللباب: ١/ ١٢٦.

(٤) كذا حكى الجرجاني عن أبي علي الفارسي، انظر المقتصد: ٢١٥.

(٥) في ط، ر: «تشبه به الفاعل».

ذلك لأنه قد ثبت أَنَّه عامل في المبتدأ، فوجَب أَنْ يكون عاملاً في الخبر لأنه يَقْتضيهما معاً، ألا ترى أَنَّ «كأَنَّ» لَمّا اقتضتْ مشبَّهاً ومشبَّهاً به كانت عاملة في الجزءَيْنِ، كذلك ههنا، هذا معنى قوله: «لأَنَّه معنى يتناولهما معاً تناولاً واحداً» يعني الابتداءَ.

وذهب آخرون إلى أَنَّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يَعملان في الخبر، قالوا: لأَنّا وجدْنا الخبر لا يقع إلَّا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أَنْ يَعملا فيه، وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريِّين، ولا ينفكُّ من ضعْف، وذلك من قِبَل أَنَّ المبتدأ اسمٌ، والأصلُ في الأَسماء أَنْ لا تعملَ، وإذا لم يكن لها تأْثيرٌ في العمل والابتداءُ له تأْثير فإِضافةُ ما لا تأْثيرَ له إلى ما له تأْثيرٌ لا تأْثير له، ويُمكن أَنْ يقال: إنَّ الشيئَيْن إذا تَركَّبا حدث لهما بالتركيب معنىً لا يكون في كلِّ واحد من أَفراد ذلك المركَّب.

والذي أَراه أَنَّ العامل في الخبر هو الابتداءُ وحدَه على ما ذُكر كما كان عاملاً في المبتدأ، إلَّا أَنَّ عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعملُه في الخبر بواسطة المبتدأ؛ فالابتداءُ يَعملُ في الخبر عند وجود المبتدأ وإِنْ لم يكن للمبتدأ أَثَرٌ في العمل، إلَّا أَنَّه كالشرط في عمله، كما لو وضعتَ ماء في قِدْر[1] ووضعتَها على النار، فإِنَّ النار [٣٢/ ب] تسخِّن الماءَ، فالتسخينُ حصلَ بالنار عند وجود القِدْر لا بها فكذلك هنا[2].

وذهب قوم إلى أَنَّ الابتداء عملَ في المبتدأ والمبتدأُ وحدَه عملَ في الخبر، وهذا ضعيف لأَنَّ المبتدأ اسمٌ كما أَنَّ الخبر اسمٌ وليس أَحدُهما بأَولى من صاحبه في العمل فيه لأَنَّ كلَّ واحد منهما يقتضي صاحبَه[3].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمبتدأُ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياسُ، ونكرةٌ إمَّا

---

(١) في ط، ر: «قدرة» القدر مؤنثة بلا تاء، انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ١/ ٣٩٢، والصحاح (قدر).

(٢) من قوله: «والذي أراه ..» إلى قوله: «هنا» قاله ابن الأنباري في الإنصاف: ٤٩-٥٠ على أنه التحقيق في المسألة.

(٣) من أجل العامل في المبتدأ والخبر انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٥-١٤٩.

موصوفةٌ كالتي في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ وإمَّا غيرُ موصوفة كالتي في قولهم: أَرجلٌ في الدار أَم امرأةٌ، وما أَحدٌ خيرٌ منك، وشَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ، وتحتَ رأْسي سرجٌ، وعلى أبيه درعٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ أَصل المبتدأ أَن يكون معرفةً، وأَصلُ الخبر أَنْ يكون نكرةً، وذلك لأَنَّ الغرض في الإخبارات إِفادةُ المخاطَبِ ما ليس عنده وتنزيلُه منزلتَك في عِلم ذلك الخبرِ، والإِخبارُ عن النكرة لا فائدةَ فيه، أَلا ترى أَنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أَو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة لأَنَّه لا يُستنكَر أَن يكون رجلٌ قائماً وعالماً في الوجود ممَّن لا يعرفه المخاطَب[١]، وليس هذا الخبرَ الذي تنزَّلَ فيه المخاطَبُ منزلتَك فيما تَعلم، فإِذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرة فحقُّ المعرفة أَنْ تكون هي المبتدأ وأَنْ يكون الخبرُ هو[٢] النكرةَ لأَنك إِذا ابتدأْتَ بالاسم الذي يعرفه المخاطَبُ كما تعرفه أَنت فإِنَّما ينتظر الذي لا يعلمُه، فإِذا [١/ ٨٦] قلتَ: قائمٌ أَو حكيمٌ فقد أَعلمتَه بمثل ما علمتَ ممَّا لم يكن يعلمه حتى يشاركَك في العِلم، فلو عكستَ وقلتَ: قائمٌ زيدٌ فقائمٌ منكورٌ لا يعرفه المخاطَبُ ما[٣] [لم] تجعلْه خبراً مقدَّماً يستفيده المخاطَبُ، ولا يصحُّ أَن يكون زيدٌ الخبرَ لأَنَّ الأَسماء النكرات[٤] لا تُستفادُ ولا يُساوي المتكلِّمُ المخاطَبَ لأَنَّ النكرة ما لا يعرفُه المخاطَبُ وإِنْ كان المتكلِّمُ يعرفُه، أَلا ترى أَنك تقول: عندي رجلٌ، فيكون منكوراً وإِن كان المتكلِّمُ يعرفُه، فالمعرفةُ والنكرةُ بالنسبة إِلى المخاطَب، فلذلك قال: «المبتدأُ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياسُ».

وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضعُ النكرةُ الموصوفةُ والنكرةُ إِذا اعتمدتْ على استفهام أَو نفي، وإِذا كان الخبرُ عن النكرة ظرفاً أَو

---

(١) كلامه في هذه الفقرة قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٥٩ بخلاف يسير.
(٢) سقط من ط، ر: «هو».
(٣) زدتها ليستقيم السياق.
(٤) سقط من ط: «النكرات».

جارًّاً ومجروراً، وتقدَّم عليها، نحوُ تحتَ رأسي سرجٌ ولي مالٌ، وإذا كان في تأْويل النفي، نحوُ قولهم: «شَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ»[١]، فأَما النكرةُ الموصوفةُ فنحوُ قولك: رجلٌ من بني تميم جاءني، ومثلُه قولُ تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٢]، لَمَّا وُصف الرجلُ بأَنه من بني تميم والعبدُ بأَنه مؤمنٌ تخَصَّص من رجل آخرَ ليس له تلك الصفةُ، فقَرُبَ بهذا التخصيص من المعرفة، فحصل بالإِخبار عنه فائدةٌ، وإِنَّما يُراعَى في هذا الباب الفائدةُ.

وكذلك إِذا اعتمدت النكرةُ على استفهام أَو نفي لأَن الكلام صار غيرَ موجَبٍ فتضمَّنت النكرةُ معنى العموم، فأَفادتْ فجاز الابتداءُ بها لذلك، وذلك نحوُ قولك: أَرجلٌ عندك أَم امرأَةٌ، وما أَحدٌ خيرٌ منك، وقالوا في المثل: «شَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ» فالابتداءُ بالنكرة فيه حَسُنَ لأَن معناه ما أَهرَّ ذا ناب إِلَّا شرٌّ، فالابتداء ههنا محمولٌ على معنى الفاعل، وجرى مثَلاً فاحتُمل، والأَمثالُ تُحتَمَل ولا تُغيَّر، ومعنى شَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ أَنَّهم سمعوا هَريرَ كلْب في وقت لا يَهِرُّ مثْلُه فيه إِلَّا لسُوءِ ظنٍّ، ولم يكن غرضُهم الإخبارَ عن شرٍّ، وإِنَّما يريدون الكلبُ أَهرَّه شرٌّ، وإِنَّما كان محمولاً على معنى النفي لأَنَّ الإِخبار به أَقوى لأَنَّه أَوْكَدُ، أَلا ترى أَنَّ قولك: ما قام إِلَّا زيدٌ أَوْكَدُ من قولك: قام زيدٌ، وإِنَّما احْتِيج إِلى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أَمراً مهمّاً[٣] لَمَا ذكرناه.

وممَّا جاء من ذلك قولُهم في المثل: «شيءٌ ما جاءَ بكَ»[٤]، يقوله الرجلُ لرجل جاءه ومجيئُه غيرُ معهود في ذلك الوقت، أَي ما جاء بكَ إِلَّا شيءٌ ،أَي حادثٌ لا يُعْهَدُ مثلُه[٥].

---

(١) مثل يضرب في ظهور أمارات الشر، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٠٢، والشيرازيات: ٤٧-٤٨ والنكت: ٣٧٥، ومجمع الأمثال: ١/ ٣٧٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٠، أَهرَّ: حمله على الهَرير.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٢١،

(٣) من قوله: «ألا ترى ..» إلى قوله: «مهماً» قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٣١٩، وانظر الكتاب: ١/ ٣٢٩، والمقتصد: ٣٠٨.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٢٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٣٣١.

(٥) من قوله: «شي ء ما ..»إلى قوله: «مثله.» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٠٢.

وأَمَّا قولُهم: تحت رأْسي سرجٌ، وعلى أَبيه درعٌ، ولك مالٌ، فالذي سوَّغ ذلك كونُك صدَّرتَ في الخبر معرفةً هي المحدَّثُ عنها في المعنى، ألا ترى أَنَّ السَّرجَ من قولك: تحت رأْسي سرجٌ؛ وإِنْ كان المحدَّثَ عنه في اللَّفظ فالرأْسُ مضافٌ إِلى ضمير المتكلِّم، وهو الياء من رأْسي، وهذا الضميرُ هو المحدَّثُ عنه في المعنى، كأَنك قلت: أَنا متوسِّدٌ سرجاً، وكذلك: على أَبيه درعٌ، كأَنك قلت: أَبوه مدَّرعٌ، وكذلك: لك مالٌ؛ المعنى أَنت ذو مال، فلمَّا كان المعنى مفيداً جاز وإِنْ كان اللفظُ على خِلافه، والذي يؤَيد عندك ما قلناه أَنك لو قلت: تحت رأْسٍ سرجٌ، وعلى رجلٍ درعٌ، ولرجلٍ مالٌ لم يكن كلاماً.

وإِنَّما اشْتُرِط ههنا أَنْ يكون الخبرُ مقدَّماً لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَن الظرف والجارَّ والمجرور قد يكونان وصفَيْن للنكرة إِذا وقَعا بعدَها لأَنه في الحقيقة جملةٌ من حيث كان متعلِّقاً باستقرَّ، وهو فعلٌ، ويدلُّ أَنه جملةٌ أَنه يقع صلةً، والصلاتُ لا تكون إِلَّا جُملاً، وإِذا كان كذلك فلو قلت: سرجٌ تحت رأْسي، أو: درعٌ على أَبيه، أو قال: درهمٌ لي لتَوهَمَّ المخاطَبُ أَنه صفة وينتظر الخبرَ، فيقع عنده لَبْسٌ[1].

والوجه الثاني: أَنهم استقبحوا الابتداءَ بالنكرة في الواجب، فلمَّا سَمُجَ ذلك عندهم في اللفظ أَخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر، وإِنَّما كان تأْخيرُه أَحسنَ من تقديمه لأَنه وقع [١/ ٨٧] موقعَ الخبر، ومن شرْط الخبر أَن يكون نكرةً، فصلَح اللفظُ وإِن كنَّا قد أَحطْنا عِلماً أَنه المبتدأُ[2].

ومن ذلك قولهم: سلامٌ عليك، وويلٌ له، قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ﴾[3] و: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[4] ومن ذلك: «أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيكَ»[5]، فهذه

---

(١) انظر المقتصد: ٣٠٨- ٣٠٩.

(٢) كذا قال ابن جني في الخصائص: ١/ ٣١٧.

(٣) مريم: ١٩/ ٤٧.

(٤) المطففين: ٨٣/ ١.

(٥) انظر المستقصى: ١/ ٣٦٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥١.

الأَسماء كلُّها إِنَّما جاز الابتداء بها لأَنَّها ليستْ أَخباراً في المعنى إِنَّما هي دعاءأومسألة، فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبةً، والتقديرُ: لِيسلِّمْ اللهُ عليك، ولْيَلزمْه الويلُ، وقولُهم: أَمْتٌ في حجَر لا فيك معناه لِيكنْ [٣٣/ أ] الأَمْتُ في الحجارة لا فيك، والأَمْتُ: اختلافُ انخفاضٍ وارتفاعٍ، قال الله تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾[1]، والمعنى: أبقاكَ اللهُ بعد فَناء الحجارة لأَنَّ الحجارة ممَّا يوصفُ بالبقاء، قال الشاعر[2]:

مـا أَطْيبَ العَيْشِ لو أَنَّ الفتى حَجَرٌ ... تَنْبـو الحـوادِثُ عنـه وهْـوَ مَلْمـومُ

فلمَّا كانت في معنى الفعل كانت مفيدةً كما لو صرَّحتَ بالفعل، والفرقُ بين الرفع والنصب أَنك إِذا رفعتَ كأَنك ابتدأْتَ شيئاً قد ثبتَ عندك واستقرَّ، وإِذا نصبتَ كأَنك تعملُ في حال حديثك في إِثباتها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والخبرُ على نوعَيْن مفردٌ وجملةٌ، فالمفردُ على ضربَيْن خالٍ عن الضمير ومتضمِّنٌ له، وذلك زيدٌ غلامُك وعمرو منطلقٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ خبر المبتدأ هو الجزءُ المستفاد الذي يستفيده السامعُ ويَصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذي يدلُّ على ذلك أَنَّ به يقع التصديقُ والتكذيبُ، أَلا ترى أَنك إِذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ فالصدقُ والكذبُ إِنَّما وقَعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأَنَّ الفائدة في انطلاقه، وإِنَّما ذكرتَ عبد الله وهو معروف عند السامع لِتُسْندَ إِليه الخبرَ الذي هو الانطلاق؟

وخبر المبتدأ على ضربَيْن مفردٌ وجملةٌ، فإِذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأَ في المعنى أَو منزَّلاً منزلتَه، فالأَولُ نحوُ قولك: زيدٌ منطلقٌ ومحمدٌ نبيُّنا، فالمنطلقُ هو زيد ومحمدٌ هو النبي ﷺ، ويؤَيد عندك ههنا أَنَّ الخبرَ هو المبتدأُ أَنه يجوز أَنْ تفسِّر كلَّ واحد منهما

---

(١) طه: ٢٠/ ١٠٧.

(٢) هو تميم بن مقبل، والبيت في ديوانه: ٢٧٣، وشرح أَبيات المغني: ٥/ ٩٤، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣١٨.

ومن قوله: «قولهم: سلام عليك ..» إلى البيت قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٣١٨.

بصاحبه، ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: زيد منطلق فقيل: مَنْ زيدٌ هذا الذي ذكرتَه لقلتَ: هو المنطلق، ولو قيل: مَنْ المنطلقُ لقلتَ: هو زيدٌ[1]، فلمّا جاز تفسير كلِّ واحد منهما بالآخر دلَّ على أنه هو.

وأَما المنزَّل منزلةَ ما هو هو فنحوُ قولهم: أَبو يوسفَ أَبو حنيفةَ، فأَبو يوسفَ ليس أَبا حنيفة، إنَّما سدَّ مَسدَّه في العلم وأَغنى غَناءَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[2] أي هنَّ كالأُمهات في حُرمة التزويج، وليس بأُمهات حقيقةً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾[3] فبقي أَن لا تكونَ أُمهاتٍ حقيقةً إِلَّا الوالداتُ.

ثمَّ المفردُ على ضربَيْن يكون متحمِّلاً للضمير وخالياً منه، فالذي يتحمَّل الضميرَ ما كان مشتقاً من الفعل، نحوُ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة باسم الفاعل وما كان نحوَ ذلك من الصفات، وذلك قولُك: زيد ضاربٌ وعمرو مضروب وخالد حسَنٌ ومحمد خيرٌ منك، ففي كلِّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوع بأنه فاعل لا بدَّ منه لأَنَّ هذه الأَخبار في معنى الفعل، فلا بدَّ لها من اسم مسنَدٍ إِليه، ولَمَّا كانت مسنَدة إِلى المبتدأ في المعنى ولا يصحُّ تقديمُ المسنَد إِليه على المسنَد أُسندَ إِلى ضميره، وهذا هو التحقيق.

والذي يدلُّ على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ أَنك لو أَوقعتَ موقعَ المضمَر ظاهراً لكان مرفوعاً، نحوُ زيدٌ ضاربٌ أَبوه ومُكرَمٌ أَخوه وحسَنٌ وجهُه، وإِذا عملتْ في الظاهر لكونه [١/ ٨٨] فاعلاً عملتْ في المضمَر إِذا أُسندتْ إليه لكونه فاعلاً، وذلك من حيث كان الخبرُ في حكم الفعل من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل، كذلك هذه الأَسماء،

---

(١) من قوله: «اعلم أن خبر المبتدأ ..» إلى قوله: «زيد» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٦٢ بخلاف يسير.
(٢) الأحزاب: ٣٣/ ٦.
(٣) المجادلة: ٥٨/ ٢.

وتحمُّلُ هذه الأَشياءِ الضميرَ مجمَعٌ عليه من حيث كان الخبرُ منسوباً إِلى ذلك المضمَر، ولو نسبتَه إِلى ظاهر لم يكن فيه ضميرٌ، نحوُ زيدٌ ضاربٌ غلامُه لأَنَّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن، وكذلك ما كان في حُكمه وجارياً مجْراه.

وأَما القسمُ الثاني فهو[1] ما لا يَتحمَّلُ[2] الضميرَ من الأَخبار، وذلك إِذا كان الخبر اسماً محضاً غيرَ مشتقٍّ من فعل، نحوُ زيدٌ أخوك وعمرو غلامُك، فهذا لا يتحمَّل الضميرَ لأَنه اسم مَحْضٌ عارٍ من الوصفية، والذي يتضمَّن الضميرَ من الأَسماء ما تقدَّم وصفُه من الأَخبار المشتقَّة كاسم الفاعل وغيرِه ممَّا ذكرناه، وهذه الأَسماء ليستْ كذلك، وإِنَّما الإِخبارُ بأَنه مالِكٌ للغلام ومختصٌّ بأُخوة زيد.

وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرمانيّ من المتأَخِّرين من البصريِّين إِلى أَنه يتحمَّل الضمير[3]، قالوا: لأَنه وإِنْ كان اسماً جامداً غيرَ صفةٍ فإِنَّه في معنى ما هو صفةٌ، أَلا ترى أَنك إِذا قلتَ: زيد أَخوك وجعفر غلامُك؛ لم تُرد الإِخبارَ عن الشخص بأَنه مسمًّى بهذه الأَسماء، وإِنَّما المرادُ إِسنادُ معنى الأُخوة، وهي القرابة ومعنى الغُلاميَّة، وهي الخدمةُ إِليه، وهذه المعاني معاني أَفعال؟

والصحيحُ الأولُ، وعليه الأَكثرُ من أَصحابنا لأَنَّ تحمُّلَ الضمير إِنَّما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لَمَا فيه من معنى الاشتقاق ولفظِ الفعل، وهو معدوم ههنا.

واعلمْ أَنَّ خبر المبتدأ إِذا كان مفرداً سواءٌ كان مشتقاً أَو غيرَ مشتقٍّ فإِنَّه يكون مرفوعاً مثلَ المبتدأ لأَنَّ الابتداء والتعرِّي كما رفعَ المبتدأَ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبرَ لأَنَّ تناوُلَه إِياه كتناولِه المبتدأَ، إِلَّا أَنَّ تناوُلَه المبتدأَ بلا واسطة، وتناولُه الخبرَ بواسطة المبتدأ

---

(١) في د. ط، ر: «وهو» تحريف.

(٢) في ط، ر: «تحمل» تحريف.

(٣) انظر الإنصاف: ٥٥-٥٥٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٦-٢٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٧، وارتشاف الضرب: ١١١٠، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٤.

فكان المبتدأُ شرطاً لا علَّةً وقد تقدَّم ذلك.

قال صاحب الكتاب: (والجملةُ على أربعة أَضرب، فعليةٌ واسميةٌ وشرطيةٌ وظرفيةٌ، وذلك زيدٌ ذهبَ أَخوه، وعمرو أَبوه منطلق، وبكرٌ إِنْ تُعْطِه يشكرْك، وخالدٌ في الدار).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفردُ، إِلَّا أَنَّها إذا وقعت خبراً كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه، ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع على معنى أَنه لو وقع المفردُ الذي هو الأَصل موقعَها لكان مرفوعاً، والذي يدلُّ على أَنَّ المفرد أَصلٌ والجملةَ فرعٌ عليه أَمران:

أَحدُهما: أَنَّ المفردَ بسيط والجملةَ مركَّبٌ، والبسيطُ أَولٌ والمركّبُ ثانٍ، فإذا استقلَّ المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملةُ موقعَه [٣٣/ ب] فالاسمُ المفردُ هو الأَصلُ، والجملةُ فرعٌ عليه.

والأَمر الثاني: أَن المبتدأَ نظيرُ الفاعل في الإِخبار عنهما، والخبرُ فيهما هو الجزءُ المستفادُ، فكما أَنَّ الفعل مفردٌ فكذلك خبرُ المبتدأ مفردٌ.

واعلمْ أَنه قسَّمَ الجملةَ إِلى أربعة أَقسامٍ، فعليةٌ واسميةٌ وشرطيةٌ وظرفيةٌ، وهذه قسمةُ أَبي علي[١]، وهي قسمةٌ لفظيةٌ، وهي في الحقيقة ضربان، فعليةٌ واسميةٌ، لأَنَّ الشرطيةَ في التحقيق مركّبةٌ من جملتين فعليتيْنِ، الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاءُ فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو استقرَّ، وهو فعلٌ وفاعلٌ[٢]، فمثالُ الجملة الفعلية: زيدٌ قامَ أَبوه؛ فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وقام في موضع خبره، وفيه ضمير يرتفع بأَنه فاعل كارتفاع الأَب في قوله: زيد قام أَبوه، وهذا الضميرُ يعود إِلى المبتدأ الذي هو زيد، ولولا هذا الضميرُ لم يصحَّ أَن تكون هذه الجملةُ خبراً عن هذا المبتدأ وذلك لأَنَّ الجملة

---

(١) صحح عبد القاهر الجرجاني قسمة أبي عليّ الجمل إلى أربع، انظر المقتصد: ٢٧٤-٢٧٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٣، ومغني اللبيب: ٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٣، وما سيأتي: ١/ ٢٠٩.

كلُّ كلامٍ مستقلٍّ قائمٍ بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذِكْرٌ يَربطها بالمبتدأ [١/ ٨٩] حتى تصير خبراً وتصير الجملةُ من تمام المبتدأ وقعت الجملةُ أجنبيةً من المبتدأ، ولا تكون خبراً عنه، ألا ترى أنَّك لو قلت: زيدٌ قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكنْ بدٌّ من العائد وتكون الجملة التي العائدُ، منها في موضع رفْع خبراً.

وأمَّا الجملةُ الاسمية فأَنْ يكونَ الجزءُ الأَولُ منها اسماً كما سُميت الجملة الأُولى فعليةً لأَن الجزء الأَولَ فعلٌ، وذلك نحوُ زيدٌ أَبوه قائمٌ، ومحمدٌ أَخوه منطلقٌ، فزيدٌ مبتدأ أَول وأَبوه مبتدأ ثانٍ وقائمٌ خبرُ المبتدأ الثاني والمُبتدأ الثاني وخبره في موضع رفْع لوقوعه موقعَ خبر المبتدأ الأَول، كما كان قولك: قامَ أَبوه كذلك في المسألة الأُولى، فأَخبرتَ عن المبتدأ الثاني وهو الأَبُ بمفرد، ولذلك لم تَحْتَجْ إلى ضمير، وأَخبرتَ عن المبتدأ الأَول بجملة من مبتدأ وخبر، وهي أَبوه قائمٌ، والهاءُ عائدةٌ إلى المبتدأ، ولولا هي لم يصحَّ الخبرُ كما قلنا في الجملة الفعلية.

وأَمَّا الجملةُ الثالثة وهي الشرطيةُ فنحوُ قولك: زيد إنْ يَقمْ أَقُمْ معه، فهذه الجملة وإنْ كانت من أَنواع الجمل الفعلية وكان الأَصلُ في الجملة الفعلية أَنْ يستقلَّ الفعلُ بفاعله، نحوُ قام زيدٌ، إلَّا أَنَّه لمَّا دخل ههنا حرفُ الشرط ربطَ كلَّ جملة من الشرط والجزاء بالأُخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحوُ المبتدأ والخبر، فكما أَنَّ المبتدأ لا يستقلُّ إلَّا بذِكر الخبر كذلك الشرطُ لا يستقلُّ إلَّا بذِكر الجزاء، ولصَيْرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أَنْ يعودَ إلى المبتدأ منها عائدٌ واحد، نحوُ زيدٌ إنْ تُكرمْه يشكرْكَ عمرو، فالهاءُ في تُكرمْه عائدةٌ إلى زيد ولم يَعُدْ من الجزاء ذِكرٌ، ولو عاد الضمير منهما جاز، وليس بلازم، نحوُ زيدٌ إنْ يقمْ أُكرِمْهُ، ففي يَقُم ضميرٌ من زيد وكذلك الهاءُ في أُكرمه تعود إليه أَيضاً.

الرابعةُ الظرف(١)، والظرف على ضربَيْن ظرفٌ من الزمان وظرفٌ من المكان،

---

(١) كذا في د، ط، ر، والصواب: «الظرفية».

وحقيقةُ الظرف ما كان وعاءً، وسُمِّي الزمانُ والمكانُ ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرفُ خبراً عن المبتدأ، نحوُ قولك: زيدٌ خلفَك والقتالُ اليومَ.

واعلمْ أَنَّ الظرف على ضربَيْن، ظرفُ زمان وظرفُ مكان، والمبتدأُ أَيضاً على ضربَيْن جُثَّةٌ وحَدَثٌ، فالجُثَّةُ ما كان شخصاً مَرْئياً، والحدَثُ ما كان معنى، نحوُ المصادر، مثلُ العِلْم والقُدرة، فإذا كان المبتدأ جُثَّةً نحوُ زيد وعمرو وأَردتَ الإِخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ إِلَّا من ظروف المكان، نحوُ قولك: زيدٌ عندك وعمرو خلفَك، وإذا كان المبتدأ حَدَثاً نحوُ القتال والخُروج جاز أَنْ يُخبَر عنه بالمكان والزمان.

والعِلَّةُ في ذلك أَنَّ الجُثّة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أَخبرتَ باستقرارها في بعض الأَمكنة يثبُتُ اختصاصُها بذلك المكان مع جواز أَن تكون في غيره، وكذلك الحدثُ يقع في مكان دون مكان، مثالُ ذلك قولك: زيد خلفَك، فخلفَك خبرٌ عن زيد، وهو مكان معلوم يجوز[1] أَنْ يخلو منه زيدٌ بأَنْ يكون أَمَامك أَو يمينَك أَو في جهة أُخرى غيرِهما، فإذا خصصْتَه بخلفك استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده، وكذلك «القتالُ أَمامَك»، يجوز أَنْ يقع في مكان غيرِ ذلك، وأَما ظرفُ الزمان فإذا أَخبرتَ به عن الحدث أَفادَ لأَنَّ الأَحداثَ ليستْ أُموراً ثابتةً موجودة في كلِّ الأَحيان، بل هي أَعراضٌ مُنْقضيةٌ تحدثُ في وقت دون وقت، فإذا قلت: القتالُ اليومَ أَو الخروجُ بعد غَدٍ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده لجواز أَنْ يخلوَ ذلك الوقتُ من ذلك الحدَث، وأَما الجُثَثُ فأَشْخاصٌ ثابتة موجودة في الأَحيان كلِّها لا اختصاصَ لحلُولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودةً في جميع الأَزمنة، فإذا أَخبرتَ وقلت: زيدٌ اليومَ أَو عمرو الساعةَ لم تُفِد المخاطَبَ شيئاً ليس عنده لأَن التقدير: زيد حالٌّ أَو مستقرٌّ [١/ ٩٠] في اليوم، وذلك معلومٌ لأَنه لا يخلو أَحدٌ من أَهل عَصْرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمَّنُ واحداً دون واحد.

فإنْ قيل: فأَنت تقول: اللَّيلةَ الهلالُ، والهلالُ جُثَّة، فكيف جاز ههنا ولم يَجُز فيما

---

(١) في ط، ر: «بجوار».

تقدَّم؟ فالجوابُ أَنَّه إِنَّما جاز في مثل اللَّيلةَ الهلالُ على تقدير حذْف المضاف، والتقديرُ الليلةَ حدوثُ الهلالِ أَو طلوعُ الهلالِ، فحُذف المضافُ وأُقيمَ المضافُ إِليه مُقامَه لدلالة قرينة الحال عليه، لأَنَّك إِنَّما تقول ذلك عند توقُّع طلوعِه، فلو قلت: الشمسُ اليومَ أَو القمرُ اللَّيلةَ لم يجز إِلَّا أَن يكونا متوقَّعينِ، وكذلك لو قلتَ: اليومَ زيدٌ لَمَنْ يتوقَّع وصولَه وحضوره جاز[١].

واعلم [٣٤/ أ] أَنَّ الخبر إِذا وقع ظرفاً أَو جارًّا ومجروراً نحوَ زيدٌ في الدار وعمرو عندَك فليس[٢] الظرفُ بالخبر على الحقيقة لأَن الدار ليستْ من زيد في شيء، وإِنَّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ زيدٌ استقرَّ عندك، أَو حدَثَ أَو وَقَعَ ونحوُ ذلك، فهذه هي الأَخبارُ في الحقيقة بلا خلاف بين البصريِّين، وإِنَّما حذفْتَها وأَقمتَ الظرفَ مُقامَها إِيجازاً لَمَا في الظرف من الدلالة عليها، إِذ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مطلقٌ لا استقرارٌ خاصٌّ على ما تقدَّم بيانُه، فلو أَردتَ بقولك: زيدٌ عندك أَنه جالسٌ، أَو قائم لم يَجز الحذفُ لأَن الظرف لا يدلُّ عليه لأَنه ليس من ضرورة كونِه في الدار أَنْ يكون جالساً أَو قاعداً.

واعلمْ أَنَّ أَصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسمٌ أَو فعل؟ فذهب الأَكثرُ إِلى أَنه فعلٌ[٣] وأَنَّه من حيِّز الجُمل، وتقديرُه زيدٌ استقرَّ في الدار أَو حَلَّ في الدَّار، ويدلُّ على ذلك أَمران[٤]:

---

(١) من قوله: «زيد اليوم ..» إلى قوله: «جاز» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٦٣-٦٤.

(٢) في ط، ر: «ليس» خطأ.

(٣) هو رأي السيرافي و أبي علي، واختلف في فهم عبارة سيبويه، ونسب إليه أنه ذهب إلى أن الظرف منصوب بالمبتدأ، انظر الكتاب: ١/ ٤٠٣-٤٠٦، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٢٦، والمقتصد: ٢٧٥، وارتشاف الضرب: ١١٢١، وانظر احتمالات فهم كلام سيبويه في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٤) انظر هذين الأمرين في المقتصد: ٢٧٤-٢٧٥، والإنصاف: ٢٤٦-٢٤٧، وضعّف ابن الحاجب تقدير المحذوف اسماً، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٣.

أَحدهما: جوازُ وقوعه صلةً، نحوُ قولك: الذي في الدار زيدٌ، والصلةُ لا تكون إِلَّا جملةً.

فإِنْ قيل: التقديرُ الذي هو مستقرٌّ في الدار كما قال[1]: «ما أَنا بالذي قائلٌ لكَ شيئاً»، والمرادُ بالذي هو قائلٌ، فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلِّقاً باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف.

قيل: اطِّرادُ وقوع الظرف خبراً من غير «هو» دليلٌ على ما قلناه، فإِنْ ظهرتْ في اللفظ كان حسَناً وإِنْ لم تأْتِ بها فحسنٌ أَيضاً، ولم يقبُحْ قُبحَ ما أَنا بالذي قائلٌ لك ولا هو في قِلَّته، فاطِّرادُ «جاءني الذي في الدار» وقلَّةُ «ما أَنا بالذي قائلٌ لك شيئاً» يدلُّ على ما ذكرناه.

والأَمرُ الثاني: أَنَّ الظرف والجارَّ والمجرور لا بدَّ لهما من متعلَّق به، والأَصلُ أَنْ يتعلَّق بالفعل، وإِنَّما يتعلَّق بالاسم إِذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شكَّ أَنَّ تقدير الأَصل الذي هو الفعل أَولَى.

وقال قوم منهم ابنُ السرَّاج: إِنَّ المحذوفَ المقدَّرَ اسمٌ، وإِنَّ الإِخبار بالظرف من قَبيل المفردات، إِذْ كان يتعلَّق بمفرد، والتقديرُ[2] مستقرٌّ أَو كائنٌ ونحوُهما[3]، والحُجَّة في ذلك أَنَّ أَصلَ الخبر أَنْ يكون مفرداً على ما تقدَّم، والجملةُ واقعةٌ موقعَه، ولا شكَّ أَنَّ

---

(١) لعله أراد الخليل، انظر الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

(٢) في ط: «فتقديره».

(٣) كلام ابن السراج يشير إلى أنه يقدر المحذوف اسماً مرة وفعلاً مرة أخرى، انظر الأصول: ١/ ٦٣، وحكى ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي عنه أنه يرى أن الإخبار بالظرف أو المجرور قسم برأسه، لا هو من قبيل المفردات ولا هو من قبيل الجمل، ونسب ابن عصفور إلى أبي علي الفارسي أنه ذكر في كتابه الشيرازيات أن ابن السراج استدل بـ «إن في الدار زيداً» ولم أرَ ذلك في نسخة الشيرازيات التي بين يدي.

انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٥١-٣٥٢، والتذييل والتكميل: ٤/ ٥-٧، وارتشاف الضرب: ١١١٠، والهمع: ١/ ٩٩.

إِضمار الأَصل أَوْلى.

ووجهٌ ثانٍ أَنك إِذا قدَّرتَ فعلاً كان جملة، وإِذا قدرتَ اسماً كان مفرداً، وكلَّما قلَّ الإِضمار والتقدير كان أَوْلى.

واعلمْ أَنك لَمَّا حذفتَ الخبر الذي هو استقرَّ أَو مستقرٌّ وأَقمتَ الظرفَ مُقامَه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبرَ، والمعامَلةُ معه، وهو مغايرُ المبتدأ في المعنى، ونقلتَ الضميرَ الذي كان في الاستقرار إِلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفتَ الاستقرارَ وصار أَصلاً مرفوضاً لا يجوز إِظهارُه للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرَّح ابن جنِّي بجواز إِظهاره[1]، والقولُ عندي في ذلك أَنَّ بعد حذفِ الخبر الذي هو الاستقرار ونقْلِ الضمير إِلى الظرف لا يجوز إِظهارُ ذلك المحذوف لأَنه قد صار أَصلاً مرفوضاً، فإِنْ ذكَرتَه أَولاً وقلتَ: زيد استقرَّ عندك[2]، لم يمنع منه مانع.

واعلمْ أَنكَ إِذا قلتَ: زيدٌ عندَك، فعندَك ظرفٌ منصوب بالاستقرار المحذوف، سواءٌ كان فعلاً أَو اسماً وفيه ضميرٌ مرفوع، والظرفُ وذلك [١/ ٩١] الضميرُ في موضع رفعٍ بأَنه خبرُ المبتدأ، وإِذا قلتَ: زيدٌ في الدار، أَو: من الكرام، فالجارُّ والمجرور في موضع نصبٍ بالاستقرار على حدِّ انتصاب عندَك إِذا قلتَ: زيدٌ عندَك، ثم الجارُّ المجرور والضميرُ المنتقلُ في موضع رفع بأَنه خبرُ المبتدأ.

وذهب الكوفيُّون إِلى أَنَّك إِذا قلتَ: زيدٌ عندَك، أَو: خلفَك، لم ينتصب عندَك وخلفَك بإِضمار فعل ولا بتقديره، وإِنَّما ينتصب بخِلاف الأول لأَنَّك إِذا قلت: زيدٌ أَخوك فزيدٌ هو الأخ، فكلُّ واحد منهما رفعَ الآخرَ، وإِذا قلتَ: زيدٌ خلفَك فإِنَّ خلفَك مخالفٌ لزيد لأَنه ليس إِيَّاه، فنصبْناه بالخلاف[3].

وهذا قولٌ فاسد لأَنه لو كان الخِلافُ يُوجِبُ النصب لانتصبَ الأَولُ كما ينتصب

---

(١) انظر مغني اللبيب: ٤٩٧.

(٢) وأجاز ذلك أيضاً الجرجاني في المقتصد: ٢٧٦.

(٣) انظر الإنصاف: ٢٤٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٢، وارتشاف الضرب: ١١٢١.

الثاني لأَنَّ الثاني إِذا خالَف الأَولَ فقد خالَف الأَولُ الثاني أَيضاً لأَنَّ الخِلاف عدمُ المماثَلة، فكلٌّ واحد قد فعلَ بصاحبه مثلَ ما فعلَ صاحبُه به.

وأَيضاً فإِنَّ مِن مذهبهم أَنَّ المبتدأ مرتفعٌ بعائد يعود إِليه من الظرف، إِذا قلتَ: زيدٌ عندَك، وذلك العائدُ مرفوعٌ، وإِذا كان مرفوعاً فلا بدَّ له من رافع، وإِذا كان له رافعٌ في الظرف كان ذلك الرافعُ هو الناصبَ، فاعر فه[1].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبراً من ذِكْر يرجعُ إِلى المبتدأ، وقولُك: في الدار، معناه استقرَّ فيها، وقد يكون الراجع معلوماً فيُستَغنى عن ذِكره، وذلك في مثل قولهم: البُرُّ الكُرُّ بستِّين، والسمنُ مَنَوانِ بدرهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ .

قال الشارح: قد تقدَّم قولُنا: إِنَّ خبر المبتدأ إِذا وقع جملة فعليَّة كانت أَو اسميَّةً أَو شرطيةً أَو ظرفيةً فلا بدَّ فيها من ضمير يرجع إِلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلَّا تقع أَجنبيةً من المبتدأ إِذا كانت غيرَ الأَول.

وقولُه: «**إِذا قلتَ: زيدٌ[2] في الدار، معناه استقرَّ فيها**» يعني أَنَّه يتعلَّق بمحذوف، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

وقولُه: «**وقد يكون الراجعُ معلوماً فيُستغنَى عن ذِكره**» يعني أَنَّ الراجع إِلى المبتدأ إِذا كان الخبرُ جملة فإِنه يجوز حذفُه وإِسقاطُه مع شدَّة الحاجة إِليه، وذلك إِذا كان موضعُ المضمَر معلوماً غيرَ مُلتَبسٍ، كقولهم: «السمنُ مَنَوانِ[3] بدرهم» فالسمنُ مبتدأ، ومَنَوانِ مبتدأ ثانٍ، وبدرهم خبرُ المبتدأ الثاني، والمنَوانِ وخبرُه خبرُ المبتدأ الأَول، والعائدُ محذوف تقديرُه مَنوانِ منه بدرهم، فموضعُ «منه» المحذوفِ رفعٌ لأَنه صفة لمَنوَيْنِ، وفيه ضميران

---

(١) من قوله: « وذهب الكوفيون » إِلى قوله: «فاعرفه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ٢٦ بخلاف يسير.

(٢) سقط من المفصل: ٢٤ «إِذا قلت زيد».

(٣) المَنا: الكيل أَو الميزان الذي يوزن به، اللسان (منا).

أَحدُهما مرفوعٌ يعود إلى الموصوف وهو المَنَوان، والثاني الهاءُ المجرورة وهي تعود إلى السَّمن، لا بدَّ من هذا التقدير لئـلَّا ينقطعَ الخبرُ عن المبتدأ [٣٤/ ب] ولم يتَّصل به، وساغ حذفُ العائد ههنا لأَن حصول العِلم به أَغنى عن ظهوره، وذلك أَن السَّمن هنا جِنسٌ وما بعدَه بعضٌ من الجنس، وإِنَّما يُذْكر هذا الكلامُ لتسعير الجنس، يقابَلُ كلُّ مقدار منه بمقدار من الثمن، فكأَنه قال: السَّمن كلُّه منَوَان منه بدرهم، ولولا هذا التقدير لكان المعنى أَنَّ السَّمن كلَّه منَوَان وأَنه بدرهم، والمرادُ غيرُ ذلك.

ومثله «البُرُّ الكُرُّ[1] بستِّين» إِلَّا أَنَّ المحذوف ههنا شيئان:

أحدُهما: ما هو من الكلام وفيه العائد، وهو «منه»، وتقديرُه البُرُّ الكُرُّ منه بستِّين، إِلَّا أَن موضع «منه» هنا نصبٌ على الحال لأَنه لا يجوز أَن يكون نعتاً للكُرِّ إِذ كان معرفةً، والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرور الذي هو الخبر، وهو «بستِّين»، وصاحبُ الحال المضمَرُ المرفوعُ فيه، وجاز تقدُّمه عليه وإِنْ كان العاملُ معنى لأَنَّ لفظ الحال جارٌّ ومجرور، فصار كقولك: كلَّ يومٍ لك ثوبٌ، وفي «منه» ضميران على ما ذُكر، أَحدُهما مرفوع يعود إِلى المضمَر في «بستِّين»، والآخَر الهاءُ العائدة إِلى المبتدأ الأَول الذي هو البرُّ، وهي الرابطة.

والثاني [١/ ٩٢] من المحذوفَيْن ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائدٌ وهو التمييز، والتقدير البرُّ الكُرُّ بستِّين درهماً فتَرَكَ ذِكر الدرهم للعِلم به، وهو من تمام الكلام، ألا ترى أَنك لو لم تُرِدْه لالْتَبسَ ولم يُعلم من أَيِّ الأَنواع هو الثَّمن.

ولا يُستبعد حذفُ العائد من الخبر أَو شيءٍ من الخبر للدلالة عليه، فإِنه قد جاء حذفُ الجملة التي هي خبر بأَسْرِها للدلالة عليها، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾[2] معناه فعِدَّتُهنَّ ثلاثةُ أَشهر، إِلَّا أَنه حُذف لدلالة الأَول عليه، وإِذا جاز حذفُ الجملة بأَسْرها كان

(١) الكُر: مكيال لأهل العراق، اللسان (كرر).

(٢) الطلاق: ٦٥/ ٤.

حذفُ شيءٍ منها أَسهلَ.

وأَما قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [1] فمَنْ في موضع رفع بالابتداء، وصبرَ وغفرَ الصلةُ، والعائدُ ضميرُ الفاعل فيهما، وقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ في موضع الخبر، وإِن المكسورة تقدَّر تقديرَ الجمل، فلذلك إِذا وقعت خبراً افتقرَتْ إِلى ضمير عائد إِلى المبتدأ كما تفتقرُ الجملةُ إِذا وقعت خبراً، ولم يُوجد العائد في الآية، فكان مراداً تقديراً، وإِنَّما حُذف لقوةِ الدلالة عليه، والمعنى إِن ذلك الصبرَ منه[2]، أَي من الصابِر.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ، كقولك: تَميميٌّ أَنا، ومَشْنوءٌ مَنْ يَشْنُؤك، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾، و: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ المعنى سواءٌ عليهم الإِنذارُ وعدمُه، وقد التُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفاً، وذلك قولك: في الدار رجلٌ).

قال الشارح: يجوز تقديمُ خبر المبتدأ مفرداً كان أَو جملةً، فمثالُ المفرد قولك: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرو، وقائمٌ خبرٌ عن زيد وقد تقدَّم عليه، وكذلك ذاهبٌ خبرٌ عن عمرو، ومثالُ الجملة: أَبوه قائمٌ زيدٌ، وأَخوه ذاهب عمرو، فأَبوه مبتدأ وقائم خبرُه، والجملةُ في موضع الخبر عن زيد وقد تقدَّم عليه، وكذلك أَخوه ذاهب مبتدأ وخبرٌ في موضع الخبر عن عمرو.

وذهب الكوفيُّون إِلى منع جواز ذلك، واحتجُّوا بأَن قالوا: إِنَّما قلنا ذلك لأَنه يؤَدي إِلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: قائمٌ زيدٌ كان في قائم ضميرُ زيد بدليل أَنه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: قائمان الزيدان وقائمون الزيدون، ولو

---

(١) الشورى: ٤٢/ ٤٣.

(٢) كذا قدر أبو علي الفارسي، وكلام الشارح في هذا الفصل مماثل لما قاله الجرجاني في المقتصد: ٢٨١-٢٨٣.

كان خالياً من[1] الضمير لكان موحَّداً في الأَحوال كلِّها، وكذلك إِذا قلت: أَبوه قائمٌ زيدٌ كانت الهاء في أَبوه ضميرَ زيد فقد تقدَّم ضميرُ الاسم على ظاهره ولا خلافَ أَنَّ رتبة ضمير الاسم أَن يكون بعد ظاهره.

والمذهبُ الأَولُ[2] لكثرة استعماله في كلام العرب، قالوا: مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنؤك وتميميٌّ أَنا، فمَنْ يَشْنؤك مبتدأ، وقولُه: مَشنوء الخبرُ وهو مقدَّم، وكذلك تميميٌّ أَنا، أَنا مبتدأٌ وتميميٌّ خبرٌ مقدَّم، أَلا ترى أَن الفائدة المحكومَ بها إِنَّما هي كونُه تميميَّاً لا أَنا المتكلِّمَ.

وأَمَّا قولُهم: إِنه يؤَدي إِلى تقديم المضمَر على الظاهر فنقول: إِن تقديم المضمر على الظاهر إِنَّما يمتنع إِذا تقدَّم لفظاً ومعنى، نحوُ: ضرب غلامُه زيداً، وأَما إِذا تقدَّم لفظاً والنيَّةُ به التأْخيرُ فلا بأسَ به، نحوُ: ضربَ غلامَه زيدٌ، أَلا ترى أَن الغلام ههنا مفعول، ومرتبةُ المفعول أَن يكون بعد الفاعل، فهو وإِنْ تقدَّم لفظاً فهو مؤخَّر تقديراً وحُكماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[3]، الهاء في نَفْسه عائدةٌ إِلى موسى، وإِنْ كان الظاهرُ متأَخراً لأَنه في حُكْم المقدَّم من حيث كان فاعلاً، ومثلُه قولُهم في المثَل: «في أَكْفانه لُفَّ الميتُ»[4]، وقالوا: «في بيته يُؤتَى الحَكَمُ»[5]، فقد تقدَّم المضمَرُ على الظاهر فيهما لفظاً لأَنَّ النيَّةَ بهما التأْخيرُ، والتقديرُ: لُفَّ الميتُ في أَكْفانه، ويُؤْتى الحكمُ في بيته، وإِذا ثبت ما ذكرنا جاز [١/ ٩٣] تقديم خبر المبتدأ عليه وإِنْ كان فيه ضميرٌ لأَن النيَّةَ فيه التأْخيرُ من قِبل أَن مرتبة المبتدأ قبلَ الخبر، فاعرفْه.

---

(١) في ط، ر: «عن».

(٢) وهو مذهب البصريين، واحتجاج الشارح احتجاجهم، انظر المذهبين في الكتاب: ٢/ ١٢٧، والمقتضب: ٤/ ١٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٦٨، والمقتصد: ٣٠٢-٣٠٣، والإنصاف: ٦٥-٧٠، وارتشاف الضرب: ١١٠٨.

(٣) طه: ٢٠/ ٦٧.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١/ ١٩٤.

(٥) انظر الأصول: ٢/ ٢٣٩ن والفاخر: ٧٦، والمستقصى: ٢/ ٦٠، ٢/ ١٨٣، ومجمع الأمثال: ٢/ ٧٢.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(١)، و: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾(٢) فمحياهم مبتدأ، ومماتُهم عطفٌ عليه وسواءٌ خبرٌ مقدَّم، وإنَّما وحِّد الخبر ههنا والمخبَر عنه اثنان لوجهَيْن(٣):

أَحدُهما: أَن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مُسْتَوٍ، والمصدرُ لا يثنَّى ولا يُجمع، بل يعبَّر بلفظ(٤) الواحد عن التثنية والجمع، فيقال: هذا عَدْلٌ وهذان عدْلٌ وهؤلاء عدْلٌ، فكذلك ههنا.

والوجه الآخر: أَن يكون أَراد التقديمَ والتأْخير، كأَنه قال: مَحياهُم سواءٌ ومماتُهم كما قال(٥):

فإِنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

أراد فإِني لغريبٌ بها وقَيَّارٌ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الفعلُ ههنا في تأويل المصدر، والمعنى سواءٌ عليهم الإِنذارُ وعدمُ الإِنذار، فالإِنذار وما عُطف عليه مبتدأٌ في المعنى، وسواءٌ الخبرُ وقد تقدَّمَ، وسواءٌ مصدرٌ في معنى اسم الفاعل، والتقديرُ: مُستويان على ما تقدَّم، ألا ترى أَنَّ موضع الفائدة الخبرُ، والشكُّ إِنما وقع في اسْتواء [٣٥/ أ] الإِنذار وعدمِه لا في نفْس الإِنذار، ولفظُ الاستفهام لا يمنع

---

(١) البقرة: ٢/ ٦، وتتمة الآية: (لا يُؤْمِنُون).

(٢) الجاثية: ٤٥/ ٢١، وفي ط: «أقحمت عليهم» بعد «سواء».

(٣) انظر المقتصد: ٢٩٥.

(٤) في ط، ر: «بلفظة».

(٥) صدر البيت:

فمَنْ يَكُ أمسى في المدينة رحْلُه

وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٤، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٨٧، والنكت: ٢١٢.

وقيار: اسم فرس الشاعر، الرحل: المنزل.

من ذلك إذ المعنى على اليقين(١) والتحقيق لا على الاستفهام، وإنَّما الهمزةُ ههنا مُستعارةٌ للتسوية، وليس المرادُ منها الاستفهامَ، وإنَّما جاز استعارتُها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية، ألا ترى أنك تقول في الاستفهام: أَزَيدٌ عندك أَم عمرٌو؟ وأَزَيدٌ أفضلُ أَم خالد؟ والشيئان اللذان يُسأل عنهما قد استوى عِلمُك فيهما، ثم تقول في التسوية: ما أُبالي أَفعلَ أَم لم يفعل، فأنتَ غيرُ مستفهِم وإنْ كان اللفظُ لفظَ(٢) الاستفهام وذلك لمشارَكته الاستفهامَ في التسوية لأَنَّ معنى ما أُبالي أَفَعَلَ أَمْ لم يفعل، أَي هما مُستوِيان في عِلمي، كما قال في الاستفهام كذلك، هذا هو التحقيق من جهة المعنى.

وأَمَّا إعراب اللفظ فقالوا: سواء مبتدأ والفعلان بعدَه كالخبر لأَن بهما تمامَ الكلام وحصولَ الفائدة، فكأَنهم أَرادوا إِصلاح اللفظ وتوفيتَه حقَّه.

وقولُه: «**وقد الْتُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفاً وذلك قولُك: في الدار رجلٌ**» قد تقدَّم في الفصل قبله لِمَ ابتُدِئَ بالنكرة هنا ولِمَ التُزم تقديمُه بما أَغنى عن إِعادته.

قال صاحب الكتاب: (وأَما سلامٌ عليكَ وويلٌ لك وما أَشْبَهَهما من الأَدعية فمتروكةٌ على حالها إِذا كانت منصوبة منزَّلةً منْزِلةَ الفعل، وفي قولهم: أَين زيد وكيف عمرو ومتى القتالُ).

قال الشَّارح: لَـمَّا تقدَّم من كلامه أَنه قد التُزم تقديمُ الخبر إِذا وقع المبتدأ نكرةً والخبرُ ظرفاً أَوردَ على نفسه إِشكالاً، وهو قولهم: سلامٌ عليك ووَيلٌ له، فإن المبتدأ نكرة، والخبرُ جارٌّ ومجرور ولم يتقدَّم على المبتدأ، ثم أَجاب بأَنَّ المبتدأ في قولك: لكَ مالٌ وتحتكَ بساطٌ، إِنَّما التُزم تقديمُ الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة، وههنا لا يُلْبِسُ لأَنه دعاءٌ، ومعناه ظاهرٌ، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: سلامٌ عليك، وويلٌ له بالرفع كان معناه

---

(١) في ط، ر: «التعيين».

(٢) سقط من ط، ر: «لفظ».

كمعناه منصوباً، وإذا كان منصوباً كان منزَّلاً منزلةَ الفعل، فقولك: سلاماً عليك وويلاً لك بمنزلة سلَّم اللهُ عليك وعذَّبك اللهُ، فلمَّا كان المعنى فيه يَنْزِعُ إلى معنى الفعل لم يغيَّر عن حاله لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدَّماً.

وأما قولُه: «**وفي قولهم: أين زيدٌ وكيف عمرو ومتى القتالُ**» يريدُ أنه قد التُزم ههنا تقديمُ الخبر أيضاً. وإنَّما قُدم الخبرُ في هذه المواضع لتضمُّنه همزةَ الاستفهام، وذلك أنك إذا قلت: أين زيدٌ، فأَصلُه: أَزيدٌ عندك؟ فحذفوا الظرف وأَتَوا بأَين مشتمِلةً على الأَمكنة كلِّها وضمَّنوها معنى همزة الاستفهام، [١/ ٩٤] فقدَّموها لتضمُّنها الاستفهامَ لا لكونها خبراً، وكذلك إذا قلت: كيف زيدٌ، معناه على أيِّ حال زيدٌ؟ وإذا قلت: متى القتالُ فمعناه أَلقتالُ غداً، ونحوُه، فعملَ فيه ما عمل بأَين، وستوضَّح أَحوالُ هذه الظروف المستفهَم بها في أَماكنها إنْ شاء الله تعالى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز حذفُ أَحدهما، فمِن حذف المبتدأ قولُ المستهِلِّ: الهلالُ والله، وقولُك وقد شَمِمْتَ رِيحاً: المسكُ والله، أَو رَأَيتَ شخصاً فقلت: عبدُ الله وربِّي، ومنه قول المرقِّش:

... إِذْ قَـالَ الْخَمِيـسُ نَعَـمْ

ومن حذْفِ الخبر قولهم: خرجتُ فإذا السَّبعُ، وقولُ ذي الرمة:

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلَاجِلٍ ... وبين النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

وقوله تعالى[1]: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يحتَمِلُ الأَمرينِ أي فأَمري صبرٌ جميلٌ، أَو فصبرٌ جميلٌ أَجملُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصُلُ الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ مُعتَمدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدَّ منهما، إلَّا أنه قد توجد قرينة لفظيةٌ أَو حالية تُغني عن النُّطق بأَحدهما، فيُحذف لدلالتها عليه لأَنَّ الأَلفاظ إنَّما جيءَ بها للدلالة على

(١) في المفصل: ٢٩ «ومنه قوله ..».

المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأْتي به، ويكونَ مراداً حكماً وتقديراً، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبرَ أُخرى، فممَّا حُذف فيه المبتدأ قولُ المستهِلِّ: الهلالُ والله، أي هذا الهلالُ والله، والمستهِلُّ: طالبُ الهلال، كما يقال لطالب الفهم: مستفِهمٌ ولطالب العِلم: مُستعلِم، ومثلُه إذا شَمِمْتَ ريحاً طيِّبة قلتَ: المسكُ والله، أَي هو المسكُ والله أَو هذا المسكُ، وكذلك لو رأَيتَ صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة ذلك الشخص، فإذا رأَيتَه بعدُ قلتَ: عبدُ الله وربِّي، كأَنَّك قلت: ذاك عبد الله أَو هذا عبدُ الله، وكذلك لو حُدثتَ عن شمائل رجل ووُصف بصفات مثلِ مررتُ برجل راحِم المساكين بارٍّ بوالدَيه، فعُرف بتلك الأَوصاف، فقلت: زيدٌ والله، أي هو زيدٌ أَو المذكورُ زيدٌ، وأَما بيت المرقِّش الأَكبر[١]:

لا يُبْعِدُ اللَّهُ التَّلبُّبَ والْـ ... ـغاراتِ إِذْ قال الخَميسُ نَعَمْ

فالتلبُّب لُبْس السلاح، والخميسُ: الجيش، والنَّعَم: الإبل، قال الفراء: هو ذَكَرٌ لا يُؤنَّث[٢]، يقال: هذا نَعمٌ واردٌ، والمعنى أَنه يتأَسَّف على الغَزْو[٣] ولا سيَّما في أَوقات إِقبالهم على الغنائم، فيقولُ الجيشُ: نَعمْ، أَي هذا نَعَمٌ فاطْلبُوه، إِلَّا أَنه حُذف للعلم به.

وقد حُذف الخبرُ أَيضاً كما حُذف المبتدأ، وأَكثرُ ذلك في الجوابات، يقول القائل: مَنْ عندكَ؟ فتقول: زيدٌ، والمعنى زيدٌ عندي، إِلَّا أَنك تركتَه للعلم به إِذ السؤالُ إِنَّما كان عنه.

ومن ذلك قولهم: خرجتُ فإذا السَّبُعُ، اعلمْ أَنَّ «إِذا» تكون على ضربَيْن: زمانٌ، وفيها معنى الشرط وتضاف إِلى الجملة الفعلية، وإِذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ

---

(١) البيت في ديوانه: ٧١، والمفضليات: ٢٤٠، وشرح أبيات المغني: ٧/ ١٤٢.

(٢) انظر قول الفراء في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٤٢٨، والصحاح، واللسان (نعم)، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٠٨.

(٣) في ط، ر: «الغير» تحريف.

فعل مقدَّر، نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[1] و: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[2] والتقديرُ: إذا انشقَّت السماءُ انشقَّت، وإذا مُدَّت الأَرضُ مُدَّت، كان ذلك لتضمُّنه معنى الشرط، والشرطُ يقتضي الفعلَ.

وتكون بمعنى المفاجأة، وهي في ذلك على ضربَيْن، تكون اسماً وتكون حرفاً، وإذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الأَمكنة، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالَّة على المفاجأة كما أن «إن» حرف دالٌّ على معنى المُجازاة، والهمزة حرفٌ دالٌّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: خرجتُ فإذا السبعُ، وأَردتَ به الظرفيَّة لم يكن ثَمَّ حذفٌ وكان السبع مبتدأً، وإذا الخبرُ قد تقدَّم كما تقول: عندي زيدٌ [١/ ٩٥] [٣٥/ ب] ويتعلَّق الظرفُ باستقرار محذوف، فإنْ ذكرتَ اسماً آخر كان منصوباً على الحال، نحوُ خرجتُ فإذا السبعُ واقفاً أَو عادياً، والعاملُ في الحال الظرفُ، وإن شئتَ رفعتَه على الخبر وجعلتَ الظرفَ من صِلته.

فإن جعلتَها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا مَحالةَ، والتقديرُ خرجتُ فإذا السبعُ حاضرٌ أَو موجودٌ لأَنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، ولا خبرَ لها ههنا ظاهراً، فوجَب أَنْ يكون مقدَّراً، وأَما قولُ ذي الرمة[3]:

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ ... إلخ.

فالخبرُ محذوفٌ فيه، والتقديرُ: أَأَنتِ الظبيةُ أَمْ أُمُّ سالم، والمرادُ أَنكما التَبسْتُما عليَّ لشدَّة تشابُهكما، فلم أَعرف إحداكما من الأُخرى، والوَعْساء: الأَرضُ اللَّينة ذاتُ الرمل، وجُلاجل: موضع، ويُروى بالحاء غيرِ المعجمة[4]، والنَّقا: الكثيب من الرمل.

---

(١) الانشقاق: ٨٤/ ١.

(٢) الانشقاق: ٨٤/ ٣.

(٣) سلف البيت بتمامه: ١/ ٢١٨، وهو في شرح ديوانه: ٧٦٧، والكتاب: ٣/ ٥٥١، والمقتضب: ١/ ١٦٣، والكامل للمبرد: ٥٥٣، وكتاب الشعر: ٣٠٨، وسر الصناعة: ٧٢٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٢-٦٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ١٨٤، ٣٦٢.

(٤) أشار ياقوت إلى هذه الرواية في معجم البلدان: (جلاجل).

وقولُه تعالى: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾[1] احتمَلَ الأمرَيْن، وذلك أَن يكون صبرٌ مبتدأ والخبرُ محذوف، والمعنى: فصبرٌ جميل أَجملُ من غيره، أَو فعندي صبرٌ جميلٌ، وجاز الابتداءُ بقوله: صبرٌ جميلٌ وهو نكرة لأَنها قد وُصفت، والنكرةُ إِذا وُصفت جاز الابتداء بها، وقد تقدَّم بيانُ ذلك، ويجوز أَن يكون صبرٌ جميلٌ خبراً، والمبتدأُ محذوف، والتقديرُ: فَأَمْري صبرٌ جميلٌ، أَو صُنْعي صبرٌ جميلٌ[2].

قال صاحب الكتاب: (وقد التُزِم حذفُ الخبر في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا لسدِّ الجواب مسدَّه، وممَّا حُذف فيه الخبرُ لسدِّ غيره مسدَّه قولُهم: أَقائمٌ الزيدان، وضربي زيداً قائماً، وأَكثرُ شُربي السَّوِيقَ مَلْتوتاً، وأَخطَبُ ما يكون الأَميرُ قائماً، وقولُهم: كلُّ رجل وضَيْعتُه).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ لولا حرفٌ يدخل على جملتَيْن إِحداهما مبتدأٌ وخبر، والأُخرى فعلٌ وفاعل، فتعلِّقُ إِحداهما بالأُخرى وتَربطُها بها كما يدخلُ حرفُ الشرط على جملتين فعليَّتين فيربطُ إحداهما بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة، فتقول: قام زيدٌ خرج محمدٌ، فهاتان جملتان متباينتان لا تعلُّقَ لإِحداهما بالأخرى، فإِذا أَتيتَ بإِنْ الشرطية فقلتَ: إِن قام زيدٌ خرجَ محمدٌ ارتبطتْ الجملتان وتعلَّقت إِحداهما بالأُخرى، حتى لو ذكرتَ إِحدى الجملتين منفردةً لم تُفِدْ ولم تكن كلاماً، وكذلك «لولا»، تقول: زيدٌ قائم، خرج محمد، فهاتان جملتان متباينتان إِحداهما مبتدأ وخبر، والأُخرى فعلٌ وفاعل، فإِذا أَتيتَ بلولا وقلت: لولا زيدٌ قائمٌ لَخرج محمدٌ ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأُولى فصارتا كالجملة الواحدة، إِلَّا أَنه حُذف خبرُ المبتدأ من الجملة الأُولى لكثْرة الاستعمال حتى رُفِض ظهورُه ولم يَجز استعمالُه، فإِذا قلتَ: لولا زيدٌ لَخرج محمد كان تقديره: لولا زيدٌ حاضرٌ أَو مانع، ومعناه أَنَّ الثاني امتنع لوجود الأَول، وليست الجملة الثانية خبراً

---

(١) يوسف: ١٢/ ٨، ٨٣.

(٢) رجح سيبويه وابن الحاجب حذف المبتدأ من الآية، انظر الكتاب: ١/ ٣٢١، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦٠.

عن المبتدأ لأَنه لا عائدَ منها إِلى زيد، والجملةُ إِذا وقعتْ خبراً فلا بدَّ فيها من عائد إِلى المبتدأ، وإِنَّما اللَّامُ وما بعدها كلامٌ يتعلَّق بلولا وجوابٌ لها، وقد شبَّه سيبويه ما حُذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم: إِمَّا لا، ومعناه أَنَّ رجلاً أُمرَ بأَشياءَ يفعلُها وقد شُبِّهت عليه، فوقَف في فِعلها فقيل له: افعلْ كذا وكذا إِن كنتَ لا تفعلُ الجميعَ[1]، وزادوا على إِنْ ما وحذفوا الفعلَ وما يتَّصل به وكثُرَ حتى صار الأَصلُ مهجوراً، وربَّما وقع بعد لولا هذه الفعلُ والفاعلُ لاشتراكِهما في معنى الخبر[2]، ألا ترى أَنه لا فرقَ من جهة المعنى بين زيدٌ قائمٌ وقامَ زيد، قال الجَمُوح[3]:

قالتْ أُمامةُ لمَّا جئْتُ زائرَها هلَّا رَمَيتَ ببعضِ الأَسْهمِ السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قد رميْتُهمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لَمحدودِ[١/ ٩٦]

والمرادُ: لولا الحدُّ.

وقال الكوفيُّون: الاسمُ الواقعُ بعد لولا يرتفع بلولا نفسِها لنيابتها عن الفعل[4]، والتقديرُ لولا يمتنع زيدٌ، وهذا ضعيفٌ لوجوه[5]:

منها: أَنه لو كان الأَمر على ما ادَّعوه لجاز وقوعُ أَحَد بعدها لأَنَّ أَحداً يعمل فيها النفي، ولم يُسمع عنهم مثلُ ذلك.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٢٩، وكلام الشارح مشابه لما في النكت: ٥١٠-٥١١ .

(٢) في ط، ر: «الآخر» تحريف.

(٣) البيتان له في شرح أشعار الهذليين: ٨٧١، والخزانة: ١/ ٢٢١، وحكى البغدادي نسبتهما إلى راشد بن عبد الله السلمي عن كتاب «مختار أشعار القبائل» لأبي تمام، والثاني منهما للجموح في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٠، وهوبلا نسبة في شرح السبع الطوال: ٥٥١، وهما بلا نسبة في الإنصاف: ٧٣-٧٤.

(٤) وهو قول الفراء من الكوفيين أيضاً، وذهب الكسائي إلى أن الاسم الذي بعد لولا مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦١، وزد معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨١، والنكت: ٥١٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ٣٠٠.

(٥) ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٣-٧٤.

الوجهُ الثاني: أنه لو كان معناه النفيَ على ما ادَّعوه لجَاز أَن تَعطفَ عليه بالواو و«لا» لتأكيد النفي، فتقول: لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتُك، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[1] فلمّا لم يَجز ذلك ولم يُستعمل دلَّ على أَنَّ الجحود قد زايلَها.

الوجه الثالث: أن الحرف إِنَّما يعمل إِذا اختصَّ بالمعمول، نحوُ حروف الجرِّ، فإِنّها مختصةٌ بالأَسماء، ونحوُ حروف الجزْم اختصَّت بالدخول على الأَفعال، و«لولا» هذه غيرُ مختصة، بل تدخل على الأَسماء، نحوُ: لولا زيدٌ لأَكرمتُك، وتدخل على الأَفعال في نحو ما أَنشدناه من البيتين، فاعرفْه.

قال: ومن ذلك قولهم: «أَقائمٌ الزيدان»، يعني أَنه حُذف الخبرُ لسدِّ الفاعل مَسدَّه، واعلمْ أَنّ قولهم[2]: أَقائمٌ الزيدان، إِنما أَفاد نظراً إلى المعنى إِذ المعنى، أَيقوم الزيدان، فتمَّ الكلامُ لأَنه فعل وفاعل، وقائم هنا اسمٌ من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى، فلمَّا كان الكلام تاماً من جهة المعنى أَرادوا إِصلاح اللفظ فقالوا: أَقائم مبتدأ، والزيدان مرتفعٌ به، وقد سدَّ مَسدَّ الخبر من حيث إِنَّ الكلامَ تمَّ به ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوف على الحقيقة.

ولو قلت: قائمٌ الزيدان من غير استفهام لم يَجز عند الأَكثر، وقد أَجازه ابن السرَّاج[3]، وهو مذهب سيبويه لتضمُّنه معنى الفعل وإِنْ كان فيه قُبحٌ[4]، لأَنّ اسم الفاعل لا يعمل عمَلَ الفعل حتى يعتمد على كلام قبلَه من مبتدأ نحوُ زيدٌ ضاربٌ أَبوه، أَو موصوفٍ نحوُ مررتُ برجلٍ ضاربٍ أَبوه، أَو ذي حال نحوُ هذا زيد ضارباً أَبوه، أَو

---

(١) فاطر: ٣٥/ ١٩-٢٢.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١/ ١٤٨.

(٣) قال ابن السرّاج: «فأما إذا قلت: قائم زيد فأردت أن ترفع زيداً بقائم وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه». الأصول: ١/ ٦٠.

(٤) نص سيبويه على قبح ذلك، انظر الكتاب: ٢/ ١٢٧، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٦٨-٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧٣، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٧٢-٢٧٣، وارتشاف الضرب: ١٠٨٣.

على استفهام أَو نفي بخلاف الفعل، فإِنه يعمل معتمداً وغيرَ معتمِدٍ، وسنذكر أَحكامه مُسْتَقصاةٌ[١] في فصل اسم الفاعل.

وأَمَّا قولهم[٢]: «ضربي زيداً قائماً» فهي مسألةٌ فيها أَدنى إِشكال يحتاج إِلى كشف، وذلك أَنّ المعنى ضربتُ زيداً قائماً أَو أَضربُ زيداً قائماً، فالكلامُ تامٌّ باعتبار المعنى، إِلّا أَنه لا بدَّ من النظر في اللفظ وإِصلاحِه لكون المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أَن قولك: ضربي مبتدأ، وهو مصدر مضاف إِلى الفاعل، وزيداً مفعول به، وقائماً حالٌ، وقد سدَّ مَسدَّ خبر المبتدأ، ولا يصحُّ أَن يكون خبراً فيرتفعَ [٣٦/ أ] لأَنّ الخبر إِذا كان مفرداً يكون هو الأَولَ، والمصدرُ الذي هو الضرب ليس القائمَ، ولا يصحُّ أَن يكون حالاً من زيد، هذا لأَنه لو كان حالاً منه لكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو ضربي لأَن العامل في الحال هو العاملُ في ذي الحال، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من صلته، وإِذا كان من صِلته لم يصحَّ أَن يسدَّ مسدَّ الخبر لأَنّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون حُكمه حكمَ الخبر، فكما أَنّ الخبر كان جزءاً غيرَ الأَول فكذلك ما سدَّ مسدَّه ينبغي أَن يكون غيرَ الأَول، وإِذا كان الأَمر كذلك كان العاملُ فيه فعلاً مقدَّراً فيه ضميرُ فاعلٍ يعود إِلى زيد، وهو صاحب الحال، والخبرُ ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ إِلى ذلك الفعل والفاعل، والتقديرُ ضربي زيداً إِذا كان قائماً[٣]، فإِذا هي الخبر، والحقُّ أَنها في موضع نصبٍ متعلقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه استقرَّ أَو مستقرٌّ، ثم حُذف العاملُ لدلالة الظرف عليه على ما تقدَّم، ونُقل الضمير من الفعل إِلى الظرف وصار الظرفُ وما ارتفع به في موضعِ مرفوعٍ لأَنه خبر مبتدأ، فالظرف وحدَه في موضع نصب يدلُّ على ذلك أَنه يظهر النصبُ فيما كان معرَباً،

---

(١) في ط: «مستقصى» تحريف.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١/ ١٤٩.

(٣) هذا القول المشهور عند البصريين ، انظر الكتاب: ١/ ٤١٩، والأصول: ٢/ ٣٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٤٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦٢-١٦٥، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٨٨-٢٩٤.

نحوُ القتالُ اليومَ[1] وعندَك، ونحوُ ذلك، والظرفُ [١/ ٩٧] مع الضمير في موضع خبر المبتدأ، فإذا أُريدَ المضيُّ قُدر بإِذْ، وإذا أُريدَ المستقبَلُ قُدِّر بإذا، والظرفُ الذي هو إذا أو إذ يُضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو كان والضميرُ الذي فيه، و«كان» هذه المقدَّرة هي التامَّةُ وليست الناقصةَ فحذف الفعلُ وأُقيم الظرفُ مُقامَه، ثم حُذف الفعلُ لدلالة الظرف عليه.

فإن قيل: ولِمَ قُدِّر الخبرُ بإذا أو إذ دون غيرهما من ظروف المكان؟

قيل: لأنهما ظرفا زمان، وظروفُ الزمان يكثُر الإخبارُ بها عن الأحداث، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحدَث، فكان تقديره بها أَوْلى، وكانت إذ وإذا أَولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما، فإذ تشمَلُ جميع ما مضى، وإذا تشمَلُ جميع المستقبَل، فلـمَّا أُريدَ تقديرُ جزء من الزمان كان أَولى بذلك لَمَا ذكرناه.

فإنْ قيل: ولـمَ قلتم: إنَّ «كان» المقدَّرةَ هي التامَّةُ دون أَن تكون الناقصةَ؟

قيل: لو كانت «كان» المقدرةُ ناقصةً[2] لكان «قائماً» من قولك: ضربي زيداً قائماً الخبرَ، ولو كان خبراً لجاز أَن يقع معرفة لأَنّ أَخبار «كان» تكون معرفة ونكرة، فالمعرفة نحوُ قولك: كان زيدٌ أَخاك، وكان محمدٌ القائمَ، ومثالُ النكرة: كان زيدٌ قائماً، فلـمَّا اقتُصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه أَلبتةَ دلَّ ذلك على أَنه حال وليس بخبر[3].

وأمَّا المسألة الثانية وهي «أَكثرُ شُربي السَّوِيقَ ملتوتاً» فالكلامُ عليها كالكلام على المسألة قبلها في تقدير الخبر والعاملِ فيه، إلَّا أَن قوله: أَكثرُ شُربي ليسَ بمصدر، وإنما لَمَّا أُضيفتْ أَكثرُ إلى شُربي الذي هو المصدر صار حُكمه حكمَ المصدر لأَن أَفْعلَ بعضُ ما يضاف إليه، تقول: زيد أَفضلُ القوم، فيكون بعضَ القوم، والياقوتُ أَفضلُ الحجارة لأَنه بعضُ الحجارة، ولو قلت: الياقوت أَفضلُ الزُّجاج لم يَجز لأَنه ليس من الزجاج،

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤١٨.

(٢) في ط، ر: «الناقصة».

(٣) هذا التعليل قريب من تعليل ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٠.

فكذلك إِذا قلتَ: صمتُ أَحسنَ الصيام؛ تنصبُ أَحسنَ على المصدر لأَنه لَمَّا أَضفتَه إِلى المصدر صار مصدراً، فكذلك لَمَّا أَضفتَ أَكثر إِلى الشُّرب الذي هو مصدر صار مصدراً، وجاز أَن يُخبَرَ عنه بالزمان كما يُخبَرَ عن سائر المصادر.

وأَمَّا المسأَلة الثالثة وهي «أَخطبُ ما يكون الأَميرُ قائماً»[1] فهي في تقدير حذْف الخبر كالمسأَلة الأَولى، إِلَّا أَن فيها اتِّساعاً أَكثرَ من الأُولى، وذلك أَن فيها وجهَيْن من التقدير:

أَحدُهما: نحوُ المسأَلة قبلَها، فقولك: أَخطبُ ما يكون الأَميرُ بمعنى أَخطبُ كوْن الأَمير لأَنّ «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، نحوُ قول الشاعر[2]:

يَسُرُّ المرْءَ ما ذهبَ اللَّيالي

وكذلك «ما يكون» بمعنى الكون، والمرادُ بكوْنه وجودُه، والتقديرُ أَخطبُ وجودِ الأَمير إِذا كان قائماً، جعلَ وجودَه خطيباً مبالَغةً، ويكون «إِذا» الخبرَ، وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدَّم، يدلُّ على ذلك أَنه قد حُكي عن بعض العرب: أَخطبُ ما يكون الأَميرُ يومَ الجمعة، بنصْبِ يوم[3]، فدلَّ ذلك على أَنّ «إِذا» في موضع نصب كما تقول: زيدٌ عندك، وفيه ضميرٌ، والظرف والضميرُ في موضع رفع لأَنه الخبرُ.

الوجه الثاني: أَن يكونَ قولُه: «أَخطبُ ما يكون» بمعنى الزمان لأَنّ «ما» تكون بمعنى الزمان لأَنها في تأْويل المصدر، والمصدرُ يُستعار للزمان على تقدير حذف مضاف، كأنه قال: أَخطبُ أَوقاتِ كوْنَ الأَمير، كما يقال: مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفوقَ النَّجم، أَي زمنَ مَقدَم الحاجِّ وزمنَ خُفوق النجم، ويكون الخبر «إِذا كان قائماً» على ما تقدَّم، إِلَّا

---

(١) انظر الأصول: ٢/ ٣٦٠، والحلبيات: ٢٠٢-٢٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦٥.

(٢) عجز البيت:

«وكان ذهابُهنَّ له ذهابا»

انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٢٦.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٢-٤٠٣، والأصول: ٢/ ٣٥٩-٣٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٢٣-٢٤، والحلبيات: ٢٠٢-٢٠٤.

أن «إذا» على هذا في موضع رفع خبراً عن الأول، كما تقول: وقتُ القتال يومُ الجمعة، فكأنه قال: أَخطبُ الأَوقات التي يكون الأَميرُ فيها خطيباً إِذا كان قائماً، ومثلُه على سعة الكلام: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1]، وهما لا يَمكران، لكنْ لَمّا كان فيهما جعلَه لهما، ومثلُه: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، والنهارُ لا يُبصِر إِنَّما يُبصَر فيه، والذي أَحوجَ إِلى تقدير [١/ ٩٨] المصدر بالزمان ههنا أَنه قد نُقل عنهم «أَخطبُ ما يكون الأَميرُ يومُ الجمعة»[3] بالرفع، فكذلك قُدر الأَولُ بالزمان، وقُضي على إذ التي هي الخبر بالرفع، فاعرفْه.

وأَما قولهم: «كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه» فالمراد كلُّ رجل وضَيْعتُه مقرونان، إِلَّا أَنك حذفتَ الخبر واكتفيتَ بالمعطوف لأَن معنى الواو هنا كمعنى مع، فقولك: كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه بمعنى مع ضَيْعته، وهذا كلامٌ مُكتفٍ، فالواوُ ههنا [٣٦/ ب] كالواو في قولك: اسْتَوى الماءُ والخشبةُ، إِلَّا أَن قولنا: اسْتوى الماءُ والخشبةُ أَولُه فعلٌ يعمل فيه، وليس ههنا فعلٌ، وإِنَّما هو اسمٌ عُطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع، فعَطفتْ لفظاً والمعنى معنى الملابَسة.

واعلمْ أَن الواو التي بمعنى مع لا بدَّ فيها من معنى الملابَسة، والواوُ التي لمطلَق العطف قد تخلو من ذلك، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: ما صنعتَ وأَباك؟ المعنى ما صنعتَ مع أَبيك وما صنع أَبوك معك، وكذلك إِذا قلت: كلُّ رجلٍ وضيعتُه لأَن معناه مع ضَيْعته، ولو قلت: زيد وعمرو خارجان لم يَجز حذْفُ الخبر لأَنه ليس في اللفظ ما يدلُّ عليه، وليس كذلك كلُّ رجل وضيعتُه لأَن معناه مع ضيعته، و«مع» تدلُّ على المقارَنة، فاعرفْه[4].

---

(١) سبأ: ٣٤/ ٣٣.

(٢) النمل: ٢٧/ ٨٦.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٣، والحلبيات: ٢٠٥.

(٤) انظر الآراء في هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦٦-١٦٧، وارتشاف الضَّرَب: ١٠٩٠.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يقع المبتدأُ والخبرُ معرفتَيْن معاً كقولك: زيد المنطلقُ، واللهُ إِلُهنا، ومحمد نبيُّنا، ومنه قولك: أنت أنت، وقولُ أَبي النَّجم:

أَنا أَبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري[١/ ٩٩]

ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا بل أَيَّهما قدَّمتَ فهو المبتدأ).

قال الشَّارح: قد تقدَّم من قولنا: إِن حقَّ المبتدأ أَن يكون معرفة، وحقُّ الخبر أَن يكون نكرة بما أَغنى عن إِعادته، وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتَيْن، نحوُ زيدٌ أَخوك، وعمرو المنطلقُ، واللهُ إِلهُنا، ومحمدٌ نبيُّنا، فإِذا قلتَ: زيدٌ أَخوك وأَنت تريد أُخوةَ النَّسب فإِنما يجوز مثلُ هذا إِذا كان المخاطَبُ يعرف زيداً على انفراده، ولا يعلم أَنه أَخوه لفُرْقةٍ كانت بينهما أَو لسبب آخر، أَو يعلم أَنَّ له أَخاً ولا يَدري أَنه زيد هذا، فتقول: زيد أَخوك، أَي هذا الذي عرفتَه هو أَخوك الذي كنتُ علمتَه، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطَبُ، فمتى كان الخبرُ عن المعرفة معرفةً كانت الفائدة في مجموعهما، فإِن كان يعرفهما مجتمعَيْن لم يكن في الإِخبار فائدةٌ، وكذلك إِذا قلت: زيدٌ المنطلق فالمخاطَبُ يعرف زيداً ويعرف أَن شخصاً انطلقَ، ولا يَعلمُ أَنه زيد، فيقال: زيدٌ المنطلقُ، فزيدٌ معروفٌ بهذا الاسم منفرداً، والمنطلقُ معروف بهذا الاسم منفرِداً، غير أَنَّ الذي عرفَهما بهذين الاسمَيْن منفردَيْن قد يجوز أَن يجهل أَن أَحدَهما هو الآخر، أَلا ترى أَنك لو سمعت بزيد وشَهَرَ أَمرُهُ عندك من غير أَن تراه لكنت عارفاً به ذِكْراً وشُهْرةً، ولو رأَيت شخصاً لكنت عارفاً به عَيْناً، غيرَ أَنك لا تُركِّب هذا الاسمَ الذي سمعتَه على الشخص الذي رأَيته إِلَّا بمعرفة أُخرى بأَنْ يقال لك: هذا زيدٌ، فاعرفْه.

فأَمَّا قولهم: اللهُ ربُّنا ومحمدٌ نبيُّنا، فإِنما يقال ذلك ردَّاً على المخالِف والكافر، أَو يقال على سبيل الإِقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله.

وأَمَّا قولهم: أَنتَ أَنتَ فظاهرُ اللفظ فاسدٌ لأَنه قد أَخبر بما هو معلوم وأَنه قد اتَّحدَ الخبر والمخبَرُ عنه لفظاً ومعنى، وحُكم الخبر أَن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإِنما جاز ههنا لأَن المراد من التكرير بقوله: أَنت أَنت، أَي أَنت على ما عرفتَه من

الوتيرة والمَنْزِلة لم تتغيَّر معنىً، وتكريرُ الاسم بمنزلة أَنت على ما عرفتَه، وهذا مفيد يتضمَّن ما ليس في الجزء الأَول، وعليه قولُ أَبي النَّجم[1]:

أَنــا أَبــو النَّجْــمِ وشِــعْري شِــعْري

معناه: وشِعْري شِعْري المعروفُ الموصوفُ كما بُلغتَ وعَرفتَ، وعلى هذا قياس الباب، وإِذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يَجز تقديمُ الخبر لأَنه ممَّا يُشكل ويَلْتبس، إِذ كلُّ واحد منهما يجوز أَن يكون خبراً ومخبَراً عنه، فأَيَّهما قدمتَ كان المبتدأ، ونظيرُ ذلك الفاعلُ والمفعولُ إِذا كانا ممَّا لا يظهر فيهما الإِعرابُ فإِنّه لا يجوز تقديمُ المفعول، وذلك نحوُ: ضربَ عيسى موسى، اللَّهـمَّ إِلَّا أَن يكون في اللفظ دليلٌ على المبتدأ منهما، نحوُ قوله[2]:

لُعــابُ الأَفــاعي القــاتِلاتِ لُعــابُه

وقوله[3]:

بَنونــا بَنــو أَبنائِنــا وبناتُنــا ... بنوهُــنَّ أَبنــاءُ الرِّجــالِ الأَباعــدِ

أَلا ترى اَنه لا يَحْسُن أَن يكون بنونا هو المبتدأ لأَنّه يلزمُ منه أَنْ لا يكون له بَنونَ إِلَّا بني أَبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديمُ الخبر هنا مع كونه معرفةً لظهور المعنى وأَمْن اللَّبس، وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إِذا كان عليه دليلٌ، نحوُ:

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٦٨، وانظر ديوان أبي النجم: ١٩٨-١٩٩. [طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق] .

(٢) عجز البيت:

«وأَرْيُ الجَنى اشْتارَتْه أَيْدٍ عَواسِلُ»

وقائله أبو تمام، وهو في شرح ديوانه: ٣/ ١٢٣، والخزانة: ١/ ٢١٤.

«والأَرْي بفتح الهمزة وسكون الراء: ما لزق من العسل في جوف الخلية، الجنى: العسل، والإضافة للتخصيص، اشتارته: استخرجته». الخزانة: ١/ ٢١٤.

(٣) حكى البغدادي عن الكرماني أنه الفرزدق، وهو في ديوانه [صاوي]: ٢١٧ وانظر الخزانة: ١/ ٢١٣، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٣٤٤، والبيت بلا نسبة في الإنصاف: ٦٦، وشرح الملوكي: ٤٠٠.

أَكل كُمَّثرى موسى، وأَبرأَ المرضى عيسى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يجيءُ للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا حُلوٌ حامضٌ، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾).

قال الشارح: يجوز أَن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأَكثرُ من ذلك كما يكون له أَوصافٌ متعدِّدة، فتقول: هذا حُلوٌ حامضٌ، تريد أَنه قد جَمَع بين الطَّعمين، كأَنك قلت: هذا مُزٌّ، فالخبرُ وإِن كان متعدِّداً من جهة اللفظ فهو غيرُ متعدِّد من جهة المعنى لأَن المراد أَنه جامعُ الطعمَيْن، وهو خبرٌ واحد، وتقول: هذا قائمٌ قاعدٌ على معنى راكعٌ، قال الشاعر[1]:

مَنْ يَكُ ذا بَتٌّ فهذا بَتِّي ... مُقيِّظٌ مُصيِّفٌ مُشَتِّي

تَخِذْتُه مِن نَعَجاتٍ سِتٍّ ... سُودٍ جِعادٍ مِن نعاجِ الدَّشْتِ

ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2]، واعلمْ أَنَّك إِذا أَخبرتَ بخبرَيْن فصاعداً كان العائد على المخبَر عنه راجعاً من مجموع الجزأَين، والمرادُ العائدُ المستقلُّ به جميعُ الخبر، وذلك إِنَّما يعود من مجموع الاسمَيْن، فأَمَّا كلُّ واحد منهما على الانفراد ففيه ضميرٌ يعود إِليه لا محالةَ من حيث كان راجعاً إِلى معنى الفعل، فيعود من كلِّ واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة إِلى الموصوف والظرف إِلى المظروف، فأَمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلِّ به إِلى المبتدأ فإِنما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضدَّيْن أَم لم يكونا.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (إِذا تضمَّن المبتدأُ معنى الشرط جاز دخولُ الفاء على

---

(١) هو رؤبة، والأبيات الثلاثة الأولى في ملحقات ديوانه: ١٨٩، والأربعة بلا نسبة في الإنصاف: ٧٢٥، وانظر تخريج الأول والثاني منها في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٨٢.
«الدَّشت: الصحراء» المعرب: ١٣٨، واللسان (دشت).

(٢) البروج: ٨٥/ ١٤-١٦.

خبره، وذلك على نوعَيْن الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت الصلة أَو الصفةُ فعلاً أَو ظرفاً كقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، وكقولك: كلُّ رجل يأْتيني أَو في الدار فله درهمٌ، فإذا دخلتْ ليت أَو لعلَّ لم تدخل الفاءُ بالإِجماع، وفي دخول إنَّ خلافٌ بين الأَخفش وصاحب الكتاب).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن الأَسماء على ضربَيْن منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء، وضربٌ يتضمَّن معنى [٣٧/ أ] الشرط والجزاء، فالأَول نحوُ زيد وعمرو وشبْهِهما، فما كان من هذا القَبيل لم تدخل الفاء في خبره، تقول: [١/ ١٠٠] زيدٌ منطلقٌ، ولو قلتَ: زيد فمنطلقٌ، لم يجز، وكان أَبو الحسن الأَخفشُ يُجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكَر أَن ذلك وردَ عنهم كثيراً، حكى: «أَخوكَ فوجَد» على معنى أَخوك وجدَ، والفاء زائدةٌ، وأَنشد[1]:

وقائلةٍ خَولانُ فانْكِحْ فتاتَهم ... وأُكْرومةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَا

والمرادُ وقائلةٍ خَوْلانُ انكحْ فتاتَهم، وسيبويه لا يرى زيادتَها ويَتأَولُ ما ورد من ذلك على أَنها عاطفة، وأَنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية.

وما كان متضمِّناً معنى الشرط، فالأَسماء الموصولة والنكراتُ الموصوفة[2]، فالأَسماء الموصولة نحوُ الذي والتي وأَخواتِهما، فهذه الأَسماء لا تتمُّ إِلَّا بصِلات وعائد، وصلاتُها تكون جملة خبرية محتمِلة للصدق والكذب، وهي الجمل التي تقع أَخباراً للمبتدأ، فالموصول لا يخبَر عنه حتى يتمَّ بِصِلَتِه، فإذا استوفَى صلتَه صار بمنزلة الاسم

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٣٩، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٤٧، ٢٥١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤ / ١٢، وكتاب الشعر: ٢٧٩، والإغفال: ٢/ ٥٣١، والنكت: ٢٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣١. والخزانة: ١ / ٢١٨ .
وانظر ما سيأتي: ٨ / ١٧٢ من أجل زيادة الفاء .

(٢) انظر سر الصناعة: ٢٥٨-٢٥٩.

الواحد، فقولك: الذي أَبوه قائم أَو الذي قام أَبوه بمنزلة زيد أَو عمرو، ويفتقر إِلى جزء آخر يكون خبراً حتى يتمَّ كلاماً كما يفتقر زيد وعمرو، فتقول: الذي أَبوه قائمٌ منطلقٌ، فيكون «الذي أَبوه» بمنزلة زيد، ثم أَخبرتَ عنه بمنطلق كما تقول: زيد منطلق، فإِذا كان الموصول شائعاً لا لشخص بعَيْنه وكانت صلتُه جملة من فعل وفاعل أَو ظرف أَو جارٍّ ومجرور وأَخبرتَ عنه جاز دخولُ الفاء في خبره لتضمُّنه معنى الجزاء، وذلك قولك: الذي يأْتيني فله درهمٌ، والذي عندي فمُكرَمٌ، قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم ﴾[1] إلخ، وقال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقولُه: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[3] كلُّه من صلة الذين، وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء، وقولُه: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ في موضع الخبر، وكذلك قولُه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ ، فقوله: ﴿ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ الخبرُ.

وإِنما اشترطْنا لدخول الفاء أَن يكون شائعاً غيرَ مخصوص وأَن تكون صلتُه فعلاً أَو جاراً ومجروراً لأَنه إِذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء، فدخلتْ فيه الفاءُ كما تدخل في الشرط المحْض، وذلك أَنه إِذا كان شائعاً كان مبْهَماً غيرَ مخصوص، وبابُ الشرط مبنيٌّ على الإِبهام، فإِنْ جعلتَه لواحد مخصوص نحوَ زيدٌ الذي أَتاني فله درهمٌ لم يَجز دخولُ الفاء في خبره لبُعده عن الشرط والجزاء، أَلا ترى أَنك تقول: مَنْ يخرجْ فله درهمٌ، فيكون مبهماً غيرَ مخصوص؟ فكذلك إِذا قلت: الذي يأْتيني فله درهمٌ، لا بدَّ أَنْ يكون شائعاً لا لمخصوص.

فإِنْ قيل: فأَنت تقول: إِن أَتاني زيدٌ فله درهم، فيكون الأَول مخصوصاً فهلَّا جاز ذلك في «الذي» إِذا أَردتَ به مخصوصاً.

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧٤.

(٢) النحل: ١٦/ ٥٣، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥١-٥٥٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٧٠-١٧١.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٧٤.

فالجواب أَن الشرط لا بدَّ فيه من إِبهام، فأَنتَ إِذا قلت: مَنْ يأْتني فله درهمٌ، فالإِبهامُ واقع في الفعل والفاعل معاً، ألا ترى أَن الفعل مبَهم يَحتمل أَن يوجد وأَن لا يوجَد، والفاعلُ مبهَم يعود إِلى مَنْ، وإِذا قلت: إِنْ أَتاني زيدٌ فله كذا، فالفاعلُ وإن كان مخصوصاً فالفعلُ مبهَمٌ، وأنتَ إذا قلت: الذي يأتيني وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه إِبهامٌ أَلبتة لأَنَّ الموصول مخصوص، والفعل مبنيٌّ على تيقُّن وجودِه، فخَلا من إِبهام أَلبتةَ ففارَق الشرطَ.

وإِنَّما اشتُرِطَ وصلُه بالفعل لأَن الشرط لا يكون إِلَّا بالفعل أَلبتة، فلو قلت: الذي أَبوه قائمٌ له درهمٌ، لم يَجز دخولُ الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابَهة الشرط، وأَما إِذا وُصل الموصولُ بظرف أَو جارٍّ ومجرور فإِنّه وإِنْ لم تكن صلتُه فعلاً ملفوظاً به فإِنه مقدَّر حكماً، فإِذا قلتَ: الذي في الدار أَو عندك فكأَنك قلت: الذي استقرَّ أَو وُجد أَو نحوَ ذلك، فإِذا وُجدتْ هذه الشرائطُ في الموصول جاز دخول الفاء في خبره.

فإِنْ قيل: فما الفرقُ بين الخبر عن الموصول إِذا كان فيه الفاءُ وبينه [١/ ١٠١] إِذا لم يكن؟ قيل: إِذا كان الخبر عن الموصول بالفاء آذَنَ ذلك بأَن الخبر مستحَقٌّ بالفعل الأَول، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: الذي يأْتيني فله درهمٌ آذَنَ ذلك بأَنّ الدرهم مستحَقٌّ له بإتيانه لأَن الفاء للتعقيب، والمسبَّبُ يوجَد عُقَيْب السبب، وإِذا قلت: الذي يأْتيني له درهم، يدلُّ على استحقاق الدرهم من غير أَن يدلَّ على أَنه بالإِتيان، وكذلك النكرة الموصوفةُ بالفعل أَو الظرف أَو الجارِّ والمجرور، نحوُ كلُّ رجل يأتيني أَو في الدار فله درهمٌ، حُكمُه حكمُ الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبَهها بالشرط والجزاء كالموصول، لأَن النكرة في إِبهامها كالموصول إِذا لم يُرَدْ به مخصوصٌ، والصفةُ كالصلة، فإِذا كانت بالفعل أَو ما هو في تقدير الفعل من جارٍّ ومجرور كانت كالموصول في شَبَه الشرط والجزاء، فدخلت الفاءُ في خبرها كدخولها في خبر الموصول، فإِن وقع في الصلة شرطٌ وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام، وذلك قولُك: الذي إِن يزرْني أَزرْه له درهمٌ، ولو قلت هنا: فله لم يَجز لأَن الشرط لا يُجاب دُفعتَيْن، وكذلك: كلُّ رجل إِن يزرْني أُكرمْه له

درهمٌ، ولا يجوز فله درهم، لأَن الصفة قد تضمَّنت الجوابَ ولم يُحتج إِلى إِعادته، ولو قلت: الذي أَبوه أَبوك فزيدٌ لم يجز لأنه لم يتقدَّم في الصلة ما يصحُّ به الشرطُ، وكذلك لو قلت: كلُّ إِنسان فله درهمٌ، لم يجز لأَنه لم تتقدّم صفةٌ يُستفاد منها معنى الشرط، فجرى هذان في الامتناع مَجْرى زيد فقائمٌ وعمرٌو فمنطلقٌ[1].

فإِنْ دخلت على هذا الموصول أَو النكرة الموصوفة الحروفُ الناصبة للمبتدأ الرافعةُ للخبر وهي إِنَّ وأَنَّ وكأَنَّ وليت ولعلّ [٣٧/ ب] ولكنَّ؛ فذهب سيبويه إِلى أَنَّ كأَنَّ وليت ولعلَّ ولكنَّ تمنع من دخول الفاء في الخبر لأَنها عواملُ تغيِّرُ اللفظَ والمعنى، فهي جارية مَجْرى الأَفعال العاملة، فلمَّا عملتْ في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعُدتْ عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إِذا لم يكن فيها أَدواتُ الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأَفعال وغيرها.

وأَما «إِنَّ» فذهب سيبويه إِلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأَشياء لأَنها وإِن كانت عاملة فإِنَّها غير مغيِّرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطفُ عليها بالرفع على معنى الابتداء.

وقال الأَخفشُ: لا يجوز دخول الفاء مع إِنَّ لأَنها عاملة كأَخواتها، والأَولُ أَقربُ إِلى الصحَّة، وقد ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ إِلى أن قال: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[3]، وقال: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[4] فأَدخل الفاءَ في الخبر، فالأَخفشُ يحمل الفاءَ في ذلك كلِّه على

---

(١) من قوله: «وذلك قولك: الذي إن ..» إلى قوله: «فمنطلق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٥٩. وانظر ما سيأتي: ٨/ ١٧٢ .

(٢) الأحقاف: ٤٦/ ١٣.

(٣) آل عمران: ٣/ ٢١، والآية: «إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم».

(٤) الجمعة: ٦٢/ ٨، وانظر الأوجه التي ذكرها ابن الحاجب في تخريج هذه الآية في الإيضاح في=

الزيـادة، والأَول أَظهـرُ لأَنّ الزيـادة عـلى خـلاف الأَصـل، وسيوضَّـح ذلـك في حـروف العطف إِن شاء الله تعالى[1].

=شـرح المفصـل: ١/ ١٧٣-١٧٤، وزد عليـه المقتضـب: ٢/ ٣٥٦-٣٥٧، والأصـول: ٢/ ١٦٨، وسر الصناعة: ٢٦٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥١-٥٥٢، وأمالي ابن الحاجب: ٤٨٠، ٥٨٠.

(١) انظر تخريج مذهبي سيبويه والأخفش في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٢، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٣٥.

خَبَر إنَّ وأخَواتها

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو المرفوع في نحو قولك: إِنَّ زيداً أَخوك، ولعلَّ بِشراً صاحبُك، وارتفاعُه عند أَصحابنا بالحرف لأَنه أَشبهَ الفعلَ في لزومه الأَسماءَ والماضيَ منه في بنائه على الفتح، فأُلحِقَ منصوبُه بالمفعول ومرفوعُه بالفاعل، ونُزل قولُك: إِنَّ زيداً أَخوك منزلةَ ضربَ زيداً أَخوك وكأَنَّ عمرَاً [١/ ١٠٢] الأَسدُ منزلةَ فَرَسَ عمرَاً الأَسَدُ، وعند الكوفيِّين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: زيدٌ أَخوك ولا عمَلَ للحرف فيه).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن هذه الحروف وهي إِنَّ وأَخواتُها وهي ستَّة إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ وكأَنَّ من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتَنْصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً، وإِنَّما عملتْ لشبَهها بالأَفعال، وذلك من وجوه[١]:

منها: اختصاصها بالأَسماء كاختصاص الأَفعال بالأَسماء.

الثاني: أَنها على لفظ الأَفعال إِذ كانت على أَكثر من حرفَيْن كالأَفعال.

الثالث: أَنها مبنيَّة على الفتح كالأفعال الماضية.

الرابع: أَنها يتَّصل بها المضمر المنصوب ويتعلَّق بها كتعلُّقه بالفعل من نحو ضرَبكَ وضرَبه وضَربني، فلمَّا كان[٢] بينها وبين الأَفعال ما ذكرنا من المشابَهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مُقتضِية لهما جميعاً، أَلا ترى أَنَّ إِنَّ لتأَكيد الجملة ولكنَّ للاستدراك؟ فلا بدَّ من الخبر لأَنه المستدرَك، ولا بدَّ من المبتدأ ليُعلم خبرُ مَن قد استُدرِك، وليت في

---

(١) انظر هذه الوجوه في المقتضب: ٤/ ١٠٨، والإنصاف: ١٧٨، وأسرار العربية: ١٤٨، واللباب: ١/ ٢٠٨، وذهب سيبويه والخليل وابنا السراج ومالك إلى أن هذه الأحرف مشبهة بالفعل الناقص، وذهب الزجاجي وغيره إلى أنها مشبهة بالأفعال المتعدية، انظر الكتاب: ٢/ ١٣١، والأصول: ١/ ٢٣٠، والجمل للزجاجي: ٥١، والنكت: ٥١٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٩.

(٢) في ط، ر: «كانت». تحريف .

قولك: ليت زيداً قادم تَمَنٍّ لقدوم زيد، ولعلَّ تَرَجٍّ، وكأَنَّ تقتضي مشبَّهاً ومشبَّهاً به، فلـمَّا اقْتَضَتْهما جميعاً جرتْ مَجْرى الفعل المتعدِّي، فلذلك نصبَت الاسمَ ورفعت الخبرَ، وشُبِّهت من الأَفعال بما قُدم مفعولُه على فاعله، فقولك: إِنَّ زيداً قائمٌ بمنزلة ضرب زيداً رجلٌ.

وإِنَّما قُدم المنصوبُ فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل[1]، فالفعلُ من حيث كان الأَصلَ في العمل جرى على سَنَن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إِذ كان رتبةُ الفاعل مقدَّمة على المفعول، وهذه الحروفُ لَّما كانت في العمل فروعاً على الأَفعال ومحمولةً عليها جُعلت دونها بأَنْ قُدم المنصوبُ فيها على المرفوع حَطّاً لها عن درجة الأَفعال، إِذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ، وتقديمُ الفاعل أَصلٌ على ما ذُكر.

وذهب الكوفيُّون إِلى أَن هذه الحروف لم تَعمل في الخبر الرفعَ، وإِنَّما تعمل في الاسم النصبَ لا غيرُ، وإِنَّما الخبرُ مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ.

وهو فاسد[2]، وذلك من قِبل أَن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبرُ، فلـمَّا زال العامل بطَل أَن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإِنا وجدنا كلَّ ما عمل في المبتدأ عملَ في خبره، نحوُ ظننتُ وأَخواتها، لَّما عملت في المبتدأ عملتْ في الخبر، وكذلك كان وأَخواتُها، لَّما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وليس فيه تَسويةٌ بين الأَصل والفرع لأَنه قد حصلت المخالَفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وجميع ما ذُكر في خبر المبتدأ من أَصنافه وأَحواله وشَرائطه قائمٌ فيه، ما خلا جوازَ تقديمه إِلَّا إِذا وقع ظرفاً، كقولك: إِنَّ في الدار زيداً ولعلَّ عندك عمراً، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾).

قال الشارح: يعني أَن هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر، وكلُّ ما جاز في المبتدأ

---

(١) انظر في هذا أسرار العربية: ١٤٩-١٥١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٦-١٧٧.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٦، ١/ ١٧٥.

والخبر جاز في هذه الحروف، لا فرقَ، فالمرادُ بأَصنافه كونُه مفرداً وجملةً وبأَحواله كونُه مفرداً ونكرةً وبشرائطه افتقارُه إِلى عائد من الخبر إِذا كان جملة[1].

وقوله: «من أَصنافه» يعني أَن خبر المبتدأ كما يكون مفرداً أو جملةً أَو ظرفاً كذلك في هذه الحروف، تقول في المفرد: إِنَّ زيداً قائمٌ كما تقول في المبتدأ: زيدٌ قائم، وفي الجملة: إِنَّ زيداً أَبوه قائم، كما تقول: زيدٌ أَبوه قائم، وإِن زيداً قام أَبوه، كما تقول: زيد قام أَبوه، وتقول في الظرف: إِنَّ زيداً عندك، وإِنَّ محمداً في الدار، فموضعُ الظرف رفعٌ لأَنه خبر إِنَّ كما كان خبرَ المبتدأ قبل دخول هذه [١/ ١٠٣] الحروف، فإِن كان اسمُ إِنَّ جُثة وأَخبرتَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ إِلَّا ظرفَ مكان ولا تُخبر عنه بالزمان، فتقول: إِنَّ زيداً عندك، ولو قلت: إِنَّ زيداً اليومَ لم يَجز لأَن هذه الأَخبار في الحقيقة إِنما هي أخبار أسماء هذه الحروف، وأَما قولهم: خبرُ إِنَّ وخبرُ كان فتقريبٌ، لأَنَّ الحروف والأفعال لا يُخبر عنها.

وقولُه: «وأَحواله» يعني أَنَّ أَحوال أَخبار هذه الحروف كأَحوال أَخبار المبتدأ من أَنَّه يكون الخبر نكرةً ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر، فتقول: إِنَّ زيداً قائم وإِنَّ زيداً أَخوك، كما تقول ذلك في المبتدأ.

وأَمَّا «شَرائطه» فإِنه إِذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسمُ هو المعرفةُ والخبر هو النكرة كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، وإِذا كان جملة فلا بدَّ فيها من عائد إِلى المبتدأ كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، فكلُّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إِنَّ وأَخواتها، لا فرقَ بينهما، إِلَّا أَنَّ الذي كان مبتدأً مرفوعاً ينتصب ههنا بإِنَّ وأَخواتها.

ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم، ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم [٣٨ / أ] تصرُّف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأَفعال في العمل، فانحطَّت عن درجة الأَفعال، فجاز التقديم في الأَفعال، نحوُ قائماً كان زيدٌ،

---

(١) انظر تفسير ابن الحاجب لهذه الأمور في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٧.

وكان قائماً زيدٌ، ولم يجز ذلك في هذه الحروف، اللَّهمَّ إلَّا أَن يكون الخبر ظرفاً أَو جارّاً ومجروراً، فلا يجوز أَن تقول: إِنَّ منطلقٌ زيداً، ويجوز أَن تقول: إِنَّ في الدار زيداً، وذلك أَنهم قد توسَّعوا في الظروف وخصُّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال، أَلا ترى أَنهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إِليه في نحو قوله[1]:

لِلَّـــه دَرُّ اليـــومَ مَـــنْ لامَهـــا

والمعنى لله دَرُّ مَنْ لامَها اليومَ، ومثلُه[2]:

كـأَنَّ أَصْـوَاتَ مِـن إِيغالِهـنَّ بِنـا ... أَواخِـرِ المَـيْسِ أَصـواتُ الفَراريـجِ

والمرادُ أَصواتُ أَواخِرِ المَيْس من إِيغالِهِنَّ بنا، ومنه[3]:

كمـا خُـطَّ الكتـابُ بكـفِّ يومـاً ... يَهـوديٍّ يُقـارِبُ أَو يُزِيـلُ

والمراد بكفِّ يهودي يوماً، وإِذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيءِ الواحد كان جوازه في إِنَّ واسمه أَسهلَ إِذ هما شيئان منفصلان، وممَّا سوَّغ الفصلَ بالظرف هنا كونُ هذه الحروف ليستْ ممَّا يَعمل في الظروف وإِنَّما العاملُ

---

(١) صدر البيت:

لمَّـا رأَتْ سـاتِيْدَما اسْـتَعْبرتْ

وقائله عمرو بن قميئة، وهو في ديوانه: ١٨٢، والكتاب: ١/ ١٧٨، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٧٣-٧٤، والنكت: ٢٨٩، والخصائص: ٢/ ٤٠٤، والإنصاف: ٤٣١-٤٣٢، والخزانة: ٢/ ٢٤٧، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٧٧، ومجالس ثعلب: ١٢٥، والشيرازيات: ٢٢٤، والبغداديات: ٥١٢ .

ساتِيْدما: نهر قرب ارزن، الخزانة: ٢/ ٢٤٩، وانظر معجم البلدان (ساتيدما).

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في شرح ديوانه: ٩٩٦، والكتاب: ١/ ١٧٩، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٧٥، والإنصاف: ٤٣٣، والخزانة: ٢/ ١١٩، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٧٦.

الميس: الرحل، والميس: شجر تعمل منه الرحال. شرح الديوان.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في ديوانه: ١٦٣، والكتاب: ١/ ١٧٨-١٧٩، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٧٤، والإنصاف: ٤٣٢، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٧٧، والأصول: ٢/ ٢٢٧، ٣/ ٤٦٧، والخصائص: ٢/ ٤٠٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٧٧.

الاستقرارُ المحذوف، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد حُذف في نحو قولهم: إِنَّ مالاً وإِنَّ ولداً وإِنَّ عدداً، أَي إِنَّ لهم مالاً، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أَحَدٌ إِنَّ الناس عليكم، فيقول: إِنَّ زيداً وإِنَّ عمراً، أَي إِنَّ لنا، وقال الأعشى:

إِنَّ مَحَلَّاً وإِنَّ مُرْتَحَلاً ... وإِنَّ في السَّفْر إِذْ مَضَوْا مَهَلا

وتقول: إِنَّ غيرَها إِبلاً وشاءً، أَي إِنَّ لنا، وقال:

يا ليتَ أَيامَ الصِّبا رَواجِعا[1]

أَي يا ليت لنا، ومنه قولُ عمر بن عبد العزيز لقُرشيٍّ مَتَّ إِليه بقرابة: فإِنَّ ذاك ثمَّ، ذكرَ حاجته فقال: لعلَّ ذاك، أَي فإِنَّ ذاك مصدَّقٌ ولعلَّ مطلوبك حاصل، وقد التُزِمَ حذفُه في قولهم: ليت شِعْري).

قال الشارح: اعلمْ أَن أَخبار هذه الحروف إِذا كانت ظرفاً أَو جارّاً ومجروراً فإِنه قد يجوز حذفُها [١/ ١٠٤] والسكوتُ على أَسمائِها دونها، وذلك لكثْرة استعمالها والاتِّساع فيها على ما ذكرناه ودِلالة قرائن الأَحوال عليها، وذلك قولهم: إِنَّ مالاً وإِنَّ ولداً وإِنَّ عدداً، كأَن ذلك وقع في جواب هل لهم مالٌ؟ وهل لهم[2] ولدٌ، وهل عَددٌ، فقيل في جوابه: إِنَّ مالاً وإِنَّ ولداً وإِنَّ عدداً، أَي إِنَّ لهم مالاً وإِنَّ لهم ولداً وإِنَّ لهم عَدداً، ولم يُحتجْ إِلى إِظهاره لتقدُّم السؤال عنه، ولم يأْتِ ذلك إِلَّا فيما كان الخبر ظرفاً أَو جارّاً ومجروراً.

قال: «**ويقول الرجل للرجل: هل لكم أَحدٌ إِنَّ الناس عليكم**»، أَي إِلْبٌ «**فيقول: إِنَّ**

---

(١) وقع تداخل في هذا الفصل والذي قبله في المفصل: ٢٨-٢٩، فقد جاء قول الزمخشري: «وإن عمراً أَي .. رواجعا» بعد قوله تعالى: «إِن إلينا إِيابهم» من الفصل السابق، وجاء قوله: «أَي يا ليت لنا ومنه ..» بعد قوله: «إِن الناس عليكم فيقول إن زيداً».

(٢) سقط من ط، ر: «لهم».

زيداً وإِنَّ عمراً»[١] المعنى إِنَّ لنا زيداً وإِنَّ لنا عمراً، واستُغني عن ذكره لتقدُّمه في السؤال، قال الأعشى[٢]:

إِنَّ محلّاً... إلخ

ويُروى «وإِنَّ للسَّفْر إِذْ مضَوْا مَهلا»[٣] ومعناه إِنَّ لنا مَحَلّاً يعني في الدنيا إِذا عشْنا وإِنَّ لنا مرتَحلاً إِلى الآخرة، وأَراد بالسَّفْر المسافرين من الدنيا إِلى الآخرة، فيقول: في رحيل مَنْ رحلَ ومضى مَهَلٌ، أَي لا يَرْجع[٤]، وقيل: «إِنَّ في السَّفْر» يريد مَنْ قدَّم لآخرته فاز وظَفِرَ، والمهَل: السَّبْق[٥]، فهذا كلُّه عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ما تقدَّم تقديرُه[٦].

ولا يرى الكوفيُّون حذْفَ الخبر إِلَّا مع النكرة، والبصريُّون يروْنه مع المعرفة والنكرة[٧]، وكان الفراء يذهب إِلى أَنه إِنَّما يُحذف مثلُ هذا إِذا كُررت إِنَّ ليُعلم أَن أَحدهما مخالفٌ للآخر عند مَنْ يظنُّه غيرَ مخالف، وحَكَى أَنَّ أَعرابياً قيل له: الزَّبَابَة[٨] الفأْرة قال: إِنَّ الزَّبابة وإِنَّ الفأْرة[٩]، ومعناه أَنَّ هذه مخالِفة لهذه، والخلافُ الذي بين

---

(١) كذا في الكتاب: ٢/ ١٤١.

(٢) سلف البيت تاماً، وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٩، وزد عليه النكت: ٥١٦-٥١٧.

(٣) لم أعرف من أشار إلى هذه الرواية إلا البغدادي فإنه قال: «وقيل: وإن للسفر» شرح أبيات المغني: ٢/ ١٦١.

(٤) كذا قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٨٤.

(٥) كذا قال الأعلم في النكت: ٥١٧.

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ١٤١، والنكت: ٥١٦-٥١٧.

(٧) انظر قول الفريقين في المقتضب: ٤/ ١٣٠، والأصول: ١/ ٢٥٨، والخصائص: ٢/ ٣٧٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ٤٨، وارتشاف الضرب: ١٢٤٩، واستحسن ابن جني قول الكوفيين في المحتسب: ١/ ٣٤٩، ودفعه ابن مالك في شرح التسهيل: ٢/ ١٥.

(٨) «من أسماء الفأر الزَّبابة» تهذيب اللغة: ١٣/ ١٧١، وانظر أدب الكاتب: ١٩٦.

(٩) انظر حكاية الفراء في الأصول: ١/ ٢٥٨، والتذييل والتكميل: ٥/ ٤٨.

الاسمَيْن يدلُّ على الخبر، والفائدةُ إِنَّ المحلَّ خلافُ المرتَحل، وهو قول غيرُ مرضيٍّ عند أَصحابنا، فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالِفَ معه، قال الأَخطل[١]:

خَلَا أَنَّ حَيّاً مِن قُريْشٍ تفضَّلوا عَلى النَاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلا

وقالوا: إِنَّ غيرَها إِبلاً وشاءً، فقولهم: غيرها اسمُ إِنَّ، والخبر مضمرٌ على النحو الذي ذكرْناه، كأَنه قال: إِنَّ لنا غيرَها أَو عندنا غيرَها، وانتصب إِبلاً وشاءً على التمييز، ويجوز أَن يكون إِبلاً وشاءً اسمَ إِنَّ وغيرها حالاً، وقد نصَّ سيبويه على أَن الإِبل والشاء انتصابُهما انتصابَ الفارس إِذا قلت: ما في الناس مثلُه فارساً[٢]، كأَنه يقدِّره بالمشتقِّ، أَي ماشية، ولا يحسُن أَنْ يكون عطفَ بيان لأَن عطف البيان لا يكون إِلَّا في المعارف، ومنه قول رؤبة[٣]:

يا لَيْتَ أَيامَ الصِّبا رَواجِعا

على تقدير يا ليت لنا أَيامَ الصِّبا رَواجِعا، فيكونُ أَيامُ الصِّبا اسمَ ليت، والخبرُ الجارُّ والمجرور المقدَّر[٤]، ورواجعا حالٌ، وتنوينُه ضرورةٌ.

وقيل: تقديرُه أَقبلتْ رواجعا[٥]، فيكون أَقبلتْ الخبرَ ورواجِعا أَيضاً حالٌ.

وكان بعضهم[٦] ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيهاً لها بوَدِدْتُ وتمنَّيتُ لأَنها في

---

(١) كذا جاءت نسبة البيت إلى الأخطل في مجاز القرآن: ٢/ ١٩٢، والمقتضب: ٤/ ١٣١، وشرح السبع الطوال: ٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٣، وحكى البغدادي نسبته إلى الأخطل عن ابني الشجري ويعيش وأنه لم يجده في ديوانه، انظر الخزانة: ٤/ ٣٨٥.
ولم أجد البيت في ديوان الأخطل، وأشار المبرد وابن الشجري إلى أنه آخر القصيدة.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٤١، والأصول: ١/ ٢٤٨.

(٣) هو العجاج، وليس البيت في ديوان رؤبة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٠.

(٤) على أن التقدير «يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا» كما في الكتاب: ٢/ ١٤٢، والأصول: ١٢/ ٢٤٨.

(٥) هو تقدير سيبويه وابن السراج والأعلم، انظر الكتاب: ٢/ ١٤٢، والأصول: ١/ ٢٤٨، والنكت: ٥١٧.

(٦) هو مذهب الفراء، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٠، وشرح الجمل الكبير:=

معناهما وهي لغة بني تميم[١]، يقولون: ليت زيداً قائماً، كما يقولونك ظننتُ زيداً قائماً، وعليه الكوفيُّون[٢]، والأولُ أَقْيَسُ وعليه الاعتمادُ، وهو رأْي البصريِّين.

فأَما ما حَكَى[٣] عن عمر بن عبد العزيز[٤] فالخبرُ محذوفٌ، أَي فإِنَّ ذاك مصدَّق ولعلَّ مطلوبَك حاصلٌ، فإِنما ساغ حذفُ الخبر ههنا وإِنْ لم يكن ظرفاً لدليل[٥] الحال عليه، كما يُحذف خبرُ المبتدأ عند الدلالة عليه، نحوُ قولك: مَن القائم؟ فيقال: زيدٌ، أَي زيدٌ القائمُ، والجيدُ أَن يقدَّر المحذوفُ ظرفاً، نحوُ: إِنَّ لك ذاك، أَي حقَّ القَرابة، ولعل لك ذاك، فالمعنى واحد، إِلَّا أَنه من جهة اللفظ جارٍ على منهاج القياس[٦].

وقولُه: «مَتَّ إِليه[٧] بِقَرابة» المَتُّ: المدُّ، والمراد تَدلَّى إِليه بقرابة، والمَوَاتُّ: الوسائل[٨].

قال: «**وقد التُزم حذفُه في قولهم: ليت شِعْري**» يجوز في «قد» الكسرُ والضمُّ، فالكسرُ أَجودُ لأَنه الأَصلُ في التقاء الساكنَيْن[٩]، والضمُّ للإِتباع لِثقلِ الخروج

=٢/ ٤٣٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦، ونسبه ابن السراج في الأصول: ١/ ٢٥٨إلى الكوفيين.

(١) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٢) الكسائي والفراء، انظر مصادر الحاشية (٦) من الصفحة السالفة.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) الخبر في غريب الحديث لأَبي عبيد: ٢/ ٢٧١، والبيان والتبيين: ٢/ ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٤.

(٥) في الخزانة: ٤/ ٣٨٢ «لدلالة».

(٦) من قوله: «وكان الفراء ..» إلى قوله: «القياس» نقله البغدادي في الخزانة: ٤/ ٣٨٢ عن شرح المفصل لابن يعيش.

(٧) في ط، ر: «عليه» وسلفت إليه.

(٨) كذا في اللسان (متت).

(٩) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١١.

[١/ ١٠٥] من كسرٍ إلى ضمٍّ من نحو ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرۡكُضۡ﴾[١] و: ﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدۡخُلُوهَا﴾[٢]، والمرادُ قد التُزم حذفُ الخبر، وذلك أَن شِعْري مصدر شعرتُ أَشعُر شِعْراً وشِعْرةً إِذا فَطِنَ وعَلِمَ، ولذلك سُمِّي الشاعر شاعراً[٣] لأَنه فَطِنَ لِما خَفيَ على غيره، وهو مضاف إلى الفاعل، فقولك: ليت شِعْري بمعنى ليت عِلْمي، والمعنى ليتني أَشعُر، فأَشعُر هو الخبر [٣٨/ ب] وناب شِعْري الذي هو المصدر عن أَشعُر ونابت الياء في شِعْري عن اسم ليت الذي في قولك: ليتني، وأَشعُر من الأَفعال المتعدِّية، وقد يُعلَّق عن العمل فيقال: ليت شِعْري أَزَيْدٌ قام أَم عمرو، ومعنى التعليق إبطال عملِه في اللفظ وإِعمالُه في الموضع، فيكون موضعُ الاستفهام وما بعده نصْباً بالمصدر، فهو داخلٌ في صِلته.

وقيل: الخبر محذوف، وقد ناب معمول المصدر عن الخبر، فلم يُظهروا خبر ليت ههنا لسدِّ معمول المصدر مسدَّه، وصار ذلك كقولهم: لولا زيدٌ لأَكرمتُك في حذف الخبر لسدِّ جواب لولا مسدَّه، وقالوا: ليت شِعْري زيدٌ عندك أَم عند عمرو، ورفعوا زيداً ولم يُعملوا فيه المصدرَ لأَنه داخل في الاستفهام، وقيل: إِن الجملة بعد شِعْري في موضع الخبر[٤]، والأَول أَقيسُ لعدم العائد من الجملة، فاعرفْه.

---

(١) ص: ٣٨/ ٤١-٤٢، انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٤٥- ٢٤٦.

(٢) الحجر: ١٥/ ٤٥-٤٦، وانظر في جواز الكسر والضم للتخلص من التقاء الساكنين: الكتاب: ٤/ ١٥٣، والمقتضب: ٣/ ١٧٤، والأصول: ٢/ ٣٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٧٥-٣٨٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٢، والنشر: ٢/ ٣٠١، ٢/ ٣٦١، انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٤٥- ٢٤٦ .

(٣) كذا في أدب الكاتب: ٦١.

(٤) هو مذهب سيبويه والزجاج، انظر الكتاب: ١/ ٢٣٦، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢٢٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ٥٦-٥٧.

خَبَر لا التي لنفي الجِنْس

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو في قول أَهل الحجاز لا رجلَ أَفضلَ منكَ ولا أَحدَ خيرٌ منكَ، وقولُ حاتم:

ولا كــريمَ مــن الوِلْــدان مَصْبــوحُ

يَحتملُ أَمرَيْن: أَحدُهما أَن يتركَ فيه طائيَّته إِلى اللغة الحجازية، والثاني: أَن لا يجعلَ مصبوحاً خبراً، ولكن صفةً محمولةً على محلِّ «لا» مع المنفيِّ، وارتفاعُه بالحرف أَيضاً لأن «لا» محذوٌّ بها حَذْوَ إِنَّ من حيث إِنها نقيضتُها ولازمةٌ للأَسماء لزومَها).

قال الشارح: إِنما خصَّ أَهلَ الحجاز دون غيرهم لأَن أَهل الحجاز يُظهرون الخبر فيَظْهر فيه العملُ، وبنو تميم لا يُظهرونه أَلبتَّةَ فلا يظهر فيه عملُ «لا»[1].

واعلمْ أَنَّ لا النافيةَ على ضربَيْن، عاملةٌ وغيرُ عاملةٍ، فالعاملةُ التي تنفي على جهة استغراق الجنس لأَنها جوابُ ما كان على طريقة هل مِن رجلٍ في الدار[2]، فدخول «مِن» في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختصُّ بالنكرات لشمولها، أَلا ترى أَنه لا يجوز هل مِنْ زيد[3] في الدار كما يجوز هل زيد في الدار؟ فهذه التي لاستغراق الجنس عاملةٌ النصبَ فيما بعدها من النكرات المفردة، ومبنيَّةٌ معها بناءَ خمسةَ عشر[4].

وإِنما استحقَّت أَن تكون عاملةً لشبَهها بإِنَّ الناصبة للأسماء، ووجهُ الشَّبه بينهما[5] أَنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أَن إِنَّ كذلك وأَنها نقيضةُ إِنَّ لأَنَّ لا للنفي وإِنَّ

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٣٥٧.

(٣) كذا قال المبرد: في المقتضب: ٤/ ٣٥٧.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، والمقتضب: ٤/ ٣٥٧، والأصول: ١/ ٣٨٠، وأسرار العربية: ٢٤٦، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٢٤-٢٢٧.

(٥) انظر لذلك المقتصد: ٧٩٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢٨، وأسرار العربية: ٢٤٦-٢٤٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٧.

للإيجاب، وحقُّ النقيض أَن يَخرج على حدِّ نقيضه من الإِعراب، نحوُ: ضربتُ زيداً، و:ما ضربت زيداً، فقولك: ضربتُ زيداً فعلٌ وفاعل ومفعول، وقولك: ما ضربتُ زيداً نفيٌ لذلك، ومع ذلك فقد أَعربتَه إِعرابَه من حيث كان نقيضَه يُشعر بمعنى الرفع له، فلمَّا أَشبهت «لا» إِنَّ وكانت إِنَّ عاملة في المبتدأ والخبر كانت «لا» كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لأَنها تقتضيهما جميعاً كما تقتضيهما إِنَّ.

ولَمَّا نصبوا بها لم تعمل إِلَّا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسأَلة لأَنها كالنائبة عنه[1]، إِلَّا أَن «لا» بُنيتْ مع النكرة لأَنها لَمَّا وقعتْ في جواب هل مِن رجلٍ عندك؛ على سبيل الاستغراق وجَب أَن يكون الجواب أَيضاً بحرف الاستغراق الذي هو مِنْ ليكون الجواب مطابِقاً للسؤال، فكان قياسه لا مِنْ رجلٍ في الدار ليكون النفي عاماً كما [١/ ١٠٦] كان السؤال عامّاً، ثم حُذفتْ «مِن» مِن اللفظ تخفيفاً، وتضمَّن الكلام معناها، فوجب أَن يُبنَى لتضمُّنه معنى الحرف كما بُني خمسةَ عشرَ حين تضمَّن معنى حرف العطف[2].

فإِن قيل: أَيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً؟ قيل: هذا موجود في كلامهم، أَلا ترى أَنك تقول: قد علمتُ أَن زيداً منطلق، فأَنَّ حرف، وهو مع ما عمل فيه اسمٌ واحد، والمعنى علمتُ انطلاق زيد، وكذلك أَنْ الخفيفةُ مع الفعل المضارع إِذا قلت: أُريدُ أَنْ تقوم، والمعنى أُريد قيامَك، فكذلك «لا» والاسم المنكَّر بعدها بمنزلة اسم واحد، ونظيره قولك: يا ابنَ أُمَّ، فالاسمُ الثاني في موضع خفض بالإضافة، وجُعلا اسماً واحداً[3]، وكذلك لا رجلَ في الدار، فرجلٌ في موضع منصوب منوَّن، لكنَّه جُعل مع

---

(١) في ط، ر: «عنها» تحريف.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٤، والمقتضب: ٤/ ٣٥٧-٣٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٠٦-١٠٧، والنكت: ٥٩٦.

(٣) من قوله: «فإِن قيل ..» إلى قوله: «واحداً» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٥٨، وانظر الكتاب: ٢/ ٢٧٥، والأصول: ١/ ٣٨٠، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٠٩.

«لا» اسماً واحداً، ولذلك حُذف منه التنوينُ وبُني على حركة لأَنَّ له حالةَ تمكُّن قبل البناء، فمُيِّز بالحركة عمَّا بُني من الأسماء، ولم يكن له حالةُ تمكُّن، نحوُ مَنْ وكَمْ، وخُصَّ بالفتحة لأَنها أَخفُّ الحركات، وليس الغرضُ إِلَّا تَحريكَه، فلم يكن بنا حاجةٌ إِلى تكلُّف ما هو أَثقلُ منها، فلذلك تقول: لا رجلَ عندك، و: لا غُلامَ لك، تريد النفي العامَّ، قال الله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[1]، وقال: ﴿لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[2].

وموضعُ «لا» وما عملت فيه مبتدأٌ لأَنها جواب ما حالُه كذلك؛ أَلا ترى أَن قولك: هل مِن رجلٍ في الدار، في موضع رفع بالابتداء كذلك: لا رجلَ[3]، فإِنْ قدَّرتَ دخولَها على كلام قد عمل غيرُها فيه لم تعملْ فيه شيئاً، وكان الكلام على ما كان عليه موجَباً، وذلك قولك: أَزَيدٌ في الدار أَم عمرو؟ فتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، وكذلك تقول: أَرجلٌ في الدار أَم امرأة؟ والجواب: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، وكذلك إِن جعلتَها جواباً، كقولك: هل رجلٌ في الدار؟ قلت: لا رجلٌ في الدار، وهذا قليل إِذ كان التكرير والبناءُ أَغلبَ[4] عليها، وكان هذا في مواضع لا ونَعَمْ.

واعلمْ أَنه قد ذهب الكوفيُّون وأَبو إِسحاق الزجَّاج وجماعة من البصريِّين[5] إِلى أَنَّ حركة لا رجلَ ولا غلامَ حركةُ إِعراب، واحتجُّوا لذلك بقولهم: لا رجلَ وغلاماً عندك، بالعطف على اللَّفظ، فلولا أَنه معرَبٌ لم يجز العطفُ عليها لأَن حركة البناء لا

---

(١) هود: ١١/ ٤٣.

(٢) التوبة: ٩/ ١١٨، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٥٩.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٥، والمقتضب: ٤/ ٣٦٩.

(٤) من قوله: «فإن قدرت دخولها ..» إلى قوله: «أغلب» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٥٩ بخلاف يسير.

(٥) منهم الجرمي، والسيرافي، ونسبه إلى سيبويه، انظر آراء القائلين بهذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٠٧-١٠٨، و أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢٨، والإنصاف: ٣٦٦، واللباب: ١/ ٢٢٧، وارتشاف الضرب: ١٢٩٦.

يُعطَفُ عليها لأَنه إنما يُعطَف للاشتراك في العامل، والقولُ هو الأَولُ[١] لحذْف التنوين منه، إِذ لو كان معرباً لثبتَ فيه التنوينُ كما ثبت في قولك: لا خيراً منك في الدار، ونحوِ ذلك من الموصوفات.

وأَمّا قولُهم[٢]: إِنه جاز العطف على اللَّفظ نحوُ: لا رجلَ وغلاماً، فنقول: [٣٩أ] إنما جاز كما جاز فيه الوصفُ على اللَّفظ، نحوُ: لا رجلَ ظريفاً، بالتنوين، وذلك من قِبَل أَنها وإِنْ كانت حركةَ بناء فهي مشبَّهة بحركة الإِعراب، وذلك لاطِّرادها في كلِّ نكرة منفيَّة بلا مِن غير اختصاص باسمٍ بعيْنه، فجرتْ لذلك مجْرَى العامل الذي يَعمل في كلِّ اسم يُباشره ويُلاقيه، ومثلُه الضمَّةُ في الاسم المفرد المنادى العلَم، نحوُ يا حَكَمُ لاطِّرادها في كلِّ منادى مفرد عَلَمٍ.

واعلمْ أَن أَصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر «لا»، فذهب بعضهم إِلى أَنها لا تعملُ في الخبر لضعْفها عن العمل في شيئَيْن بخلاف «إِنَّ»، فإِنها مشبَّهة بالفعل فنصبتْ ورفعتْ كالفعل، و«لا» هذه لا تُشْبه، الفعلَ وإِنَّما تُشبه إِنَّ المشدَّدة، فجرتْ مجْرى الحروف الناصبة للفعل، نحوُ أَنْ ولن؛ وهي لا ترفع شيئاً، كذلك هذه، وذهب أَبو الحسن ومَنْ تابَعه[٣] إِلى أَن «لا» هذه ترفع الخبر[٤]، وذلك لأَنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي

---

(١) أَي قول البصريين، وهو أن اسم لا مبني، انظر مصادر الحاشية السالفة والكتاب: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، والمقتضب: ٤/ ٣٦٠، والمقتصد: ٧٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٥٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٥، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٢٦.

(٢) أي الكوفيون ومن قال بقولهم، انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٢٩.

(٣) في ط، ر: «يتبعه».

(٤) ذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أن «لا» هي الرافعة للخبر سواء أكان الاسم مركباً معها أم لم يكن، وهو اختيار ابن مالك، انظر المقتضب: ٤/ ٣٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٠٩، والمسائل المنثورة: ٨٦-٨٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦٨، واللباب: ١/ ٢٣٣-٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٥٥-٥٦، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٣٤.

وظاهر كلام سيبويه أن الخبر مرفوع بالابتداء، انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٠٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٤.

تقتضيهما جميعاً، وما اقتضى شيئَيْن وعملَ في أحدهما عملَ في الآخر، وليس كذلك نواصبُ الأَفعال لأنها لا تقتضي [١/ ١٠٧] إِلَّا شيئاً واحداً، وهو المختارُ، وأَما الكوفيُّون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في إِنَّ وأَخواتها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويحذفه الحجازيُّون كثيراً فيقولون: لا أَهلَ ولا مالَ ولا بأْسَ، ولا فتىً إِلَّا عليٌّ ولا سيفَ إِلَّا ذو الفَقَار، ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إِله في الوجود إِلَّا الله، وبنو تميم لا يُثبتونه في كلامهم أَصلاً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنهم يحذفون خبر لا من لا رجلَ ولا غلامَ ولا حَوْلَ ولا قُوّةَ، وفي كلمة الشهادة، نحوُ لا إِله إِلَّا اللهُ، والمعنى لا رجلَ ولا غلامَ لنا ولا حولَ ولا قوةَ لنا، وكذلك لا إِله في الوجود إِلَّا اللهُ ولا أَهلَ لك ولا مالَ لك ولا بأْسَ عليك، و«لا فتىً في الوجود إِلَّا عليٌّ ولا سيفَ في الوجود إِلَّا ذو الفَقَار»[1]، فالخبر الجارُّ مع المجرور، وهو محذوف، ولا يصحُّ أَن يكون الخبر «الله» في قولك: لا إِله إِلَّا الله، وذلك لأَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنه معرفة و«لا» لا تعمل في معرفة.

الثاني: أَن اسم لا هنا عامٌّ، وقولُك: إِلَّا الله خاصٌّ، والخاصُّ لا يكون خبراً عن العامِّ، ونظيرُه الحيوانُ إِنسان، فإِنه ممتنعٌ لأَن في الحيوان ما ليس بإِنسان، وقولُك: الإِنسان حيوان جائز لأَن الإِنسان حيوان حقيقة، وليس في الإِنسان ما ليس بحيوان.

ويجوز إِظهار الخبر، نحوُ لا رجلَ أَفضلُ منك، ولا أَحدَ خيرٌ منك، هذا مذهب أَهل الحجاز، وأَمَّا بنو تميم فلا يُجيزون ظهور خبر لا ألبتَّة، ويقولون: هو من الأُصول المرفوضة، ويتأَولون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: لا رجلَ أَفضلُ منك: إِنّ أَفضل نعت لرجل على الموضع، وكذلك خيرٌ منك نعتٌ لأَحد على الموضع[2]، وكان أَبو العباس المبرِّد يُجوِّز أَن يكون «أَفضل منك» مرفوعاً بلا على الخبر، ويُجوز أَن يكون رفعاً

---

(١) تخريج هذا الحديث في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٤-١٨٥.
(٢) انظر ما سلف: ١/ ٢٤٦- ٢٤٧.

بخبر الابتداء إذ كانت «لا» وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدَّم[١].

وأمَّا البيت الذي هو:

ولا كـريمَ مِـن الوِلْـدانِ مَصْبـوحُ

أَنشده لحاتم الطائي وما أَظنُّه له، قال الجرميُّ: هو لأَبي ذؤيب الهذلي، وقبله[٢]:

هَـلَّا سـأَلْتِ هـداكِ اللهُ مـا حسَـبي عنـد الشِّـتاءِ إذا مـا هبَّـتِ الرِّيـحُ

ورَدَّ جازِرُهـم حَرْفـاً مُصـرَّمةً ولا كـريمَ مِـن الوِلْـدانِ مَصْبـوحُ

المَصْبوح: الذي سُقي اللَّبَن صباحاً، وَصَف سنةً شديدة الجَدْب قد ذهبتْ بالمُرتَفَق، فاللَّبن عندهم متعذِّر لا يُسقاه الوليدُ الكريمُ فضلاً عن غيره لعدَمه، فجازِرُهم يردُّ عليهم من المرعى ما يَنْحرونه للضيف، إذ لا لبنَ عندهم، والحَرْف: الناقةُ[٣] المسنَّة، ومَصْبوح يجوز أَن يكون صفة للمنفيِّ على الموضع ويُضْمر الخبرُ، وعليه بنو تميم، ويجوز أَن يكون خبراً كما قال أَهلُ الحجاز، واختاره الجرميُّ.

فإن قيل: لمَ جاز اطِّراده في المنفيِّ نحوَ لا رجلَ ولا غلامَ ولا ملجأَ ولم يطَّرد في الإثبات نحوَ إنَّ مالاً وإنَّ إبلاً؟ فالجواب أَن عموم النفي يُنْبئ عن معنى الخبر، وليس للإثبات عمومٌ كعموم النفي، فإنْ أَردتَ خبراً خاصاً لم يكن بدٌّ من ذِكره، نحوُ لا رجلَ في الدار لأَنَّ عموم النفي لا يدلُّ على الخبر الخاصِّ، فإن وقع النفي في جواب هل من رجلٍ في الدار مصرَّحاً به فقلت في جوابه: لا رجلَ، ومعناه في الدار، جاز وإن لم تذكرْه لتقدُّمِ ذِكره ودلالة ما سبق عليه. [١/ ١٠٨]

---

(١) انظر المقتضب: ٤/ ٣٨٣.

(٢) انظر تخريج البيتين وقول الجرمي في نسبتهما، والخلاف في رواية الثاني منهما في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٤.

(٣) من قوله: «فاللبن عندهم ..» إلى قوله: «الناقة» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٥٦.

اسْمُ لا وما المشبَّهتين بلَيْس

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو في قولك: ما زيدٌ منطلقاً ولا رجلٌ أَفضلَ منك، وشبهُها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، إِلَّا أَن «ما» أَوغلُ في الشَّبه بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً وما أَحدٌ أَفضلَ منك، ولم تدخل «لا» إِلَّا على النكرة، فقيل: لا رجلٌ أَفضلَ منك، وامتنع لا زيدٌ منطلقاً، واستعمالُ «لا» بمعنى ليس قليلٌ، ومنه بيت الكتاب:

مَنْ صَدَّ عن نِيرانِها ... فَأَنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ)

قال الشارح: اعلمْ أن «ما» حرف نفي يدخل على الأَسماء والأَفْعال، وقياسُه أَن لا يعمل شيئاً، وذلك لأَن عوامل الأَسماء لا تدخل على الأَفعال، وعواملُ الأَفعال لا تدخل على الأَسماء على حدِّ همزة الاستفهام وهل، أَلا ترى أَنك لَّما قلت: هل قام زيد وهل زيد قائم فوَلِيَه الفعلُ والفاعل والمبتدأ والخبر لم يَجز إِعمالُها في شيء من الأَسماء والأَفعال لعدم اختصاصها؟ فهذا هو القياسُ في «ما» لأَنك تقول: ما قام زيد، كما تقول: ما زيد قائم، فيَليها الاسم والفعل.

غيرَ أَن أَهل الحجاز يشبِّهونها بليس، ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، كما تفعل ليس[1] كذلك، تقول: ما زيدٌ منطلقاً، وما أَخوك خارجاً، فاللغة الأُولى أَقيسُ، والثانيةُ أَفصحُ، وبها ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[3]، ويُروى عن الأَصمعي أَنه قال: ما سمعتُه في شيء من أَشعار العرب[4]، يعني نصبَ خبر ما المشبَّهة بليس، و«ما» هذه وإِن كانت مشبَّهة بليس

---

(١) في ط، ر: «يفعل بليس»، ومن قوله: «اعلم أن ما»، إلى قوله: «ليس» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٥ بخلاف يسير.

(٢) يوسف: ١٢/ ٣١.

(٣) المجادلة: ٥٨/ ٢.

(٤) انظر قول الأصمعي في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٧، والأشباه والنظائر: ٢/ ١٤٢.

وتعمل عملَها فهي أَضعفُ عملاً منها لأَن ليس فعلٌ و«ما» حرفٌ[1]، ولذلك من الضعف إِذا تقدَّم خبرها على اسمها أَو دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر بطَلَ عملُها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحوُ قولك: ما قائم زيد، وما مسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ، وما زيدٌ إِلَّا قائماً، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، وأَما ليس فإِنها تعمل على كلِّ حال، تقول: ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ، وليس زيدٌ إِلَّا قائماً.

ووجهُ الشَّبه بين ليس وما أَنَّهما جميعاً لنفي ما في الحال، وأَنَّ ليس مختصَّةٌ [٣٩ب] بالمبتدأ والخبر، فإِذا دخلت «ما» على المبتدأ والخبر أَشبهَتْها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر[3]، وكذلك إِذا قلتَ: ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ، لم يكن لها عملٌ لانتقاض النفي بدخول إِلَّا، وكذلك إِذا تقدَّم الخبرُ، نحوُ ما قائمٌ زيد، لأَنَّ نَضْدَ الابتداء والخبر قد غُيِّر.

وذهب الكوفيُّون إِلى أَن خبر ما في قولك: ما زيد قائماً ليس منتصباً بها، وإِنَّما هو منصوب بإِسقاط الخافض، وهو الباء، كان أَصلُه ما زيد بقائم، فلمَّا سقطت الباءُ انتصب الاسم.

وهذا غيرُ مَرضيٍّ لأَنَّ الخافض إِذا سقط إِنَّما ينتصب الاسم بعده إِذا كان الجارُّ والمجرور في موضع نصب، فإِذا سقط الخافض وصل الفعلُ أَو ما هو في معناه إِلى المجرور فنصبَه، فالنصبُ إِنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض، أَلا ترى أَنك تقول: كفى بالله شهيداً، فيكون الاسم مجروراً بالباء، فإِذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً، نحوُ كفى اللهُ، لأَنه لم يكن موضعُها[4] نصباً بل رفعاً، وكذلك تقول: بحسبك

---

(١) انظر توجيه اللغتين الحجازية والتميمية في الكتاب: ١/ ٥٧، والمقتضب: ٤/ ١٨٨-١٨٩، والأصول: ١/ ٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٢.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٤٤.

(٣) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٦.

(٤) في ط: «موضعها» تحريف.

زيدٌ؛ فإذا سقط الخافض قلت: حسبُك زيدٌ؛ بالرفع لأَنه كان في موضع مبتدأ، وكذلك تقول: ما جاءني من أَحدٍ، وتقول: ما جاءني [١/ ١٠٩] أَحدٌ، فترفع لأَنَّ موضعه كان مرفوعاً، فبانَ بما ذكرتُه أَن خبر «ما» ليس منصوباً بما ذكروه من سقوط الباء، وإنما هو بنفس الحرف الذي هو «ما» للشَّبه الذي ذكرناه[١].

وأَمَّا بنو تميم فإنهم لا يُعملونها ويَجْرون فيها على القياس، ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوِهما ممَّا لا عملَ له لعدم الاختصاص على ما تقدَّم.

وأَمَّا «لا» المشبَّهةُ بليس فحكمُها حكمُ «ما» في الشَّبه والإعمال، ولها شرائط ثلاث:

أَحدُها: أَنْ تدخل على نكرة.

والثاني: أَن يكون الاسم متقدِّماً على الخبر.

والثالث: أَن لا يُفصل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: لا رجلٌ منطلقاً، كما تقول: ليس زيدٌ منطلقاً، ويجوز أَن تدخل الباءُ في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما، تقول: لا رجلٌ بقائم، كما تقول: ليس زيدٌ بقائم، ويجوز حذفُ الخبر منه، قال سعد بن مالك[٢]:

مَنْ صَدَّ عن نِيرانِها ... إلخ

وصف نفسَه بالشجاعة والثَّبات في الحرب إذا فَرَّ الأَقرانُ، والهاء في نيرانها تعود إلى الحرب، جعلَ «لا» بمنزلة ليس ورفَعَ بَراح بها، والخبرُ محذوفٌ وتقديره لا بَرَاحٌ لي، ويجوز أَن يكون رفعَ بَراح بالابتداء وحذفَ الخبرَ، وهو رأْي أَبي العباس المبرِّد[٣]،

---

(١) انظر مذهب الكوفيين والرد عليه في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٦، والإنصاف: ١٦٦-١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٢.

(٢) سلف البيت بتمامه، وهو بهذه النسبة في الكتاب: ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، والأصول: ١/ ٩٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٥٠٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٣١، والخزانة: ١/ ٢٢٣، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٦٠، والإنصاف: ٣٦٧.
والبراح: مصدر برح إذا زال. الخزانة: ١/ ٢٢٤.

(٣) والسيرافي، انظر المقتضب: ٤/ ٣٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١.

والأَول أَجـودُ لأَنـه كـان يلـزم تكريـرُ لا كقـوله تعـالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[(١)]، هذا رأْي سيبويه[(٢)].

ومـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [(٣)] هـي لا هـذه دخلـتْ عليهـا التـاء لتأْنيث الكلمة لأَنَّ لا كلمة ومثلُها تـاءُ ثُمَّـتَ[(٤)]، وقيـل: دخلـت للمبالغـة في النفـي كـما قالوا: علَّامة ونسَّابة، والتقدير ولاتَ حينٌ نحن فيه حينَ مَناصٍ؛ فالاسم محذوفٌ، إِلَّا أَن عملَها مختصٌّ بالحِين، فلِلات حالٌ مع الحِين ليست لها مع غيره كـما كـان لِلَـدُنْ مع غُدوة حين نَصْبِها نحوُ لَدُنْ غُدوةً، ولا يكـون اسـمُها إِلَّا مضـمَراً، وقـد شـبَّهها سيبويه بليس ولا يكون في الاستثناء مـن حيـث إِن اسمها لا يكـون إِلَّا مضـمَراً مـن نحـو أَتـاني القومُ ليس زيـداً، ولا يكـون زيـداً[(٥)]، والتقـدير لـيس بعضُـهم زيـداً ولا يكـون بعضُـهم زيداً، وكذلك لاتَ مع الحِين، وقد قالوا: لاتَ حـينُ مَنـاصٍ بـالرفع[(٦)] عـلى أَنـه الاسـمُ، والخبرُ محذوفٌ، وهو قليل[(٧)]، والأَولُ أَكثرُ.

و«ما» أَقعدُ وأَوغلُ في شبَه ليس لأَن «ما» لنفي ما في الحال لا غـيرُ، و«لا» قـد يكـون

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٥٤.

(٢) انظر الكتـاب: ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦ وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١.

(٣) ص: ٣٨/ ٣.

(٤) أي دخلت التاء للتأنيث، وهو رأي الأخفش والجمهور، انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٧٠، ومعـاني القـرآن وإعرابـه: ٤/ ٣٢١، وشرح الكتـاب للسـيرافي: ٣/ ٢٢، والبصريـات: ٦٠٣، وارتشـاف الضـرب: ١٢١٠، والتـذييل والتكميـل: ٤/ ٢٨٨، والجنـى الـداني: ٤٨٨، وانظـر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٤.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٥٧، والأصول: ١/ ٩٥.

(٦) أشار سيبويه والأخفش إلى أن بعضهم قرأ (ولَاتَ حِينُ مَنَاص) برفع النون، ونصَّ ابـن السـراج عـلى أن القـارئ هـو عيسـى بـن عمـر، انظر الكتـاب: ١/ ٥٨، ومعـاني القـرآن للأخفـش: ٦٧٠، والأصول: ١/ ٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠، وذكر ابن جني أن عيسى بن عمر قرأ بجر نون حين وصاد مناص، انظر سـر الصناعة: ٥١١، وانظر أيضاً مختصر في شواذ القراءات: ١٢٩.

(٧) كذا قال سيبويه: ١/ ٥٨.

لنفي الماضي نحوُ قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1] أي لم يصدِّق ولم يُصلِّ، ومنه قول الشَّاعر[2]:

وأَيُّ أمرٍ سيِّئٍ لا فَعَلَهْ

أَي لم يفعلْه، فلمَّا كانت «ما» أَلْزمَ لنفي ما في الحال كانت أَوْغلَ في الشَّبه بليس من «لا»، فلذلك قلَّ استعمالُ «لا» بمعنى ليس وكثُر استعمالُ «ما»، فكانت لذلك أَعمَّ تصرفاً، فعملت في المعرفة والنكرة، نحوُ ما زيدٌ قائماً، وما أَحدٌ مثلَك، و«لا» ليس لها عملٌ إِلَّا في النكرة، نحوُ لا رجلٌ أَفضلَ منك، وقال أَبو الحسن الأَخفش[3]: لا ولات لا يعملان شيئاً لأَنهما حرفان وليسا فعلَيْن، فإِذا وقع بعدهما مرفوعٌ فبالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، وإِذا وقع بعدهما منصوبٌ فبإِضمار فعل، فإِذا قال: ولات حينَ مناصٍ كان التقدير ولا أَرى حينَ مناصٍ، ونحوُ قول جرير[4]:

فلا حَسَباً فخرْتَ به لِتَيْمٍ ... ولا جَدّاً إِذا ازْدحمَ الجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرتَ حَسباً، كذلك في لات.

---

(١) القيامة: ٧٥/ ٣١، وانظر ما سيأتي: ٨/ ١٩٨ .

(٢) هو شهاب بن العَيِّف كما في شرح أبيات المغني: ٤/ ٣٩٥، والخزانة: ٤/ ٢٣١، وحكى البغدادي نسبة البيت إلى عامر بن العيف أخي شهاب عن كتاب الشعراء المنسوبين إلى أمهاتهم. انظر نوادر المخطوطات: ١/ ٩٥، والخزانة: ٤/ ٢٣١.
والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٥٣، والإنصاف: ٧٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٢٣-٣٢٤.

(٣) كذا حكى ابن السراج والسيرافي والأعلم وأبو حيان والمرادي عن الأخفش، ونقل ابن مالك عن السيرافي أن الأخفش يذهب إلى أن المرفوع بعد لات مرفوع بالابتداء، وأن المنصوب بعدها منصوب بفعل مضمر، وكذا ذكر الأعلم عن الأخفش أيضاً، إلا أن كلام الأخفش صريح في إعمال لات عمل ليس، انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٧٠، والأصول: ١/ ٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢، والنكت: ١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٣-٣٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٥، وارتشاف الضرب: ١٢١١، والجنى الداني: ٤٨٨.

(٤) البيت في ديوانه: ٣٣٢، والكتاب: ١/ ١٤٦، والأصول: ١/ ٣٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢، والنكت: ٢٦٩، والخزانة: ١/ ٤٤٧.

ذِكر المنْصُوبات

(المفعول المُطْلَق)

قال صاحب الكتاب: (هو المصدر، سُمِّي بذلك لأَن الفعل يصدُر عنه، ويسمِّيه سيبويه [١/ ١١٠] الحَدَثَ والحَدَثان، وربَّما سَمَّاه الفعلَ، وينقسم إِلى مبهَم، نحوُ ضربتُ ضرباً، وإِلى مؤَقَّت، نحوُ ضربتُ ضربةً وضربتَيْن).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن المصدر هو المفعول الحقيقيُّ[١] لأَن الفاعل يُحْدثه ويُخرجه من العدم إِلى الوجود، وصيغةُ الفعل تدلُّ عليه، والأَفعال كلُّها متعدِّية إِليه، سواءٌ كان يتعدَّى الفاعلَ أَو لم يتعدَّه، نحو ضربتُ زيداً ضرباً، وقام زيدٌ قياماً، وليس كذلك غيرُه من المفعولِين، أَلا ترى أَن زيداً من قولك: ضربتُ زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإِنَّما هو مفعول لله سبحانه؟ وإِنَّما قيل له مفعولٌ على معنى أَن فِعْلك وقع به[٢].

وإِنَّما سُمِّي مصدراً لأَن الفعل صدَر عنه وأُخذ منه، ولهذا قيل للمكان الذي يَصْدُر عنه الإِبلُ بعد الريِّ: مصدرٌ كما قيل: مورِدٌ لمكان الوُرود.

«ويسمِّيه سيبويه الحَدَث والحَدَثان»، وذلك لأَنها أَحداثُ الأَسماء التي تُحْدِثها، والمرادُ بالأَسماء أَصحاب الأَسماء، وهم الفاعلون، «وربَّما سَمَّاه الفعلَ»[٣] من حيث كان حركةَ الفاعل.

واعلمْ أَن الأَفعال مشتقَّة من المصادر كما أَن أَسماء الفاعِلين والمفعولِين مشتقَّة منها، ولذلك قال[٤]: «لأَن الفعل صدَر عنه»، وإِنّما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف [٤٠/ أ] كما

---

(١) كذا قال ابن السراج في الأصول: ١/ ١٥٩، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٦.

(٢) انظر الأصول: ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٤-٣٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) أي الزمخشري.

تختلف سائر أَسماء الأَجناس، أَلا تراك تقول: ضربتُ ضرباً وذهبتُ ذَهاباً وقعدتُ قعوداً وكذَّبتُ كِذَّاباً، ولم تأْتِ على منهاج واحد، ولو كانت مشتقَّة من الأَفعال لجرتْ على سَنَن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أَسماءُ الفاعلين والمفعولين، أَلا ترى أَن الفاعل من الثلاثيِّ يأْتي على فاعِل لا يختلف، نحوُ ضربَ فهو ضارِب وقتَل فهو قاتِل، ومن الرباعيِّ على مُفْعِل نحو أَخرجَ فهو مُخْرِج وأَكرمَ فهو مُكْرِم، ومن فاعَلَ على مُفاعِل نحو ضارَبَ فهو مُضارِب وقاتَلَ فهو مُقاتِل، فلـمَّا اختلفت المصادر كاختلاف أَسماء الأَجناس، نحوُ رجل وفَرَس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأَسماء الفاعلين والمفعولين دلَّ على أَنها الأَصل.

وممَّا يدلُّ على أَن المصادر أَصل وأَن الأَفعال مشتقَّة منها أَن الفعل يدلُّ على الحدَث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقةً من الأَفعال لدلَّت على ما في الأَفعال من الحَدَث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلتْ أَسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدَث وذاتِ الفاعل والمفعول، وكذلك كلُّ مشتقٍّ يكون فيه الأَصلُ وزيادةُ المعنى الذي اشتُقَّ له، فلـمَّا لم تكن المصادر كذلك عُلم أَنها ليست مشتقةً من الأَفعال.

وذهب الكوفيون إِلى أَن الأَفعال هي الأَصل، والمصادرُ مشتقَّةٌ منها، واحتجُّوا في ذلك بأَنّ المصادر تعتلُّ باعتلال الأَفعال، وتصحُّ بصحَّتها، أَلا ترى أَنك تقول: قام قياماً فتُعلُّ المصدر بقلْب أَلفه ياءً باعتلال عين الفعل بقلبها[1] أَلفاً، وتقول: لاوَذَ لِواذاً، فيصحُّ المصدر وإِن كان على زِنته لصحَّة فعله، وهو لاوَذَ.

وقالوا أَيضاً: رأَينا الفعل عاملاً في المصدر، ورتبةُ العامل أَن يكون قبل المعمول ومقدَّماً عليه.

وهذا الذي ذكروه لا حجَّةَ لهم فيه، أَما قولهم: إِنه يعتلُّ باعتلال الفعل، ويصحُّ بصحَّته فلا يدلُّ على أَن المصدر فرعٌ لأَنه يجوز أَن يعتلَّ الفرعُ باعتلال الأَصل لَما بينهما

---

(١) العبارة في ط، ر: «فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها» تحريف.

من الملابَسة طلباً للتشاكُل ولا يدلُّ على أنه أَصل، أَلا ترى أَن بعض الأَفعال قد تعتلُّ باعتلال الآخَر ولا يدلُّ ذلك على أَن بعضها أَصل لبعض؟ أَلا ترى أَنك قلت: أَقام وأَقال فأَعللْتَهما[1] بقلْب عينهما أَلفاً بالحمل على قام وقال حين اعتلَّا لتجريَ الأَفعالُ على سَنَن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة؟ وكذلك قالوا: أَغْزيْتُ وادَّعيتُ فقلبوا الواو ياءً حملاً على يُغْزِي ويَدَّعي، فقد رأَيتَ كيف اعتلَّ كلُّ واحد من [١/ ١١١] الأَفعال لاعتلال الآخَر، ولا يدلُّ على أَن بعضها فرع على بعض.

وأَما قولُهم: إِن الأفعال تكون عاملة في المصادر فنقول: يجوز أَن تكون عاملةً فيها ولا تكونَ أَصلاً لها، وذلك لأَنَّا قد أَجمعْنا على أَنّ الأَفعال والحروف عاملةٌ في الأَسماء، ولم يقلْ أَحدٌ: إِنها أَصل لها، كذلك ههنا[2].

وأَمَّا قوله: «**وينقسم إِلى مُبهَم نحوُ ضربتُ ضَرباً، وإِلى مؤَقَّت نحو ضربتُ ضربةً وضربتَيْن**» فالمعنيُّ به أَن المصدر يُذكَر لتأكيد الفعل، نحوُ: قمتُ قياماً وجلستُ جلوساً، فليس في ذِكر هذه المصادر زيادةٌ على ما دلَّ عليه الفعلُ أَكثرَ من أَنك أَكدتَ فِعلَك، ألا ترى أَنك إِذا قلت: ضربتُ دلَّ على جنس الضرب مبْهَماً من غير دلالة على كمِّيته أَو كيْفيته؟ فإِذا قلت: ضربتُ ضرباً كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلُّهم من حيث لم يكن في «كلُّهم» زيادةٌ على ما في القوم، ويُذكَر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحوُ قولك: ضربتُ ضربةً وضربتَيْن، فالمصدر ههنا قد دلَّ على الكميَّة لأَنّ بذِكره عرفتَ عدد الضَّربات، ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل، ومثلُه في زيادة الفائدة ضربتُه ضرباً شديداً، وقمتُ قياماً طويلاً، أَفدتَ أَن الضرب شديد والقيامَ طويلٌ.

---

(١) في ط: «فأعللتها».

(٢) انظر الحجج والرد عليها في مسألة أصل الاشتقاق في الإيضاح في علل النحو: ٥٦-٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٥-٥٧، والإنصاف: ٢٣٥-٢٤٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٦-١٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٧٨-١٨٢، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٣٣-١٣٩.

وقولُه: «مؤَقَّت» يعني أَن له مقداراً معيَّناً، وإِن لم يتعيَّن هو في نفسه[1]، كما تقول في الأَزمنة: سرتُ يوماً وليلةً، فيكون لها مقدارٌ معيَّن، وإِنْ لم يتعيَّن اليومُ والليلة، ومثلُه في الأَمكنة: سرتُ فرسخاً وميلاً، فهو مؤقَّت لأَن له مقداراً معيَّناً وإِنْ لم يتعيَّنا في أَنفسهما، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُقْرن بالفعل غيرُ مصدره ممَّا هو بمعناه، وذلك على نوعَيْن: مصدرٌ وغيرُ مصدر، فالمصدرُ على نوعَيْن: ما يُلاقي الفعلَ في اشتقاقه كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾، وقوله: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾، وما لا يُلاقيه فيه كقولك: قعدتُ جلوساً وحبستُ منعاً، وغيرُ المصدر نحوُ قولك: ضربتُه أَنواعاً من الضرب وأَيَّ ضربٍ وأَيَّما ضربٍ، ومنه رجعَ القَهْقرى واشْتمَلَ الصَّمَّاء وقعدَ القُرْفُصاءَ لأَنها أَنواع من الرُّجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربتُه سَوْطاً).

قال الشارح: قد تقدّم أَن المصدر أَحد المفعولات، ودلالةُ الفعل عليه كدلالته على الزمان لأَن الفعل يتضمَّن كلَّ واحد منهما، والفعلُ إِنما ينصِبُ ما كان فيه دلالةٌ عليه، فالفعلُ يعمل في مصدره بلا خلاف، نحوُ قمتُ قياماً وضربتُ ضرباً لقوَّة دلالته عليه إِذ كانت دلالته عليه لفظيةً، وكذلك يعمل فيما كان في معناه، وإِن لم يكن جارياً عليه، وهو على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَن يكون من لفظ الفعل وحروفه، وهذا معنى قوله: «ما يُلاقي الفعلَ في اشتقاقه»، يريد أَنَّ فيه حروفَ الفعل.

والثاني: ما لا يكون فيه لفظُ الفعل ولا فيه حروفُه.

فالأَولُ نحوُ قولك: اجْتَوروا تجاوُراً وتجاوَروا اجْتِواراً لأَن معنى اجْتَوروا وتجاوَروا واحد، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[2]، أَلا ترى أَن التَّبتيل ليس بمصدر تبتَّل، وإِنما هو مصدر بَتَّل؟ فهو فَعَّل مثلُ كَسَّر، ومصدرُه الجاري عليه التَّكسير، وتبتَّل

---

(١) انظر في تفسير المبهم والمؤقت الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨٨.

(٢) المزمل: ٧٣/ ٨.

تَفَعَّل مثل تَكسَّر وتَجَرَّع، ومصدرُه إنما هو التبتُّل مثل التجرُّع، فجرى التَّبتيل على تبتَّل، وليس له في الحقيقة، لأَن معناهما يَؤُول إلى شيءٍ واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[(١)] فنَبات في الحقيقة مصدر نَبَتَ وقد جرى على أَنْبَت، وفي قراءة ابن مسعود: (وأُنْزِلَ المَلَائِكَةُ تَنْزِيْلاً)[(٢)] إذ معنى أَنْزل ونَزَّل واحدٌ[(٣)]، ومنه بيت الكتاب[(٤)]:

وخَيْرُ الأَمْرِ ما اسْتقبلْتَ منْهُ وليس بأَنْ تَتَبَّعَه اتِّباعا [٤٠/ب]

[١/ ١١٢] فإنه أَكَّد قوله: «تتبَّعَه» بقوله: اتِّباعاً، واتِّباع افْتِعال، وهو في الحقيقة مصدر اتَّبع، وقياسُه أَن يقول: تَتبُّعاً، ولكنْ لَمَّا كان معنى تَتبَّع واتَّبع واحداً أَكَّد كلَّ واحد منهما بمصدر صاحبه، وقال رؤبة[(٥)]:

وقد تطوَّيتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

الحِضْب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة: الحيَّة لأَن تطوَّيْتُ وانْطويتُ في المعنى واحد[(٦)]، وهكذا كلُّ مصدرَيْن يرجعان إلى معنى واحد.

فهذه المصادر أَكثرُ النحويِّين يُعمل فيها الفعلَ المذكورَ لاتِّفاقهما في المعنى، وهو رأْي أَبي العباس المبرِّد[(٧)] والسيرافي، وبعضُهم يُضْمر لها فعلاً من لفظها، فيقول: التقدير

(١) نوح: ٧١/ ١٧.
(٢) الفرقان: ٢٥/ ٢٥، وانظر قراءة ابن مسعود في الكتاب: ٤/ ٨١-٨٢، وشواذ ابن خالويه: ١٠٤، والإتحاف: ٣٢٨-٣٢٩.
(٣) كذا قال سيبويه: ٤/ ٨٢، وابن السراج في الأصول: ٣/ ١٣٤.
(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه: ٣٥، والكتاب: ٤/ ٨٢، والأصول: ٣/ ١٣٤، والنكت: ١٠٦١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٥، والخزانة: ١/ ٣٩٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٠٤-٢٠٥، والخصائص: ٢/ ٣٠٩.
(٥) البيت في ديوانه: ١٦، والكتاب: ٤/ ٨٢، والأصول: ٣/ ١٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٥، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٣٢.
(٦) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٣٢.
(٧) كذا نسب ابن يعيش والرضي إلى المبرد، إلا أن مذهبه ومذهب سيبويه أن المصدر في الآيتين=

اجْتَوروا فتَجاوَروا تجاوُراً، وتجاوَروا فاجْتَوروا اجْتِواراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ أي أَنْبتكم فنَبتُّم نَباتاً، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه.

وأما الضَّربُ الثاني وهو ما لا يُلاقي الفعلَ في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه، وإن كان معناهما متقارِباً، نحوُ قولك: شَنِئْته بُغْضاً وأَبغضْتُه كَراهةً وقعدتُ جلوساً وحبَستُ منعاً، فأَكثرُ النحويِّين يُجيز أَن يَعمل الفعلُ في مصدر الآخَر، وإِن لم يكن من لفظه لاتِّفاقهما في المعنى[1]، نحوُ أَعجَبني الشيءُ حُبّاً لأَنه إِذا أَعجبك فقد أَحببْتَه، قال الشَّاعر[2]:

يُعْجِبُه السَّخُونُ والبَرُودُ   والتَّمرُ حُبّاً ما لَه مَزِيدُ

وقالوا: رُضْتُه إِذلالاً.

وذهب الآخرون إِلى أَن الفعل لا يَعمل في شيء من المصادر؛ إِلَّا أَن يكون من لفظه، نحوُ قمتُ قياماً، لأَنَّ لفظه يدلُّ عليه، إِذ كان مشتقاً منه، وما كان ممَّا تقدَّم ذِكره، نحوُ قعدتُ جلوساً وحبستُ منعاً فهو منصوب بفعل مقدَّر دلَّ عليه الظاهر[3]، فكأنك

=السالفتين عمل فيه فعل محذوف دل عليه الظاهر، انظر الكتاب: ٤/ ٨١، والمقتضب: ٣/ ٢٠٤، وهو مذهب ابن السراج أيضاً، انظر الأصول: ٣/ ١٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٨٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٦١، وارتشاف الضرب: ١٣٥٤، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٤٢-١٤٤.

(١) صحح ابن مالك هذا الوجه ونسب اختياره إلى المبرد والسيرافي، وانتصاب المصدر عند سيبويه على أنه حال، انظر الكتاب: ١/ ٢٣١، ١/ ٣٧٠، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢١٨، ٥/ ١٤٦، والمخصص: ١٤/ ٢٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٨٢.

(٢) هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٢، وهما بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٦.

(٣) هو ظاهر كلام ابن السراج، انظر الأصول: ١/ ١٦٣-١٦٤، ونسب الرضي والسيوطي إلى الأخفش والمبرد قولهما: إن المصدر مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظ الفعل المذكور، وكلام المبرد يشير إلى أن المصدر عنده يجوز أن ينصب على المصدرية والعامل فيه محذوف مقدر من لفظ المصدر ويجوز أن ينصب على أنه حال، انظر المقتضب: ٣/ ٢٣٤، وشرح الكتاب=

قلتَ: قعدتُ فجلستُ جلوساً، وحبستُ فمنعتُ منعاً، وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب، وهو رأْي سيبويه لأَنَّ مَذْهبه أَنه إِذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإِضمار فِعل من لفظ ذلك المصدر[١].

فأَما قولُهم: «ضربتُه أَنواعاً من الضَّرب وأَيَّ ضربٍ وأَيَّما ضربٍ» فهذه تعمل فيها الأَفعالُ التي قبلَها بلا خلاف، وانتصابُها على المصدر، والحقُّ فيها أَنها صفاتٌ قد حُذفت موصوفاتُها، فكأَنه إِذا قال: ضربتُه أَنواعاً من الضرب فقد قال: ضربتُه ضرباً متنوِّعاً، أَي مختلِفاً، وإِذا قال: أَيَّ ضَرْب وأَيَّما ضَرْب فقد قال: ضربتُه ضرباً أَيَّ ضربٍ وأَيَّما ضرب على الصفة، ثم حُذف الموصوفُ وأُقيم الصفةُ مُقامَه.

وأَمَّا «رجع القَهْقرى واشْتَمل الصَّماءَ وقعد القُرْفصاء» فقد قال سيبويه: إِنها مصادر، وهي منصوبة بالفعل قبلَها لأَن القَهْقرى نوعٌ من الرُّجوع[٢]، فإِذا تعدَّى إِلى المصدر الذي هو جنس عامٌّ كان متعدِّياً إِلى النوع إِذ كان داخلاً تحته، وكذلك القُرْفصاء نوعٌ من القعود، وهي قِعْدة المُحْتبي، والصَّمَّاء أَنْ يُلقي طرفَ ردائه الأَيمَنَ على عاتقه الأَيْسر، وقال أَبو العباس: هذه حُلَى وتَلْقيبات وُصفت بها المصادرُ، ثم حُذفت موصوفاتُها، فإِذا قال: رجعَ القَهقرى فكأَنه قال: الرَّجعةَ القَهقرى، وإِذا قال: اشتمل الصَّماء، فكأَنه قال: الاشْتمالةَ الصَّماء، وإِذا قال: قعد القُرْفصاء فكأَنه قال: القِعْدةَ القُرفصاء[٣].

=للسيرافي: ٥/ ١٤٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٠، والهمع: ١/ ٢٣٨، و ما سيأتي: ٢/ ١٤٥- ١٤٦.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٣١، ومصادر الحاشية السالفة.

(٢) قال سيبويه: «فمن ذلك قعد القرفصاء واشتمل الصماء ورجع القهقرى، لأنه ضرب من فعله الذي أُخذ منه» الكتاب: ١/ ٣٥، وانظر الأصول: ١/ ١٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٨٠.

(٣) انظر قول أبي العباس المبرد في الأصول: ١/ ١٦٠-١٦١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١١٥، وارتشاف الضرب: ١٣٥٥، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٤٥، وهو قول السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٢٨٠- ٢٨١.

والفرقُ بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدراً وإن كان العاملُ الفعلَ في كلا الحالَين أَنَّ العامل فيه إذا كان مصدراً عَمِل بمباشرةٍ مِن غير واسطة، وإذا كان صفةً عملَ فيه بواسطة الموصوف المقدَّر.

وأَمَّا «ضربتُه سَوْطاً» فهو منصوب على المصدر، وليس مصدراً في الحقيقة، وإنما هو آلةٌ للضرْب، فكأَن التقدير ضربتُه ضربةً بالسَّوْط[1]، فموضعُ قولك: بالسَّوط نصبٌ صفةً لضربة ثم حذفتَ الموصوفَ [١/ ١١٣] وأَقمْتَ الصفةَ مُقامَه، ثم حُذف حرفُ الجرِّ فتعدَّى الفعلُ فنصَبَ، وأَفاد العددُ[2] الدلالةَ على الآلة، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمصادرُ المنصوبة بأَفعال مضمَرة على ثلاثة أَنواع؛ ما يُستعمل إظهارُ فعله وإضمارُه، وما لا يُستعمَل إظهارُ فعله، وما لا فعلَ له أَصلاً، وثلاثتُها تكون دعاء وغيرَ دعاء، فالنوع الأَول قولك للقادم من سفره: خيرَ مَقْدَم، ولِمَنْ يُقَرْمِط في عِداتِه: مَواعيدَ عُرْقوب، وللغضبان: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم، ومنه قولهم: أَوَفَرَقاً خيراً من حُبّ؛ بمعنى أَوأَفرَقُك فَرَقاً خيراً من حُبّ).

قال الشارح: قد تقدَّم من قولنا: إن المصدر يَنْتصب بالفعل، وهو أَحد المفعولات، وقد يُحذف فعلُه لدليل الحال عليه، وهو في ذلك[3] على ثلاثة أَضرُب:

منها ضرْب يُحذف فعلُه ويجوز ظهورُه، فأَنت فيه بالخيار، إنْ شئتَ أَظهرتَه وإنْ شئتَ أَضمرتَه.

وضرْبٌ لا يجوز استعمالُ فعله ولا إظهارُه.

وضرْبٌ ليس له فعل أَلبتَّةَ.

فالضرب الأَول نحوُ قولك لِمَن لقيتَه وعليه وَعْثاءُ السَّفر ومعه آلتُه فعلمتَ أَنه آيبٌ من سفره فقلت: خيرَ مَقْدَم، أَي قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَم، فخَيْر منصوبٌ على المصدر لأَنه

---

(١) هو تقدير ابن السراج في الأصول: ١/ ١٦٩.

(٢) في ط، ر: «العدو» تحريف.

(٣) في ط، ر: «قولك» تحريف.

أَفْعَلُ، وإِنَّما حُذفت ألفُه تخفيفاً، وأَفعلُ بعضُ ما يضاف إِليه، فلمَّا أَضفْته إِلى مصدر صار مصدراً، ومن ذلك إِذا رأيت رجلاً يَعِدُ ولا يَفي قلت: مَواعيدَ عُرْقوبٍ، أَي وعدْتَني مواعيدَ عُرْقوب، فهو مصدر منصوب بوعدتَني، ولكنَّه تُرك لفظُه استغناءً عنه بما فيه من ذِكر الخُلْف واكتفاءً بعِلم المخاطَب بالمراد، قال الشماخ[1]:

وواعَدْتَني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَه ... مَواعيدَ عُرقُوبٍ أَخاه بيَثْرِبِ[2]

ويُروى للأَشْجعيّ[3]:

وعدْتِ وكان الخُلْفُ منْكِ سَجِيَّةً ... مَواعيدَ عُرْقُوبٍ أَخاه بيَثْربِ[4]

وهذا عُرقوب وعدَ وعداً فأَخلفَ، فضُرب به المثلُ، وذلك أنه أَتاه أَخٌ له يسأَله شيئاً فقال عُرقوب: إِذا أَطْلعَ نَخلي، فلمَّا أَطلعَ قال: إِذا أَبلحَ، فلمّا أَبلَح قال: إِذا أَزْهَى [٤١أ]، فلمَّا أَزهى قال: إِذا أَرْطَبَ، فلمَّا أَرْطَبَ قال: إِذا صار تمراً، فلمَّا صار تمراً أَخذَه من الليل ولم يُعطه شيئاً[5]، وأَنكرَ أَبو عبيدة[6] يَثْرب لأَن عُرقوباً رجل من العَماليق، وكانوا بالبُعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ، وإِنما هي يَتْرب بتاء معجَمة ثنتين من فوقها وراء مفتوحة، وهي موضع قريب من اليمامة.

ومن ذلك: قولهم: «غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم»[7]، وذلك مثلٌ يُضرب لِمَن يَغْضبُ

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٣، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٨، والنكت: ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) في ط، ر: «بيترب» انظر الحاشية السالفة.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٣-١٩٤: ٥.

(٤) في ط، ر: «بيترب» انظر الحاشية السالفة.

(٥) انظر هذه القصة في مجمع الأمثال: ٢/ ٣١١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٣.

(٦) في د، ط، ر: «أبو عبيد» تحريف، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٨، و شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٣٣٧، والنكت: ٣٤٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٤، وكلام الشارح هنا قاله السيرافي.

(٧) انظر المثل في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٤، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٩.

على مَن لا يُرضيه، والمرادُ غَضبتَ غَضبَ الخيل على اللُّجُم، ويجوز أَن يكون المراد شدَّةَ الغضب، فنصَب المصدرَ بالفعل المحذوف.

ومن العرب مَنْ يرفع هذا كلَّه، فيقول للقادم من سفره: خيْرُ مَقْدم، أَي قدومُك خيرُ مَقْدَم، فيكون خيرُ مَقْدَم خبرَ مبتدأ محذوف، وكذلك «مواعيدَ عرقوب»، أَي عِداتُك مَواعيدُ عُرقوب، ومثلُه: غَضَب الخيلِ على اللُّجُم، أَي غضبُك غَضَبُ الخيلِ[1] على اللُّجُم.

وأَمَّا قولهم: «أَوَفَرَقاً خيراً من حُبٍّ» فتكلَّم بذلك رجلٌ عند الحجَّاج، وذلك أَنه كان قد صنَع عملاً فاسْتجاده، فقال الحجَّاج: أَكلُّ هذا حُبَّاً؟ فقال الرجل مجيباً: أَوَفرقاً خيراً من حُبٍّ، أَي فعلتُ هذا لأَني أَفْرَقُك فَرَقاً خيراً من حُبٍّ فهو أَنبلُ لك وأَجلُّ[2]، ولو رَفَعَ لجاز، كأَنه قال: أَوَأَمْري فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ[3]، فهذا النوع أَنت مخيَّر فيه بين إِظهار العامل وحذفِه؛ فإِن أَظهرتَه فزيادةٌ في البيان، وإِن حذفتَه فثقةٌ بدليل الحال عليه.

قال صاحب الكتاب: (والنوع الثاني قولُك: سَقْياً ورَعْياً، وخَيْبةً وجَدْعاً وعَقْراً وبُؤْساً وبُعْداً وسُحْقاً، [١/ ١١٤] وحَمداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَباً، وأَفعلُ ذلك وكرامةً وَمَسرَّةً، ونِعْمَ ونَعْمةَ عَيْنٍ ونَعَامَ عَيْنٍ، ولا أَفعلُ ذلك ولا كَيْداً ولا هَمّاً، ولأَفعلنَّ ذلك ورَغْماً وهَواناً).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه المصادر قد وردتْ منصوبةً بإِضمار فعل، وذلك الفعلُ لم يَظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدعاء للإِنسان: سَقْياً ورَعْياً، والمراد سَقاكَ اللهُ سَقْياً ورَعاك اللهُ رَعْياً، فانتَصَبا بالفعل المضمَر، وجعلوا المصدر بدلاً من اللَّفظ بذلك

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٣، والأصول: ٢/ ٢٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٨-٣٩.

(٢) انظر قصة هذا المثل في الفاخر: ٢٩٦، ومجمع الأمثال: ٢/ ٧٦، والرواية في الفاخر: «فَرَقٌ..»، ومن قوله: «فتكلم بذلك ..» إلى قوله: «حب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٣٨، والأعلم في النكت: ٣٤٣ بخلاف يسير، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٤.

(٣) كذا قال سيبويه: ١/ ٢٦٩، وابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٤٨.

الفعل، وذلك أَنهم قد استغنَوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل، كما قالوا: الحذرَ الحذرَ، والمعنى احْذَرْ الحذرَ، ولم يذكروا احذرْ، فلمَّا استغنَوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك: سَقْياً ورَعْياً كقولك: سَقَاك اللهُ ورعاكَ اللهُ(١)، فلو أَظهرتَ الفعل صار كتكرار الفعل.

ومن ذلك قولك للمدعوِّ عليه: «خَيْبةً وجَدْعاً وعَقْراً وبُؤْساً وبُعداً وسُحقاً»، فقولك: خَيْبةً بدلٌ من(٢) خَيَّبك اللهُ، وهو مصدر منصوب به، وكذلك جَدْعاً، معناه جدَعَك اللهُ، ومثلُه: عقْراً وبُؤْساً وبُعْداً وسُحْقاً، أَي عقَره الله عَقْراً وأَبأَسَه الله بُؤْساً وأَبعدَه الله بُعْداً وأَسحقَه الله سُحْقاً، على حذف الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دعاءٌ عليه أَوْ لَهُ(٣)، وهي منصوبة بفعل مضمَر متروك إِظهارُه لأَنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضُهم يُظهر الفعلَ تأْكيداً فيقول: سقَاكَ اللهُ سَقْياً، ورعَاكَ الله رَعْياً، وليس بالكثير(٤)، ومنهم مَنْ يرفع فيقول: سَقْيٌ لك ورَعْيٌ(٥)، والمعنى مفهوم كما يقال: سلامٌ عليكم، وإِنَّما يُخرجه مُخْرَجَ ما قد ثبَت، قال الشاعر(٦):

أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبةٌ ... لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشرٌّ مُيَسَّرُ

يصف أَسداً.

وأَمّا قولهم: «حَمداً وشُكراً لا كُفراً وعجَباً، وأَفعلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً ونِعْمَ ونَعْمةَ عيْنٍ، ولا أَفعلُ ذلك ولا كَيْداً ولا هَمّاً، ولأَفعلنَّ ذلك ورَغْماً وهَواناً»(٧) فهذه

---

(١) كذا في الكتاب: ١/ ٣١٢.

(٢) في ط: «عن».

(٣) كذا في الكتاب: ١/ ٣١٢.

(٤) انظر المسائل المنثورة: ١١٥.

(٥) قال سيبويه: «وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنياً عليه» الكتاب: ١/ ٣١٣، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٢١.

(٦) هو أبو زبيد الطائي، والبيت في ديوانه: ٦١، والكتاب: ١/ ٣١٣، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٨٣، والنكت: ٣٦٦-٣٦٧، والدرر: ١/ ١٦٢.

(٧) سقط من ط، ر من قوله: «لا كفراً ..» إلى قوله: «وهواناً».

المصادر ليست من المصادر التي قبلَها من وجه، وهي منها من وجه آخر، وذلك أَن هذه المصادر أَفعالُها الناصبةُ لها المضمَرةُ أَخبارٌ يُخبِر بها المتكلِّمُ عن نفسه وليستْ بدعاء لأَحد أو عليه، فلم تكن منها من هذا الوجه، ومن جهة أَن الفعل المضمَر مستقبَلٌ أَشبهت الدعاءَ لاستقباله، فمعناها أَحمدُ الله حمداً وأَشكره شكراً وأَعجَبُ عجَباً وأُكرِمُك كرامةً وأُسرُّك مَسَرَّةً.

وأَمَّا قولهم: «لا كَيْداً ولا هَمَّاً» فمعناه لا أَكاد كَيْداً أَن أَفعلَ، وهو من كِدْتُ أَكاد، من أَفعال المقارَبة، وليس من الكَيْد الذي هو المكْر، ولا أَهمُّ به هَمَّاً من الهِمَّة[1]، لا من الهَمِّ الذي هو الحُزن، كأَنه يؤكِّد ما يَنْفي أَن يفعل.

وقوله: «لأَفعلنَّ ذلك ورَغْماً وهَواناً» أَي أُرغمُك بفِعله رَغْماً وأُهينُك به هَواناً، وأَصلُ الرَّغْم لُصوقُ الأَنف بالتراب، وهو كناية عن الذلِّ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأَنه خبر مبتدأ محذوف، قال رؤبة[2]:

عَجَبٌ لتِلكَ قضيَّةً وإِقامتي فيكمْ على تِلك القضيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعاً[3]، كأَنه قال: أَمري عجبٌ، قال سيبويه: «وسمعْنا من العرب الموثوق بعربيتهم مَنْ يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقول: حَمْدُ الله وثناءٌ عليه؛ بالرفع، كأَنه قال: أَمْري وشأْني حَمْدُ الله وثناءٌ عليه، والنصب هو الوجهُ على الفعل

---

(١) أي الهوى، انظر اللسان (همم).

(٢) ليس البيت في ديوانه، واختلف في نسبته، فقد نسب في الكتاب: ١/ ٣١٩، والمؤتلف والمختلف: ٤٥ إلى هُنيّ بن أحمر، ونسب إلى بعض مذحج في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٩٢، والنكت: ٣٧١، ونسب إلى زرافة الباهلي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٣١، وانظر الاختلاف في نسبته فرحة الأديب: ٥٤-٥٥، والخزانة: ١/ ٢٤١، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٠.

(٣) قال سيبويه: وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض بني مذحج [وهو هُنيّ بن أحمر الكنانيّ]. الكتاب: ١/ ٣١٩.

المتروك إِظهارُه»[١].

قال صاحب الكتاب: (ومنه: إنما أَنت سَيْراً سَيْراً، وما أَنت إِلَّا قتلاً قتلاً، وإِلَّا سَيْرَ البريدِ، وإِلَّا ضَرْبَ الناسِ، وإِلَّا شُرْبَ الإِبل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، ومنه مررتُ به فإِذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وإِذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلى، وإِذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحاز حبَّ القِلْقِل). [١/ ١١٥]

قال الشَّارح: إِنَّما يقال هذا لِمَن يكثُر منه ذلك الفعلُ ويُواصِلُه، فاستُغْني بدلالة المصدر عن إِظهاره، وليس ذلك ممَّا يختصُّ بالمخاطَب، بل تستعمله في الإِخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطَب، فتقول: زيدٌ سَيْراً سَيْراً إِذا أَخبرتَ عنه بمِثل ذلك المعنى، وتقول: أَنت الدهرَ سيْراً سيْراً، وأَنت هذا اليومَ سيْراً سيْراً، وكان عبدُ الله سيْراً سيْراً إِذا أَخبرتَ بسَيْرٍ[٢] متَّصل بعضُه ببعض، وإِن رفعتَ وقلتَ: ما أَنت إِلَّا سيْرٌ سيْرٌ، على معنى ما أَنتَ إِلَّا صاحبُ سَيْرٍ، وحذفتَ الصاحب وأَقمتَ السيرَ مُقامَه لم يدلَّ على كثرة ومواصَلة كما دلَّ النّصبُ، إِنَّما أَخبرتَ أَنه صاحب سيْرٍ لا غيرُ، واعلمْ أَنك إِذا رفعتَ كان على وجهَيْن[٣]:

أَحدُهما: أَن يكون على حذف مضاف، وهو صاحبٌ على ما تقدَّم.

والثاني: أَن تجعله [٤١/ ب] نفسَ السَّير والقتْل لَمَّا كثُر ذلك منه توسُّعاً ومجازاً كما يقال: رجل عَدْلٌ ورِضىً إِذا كثُر عدْلُه والرِّضى عنه، كما قال[٤][٥]:

---

(١) الكتاب: ١/ ٣١٩-٣٢٠، نقل ابن يعيش كلام سيبويه بتصرف وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٩٣.

(٢) في د، ط، ر: «بشيء» تحريف، وما أثبته عن الكتاب: ١/ ٣٣٦.

(٣) ذكر المبرد والسيرافي هذين الوجهين، انظر المقتضب: ٣/ ٢٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١١٠-١١١.

(٤) في ط، ر: «يقال».

(٥) البيت للخنساء، وهو في ديوانها: ٥٣، والكتاب: ١/ ٣٣٦-٣٣٧، والمقتضب: ٤/ ٣٠٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٠٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٣٠، والخصائص: ٢/ ٢٠٣،=

تَرْتَـعُ مـا غفَلَـتْ حتّـى إِذا ادَّكَـرَتْ فإِنَّمـــا هـــيَ إِقْبـــالٌ وإِدْبـــارُ

جعلَها نفسَ الإِقبال والإِدبار مبالغةً وتوسُّعاً[١]، فالرفع في ذلك كلِّه على ما ذكرتُ لك، والنصبُ على تقدير فعل مضمَر لا يَظْهر إِذ قد صار المصدرُ بدلاً منه، فقولُك: إِنَّما أَنت سَيْراً سيْراً، وما أَنت إِلَّا قَتْلاً قَتْلاً معناه تسيرُ سيراً سيراً وتقتُلُ قتلاً قتلاً.

وقوله: «إِلَّا سيرَ البريدِ وإِلَّا ضرْبَ الناسِ وإِلَّا شُربَ الإِبل» معناه ما أَنت إِلَّا تسيرُ سيراً مثلَ سيرِ البريد، وما أَنت إِلَّا تشربُ شُرباً مثلَ شربِ الإِبلِ[٢]، ثم حذف الموصوفَ وأَقامَ الصفةَ مُقامَه ثم حَذف المضافَ وهو مثْل وأَقام المضافَ إِليه مُقامَه على حدِّ ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٣] وهذا الحذفُ والإِضمارُ وإِن كثُر فهو فاشٍ في كلام العرب مطَّردٌ.

وأَمَّا «ضَرْبَ الناسِ» فتقديره ما أَنت إِلَّا تضربُ الناسَ ضرباً، ويجوز في هذا وحدَه التنوينُ ونصبُ الناسِ[٤] لأَنه مصدر مضافٌ إِلى مفعول، ولا يكون مضافاً إِلى الفاعل لأَنه يصير معناه يضربُه مثلَ ضربِ الناسِ وهو من الناس، إِلَّا أَن يريد أَن يضربه الضربَ المعهودَ المتعارفَ، فحينئذ يكون من قبيل شُرْبِ الإِبل وسَيْر البريد.

وأَمَّا قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[٥] فالمعنى فإِمَّا أَن تمَنُّوا مَنّاً وإِمَّا أَنْ تُفادوا فِداءً[٦]، فهما مصدران منصوبان بفعل مضمَر.

وأَمَّا قولُهم: «مررتُ فإِذا له صوتٌ صوتَ حمار وإِذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلى وإِذا

=٣/ ١٨٩، والمحتسب: ٢/ ٤٣.

(١) كذا قال سيبويه: ١/ ٣٣٧، والمبرد في المقتضب: ٣/ ٢٣٠.

(٢) كذا في المقتضب: ٣/ ٢٣١، وانظر الكتاب: ١/ ٣٣٦.

(٣) يوسف: ١٢/ ٨٢.

(٤) كذا في الكتاب: ١/ ٣٣٦، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٣١.

(٥) محمد: ٤٧/ ٤.

(٦) كذا في الكتاب: ١/ ٣٣٦، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٦٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٨.

له دَقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحَاز حبَّ القِلْقِل»[١]، فهو منصوب، وفي نصبه وجهان[٢]:

أَحدُهما: أَن يكون منصوباً بالمصدر المذكور، إِذ كان في معنى الفعل، وذلك أَن قولنا: له صوتٌ في معنى يصوِّت[٣]، فالمصدر نائب عن الفعل، وانتصابُ «صوتَ حمارٍ» على هذا إِمَّا على المصدر وإِما على الحال، وعلى كلا الوجهَيْن في «صوتَ حمار» معنى التشبيه، فإِذا نصبتَه على المصدر فتقديره فإِذا هو يصوِّت تصويتاً مثلَ صوتِ حمار، ثم حذفتَ على ما ذكرنا متقدِّماً، وإِذا كان حالاً فتقديره فإِذا هو مُشْبِهاً صوتَ حمار أَو ممثِّلاً صوتَ حمار.

والوجه الثاني: أَن يكون نصبه بإِضمار فعل يجوز أَن يكون الفعل من لفظ الصوت، ويجوز أَن يكون من غير لفظه، فإِذا كان من لفظه فتقديره فإِذا له صوتٌ يصوِّتُ صوتَ حمار، ويكون نصبُ «صوتَ حمار» على المصدر أَو على الحال، نحوُ ما تقدَّم، وإِذا قدرتَ الفعل العامل من غير لفظ الأَول لم يكن نصبُ «صوتَ حمار» إِلَّا على الحال لا غيرُ، كأَنَّك قلت: له صوتٌ يُخرجُه صوتَ حمار أَو يمثِّله صوتَ حمار.

ومثله: «له صُراخٌ صراخَ الثَّكْلى وله دَقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ القِلْقِل»[٤] والمِنحاز:

---

(١) سقط من ط، ر من قوله: «وإذا له صراخ ...» إلى قوله: «القلقل».

(٢) ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٢٩-١٣٠ بخلاف يسير.

(٣) هذا ظاهر كلام سيبويه إذ قال: «فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: له صوت، عُلم أنه قد كان ثَم عمل، فصار قولك: له صوت؛ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت فحملت الثاني على المعنى» الكتاب: ١/ ٣٥٦، فالعامل «له صوت» لا فعل مقدر، انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٢١.
إلَّا أن ظاهر كلامه في موضع آخر من كتابه يشير إلى أن العامل فعل مقدر، قال: «ويدلك على أنك إذا قلت: فإذا له صوت صوت حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد «له صوت» وصوت حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمره» الكتاب: ١/ ٣٥٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢٩-١٣٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩٩.

(٤) هذا تمثيل سيبويه: ١/ ٣٥٧، وقوله: «دَقَّك بالمنحاز دق القلقل» ساقه الجوهري والميداني=

الهاوِن، والقِلْقِل بالكسر وقافين: حَبٌّ أَسودُ، وهو أَصلبُ ما يكون من الحبوب[١]، والعامّة تقول: فُلْفل؛ بالضم والفاء، وهو تصحيف منهم[٢]، والكلام عليها كالكلام في المسألة المتقدِّمة، [١/ ١١٦] والنُّكتة في ذلك أَنه يريد مررتُ به وهو يصوِّتُ ولم يُرِدْ أَن يصفه بذلك أَو يُبْدلَه منه، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ومنه ما يكون توكيداً إِمَّا لغيره، كقولك: هذا عبدُ الله حقّاً والحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول وهذا القولُ لا قولَك، وأَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا، أَو لنفْسه كقولك: له عليَّ أَلفُ درهم عُرْفاً، وقولِ الأَحوص:

إِنِّي لأَمنحُكَ الصُّدودَ وإِنَّني قَسَماً إِليكَ مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ

وقولِه تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ و ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾، وقولهم: الله أَكبرُ دعوةَ الحقِّ).

قال الشارح: اعلمْ أَن «حقّاً والحقَّ» ونحوَهما مصادر، والناصب لها فعلٌ مقدَّر قبلها دلَّ عليه معنى الجملة، فتؤكِّد الجملةَ، وذلك الفعلُ أُحِقُّ وما جرى مَجْراه، وذلك أَنك إِذا قلت: «هذا عبدُ الله» جاز أَن يكون إِخبارك عن يقين منك وتحقيق، وجاز أَن يكون على شكٍّ، فأَكدتَه بقولك: حَقّاً، كأَنك قلت: أُحِقُّ ذلك حَقّاً.

وهذه المصادر يجوز أَن تكون نكرة، نحوُ حَقّاً، ويجوز أَن تكون معرفة، نحوُ الحقَّ لا الباطلَ، وذلك لأَن انتصابها انتصابُ المصدر المؤكِّد لا على الحال التي لا يجوز أَن تكون إِلَّا نكرةً، وإِذا قلت: هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطلَ، فالحقُّ منصوب على المصدر المؤكِّد لَما

=والزمخشري على أنه مثل يضرب في الإلحاح على الشحيح، انظر الصحاح (قلل) والمستقصى: ٢/ ٨٠، ومجمع الأمثال: ١/ ٢٦٥، وساقه ابن منظور على أنه بيت رجز، انظر اللسان (نحز).

(١) في كتاب الجيم: ٣٨٧، وتهذيب اللغة: ٨/ ٢٩٠، والصحاح (قلل)، والمستقصى: ٢/ ٨٠، ومجمع الأمثال: ١/ ٢٦٥، واللسان (قلل)، قلقل؛ بقافين، وفي مطبوعة الكتاب: ١/ ٣٥٧، بفاءين.

(٢) كذا قال الأصمعي، انظر الصحاح واللسان (قلل).

قبله، والباطلُ عطفٌ عليه بلا كما يقال: رأيْتُ زيداً لا عمراً، وإذا قال: «هذا عبدُ الله غيرَ ما تقول» فغيرٌ منصوبٌ على المصدر، وتحقيقُه هذا عبدُ الله حَقَّاً غيرَ ما تقول، أي غيرَ قولك، فحذفتَ الموصوف وأقمتَ الصفة مُقامَه، والمفهومُ من هذا الكلام أن المتكلِّم قد اعتقد أن قول المخاطَب باطل، وتلخيصُ معناه هذا عبدُ الله حَقَّاً لا باطلاً.

وإذا قال: «هذا القولُ لا قولَك» فكأنه قال: هذا القولُ لا أقول قولَك[١]، أي مثلَ قولك، يعني أنّني أقولُ الحقَّ ولا أقول باطلاً مثلَ قولك، ولو أسقطتَ الإضافة وقلت: هذا القولُ لا قولاً وهذا القولُ غيرَ قول لم يحسُن الحذفُ لسقوط الفائدة[٢] لأنه لم يكن فيما بقي ما يدلُّ على البُطلان، فلو وصفتَه بما يدلُّ على البُطلان نحوَ هذا القولُ لا قولاً كذباً أو غيرَ قِيل ضعيف، ونحوُ ذلك ممَّا يدلُّ على ضدِّه أو صحَّته لجازَ لحصول الفائدة والتوكيد[٣].

وهذا هو المطلوبُ من هذا الفصل، وقال الزجَّاج: إذا قلت: هذا زيدٌ حَقَّاً، وهذا زيد غيرَ قِيلٍ باطلٍ، لم يجز تقديم حقَّاً، لا تقول: حَقَّاً هذا زيدٌ، فإنْ ذكرتَ بعض هذا الكلام فوسَطْتَه وقلت: زيدٌ حَقّاً أخوك، جاز، وأمَّا سيبويه فلم يَمنع من جواز تقديم حَقَّاً، بل قال في الاستفهام: أَجِدَّكَ لا تَفعلُ كذا وكذا، كأنه قال: أَحَقَّاً لا تفعلُ كذا وكذا[٤]، ففي ذلك إشارةٌ إلى جوازه[٥].

---

(١) كذا قدر المبرد في المقتضب: ٣/ ٢٦٦، وانظر الكتاب: ١/ ٣٧٨، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٦٢.

(٢) كذا في الكتاب: ١/ ٣٧٩، والمقتضب: ٣/ ٢٦٧.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٩، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٥٦، وكلام الشارح مقارب لما فيه.

(٤) عبارة سيبويه: «ومثل ذلك في الاستفهام: أجدكَ لا تفعل كذا وكذا، كأنه قال: أحقاً لا تفعل كذا وكذا» الكتاب: ١/ ٣٧٩، وعبارة ابن يعيش قالها الأعلم في النكت: ٤٠٥ بخلاف يسير.

(٥) من قوله: «وقال الزجاج..» إلى قوله: «جوازه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٥٧ بخلاف يسير، وانظر قول الزجاج في شرح الكافية للرضي: ١/ ١٢٦، وارتشاف الضرب: ١٣٧٥.

واعلمْ أَن قولهم في الاستفهام: أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا، أَصلُه من الجِدِّ الذي هو نقيضُ الهزْل، كأَنه قال: أَتجدُّ ذلك جِدّاً غيرَ أَنه لا يُستعمل إِلَّا مضافاً[1] حتى يُعلم مَنْ صاحبُ الجِدِّ، ولا يجوز تركُ الإِضافة، نحوُ لبَّيك ومَعَاذ الله، على ما سيأتي، قال الشاعر[2]:

أَجِدَّكما لا تَقْضيانِ كَرَاكُما [٤٢/ أ]

وأَمَّا ما يكون تأْكيداً لنفسه فنحوُ قولهم: له عليَّ أَلفُ درهمٍ عُرْفاً، ومثلُه قوله[3]:

إِنِّي لأَمنحُك الصُّدودَ .. ..

وذلك أَنه لَمَّا قال: له عليَّ أَلفُ درهم فقد أَقرَّ واعترفَ[4]، فإِذا قال: عُرْفاً بمعنى اعتراف فلم يَزِدْ بذِكره عمَّا تقدَّم من الكلام، فكان تأْكيداً، نحوُ ضربتُ ضرباً، والفرقُ بين هذا والذي قبله حتى جُعل هذا تأْكيداً لغيره وجُعل هذا تأْكيداً لنفْسه أَنك إِذا قلت: هذا عبدُ الله حقّاً، فقولُك مِن قَبْل أَن تذكُرَ حَقاً يجوز أَن يُظنَّ أَن ما قلتَه حقٌّ وأَن يُظنَّ أَن ما قلتَه باطلٌ، فتأْتي بحَقّاً فتجعلُ [١/ ١١٧] الجملة مقصورة على أَحد الوجهَيْن الجائزين عند السامع، وقولُه: له عليَّ أَلفُ درهم هو اعترافٌ حَقّاً كان أَو باطلاً، فصار هذا توكيداً لنفْسه إِذ كان الذي ظهر هو الاعترافَ.

وأَمَّا قولُه في البيت: «قَسَماً» فهو مصدر مؤَكِّد، وذلك أَن قوله: «وإِنَّني إِليكَ مع

---

(١) كذا في الكتاب: ١/ ٣٧٩.

(٢) صدر البيت:

خليليَّ هُبَّا طالَمَا قد رقَدْتُمَا

اختلف في قائل البيت، فقد نسب إلى قس بن ساعدة وغيره، انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٨٧٥، ومعجم البلدان (راوند)، والخزانة: ١/ ٢٦٣، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٧/ ٢١٠.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠١، وتقدم البيت تامّاً: ١/ ٢٧١.

(٤) كذا قال سيبويه: ١/ ٣٨٠.، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٥٨.

الصُّدود لأَمْيَلُ» يُفهم منه القسمُ، فإذا قال: قَسماً كان تأْكيداً لنفسه[١].

وأَما قولُه تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ فهو مصدر من هذا القَبيل، وذلك أَنَّ قبله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٢]، فـ«صُنْعَ الله» منصوبٌ على المصدر المؤَكِّد لأَن ما قبله صُنْعُ الله في الحقيقة[٣]، وكذلك ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ لأَن قبله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[٤] نُصب «وَعْدَ الله» لأَن ما قبله وعدٌ من الله، فكان تأْكيداً لذلك[٥]، وأَما قولُه: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٦] فقد اختلف النحويون فيه، وذهب أَصحابنا والفراء من الكوفيين إلى أَنه نُصبَ على المصدر المؤكِّد[٧]، وذلك أَنه لَمَّا تقدَّم من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ فقوله: «كِتَابَ الله عَلَيْكُم» بمنزلة فرْضِ الله عليكم وتَحريمِ الله عليكم لأَن الابتداء تحريمُ المذكورات من النساء إلَّا من سُبي وأُخرج من دار الحرب، فإنها تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَها وإنْ كان لها زوجٌ لأنه تقع الفُرقةُ بينها وبين زوجها، فهذه شريعة شرَعَها الله وكتابٌ كتبَه عليكم، فانتصبَ المصدر بما دلَّ عليه سياقُ الآية، كأَنه فعلٌ تقديره كَتَبَ الله عليكم، فأُضيفَ المصدرُ إلى الفاعل، وقال الكسائيُّ: كتابَ

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٨٠، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٥٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٢٣.

(٢) النمل: ٢٧/ ٨٨، وانظر إعراب الآية في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٦٠.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٨١، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٥٨، والمقتضب: ٣/ ٢٠٣، والمسائل المنثورة: ١٨، والحلبيات: ٣٠٣، والخصائص: ٢/ ٧٢.

(٤) الروم: ٣٠/ ٤-٦.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٨١، ، والمقتضب: ٣/ ٢٣٢، والحلبيات: ٣٠٣.

(٦) النساء: ٤/ ٢٤.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٣٨١، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٠، والمقتضب: ٣/ ٢٠٣، ٣/ ٢٣٢، والحلبيات: ٣٠٣، والمسائل المنثورة: ١٨، والمحتسب: ١/ ١٨٥-١٨٦.

الله منصوبٌ بعلَيْكم على الإِغراء، كأَنه قال: عليكم كتابَ الله، فقدَّم المنصوبَ[١]، قال: وذلك جائز قد وردَ به السَّماع، وهو القياس، فالسماعُ قولُ الراجز[٢]:

يـا أَيُّهـا المائـحُ دَلْـوي دُونَكـا | إِنِّـي رأَيْـتُ النَّـاسَ يَحْمـدونَكا

والمرادُ دونَك دَلْوي، وأَما القياسُ فإن الظرف نائب عن الفعل، تقديره الزمُوا كتابَ الله، ولو ظهَر الفعلُ لجاز تقديمُ معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه.

والحقُّ المذهبُ الأَولُ لأَن هذه الظروف ليستْ أَفعالاً، وإِنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه، فهي فُروع في العمل على الأَفعال، والفروعُ أَبداً منحطَّةٌ عن درجات الأُصول، فإِعمالُها فيما تقدَّمَ عليها تسويةٌ بين الأَصل والفرع، وذلك لا يجوز.

وأَما ما أَنشدوه[٣] من البيت فلا حُجَّة فيه لأَنَّا نقول: دَلْوي رفعٌ بالابتداء، والظرفُ الخبرُ كما تقول: دَلْوي عندَك، وأَما القياسُ الذي ذكروه فليس بصحيح لأَنه يؤَدِّي إِلى التسوية بين الأَصل الفَرع، وقد أَجاز بعض النحويين أَن يكون دَلْوي منصوباً بإِضمار فِعل[٤]، كأَنه قال: املأْ دَلْوي، ويؤَيِّد ذلك أَنه لو قال: يا أَيُّها المائحُ دَلْوي ولم يَزِد عليه

---

(١) انظر قول الكسائي في معاني القرآن له: ١١٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٥٩، وكشف المشكلات: ٣٠٢، وأشار سيبويه إلى هذا القول، انظر الكتاب: ١/ ٣٨٢، واتهم المبرد القائل بهذا بأنه لا يدري ما العربية، انظر المقتضب: ٣/ ٢٠٣، ٣/ ٢٣٢، وانظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٠، والأشباه والنظائر: ١/ ٥٤٩.

(٢) نسبهما ابن الشجري في الأمالي: ٣/ ١٤٠ إلى رؤبة، وليسا في ديوانه، ونسبهما العيني: ٤/ ٣١١ إلى جارية من بني مازن، ودفع البغدادي هاتين النسبتين، ونسبهما إلى راجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم، وكذا نسبتهما في إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري للغندجاني: ٧٦-٧٧.

وهما بلا نسبة في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٤٠٩، وأمالي الزجاجي: ٢٣٧، وأمالي القالي: ٢/ ٢٤٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٥٩، والأول بلا نسبة في الإنصاف: ٢٣٤.

والمائح: الذي ينزل إلى البئر فيملأ الدلو بيده. اللسان (ميح).

(٣) في ط، ر: «أنشده».

(٤) ذكر هذا الوجه في الإنصاف: ٢٣٥.

جاز لدليل الحال عليه.

ومن ذلك قولُهم: «اللهُ أَكبرُ دَعْوةَ الحقِّ» لأَن قولك: اللهُ أَكبرُ إنما هو دعاءٌ إِلى الحقِّ وأَن يَثْني السامعَ إِلى جملة القائلين بالتوحيد وإِلى مَنْ شِعارُهم قولُ الله أَكبرُ[١]، فيكون دعوةً يتداعَوْن بها، كأَنه قال: دَعَوْا دُعاءَ الحقِّ، ومثله قوله[٢]:

إِنَّ نِزاراً أَصبحتْ نِزارا دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارا

نصَبَ دعوةَ على المصدر لأَن معنى «أَصبحتْ نِزارا» أَيْ يَتَداعَوْن نِزاراً، وذلك أَن نِزاراً وهو أَبو ربيعة ومُضَرَ لَمَّا وقع بين ربيعة ومُضَر تبايُنٌ وحروبٌ بالبصرة وصارت ربيعةُ مع الأَزْد في قتال مُضَرَ [١/ ١١٨] وكان رئيسَهم مسعودُ بن عمرو الأَزْديَّ، ثم إِنَّ ربيعة صالحَتْ مُضَرَ فصار كأَن نِزاراً تفرَّقتْ ثم اجتمعتْ، فقال: أَصبحتْ نزاراً، أَي أَصبحتْ مُجتمعةَ الأَولاد إِذا[٣] دعا بعضُهم بعضاً، وفي حال التَّبايُن كان يقول المضريُّ: يا لَمُضَر، ويقول الرَّبَعيُّ: يا لَرَبيعةَ، لأَنَّ أَحد الفريقين ما كان يَنْصُر الآخَر، فقوله: أَصبحتْ نِزاراً بمنزلة قوله: دعا بعضُهم بعضاً بهذا اللَّفظ ثم جاء بالمصدر، وهو «دعوةَ أَبرار»، وأَضافه إِلى الفاعل لأَنه أَبْيَنُ، إِذ لو قال: تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعاً، أَو كتاباً لم يكن فيه من البيان[٤] ما فيه مع الإِضافة.

وفي الجملة هذا الفصلُ الذي فيه المصدرُ المؤَكِّدُ لغيره نحوُ: هذا زيدٌ حَقاً، وما أَكَّد نفسَه نحوُ: له عليَّ أَلفُ درهم عُرفاً ينتصب على إِضمار فعل غيرِ كلامِك الأَولِ لأَنه ليس بحال ولا مفعولٍ له، كأَنه قال: أُحقُّ حَقّاً وأَجِدُّ جِدّاً ولا أَقول قولَك، وكتبَ اللهُ

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٢.

(٢) نسب البيتان في الكتاب: ١/ ٣٨٢، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٦٠، والنكت: ٤٠٦ إلى رؤبة وليسا في ديوانه، وهما بلا نسبة في المخصص: ١٥/ ١٣٧.

(٣) في ط، ر: «إذ».

(٤) من قوله: «لما وقع بين مضر وربيعة ..» إلى قوله: «البيان» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٦٠، وقال بعضه الأعلم في النكت: ٤٠٦ بخلاف يسير.

عليكم كتاباً، ولا يظهر الفعلُ كما لم يظهر في باب سَقْياً لك وحَمْداً[١]، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ومنه ما جاء مثنًى وهو حَنانَيْكَ ولبَّيْك وسَعْدَيْك ودَوالَيْك وهَذَاذَيْك، ومنه ما لا يتصرَّف نحوُ: سُبحان الله ومَعاذ الله وعَمْرَك الله وقِعْدَكَ الله).

قال الشارح: اعلمْ أَنَّ هذه المصادر التي وردتْ بلفظ التثنية الغرضُ من التثنية فيها التكثيرُ وأنه شيءٌ يعود مرةً بعد مرة، وليس المرادُ منها الاثنَيْن فقط كما تقول: ادخلُوا الأَولَ فالأَولَ، والغرضُ أَن يدخل الجميعُ، وجئْتَ بالأَول فالأَول، حتى يُعلم أَنه شيءٌ [٤٢/ ب] بعدَ شيء، ومنه يقال: جاءني القومُ رجُلاً فرجُلاً على هذا المعنى، ولا تحتاج إلى أَكثر من تكريره مرةً واحدةً.

وانتصابُه على المصدرِ الموضوع موضِعَ الفعل، والتقديرُ تَحَنَّنْ علينا تحنُّناً، وثُنِّي مبالغةً وتكثيراً، أَي تَحَنُّناً بعد تَحَنُّن، ولم يُقصد بها قصْدُ التثنية خاصةً، وإِنما يُراد بها التكثيرُ، فجُعلت التثنيةُ علَماً لذلك لأَنها أَولُ تضعيف العدد وتكثيره.

وهذا المثنَّى لا يتصرَّف، ومعنى عدم التصرُّف أَنه لا يكون إِلَّا مصدراً منصوباً، ولا يكون مثنًّى إِلَّا في حال الإِضافة كما لم يكن سُبحانَ الله ومَعاذَ الله إِلَّا مضافَيْن، وإِنما لم يتمكَّن إِذا ثُنِّي[٢] لأَنه دخلَه بالتثنية لفظاً معنى التكثير، فدخلَ لهذا[٣] اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فقط، فلذلك لم يتصرَّفوا فيه، وربَّما وحَّدوا حناناً قال الله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[٤]، وقال الشاعر[٥]:

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) في ط، ر: «ثنيت».

(٣) في ط، ر: «هذا».

(٤) مريم: ١٩/ ١٣

(٥) هو منذر بن درهم الكلبي كما في ديوان بني كلب: ١٢١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٣٥، وفرحة الأديب: ٥٧، ومعجم البلدان: (روضة المثري)، والخزانة: ١/ ٢٧٧، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٢٠، ١/ ٣٤٩، والمقتضب: ٣/ ٢٢٥، والنكت: ٣٧٢.=

فقالَتْ حنانٌ ما أَتَى بِكَ ههنا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنتَ بالحيِّ عارِفُ

فرفَعَ لَمَّا أَفردَ لأنه لم يدخلْه معنى غيرُ الذي يُوجبُه اللفظُ[١] كما كان ذلك في حال التثنية، فإذا قلت: حَنانَيْك فهو منصوب بفعل مضمَر تقديرُه تَحنَّنْ تَحنُّناً بعد تَحنُّن، لكنَّهم حذفوا الفعلَ لأَن المصدر صار بدلاً منه[٢] كما كان ذلك في سَقْياً لك ورَعْياً، قال الشاعر[٣]:

أَبا مُنذِرٍ أَفْنيتَ فاسْتَبْقِ بعضَنا حنانَيْكَ بعضُ الشَّرِّ أَهونُ من بَعْضِ

والتحنُّن: الرحمة والخير، فمعنى قول القائل: حنانَيْك تَحنُّناً بعد تَحنُّنٍ، أَي كلَّما كنتَ في رحمة وخير فلا تقطعنَّ ذلك ولْيكنْ موصولاً بآخر من رحمتك[٤].

وأَمَّا لبَّيْك وسَعْدَيْك فهما مثنَّيان ولا يُفْرَدُ منهما شيءٌ ولا يُستعملان إلَّا مضافَين لِمَا ذكرتُه لك من إِرادة معنى التكثير، فلمّا تضمَّن لفظُ التثنية ما ليس له في الأَصل من معنى التكثير لزمَ طريقةً واحدةً ليُنبئَ عن ذلك المعنى، فلبَّيْك مأْخوذٌ من قولهم: أَلَبَّ بالمكان إِذا أَقامَ به[٥]، وأَلَبَّ على كذا إِذا أَقام عليه ولم يُفارِقْه[٦]، وسَعْدَيْك مأْخوذٌ من المساعَدة والمتابَعة، وإِذا قال [١/ ١١٩] الإِنسان: لبَّيْكَ فكأَنه قال: دَواماً على طاعتك وإِقامةً عليها مرةً بعد مرة، وكذلك سَعْدَيْك، أَي مساعدةً بعد مساعدةٍ ومتابَعةً بعد متابَعة،

=ومن قوله: «الغرض من التثنية ..» إلى نهاية البيت قاله الأعلم في النكت: ٣٨٥ بخلاف يسير.

(١) من قوله: «الغرض من التثنية ..» إلى قوله: «اللفظ» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٢٢-١٢٣، والأعلم في النكت: ٣٨٥ بخلاف يسير.

(٢) هذا قول سيبويه: ١/ ٣٤٨، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٢٤.

(٣) هو طرفة بن العبد، والبيت في ديوانه: ١٧٢، و الكتاب: ١/ ٣٤٨، والمقتضب: ٣/ ٢٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢٢، والنكت: ٣٨٥.

(٤) كذا في الكتاب: ١/ ٣٤٨-٣٤٩، والمقتضب: ٣/ ٢٢٤.

(٥) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢٣، و النكت: ٣٨٦، وانظر سر الصناعة: ٧٤٤.

(٦) انظر المقتضب: ٣/ ٢٢٥.

فهما اسمان مثنَّيان، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمَر تقديره من غير لفظه، بل من معناه، كأَنك قلت في لبَّيك: داومْتُ وأَقمْتُ، وفي سَعْدَيْك: تابَعْتُ وطاوعْتُ، وليسا مِن قَبيل سَقْياً لك ورَعْياً، تقديرُه سَقاكَ اللهُ ورعَاك اللهُ، إِذ لا يَحسُن أَن يقال: أَلَبَّ لبَّيك وأَسْعَدَ سَعْدَيْك، إِذ ليس لهذه المصادر أَفعالٌ مستعملَة تنصبها[1]، إِذ كانت غيرَ متصرِّفة ولا هي مصادرُ معروفة كسَقْياً ورَعْياً، وأَما قولُهم: لبَّي يلبِّي فهو فعل مشتقٌّ من لفظ لبَّيك كما قالوا سَبْحَل وحَمْدَل من سُبْحان الله والحمدُ لله.

وقد ذهب يونس إِلى أَن لبَّيك اسم مفرَد غيرُ مثنًّى وأَنَّ الياء فيه كالياء التي في عليْك ولديْك، وأَصلُه لبَبٌ ووزنه فَعْلَلٌ ولا يكون فعَّلاً لقلَّة فَعَّل في الكلام وكثرة فَعْلَل، فقُلبت الباء التي هي لامٌ من لبَّب ياءً هرباً من التضعيف، فصارت لبَّي ثم أُبدلت الياء أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت لبَّى ثم لَمَّا أُضيفت إِلى الكاف في لبَّيك قُلبت الأَلف ياءً كما قُلبت الأَلفُ في إِلى ولدَى إِذا وصلْتَها بالضمير، فقلت: إِليك وعليْك ولديْك.

ووجهُ الشَّبه بينهما أَن لبَّيك اسم ليس له تَصرُّفُ غيرِه من الأَسماء لأَنه لا يكون إِلَّا مضافاً، كما أَن إِليك وعليْك ولديْك لا تكون إِلَّا منصوبةَ المواضع ملازِمةَ الإِضافة، فقلبوا أَلفه ياءً فقالوا: لبَّيك كما قالوا: لديْك وعليْك، واحتجَّ سيبويه على يونس فقال: لو كانت الياء في لبَّيك بمنزلة ياء لديْك وإِليْك لوجَب أَنك متى أَضفتَها إِلى ظاهر أَقررْتَ أَلفَها بحالها كما أَنك إِذا أَضَفتَ لَدى وعلَى إِلى الظاهر أَقررْتَ أَلفَها، وكنتَ تقول: هذا لبَّى زيدٍ ولبَّى جعفرٍ كما تقول: لدى زيد وإِلى عمرو، وأَنشد[2]:

---

(١) في ط: «تنصبهما» تحريف.

(٢) هو أعرابي من بني أسد كما في العيني: ٣/ ٣٨١، وليس في ديوان بني أسد، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٥٢، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٢٦، والمحتسب: ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، والنكت: ٣٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٧، والخزانة: ١/ ٢٦٨.

ومن قوله: «وأما قولهم لبى يلبي ..» إلى نهاية البيت قاله ابن جني في سر الصناعة:=

دعَوْتُ لِمَا نابَني مِسْوَراً فلَبَّى فلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

فجعْلُ «لبَّى يدَيْ مِسْوَر» بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو يَديْ دليلٌ على أنه تثنيةٌ، ولو كان مفرداً من قبيل لدَى وكلَا لكان بالألف، وبعضُ العرب يقول: لَبِّ لَبِّ يَبنيه[١] على الكسر ويجعله صوتاً معرفة مثل غاقِ[٢]، كأنه على صوت[٣] الملبِّى، فاعرفْه.

ومن ذلك قولهم: «دَوالَيْك»، كأنه مأخوذٌ من المُداوَلة، وهي المُناوَبة، فدَوالَيْك تثنية دَوَال كما أن حَوَالَيْك تثنية حَوَال، ودَوَال وقع موقعَ مُداوَلة، والمرادُ الكثرةُ لا نفسُ التثنية، قال الشاعر عبدُ بني الحَسْحاس[٤]:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مثلُه دَوالَيْكَ حتى ليس لِلبُرْدِ لابِسُ

فدَوَالَيْك في البيت في موضع الحال[٥]، ومعناه إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مثلُه دَوالَيْك، أَي متداوَلَيْن، وذلك أَن من عادة العرب كانت إذا أَرادتَ عَقْدَ تأْكيد المودَّة بين الرجل والمرأة لَبِسَ كلُّ واحد منهما بُردَ الآخر، ثم تَداوَلا على تخريقه؛ هذا مرةً وهذا مرةً، فهو يصف تداوُلَهما على شقِّ البُرد حتى لا يبقى فيه مَلْبَسٌ.

وقالوا: «هَذاذَيْك»، والكلامُ عليه على ما تقدَّم، وهو مأْخوذ من هَذَّ يَهُذُّ إذا أَسرعَ

=٧٤٤-٧٤٧ بخلاف يسير.

وانظر مذهب يونس ومناقشته في المصادر المتقدمة، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٨٦.

(١) في ط، ر: «مبنية».

(٢) كذا قال سيبويه: ١/ ٣٥١، وانظر ارتشاف الضرب: ١٣٦٤، ومن قوله: . «فجعل لبى ..» إلى: قوله: «غاق ».قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٢٦-١٢٧ بخلاف يسير

(٣) كذا في د، ط، ر، و لعل الصواب: «كأنه علَم على ..».

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٣، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢٤-١٢٥.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٥٠.

في القراءة والضَرْب[1]، قال العجَّاج[2]:

ضَـــرْباً هـــذَاذَيْكَ وطَعْنـــاً وَخْضَـــا

كأَنه يقول: هَذّاً بعد هَذّ من كلِّ جهة، فضـرْباً منصوبٌ على المصدر، أَي يَضْربُ ضرباً، وهذاذَيْك نُصبَ على المصدر، وهو بدل من الأَول وثُني للتكثير ،كأَنه يَقطع الأَعناقَ بضرْبه ويبلُغُ [٤٣/ أ] الأَجوافَ بطَعْنه، والوَخْض: الطَّعنُ الجائف.

وأَما قولهم: «سُبْحان الله» فهو مصدر منصوب غيرُ متصرِّف ولا منصرِفٍ، وأَما كونُه غيرَ متصرِّف فإِنه لم يُستعمل إِلَّا منصوباً، ولا [١/ ١٢٠] يدخلُه رفعٌ ولا جرٌّ ولا ألفٌ ولامٌ كما تدخل على غيره من المصادر، نحوُ السَّقْي والرَّعْي، وهو من المصادر التي لا تُستعمَل أَفعالُها، كأَنه قال: سبَح سُبْحاناً؛ بتخفيف الباء، كقولك: كَفَر كُفْراناً وشَكَر شُكْراناً، ومعناه التنزيه والبراءة، وقد استُعمل مضافاً وغيرَ مضاف، وإِذا لم يُضف تُركَ صرْفُه فقيل: سبحانَ من زيدٍ، كأنه جُعل علَماً على معنى البراءة وفيه الأَلفُ والنون زائدتان، نحوُ قول الأَعشى[3]:

أَقـــولُ لـمَّـــا جاءَنـــي فَخْـــرُهُ سُـــبْحانَ مِـــن عَلْقمـــةَ الفاخِـــرِ

وهو مثلُ عُثْمان في منع الصرف للعلَمية وزيادة الأَلف والنون، فأَما سبَّح يسبِّح فهو فعلٌ ورد على سُبْحان بعد أَن ذُكر وعُرف معناه، فاشتقُّوا منه فعلاً قالوا: سبَّح زيدٌ، أَي قال: سُبحان الله، كما تقول: بَسْمَلَ، إِذا قال: بسم الله، وقد يجيءُ سُبحانَ منوناً في الشعر، قال الشاعر[4]:

---

(١) كذا في الصحاح ، واللسان (هذذ).

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ١٤٠، وأمالي الزجاجي: ١٣٢، والخزانة: ١/ ٢٧٥، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٥٠، وإصلاح المنطق: ١٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢٥، والنكت: ٣٨٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٣.

(٣) سلف البيت: ١/ ٨٦.

(٤) سلف البيت: ١/ ٨٦.

سبحانَه ثمَّ سُبْحاناً نَعوذُ بهِ وقَبْلَنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وفي تنوينه وجهان:

أَحدُهما: أَن يكون نكرة.

والثاني: أَن يكون معرفة، إِلَّا أَنه نوَّنه ضرورةً، ويُروى «نَعودُ به» بالدال غير المعجمة، أَي نُعاوِدُه مرةً بعد مرة[١].

وقالوا: «مَعاذَ الله وعِيَاذَ الله»، وكِلاهما منصوبٌ على المصدر، تقول: أَعوذ بالله، أَي أَلجأُ إِلى الله عَوْذاً وعِيَاذاً، فهذان مصدران متصرِّفان، تقول: العَوْذ بالله والعِيَاذُ بالله، وأَما مَعاذَ الله فلا يكون إِلَّا منصوباً، ولا يدخله الأَلفُ واللَّام ولا الرفعُ والجرُّ[٢].

وأَمَّا قولهم: «عَمْرَكَ اللهَ» فهو مصدر لم يُستعمل إِلَّا في معنى القسَم، ونصبُه على تقدير فعل، وفي تقدير ذلك الفعل وجهان:

منهم مَنْ يقدِّرُ أَسأَلك بعَمْرك اللهَ وبتَعْميرِك اللهَ، أَي وصْفِك اللهَ بالبقاء، والعَمْر والعُمْر، تقول: بِعَمْرِ الله كأَنك تحلِفُ ببقاء الله، قال[٣]:

إِذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ[٤] اللَّهِ أَعْجَبني رِضَاها

ومنهم مَنْ يقدِّر أَنْشُدك بعَمْر الله، فيكون الناصب أَنشُدك، وهم يستعملون أَنشدك

---

(١) الرواية في ديوان أمية بن أبي الصلت: ٣٧٦، والكتاب: ١/ ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٠٧، «يعود به»، وأشار البغدادي في الخزانة: ٢/ ٣٨ إلى رواية «نعود له» وانظر المقتضب: ٣/ ٢١٨، وهي رواية الرياشي كما في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٩٦، ومن قوله: «فأما سبح ..» إلى قوله: «مرة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٩٦ بخلاف يسير

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٢٢، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٩٦.

(٣) هو القحيف العقيلي كما في نوادر أبي زيد: ٤٨١، وأدب الكاتب: ٥٠٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦١٠، ونسب البيت إلى العامري في الكامل للمبرد: ٢/ ١٩٠، ٣/ ٩٨، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٢٠، والمحتسب: ١/ ٥٢، ١/ ٣٤٨، والخصائص: ٢/ ٣١١، ٢/ ٣٨٩.
والرواية في د، والمصادر السالفة: «لعمرو».

(٤) في ط، ر: «بعَمْرِ».

في هذا المعنى كثيراً، ثم حُذفَ الباء فوصل الفعلُ فنُصب عَمْرَك، ثم حذفَ الفعلُ فبقي عَمْرك اللهَ، والله منصوب بالمصدر الذي هو عَمْرك؛ كأنه قال: بوصْفك اللهَ بالبقاء، وقد أَجاز الأَخفش الرفعَ في الله بالمصدر، كأنه قال: يذكر اللهُ إِيَّاك بالبقاء[1].

وقالوا: «قِعْدَكَ اللهَ» بمعنى عَمْرَك اللهَ، وفيه لغتان: قِعْدَكَ اللهَ، وقَعِيدَكَ اللهَ[2]، ومعناه أَسأَلك بِقعْدك، أَي بوصْفك اللهَ بالثَّبات والدَّوام، مأْخُوذٌ من قواعدِ البيت وهي أُصوله[3]، والأَصلُ في ذلك القُعود الذي هو ضدُّ القيام لثبوته وعدم الحركة معه، ولا يُستعمل عَمْرك اللهَ وقِعْدَكَ اللهَ إِلَّا في القسم[4].

قال صاحب الكتاب: (والنوع الثالث نحوُ دَفْراً[5] وبَهْراً وأُفَّة وتُفَّةً ووَيْحَك ووَيْلَك ووَيْبَك).

قال الشارح: وأَما القسم الثالث وهو نحوُ دَفْراً وبَهْراً وأُفَّة وتُفَّة فهذه أَيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث إِنها غير متصرِّفة بأَن تكون مرفوعة أَو مجرورة أَو بالأَلف واللام وأَنها منصوبة بأَفعال غيرِ مستعمَلة، إِلَّا أَن الفرق بينهما أَن ما قبلها لها أَفعالٌ ولم

---

(١) من قوله: «منهم من يقدر أسألك ..» إلى قوله: «بالبقاء» قاله الأعلم في النكت: ٣٧٣-٣٨٤، وذكر ابن الحاجب الوجهين السالفين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٤-٢٠٥، وانظر ما أجازه الأخفش في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١١٩.

(٢) في د، ط، ر: «وقعدك» تحريف، والتصحيح من شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٩٨، و النكت: ٣٧٤، وانظر المقتضب: ٢/ ٣٢٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١١٩.

(٣) من قوله: «وفيه لغتان ..» إلى قوله: «أصوله» قاله الأعلم في النكت: ٣٧٤، ومن قوله: «وأما عمرك الله.. » إلى قوله: «أصوله» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٩٧-٩٨ بخلاف يسير.

(٤) حكى الجوهري أن «عمرك الله» جاء في غير القسم، انظر الصحاح (عمر)، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١١٩.

(٥) في المفصل: ٣٣ «ذفراً» والذفر؛ بفتح الفاء: شدة ريح الشيء الطيب والشيء الخبيث، أدب الكاتب: ٢٠١، واللسان (ذفر).

تُستعمَل، وهذه لا يؤخذ منها فعلٌ أَلبتَّةَ، فإذا سُئلتَ عنها مَثَّلتَ بقولك: نَتْناً لقُرْب معناهما، وليس من أُفَّة وتُفَّة وبَهْراً ودَفراً فِعلٌ، وإنما تردُّها إلى «نَتْناً»[١] لأنه مصدرٌ لفعل معروف، وهو نَتَنَ نَتْناً، وقد قالوا: بَهَرَ القمرُ الكواكبَ إذا غطَّاها[٢]، ومنه قولُ ذي الرمة[٣]:[١/ ١٢١]

حتَّى بَهَرْتَ فما تَخْفَى على أَحدٍ إِلَّا على أَحدٍ لا يعرِفُ القَمرا

ويقال: بَهْراً في معنى عَجَباً، ومنه قولُ عمر بن أَبي ربيعة[٤]:

ثمَّ قالوا: تُحبُّها قلتُ بَهْراً عَدَدَ الرَّملِ والحصَا والتُّرابِ

ويقال: بَهْراً لفلان إذا دُعي عليه بسُوء، كأنه قال: تَعْساً له، ولا أَعلمُ أحداً تعرَّض لتفسير ذلك إِلَّا سيبويه[٥]، وتفسير دَفْراً نَتْناً أَيضاً، والدَّفْر: النَّتن، ولذلك سمِّيت الدنيا أُمَّ دَفْر[٦]، ولم يُستعمل منه فعلٌ.

وأَمَّا قولهم: وَيْحَك ووَيْسَك ووَيْلَك ووَيْبَك فهي من المصادر التي لا أَفعالَ لها، كأَنهم كرهوا أَن يبنُوا منها فعلاً لاعتلال عينها وفائها لَما يلزم من الثقل[٧] في تصريف فعلها لو استُعمل، فاطُّرح لذلك وأَجرَوْها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوِّ بها، وجعلوا الإِضافة فيها بمنزلة اللَّام في قولهم: سَقْياً لك[٨]، لأَنه لولا اللَّام في سَقْياً لك لَـمَا عُلم

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٥٤ وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٢٧.
(٢) القول في إصلاح المنطق: ١٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢٧، وانظر الصحاح (بهر).
(٣) البيت في شرح ديوانه: ١١٦٣.
(٤) البيت في ديوانه: ٥٩، والخصائص: ٢/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٠٧، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣١١.
(٥) من قوله: «ويقال: بهراً ..» إلى قوله: «سيبويه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٢٧-١٢٨.
(٦) في ط، ر: «دَفَار»، وهو جائز، انظر الصحاح و اللسان (دفر)، ويقال للدنيا أُم دَفْر، وللأَمَة إذا شُتمت: أُم دَفَار، انظر إصلاح المنطق: ٣٣٧، وأدب الكاتب: ٢٠١.
(٧) انظر تعليل ذلك في الكتاب: ٤/ ٣٧٤، والمقتضب: ١/ ٢٢٢.
(٨) كذا في الكتاب: ١/ ٣١٨.

مَنْ يُعني، وكذلك لولا الإِضافة في هذه المصادر لم يَعلم المكلَّمُ[١] مَن يُعني، والإِضافةُ فيها مسموعةٌ.

ولا يجوز القياسُ عليها، فلا يجوز أَن تقول: سَقْيَك[٢] قياساً على وَيْحك، لأَن العرب لم تَدْعُ به، وإِنما وجبَ اتِّباعُ العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لأَنها أَشياءُ قد حُذف منها الفعلُ، وجُعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أَرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزُه لأَن الإِضمار والحذف اللَّازم وإِقامةَ المصادر مُقامَ الأَفعال حتى لا تَظهر الأَفعالُ معها ليس بقياس مستمرٍّ فيُتجاوَزَ[٣] فيه الموضعُ الذي لَزِمُوه[٤].

فقد شبَّه سيبويه هذا الموضعَ بقولهم: عدَدْتُك وعدَدْتُ لك ووزَنْتُك ووزَنْتُ لك وكِلْتُك وكِلْتُ لك[٥]، لا تُتجاوَزُ هذه الأَفعالُ، فلا يُقال: وهبتُك في معنى وهبتُ لك.[٦]

واعلمْ أَن مذهب سيبويه والبصريِّين أَجمعين أَن أَصلها وَيْح ووَيْل ووَيْس ووَيْب دخلتْ عليها كافُ الخطاب، وقال الفراء: أَصلها كلِّها وَيْ، فأَما وَيْلَك فهو وَيْ عنده زِيدَتْ عليها لامُ الجرِّ، فإِذا كان بعدها [٤٣/ ب] مضمَرٌ كانت اللَّامُ مفتوحةً كقولك: وَيْلَك ووَيْلَه، وإِن كان بعدها ظاهر جاز فتحُ اللَّام وكسرُها، ففتْحُ اللَّام مع الظاهر لغةٌ، وهو الأَصل فيها، والكسرُ على قياس الاستعمال، وأَنشدَ[٧]:

---

(١) في د: «المتكلم» تحريف، انظر الكتاب: ١/ ٣١٨.

(٢) قاله سيبويه في الكتاب: ١/ ٣١٨.

(٣) في ط، ر: «فتجاوز».

(٤) من قوله: «فلا يجوز سقيك ..» إلى قوله: «لزموه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٨٨، وانظر النكت: ٣٧٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٣١٨.

(٦) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٨٨.

(٧) البيت للمخبل السعدي، وهو في شعره: ١٢٥، والكتاب: ١/ ٢٩٩، والخزانة: ٢/ ٥٣٥، وبلا نسبة في النكت: ٣٦١.

يــا زِبْرِقــانُ أخــا بَنــي خَلَــفٍ ... مــا أَنْـتَ وَيْــلَ أبيــكَ والفَخْـرُ

أَنشده بفتح اللَّام وكسرِها، فالذين كسَروا اللَّام تركوها على أصلها، والذين فتحوها خلَطوها بوَيْ، كما قالت العرب: يالَ تَيْم، ثم أُفردت هذه اللَّام فخُلِطتْ بيائها[١] كأَنها منها ثم كثُر استعمالُها فأدخلوا عليها لاماً أُخرى فقالوا: وَيْلٌ لك[٢].

وأَما وَيْح ووَيْس ووَيْب فكنایاتٌ عن الوَيْل، فوَيْل كلمة تقال عند الشَّتْم والتَّوبيخ معروفةٌ، وكثُرت حتى صارت للتعجُّب، يقولها أَحدهم لَمَنْ يُحبُّ ولَمَنْ يُبغض، وكنَّوا بالوَيْس عنها، ولذلك قال بعض العلماء: وَيْس تَرَحُّم[٣]، كما كنَّوا عن غيرها فقالوا: قاتلَه اللهُ، ثم استعظموا ذلك فقالوا: قاتَعه اللهُ وكاتَعَه، وله نظائر[٤]، والقولُ ما قاله سيبويه، ولو كان الأَمر على ما قال الفراء لَمَا قيل: وَيْلٌ لزيد؛ بضمِّ اللام والتنوين[٥].

واعلَمْ أَن هذه المصادر إِذا أُضيفتْ لم تتصرَّف ولم تكن إِلَّا منصوبةً لَمَا ذكرناه، ولأَنك لو رفعتَها بالابتداء لم يكن لها خبر، فإِن أَفردتَها وجئتَ باللَّام جاز الرفع فتقول: ويلٌ لك ووَيْحٌ له، فيكون الجارُّ والمجرور الخبرَ، ويجوز النصب مع اللَّام فتقول: وَيْحاً له ووَيْلاً له، قال جرير[٦]:

---

(١) انظر المخصص: ١٢/ ١٨٦.

(٢) من قوله: «وقال الفراء: أصلها ..» إلى قوله: «ويل لك» قاله ابن سيده في المخصص: ١٢/ ١٨٦، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١١٨، وانظر تهذيب اللغة: ٥/ ٢٩٦.

(٣) انظر تهذيب اللغة: ١٣/ ١٤٣، والتاج (ويس).

(٤) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١١٩.

(٥) من قوله: «واعلم أن مذهب سيبويه... » إلى قوله: «والتنوين»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٩٠بخلاف يسير

(٦) البيت في ديوانه: ٥٩٦، والكتاب: ١/ ٣٣٣، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٠٧، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٢٠، والنكت: ٣٧٦، قال الأعلم: «والرفع أجود»، والرواية في المقتضب بالرفع، وفي الديوان: «فيا خزي»، وقال المحقق: «وفي هامش الأصل: فويلاً لتيم».
الخضرة هنا: السواد.

كسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرةً في جُلودِها فوَيْلاً لتَيْمٍ من سَرابيلِها الخُضْرِ [١/ ١٢٢]

والفرقُ بين النصب والرفع أَنك إِذا رفعتَها فكأَنك ابتدأْتَ شيئاً قد ثبتَ عندك واستقرَّ وفيها ذلك المعنى، أَعني الدعاءَ، كما أَن حَسبُكَ فيه معنى النهي، وإِذا نصبتَ كنت ترجَّاه في حال حديثك وتعمل في إِثباته، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد تَجري أَسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المَجْرى وهي على ضربَين: جواهرُ، نحوُ قولهم: تُرْباً وجَنْدلاً، وفاهاً لِفِيك، وصفاتٌ نحوُ قولهم: هنيئاً مَريئاً، وعائذاً بك، وأَقائماً وقد قعدَ الناسُ، وأَقاعداً وقد سار الرَّكْبُ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن الأَسماء على ضربَيْن: جواهرُ ومَعانٍ، والمرادُ بالجواهر في عُرْف النحويِّين الشُّخُوصُ والأَجسامُ المتشخِّصة، والمعاني هي المصادر كالعِلْم والقُدْرة، فكما نصبوا أَشياءَ من المصادر بفعل متروك إِظهارُه، نحوُ ما تقدَّم من نحو سَقْياً ورَعْياً وحنانَيْك ولبَّيك ووَيْله ووَيْحه وما أَشبه ذلك ممَّا دُعي به من المصادر، فكذلك أَجرَوا أَشياءَ من الجواهر غيرِ المصادرِ مُجْراها، فنصبوها نصْبَها على سبيل الدعاء، وذلك نحوُ قولهم: تُرْباً لك وجَنْدلاً، ومعناه أَلْزمَكَ اللهُ، أَو أَطْعمَك اللهُ تُرْباً، أَي تُراباً وجَنْدلاً، أَي صخراً، واختُزِل الفعلُ ههنا لأَنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يَداك وجُندِلتْ[(١)].

فإِنْ أَدخلتَ «لكَ» ههنا وقلت: تُرْباً لك وجَنْدلاً لكَ، كان دخولها كدخولها في سَقْياً لك لبيان مَنْ تَعْني بالدعاء، فإِن عَلم الداعي أَنه قد عُلم مَنْ يَعْني جاز أَن لا يأْتي به لظهوره، وربَّما جاء به مع العلم تأْكيداً، وإِن لم يُعلم المعنيُّ بالدعاء فلا بدَّ من الإتيان به، وربَّما رفعت العربُ هذا فقالوا: تُرْبٌ له، فرفعُه بالابتداء، قال الشاعر[(٢)]:

---

(١) من قوله: «أَلزمك الله ..» إلى قوله: «وجندلت» قاله سيبويه: ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣١٥، والمقتضب: ٣/ ٢٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٨٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٨٣، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٣١٨، والنكت: ٣٦٨.

لقــد أَلَّــبَ الواشُــونَ أَلْبــاً لبَيْــنِهِمْ فــتُرْبٌ لأَفْــواهِ الوُشــاةِ وجَنْــدلُ

وتُرْب مبتدأ، والخبر «لأفْواه الوُشاة»، وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك: سلامٌ عليك معنى الدعاء[١].

وأَمَّا قولُهم: «فاها لِفيكَ» فقد حكى أَبو زيد: فاها لِفيك بمعنى الخَيْبة لك، وأَنشد لرجل من بَلْهُجَيْم، وهو أَبو سِدْرةَ الأَسدي[٢]:

فقلــتُ لــه فاهــا لِفيــكَ فإِنَّهــا قَلُوصُ امرئٍ قارِيكَ ما أَنتَ حاذِرُهْ

وإِنما يَعْنَون به فمَ الداهية، فالضميرُ يعود إِلى الداهية، يدلُّ على ذلك قوله[٣]:

وداهيــةٍ مِــن دَواهــي المَنُــو نِ يَحْسَــبُها النــاسُ لا فالَهــا

و«فاها» منصوبٌ بمنزلة ترْباً وجَنْدلاً، كأَنك قلت: تُرْباً لِفِيك، وإِنَّما يخصُّون الفمَ بذلك لأَن أَكثر المتَالِف فيها يأْكله الإِنسانُ ويشربُه، وصار «فاهاً» بدلاً من اللفظ بقولك: دَهاكَ الله[٤]، وإِنَّما قلنا: بدلاً من هذا اللفظ تقريباً لأَنه فمُ الداهية في التقدير، فقدِّر الفعلُ المتصرِّف من الداهية[٥]، وليس القصدُ إِلَّا تقديرَ فعل ناصب ليس شيئاً معيَّناً لا يُتجاوز، وإِنَّما يقْصدُ ما يُلائم المعنى ويُقارب اللفظَ.

---

(١) هو توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٨٥ولفظه.

(٢) البيت بهذه النسبة في الكتاب: ١/ ٣١٦، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٨٦، والخزانة: ١/ ٢٧٩، ونسبه أبو زيد في النوادر: ٥٠٥ إلى رجل من بني الهجيم، وانظر الخزانة ١/ ٢٨٠، والبيت بلا نسبة في النكت: ٣٦٨، وليس في ديوان بني أسد.
قوله: قاريك، أي مطعمك طعام الضيف، من القِرى.

(٣) هو عامر بن الأحوص كما في الكتاب: ١/ ٣١٦، ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب ١/ ١٥٩ إلى الخنساء، وليس في ديوانها، والبيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٨٦، والنكت: ٣٦٩.

(٤) من قوله: «بمنزلة ترباً .» إلى قوله: «الله» قاله الأعلم في النكت: ٣٦٨.

(٥) من قوله: «ترباً لفيك ..» إلى قوله: «الداهية» ساقه السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٨٥- ٨٦على أنه من كلام سيبويه، وأخلت به مطبوعة الكتاب: ١/ ٣١٥ [هارون]، ١/ ١٥٩ [بولاق]، وورد بعضه في النكت: ٣٦٨على أنه من كلام الأعلم.

وقالوا: «هنيئاً مريئاً» وهما صفتان، تقول: هذا شَيءٌ هَنِيءٌ مَرِيءٌ، كما تقول: هذا رجل جَميل صَبِيح ونحوَهما ممَّا هو على فَعِيل من الصفات، ولم يأْتِ من الصفات ما يُدْعى به إلَّا هذان الحرفان، وليسا بمصدرَيْن، ولا هما[1] من أَسماء الجواهر كالتراب والجَنْدل، وانتصابُهما بفعل مقدَّر تقديره ثَبَتَ لك ذلك هنيئاً مَرِيئاً، فتكونُ حقيقةُ نصبه على الحال، وذلك تقوله لشيءٍ تراه عنده ممَّا يأْكلُه[2] أَو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول: رَحِمه اللهُ، ثم حُذف [١/ ١٢٣] الفعلُ وجُعل بدلاً من اللفظ بقولهم: يَهْنأُك، يدلُّ على ذلك أَنه قد يظهر يَهْنأُك في الشعر على سبيل الدعاء، قال الأَخطل[3]:

إِلى إِمامٍ تُفادِينا فَواضِلُه أَظْفَره اللهُ فلْيَهْنِئْ له الظَّفَرُ

دعاءٌ له بهَنِئ[4]، والظَّفر فاعلُه، فصار «يهْنِئُ له الظَّفر» بمنزلة هنيئاً له الظَّفر[5]، وصار اخْتزالُ الفعل وحذفُه في «هنيئاً له» كحذفه في قولهم: الحذرَ، وتقديره احْذَر الحذرَ[6].

وقالوا: «عائذاً بكَ» قال الشاعر[7]:

---

(١) في د، ط: «إنما هما» تحريف، وما أثبته من كلام السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٨٧، وانظر النكت: ٣٦٩.

(٢) في ط، ر: «يأكل».

(٣) البيت في شرح ديوانه: ١٩٦، والكتاب: ١/ ٣١٧، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٨٧، وبلا نسبة في النكت: ٣٦٩، ورواية شرح الديوان: «إلى امرئ لا تعرِّينا نوافله».

(٤) كذا في د، ط، وفي ر«يهنئ»، والصواب «بيهنئ»، انظر الكتاب: ١/ ٣١٧.

(٥) كذا قال الأعلم في النكت: ٣٦٩.

(٦) من قوله: «دعاء له ..» إلى «الحذر» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ١/ ٣١٧، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٨٧، والنكت: ٣٦٩.

(٧) هو عبد الله بن الحارث السهمي كما في الكتاب: ١/ ٣٤١-٣٤٢، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١١٥، والنكت: ٣٨١، واللسان (عوذ)، والبيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٨١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٧٥.

يعلوا: أي الطغاة، ويُطغوني: يُدْخلونني في طغيانهم، ابن السيرافي: ١/ ٣٨١.

أَلْحِقْ عـذابَكَ بالقـومِ الـذين طغَـوْا وعائِـذاً بِـكَ أَنْ يَعْلُـوا فيُطْغونـي

وقالوا: «أَقائماً وقد قعد الناسُ، وأَقاعداً وقد سار الرَّكبُ» فإن هذه أَسماءُ فاعِلِينَ، وهي منصوبة على الحال، وقد قدَّر سيبويه العاملَ فيها بأَفعال من أَلفاظها على حدِّ قولك: أَقياماً والناسُ قُعود، و(١):

أَطَرَباً وأَنتَ قِنَّسْرِيُّ

فكأَنه قال: [٤٤/ أ] أعوذ عائذاً بكَ، وأَتقومُ قائماً وأَتَقْعد قاعداً، وحذَفه استِغناءً(٢)، وقد أَنكره بعض النحويين وقال: الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إِذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة، إِذ قد عُلم أَنه لا يقوم إِلَّا قائماً ولا يقعُد إِلَّا قاعداً لأَن الفعل قد دلَّ عليه، وإِذا وَرَد شيءٌ من ذلك فتأولْه بالمصدر، فيكون تقدير عائذاً وقائماً وقاعداً إِذا جعلتَ العاملَ أَعوذُ وتقومُ وتقعُد بتقدير عِياذ وقِيَام وقُعود، وهو رأْي أَبي العباس(٣).

والذي قدَّره سيبويه لا يمتنع لأَن الحال قد يَرد مؤكِّداً كما يَرد المصدر مؤكِّداً، وإِن كان الفعلُ قد دلَّ على ما دلَّ عليه اسم الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(٤)، فذَكَر رسولاً وإِنْ كان الفعلُ قد دلَّ عليه على سبيل التأكيد.

واعلمْ أَنه لا يجوز إِضمارُ الفعل الدالِّ على الحال إِلَّا أَنْ تكون الحالُ مشاهَدةً تدلُّ عليه، لو قلت مبتدئاً من غير حال تدلُّ عليه: قائماً أَو قاعداً كما تقول في المصدر: قياماً يا زيدُ، لم يَجُز لأَن المصدر مأْخوذ من لفظ الفعل، فهو دالٌّ على فعل مُعيَّن، وليس كذلك الحالُ لأَنه لا يدلُّ على فعل مخصوص لأَنه يجوز أَن تقول: ثبتَ قائماً أَو جاء قائماً أَو

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه: ١/ ٤٨٠، والكتاب: ١/ ٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٥٢.
والقنسري: الكبير المسن.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٠-٣٤١.

(٣) العامل في الحال عند المبرد فعل مقدر بـ «تثبت»، انظر المقتضب: ٣/ ٢٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٩٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٤.

(٤) النساء: ٤/ ٧٩.

ضَحِكَ قائماً، وإِنَّما جاز أَن تقول: أَقائماً وقد قعَدَ الناسُ لَما شُوهدَ منه من أَمارات القيام[١] والتأَهُّب له حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود.

وكذلك «عائذاً بك»، كأَنَّه رأى شيئاً يُتَّقى فصار عند نفْسه في حال استعاذة[٢] فقال: عائذاً بك، كأنه قال: أَعوذُ عائذاً بك وإِذا ذكرتَ شيئاً من هذا الباب فالفعلُ متَّصلٌ في حال ذِكرِك إِيَّاه، فأَنت تَعْملُ في تَثْبيتَه[٣]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن إِضمار المصدر قولك: عبدُ الله أَظنُّه منطلقٌ تَجعلُ الهاءَ ضميرَ الظَّنِّ، كأَنك قلت: عبدُ الله أَظنُّ ظنِّي منطلقٌ، وما جاء في الدعوة المرفوعة «واجعلْه الوارثَ منَّا» محتمِلٌ عندي أَن يُوجَّه على هذا).

قال الشارح: قوله: «**ومن إِضمار المصدر**» يُوهِمُ أَنه قد تقدَّم إِضمارُ مصدر حتى عُطف عليه، والذي تقدَّم إِضمارُ فعلٍ عامل في المصدر، وقولُه: «**عبدُ الله أَظنُّه منطلقٌ**» فعبدُ الله مبتدأ، ومنطلق الخبرُ، والظنُّ مُلغَى، والهاءُ ضمير المصدر أُضمرَ لتقدُّم ذِكر الفعل، والفعلُ دالٌّ على مصدره إِذ كان من لفظه ومشتقّاً منه، فصار تقدُّمه كتقدُّم المصدر، فكما يُكْنى عن المصدر إِذا تقدَّم فكذلك يُكْنى عنه إِذا تقدَّم الفعلُ، وذلك قولهم: مَنْ كذَبَ كان شرّاً له، أَي كان الكذبُ شرّاً له، فكذلك تقول: عبدُ الله ظننْتُه منطلقٌ، فتكونُ الهاء [١/ ١٢٤] عائدةً إِلى الظنِّ، قال الشاعر العبديُّ[٤]:

فجالَ على وَحْشيِّه وتَخالُه ... على ظهْرِه سِبّاً جديداً يَمانِيَا

فالهاء في تَخالُه عائدةٌ إِلى المصدر، كأَنه قال: فتَخالُ الخالَ، أَلا ترى أَنه أَتى بمفعول

---

(١) من قوله: «وقد أنكره بعض النحويين» إلى قوله: «القيام» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١١٤، والأعلم في النكت: ٣٨١ ببعض خلاف.

(٢) في ط، ر: «استعاذته».

(٣) من قوله: «واعلم أنه لا يجوز ..» إلى قوله: «تثبيته» قاله سيبويه: ١/ ٣٤٠-٣٤١ بخلاف يسير.

(٤) هو سحيم عبد بني الحسحاس، انظر ديوانه: ٣٠.
وحشيه: يساره، السِّبُّ: ضرب من الثياب. ديوان سحيم: ٣٠.

تخالُ وهو الجارُّ والمجرور الذي هو على ظهره وسِبّاً فاستوفَى الفعلُ ما يقتضيه فلم يبقَ إلّا أن يكون ضميرَ المصدر؟

واعلمْ أنك إذا أَتيتَ بضمير المصدر نحوُ: «عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ» قَبُحَ إِلْغاءُ الفعل لأَن الإتيان بضمير المصدر كالإتيان به إذ كان كناية عنه، والمصدرُ مؤكِّد للفعل، وقَبُح إلغاؤه بعد تأْكيده، وأَقبحُ من ذلك أَن تصرِّحَ بالمصدر ثم تلغيَه، نحوُ عبدُ الله ظننتُ ظناً منطلقٌ، لأَن التصريح بالمصدر كتكرير الفعل، فلذلك كان أَقبحَ، ولو قلتَ: ظننتُه عبدَ الله منطلقاً لم يَجز الإِلغاءُ أَلبتّةَ لأَنك إذا قدَّمتَ الفعل على مفعولَيْه لم يجز الإِلغاءُ، فإذا أُكِّد بالمصدر مع ذلك كان إِلغاؤه أَجدرَ بالامتناع.

قال: «**وما جاء في الدعوة المرفوعة «واجعَلْه الوارث منّا»**»[1] يجوز أَن تكون الهاء عائدة إِلى ما تقدَّم لأَن من جملة الدعاء «وأَمتِعْنا اللهمَّ بأَسماعِنا وأَبصارنا ما أَحْييتَنا» فيجوز أَن تكون الهاء عائدة إِلى المذكور، كأَنه قال: واجعلْ الإِمتاعَ الوارثَ منّا، قال: ويُمْكن أَن يوجَّهَ على إِضمار المصدر، كأَنه قال: واجعلْ الوارثَ منّا، أَي أَعضاءَنا؛ إِشارةً إِلى السمع والبصر جَعْلاً ثم كَنّى عن الجَعْل[2].

(١) انظر تخريج الحديث في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٧.
(٢) انظر الكلام على توجيه الحديث الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٩-٢١٠.

المَفْعُولُ بـه

قال صاحب الكتاب: (هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثل قولك: ضربَ زيدٌ عمراً، وبلغتُ البلدَ، وهو الفارق بين المتعدِّي من الأَفعال وغيرِ المتعدِّي، ويكون واحداً فصاعداً إِلى الثلاثة، على ما سيأْتيك بيانُه في مكانه إِن شاء الله، ويجيءُ منصوباً بعامل مضمَر مستَعمَلٍ إِظهارُه أَو لازمٍ إِضمارُه).

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إِن المصدر هو المفعولُ في الحقيقة، فإِذا قلت: قامَ زيدٌ وفعلَ زيدٌ قياماً كانا في المعنى سواءً، أَلا ترى أَن القائل إِذا قال: مَنْ فعلَ هذا القيامَ فتقولُ: زيدٌ فعلَه، والمفعولُ به ليس كذلك، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: ضربتُ زيداً، لم يصحَّ تغييرُه[1] بأَن تقول: فعلتُ زيداً، لأَن زيداً ليس ممَّا تفعلُه أَنت، وإِنما أَحلَلْتَ الضربَ به وهو المصدر، وهذا معنى قوله: «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل» يريد يقع عليه المصدر لأَن المصدر فِعلُ الفاعِل، وذلك نحوُ ضربَ زيدٌ عمراً وأَكرمَ محمدٌ خالداً.

وقوله: «**هو الفارِق بين المتعدِّي من الأفعال وغير المتعدِّي**» يعني أَن اعتبار المتعدِّي إِنما هو بالمفعول به لأَن جميع الأَفعال لازِمها ومتعدِّيها يتعدَّى إِلى المصدر والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان، وأَما المفعول به فلا يصلُ إِليه إِلَّا ما كان متعدِّياً، ومعنى التعدِّي أَن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فِعلُ الفاعل على ضربَيْن: ضربٌ منهما يُلاقي شيئاً ويؤَثِّر فيه فيسمَّى متعدِّياً، وضربٌ منهما لا يلاقي شيئاً فيسمَّى غيرَ متعدٍّ، فكلُّ حركة للجسم كانت مُلاقيةً لغيره سُمِّيت متعدِّيةً، وكلُّ حركة له لم تكن مُلاقيةً لغيره كانت لازمةً، أَي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزه، نحو قامَ وقعدَ، وسيوضَّح ذلك في قسم الأَفعال[2].

---

(١) في ط، ر: «تعبيره».

(٢) كذا ميَّز ابن السراج المتعدي من اللازم، انظر الأصول: ١/ ١٦٩-١٧٠، وانظر أيضاً المقتضب: ٣/ ١٨٧-١٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢١٢.

«ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة» يعني أَن الفعل قد يتعدَّى إِلى مفعول واحد، نحوُ ضربَ زيدٌ عمراً، وقد يتعدَّى إِلى مفعولَين [١/ ١٢٥] نحوُ أَعطى [٤٤/ ب] وظنَّ، وقد يتعدَّى إِلى ثلاثة، نحوُ أَعْلَمَ وأَرَى، وسيوضَّح أَمرُ ذلك في فصل الأَفعال، وقد يُحذف العاملُ في المفعول، وذلك على ضربَيْن: أَحدُهما ما يجوز إِظهاره وحذفُه، والثاني: ما لا يجوز ظهوره ولا يُستعمَلُ إِلَّا محذوفَ العامل، وسيوضَّح ذلك في فصل عُقَيْبَ هذا الفصل، فاعرفْه.

المنصوبُ بالمسْتَعْمَل إظهارُه

قال صاحب الكتاب: (هو قولك لِمَنْ أَخذ يضربُ القومَ أَو قال: أَضربُ شَرَّ الناس: زيداً؛ بإِضمار اضربْ، ولِمَنْ قُطِع حديثُه: حديثَك، ولِمَنْ صدرَتْ عنه أَفاعيلُ البخلاء: أَكلَّ هذا بُخْلاً؛ بإِضمار هاتِ وتفعلُ).

قال الشارح: قد تقدَّم قولنا: إِن قرائن الأَحوال قد تُغْني عن اللفظ، وذلك أَن المراد من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإِذا ظهر المعنى بقرينة حاليَّة أَو غيرها لم يُحتجْ إِلى اللفظ المطابِق، فإِن أُتي باللفظ المطابِق جاز وكان للتأكيد، وإِن لم يُؤْتَ به فللاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذفُ العامل، وهو في ذلك على ثلاثة أَضْرُب[1]: ضربٌ لا يجوز حذف العامل، وضربٌ يجوز حذْفه وإِثباتُه، وضربٌ يُحذف ولا يجوز إِثباته.

فالأَول أَن تقول: زيداً، مثلاً، وتريدُ اضربْ زيداً وليس ثَمَّ قرينةٌ تدلُّ عليه، فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المرادُ اضربْ زيداً أو أَكرمْ أَو اشْتُم زيداً، أَو غيرَ ذلك ممَّا لا يُحصى، فهذا يكون إِلباساً، فلذلك لا يجوز مثلُه.

والضرب الثاني وهو ما يجوز استعمالُه وحذفُه، وأَنت مُخيَّر فيه، فهو أَن ترى رجلاً يضربُ أَو يشتُم فتقول له: زيداً، تريد اضرِبْ زيداً، ويجوز إِظهاره فتقول: اضربْ زيداً، أَو قال: أَضربُ شرَّ النَّاس، فقال بعض السامعين: زيداً، أَي اضربْ زيداً، فإِنه شرُّ الناس، وكذلك إِذا كان رجل في حديث ثمَّ حضر مَنْ قُطِعَ الحديثُ من أَجله، فتقول: حديثَك، معناه هاتِ حديثَك، أَو أَتِمَّ حديثَك، وكذلك إِذا صدرتْ من إِنسان أَفاعيلُ البخلاء، مثلُ أَن يُطْلَب منه ما جرت العادةُ أَنْ لا يُردَّ مِن مثلِه أَو يُخْبَر عنه بمثل ذلك، فتقول: أَكلَّ هذا بُخلاً[2]؟ معناه أَتفعلُ كلَّ هذا بُخلاً، وهذه الأَشياء كلُّها منصوبةٌ بالعامل المحذوف للدلالة عليه، ولو ظهَر لجاز.

---

(١) ذكرها السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٢١، وكلام الشارح عليها مقارب لما قاله السيرافي .

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٥٨.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومنه قولك لِمَنْ زَكِنْتَ[١] أَنه يريد مكَّة: مكَّةَ وربِّ الكعبة، ولِمَنْ سدَّد سهماً: القِرْطاسَ واللهِ، وللمستَهلِّين إِذا كبَّروا: الهلالَ واللهِ، تُضمِر يُريد ويُصيب وأَبصروا، ولِرائي الرؤْيا: خيراً وما سَرَّ، وخيراً لنا وشرّاً لعدوِّنا، أَي رأيتَ خيراً، ولِمَنْ يذكرُ رجلاً: أَهلَ ذاك وأَهله، أَي ذكرتَ أَهلَه، ومنه قوله:

لن تَراها ولو تَأَمَّلْتَ إِلَّا ... ولها في مَفَارِقِ الرأْسِ طِيْبا

أَي وترى لها، ومنه قولهم: كاليومِ رجلاً بإِضمار لم أَرَ، قال أَوس:

كاليومِ مطلوباً ولا طلَبا)

قال الشارح: قولُه: «ومنه» يريد ممَّا حُذف منه الفعلُ، ويجوز إِظهاره، فإِنْ حذفتَه فللاستغناء عنه، وإِن أَظهرتَه فلتأكيد البيان، فمن ذلك إِذا رأَيت رجلاً متوجِّهاً وَجْهَ[٢] الحاجِّ قاصداً في هيئة الحاجِّ قلت: مكَّةَ واللهِ، كأَنك قلت: يريد مكّة والله، وإِن شئت أَضمرتَ لفظ الماضي، كأَنك قلت: أَراد مكة، كأَنك أَخبرتَ [١/ ١٢٦] بهذه الصيغة أَنه كان فيها أَمسِ، ولو أَظهرتَ ما أَضمرتَ لجاز.

وكذلك إِذا رأَيتَ أَنَّ رجلاً قد سدَّد سهماً قِبَلَ القِرْطاس فقلت: القِرْطاسَ والله، أَي يُصيبُ القرطاسَ، كأَنك لَمَّا شاهدتَ إِجادةَ التسديد فحَدَسْتَ[٣] الإِصابةَ، وكذلك لو سمعتَ وَقْعَ السهم في القرطاس قلتَ: القرطاسَ والله، أَي أَصابَ القِرطاسَ، ومن ذلك لو رأَيتَ ناساً يَرْقُبون الهلالَ وأَنت متباعِدٌ منهم فكبّروا لقلتَ: الهلالَ والله، أَي أَبْصَروا الهلالَ والله[٤]، ومن ذلك إِذا قَصَّ إِنسانٌ عليك رُؤْيا رآها فعَبَرْتها[٥] له قلتَ: خيراً لنا وما سَرَّ، وخيراً لنا وشَرّاً لعدوِّنا، تقول ذلك على سبيل التفاؤل، كأَنك قلت:

---

(١) أي ظننت، انظر اللسان (زكن).

(٢) أي جهته، انظر اللسان (وجه).

(٣) أي توهمت، اللسان (حدس).

(٤) من قوله: «فمن ذلك إذا رأيت رجلاً ..» إلى قوله: «والله» قاله سيبويه: ١/ ٢٥٧ مع بعض الخلاف.

(٥) أي فسرتها، اللسان (عبر).

رأَيتَ خيراً وأَبصرتَ خيراً ورأَيتَ ما سَرَّ، أَي الذي سَرَّ ورأَيْتَ خيراً لنا وشَرّاً لعدوِّنا وما أَشبه ذلك، ومن ذلك إِذا ذُكِر رجلٌ فأُثْنِيَ عليه خيرٌ أَو شرٌّ فقلت: أَهلَ ذاك أَو أَهلَه، معناه ذكرتَ أَهلَ ذاك أَو أَهلَه، والهاء تعود إِلى الذِّكْر أَو الثناء، كأَنك قلتَ: ذكرتَ أَهلاً لذاك الذِّكْر أَو الثناء لأَنه في ذِكره، فحملَه على المعنى، وأَما قول الشاعر[1]:

لن تَراها ... إِلخ.

فقد ذهب سيبويه إِلى أَنه منصوب على المعنى «لأَنه لَمَّا قال: لن تراها إِلَّا ولها في مَفارِقِ الرأْس طِيْباً دلَّ على أَن الطِّيب داخلٌ في الرؤية فنصبَه على هذا التأْويل، ومثله قوله[2]:

تَذكَّرتْ أَرْضاً بها أَهْلُها أَخوالَها فيها وأَعْمامَها

لأَن الأَخوال والأَعمام قد دخلوا في التذكُّر»[3]، وقد رَدَّ هذا وأَشباهَه أَبو العباس المبرِّد، وذكَر أَنَّ مثل هذا لا يجوز لأَنه لا يُحمل على المعنى إِلَّا بعد تمام الكلام الأَول لأَنه حملٌ على التأويل، ولا يصحُّ تأويلُ الكلام إِلَّا بعد تمامه[4]، وأَما التقدير «لن تراها وإِن تأَمَّلْتَ إِلّا رأيتَ لها في مَفارِق الرأس طِيباً» فهو منصوب بإِضمار فعل، وإِليه ذهب صاحب هذا الكتاب.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (قال سيبويه: وهذه حُججٌ سُمِعَتْ من العرب، يقولون: اللَّهمَّ ضَبُعاً وذِئباً، وإِذا سألتَهم[5] ما يعْنون قالوا: اللَّهمَّ اجمعْ[6] ضَبُعاً وذِئباً،

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، وسلف البيت بتمامه، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢١٤، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥٥، والنكت: ٣٥١.

(٢) هو عمرو بن قميئة، والبيت في ديوانه: ١٨٤، والكتاب: ١/ ٢٨٥، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٥٥، والنكت: ٣٥١، والخزانة: ٢/ ٢٤٨، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٢٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٢٨١-٢٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥٦، والنكت: ٣٥٢.

(٥) في المفصل: ٣٥ «قيل لهم»، وما أثبت موافق للكتاب: ١/ ٢٥٥.

(٦) في المفصل: ٣٥ «اجعل» وهي كذلك في بعض نسخ الكتاب: ١/ ٢٥٥.

وسمع أَبو الخطاب بعضَ العرب وقيل لهم: لِمَ أَفسدْتُم مكانكم؟ فقال: الصِّبيانَ بأَبي، أي لُمْ الصِّبْيان، وقيل لبعضهم: أَمَا بمكان كذا وَجْذٌ؟ فقال: بلى وِجاذاً، أَي أعرفُ به وِجَاذاً).

قال الشارح: قوله: «**وهذه حُجَجٌ سُمعتْ من العرب**» يعني شواهدَ من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل، وذلك قولهم في مثَل من أَمثالهم: «اللَّهمَّ ضَبُعاً وذِئباً»[١]، كأَن قائله يدعو على غَنَم غيره، فإِذا قيل: ما تَعنون؟ قالوا: اللهمَّ اجمعْ فيها ضَبعاً وذئباً، فأَضمَرَ العاملَ، قال سيبويه: «كلُّهم يُفسِّر ما ينْوي»[٢]، يعني يقدِّر المحذوفَ على هذا الوجه.

قال أَبو العباس: سمعنا أَن هذا دعاءٌ لها لا دعاءٌ عليها لأَن الضَّبع والذِّئب إِذا اجتمعا تَقاتلا فأَفلَتت الغنم، قال: وأَما ما وضَعه سيبويه عليه فإِنه يريد ذِئباً من ههنا وضَبعاً من ههنا[٣]، فلا يصلُ كلُّ واحد منهما إِلى الآخر، وإِن اجتمعا في الغنم.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أَبي الخطَّاب الأَخفش وكان من مشايخ سيبويه أَنه سمع بعضَ العرب وقد قيل له: «لِمَ أَفسدْتُم مكانَكم؟ فقال: الصِّبيانَ بأَبي»[٤]، كأَنه خاف أَن يُلامَ فقال: لُمْ الصِّبيان، فأَضمرَ ما يَنْصِبُ، ومن ذلك [٤٥/ أ] ما حكاه سيبويه قال: «وحدَّثني من يُوثَقُ به أَنه قيل لبعضهم: «أَمَا بمكان كذا وَجْذٌ»؛ بالجيم والذال المعجمة، وهو نُقْرة في الجبل تُمسِك الماءَ فقال: «بلى وِجَاذاً، أَي أَعرفُ به وِجَاذاً»[٥] فأَضمَر العاملَ. [١/ ١٢٧]

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٢، والمستقصى: ١/ ٣٤٢.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٥، وكلام سيبويه من قول الشارح: «في مثل .. » .

(٣) من قوله: «قال أبو العباس ..» إلى قوله: «ههنا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٢٢، والأعلم في النكت: ٣٣٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٥٥.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٥٥-٢٥٦، والظاهر أن الشارح نقل من شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٢.

المَنْصُوب باللَّازم إِضْماره

(المنَـادى)

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (منه المنادى لأَنك إِذا قلت: يا عبدَ الله فكأَنك قلت: يا أُريدُ أَو أَعني عبدَ الله، ولكنه حُذف لكثرة الاستعمال، وصار «يا» بدلاً منه، ولا يخلو من أَن يَنتصبَ لفظاً أَو محلَّاً، فانتصابُه لفظاً إِذا كان مضافاً كعبد الله، أَو مُضارِعاً له كقولك: يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيداً ويا مضروباً غلامُه ويا حَسَناً وَجْهَ الأَخ ويا ثلاثةً وثلاثين، أَو نكرةً كقوله:

فيا راكباً إِمَّا عَرَضْتَ فبلِّغنْ ....)

قال الشارح: اعلمْ أَن المنادى عند البصريين أَحدُ المفعولات، والأَصلُ في كلِّ منادى أَن يكون منصوباً، وإِنَّما بنَوا المفردَ المعرفةَ على الضمِّ لعلَّة نذكرها، والذي يدلُّ على أَن الأَصل في كلِّ منادى النصبُ قولُ العرب: يا إِيَّاك، لَمَّا كان المنادى منصوباً وكنَوا عنه أَتوا بضمير المنصوب، هذا استدلالُ سيبويه[1].

وقد قالوا: يا أَنت[2] أَيضاً، فكنَوا عنه بضمير المرفوع نظراً إِلى اللفظ، كما قالوا: يا زيدُ الظريفُ، فأَتْبعوا النعتَ على اللَّفظ، قال الشاعر[3]:

يا مُرَّ يا بْنَ واقِعٍ يا أَنْتا أَنتَ الذي طلَّقتَ عامَ جُعْتا

فإِذا قلت: يا إِيَّاك كان تقديره يا إِيَّاك أَعني، ومَنْ قال: إِن إِيَّاك مضاف على ما سيُشرح في موضعه قال: لم يُنصب أَنت لأَنه مفرد ونُصب إِيَّاك لأَنه مضاف، وممَّا يدلُّ على أَن أَصل المنادى النصبُ نصبُهم المضافَ في قولهم: يا عبدَ الله والمشابِهَ له من نحو يا خيراً من زيد والمنكورَ من نحو يا رجلاً ويا راكباً.

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٩١، ٢/ ١٨٢ وشرحه للسيرافي: ٥/ ٦١، والنكت: ٥٤٠.

(٢) سمعه الخليل، انظر الكتاب: ١/ ٢٩١.

(٣) تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٢١، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٢.

والناصبُ له فعلٌ مضمَر تقديره أُنادي زيداً أَو أُريد أَو أَدعو أَو نحوُ ذلك، ولا يجوز إِظهار ذلك ولا اللفظُ به لأَن «يا» قد نابَتْ عنه، ولأَنك إِذا صرَّحتَ بالفعل وقلت: أُنادي أَو أُريدُ كان إِخباراً عن نفسك، والنداءُ ليس بإِخبار، وإِنما هو نفْسُ التَّصويت بالمنادَى، ثم يقع الإِخبار عنه فيما بعدُ، فتقول: ناديتُ زيداً.

وكان أَبو العباس المبرِّد يقول: الناصب نَفْسُ «يا» لنيابتها عن الفعل، قال: «ولذلك جازت إِمالتُها»[1]، وكان أَبو علي يذهب في بعض كلامه إِلى أَن «يا» ليس بحرف، وإِنّما هو اسمٌ من أَسماء الفعل[2]، والمذهبُ الأَولُ، وهو مذهب سيبويه[3].

والمنصوبُ في النداء على ضربَيْن: منصوبٌ في اللفظ ومنصوبٌ في المحلِّ، فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أَضرُب مضافٌ ومشابِهٌ للمضاف ونكرةٌ، فأَمَّا المضاف فهو منصوب على أَصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بيَّنا؛ المعرفةُ والنكرةُ في ذلك سواءٌ، فتقول في المعرفة: يا عبدَ الله أَقْبِلْ ويا غلامَ زيد افعلْ، وتقول في النكرة: يا عبدَ امرأَة تعالَ ويا رجلَ سَوْءٍ تُبْ، وأَما المضارِع للمضاف فحُكمه النصبُ أَيضاً كما كان المضاف كذلك، وذلك قولك: «يا خيْراً من زيد ويا ضارباً زيداً ويا مضروباً غلامُه ويا حَسَناً وجْهَ الأَخ ويا ثلاثةً وثلاثين»، كلُّه منصوب لَمِا ذكرناه من شَبَه المضاف، ووجْهُ الشَّبه بينهما من ثلاثة أَوجه[4].

---

(١) وكذا نسب الرضي إلى المبرد وعلل فقال: «لأنه يُمال إمالة الفعل»، شرح الكافية: ١/ ١٣٢، وهذا استدلال أبي علي في كتاب الشعر: ٦٧، وممن ذهب إلى أن يا نفسَها هي العامل في المنادى ابنُ جني، انظر الخصائص: ٢/ ٢٧٧.
وصريح كلام المبرد أن المنادى منصوب بفعل محذوف وجوباً وأن «يا» نائبة عنه، وهو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ٢٩١، ٢/ ١٨٢، والمقتضب: ٤/ ٢٠٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢١٧، وارتشاف الضرب: ٢١٧٩.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥، والحاشية السالفة.

(٣) انظر تعليل صحة هذا المذهب في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢١٨.

(٤) نقل السيوطي هذه الأوجه في الأشباه والنظائر: ١/ ٤٧٠ عن شرح المفصل لابن يعيش.

أَحدُها: أَن الأَول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إِليه.

فإِن قيل: المضاف عامل في المضاف إِليه الجرَّ، وهذا عاملٌ نصباً أَو رفعاً فقد اختلفا، قيل: الشيء إِذا أَشبْه الشيءَ من جهة فلا بدّ أَن يُفارِقه من جهات أُخرى، ولولا [١/ ١٢٨] تلك المفارَقةُ لكان إِيَّاه، فلم تكن المفارَقة قادحة في الشَّبه.

الوجه الثاني: من المشابَهة أَن الاسم الأَول مختصٌّ بالثاني كما أَن المضاف يتخصَّص بالمضاف إِليه، أَلا ترى أَن قولنا: يا ضارباً رجلاً أَخصُّ من قولنا: يا ضارباً.

الثالث: أَن الاسم الثاني من تمام الأَول كما أَن المضاف إِليه من تمام المضاف، أَلا ترى أَن الجارَّ والمجرور في قولك: يا خيراً من زيد من صلة خير؟ وإِذا كان من صلته ومتعلِّقاً به كان من تمامه، وكذلك «يا ضارباً زيداً»، فزيد منصوب بضارب، فهو من تمامه، وكذلك يا مضروباً غلامُه، فالغلامُ مرتفعٌ باسم المفعول الذي هو مضروب، وكذلك يا حَسَناً وجْهَ الأَخ؛ نصبتَ الوجه على الشَّبه بالمفعول، ولا يَحْسُن رفعُه لأَنه يفتقر إِلى عائد.

فهذه كلُّها منصوبةٌ سواءٌ جعلتَها أَعلاماً أَو لم تجعلها، فإِنْ جعلتها أَعلاماً نصبتَها لشبَهها بالمضاف، وإِن جعلتَها معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك، وإِن كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات.

والتنوين في جميع ذلك كحرف من وسَط الاسم إِذ كان ما بعده من تمامه وصلتِه، فصارت الراء من خير والباءُ من ضارِب بمنزلة الياء من الذي.

وأَما قوله: «**يا ثلاثة وثلاثين**» فإِنْ سمَّيتَ بهما وجعلتَهما علَماً نصبتَهما كما لو سمَّيتَ بزيد وعمرو، لأَنك جعلتَهما بإِزاء حقيقة واحدة، فكان الثاني من تمام الأَول وتابعاً له في إعرابه بإِشراك الواو، فصار كأَن الأَول عامل في الثاني، فانتصب كما ينتصب «يا خيراً من زيد»، فحرفُ النداء نصَبَ الاسم الأَول، والثاني يتْبعه في الإِعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية، وهي متابَعَةُ المعطوفِ المعطوفَ عليه في الإِعراب.

فإِن ناديتَ جماعة هذه عِدَّتُهم قلت: يا ثلاثةُ وثلاثون، وإِن شئت نصبت الثاني

فقلتَ: يا ثلاثةُ وثلاثين كما تقول: يا زيدُ والحارثُ والحارثَ[١]، فالرفع عطفٌ على اللفظ، والنصبُ عطفٌ على المحلِّ لأَنهما اسمان مُتغايِران، كلٌّ واحد منهما بإِزاء حقيقة غيرِ الأُخرى، وليس كذلك إِذا سمَّيتَ بهما وجعلتَهما عبارة عن حقيقة واحدة.

الثالث[٢]: النكرة وهي منصوبة أَيضاً في النداء، وذلك قولك: يا رجلاً ويا غلاماً، فغلام ورجل في هذا الموضع يُراد به الشائعُ لأَنه لم يوجَّه الخطابُ نحوَهما مختصًّا بالنداء، ومثال ذلك الأَعمى يقول: يا رجلاً خُذْ بيدي [٤٥/ ب] ويا غلاماً أَجِزْني، فلا يَقصد بذلك غلاماً بعيْنه، ولا رجلاً بعيْنه، فالنصب في هذه الأَقسام الثلاثة من جهة واحدة، وأَما قول الشاعر، وهو عبد يَغُوث[٣]:

فيا راكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فبلِّغنْ ... نَدامايَ مِن نَجْرانَ أَن لا تَلاقِيا

فالشاهد فيه نصبُ راكب لأَنه منادَى منكور إِذ لم يَقصد قَصْدَ راكب بعَينه، إِنما أَراد راكباً من الرُّكبان يُبلِّغ خبرَه، ولو أَراد راكباً بعينه لبَناه على الضمِّ، وإِنَّما قال هذا لأَنه كان أَسيراً.

قال صاحب الكتاب: (وانتصابُه محلّاً إِذا كان مفرداً معرفة، كقولك: يا زيدُ ويا غلامُ ويا أَيُّها الرجل أَو داخلةً عليه لامُ الاستغاثة أَو التعجُّب كقوله:

يا لَعطَّافِنا ويا لَرِياحِ ...

وقولهم: يا لَلْماء ولَلدَّواهي، أَو مندوباً كقولك: يا زَيداه).

قال الشَّارح: «**وأَما انتصابه محلّاً**» فإِذا كان المنادى مفرَداً معرفة فإِنه يُبنى على الضمِّ، ويكون موضعُه نصباً، وذلك على ضربَيْن:

أَحدهما ما كان معرفة قبل النداء.

---

(١) انظر المقتضب: ٤/ ٢٢٤-٢٢٥، والأصول: ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) أي الثالث من المنادى المنصوب في اللفظ.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٢٥، وزد النكت: ٥٥١ .

والثاني: ما كان مُعرَّفاً[١] في النداء ولم يكن قبلُ كذلك، وذلك نحوُ يا زيدُ ويا رجُلُ، فرجل نكرة في الأَصل، وإِنَّما صار معرفة في النداء، وذلك أَنك لَمَّا قصدتَ قصْدَه وأَقبلتَ عليه صار معرفة باختصاصك إِيَّاه بالخطاب دون غيره، قال الأعشى[٢]: [١/ ١٢٩]

قالتْ هريرةُ لـمَّا جئْتُ زائرَها وَيْلِي عليكَ ووَيْلي منكَ يا رجُلُ

لَمَّا أَرادتْ رجلاً بعينه بناه على الضمِّ، وأَما يا زيدُ، ويا حَكمُ فهي معارفُ أَيضاً.

فإِن قيل: هل التعريف الذي في يا زيدُ ويا حَكمُ في النداء تعريفُ العلميَّة بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أَم تعريفٌ حدَثَ فيه غيرُ تعريف العلميَّة؟ فالجوابُ أَن المعارف كلَّها إِذا نُوديتْ تنكَّرتْ، ثم تكونُ معارفَ بالنداء، هذا قول أَبي العباس المبرِّد[٣].

وقد خالفه أَبو بكر بن السرَّاج إِلى[٤] خلاف الصواب، وزعم أَن قول أَبي العباس فاسد، قال: وذلك أَنه قد وقع في الأَسماء المفردة ما لا يُشارِكه فيه غيرُه، نحوُ فَرزدق، وزَعم أَن معنى تنكير اللفظ أَن تجعلَه من أُمَّة كلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه[٥].

والقولُ ما قاله أَبو العباس، وما أَوردَه أَبو بكر فغَيْرُ لازم، لأَنه ليس ممتنعاً أَن يسمِّي الرجلُ ابنَه أَو عبْدَه الساعةَ فرزدقاً[٦]، فتحصلَ الشَّركةُ بالقوَّة والاستعداد، ونظيرُ ذلك أَن الشمس والقمر من أَسماء الأَجناس، فتعرِّفهما بالأَلف واللَّام، وإِذا نزعْناهما منهما

---

(١) في ط، ر: «متعرفاً».

(٢) البيت في ديوانه: ٥٧، والمحتسب: ٢/ ٢١٣.

(٣) انظر المقتضب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) في ط، ر «أي» تحريف.

(٥) انظر الأصول: ١/ ٣٣٠، والمقتصد: ٧٥٥-٧٥٦، وأسرار العربية: ٢٢٩، وانظر أيضاً الاعتراض السالف ومذهبي المبرد وابن السراج في العلل في النحو: ١٩٨.

(٦) من قوله: «المعارف كلها إذا..» إلى قوله: «فرزدقاً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٥٥ بخلاف يسير.

صارا نكرتَين، وإِن لم يكن لهما شريك في الوجود، فإنما ذلك بالاستعداد لأَنه ليس مستحيلاً أَن يخلُقَ الله مثلَهما، وإِذا جاز ذلك في أَسماء الأَجناس كان في الأَعلام أَسْوغَ، فصحَّ بما ذكرناه أَنك إِذا ناديتَ العلَمَ تنكَّرَ، ثمَّ جُعل فيه تعريفٌ آخر قصديٌّ غيرُ التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإِضافة الأَعلام، ومن المعلوم أَنك لَمَّا أَضفتَها فقد ابتززْتَها تعريفَها، وحصل فيها تعريفُ الإِضافة، وذلك نحوُ زيدكم وعمركم، فكذلك ههنا في النداء.

وإِن قيل: إِذا قلت: يا زيدُ وخالدُ أَمبنيٌّ هو أَم معرَب، وهل الضمَّة فيه حركة بناء أَو حركة إِعراب[(١)]؟ فالجواب أَنه مبنيٌّ على الضمِّ، والذي يدلُّ على ذلك حذفُهم التنوينَ منه ولو كان معرَباً لَمَا حُذف التنوينُ منه كما لم يُحذف من النكرة نحوَ[(٢)]:

فيا رَاكِباً إِمَّا عرضْتَ

وممَّا يدلُّ أَنه غير معرَب أَن موضعه نصبٌ، أَلا ترى أَن المضاف إِذا وقع موقعَه يكون منصوباً، نحوُ يا عبدَ الله، وأَن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفعُ على اللفظ والنصبُ، نحوُ يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ، قال الشاعر[(٣)]:

[١/ ١٣٠]

أَلا يا قَيْسُ والضَّحَّاكُ سِيْرا وقد جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

---

(١) ذهب البصريون إلى أن المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين، انظر المقتضب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، والأصول: ١/ ٣٣٢-٣٣٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٢١.

(٢) سلف البيت تاماً: ١/ ٣٠٢.

(٣) البيت بلا نسبة في مقاييس اللغة: ٢/ ٢١٦، وعجزه غير منسوب في العين: ٤/ ٢٦٣، وتهذيب اللغة: ٧/ ٣٧٩، واللسان (خمر)، واستشهد السيوطي بصدر البيت على أنه مما قالته العرب، ورآه الشنقيطي نثراً، انظر الهمع: ٢/ ١٤٢، والدرر: ٢/ ١٩٧.

«والخَمَر: وهدة يختفي فيها الذئب» اللسان (خمر).

يُروى برفع الضحَّاك ونصبه[١]، ولولا أَنَّ موضعه نصبٌ لَما جاز النصبُ في نعته وما عُطف عليه، وذلك أَن العامل إِذا عمِل عملَه من رفع أَو نصب أَو جرٍّ لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سوى ما ظَهر، أَلا ترى أَن المضافَ لَمَّا لم يكن له موضعٌ سوى ما هو عليه لم يَجز في نعته غيرُ النصب؟ فبانَ بذلك أَنه مبنيٌّ مضمومٌ.

وقد ذهب قوم إِلى أَنه بين المعرَب والمبنيِّ، والمذهبُ الأَولُ إِلَّا أَن حركته وإِنْ كانت حركةَ بناء إِلَّا أَنها مشبَّهة بحركة الإِعراب من أَجل أَن كلَّ اسم متمكِّن يقع في هذا الموضع يُضمُّ، فأَشبَه من أَجل ذلك المرفوعَ بقامَ ونحوِه من الأَفعال لأَن كلَّ اسم متمكِّن يُسنَد إِليه الفعلُ فهو مرفوع، ولذلك حَسُنَ أَن يَتبعَه النعتُ على اللَّفظ فتقول: يا زيدُ الطويلُ كما تقول: قام زيدٌ الطويلُ.

فإِن قيل[٢]: فلمَ بُني وحقُّ الأَسماء أَن تكون معرَبة؟ فالجوابُ أَنه إِنما بُني لوقوعه موقعَ غير المتمكِّن، أَلا ترى أَنه وقع موقعَ المضمَر، والمتمكِّنةُ من الأَسماء إِنما جُعلت للغِيْبة، فلا تقول: قام زيدٌ؛ وأَنت تحدِّثه عن نفسه، إِنما إِذا أَردتَ أَن تحدِّثه عن نفسه فتأْتيَ بضميره، فتقول: قمتَ[٣]، والنداءُ حالُ خِطابٍ، والمنادَى مخاطَبٌ، فالقياسُ في قولك: يا زيد أَن تقول: يا أَنتَ، والدليل على ذلك أَن من العرب مَنْ ينادِي صاحبه إِذا كان مقبِلاً عليه وممَّا لا يَلْتبِسُ نداؤه بالمَكْنيِّ فيناديه بالمَكْنيِّ على الأَصل فيقول: يا أَنتَ، قال الشاعر[٤]:

يا مُرَّ يا بْنَ واقِعٍ يا أَنْتا أَنتَ الذي طَلَّقتَ عامَ جُعْتَا

---

(١) اختار الخليل وسيبويه والمازني الرفعَ، واختار أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي النصبَ، انظر الكتاب: ٢/ ١٨٦-١٨٧، والمقتضب: ٤/ ٢١٢، والأصول: ١/ ٣٣٦-٣٣٧، وانظر ما سيأتي: ٢/ ٧.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ١٩٥-١٩٦، و أسرار العربية: ٢٢٤، وانظر الخصائص: ١/ ١٦٩.

(٣) من قوله: «بني لوقوعه ..» إلى قوله: «قمت» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٣٣٣.

(٤) سلف البيتان: ١/ ٢٩٩.

غيرَ أَنَّ المنادَى قد يكون بعيداً منك أَو غافلاً، فإِذا ناديتَه بأَنتَ أَو إِياك لم يَعلم أَنك تخاطبُه أَو تخاطبُ غيرَه فجئتَ بالاسم الذي يخصُّه دون غيره، وهو زيد، فوقع ذلك الاسم موقعَ المكْنيِّ، فتبنيه لِمَا صار إِليه من مشارَكَة المكنيِّ الذي يجب بناؤه.

فإِن قيل[1]: فالمنادَى المنكور والمضافُ قد وقعا الموقعَ الذي ذكرتَه من حيث إِنهما مخاطَبان، فالجواب عنه من وجهين:

أَحدُهما: أَن المنادَى المفرَد المعرفة إِنَّما بُني مع وقوعه الموقعَ الذي وصفْناه لأَنه في التقدير بمنزلة أَنت، و«أَنت» لا يكون إِلَّا معرفةً غيرَ مضاف، فخرج المنكور إِذ كان مخالِفاً لأَنت من جهة [٤٦/ أ] التنكير، والمضافُ لأَن «أَنت» غيرُ مضاف، فلم يُبْنَ لذلك مع تمكُّنه بالإِضافة.

والوجه الثاني: أَن المفرد يؤثِّر فيه النداءُ ما لم يؤثِّر في المضاف والنكرة، فالمضافُ معرفةٌ بالمضاف إِليه كما كان قبل النداء، والنكرةُ في حال النداء، كما كانت قبل ذلك، وزيدٌ وما أَشبهَه في حال النداء معرفة بالإِشارة والإِقبال عليه منتقِلٌ عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلمَّا لم يؤَثِّر النداءُ في معناه لم يؤثِّر في بنائه.

فإِن قيل: فلمَ بُني على حركة ولِمَ كانت حركتُه ضمةً[2]؟ فالجواب أَمّا تحريكُه فلأَنّ له أَصلاً في التمكُّن، فوجب أَن يميَّز من[3] ما بني ولا أَصلَ له في التمكُّن، فبُني على حركة تمييزاً له من مثل مَنْ وكَمْ وغيرهما ممَّا لم يكن له سابقةُ إِعراب، وخُصَّ بضمٍّ لوجهَيْن:

أَحدُهما: شبَهُه بالغايات نحو قبلُ وبعدُ، ووجهُ الشَّبه بينهما أَن المنادى إِذا أُضيف أَو نُكر أُعربَ، وإِذا أُفرد بُني كما أَن قبلُ وبعدُ تُعربان مضافتَين ومنكورتَين، وتُبنيان في غير

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو ١٩٧، انظر المقتضب: ٤/ ٢٠٥.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ١٩٦، و انظر الأصول: ١/ ٣٣٣، وأسرار العربية: ٢٢٤.

(٣) في ط: «عن» تحريف، انظر اللسان (ميز).

ذلك، فكما بُني قبلُ وبعدُ على الضمِّ كذلك المنادى المفردُ يُبني على الضمِّ.

والثاني: أَن المنادى إِذا كان مضافاً إِلى منادِيه كان الاختيار حذفَ ياء الإِضافة والاكتفاءَ بالكسر منها، وإِذا كان مضافاً إِلى غائب كان منصوباً، وكذلك إِذا كان منكوراً، فلمَّا كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبُني جُعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه، وهو الضمُّ، فذلك علَّة بنائه على الضمِّ[١].

وانتصابه محلَّاً قولهم: «يا أَيُّها الرجلُ»، فأَيُّ منادى مبهَم مبنيٌّ على الضمِّ لكونه مقصوداً مُشاراً إِليه بمنزلة «يا رجلُ»، وها تنبيهٌ، والرجلُ نعت، والغرضُ نداء الرجل، وإِنما كرهوا إِيلاءَ أَداة النداء ما فيه الأَلف واللَّامُ فأَتَوا بأَيِّ وُصْلةً إِلى نداء ما فيه الأَلفُ واللَّام، فصار أَيّ وها وصِفتُه بمنزلة اسم واحد، ولذلك كانت صفةً لازمة.

وكان الأَخفش يذهب إِلى أَن أَيّاً من قولك: يا أَيُّها الرجلُ موصولة وأَن الرجلَ بعدها صلتُها، قال: لأَنَّ أَيّاً لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إِلَّا بِصِلَة[٢]، وهو قول فاسد لأَنه لو كان الأَمر على ما ذكَر لَمَا جاز ضمُّه لأَنه لا يُبنى في النداء ما كان موصولاً، أَلا ترى أَنه لا يقال: يا خيرُ مِن زيد؛ بالضمِّ، إِنَّما تقول: يا خيراً من زيد؛ بالنصب لأَن «مِن زيد» من تمام خير، فكذلك الرجل من تمام أَيّ.

واعلمْ أَن حقيقة هذا النعت وما كان مثلَه في نحو «هذا الرجل» إِنما هو عطفُ بيان[٣]، وقولُ النحويين: إِنه نعت تقريبٌ، وذلك لأَن النعت تَحْليةُ الموصوف بمعنىً فيه أَو في شيء من سببَه، وهذه أَجناس، فهي شرحٌ وبيان للأَول كالبدل والتأْكيد، فلذلك كان عطفَ بيان ولم يكن نعتاً.

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٢/ ١٩٩.

(٢) انظر رأي الأخفش في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٩٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٤٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٣، وارتشاف الضرب: ٢١٩٦.

(٣) انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤١٦، وانظر أيضاً الكتاب: ٢/ ٧-٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٠٣، ومغني اللبيب: ٦٣٠-٦٣١.

وممَّا هو منصوب في التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه لامُ الاستغاثة، نحوُ يا لَزَيدٍ؛ إذا استغثْتَ به لغيره ودعوتَه لنُصْرته، وحقُّ هذه اللَّام أَن تكون مكسورة لأَنها لام الإِضافة، ولامُ الإِضافة تكون مكسورة مع الظاهر، نحوُ قولك: المالُ لِزَيْدٍ غيرَ أَنه وقعتْ هذه اللَّام لمعنيَيْن: [١/ ١٣١] أَحدُهما المستغَاث به، والآخَر المستغَاث من أَجله، فلم يكن بدٌّ من التفرقة بينهما ففُتحتْ لامُ المستغاث به، وتُركتْ لامُ المستغاث من أَجله مكسورةً بحالها للفرق، فإِذا قلت: يا لَزَيدٍ بالفتح عُلم أَنه مستَغاث به، وإِذا قلتَ: يا لِزيد بالكسر عُلم أَنه مستغاث من أَجله، قال الشاعر[١]:

تَكنَّفَني الوُشاةُ فأَزْعجُوني ... فيا لَلنَّاسِ لِلواشي المُطاعِ

فتَح اللَّامَ الأُولى من الناس لأَنهم مستَغاث بهم، وكسَر الثانيةَ لأَنه مستغاث من أَجله[٢]، ومنه ما يُروى أَن عمر بن الخطاب ﷺ لَمَّا ضربَه العِلْجُ قال: يا لَلَّهِ لِلْمسلمينَ[٣]، وموضعُ هذه اللَّام المفتوحة نصبٌ، والعاملُ فيها العاملُ في المنادى المضاف النصبَ، وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل، فإذا قال: يا لِزَيدٍ، فكأَنه قال: أَدعوكم لِزيد، وكان اللامُ المكسورة مفعولاً ثانياً، وأَما قوله[٤]: يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياح، فهو إِشارة إِلى قول الشاعر، وهما من أُبيات الكتاب[٥]:

يا لَقَومي مَنْ لِلعُلَى والمَساعي ... يا لَقَومي مَنْ لِلنَّدى والسَّماحِ

---

(١) هو قيس بن ذريح، والبيت في ديوانه: ٧٢، والكتاب: ٢/ ٢١٦، ٢/ ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٥٣١، والنكت: ٥٦١، وحكى العيني: ٤/ ٢٥٩ نسبته إلى قيس وحسان بن ثابت، وليس في ديوان حسان، والبيت بلا نسبة في الأصول: ١/ ٣٥٢.

(٢) انظر تعليل فتح اللام وكسرها في شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٠-١١.

(٣) قوله في المقتضب: ٤/ ٢٥٤، و أمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٠، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٢٠٣، وارتشاف الضرب: ٢٢١١.

(٤) أي الزمخشري.

(٥) لم يعرف قائل البيتين وهما بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٢١٦-٢١٧، والمقتضب: ٤/ ٢٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٨، والنكت: ٥٦١، والعيني: ٤/ ٢٦٨، والخزانة: ١/ ٢٩٦.

يـــا لَعَطَّافِنـــا ويـــا لَرِيـــاحِ وأَبـــي الحَشْـــرَجِ الفَتَـــى النَّفَّـــاحِ

يرثي رجالاً من قومه هـذه أَسماؤُهم، يقـول: لم يبقَ للعُلى والمسَاعي مَنْ يقـوم بهما بعدَهم، والنفَّـاح: الكثير العَطاء، ويُروى «الوَضَّاح»[(١)]؛ من الوَضَح، وهو البياض، كأَنه أَبيض الوجهِ لكَرَمِه.

وأَمَّا دخولُ اللَّام للتعجُّب فنحو قـولهم: «يا لَلْماء»، كـأَنهم رأَوا عَجَباً ومـاء كثيراً فقالوا: تعالَ يا عَجَبُ ويا ماءُ، فإِنه مـن إِبَّانِك ووقْتِك[(٢)]، وقـالوا: «يـا لَلـدَّواهي»، أَي تعالَيْنَ، فإِنه لا يُستَنكر لكُنَّ لأَنه مـن أَحْيانِكنَّ[(٣)]، وكـلُّ قـولهم هـذا في معنـى التعجُّب والاستِغاثة، ومثله قول الشاعر[(٤)]:

لَخُطَّـــابُ لَيْـــلَى يـــا لَـــبُرْثُنَ مِنْكُـــمُ أَدَلُّ وأَمْضَى مِـــن سُـــلَيْكِ المَقَـــانِبِ

كأَنه رأَى عجَباً من كثْرة خُطَّاب ليلَى وإِفْسادها عليـه، فقـال: يا لَـبرْثُنَ، عـلى سـبيل التعجُّـب، أَي مِثْلُكم مَنْ يُدْعى للعظيم، وقـال الخليـل: هـذه الـلَّام بـدلٌ مـن الزيـادة اللَّاحقة في النُّدبة آخِرَ الاسم من نحو يا زَيْداه، ولذلك تتَعاقبان[(٥)]، فلا تدخلُ اللَّامُ مع أَلف النُّدبة، ومَجْراهما واحدٌ لأَنك لا تدعو أَحداً منهما ليستجيبَ في الحال كما في النداء،

---

(١) هي رواية المقتضب: ٤/ ٢٥٧، وأشار الأعلم إليها في النكت: ٥٦١.

(٢) كذا في الأصول: ١/ ٣٥٤، وانظر الكتاب: ٢/ ٢١٧.

(٣) كذا في الأصول: ١/ ٣٥٤، وانظر الكتاب: ٢/ ٢١٧-٢١٨.

(٤) ورد اسمه في ديوان بني أسد: ٥١٦ «قَرَّان بن يسار، ..»، وفي الكتاب: ٢/ ٢١٧ فَرَّار الأسدي، والصواب قُران بضم القاف وتشديد الراء، والبيت له في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٦٠٤، ومعجم الشعراء: ٢٠٤، ونسب في جمهرة اللغة (دكن): ١/ ٣٢٣ إلى أنس بن مدرك، ونسبه ابن منظور في اللسان (برذن) إلى قيس بن الملوح، انظر ديوانه: ٧٢، والبيت بلا نسبة في الأصول: ١/ ٣٥٣، والنكت: ٥٦١-٥٦٢، وروايته في ديوان بني أسد:

لـزوَّار ليلـى منكـم آل بُرْثُـن على الهول أَمضى من سُليك المقانب

وسليك المقانب: فارس من فرسان العرب، والمقانب: جمع مفرده مِقْنَب، والمقنب: ما بين الثلاثين والأربعين من الخيل، جمهرة اللغة: ٣٧٤.

(٥) الكتاب: ٢/ ٢١٨ بتصرف.

وقال الفراء: أَصل يا لَفلان يا آلَ فلان، وإِنما خُفِّف بالحذف، وهو ضعيف لأَن الآل والأَهل واحدٌ[١]، فلو كان الأَصل ما ذكره لجاز [٤٦/ ب] أَن يقع موقعَه الأَهلُ في بعض الاستعمال، ولم يَرِدْ ذلك، فاعرفْه.

ومن ذلك قولهم في الندبة: وا زَيداه، ووا عُمراه، موضعُه نصبٌ وهو في تقدير مضمومٍ حيث كان معرفةً مفرداً، وإِنَّما فُتح آخرُه لمجاوَرة أَلف الندبة كما يُكسر لمجاوَرة ياء الإِضافة في قولك: يا زيدِي، وسيوضَّح ذلك في موضعه. [٢/ ٢]

---

(١) حكى الفراء أن بعضهم قال: إن الأصل يا آل فلان، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٥، ونسب هذا القول إليه، وضُعف في شرح الكافية للرضي: ١/ ١٣٤، وارتشاف الضرب: ٢٢١٣-٢٢١٤، والمساعد: ٢/ ٥٣٠، ونسب ابنا مالك وهشام قول الفراء إلى الكوفيين، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤١٢، ومغني اللبيب: ٢٤١، وانظر أيضاً الخصائص: ٢/ ٣٧٥-٣٧٦، وسر الصناعة: ١٠٠-١٠٢، والخزانة: ١/ ٢٢٨.

محتويات الجزء الأول

القسم الأول: الأسماء

الموضوع	الصفحة


دار
سعد الدين

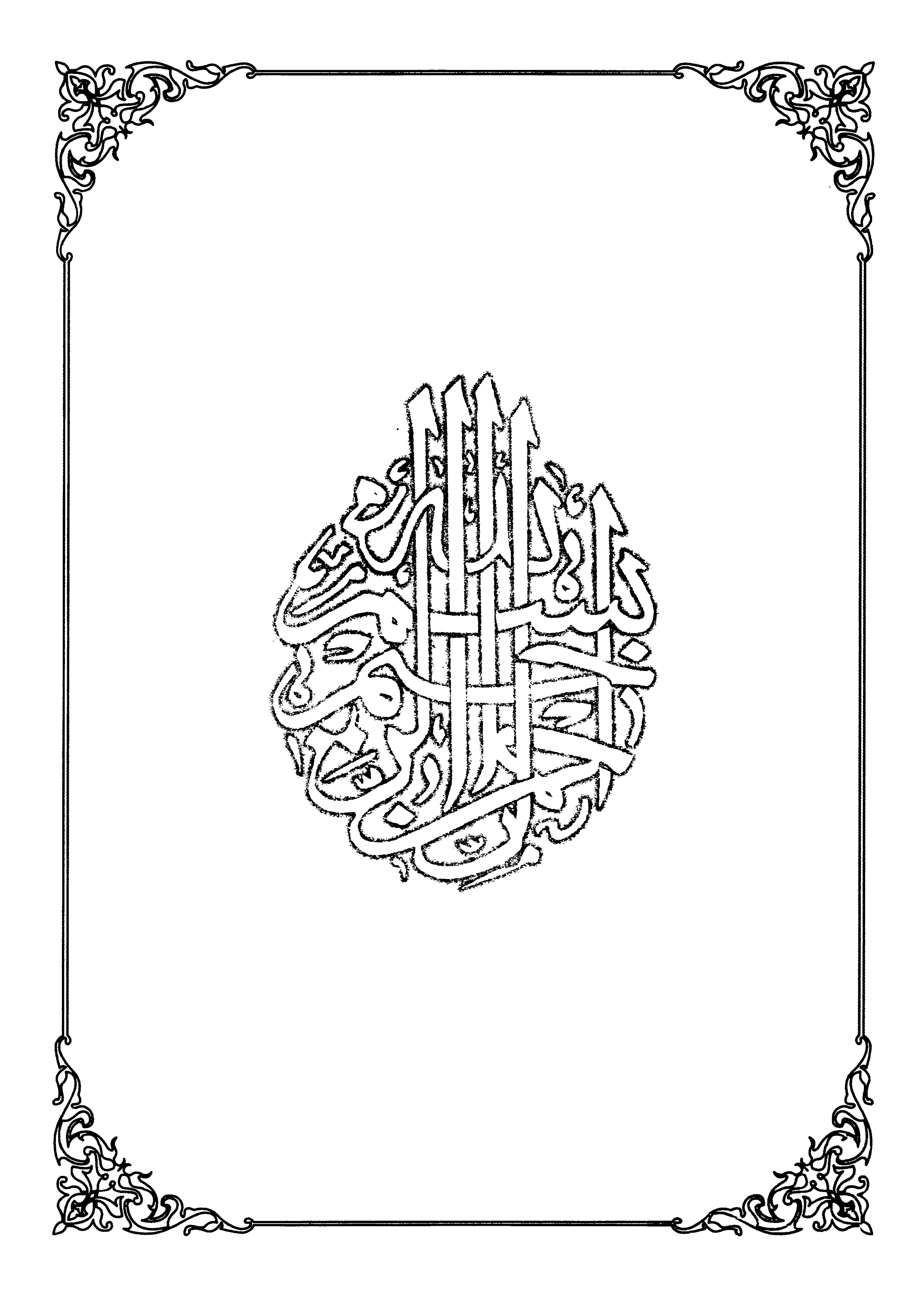

شرح المفصل
لابن يعيش



تحقيق الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الثاني

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْني عِلْماً

توابع المُنادَى

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (توابعُ المنادى المضموم غيرِ المبهَم إِذا أُفردت حُملت على لفْظه ومحلِّه كقولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، ويا تميمُ أَجمعون وأَجمعِين، ويا غلامُ بِشرٌ وبشراً، ويا عمرو والحارثُ والحارثَ، وقُرئ «والطَّير» رفعاً ونصباً، إلا البدلَ ونحوَ زيد وعمرو من المعطوفات، فإن حكمَهما حكمُ المنادى بعَينه، تقول: يا زيدُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرو؛ بالضمِّ لا غيرُ، وكذلك يا زيدُ أَو عمرو، ويا زيدُ لا عمرو).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن لك أَنْ تصفَ المنادى المفرَد إِذا كان معرفة وتؤَكِّده وتُبْدِلَ منه وتعطفَ عليه بحرف العطف وعطفِ البيان، وأَما الوصف فقولك: يا زيدُ الطويلُ، لك أَن ترفع الصفة حملاً على اللفظ وتنصبَها[1] حملاً على الموضع[2].

فإن قيل: فهذا المضموم في موضع منصوبٍ فلمَ لا يكون بمنزلة أَمسِ في أَنه لا يجوز حملُ الصفة على اللَّفظ لو قلت: رأَيتُ زيداً أَمسِ الدابِرِ؛ بالخفض على النعت لم يجز، وكذلك قولك: مررتُ بعثمانَ الظريف، لم تنصِب الصفة على اللفظ.

قيل: الفصلُ بينهما أَن ضمَّة النداء في يا زيدُ ضمةُ بناء مشابِهةٌ لحركة الإعراب وذلك

---

(١) في ط، ر: «وتنصبه» تحريف.

(٢) من قوله: «اعلم ..» إلى قوله: «الموضع» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٣٣٣.

لأنه لَـمَّا اطَّرد البناء في كلِّ اسم منادى مفردٍ صار كالعلَّة لرفْعه[1]، وليس كذلك أَمسِ، فإن حركَته متوغِّلة في البناء، ألا ترى أَن كلَّ اسم مفرد يقع منادى فإنه يكون مضموماً، [٢/ ٣] وليس كلُّ ظرف يقع موقعَ أَمسِ يكون مكسوراً، ألا تراكَ تقول: فعلتُ ذلك اليومَ، وأَضربُ عمراً غداً؛ فلم يَجبْ فيه من البناء ما وجبَ في أَمسِ، وكذلك عثمان، فإنه غير منصرف، وليس كلُّ اسم ممنوعاً من الصرف، ومنه قوله[2]:

يــا حَكَــمُ الــوارِثُ عــن عبْــدِ المَلِــكْ

فرفَع الصفةَ على اللَّفظ وهو الأَكثر في الكلام، وتقول في التأكيد بالمفرد: يا تميمُ أَجمعون، وأَجمعينَ، إن شئتَ رفعتَ على اللَّفظ وإن شئتَ نصبتَ على الموضع[3]، فحكمُ التأكيد كحكم الصفة، إلَّا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار أَعني، ولا يجوز مثلُ ذلك في أَجمعِين.

وأَما عطف البيان فإنه يكون بالأَسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشَّرح له والبيان كالتأكيد والبدل، فتقول: يا غُلامُ بِشرٌ، وبشراً، فبِشْرٌ الأَولُ محمولٌ على اللفظ، والثاني محمولٌ على الموضع، وقد أَنشدوا بيت رؤبة[4]:

إنِّــي وأَسْــطارٍ سُــطِرنَ سَــطْراً   لَقائــلٌ يــا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْــراً

فنصْر الثاني محمولٌ على لفظ الأَول، والثالثُ محمولٌ على الموضع كما تقول: يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ، لأَن مَجْرى عطف البيان والنعت واحد.

---

(١) كذا قال المبرد في المقتضب: ٤/ ٢٠٧.

(٢) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: ١١٨، وشرح أبيات المغني: ١/ ٦٠، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٠٨، والخصائص: ٢/ ٣٨٨-٣٨٩، ٣/ ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٤.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ١٨٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٢٨.

(٤) البيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٤، والكتاب: ٢/ ١٨٥، والخصائص: ١/ ٣٤٠، والنكت: ٥٣٩، والخزانة: ١/ ٣٢٥، وهما بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٠٩، والأصول: ١/ ٣٣٤، وانظر ردَّ البغدادي على الصغاني في تصحيحه رواية «نضر» بالضاد في الخزانة: ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

وقد أَنشدوا البيت على ثلاثة أَوجه: يا نصْرُ نصْرٌ نصْراً، وهو اختيار أبي عمرو[١]، ويا نصْرُ نصْراً نصْراً لجَرْي المنصوبَيْن مَجْرى صفتَيْن منصوبتَيْن بمنزلة يا زيدُ العاقلَ اللَّبيبَ، وكان المازني يقول: يا نصْرُ نصْراً نصْراً؛ ينصبهما على الإِغراء لأَن هذا نَصرُ حاجبُ نصْر بن سَيَّار كان حَجَبَ رؤبة ومنَعَه من الدخول فقال: اضربْ نصْراً أَو لُمْه[٢]، ويُروى يا نَصرُ نَصرُ نَصْراً؛ يجعل الثاني بدلاً من الأول، ولذلك لم ينوِّنه، والثالث منصوبٌ على المصدر، كأَنه قال: انصُرْني نصْراً[٣]، وسيوضَّح أمرُ البدل وعطفِ البيان في موضعهما من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأَما العطف بحرفٍ فنحوُ يا عمرو والحارثُ والحارثَ، إِذا عطفتَ اسماً فيه الأَلف واللَّام على مفرد جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ، تقول في الرفع: يا زيدُ والحارثُ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني، وقرأَ الأعرج[٤]: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ)[٥]، وتقول في النصب: يا زيدُ والحارثَ، وهو اختيار أَبي عمرو ويونس وعيسى ابن عمر وأَبي عمر الجرميّ، وقراءةُ العامَّة: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنصب[٦]،

---

(١) كذا في الكتاب: ٢/ ١٨٥.

(٢) من قوله: «وكان المازني ..» إلى قوله: «لمه» جاء في حاشية الكتاب: ٢/ ١٨٦، وفيها «آلـمْه»، وانظر النكت: ٥٣٩، والخزانة: ١/ ٣٣٤-٣٣٥، وحكى المبرد عن أبي عبيدة أن «يا نصر نصراً نصراً» نصب على الإغراء، انظر المقتضب: ٤/ ٢١١.
قال سيبويه: «وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ، فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويل» الكتاب: ٢/ ١٨٥.

(٣) انظر روايات البيت السابق وتوجيهها في المقتضب: ٤/ ٢٠٩-٢١٠، والأصول: ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٤) هو حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكِّي القارئ، توفي سنة ١٣٠هـ، انظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٢٦٥.

(٥) سبأ: ٣٤/ ١٠، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٣٣-٣٣٤، وشواذ ابن خالويه: ١٢١، والنشر: ٢/ ٣٤٩، والإتحاف: ٣٥٨.

(٦) من قوله: «وهو اختيار الخليل ..» إلى قوله: «بالنصب» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٢١٢، وانظر ما سلف: ١/ ٣٠٥.

وكان أَبو العباس المبرِّد يرى أَنك إِذا قلت: يا زيدُ والحارثُ فالرفعُ هو الاختيار عنده، وإِذا قلت: يا زيدُ والرجلَ فالنصب هو المختار، وذلك أَن الحارث وحارثاً عَلَمان وليس في الأَلف واللَّام معنىً سوى ما كان قبل دخولها، والأَلفُ واللَّام في الرجل فد أَفادَتا معنىً، وهو معاقَبة الإِضافة، فلمَّا كان الواجبُ في الإِضافة النصبَ كان المختارُ والوجهُ مع الأَلف واللام النصبَ أَيضاً لأَنها بمنزلة الإِضافة(١).

فإِن عطفتَ اسماً مفرداً علَماً على مثله نحوَ يا زيدُ وعمرو؛ لم يكن فيه إِلَّا البناءُ لأَن العلَّة الموجِبةَ لبناء الاسم الأَول موجودة في الثاني، لأَن حرف العطف أَشْركَ الثاني في حُكم الأَول، ولذلك لو أَبدلتَ الثاني من الأَول وهو مفرد لم يكن فيه إِلَّا البناءُ والضمُّ، نحوُ يا زيدُ زيدُ، ويا أَخانا خالدُ لأَن عِبرة البدل أَن يحلَّ محلَّ الأَول، ولو أَحْلَلتَه محلَّ الأَول لم يكن فيه إِلَّا البناءُ، ولذلك استثناه فقالَ: «إِلَّا البدلَ»(٢).

وقولُه: «**ونحوَ زيد وعمرو**» يعني في العطف بالحرف، ويمثِّله بقوله: «يا زيدُ وعمرو، ويا زيدُ أَو عمرو، ويا زيدُ لا عمرو» يشير إِلى أَن جميع حروف العطف في ذلك سَواء وإِن اختلفت معانيها.

وإِن كان المنادى مبهماً كان حكمُه كحُكم غيره إِلَّا أَنه يُوصَف بالرجُل وما أَشْبهه من الأَجناس، فتقول: يا أَيُّها الرجلُ أَقبلْ، [٢/ ٤] فيكون أَيُّ والرجلُ كاسم واحد، فأَيّ مدعوٌّ والرجلُ نعتُه، ولا يجوز أَن يُفارِقَه النعتُ لأَن أَيّاً اسم مبهَم لم يُستعمل إِلَّا بِصِلة إِلَّا في الاستفهام والجزاء، فلمَّا لم يُوصَلْ أُلْزِمَ الصفةَ لتبيِّنه كما تبيِّنه الصلة(٣)، [٤٧/ أ] وقد أَجاز المازني نصبَ ذلك حملاً على الموضع قياساً على غير المبهَم(٤)، والصوابُ ما

---

(١) من قوله: «وكان أَبو العباس ..» إِلى قوله: «الإِضافة» قاله ابن السراج في الأُصول: ١/ ٣٣٦، وانظر المقتضب: ٤/ ٢١٢-٢١٣.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٨٦، والأُصول: ١/ ٣٣٥.

(٣) من قوله: «وإِن كان المنادى مبهماً ..» إِلى قوله: «الصلة» قاله ابن السراج في الأُصول: ١/ ٣٣٧.

(٤) انظر ما أَجازه المازني في الإِيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٢٧، وزد النكت: ٥٤١ .

ذكرْناه للمانع المذكور.

قال صاحب الكتاب: (وإِذا أُضيفت فالنصبُ، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّة، وقوله:

أَزيــدُ أَخــا وَرْقــاءَ ..

ويا خالدُ نفسَه، ويا تميمُ كلُّكم أَو كلَّهم، ويا بِشْرُ صاحبَ عمرو، ويا غلامُ أَبا عبد الله، ويا زيدُ وعبدَ الله).

قال الشَّارح: وإِن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إِلَّا النصبُ صفةً كان أَو غيرَ صفة، مثالُ الصفة: يا زيدُ ذا الجُمَّة ويا زيدُ أَخانا، قال الشَّاعر[1]:

أَزيــدُ أَخــا وَرْقــاءَ إِنْ كنــتَ ثــائراً فقــد عرّضَــتْ أَحْنــاءُ حــقٍّ فخاصِــمِ

الشاهد فيه نصبُ الصفة لأَنها مضافة، وَرْقاء: حيٌّ من قيس، والثائر: طالبُ الدَّم، يقول: إِن كنتَ طالباً لثأْرك فقد أَمكنَك ذلك فاطلبْه وخاصمْ فيه، والأَحْناء: الجَوانب، وهي جمع حِنْو[2].

ولا يجوز رفعُ هذه الصفة بحال لأَن المنادى إِذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه إِلَّا النصبُ، وذلك من قِبل أَن الصفة من تمام الموصوف لأَنها مخصِّصة للموصوف موضِّحة له كتخصيص الأَلف واللَّام في نحو الرجلُ والغلام، ولذلك لا يجوز تقديمها عليه، ويؤَيد عندك أَن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[3]، فدخولُ الفاء في خبر الموت دليلٌ على اتِّحاد الصفة والموصوف، أَلا ترى أَنك لو قلت: إِن الرجل فإِنه مُلاقيك لم يجز، وإِنما جاز في الآية لأَنك وصفتَه بقولك: «الذي تَفِرُّون منه»، والفاءُ تدخل في خبر الموصول بالفعل، فلمَّا وصَفُوا الموتَ بما يجوز دخولُ الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه، وإِذ كانت منزلتُها من الموصوف هذه المنزلةَ جاز أَن يُعتبَر فيها من الحكم ما يُعتبَر فيه،

---

(١) لم يعرف قائل البيت، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٣، وزد النكت: ٥٣٩.

(٢) انظر تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٣) الجمعة: ٦٢/ ٨، وانظر ما سلف: ١/ ٢٣٤.

فكما لم يكن في المنادى إِذا كان مضافاً إِلَّا النصبُ نحوَ يا غلامَ زيد كذلك لا يكون في صفة المنادى إِذا كانت مضافة غيرُه، كقولك: يا زيدُ أَخانا، ولم يجز أَن تقول: يا زيدُ أَخونا ويا بكْرُ صاحبُ بِشر فترفعَ حملاً على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت: يا زيدُ العاقلُ، وكذلك إِن أَكدت فقلتَ: يا زيدُ نفْسَه ويا تميمُ كلَّكم ويا قيسُ كلَّكم، فتنصب لأَن مَجْرى التأْكيد مَجْرى النعت، فلذلك استَويا في الحكم، وجاز أَن تقول: كلُّكم؛ بلفظ الخطاب لأَن المنادى مخاطَب، وجاز أَن تقول: كلّهم؛ بلفظ الغيبة لأَن المنادى وإِن كان مخاطَباً إِلَّا أَن لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة[١]، أَلا تراك تقول: زيدٌ فعلَ، ولا تقول: فعلتَ وإِن كنتَ تخاطِب زيداً المذكور، وتقول: يا بِشْرُ صاحبَ عمرو، ويا غلامُ أَبا عبد الله، تنصبُ الثاني لا غيرُ سواءٌ جعلتَه عطفَ بيان أَو بدلاً لأَن عطف البيان حكمُه حكمُ الصفة، والصفةُ إِذا كانت بمضاف لم يكن إِلَّا منصوباً، فكذلك عطفُ البيان، والبدلُ عِبْرتُه أَن يحلَّ محلَّ الأَول، وأَنت لو أَحللتَه محلَّ الأَول وأَوليتَه حرفَ النداء وهو مضاف لم يكن إِلَّا نصباً، وكذلك إِذا عطفتَ على المنادى المفرَد مضافاً لم يكن إِلَّا نصباً، نحوُ يا زيد وعبد الله، لأَن المعطوف شريك المعطوف عليه، فكما أَن الأَول إِذا كان مضافاً لم يكن إِلَّا منصوباً فكذلك الثاني لأَنه شريكه في العامل.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والوصفُ بابن وابنة كالوصف بغيرهما إِذا لم يقعا بين عَلَمَين، فإِن [٢/ ٥] وقعا أُتبعتْ حركةُ الأَول حركةَ الثاني كما فعلوا في ابنم وامرئ، تقول: يا زيدُ ابنَ أَخينا ويا هندُ ابنةَ عاصم).

قال الشارح: إِذا وُصِف الاسمُ المنادى المفردُ العلَم بابن أَو ابنة كان حكمُهما كحكم غيرهما من الأَسماء المضافة إِذا وُصف بها من استحقاق الإِعراب بالنصب، نحوُ يا زيدُ ابنَ أَخينا؛ بضمِّ الأَول لأَنه منادى مفرد علَم وبنصْب الصفة لأَنها مضافة كما قلت: يا زيدُ ذا الجُمَّة، وإِن وصفتَ بهما علَماً مضافَيْن إِلى علَم أَو كُنية أَو لقبٍ نحوُ يا زيدُ بنَ

---

(١) مذهب الأخفش أنه لا يأتي إلا ضمير الغيبة في «يا تميم كلهم». انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٣، وزد الشيرازيات: ٤٥٦-٤٥٧.

عمرو ويا جعفرُ بنَ أَبي خالد ويا زيدُ بنَ بطَّة كانت الصفة منصوبة على كلِّ حال، وجاز في المنادى وجهان:

أَحدُهما: الإِتباعُ، وهو أَن تقول: يا زيدَ بنَ عمرو فتُتْبع حركةَ الدال فتحةَ النون، وحقُّها الضمُّ، وهو غريب لأَن حقَّ الصفة أَن تَتْبعَ الموصوفَ في الإِعراب، وههنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ، والعلَّة في ذلك أَنك جعلتَهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، إِذ كلُّ إِنسان معزوٌّ إِلى أبيه عَلَماً كان أَو كُنية أَو لقباً فيوصَفُ بذلك، فجُعلا كالاسمين اللَّذين رُكِّب أَحدُهما مع الآخر، قال الشاعر[1]:

يا حَكَمَ بنَ المنذِرِ بنِ الجارُودْ

ففتَحَ ميمَ حَكم مع أَنه منادى مفرد معرفة، وذلك لأَنهم جعلوهما كالاسم الواحد، فلمَّا فتحوا نون ابن من حيث كان مضافاً فتَحوا أَيضاً ميمَ حَكم، لأَنهم لمَّا أَضافوا ابناً كأَنهم قد أَضافوا ما قبله[2]، ولذلك من شدَّة انْعقادهما شبَّه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرئ وحركةَ النون من ابنُم[3]، فكما أَن الراء من امرئ تابعة للهمزة والنونَ في ابنم تابعةٌ للميم كذلك أَتْبعوا الدالَ من يا زيد بن عمرو والنونَ من ابن لأَن الصفة والموصوف كالصِّلة والموصول، وانضاف إِلى ذلك كثرةُ الاستعمال فقوِيَ الاتِّحادُ، ولذلك لا يحسُنُ الوقفُ على الاسم الأَول ويُبْتدأ بالثاني فيقال: ابنُ فلان.

والوجهُ الثاني: أَن تقول: يا زيدُ بن عمرو بضمِّ الدال من زيد على الأَصل، لا تُتْبعها فتحةَ النون من ابن عمرو، وهي لغة فاشية، فعلى هذا يكون الأَلف من عيسى في قوله: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[4] على القول الأَول في تقدير مفتوحٍ وعلى القول

---

(١) هو راجز من بني الحِرْماز، ونسب البيت إلى رؤبة، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٦.

(٢) من قوله: «ففتح ميم ..» إلى قوله: «قبله» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٢٧ بخلاف يسير.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٢٠٣، والنكت: ٥٥٤.

(٤) المائدة: ٥/ ١١٠.

الثاني في تقدير مضمومٍ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقالوا في غير النداء أَيضاً إِذا وصفوا: هذا زيدُ ابنُ أَخينا، وهند ابنةُ عمِّنا وهذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصم، وكذلك النصبُ والجرُّ، فإِذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غيرُ، وقد جوَّزوا في الوصف التنوينَ في ضرورة الشعر كقوله:

جاريةٌ مِن قيسٍ ابنِ ثَعلْبَهْ) [٤٧/ ب].

قال الشَّارح: قد جرَوا على هذه القاعدة في غير النداء أَيضاً، لا فَرْقَ بين النداء وغير النداء في هذا الحكم، وذلك أَنه لَّما كثُر إِجراءُ ابن صفةً على ما قبله من الأَعلام إِذا كان مضافاً إِلى علَم أَو ما يجري مَجْرى الأَعلامِ من الكُنى والأَلقاب، نحوُ زيد بن عمرو وأَبي بكر بن قاسم وسعيد بن بَطَّة وعبد الله بن الدُّمَيْنة، فلمّا كان ابن لا ينفكُّ من أَن يكون مضافاً إِلى أَب أَو أُمٍّ، وكثُر استعماله اسْتجازوا فيه من التخفيف ما لم يَسْتجيزوه مع غيره[١]، فحذفوا أَلف الوصل من ابن لأَنه لا يُنْوى[٢] فصلُه ممَّا قبله، إِذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد، وهي مضارِعة للصِّلة والموصول من وجوه[٣] تُذكَر في موضعها، وحذفوا تنوينَ الموصوف أَيضاً، كأَنهم جعلوا الاسمَيْن اسماً واحداً لكثرة الاستعمال، وأَتْبعوا حركةَ الاسم الأَولِ حركةَ الاسم الثاني، ولذلك شبَّهه سيبويه بامرئ وابنُمْ في كوْن حركة الراء تابعةً لحركة الهمزة وحركةِ النون في [٢/ ٦] ابنُمْ تابعةً لحركة الميم على ما تقدَّم، فإذا قلت: هذا زيدُ بنُ عمرو وهند ابنةُ عاصم، فهذا مبتدأ وزيد الخبرُ وما بعده نعتُه، وضمَّةُ زيد ضمَّةُ إِتباع لا ضمةُ إِعراب، لأَنك عقدتَ الصفة والموصوف وجعلتَهما اسماً واحداً وصارت المعامَلةُ مع الصفة والموصوف كالصَّدر[٤]

---

(١) في ط: «غيرهم» تحريف.

(٢) في ط، ر: «يقوى».

(٣) من قوله: «لما كثر إجراء ابن ..» إلى قوله: «وجوه» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٢٩- ٥٣٠ بخلاف يسير.

(٤) في ط: «كالمصدر» تحريف.

له، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول، وكذلك النصبُ، تقول: رأيتُ زيد بن عمرو؛ فتَفتحُ الدالَ إتباعاً لفتحة النون، وتقول في الجرِّ: مررت بزيدِ بن عمرو؛ فتكسرُ الدالَ من زيد إتباعاً لكسرة النون من ابن عمرو.

وقد ذهب بعضهم إلى أَن التنوين إِنما سقط لالتقاء الساكنَيْن[1] سكونِه وسكونِ الباء بعده، وهو قول فاسد، لأَنه قد جاء عنهم: «هذه هندُ بنتُ عمرو» فيُحذَف التنوينُ وإِن لم يَلْقَه ساكنٌ بعده، فعُلم بذلك أَن حذف التنوين إِنما كان لكثرة استعمال ابن[2].

فإِن لم تُضفْ ابناً إِلى علَم، نحوُ «هذا زيدٌ ابنُ أَخينا وهذه هندٌ ابنةُ عمِّنا» لم تَحذِف التنوين وأَثبتَّ الهمزةَ خطّاً، لأَنه لم يَكثُر استعماله كثرةَ إِضافته إِلى العلَم، وكذلك إِذا لم يَصفوا به وجعلوه خبراً لم تحذف التنوينَ وأَثبتَّ همزة الوصل خطّاً، فتقول: زيدٌ ابن عمرو، فيكون زيد مبتدأً وابن عمرو الخبرَ، ومثلُه إِن بكراً ابنُ جعفر، وظننتُ محمداً ابنَ عليٍّ وكذلك إِن ثنَّيت فقلت: ضربتُ الزيدَيْن ابنَي جعفر أَثبتَّ الأَلف والنون لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَنه لم يكثُر ذلك في التثنية كثرتَه في الإِفراد.

والثاني: أَنه لم يَبْقَ بالتثنية علَماً وصار تعريفُه بالأَلف واللَّام نحوُ الرجُل والغلام.

فأَمَّا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[3] فقد قُرئ بالتنوين وبغير التنوين[4]، فمَنْ نوَّنَ جعلَه مبتدأً و«ابنُ الله» الخبرَ حكايةً عن مَقال اليهود، ومَنْ حذَفَ

---

(١) هو قول أكثر النحويين كما قال المبرد في المقتضب: ٢/ ٣١٢، وهو قول يونس كما قال السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٥٠٨.

(٢) هذا قول سيبويه وابن جني والأعلم، انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٤، وسر الصناعة: ٥٢٧، والنكت: ٥٥٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٠.

(٣) التوبة: ٩/ ٣٠.

(٤) قرأ عاصم والكسائي بالتنوين، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة بغير تنوين، انظر السبعة: ٣١٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٠١.

التنوين منه جعله وصفاً وقدَّر مبتدأً محذوفاً تقديره هو عُزَيْرُ بن الله، فيكون «هو» مبتدأً و«عُزَيرُ» الخبرَ وابنُ الله صفتَه، وهذا فيه ضعفٌ؛ لأَن عُزَيراً لم يتقدَّم له ذِكر فيُكنيَ عنه، والأَشبهُ أَن يكون أَيضاً خبراً إِلَّا أَنه حُذف منه التنوينُ لالتقاء الساكنين من قَبيل الضرورة[1]، وله نظائر، نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ① ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[2] بحذف التنوين من أحد[3]، ومنه ما رواه أَبو العباس عن عُمارةَ بن عقيل أَنه قرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[4] بنصْب النهار على إِرادة التنوين، ومنه قول الشاعر[5]:

فأَلفيتُه غيرَ مُسْتَعتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إِلَّا قليلا

أَراد ولا ذاكرٍ اللهَ إِلَّا قليلاً؛ بالتنوين، ولذلك نصَبَ، إِلَّا أَنه حذفَ التنوينَ لالتقاء الساكنَيْن.

وقولُه: «وقد جوَّزوا في الوصف التنوينَ في ضرورة الشعر» بمعنى أَنهم قد أَجازوا فيما حذَفوا منه التنوينَ، وذلك إِذا وقع ابن وصفاً بين علَمين، نحوُ قول الشاعر[6]:

جارِيَةٌ من قَيْسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ كأَنَّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

---

(١) انظر توجيه التنوين وعدمه في «عزير» في المقتضب: ٢/ ٣١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٥٥، وسر الصناعة: ٥٣٢-٥٣٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦١-١٦٢، وكلام ابن يعيش واستدلاله قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٣٢-٥٣٤.

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ١-٢.

(٣) قرأ أبو عمرو ونصر بن عاصم «أحد» غير منون، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٠٠، والسبعة: ٧٠١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٧٤.

(٤) يس: ٣٦/ ٤٠، وانظر ما رواه أبو العباس المبرد في الكامل له: ١/ ٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٩٥- ٣٩٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٥٢، والخصائص: ١/ ١٢٥، ١/ ٢٤٩، ١/ ٣٧٣، ١/ ٣٨٤، وسر الصناعة: ٥٣٩.

(٥) هو أبو الأسود الدؤلي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣٢، وزد الأصول: ٣/ ٤٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٥٤، وسر الصناعة ٥٣٤ .

(٦) هو الأغلب العجلي كما سيذكر الشارح، وتخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٥.

البيت للأَغلب العجليّ، وقيس بن ثعلبة بن عُكَابَة قبيلةٌ عظيمة معروفة[١]، وقال الحطيئة[٢]:

فـإِنْ لا يكُـنْ مـالٌ يُثَـابُ فإِنَّـه سـيأْتي ثَنـائي زيْـداً بْـنَ مُهَلْهَـلِ

ومَنْ فعل ذلك لزمَه إِثباتُ الأَلف في الخطِّ، والجيِّدُ في البيتين أَن يكون أَراد البدلَ[٣] لا الوصفَ ليخرجَ عن عُهْدة الضرورة. [٢/ ٧]

---

(١) انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: ٣٦٧.

(٢) البيت في ديوانه: ٣٠٢، وسر الصناعة: ٥٣١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٠، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٣٢، والخصائص: ٢/ ٤٩١، وضرائر الشعر: ٢٨.
والرواية في الديوان وسر الصناعة والخصائص وأمالي ابن الشجري «إلا يكن» وبذا دخل البيت خرم.

(٣) كذا وجه ابن جني البيتين، انظر سر الصناعة: ٥٣١.

المُنادى المُبْهَم

(فَصْـل) قـال صـاحب الكتـاب: (والمنـادى المبهَم شـيئان أَيٌّ واسمُ الإِشـارة، فـأَيّ يوصَـف بشـيئَيْن: بما فيـه الأَلـفُ والـلَّام مقحمـةً بيـنهما كلمـةُ التنبيـه، وباسـم الإِشـارة، كقولك: يا أَيُّها الرجلُ ويا أَيُّهذا، قال ذو الرمة:

أَلا أَيُّهــذا البــاخِعُ الوَجْــدُ نَفْسَــه

واسمُ الإِشارة لا يُوصَـف إِلَّا بما فيـه الأَلـف والـلَّام، كقولـك: يـا هـذا الرجـلُ، و يـا هؤلاء الرجالُ، وأَنشـد سيبويه لِخُزَر بن لَوْذان:

يــا صــاحِ يــا ذا الضَّــامِرُ العَـنْسِ

ولعَبيد:

يــا ذا المُخوِّفَنــا بمَقْتَــلِ شَــيْخِه).

قال الشَّـارح: المبهَم في النداء شيئان: أَحدُهما: أَيٌّ، والثـاني: اسـمُ الإِشـارة، فأَمـا أَيٌّ فنحوُ قولك: يا أَيُّها الرجلُ، وهي أَشدُّ إِبهاماً من أَسماء الإِشارة، أَلا ترى أَنها لا تثنَّى ولا تُجمَع، فتقول: يا أَيُّها الرجلُ ويا أَيُّها الرجلان ويا أَيُّها الرجالُ، ولذلك لزمَها النعتُ، فيا أَداة النداء، وأَيُّ المنادى ، وها تنبيهٌ ، والرجل نعتُه، والأَصلُ فيه أَنهم أَرادوا نداءَ الرجل وهو قريب من المنادِي، وفيـه الأَلـفُ والـلَّام، فلـمَّا لم يُمكـن نـداؤه والحالـةُ هـذه كرهـوا نزْعَهما وتغييرَ اللفظ عند النداء، إِذ الغرضُ إِنما هو نداء ذلك الاسم، فجاؤوا بأَيّ وُصلةً إِلى نداء الرجل وهـو على لفظـه وجعلـوه الاسـمَ المنـادَى، وجعلـوا الرجـل نعتَـه، ولـزمَ النعـتُ حيـث كـان هـو المقصـودَ وأَدخَلـوا عليـه «هـا» التنبيـه لازمـةً لتكـون دلالـةً عـلى خروجها عمَّا كانت عليه وعوضاً ممَّا حُذف منها، والذي حُذف منها الإِضافةُ في قولـك: أَيُّ الرجلَيْن وأَيُّ الغلامَيْن، والصلةُ في نظيرتهـا، وهـي «مَـنْ» أَلا تـرى أَنـك إِذا ناديـتَ [٤٨أ] «مَنْ» قلت: يا مَنْ أَبوه قائم ويا مَنْ في الدار[١].

---

(١) من قوله: «والأصل فيه أنهم ..» إلى قوله: «الدار» قاله الأعلم في النكت: ٥٤٢ بيسير خلاف.

وتوصَفُ أَيٌّ في النداء بشيئَيْن: أَحدُهما الأَلف واللَّام، وقد ذُكر، والثاني: اسمُ الإِشارة، نحوُ يا أَيُّهذا الرجلُ، فذا صفةٌ لأَيّ كما وُصفت بما فيه الأَلف واللَّام، وجاز الوصفُ به لأَنه مبهَم مثلَه كما تَصف ما فيه الأَلفُ واللام بما فيه الأَلف واللام، والنُّكتةُ في ذلك أَن «ذا» يوصَفُ بما يوصَفُ به أَيٌّ من الجنس، نحوُ الرجُل والغلام، فوصفوا به أَيّاً في النداء تأَكيداً لمعنى الإِشارة، إِذ النداءُ حالُ إِشارةٍ، والغرضُ نعتُه، أَلا ترى أَن المقصود بالنداء من قولك: يا أَيُّهذا الرجلُ إِنما هو الرجلُ وذا وُصلةٌ كأَيّ، قال الشَّاعر[1]:

أَلَا أَيُّهذا المنزِلُ الدَّارسُ الذي ... كأَنَّك لم يَعْهَدْ بكَ الحيُّ عاهِدُ

وقال الآخر[2]:

أَلا أَيُّهذا اللَّائمي أَحضُرَ الوَغَى ... وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أَنتَ مُخْلِدي

وقال ذو الرمة[3]:

أَلا أَيُّهذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَه ... لِشيءٍ نَحَتْه عن يدَيْه المَقادِرُ

وقد يستغنون باسم الإِشارة عن أَيّ،فيُوقِعونها موقعَها فيقولون: يا ذا الرجلُ ويا هذا الرجلُ، فيكون «ذا» وُصْلةً كما كانت أَيّ، وتَلزمُها الصفةُ كما تلزم أَيّاً، ولا يجوز[4] في وصفها إِلَّا الرفعُ كما كانت أَيٌّ كذلك، لأَنه لا يتمُّ بيا ذا النداءُ ههنا لأَنه في معنى يا أَيُّها، ولا بدَّ من الرجل إِذ هو المنادَى في الحكم والتقدير، ولا يَلزمُها «ها» التنبيه كما لزم أَيّاً

---

(١) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ١٠٨٨، والكتاب: ٢/ ١٩٣، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢١٩، ٤/ ٢٥٩، والمحتسب: ٢/ ٦٩، والنكت: ٥٤٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤١١.

ورواية شرح الديوان: «ألا أيها الرسم الذي غيَّر البِلى».

(٢) هو طرفة بن العبد، والبيت في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٣/ ٩٩، وشرح السبع الطوال: ١٩٢.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٤) انظر النكت: ٥٤٣.

لأَنه لم يُحذف من الاسم[١] المشار إِليه شيءٌ كما حُذف من أَيّ، فأَما «هذا» فلها مذهبان: [٢/ ٨]

أَحدُهما: أَن تكون وُصلةً لنداء الرجل فيكونَ حكمُها حكمَ يا أَيُّها الرجل.

والآخَر: أَن تكون مكتفِيةً لأَنه يجوز أَن تقول: يا هذا أَقبلْ ولا تَصفَ، فعلى هذا المذهب يجوز أَن تقول: يا هذا الرجلُ والرجلَ؛ بالرفع والنصب، ويا هذا الظريفُ والظريفَ، وأَجاز المازنيّ يا أَيُّها الرجلُ والرجلَ؛ بالرفع والنصب، وقد تقدَّم الكلام عليه[٢]، فأَما ما أَنشدَه من قول الشاعر[٣]:

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ

فالشاهدُ فيه وصفُ «ذا» بما فيه الأَلف واللَّام، والضامرُ رفعٌ وإِن كان مضافاً إِلى العَنْس لأَن إِضافته غيرُ محْضة، إِذ التقدير يا ذا الذي ضَمُرَتْ عَنْسُه، والعَنْس: الناقة الشديدة، وأَصلُ العَنْس: الصَّخرة في الماء، قيل لها ذلك لصلابتها[٤]، ومثلُه يا ذا الحسَنُ الوجهِ، تقديرُه يا هذا الحسنُ وجهُه.

وذهب الكوفيون إِلى أَن الرواية «يا صاحِ يا ذا الضامِرِ[٥] العَنْسِ» بخفض الضامر، ويُضيفون «ذا» إِلى الضامر[٦] ويجعلونه مثلَ يا ذا الجُمَّة، وتكون «ذو» بمعنى صاحب، وهي التي تتغيَّر فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالأَلف وفي الجرِّ بالياء، قالوا: أَلا ترى أَنه عطَفَ عليه «والرحل والأَقْتَاب والحِلْس» بالخفض، ولو كان الضامر مرفوعاً

---

(١) في ط، ر: «اسم».
(٢) انظر ما سلف: ٢/ ٧.
(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٨، وزد الأصول: ١/ ٣٣٩، والنكت: ٥٤٣.
(٤) انظر المحكم: ١/ ٣٠٧، والصحاح واللسان: (عنس).
(٥) في ط، ر: «ضامر» تحريف، انظر الحاشية التالية.
(٦) انظر رواية الكوفيين في مجالس ثعلب: ٢٧٥، والنكت: ٥٤٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٨.

على ما أَنشده سيبويه[١] لكان الرَّحل مخفوضاً بالعطف على العَنْس، فيصير التقدير يا الذي ضَمُرتْ عَنْسُه ورَحْلُه، وهذا فاسد، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر[٢]:

عَلفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً

فيكون التقدير يا ذا الضامر العنس والمتغيِّر الرَّحْل لأَن الضُّمور يدلُّ على تغيُّر[٣].

قال صاحب الكتاب: (وتقول في غير الصفة: يا هذا زيدٌ وزيداً ويا هذان زيدٌ وعمرو وزيداً وعمراً، وتقول: يا هذا ذا الجُمَّة؛ على البدل).

قال الشَّارح: قوله: «في غير الصفة» يعني عطفَ البيان والبدَل، فأَما عطف البيان فنحوُ «يا هذا زيدٌ وزيداً» ترفع على اللَّفظ وتنصب على الموضع، فهو كالنعت يعمل فيه العاملُ، وهو «يا» لا على تقدير مباشَرة حرف النداء؛ بخلاف البدل، فإِنَّ العامل يعمل فيه على تقدير أَن يحلَّ محلَّ الأَول ويُباشِرَ حرفَ النداء، فلذلك تقول: يا هذا زيدُ؛ بالضم لا غيرُ لأَن تقديره يا زيدُ، وتقول في المضاف: «يا هذا ذا الجُمَّة» تنصب لا غيرُ في البدل وغيرِه، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يُنادَى ما فيه الأَلف واللَّام إلا اللهُ وحدَه لأَنهما لا تفارقانِه كما لا تفارقان النَّجْمَ مع أَنهما خلَفٌ عن همزة إِله، وقال:

مِنَ اَجْلِكِ يا الَّتي تيَّمْتِ قلبي ... وأَنتِ بخيلةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٢) عجز البيت:

«حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها»

وقائل البيت بعض بني أسد كما في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤، وذكر الفراء في موضع آخر من معانيه: ٣/ ١٢٤ أنه سمع البيت من بعض بني دبير، وليس في ديوان بني أسد.

والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٥٣٣، والخصائص: ٢/ ٤٣١، والنكت: ٥٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٨٢، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٣٢٣. شتت: أقامت شتاء.

(٣) انظر النكت: ٥٤٤.

شبَّهه بيا أَللهُ، وهو شاذٌّ).

قال الشَّارح: قد تقدَّم قولنا: إِن حروف النداء لا تُجامِع ما فيه الأَلفُ واللَّام، وإِذا أُريدَ ذلك تُوصِّلَ إِليه بأيّ وهذا، والعلَّة في ذلك أَمران:

أَحدُهما: أَن الأَلف واللَّام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً، وإِذا قصدتَ واحداً بعيْنه صار معرفة، كأَنك أَشرتَ إِليه، والتَّخصيصُ ضربٌ من التعريف، فلم يُجْمَعْ بينهما لذلك، لأَن أَحدهما كافٍ، وصار حرف النداء بدلاً من الأَلف واللَّام في المنادَى، فاستُغْني به عنهما وصارت كالأَسماء التي هي للإِشارة نحوُ هذا وشِبْهِه.

الثاني: أَن الأَلف واللَّام تفيدان تعريفَ العهد، [٢/ ٩] وهو معنى الغيبة، وذلك أَن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداءُ خطابٌ لحاضر، فلم يُجمَع بينهما لتنافي التعريفَيْن.

فإِن قيل: فأَنتم تقولون: يا هذا، وهذا معرفةٌ بالإِشارة، وقد جمعتُم بينه وبين النداء فلمَ جاز ههنا ولم يَجز مع الأَلف واللَّام وما الفرقُ بين الموضعَين؟ فالجوابُ عنه من وجهين:

أَحدُهما: أَن تعريف الإِشارة إِيماء وقصدٌ إِلى حاضر لتعرُّفه لحاسَّة النظر، وتعريفُ النداء خطابٌ لحاضر وقصدٌ لواحد بعيْنه، فلتقارُبِ معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شبَّه الخليل تعريفَ النداء بالإِشارة في نحو هذا وشِبْهِه[1]، لأَنه في الموضعَيْن قصدٌ وإِيماء إِلى حاضر.

والوجه الثاني وهو قولُ المازنيِّ: أَن أَصل هذا أَن يُشيرَ به الواحدُ إِلى واحد، فلمَّا دعوْتَه نزعتَ منه الإِشارةَ التي كانت فيه وأَلزمْتَه إِشارةَ النداء، فصارت «يا» عوضاً من نزع الإِشارة، ومن أَجل ذلك لا يقال: هذا أَقْبِلْ؛ بإِسقاط حرف النداء[2].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٨٨، ٢/ ١٩٢، ٢/ ١٩٧.

(٢) من قوله: «أن أصل هذا وشبهه ..» إلى قوله: «النداء» قاله الأعلم في النكت: ٥٤١-٥٤٢، دون عزو، وانظر قول المازني منسوباً إليه في الانتصار: ١٤٩، وشرح اللمع لابن برهان:=

[٤٨ب].

فأَما قولهم: يا أَللهُ؛ فإِنَّما جاز نداؤه وإِن كان فيه الأَلف واللَّام من قِبَل أَنه تلزمُه الأَلف واللَّام ولا تُفارقانه وتَنْزِلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم.

وأَصل اسم الله تعالى -والله أعلم- إِلهٌ، ثم دخلتْ عليه الأَلف واللَّام فصار الإِله ثم تخفَّف الهمزةُ التخفيفَ الصناعيَّ بأَن تُليَّن وتُلْقَى حركتُها على الساكن قبلها، وهو لامُ التعريف، فصار تقديره أَلِلَاه؛ بكسْر اللَّام الأُولى وفتْح الثانية، فأَدغموا اللَّام الأُولى في الثانية بعد إِسكانها وفخَّموها تعظيماً.

وقال بعضهم: حذفوا الهمزةَ حذفاً على غير وجه التَّليين[١] ثم خلَفَتْها الأَلف واللَّام، ومثلُ ذلك أُناس، حذفوا الهمزة وصارت الأَلف واللَّام في الناس عوضاً منها، ولذلك لا يجتمعان، فأَما قولهم[٢]:

إِنَّ المَنايا يطَّلِعْنَ على الأُناسِ الآمِنينا

فمردودٌ[٣] لا يُعرَف قائلُه، ويجوز أَن يكون جمعاً بين العوض والمعوَّض منه ضرورةً، فلمَّا كثُر استعمال اسم الله تعالى وكانت الأَلف واللَّام فيه عوضاً من المحذوف صارتَا كحرف من حروفه، وجاز نداؤُه وإِن كانتا فيه[٤].

=٢٧٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٢.

(١) من قوله: «وأصل اسم الله ..» إلى قوله: «التليين» قاله الأعلم في النكت: ٥٤٧، وانظر الكتاب: ٢/ ١٩٥.

وما ذكره الشارح في اشتقاق اسم الله أحد قولين لسيبويه، والآخر أن أصله لاه أُدخلت عليه الألف واللام، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤١.

(٢) البيت لذي جدن الحميري الملك كما في المعمرون والوصايا: ٤٣، والخزانة: ١/ ٣٥١، وبلا نسبة في مجالس العلماء: ٥٧، والخصائص: ٣/ ١٥١، والمخصص: ١٧/ ١٤٠، ١٧/ ١٤٥، والنكت: ٥٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٨٨، وشرح الملوكي: ٣٦٢-٣٦٣.

(٣) انظر شرح الملوكي: ٣٦٢-٣٦٣.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ١٩٥-١٩٦، والنكت: ٥٤٨-٥٤٩.

وتشبيهُه[١] لزومَ الألَف واللَّام في اسم الله تعالى بلزُومهما النَّجْمَ فذلك أَنك إِذا قلت: نجم كان لواحد من النجوم، فإِذا عنيتَ نجماً بعيْنه أَدخلتَ الأَلفَ واللَّام، وقد غلَبَ النَّجمُ على الثُّريَّا، حتى إِذا أُطلق لا ينصرفُ إِلى غيره، وصار علَماً بالغَلَبة كالدَّبَران والعَيُّوق[٢]، ولا يجوز نزْعُ الأَلف واللام منها لأَنها هي المعرِّفة في الحقيقة، فهما سِيَّان من جهة اللزوم والغَلَبة، إِلَّا أَن الفرق بينهما أَنه إِذا نزعتَ الأَلف واللام من النَّجْم تَنكَّرَ، والتنكيرُ في اسم الله تعالى مُحالٌ.

وأَما بيت الكتاب[٣]:

مِنَ اجْلِكِ ... إِلخ

فشاذٌّ قياساً واستعمالاً، فأَما القياس فلِمَا في نداء ما فيه الأَلف واللام على ما ذُكر، وأَما الاستعمال فظاهرٌ لم يأْتِ منه إِلا ما ذُكِر، وهو حرف أَو حرفان، ووجْهُ تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الأَلف واللام وإِن لم يكن مثلَه، والفرقُ بينهما أَن الذي والتي صفتان يُمكن أَن ينادَى موصوفُهما ويُؤْتى[٤] بهما صفتَين، كقولك: يا زيد الذي في الدار، ويا هندُ التي أَكرمْتِني، ويقع صفةً لأَيُّها، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[٥]، و: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾[٦]، وليستا اسمَيْن، ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى[٧]، لأَنه اسم غالب جرى مَجْرى الأَعلام كزيد وعمرو، وأَقبحُ من ذلك قولُه فيما أَنشده أَبو العلاء[٨]:

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧.

(٣) سلف البيت تاماً: ٢/ ١٩، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤١.

(٤) في ط، ر: «وينوى» وما أثبت عن د، والنكت: ٥٤٧.

(٥) في غير ما آية من القرآن الكريم.

(٦) الحِجر: ١٥/ ٦.

(٧) من قوله: «والفرق بينهما ..» إلى قوله: «تعالى» قاله الأعلم في النكت: ٥٤٧ بخلاف يسير.

(٨) تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤١، وزد النكت: ١٤٦.=

فيـــا الغُـــلامانِ اللَّـــذانِ فَـــرَّا ... إِيَّاكُـــما أَنْ تَكْسِـــبانا شَـــرَّا

وكأَنَّ الذي حسَّنه قليلاً وصْفُه باللَّذان، والصفةُ والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرفُ النداء كأَنه باشَرَ [٢/ ١٠] «اللذان»، ومثلُه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[١]، فعَامَلَ موصوفَ الذي معامَلةَ الذي في دخول الفاء في الخبر، وقد تقدَّم بيان ذلك، فاعرفْه[٢].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا كُرِّر المنادى في حال الإِضافة ففيه وجهان: أَحدُهما أَن يُنصَب الاسمان معاً كقول جرير:

يـا تَـيْمَ تَيْـمَ عَـدِيٍّ لا أَبـا لكُـمُ

وقولِ بعض وَلَدِه:

يـا زيـدَ زيـدَ اليَعْمَـلاتِ الذُّبَّـلِ

والثاني: أَن يُضَمَّ الأَول).

قال الشارح: إِذا كان المنادى مضافاً وكُرِّر المضافُ دون المضاف إِليه، وذلك نحوُ يا زيد زيد عمرو؛ فإِنه يجوز فيه وجهان:

أَحدُهما: نصبُ الأَول والثاني، والوجه الآخر: ضمُّ الأَول ونصبُ الثاني، قال الخليل ويونس: هما سَواء في المعنى وهما لغة العرب[٣]، فإِذا نصبتَهما جميعاً فسيبويه يزعُم أَن الأَول هو المضافُ إِلى عمرو، والثاني تكرَّر لضربٍ من التأكيد، ولا تأْثيرَ له في خفض المضاف إِليه، قال: «لأَنّا قد علمْنا أَنك لو لم تُكرِّر الاسم الثاني لم يكن إِلّا

=وانظر في نداء المحلى بألـ الإنصاف: ٣٣٥-٣٤٠، وأسرار العربية: ٢٣٠، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤٤٤-٤٤٨.

(١) الجمعة: ٦٢/ ٨.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ٢٣٤.

(٣) قال سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة» الكتاب: ٢/ ٢٠٥.

منصوباً، فلمَّا كرَّرْته بقي على حاله»[١].

وذهب أَبو العباس محمد بن يَزيد إِلى أَن الأَول مضاف إِلى اسم محذوف، وأَن الثاني هو المضاف إِلى الظاهر المذكور، وتقديره عنده يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو، وحُذف عمرو الأَول اكتفاءً بالثاني[٢].

وقد شبَّه الخليل يا تَيْمَ تَيْمَ عديّ بقولهم: لا أَبا لكَ[٣]، وذلك أَن الأَب مضاف إِلى الكاف غيرَ ذي شكٍّ بدليل نصب الأَب بالأَلف، والأَبُ لا يكون إِعرابُه بالحروف إِلَّا في حال إِضافته إِلى غير متكلِّم، فلمَّا نُصب بالأَلف دلَّ على إِضافته، ثم أُقحمت اللَّامُ، فلم يكن لها تأْثير في خفض الكاف إلا تأْكيدُ معنى الإِضافة، ومثله[٤]:

يـا بُـؤْسَ للحَـرْبِ ..

البؤْس مضاف إِلى الحرب، وأُقحمت اللَّام فلم يكن لها تأْثيرٌ.

والوجه الثاني: أَن يُضمَّ الأَولُ ويُنصب الثاني، وهو القياس لأَن الأَول منادى مفرد معرفة بُيِّنَ باسم مضاف إِمَّا بدلاً وإِما عطفَ بيان، وأَما البيتان اللَّذان أَنشدَهما فالأَول لجرير، وهو[٥]:

يـا تَـيْمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لا أَبـا لكُـمُ لا يُلْقِينَّـكُمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

فقد رُوي على الوجهين المذكورَيْن يريد تَيْمَ بن عبد مناة، وهو من قوم عُمر بن لَجَأ،

---

(١) قال سيبويه: «وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو يكرِّروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرِّروا» الكتاب: ٢/ ٢٠٦.

(٢) هذا أحد قولي المبرد، والقول الثاني أن «تيم» الثاني مقحم للتوكيد، انظر المقتضب: ٤/ ٢٢٧، والنكت: ٥٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٢٠٦.

(٤) البيت بتمامه:

يـا بـؤْس للحَـرْبِ التـي وضـعَتْ أَراهِـطَ فاسْـتراحوا

وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٤.

وعديٌّ أَخوهم، يقول: تَنبَّهوا حتى لا يُلقيَكم عمر في مكروه، أَي يوقِعُكم في هِجاء فاحش من أَجل تعرُّضه لي[١] [٤٩/ أ] كأَنه يَنْهاهم عن أَذاه ويأْمرهم بالإِقرار بفضله، وأَما البيت الآخر وهو[٢]:

يا زيدُ زيدَ اليَعْملاتِ الذُّبَّلِ   تطاوَلَ اللَّيلُ هُدِيتَ فانْزِلِ

البيت لبعض وَلَد جرير، وهو من أَبيات الكتاب، والقول في إعرابه كالقول في البيت الأَول، وهو زيد بن أَرْقَم، وأَضافَه إِلى اليَعْمَلات لأَنه كان يَحْدو بها، ولهذا قال: «تطاوَلَ الليلُ هُدِيْتَ[٣] فانْزِلِ» أَي انزلْ عن ظهرها واحْدُ بها، فقد تطاوَلَ الليلُ، فاعرفْه[٤].

---

(١) سقط من ط، ر: «لي».

(٢) صحّح البغدادي نسبة البيتين إلى عبد الله بن رواحة، انظر تخريجها في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٥.

(٣) سقط من ط: «هديت».

(٤) ذكر السيرافي وجهاً ثالثاً، انظره في حاشية الكتاب: ٢/ ٢٠٦، والنكت: ٥٥٥.

نـداء المُضَاف إلى ياء المُتكلّم

(فَصْل) قال صاحبَ الكتاب: (وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلّم: يا غلامي ويا غلامِ ويا غلاما، وفي التنزيل: ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، وقُرئ: (يا عبادي)، ويقال: يا ربَّا تجاوَزْ عنِّي، وفي الوقف: يا رَبّاه ويا غلاماه، والتاءُ في: يا أَبتِ ويا أُمَّتِ تاءُ تأنيث عُوضت عن الياء، أَلا تراهم يُبْدلونها هاءً في الوقف). [٢/ ١١]

قال الشارح: متى أَضافوا المنادى إلى ياء النفْس ففيه لغات:

أَجودُها حذفُ الياء والاكتفاء منها بالكسرة، وذلك نحوُ يا قومِ لا بأْسَ، ويا غلامِ أَقْبِلْ، وقال تعالى: ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[١]، ولم يُثْبتوا الياء ههنا كما لم يُثْبتوا التنوين في المفرد نحوَ يا زيدُ، لأَنها بمنزلته إذ كانت بدلاً منه، وذلك أَن الاسم مضاف إلى الياء، والياءُ لا معنى لها ولا تقوم بنفْسها إلَّا أَن تكون في الاسم المضاف إليها كما أَن التنوين لا يقوم بنفْسه حتى يكون في اسم، فلمَّا كانت الياء كالتنوين وبدلاً منه حذفوها في الموضع الذي يُحذَف فيه التنوينُ تخفيفاً لكثرة الاستعمال والنداء، ولم يُخِلَّ حذفُها بالمقصود، إذ كان في اللفظ ما يدلُّ عليها، وهو الكسرة قبلها، أَلا ترى أَنه لو لم يكن قبلها كسرةٌ لم تُحذَف نحوَ مصطفى ومُعَلَّى إذا أَضفتَهما قلتَ: مُصْطفاي ومُعَلَّاي، فلا يجوز إِسقاط الياء منهما لأَنه لا دليلَ عليها بعد حذفها، وإذا كانوا قد حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازه في النداء الذي هو بابُ حذفٍ وتغيُّرٍ أَولى وأَجدرَ بالجواز، أَلا ترى أَنك تحذف منه التنوين نحوَ يا زيدُ وتُسوِّغُ فيه الترخيمَ نحو يا حارِ، فاعرفْه.

اللغة الثانية: إِثباتُ الياء، نحوُ: يا غُلامي، وكان أَبو عمرو يقرأ: (يا عِبَادِي فاتَّقُونِ)[٢]، وقال أَبو عبد الله بن عبد الأَعلى القُرشيّ[٣]:

---

(١) الزمر: ٣٩/ ١٦، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٣٧-٢٣٨، والإتحاف: ١٠٨-١١٨.

(٢) انظر قراءة أبي عمرو في الكتاب: ٢/ ٢١٠، والأصول: ١/ ٣٤٠، والنكت: ٥٥٨، وانظر أيضاً المقتضب: ٤/ ٢٤٧، والنشر: ٢/ ١٧٩-١٨٠.

(٣) البيتان له في الكتاب: ٢/ ٢١٠، والنكت: ٥٥٧، والعيني: ٣/ ٣٩٧، وبلا نسبة في=

وكنـــتَ إِذْ كنـــتَ إلاهـــي وَحْـــدَكا لـــم يَـــكُ شيءٌ يـــا إِلاهـــي قبْلَكَـــا

فأَثبتَ الياء لأَنها اسم بمنزلة زيد إِذا أَضفتَ إليه، فكما لا تَحذفُ زيداً في النداء كذلك لا تحذفُ الياءَ، وليس إِثباتُها بالمختار.

اللغة الثالثة: أَن تقول: يا غلاميَ بفتح الياء، وهو الأَصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في «أَخوك وأَبوكَ»، والإِسكانُ فيها ضربٌ من التخفيف[1].

اللغة الرابعة: أَن تُبْدِلَ من الياء أَلفاً لأَنها أَخفُّ[2]، وذلك أَنهم استَثْقلوا الياءَ وقبلَها كسرةٌ فيما كثُر استعماله، وهو النداء، فأَبْدلوا من الكسرة فتحةً، وكانت الياء متحرِّكة فانقلبت الياء أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: يا غُلاما ويا زيدا في يا غلامي ويا زَيدي، وإِذا وقفوا أَلحقوه الهاءَ للسَّكت فقالوا: يا غلاماه ويا زَيداه لخَفاء الأَلف، ومَنْ يقول: يا غلاماه ويا زَيداه قليلٌ[3] لأَن الأَلف بدلٌ من الياء، وليس الاختيارُ يا غلامِيَ؛ حتى تُبدل منها الأَلفَ، على أَن في لغة طيِّئٍ يُبْدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة أَلفاً، فيقولون في فَنِيَ: فَنَا، وفي بَقِيَ: بَقَا، قال الشاعر[4]:

ومـــا الدُّنيـــا ببَـــاقاةٍ علَيْنـــا

يريدُ بباقيَة، وفي جاريَة: جارَاة، وهو كثير، وإِذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أَوْلى لكثرة استعماله.

=المقتضب: ٤/ ٢٤٧، والمنصف: ٢/ ٢٣٢، وسر الصناعة: ٥٤١.

(١) انظر اللغات الثلاث في المقتضب: ٤/ ٢٤٥-٢٤٧.

(٢) كذا قال سيبويه: ٢/ ٢١٠.

(٣) كذا في الكتاب: ٢/ ٢١١.

(٤) كذا الرواية في د، ط، ، ر، وهذا صدر بيت هو:

ومـــا الـــدنيا بباقـــاة لحـــيّ ولا أَحـــدٌ علـــى الـــدنيا ببـــاقِ

والبيت بهذه الرواية في الصاهل والشاحج: ٤٠٧ بلا نسبة. وانظر الصحاح (بقا)، والممتع: ٢/ ٥٥٧.

ومنهم مَنْ يقول: يا رَبُّ ويا قومُ؛ بالضمِّ، يريدون يا رَبِّ ويا قومِ[١]، وإنَّما يفعلون ذلك في الأَسماء الغالب عليها الإضافةُ لأَنهم إذا لم يُضيفوها إلى ظاهر أَو إلى مضمَر غيرِ المتكلِّم عُلِم أَنها مضافة إلى المتكلِّم، والمتكلِّمُ أَولى بذلك لأَن ضميره الذي هو الياء قد يُحذَف[٢]، فاعرفْه.

فأَمَّا التاء في يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ فتاءُ التأْنيث بمنزلة التاء في قائمة[٣] وامرأة، قال سيبويه: «سأَلتُ الخليل عن التاء في يا أَبَتِ لا تفعل، ويا أُمَّتِ؟ فقال: هذه التاء بمنزلة الهاء في خالة وعمَّة»[٤]، يعني أَنها للتأْنيث، والذي يدلُّ على أَنها للتأْنيث أَنك تقول في الوقف: يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ فتُبْدِلها هاءً في الوقف كقاعد وقاعدة؛ على حدِّ خال وخالة وعَمٍّ وعَمَّة[٥]، ودخلتْ هذه التاءُ كالعوض من ياء الإضافة، والأَصلُ يا أَبي ويا أُمِّي، فحُذفت الياءُ اجتزاءً بالكسرة قبلها، ثم دخلت التاء عوضاً منها، ولذلك لا تجتمعان، فلا تقول: يا أَبَتي ولا: يا أُمَّتي لئلَّا يُجمَعَ بين العوض والمعوَّض منه، ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنَّثٌ من لفظه، ولو [٢/ ١٢] قلت في يا خالي ويا عمِّي: يا خالتِ ويا عمَّتِ؛ لم يجز لأَنه كان يلتَبِس بالمؤنث. فأَمَّا دخولُ التاء على الأُمّ فلا إشكال فيه لأَنها مؤنثة، وأَما دخولها على الأَب فلمعنى المبالَغة من نحو راوية وعلَّامة.

وفيه لغات قالوا: يا أَبتِ؛ بالكسر، ويا أَبتَ؛ بالفتح، ويا أَبتا؛ بالأَلف، وإذا وقفت قلت: يا أَبتاه ويا أُمَّتاه، وحكى يونس عن العرب: يا أَبَ ويا أُمَّ[٦]، فمَنْ قال: يا أَبتِ؛ بالكسر فإنه أَراد يا أَبتي بالإضافة إلى ياء النفْس، ثم حذَف الياء وأَبقى الكسرةَ دليلاً

---

(١) قاله سيبويه: ٢/ ٢٠٩.

(٢) من قوله: «وإنما يفعلون ..» إلى قوله: «يحذف» قاله الأعلم في النكت: ٥٥٧.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٢١١، والمقتضب: ٣/ ١٦٩، ٤/ ٢٦٢، والنكت: ٥٥٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٧.

(٤) الكتاب: ٢/ ٢١٠-٢١١، بتصرف.

(٥) هذا تعليل الخليل، انظر الكتاب: ٢/ ٢١١.

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ٢١٣.

عليها مؤْذِنةً بأَنها مرادة، ومَنْ قال: يا أَبَتَ؛ بالفتح فيَحتمِل أَمرَيْن:

أَحدُهما أَن يكون مثلَ يا طلحةَ أَقبلْ، ووجهُه أَن أَكثر ما يُدْعَى هذا النحوُ ممَّا فيه تاءُ التأْنيث مرخَّماً، فلمَّا كان كذلك ورُدَّ المحذوف تُرِكَ الآخرُ يجري على ما كان يجري عليه [٤٩/ ب] في الترخيم من الفتح ولم يُعْتَدَّ بالهاء، وأَقحموها كما أنه لَمَّا كان أَكثرُ ما يقول العرب: «اجتمعتْ اليمامةُ» وهم يريدون أَهلَ اليمامة، فإذا رَدُّوا الأَهلَ جرَوْا على ما كانوا عليه من التأْنيث، فقالوا: اجتمعتْ أَهلُ اليمامة، ولم يعتدُّوا بالأَهل وجعلوه من قَبيل المقْحَم على حدِّ قوله(١):

كِلِيني لهمٍّ يا أُميمةَ ناصِبِ

والوجه الثاني: أَن يكون أَراد يا أَبَتا فحذفَ الأَلف، تخفيفاً، وساغ ذلك لأَنها بدلٌ من الياء فحذفوها كما تُحذف الياء، وبقيتْ الفتحة قبلها تدلُّ على الأَلف كما أَن الكسرة تَبْقى دليلاً على الياء.

وأَمَّا مَنْ قال: يا أَبتَا ويا أُمَّتا فإنه أَراد الياءَ إِلَّا أَنه استْثقلَها فأَبدلَ من الكسرة فتحة ثم قلبَها أَلفاً لأَنها متحرِّكة مفتوحٌ ما قبلها، قال الشاعر(٢):

يا أَبَتا علَّكَ أَوْ عسَاكا

وقال(٣):

---

(١) عجز البيت:

«وليلٍ أُقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ»

وقائله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ٥٤، والكتاب: ٢/ ٢٠٧، والنكت: ٥٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٦، والخزانة: ١/ ٣٧٠.

(٢) هو رؤبة، والبيت في ملحقات ديوانه: ١٨١، والكتاب: ٢/ ٣٧٥، والخزانة: ٢/ ٤٤١، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٧١، والأصول: ٢/ ٣٨٧، وكتاب الشعر: ١٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٦.

(٣) الرجز لجارية من العرب تخاطب أباها، انظر جمهرة اللغة: ١٧٦، ومقاييس اللغة: ٢/ ٢٧، واللسان والتاج (جبب).

يـــا أَبَـــتَ ويـــا أَبَـــهْ　　　حَسُـــــنْتَ إِلَّا الرَّقَبَـــــهْ

وقد كثُر إِبدالُ هذه الياء أَلفاً قال الشاعر(١):

وقـد زَعمُـوا أَنِّـي جَزِعْـتُ علـيْهما　　　وهـل جَـزَعٌ إِنْ قلـتَ: وا بِأَباهُمـا

وقال رؤبة(٢):

فَهْـــيَ تَرَثَّـــى بأَبـــا وابْنَـــيما

وكثْرةُ ما جاء من ذلك تزيد قولَ مَنْ قال: «يا أَبتَ»(٣) بالفتح: إِنه أراد يا أَبتَا؛ بالأَلف قوَّة(٤).

قال صاحب الكتاب: (وقالوا: يا ابنَ أُمِّي ويا ابْنَ عمِّي ويا ابْنَ أُمَّ ويا ابْنَ عمَّ ويا ابْنَ أُمِّ ويا ابْنَ عمِّ، وقال أَبو النجم:

يـــا ابْنَـــةَ عـــمَّا لا تَلـــومِي واهْجَعـــي

جعلوا الاسمَيْن كاسم واحد)

قال الشارح: إِذا قلتَ: يا ابْنَ أَخي ويا غلامَ غلامي فالقياسُ في هذه الياءات أَن لا تُحذَف، لأَن النداء لم يقع على الأَخ ولا على الغلام الثاني، فهما بمنزلة غيرهما في غير النداء، أَلا تراك تقول في الخبر: جاء غلام أَخي؟ فكما أَن الأخ ليس له حظٌّ في المجيء

---

(١) هو دُرنَى بنت عبعبة أَوْ دُرنَى بنت سيّار بن صبرة، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢١٨، وفرحة الأديب: ٥٠، ونسب بيت من القصيدة التي منها الشاهد إلى دُرنَى بنت عبعبة في الكتاب: ١/ ١٨٠، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٧٥، والنكت: ٢٩٠، ونسب إلى عَمْرة الخثعمية كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٠٨٢، والبيت بلا نسبة في الأصول: ١/ ٣٤١.

(٢) البيت في ديوانه: ١٨٥، والكتاب: ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٩، والنكت: ٥٦٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٧٢.

والرواية في الديوان: «.. بأَبٍ ..» وفي الكتاب والمقتضب: «بأبي».

(٣) قرأ ابن عامر وأَبو جعفر «يا أَبتَ»، انظر السبعة: ٣٤٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٧.

(٤) القائل بهذا هو أَبو عثمان المازني، انظر تخريج قوله في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٧.

فكذلك إذا قلت: يا غلام أخي ليس للأَخ حظٌّ في النداء، والياءُ إنما تُحذَف إذا وقعت موقِعاً يُحذَف فيه التنوينُ، وهو أَن تتَّصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس؛ إلَّا أنه قد ورد عنهم في قولهم: يا ابْنَ أُمِّي ويا ابْنَ عمِّي؛ على الخصوص أَربعةُ أَوجه مسموعةٌ من العرب حكاها الخليل ويونس(١).

فالوجه الأَول: يا ابن أُمِّي ويا ابْنَ عمِّي بإثبات الياء، قال الشاعر(٢):

يا ابْنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسي ... أَنتَ خلَّيْتَني(٣) لدهْرٍ شَديدِ

ولذلك وجهان من المعنى:

أَحدُهما: أَن تكون أَثبتَّها كما أَثبتَّها في يا غلامي، وإذا ساغ ثبوتُها في المنادى كان ثبوتها في المضاف إلى المنادى أَسْوَغَ.

والثاني وهو أَجودُهما: أَن تُثْبِتُها كما أَثبتَّها في يا ابن أَخي وفي [٢/ ١٣] يا غلامَ غلامي.

والوجه الثاني من الأَوجه الأَربعة: أَن تقول: يا بْنَ أُمَّ ويا بْنَ عَمَّ؛ بالفتح، وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأَبو عمرو(٤)، ويَحْتمِل ذلك أَمرَيْن(٥):

أَحدُهما: أَن يكون الأَصل يا ابنَ أُمَّا؛ بالأَلف، ثم حُذفت الأَلف تخفيفاً، وساغ ذلك لأَنها بدلٌ من الياء، فحُذِفت كما تُحذف الياء في يا غلامي في قولك: يا غلامِ، وحُذفت

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢١٣-٢١٤، والمقتضب: ٤/ ٢٥٠-٢٥٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٤-٢٩٦.

(٢) هو أَبو زبيد الطائي، والبيت في ديوانه: ٤٨، والكتاب: ٢/ ٢١٣، والنكت: ٥٥٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٥٠.
والرواية في الديوان:
يا ابْنَ حسناء شِقِّ نَفْسي يا لَجْـ ... ـلاج خلَّيتني لدهرٍ شديدِ

(٣) في ط: «خلقتني» خطأ، وفي ر: «خلفتني».

(٤) انظر السبعة: ٢٩٥، ٤٢٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٧٨.

(٥) ذكر ابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٢٩٥-٢٩٦ هذين الأمرين، وانظر النكت: ٥٥٩.

الياء من المضاف إِليه وإِن كانت لا تُحذف من المضاف إِليه إِذا قلت: يا غلام غلامي كما تُحذَف من المضاف إِذا قلت: يا غلام؛ لأَن هذا الاسمَ أَعني يا ابن أُمّ ويا ابنَ عمّ، قد كثُر استعمالُه، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره، والفتحةُ في ابن على هذا فتحةُ إِعراب، كما أَنها في «يا غلام غلامي» كذلك.

والثاني: أَن تجعل ابناً وأُمّاً جميعاً بمنزلة اسم واحد فتَبنيَ الاسمَ الآخر على الفتح وتَبني الاسم الذي هو الصدر لأَنه كالبعض للثاني، فالفتحةُ في الأَول ليست نَصْبةً كما كانت في الوجه الأَول، وإِنما هي بمنزلة الفتحة من خمسةَ عشر، وهما في موضعِ مضمومٍ من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ وهو مقصود، ويجوز أَن يكون فتحُ الثاني إِتباعاً لفتحة النون في ابن، وموضعُ أُمّ وعمّ خفضٌ بالإِضافة.

والوجه الثالث: الكسرُ، فتقول: يا ابنَ أُمِّ ويا ابْنَ عمِّ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (يابْنَ أُمِّ) بالكسر[1]، ويحتمِلُ أَمرين[2]:

أَحدهما: أَن يكون أَضاف ابناً إِلى أُمّ وحذف الياءَ من الثاني، وكان الوجه إِثباتَها، مثلُ يا غلامَ غلامي.

والوجه الثاني: أَنهما لَمّا جُعلا كاسم واحد وأَضافهما إِلى نفْسه حذَف الياءَ وبقيت الكسرةُ دليلاً، كما يُفعل بالاسم الواحد، نحوُ يا غلامِ ويا قومِ، ومثلُه يا أَحدَ عشرَ أَقبِلوا.

الوجه الرابع: أَن تقول: يا ابنَ أُمّا ويا ابنَ عمّا فتجعلَ مكانَ الياء أَلفاً كما قال[3]:

يا ابْنَةَ عمّا لا تَلومِي واهْجَعي

كما تقول: يا غلاما فتفتحُ ما قبل الياء تخفيفاً، وهي متحرِّكة فتنقلبُ ألفاً، فاعرفْه.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٩٤، والسبعة: ٢٩٥، ٤٢٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٧٨.

(٢) ذكرهما ابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٢٩٦ بنصِّهما.

(٣) هو أبو النجم كما سلف، والبيت في ديوانه: ٢٥٩ [مجمع]، والكتاب: ٢/ ٢١٤، ونوادر أبي زيد: ١٨٠، والأصول: ١/ ٣٤٢، والنكت: ٥٥٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٤-٢٩٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٥٢، والمحتسب: ٢/ ٢٣٨.

المَنْدُوب

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا بدَّ لك في المندوب من أَن تُلْحِق قبله يا أَوْ وا، وأَنت في إِلحاق الأَلف في آخره مخيَّر، فتقول: وا زيداه أَوْ وا زيدُ، والهاءُ اللَّاحقةُ بعد الأَلف للوقف خاصَّةً دون الدَّرْج، ويَلْحقُ ذلك المضافَ إِليه، فيقال: وا أَميرَ المؤمنيناه، ولا يَلْحقُ الصفةَ عند الخليل، فلا يقال: وا زيد الظَّريفاه، ويَلْحَقها عند يونس، ولا يُندَبُ إِلَّا الاسمُ المعروف، فلا يقال: وا رجلاه، ولم يُستقبَح وا مَنْ حفَرَ بئْرَ زَمْزماه لأَنه بمنزلة وا عبدَ المطَّلباه).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن المندوب مدعوٌّ، ولذلك ذُكر مع فصول النداء، لكنَّه على سبيل التفجُّع، فأَنت تدعوه، وإِن كنت تعلم أَنه لا يَستجيب كما تدعو المستَغاثَ به، وإِن كان بحيث لا يَسمَعُ، كأَنه تَعدُّه حاضراً، وأَكثرُ ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنَّ وقلَّة صبرهنَّ[1]، ولمَّا كان مدعوّاً بحيث لا يَسمَعُ أَتَوا في أَوله بيا أَوْ وا لمدِّ الصوت، ولمَّا كان يُسْلَكُ في النُّدبة والنَّوْح مذهبُ التطريب زادوا الأَلف آخِراً للتَّرنُّم كما يأْتون بها في القوافي المطلَقة، وخصُّوها بالأَلف دون الواو والياء لأَن المدَّ فيها أَمكنُ من أُختَيْها[2].

واعلمْ أَن الأَلف تَفتحُ كلَّ حركة قبلها ،ضمةً كانت أَو كسرةً ، لأَن الأَلف لا يكون ما قبلها [٥٠/ أ] إِلَّا مفتوحاً، اللَّهمَّ إِلَّا أَن يُخاف لَبْسٌ، فحينئذٍ لا تغيَّر الحركةُ، فتقول: وا زيدا، وإِذا وقفتَ على الأَلف أَلحقتَ الهاءَ في الوقف محافظةً [٢/ ١٤] عليها لخفائها، فتقول: وا زيداه ويا عُمراه، فإِن وصلتَ أَسقطتَ الهاء، لأَن خَفاء الأَلف قد زال بما اتَّصل بها، فتقول: وا زيدا وعُمراه، تُسقِط الهاءَ من الأَول لاتِّصاله بالثاني وتُثْبتها في الثاني لأَنك وقفتَ عليه، ويجوز أَن لا تأْتي بأَلف النُّدبة وتُجري لفظَه مُجْرى لفظ المنادى، نحوُ وا زيدُ ويا عمرُ، ولا يُلْبِسُ بالمنادى، إِذ قرينة الحال تدلُّ عليه.

وتَلحقُ علامةُ النُّدبةِ المضافَ إِليه، فيقال: وا أَميرَ المؤْمنيناه. و وا غلامَ زيداه؛ لأَن

---

(١) هذا قول الأخفش، انظر الأصول: ١/ ٣٥٨.

(٢)هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٦، ومجمل كلا م الشارح كلا مه، وانظر النكت: ٥٦٤

المضاف والمضافَ إِليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزِّل منزلةَ التنوين من المضاف، فإِن كان المضاف إِليه اسماً ظاهراً فتحتَ آخره لأَجل أَلف النُّدبة، وتحذِفُ التنوينَ من المضاف إِليه في النُّدبة لأَنه لا يجتمعُ ساكنان التنوينُ والأَلفُ، ولم تُحرِّك التنوينَ لأَن أَداة النُّدبة زيادة غيرُ منفصِلة كما أَن التنوين كذلك، فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية، فعاقَبوا بينهما لذلك، هذا إِذا كان المضاف إِليه ظاهراً، فإِن كان مضمَراً فإِن كان المضمَر متكلِّماً فلا تخلو ياؤه من أَن تكون محذوفة وقد اجتُزئ بالكسرة عنها[1]، نحوُ يا غلامِ أَو تكونَ ثابتةً وفيها لغتان السكونُ والحركةُ، فإِن كانت الأُولى فإِنك تُبْدل من الكسرة فتحةً لأَجل الأَلف بعدها، وتقول: وا غلاماه، وإِن كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان[2]:

أَحدهما: حذفُ الياء لسكونها وسكون الأَلف بعدها، ويستوي في ذلك لغةُ مَنْ أَثبتَها ومَنْ حذفَها.

والوجه الثاني: أَن لا تحذفَها، بل تفتحُها لأَجل الأَلف بعدها، وإِذا كانوا قد فتَحوا ما ليس أَصلُه الفتحَ كان فتحُ ما أَصلُه الفتحُ أَجدرَ وأَوْلى.

وإِن كانت الياء مفتوحة، نحوُ وا غلاميَ فليس فيه إِلَّا وجهٌ واحد، وهو إِثباتها وتحريكُها، وإِن كان المضاف إِليه مضمَراً غيرَ ياءِ النفْس أَثبتَّه بالأَلف وفتحتَ ما قبلها إِذا لم يَلْتبِس، نحوُ قولك في المضاف إِلى المخاطَب: وا غلامكاه، فإِن كان ممَّا يَلْتبِس قلبتَ الأَلف إِلى جنس الحركة قبلها، نحوُ يا غلامكيه؛ إِذا كان المخاطَب مؤنَّثاً، إِذ لو قلت: وا غلامكاه الْتبَس بالمذكَّر، وكذلك تقول: وا غلامهوه؛ إِذا كان المضمَرُ غائباً، إِذ لو قلت: وا غلامهاه الْتبَس بالمؤنث، وعلى هذا فَقِسْ كلَّ ما يأتي منه.

ولا تَلحَقُ أَلفُ النُّدبة الصفةَ، لا تقول: وا زيد الظَّريفاه عند سيبويه والخليل لأَن

---

(١) في ط، ر: «منها».

(٢) ذكر هذين الوجهين المبرد في المقتضب: ٤/ ٢٧٠، وعنه في الأصول: ١/ ٣٥٦، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٦ -١٧.

الصفة ليست المقصودَ بالنُّدبة[١]، وإنما المندوبُ الموصوفُ، وذهب الكوفيُّون ويونس من البصريِّين إلى جوازه[٢] وقالوا: إن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والمذهبُ الأَولُ، إذ ليست الصفة كالمضاف إليه لأَن المضاف إليه داخل في المضاف، ولذلك يَلزمه، وأَنت في الصفة بالخِيار إن شئت تصفُ وإن شئت لا تصفُ.

واعلمْ أَن النُّدبة لمَّا كانت بُكاءً ونَوْحاً بتَعْداد مآثر المندوب وفضائله، وإظهارُ ذلك ضعفٌ وخَوَرٌ، ولذلك كانت في الأَكثر من كلام النِّسوان[٣] لضعفهنَّ عن الاحتمال وقلَّة صبرهنَّ وجبَ أَن لا يُنْدَبَ إلَّا بأَشهر أَسماء المندوب وأَعْرفِها لكي يعرفَه السَّامعون فيكونَ عُذْراً له عندهم ويعلمَ أَنه قد وقع في أَمر عظيم لا يملك التصبُّرَ عند مثله....

فلهذا المعنى لا تُنْدَبُ نكرةٌ ولا مبهَمٌ، فلا يقال: وا رجُلاه ولا وا هذاه لإبهامهما، ويستقبحون وا مَنْ في الدَّاراه؛ لعدم وضوحه وإبهامه، ولا يستقبحون «وا مَنْ حفَرَ بئْرَ زمزمَاه» لأَنه مَنْقَبَة وفضيلة صار ذلك علَماً عليه يُعرَف به بعيْنه، فجرى مَجْرى الأَعلام، نحوُ وا عبدَ المطَّلباه، وذلك أَن عبد المطَّلب هو الذي أَظْهَر زَمْزَم بعد دُثُورها من عهد إسماعيل عليه السلام بأَن أُتي في المنام فأُمر بحفْر زمزم فقال: «وما زمزم؟ قال: لا تَنْزِفُ ولا تُهدَم، وتَسْقي الحجيجَ الأَعظم، وهي بين الفَرْث والدَّم، فغَدا عبد المطلب ومعه [٢/ ١٥] الحارث ابنُه ليس له يومئذٍ ولد غيرُه فوجدَ الغرابَ يَنْقُر بين إساف ونائلة فحفَر، فلمَّا بدا الطَّوِيُّ كبَّر»[٤]، وقصَّته معروفة.

فالنُّدبة نوع من النداء، فكلُّ مندوب منادى وليس كلُّ منادى مندوباً، إذ ليس كلُّ ما يُنادَى يجوز نُدْبتُه لأَنه يجوز أَن يُنادَى المنكورُ والمبهَم، ولا يجوز ذلك في النُّدبة، فاعرفه.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) انظر حجج الفريقين في الكتاب: ٢/ ٢٢٥ -٢٢٦، والمقتضب: ٤/ ٢٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٢٦-٢٧، و النكت: ٥٦٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥١.

(٣) انظر ما سلف: ٢/ ٣٣.

(٤) من قوله: «وما زمزم ..» إلى قوله: «كبر» في سيرة ابن هشام: ١/ ١٦٧، ومعجم البلدان: (زمزم) وانظر الروض الأُنف: ١/ ١٣٣. و«الطَّويّ: البئر المطوية بالحجارة» اللسان (طوى).

حَذْفُ حَرْف النِّداء

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز حذفُ حرف النداء عمَّا لا يُوصف به أَيٌّ، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، وتقول: أَيُّها الرجلُ وأَيتها المرأَة، ومَنْ لا يزالُ مُحسِناً أَحسِنْ إِليَّ، ولا يُحذَفُ عمَّا يُوصَفُ به أَيّ، فلا يقال: رجلُ ولا هذا).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول: إِن الغرض بالنداء التصويتُ بالمنادِي ليُقْبِلَ، والغرضُ من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيهُ المدعوّ، فإِذا كان المنادَى متراخياً عن المنادِي أَو معرِضاً عنه لا يُقْبِل إِلا بعد اجتهاد أَو نائماً قد استَثْقَل في نومه استعمَلوا فيه جميعَ حروف المنادى ما خلا الهمزة[1]، وهي يا وأَيا وهَيَا وأَيْ، يمتدُّ الصوتُ بها ويرتفع، فإِن كان قريباً نادَوْه بالهمزة، نحو قول الشاعر[2]:

أَزيدُ أَخا وَرْقاءَ إِن كنتَ ثائراً

لأَنها تفيد تنبيهَ المدعوِّ ولم يُرَدْ منها امتدادُ الصوت لقُرب المدعوِّ، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المدِّ فيها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً.

وقد يجوز حذف حرف النداء من القريب نحوُ قوله[3]:

حارِ بنَ كَعْبٍ أَلَا أَحلامَ تَزْجرُكمْ

---

(١) كذا في الكتاب: ٢/ ٢٣٠.

(٢) سلف البيت: ٢/ ٩.

(٣) عجز البيت:

عنَّا وأنتمْ من الجُوفِ الجماخِيرِ

وقائله حسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ٢٦٩، والكتاب: ٢/ ٧٣، وشرحه للسيرافي: ٦/ ١٥٨، والنكت: ٤٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٣٣، والأصول: ١/ ٣٩٦.

الجوف: جمع أجوف، وهو الذي لا رأي له، وواحد الجماخير جمخور، وهو الضعيف العقل»، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٣.

ونحوُ قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[(١)]، وقد كثُر حذفُ حرف النداء في المضاف، نحو قوله [٥٠/ ب] تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[(٣)]، وقال: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[(٤)]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[(٥)]، وهو كثير في الكتاب العزيز، وفي الجملة حذفُ الحروف ممَّا يأْباه القياسُ لأَن الحروف إِنما جِيءَ بها اختصاراً ونائبةً عن الأفعال، فما النافيةُ نائبةٌ عن أَنْفي وهمزةُ الاستفهام نائبةٌ عن أَستفهم، وحروفُ العطف عن أَعْطِفُ وحروفُ النداء نائبةٌ عن أُنادي، فإِذا أَخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر، وهو إِجحاف، إِلَّا أَنه قد ورد فيما ذكرناه لقوَّة الدلالة على المحذوف، فصار القرائن الدالة كالتلفُّظ به.

وقولُه: «يجوز حذفُ حرف النداء ممَّا لا يُوصَفُ به أَيٌّ» جعلَ ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علَّةً، ومنهم مَنْ جعلَ ذلك علَّة[(٦)]، وإِنما هو اعتبارٌ وتعريف للموضع الذي يُحذَف منه حرفُ النداء، فقالوا: كلُّ ما يجوز أَن يكون وصفاً لأَيّ ودَعَوْتَه فإِنه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لأَنه لا يُجْمعُ عليه حذفُ الموصوف وحذفُ حرف النداء منه، فيكون إِجحافاً، فلذلك لا تقول: رجلُ أَقْبِلْ ولا غلامُ تعالَ ولا هذا هلمَّ؛ وأَنتَ تريدُ النداء حتى يَظْهرَ حرفُ النداء، لأَن هذه الأَشياء يجوز أَن تكون نعوتاً لأَيّ، نحوُ يا أَيُّها الرجل، ويا أَيُّها الغلام، ويا أَيُّهذا؛ لأَن أَيّاً مبهَم، والمبهَمُ يُنعت بما فيه الأَلف واللَّام أَو

---

(١) يوسف: ١٢/ ٢٩.

(٢) يوسف: ١٢/ ١٠١.

(٣) الزمر: ٣٩/ ٤٦.

(٤) المائدة: ٥/ ١١٤.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٦٠.

(٦) منهم ابن الحاجب، وهو ظاهر كلام سيبويه والمبرد والرضي، انظر الكتاب: ٢/ ٢٣٠، والمقتضب: ٤/ ٢٥٨، والنكت: ٥٦٨-٥٦٩ والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٥٩.

بما كان مبهماً مثلَه[١]، قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾[٢]، وقال الشَّاعر[٣]:

يـا أَيُّهـا الرجـلُ المعلِّـمُ غيْـرَهُ هـلَّا لنفْسِـك كـان ذا التعلـيمُ

وقال الآخر[٤]:

أَلَا أَيُّهـذا البـاخِعُ الوَجْـدُ نفْسَـه

فوصَف أَيّاً باسم الإشارة كما وصفَه بما فيه الأَلف واللَّام [٢/ ١٦] إذ كان مبهَماً مثلَه كما يُوصف ما فيه الأَلف واللَّام بما فيه الأَلف واللَّام، واحتجَّ سيبويه بأَنَّ أَصلَ هذا أَن يُستعمل بالأَلف واللَّام، فتقول: يا أَيُّها الرجلُ[٥]، فلم يَجز حذفُ ما كان يَتعرَّف به وتَبْقيتُه على التعريف إلَّا بعِوض، وكذلك المبهَم يكون وصفاً على ما تقدَّم لأَيّ، فإذا حذفْتَ أَيّاً صار «يا» بدلاً في هذا كما صار بدلاً في رجلُ، وقال المازنيُّ في نحو «هذا أَقْبِلْ»: إن هذا اسم تُشير به إلى غير المخاطَب، فلمَّا ناديتَه ذهبتْ منه تلك الإشارة، فعُوض منها التنبيهُ بحرف النداء[٦].

وقد أَجاز قوم من الكوفيِّين «هذا أَقبلْ» على إرادة النداء، وتعلَّقوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٧]، قالوا: والمرادُ يا هؤلاء[٨]، وقد عَمِلَ به

---

(١) من قوله: «لا تقول: رجل أقبل ..» إلى قوله: «مثله» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) الحجرات: ٤٩/ ١٣.

(٣) نسبه ابن هشام مع أبيات ثلاثة في شرح شذور الذهب: ٢٣٨ إلى أبي الأسود الدؤلي وليس في ديوانه، وأنشد العسكري بيتاً من الأبيات الأربعة التي أنشدها ابن هشام ونسبه إلى المتوكل الليثي، انظر جمهرة الأمثال: ١/ ٢٧٢، ٢/ ٣٨، والبيت في ديوان المتوكل الليثي: ٢٨٣ [القسم الذي ينسب إلى المتوكل الليثي وغيره]

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٧.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٢٣٠.

(٦) انظر قول المازني في شرح اللمع لابن برهان: ٢٧٦، وما سلف: ٢/ ١٧.

(٧) البقرة: ٢/ ٨٥.

(٨) وهو قول ابن قتيبة أيضاً، وخطّأه أبو جعفر النحاس معوّلاً على كلام سيبويه، انظر=

المتنبي في قولـه[١]:

هــذي بَـرزْتِ لنــا فهِجْـتِ رَسِيســا

وكان يَميل كثيراً إِلى مذهب الكوفيِّين، ولا حُجَّةَ في الآية لاحتمال أَن يكـون هـؤلاء منصوباً بإِضمار أَعني بمعنى الاختصاص، ويكـونَ «أَنْتُـم» مبتـدأً و«تَقْتُلـون» الخبر، وقيل: «أَنتم» مبتدأ، والخبرُ «هؤلاء»[٢]، و«تقتلون أَنفسَكم» من صلة هؤلاء، وقد يكون اسمُ الإشارة موصولاً، نحوُ قوله[٣]:

عَــدَسْ مــا لعَبَّــادٍ عليــكِ إِمــارةٌ أَمِنْــتِ وهــذا تَحملــينَ طَلِيــقُ

أَي والذي تحملينَه طَليقُ، ويُحملُ قولُ المتنبي على أَن يكون إِشـارةً إِلى المصدر، أَي هذه البَرْزةُ[٤]، أَو إِلى الظرف؛ على إِرادة المرَّة، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقد شذَّ قولُهم: أَصْبِحْ ليْلُ، وافْتَدِ مَخنوقُ، وأَطْرِقْ كَرَا، و:

=الكتاب: ٢/ ٢٣٠، و معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٧٧، والطبري: ١/ ٣٩٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٣٧ -٤١، والكشاف: ١/ ٧٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٤٣، والإنصاف: ٧١٧-٧٢٢، والتبيان: ٨٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٦٠، والبحر: ١/ ٤٦٦-٤٦٧، والدرّ المصون: ١/ ٤٧٧.

(١) هذا صدر بيت، وعجزه:

ثـم انصـرفْتِ ومـا شَـفيْتِ نَسِيسـا

وهو في ديوانه: ٢/ ١٩٣، والعيني: ٤/ ٢٣٣، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٧/ ٣٥٣. الرسيس: مسّ الحمى وأولها، والنسيس: بقية النفس بعد المرض، شرح أبيات المغني: ٧/ ٣٥٣.

(٢) انظر كشف المشكلات: ٦٥-٦٦.

(٣) هو يزيد بن مفرِّغ الحميري، والبيت في ديوانه: ١٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٤٣، والخزانة: ٢/ ٥١٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٨، ٢/ ١٧٧، وكتاب الشعر: ٣٨٨، والمحتسب: ٢/ ، وانظر ما سيأتي: ٤ / ٣٦ .

عدس: اسم صوت لزجر البغل، وانظر قصة البيت في الخزانة.

(٤) هو قول أبي العلاء المعري، انظر تفسير أبيات المعاني: ١٣٥ .

جـــارِيَ لا تَسْـــتَنكري عَـــذِيري

ولا عن المستَغاث والمندوب، وقد التُزِم حذفُه في اللَّهمَّ؛ لوقوع الميم خَلَفاً عنه).

قال الشَّارح: قد جاء عنهم حذفُ حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: أَصبِحْ ليْلُ[١]، وافْتَدِ مَخْنوقُ[٢]، وأَطْرِقْ كرَا[٣]، يريدُ ترخيمَ كرَوان على قول مَنْ قال: يا حارُ؛ بالضمِّ، وذلك أَن هذه أَمثالٌ معروفة فجرتْ مَجْرى العلَم في حذف حرف النداء منها، وقال أَبو العباس المبرِّد: «الأَمثال يُسْتجاز فيها ما يُسْتجاز في الشِّعر لكثرة الاستعمال لها»[٤]، فأَمَّا قول العجَّاج[٥]:

جـــارِيَ لا تَسْـــتَنكري عَـــذِيري

فإِنه يريد يا جاريةُ، فإِنما رخَّم فحذفَ تاء التأنيث وحذفَ أَداةَ النداء ضرورةً.

ولا يجوز حذفُ حرف النداء من المستغَاث به، فلا تقول: لَزيد؛ وأَنت تريد يا لَزيد؛ لأَن المستغِيث يُبالِغ في رفْع صوته وامتداده لتوهُّمه في المستغاث به الغفلةَ والتَّراخي، وكذلك المندوبُ، قال سيبويه: «لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لأَنهم يَحتلِطون[٦]

---

(١) انظر جمهرة الأمثال: ١/ ١٩٢-١٩٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، وهو مثل يضرب للاستعطاف.

(٢) انظر مجمع الأمثال: ٢/ ٧٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٤، وهو مثل يضرب للحض على التخلص من الشدائد.

(٣) انظر المعاني الكبير: ١/ ٢٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٤، يُضرب لمن يتكلم في أمر وغيرُه أولى منه بالكلام فيه.

(٤) المقتضب: ٤/ ٢٦١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٣٧-٣٨.

(٥) البيت في ديوانه: ١/ ٣٣٢، والكتاب: ٢/ ٢٣٠-٢٣١، والمقتضب: ٤/ ٢٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٣٦، والنكت: ٥٦٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٤، والخزانة: ١/ ٢٨٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٥، وعذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله، اللسان (عذر).

(٦) في ط، ر: «يختلطون» تصحيف.

وَيَدْعُون ما قد فات وبعُدَ عنهم، والاحتلاطُ: الاجتهاد في الغضب[١]، ولأَنهم يريدون به مذهبَ الترنُّم ومدِّ الصوت، ولذلك زادوا الأَلف أخيراً مبالَغةً في الترنُّم[٢].

فأَمَّا قولهم: اللَّهمَّ فهو نداء، والضمةُ فيه بناءٌ بمنزلتها في يا زيدُ، والميمُ فيه عوضٌ من حرف النداء، ولذلك لا يجتمع «يا» مع الميم إِلَّا في شعر أَنشده الكوفيون لا يُعرف قائلُه، ويكون ضرورةً، وذلك قوله[٣]:

إِنِّي إِذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ... دَعَوْتُ يا اللَّهمَّ يا اللَّهُمَّا

فجمعَ للضرورة[٤] بين «يا» والميم.

وذهب الفرَّاء من الكوفيين إِلى أَن أَصله يا اللهُ أُمَّنا بخير، إِلَّا أَنه لَّما كثُر في كلامهم واشتُهر في أَلسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا: هَلُمَّ، والأَصل ها اُلْمُمْ، فحذفوا الهمزة خفيفاً وأَدغموا الميم في الميم كما قالوا: وَيْلُمِّه، والأَصل وَيْلُ لأُمِّه، وإِنما حذفوا وخفَّفوا[٥]، وهو قول واهٍ جدّاً لوجوه:

منها أَنه لو كان الأَمر كما ذكَر[٦] لَمَا حسُن أَن يقال: اللَّهمَّ أُمَّنا بخير[٧]، لأَنه يكون تكراراً، فلمَّا حسُنَ من [٢/ ١٧] غير قُبْح دلَّ على فساد ما ذهبَ إِليه.

وأَيضاً فإِنه لو كان الأَمر على ما ظَنَّ لَمَا جاز استعمالُه في المكارِه نحوَ اللَّهمَّ أَهلِكْهم ولا تُهلِكْنا لأَنه يكون تناقُضاً، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنَ

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٣٧، والنكت: ٥٦٩، وانظر اللسان (حلط).

(٢) عبارة سيبويه: «والندبة يلزمها يا ووَا لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم، ومع ذلك أَن الندبة كأنهم يترنَّمون فيها، فمن ثم ألزموها المدَّ، وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغة في الترنُّم» الكتاب: ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٥.

(٤) في ط، ر: «الضرورة».

(٥) انظر قول الفراء في معاني القرآن له: ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٦) في ط، ر: «ذكروا».

(٧) هذا ما دفع به أبو علي قول الفراء، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤١.

عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١] مع أنه لو كانت الميم أَصلاً من الفعل لم يَحْتج الشرطُ إِلى جواب في الآية ولسدَّت مسَدَّ الجواب، فلمّا افتقرتْ إِلى جواب وأُجيبتْ [٥١/ أ] بالفاء دلَّتْ على أَنها زائدة وليست من الفعل[٢].

واعلمْ أَن سيبويه لا يرى نعتَ اللَّهمَّ لأَنه لفظٌ لا يقع إلا في النداء، فهو في منزلة يا هَنَاه ويا مَلْكعان وفُل، وليس شيءٌ من هذا يُنْعَتُ[٣]، وخالفه أَبو العباس في ذلك: وقال: إِذا كانت الميم عوضاً من «يا» فكما تقول: يا ألله الكريم كذلك تقول: اللهمَّ الكريم، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٤]، فسيبويه يحمل «فاطِرَ السمواتِ» على أَنه نداء ثانٍ لا أَنه نعتٌ[٥].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاصُ لا النداءُ، وذلك قولهم: أَمَّا أَنا فأَفْعلُ كذا أَيُّها الرجلُ، ونحن نفعل كذا أَيُّها القومُ، واللَّهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتها العصابةُ، جعلوا أَيّاً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يَعْنُوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أَنْفسَهم وما كنَوْا عنه بأنا ونحن والضمير في «لنا» كأَنه قيل: أَمَّا أَنا فأَفعلُ متخصِّصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل متخصِّصين من بين الأَقوام، واغفرْ لنا مخصوصِينَ من بين العصائب).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن كلَّ منادى مختصٌّ تختصُّه فتُناديه من بين مَنْ بحضرتك لأَمْرك ونَهْيك أَو خَبَرك، ومعنى اختصاصك إِيَّاه أَن تقصدَه وتختصَّه بذلك دون غيره، وقد أَجرت العرب أَشياء اختصُّوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاسْتُعير

(١) الأنفال: ٨/ ٣٢.
(٢) ردَّ أبو علي على مذهب الفراء بهذا أيضاً، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٠.
(٣) في ط: «بنعت» تصحيف، وانظر الكتاب: ٢/ ١٩٦، والنكت: ٥٤٨.
(٤) الزمر: ٣٩/ ٤٦.
(٥) قال المبرد: «ولا يجوز عنده (أي سيبويه) وصفه (أي اللهم) ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأَنك قلت: يا أللهُ، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع» المقتضب: ٤/ ٢٣٩، وانظر النكت: ٥٤٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٥.

لفظُ أَحدهما للآخر من حيث شارَكَه في الاختصاص كما أَجْروا التسوية مُجْرى الاستفهام إِذ كانت التسويةُ موجودة في الاستفهام، وذلك قولك: أَزيدٌ عندك أَم عمرو، وأَزيدٌ أفضل أَم خالد، فالشيئان اللَّذان تَسأل عنهما قد استوى عِلمُك فيهما، ثم تقول: ما أُبالي أَقمتَ أَم قعدتَ، و: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1]، فأَنت غيرُ مستفهِم وإِن كان بلفظ الاستفهام لتشارُكِهما في معنى التسوية لأَن معنى قولك: لا أُبالي أَفعلتَ أَم لم تفعل، أَي هما مستويان في عِلْمي[2]، فكما جاءت التسويةُ بلفظ الاستفهام لاشتِراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإِن لم يكن منادًى، والذي يدلُّ على أَنه غير منادى أَنه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه، لا تقول: أَنا أَفعل كذا يا أَيُّهذا الرجل، إِذا عنَيْتَ نفْسك، ولا نحن نفعل كذا يا أَيُّها القومُ إذا عنَيْتُم أَنفسَكم لأَنك لا تُنبِّه غيرَك. وهذا الاختصاصُ يقع للمتكلِّم نحوَ نحن نفعلُ أَيَّتُها[3] العصابة، وتعني بالعصابة أَنفُسَكم، وللمخاطَب، نحوَ أنتم تفعلون أَيُّها القوم، ولا يجوز للغائب، لا تقول: إِنَّهم فَعلوا كذا أَيَّتُها العصابة.

وقولهم: «أَنا أَفعل كذا أَيُّها الرجل ونحن نفعل كذا أَيَّتُها العصابة» فأَيٌّ وصفتُها مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوف، أَو خبرٌ محذوفُ المبتدأ، فإذا كان مبتدأً فكأَنه قال: الرجلُ المذكورُ أَو العصابةُ المذكورة مَنْ أُريدُ، وإِذا كان خبراً فكأَنه قال: مَنْ أُريدُ الرجلُ المذكورُ أَو العصابةُ المذكورةُ، إِذ لا يقدَّر فيها حرفُ النداء[4]، بل هي جملة في موضع الحال [٢/ ١٨] لأَن الكلام قبلها تامٌّ، ولذلك مثَّلَها صاحب الكتاب[5] بقوله: **«أَنا أَفعلُ كذا متخصِّصاً من بين الرجال، ونحن نفعل متخصِّصينَ من بين الأَقوام»** وذُكر أَيٌّ هنا

---

(١) البقرة: ٢/ ٦.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٣٢، والمقتضب: ٣/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) في ط، ر: «أَيُّها».

(٤) من قوله: «فأي وصفتها ..» إلى قوله: «النداء» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ٤١.

(٥) أي الزمخشري.

وصفتُه توضيحاً وتأكيداً، إذ الاختصاصُ حاصلٌ مِنْ أنا ونحن، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ومِمَّا يَجْري هذا المَجْرى قولُهم: إنَّا معشرَ العرب نفعلُ كذا، ونحن آلَ فلان كُرماءُ، وإنَّا معشرَ الصَّعاليك لا قُوةَ بنا على المروَّة، إلَّا أنهم سوَّغوا دخولَ اللَّام ههنا فقالوا: نحن العربَ أَقْرَى الناس للضيف، وبكَ اللهَ نرجو الفضلَ، وسبحانك اللهَ العظيمَ، ومنه قولهم: الحمدُ لله الحميدَ، والمُلكُ لله أَهلَ المُلك، وأتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ، وقُرِئ ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾، ومررتُ به المسكينَ والبائسَ، وقد جاء نكرةً في قول الهذليّ[1]:

ويَأْوِي إِلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالي

وهذا الذي يقال فيه نصبٌ على المدح والشَّتْم والترحُّم).

قال الشارح: اعلمْ أن هذا النحوَ من الاختصاص يجري على مَذهَب النداء من النصب بفعل مضمَر غيرِ مستعمَلٍ إظهارُه، وليس بنداءٍ على الحقيقة بدليل أَن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنَى على الضمِّ كما يُبنى الاسمُ المفردُ في النداء على الضمِّ في نحو يا زيدُ ويا بَكرُ، ولم يقولوا في[2]:

بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ

بنا تميمٌ؛ بالضمِّ كما فعلوا في النداء، ولأَنه أَيضاً يدخل عليه الأَلفُ واللَّام، نحوُ «نحن العربَ أَقْرى الناس للضيف[3]»، وما فيه الأَلف واللَّام لا يُباشِرُه حرفُ النداء، وإذا أَرادوا ذلك توصَّلوا إليه بأَيّ ونحوِها، كقولك: يا أَيُّها الرجل، فلمَّا قلت ههنا:

---

(١) لم يتكلم الشارح على البيت، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٥٩.

(٢) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه: ١٦٩، والكتاب: ٢/ ٢٣٤، والنكت: ٥٧١، والعيني: ٤/ ٣٠٢، والخزانة: ١/ ٤١٢، ومراده قبيلة تميم. الخزانة: ١/ ٤١٢.

(٣) من قوله: «على مذهب النداء..» إلى قوله: «للضيف» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ٤٧ بخلاف يسير.

نحن العربَ مِن غير وُصْلة دلَّ أَنه غيرُ منادى.

وقوله: «**مِمَّا يَجْري هذا المَجْرى**» يريدُ مَجْرى الأَول في الاختصاص، وإِنما فصَلَه من الأَول وإِن كانا جميعاً اختصاصاً لأَنهما مختلفان من جهة اللَّفظ، وذلك أَن الفصل الأَول مرفوع، نحوُ نحن نفعل كذا أَيَّتُها العصابة، وأَنا أَفعلُ كذا أَيُّها الرجل، وهذا الفصل منصوب، نحوُ قوله[1]:

إِنَّا بَنِي مِنْقَرٍ ..

وقول الآخر[2]:

بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبَابْ

وذلك الفصل مختصٌّ بأَيّ دون غيرها من الأَسماء، وهذا الفصل يكون بسائر الأَسماء، نحوُ بَني فلان وآل فلان وغيرهما من الأَسماء.

واعلمْ أَن هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على الحقيقة وإِن كان جارياً مَجْراه، وذلك من قِبل أَنه منصوب بفعل مضمَر غيرِ مستعمَلٍ إِظهارُه، ولا يكون إِلَّا للمتكلِّم والمخاطَب، وهما حاضران، ولا يكون لغائب كما أَن النداء كذلك، والذي يدلُّ على أَنه ليس بنداء أَن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمِّ كما يُبنى الاسمُ المفرد في النداء على الضمِّ[3]، نحو يا زيدُ ويا حَكَمُ، ولم يقولوا في قول الشاعر: «بنا تميمٌ» بالضمِّ كما فعلوا في النداء، ولأَنه أَيضاً يدخل عليه الأَلف واللام، نحوُ قولهم: نحن العربَ أَقْرى الناس للضيف، ولا يجو ذلك في النداء.

---

(١) البيت بتمامه:

إِنَّا بني مِنْقَرٍ قومٌ ذوو حَسَبٍ ... فينا سَراةَ بني سعدٍ وناديها

وقائله عمرو بن الأهتم كما في الكتاب: ٢/ ٢٣٣، والنكت: ٥٧٠-٥٧١، وبلا نسبة في الكامل للمبرد: ١/ ٣٩٤، والدرر: ١/ ١٤٧.

(٢) سلف البيت قبل قليل.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٤٠، والنكت: ٥٧١.

والفرقُ بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أَنك في النداء تختصُّ واحداً من جماعة ليَعْطفَ عليك عند توهُّم غَفْلة عنك، وفي هذا الباب تختصُّه بفِعل يعمل فيه النصبَ تَقصدُ به الاختصاصَ على سبيل الافتخار والتفضيل له[١]، والاسمُ المنصوب في هذا الباب لا بدَّ أَن يتقدَّم ذِكرُه ويكون من أَسماء المتكلِّم والمخاطَب، نحوُ قوله[٢]:

أَبَى اللهُ إِلَّا أَنَّنَا آلَ خِنْدِفٍ بنا يَسمعُ الصوتَ الأَنامُ ويُبْصِرُ[٢/ ١٩]

فآلُ خِنْدِف هم النون والأَلف في أَنَّا، وكذلك قولُهم: نحن العربَ أَقْرى الناس للضيف [٥١/ ب]، فالعرب هم نحن، ونصْبُ هذه الأَسماء كنصْب ما ينتصب على التعظيم والشَّتْم بإِضمار أُريد أَو أَعني أَو أَختصُّ، فالاختصاص نوع من التعظيم والشَّتْم، فهو أَخَصُّ منهما لأَنه يكون للحاضر نحوَ المتكلِّم والمخاطَب، وسائرُ التعظيم والشَّتم يكون للحاضر والغائب، وهذا الضربُ من الاختصاص يُراد به تخصيصُ المذكور بالفعل وتخليصُه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائرُ التعظيم والشَّتم ليس المراد منه التخصيصُ والتخليص من موصوف آخر، وإِنما المرادُ المدحُ أَو الذمُّ، فمن ذلك الحمدُ لله الحميدَ، والمُلكُ لله أَهلَ المُلك، وكلُّ ذلك نُصبَ على المدح ولم تُرِد أَن تَفْصله من غيره، وتقول: أَتاني زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ، ومنه قراءة مَنْ قرأَ ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[٣] بالنصب على الذمِّ والشَّتم[٤]، ومن ذلك «مررتُ به البائسَ المسكينَ»، فيجوز خفْض البائس والمسكين على البدل، ولا يجوز أَن يكون نعتاً لأَن المضمَرات لا تُنْعَتُ، ويجوز نصبُه على الترحُّم بإِضمار أَعْني، وهو من قبيل المدح والذمِّ، فاعرفْه.

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٤٠-٤١، والنكت: ٥٧١.

(٢) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ٦٤٩.

(٣) المسد: ١١١/ ٤.

(٤) قرأ عاصم وحده بنصب «حمالة» وقرأ الباقون بالرفع، انظر السبعة: ٧٠٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٩٠، وانظر أيضاً الكتاب: ٢/ ٧٠.

التَّرخيم

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن خصائص النداء الترخيمُ إلا إذا اضطُرَّ الشاعرُ فرَخَّم في غير النداء، وله شرائط: إحداها أَن يكون الاسم علَماً، والثانية: أَن يكون غيرَ مضاف، والثالثة: أَن لا يكون مندوباً ولا مستغَاثاً، والرابعة: أَن تزيد عدَّتُه على ثلاثة أَحرف إلَّا ما كان في آخره تاءُ تأْنيث، فإِن العلميَّة والزيادة على الثلاثة فيه غيرُ مشروطتَيْن، يقولون: يا عاذِل، و: يا جاري لا تَسْتنكري، ويا ثُبَ أَقبِلي، و: يا شا ارْجُني، وأَما قولهم: يا صاحِ، وأَطْرِقْ كَرا فمن الشواذ).

قال الشارح: إِنما قال: «**ومن خصائص النداء الترخيمُ**» لأَن الترخيم المطَّردَ إِنما يكون في النداء، وفي غير النداء إِنما يكون على سبيل النُّدرة، وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتي بيانُه، ولذلك قال: «**إلَّا إِذا اضطُرَّ الشاعرُ فرخَّم في غير النداء**»، جعلَه خاصةً للنداء، والترخيمُ مأْخوذ من قولهم: صوتٌ رَخِيم إِذا كان ليِّناً ضعيفاً[١]، والترخيم ضعْفٌ في الاسم ونقصٌ له عن تمام الصوت، قال الشاعر[٢]:

لها بَشَرٌ مثْلُ الحريرِ ومَنْطِقٌ ... رخِيمُ الحَواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

يصف امرأة بعُذوبة المنطِق ولِينِ الكلام، وذلك مستحبٌّ في النساء.

والترخيم له شروط:

منها أَن يكون منادَى، وذلك لكثرة النداء في كلامهم[٣] وسَعة استعماله، والكلمةُ إِذا كثُر استعمالُها جاز فيها من التخفيف ما لم يَجز في غيرها، فلذلك رخَّموا المنادَى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياءَ في يا قومِ[٤]؛ على ما سبَق.

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨ / ٥٣، و الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦١، واللسان (رخم).

(٢) هو ذو الرمة، وسلف البيت: ١/ ٣٨.

(٣) بهذا علل سيبويه: ٢/ ٢٣٩.

(٤) كذا قال سيبويه: ٢/ ٢٣٩.

ومنها أَن يكون علَماً لأَن الأَعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجَدْ في غيرها، أَلا ترى أَنهم قالوا: حَيْوَة، والقياسُ حَيَّة، وقالوا: مَزْيَد ومَوْهَب ومَحْبَب، وقد تقدَّم علَّةُ ذلك في فصل الأَعلام[١].

ومنها أَن يكون مفرداً غيرَ مضاف، لأَن الاسم المفرد قد أَثَّر فيه النداء وأَوجَب له البناءَ بعد أَن كان معرَباً، والمضافُ والمضافُ إِليه لم يؤَثِّر فيه النداءُ، بل حالُهما بعد النداء في الإِعراب كحالهما قبل النداء، فلمَّا كان حُكم المفرد في النداء مخالِفَ حُكمِه في غير النداء وكان الترخيم إِنما يُسوِّغه النداءُ جاز، ولمَّا كان [٢/ ٢٠] المضافُ والمضافُ إِليه جاريَيْن على الإِعراب في النداء كجَرْيهما في غير النداء وكان غيرُ النداء لا يجوز فيه الترخيمُ لم يَجز فيهما، هذا مع عدَم السماع، والذي ورَد من الترخيم عن العرب إِنما هو في المفرَد، نحوُ يا حارِ ويا عامِ.

وذهب الكسائيُّ والفرَّاء إِلى جواز الترخيم في المضاف[٢] ويُوقِعُون[٣] الحذفَ على آخر الاسم الثاني فيقولون: يا أَبا عُرْوَ ويا آل عِكْرِمَ، وأَنشدوا بيتاً لم يُعرف قائله[٤]:

أَبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ... سيَدْعُوه داعِي مِيْتةٍ فيُجيبُ

وقال زهير[٥]:

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٧٥- ٧٦.

(٢) أطلق المضاف وأراد المضاف إليه، وفي شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٥٤ (المضاف) أيضاً

(٣) لعله أعاد الضمير على الكوفيين، وفي شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٥٤: « ويوقعان ...فيقولون »

(٤) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٨٧، والنكت: ٥٩٥، والإنصاف: ٣٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٩٥، وضرائر الشعر: ١٣٩، والخزانة: ١/ ٣٧٧.

(٥) البيت في ديوانه: ١٥٩، والكتاب: ٢/ ٢٧١، والأصول: ٣/ ٤٥٧، والنكت: ٥٩٣، والإنصاف: ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٩١، والخزانة: ١/ ٣٧٤، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٣٨.
الأواصر جمع آصرة، والرِّحم: القرابة.
وما نسبه الشارح إلى الفراء والكسائي مذهب الكوفيين، انظر الإنصاف: ٣٤٨-٣٥٦،=

خُذُوا حِذْرَكُم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا أَوَاصِرَنا والرِّحْمُ بالغيْبِ تُذْكَرُ

فرخَّم المضاف إِليه فيهما، وهذا محمولٌ عندنا على الضَّرورة، وحالُه حالُ ما رُخِّم في غير النداء للضرورة، لأَن المضاف إليه غيرُ منادَى.

ومنها أَن تكون عِدَّتُه زائدةً على ثلاثة أحرف، وذلك لأَن أَقلَّ الأُصول ما كان على ثلاثة، فإِذا حذفْتَ من الخمسة حرفاً أَلحقْتَه بالأَربعة وقرَّبتَه من الثلاثة تخفيفاً له بقُرْبه من الثلاثة الذي هو أقلُّ الأَبنية، وإِذا حذفتَ من الأَربعة بلغْتَ الثلاثة، وإِذا بلغتَ الثلاثة لم يَجز أَن تحذفَ منه شيئاً لأَنه لم يكن دونها شيءٌ من الأُصول فتبلُغَه لأَنها هي الغاية[1].

فأَما ما كان فيه هاءُ التأنيث فيجوز ترخيمُه وإِن كان على ثلاثة أَحرف لأَنه بمنزلة اسم ضُمَّ إِلى اسم كحَضْرَمَوتَ ورامَهرمُز[2]، فجاز حذفُ الثاني منه كما جاز في حَضْرموتَ، وبقي على حرفَيْن معتلَّاً كيَدٍ ودَمٍ لأَنه كان كذلك والهاءُ فيه، إِذ الهاءُ بمنزلة المنفصِلة، ولا يُشتَرط فيما كان فيه هاءُ التأنيث العلميَّةُ، بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاصِّ.

وإِنما ساغ الترخيمُ فيما كان فيه تاءُ التأنيث وإِن لم يكن علَماً، نحوُ يا ثُبَ ويا عِضَ في ثُبَة وعِضَة لكثْرة ترخيم ما فيه هاءُ التأْنيث، فإِنه لم يكثُر في شيء ككثْرته لَمَا تقدَّم من أَنه كاسم ضُمَّ إِلى اسم، ولأَن تاء التأْنيث تُبْدَل هاءً في الوقف إِبدالاً مطَّرداً، ودخولُها الكلامَ أَكثرُ من دخول أَلفَي التأْنيث لأَنها قد تدخل في الأَفعال الماضية للتأنيث، نحوُ قامتْ هند، وتدخلُ المذكَّرَ توكيداً ومبالغةً، نحوُ علَّامة ونسَّابة، فلمَّا كانت الهاء كذلك

=وأسرار العربية: ٢٣٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٩، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٧.
ومن قوله: «وذهب الكسائي والفراء» إلى نهاية هذا البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ٥٤ بخلاف يسير.

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٥٥.

(٢) انظر معجم البلدان (رامهرمز).

ساغ حذفُها، وكان أَوْلى لَمَا يحصلُ بذلك من الخفَّة مع عدم الإِخلال ببِنيْة الكلمة، لأَن التغيير اللَّازمَ لها مِن نقْلها من التاء إِلى الهاء يسهِّل تغييرَها بالحذف لأَن التغيير مُؤْنِسٌ بالتغيير، فإِذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرَها قلَّتْ حروفُها أَو كثُرتْ شائعاً كان أَو خاصَّاً، تقول في الخاصِّ: يا سَلَمَ أَقبلْ، وفي مُرْجانة: يا مُرْجانَ أَقبلي[1]، وفي النكرة قالوا: يا عاذِلَ أَقبلي، يريدون عاذِلة، وقالوا يا جاريَ، يريدون يا جارية، قال العجَّاج[2]:

جارِيَ لا تَستَنْكري عَذِيري

أَراد يا جاريةُ، وقالوا: يا ثُبَ في يا ثُبَةُ، وهي الجماعة، وقالوا: يا شا اُرْجِني، وهو زجْر [٥٢/ أ] لها عن السَّرْح والانبعاث، ومعناه أَقيمي في البيت[3]، وقولُهم هنا: يا شا إِنما هو على لغة مَنْ قال: يا حارِ؛ بالكسر، فأَما مَنْ قال: يا حارُ؛ بالضمِّ فقياسُه يا شاه بردِّ الهاء التي هي لامٌ بعد حذف تاء التأنيث لئلَّا يبقَى الاسم على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مدٍّ، وهو عديمُ النظير.

واعلمْ أَنهم قد قالوا: يا صاحِ؛ وهم يريدون يا صاحباً، وقالوا: أَطْرِقْ كَرا، وهم يريدون كَرواناً، فرخَّم على لغة مَن قال: يا حارُ؛ بالضمِّ، كأَنه حذفَ الأَلفَ والنون وبقيتْ الواو، وحقُّها الضمُّ فقُلبتْ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ولو كان على لغة مَنْ قال: يا حارِ؛ بالكسر لقال: يا كروَ؛ بفتْح الواو لأَن المحذوف مرادٌ، وفي الجملة ترخيمُ هذين الاسمين شاذٌّ قياساً واستعمالاً، [٢/ ٢١] فالقياسُ لَمَا ذكرناه من أَن الترخيم بابُه الأَعلامُ، وأَما الاستعمال فظَاهرٌ لقلَّة المستعمِلينَ له، ففي قولهم: يا صاحِ شذوذٌ واحد، وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاءُ التأنيث، وفي قولهم: أَطْرِقْ كرَا شذوذٌ من جهتَيْن: أَحدُهما: حذفُ حرف النداء منه، وهو ممَّا يجوز أَن يكون وصفاً لأَيّ، نحوُ يا أَيُّها

---

(١) من قوله: «ولأن التأنيث ...» إلى قوله: «أقبلي» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ٥٨-٥٩ بخلاف يسير.

(٢) سلف البيت: ٢/ ٤٠.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٢٤١، وإصلاح المنطق: ٢١٢، والصحاح واللسان (رجن).

الكروانُ.

والوجه الثاني: أَنه رخَّمه وهو نكرة ليس فيه تاءُ تأنيث، وذلك معدومٌ، فاعرفْه[١].

قال صاحب الكتاب: (والترخيمُ حذفٌ في آخِرِ الاسم على سبيل الاعْتباط، ثمَّ إِما أَن يكون المحذوفُ كالثابت في التقدير، وهو الكثير، أَو يُجعلَ ما بقي كأَنه اسم برأْسه فيُعامَلَ بما يعامَلُ به سائرُ الأَسماء، فيقال على الأَول: يا حارِ ويا هِرَقْ ويا ثَمو ويا بَنُو في المسمَّى ببَنون، وعلى الثاني: يا حارُ، ويا هِرَقْ، ويا ثَمِي، ويا بَني).

قال الشَّارح: اعلَم أَن الترخيم في كلام العرب على ضربَيْن:

ترخيمٌ يكون في باب التحقير، وهو حذفُ زوائد الاسم إِن كانت فيه، نحوُ قولك في أَسْود: سُوَيْد، وفي أَزْهر: زُهَيْر، وفي كتاب: كُتَيْب، وفي حمراء وصحراء: حُمَيْر وصُحَيْر، وهذا يوضَّح في فصله من هذا الكتاب.

وترخيمٌ يختصُّ بابَ النداء، وهو ما نحن بصدد تفسيره[٢] وشَرْحه، وهو حذفُ آخِر الاسم المفرد المعرفة في النداء.

وقوله: «**على سبيل الاعْتباط**» يعني من غير عِلَّة مُوجِبة، وإِنما ذلك لنوع من التخفيف، من قولهم: اعْتبط البعيرُ إِذا مات من غير عِلَّة[٣]، قال أُميَّة[٤]:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَماً ... لِلمَوْتِ كأْسٌ والمرءُ ذائقُها

يقول: مَن لم يَمُت شابّاً طريّاً يَمُتْ لعلَّة الكِبَر والهرَم، لا بدَّ من ذلك، ثم هذا الترخيم على وجهَيْن:

أَحدُهما: وهو الأَكثر أَن يُحذف آخِرُ الاسم ويكونَ المحذوفُ مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به، تَدَعُ ما قبله على حاله في حركته وسكونه إِيذاناً وإِشعاراً بإِرادته.

---

(١) انظر المقتضب: ١/ ١٨٨- ١٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٣٧.

(٢) في ط، ر: «فسْره». انظر اللسان (فسر).

(٣) كذا في اللسان (عبط).

(٤) البيت في ديوانه: ٤٢١، وبلا نسبة في المنصف: ٣/ ٦٧، والخزانة: ١/ ٤٥٧.

والثاني: أَن يُحذفَ ما يُحذفُ من آخره ويبقَى الاسمُ كأَنه قائم برأسه غيرُ منقوص منه، فيعامَلَ معاملةَ الأَسماء التامَّة من البناء على الضمِّ، فيقال على الوجه الأَول في حارث: يا حارِ، وفي أُمامةَ: يا أُمامَ، وفي بُرْثُنَ: يا بُرْثُ، وفي هِرَقْل: يا هِرَقْ، وفي ثمودَ: يا ثَمو، وفي بَنُون اسمَ رجل: يا بَنُو، لا يغيَّر الاسمُ بعد الحذف.

وقد خالف الفرَّاء في الاسم الذي قبل آخره ساكنٌ، فزعم أَن ترخيم نحوِ هِرَقْل وسِبَطْر وما كان مثلَهما بحذْف حرفَيْن، نحوُ يا هِرَ ويا سِبَ، قال: وإِنما كان كذلك لئلَّا يُشْبهَ الأَدواتِ، يعني الحروفَ، نحوُ نَعَم وأَجَل والأَسماءَ غيرَ المتمكِّنة نحوُ كَمْ ومَنْ[1]، وهو قولٌ واهٍ؛ لأَنَّا اتَّفقنا على أَن المرخَّم الذي قبل آخره متحرِّكٌ تبقَى حركته على ما هي عليه من ضمٍّ وفتْح وكسْر[1]، وإِنما فعلنا ذلك لأَنَّا قدَّرنا ثبوتَ المحذوف وكمالَ الاسم، فصارت هذه الحركات كأَنها حشْوٌ، وضمَّةُ البناء الذي يُحدثها النداءُ مقدَّرةٌ على حرف الإِعراب المحذوف، وما قبل المحذوف فليس بحرف إِعراب، فلذلك بقي على حاله من الحركة، كما أَن الزَّاي من زيد والباء من بَكْر على حال واحدة منصوباً كان الاسم أَو مرفوعاً أَو مجروراً كذلك هنا، ولولا ذلك لحُرِّك المرخَّمُ بحركة واحدة كلِّه، وإِذا كان ذلك كذلك فينبغي أَن يبقى السكون أَيضاً كما لو كان المحذوف باقياً لأَن الثابت حُكماً كالثابت لفظاً، ولو اعتُبر إِلباسُه بالأَدوات في حال سكونه لوجَب أَن يُعتبر إِلباسُه بالمضاف في حال كسْره، وهذا واضح.

ويقال على الوجه الثاني في حارث: يا حارُ، وفي أُمامة: يا أُمامُ، وفي بُرثُن: يا بُرْثُ، كلُّه بالضمِّ إِلَّا أَن الضمَّة في بُرْثُ غيرُ الضمَّة الأَصلية، إِنما هي ضمةُ النداء، وقد انحذفت الضمةُ الأَصلية كما حذفتَ الكسرة من حارث، وأَتَيتَ بالضمة، وتقول في

---

(١) انظر قول الفراء واحتجاجه والردَّ عليه في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١١٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٥٣، والهمع: ١/ ١٨٣، ونسب الأنباري قول الفراء إلى الكوفيين، انظر الإنصاف: ٣٦١، والارتشاف: ٢٢٣٢، من قوله: «وقد خالف الفراء.. »إلى قوله: «وكسر»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ٥٥- ٥٦ بخلاف يسير.

ترخيم [٢/ ٢٢] ثَمود وبَنُونَ عَلَماً: يا ثَمي ويا بَني لئلَّا يبقى الاسمُ آخرُه واوٌ قبلها ضمَّةٌ، وذلك معدوم في الأَسماء المتمكِّنة، فأُبدل من الضمة كسرةٌ ومن الواو ياءٌ كما فُعل بأَدْلٍ وأَجْرٍ جمعَ دَلْو وجَرْو، وحُجةُ هذا الوجه أَنك لَّما رخَّمته وحذفتَ آخرَه صارت المعامَلةُ مع ما بقي، وصار ما قبل المحذوف حرفَ إِعراب كما كان ذلك في يَدٍ ودَمٍ فضُمَّ كسائر الأَسماء المناداة المفردةِ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ولا يخلو المرخَّم من أَن يكون مفرداً أَو مركَّباً، فإِن كان مفرداً فهو على وجهَيْن:

أَحدُهما أَن يُحذف منه حرفٌ واحدٌ كما ذكرتُ.

والثاني: أَن يُحذف منه حرفان، وهما على نوعَيْن: إِما زيادتان في حُكْم زيادة واحدة كاللَّتين في أَعجاز أَسماءَ ومروان وعثمان وطائفيّ، وإِما حرفٌ صحيح ومدَّةٌ قبله، وذلك في مثل منصور وعمّار ومِسْكين، وإِن كان مركَّباً حُذف آخِرُ الاسمَيْن بكماله، فقيل: يا بُخْتَ ويا عَمْر ويا سِيْبَ ويا خمسةَ في بُخْتَ نَصَّر وعَمْرَوَيْه وسيبَوْيه والمسمَّى بخمسةَ عشر، وأَما نحوُ تأَبَّطَ شَرّاً وبَرَقَ نَحْرُه فلا يرخَّم).

قال الشَّارح: اعلم أَن المرخَّم يكون مفرداً أَو مركَّباً، والمفرد على ضربَيْن:

أَحدُهما: ما لا يُحذف منه في النداء إِلَّا حرفٌ واحد، نحوُ قولك في عامر وحارِث وشِبْهِهما: يا عام ويا حارِ، ويجوز فيه الضمُّ والكسرُ، قال مُهلْهِل[1]:

يا حارِ لا تَجْهَلْ على أَشْياخِنا ... إِنَّا ذَوو السَّوْراتِ والأَحْلامِ

وقال زهير[2]:

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكمْ بداهيةٍ ... لم يَلْقَها سُوْقةٌ قبلِيْ ولا مَلِكُ

---

(١) البيت في ديوانه: ٧٨، والكتاب: ٢/ ٢٥١، وشرحه للسيرافي: ٨/ ٦٩، والنكت: ٥٨٠-٥٨١.
السَّوْرة: الحدَّة والغضب، النكت: ٥٨١.

(٢) البيت في ديوانه: ٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٢، وبلا نسبة في الوافي في العروض والقوافي: ٥٧.

يُنشَدان بكسر الراء وضمِّها، وسَمعَ بعضُهم قارئاً يقرأ: (وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)[١] فقال: ما أَشْغَلَ أَهلَ النَّار عن الترخيم، فقال: ذلك لأنهم لا يَقْدِرون على التلفُّظ بتمام الكلمة لضعْف قُواهم»[٢].

والثاني: ما يُحذفُ منه في الترخيم حرفان، وذلك شيئان:

أَحدهما: ما كان في آخره زائدتان زِيدا معاً، فمن ذلك ما كان في آخره ألف ونون، نحوُ مروان وسَعْدان ورجلٍ سمَّيتَه مُسْلِمان، وكذلك ما كان في آخره أَلفا التأنيث، نحوُ حمراء وصحراء، [٥٢/ ب] إذا سمَّيتَ بهما وأَسماء اسمَ امرأة، وكذلك حُكمُ ياءَي النَّسب، نحو بصريّ وطائفيّ إِذا سمَّيت بهما، وتقول في ترخيم ما في آخره أَلف ونون: يا مَرْوَ ويا سَعْدَ ويا مُسْلمَ، قال الشاعر[٣]:

يا مَرْوَ إِنَّ مَطيَّتي محْبوسةٌ تَرْجو الحِباءَ وربُّها لم يَيْأَسِ

وتقول فيما كان في آخره أَلفا التأنيث: يا حَمْرَ أَقبلي ويا صَحْرَ في حمراء وصحراء عَلَمين ويا أَسْمَ في أَسماء اسمَ امرأَة، قال الشاعر[٤]:

قِفي فانظُري يا أَسْمَ هلْ تَعْرفينه أَهذا المُغِيريُّ الذي كان يُذْكَرُ

فأَسماء اسمَ امرأَة يَحْتمل أَن يكون من باب حمراء وصحراء، ويكون وزنه فَعْلاء، وأَصلُه وَسْماء من الوَسَامة، وهي المَلاحة، فقلَبوا الواو المفتوحة همزة على حدِّ قولهم: أَحد، وأَصله وَحَد، وامرأَة أَناة وهي وَناة[٥].

---

(١) الزخرف: ٤٣/ ٧٧، وهي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى الأعمش، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٢٠، والمحتسب: ٢/ ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦١.

(٢) كذا في المحتسب: ٢/ ٢٥٧.

(٣) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ١/ ٢٢، والكتاب: ٢/ ٢٥٧، وشرحه للسيرافي: ٨/ ٧٧، والنكت: ٥٨٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٣، والعيني: ٤/ ٢٩٢، والرواية في الديوان «مروانُ إنَّ»، وفي سائر المصادر «يا مرو».

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه: ٦٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٤.

(٥) هو ظاهر كلام سيبويه وقول ابن جني، انظر الكتاب: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧، وسر الصناعة:=

ويَحتمل أَن يكون من قبيل منصور وعمَّار، وهو أَفعالٌ جمعُ اسْم، وأَصلُه أَسماو، فقُلبت الواو الأَخيرة همزةً بعد قلْبها أَلفاً؛ على حدِّ كِساء وشَقاء[1]، وسُمِّي به مؤنَّثاً فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف، ورُخِّم فحُذف الحرفُ الأَخير الذي هو أَصل وما قبله من حرف المدِّ كما فُعل في منصور وعمَّار إِذا رُخِّما.

وتقول فيما كان في [٢/ ٢٣] آخره ياءُ النسبة: يا طائف ويا بَصْر ترخيمَ طائفيّ وبصريّ علَمَين، تحذف الحرفين معاً لأَنهما زائدان زِيْدا معاً لمعنى واحد، فنُزِّلا منزلةَ الزيادة الواحدة، فلمَّا زِيدا معاً حُذفا معاً.

وأَمَّا الثاني ممَّا يُحذف منه حرفان في الترخيم، وذلك ما كان آخِرُ الاسم منه حرفاً أَصلياً وقبله حرفُ مدٍّ زائدٌ فإِنك تحذف الأَصلَ وما قبله من الزائد معاً وتُجْريهما معاً مُجْرى الزائدَيْن إِذا بقي بعد حذفهما ثلاثةُ أَحرف، نحوُ عمَّار ومنصور ومِسكين، وتقول: يا مَنْص ويا عَمَّ ويا مِسْك، وذلك لأَنهما جَرَيا مَجْرى الزائدَيْن، وذلك من حيث إِن الأَصل يُحذف للترخيم لأَنه طرفٌ كما يُحذف الزائدُ الثاني من مروان ونحوِه وقبله حرفُ مدٍّ كما كان قبل النون في مروان كذلك، فقد ساوَى الأَصلُ والزائدُ قبله الزائدَيْن من الجهة المذكورة فجرَيا في الحذف مَجْراهما، ولو كان قبل الحرف الأَصليّ زائد غيرُ مدَّة لم يُحذف لمفارَقته الزائدَ الأَول في مروان وحمراء، وذلك لو سمَّيتَ بسِنَّوْر وبِرْذَوْن لقلت فيمَنْ قال: يا حارِ بالكسر يا سِنَّو أَقبِلْ ويا بِرْذَو أَقبِلْ، وعلى قول مَنْ قال: يا حارُ بالضمِّ ويا سِنَّا ويا بِرْذَا، فقُلبت الواو أَلفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها.

وأَما المركَّب فأَمرُه في الترخيم كأَمر تاء التأنيث، تَحذفُ الكلمةَ التي ضُمَّت إِلى الصَّدر رأْساً كما تحذف تاءَ التأْنيث، فتقول في بُخْتَ نَصَّر اسمَ رجل: يا بُخْتَ؛ بحذْف الاسم الأَخير لا غيرُ كما تقول في مُرجانة اسمَ امرأَة: يا مُرْجان، فلا تزيدُ على حذف التاء، وفي حَضْرَمَوْت: يا حَضْرَ، وفي مارَ سَرجس: يا مار، وفي عَمْروَيْه: يا عَمْر، وفي

=٩٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٣.

(١) هو قول المبرد والأعلم، انظر المقتضب: ٣/ ٣٦٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦٧.

سيبويه: يا سِيْبَ، وفي المسمَّى بخمسةَ عشَرَ: يا خمسه، جعلوا الاسم الآخِر بمنزلة الهاء في نحو تمرة إذ كان حُكم الاسم الآخِر كحُكم الهاء في كثير من كلامهم.

ومن ذلك التصغير، فإنه إذا جُعل الاسمان اسماً واحداً ولحِقه التصغير فإنه إنما يصغَّر الصدرُ منهما، ثم يؤْتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغَّر ما قبل هاء التأنيث، فتقول: حُضَيْرَموت وبُعَيْلَبَكّ وعُمَيْرَوَيه كما تقول: تُمَيْرة وطُرَيْفة، ومن ذلك النَّسب، فإنك تقول في النسب إلى حَضْرَموت: حَضْريّ، وإلى مَعْدِيْكَرِب: مَعْدِيّ، كما تقول في النَّسب إلى البصرة: بصريّ، وإلى مكَّة: مَكِّي، فيقع النَّسب إلى الصدر لا غيرُ كما يكون كذلك فيما فيه الهاء.

وممَّا يؤَيِّد عندك ما ذكرناه أَن هاءَ التأْنيث لا تُلْحِق بناتِ الثلاثة بالأَربعة ولا بنات الأَربعة بالخمسة كما أَن الاسمَ الثاني لا يُلْحق الاسمَ الأَولَ بشيء من الأَبنية، وأَيضاً فإن الاسم الثاني إذا دخَل على الأَول ورُكِّب معه لم يغيِّر بِنْيته كما أَن التاء كذلك إذا دخلت الاسمَ المؤَنَّث لم تغيِّر بناءه، كتَمْر وتَمْرة وقائم وقائمة، فلمَّا كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذَفوا الآخِر من المركَّب في الترخيم كما يحذفون منه تاء التأْنيث، وكان الحذفُ في الترخيم أَجدرَ إذ كان يُحذَف في الترخيم ما لا يُحذَف في الإضافة، أَلا ترى أَنك تقول في جعفر: يا جَعْف؛ فتَحذف الراء في الترخيم؟ وتقول في النسب: جَعْفَريّ فتُثْبِتُها، وإذا ساغ حذفُ ما يثبتُ في الإضافة في الترخيم كان حذف ما لا يثبُتُ فيها أَوْلَى.

ولو رخَّمتَ اثنا عشَر علَماً لقلت: يا اثْنَ؛ فتفتحُ النون على قول مَنْ يقول: يا حارِ؛ بالكسر، ومَنْ يقول: يا حارُ بالضمِّ قال: يا اثْنُ لأَن عشر ههنا بمنزلة النون من اثنَيْن[1]، وأَنت لو رخَّمتَ «اثنان» لقلت: يا اثْن.

وأَمَّا ما يُحكى من نحو تأَبَّطَ شرَّاً وبَرَقَ نَحْرُه ونحوِهما فإنه لا يرخَّم لأَن النداء لم يؤثِّر فيه، وإنما هي جُمَلٌ محكيَّة، والترخيمُ إنما يكون فيما أَثَّر فيه النداءُ بناءً على ما قال

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٠٦-٣٠٧، والمقتضب: ٢/ ١٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٩٦-٩٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦٨.

سيبويه[١]: ولو رخَّمتَ هذا لرخَّمتَ رجلاً يسمَّى [٢/ ٢٤] بقول عنترة[٢]:

يـــا دارَ عَبْلَـــة بالـــجِوَاءِ تَكلَّمِـــي

ومع ذلك فإِنه لا يجوز لأَنها جملٌ محكيَّةُ الإِعراب لا حظَّ للبناء فيها، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُحذف المنادَى فيقال: يا بُؤْسٌ لِزيد؛ بمعنى يا قومِ بُؤْسٌ لزيدٍ، ومن أَبيات الكتاب:

يـــا لَعْنَـــةُ اللهِ والأَقْـــوامِ كلِّهِـــمِ والصـالحونَ علـى سَـمْعانَ مِنْ جـارِ

وفي التنزيل: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أَيضاً قد يَحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه، فمن ذلك قولُهم: يا بُؤْسٌ لزيدٍ، والمُرادُ يا قومِ بؤسٌ لزيدٍ، فبؤس رفعٌ بالابتداء، والجارُّ والمجرور بعده خبره، وساغ الابتداء به وهو نكرة لأَنه دعاء، ومثلُه قولهم: يا وَيْلٌ لزيدٍ، ويا وَيْحٌ لكَ فيما حكاه أَبو عمرو، «وكأَنه نبَّه إِنساناً ثم جعلَ [٥٣/ أ] الويْلَ له»[٣]، وليس كقوله[٤]:

يـــا بُـــؤْسَ للحَـــرْبِ ..

لأَنه هناك مدعوٌّ ولذلك نصبَه إِذ كان مضافاً، والمراد يا بُؤْسَ الحربِ، واللَّامُ دخلت زائدةً مؤكِّدةً لمعنى الإِضافة على حدِّ زيادتها في لا أَبا لك، ولا تُزاد هذه اللام إلا في هذين الموضعَين، ويجوز أَن يكون «يا» هنا تنبيهاً لا للنداء، فلا يكونَ ثَمَّ مدعوٌّ محذوف،

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٦٩ وانظر شرحه للسيرافي: ٨/ ٩٧.

(٢) عجز البيت:

وعِمـي صبـاحاً دارَ عبلةَ واسْـلَمي

والبيت في ديوان عنترة: ١٨٣، والكتاب: ٢/ ٢٦٩، وشرحه للسيرافي: ٨/ ٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر ما حكاه أبو عمرو في الكتاب: ٢/ ٢١٩، والأصول: ١/ ٣٥٤.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٤.

وما بعدها كلامٌ مبتدأ، كأَنك قلت: بُؤْسٌ لزيدٍ ووَيْلٌ له ووَيْحٌ له.

وأَما بيت الكتاب الذي أَنشده[١] فيَحتمِل الوجهَيْن المذكورين، وهو أَن يكون ثَمَّ منادى محذوفٌ، والمرادُ يا قومِ أَو يا هؤلاء لعنةُ الله على سَمْعان، والآخر: أَن يكون «يا» لمجرَّد التنبيه، كأَنه نبَّه الحاضرينَ على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه، واللَّعنةُ رفعٌ بالابتداء، و«على سمعان» الخبرُ، ولو كانت اللَّعنة مناداةً لنصبَها لأَنها مضافة، قال سيبويه: «فيا لِغَيْرِ اللَّعنة»[٢]، يشير إِلى أَن المنادى محذوف، وهو غيرُ اللَّعنة، ويُروى «والصَّالحون» «والصَّالحين» مرفوعاً ومخفوضاً، فالخفضُ أَمرُه ظاهر، وهو العطف على لفظ اسم الله، فخُفِض المعطوفُ الثاني كما خُفِض المعطوفُ الأَول، ومَنْ رفعَ فعلى وجهَيْن:

أَحدُهما: أَن يكون محمولاً على معنى اسم الله تعالى، إِذ كان فاعلاً في المعنى، والفاعلُ مرفوع، ومثله قولُه[٣]:

طَلَبَ المعقِّبِ حَقَّه المظلومُ

برفْع المظلوم على الصفة للمعقِّب على المعنى.

والوجه الآخر: أَن يكون معطوفاً على المبتدأ الذي هو «لعنةُ الله»، أَي ولعنةُ

---

(١) هو:

يا لَعْنَةَ الله والأَقوامِ كلِّهِم والصالحون على سَمْعانَ مِنْ جارِ

انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٢٠.

(٣) صدر البيت:

حتى تهجَّر في الرَّواحِ وهاجَها

وقائله لبيد، وهو في ديوانه: ١٢٨، وكتاب الشعر: ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٤٥، والإنصاف: ٢٣٢، والخزانة: ١/ ٣٣٤.

تهجر: سار في الهاجرة، هاجها: أزعجها، المعقب: الذي يطلب حقه مرة بعد مرة، الخزانة: ١/ ٣٣٥.

الصالِحين، ثم حُذف المضافُ وأُعرب المضافُ إليه بإعرابه على حدِّ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1] أي أَهلَ القرية، وسَمْعان هذا قد رُوي بكسر السين وفتحها، والفتحُ أَكثر، وكلاهما قياس، فمَنْ كسَر كان كعِمْران وحِطَّان، ومَنْ فتح كان كقَحْطان ومَرْوان.

وقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[2] فقد قرأها الكسائيُّ أَلَا خفيفةً، وقرأَها الباقون بالتشديد[3]، فمَنْ خفَّف جعلها تنبيهاً و«يا» نداءً، والتقدير أَلا يا هؤلاءِ اسْجُدوا لله، ويجوز أَن يكون «يا» تنبيهاً ولا منادى هناك وجمعَ بين تنبيهَيْن تأْكيداً لأَنّ الأَمر قد يحتاج إلى استعطاف[4] المأْمور واستدعاء إِقباله على الأَمر، ومثلُه قول الشاعر[5]:

أَلَا يا اسْلَمِي يا هندُ هنْدَ بَني بَدْرٍ   وإِنْ كان حَيَّانا عِدَىً آخِرَ[6] الدَّهرِ[٢/ ٢٥]

وأَما قراءة الجماعة فعلى أَنَّ أَنْ الناصبةَ للفعل دخلت عليها لا النافيةُ، والفعلُ المضارعُ بعدها منصوب، وحذْفُ النون علامةُ النصب، فالفعل هنا معرَبٌ، وفي تلك القراءة مبنيٌّ، فاعرفْهُ.

---

(١) يوسف: ١٢/ ٨٢.

(٢) النمل: ٢٧/ ٢٥.

(٣) وأبو عبد الرحمن السلمي وحميد الأعرج، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩٠، والسبعة: ٤٨٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٦٩.

(٤) رأى أبو علي أن «يا» للتنبيه، وهذا لفظه، ووافقه ابن جني، انظر كتاب الشعر: ٦٦-٦٧، والخصائص: ٢/ ١٩٦، ٢/ ٢٧٨-٢٧٩، ٢/ ٣٧٦.
ومن ذهب إلى أن المنادى مراد محذوف المبرد وابن الشجري، ودفعه ابن جنّي، انظر الخصائص: ٢/ ١٩٦، ٢/ ٢٧٩، ٢/ ٣٧٦، والصاحبي: ٣٨٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٩.

(٥) هو الأخطل، والبيت في ديوانه: ١٧٩، والإنصاف: ٩٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٩.

(٦) في ط: «كان حي قاعداً» تحريف وفي ر: «و إن كان حيٌّ قاعداً».

التَّحذير

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن المنصوب باللَّازم إضمارُه قولك في التحذير: إِيَّاك والأَسَدَ: أَي اتَّقِ نفسَك أن تتعرَّضَ للأَسد والأَسدَ أَن يُهْلِكَك، ونحوُه: رأَسَك والحائطَ، ومازِ رأْسَكَ والسيفَ، ويقال: إِيَّايَ والشرَّ، وإِيَّاي وأَنْ يَحْذِفَ أَحدُكم الأَرنبَ، أَي نَحِّني عن الشرِّ ونَحِّ الشَّرَّ عنِّي، ونَحِّني عن مشاهدة حذْف الأَرنب ونحِّ حذْفَها عن حَضرتي ومشاهَدتي، والمعنى النهيُ عن حذفِ الأَرنب).

قال الشارح: قد اشتَمل هذا الفصل على ضروب من الأَمر والتحذير، تقول إِذا كنت تحذِّر: إِيَّاك، ومثلُه أَن تقول: نفْسَك، وهو منصوب بفعل مضمَر، كأَنك قلت: إِياك باعِدْ أَو إِيّاك نحِّ واتَّقِ نفسَك، فحُذفَ الفعلُ واكتُفي بإِيَّاك عنه، وكذلك «نفْسَك» لدلالة الحال عليه وظهور معناه، وكثُر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذفُ وصار ظهورُ العامل فيه من الأُصول المرفوضة، فمن ذلك قولهم: إِيَّاك والأَسدَ، فإِيَّاك اسم مضمَر منصوب الموضع، والناصبُ له فعلٌ مضمَر، وتقديره إِيَّاك باعِدْ وإِيَّاك نَحِّ وما أَشبه ذلك، والأَسدُ معطوف على إِياكَ كما تقول: زيداً اضربْ وعمراً.

فإِن قيل[1]: كيف جاز أَن يكون الأَسد معطوفاً على إِيَّاك، والعطفُ بالواو يقْتضي الشَّرِكةَ في الفعل والمعنى، أَلا تراك تقول: ضربتُ زيداً وعمراً، فالضربُ واقع بهما جميعاً، وأَنت ههنا لا تأمرُ بمباعَدة الأَسد على سبيل التحذير كما أَمرْتَه بمباعَدة نفسه على سبيل التحذير، فيكون المخاطَبُ محذوراً مَخُوفاً كما كان الأَسدُ محذوراً مَخُوفاً.

فالجواب أن البُعد والقُرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيداً بالإِضافة إِلى شيء وقريباً بالإِضافة إِلى شيء آخر غيرِه، وههنا إِذا تباعَد عن الأَسد فقد تباعدَ الأَسدُ عنه، فاشتركا في البُعد، وأَما اختلاف معنَيَيهما فلا يمنَع مِن عطفِ الأَسد عليه لأَن العامل قد

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٤١-٤٢، و الأعلم في النكت: ٣٤٥ ببعض خلاف.

يَعملُ في المفعولَيْن وإِن اختلف معناهما، ألا تراك تقول: أَعطيتُ زيداً درهماً، فيتعدَّى الفعل إِليهما تعدِّياً واحداً، وإِن كان زيد آخِذاً والدرهمُ مأخوذاً، فهما مختلفان من جهة المعنى، فكذلك ههنا إِذا عطفْتَ الأَسد على إِيَّاك شارَكَه في عَمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما، فالمخاطَبُ حَذِرٌ خائفٌ، والأَسَدُ محذورٌ منه مَخُوف، وإِن كان الفعل قد تعدَّى إِليهما إلَّا أَن تعدِّيه إِلى الأَول بنفْسه وإِلى الثاني بحرف.

فإِن قيل: هل يجوز حذفُ الواو من الأَسد فتقول: إِيَّاك الأَسَدَ؟ قيل: لا يجوز ذلك لأَن الفعل المقدَّر لا يتعدَّى إلى مفعولَيْن، فلم يكن بدٌّ من حرف العطف أَو حرف الجرِّ، نحوُ إِيَّاك والأَسدَ وإِيَّاك من الأَسَد، فتكونُ قد عدَّيتَه إِلى الأَول بنفْسه، ثم عدَّيتَه إلى الثاني بحرف جرٍّ[1].

فإِن قيل: فهلَّا جاز حذفُ حرف الجرِّ فقلت: إِياكَ الأَسدَ. قيل: ليس ذلك بالسَّهل، ولا يُقدِمُ عليه إلَّا سماعٌ من العرب[2]، وربَّما جاء مثلُ ذلك بغير واو في ضرورة الشعر نحوُ قوله[3]:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِراءَ فإِنَّهُ ... إِلى الشرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ

والمرادُ والمِراءَ؛ بحرف العطف أَو مِنَ المِرَاء؛ بحذف حرف الجر، وسيبويه ينصبُ المراءَ بفعل غيرِ الفعل الذي نصبَ إِيَّاكَ، كأنه لمَّا قال: إِيَّاكَ إِيَّاكَ اكتفَى ثم قال: اتَّقِ المِرَاء، أَو جانِبِ المراءَ[4].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٩، والمقتضب: ٣/ ٢١٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٠.

(٢) في ط، ر: «عليه السماع» تحريف، هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٤٢-٤٣.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧١، وأجاز ابن أبي إسحاق في الشعر «إياك إياك المراء»، انظر الكتاب: ١/ ٢٧٩، والأصول: ٢/ ٢٥٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٣، وارتشاف الضرب: ١٤٧٩.

(٤) قال سيبويه بعد أن أنشد البيت: «كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتَّقِ المراء» الكتاب: ١/ ٢٧٩، وكذا قدر المبرد في المقتضب: ٣/ ٢١٣، وانظر شرح الكتاب=

وقولُه[1]: «**أَي اتَّقِ نفْسَكَ [٢/ ٢٦] أَن تتعرَّض للأَسَد والأَسَدَ أَن يُهْلِكَكَ**» فهو تفسير المعنى [٥٣/ ب] والإعرابُ على ما ذكرتُه، ومن ذلك قولهم: «رأْسَكَ والحائطَ» فينتصبُ الرأس ههنا بفعل مضمَر، والحائطُ مفعولٌ معه، والتقديرُ دَعْ رأسَك والحائطَ، أَي معَ الحائط، كقولك: استوَى الماءُ والخشبةَ، ويجوز أَن يكون التقدير اتَّقِ رأسَك والحائطَ، وهو تحذيرٌ، كأَنه على تقديرَيْن، أَي اتَّقِ رأسَك أَن يَدُقَّ الحائطَ واتَّقِ الحائطَ أَن يصيب رأْسَكَ، فينتصبُ كلُّ واحد منهما بفعل مقدَّر، فإِذا كرَّرتَ هذه الأَسماء ازداد إِظهارُ الفعل قُبْحاً لأَن أَحد الاسمَيْن كالعِوض من الفعل، فلم يُجمع بينهما.

ومن ذلك قولهم: «مازِ رأْسَكَ والسيفَ» فهذا كقولهم: رأسَكَ والحائطَ، وهو تحذير، والمرادُ بقوله: مازِ مازن ثم رَخَّم، ولم يكن اسمُ الذي خُوطِبَ بهذا مازناً، ولكنَّه من بَني مازن بن العَنْبر بن عمرو بن تميم، وكان اسمُه كرَّاماً[2] أَسَرَ بُجَيْراً القُشَيْريَّ، فجاءه قَعْنب[3] اليربوعيُّ ليقتلَه فمنعه المازنيُّ منه، فقال للمازنيِّ: مازِ رأسَكَ والسيفَ، سمَّاه مازناً إِذ كان من بني مازن، ويَحتمل أَن يكون أَراد مازنيٌّ، ولمَّا غَلبت عليه هذه النسبةُ صارت كاللَّقب، فرخَّم بحذْف ياءَي النسبة، كما تقول: يا طائف في يا طائفيّ، فبقي «مازن» ثم رخَّمه ثانياً، ومثلُه في الترخيم كثيرٌ[4].

وقالوا: إِيَّايَ والشرَّ، وليس الخطاب لنفْسه ولا يأْمرُها، وإِنما يخاطِبُ رجلاً يقول

=للسيرافي: ٥/ ٤٣، و النكت: ٣٤٨.

(١) أي الزمخشري.

(٢) ورد اسمه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٢، وفي النكت: ٣٤٦ «خدام»، وفي شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٤ «كدلما»، تحريف، وانظر في ذلك الإيضاح.

(٣) في ط: «قنعب» وهو مخالف لـ د وجميع مصادر الحاشية السالفة.

(٤) ذكر الأعلم والرضي توجيهين، انظر النكت: ٣٤٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٨١، ورأى ابن الحاجب في المثل شذوذاً من وجهين انظرهما في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٢ ومن قوله: . «ما ز راسك .. »إلى قوله: «كثير »قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٤٤ بخلاف يسير.

له: إِيَّاي باعِدْ عن الشرِّ، ويوقِعُ الفعلَ المقدَّر عليه، فيجيءُ بالواو ليجمعَ بيْنهما في عمل الفعل[١]، إذ كان الفعل عاملاً في الأول.

ومثلُه: «إِيَّاي وأن يَحْذِفَ أَحدُكم الأَرنبَ»[٢] يعني يَرْميه بسَيْف أَو ما أَشبهه، فأَنْ في موضع نصب، كأَنه قال: إِيَّاي وحذفَ أَحدِكم الأَرنبَ، وقال الزَّجاج[٣]: إِن معناه إِيَّاي وإِيَّاكم، ودلَّ عليه قولُه: «وأَن يحذفَ أَحدُكم الأَرنبَ» ولو حَذفَ الواوَ هنا لجاز مع أَنْ، فيقال: أَن يَحذف أَحدُكم الأرنبَ، ولو صرَّح بالمصدر لم يَجز حذفُ الواو ولا مِنْ، والفرقُ بينهما أَنَّ أَنْ وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدرٌ، فلمَّا طال جوَّزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ومنه شأْنَكَ والحجَّ، أَي عليكَ شأْنَك مع الحجِّ، وامرأً ونفْسَه، أَي دعْه مع نفسه، وأَهْلَكَ والليْلَ، أَي بادِرْهم قبل الليْل، ومنه عَذِيرَك، أَي أَحضِرْ عُذْرَك أَو عاذِرَك، ومنه هذا ولا زَعماتِك، أَي ولا أَتوهَّم زعماتِك[٤]، وقولهم: كِلَيْهما وتَمْراً، أَي أَعطِني، وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ، أَي ائْتِ كلَّ شيء ولا تَرتكبْ شتيمةَ حُرٍّ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن قولهم: «شأْنَكَ والحجَّ» هو بمنزلة «رأْسَكَ والحائطَ» في تقدير العامل، أَي خَلِّ رأْسَك مع الحائطِ، ودعْ شأْنَك مع الحجِّ، وكذلك «امرأً ونفْسَه» كأَنك قلت: دعْ امرأً ونفْسَه، فيكون انتصابه انتصابَ المفعول معه على حدِّ «ما صنعتَ وزيداً».

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٢، و النكت: ٣٤٥.

(٢) هذا قول منسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شرح الكافية للرضي: ١/ ١٨١، وغير منسوب إلى أحد في الكتاب: ١/ ٢٧٤وشرحه للسيرافي: ٥/ ٤٢، والنكت: ٣٤٥، وانظر في ذلك الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧١.

(٣) انظر قوله في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٢، و الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧١، وارتشاف الضرب: ١٤٧٨.

(٤) سقط من المفصل: ٤٩ «أي ولا أتوهم زعماتك».

وأَمَّا قولهم: أَهلَكَ واللَّيلَ[١] فمعناه بادِرْ أَهلَك قبل الليل، وأما تقدير الإِعراب فكأَنه قال: بادِرْ أَهلَك وسابِقْ الليلَ، فيكون كلُّ واحد من الاسمَيْن منصوباً بفعل مقدَّر، وقد عطفَ جملةً على جملة، ويجوز أن يكون التقدير بادِرْ أَهلكَ والليلَ[٢]، فيكون الليلُ معطوفاً على الأَهل عطْفَ مفرد على مفرد، وجعلَهما مُبادَرَيْن؛ لأَن معنى المبادَرَة مسابقَتُك الشيءَ إِلى الشيء، فكأَنه أَمرَ المخاطَبَ أَن يُسابق الليلَ إِلى أَهله ليكون عندهم قبل الليل، ومعناه تحذيره أَن يُدركه كتحذيره من الأَسد.

وأَمَّا قولهم: «عَذِيرَكَ»، فهو مصدر كالعُذْر، يقال: لِمَن جنَى جِناية واحتُملتْ منه: عَذِيرَكَ من فلان، قال الشاعر[٣]:

أُرِيدُ حِبَاءَه ويُرِيدُ قَتْلي عَذِيرَكَ مِنْ خَليلِكَ مِنْ مُرادِ[٢/ ٢٧]

وهو مصدر بمعنى العُذْر، وقد ورد منصوباً ومرفوعاً، فالنصبُ بفعل مقدَّر، كأَنه قال: هاتِ عذيرَكَ أَو أَحضِرْه ونحوَ ذلك، ووُضع موضعَ الفعل فصار كالعِوَض من اللَّفظ به، ولذلك قَبُح إِظهار الفعل، لأَنه أُقيم مُقامَ الفعل، ودخولُ فعل على فعل مُحالٌ.

والرفعُ بالابتداء، والخبرُ ما في الجارِّ والمجرور بعده، ومعناه مَنْ يَعْذِرُني في احتمالي إِيَّاه.

وقال بعضهم: ليس العَذِير مصدراً، وإِنَّما هو بمعنى عاذِر[٤]، يقال: عاذِر وعَذِير كشاهِد وشَهيد وقادر وقَدير، وضعَّف أَن يكون مصدراً بمعنى العُذر، قال: لأَن فَعِيلاً

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٢.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٤، و الخصائص: ١/ ٢٧٩.

(٣) هو عمرو بن معديكرب، والبيت في ديوانه: ١٠٧، والكتاب: ١/ ٢٧٦، والكامل للمبرد: ٣/ ١٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٥، والنكت: ٣٤٦، وقيل: هو علي بن أبي طالب كما في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٣٩، وليس في ديوانه.

(٤) نسب السيرافي و ابن الحاجب هذا القول إلى المفضل بن سلمة، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٦، و الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٢، وذكره الأعلم في النكت: ٣٤٧ دون نسبة.

لم يأتِ في المصادر إلَّا في الأَصوات، نحوُ الصَّهِيل والصَّرِير، فإذا قال: عَذيرَك على معنى عاذِرِك فكأنه قال: هاتِ عاذِرَك أو أَحضِرْ عاذِرك، وهو[1] مذهب سيبويه، وهو الصواب؛ لأَنه وُضع موضعَ الفعل، والمصدرُ يطَّرد وضعُه موضعَ الفعل، نحوُ رُوَيْدَك وحِذْرَك، ولا يطَّرد ذلك في اسم الفاعل؛ على أَنهم قد قالوا: وجبَ القلْبُ وَجِيباً[2]، فجاء المصدر على فَعِيْل في غير الأَصوات، فجاز أَن يكون هذا منه.

وأَمَّا قولهم: «هذا ولا زَعَماتِك»[3]، قال ذو الرمة[4]:

لقد خَطَّ روميٌّ ولا زَعماتِه لِعُتْبَةَ خَطَّاً لم تُطبَّقْ مَفاصِلُهْ

فهذا مثَلٌ يقال لَمن يزعُم زعماتٍ ويصحُّ غيرُها، فلَمَّا صحَّ خلافُ قوله قيل: هذا ولا زعماتِك، أَي هذا هو الحقّ ولا أَتوهَّم زعماتِك[5]، أَي ما زعمتَه، والزَّعْم: قول عن اعتقاد[6]، ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو أَتوهَّم وشبهُه؛ لأَنه جرى مثَلاً، والأَمثالُ لا تغيَّر، وظهورُ عامله ضربٌ من التغيير.

وقالوا: كِلَيْهما وتَمْراً، ويُروى كِلاهما وتمراً[7]، وكثُر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً،

---

(١) أي أن العذير مصدر، انظر الكتاب: ١/ ٢٧٥-٢٧٦، ٢/ ٢٨٢، وانظر القولين السابقين، في شرح الكافية للرضي: ١/ ١٣٠.
وما قاله الشارح في «عذيرك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٤٦، و الأعلم في النكت: ٣٤٧ ببعض خلاف.

(٢) كذا في أدب الكاتب: ٣٣٣، ٦٢٤.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٨٠، والأصول: ٢/ ٢٥٣، والنكت: ٣٤٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٣.

(٤) البيت في شرح ديوانه: ١٢٦٩، وبلا نسبة في الكتاب (بولاق): ١/ ١٤١، وسقط من نسخة (هارون)، وشرح السيرافي.

(٥) كذا قدر سيبويه: ١/ ٨٠، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥٠.

(٦) انظر المحكم: ١/ ٣٣٤.

(٧) أشار سيبويه وابن السراج إلى هاتين الروايتين، انظر الكتاب: ١/ ٢٨٠-٢٨١، والأصول: ٢/ ٢٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥١ والنكت: ٣٤٩.

وأَصلُه أَن إِنساناً خُيِّر بين شيئَيْن فطلبَهما المخيَّرُ جميعاً وزيادةً عليهما، فمَنْ نصب فبإِضمار فعل، كأَنه قال: أَعطِني كِلَيْهما وتمراً، ومَنْ رفع كِلِيْهما فبالابتداء، والخبرُ محذوف، كأَنه قال: كلاهما لي ثابتٌ وزِدني تمراً[1]، والنصبُ أكثرُ.

وقالوا: في مثل: «كلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ»، ويُروى بنصبهما جميعاً وبرفع الأَول ونصب الثاني، فَمَنْ نصبَهما فبإِضمار فعلَيْن كأَنه قال: ائْتِ كلَّ شيءٍ ولا تَرتكبْ شَتيمةَ حُرٍّ، ومَنْ رفع الأَول فبالابتداء، كأَنه قال: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ[2] ولا تشتُمنَّ [٥٤/ أ] حُرَّاً، أَي كلُّ شيءٍ محتمَلٌ ولا تشتمنَّ حُراً[3]، ومثلُه «كلَّ شيءٍ ولا هذا»، أَي إِئتِ كلَّ شيءٍ ولا هذا، ولم تَظهر الأَفعالُ في هذه الأَشياء كلِّها لأَنها أَمثال.

قال صاحب الكتاب: (ومنه قولهم: انْتَهِ أَمْراً قاصداً، لأنه لـمَّا قال: انْتَه عُلم أنه محمولٌ على أَمر يخالِفُ المنهيَّ عنه، قال الله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾، ويقولون: حسْبُكَ خيراً لك، ووراءَكَ أَوْسَعَ لك، ومنه مَنْ أَنتَ زيداً، أَي تَذكرُ زيداً أَو ذاكِراً زيداً).

قال الشَّارح: أَما قولهم: انْتَهِ أَمْراً قاصداً[4]، فإِن أَمراً منصوب بفعل مضمَرٍ تقديره انْته وائْتِ أَمراً قاصداً، فلمّا قال: انْته عُلم أَنه محمول على أَمر يخالفُ المنهيَّ عنه، لأَن النهي عن الشيء أَمرٌ بضدِّه، إِلَّا أَنه ههنا يجوز لك إِظهارُ الفعل العامل لأَنه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ الأَول.

فأَمَّا قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[5] وما كان مثلَه نحوُ قوله تعالى:

---

(١) كذا توجيه الرفع والنصب في الكتاب: ١/ ٢٨١، والأصول: ٢/ ٢٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥١ وانظر قصة هذا المثل في الفاخر: ١٤٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٣.

(٢) كذا في الكتاب: ١/ ٢٨١، وانظر شرحه للسيرافي: ٥/ ٥١.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٣.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٨٤.

(٥) النساء: ٤/ ١٧١.

﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[1] فإنه يجوز فيه ثلاثة أَوجه:

أَحدهما: أَن يكون كالمسألة التي قبلها فيكونَ التقدير –والله أعلم- انْتَهوا وائْتُوا خيراً لكم وآمِنوا وائْتُوا خيراً لكم، هذا مذهب سيبويه والخليل، قال سيبويه: «لأَنك حين قلت: انْتَهِ فأَنت تريدُ أَن تُخرجَه من أَمر وتُدخِلَه في أمر آخر»[2]، فكأَنه أَمر أَن يكفَّ عن الشرِّ والباطل ويأْتيَ الخيرَ.

والثاني: وهو مذهب الكسائيّ أَنه منصوب لأَنه خبر كان محذوفةً، [٢/ ٢٨] والتقديرُ انْتَهُوا يكن الانتهاءُ خيراً لكم.

الثالث: وهو مذهب الفرَّاء أَن يكون خيراً متَّصلاً بالأَول ومن جملته ويكونَ صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: انتْهَوا انتهاءَ خيراً لكم وآمِنُوا إيماناً خيراً لكم[3].

ومن ذلك حسْبُكَ خيراً لك[4] ووراءَكَ أَوْسَعَ لك[5]، فهذان المَثَلان من قبيل الأَول، فقولُك: حسْبُكَ أَمرٌ، كأَنك قلت: اُكفُفْ عن هذا الأَمر واقْطَعْ وائتِ خيراً لك، وقولهم: وراءَكَ أَوسعَ لك معناه خَلِّ هذا المكان الذي هو وراءَك وائتِ مكاناً أَوسعَ لك، فالأَولُ منهيٌّ عنه، والثاني مأْمورٌ به، إلَّا أَن أَفعال هذه الأَشياء لا تَظهر لأَنه كثُر استعمالها وعَلم المخاطَبُ أَنه محمولٌ على أمر غيرٍ ما كان فيه، فصارت هذه الأَسماء

---

(١) النساء: ٤/ ١٧٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٨٣، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٨٣.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٥-٢٩٦، والأقوال الثلاثة منسوبة إلى أصحابها في معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٣-٢٧٤.

وممن قال بقول الكسائي أبو عبيدة، انظر مجاز القرآن: ١/ ١٤٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٠٩، وخطأ المبرد قول الكسائي، انظر المقتضب: ٣/ ٢٨٣.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٨٢، والأصول: ٢/ ٢٥٣.

(٥) انظر قصة هذا المثل في الفاخر: ٣٠١، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٢٨٢، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٥٣-٥٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٤.

عوضاً من اللَّفظ بالفعل.

ومِمَّا جاء منصوباً بإضمار فعل لم يُستعمل إظهاره قولهم: مَنْ أَنتَ زيداً[١]، وأَصلُه أَن رجلاً غيرُ معروف بفضْلٍ تَسمَّى بزيد، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلمَّا تَسمَّى الرجلُ المجهولُ باسم ذي الفضل دُفعَ عن ذلك فقيل له: مَنْ أَنت زيداً؛ على جهة الإنكار، كأَنه قال: مَنْ أَنت تذكرُ زيداً[٢] أَو ذاكراً زيداً، لكنَّه لا يَظْهر ذلك الناصبُ لأَنه كثُر في كلامهم حتى صار مثَلاً، ولأَنه قد عُلم أَن زيداً ليس خبراً، فلم يكن بدٌّ من حمْله على فعل[٣]، ولا يقال ذلك إلا جواباً، كأَنه لَمَّا قال: أَنا زيدٌ قيل: مَنْ أَنت تذكرُ زيداً أَو ذاكراً زيداً، وبعضُ العرب يرفع ذلك فيقول: مَنْ أَنتَ زيدٌ، فيكون خبراً عن مصدر محذوف، كأَنه قال: مَنْ أَنت كلامُك زيدٌ[٤].

فإن قيل: كيف يجوز أَن يكون خبرَ المصدر، والخبرُ إِذا كان مفرَداً يكون هو المبتدأ في المعنى، وليس الخبرُ ههنا المبتدأ؟

قيل: ثَمَّ مضاف محذوف، والتقدير مَنْ أَنت كلامُك كلامُ زيدٍ أَو ذِكْرُك ذِكْرُ زيد، ثم حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه توسُّعاً على حدِّ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٥]، والنصبُ أَجودُ لأَنه أَقلُّ إِضماراً وتجوُّزاً لأَنك تُضمِر فعلاً لا غيرُ، وفي الرفع تُضْمِرُ مبتدأ وتحذفُ مضافاً، فكان مرجوحاً لذلك، ويجوز أَن تقول: مَنْ أَنتَ زيداً لِمَن ليس اسمُه زيداً على سبيل المثَل، أَي أَنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا: أَطِرِّي فإِنك ناعِلة[٦]،

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٢.

(٢) قاله يونس، انظر الكتاب: ١/ ٢٩٢.

(٣) كذا في الكتاب: ١/ ٢٩٢.

(٤) كذا في الكتاب: ١/ ٢٩٢، ومن قوله: «من أنت زيداً ..» إلى قوله: «زيد» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٦٣، و الأعلم في النكت: ٣٥٥-٣٥٦ بخلاف يسير.

(٥) يوسف: ١٢/ ٨٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٣

(٦) مثل يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه، أَطرِّي: خذي طرر الوادي، أي نواحيه، فإن عليكِ نعلَيْن. مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٠، وانظر الكتاب: ١/ ٢٩٢، والمقتضب:=

و:الصَّيفَ ضيَّعْتِ اللَّبَنَ[(١)]، فتُخاطِبُ الرجلَ بهذا وإن كان اللفظُ للمؤنث[(٢)]، وإنما يقال للرجل ذلك على معنى أَنتَ عندي بمنزلة التي قيل لها هذا، وربّما صُرح باسمه فقيل: مَنْ أَنت عَمراً على التشبيه بالمثَل.

قال صاحب الكتاب: (ومنه مَرْحباً وأَهلاً وسهلاً، أَي أَصبْتَ رَحْباً لا ضَيِّقاً وأَتيتَ أَهلاً لا أَجانبَ ووطِئْتَ سَهْلاً من البلاد لا حَزْناً، وإن تأْتِني فأَهلَ اللَّيلِ وأَهلَ النهار، أَي فإِنك تأْتي أَهلاً لك باللَّيل والنهار).

قال الشارح: وقالوا: مَرْحباً [٢/ ٢٩] وأَهلاً وسَهْلاً، فانتصابُ هذه الأَسماء بأفعال مقدَّرة، فقدَّرها سيبويه فقال: «تقديرها رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ»[(٣)]، وإنما قدَّرها بالفعل لأَن الدعاء إنما يكون بفعل، فردَّه إلى فعل من لفظ المدعوِّ به كما يقدِّرون تُرْباً وجَنْدلاً بتَرِبتْ يداك وجُنْدِلتْ، وإنما الناصبُ له أَصبْتَ تُرباً وجَنْدلاً على حَسَب المعنى المقصود، وهذا إنما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعلُ فيه ولا يَحْسُن إلَّا في موضع الدعاء به، ألا ترى أَن الإنسان الزائر إذا قال له المَزور: مرحباً وأَهلاً فليس يريد رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ؟ وإنما يريد أَصبتَ رَحْباً وسَعةً وأُنساً عندنا، لأَن الإنسان إنما يَأْنسُ بأَهله[(٤)]، وإذا قال: سَهْلاً كأَنه قال: أَصبْتَ سَهْلاً، أَي مكاناً سَهْلاً لا حَزْناً وخُشونةً، ونظيرُ ذلك أَنك إذا رأَيت رجلاً يسدِّدُ سهماً فتقول: القِرطاسَ والله، أَي أَصبتَ القِرطاسَ؛ على طريق التفاؤل والحَدْس لصحَّة التسديد، فكذلك إذا رأَيتَ رجلاً قاصداً مكاناً وطالباً

=٢/ ١٤٥، والأصول: ١/ ١١٥.

(١) يضرب لمن يطلب شيئاً فوّته على نفسه، انظر المقتضب: ٢/ ١٤٥، والفاخر: ١١١، ومجمع الأمثال: ٢/ ٦٨.

(٢) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٣، و النكت: ٣٥٦، وانظر الكتاب: ١/ ٢٩٣، والمقتضب: ٢/ ١٤٥.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٩٥.

(٤) من قوله: «وقالوا : مرحباً ..» إلى قوله: «بأهله» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٦٧، والأعلم في النكت: ٣٥٨.

أمراً قلت: مَرْحباً وأَهلاً وسهلاً، أَي أدركتَ ذلك وأَصبتَه، فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه، ويقول الرادُّ: وبكَ وأَهلاً وسهلاً، فإِذا قال: وبكَ وأَهلاً وسهلاً فكأَنه لفَظَ بمرحباً بك وأهلاً وسهلاً، ولذلك عطَفَ، وإِذا قال: وبكَ أَهلاً فإِنما اقْتصرَ في الدعاء على الأَهل فقط من غير أَن يَعْطفه على شيء قبله، كأَن الرُّحْبَ والسَّعة قد استقرَّا استقراراً يُغْنيه عن الدعاء، فإِذا رددْتَ فإِنما تَعني أَنك لو جئتَني لكنت بمنزلة مَنْ يقال له هذا[(١)]، إِذ لا يَحسُن أَن يقول الزائر للمَزور: أَهلاً لأَن الحال لا تقتضي من الزائر أَن يُصادِف عنده المَزُورُ ذلك، وإِنما جئتَ بِبكَ [٥٤/ ب] في قولك: وبِكَ أَهلاً ليتبيَّنَ أَنه المعنيُّ بالدعاء لا لأَنه متَّصل بالفعل المقدَّر كما كان في قولك: سَقْياً لك كذلك، وتقديرُه سقاكَ الله سَقْياً ولكَ، وكأَنه قال: هذا الدعاء لك، فيجيءُ «لك» على تقديرٍ آخر لا على تقدير «سَقاك الله»، ومن العرب مَنْ يرفع فيقول: مَرْحبٌ وأَهلٌ، أَي هذا مَرْحبٌ، فيكون هذا مبتدأ محذوفاً ومَرْحب الخبرَ، قال طُفيل الغنويُّ[(٢)]:

وبالسَّهْبِ مَيمونُ النَّقيبةِ قَوْلُه ... لُمْلتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ

قال سيبويه: «ومنهم مَنْ يَرفعُ فيجعلُ ما يُضمِر هو ما يُظْهر»[(٣)] يريد أَنه إِذا رفَع أَضمَر مبتدأً، فيكون ذلك المبتدأ هو الخبرَ المُظْهَرَ في المعنى بخلاف ما إِذا نصبتَ لأَنك في حال النصب تُضمرُ فعلاً، والفعلُ ليس بالاسم الظاهر.

وقالوا: «إِن تأْتِني فأَهلَ اللَّيلِ وأَهلَ النهار»[(٤)] على معنى فإِنك تأتي أَهلَ اللَّيل وأَهلَ النهار، أَي تأْتي مَنْ يكون لك كالأَهل باللَّيل والنهار، فاعرفْه.

---

(١) اختلط كلام سيبويه وكلام السيرافي في الفقرة السالفة، انظر الكتاب: ١/ ٢٩٥، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٦٧-٦٨

(٢) البيت في ديوانه: ٣٨، والكتاب: ١/ ٢٩٥-٢٩٦، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٦٨، والنكت: ٣٥٨، السهب: موضع، النقيبة: الخليقة. النكت: ٣٥٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٩٥ وانظر شرحه للسيرافي: ٥/ ٦٨.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٥.

(فَصْل)[1] قال صاحب الكتاب: (ويقولون: الأَسدَ الأَسدَ والجدارَ الجدارَ والصبيَّ الصبيَّ؛ إذا حذَّروه الأَسدَ والجدارَ المتداعي وإيطاءَ الصبيّ، ومنه أَخاكَ أَخاكَ، أَي الْزمْه، والطريقَ الطريقَ، أَي خَلِّه، وهذا إِذا ثُنِّي لزِمَ إِضمارُ عامله، وإِن أُفرِدَ لم يَلزَم).

قال الشارح: اعلمْ أن هذا الضرب ممَّا ينتصبُ على إِضمار الفعل المتروك إِظهارُه، وذلك قولك في التحذير: الأَسدَ الأَسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، والطريقَ الطريقَ، إِذا كنتَ تُحذِّره من الأَسد أَن يُصادِفه ومن الجدار المُتداعي أَن يَقْرَبَ منه لئلَّا يقع عليه أَو ينالَه، ومن الصبيّ أَن يَطأَه إِذا كان في طريقه وهو غافل عنه، ومن الطريق المَخُوف أَن يَمرَّ فيه.

وكذلك قالوا في الإغراء: أَخاكَ أَخاكَ، وانتصابُ هذه الأَسماء بفعل مضمَر تقديره اتَّقِ الأَسَد أَن يُصادِفَك، واتَّقِ الجدارَ أَن ينالَك، وجانبِ الصبيَّ لئلَّا تَطأَه، وخلِّ الطريق والزمْ أَخاك، فحُذِفت هذه الأَفعالُ لكثرتها في كلامهم ودلالةِ الحال وما جَرى من الذِّكر عليها.

فإذا كرَّروا هذه الأَسماء لم يَجز ظهورُ هذه الأَفعال العوامل فيها، لأَن المفعول الأَول لَمَّا كُرر شُبِّه بالفعل فأَغنى عنه وصار بمنزلة «إِيَّاك» النائبِ عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم: الحذرَ الحذرَ والنَّجاءَ النَّجاءَ، جعلوا الأَول بمنزلة الزَمْ وعليْكَ ونحوِه من تقدير الفعل، ويَقْبُح دخولُ فعل على فعل، فلو أَفردتَ جازَ ظهورُ العامل، فإِذا قلت: الأَسدَ الأَسدَ لم يَجز أَن تقول: اتَّق الأَسَدَ الأَسدَ أَو جانِبْ، ولو أَفردتَ فقلتَ: الأَسد جاز ظهور الفعل، فتقول: حاذِرِ الأَسد أَو اتَّقِ الأَسدَ، وكذلك إِذا قالوا: الصَّبيَّ الصَّبيَّ لم يَجز أَن تقول: باعِد الصَّبيَّ الصَّبيَّ أَو جانبِ الصَّبيَّ الصبيَّ، وإِذا أَفردتَ جاز أَن تقول ذلك، ولا تقول: خَلِّ الطريقَ الطريقَ، وإِذا قلتَه مفرَداً حسُنَ أَن تقول: خَلِّ

---

(١) تجاوز ابن يعيش قول الزمخشري: «ومنه قولهم: كاليوم رجلاً بإِضمار لم أَره، قال أَوس:

حتى إِذا الكلَّاب قال لها ... كاليومِ مطلوباً ولا طلباً»

المفصل: ٤٩.

الطريقَ، قال الشاعر[1]:[٢/ ٣٠]

خَـلِّ الطَّـريقَ لِـمَنْ يَبْنـي المَنَـارَ بـهِ وابْـرُزْ بـبَرْزَةَ حيـثُ اضطـرَّكَ القَـدَرُ

واعلمْ أَن هذه الأَسماءَ المنصوبة على إِضمار الفعل إِن كان الفعل فيها ممَّا يجوز أَن يَظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالِصَ الإِفراد، وإِن كان ممَّا لا يجوز أَن يظهر عاملُه كان فيه ضميرٌ، وكان فيه شائبةٌ لنيابته عن الفعل وتضمُّنه ضميرَه الذي كان فيه، وكان أَبو الحسن يذهب إِلى أَن في نحو سَقْياً ورَعْياً وشِبْهِهما ضميرَيْنِ لأَنهما في معنى سَقاكَ الله سَقْياً[2] ورَعاكَ الله رَعْياً، وهو وإِن كان كذلك فهو على كلِّ حال مفردٌ، وليس كصَهْ ومَهْ ودَرَاكِ وتَراكِ لأَن هذه الأَشياء تجري مَجْرى الجُمل لاستقلالها بما فيها من الضمير، وهي مع ذلك مبنيَّة، وسَقْياً ورَعْياً معربةٌ مُبقَّاة على ما كانت عليه من الإِعراب، فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما كان مثلَه في قولك: الليلَ الليلَ، واللهَ اللهَ في أَمري، ونحوِ ذلك تُصِبْ إِن شاء الله.

---

(١) هو جرير، والبيت في ديوانه: ٢١١، والكتاب: ١/ ٢٥٤ وشرحه للسيرافي: ٥/ ٢١، والعيني: ٤/ ٣٠٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٧.

(٢) انظر مذهب الأخفش في الأصول: ١/ ١٦٦.

ما أُضْمِر عامِلُه على شَرِيطة التَّفْسير

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن المنصوب باللَّازم إِضمارُه ما أُضْمِرَ عاملُه على شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربتُه، كأَنك قلت: ضربتُ زيداً ضربتُه، إِلَّا أَنك لا تُبْرِزه استغناءً بتفسيره، قال ذو الرمة:

إِذا ابنَ أَبي موسى بِلالاً بلغْتِه ... فقامَ بفَأْسٍ بيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ

ومنه «زيداً مررتُ به، وعمراً لقيتُ أخاه، وبِشراً ضربتُ غلامَه بإِضمار جعلتُ على طريقي، ولابسْتُ وأَهنتُ، قال سيبويه: «النصب عربيٌّ كثير، والرفعُ أَجودُ»).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذا الضربَ يتجاذَبه الابتداءُ والخبرُ والفعلُ والفاعلُ، فإِذا قلت: زيداً ضربتُه فإِنه يجوز في «زيد» وما كان مثلَه أَبداً وجهان: الرفعُ والنصبُ؛ فالرفعُ بالابتداء والجملةُ بعده الخبرُ، وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في «ضربتُه»، ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإِن حذفتَ الهاءَ وأنت تريدها فقلتَ: زيدٌ ضربتُ جاز عند البصريين على ضعف[1]، لأَن الهاء وإِن كانت محذوفةً فهي في حكم المنطوق بها، قال الشاعر[2]:

قد أَصبحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي ... عليَّ ذنباً كُلُّه لمْ أَصْنعِ

والنصبُ بإِضمار فعل يفسِّره[3] هذا الظاهرُ، وتقديره ضربتُ زيداً ضربتُه، وذلك أَن هذا الاسم وإِن كان الفعلُ بعدَه واقعاً عليه من جهة المعنى فإِنه لا يجوز أَن يعمل فيه

---

(١) وهو عند الكوفيين جائز، انظر الكتاب: ١/ ٨٥، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١١٢-١١٣، والنكت: ٢١٩، والمقتصد: ١/ ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٥٧، وضرائر الشعر: ١٧٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩١-٩٢.

(٢) هو أبو النجم العجلي، والبيتان في ديوانه: ٢٥٦ [مجمع]، والكتاب: ١/ ٨٥، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١١٢، والخزانة: ١/ ١٧٣، وهما بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤٠، ١/ ٢٤٢، وكتاب الشعر: ٥٠٤، والخصائص: ١/ ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٩.

(٣) في ط: «تفسيره» تحريف.

من جهة اللفظ من قِبل أنه قد اشتغَل عنه بضميره، فاستوفَى ما يقتضيه من التعدِّي، فلم يجز أَن يتعدَّى إلى زيد لأَن هذا الفعل إنما يتعدَّى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولَيْن.

ولَمَّا لم يجز أَن يعمل فيه أُضمِرَ له فعلٌ من جنسه، وجُعل هذا الظاهر تفسيراً له، ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعلِ العاملِ لأَنه قد فسَّره هذا الظاهرُ، فلم يجز أَن يُجمع بينهما لأَن أَحدهما كافٍ، فلذلك لزم إِضمارُ عامله، وصار ذلك بمنزلة قولك: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، أُضمِرَ الرجلُ في «نِعْمَ»، وجُعلت النكرةُ تفسيراً له، ولم يجز إِظهارُ ذلك المضمَرِ اكتفاءً بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا.

وذهب الكوفيون إلى أَنه منصوب بالفعل الظاهر وإِن كان قد اشتغَل بضميره لأَن ضميره ليس غيرَه[1]، وإِذا تعدَّى إِلى ضميره كان متعدِّياً إِليه، وهو قول فاسدٌ لأَن ما ذكروه وإِن كان من جهة المعنى صحيحاً فإِنه [٥٥/ أ] فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى [٢/ ٣١] كذلك تلزم مراعاةُ اللفظ، وذلك أَن الظاهر والمضمَر ههنا غَيْران من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفَى مفعولَه بتعدِّيه إِلى ضميره واشتغالِه به، فلم يجز أَن يتعدَّى إلى آخَر.

والذي يدلُّ أَنه منتصِبٌ بفعل مُضمَرٍ غيرِ هذا الظاهر أَنك تقول[2]: زيداً مررتُ به، فتنصِبُ زيداً، ولو لم يكن ثَمَّ فعلٌ مضمَر يعمل فيه النصبَ لَمَا جاز نصبُه بهذا الفعل لأَن «مررتُ» لا يتعدَّى إِلَّا بحرف جرٍّ؟ فأَما قوله[3]:

إِذا ابنَ أَبي مُوسى بلالاً ... إلخ

فالبيت لذي الرمة وقبله[4]:

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٦٣، وارتشاف الضرب: ٢١٧١.

(٢) في ط: «أنك قد تقول».

(٣) سلف البيت: ٢/ ٧٤، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٠٣

(٤) البيت في شرح ديوانه: ١٠٤١، شمر الليل: ذهب، استوت بها البيد: استوت بها الأرض=

أَقولُ لها إِذْ شَمَّرَ الليلُ واسْتوَتْ بها البِيدُ واشتدَّتْ عليها الحَرائرُ

وبلال هذا ابن أَبي بُرْدة قاضي البصرة، وأَبو موسى جدُّه، واسم أَبي بُرْدة عامر، واسمُ أَبي موسى عبدُ الله بن قيس الأَشعري، والشاهد فيه نصبُ «ابن أبي» بفعل مضمَر[1] يفسِّره[2] «بلغْتِه» كأَنه قال: إِذا بلغتِ ابنَ أَبي موسى بلالاً بلغْتِه، وربَّما رُفع على تقدير فعل ما لم يُسمَّ فاعلُه، كأَنه قال: إِذا بُلغ ابنُ أَبي موسى، لأنّ «إِذا» فيها معنى الشرط فلا يَليها إلا فعلٌ، هذا هو الوجه[3]، والمعنى أنه يخاطِبُ ناقتَه يقول: إِذا أَوْصَلْتِني إلى بلال استغنيْتُ عنكِ لأَني أَستغني به عن الرَّحيل إلى غيره.

وقوله: «فقامَ بفَأْسٍ بين وِصْلَيْكِ جازرُ» دعاءٌ، ولولا ذلك لم يجز دخولُ الفاء، أَلا ترى أَنك تقول: إِن أَتاني زيد أَتيْتُه، ولا يجوز فأَتيتُه، وتقول: إِن أَتاني زيد فأَحْسنَ اللهُ جزاءَه، لأَن فيه دعاءً[4]، والوِصل بالكسر واحد الأَوْصال، وقد عِيبَ عليه ذلك[5]، قالوا: كان سبيلُه إِذا أَوصلَتْه إلى مقصوده ومطلوبه أَن يُعاملَها بالحُسنى وينظرَ إِليها لا أَن يَنحرَها، فهو إذاً إلى الهجاء أَقربُ، والحقُّ أَنه مديح، والمرادُ ما ذكرناه من أَنه تقعُ الغُنْيةُ عنكِ، ومثلُه قول الشماخ[6]:

إِذا بلَّغْتِني وحملْتِ رَحْلي عَرَابةَ فاشْرَقي بدَمِ الوَتِيْنِ

=فلا عَلَم فيها ولا شجر، والحرائر جمع حرور، وهي ريح السموم. شرح الديوان: ١٠٤٢.

(١) أقحم بعدها في ط: «موسى».

(٢) في ط: «تفسيره».

(٣) أجاز سيبويه والمبرد الرفعَ والنصب، انظر الكتاب: ١/ ٨٢، والمقتضب: ٢/ ٧٧.

(٤) من قوله: «قوله: فقام .. » إلى قوله: «دعاء »قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٠٤، وانظر النكت: ٢١٧

(٥) كلامه هنا قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٢ بخلاف يسير.

(٦) البيت في ديوانه: ٣٢٣.

عرابة هو عرابة بن أوس، صحابي جليل، انظر الديوان: ٢٥٦، اشرقي: غصي.

وليس ذلك بهجاء، ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة[١]:

إِذا مـا رايـةٌ رُفِعَتْ لِـمَجْدٍ تَلَقَّاهـا عَرَابـةُ بـاليَمينِ

فأَمَّا قولهم: زيداً مررتُ به فهو منصوب بفعل مضمَر يُفسِّره هذا الظاهرُ، إلَّا أَن النصب ههنا أَضعفُ منه في قولك: زيداً ضربتُه لأَنك إِذا قلت: زيداً مررتُ به أَضمرتَ فعلاً على غير لفظ الأَول، كأَنك قلت: لقيتُ زيداً أَو جُزْتُ زيداً أَو جعلتُ زيداً على طريقي، لأَنك إِذا جُزْتَ وجعلتَه على طريقك فقد مررتَ به، وإِذا قلت: زيداً ضربتُه أَضمرتَ فعلاً من لفظه، فكأَنك قلت: ضربتُ زيداً ضربتُه، فيكونُ الظاهر دالّاً على مثل لفظه ومعناه، وفي قولك: زيداً مررتُ به يكون الظاهر دالّاً على مثل معناه دون لفظه، وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة، وإِذا ضعُفَ النصبُ قَوِيَ الرفع.

ومثله قولُك: «عمراً لقيتُ أَخاه، وبِشْراً ضربتُ غلامَه» في جواز النصب، لأَن الفعل إِذا وقع بشيء من سببَه فكأَنه قد وقع به، والدليل على ذلك أَن الرجل يقول: أَهنتَ زيداً بإِهانتك أخاه، وأَكرمتَ عمراً إِذا أَوصلْتَ الإِكرامَ إِلى غيره بسببه، فإِذا قلت: زيداً ضربتُ أَخاه، فنصبتَ الأَخَ ،جاز أَن تُضمِر فعلاً ينصب زيداً تقديره لابَسْتُ زيداً ضربتُ أَخاه، أَو أَهنْتُ زيداً ضربتُ أَخاه، ولا تُضمِر «ضربتُ» لأَن «ضربتَ» الثاني ليس واقعاً على ضميره، وإِنما هو واقع على الأَخ.

والنصبُ ههنا أَضعفُ منه في «مررت بزيد» وإِذا ضعُفَ النصب قَوِيَ الرفع، فإِذاً الرفع في «زيد لقيتُ أَخاه» أَقوى من الرفع في قولك: زيد مررتُ به، والرفعُ [٢/ ٣٢] في قولك: زيدٌ مررتُ به أَقوى من الرفع في قولك: زيداً ضربتُه، قال سيبويه: «النصب عربيٌّ جيِّد، والرفعُ أَجود منه»[٢] يعني أَن النصب في «زيداً ضربتُه» عربيٌّ فصيح في كلام

---

(١) البيت في ديوان الشماخ: ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٣٤.

(٢) قال سيبويه: «فالنصب عربي كثير، والرفعُ أجود». الكتاب: ١/ ٨٢.

وانظر في مراتب نصب الاسم المشتغل عنه في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٠٤-١٠٦،=

العرب، والرفعُ أَجودُ لأَن الرفع لا يفتقِرُ إِلى إِضمار ولا تقديرِ محذوف، والنصبُ يفتقِر إِلى إِضمار فعل وفاعل، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ثم إِنك ترى النصبَ مختاراً ولازماً، فالمختارُ في موضعَيْن: أَحدُهما أَن تَعطف هذه الجملةَ على جملة فعلية، كقولك: لقيتُ القوم حتى عبدَ الله لقيتُه، ورأَيتُ عبدَ الله وزيداً مررتُ به، وفي التنزيل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾، ومثله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾.

قال الشارح: يريد أَن المسائل التي تقدَّمت، وهي «زيدٌ ضربتُه» و«عمرو مررتُ به» و«زيدٌ ضربتُ أَخاه» المختارُ فيها الرفعُ، ثم يَعْرِضُ في هذا الباب أَمورٌ يصيرُ النصبُ بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيرُه.

قال: «**فالمختارُ في موضعَيْن: أَحدُهما: أَن تَعطف هذه الجملةَ على جملة فعلية ... إلخ**» وذلك لأَن العرب تختار مطابَقة الألفاظ ما لم تَفْسُد عليهم المعاني، فإِذا جئتَ بجملة صدَّرتها بفعل ثم جئتَ بجملة أُخرى معطوفةٍ على الجملة الأُولى وفيها فعل كان الاختيار تقديرَ الفعل في الجملة الثانية وبناءَ الاسم عليه، سواءٌ ذكرتَ في الجملة الأُولى منصوباً أَو لم تذكرْه، نحوُ قام زيد وعمراً كلَّمتُه، إِذ الغرضُ[1] توافقُ الجمل وتطابُقها لا تختلف، وليس الغرضُ أَن يكون فيها منصوبٌ، قال الله تعالى: (وَالْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[2] فرفعُ القمر[3] ههنا لأَن قبله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[4] وهو

=والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٦-٢٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٦٩-٣٧٠، وارتشاف الضرب: ٢١٧١-٢١٧٢.

(١) من قوله: «لأن العرب ..» إلى قوله: «الغرض» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١١٩، والأعلم في النكت: ٢٢٢.

(٢) يس: ٣٦/ ٣٩.

(٣) قرأ برفع «القمر» ابن كثير ونافع وأبو عمرو. انظر السبعة: ٥٤٠.

(٤) يس: ٣٦/ ٣٧.

مرفوع بالابتداء، وقال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[1]، فنصب كُلَّاً لأَن قبله فعلاً، وهو ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾[2] وأَضمرَ له فعلاً نصبه به، ثم عطفَها على الأُولى لتشاكُلِهما في الفعلية، وإِذا كان النصب من غير تقدُّمِ فعلٍ جائزاً كان مع تقدُّمه مختاراً، إِذ فيه [٥٥/ ب] تشاكُلُ الجملتين من غير نَقْصٍ للمعنى، قال الله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾[3]، لَمَّا كان قد تقدَّم «يُدخِلُ مَنْ يشاء في رحمته» نصبَ الظالمينَ بإِضمار يُعذِّب الظالمين أَو يُهينُ، وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[4] نصبَ فريقاً لأَن قبله ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ ونظائرُه في القرآن كثيرة، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وإِن كان قبلها جملةٌ فعلية، فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعلٌ، وذلك قولك: لقيتُ زيداً ومحمدٌ أَكرمتُه، لم تحتفلْ بتقدُّم الفعل الذي هو «لقيتُ زيداً» إِذ كانت جملةً قائمة بنفسها، فصار كأَنك قلت: محمدٌ أَكرمتُه ابتداءً، فعطفتَ جملة على جملة، كقولك: قام زيد ومحمدٌ أَفضلُ منه، فهذا لا يجوز فيه إِلَّا الرفعُ.

قال صاحب الكتاب: (فأَما إذا قلتَ: زيدٌ لقيتُ أَباه[5] وعمراً مررتُ به؛ ذهبَ التفاضُلُ بين رفع عمرو ونصْبه لأَن الجملة الأُولى ذاتُ وجهَيْن).

قال الشَّارح: قد تقدَّم من قولنا: إِنه إِذا كان الكلام مبتدأً وخبراً وعطفتَ عليه جملة في أَولها اسمٌ وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره كان الاختيار رَفْعَ الاسم الثاني بالابتداء، نحوُ قولك: زيدٌ أَخوك وعمرو كلَّمتُه، لأَنه لم يتقدَّم الجملةَ الثانية ما يَصْرِفُه إِلى النصب فجرى كحاله لو لم تتقدَّمْه جملةٌ أَصلاً، فأَما إِذا كان الكلام مصدَّراً بفعل كان الاختيار في

---

(١) الإسراء: ١٧/ ١٣.
(٢) الإسراء: ١٧/ ١٢، وانظر الكلام على الآيات السالفة في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٢٠ .
(٣) الإنسان: ٧٦/ ٣١.
(٤) الأعراف: ٧/ ٣٠.
(٥) في المفصل: ٥٠ «أخاه».

الاسم الذي في الجملة الثانية النصبَ على إِضمار فعل على ما أَصَّلناه، فإذا [٢/ ٣٣] قلت: زيدٌ لقِيتُه ففيه جملتان إِحداهما اسمية، وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي «زيد لقيتُه» بكمالها، والثانية فعلية، وهي الخبر الذي هو لقيتُه، وهي الجملة الصغرى، فالجملة الأُولى لا موضعَ لها من الإِعراب لأَنها لم تقع موقعَ المفرد، والجملةُ الثانيةُ لها موضعٌ من الإعراب لأَنها وقعت موقعَ المفرد الذي هو الخبرُ في «زيدٌ قائمٌ» وشِبهِه، وإِذ قد تقرَّر ذلك فأَنت إِذا قلت: زيد لقيتُه وعمرو كلَّمتُه كنتَ في عمرو بالخيار، إِن شئتَ رفعتَه، وإِن شئتَ نصبتَه لأَنه قد تقدَّمه جملتان إِحداهما اسمية، وهي قولك: زيدٌ لقيتُه بكمالها، والثانية قولك: لقيتُه، فإِن عطفتَ على الجملة الاسمية رفعتَ عمراً لأَن صدر الجملة اسم، وإِن عطفتَ على الجملة التي هي لقيتُه نصبتَ لأَن صدر الجملة فعل[١]، وليس إِحداهما أَوْلَى من الأُخرى، فهذا معنى قوله: «**ذهب التفاضُلُ بين رفْع عمرو ونصْبه**»، يعني ليس النصبُ أَوْلى من الرفع، ولا الرفعُ أَوْلى من النصب.

قال: «**لأَن الجملة الأُولى ذاتُ وجهَيْن**» يعني أَنها مشتمِلة على جملة اسميَّة وجملة فعليّة، فهي ذات وجهَيْن لذلك، وهذا موضع فيه إِشكال، وذلك أَنك إِذا قلت: زيدٌ لقِيتُه وعمرو كلَّمتُه لم يجز حملُ «عمرو كلَّمتُه» على «لقِيتُه»، وذلك لأَن «لقِيتُه» جملة لها موضع من الإِعراب، أَلا ترى أَنك تقول: زيد قائم فيقعُ موقعَها اسمٌ واحدٌ، وهو خبر زيد، فكلُّ شيءٍ عُطف عليها صار في حكمها خبراً لزيد، وأَنت لو جعلتَ «عمراً ضربتُه»[٢] خبراً عن زيد لم يجز لخلوِّه من العائد إِلى زيد، إِذ الهاء في «ضربتُه» إِنما تعود إِلى عمرو، فإِن جئتَ بعائد فيها فقلت: زيدٌ لقيتُه[٣] وعمراً ضربتُه عنده جازت المسألة،

---

(١) من قوله: «إذا كان الكلام ..» إلى قوله: «فعل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٢٨- ١٢٩، والأعلم في النكت: ٢٢٤.

(٢) كذا في د، ط، ر، والوجه: «عمرو لقيته».

(٣) سقط من ط، ر: «لقيته».

فالهاء في «ضربتُه» تعود إِلى عمرو، والهاء في «عنده» تعود إِلى زيد[١]، ولا شك أَنه[٢] إِنما لم يَذكُر ذلك لأَنه معلوم، فلم يَحتجْ إِلى التعرُّض له، فأَجاز الوجهَيْن بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (فإِن اعترَضَ بعد الواو ما يَصْرِفُ الكلامَ إِلى الابتداء كقولك: لقيتُ زيداً، وأَما عمرو فقد مررتُ به، ولقيتُ زيداً وإِذا عبدُ الله يضربُه عمرو، عادت الحالُ الأُولى جَذَعةً، وفي التنزيل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وقُرِئَ بالنصب).

قال الشارح: يعني بعد وجود ما يُختار معه النصبُ، نحوُ تقدُّم جملة فعلية أَو غيرِ ذلك إِذا وُجد في الجملة المعطوفة ما يَصْرفُ الكلامَ إِلى الابتداء صار الاختيارُ فيه الرفعَ ويَصيرُ المعترِضُ من قبيل المانع، وذلك قولك: لقيتُ زيداً وأَمَّا عمرو فقد مررتُ به، ورأيتُ زيداً وإِذا عبدُ الله يَشْتُمه عمرو، فالرفع ههنا هو الوجه المختار وإِن كان قد تقدَّمت جملةٌ فعلية لأَن أَمَّا وإِذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتَحمِلَ بهما الثاني على الأَول، وإِنما هما حرفا ابتداء يَقْطعان ما بعدهما عمَّا قبلهما، فيكونُ ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيءٌ، فكما أَنك إِذا قلت: «زيدٌ ضربتُه» ابتداءً وليس قبله كلامٌ كان المختارُ الرفعَ فكذلك بعد أَمَّا وإِذا التي للمفاجأة لأَنهما بمنزلة كلام مبتدأ، ومَنْ قال: «زيداً ضربتُه» وإِن لم يتقدَّمه كلامٌ فينصبُ وإِن كان المختارُ الرفعَ قال ههنا: لقيتُ زيداً، وأَمَّا عمرواً فأَكرمتُه فينصِبُ، وليس بالاختيار، وهذا معنى قوله: «**عادت الحالُ الأُولى جَذَعَةً**» أَي شابَّةً طريَّةً، كأَنْ لم يتقدَّمها كلام.

فأَما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٣] فالقراءة بالرفع على الابتداء وإِن كان

---

(١) هذا الإشكال مما أنكره الزيادي وغيره، انظر الانتصار: ٥٩- ٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٣٠، والنكت: ٢٢٤- ٢٢٥.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) فصلت: ٤١/ ١٧.

قبله ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾[(١)] لِمَا ذكرناه من حال أَمَّا، وقد قرأ بعضهم (وأَمَّا ثَمُودَ فهَدَيْنَاهُمْ) بالنصب[(٢)]، وليس ذلك على حدِّ «زيداً ضربتُه» لأَن ذلك ليس بالمختار، والكتابُ العزيز [٢/ ٣٤] يُختار له، والذي حسَّنه عند هذا القارئ ما في «أَمَّا» من معنى الشرط، والشرطُ يقتضي الفعلَ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والثاني أَن يقع[(٣)] موقعاً هو بالفعل أَولى، وذلك أَن يقع بعد حرف الاستفهام كقولك: أَعبدَ الله ضربتَه؟ ومثلُه آلسَّوْطَ ضُربَ به زيدٌ؟ وآلخِوَانَ أُكِلَ عليه اللَّحمُ؟ وأَزيداً أَنت محبوسٌ عليه؟ وأَزيداً أنت مكابَرٌ عليه؟ وأَزيداً سُمِّيتَ به؟).

قال الشَّارح: والموضع الآخَر الذي يُختار فيه النصبُ وليس الاسمُ فيه معطوفاً على فعل، وذلك إِذا وَلِيَ الاسمُ حرفاً[(٤)] هو بالفعل أَولَى وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فالاختيار نصبُ الاسم بإِضمار فعل[(٥)]، وذلك إِذا وقع بعد حرف الاستفهام، نحوُ [٥٦أ] قولك: أَعبدَ الله ضربتَه؟ وأَعمراً مررتَ به؟ وأَزَيداً ضربتَ أَخاه؟ النصبُ في ذلك كلِّه هو الوجهُ المختار، والرفعُ جائز، فالنصب بإِضمار فعل يكون الظاهرُ تفسيرَه، وتقديره أَضربتَ عبدَ الله ضربتَه، وأَلقِيتَ زيداً مررتَ به، وأَأَهنْتَ زيداً ضربتَ أَخاه، فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدَّر بعد الاستفهام، وهو في الاستفهام مختار كما كان الرفع مع الابتداء مختاراً، وأَمَّا الرفع مع الاستفهام فجائزٌ بالابتداء، وما بعده الخبرُ، إِلَّا أَنه مرجوح.

وإِنما كان النصب هو المختارَ من قبل أَن الاستفهام في الحقيقة إِنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأَن السؤال إِنما يكون عمَّا وقع الشكُّ فيه، وأَنت إِنما تشكُّ في الفعل لا في الاسم، أَلا

---

(١) فصلت: ٤١/ ١٦.

(٢) قرأ بالنصب ابن أَبي إسحاق وعيسى بن عمر ورُويت هذه القراءة عن الحسن، انظر الكتاب: ١/ ٨١، ومعاني القرآن للفراء: ٣/ ١٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٨.

(٣) أي الاسم المشتغل عنه.

(٤) في د، ط، ر: «حرف» خطأ.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ١٠١ - ١٠٢، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٦٣ - ١٦٤، والنكت: ٢٢٩.

ترى أَنك إِذا قلت: أَزيداً ضربتَه فإِنَّما تشكُّ في الضَّرب الواقع بزيدٍ، ولستَ تشكُّ في ذاته، فلمّا كان حرف الاستفهام إِنما دخل الفعلَ لا الاسمَ كان الأَوْلَى أَن يَليَه الفعلُ الذي دخل من أَجله، وإِنما دخل على الاسم ورُفع الاسمُ بعده بالابتداء لأَن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجبُ فائدةً، فإِذا استفهْمتَ فإِنما تستَفهِم عن تلك الفائدة[١]، فاعرفْه.

وأَمّا «آلسَّوطَ ضُربَ به زيدٌ، وآلخِوانَ أُكِلَ عليه اللَّحمُ، وأَزيداً سُمِّيتَ به» فإِن الاختيار في آلسَّوطَ وآلخِوانَ وأَزيداً النصبُ، وذلك أَنك إِذا قلت: ضُربَ زيدٌ بالسَّوط وأُكِلَ اللَّحمُ على الخِوان، وسُمِّيتُ بزيد فهذه الحروف الجارَّة مع ما يليَها من المجرورات في موضع نصب، وذلك أَنك أَقمتَ الاسمَ مُقَامَ الفاعل، فصار الجارُّ والمجرور في موضع نصب وحلَّ محلَّ قولك: مرَّ زيدٌ بعمرو، ونزلَ زيدٌ على خالد، فلمّا اتَّصلت حروفُ الجرِّ بكنايات هذه الأَسماء وقد تقدَّمت الأَسماءُ وجبَ أَن تنصبَها لأَن الحروف التي اتَّصلت بكناياتها في موضع نصب، فصار بمنزلة أَزيداً مررتَ به، والذي يدلُّ على أَن موضع هذه الحروف نصبٌ أَنك لو حذفتَها وكان الفعلُ ممَّا يتعدَّى بنفسه لم تكن الأَسماء الأُولى إِلَّا منصوبةً، وذلك نحوُ آلسَّوطَ ضَرب، وآلخِوانَ أَكل، وأَزيداً سَمَّيتَ لو كان يُتكلَّم به لم يكن إِلَّا كذلك، لأَن الفعل الواحد لا يرفع اسمَيْن، فإِذا رفعتَ أَحدَهما فلا بدَّ من نصب الآخر[٢].

وأَمّا قولهم: «أَزيداً أَنتَ محبوسٌ عليه وأَزيداً أَنت مكابَرٌ عليه» فيُختار فيهما النصبُ لمكان همزة الاستفهام، وذلك لمّا كان اسم الفاعل واسمُ المفعول يجريان مَجْرى الفعل في عمله، فقولك: أَزيداً أَنت ضاربُه بمنزلة قولك: أَزيداً أَنت تضربُه، وأَزيداً أَنت

---

(١) من قوله: «والموضع الآخر ..» إلى قوله: «الفائدة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٥١، وانظر النكت: ٢٢٩.

(٢) من قوله: «وأما آلسوط ضرب به ..» إلى قوله: «الآخر» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٧١، والأعلم في النكت: ٢٣٣، بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ١/ ١٠٣-١٠٤، والنكت: ٢٣٨-٢٣٩.

مضـروبٌ به بمنزلة أَزيداً أَنت تُضرَبُ به، فكما تفسِّـر قولَك: أَزيداً أَنت تضـربُه بالفعـل الناصب فكذلك تفسِّر باسم الفاعل في قولك: أَزيداً أَنت ضاربُه، لأَنه في معناه، والنيَّةُ التنوينُ والانفصالُ، فالضمير وإِن كان مجروراً في اللفظ فهـو منصـوب في الحكـم كـما كـان أَزيداً مررتَ به كذلك، كيف وأَبو الحسن يذهب إِلى أَن الضمير في موضع منصوب[1] أَلبتَّة.

وكـذلك إِذا قلـت: أَزيـداً أَنـت محبـوسٌ عليـه، وأَزيـداً [٢/ ٣٥] أَنـت مكـابَرٌ عليـه، فمحبوس ومكابَر من أَسماءِ المفعولِينَ الجارية مَجْرى الفعـل، فمحبـوس في معنـى تُحبَس ومكابَر في معنى يُكابَرُ، فلـذلك جـاز نصـبُ زيـد فـيهما بفعلٍ يفسِّـره محبـوس ومُكـابَر، كأَنك قلت: أَتنتظرُ زيداً أَنت محبوسٌ عليه، وأَسُلِبْتَ[2] زيـداً أَنـت مكـابَرٌ عليـه، واختـير النصبُ لمكان حرف الاستفهام، وفي كلِّ واحد من محبوس ومكابَر ضميرٌ مستتر يرجـع إِلى «أَنت» يقوم مَقامَ الفاعل، إِذ كـان في معنـى يُكـابَرُ وتُحبَس، فـإِن لم يُجْرَ اسـمُ الفاعـل واسمُ المفعول مُجْرى الفعل كانا كغلام وأَخ ووجَب رفعُ الاسم، نحوُ أَزيـد أَنـت ضـاربُه وأَزيد أَنت محبوسٌ به وأَزَيدٌ أَنت مكابَرٌ عليه، كأَنك قلت: أَزيد أنت أَخوه أَو غلامُه وما أَشبَهَهما من الأَسماء.

قال صـاحب الكتـاب: (ومنه أَزيداً ضـربتَ عمراً وأَخاه، وأَزيداً ضـربتَ رجـلاً يحبُّـه لأَن الآخِرِ مُلتبِسٌ بالأَول بالعطف أَو بالصفة).

قال الشَّـارح: ومن ذلك: «أَزيداً ضـربتَ عمراً وأَخاه، وأَزيداً ضـربتَ رجلاً يحبُّه»[3] فيُختار فيه النصبُ أَيضاً لأَن الفعـل واقـعٌ عـلى مـا هـو مـن سـبَبه، وقـد وَلـيَ[4] حـرفَ

---

(١) انظر في هذا الكتاب: ١/ ١٨٧، ومعـاني القـرآن للأخفش: ٦٥٥، والنكـت: ٢٩٤، وشـرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨٣، وارتشاف الضـرب: ٢٢٧٥.

(٢) في ط، ر: «وأشكيت» تحريف، وفي شرح الكتـاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٧ واستلبت، ومـا أثبـت عن د، والنكت: ٢٤٣، وانظر الكتاب: ١/ ١٠٩، وكـلام الشـارح هنـا قالـه السـيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٠٧- ٢٠٨ بخلاف يسير .

(٣) بهذين مثَّل سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ١٠٧.

(٤) في د، ط، ر: «وليه» تحريف.

الاستفهام، فكان كقولك: أَزيداً ضربتَ أَخاه، وذلك أَن الجملة إِذا كان فيها ضميرُ اسمٍ قد تقدَّم ذِكره فهي من سبب ذلك الاسم وإِن كان في الجملة اسمٌ ليس فيه ضمير، ولا يُبالَى في أَيِّ موقع من الجملة وقع ذلك الضميرُ، فإِذا قلت: أَزيداً ضربتَ عمراً وأَخاه فعمرو والأَخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة، فصار بمنزلة أَزيداً ضربتَ أَخاه لاتِّحاد المعطوف والمعطوف عليه، وكذلك لو قلت: أَعمراً ضربتَ زيداً في داره لكان الوجه أيضاً النصبَ لأَن قولك: «في داره» ظرف وقع فيه الضربُ، فهو من جملة «ضربتَ»، وكذلك لو قلتَ: أزيداً ضربتَ رجلاً يحبُّه، فيُحبُّه نعتٌ لرجل، والنعتُ والمنعوت يَتسلَّطُ عليهما العاملُ تسلُّطاً واحداً، فكان «يحبُّه» من جملة «ضربتَ»، فصار الاسم المنصوب بضربتَ من سبب الاسم الأَول إِذ كان في جملته عائدٌ إِليه، ولو كان الذي يَلي الاسمَ جملةٌ ليس فيها ذِكرٌ ثُمَّ جئتَ بجملة أُخرى فعطفتَها على الجملة الأُولى وفيها ذِكرٌ للاسم لم يَجز، وذلك قولك: أزيداً ضربتَ عمراً وضربتَ أَباه، لأَن قولك: «وضربتَ أَباه» جملة أُخرى قائمةٌ بنفسها، والجملة الأُولى قد مضتْ بلا ذِكْر [1] فلم تَلْتَبس بها.

قال صاحب الكتاب: (فإِن قلت: أَزيدٌ ذُهِبَ به» فليس إِلّا الرفعُ).

قال الشَّارح: وأَما قوله: «أَزيدٌ ذُهِب به» فليس فيه إِلّا الرفعُ، لأَنك إِذا قلت: ذُهِبَ بزيد، فالباءُ وما عملتْ فيه في موضع [٥٦/ ب] رفعِ اسمَ ما لم يُسمَّ فاعلُه، لأَنه لا بدَّ للفعل من فاعل أَو ما يقوم مَقامَ الفاعل، وليس معك ما يقومُ مَقامَ الفاعل إِلّا الباءُ وما اتَّصلتْ به، فأُقيمت مُقامَ الفاعل، فكانت في موضع رفع لذلك، فوجب أَن يكون الاسمُ مرفوعاً لأَن الذي اتَّصلتْ به كنايتُه مرفوعٌ، وصار بمنزلة أَزيدٌ ذَهَبَ أَخوه، لأَن كنايته قد اتَّصلتْ بمرفوع وهو الأَخ.

وارتفاعُ زيد في قولك: «أَزيدٌ ذُهِب به» على وجهَيْن: أَحدهما بالابتداء، والآخر بأَنه

(١) من قوله: «وذلك أن الجملة ..» إلى قوله: «ذكر» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٩٥-١٩٦

فاعلُ فعلٍ محذوف، وإن أَسندتَ الفعل في قولك: أَزيدٌ ذُهِبَ به إلى مصدره كان الجارُّ والمجرور في محلِّ منصوب[١]، وتقديره ذُهب الذهابُ به، وجاز نصبُ الاسم الذي هو زيد وكان مختاراً لأَن ضميره في محلِّ نصب، وهذا لا خلافَ[٢] فيه بين أَصحابنا. [٢/ ٣٦]

قال صاحب الكتاب: (وأَن يقعَ بعد إِذا وحيث، كقولك: إِذا عبدَ الله تَلْقاه فأَكرِمْه وحيث زيداً تجِدْه فأَكرِمْه).

قال الشارح: ومن ذلك إِذا الزمانيَّةُ وحيث إِذا وقع بعدهما اسم وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، فيُختارُ فيه النصبُ، وذلك نحو قولك: إِذا زيداً تَلْقاه فأَكرِمْه وحيث زيداً تجِدْه فأَعطِه، لأَن فيهما معنى المجازاة، والمجازاةُ إِنما تكون بالفعل، فلمَّا كان الموضع موضعَ فعلٍ اختِير نصبُ الاسم بعدهما بإِضمار فعلٍ يفسِّره الظاهرُ، فإِذا قلت: إِذا زيداً تلْقاه فتقديره إِذا تَلْقى زيداً تَلْقاه، وكذلك حيث، تقول: حيث زيداً تجِدُه فأَكرِمْه، وتقديره حيث تجِدُ زيداً تجِدُه فأَكرِمْه، لَمَا ذكرناه من أَن فيهما معنى المجازاة، وذلك لأَن قولنا: إِذا عبدَ الله تَلْقاه يُوجِبُ الأَوقاتَ المستقبَلة كلَّها، ولا يَخصُّ وقتاً من وقت، فهي بمنزلة متى وحيث، تُوجِبُ الأَماكن كلَّها ولا تخصُّ مكاناً دون مكانٍ فهي بمنزلة أَين، غيرَ أَن متى وأَين يَجْزِمان، وإِذا وحيثُ لا يَجزمان عند البصريين إِلَّا في ضرورة الشعر[٣]، وقد أَجاز سيبويه رفعَ الاسم بعدهما بالابتداء[٤].

---

(١) أجاز هذا ابن السراج والسيرافي، ولم يجزه سيبويه، وضعفه ابن مالك والرضي، انظر الكتاب: ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٤٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٧٧، وارتشاف الضرب: ٢١٧٦-٢١٧٧، ومن قوله «أزيد ذهب به .. » إلى قوله: «منصوب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٧١-١٧٢ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «اختلاف».

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٥٦-٥٨، ٣/ ٦١، والمقتضب: ٢/ ٤٨، ٢/ ٥٥، والأصول: ٢/ ١٦٠، والمقتصد: ١١١٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨١- ٨٢ ومن قوله «فيختار فيه النصب .. » إلى قوله: «الشعر» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٨٩- ١٩٠ بخلاف يسير.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٨٢، ١/ ١٠٧، والمقتضب: ٢/ ٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٩١،=

والذي أراه أَن ذلك جائز في «حيث» لأَنها قد تَخرجُ من معنى الجزاء إلى أَن يكون بعدها المبتدأُ والخبر، تقول: لقيتُه حيث زيدٌ جالسٌ، فتكون نظيرةَ «إِذ» في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها، نحوُ قولك: لقيتُه إِذ زيد جالس، وأَما «إِذا» فلا تنفكُّ من معنى المجازاة لأَنها لا تقع إلَّا للمستقبل، فإِذا وليَها الاسم[1] فلا بدَّ من أَن يكون الفعلُ بعدها مقدَّراً مرفوعاً كان[2] أو منصوباً، تقول: إِذا زيدٌ جلس أَجلسُ، تقديره إِذا جلسَ زيدٌ جلسَ، ويدلُّ على ذلك أَنه لا بدَّ من وقوع فعل بعد ذلك الاسم، ألا تراك لو قلت: أَجلسُ إِذا زيدٌ جالس[3] لم يجز، ويجوز ذلك مع حيث.

قال صاحب الكتاب: (وبعد حرف النفي، كقولك: ما زيداً ضربتُه، وقال جرير:

فلا حسَباً فخرْتَ به لتَيْمٍ ... ولا جَدّاً إِذا ازْدَحَمَ الجُدودُ)

قال الشَّارح: ومن ذلك النفي، إِذا وقع الاسم بعد حرف نفي وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره أَو على ما هو متَّصلٌ بضميره فالاختيارُ فيه النصبُ، نحوُ ما زيداً لقيتُه ولا زيداً قتلتُه، وما زيداً لقيتُ أَباه، ولا عمراً مررتُ به[4]، وإِنما صار النصب هنا مختاراً لشبَهِ حروف النفي بحروف الاستفهام وحروفِ الجزاء وحروفِ الأمر والنهي.

ووجهُ الشَّبه أَن ما بعد النفي غيرُ واجب كما أَن ما بعد كلِّ واحد من هذه الأَشياء كذلك، فالحالُ بين النصب والرفع متقارِبٌ، فقولك: ما زيداً ضربتُه أَقوى من قولك: ما زيدٌ ضربتُه بالرفع، والنصبُ فيه أَضعفُ من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء، والرفعُ فيه أَقوى من الرفع في قولك: أَزيدٌ ضربتَه لشبَه النفي بالابتداء

=والنكت: ٢٤٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٧٤.

(١) قوله: «فإذا وليها الاسم» هو قول المبرد والمازني، انظر المقتضب: ٢/ ٧٧-٧٨، والانتصار: ٦٥-٦٦.

(٢) أي الاسم.

(٣) من قوله: «والذي أراه .. »إلى قوله: «جالس »قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٩١ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٢٤٠ -٢٤١.

(٤) أمثلة ساقها سيبويه: ١/ ١٤٥.

ولذلك كان فرعاً ومحمولاً على غيره في النصب.

وشبَهُه بالابتداء أنه نقيض المبتدأ ونفْيٌ له، والنفيُ يجري مَجْرى الإيجاب، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد فنفْيُ هذا أن تقول: ما قام زيد، فتردُّ الكلام على لفظه[1]، فشبهُه بالمبتدأ أنك تردُّ فيه لفظَ المبتدأ، قال الشاعر[2]:

فلا حسَباً فخرْتَ به ... إلخ

فنصبَه بإضمار فعل تقديرُه فلا ذكرتَ حسَباً فخرتَ به، وأجاز يونس أن تكون الفتحةُ في قوله: «فلا حسَباً» فتحةَ بناء بمنزلة «لا رجلَ في الدار» ونوَّنه للضرورة[3].

البيت لجرير يهجو عُمرَ بن لجأ، وهو من تَيْم عديّ، يقول: لم تكتَسِبْ لهم حسباً يفخرون به، ولا لكَ جدٌّ تعوِّلُ عليه عند ازدحام [٢/ ٣٧] الناس للمفاخَرة، أي ليس لك قديمٌ ولا حديثٌ، ومثلُه[4]:

فلا ذا جَلالٍ هِبْنَهُ لجَلالِه ... ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ

نصَبَ «ذا جلالٍ» بفعل محذوف دلَّ عليه «هِبْنَه»، فكأنه قال: فلا هِبْنَ ذا جَلالٍ هِبْنَه.

قال صاحب الكتاب: (وأن يقع في الأمر والنهي، كقولك: زيداً اضربْه، وخالداً اضربْ أَباه، وبِشْراً لا تشتُمْ أَخاه، وزيداً لِيضربْه عمرو، وبشراً لِيقتلْ أَباه عمرو، ومثلُه أَمَّا زيداً فاقتلْه وأَمَّا خالداً فلا تشتُمْ أَباه).

قال الشارح: ومن ذلك إذا كان بعد الاسم فعلُ أَمر أَو نَهْيٌ واقعٌ على ضميره أو ما اتَّصل بضميره، فإنه مختارٌ فيه النصبُ، نحوُ قولك: زيداً اضربْه، وخالداً اضربْ أَباه،

---

(١) ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٢٥، والأعلم في النكت: ٢٦٩. هذا الشبه

(٢) سلف البيت: ١/ ٢٥٥.

(٣) وهو قول الأخفش، وانظر ما سيأتي: ٢/ ٢٤٠، ومن قوله: «وشبهه بالابتداء ..» إلى قوله: «للضرورة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٢٥، بخلاف يسير، وانظر النكت: ٢٤٠ - ٢٤١.

(٤) البيت لهدبة بن الخشرم، وهو في ديوانه: ٩٧، والكتاب: ١/ ١٤٥، والنكت: ٢٦٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٥. «يعني أن المنايا لا تُحاشي أحداً» النكت: ٢٦٩.

وزيداً لِيضربْه عمرو، وبِشراً ليضربْ أَخاه جعفرٌ، وزيداً لا تشتُمْه، وخالداً لا تضربْ أَباه، النصبُ في ذلك كلِّه الوجهُ المختار، والرفعُ جائز، وإِنما كان النصب مختاراً لأَجل الأَمر والنهي، إِذ الأمرُ والنهيُ لا يكونان إِلَّا بالأفعال[1]، لأَنك إِنما تأمرُه بإيقاع فِعل وتنهاه عن إِيقاع فعل، وذلك أَنك حين نهيْتَه فأَنت تطلب منه إِيقاعَ ما ليس بموجود، وإِذا نهيتَه فأَنت تمنعه من الإِتيان به، فأَما الذَّواتُ فإِنها موجودة ثابتة لا يصحُّ الأَمر بها ولا النهيُ عنها، وإِذا كان الأَمر كذلك ثُمَّ أَتيتَ باسم قد وقع الفعلُ الذي بعده على ضميره نصبتَه بإِضمار فعل على نحو ما ذكرناه في الاستفهام، وكان النصب في الأَمر والنهي أَقوى منه [٥٧/ أ] في الاستفهام من قِبَل أَن الأَمر والنهيَ لا يكونان إِلَّا بالأَفعال، وقد يكون الاستفهام بغير فعل، نحوُ قولك: أَزيدٌ أَخوك وأَعبدُ الله عندك[2]، وإِنما قال[3] في التمثيل: «زيداً اضربْه وزيداً لِيضرِبْه عمرو» ليُرِيَك أَنه لا فرقَ في ذلك بين الأَمر للحاضر والأَمر للغائب، فقوله: «زيداً اضربْه» أَمرٌ للحاضر، و: «زيداً لِيضربْه عمرو» أَمْرٌ للغائب، فمثَّل بهما.

والرفعُ جائز على الابتداء، والجملة بعده سدَّت مسدَّ الخبر، وإِنما قلنا: سدَّت مسدَّ الخبر ولم نقل: الخبرُ لأَن حقيقة الخبر ما احتَملَ الصدقَ والكذبَ، وذلك معدوم في الأَمر والنهي[4].

ومثلُه «أَمَّا» في قولك: أَمَّا زيداً فاقتلْه، وأَمَّا خالداً فلا تشتُمْ أَباه في اختيار النصب، وذلك من قِبَل أَن أَمَّا تقطعُ ما بعدها عمَّا قبلها، ويصيرُ ما بعدها كالكلام المستأْنَفِ، فنُصبَ لَما ذكرناه في الأَمر والنهي، غير أَنك لا تقدِّر الفعلَ بعد أَمَّا لأَن أَمَّا لا يَليها فعلٌ

---

(١) كذا قال سيبويه: ١/ ١٣٧.

(٢) من قوله: «وإنما كان النصب في الأمر ..» إلى قوله: «عندك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩، و الأعلم في النكت: ٢٦٥، بخلاف يسير

(٣) الزمخشري.

(٤) انظر ما سيأتي: ٣/ ٩٦ .

لتضمُّنها معنى الفعل، ولكن تقدِّر الفعلَ بعد الاسم بلا ضمير وتُعدِّيه إلى الاسم ثم تحذفُه، ثم تأْتي بالفعل المفسِّر، وتقديره أمّا زيداً فاقتُلْ فاقتُلْه، وأَما خالداً فلا تُهنْ فلا تشتُمْ أَباه، ولا بدَّ من الفاء بعد أَمّا[1] لأَنها جواب لَمَا تضمَّنتْه من معنى الشرط.

قال صاحب الكتاب: (والدعاءُ بمنزلة الأمر والنهي، تقول: اللهمَّ زيداً فاغفرْ له ذنبَه، وزيداً أَمَرَّ اللهُ عليه العيشَ، قال أَبو الأَسود:

فكُلّاً جَزاهُ اللهُ عنِّي بما فَعَلْ

وأَمّا زيداً فجَدْعاً له وأَمّا عمراً فسَقْياً له».

قال الشَّارح: والدعاء بمنزلة الأَمر والنهي في اختيار النصب، لأَن سبيله سبيلُ الأَمر والنهي في الإِعراب من كلِّ وجه، وهو في المعنى مثلُ الأَمر، وذلك أَن الداعي مُلتمِسٌ من المدعوِّ إِيقاعَ ما يدعوه به، إلا أَن الجمهور لا يسمُّون مسألةَ مَنْ هو فوقَك أَمراً، وربَّما سمَّاه بعضهم أَمراً واحتَجَّ عليه بقول الشاعر[2]:

أَمرتُك أَمْراً جازِماً فعَصَيْتني ... وكان من التوفيقِ قتْلُ ابنِ هاشمِ

البيت لعَمرو بن العاص[3] يخاطب معاوية، وكان فوقه، والأَعمُّ الأَكثرُ ما قدَّمناه، ويجوز أَن يكون عمرو رأَى نفسَه من طريق المَشُورة والرأي وحاجةِ معاويةَ إِليه فوقَه، فسمَّى سؤالَه أَمراً لذلك، وقال أَبو الأَسود[4]: [٢/ ٣٨]

أَميرانِ كانا صاحِبَيَّ كِلاهما ... فكُلّاً جَزاه اللهُ عَنِّي بما فَعَلْ

فإِنَّ نصْبَ «كُلّاً» بإِضمار فعل لِمَا بعده من الدعاء، والتقديرُ فجزى اللهُ كُلّاً جزاه اللهُ.

---

(١) من قوله: «كالكلام» إلى قوله: «أما» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩.

(٢) هو عمرو بن العاص كما سيذكر الشارح، والبيت في الكامل للمبرد: ١/ ٢٦٦، والفروق في اللغة: ٣٩، وانظر وقعة صفين: ٣٤٩، ومروج الذهب: ٣/ ٢٢.

(٣) في ط: «العاصي» تحريف.

(٤) البيت في ديوانه: ١٠٠، والكتاب: ١/ ١٤٢، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٨، والنكت: ٢٦٨.

ومن الدعاء «أَمَّا زيداً فجَدْعاً له، وأَمَّا عمراً فسَقْياً له»[١]، فالاختيار النصبُ لأَنك تريد جَدَعَه اللهُ جَدْعاً وسقَاه اللهُ سَقْياً، ولو كان الدعاء بغير فِعل ولا في تقدير فعل لم يُنصب الاسمُ الأَول، نحوُ أَمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأَمَّا الكافر فويْلٌ له[٢] لعدم ما يفسِّر الفعلَ.

قال صاحب الكتاب: (واللَّازمُ[٣] أَن تقع الجملة بعد حرف لا يَليه إلّا الفعل، كقولك: إنْ زيداً تَرَه تضربْه، قال:

لا تَجْزعي إنْ منْفِساً أَهْلكْتُه

وهَلَّا وأَلَا ولولا ولوْما بمنزلة إنْ لأَنهنَّ يطلبْن الفعلَ ولا تُبْتدأُ بعدها الأَسماءُ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن الاسم إِذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره نصبتَه بإِضمار فعل يفسِّره الظاهرُ كما قلنا في الاستفهام، إِلَّا أَن النصب ههنا يقع لازماً وفي الاستفهام مختاراً، وذلك لأَن الشرط لا يكون إِلّا فعلاً ولا يَليه مبتدأٌ وخبر، فلا تقول: إن زيدٌ قائم أَقُمْ، وقد يجوز في الاستفهام أَن تقول: أَزَيدٌ قائمٌ، فقد علمتَ أَن حروف الجزاء أَلْزمُ للفعل[٤] من حروف الاستفهام، ولذلك كان نصبُ الاسم في الاستفهام إِذا وقع الفعلُ على ضميره مختاراً مع جواز الرفع على الابتداء، وكان نصبُه مع حروف الجزاء لازماً ولا يجوز رفعُه على الابتداء لَمَا ذكرنا من أَن الشرط لا يكون إِلّا فعلاً، فإِذا قلت: إِنْ زيداً تَره تضربْه نصبتَ زيداً بإِضمار فعل لأَنك شغَلْتَ الفعل الذي

---

(١) المثالان في الكتاب: ١/ ١٤٢.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ١٤٢، ومن قوله: «إ لاأن الجمهور.. » إلى قوله: «له » قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٨-١٩ بخلا ف يسير.

(٣) أي والنصب اللازم، وهو القسم الثاني من قسمي الاسم المشتغل عنه المنصوب، والأول هو المختار نصبه.

(٤) من قوله: « لأن الشرط لا يكون .. »إلى قوله: « للفعل » قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٧٦.

بعده بضميره، وتقديرُه إِنْ تَرَ زيداً تَرَه، ومنه قول الشاعر[١]:

لا تَجْــزَعِي إِنْ مُنْفِســاً أَهْلَكْتُــه وإِذا هَلَكْـتُ فعنـدَ ذلـك فـاجْزَعي

البيت للنَّمِر بن تَوْلَب، والشاهدُ فيه نصبُ «مُنْفساً» بفعل مقدَّر محذوف، وتقديره لا تَجْزعي إِنْ أَهلكْتُ مُنْفِساً أَهلكتُه، ولو رُفع على تقدير إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ لجاز لأَنه إِذا أَهلكَه فقد هَلَكَ، كأَنه يصف نَفْسه بالكرم وأَنه لا يُصْغي إِلى مَنْ يلومه في ذلك، فهو يقول: إِنَّ امرأَتَه لامَتْه على إِتلاف مالِه جزَعاً من الفقر، فقال لها: لا تَجْزعي لإِتْلافي نَفِيسَ المال، فإِني قادر على إِخلافه، وإِنما إِذا هلكتُ فاجْزعي، فإِنه لا خَلَفَ لك عنِّي، ولو قدَّمتَ الاسمَ على حرف الجزاء فقلت: زيداً إِن تَره تضربْه لم يَجز لأَن الشرط والجزاء لا يَعملان فيما قبل حرف الجزاء، وإِذا لم يَعملا فيه لم يَجز أَن يُفسِّراه.

ومن ذلك هَلَّا ولولا وأَلَا ولوما، إِذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعلٌ واقع على ضميره لم يكن بُدٌّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمَر يفسِّره الظاهرُ، فحكمُها حكمُ إِنْ الشرطية، وذلك من قِبَل أَن معاني هذه الحروف التحضيضُ والتوبيخُ، إِذا وَلِيَها المستقبَلُ كُنَّ تحضيضاً، وإِذا وَلِيَها الماضي كُنَّ توبيخاً، وهذه المعاني واقعةٌ على الأَفعال لا حَظَّ للأَسماء فيها، فلذلك لا يقع بعدها المبتدأُ والخبر، فإِذا وقع بعدها اسم فلا يكون إِلَّا على تقدير فعل، قال جرير[٢]:

---

(١) سلف البيت: ١/ ١٩٠- ١٩١.

(٢) البيت في ديوانه: ٣٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥٣، والخصائص: ٢/ ٤٥، ونسب إلى الأشهب بن رُميلة في مجاز القرآن: ١/ ٥٢، ١/ ٣٤٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠٩، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١٢٤، وصحح البغدادي في الخزانة: ١/ ٤٦٣ نسبته إلى جرير، وورد بلا نسبة في الكامل للمبرد: ١/ ٢٧٨، وكتاب الشعر: ٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٦، ٢/ ٨٤ .

تعدُّون: تعتقدون، النيب جمع ناب وهي الناقة المسنَّة، ضوطرى: الرجل الضخم اللئيم، الكمي: الشجاع المقنع الذي على رأسه البيضة.

تَعُـدُّون عَقْـرَ النِّيْـبِ أَفضَـلَ مَجْـدِكمْ بَني ضَـوْطَرَى[١] لـولا الكَمِـيَّ المُقَنَّعـا

فمعناه لولا تَعدُّون الكميَّ المُقنَّعا، فنصبُ «الكميَّ المقنَّعا» بإِضمار فعل لدلالة ما تقدَّم من قوله: «تعدُّون عَقْرَ النِّيْبِ» عليه.

وجملةُ الأَمر أَن الحروف حين كانت لمعانٍ في الأَسماء والأَفعال وليس لها في أَنفُسها معنىً فمنها ما يختصُّ بالاسم ولا يدخلُ الفعلَ [٥٧/ ب] نحو إِنْ وأَخواتها وحروفِ الجرِّ وغيرِها، ومنها ما يختصُّ بالفعل ولا يَلي الاسمَ، نحوُ حروف الجزاء وحروفِ الجزم وغيرها، ومنها ما يدخل على القَبِيلَيْن الاسمِ والفعلِ، نحوُ [٢/ ٣٩] حروفِ النفي وحروفِ الاستفهام، فأَما ما يختصُّ بالفعل - وهو ما نحن بصَدده- فذلك ضربان:

ضربٌ يَحْسُنُ أَن يُحذف الفعلُ منه ويَلِيَه الاسمُ في الظاهر، نحوُ ما ذكرناه من حرف الجزاء، وهو إِنْ وحروفُ التحضيض المذكورة، وهي هَلَّا وأَخواتُها.

وضربٌ لا يَحسُنُ حذفُ الفعل منه وإِيلاؤُه الاسمَ، وذلك نحوُ قولك: قد والسِّين وسوف، فهذه لا يحسُنُ حذفُ أفعالها ولا الفصلُ بينها وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقولُ: سوفَ زيداً أَضربُه، ولا سوف زيداً أَضربُ، وذلك لأَن هذه الحروف تتنزَّلُ منزلةَ الجزْء من الفعل، فهي من الفعل بمنزلة الأَلف واللَّام من الاسم[٢]، وذلك لأَن السِّين وسوفَ تَقْصُرانِ الفعلَ لوقت بعيْنه، وهو المستقبَل بعد أَن كان شائعاً في الاستقبال والحال كما تَقْصُر الأَلف واللَّامُ الاسمَ على واحد بعيْنه بعد شِيَاعه، وكذلك «قد» تُقرِّبُ الماضي من الحال، وهو نوعُ تخصيص، ولهذا المعنى لم تكن عاملةً في الفعل، وإِنما جاز إِضمارُ الفعل بعد لولا وأَخواتها والفصلُ بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قِبل أَن معانيها الحضُّ في المستقبَل، وهو اسْتِدْعاءٌ، واللَّوْمُ والتوبيخُ في الماضي أَشْبهت الأَفعالَ فجاز أَن يَلِيَها الاسمُ كما يلي الفعلَ.

---

(١) في ط: «طوطرى» تحريف.

(٢) كذا علل الأعلم في النكت: ٧٥٩، وانظر الكتاب: ١/ ٩٨، ٣/ ١١٤-١١٥.

حَذْفُ المَفْعُول بـه

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحذفُ المفعول به كثيرٌ، وهو في ذلك على نوعَيْن: أَحدُهما أَن يُحذَف لفظاً ويُرادَ معنىً وتقديراً، والثاني: أَن يُجعلَ بعد الحذف نَسْياً مَنسيّاً، كأَن فعلَه من جنس الأفعال غيرِ المتعدِّية كما يُنْسى الفاعلُ عند بناء الفعل للمفعول به، فمن الأول قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾، وقوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ لأنه لا بدَّ لهذا الموصول من أَن يرجع إليه من صِلته مثلُ ما ترى في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ وقُرِئ قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ (وَمَا عَمِلَتْ)، ومن الثاني: قولهُم: فلانٌ يُعْطي ويَمنعُ ويَصِلُ ويَقْطعُ، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾، وقول ذي الرمة:

وإِنْ تَعتـذِرْ بالمَحْـلِ مِن ذي ضُـروعِها ... إِلى الضَّـيفِ يَجْـرَحْ في عَراقيبِهـا نَصْـلي)

قال الشَّارح: اعلمْ أَن المفعول لمّا كان فضلةً تستقلُّ الجملةُ دونه ويَنعقد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفُه وسقوطُه وإِن كان الفعلُ يَقْتضيه، وحذفُه على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَن يُحذفَ وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكونَ سقوطُه لضرْب من التخفيف، وهو في حُكم المنطوق به.

والثاني: أَن تَحذفه مُعْرِضاً عنه أَلبتَّة، وذلك أَن يكون الغرضُ الإِخبارَ بوقُوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لِمَنْ وقع به الفعلُ، فيصيرَ من قَبيل الأَفعال اللّازمة، نحوُ ظَرُفَ وشَرِقَ وقامَ وقعَد، فالأَول نحوُ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[1]، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]، و: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ﴾[4]،

---

(١) الرعد: ١٣/ ٢٦.

(٢) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

(٣) هود: ١١/ ٤٣.

(٤) النمل: ٢٧/ ٥٩.

و: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[١]، فكلُّ هذا على إرادة الهاء وحذفِها تخفيفاً لطُولِ الكلام بالصِّلة، ألا ترى أنه لولا إرادةُ الهاء بقي الموصولُ بلا عائد؟ فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتَيْن: من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصِّلة، إذ كان العائدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[٢]، قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائيُّ (وَمَا عَمِلَتْ) بغير هاء، وقرأ الباقون ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء، فمَن أثبتَها فهو الأَصلُ، ومَنْ حذفَها فلطُول الكلام[٣] بالصِّلة [٢/ ٤٠] حُذفت الهاءُ تخفيفاً، ويكونُ التقديرُ ليأكلوا من ثَمرِه وما عمِلَتْه أيديهم، و«ما» في[٤] موضع خفْض بالعطف على ثَمره، ويجوز أن تكون «ما» نافية ويكونَ المعنى ليأْكلوا من ثَمرِه ولم تعملْه أَيديهم[٥]، فيكونَ أبلغَ في الامْتِنان، ويُقوِّي ذلك قولُه تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[٦]، وإذا قدَّرتَه هذا التقديرَ لم تكن الهاءُ مُرادةً كإرادتها لو كانت موصولةً.

والثاني: قولُهم: فلانٌ يُعْطي ويَمنعُ ويَضرُّ ويَنْفعُ ويَصلُ ويَقْطعُ، والمرادُ يُعطي ذوي الاستحقاق ويمنعُ غيرَ ذوي الاستحقاق وينفعُ الأَوِدَّاءَ ويضرُّ الأَعداءَ، إلَّا أَنه حُذف، ولم يكن ثَمَّ موصولٌ يقتضي راجعاً ولم يكن المرادُ إلَّا الإِخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل لا غيرُ، فصار كالفعل اللَّازم في الإِخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشبَهُه بالفعل إذا بُني للمفعول من حيث لم يكن الغرضُ الإِخبارَ عن الفاعل، وإنما كان الغرضُ بيانَ مَنْ وقع به الفعلُ، فصار الفاعلُ نَسْياً منسيَّاً واشتغل الفعلُ بالمفعول

---

(١) القصص: ٢٨/ ٦٢.
(٢) يس: ٣٦/ ٣٥.
(٣) في ط، ر: «الأمر»، تحريف، انظر السبعة: ٥٤٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢١٦.
(٤) سقط من ط: «في».
(٥) قاله الفراء في معاني القرآن: ٣/ ٣٧٧.
(٦) الواقعة: ٥٦/ ٦٣-٦٤.

وارتفع وتمَّ الكلامُ به من غير تَشوُّفٍ إلى سواه، فكذلك قد يكون الغرضُ الإخبارَ عن الفاعل لا غيرُ من غير تعرُّضٍ لِذِكْر المفعول.

فأمَّا قول ذي الرمة[١]:

وإن تعتذِرْ بالمَحْلِ ... إلخ

فالشاهدُ فيه قولُه: يَجْرح، والمرادُ يَجْرَحْها، فحذَف المفعولَ لَمَا ذكرنا، يصف نفسَه بالكرم وقِرَى الضيف، والتاءُ للتأنيث، والضميرُ يعود إلى النُّوق، يقول: إن اعتذرتْ النُّوقُ بقلَّة اللَّبَن لأجلِ المَحْل عقرتُها للأضياف، والمرادُ بذي ضُروعها اللَّبنُ[٢]، كما يقال: ذو بطُونها، والمرادُ الولَدُ[٣].

قال صاحب الكتاب: (ومن حذْفِ المفعول به حذفُ المنادَى)[٤]، وقد تقدَّم الكلامُ عليه[٥].

قال الشَّارح: اعلمْ أَن المنادَى وإن كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذْفَه لا يَحسُنُ كما حسُنَ حذفُ المفعول فيما تقدَّم، وذلك لأَن الفعل العامل فيه وفاعلَه قد حُذفا ونابَ حرفُ النداء عنهما وبقي المنادَى من الجملة المحذوفة يدلُّ أَنه هو المدعوُّ، فإذا حذفتَه لم يَبْقَ من الجملة المحذوفة شيءٌ ولا يُعرفُ المدعوُّ، إذ حرفُ النداء إنما يدلُّ على الدعاء، ولا يدلُّ على مدعوٍّ مخصوص لأَن حرف النداء إنما نابَ مَنابَ الفعل والفاعل [٥٨/ أ]، نحوُ أَدعو وأُنادي ولم يَنُبْ عن المفعول، فإن وقع بعد حرف النداء جملةٌ أَو أَمرٌ يدلُّ على المدعوِّ ساغَ حذفُه، ومن ذلك قولهم: يا بُؤْسَ لزيدٍ، والمرادُ يا قومِ

---

(١) سلف البيت تاماً: ٢/ ٩٣، وهو في شرح ديوانه: ١٥٦، والخزانة: ١/ ٢٨٤.

(٢) كذا في شرح الديوان: ١٥٧.

(٣) انظر العين: ٧/ ٤٤١.

(٤) بعدها في المفصَّل: ٥٥: «يقال: يا بؤس لزيد، بمعنى يا قوم بؤس لزيد، ومن أبيات الكتاب:

يا لعنة اللهِ والأقوام كلّهم ... والصالحين على سمعان من جار»

(٥) انظر ما سلف: ٢/ ٥٧.

بُؤْسٌ لزَيْدٍ، ومنه بيت الكتاب[١]:

يــا لَعْنــةَ اللهِ والأَقْــوامِ كُلِّهــمِ والصَّــالِحِينَ عــلى سَــمْعانَ مِــنْ جــارِ

ويُروى والصالحون، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[٢]، وقد تقدَّم الكلام على ذلك بما أَغنَى عن إِعادته.

(١) سلف البيت: ٢/ ٥٨.

(٢) النمل: ٢٧/ ٢٥، وانظر ما سلف: ٢/ ٥٩.

المَفْعُول فيه

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو ظرفا الزمان والمكان، وكلاهما منقسِمٌ إلى مُبْهَم ومؤَقَّت ومُستعمَلٍ اسماً وظرفاً ومستعمَلٍ ظرفاً لا غيرُ، فالمبهَمُ نحوُ الحِين والوقت والجِهات الستِّ، والمؤَقَّتُ نحوُ اليوم واللَّيلة والسُّوق والدار، والمستعمَلُ اسماً وظرفاً ما جاز أَن تَعْتقِبَ عليه العوامِلُ، والمستعمَلُ ظرفاً لا غيرُ ما لَزِمَ النصبَ، نحوُ قولك: سِرْنا ذاتَ مرَّةٍ وبُكْرةً وسَحَرَ وسُحَيْراً وضُحَى وعِشاءً وعَشيَّةً وعَتَمةً ومساءً إِذا أَردتَ سحَراً بعَيْنه وضُحى يومِك وعشيَّته وعِشاءَه وعَتَمَةَ ليلتِك ومساءها، ومثلُه عند وسِوَى وسَوَاء، ومِمَّا يُختار فيه أَن يَلزمَ الظرفيَّة صفةُ الأَحيان، تقول: سِيْرَ عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً). [٢/ ٤١]

قال الشَّارح: اعلمْ أَنّ الظرف ما كان وعاءً لشيءٍ، وتسمَّى الأَواني ظروفاً لأَنها أَوعيةٌ لِمَا يُجعل فيها، وقيل للأَزْمنة والأَمكنة ظروفٌ لأَن الأَفعال تُوجَد فيها فصارت كالأَوعية لها[1]، والظرفُ على ضربَيْن: ظرفُ زمان وظرفُ مكانٍ[2]، فالزمانُ عبارة عن اللَّيالي والأَيام، قال الشاعر[3]:

هَلِ الدَّهرُ إِلَّا لَيْلَةٌ ونَهارُها ... وإِلَّا طُلوعُ الشَّمسِ ثمَّ غِيَارُها

وذلك نحوُ قمتُ يوماً وساعةً وليلةً وعِشاءً وعَشيَّة ومساءً وما أَشْبه ذلك من أَسماء الزمان، نحوُ السنة والشهر والدهر.

واعلمْ أَن الظرف في عُرف أهل هذه الصناعة ليس كلَّ اسم من أَسماء الزمان والمكان على الإِطلاق، بل الظرفُ منها ما كان منتصِباً على تقدير «في»، واعتبارُه بجواز ظهورها معه، فتقول: قمتُ اليومَ وقمتُ في اليوم، فـ«في» مرادةٌ وإِن لم تذكُرْها، والذي يدلُّ على

---

(١) انظر اللسان (ظرف).

(٢) سقط من ط: «ظرف».

(٣) هو أبو ذؤيب، والبيت في شرح أشعار الهذليين: ٧٠، والعيني: ٣/ ١١٥.

ذلك أَنك إِذا قلت: أَكْنِ عن اليوم قيل: قمتُ فيه[١]، وكذلك سائر الظروف[٢].

وليس الظرف متضمِّناً معنى «في» فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناءُ نحوِ مَنْ وكَمْ في الاستفهام، وإِنما «في» محذوفةٌ من اللفظ لضرْب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به، ألا ترى أَنه يجوز ظهورُ «في» معه ولا يجوز ظهورُ الهمزة مع مَنْ وكم في الاستفهام؟ فلا يقال: أَمَنْ ولا أَكَمْ، وذلك من قِبَل أَن مَنْ وكَمْ لَمَّا تضمَّنا معنى الهمزة صارا كالمشتَمِلَيْن عليها، فظهورُ الهمزة حينئذٍ كالتكرار، وليس كذلك الظرفُ، فإِن الظرفيَّة مفهومةٌ من تقدير «في»، ولذلك يصحُّ ظهورها، فاعرفْ الفرق بين المتضمِّن للحرف وغيرِ المتضمِّن له بما ذكرتُه[٣].

والظرفُ ينقسم إِلى مُبْهَم ومؤَقَّت، والمرادُ بالمُبهَم النكرةُ التي لا تدلُّ على وقت بعيْنه، نحوُ حين ووقْت وزمان ونحوِ ذلك، والمرادُ بالمؤَقَّت ما دلَّ على زمان بعيْنه مخصوصٍ، نحوُ اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهرِ المحرَّم[٤]، وهو ينقسم قسمَيْن:

قسمٍ يُستعمل اسماً وظرفاً، وقسمٍ لا يُستعمَل إِلَّا ظرفاً لا غيرُ، فالأَول كلُّ متمكِّن من الظروف من أَسماء السِّنين والشهور والأَيام والليالي ممَّا يتعاقَبُ عليه الأَلفُ واللَّام والإِضافةُ من نحو سنة وشهر ويوم وليلة، فهذا يجوز أَن تستعملَه اسماً غيرَ ظرف، فترفعَه وتجرَّه ولا تقدِّرَ معه «في»، نحوُ اليومُ طيِّبٌ، والسنةُ مباركةٌ، وأَعجبني اليومُ وعجبتُ من يومِك، فتُجْريها مُجْرى سائر الأَسماء، ويجوز أَن تنصبَها على الظرف فتقول: صمتُ اليومَ وقَدِمتُ السنةَ، فهذا مقدَّر بفي، والتقدير صمتُ في اليوم وقَدِمتُ في

---

(١) من قوله: «واعتباره .. » إلى قوله: «فيه» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٩٠ بخلاف يسير.

(٢) دفع ابن الحاجب هذا التعريف، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٢.

(٣) نقل السيوطي كلام ابن يعيش من قوله: «وليس الظرف» إلى قوله: «ذكرته» في الأشباه والنظائر: ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٤) انظر في هذا التقسيم الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٢-٢٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٣٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٨٤، وارتشاف الضرب: ١٣٩١.

السنة، فكلُّ اسم من أَسماء الزمان لك أَن تجعلَه اسماً وظرفاً إلَّا ما خصَّتْه العربُ بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً، وذلك يؤْخذ سماعاً عنهم.

والقسم الثاني هو ما لا يُستعمل إِلَّا ظرفاً، وذلك ما لَزِمَ النصبَ لخروجه عن التمكُّن بتضمُّنه ما ليس له في الأَصل، فمن ذلك سَحَر وسُحَيْر إِذا أَردتَ به سحرَ يومك فإِنه غير متصرِّف ولا منصرف، والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الأَلف واللام معرفةً[١]، ومعنى ذلك أَنَّك[٢] إذا أردت به سحَرَ يومك الذي أَنت فيه فتزيد فيه الأَلفَ واللَّام للتعريف، ثم غُيِّر عن لفظ ما فيه الأَلفُ واللَّامُ مع إرادة معناهما كما عُدِل جُمَعُ في قولك: جاءت النِّسوةُ جُمَعُ، وهو معرفة فاجتمع فيه العدلُ والتعريف فلم ينصرف لذلك.

فإِن قيل: العدلُ إِنَّما هو أَن تلفِظَ ببناء وأَنتَ تريد بناءً آخر لضرْب من التوسُّع في اللغة كعَدْل عُمر عن عامِر وجُمَع عن جُمْع ساكنِ الحشْو، وأَنت تدَّعي أَن سَحَر معدول عن السَّحر، والصورتان واحدة قبل العدل وبعده.

فالجوابُ أَن سحَر وإِن كان فَعَلاً كما أَن السَّحَر كذلك فإِنه لَمَّا اتصلت به لامُ التعريف صارت لامتزاجِها بما عرَّفْته [٢/ ٤٢] كأَنها جزء منه فجرَت اللَّامُ في السَّحر مَجْرى همزة أَحمر وإِجْفِيل[٣] وإِخْرِيط[٤] وتاءِ تَجْفاف[٥] وياءِ يَرْمَع[٦]، فلَمَّا عُدِلت سَحر صار كأَنك عَدَلْتَ مثالاً من هذه الأَمثلة إِلى فَعَلٍ، فإِن نُكر انصرف، نحوُ قوله تعالى:

---

(١) من قوله: «سحر وسحير ..» إلى قوله: «معرفة» قاله الأعلم في النكت: ٣١٨، وانظر في هذا الكتاب: ٣/ ٢٨٣-٢٨٤، والأصول: ١/ ١٩٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٨-٩٩.

(٢) في ط، ر: «أنه».

(٣) هو الظليم يجفل من كل شيء فرَقاً، النكت: ١١٤٣.

(٤) شجر أصفر اللون، النكت: ١١٤٨، وانظر تهذيب اللغة: ٧/ ٢٢٩.

(٥) آلة من آلات المتحاربين، النكت: ١١٤٨، وانظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٣٣، ٦٦٧.

(٦) الحصى الأبيض، النكت: ١١٥٥، وانظر السيرافي: ٦٢٧، ٦٦١.

﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾[(١)] لأَنه قد زال السببان معاً بالتنكير لأَنه إِنما كان معدولاً في حال التعريف، وكذلك إِذا أَدخلتَه الأَلف واللامَ صرَفْتَه، نحوُ السَّحر لأَنك قد ردَدْتَه إِلى الأَصل فزال العدلُ، ومعنى قولنا: «غير متصرِّف» أَنه لا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا يكون إِلَّا منصوباً على الظرف، وكذلك كلُّ ظرف غيرِ متصرِّف.

والذي منَع سحَر من التصرُّف أَنه يُعرَّف من غير جهة التعريف لأَن وجوه التعريف خمسة: تعريفُ الإِضمار وتعريفُ العلَمَيَّة وتعريفُ الإِشارة وتعريفُ الأَلف واللام وتعريف الإِضافة إِلى واحدة من هذه المعارف، وليس التعريفُ في سَحَر واحداً منها، فلمَّا تعرَّف من غير جهة التعريف المعهود [٥٨/ ب] خرج عن نظائره، فمُنع التصرُّفَ لذلك، فإِن صغَّرته وأَنت تريد سَحَرَ يوم بعيْنه انصرف ودخله التنوينُ ولم يتصرَّف فلا يدخله الرفعُ والجرُّ ولا يكون إِلَّا منصوباً، أَما التنوين فلتنكُّره بزوال العدل، وذلك أَنهم لم يضعوا المصغَّر مكان ما فيه الأَلفُ والَّلام، فيكونَ معرفة معدولاً، وإِنما هو نكرة كضَحْوة وغُدْوة وعَتَمة وعِشاء، إِلَّا أَنه فُهم منه ما يُفهَم من المعارف فلم يتمكَّن.

وكذلك ضُحى وضَحْوةً وعِشاء وعَشِيَّة ومساء، إِذا أَردت ذلك من يومك لم تكن إِلا ظروفاً، وذلك أَنك إِذا قلت: أَنا أَتيْتك عِشاءً لم يذهب الوهمُ إِلَّا إِلى عِشاء يومك، وكذلك عتَمة، فلمَّا كان يُفهم بها ما يُفهَمُ بالمعارف مِن حَصْرِ وقتٍ بعيْنه لم تتمكَّن عندهم فتُرفعَ وتُجرَّ، لا تقول: غداءُ ضُحى ولا موعدُك مساءٌ[(٢)].

ومن ذلك «ذات مَرَّة» تقول: سِيْرَ عليه ذاتَ مرَّة[(٣)]، فتُقيمُ الجارَّ والمجرور مُقامَ الفاعل ولا تقيمُ الظرف لأَنه غير متصرِّف، فلا يكونُ إِلَّا نصباً، وإِنما امتنع من

---

(١) القمر: ٥٤/ ٣٤.

(٢) من قوله: «والذي منع سحر من ..» إلى قوله: «مساء» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٢٠٣-٢٠٤، و الأعلم في النكت: ٣١٨-٣١٩ بخلاف يسير.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٥، والمقتضب: ٣/ ١٠٣، ٤/ ٣٣٣، والأصول: ١/ ١٩٢، والنكت: ٣١٩.

التصرُّف لأَنها قد استُعملت في ظروف الزمان، وليستْ من أَسماء الدهر ولا من أَسماء ساعاته، وإنما المَرَّةُ في الأَصل مصدر، أَلا ترى أَنك تقول: ضربتُ مرَّةً ومرَّتَيْن، والمرادُ بذلك «ضربةً» و«ضربتَيْن»[١]، فلمَّا استُعمل في الدهر ما ليس من أَسمائه ضَعُفَ ولم يتمكَّن في الزمان تمكُّنَ أَسمائه، نحوُ اليوم والليلة.

فإن قيل: فأَنتم تقولون: سِيْرَ عليه مَقْدَمُ الحاجِّ وخُفوقُ النَّجم وخلافةُ فلان وما أَشْبهَهَا[٢] فترفعونه، وهي مصادر استُعيرت للزمان، فما الفرقُ بينها وبين«ذاتَ مرَّة»؟ قيل: إن مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفوقَ النجم وخِلافة فلان وما أَشْبهها استُعيرتْ للزمان على تقدير حذْف مضاف، كأَنه قال: وقتَ خُفوقِ النجم ووقتَ خلافةِ فلان، ثم حُذف المضافُ وهو مرادٌ[٣]، فتصرَّفتْ بالرفْع والجرِّ حسَبَ تصرُّف المضاف المحذوف، وليس كذلك «ذات مرَّة»، فإِنه استُعير للزمان لا على تقدير حذْف مضاف، بل كأَنه اسم من أَسماء الزمان، ألا ترى أَنه لا يجوز إِظهارُ الوقت معه؟ فلا تقولُ: وقت ذات مرَّة ولا وقت مرَّة فافتَرقا.

ومثلُه في منع التصرُّف «ذاتَ يوم وذاتَ ليلة» لا تقول: سِيْرَ عليه ذاتُ مرَّة أَو ذاتُ ليلة؛ بالرفع، بل هو نصبٌ على الظرف لا غيرُ لأَن نفْسَ «ذات» ليست من أَسماء الزمان، فجرى مَجْرى «ذات مرَّة».

ومن ذلك «بُعَيْدَات بَيْنٍ»، فهو جمعُ بَعْدَ مصغَّراً، وبعدُ وقبلُ لا يتمكَّنان[٤]، فلا يجوز أَن يقال: سِيْرَ عليه قبلُك ولا بعدُك؛ بالرفع، والذي منعَهما من التصرُّف والتمكُّن أَنهما

---

(١) انظر النكت: ٣١٩.

(٢) سقط من ط، ر: «وخلافة فلان وما أَشبهها»، وهذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، بخلاف يسير.

(٣) كذا خرج سيبويه والمبرد وابن السراج، انظر الكتاب: ١/ ٢٢٢، والمقتضب: ٤/ ٣٤٣، والأصول: ١/ ١٩٣.

(٤) كذا في النكت: ٣١٩، وانظر الكتاب: ١/ ٢٢٥، والمقتضب: ٢/ ٢٧٨، ٣/ ١٠٣، ٣/ ٣٥٣، ٤/ ٣٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٧٩، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٩٦.

ليسا اسمَيْن لشيء من الأَوقات كالليل والنهار والساعة والظُّهر والعصر، وإِنما استُعْمِلا في الوقت للدلالة على التقدُّم والتأخُّر(١)، فلم يتمكَّن تمكُّن أَسماء الزمان.

وأَمَّا قولهم: فعلتُ ذلك بَكَراً(٢) فهو كضَحْوة وعَتَمة إِذا أَردتَها من يوم بعيْنه، فلا يتصرَّف لأَنه [٢/ ٤٣] نكرة فُهِم منها ما يُفهم من المعارف، فخرج عن أَصله فلم يتمكَّن(٣)، وقد تقدَّم شرحُ ذلك.

ومَّا يُختار فيه الظرفيةُ ولا يتمكَّنُ تمكُّنَ أَسماء الزمان صفاتُ الأَحيان، نحوُ طويل وقليل وحديث، تقول سِيْرَ عليه طويلاً وسِيْرَ عليه حديثاً وسِيْرَ عليه قليلاً، فلا يحسُنُ ههنا إِلَّا النصبُ على الظرف، وهو المختار، وذلك لأَنك إِذا جئتَ بالنعت ولم تجئ بالمنعوت ضعُفَ، وكان الاختيار فيه أَن لا يخرج عن الظرفية لأَنك إِذا قلت: سِيْرَ عليه طويلاً، فالطويل يقع على كل شيء طالَ من زمان وغيره، فإِذا أَردتَ به الزمانَ فكأَنك استعملتَ غيرَ لفظ الزمان، فصار بمنزلة قولك: ذات مرَّة وبُعَيْداتِ بَيْنٍ، فلم يقع موقعَ الأَسماء، واخْتِير نصبُها على الظرف، إِلَّا أَن يتقدَّمها موصوف، فحينئذ تقول: سِيرَ عليه زمنٌ طويلٌ وسِيرَ عليه وقتٌ حديثٌ، ويؤيِّد عندك ضعفَ الصفة أَنه لا يحسُن أَن تقول: أَتيْتُك بجيِّدٍ وأَنت تريد بدرهم جيِّد(٤)، وتقول أَتيتُك به جيِّداً لَّما لم تَقْوَ الصفةُ إِلَّا أَن يتقدَّم الموصوفُ جعلوه حالاً.

---

(١) من قوله: : «ومن ذلك بعيدات ..» إلى قوله: «والتأخر» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٢٠٥، وانظر النكت: ٣١٩.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٦، والمقتضب: ٤/ ٣٣٥، ٤/ ٣٥٣، والنكت: ٣١٩.

(٣) كذا علل الأعلم في النكت: ٣١٩.

(٤) هذا استدلال سيبويه، وعبارته أحكم من عبارة ابن يعيش، وهي: «ولو قلت: أتيتك بجيد كان قبيحاً حتى تقول: بدرهم جيد، وتقول: أتيتك به جيداً، فكما لا تقوى الصفة في هذا إلَّا حالاً أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تجري على اسم، فإن قلت: دهر طويل أو شيء كثير أو قليل حَسُنَ». الكتاب: ١/ ١١٦ (بولاق) و١/ ٢٢٧-٢٢٨ (هارون)، وانظر استدلال ابن السراج والسيرافي والأعلم في الأصول: ١/ ١٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٢٠٥، والنكت: ٣٢١.

واعلمْ أَن جميع الأفعال يتعدَّى إِلى كلِّ ضربٍ من الأزمنة مبهَماً كان أَو مختصَّاً كما يتعدّى إِلى كلِّ ضَرْب من ضروب المصادر لأَن دلالته عليهما واحدة، وهي دِلالةُ مطابَقةٍ، ودلالتُه على كلِّ واحد منهما تضمُّن لأَن الأَفعال صِيغَتْ من المصادر بأَقسام الزمان، فلمَّا استوَيَا في دلالة الفعل عليهما استوَيَا في تعدِّيه إِليهما، فتقول: قمتُ اليومَ وقمتُ يوماً كما تقول: ضربتُ ضرباً وضربتُ الضربَ الذي تَعلمُ.

وأَمَّا المكانُ فكلُّ ما تصرَّفَ عليه واستقرَّ فيه من أَسماء الأَرضين، وهي على ضربَيْن: مُبهَمٍ ومختصٍّ، فالمبهَم ما لم يكن له نهاية ولا أَقطارٌ تحصرُه[1]، نحوُ الجهات الستِّ كخَلْف وقُدَّام وفوق وتحت ويُمنة ويُسْرَة ووراء ومكان ونحوِ ذلك، والمختصُّ ما كان له حَدٌّ ونهاية، نحوُ الدار والمسجد والجامع والسوق ونحوِ ذلك.

وليست الأَمكنة كالأَزمنة التي يعملُ فيها كلُّ فعلٍ فتُنصبَ نصبَ الظروف، وذلك لأَن الفعل يدلُّ على زمان مخصوص[2] إِما ماضٍ وإِما حاضرٌ وإِما مستقبَلٌ، وإِذا دلَّ على الخاصِّ كان دالّاً على المبهَم العامِّ لأَن الخاصَّ يدلُّ على العامِّ وزيادةٍ، إِذ العامُّ داخلٌ في الخاصِّ، فكلُّ يوم جمعة زمانٌ وليس كلُّ زمان يومَ جمعة، والفعلُ إِنما يتعدَّى بما فيه من الدِّلالة، فلذلك يتعدَّى كلُّ فعل إِلى كلِّ زمان مبهَماً كان أَو مختصّاً، وليست الأَمكنة كذلك، لأَن دلالة الفعل على المكان [٥٩/ أ] ليست لفظيَّة، وإِنما هي التزامُ ضرورةِ أَنَّ الحدَثَ لا يكون إلا في مكان، ولا يدلُّ على أَن ذلك المكان الجامعُ أَو مكَّةُ أَو السوقُ، ولذلك يتعدَّى إِلى ما كان مبهَماً منه لدلالته عليه، تقول: جلستُ مجلساً ومكاناً حسَناً، ووقفتُ قُدَّامك ووراءك، فتنصِبُ ذلك كلَّه على الظرف.

فإِن قيل: فأَنت تزعُم أَن الفعل إِنما يَعمل بحسَب دلالته، وليس في الفعل دلالةٌ على مكان حسَنٍ ولا على قُدَّام زيد ولا على ورائه، فالجواب أَن الفعل غيرُ المتعدِّي إِنما يتعدَّى إِلى المكان المبهَم، وقد ذكرنا أَن المبهَم ما ليس له نهاية ولا أَقطارٌ تحصُره، وأَنت

---

(١) كذا في الأصول: ١/ ١٩٧، وانظر ما سلف: ٢/ ٩٧- ٩٨.

(٢) كذا في الأصول: ١/ ١٩٧.

إذا قلت: قمتُ مكاناً حسَناً، لم ينحصِر بالنهاية والحدود، وكذلك إذا قلت: قمتُ خلفَ زيد، لم يكن لذلك الخلفِ نهايةٌ تقف عليها، وكذلك إذا قلت: قُدَّام زيد، لم يكن لذلك حدٌّ ينتهي إليه، فكان مبهَماً من هذه الجهة فانتصَب على الظرف بلا خلاف.

وقال أبو العباس: إذا قلت: جلستُ مكاناً حسَناً وقمتُ خلفَ زيد فالفعلُ إنما تعدَّى إلى مكان مبهَم، وإنما نعتَّه بعد أن عملَ فيه الفعلُ، وكذلك جلستُ خلفَك ووراءك، لأن خلْفاً لا ينفكُّ منه شيءٌ أن يكون خلفَ واحد، وإنما أضافه بعد أن كان مطلَقاً وعَمِلَ فيه الفعلُ، فإن كان المكان مخصوصاً [٢/ ٤٤] لم يتعدَّ إليه كما يتعدّى إلى زيد وعمرو[١]، فكما أن الفعل اللّازم لا يتعدَّى إلى مفعول به إلَّا بحرف جرٍّ كذلك لا يتعدَّى إلى ظرف من الأمكنة مخصوصٍ إلَّا بحرف جرٍّ، نحوُ وقفتُ في الدار وقمتُ في المسجد وجلستُ في مكَّة، لأن الفعل لا يدلُّ على أنه في الدار أو المسجد أو مكة، فلم يَجز أن يتعدَّى إليه بنفسه.

فأما قولُهم: دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشامَ فهو شاذٌّ، وجوازُه على إرادة حرف الجرِّ نحوُ قوله[٢]:

أَمرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ

---

(١) تصرف ابن يعيش بعبارة المبرد قليلاً، انظر المقتضب: ٤/ ٣٣٦.

(٢) عجز البيت:

«فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ»

اختلف في نسبة البيت، فهو لعمرو بن معديكرب الزبيدي في الكتاب: ١/ ٣٧، والأصول: ١/ ١٧٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٠٥، والنكت: ١٧١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥٨، انظر ديوان عمرو: ٦٣، وانظر تخريج البيت في الديوان: ٢٢٣-٢٢٤.

وحكى الغندجاني والبغدادي نسبته إلى عمرو بن معديكرب وأعشى طَرُود والعباس بن مرداس، وزرعة بن السائب وخفاف بن ندبة، انظر فرحة الأديب: ٦١-٦٢، والخزانة: ١/ ١٦٤-١٦٦، وديوان خفاف بن ندبة: ١٢٦، وديوان الأعشيين (في الصبح المنير): ٢٨٤، وديوان العباس بن مرداس: ٤٦.

والمرادُ أَمرتُك بالخير، إِلَّا أَن «دخلتُ» مختَلَفٌ في كونه متعدِّياً بنفسه أَو غيرَ متعدٍّ، فقال قومٌ: هو غيرُ متعدٍّ[١]؛ لأَمور[٢]: منها أَن مصدره على فُعُول، نحوُ الدُّخُول، وفُعُول غالبٌ في الأَفعال غيرِ المتعدِّية، نحوُ الخُروج والقُعود، ولأَن نظيره ونقيضه كذلك، فنظيرُ دخلتُ عبرْتُ، ونقيضُه خرجتُ، وكلاهما لازم غيرُ متعدٍّ، فحُكِمَ عليه باللُّزوم لذلك، قالوا: وإِنما قيل: دخلتُ البيتَ على تقدير حرف الجرّ ثم حُذف لكثرة الاستعمال.

وقال أَبو العباس: هو من الأَفعال التي تتعدَّى تارةً بأَنفُسها وتارة بحرف الجرّ، نحوُ نصحتُ زيداً ونصحتُ لزيد وشكرتُه وشكرتُ له[٣]، فكذلك قلت: دخلتُ الدار ودخلت فيها[٤]، وهو الصواب[٥] لأنه لو كان على تقدير حرف الجرِّ لاختصَّ مكاناً واحداً كثُر استعمالُه فيه كما كانت «ذهبتُ» مقصورةً على الشام، فلمَّا كان «دخلتُ» شائعاً في سائر الأَمكنة دلَّ على صحَّة مذهب أَبي العباس، وأَمَّا «ذهبتُ» فمتفَّقٌ على كونه غيرَ متعدٍّ بنفسه، وقد حُذف منه حرفُ الجرِّ[٦].

---

(١) ممن ذهب إلى هذا سيبويه وابن السراج والسيرافي وأبو علي الفارسي والرضي، انظر الكتاب: ١/ ٣٥، والأصول: ١/ ١٧٠-١٧١، والانتصار: ٤٦-٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٢٩٣-٢٩٥، والشيرازيات: ٩٢، والبغداديات: ٥٥٠، والنكت: ١٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٥-١٣٦، ، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٦.

(٢) هذه الأمور احتج بها ابن السراج والسيرافي وأبو علي، انظر الأصول: ١/ ١٧٠-١٧١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٨.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٢٨١، وأدب الكاتب: ٤٢٤، ٥٢٣.

(٤) نقل كلام المبرد بتصرف، انظر المقتضب: ٤/ ٣٣٧-٣٣٩.

(٥) وممن رأى أن الفعل «دخل» متعد بحرف وبغير حرف الأخفش والجرمي، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٩٤-٢٩٥، و النكت: ١٦٨-١٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٣٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٨٦، وارتشاف الضرب: ١٤٣٥.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٣٥، والأصول: ١/ ١٧١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٩٤، والنكت: ١٦٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٨٦، وارتشاف الضرب: ١٤٣٦.

واعلمْ أَن ظرف المكان على ضربَيْن أَيضاً متصرِّفٍ وغيرِ متصرِّف، فالمتصرفُ منه ما جاز رفعُه وخفضُه ودخلتْه الأَلف واللّام، نحوُ خلْف وقُدَّام وفوقَ وتحتَ ومكان وموضِع، فهذه كلُّها متصرِّفةٌ، تقول: قُدَّامُك فضاءٌ وخلفُك واسعٌ، قال الشاعر[(١)]:

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُها

فرفَع خلفَها وأَمامَها لأَنه بدلٌ من «مولى المخافة».

وغيرُ المتصرِّف نحوُ عند وسِوى إِذا كان بمعنى غير فهذه لا تدخلُها لامُ المعرفة ولا يجوز رفعُها، فأَمَّا «عند» فلا يدخلها من حروف الجرِّ سوى «مِنْ» وحدَها، وذلك لكثرة دَوْرِ «مِنْ» وسَعة مواضِعها وعموم تصرُّفها، فتقول: جئتُ مِن عندِه، ولا تقول: جئتُ إِلى عنده؛ لعدم تصرُّف «إِلى»[(٢)].

وأَما سِوَى فلا يجوز فيها إلا النصبُ على الظرف[(٣)]، والذي يدلُّ على أَنها ظرف أَنها تقع صلةً للموصول، فتقول: جاءني مَنْ سِوَاك، ولا يحسُن «جاءني مَنْ غيرُك»، وأَيضاً فإِن العامل قد يتخطَّاها ويعمل فيما بعدها، نحو قوله[(٤)]:

إِنَّ سِوَاءَها دُهْماً وجُونا

---

(١) هو لبيد، والبيت في ديوانه: ٣١١، والكتاب: ١/ ٤٠٧، والمقتضب: ٤/ ٣٤١، وشرح السبع الطوال: ٥٦٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨١-٥٨٢، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٠٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٣١، والنكت: ٤٢٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٦٦. فغدت، أي البقرة، الفرج: موضع المخافة، شرح السبع الطوال: ٥٦٥-٥٦٦.

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٣٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨٢.

(٣) انظر في ظرفية «سوى» واسميتها والخلاف في ذلك الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٤، وزدْ شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٣١، و كتاب الشعر: ٤٥٣، والنكت: ٤٢٤.

(٤) البيت بتمامه:

وابذُلْ سَوَامَ المالِ إِنْـ نَ سِوَاءَها دُهْماً وُجونا

وقائله لبيد، وهو في ديوانه: ٣٢٤، والإنصاف: ٢٩٦.

وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف، وقد دخلَها حرفُ الجرِّ شاذاً، قال[1]:

ومـا قصَـدَتْ مِـنْ أَهلِهـا لِسَـوائكا

كأنه حملَها للضرورة على غير، ومعناها المكانُ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُجعل المصدرُ حِيناً لسَعَة الكلام، فيقال: كان ذلك مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفُوقَ النَّجم وخلافةَ فلان وصلاةَ العصر، ومنه سِيْرَ عليه ترويحتَيْن وانتُظِرَ[2] به نَحْرَ جَزورَيْن، وقوله تعالى: ﴿وَإِدْبَرَ ٱلنُّجُومِ﴾).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنهم قد جعلوا المصادر أَحياناً وأَوقاتاً توسُّعاً، وذلك نحوُ «خُفُوقَ النجم» بمعنى مَغِيبه، و«خلافةَ فلان» و«صلاةَ العصر»، فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جُعلا حيناً توسُّعاً وإِيجازاً، فالتوسُّعُ بجَعْل المصدر حيناً وليس من أَسماء الزمان، والإِيجازُ الاختصارُ بحذْف المضاف، إِذ التقدير في ذلك: فعلتُه خُفوقَ النَّجمِ وصلاةَ العصر وقتَ خُفوقِ النجم ووقتَ صلاةِ العصر، فحُذِف المضافُ وأُقيمَ المضافُ [٢/ ٤٥] إِليه مُقامَه.

واختصَّ هذا التوسُّعُ بالأَحداث لأَنها منقضِيةٌ كالأَزمنة وليستْ ثابتةً كالأَعيان، فجَاز جعلُ وجودها وانقضائها أَوقاتاً للأَفعال وظروفاً لها كأَسماء الزمان، قال سيبويه: «وليس ذلك بأَبعدَ من قولهم: وُلِدَ له ستُّون عاماً»[3]، يعني أَن حذْفَ الوقت من مَقْدَم الحاجِّ وخُفوق النجم وإِقامةَ المضاف إِليه مُقامَه ليس بأَبْعدَ من قولهم: وُلد له ستُّون

---

(١) صدر البيت.

تَجـانَفُ عن جُـلِّ اليَمامة نـاقتي

وقائله الأعشى، وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٤.

(٢) في المفصل: ٥٥ «انتظرنه».

(٣) عبارة سيبويه: «وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من صِيدَ عليه يومان، ووُلِد له ستون عاماً» الكتاب: ١/ ٢٢٣، وانظر الأصول: ١/ ١٩٤، ٢/ ٢٥٥، وكتاب الشعر: ٣٣، وارتشاف الضرب: ١٤٦٤.

عاماً[(١)]، إذ التقدير وُلِد لـه الأَولادُ في ستِّين عاماً، فحذفتَ الأَولادَ، و«في» [٥٩/ ب]، فالمحذوف شيئان، والمحذوفُ في قولك: خُفوقَ النجم شيءٌ واحد، وهو زمانٌ أَو وقتٌ، إلّا أَن الصيغة تقتضي في «وُلِدَ له ستُّون عاماً» أَن يكون التقدير وُلِدَ له أَولادُ ستِّين عاماً، ثم حُذف المضافُ وأُقيم المضافُ إِليه مُقامَه[(٢)]، وجُعل الأَولادُ للأَعوام مجازاً، إِذ كانت فيها، كما يقال: ليلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ، لأَن النوم في الليل والصَّوم في النهار.

ومن ذلك «سِيْرَ عليه تَرويحتَيْن وانتُظِرَ به نَحْرَ جَزورَيْن»[(٣)] يريد زمنَ ترويحتَيْن وزمنَ نَحْرِ جَزورَيْن، والمرادُ مدَّةُ هذا الزمن، و«الترويحتَيْن» تثنيةُ التَّرويحة واحدةِ التَّراويح في الصلاة، يقال: صلَّى ترويحتَيْن وصلَّى خمسَ ترويحات، وهي أَزمنة مؤقَّتة تقع في جواب «متى» من حيث هي موَقَّتة، فيقال: متى سِيْرَ عليه؟ فيقال: خُفُوقَ النَّجم ومَقْدَمَ الحاجِّ وصلاةَ العصر، وتقع في جواب «كم» من حيث كانت مُدَّةً معلومة، فإِذا قيل: كم سِيْرَ عليه جاز أَن يكون جوابُه مَقْدَمَ الحاجِّ وخلافةَ فلان، إن شئتَ رفعتَه بفعل ما لم يُسمَّ فاعلُه، وإِن شئتَ نصبتَه على الظرف، كلُّ ذلك عربيٌّ جيِّدٌ[(٤)]، وقد تقدَّم علَّةُ ذلك[(٥)].

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[(٦)] قُرئَ بكسْر الهمزة وفتحِها[(٧)]، فمَنْ كسَرَ

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٢، والمقتضب: ٣/ ١٠٥.

(٢) من قوله «يعني أن حذف.. » إلى قوله: «مقامه .»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٩٩.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٣٠، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢١٧، والنكت: ٣٢٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٠.

(٤) قال سيبويه: «وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً، وينتصب على أن تجعل كم ظرفية ..» الكتاب: ١/ ٢٢٣، وانظر شرحه للسيرافي: ٤/ ١٩٩.

(٥) انظر ما سلف: ٢/ ١٠١- ١٠٢.

(٦) الطور: ٥٢/ ٤٩.

(٧) قرأ سالم بن أبي الجعد بفتح الهمزة في آية الطور، انظر المحتسب: ٢/ ٢٩٢، وقرأ قوله تعالى: «وأَدْبارَ السجود» [ق: ٥٠/ ٤٠] بكسر الهمزة المدنيان وابن كثير وحمزة وخلف، وقرأ=

كانت مصدراً جُعل حِيناً توسُّعاً، فهو من باب خُفوق النَّجم ومَقْدَم الحاجِّ، ومَنْ فتَح الهمزة كان جَمْعَ دُبْر على حدِّ قُفْل وأَقْفال أَو دُبُر على حدِّ طُنُب وأَطْناب، وقد استُعمل ذلك ظرفاً كقولك: جئتُك في دُبُر كلِّ صلاة وفي أَدبار الصَّلوات[1]، قال الشاعر[2]:

علـى دُبـرِ الشَّـهرِ الحـرامِ بأَرْضِنـا ... ومـا حَوْلَهـا جَـدَّتْ سِـنونَ تُلمَّـعُ

فقراءةُ مَنْ كسرَ الهمزةَ أَدخَلُ في الظرفيَّة من قراءة مَن فتَح، ولذلك يقلُّ ظهورُ «في» مع المكسورة بخلاف مَنْ فتَح.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُذهب بالظرف عن أَن يقدَّر فيه معنى «في» اتِّساعاً فيُجرى لذلك مُجْرى المفعول به، فيقال: الذي سِرْتُه يومُ الجمعة، قال:

ويَــوْمٍ شَــهِدْناهُ سُـلَيْا وعامِــراً

ويُضافُ إِليه كقولك:

يــا ســارِقَ الليلــةِ أَهْــلَ الــدارِ

وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، ولولا الاتِّساعُ لقيل[3]: سرتُ فيه وشَهدْنا فيه).

قال الشَّارح: قد تقدَّم قولُنا: إِن الظرف ما كان منتصِباً على تقدير «في»، وذلك لأَن الظرفيَّة معنى زائد على الاسم، فعُلم أَن ثَمَّ حرفاً أَفادَه، وليس ثَمَّ حرفٌ هذا معناه سوى «في»، فلذلك قيل: إِنها مقدَّرة مرادةٌ، فإِذا قلت: صمتُ اليومَ وجلستُ خلفَكَ جاز أَن يكون انتصابُه على الظرف على تقدير «في» وجاز أَن يكون مفعولاً على السَّعة،

=الباقون بفتحها، انظر السبعة: ٦٠٧، و الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٨٥، والنشر: ٢/ ٣٧٦.

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) البيت بلا نسبة في الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٣٦.
وبرواية: «تلفَّعُ».

(٣) في المفصل: ٥٦ «لقلت».

فإذا جعلتَه ظرفاً على تقدير صمتُ في اليوم وجلستُ في خلفِك فتقديرُ وُصولِ الفعل إلى الاسم بتوسُّط الحرف الذي هو «في»، فأَنت تَنْويها وإِن لم تَلفظْ بها، وإِذا جعلتَه مفعولاً به على السَّعة فأَنت غيرُ ناوٍ لِفي، بل تقدِّر الفعلَ وقعَ باليوم كما يقع «ضربتُ» بزيد إِذا قلت: ضربتُ زيداً، وهو مَجاز لأَن الصَّوم لا يؤَثِّر في اليوم كما يؤثِّر الضربُ في زيد، فاللفظُ على «ضربتُ زيداً» والمعنى إِنما هو «في اليوم» و«في خلْفِك» ولا يخرجُ عن معنى الظرفية، ولذلك يتعدَّى إليه الفعلُ اللَّازمُ، نحوُ قامَ زيدٌ اليومَ، والمُنْتهي في التعدِّي، نحوُ ضربتُ [٢/ ٤٦] زيداً اليومَ، وأَعطيتُ زيداً درهماً الساعةَ، ألا ترى أن «ضربتُ» إنما يتعدَّى إلى مفعول واحد وأَعطيتُ يتعدَّى إِلى مفعولَيْن لا غيرُ، فلولا بقاءُ معنى الظرفية ما جاز تعدِّي اللَّازمِ والمنتهي في التعدِّي لأَن المنتهي كاللَّازم، ولا يكون هذا الاتِّساعُ إلَّا في الظروف المتمكِّنة، وهي ما جاز رفعُها، واليومُ والليلةُ ونحوُهما من الأَزمنة، وخلف وقُدَّام وشبْهُهما من الأَمكنة، فأَما غيرُ المتمكِّنة نحوُ سَحَر وبُكْرة إِذا أُريدَ بهما من يوم بعينه وعند وسِوَى ونحوُهما ممَّا تقدَّم وصفُه فإِنه لا يجوز فيها الاتِّساع، فإِذا قلت: قمتُ سَحَرَ وصلَّيتُ عند محمَّدٍ لم يكن في نصبهما إلَّا وجهٌ واحد، وهو الظرفية، وفائدةُ هذا الاتِّساع تظهرُ في موضعَيْن:

أَحدُهما أَنك إِذا كنَّيْتَ عنه وهو ظرفٌ لم يكن بُدٌّ من ظهور «في» مع مضمَره، تقول: اليومَ قمتُ فيه، لأَن الإِضمار يردُّ الأَشياء إِلى أُصولها، وإِن اعتقدتَ أَنه مفعول به على السَّعة لم تَظهر «في» معه لأَنها لم تكن منويَّةً مع الظاهر، فتقول: اليومَ قمتُه، والذي سِرْتُه يومُ الجمعة، فأَمَّا قول الشاعر، وهو رجل من بني عامر[1]:

ويَومٍ شهِدْناهُ سُلَيْماً وعامِراً ... قليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

فالشاهد فيه أَنه لم يُظهر «في» حين أَضمرَه لأَنه جعله مفعولاً به مجازاً، ولو جعلَه

(١) كذا نسبة البيت في الكتاب: ١/ ١٧٨، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٠٥، وكتاب الشعر: ٤٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٧، ومجمع الأمثال: ١/ ١٢، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٨٤.

ظرفاً على أَصله لقال: شهدْنا فيه، وسُلَيْم وعامر قبيلتان من قَيْس بن عَيْلان، والنَّوافل هنا الغنائم، يقول: لم نَغنَمْ إلا النُّفوسَ بما أَولَيْناهم من كثْرة الطَّعْن والنِّهالِ المُرْتَويةِ بالدَّم، وأَصلُ النَّهْل أَولُ الشُّرب[1].

والثاني: أَنك إِذا جعلتَه مفعولاً به على السَّعة جازت الإِضافة إِليه، من ذلك قولُهم[2]:

يا سارقَ اللَّيلةِ أَهلَ الدارِ

أضافوا اسمَ الفاعل إلى اللَّيلة كما تقول: يا ضاربَ زيدٍ، فإِذا أَضفتَ لا يكون إِلَّا مفعولاً على السَّعة، وإِذا قلت: سرقَ عبد الله الليلةَ أَهلَ الدار جاز أن يكون ظرفاً وجاز أن يكون مفعولاً على السَّعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[3] فيومُ الدِّين ظرفٌ جُعل مفعولاً على السَّعة، ولذلك أُضيفَ إِليه، ومثلُه قول الشاعر[4]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

جعلَه مفعولاً به حين أَضاف إِليه، وربَّما نصَبوا هنا الظرفَ [٦٠/ أ] وخفَضوا الزادَ، ويفصلون بين المضاف والمضاف إِليه بالظرف على حدِّ قوله[5]:

---

(١) من قوله: «وسليم وعامر ..» إلى قوله: «الشرب» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٩٠، وانظر اللسان (نهل).

(٢) انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٧، وزد عليه الأصول: ١/ ١٩٥، ٢/ ٢٥٥، ٣/ ٤٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٠

(٣) الفاتحة: ١/ ٤، وانظر السبعة: ١٠٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٥.

(٤) هو جبَّار بن جزء ابن أخي الشماخ، انظر ديوان الشماخ: ٣٨٩-٣٩٠، وهما للشماخ في الكتاب: ١/ ١٧٧، والكامل للمبرد: ١/ ١٩٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٢، والنكت: ٢٨٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٩٠، والخزانة: ٢/ ١٧٢، وهما بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٧٦، والثاني بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٧، اشمعل: ثار، «يقول: إذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند نزولهم آخر الليل وغلبة النعاس عليهم كفاهم ذلك» الخزانة: ١/ ١٧٣.

(٥) سلف البيت: ١/ ٢٣٩.

لله دَرُّ اليـــــوم مَـــــــنْ لامَهـــــا

وهذا الفصلُ إنما يحسُـن في الشِّعر، وهو قبيحٌ في الكلام، وأَمَّا قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [(١)] فإنه أَضاف المصدرَ إِليهما، ويَحْتملُ ذلك أَمرَيْن[(٢)]:

أَحدُهما: أَن يكون على إِضافة المصدر إلى المفعول على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[(٣)]، والمعنى بسؤاله نَعْجتَك، فيكون التقدير بل مَكْرُكم الليلَ والنهارَ جعلَهما مفعولَيْن على السَّعَة، ثم أَضاف إِليهما.

والأَمر الثاني: أَن يكون جعلَ المكْرَ لهما لأَنه يكون فيهما، كما يقال: ليلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ، جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما، فيكونَ حينئذٍ من قَبيل إِضافة المصدر إِلى الفاعل، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[(٤)] ونحوُ قوله[(٥)]:

طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّه المظلومُ

وإِنما امتنعت الإِضافة إلى الظروف لأَن معنى الظرف ما كانت فيه «في» مقدَّرةً محذوفةً، فإِذا صرَّحْنا بفي أَو بغيرها من حروف الجرِّ فقد زال عن ذلك المنهاج، وإِذا أَضفْنا إِليه فقد صارت الإِضافةُ بمنزلة حروف الجرِّ فخرَجَ من أَن يكون ظرفاً، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُنصبُ بعامل مضمَر كقولك في جواب مَنْ يقول لك: متى سِرْتَ: يومَ الجمعة، وفي المثَل السائر: أَسائِرَ اليومِ وقد زالَ الظُّهرُ، ومنه قولهم

---

(١) سبأ: ٣٤/ ٣٣، وانظر في توجيه الآية الكامل للمبرد: ١/ ١٣٥، ٣/ ٤١٠، والمقتضب: ٤/ ٣٣١، والأصول: ٢/ ٣٥٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٤٩.

(٢) ذكرهما الفراء في معاني القرآن: ٢/ ٣٦٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٨٤.

(٣) ص: ٣٨/ ٢٤.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٥١.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٥٨.

لَمَنْ ذكَر أَمراً قد تَقادَم [٢/ ٤٧] زمانُه: حينئذٍ الآنَ، أَي كان ذلك حينئذٍ واسْمَعْ الآنَ، ويُضمر عاملُه على شريطة التفسير كما صُنع في المفعول به، تقول: اليومَ سرتُ فيه، وأَيومَ الجمعة ينطلقُ فيه عبدُ الله مقدِّراً سرتُ اليومَ وأَينطلقُ يومَ الجمعةِ).

قال الشَّارح: لَمَّا كان الظرف أَحَدَ المفعولات كان حُكمُه حُكْمَ المفعول، فكما أَن المفعول به يَنتصبُ بعامل مضمَرٍ لدلالة قرينة حاليَّة أَو لفظيَّة على ما مضى شرحُه فكذلك الظرف قد يُضمَر عاملُه إِذا دلَّ الدليل عليه، فمن ذلك قولُك في جواب مَنْ قال لك: متى سِرْتَ؟ فتقول: يومَ الجمعة، وذلك أَن «متى» ظرف في موضع نصْب بسِرْتَ، فوجب أَن يكون الجواب منصوباً إِذا اخْتِير أَن يكون الجوابُ على حدِّ السؤال، ولا يكون منصوباً بسِرَتْ هذه الظاهرةِ لأَنها قد اشتغلتْ بمَتى، ولا يكون للفعل الواحد ظرفا زمانٍ، فوجب أَن يكون منصوباً بسِرْتَ أُخرى مَنويَّةٍ دلَّ عليها هذا الظاهرُ، والتقدير سرتُ يومَ الجمعة، ولو أُظهِرَ لكان عربيّاً جيِّداً[١]، وحذْفُه حسنٌ لِمَا في اللفظ من الدليل عليه، وصار بمنزلة قولك: مَنْ عندكَ؟ فإِن شئْتَ قلتَ: زيدٌ، ولم تأْتِ بالخبر لدليل ما في السؤال عليه، وإِن شئت أَتيتَ به وقلتَ: زيدٌ عندي، فكذلك ههنا.

ومن ذلك قولُهم في المثل السائر: أَسائرَ اليومِ وقد زالَ الظُّهْرُ[٢]، هذا المثل يُضرب لِمَنْ يرجو نجاحَ طَلِبَتِه وتبيَّنَ له اليأْسُ منها، والمرادُ أَإِنَّك تسيرُ سائرَ اليومِ، أَي باقي اليوم، مأخوذٌ من السُّؤْر، وهو البقيَّة، ومنه الحديث: «إِذا شَربْتُم فأَسْئِروا»[٣] أَي اتْركوا في الإناء بقيَّةً، هكذا ذكره الفارابيُّ[٤].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٨٩، ٤/ ١٩٢، والنكت: ٣١٤-٣١٥.
(٢) انظر جمهرة الأمثال: ١/ ٩٦، والمستقصى: ١/ ١٥٣.
(٣) الحديث في النهاية في غريب الحديث: ٢/ ٣٢٧، وكشف الخفاء: ١/ ٨٣.
(٤) في ديوان الأدب: ٨٨٢، والفارابي هو إسحاق بن إبراهيم الفارابي أبو إبراهيم، توفي عام ٣٥٠ وقيل عام ٣٧٠، انظر بغية الوعاة: ١/ ٤٣٧.

ومن ذلك قولهم: حينئذٍ الآنَ، فحينَ ظرفٌ أُضيفَ إِلى إِذْ، وفيه لغتان، منهم مَنْ يَبنيه على الفتح لإضافته إِلى غيرِ متمكِّن، ومنهم مَنْ يُعْرِبُه على الأَصل، والتنوينُ فيه تنوينُ عِوض من الجملة التي حقُّ إِذْ أَن تضافَ إِليها، والآنَ ظرفٌ أَيضاً، ولا بدَّ لكلِّ واحد منهما من عامل، ولا عاملَ في اللفظ، فكانا مقدَّرَيْن في النِّية، والتقدير كان هذا حينئذٍ واسْمَعْ الآن إِليَّ، كأَنَّ رجلاً سمع آخَرَ يذكرُ شيئاً في زمن ماضٍ لا يُهِمُّ ولا يَعْني[١]، فأَراد أَن يصرفَه عن ذلك ويخاطبَه على ما يَعْنيه[٢] فقال: حينئذٍ الآنَ، كأَنه قال: الذي تذكرُ كان حينئذٍ واسمعْ إِليَّ الآنَ، فكان تامةٌ، وهي عاملة في حينئذٍ، واسمعْ عاملٌ في الآن، ولا تكون «كان» عاملة فيهما لأَن الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمانٍ، وقد شبَّهه سيبويه بقولهم: تالله كاليومِ رجلاً[٣]، والمرادُ ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ أَراه اليومَ، فأَضافوا الرجل المرئيَّ إِلى اليوم فصار لفظُه كرجُل اليومِ، ثم حذَفوا المضافَ وأَقاموا المضافَ إِليه مُقامَه.

وممَّا حُذف فيه عاملُ الظرف إِذا شَغلتَ الفعلَ عنه بضميره نحوُ قولهم: اليومَ سرتُ فيه، وأَيومَ الجمعةِ ينطلقُ فيه عبدُ الله؟[٤] والتقدير سِرْتُ اليومَ سِرْتُ فيه وأَينطلق عبدُ الله يومَ الجمعة ينطلقُ فيه؟ لـمَّا شغلتَ الفعلَ عنه بضميره لم يصلْ إِلى هذا الظاهر فأَضمرتَ ناصباً صار هذا الفعلُ تفسيراً له، كما تقول: زيداً ضربتُه، فإِذا كان الظرف متمكِّناً -وقد تقدَّم وصفُ المتمكِّن[٥]- كان لك في نصبه وجهان على ما تقدَّم:

أَحدُهما: أَن تنصبه من طريق الظرف وتَنْوي «في» مقدَّرة.

---

(١) في النكت: ٣١٨ «يغني».

(٢) من قوله: «والتقدير كان هذا...» إِلى قوله: «يعنيه» قاله الأعلم في النكت: ٢١٧-٢١٨، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٢٠١.

(٣) في الكتاب: ١/ ٢٢٤ «تالله ما رأيت كاليوم رجلاً»، وانظر شرحه للسيرافي: ٤/ ٢٠١.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ١٠٤، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٧٤.

(٥) انظر ما سلف: ٢/ ٩٨- ٩٩.

والآخَر: أَن تنصبه ولا تَنْوي «في»، وهذا هو المفعول على سَعة الكلام، وإِذا شغلتَ الفعلَ عنه وقد قدَّرتَه تقديرَ الظرف قلتَ: يومَ الجمعة قمتُ فيه، وإِن كان بتقدير المفعول قلت: قمْتُه من غير «في»، ومنه قول الشَّاعر[1]:

ويومٍ شهِدْناه ..

والرفعُ جائز، نحوُ يومُ الجمعة القتالُ فيه، واليومُ سرتُ فيه، واخْتِير الرفعُ والنصبُ هنا كاختياره في «زيدٌ ضربتُه»، فكلُّ موضع يُختار فيه الرفعُ هناك يُختار فيه الرفعُ ههنا، وكلُّ موضع يُختار فيه النصبُ هناك يُختار فيه النصبُ ههنا، فاعرفْه. [٢/ ٤٨]

(١) سلف البيت: ٢/ ١١٠.

المَفْعُول مَعَه

قال صاحب الكتاب: (هو المنصوبُ بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنَّما ينتصِبُ إِذا تضمَّن الكلامُ فعلاً، نحوُ قولك: ما صنعتَ وأَباك، وما زلتُ أَسيرُ والنيلَ، ومن أَبيات الكتاب:

وكونوا أَنْتمْ وبَني أَبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِن الطِّحالِ

ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾، أَو ما هو بمعناه، نحوُ قولك: مالكَ وزيداً، وما شأْنُك وعمرَاً لأَن المعنى ما تصنعُ وما تُلابِسُ، وكذلك حسبُك وزيداً درهمٌ، وقَطْكَ وكَفْيُك مثلُه لأَنها بمعنى كفَاكَ، قال:

فما لكَ والتَّلَدُّدَ حولَ نَجْدِ

وقال:

فحسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهنَّدُ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أَو مُنْتهٍ في التعدِّي، نحوُ قولك: ما صنعتَ وأَباكَ، وما زلتُ أَسيرُ والنِّيلَ، ولو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعَها، وإِنما افتقرتَ إلى الواو لضعْف الأَفعال قبل الواو عن وصولها إِلى ما بعدها كما ضعُفتْ قبل حروف الجرِّ عن مباشَرتها الأَسماءَ ونصبِها إِياها، فكما جاؤوا بحروف الجرِّ تقويةً لِـمَا قبلها من الأفعال لضعْفها عن مباشَرة الأَسماء بأَنفُسها عُرْفاً واستعمالاً فكذلك جاؤوا بالواو تقويةً لِـمَا قبلها من الفعل، [٦٠/ ب] فإِذا قلت: استَوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطَّيالِسةَ، فالأَصلُ استَوى الماءُ مع الخشبةِ، وجاء البردُ مع الطَّيالِسةِ، وكانت الواو و«مع» يتقاربُ معنياهما، وذلك أَن معنى «مع» الاجتماعُ والانضمامُ، والواو تجمعُ ما قبلها مع ما بعدَها وتضمُّه إِليه، فأَقاموا الواوَ مُقامَ «مع» لأَنها أَخفُّ لفظاً، وتُعطي معناها، ولم تكن الواو اسماً يعملُ فيه الفعلُ كما عملَ في

«مع» النصبَ، فانتقل العملُ إلى ما بعد الواو كما صنعتَ في الاستثناء[١]، ألا ترى أنك إذا استَثْنيْتَ باسم أَثَّر فيه الفعلُ، نحوُ قام القومُ غيرَ زيدٍ، نصبتَ غيراً بالفعل قبله لأنه اسم يعملُ فيه العاملُ، فإذا جئتَ بإلّا وقلت: قامَ القومُ إلّا زيداً انتقل العملُ إلى ما بعد إلّا لأنَّ «إلّا» حرفٌ لا يعملُ فيه العاملُ.

فإن قيل[٢]: هلَّا خفضتُم ما بعد الواو إذ الدليلُ يقتضي ذلك لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَنها مُوصِلةٌ للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجرِّ.

الثاني: أَنها نائبةٌ عن «مع»، و«مع» خافضةٌ، فكان ينبغي أَن تكون خافضةً أَيضاً.

فالجواب أَن الواو هنا تُفارِق ما ذكرتُم، وذلك أَن الواو في المفعول معه من نحو «قمتُ وزيداً» جاريةٌ هنا مَجْرى حروف العطف، والذي يدلُّ على ذلك أَن العرب لم تستعملها قطُّ بمعنى مع إلّا في الموضع الذي لو استُعمِلتْ فيه عاطفةً لجاز، أَلا ترى أَنك إذا قلت: قمتُ وزيداً لم يمتنع أَن تقول: قمتُ وزيدٌ، فتعطفَه على ضمير الفاعل[٣]، وكذلك إذا قلت: لو تُركت الناقةُ وفصيلُها لرضَعَها، لو رفعتَ الفصيلَ بالعطف على الناقة لجاز، ولو قلت: انتظرتُك وطلوعَ الشمس، أَي مع طلوع الشمس لم يَجز عند أَحد من النحويين والعرب، وإنما لم يَجز ذلك عندهم لأَنك لو رُمْتَ أَن تجعلها عاطفةً على التاء لم يَجز لأَن الشمس لا يَسُوغ فيها انتظارُ أَحد كما يسُوغ في «قمتُ وزيداً» «قمتُ

---

(١) من قوله: «وذلك أن معنى...» إلى قوله: «الاستثناء» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥ / ٧١، والأعلم في النكت: ٣٦٠ .

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما ابن جني بنصه في سر الصناعة: ١٢٦-١٢٨، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٩.

(٣) ما زال الشارح يحكي كلام ابن جني، والعطف على الضمير المرفوع المتصل دون توكيده أو فاصل منعه البصريون، وضعفه ابن مالك لكن لم يمنعه، انظر الخصائص: ١/ ٣١٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٣، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٣-٣٧٤، وانظر ما سيأتي: ٣ / ١٣٩- ١٤٠.

وزيدٌ»، فتعطفُ زيداً على التاء لأنه يجوز مِن زيد القيامُ[1] كما يجوز من المتكلِّم.

ويؤيِّد عندك كونُ الواو في مَذْهَب العاطفة وإن كانت بمعنى «مع» أنه لا يجوز تقديمُ المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولينَ وفي «مع» إذا أَتيتَ بها، وإذا كانت في مَذهب العاطفة لم يَجز أَن تعمل جرّاً ولا غيرَه لأَن حروف العطف لا اختصاصَ لها بالأَسماء [٢/ ٤٩] دون الأَفعال، بل تُباشِر الأَفعال مباشَرَتَها الأَسماءَ، والحروفُ التي تباشِرُ الأَسماءَ والأَفعالَ لم يَجز أَن تكون عاملةً، إذ العامل لا يكون إلّا مختصَّاً بما يَعمل فيه[2]، وإذا لم يجز أَن تعمل الواوُ شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها، هذا مذهب سيبويه.

وكان أَبو الحسن الأَخفش يذهب في المفعول معه إلى أَنه منصوب انتصابَ الظرف، قال: وذلك أَن الواو في قولك: قمتُ وزيداً واقعةٌ موقعَ «مع»، فكأَنك قلتَ: قمتُ مع زيدٍ، فلمّا حذفتَ «مع» وقد كانت منصوبةً على الظرف ثم أَقمتَ الواوَ مُقامَها انتصبَ زيدٌ بعدها على حدِّ انتصاب «مع» الواقعةِ الواوُ موقعَها، وقد كانت «مع» منصوبة بنفس «قمتُ» بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مَجْرى انتصاب الظروف، والظروفُ ممَّا تتناولها الأفعالُ بلا وساطة حرفٍ لأَنها مقدَّرة بحرف الجرِّ، فإذاً الواوُ ليستْ مُوصِلة للفعل إلى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأَصحابُنا، وإنما هي مُصْلِحةٌ لزيد أَن يُنصَب على الظرف بتوسُّطها[3].

وكان الزَّجاج يقول: إنك إذا قلت: ما صنعتَ وزيداً إنما تنصِبُ زيداً بإضمار فعل، كأَنه قال: ما صنعتَ ولا بَسْتَ زيداً، قال: وذلك من أَجل أَنه لا يعمل الفعلُ في مفعول وبينهما الواوُ[4].

---

(١) انتهى كلام ابن جني، انظر سر الصناعة: ١٢٨.

(٢) انظر المقتصد: ٦٦٠-٦٦١.

(٣) من قوله: «وكان أبو الحسن ..» إلى قوله: «بتوسطها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٢٨.

(٤) من قوله: «وكان الزجاج ..» إلى قوله: «الواو» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٧١،=

وذهب الكوفيُّون في المفعول معه إِلى أَنه منصوب على الخلاف، قالوا: وذلك أَنَّا إِذا قلنا: استَوى الماءُ والخشبةَ لا يحسُن تكريرُ الفعل فيقالُ: استَوى الماءُ واستَوت الخشبة، لأَن الخشبة لا تكون مُعوجَّةً فتستوي، فلـمَّا خالفَه ولم يُشاركْه في الفعل نُصب على الخلاف، قالوا: وهذه[1] قاعدتُنا في الظرف، نحوُ قولك: زيدٌ عندَك[2].

والصوابُ ما ذهبَ إِليه سيبويه من أَن العامل الفعل الأَولُ[3] لأَنه وإِن لم يكن متعدِّياً فقد قَوِيَ بالواو النائبة عن «مع»، فتعدَّى كما تعدَّى الفعل المقوَّى بحرف الجرِّ، نحوُ مررتُ بزيد، إِلَّا أَن الواو لا تعمل لِمَا ذكرناه من أَنها في مَذهب العطف، وذلك لأَنها في الأَصل عاطفةٌ، والعاطفةُ فيها معنيان العطفُ والجمعُ، فلـمَّا وُضعتْ موضعَ «مع» خُلعتْ عنها دلالةُ العطف، وبقيتْ دلالةُ الجمع فيها، كما أَن فاء العطف فيها معنى العطف والإِتباعِ، فإِذا وقعتْ في جواب الشرط خُلع عنها دلالةُ العطف وبقي معنى الإِتباع.

وأَمَّا ما ذهب إِليه أَبو الحسن من أَن ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف فضعيفٌ لأَن قولك: استَوى الماءُ والخشبةَ، وسرتُ والنيلَ، وكنتُ وزيداً كالأَخوَيْن، ليست الأَسماءُ فيها ظروفاً، فلا تنتصب انتصابَها.

وأَمَّا ما ذهب إِليه الزَّجاج من أَنه منصوب بإِضمار فعل فهو ضعيفٌ لا يُحملُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وقولُه: الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواوُ فهو فاسدٌ لأَن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلَّق به، فإِن كان يفتقِرُ إِلى توسُّط [٦١/ أ] حرفٍ عملَ مع وجوده، وإِن كان لا يفتقر إِلى ذلك عملَ مع عدَمه[4]، وقد بيَّنا أَن

=والأعلم في النكت: ٣٦٠، وردَّ ابن مالك على قول الزجاج في شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٩ .

(١) في ط، ر: «وهذا».

(٢) انظر الأقوال السالفة والردَّ عليها في الإنصاف: ٢٤٨-٢٥٠، وأسرار العربية: ١٨٢-١٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٩-٢٥٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٥ .

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٧، والأصول: ١/ ٢٠٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٧١، والنكت: ٣٦٠ .

(٤) من قوله: « فاسد لأن..» إلى قوله: «عدمه »قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٧١ .

المفعول معه قد تعلَّق بالفعل من جهة المعنى بتوسُّط الواو، فينبغي أَن يعمل مع وجودها[١]، أَلَا ترى أَنك تقول: ضربتُ زيداً وعمراً، فيعملُ الفعلُ في عمرو بتوسُّط الواو لَمَّا اقتضاه المعنى، كذلك ههنا.

وأَمَّا ما ذهب إِليه الكوفيُّون فضعيفٌ جداً لأَنه لو جاز نصبُ الثاني لأَنه مخالفٌ للأَول لجاز نصبُ الأَول أَيضاً لأَنه مخالِفٌ للثاني، لأَن الثاني إِذا خالَف الأَولَ فقد خالَف الأَولُ الثاني، فليس نصبُ الثاني للمخالَفة أَولَى من نصب الأَول، ثم هو باطل بالعطف الذي يُخالفُ فيه الثاني الأَولَ، نحوُ قولك: قام زيدٌ لا عمرو، ونظائرِ ذلك، فلو كان ما ذكَروه من المخالَفة لازماً لم يكن ما بعد «لا» في العطف إِلَّا منصوباً.

فإِن قيل[٢]: نحن متى عطفْنا اسماً على اسم بالواو دخَل الثاني في حُكم الأَول واشتركا في المعنى، فكانت الواو بمعنى «مع» فلمَ اختَصَصتُم هذا البابَ بمعنى «مع»؟

قيل: الفرق بين [٢/ ٥٠] العطف بالواو وهذا البابِ أَن الواو التي للعطف تُوجبُ الاشتراكَ في الفعل، وليس كذلك الواوُ التي بمعنى «مع» لأَنها تُوجبُ المصاحَبَة، فإِذا عطفتَ بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه، ولا تُوجِب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابَسةً ومقارَنةً، كقولك: قام زيدٌ وعمرو، فليس أَحدهما ملابِساً للآخَر ولا مصاحِباً له، وإِذا قلت: ما صنعتَ وأَباك، فإِنما تريد ما صنعتَ مع أبيك وأَينَ بلغتَ فيما فعلتَه وفعَلَ بك، وإِذا قلت: استَوى الماءُ والخشبةَ، وما زلتُ أَسيرُ والنيلَ يُفهَم منه المصاحَبة والمقارَنةُ، فأَمَّا قول الشاعر[٣]:

وكونوا أَنتمُ وبَني أَبِيكمْ .. إلخ

---

(١) من قوله: «فإن كان يفتقر ..» إلى قوله: «وجودها» قاله ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٤٩.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٧٤، والأعلم في النكت: ٣٦١-٣٦٢.

(٣) سلف البيت تاماً: ٢/ ١١٦، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٩٨، ومجالس ثعلب: ١٠٣، والأصول: ١/ ٢١٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٧٠، والنكت: ٣٥٩، والعيني: ٣/ ١٠٢.

البيت من أَبيات الكتاب، وحكى القالي عن أبي بكر[١] عن الرِّياشيِّ[٢] عن أَبي زيد قال: هو للأَقرع القُشيري من قطعة أَولها:

فأَبْلِغْ مالكاً عنِّي رسولاً ... وما يُغْني الرسولُ إليكَ مالِ[٣]

والشاهد فيه نصبُ «بني أَبيكم» بالفعل الذي قبله، وهو «فكونوا» بوساطة الواو، والمرادُ أَنه يحثُّهم على الائتلاف والتقارُب في المذهب، وضربَ لهم المَثَل بقُرْب الكُلْيتَيْن من الطِّحال[٤]، أَي لِتكُنْ نِسبتُكم إِلى بني أَبيكم ونسبةُ بني أَبيكم إِليكم نسبةَ الكُليتَيْن إِلى الطِّحال.

وأَما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[٥] فإِنَّ القُراء السبعة أَجمعوا على قطْع الهمزة وكسْر الميم[٦]، يقال: أَجمعْتُ على الأَمر وأَجمعتُه[٧]، فذهب قوم إِلى أَنه من هذا الباب مفعولٌ معه، وذلك لأَنه لا يجوز أَن يُعطَفَ على ما قبله لأَنه لا يقال: أجمعتُ شركائي، إِنما يقال: جمعتُ شركائي وأَجمعتُ أَمري[٨]، فلمَّا لم يَجز في الواو العطفُ جعلوها بمنزلة «مع» مثلَ «جاء البَرْدُ والطَّيالِسةَ» ويجوز أَن تُضمِر للشركاء فعلاً يصحُّ

---

(١) هو أبو بكر بن دريد.

(٢) هو أبو الفضل عباس بن الفرج، من كبار أهل اللغة، توفي سنة ٢٥٧هـ. انظر نزهة الألباء: ١٩٩-٢٠١.

(٣) ما حكاه القالي في أماليه: ٢/ ٢٧٤، وأنشد أبو زيد الأبيات التي أولها البيت:
فأبلغ مالكاً ..
ومنها البيت الشاهد، ونسبها إلى شعبة بن قُمَيْر، انظر النوادر: ٤١٤، وفرحة الأديب: ٩٤.
ومن قول الشارح: «وحكى القالي ..» إلى «مال» سقط من ط، ر.

(٤) كذا في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٥٠.

(٥) يونس: ١٠/ ٧١.

(٦) قرأ عاصم والجحدري والأعرج وأبو رجاء والزهري بفتح الميم وبلا همز في «فأجمعوا»، انظر كتاب السبعة: ٣٢٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٦١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٢٧٠، والمحتسب: ١/ ٣١٤، والنشر: ٢/ ٢٨٥.

(٧) انظر الصحاح (جمع)، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٩.

(٨) انظر أدب الكاتب: ٣٦١، ٤٣٧.

أَن يُحمَل عليه الشركاءُ، ويكونَ تقديره فأَجمِعوا أَمرَكم واجْمَعوا شركاءَكم؛ كما قال[(١)]:

يـا ليـتَ زَوْجَـكِ قـد غَـدَا   مُتَقلِّـداً سَـيْفاً ورُمْـحَـا

يريدُ متقلِّداً سيفاً ومُعْتقِلاً رمحاً لتعذُّر حمْله على ما قبله لأَنَّه لا يقال: تقلَّدتُ الرُّمحَ كما لا يقال: أجمعتُ الشركاءَ[(٢)]، وروَى الأَصمعيُّ عن نافع «فاجْمَعُوا أَمْرَكُم وشُرَكَاءَكُم» بوصْل الهمزة وفتْح الميم[(٣)]، فعلى هذه القراءة يجوز أَن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأَن يكون مفعولاً معه.

وأَما قولهم: مالكَ وزيداً، وما شأْنك وعمراً فهو نصبٌ أَيضاً، وإِنما نصبوا ههنا لأَنه شريكُ الكاف في المعنى، ولا يصحُّ عطفُه عليها لأَن الكاف ضميرٌ مخفوض، والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحُّ إِلَّا بإِعادة الخافض[(٤)]، ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأْن لأَنه ليس شريكاً للشأْن لأَنه لم يُرِدْ أَن يَجمع بينهما، وإِنما المرادُ ما شأْنك وشأْنُ عمرو، وقال سيبويه: «فإِن أَرادَ ذلك كان مُلْغِزاً»[(٥)]، يعني إِن أراد ما شأْنُك وما شأْن عمرو كان خلافَ المفهوم من اللَّفظ، فيكونُ المتكلِّم به مُلْغِزاً، فلمَّا لم يَجز خفضُه ولا رفعُه حُمل الكلامُ على المعنى، وجُعل «ما شأْنك ومالكَ» بمنزلة «ما تَصنعُ»، فصار كأَنك قلت: ما صنعتَ وزيداً، ولزمَ النصبُ ههنا لأَنه قد كان فيما يُمكن فيه العطفُ جائزاً، نحوُ قولك: ما شأْنُ عبد الله وزيداً[(٦)]، وما لِزَيدٍ وأَخاه، فصار هنا لازماً، وهو من قَبيل

---

(١) هو عبد الله بن الزبعرى، والبيت في ديوانه: ٣٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٦٦، ٤٧٢، والمقتضب: ٢/ ٥١، والكامل للمبرد: ١/ ٣٣٤، ٢/ ٢٧٥، وكتاب الشعر: ٥٣٢، والخصائص: ٢/ ٤٣١.

(٢) من قوله: «فذهب قوم ..» إلى قوله: «الشركاء» قاله الجرجاني في المقتصد: ٦٦٢ ببعض خلاف، وانظر اللسان (جمع).

(٣) انظر رواية الأصمعي في السبعة: ٣٢٨.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٣.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٠٨.

(٦) من قوله: «وإنما نصبوا ههنا» إلى قوله: «وزيدًا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٨٠،=

أَحسنِ القَبيحَيْن لأَن الإِضمار والحملَ على المعنى فيه ضعفٌ مع جوازه، والعطفُ على المضمَر المخفوض ممتنعٌ، فصار هذا كما لو تقدَّمت صفةُ النكرة عليها من نحو[١]:

لِمَيَّة مُوحِشاً طَلَلُ

لأَن الحال من النكرة ضعيف[٢]، وتقديمُ الصفة على الموصوف ممتنعٌ، فحُمل على الجائز، وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا، وأَمَّا قول الشاعر[٣]:

فما لكَ والتلدُّدَ حولَ نَجْدٍ   وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ

البيت لِمِسْكين الدارميّ، والشاهد فيه نصبُ التلدُّد بإضمار فعل تقديره ما تَصنعُ وتُلابِسُ التلدُّد، والمعنى ما لك تُقِيم بنَجْد تردَّد فيها مع جَدْبِها وتتركُ تِهامةَ مع لَحاقِ الناس بها لخِصْبها، والتلدُّد: الذهاب والمجيء [٢/ ٥١] حِيرةً[٤].

ومنه قولهم: حسْبُك وزيداً درهمٌ، وكَفْيُكَ وقَطْكَ في معنى حسبُك، كلُّه منصوبٌ لأَنه يقبُح حملُه على الكاف[٥] لأَنها ضمير مجرور، فحُمل على المعنى، إِذ المعنى كفَاك، فكأَنه قال: كفَاك وزيداً درهمٌ، وبحسبِكَ وزيداً درهمٌ، قال الشاعر[٦]:

=وانظر النكت: ٣٦٦.

(١) عجز البيت:

يَلوح كأَنه خِلَلُ

وقائله كثير، وهو في ديوانه: ١٥٧، والكتاب: ٢/ ١٢٣، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ٢٢٠، والخصائص: ٢/ ٤٩٢، والخزانة: ١/ ٥٣٣، والخِلل جمع مفرده خِلَّة وهي جفن السيف المغشَّى بالأدم، اللسان (خلل).

(٢) انظر ما سيأتي: ٢/ ١٥٦.

(٣) هو مسكين الدارمي كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوان مسكين: ٦٦، والكتاب: ١/ ٣٠٨، وبلا نسبة في النكت: ٣٦٥.

ورواية الديوان: «أتُوعدني وأنت بذات عرق» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) من قوله: «ما لك تقيم ..» إلى قوله: «حيرة» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٥٥.

(٥) كذا في الكتاب: ١/ ٣١٠، وانظر شرحه للسيرافي: ٥/ ٨١.

(٦) هو جرير كما في ذيل الأمالي: ١٤٠، وليس في ديوانه، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن=

إِذا كانتِ الهَيْجاءُ وانشقَّتِ العَصَا فحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهنَّدُ

فنصبَ الضحَّاك لامتناع حَمْله على الضمير المخفوض، وكأن معناه [٦١/ ب] يكْفيك ويَكْفي الضَّحَّاك.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وليس لك أَن تجرَّه حملاً على المكنِيِّ فإِذا جئتَ بالظاهر كان الجرُّ الاختيارَ، كقولك: ما شأْنُ عبدِ الله وأَخيه يشتُمه، وما شأْنُ قيسٍ والبُرِّ يَسْرقُه[1]، والنصبُ جائز).

قال الشَّارح: قد تقدَّم قولنا: إِن الجرَّ لا يجوز حملاً على المضمَر المجرور، نحوُ قولك: ما لكَ وزيدٍ، وما شأْنكَ وعمرو، لأَن العطف على المضمَر المجرور لا يجوز إلا بإِعادة الخافض، ولذلك استَضْعفوا قراءة حمزة (وَاتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)[2]، فحملَها قوم على إِضمار الجارِّ، كأَنه قال: وبالأَرحام، ثم حذَف الباءَ وهو يريدها[3] على حدِّ ما رُوي عن رؤبة أَنه قيل له: كيف أَصبحت؟ فقال: خَيرٍ عافاكَ الله يريد بخَيْرٍ[4]. وحملها قوم على القسَم، كأَنه أَقسَم بالأَرحام لأَنهم كانوا يعظِّمونها[5]، كلُّ ذلك لتعذُّر الحمل على المضمر المجرور.

=للفراء: ١/ ٤١٧، والأصول: ٢/ ٣٧، وأمالي القالي: ٢/ ٢٦٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١١٨، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٧/ ١٩١.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٩، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٨١، وهذا المثال من المنسرح.

(٢) النساء: ٤/ ١، قرأ حمزة وحدَه «والأَرْحامِ» بجرِّ الميم، وقرأ الباقون بنصبها. انظر السبعة: ٢٢٦، والتيسير: ٩٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٧٥.

(٣) هذا قول ابن جني، انظر الخصائص: ١/ ٢٨٥.

(٤) انظر ما روي عن رؤبة في الكامل للمبرد: ٢/ ٩٢، وكتاب الشعر: ٥٢، والخصائص: ٢/ ٢٨١، وسر الصناعة: ١٣٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٥.

(٥) خطأ الزجاج والنحاس هذا الوجه، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣١، والمقتصد: ٩٦٠.

فإِن جئت باسم نحوَ قولك: ما شأْنُ عبد الله وزيدٍ وما لمحمدٍ وعمرو جاز الجرُّ والنصبُ، والجرُّ أَجودُ[١] لأَنه حملٌ على الظاهر، وليس فيه تكلُّفُ إِضمارٍ ولا عدولٌ عن الظاهر إلى غيره، والنصبُ جائز وإِن كان مرجوحاً لأَن المعنى يُعطيه، وليس ثَمَّ مانعٌ منه، فاعرفْه موفَّقاً.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وأَما في قولك: ما أَنتَ وعبدُ الله، وكيف أَنتَ وقصعةٌ من ثَرِيد؛ فالرفع، قال:

مـا أَنـتَ وَيْـبَ أَبيـكَ والفَخْـرُ

وقال:

ومـا القَـيْسيُّ بعـدَكَ والفِخَـارُ

إِلَّا عند ناس من العرب يَنصبونه على تأْويل ما كنتَ أَنت وعبدَ الله وكيف تكون أَنت وقصعةً من ثَرِيد، قال سيبويه: لأَن كنتَ وتكون تقعان ههنا كثيراً، وهو قليل، ومنه:

فمـا أَنـا والسَّيْـرَ فـي مُتْلِـفٍ

وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم، وعند الآخرين مقصورٌ على السماع).

قال الشارح: أَما قولك: ما أَنت وزيدٌ وكيف أَنت وقصْعةٌ من ثَرِيد؛ فالرفعُ[٢] ههنا هو الوجهُ لأَنه ليس معك فعلٌ يَنصب، ولا يَمتنع عطفُه على ما قبلَه لأَن الذي قبله ضميرٌ مرفوع منفصِلٌ، والضميرُ المنفصل يَجْري مَجْرى الظاهر، فيجوز العطف عليه، فلذلك كان الوجهُ الرفعَ، ومنه قوله[٣]:

يـا زِبْرِقـانُ أَخـا بَنـي خَلَـفٍ ... مـا أَنـتَ وَيْـبَ أَبيـكَ والفَخْـرُ

البيتُ للمُخبّل السعديّ، وبعده[٤]:

---

(١) كذا قال سيبويه: ١/ ٣٠٩.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٩، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٧٣.

(٣) سلف البيت: ١/ ٢٨٥.

(٤) انظر شعر المخبل: ١٢٥، والخزانة: ٢/ ٥٣٥.

هــل أَنــتَ إِلَّا فــي بنــي خَلَــفٍ كالإِسْــكَتَيْنِ عَلاهُــما البَظْــرُ

والشـاهدُ فيه رفعُ «الفخر» بالعطف على أَنت مع ما في الواو من معنى «مع» وامتنـاعُ النصب منه[1]، إِذ ليس قبلَه فعلٌ يتعدَّى إِليه فينصبُه كما كان في الذي قبله، ومعنى «وَيْبَ أَبيك» التصغيرُ له والتحقيرُ، وبنو خلف: رَهْطُ الزِّبْرقان بن بدر والأَدنى[2] إِليه من تميم، ويقول: مَنْ سادَ مثْلَ قومِك فلا فخْرَ له في سيادتهم، وشبَّههم إِذا اجتمعوا حوله بالبَظْر بين الإِسْكتَيْن، والإِسْكتان بكسر الهمزة: جانِبا الفَرْج، وهما قُذَّتاه[3]، وقولُ الآخر[4]:[٢/ ٥٢]

وكنــتَ هنــاكَ أَنــتَ كرِيــمَ قَــيْسٍ فــما القَيْســيُّ بعــدَكَ والفِخَــارُ

الشاهد فيه رفعُ الفِخار بالعطف على القيسيِّ، يرثي رجلاً من سادات قَيس، يقول: كنتَ كريمَها ومعتمَدَ فخرِها، فلم يَبْقَ بعدك فخرٌ[5].

وحكى سيبويه في هذين الحرفَيْن النصبَ بإِضمار كنتَ وتكون، فيكونُ التقدير كيف تكون أَنت وقصعةٌ من ثَريد[6]، وما كنتَ أَنت وزيداً، وحَسُنَ تقديرُ الفعل هنا لأَنه موضع قد كثُرَ استعمالُ الفعل فيه، فنظيرُ ذلك قول زهير[7]:

بـدَا لـيَ أَنِّـي لسْـتُ مُـدرِكَ مـا مضَى ولا سـابِقٍ شـيئاً إِذا كـان جائِيـا

وقال الأَحْوص[8]:

---

(١) في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٥١ «فيه».

(٢) في ط، ر: «والأذى» تحريف، وما أثبت عن د، وتحصيل عين الذهب: ١/ ١٥١.

(٣) كذا في اللسان (قذذ).

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٠٠، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٧٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٣١، والنكت: ٣٦٢.

(٥) كذا ذكر الأعلم الشاهد في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٥١.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٣.

(٧) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩. وبلا نسبة في النكت: ٢٨٤.

(٨) هو الأخوص الرياحي اليربوعي كما في الكتاب: ١/ ١٦٥، ١/ ٣٠٦، وشرحه للسيرافي:=

مَشَائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرابُها

لـمَّا كثُر استعمالُ الباء في خبر ليس تَوهَّمَ وجودَها فخفَض بالعطف على تقدير وجودها، وإِن لم تكن موجودة[١]، وإِذا جاز إِضمار حرف الجرِّ مع ضعْفه فإِضمارُ الفعل أَولَى لقوَّته وكثرة استعماله فيه، والرفعُ أَجودُ لأَنه لا إِضمار فيه، قال[٢]: «**وهو قليل**»، يعني أَن النصب قليل لتقديرك وجودَ ما ليس في اللفظ، ومنه قول الهذليّ[٣]:

فما أَنا والسَّيْرَ في مُتْلِفٍ يُبرِّحُ بالذَّكَرِ الضّابِطِ

الشاهد فيه نصبُ السَّير بإِضمار فعل، كأَنه قال: فما كنتَ أَنا والسَّيرَ أَو فما أَكون أَنا والسَّيرَ، ولو رفَع لكان أَجودَ، يقول: ما لي أَتجشَّمُ المشَاقَّ بالسَّير في الفَلَوات المُتلِفة، وأَراد بالذَّكَر جملاً لأَن الذَّكَر أَقوى من الناقة، والضَّابط: القويُّ والتَّبريحُ: المَشقَّة[٤].

قال أَبو الحسن الأَخفش: قومٌ من النحويِّين يَقِيسون هذا في كلِّ شيء لكثرة ما جاء منه، وهو مذهبُ أَبي الحسن ورأيُ أَبي علي، وقومٌ يَقْصُرونه على السماع لأَنه شيء وقَع موقعَ غيره، فلا يُصار إِليه إِلَّا بسماع من العرب ويُوقَفُ عنده[٥].

=٥/ ٧٨، والإنصاف: ١٩٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٩، والخزانة: ٢/ ١٤٠، ونسب البيت في الكتاب: ٣/ ٢٩ إلى الفرزدق، وهو في ديوانه: ٢٣[صاوي]، وورد بلا نسبة في التكملة: ١٩٣، والخصائص: ٢/ ٣٥٤، والنكت: ٢٨٤.

(١) هوتعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٧٩..

(٢) أي الزمخشري.

(٣) هو أُسامة بن الحارث الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين: ١٢٨٩، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٧٧ إلى بعض الهذليين، ونسبه الأعلم في النكت: ٣٦٣ إلى الهذلي، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٠٣.

(٤) من قوله: «ولو رفع ..» إلى قوله: «المشقة» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٥٣.

(٥) انظر قول أبي الحسن في المقتصد: ٦٦٣، وارتشاف الضرب: ١٤٩٣.

المَفْعُول لَـه

قال صاحب الكتاب: (هو علَّةُ الإِقدامِ على الفعل، وهو جوابُ لِـمَهْ، وذلك قولُك: فعلتُ كذا مَخافةَ الشرِّ وادِّخارَ فلان، وضربتُه تأْديباً له، وقعدتُ عن الحرب جُبْناً، وفعلتُ ذلك أَجْلَ كذا، وفي التنزيل: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾).

قال الشارح: اعلمْ أَن المفعول له لا يكون إِلَّا مصدراً، ويكون العاملُ فيه من غير لفْظه، وهو الفعلُ الذي قبله، وإِنما يُذكَر علَّةً وعُذراً لوقوع الفعل، وأَصلُه أَن يكون باللَّام[1]، وإِنما وجَبَ أَن يكون مصدراً لأَنه علَّةٌ وسبَبٌ لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إِنما يكون حدَثاً لا عَيْناً، وذلك من قِبل أَن الفعل إِما أَن يُجتذَبَ به فعلٌ آخر كقولك: احتملتُكَ لاستدامة مودَّتك، وزرتُك لابتغاء معروفك، فاستدامةُ المودَّة معنى يُجذَب بالاحتمال، وابتغاءُ الرزق معنى يُجذَب بالزيارة، وإِما أَن يُدفَع بالفعل الأَول معنى حاصلٌ، كقولك: فعلتُ هذا حذَرَ شرِّك، فالحذرُ معنى حاصل يُتَوصَّل بما قبله من الفعل إِلى دفعه[2]، والمصادرُ معانٍ تَحْدُث وتَنْقضي، فلذلك كانت علَّةً بخلاف العَيْن الثابتة [٦٢/ أ].

وإِنما وجب أَن يكون العاملُ فيه من غير لفْظه، نحوُ قولك: زرتُك طمعاً في بِرِّك، وقصدْتُك رَجاءَ خَيْرِك، فالطمعُ ليس من لفظ زرتُك، والرجاءُ ليس من لفظ قصدتُك، ولا تقول: قصدْتُكَ للقَصْد ولا زُرتُك للزيارة، لأَن المفعول له علَّةٌ لوجود الفعل، والشيءُ لا يكون علَّة لنفْسه، إِنما يُتوصَّل به إِلى [٢/ ٥٣] غيره.

وإِنما قلنا: إِنه علَّة وعُذْر لوقوع الفعل لأَنه يقع في جواب لِـمَ فعلتَ[3]، كما يقع

(١) هذا قريب مما قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٢٠٦.

(٢) ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤٤، والأعلم في النكت: ٣٩٧ هذين الوجهين ولفظ ابن يعيش مقارب لمافيهما .

(٣) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤٤، وأبو علي الفارسي، انظر المقتصد: ٦٦٥ .

الحال في جواب كيف فعلتَ[1]؟ وإنما كان أَصله أَن يكون باللَّام لأَنّ اللَّام معناها العلّة والغرضُ، نحوُ جئتُك لتُكرمَني، وسرتُ لأَدخُلَ المدينة، أَي الغرضُ من مجيئي الإكرامُ والغرضُ بالسَّير دخولُ المدينة، والمفعول لهُ علّة الفعل والغرضُ به، والفعلُ يكون لازماً أَو مُنْتهياً في التعدِّي، فعدِّي باللَّام.

وقد تُحذَف هذه اللَّامُ فيقال: فعلتُ ذاك حِذَارَ الشرِّ، وأَتيتُك مخافةَ فلان، وأَصلُه لحذارِ الشرِّ ولمخافةِ فلان، فلمَّا حُذفت اللَّامُ وكان موضعُها نصباً تعدَّى الفعلُ بنفسه فنَصَبَ[2]، كما يقال: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[3]، واستغفرتُ الله ذنباً، فاللَّامُ هنا بخلاف واو المفعول معه، فإنه لا يسُوغ حذفُها، لا تقول: استَوى الماءُ والخشبةَ، وذلك لأَن دلالة الفعل على المفعول له أَقوى من دلالته على المفعول معه، وذلك لأَنه لا بدَّ لكلِّ فعل من مفعول له سواءٌ ذكرتَه أَو لم تذكُرْه، إذ العاقل لا يفعلُ فعلاً إلّا لغرض وعلّة، وليس كلُّ مَنْ فعل شيئاً يلزمُه أَن يكون له شريكٌ أَو مصاحِبٌ.

وقد يُحذف المصدرُ ويُكتَفى بدلالة اللّام على العلَّة، فيقال: زرتُك لِزَيْدٍ، وقصدتُك لِعَمرو، ولا يجوز حذفُ اللّام والمصدر معاً، فتقول في «قصدتُك لإكرام زيدٍ»: قصدتُك زيداً وأَنت تريد لزيدٍ، لزوال معنى العلَّة، وربَّما أَوقعَ في بعض الأَماكن لَبْساً بالمفعول به، أَلا ترى أَنك إذا قلت: جئتُ زيداً وأَنت تريد لِزيد الْتبَس بالمفعول به.

وقولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[4] فـ«حَذَرَ المَوْتِ» نُصب لأَنه مفعول له، وكذلك موضعُ «من الصواعق» نصبٌ على المفعول له، أَي من خوف الصَّواعق لأَن «مِنْ» قد تدخل بمعنى اللَّام، فتقول: خرجتُ من أَجل

---

(١) كذا قال أبو علي الفارسي، انظر المقتصد: ٦٦٥.

(٢) هو تعليل سيبويه: ١/ ٣٦٩، وانظر الأصول: ١/ ٢٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٤٥.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٥٥.

(٤) البقرة: ٢/ ١٩.

زيدٍ ومن أَجل ابتغاء الخير، واحتملْتُ مِنْ خوف الشرِّ، قال الشاعر(١):

يُغْضِي حَياءً ويُغْضَى مِن مَهَابتِه فَلا يُكلَّمُ إلَّا حينَ يَبْتَسِمُ

فقوله: «مِنْ مَهابته» في موضع المفعول له، واسمُ ما لم يُسمَّ فاعلُه المصدرُ المقدَّر، ولا يكون «من مهابته» في موضع اسم ما لم يُسمَّ فاعلُه لأَن المفعول له لا يُقام مُقَامَ الفاعل لئلَّا تزولَ الدلالةُ على العلَّة، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفيه ثلاثُ شَرائط أَن يكون مصدَراً وفِعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومقارِناً له في الوجود، فإِن فُقِد شيءٌ منها فاللَّام، كقولك: جئتُك للسَّمْن واللَّبَن ولإِكرامِك الزائرَ وخرجتُ اليومَ لمخاصَمتِك زيداً أَمسِ).

قال الشارح: اعلمْ أَنه لا بدَّ لكلِّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث، أَما كونُه مصدراً فقد تقدَّم الكلامُ عليه لِمَ كان مصدراً، وأَما اشتراط كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل(٢) فلأَنه علَّة وعُذْر لوجود الفعل، والعلَّةُ معنى يتضمَّنه ذلك الفعلُ، وإِذا كان متضمِّناً له صار كالجزء منه يقتضي وجودُه وجودَه، فإِذا كان ذلك كذلك فإِذا فُعل الفاعلُ هذا فقد فُعل ذاك، نحوُ ضربتُه تَقْويماً له وتأْديباً، فكما أَن الضرب لكَ فكذلك التقويمُ والتأديب لكَ، إِذ هو معنى داخلٌ تحتَه، ولو جاز أَن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخَلا الفعلُ عن علَّة، وذلك لا يجوز لأَن العاقل لا يفعل فِعلاً إلا لعلَّة ما لم يكن ساهياً أَو ناسياً.

وأَما اشتراط كونه مقارِناً(٣) له في الوجود فلأَنه علَّة الفعل(٤)، فلم يجز أَن يخالِفَه في

---

(١) هو الفرزدق كما في أمالي المرتضى: ١/ ٥٢٥، والحزين الكناني كما في المؤتلف والمختلف: ١٢٢، وحكى البغدادي في شرح أبيات المغني: ٥/ ٣١٥ الاختلاف في نسبة بعض أبيات القصيدة التي منها الشاهد إلى الفرزدق أو إلى الحزين الليثي، والبيت في ديوان الفرزدق: ٢/ ١٧٩، وبلا نسبة في الحيوان: ٣/ ١٣٣.

(٢) هذه عبارة ابن الحاجب، انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٢.

(٣) كذا شرط ابن الحاجب، انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٢.

(٤) هذه الشرائط الثلاث اشترطها الجرجاني بلفْظها، انظر المقتصد: ٦٦٨.

الزمان، فلو قلت: جئتُك إكرامَك الزائرَ أمسِ كان مُحالاً لأَن فِعلك لا يتضمَّن فعلَ غيرِك، وإذا قلت: ضربتُه تأديباً له وقصدتُه ابتغاءَ معروفه فقد جمعَ هذه الشرائطَ الثلاثَ، فإن فُقد شيءٌ من هذا الشرائط لم يحسُن انتصابُه، ولم يكن بدٌّ من [٢/ ٥٤] اللّام، فلا تقول: جئتُك زيداً ولا إكرامَك الزائرَ، ولا خرجتُ اليومَ مُخاصَمتَك زيداً أَمسِ، وإنما تقول: جئْتُك لِزيدٍ ولإكرامك الزائرَ ولمخاصَمتِك زيداً أمسِ(١).

وإنما وجَب النصبُ فيما اجتمع فيه(٢) الشرائطُ الثلاث المذكورة وامتَنع فيما خرجَ عنه من قِبَل أَن الفعل لمَّا تضمَّن المفعولَ له ودلَّ عليه وكان موجوداً بوجوده أَشْبَه المصدرَ الذي يكون من لفظ الفعل، نحو ضربتُ ضَرْبةً وضَرْباً، فكما نصبتَ ضربةً وضرباً بضربتُ من حيث إن الفعل كان متضمِّناً ضُروبَ المصادر ودالّاً عليها، فكذلك نصبتَ المفعولَ له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة، نحو ضربتُه تأَديباً، وصار في حُكم أَدَّبتُه تأديباً، وجرى مَجْرى ما ينتصبُ به من المصادر إذا كان نوعاً من الأَول وإن لم يكن من لفظه، نحوُ رجعَ القَهقَرى وعدَا الجمَزَى.

فأَمَّا إذا فُقد منه شرطٌ من هذه الشروط خرجَ عن شبَه المصدر وجرى مَجْرى سائر الأَسماء الأَجنبية، فلم يَتعدَّ إليه الفعلُ اللّازم والمنتهي في التعدِّي إلّا بحرف جرٍّ، وخُصَّ باللّام لأَنها تدلُّ على الغرض والعلَّة، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويكون معرفةً ونكرة، وقد جمعَها العجّاجُ في قوله(٣):

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهورِ

---

(١) انظر هذه الأمثلة في المقتصد: ٦٦٩.

(٢) سقط من ط: «فيه».

(٣) الأبيات في ديوانه: ١٩٢ (صادر)، والكتاب: ١/ ٣٦٩، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٤٣، والنكت: ٣٩٦، والخزانة: ١/ ٤٨٨، والأول والثاني له في الأصول: ١/ ٢٠٨، والأبيات الثلاثة بلا نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل: ٨٩.

مَـــــخافَةَ وزَعَـــــلَ المَحْبُـــــورِ
والـــــهوْلَ مِـــــن تَهَـــــوُّلِ الـــــهُبُورِ)

قال الشَّارح: إنما قال ذلك ردّاً على مَنْ زعم أن هذه المصادر التي هي المفعولُ له نحوَ ضربتُه تأديباً له من قَبيل المصادر التي تكون حالاً، نحوُ قتلتُه صبْراً وأتيتُه ركْضاً، أي صابِراً وراكِضاً، حكى ذلك ابن السرَّاج [٦٢/ ب] وغيرُه، وهو مذهب أبي عمر الجرميّ والرِّياشيِّ[١]، فهو عندهم نكرة، و«مخافةَ الشرّ» ونحوُها ممَّا هو مضافٌ من قَبيل مِثْلك وغَيْرك وضارِبِ زيدٍ غداً في نيَّة الانفصال، قال أبو العباس: أخطأ الرِّياشيُّ أقبحَ الخطأ لأَن بابَ لِكذا[٢] هذا يكون معرفة ونكرة، قال سيبويه: «وحسُنَ في ذلك الألفُ واللَّامُ لأَنه ليس بحالٍ فيكونَ في موضع فاعل»[٣]، فممَّا جاء فيه نكرةً قولُ النابغة[٤]:

وحلَّتْ بُيوتي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ ... يُخالُ به راعي الحَمُولةِ طائرا
حِذاراً على أَنْ لا تُصابَ مَقَادَتي ... ولا نِسْوتي حتَّى يَمُتْنَ حَرائرا

وقال الحارث بن هشام[٥]:

---

(١) ذكر ابن السراج مذهب الجرمي وحكى قول أبي العباس عن الرياشي، انظر الأصول: ١/ ٢٠٨-٢٠٩، وانظره في شرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٢، وانظر أيضاً شرح شواهد الإيضاح: ١٨٧.
والرياشي هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي، أخذ عنه المبرد، توفي سنة ٢٥٧هـ، انظر إنباه الرواة: ٢/ ٣٦٧.
(٢) في ط، ر: «بابنا هذا»، وما أثبتُّ عن د. الأصول: ١/ ٢٠٩.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٧٠.
(٤) البيتان في ديوان النابغة الذبياني: ١٣٣-١٣٤، وبينهما بيت واحد. وهما متتاليان في الكتاب: ١/ ٣٦٨، والأصول: ١/ ٢٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٤٣.
(٥) البيت له في الكتاب: ١/ ٣٦٩، والأصول: ١/ ٢٠٧، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٩٠، والنكت: ٣٩٦، ورواية المرزوقي «سَرْمدِ».

فصدَدْتُ عنهمْ والأَحبَّةُ فيهمُ   طمَعاً لهمْ بعِقابِ يومٍ مُفْسِدِ

وممَّا جاء فيه معرفةً قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، فقوله: «حذَرَ الموتِ» منصوبٌ لأَنه مفعول له، وهو معرفة بالإِضافة، ومثلُه قولُ حاتم[2]:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه   وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تكرُّما

فأَتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد.

فأَما قولُ العجَّاج الذي أَنشده فشاهدٌ لصحَّة ما ادَّعاه من أَن المفعول له يكون معرفة ونكرة، فالنكرةُ قوله: مخافة، والمعرفة قوله: «وزَعَلَ المحبُورِ»، تَعرَّف بالإِضافة، والهولُ معطوف على «كلَّ عاقر» ولذلك نُصب، يصف ثوراً وحشياً، يقول: يركب كلَّ عاقِر لنشاطه، والعاقرُ من الرَّمْل: الذي لا يُنْبِتُ، وذلك لخَوْفه من الصائد أَو من سَبُع أَو لزَعَله وسروره، والزَّعَل: المسرور المحبور[3]، والهُبُور: جمع هَبْر، وهو المطمئنُّ من الأَرض لأنها مَكْمَنُ الصائد، فهو يخافها، فيَعْدِلُ عنها إِلى كلِّ عاقر، ويجوز أَن يكون الهولُ أَيضاً مفعولاً له، أَي يركب ذلك هَوْلٍ يَهُولُه كهَوْل القبر على مَنْ روَى «القبور»[4]. [٢/ ٥٥]

---

(١) البقرة: ٢/ ١٩.

(٢) البيت في ديوانه: ٨٢، والكتاب: ١/ ٣٦٨، والأصول: ١/ ٢٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٤٣، والعيني: ٣/ ٧٥، والخزانة: ١/ ٤٩١، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٤٨.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٤٣-١٤٤، و النكت: ٣٩٧، وتحصيل عين الذهب: ١/ ١٨٥.

(٤) انظر ديوان العجاج: ١٩٢-١٩٣ (صادر).

الحَال

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (شبَهُ الحال بالمفعول من حيث إِنها فضْلةٌ مثلَه جاءت بعد مضيِّ الجملة، ولها بالظرف شبَهٌ خاصٌّ من حيث إِنها مفعولٌ فيها، ومجيئُها لبيان هيئة الفاعل أَو المفعول، وذلك قولك: ضربتُ زيداً قائماً، تجعله حالاً من أَيِّهما شئت، وقد تكون منهما ضربةٌ على الجمع والتفريق، كقولك: لقيتُه راكبَيْن، قال عنترة:

متَى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا

ولقيتُه مُصْعِداً ومُنْحدِراً).

قال الشارح: اعلمْ أَن الحال وصفُ هيئة الفاعل أَو المفعول، وذلك نحوُ جاءَ زيدٌ ضاحكاً، وأَقبلَ محمدٌ مسرعاً، وضربتُ عبد الله باكياً، ولقيتُ الأَميرَ عادلاً، والمعنى جاء عبدُ الله في هذه الحال، ولقيتُ الأَميرَ في هذه الحال.

واعتبارُه بأَن يقعَ في جواب كيف، فإِذا قلت: أَقبل عبدُ الله ضاحكاً فكأَنَّ سائلاً سأل كيف أَقبلَ؟ فقلت: أَقبلَ ضاحكاً، كما يقع المفعول له في جواب لِمَ فعلتَ[1]؟

وإِنّما سمِّي حالاً لأَنه لا يجوز أَن يكون اسمُ الفاعل فيها إِلا لِـمَا أَنت فيه تَطَاولَ الوقتُ أَم قَصُرَ، ولا يجوز أَن يكون لِـمَا مضى وانقطَع ولا لِـمَا لم يأْتِ من الأَفعال، إِذ الحال إِنما هي هيئةُ الفاعل أَو المفعول وصفتُه في وقت ذلك الفعل، والحالُ تُشْبه المفعولَ وليستْ به، أَلا ترى أَنه يَعمل فيها الفعلُ اللّازم غيرُ المتعدِّي، نحوُ جاء زيد راكباً، وأَقبلَ عبد الله مسرعاً، فأَقبلَ وجاء فعلان لازمان غيرُ متعدِّيين وقد عمِلا في الحال، فدلَّ ذلك أَنها ليستْ مفعولة كضرب زيدٌ عمراً.

وممَّا يدلُّ أَنها ليست مفعولةً أَنها هي الفاعل في المعنى وليستْ غيرَه، فالراكب في جاء زيدٌ راكباً هو زيد، وليس المفعولُ كذلك، بل لا يكون إِلا غيرَ الفاعل أَو في حُكمه، نحوُ ضرب زيدٌ عمراً، ولذلك امتنع ضربْتُني وضربتك لاتِّحاد الفاعل والمفعول، فأَما

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ١٢٨.

قولهم: ضربتُ نَفْسي فالنفسُ في حكم الأَجنبيّ، ولذلك يُخاطبها ربُّها فيقول: يا نَفْسي أَقلِعي مخاطبَةَ الأَجنبيِّ، ولو كانت الحال مفعولة لجاز أَن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولينَ، فلمَّا اختصَّت بالنكرة دلَّ على أَنها ليست مفعولة.

وإِذ قد ثبتَ أَنها ليست مفعولة فهي تُشْبهُ المفعولَ من حيث إِنها تجيءُ بعد تمام الكلام واستغناءِ الفعل بفاعله، وأَنَّ في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعول، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: قمتُ فلا بدَّ أَن تكون قد قمتَ في حال من الأَحوال، فأَشبَه قولُك: جاء عبدُ الله راكباً قولَك: ضرب عبدُ الله رجُلاً، ولأَجل هذا الشَّبه استحقَّت أَن تكون منصوبة مثلَه.

وقولُه: «ولها بالظرف شبَهٌ خاصٌّ» يعني أَن الحال تُشبه المفعولَ على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخصُّ مفعولاً دون مفعول، ولها شبهٌ خاصٌّ بالمفعول فيه وخصوصاً ظرفُ الزمان، وذلك لأَنها تقدَّر بفي كما يقدَّر الظرفُ بفي، فإِذا قلت: جاء زيد راكباً كان تقديرُه في حال الركوب، كما أَنك إِذا قلت: جاء زيد اليومَ كان تقديره جاء زيدٌ في اليوم، وخُصَّ الشَّبهُ بظرف الزمان لأَن الحال لا تبقَى بل تنتقل إِلى حال أُخرى كما أَن الزمان مُنْقضٍ لا يبقَى ويَخْلُفه غيرُه، ولذلك لا يجوز أَن تكون الحال خِلْقَةً، فلا يجوز جاءني زيد أَحْمرَ ولا أَحْولَ ولا طويلاً، فإِذا قلت: مُتَحاوِلاً أَو مُتطاوِلاً جاز لأَن ذلك شيء يفعله وليس بِخلْقة[1] [٢/ ٥٦] فيجوزَ انتقالُه.

والحالُ تكون بياناً لهيئة الفاعل أَو المفعول، فتقول: جاء زيد قائماً، فتكون بياناً لهيئة [٦٣ / أ] الفاعل الذي هو زيد، وتقول: ضربتُ زيداً قائماً، فتكون بياناً لهيئة المفعول.

وقوله: «تجعَلُه حالاً من أَيِّهما شئتَ» يَعني أَنك إِذا قلت: ضربتُ زيداً قائماً إِنْ شئت جعلتَه حالاً من الفاعل الذي هو التاءُ، وإِنْ شئتَ جعلتَه حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمُّح، وذلك أَنك إِذا جعلت الحالَ من التاء وجب أَن تُلاصِقَه فتقول:

---

(١) من قوله: «لا يجوز أن تكون خلقة ..» إلى قوله: «بخلقة» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٢١٣-٢١٤.

ضربتُ قائماً زيداً، فإذا أَزلْتَ الحال عن صاحبها فلم تُلاصِقْه لم يجز ذلك لِمَا فيه من اللَّبْس، إِلَّا أَن يكون السَّامعُ يَعلمُه كما تعلمُه، فإن كان غيرَ معلوم لم يجز، وكان إطلاقُه فاسداً.

وقد تكون الحالُ منهما معاً، فإن كانتا متفقتَيْن، نحوُ قائم وقائم أَو ضاحِك وضاحِك فأَنت مخيَّر، إِن شئتَ فرقْتَ بينهما فقلت: ضربتُ زيداً قائماً قائماً، تجعل أَحدَهما للفاعل والآخرَ للمفعول، ولا تُبالي أَيَّهما جعلتَ للفاعل لأَنه لا لَبْسَ في ذلك، وإن شئت جمعتَ بينهما، فقلت: ضربتُ زيداً قائِميْنِ لأَن الاشتراك قد وقع في الحال، والعاملُ واحد، وصار كأَنك قلت: ضربتُ قائماً زيداً قائماً، واستغنَيْت بالتثنية عن التفريق، قال الشاعر[1]:

متَى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ ... إلخ

البيت لعنترةَ، وقبله[2]:

أَحَوْلِيَ تَنْفُضُ إِسْتُكَ مِذْرَوَيْها ... لتَقْتلَني فها أَنا ذا عُمَارا

والشَّاهد فيه قولُه: فردَيْن، وهو حال من الفاعل والمفعول، أَي أَنا فرْدٌ وأَنت فرْدٌ، والرَّوانِفُ جمع رانِفة، والرانِفة: أَسفل الأَلْيَة وطرَفُها ممَّا يَلي الأَرْضَ من الإِنسان إذا كان قائماً[3]، وأَما قوله: وتُسْتطارَا فيَحْتمل وجوهاً:

أَحدها: أَن يكون مجزوماً بحذف النون، والأَصل تُسْتطاران، فالضمير للرَّوانِف، وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمْعاً لأَنها تثنية في المعنى لأَن كلَّ أَلْية لها رانِفة،

---

(١) سلف البيت تاماً، وهو لعنترة كما ذكر المصنف وكما سيذكر الشارح، والبيت في ديوان عنترة: ٢٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٤٢، والحجة: ٢/ ٤٠٧، والنكت: ٤٦٨، وأَمالي ابن الشجري: ١/ ٢٦، والعيني: ٣/ ١٧٤، وشواهد الشافية: ٥٠٥، والخزانة: ٣/ ٣٥٩.
تستطارا: تطلب أن تطير.

(٢) البيت في ديوانه: ٢٣٤، وكتاب الشعر: ١١٨.

(٣) هذا تفسير ابن الشجري بلفظه في أماليه: ١/ ٢٧.

فهو من قبيل: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١].

والثَّاني: أَن يكون عائداً إِلى الأَلْيتَيْن.

والثالث: أَن يكون الضمير مفرداً عائداً إِلى المخاطَب، والأَلف بدلٌ من نون التأكيد[٢]، والأَصل تُسْتطارَنْ، فأَبدلَ من النون أَلفاً كما في قوله[٣]:

ولا تَعْبُدَ الشيطانَ واللهَ فاعبُدَا

يخاطِب قرينَه ويصف نفسه بالشهامة.

وأَما قولهم: رأيتُ زيداً مُصْعِداً مُنحدِراً، ورأيتُ زيداً ماشياً راكباً إِذا كان أَحدهما مُصعِداً والآخر مُنحدِراً، وأَحدُهما ماشياً والآخر راكباً، فالمرادُ أَن تكون أَنت المصعِدَ وزيدٌ المنحدرَ، فيكونَ «مصعِداً» حالاً للتاء ومنحدِراً حالاً لزيد، وكيف قدَّرتَ بعد أَن

---

(١) التحريم: ٦٦/ ٤.

(٢) لم يستحسن أبو علي هذا الوجه، وضعفه ابن الحاجب، انظر البصريات: ٨٠٣، وأمالي ابن الحاجب: ٤٥٢، وانظر أوجهاً أخرى في أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٩-٣٠، وأمالي ابن الحاجب: ٤٥٢.

(٣) صدر البيت:

وذا النُّصُبَ المنْصوبَ لا تَنْسُكنَّه

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ١٣٧، وصدره في الكتاب: ٣/ ٥١٠، والنكت: ٩٦٠، والإنصاف: ٦٥٧، والعيني: ٤/ ٣٤٠، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٦/ ١٦٢: «فإِياك والميتاتِ لا تقربنَّها» وهذا صدر بيت هو:

فإِياك والميتاتِ لا تقربنَّها ... ولا تأْخذنْ سهماً حديداً لِتَفْصدا

انظر الديوان: ١٣٧.

وورد صدر البيت في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٥، ٢/ ٦٠٩:

وصَلِّ على حين العشيَّات والضحى

وهذا صدر بيت هو:

وصلِّ على حين العشيَّاتِ والضُّحى ... ولا تَحْمدِ الشيطان واللهَ فاحمدا

انظر الديوان: ١٣٧.

يعلمَ المخاطَبُ المصعِدَ من المنحدِرَ[١] فإنه لا بأس عليك بتقدُّم أَيِّ الحالين شئتَ.

واعلمْ أَنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً لأَن الحال خبرٌ، والمبتدأُ قد يكون له خبرانِ فصاعداً، فتقول: هذا زيدٌ واقفاً ضاحكاً متحدِّثاً، ولا يجوز ذلك إن تَضادَّت الأَحوالُ، نحوُ هذا زيدٌ قائماً قاعداً، كما لا يجوز مثلُ هذا زيدٌ قائم قاعدٌ، فإن أردت أَن تَسْبِكَ من الحالَيْن حالاً واحدة جاز كما يجوز أَن تَسْبِك من الخبرَيْن خبراً واحداً، فتقول: هذا الطعامُ حُلْواً حامضاً، كأَنك أَردت هذا الطعام مُزّاً، فسبكْتَ من الحالَيْن معنى، كما تقول في الخبر: هذا حُلْوٌ حامضٌ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والعاملُ فيها إِمَّا فعلٌ وشِبْهُه من الصفات أَو معنى فعلٍ، كقولك: فيها زيدٌ مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأْنُك قائماً، وما لكَ واقفاً، وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، و: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾، وليت ولعلَّ وكأَنَّ ينصبْنَها أَيضاً لَما فيهنَّ من معنى الفعل، فالأَولُ يعمل فيها متقدِّماً ومتأَخِّراً، ولا يَعمل فيها الثاني إِلَّا متقدِّماً، وقد منَعوا في «مررتُ راكباً بزيد» أَن يُجْعل الراكبُ حالاً من المجرور). [٢/ ٥٧]

قال الشَّارح: اعلمْ أَن الحال لا بدَّ لها من عامل إِذْ كانت معرَبةً، والمعرَب لا بدَّ له من عامل، ولا يكون العاملُ فيها إلا فعلاً أَو ما هو جارٍ مَجْرى الفعل من الأَسماء أَو شيئاً في معنى الفعل لأَنها كالمفعول فيها[٢].

فمثال العامل إِذا كان فعلاً قولُك: جاء زيدٌ ضاحكاً، فزَيْد مرتفِعٌ بأنه فاعل، وضاحكاً حالٌ منه، والعاملُ فيهما الفعلُ المذكور الذي هو «جاء» لأَن الحال صفة من

---

(١) من قوله: «وأما قولهم: رأيت زيداً مصعداً ..» إلى قوله: «المنحدر» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٢١٨، بخلاف يسير، وانظر تعليل الرضي لهذه المسألة في شرحه للكافية: ١/ ٢٠٠، وانظر أيضاً المقتضب: ٤/ ١٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٨، وارتشاف الضرب: ١٥٩٦.

(٢) سمّى سيبويه والمبرد الحال مفعولاً فيه، انظر الكتاب: ١/ ٣٩١، والمقتضب: ٤/ ٣٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٧.

جهة المعنى، ولذلك اشتُرِط فيها ما يُشْتَرَط في الصفات من الاشتقاق، نحوُ ضارِب ومَضْروب وشِبْهِهما، فكما أَن الصفة يعمل فيها عاملُ الموصوف فكذلك الحالُ يعمل فيها العاملُ في صاحب الحال، إلَّا أَن عملَه في الحال على سبيل الفضلة لأَنها جارية مَجْرى المفعول، وعملُه في الصفة على سبيل الحاجة إِليها إِذ كانت مُبيِّنةً للموصوف، فجرَتْ مَجْرى حرف التعريف، وهذا أَحد الفروق بين الصفة والحال، وذلك أَن الصفة تَفْرُقُ بين اسمَيْن مشترِكَين في اللفظ، والحالُ زيادةٌ في الفائدة والخبر وإِن لم يكن الاسمُ مشارَكاً في لفظه، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: مررتُ بزيد القائم فأَنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجلٌ آخر اسْمُه زيدٌ، وهو غيرُ قائم، ففصَلْتَ بالقائم بينه وبين مَنْ له هذا الاسمُ وليس بقائم، وتقول: مررتُ بالفرزدق قائماً وإِن لم يكن أَحدٌ اسمُه الفرزدقُ غيرُه، فضمَمْتَ إِلى الإِخبار بالمرور خبراً آخر متَّصلاً به مُفيداً[1]، إلَّا أَن الخبر بالمرور على سبيل اللُّزوم لأَنه به انعقدَتْ الجملةُ، والإِخبارُ بالقيام زيادةٌ يجوز الاستغناءُ عنها.

ومثالُ ما كان جارياً مَجْرى الفعل من الأَسماء اسمُ الفاعل واسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهة باسم الفاعل، نحوُ قولك: زيدٌ ضارِبٌ عمراً قائماً، فقائم حالٌ من عمرو، والعاملُ فيه اسمُ الفاعل، وتقول: زيد مضروبٌ قائماً، فتكون الحالُ من المضمَر في اسم المفعول، وهو العامل، وتقول: زيد حسَنٌ قائماً، فتكون الحال من المضمَر في الصفة وهي العاملةُ في الحال لأَنها مشبَّهة [٦٣/ ب] باسم الفاعل على ما سيأتي بيانُه.

ومثالُ العامل فيها إِذا كان معنى فِعلٍ قولُك: زيدٌ في الدار قائماً، فقائماً حالٌ من المضمَر في الجارِّ والمجرور، وهو العامل فيها لنيابتِه عن الاستقرار، فهذا العاملُ معنى فعلٍ لأَن لفظ الفعل ليس موجوداً، هذا إِذا جعلتَه ظرفاً لزيد ومستقَرّاً له، فإِن جعلتَه

---

(١) من قوله: «تفرق بين اسمين ..» إلى قوله: «مفيداً» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٢١٤، وانظر أوجه التشابه والمفارقة بين الحال والصفة والمفعول فيه المقتضب: ٤/ ١٦٦، ٤/ ١٧١، ٤/ ٣٠٠، وكتاب الشعر: ٢٤٤، والإغفال: ٢/ ٥٢، والمقتصد: ٦٧١-٦٧٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤-٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٤١-٤٤٣، وشرح التصريح: ١/ ١٨١.

ظرفاً للقائم قلت: زيد في الدار قائم، فترفعُ قائماً بالخبر، ويكونُ الظرف صِلةً له.

واعلمْ أنه إِذا كان العامل فيها فعلاً جاز تقديمُ الحال عليه، فتقول: جاء زيدٌ قائماً، وجاء قائماً زيدٌ، وقائماً جاء زيدٌ، كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّف الفعل، وكذلك ما أَشبَهه من الصفات، يجوز تقديمُ الحال عليه إِذا كان عاملاً فيها، فتقول: زيد ضاربٌ عمراً قائماً، وقائماً زيدٌ ضاربٌ عمراً، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهة باسم الفاعل، حُكمُ الجميع شيءٌ واحد.

فإِن كان العامل في الحال معنى فِعلٍ لم يجز تقديمُها على العامل[1]، تقول: فيها زيدٌ مقيماً، وعندك عمرو جالساً، فزيد مرتفِعٌ بالابتداء، و«فيها» الخبرُ قد تقدَّم، و«مُقيماً» حالٌ من المضمَر في «فيها»، والعاملُ فيها الجارُّ والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقرَّ، فقولُك: عندك ظرفٌ منصوب باستقرَّ العامل المقدَّر، وكذلك «فيها» في محلِّ نصْب باستقرَّ المقدَّر، وهذا الظرفُ والضميرُ الذي فيه في محلٍّ مرفوعٍ على الخبر، وليس الظرفُ خبراً في الحقيقة إِذ كان مفرداً، وليس الأَولَ، وإِنما هو موضعٌ له ومكانٌ، وإِذا كان كذلك فالعاملُ إِذاً معنى الفعل لا لفظُه، ألا ترى أَن الفعل ليس موجوداً في اللفظ؟ ولذلك لا تقول: مُقيماً فيها زيدٌ، فتقدِّمَ الحالَ هنا إِذ كان العامل معنىً، هذا مذهب سيبويه في أَن الاسم يُرفَع بالابتداء[2].

وقال الكوفيُّون: إِذا تقدَّم الظرفُ ارتفعَ الاسمُ به، وإِذا تأَخَّر ارتفع الاسمُ بضمير مرفوع في الظرف، وحُجَّةُ سيبويه أَنَّا رأَيْناهم إِذا أَدْخلوا على الظرف «إِنَّ» ونحوَها من عوامل الابتداء انتصب الاسمُ بعد الظرف بها، كقولك: [٢/ ٥٨] إِنَّ في الدار زيداً، فلو كان «في الدار» يَرفعُ زيداً قبل دخول «إِنَّ» لَمَا غيَّرَتْها «إِنَّ» عن العمل، كما أَنَّا لو قلنا: أَنْ يقومَ زيدٌ لم يجز أَن يَبطُلَ عملُ «يقوم» في زيد، بل يقال: أَنْ يقومَ زيدٌ، كذلك «إِنَّ في الدار زيداً».

---

(١) هذه المسألة مستوفاة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٩٦، وانظر الأصول: ١/ ٢١٥.
(٢) انظر ما سلف: ١/ ١٩٧.

ومِمَّا يدلُّ على بُطْلان ما قالوه إِجماعُهم على جواز «في داره زيدٌ»، فلو كان ارتفاعُ زيد بالظرف لم تجز المسألة لأَن فيها إِضماراً قبل الذِّكر، إِذ الظرف قد وقع في مرتبته، فلم يجز أَن يُنْوى به التأْخيرُ، وإِنما يُجيز سيبويه وأَصحابُه «في داره زيدٌ»[(١)] لأَنه خبر قدِّم اتِّساعاً، فجاز أَن يُنْوى به التأْخيرُ إِلى موضعه، فاعرفْه، فعلى هذا يكون الظرف لزيد ويتعلَّق باستقرار محذوف على ما شرحْنا، ويجوز أَن ترفع «قائماً» على الخبر، ويكونَ الظرفُ له ويتعلَّقَ به لا بمحذوف.

ومن ذلك «هذا عمرو منطلِقاً»، فهذا مبتدأ، وعمرو الخبرُ، ومنطلِقاً نُصب على الحال، والعاملُ فيه أَحدُ شيئَيْن، إِما التنبيهُ وإِما الإِشارة، فالتنبيه بـ ها والإِشارة بذا، فإِذا أَعملتَ التنبيهَ فالتقديرُ أَنظرُ إِليه منطلِقاً أَو أَنتبهُ له منطلقاً، وإِذا أَعملْتَ الإِشارةَ فالتقديرُ أُشيرُ إِليه منطلقاً، والغرضُ أَنك أَردتَ أَن تنبِّهَ المخاطِبَ لعمرو في حال انطلاقه، ولا بدَّ من ذِكر «منطلقاً» لأَن الفائدة به منعقِدة، ولم تُرِدْ أَن تعرِّفَه إِيَّاه، وأَنتَ تقدِّر أَنه يجهله، كما تقول: هذا عبد الله إِذا أَردتَ هذا المعنى، ولا يُستبعَد لزومُ الحال ههنا، فإِنه قد يتَّصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتمُّ الكلامُ إِلَّا به، نحوُ قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[(٢)] ، فإِنه ليس باسم ولا خبر، ولو حُذف لفَسَد الكلامُ[(٣)] لأَنه معطوف على الخبر، وهو جملةٌ، فلا بدَّ من عائد، والعائد له، ولو حُذف لبقيت الجملةُ الخبريَّة بلا عائد، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

فإِنْ قيل: فأَنتم قد قَرَّرتُم أَن العامل في الحال يكون العاملَ في ذي الحال، والحالُ ههنا في قولك: «هذا زيدٌ منطلقاً» مِن زيد، والعاملُ فيه الابتداءُ من حيث هو خبر، والابتداءُ

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢١٥، ومن قوله: «مذهب سيبويه في .. »إلى قوله: «زيد» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٧٥-١٧٦، وانظر النكت: ٤٨٦-٤٨٧.

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ٤.

(٣) من قوله: «والعامل فيه أحد .. » إلى قوله: «الكلام » قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٦٤، وانظر النكت: ٤٨١- ٤٨٢.

لا يعملُ نصْباً فالجوابُ أَن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، والتقديرُ أُشيرُ إِليه أَو أَنْتَبهُ له على ما تقدَّم في قولنا، فهو مفعول من جهة المعنى وصلَ الفعلُ إِليه بحرف الجرِّ، فيكون من قبيل مررتُ بزيدٍ قائماً، فاعرفْه.

ويجوز الرفعُ في قولك: منطلقاً من قولك: هذا عبدُ الله منطلقاً، قال سيبويه: هو عربيٌّ جيِّد حكاه يونس وأَبو الخطَّاب عمَّن يُوثَق به من العرب[1]، وارتفاعُه من وجوه:

منها أَنك حين قلت: هذا عبدُ الله منطلقٌ، أَضمرتَ هذا أَو هو، كأَنك قلت: هذا منطلقٌ أَو هو منطلق.

والوجه الآخر: أَن تجعلَهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، لا تريدُ أَن تَنْقُصَ الحلاوة، ولكنَّك تزعمُ أَنه قد جمَع الطعمَيْن، ونحوُه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[2].

والوجه الثالث: أَن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا عطْفَ بيان كالوصف، فيصير كأَنه قال: عبد الله منطلقٌ.

ووجه رابع: أَن تجعل «منطلق» بدلاً من عبد الله، كأَنك قلت: هذا عبد الله رجلٌ منطلق، فيكونُ رجلٌ بدلاً من عبد الله بدلَ النكرة من المعرفة، ثم حُذف الموصوفُ وأُقيمَ الصفةُ مُقامَه[3].

---

(١) عبارة سيبويه «هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمَّن يوثق به من العرب» الكتاب: ٢/ ٨٣.

(٢) المعارج: ٧٠/ ١٥-١٦، روى حفص عن عاصم «نزاعةً» نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم «نزاعةٌ» رفعاً، كتاب السبعة: ٦٥٠-٦٥١، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٣٥.

ومن قوله: «أنك حين قلت ..» إلى الآيتين حكاه سيبويه عن الخليل في الكتاب: ٢/ ٨٣ وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٧٠، .

(٣) الأوجه الأربعة في المقتضب: ٤/ ٣٠٧-٣٠٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٩-١٠، وانظر المحتسب: ١/ ٣٢٤.

وأَما قولـهم: ما شـأْنُك قائماً وما لكَ واقفاً، فما استفهامٌ، وهو في موضع رفع بالابتداء، وشأْنُك الخبرُ، أَو يكون شأْنك مبتداً وما الخبرَ قد تقدَّم وقائماً حالٌ، والناصبُ لقائماً شأنك لأَنه في معنى ما تصنعُ أَو ما تُلابِسُ في هذه الحال؟ وكأَنه [٦٤أ] شيءٌ عرَفَه المتكلِّمُ من المسؤول الذي هو الكاف في شأنك، فسأله عن شأْنه في هذه الحال، وقد يكون فيه إِنكارٌ لقيامه، ويسأَلُه عن السَّبب الذي أَدَّى إِليه، فكأَنه قال: لمَ قمتَ[١]؟ وعلى هذا المعنى يجوز أَن يكون قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٢] كأَنه أَنكرَ إِعراضَهم فوبَّخهم على السَّبب الذي أَدَّاهم إِلى الإِعراض، فأَخرجَه مُخْرَجَ الاستفهام في اللفظ، [٢/ ٥٩] وتأْويلُ «ما لكَ قائماً» تأويلُ «ما شأْنك قائماً»، كأَنه قال: ما تَصنعُ[٣].

فأَمَّا قولهم: مررتُ بزيدٍ راكباً على أَن تكون الحالُ من زيد فإِن ذلك جائز لأَن الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إِذا كان العامل في الموضع فِعلاً، لا خلافَ في جواز ذلك، فإِنْ قدَّمتَ الحال من المجرور على الجارِّ والمجرور، نحوَ قولك: مررتُ راكباً بزيدٍ وأَنتَ تجعل راكباً لزيدٍ فإِنَّ سيبويه وأَبا بكر بن السرَّاج ومَنْ تبعَهما منعَا من جواز ذلك لأَن العامل وإِن كان الفعلَ لكنَّه لَّما لم يَصلِ إِلى ذي الحال الذي هو زيد إِلا بواسطة حرف الجرِّ لم يجز أَن يَعمل في حاله قبل ذِكر ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديمُ صاحب الحال على حرف الجرِّ كذلك لا يجوز تقديمُ الحال عليه، وقد أَجازه ابن كَيْسان قياساً إِذ كان العاملُ فيه الفعلَ في الحقيقة[٤].

---

(١) كذا قال المبرد في المقتضب: ٣/ ٢٧٣.

(٢) المدثر: ٧٤/ ٤٩.

(٣) من قوله: «لأنه في معنى ما تصنع ..» إلى قوله: «تصنع» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٤٨-١٤٩، والأعلم في النكت: ٤٧٠-٤٧١، وانظر الكتاب: ٢/ ٦٠-٦١، والمقتضب: ٣/ ٢٧٣.

(٤) وممن أجازه أيضاً أبو علي الفارسي وابن بَرْهان، وانظر استدلال ابن كيسان في أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥-١٦، وتوجيه منع المسألة وإجازتها في الإيضاح في شرح المفصل:=

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يقع المصدرُ حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قُمْ قائماً، وفي قوله[1]:

ولا خارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

وذلك قتلْتُه صبْراً ولقيتُه فُجاءةً وعِيَاناً وكِفاحاً، وكلَّمتُه مُشافَهةً وأتيتُه ركْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأَخذْتُ عنه سَمْعاً، أَي مَصْبوراً ومُفاجِئاً ومُعايِناً، وكذلك البَواقي، وليس عند سيبويه بقياسٍ، وأَنكرَ أَتانا رُجْلَةً وسُرْعةً، وأَجازه المبرِّد في كلِّ ما دلَّ عليه الفعلُ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال: أَتيتُه ركْضاً وقتلْتُه صبْراً ولقِيتُه فُجاءةً وعِيَاناً وكلَّمتُه مُشافَهةً، والتقديرُ أَتيتُه راكضاً وقتلتُه مَصْبوراً إِذا كان الحال من الهاء، فإِن كان من التاء فتقديره قتلتُه صابراً[2] ولقيتُه مُفاجِئاً ومُعايِناً وكلَّمتُه مُشافِهاً، فهذه المصادر وشِبْهُها وقعتْ موقع الصفة، وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفةُ في موقع المصدر المؤَكِّد، نحوُ قُمْ قائماً[3]، والأَصلُ قُمْ قياماً، أَلا ترى أَنه لا يَحسُن أَن يُحمَل على ظاهره، فيقالَ: إِنه حال لأَنك لا تأْمرُ بفعل مَنْ هو فيه؟ ومثلُه قوله[4]:

عَلى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهرَ مُسْلِماً ... ولا خارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

البيت للفرزدق وقبله:

=١/ ٢٩٧، وزد عليه الأصول: ١/ ٢١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٥٩، وشرح اللمع لابن برهان: ١/ ١٣٧-١٣٨، وارتشاف الضرب: ١٥٧٩.

(١) في المفصل: ٦٢ «وقوله».

(٢) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤٦، والأعلم في النكت: ٣٩٨، وانظر ما سلف: ١/ ٢٦١-٢٦٢.

(٣) وردت هاتان الكلمتان في بيتين من الرجز، هما:

قُمْ قائماً قُمْ قائماً ... لقِيتَ عَبْداً نائماً

انظر تخريجهما وتوجيه ابن الحاجب لقولهم «قم قائماً» في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٩٩.

(٤) انظر تخريج هذا البيت والذي يليه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٩٩-٣٠٠، وزد المقتضب: ٤/ ٣١٣، والمحتسب: ١/ ٥٧، والخزانة: ١/ ١٠٨.

أَلَـمْ ترَنـي عاهَـدْتُ ربِّـي وإِنَّنـي لَبَـيْنَ رِتَـاجٍ قـائمٍ ومَقَـامِ

الشاهد فيه نصبُ «خارجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كلام»، ونصبُه لوقوعه موقعَ المصدر الموضوع موضعَ الفعل، والتقدير عاهدْتُ ربِّـي لا يَخْرجُ من فِيَّ زُورُ كلامٍ خُروجاً، ويجوز أَن يكون قولُه: «ولا خارجاً» حالاً، والمرادُ عاهدتُ ربِّي غيرَ شاتِم ولا خارجٍ، أَي عاهدتُه صادقاً، وهو رأي عيسى بن عمر[1]، والمعنى أَنه تابَ عن الهجاء وقَذْفِ المُحْصَنات، وعاهَد الله على ذلك بين رِتاج الكعبة[2]، وهو بابُها ومقامُ إبراهيمَ صلوات الله عليه.

والأَول مذهبُ سيبويه[3]، وليس ذلك بقياس مطَّرد، وإنما يُستعمل فيما استعملتْه العربُ لأَنه شيءٌ وُضع موضعَ غيره كما أَن باب سَقْياً ورَعْياً وحَمْداً لا يطَّرد فيه القياسُ، فيقالَ فيه: طعاماً وشَراباً، وكان أَبو العباس يُجيز هذا في كلِّ شيء يدلُّ عليه الفعلُ، فأَجازَ أَن تقول: أَتانا رُجْلَةً وأَتانا سُرْعةً[4]، ولا يقال: أَتانا ضَرْباً ولا أَتانا ضَحِكاً لأَن الضربَ والضَّحك ليسا من ضُروب الإِتيان[5] لأَن الآتي ينقسم إِتْيانُه إلى سُرعة وإِبْطاء وتوسُّط، وينقسم إِلى رُجْلة ورُكوب، ولا ينقسم إِلى الضَّرب والضَّحك، وكان يقول: إِن نصْبَ مشْياً وشِبْهَه إنما هو بالفعل المقدَّر، كأَنه قال: أَتانا يمشي مَشْياً.

والصحيحُ مذهبُ سيبويه، وعليه الزجَّاج[6] لأَن قول القائل: أَتانا زيد مَشْياً يصحُّ

---

(١) في ط: «عمرو» خطأ.

(٢) كذا ذكر الأعلم الشاهد، انظر تحصيل عين الذهب: ١/ ١٧٣.

(٣) ومذهب عامة النحويين كما في المقتضب: ٣/ ٢٦٩، وانظر الكلام على مذهبي سيبويه وعيسى بن عمر في الكتاب: ١/ ٣٤٦، والكامل للمبرد: ١/ ١٢١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١١٩-١٢٠، والنكت: ٣٨٤.

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٢٣٤، ٣/ ٢٦٩، ٤/ ٣١٢، والأصول: ١/ ١٦٤، والمسائل المنثورة: ١٤، والنكت: ٣٩٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠١.

(٥) من قوله: «مذهب سيبويه ..» إلى قوله: «الإتيان» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤٦ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٣٩٨.

(٦) انظر مذهبه في النكت: ٣٩٨، وارتشاف الضرب: ١٥٧٠.

أَن يكونَ جواباً لقائل قال: كيف أَتاكم زيدٌ؟ وممَّا يدلُّ على صحَّة مذهب [٢/ ٦٠] سيبويه أنه لا يجوز أَن تقول: أَتانا زيدٌ المشْيَ مُعرَّفاً، وعلى قياس قول أبي العباس يلزمُ أَن يجوز ذلك لأَنه يكون تقديره أَتانا زيدٌ يَمشي المشْيَ[١] كما قالوا: «أَرْسَلَهاالعِرَاكَ»[٢]، والتقدير أَرْسلَها تَعْتَرِكُ العِراكَ.

وقد ذهب السيرافيُّ إِلى جواز أَن يكون قولك: أَتانا زيدٌ مشْياً مصدراً مؤَكِّداً، والعاملُ فيه أَتانا لأَن المشْي نوعٌ من الإِتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل[٣]، نحوُ أَعجبَني حُبّاً وكرهتُه بُغْضاً وتبسَّمَتْ وَمِيضَ البرقِ، وهو قولٌ، إِلَّا أَن

---

(١) من قوله: « والصحيح مذهب..» إلى قوله: « المشي » قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤٦-١٤٧، وانظر النكت: ٣٩٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١١ .

(٢) وردت هذه الكلمة في البيت التالي:

فأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وقائله لبيد، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠٧، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٣٧٢، والمقتضب: ٣/ ٢٣٧، والأصول: ١/ ١٦٤، والمسائل المنثورة: ١٦، وارتشاف الضرب: ١٥٦٤.

(٣) نسب هذا القول أيضاً إلى الأخفش والمبرد، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٤٧، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٠، وارتشاف الضرب: ١٥٧٠-١٥٧١.

وعبارة المبرد صريحة في أن المصدر وقع موقع الحال، قال: «واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة، لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئته مشياً، وقد أَدى عن معنى قولك: جئتك ماشياً .. ومنه قتلته صبراً ..» المقتضب: ٣/ ٢٦٨-٢٦٩، ولعل في التقدير الذي قدره متعلقاً لناسبي هذا القول إليه، وهو قوله: «.. لأن المعنى جئته ماشياً، فالتقدير أمشي مشياً، لأَن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال». المقتضب: ٣/ ٢٣٤ ولكنه قال قبل هذه العبارة: «ومن المصادر ما يقع موقع الحال فيسد مسدَّه، فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه، وذلك قولهم: «قتلته صبراً، إنما تأويله صابراً أَو مُصْبَراً، وكذلك جئته مشياً، لأن المعنى جئته ماشياً..» المقتضب: ٣/ ٢٣٤، فكلام المبرد في الموضعين السابقين صريح في أن المصدر عنده حال، إلا أنه عندما قدر قدَّر فعلاً واسم فاعل، وهذا على سبيل التقريب.

كونَه لم يَرِدْ إِلَّا نكرةً يدلُّ على ضعْفه، إِذ لو كان مصدراً على ما ادَّعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والاسم غيرُ الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب، تقول: هذا بُسْراً أَطيبُ منه رُطَباً، وجاءَ البُرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْنِ، وكلَّمتُه فاه إِلى فيَّ، وبايعتُه يَداً بيدٍ، وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وبيَّنتُ له حسابَه باباً باباً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن هذا الفصل قد اشتَمل على مسائل من أَبواب متعدِّدة، لكنَّه جمعَها كلَّها كونُها أَسماءً غيرَ صفاتٍ وقعتْ أَحوالاً، فمن ذلك قولهم: هذا بُسْراً أَطيبُ منه تمراً، فهذا مبتدأٌ وبُسْراً حالٌ و«أَطيبُ منه» خبرُ المبتدأ، وبُسْراً وتمراً حالان من المُشار إِليه، لكنْ في زمنَيْن لأَن فيه تفضيلَ الشيء في زمان من أَزمانه على نفسه في زمن آخرَ، ويجوز أَن يكون الزمان الذي يفضَّل فيه ماضياً، ويجوز أَن يكون مستقبَلاً، ولا بدَّ من إِضمار ما يدلُّ على المضيِّ فيه أَو على الاستقبال على حسَب ما يُراد، فإِن كان زماناً ماضياً أَضمرتَ إِذْ، وإِن كان زماناً مستقبَلاً أَضمرتَ إِذا[1]، وكانت الإِشارة إِليه في حال ما هو بَلَحٌ[2]، والعاملُ في الحال «كان» المضمَرةُ وفيها ضميرٌ من المبتدأ، وهذه «كان» التامةُ وليست الناقصةَ، إِذ لو كانت الناقصةَ لوقعَ معها المعرفةُ، وكنتَ تقول: هذا البُسْرُ أَطيبُ منه التمرُ لأَن «كان» تعمل في المعرفة عمَلَها في النكرة، فلمَّا اختصَّ الموضعُ بالنكرة عُلم أَنها التامةُ [٦٤/ ب] وأَنَّ انتصاب الاسمَيْن على الحال لا على الخبر، والعاملُ في الظرفَيْن ما تضمَّنه معنى أَفْعل، وجاز أَن تعملَ في الظرفَيْن لأَنها تضمَّنتْ شيئَيْن معنى فعل ومصدر[3]، ألا ترى أَنك إِذا قلت: زيدٌ أَفضلُ من عمرو فمعناه يزيدُ فضلُه عليه؟ وكلُّ واحد من الفعل والمصدر يجوز أَن يعمل.

---

(١) هذا ما أشار إليه سيبويه: ١/ ٤٠٠.

(٢) من قوله: «لأن فيه تفضيل ..» إلى قوله: «بلح» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٩، والأعلم في النكت: ٤١٩ »بخلاف يسير.

(٣) الصواب«معنى شيئين فعل ومصدر » .

وذهب أَبو عليّ إِلى أَن العامل في الحال الأَولِ ما في «هذا» من معنى الإِشارة والتنبيه، والعاملُ في الحال الثاني أَفْعلُ، قال«: وذلك أَنه لا يخلو العامـلُ في قـولهم: بُسْـراً مـن أَن يكون هذا أَو أَطيبُ أَو مضمَراً، وهو «إِذْ كان» أَو «إِذا كان»، فلا يجوز أَن يكـون العامـلُ فيه «أَطيبُ» وقد تقدَّم عليه لأَن أَفْعلَ هذا لا يَقْوى قوَّةَ الفعل فيعملَ فيما قبلـه، أَلا تـرى أَنك لا تُجيز «أَنت ممَّـن أَفضـلَ» ولا «ممَّـن أَنـت أَفضـلُ»[١] فتقـدِّمَ الجارَّ والمجرور عليـه لضعْفه أَن يعمل فيما تقدَّم عليه؟ وإِذا لم يعمل فيما كان متعلِّقاً بحرف جرٍّ إِذا تقدَّم مع أَنَّ حرف الجرِّ يَعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحوُ هـذا مـارٌّ بزيـد [أَمْـسِ][٢]، وهـذا مُعْـط لزيدٍ أَمسِ درهماً فأَنْ[٣] لا يعملَ فيما لا يتعلَّق بحرف الجرِّ ممَّا شـابَه[٤] المفعولَ بـه أَولَـى، فأَمَّـا قول الفـرزدق[٥]:

فقالَـتْ لنـا أَهْـلاً وسـهْلاً وزَوَّدتْ جَنَـى النَّحْـلِ أَوْ مـا زَوَّدَتْ مِنْـه أَطْيـبُ

فضـرورةٌ، وإِذا كان كذا لم يعمل أَطيبُ في «بُسْراً» لتقدُّمه عليـه، وإِذا لم يَجز أَن يكـون العاملُ أَفْعلَ كان إِما هذا وإِما المضمَرَ، فإِن أَعملتَ فيه المضمَر الـذي هـو «إِذ كـان» لـزم أَن يكون العاملُ في «إِذ» المضمَرةِ «هذا» [٢/ ٦١] أَو ما فيه معنى الفعل غيرُه، فـإِذا كـان العاملُ كذلك ولم يكن بُدٌّ مـن إِعمـال عامـل في الظـرف أَعملـتَ «هـذا» في نفس الحـال، واستغنيْتَ عن إِعمال ذلك المضمَر[٦]، وإِذا كان ذلـك كـذلك كـان مـا «قـال النـاسُ: إِنـه منصوب على إِضمار «إِذ كان» على إِرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقةَ لفْظه»[٧].

---

(١) في الحلبيات: ١٧٧ «ممن أنت أفضل، ولا ممن أفضل أنت».
(٢) أثبتُّها عن الحلبيات: ١٧٧.
(٣) في ط، ر: «فلأن».
(٤) في ط، ر: «فما شأنه».
(٥) البيت في ديوانه [صاوي]: ٣٢، والحلبيات: ١٧٧، والعيني: ٤/ ٤٣، والدرر: ٢/ ١٣٧.
(٦) بعدها في الحلبيات: ١٧٨ «في الحال».
(٧) من قوله: «قال الناس» إلى قوله: «لفظه» نقله أبو علي عن سيبويه، وهذا كلام سيبويه بلفظه «.. وذلك قولك: هذا بُسراً أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت=

وأَما قولهم: تمراً[١] فالعامل فيه «أَطيب» ولا يمتنع أَن يعمل فيه[٢] وإِن لم يعمل في «بُسْراً» لأَن ما تأَخَّر عنه لا يمتنعُ أَن يعمل فيه كما عملَ في الظرف في قول أَوس[٣]:

فإِنَّا وجَدْنا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً   إِلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مُلَاءٍ مُسَهَّمِ

أَلا ترى أَن «ساعة» معمولُ أَحْوَج، فكما عملَ في الظرف كذلك يعمل في الحال إِذا تأَخَّر عنه»[٤].

وهذا إِنما يكون فيما يتحوَّلُ من نوع إِلى نوع آخرَ، نحوُ هذا عِنباً أَطيبُ منه زبيباً، لأَن العنب يتحوَّل زبيباً، ولو قلت: هذا عنباً أَطيبُ منه تمراً لم يجز لأَن العنب لا يتحوَّل[٥] تمراً، وإِذا كان كذلك لم يجز فيه إِلَّا الرفعُ، فتقول: هذا عنبٌ أَطيبُ منه تمراً، فيكون هذا مبتدأ وعنبٌ الخبرَ، و«أَطيبُ منه» مبتدأ آخر و«تمر» الخبرُ، والجملة الثانية في موضع صفة لعنب، فاعرفْه[٦].

وأَمَّا قولهم: جاء البُرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْن، فالمرادُ جاء البرُّ قفيزَيْن بدِرْهم وصاعَيْن بدرهم، فقولُهم: قَفيزَيْن حالٌ من البرِّ، وكذلك صاعَيْن، فهما حالان وقعا موقعَ المشتقِّ، فكأَنه قال: جاء البُرُّ مسعَّراً أَو رخيصاً، والكلامُ جملة واحدة، ويجوز رفعُه

=جعلته حِيناً مستقبلاً، وإِنما قال الناس: هذا منصوب على إِضمار «إِذا كان» فيما يستقبل، «وإِذ كان» فيما مضى ..» الكتاب: ١/ ٤٠٠.

(١) في الحلبيات: ١٧٨ «رطباً».

(٢) في الحلبيات: ١٧٨ «يعمل في رطب».

(٣) البيت في ديوانه: ١٢١، والتكملة: ٩٧، والحلبيات: ١٧٩، والخزانة: ٣/ ٤٩٤.
الريط جمع مفرده ريطة، وهو الثوب.

(٤) انتهى ما نقله عن أبي علي، وهو في الحلبيات: ١٧٦-١٧٩.

(٥) كذا حكى ابن السراج عن الأخفش، انظر الأصول: ١/ ٢٢٠، وانظر أيضاً المقتضب: ٣/ ٢٥١.

(٦) بسط ابن الحاجب الكلام على العامل في «بسراً»، وصحَّح أن يكون العامل فيه «أطيب»، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠٢-٣٠٥، ومصادر المسألة فيه، وزد عليه الأصول: ١/ ٢٢٠، والنكت: ٤٢٠.

فتقول: جاء البرُّ قَفيزان بدرهم، فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبرَ، والجملةُ في موضع الحال، والكلامُ حينئذ جملتان.

وربَّما قالوا: جاء البرُّ قَفيزَيْن وصاعَيْن ولا يُذكرُ الدرهمُ، فيَحذفون الثَّمن لأَنه قد عُرف ممَّا جرى من عادة استعمالهم في ذلك، لأَنهم إِذا اعتادوا ابتياعَ شيء بثمن بعيْنه من درهم أَو دينار تركوا ذِكْره لَما في نفوسهم من معرفته، كقولك: البُرُّ الكُرُّ بستِّين، تريدُ بستِّين درهماً، والخبْزُ عشرةُ أرطال، تريد بدرهم، فتركوا ذِكْره لغلبة المعامَلة فيه[1].

وأَما قولهم: «كلَّمتُه فاه إِلى فيَّ» فقولهم: فاه نُصب على الحال، وجعلوه نائباً عن مشافَهة، ومعناه مشافِهاً فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والناصبُ للحال الفعلُ المذكورُ الذي هو كلَّمتُه، وتقديرُه كلَّمتُه مُشافِهاً وليس ثَمَّ إِضمارُ عامل آخرَ فيكونَ من الشاذِّ لأَنه معرفة بمنزلة الجَمَّاء الغَفير، ورجَع عَوْدَه على بَدْئه.

هذا مذهب أَكثر أَصحابنا البصريِّين، والكوفيُّون ينصبون «فاه إِلى فيَّ» بإِضمار جاعِلاً أَو مُلاصِقاً، كأَنه قال: كلَّمتُه جاعِلاً فاه إِلى فيَّ أَو مُلاصِقاً فاه إِلى فيَّ.

والمذهبُ الأَولُ، وهو رأيُ سيبويه، إِذ لو كان بإِضمار جاعِلاً لَما كان من الشَّاذِّ الذي لا يقاس عليه غيرُه، ولجاز أَن تقول: كلَّمتُه وجْهُه إِلى وَجْهي وعَيْنُه إِلى عيني وأَشباهَ ذلك، وفي امتناعه دليلٌ على ما قلْناه[2].

وبعضُ العرب يقول: كلَّمتُه فوه إِلى فيَّ[3] فيرفعونه بالابتداء والخبر، والجملةُ في موضع الحال، كأَنك قلت: وفوه إِلى فيَّ، إلا أَنك استغنيتَ بإِضمار العائد إِليه عن الواو، ولولا الضمير المضافُ إِليه لم يكن بدٌّ من الواو.

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٩٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠٥.

(٢) من قوله: «وجعلوه نائباً ..» إلى قوله: «قلناه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ٧ والأعلم في النكت: ٤١٤ بخلاف يسير، انظر حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ١٩٥،

(٣) كذا قال سيبويه: ١/ ٣٩١، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨، ٦/ ١١.

وأَمَّا «بايعتُه يَداً بيدٍ» فهو أيضاً من باب «كلَّمتُه فاه إِلى فيَّ» لأَنه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة، كأَنه قال: بايعتُه مُناقَدةً أَي ناقداً، إِلا أَن معناهما مختلف، ولذلك لا يجوز في «بايعتُه يداً بيدٍ» أَن تقول: بايعتُه يدُه بيدٍ بالرفع، ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخلاف «كلَّمتُه فُوه إِلى فيَّ» لأَن المراد من قولك: بايعتُه يداً بيدٍ التعجيلُ والنَّقْدُ، وإِن لم يكن بينهما قُرْب في المكان، والمرادُ بقولك: «كلَّمتُه فاه إِلى فيَّ» القُربُ في المكان وأَنه ليس بينهما واسطة، فمعناهما مختلفٌ، وإِن كان طريقُهما في تقدير الإِعراب واحداً.

وأَمَّا قولهم: «بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً» فشاة نُصب على الحال، وصاحبُ الحال [٢/ ٦٢] الشاءُ، والعاملُ الفعلُ الذي هو بعتُ، والشاةُ وإِن كان اسماً [٦٥/ أ] جامداً فهو نائب عن الصفة لأَنه وقع موقعَ مسعَّراً، فإِذا قلت: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً فمعناه بعتُ الشاء مسعَّراً على شاةٍ بدرهم، وجعلتَ الواو في معنى الباء، فبطَلَ الخفضُ وجُعل معطوفاً على شاة فاقترن الدرهم والشاة[١]، فالشاة مثمَّن والدرهم ثمنُه، وأَجاز الخليل بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ بالرفع، والمرادُ شاةٌ بدرهم[٢]، فشاةٌ بدرهم ابتداءٌ وخبرٌ[٣]، والجملةُ في موضع الحال، فإِذا قلت[٤]: شاةٌ ودرهمٌ فتقديره شاةٌ ودرهمٌ مقرونان، فالخبر محذوف كما تقول: كلُّ رجل وضيعتُه بمعنى مع ضيعته، لأَن في الواو معنى مع، فصحَّ معنى الكلام بذلك، وكذلك بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ، لمَّا رفَع الدرهمَ وعطفَه على الشاة قدَّر خبراً لا يخرج عن معنى مع، وهو مقرونان[٥].

ومثلُه «بيَّنتُ له حسابَه باباً باباً» فباباً نُصب على الحال لأَنه في معنى مصنَّفاً ومرتَّباً، وهذه الأَسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيءٌ، ولا بدَّ من إِتْباعه بما بعده، فلا يجوز

(١) هذا توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ٩

(٢) الكتاب: ١/ ٣٩٣، وانظر شرحه للسيرافي: ٦/ ٩-١٠، و النكت: ٤١٦.

(٣) على أن التقدير «شاة منه بدرهم» النكت: ٤١٦.

(٤) في ط، ر: «فأما إذا قال».

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠٦، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٦.

كلَّمتُه فاه حتى تقول: إلى فيَّ لأنك إنما تريد مُشافَهة، والمُشافَهة لا تكون إلَّا من اثنَيْن، وكذلك لا يجوز بايعتُه يداً حتى تقول: بيدٍ لأَن المراد أَخذَ منِّي وأَعطاني، فهما مِنَ اثنَيْن أَيضاً، وكذلك بيَّنتُ له حسابه باباً باباً، لو قلت: باباً من غير تكريرٍ لتوُهِّم أَنه رتَّبه باباً واحداً، وليس المعنى عليه، وإنما المرادُ به جعْلُه أَصنافاً، فاعرفْه[١].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحقُّها[٢] أَن تكون نكرةً وذو الحال معرفةً، وأَما «أَرْسلَها العِراكَ» ومررتُ به وحدَه، وجاؤوا قَضَّهم بقضِيضهم، وفعلتَه جَهْدَك وطاقتَك فمصادرُ قد تُكلِّمَ بها على نيَّة وضْعها في موضع ما لا تعريفَ فيه كما وُضع «فاه إلى فيَّ» موضعَ شِفَاهاً، وعَنَى مُعْترِكةً ومُنْفرِداً وقاطِبةً وجاهِداً، ومن الأَسماء المحذوِّ بها حَذْوَ هذه المصادر قولُهم: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، وتنكيرُ ذي الحال قبيحٌ إلا إذا قُدِّمتْ عليه كقوله:

لِعـزَّةَ مُوحِشاً طلَلٌ قديمُ).

قال الشَّارح: إنَّما استحقَّت الحالُ أن تكون نكرة لأَنها في المعنى خبر ثانٍ[٣]، ألا ترى أَن قولك: جاء زيد راكباً قد تضمَّن الإخبارَ بمجيء زيد وركوبِه في حال مجيئه، وأَصلُ الخبر أَن يكون نكرة لأَنها مستفادة، وأيضاً فإنها تُشْبه التمييزَ في الباب، فكانت نكرة مثلَه[٤] وأَنها تقع في جواب كيف جاء، وكيف سؤالٌ عن نكرة.

وإنما لزمَ أَن يكون صاحبها معرفةً لَما ذكرناه من أَنها خبر ثانٍ، والخبر عن النَّكرة غيرُ جائز ولأَنه إذا كان نكرة أَمْكنَ أَن تجري الحالُ صفةً، ولا حاجةَ إلى مخالَفتها إياه في الإعراب، إذ لا فرقَ بين الحال في النكرة والصفةِ في المعنى[٥].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٩٢-٣٩٣، والمقتضب: ٤/ ٢٣٦.

(٢) في المفصل: ٦٣ «ومن حقها».

(٣) انظر تفسير ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٠٧.

(٤) انظر أوجه الشبه والافتراق بين الحال والتمييز في المقتصد: ٦٧٥-٦٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤-٥، ومغني اللبيب: ٥١٣-٥١٦.

(٥) انظر ما سيأتي: ٢/ ١٥٦.

وقد جاءت مصادرُ في موضع الحال لفظُها معرفةٌ، وهي في تأويل النكرات، فمنها ما فيه الأَلف واللَّام، ومنها ما هو مضاف، فأَما ما كان بالأَلف واللَّام فنحوُ قولهم: أَرْسلَها العِرَاك، قال لبيد[١]:

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

فنصبَ العِراك على الحال وهو مصدر عارَكَ يُعارِك مُعارَكة وعِرَاكاً، وجعلَ العراكَ في موضع الحال، وهو معرفة إِذ كان في تأويل مُعْتَرِكة، وذلك شاذٌّ لا يقاس عليه، وإِنما جاز هذا الاتساعُ في المصادر لأَن لفظَها ليس بلفظ الحال، إِذ حقيقةُ الحال أَن تكون بالصفات، ولو صرَّحتَ بالصفة لم يجز دخول الأَلف واللَّام، لم تَقُل العربُ: أَرسلَها المعترِكةَ، ولا جاء زيد القائمَ[٢] لوجود لفظ الحال، والتحقيقُ أَن هذا نائب عن الحال [٢/ ٦٣] وليس بها، وإِنما التقدير أَرسلَها مُعترِكةً، ثم جُعل الفعلُ موضعَ اسم الفاعل لُمشابَهته له فصار تَعترِكُ، ثمَّ جُعل المصدرُ موضعَ الفعل لدلالته عليه، يقال: أَوردَ إِبلَه العِراكَ إِذا أَوردَها جميعاً الماءَ، من قولهم: اعْترك القومُ أَي ازْدحموا في المُعْتَرَك[٣].

وأَمَّا ما جاء مضافاً فنحوُ قولك: مررتُ به وحْدَه ومررتُ بهم وحْدَهم، فوحدَه مصدرٌ في موضع الحال، كأَنه في معنى إِيحاد، جاء على حذف الزوائد، كأَنك قلت: أَوْحدْتُه بمُروري إِيْحاداً، أَو إِيحاد في معنى مَوْحَد أَي منفرِد، فإِذا قلتَ: مررت به وحدَه فكأَنك قلت: مررت به منفرِداً، ويَحْتمِل عند سيبويه أَن يكون للفاعل وللمفعول[٤]، وكان الزجَّاج يذهب إِلى أَن وَحْدَه مصدر، وهو للفاعل دون المفعول، فإِذا قلت: مررتُ

---

(١) سلف البيت: ٢/ ١٤٦.

(٢) من قوله: «فنصب العراك ..» إلى قوله: «القائم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤٨، وانظر النكت: ٣٩٩.

(٣) انظر الصحاح (عرك).

(٤) أي وللمفعول به، وهو ما نقله السيرافي عن المبرد في شرح الكتاب: ٥/ ١٥٤، و انظر المقتضب: ٣/ ٢٣٩، والنكت: ٤٠٣، ورسالة الشيخ تقي الدين السبكي «الرفدة في معنى وحده» في الأشباه والنظائر: ٤/ ١٦٠_ ١٧٢..

به منفرِداً فكأَنك قلت: أَفردتُه بمُروري إِفراداً[١]، وقال يونس: إِذا قلت: مررت به وحْدَه فهو بمنزلة مَوْحَداً أَو منفرِداً وتجعلُه للممرور به، وليُونسَ فيه قولٌ آخر أَنَّ وحدَه معناه على حِيَاله[٢]، و«على حِيَاله» في موضع الظرف، وإِذا كان الظرفُ صفة أَو حالاً قُدِّر فيه مستَقرٌّ ناصبٌ للظرف ومستَقرٌّ هو الأَول[٣].

واعلمْ أَن وحْدَه لم يُستعمَل إِلَّا منصوباً إِلَّا ما ورد شاذّاً، قالوا: هو نسيجُ وحْدِه[٤] وعُيَيْرُ وحْدِه وجُحَيْشُ وحْدِه، وأَمَّا نسيجُ وحدِه فهو مدحٌ، وأَصلُه أَن الثوب إِذا كان رفيعاً فلا يُنسَج على مِنْواله معه غيرُه[٥]، فكأَنه قال: نسيجُ إِفراده، يقال هذا للرجل إِذا أُفرِدَ بالفضل.

وأَمَّا عُيَيْر وحْدِه وجُحَيْش وحْدِه فهو تصغير عَيْر، وهو الحمار، يقال للوحشيِّ والأَهليِّ، وجُحَيْش وحْدِه، وهو ولَد الحمار، فهو ذَمٌّ يقال للرجل المعجَب برأْيه لا يُخالِط أَحداً في رأْي ولا يدخُل في معُونة أَحد، ومعناه أَنه ينفرِد بخدْمة نفسه[٦].

---

(١) من قوله: «وكان الزجاج ..» إلى قوله: «إفراداً» قاله الأعلم في النكت: ٤٠٣، وانظر الكتاب: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، والمسائل المنثورة: ٣-٥.

(٢) كذا حكى ابن السراج عن يونس، انظر الأصول: ١/ ١٦٦، وعبارة سيبويه: «وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده» الكتاب: ١/ ٣٧٧.
ومذهب سيبويه والمبرد أن «وحده» موضوع موضع المصدر، انظر الكتاب: ١/ ٣٧٣، والمقتضب: ٣/ ٢٣٩، والأصول: ١/ ١٦٥.
وانظر المذاهب المتقدمة في النكت: ٤٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٦٢، وارتشاف الضرب: ١٥٦٦-١٥٦٧ .

(٣)من قوله: : «ويحتمل عند سيبويه .. » إلى قوله: «الأول» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥// ١٥٤-١٥٥، والأعلم في النكت: ٤٠٣.

(٤) انظر الفاخر: ٤٠، والمستقصى: ٢/ ٣٦٧.

(٥) كذا في أدب الكاتب: ٥٢.

(٦) من قوله: «وأما نسيج وحده ..» إلى قوله: «نفسه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٥٥، و الأعلم في النكت: ٤٠٤، وانظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، والمقتضب: ٣/ ٢٤٢، والبصريات: ٤٢٩، والمخصص: ١٧/ ٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٦٦.

وأَمَّا قولهم: جاؤوا قَضَّهم بقَضيضهم أي جميعاً، ولمَّا كان معناه التنكيرَ جاز أَن يقع حالاً، قال الشَّماخ[(١)]:

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضها تُمَسِّحُ حَوْلي بالبَقيعِ سِبالَها

فقضَّها منصوب على الحال، وقد استُعْمل على ضربَيْن: منهم مَنْ ينصبُه على كلِّ حال، فيكونُ بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال، كقولك: مررتُ به وحدَه، ومنهم مَنْ يجعل قضَّها تابعاً مؤَكِّداً لَما قبله، فيُجريه مُجْرى كلّهم، فيقول: أَتتْني سُلَيْم قَضُّها بقَضِيضها، ورأَيتُ سُليماً قضَّها بقضيضها، ومررتُ بسُليم [٦٥/ ب] قضِّها بقضيضها، ومعناه أَجمعين[(٢)]، وهو مأخوذ من القَضِّ، وهو الكَسْر، وقد يُستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال: عُقاب كاسِر، فكأَن معنى قضِّهم وقَعَ بعضُهم على بعض[(٣)].

وأَمَّا قولهم: فعلتَه جَهْدَك وطاقَتك فهو مصدر في موضع الحال، فهو وإِن كان معرفة فمعناه على التنكير، كأَنه قال: فعلتَه مجتهداً[(٤)].

وأَمَّا قولهم: مررتُ بهم الجمَّاءَ الغَفيرَ، فهما من الأَسماء التي تَنْحَى[(٥)] بها

---

(١) البيت في ديوانه: ٢٩٠، والكتاب: ١/ ٣٧٤، وطبقات فحول الشعراء: ١٣٤، والأصول: ١/ ١٦٥، والخزانة: ١/ ٥٢٥.
وذكر السيرافي و الأعلم أن البيت لأخي الشماخ مزرِّد لا للشماخ، وأن الصواب رفع اللام من «سبالها» لأن سائر الأبيات كذلك، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٤٩، و النكت: ٤٠٠، وانظر أيضاً الديوان: ٢٩٠-٢٩١.
والسبال جمع سبلة، وهي مقدم اللحية.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، والمقتضب: ٣/ ٢٤٠، والأصول: ١/ ١٦٦، وارتشاف الضرب: ١٥٦٩.

(٣) من قوله: «وقد استعمل ..» إلى قوله «بعض» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٥٠، والأعلم في النكت: ٤٠٠ ببعض خلاف، وانظر الصحاح واللسان (قضض).

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٣، والمقتضب: ٣/ ٢٣٧، والأصول: ١/ ١٦٥.

(٥) في ط: «تجيء»، وانظر اللسان (نحا).

مَنْحَى[(١)] المصادر، فالجمَّاء اسم والغَفير نعتٌ له، وهو في المعنى بمنزلة قولك: الجَمُّ الكثير لأنه يُراد به الكثرةُ، والغَفير يُراد به أَنهم قد غطَّوا الأَرضَ من كثْرتهم، من قولنا: غفَرْتُ الشيءَ إِذا غطَّيْتُه، ومنه المِغْفَر الذي يُوضع على الرأس لأَنه يغطِّيه، ونصبُه على الحال لأَنهما قد جُعلا في موضع المصدر كالعِرَاك، كأَنك قلت: الجُموم الغُفر[(٢)] على معنى مررت بهم جامِّين غافِرين[(٣)].

وذهب يونس إِلى أَن الجمَّاءَ الغَفير اسمٌ لا في موضع مصدر وأَن الأَلف واللام في نيَّة الطَّرح[(٤)]، وهذا غير سديد، إِذ لو جاز مثل هذا لجاز «مررتُ به القائمَ» فتنصبُه على الحال[(٥)]، وتَنْوي بالأَلف واللَّام الطَّرحَ، وذلك غيرُ جائزٍ.

وتنكيرُ ذي الحال قبيحٌ، وهو جائز مع قُبْحِه[(٦)]، ولو قلت: جاء رجلٌ ضاحكاً لَقَبُح مع جوازه، وجَعْلُه وصفاً لِمَا قبله هو الوجهُ، فإِن قدَّمتَ صفة النكرة نصبتَها على الحال، وذلك لامتناع [٢/ ٦٤] جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأَن الصفة تجري مَجْرى الصلة في الإِيضاح، فلا يجوز تقديمُها على الموصوف كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول، وإِذا لم يَجز تقديمُها صفةً عُدل إِلى الحال، وحُمل النصبُ على جواز «جاء رجلٌ

---

(١) في ط: «مجيء».

(٢) في ط والنكت: ٤٠١ «الغفير».

(٣) من قوله: «فالجماء اسم ..» إلى قوله: «غافرين» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٥١، والأعلم في النكت: ٤٠١ بخلاف يسير.

(٤) من قوله: «وذهب يونس ..» إلى قوله: «الطرح» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٥٤، و الأعلم في النكت: ٤٠٢.

(٥) بهذا ردَّ سيبويه على يونس، انظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، والأصول: ٢/ ٣١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٥٤، والنكت: ٤٠٢-٤٠٣، وارتشاف الضرب: ١٥٦٩.

(٦) أجاز الخليل وسيبويه والمبرد أن تأتي الحال من النكرة بلا مسوغ، انظر الكتاب: ٢/ ١١٢، ٢/ ١٢٢، والمقتضب: ٤/ ٢٨٦، ٤/ ٣٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٤١-٤٣، ٧/ ٥٩، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٣، وانظر أيضاً الخصائص: ٢/ ٤٩٢.

ضاحكاً» وصار حين قُدم وجْهَ الكلام، ويسمِّيه النحويُّون أَحسنَ القبيحَيْن[١]، وذلك أَن الحال من النكرة قبيح، وتقديمُ الصفة على الموصوف أَقبحُ، قال الشَّاعر[٢]:

وتحتَ العَوالي بالقنا مُسْتَظِلةً ظِبَاءٌ أَعارَتْها العُيونُ الجآذِرُ

أَراد ظباءٌ مستظلّةٌ، فلمّا قدَّم الصفةَ نصبَها على الحال، وشرطُ ذلك أَن تكون النكرة لها صفةٌ تجري عليها، ويجوز نصبُ الصفة على الحال والعاملُ في الحال شيءٌ متقدِّم، ثم تُقدَّم الصفةُ لغرض يعرِض، فحينئذ تُنصَب على الحال، ويجب ذلك لامتناع بقائه صفةً مع التقدُّم، وأَمَّا ما أَنشدَه من قول الشاعر[٣]:

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ

فالبيت لكُثير، وعجزُه:

عَفَاه كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

والشَّاهدُ فيه تقديم مُوحِش على الطَّلل ونصبُه على الحال، يصفُ آثار الديار وانْدراسَها وتَعْفِيةَ السُّحُب إِيَّاها، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والحالُ المؤكِّدة هي التي تجيءُ على إِثْر جملة عَقْدُها من اسمَيْن لا عملَ لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤدَّاه ونفْي الشكِّ عنه، وذلك قولك: زيد أَبوك عَطُوفاً، وهو زيد معروفاً، وهو الحقُّ بيِّناً، أَلا تراك كيف حقَّقت بالعَطوف الأُبوة وبالمعروف والبيِّن أَن الرجل زيدٌ وأَن الأَمر حقٌّ، وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾،

---

(١) انظر الخصائص: ١/ ٢١٣.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في شرح ديوانه: ١٠٢٤، والكتاب: ٢/ ١٢٢-١٢٣، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٥٧، والنكت: ٥٠٤، العوالي: عوالي الهودج.

(٣) سيذكر الشارح عجز البيت وأَنه لكثير، وليس في ديوانه.

قال البغدادي: «من روى أَوله لعزة موحشاً قال هو لكثير، ومن رواه «لميَّة موحشاً» قال: إِنه لذي الرمة» الخزانة: ١/ ٥٣٣، وليس البيت في ديوان ذي الرمة.

وهو بلا نسبة في أَمالي ابن الحاجب: ٣٠٠ برواية «لعزة ...». وانظر ما سلف: ٢/ ١٢٣.

وكذلك «أَنا عبدُ الله آكِلاً كما يأكلُ العبيدُ» فيه تقريرٌ للعبوديَّة وتحقيقٌ لها، وتقول: أَنا فلان بطَلاً شجاعاً وكريماً جواداً، فتحقِّق ما أَنت متَّسِمٌ به وما هو ثابت لك في نفْسك، ولو قلت: زيد أَبوك منطلِقاً أَو أَخوك أَحلْتَ إِلَّا إِذا أَردتَ التبنِّي والصَّداقةَ، والعاملُ فيها أُثْبِتْه أَو أُحِقُّه مضمَراً)[1].

قال الشَّارح: الحال على ضربَيْن، فالضربُ الأَول ما كان مُنتقِلاً، كقولك: جاء زيدٌ راكباً، فراكباً حالٌ، وليس الرُّكوبُ بصفة لازمة ثابتة، إِنما هي صفة له في حال مجيئه، وقد ينتقل عنها إِلى غيرها، وليس في ذِكْرها تأْكيدٌ لِـمَا أَخبرَ به، وإِنما ذُكرتْ زيادةً في الفائدة وفضلةً في الخبر، ألا ترى أَن قولك: جاء زيد راكباً فيه إِخبارٌ بالمجيء والرُّكوب؟ إِلَّا أَن الركوبَ وقع على سبيل الفضلة لأَن الاسم قبله قد استوفَى ما يقتضيه من الخبر بالفعل.

وأَمَّا الضرب الثاني فهو ما كان ثابتاً غيرَ منتقِل يُذكرَ توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له، وذلك قولك: زيدٌ أَبوك عَطوفاً، وهو الحقُّ بيِّناً، وأَنا زيد معروفاً، فقولك: عَطُوفاً حالٌ، وهي صفة لازمة للأُبوَّة، فلذلك أَكَّدتَ بها معنى الأُبوة، وكذلك قوله: وهو الحقُّ بيِّناً، أَكَّد به الحقَّ لأَن ذلك ممَّا يؤَكَّد به الحقُّ، إِذ الحقُّ لا يزال واضحاً بيِّناً، وكذلك قوله: أَنا زيد معروفاً، فمعروفاً حالٌ أَكَّدتَ به كونَه زيداً لأَن معنى «معروفاً» لا شكَّ فيه، فإِذا قلت: أَنا زيد لا شكَّ فيه كان ذلك تأْكيداً لَما أَخبرتَ به، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2]، فمصدِّقاً حالٌ مؤكِّدة إِذ الحقُّ لا ينفكُّ مصدِّقاً، ومثلُه قول ابن دارة[3]:

---

(١) في المفصل: ٦٤ «أثبت أو أحق».

(٢) البقرة: ٢/ ٩١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٦٦.

(٣) «هو سالم بن مُسافِع، وأُمه دارة سميت بدارة لجمالها، شبهت بدارة القمر» الشعر والشعراء: ٤٠١.
والبيت له في الكتاب: ٢/ ٧٩، وشرحه للسيرافي: ٦/ ١٦٥، والخصائص: ٢/ ٢٦٨، ٣/ ٦٠، وهو بلا نسبة في البصريات: ٦٦٣، ٩٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٢.

أَنــا ابْــنُ دارَة معروفــاً بهــا نَسَــبي وهــل بــدارةَ يــا لَلنّــاس مِــن عــارِ

ولا يجوز أَن يقع في هذا الموضع إلّا ما أَشْبَه المعروفَ ممَّا يعرِّف ويؤكِّد، لو قلت: هو زيد منطلقاً لم يجز لأَنه لو صحَّ انطلاقُه لم يكن فيه دلالة على صِدْقه فيما قاله[1] كما أَوجبَ قولُه: «معروفاً بها نسَبي» أَنه ابنُها، ولو قلت: أَنا عبد الله كريماً جواداً أَو هو زيد بطلاً شجاعاً لجاز لأَن هذه الصفات وما شاكَلَها ممَّا يكون [٢/ ٦٥] مدحاً في الإِنسان يُعرفُ بها، فجاز أَن تجيءَ مؤَكِّدةً للخبر لأَنها أَشياءُ يُعرفُ بها فذَكَرها مؤَكِّدة لذاته.

«وتقول: إِني عبدُ الله إِذا صغَّرتَ نفْسك لربِّكَ، ثم تفسِّر حال العبيد بقولك: آكِلاً كما يأْكلُ العبيدُ»[2]، فقولك: «آكِلاً كما يأكلُ العبيد» قد حقَّقَ أَنك عبد الله، فعلى هذا المعنى ونحوِه يَصِحُّ ويَفْسُدُ،[3] فكلُّ ما صحَّ به المعنى فهو جيِّد، وكلُّ ما فسَد به المعنى فهو مردود[4].

وقولُه: «**تجيءُ على إِثْر جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عملَ لهما**» يعني أَن الحال المؤَكِّدة تأْتي بعد جملة ابتدائية الخبرُ فيها اسمٌ صريحٌ، ولا يكون فعلاً ولا راجعاً إِلى معنى فعل لأَنّ الحال ههنا تكون تأْكيداً للخبر بذِكْر وصْف من أَوصافه الثابتة له، والفعلُ لا ثَباتَ له ولا يُوصف.

وقوله: «ولو قلتَ: زيدٌ أَبوك منطلقاً أَو أَخوك أَحلْتَ»[5] يعني أَنه لا يكون أَخاه أَو أَباه في حال دون حال أَو وقت [٦٦/ أ] دون وقت، فإِن أَردت أَنه أَخوه من حيث

---

(١) كذا قال سيبويه: ٢/ ٧٩.

(٢) من قوله: «وتقول: إني ..» إلى قوله: «العبيد» كلام سيبويه: ٢/ ٨٠.

(٣) من قوله: : «هو زيد منطلقاً..» إلى قوله: «ويفسد»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٦٦، وانظر النكت: ٤٨٢.

(٤) من قوله: «فعلى هذا المعنى ..» إلى قوله: «مردود» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٣١١ بخلاف يسير.

(٥) كذا قال سيبويه: ٢/ ٨١، وانظر المقتضب: ٤/ ٣١١.

الصداقةُ أو أَبوه من حيث إِنه تَبَنَّى به[1] جاز، لأَن ذلك ممَّا ينتقِل، فيجوز أَن يكون في وقت دون وقت.

وأَما العامل في هذه الحال فهو عند سيبويه فعلٌ مضمَر تقديره أُعرِّف ذلك أَو أُحِقُّه ونحوُ ذلك ممَّا دلَّت عليه الحالُ، فيكون فيها توكيدُ الخبر بأُحِقُّ وأُعرِّف كتوكيده باليَمين، فإِذا قلت: أَنا عبد الله معروفاً فكأَنك قلت: لا شكَّ فيه، أَو أُعرِّفه أَو أُحقُّه، وجرى ذلك في التأكيد بالجملة مَجْرى قولك: أَنا عبدُ الله والله[2]، وذهب أَبو إِسحاقَ الزجَّاج إِلى أَن العامل في الحال الخبرُ لنيابته عن مُسمًّى أَو مَدْعوّ ويُجعلَ فيه ذِكْرٌ من الأَول[3]، والمذهبُ الأَولُ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والجملةُ تقع حالاً، ولا تخلو من أَن تكون اسميَّة أَو فعليَّة، فإِن كانت اسميَّة فالواوُ إِلَّا ما شذَّ من قولهم: كلَّمتُه فُوه إِلى فِيَّ وما عسى أَن يُعثَرَ عليه في النُّدرة، وأَمَّا لقيتُه عليه جُبَّةُ وَشْي فمعناه مستقرَّةً عليه جُبَّةُ وَشْي، وإِن كانت فعليَّة لم تَخْل من أَن يكون فعلها مضارعاً أَو ماضياً، فإِن كان مضارعاً لم يَخْل من أَن يكون مُثبَتاً أَو منفيّاً، فالمُثبَتُ بغير واو، وقد جاء في المنفيِّ الأَمران، وكذلك في الماضي، ولا بدَّ معه من «قد» ظاهرةً أَو مقدَّرةً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن الجملة قد تقع في موضع الحال، ولا تخلو الجملة من أَن تكون اسميَّة أَو فعليَّة، فمثالُ الاسمية قولك: مررتُ بزيد على يدِه بازٌ، وجاء زيد وسيفُه على كتِفه، أَي جاء وهذه حالُه، ولا يقع بعد هذه الواو إِلَّا جملةٌ مركَّبة من مبتدأ وخبر، وإِذا وقعت هذه الجملةُ بعد هذه الواو حالاً كنتَ في تضمينها ضميرَ صاحب الحال وتَرْكِ

---

(١) «تبنَّاه: اتخذه ابناً، وقال الزجاج: تبنَّى به يريد تبنَّاه» اللسان (بني).

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٧٨٧، وشرحه للسيرافي: ٦/ ١٦٧، والنكت: ٤٨٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٥.

(٣) انظر الرد على مذهب الزجاج في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٥٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٥.

ذلك مخيَّراً، فالتضمينُ كقولك: أَقبلَ محمدٌ ويدُه على رأْسه، وجاء أَخوك وثوبُه نظيفٌ، وتَرْكُ التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو ضاحكٌ، وأَقبلَ بكرٌ وخالد يقرأ، وإِنما جاز استغناءُ هذه الجملة عن ضمير يعود منها إِلى صاحب الحال من قِبل أَن الواو أَغنتْ عن ذلك برَبْطها ما بعدها بما قبلَها، فلم تحتجْ إِلى ضمير مع وجودها، فإِن جئتَ بالضمير معها فجيِّدٌ لأَن في ذلك تأكيدَ رَبْط الجملة بما قبلَها، وأَما إِذا لم تذكُرْ هناك واواً فلا بدَّ من ضمير، وذلك نحوُ قولك: أقبلَ محمدٌ على رأْسه قَلَنْسوةٌ، ولو قلت: أَقبل محمد على عبد الله قَلَنْسوةٌ وأَنت تريد الحال لم يجز لأَنك لم تأْتِ برابط يربطُ الجملة بأول الكلام لا واوٍ ولا ضميرٍ يعود من آخر الكلام إِلى أَوَّله، فيدلُّ على أَنه معقود بأَوَّله، قال الشاعر(١):

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ ... ورفيقُه بالغَيْبِ لا يَدْري

يصف غائصاً غاصَ في الماء حتى انتصف النهارُ ورفيقُه على شاطئ الماء لا يَدْري ما كان منه، فيقول: [٢/ ٦٦] انتصفَ النهارُ على الغائص وهذه حالُه، والهاء في «غامِرُه» ربطَتْ الجملة بما قبلها حتى جرتْ حالاً(٢)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾(٣)، والمعنى - والله أعلم- يَغْشى طائفةً منكم في هذه الحال، وأَما قول امرئ القيس(٤):

---

(١) هو المسيَّب بن علس كما في إصلاح المنطق: ٢١٤، وأدب الكاتب: ٣٥٩، ونسب ابن السيد البيت إلى المسيب وحكى عن أبي عبيدة أنه للأعشى، انظر الاقتضاب: ٣٧٨، والبيت للأعشى في جمهرة اللغة: ١٢٦٢، والخزانة: ١/ ٥٤٢، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة: ٨٩٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٧٣، ٣/ ١٢.

(٢) من قوله: وإذا وقعت هذه الجملة بعد ..» إلى قوله: «حالاً» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٤١-٦٤٢.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٥٤.

(٤) البيت في ديوانه: ١٩، والخزانة: ١/ ٥٠٧.

الوكنات: المواضع التي تأوي إليها الطير، المنجرد: الفرس القصير الشعر، الأوابد: الوحش، هيكل: ضخم. الديوان: ١٩.

وقـد أغْتَـدي والطَّـيرُ في وُكُنـاتِها بمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الأَوابـدِ هَيْكَـلِ

فموضعُ الشاهد أنه جعل الجملة التي هي «والطَّيرُ في وُكُناتها» حالاً مع خُلوِّها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاءً بربْط الواو، فهذه الواو وما بعدها في موضع نصْب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصبُ الحال، وإذا قلت: جاء زيد وثوبُه نظيفٌ في موضع جاء زيد نظيفاً ثوبُه فكما أَن نظيفاً نُصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعةُ موقعَه في موضعِ منصوبٍ، والعاملُ فيها ذلك الفعلُ.

فأَمَّا قوله: «**فإن كانت الجملة اسميَّةً فالواوُ**» فإشارةٌ إِلى أَنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً فيلزمُ الإِتيانُ بالواو فيها، وليس الأَمر كذلك، إنما يَلزم أَن تأْتي بما يُعلِّق الجملةَ الثانية بالأُولى لأَن الجملة كلام مستقلٌّ بنفسه مفيدٌ لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بدَّ فيها ممَّا يعلِّقها بما قبلها ويربطُها به لئلَّا يُتوهَّم أَنها مستأْنَفة، وذلك يكون بأَحد أَمرَيْن: إما الواوُ وإما ضميرٌ يعود منها إِلى ما قبلها على ما تقدَّمَ، فمثالُ الواو «جاء زيدٌ والأَميرُ راكبٌ»، فقولُنا: «والأَمير راكبٌ» جملة في موضع الحال، ومثالُ الضمير «أَقبلَ محمدٌ يدُه على رأسه»، فقولُه: «يدُه على رأْسه» جملةٌ في موضع الحال.

فأَما قوله: «**إِلَّا ما شذَّ من قولهم: كلَّمتُه فُوه إِلى فيَّ**» فإِن أَراد أَنه شاذٌّ من جهة القياس فليس بصحيح لِمَا ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية، وهو الضمير في «فوه»، وإِن أَراد أَنه قليلٌ من جهة الاستعمال فقريبٌ لأَن استعمال الواو في هذا الكلام أَكثرُ لأَنها أَدَلُّ على الغرض وأَظْهرُ في تعليق ما بعدها بما قبلها.

فأَمَّا «**لقيتُه عليه جُبَّةُ وَشْي**» فيَحتمل الجارُّ والمجرور فيه أَمرَيْن:

أَحدهما: أَن يكون في موضع نصب على الحال، ويتعلَّقَ حينئذٍ بمحذوف، ويكون ارتفاع «جُبَّة وَشْي» بالجارِّ والمجرور ارتفاعَ الفاعل، وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعتماده على ذي الحال.

والأَمر الثاني: أَن يكون «جُبة وَشْي» مبتدأ، والجارُّ والمجرور الخبرَ، وقد تقدَّم

عليه، وهو شاهد على جواز خُلوِّ الجملة الاسمية من الواو، وصاحبُ الكتاب[١] خرَّجه على الوجه الأَول لأَنه لا يرى خُلوَّ الجملة الاسمية من الواو إِذا وقعت حالاً.

وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال إذا كان في معناه وكان المرادُ به الحالَ المصاحِبةَ للفعل، تقول: جاء زيد يضحك، أَي ضاحكاً، وضربتُ زيداً يركبُ، أَي راكباً، قال الله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾[٢]، أَي ماشيةً، وقال الشاعر[٣]:

متى تأْتِه تَعْشُو إِلى ضَوءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

والمراد عاشِياً، ولا حاجةَ إِلى الواو لِـمَا بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسَبة.

فأَما الفعل [٦٦/ ب] المستقبَلُ فلا يقع موقعَ الحال لأَنه لا يدلُّ على الحال، لا تقول: جاء زيد سيركبُ، ولا أَقبلَ محمد سوف يضحكُ، وكذلك الفعلُ الماضي لا يجوز أَن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، لا تقول: جاء زيد ضَحِكَ في معنى ضاحكاً، فإِن جئتَ معه بقَدْ جاز أَن يقع حالاً لأَن قد تُقرِّبه من الحال، أَلا تراك تقول: قد قامتْ الصلاةُ قبل حال قيامها[٤]؟ ولهذا يجوز أَن يقترن به الآن أَو الساعةُ، فيقال: قد قام الآنَ أَو الساعةَ، فتقول: جاء زيد قد ضحكَ، وأَقبل محمد وقد علَاه الشَّيبُ ونحوَه، قال الشاعر[٥]: [٢/ ٦٧]

ذكرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطُرُ بيْننا وقد نَهِلَتْ مِنَّا المثقَّفةُ السُّمْرُ

---

(١) أي الزمخشري، انظر ما سلف: ٢/ ١٦٠.

(٢) القصص: ٢٨/ ٢٥.

(٣) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه: ٨١، والكتاب: ٣/ ٨٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٢، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٦٥، ومجالس ثعلب: ٣٩٩.

(٤) كذا في سر الصناعة: ٦٤١.

(٥) هو أبو عطاء السندي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٦/ ٣٠١.

الخطي: الرمح، المثقفة: المعدلة.

فموضع «قد نَهِلَتْ» نصبٌ على الحال، والتقدير ناهِلةً، وربَّما حذفوا منه «وقد» وهم يريدونها، فتكونُ مقدَّرةَ الوجود، وإن لم تكن في اللَّفظ، قال الشاعر[1]:

وطَعْنٍ كفَمِ الزِّقِّ غَذَا والزِّقُّ مَلآنْ

والمراد «قد غَذا»، وقد تأوَّلوا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2] على تقدير «قد حَصِرَتْ» ويؤيد ذلك قراءةُ مَن قرأ «حَصِرةً» بالنصب[3].

وذهب الكوفيُّون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواءٌ كان معه «قد» أو لم تكن، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريِّين، واحتجُّوا لذلك بما تقدَّمَ من النصوص، والمعنيُّ بالنصوص قولُه تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، وقولُ الشاعر:

وطَعْنٍ كفَمِ الزِّقِّ ... إلخ

ونحوُ قول الآخر[4]:

وإنِّي لتَعْروني لِذكْراكِ نُفْضةٌ كما انْتفَضَ العُصْفورُ بلَّلهُ القَطْرُ

---

(١) هو الفند الزماني، والبيت له في أمالي القالي: ١/ ٢٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٣٧، والعيني: ٣/ ١٢٢، والخزانة: ٢/ ٥٧، غذا بالذال المعجمة: سال.

(٢) النساء: ٤/ ٩٠.

(٣) هي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٤، ١/ ٢٨٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٧٩، والنشر: ٢/ ٢٥١.

(٤) هو أبو صخر الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٩٥٧، والإنصاف: ٢٥٣، والعيني: ٣/ ٦٧، ٣/ ٢٧٨، والخزانة: ١/ ٥٥٢، وانظر مصادر أخرى في الأشباه والنظائر: ٣/ ٦٧٦-٦٧٧.

وذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يقع في موضع الحال إلا بعد أن يقترن بقد، ووافقهم الفراء من الكوفيين، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٤، ١/ ٢٨٢، والمقتضب: ٤/ ١٢٠-١٢٤، والأصول: ١/ ٢٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٧، وكتاب الشعر: ٥٥-٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٦، ٣/ ١٢-١٣، والإنصاف: ٢٥٢-٢٥٨، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٦.

وقولُه: «حَصِرتْ» من الآية حالٌ، وتؤيده قراءةُ مَنْ قرأ «حَصِرَةً» على ما تقدَّم، وكذلك «غذًا» من قوله: «غَذًا والزقُّ مَلْآنُ» وكذلك قوله: «بَلَّله القَطْرُ» في موضع حال.

وأَما المعنى[1] فإِن الفعل الماضي يقع صفةً للنكرة، وكلُّ ما جاز أَن يكون صفة فإِنه يجوز أَن يكون حالاً، ألا ترى أَنك تقول: جاء زيد يضحكُ كما تقول: جاء زيد ضاحكاً، لأَنك تقول: جاء رجل يضحك كما تقول: جاء رجل ضاحكٌ؟ فيكون صفةً للنكرة، وقد تقدَّم الجوابُ عن النصوص بأَن «قد» مرادةٌ فيها، ولذلك حسُنَ الحالُ بالماضي.

وأَمَّا ما ذكَروه[2] من المعنى ففاسدٌ، والأمرُ فيه بالعكس، فإِن كلَّ ما يجوز أَن يكون حالاً يجوز أَن يكون صفة للنكرة، وليس كلُّ ما يجوز أَن يكون صفة للنكرة يجوز أَن يكون حالاً[3]، ألا ترى أَن الفعل المستقبَل يجوز أَن يكون صفة للنكرة، نحوُ هذا رجل سيكتبُ أَو سيضربُ؟ ولا يجوز أَن يقع حالاً، فضاحكٌ ونحوُه إِنما وقع حالاً لأَنه اسمُ فاعل، واسمُ الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعلُ الماضي ولا الفعلُ المستقبَل، فلا يكون كلُّ واحد منهما حالاً.

واعلمْ أَن الفعل الماضي إِذا اقترنَ به «قد» والفعلَ المضارعَ إِذا دخل عليه نافٍ ووقع كلُّ واحد منهما حالاً كنتَ مخيَّراً في الإِتيان بواو الحال وترْكها، تقول: جاء زيد قد علَاه الشَّيبُ، وإِن شئت قلت: وقد علَاه الشيبُ، ومثلُه قوله[4]:

وقد نَهِلَتْ منَّا المثقَّفةُ السُّمْرُ

---

(١) استدلَّ الكوفيون بالنقل وهو النصوص السابقة، وبالقياس، وهذا هو استدلالهم به، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) أي الكوفيون.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ١١٣-١١٤.

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٦٣.

وذلك أَن «قد» تقرِّبُ الماضي من الحال وتُلْحِقُه بحُكمه، وهذه واوُ الحال، ولأَنه بدخول «قد» أَشبَه الجملة الاسميةَ من حيث إِن الجزءَ الأَول من الجملة ليس فعلاً، وكذلك الفعلُ المضارع، إِذا دخل عليه النَّافي جاز دخولُ الواو عليه وتَرْكُها لِـمَا ذكرناه من شَبَهها بالجملة الاسمية من حيث صار أَولُ جزء منها غيرَ فعل، قال الله تعالى في قراءة ابن عامر: (ولا تَتَّبِعَانِ سَبِيْلَ الَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُون)[1] بتخفيف النون وكسْرها[2]، فقوله: «لا تَتَّبعانِّ» في موضع الحال، فهو مرفوع، والنونُ علامة الرفع، وليس بنَهْي لثبوت النون فيه، ولا تكون نونَ التأكيد لأَن نون التأْكيد الخفيفةَ لا تدخل فعلَ الاثنَيْن عندنا[3]، والتقديرُ فاسْتقيما غيرَ متَّبعيْنِ، ومثلُه قول الشاعر[4]:

بأَيْدِي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيوفَهمْ ولم تَكْثُرِ القَتْلَى بها حينَ سُلَّتِ

وقال الله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[5] فقوله: «لا تَخافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى» في موضع الحال، فأَتى بالواو في موضع ولم يأْتِ بها

---

(١) يونس: ١٠/ ٨٩.

(٢) هي قراءة ابن عامر كما في المبسوط: ٢٣٥، وذكر ابن مجاهد أن ابن عامر وحده في رواية ابن ذكوان قرأ بتسكين التاء الثانية وتشديد النون، انظر السبعة: ٣٢٩، وحكى مكي عن ابن ذكوان تخفيف النون، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٢٢، وذكر ابن الجزري أن جميع الشاميين روَوْا عن ابن ذكوان سماعاً وأداء بتخفيف النون، انظر النشر: ٢/ ٢٨٦-٢٨٧، وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٤، والإنصاف: ٦٦٧، وارتشاف الضرب: ١٦٠٧.

(٣) أجاز يونس والكوفيون دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، ومنعه البصريون، انظر الكتاب: ٣/ ٥٢٤-٥٢٧، والمقتضب: ٣/ ٢٤، والأصول: ٢/ ٢٠٣، والنكت: ٩٦٥، والإنصاف: ٦٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٠٥، وارتشاف الضرب: ٦٦٥.

(٤) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه [صاوي]: ١٣٩، والإنصاف: ٦٦٧، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١٠٨. شامَ السيفَ: سلَّه، وشامه: غَمَده، انظر الأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢٥٨-٢٥٩، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١٠٩.

(٥) طه: ٢٠/ ٧٧.

في موضع، فإذا أَتى بها فلشَبَه الجملة الفعلية بالاسمية [٢/ ٦٨] لمكان حرف النفي، ومَنْ لم يأْتِ بها فلأنه فعل مضارع.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز إِخْلاء هذه الجملة عن الراجع إِلى ذي الحال إِجراءً لها مُجْرى الظرف لانعقاد الشَّبه بين الحال وبينه، تقول: أَتيتُك وزيدٌ قائم، ولقيتُك والجيشُ قادمٌ، قال:

وقد أَغْتَدي والطَّيرُ في وُكُناتِها ... بمنْجَردٍ قَيْدِ الأَوابدِ هَيْكَلِ)[1]

قال الشارح: قد تقدَّمَ القول: إِن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطُها بما قبلَها، فإذا وُجد إما الواوُ وإِما الضميرُ وُجد ما حصلَ به الغرضُ.

وقوله: «**إِجراءً لها مُجْرى الظرف**» فيَعني بالظرف «إِذ» وقد شبَّه سيبويه واو الحال بإِذ وقدَّرها بها[2]، وذلك من حيث كانت «إِذ» منتصِبةَ الموضع كما أَن الواو منتصِبةُ الموضع، وأَنَّ ما بعد «إِذ» لا يكون إلا جملة كما أَن الواو كذلك[3]، وكلُّ واحد من الظرف والحال يقدَّر بحرف الجرِّ، فإذا قلت: جاء زيد وسيفُه على عاتقه كأَنك قلت: جاء زيد في هذه الحال، والحالُ مفعولٌ فيها كما أَن الظرف كذلك، فكما أَن الجملة بعد إِذ لا تَفْتَقر إِلى ضمير يعود إِلى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو، وهذا معنى قوله: «**لانْعقاد الشَّبه بينهما**».

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن انتصاب الحال بعامل مضمَر قولهُم للمُرْتَحِل: راشداً مَهْدِيّاً ومُصاحَباً مُعَاناً بإِضمار اذهبْ، وللقادِم: مَأْجوراً مَبْروراً، أَي رجعتَ، وإِن أُنشِدتَ شعراً أَو حُدِّثتَ حديثاً قلت: صادقاً بإِضمار قال، وإِذا رأَيتَ مَنْ يتعرَّضُ لأَمر قلتَ: مُتعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِه أَي دَنَا منه متعرِّضاً).

قال الشارح: اعلمْ أَن الحال قد يُحذف عاملُه إِذا كان فعلاً وفي الكلام دلالةٌ عليه إِما

---

(١) سلف البيت: ٢/ ١٦١- ١٦٢.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٩٠ وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٢٥.

(٣) انظر تعليل ابن الشجري تشبيه سيبويه واو الحال بإذ في الأمالي: ٣/ ١١، وانظر ارتشاف الضرب: ١٦٠٤.

قرينةُ حال أَو مَقَال، فمن ذلك أَن ترى رجلاً قد أَزْمَع سفراً أَو أَراد حَجّاً فتقول: راشِداً مَهْدِياً، وتقديره اذهبْ راشداً مَهْدِيّاً[١]، ومثلُه أَن تقول لِـمَن خرج إِلى سفر: مصاحَباً مُعَاناً، وتقديره اذهبْ أَو سافرْ مُصاحَباً مُعاناً، فدلَّت قرينةُ الحال على الفعل وأَغنتْ عن اللفظ به، [٦٧/ أ] ولو رفعتَ هذه الأَشياء وقلت: راشدٌ مَهْديٌّ ومُصاحَبٌ مُعَانٌ لكان جيِّداً عربياً على معنى أَنت راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ، فالرفعُ بإِضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى، والنصبُ بإِضمار فعل[٢].

وكذلك لو رأيتَ رجلاً قد قَدِمَ من سفر أَو حجٍّ أَو زيارة لقلت: مأْجوراً مبروراً، والمعنى قدِمتَ مأْجوراً مبروراً أَو رجعتَ مأْجوراً مبروراً، ومن ذلك إِن حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا قلتَ: صادقاً واللهِ، أَو أَنشَد شعراً فتقول: صادقاً واللهِ، أَي قاله صادقاً، لأَنه إِذا أَنشد فكأَنه قد قال: كذا فقلتَ: قال: صادقاً[٣]، فالرفعُ جائز على إِضمار مبتدأ كما جاز في «راشدٌ مهْديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ».

ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أَوْقَع أَمراً أَو تَعرَّضَ له فتقول: مُتعرِّضاً لِعَنَن لم يَعْنِه، كأَنه قال: فعلَ هذا متعرِّضاً لعَنَنٍ أَو دنا من هذا الأَمر متعرِّضاً[٤]، والعَنَن: ما عَنَّ لك، أَي عَرَضَ لك، والمعنى أَنه دخلَ في شيء لا يَعْنيه[٥].

قال صاحب الكتاب: (ومنه أَخذْتُه بدرهم فصاعِداً أَو بدرهم فزائداً، أَي فذهبَ الثَّمنُ صاعداً أَو زائداً، ومنه أَتميمياً مرةً وقيسيّاً أُخرى؟ كأَنك قلت: أَتحوَّلُ، ومنه قوله

---

(١) كذا قدر سيبويه: ١/ ٢٧١.

(٢) قال سيبويه: «ولكنه كثر النصب في كلامهم لأن راشداً ومهدياً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأَنه لفظ برشدت وهُديت» الكتاب: ١/ ٢٧١.

(٣) من قوله: «إن حدث فلان بكذا ..» إلى قوله: «صادقاً» قاله سيبويه: ١/ ٢٧١.

(٤) كذا في الكتاب: ١/ ٢٧٢، وفي مجمع الأمثال: ٢/ ٣٢٠، «متعرِّض لِعَنَنٍ لم يَعْنِه»، قال الميداني: «يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه».

(٥) من قوله: « ومن ذلك أن ترى..» إلى قوله: «يعنيه » كلا م سيبويه اختلط به كلام السيرافي، انظر الكتاب: ١/ ٢٧٢، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٣٨، والنكت: ٣٤٣.

تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ أي نَجمعُها قادِرينَ).

قال الشَّارح: أمّا قولهم: أَخذتُه بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً فصاعداً وزائداً نُصب على الحال، وقد حُذفَ صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال، والتقديرُ أَخذتُه بدرهم فذهبَ الثَّمنُ صاعداً، فالثَّمنُ صاحبُ الحال، والفعلُ الذي هو «ذهب» العاملُ في الحال، وكذلك أَخذتُه بدرهم فزائداً، تقديرُه أَخذتُه [٢/ ٦٩] بدرهم فذهب الثَّمنُ زائداً، كأَنه ابْتاع متاعاً بأَثمان مختلِفة فأَخبَر بأَدنى الأَثمان، ثمَّ جعلَ بعضَها يَتْلو بعضاً في الزيادة والصعود، وصار بعضُها مثلاً بدرهم وقِيْراط، وبعضُها بدرهم ودانِق، وحَسُنَ حذفُ الفعل لأَمْن اللَّبْس، ولا يَحْسُن عطفُه على الباء في قولك: بدرهم لوجوه:

منها أَن صاعداً وزائداً صفةٌ، ولا يحسنُ عطفُه على الدرهم الموصوف.

والوجه الثاني: أَن الثَّمن لا يُعطف بعضُه على بعض بالفاء لأَنه لا يتقدَّم بعضُه على بعض، إنما يقع دُفْعَةً واحدة، فلا تقول: اشتريتُ الثوبَ بدرهم فدانِق، إنما ذلك بالواو لأَنها للجمع بين الشيئَيْن من غير ترتيب.

والوجه الثالث: أَن صاعداً صفة، فلا يحسُن أَن تُجعلَ ثمَناً في موضع الاسم الموصوف[(١)].

ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف إلَّا الفاء وثمَّ[(٢)]، لو قلت: أَخذتُه بدرهم وصاعداً لم يَجز لأَن الأَثمان يَتْلو بعضُها بعضاً، والفاءُ وثمَّ تدلَّان على ذلك لإِفادتها الترتيبَ، والواوُ لا تدلُّ على ترتيب الفعل، فلذلك لم يجز إلَّا الفاءُ وثُمَّ، والفاءُ أَكثرُ في

---

(١) من قوله: «كأنه ابتاع متاعاً ..» إلى قوله: «الموصوف» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٦٠-٦١، و الأعلم في النكت: ٣٥٥ بخلاف يسير.

(٢) انظر تعليل ذلك في الكتاب: ١/ ٢٩٠، والمقتضب: ٣/ ٢٥٥، والأصول: ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي: : ٥/ ٦١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٩-٢٠.

كلام العرب لاتِّصالها بما قبلها.

وأَمَّا قولُهم: أَتميميَّاً مرَّةً وقيسيَّاً أُخرى؟ فإِنه منصوب على الحال وإِن كان اسماً جامداً غيرَ مشتقٍّ من حيث كان منسوباً، والنَّسبُ يُخرجه من حيِّز الجُمود إِلى حُكم المشتقَّات حتى يصيرَ وصفاً، والعاملُ فيه فعلٌ محذوف تقديره أَتتحوَّلُ تميميَّاً مرةً وقيسيَّاً أُخرى أَو تَنْتقلُ، كأَنه رأى رجلاً في حال يتلوَّن[1] ويتحوَّل من حال إلى حال لا يَثبتُ على شيء فقال: أَتميميَّاً مرةً وقيسيَّاً أُخرى؟ والمعنى أَتتخَلَّقُ مرةً بأَخلاق تميم وتارةً بأَخلاق قَيْس ولا تعتمدُ على خُلقِ واحد منهما؟ كأَنه يُثْبتُ له هذه الحالَ ويوبِّخه عليها، وليس يَسْترشِدُه عمَّا يجهلُه، وإِن كان بلفْظ الاستفهام.

وحكى سيبويه أَن رجلاً من بني أَسَد قال يوم جَبَلة وهو يوم لبني تميم وعامر على بني أَسد وذُبيان وقد استقبلَه بَعيرٌ أعورُ، فنظر الأَسديُّ إِلى قومه فقال: يا بني أَسد أَأَعورَ وذا نابٍ؟ أَتى بلفظ الاستفهام ولم يُرِدْ أَن يَسْترشدَهم ليُخْبروه عن عوَره، لكنَّه حقَّقَ ذلك حذَرُه وانهزَموا فقُتل منهم، والفعلُ الناصبُ لأَعْور وذا ناب محذوفٌ تقديرُه أَتَسْتقبلون[2]، ودلَّ عليه الحالُ المُشاهَدةُ.

وهذه المسأَلة من قَبيل قولهم: أَقائماً وقد قعَدَ الناسُ؟ إِلَّا أَن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأْخوذاً من فعل فاحْتِيجَ إِلى تقدير فعلٍ من غير لفظه، وقياسُه لو قُدِّر من لفظه أَتتمَّمُ تميميَّاً مرة وتتَقيَّس قيسيَّاً أُخرى[3]؟ كما قلت في قولك: أَقائماً وقد قعد الناسُ، ويجوز الرفع في قولك: أَتميميَّاً مرةً وقيسيَّاً أُخرى، فتقول: أَتميميٌّ مرةً وقيسيٌّ أُخرى؟ على معنى أَأَنتَ تميميٌّ مرةً وقيسيٌّ أُخرى؟ فيكون مبتدأً وخبراً، وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعُه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدَّر.

---

(١) في ط، ر: «يكون».

(٢) الكتاب: ١/ ٣٤٣بتصرف يسير، وانظر المقتضب: ٣/ ٢٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١١٦، والنكت: ٣٨٢-٣٨٣، وأيام العرب في الجاهلية: ٣٤٩.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥.

فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾[1] فانتصابُ «قادرين» عند سيبويه بفعل مقدَّر تقديره نجمعُها قادرينَ، ودلَّ على ذلك الفعل قولُه تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[2]، وتَسْويةُ البَنان: ضَمُّ بعضِها إلى بعض.

وذهب الفرَّاء إلى أَن انتصابه بإضمار فعل دلَّ عليه الفعلُ المذكور أَوَّلاً، وهو قولُه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ وتقديره بلى فلْيَحْسَبْنا قادرينَ[3] على أَن نُسوِّي بَنانَه، فهذا يَجعلُه[4] مفعولاً ثانياً، ومفعولا حسِبْتُ وأَخواتِها لا يجوز ذِكْرُ أَحدهما دون الآخَر.

وذهب بعضهم إلى أَن تقديره بلى نقدِر قادرين، وهو ضعيف أَيضاً[5] لأَن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أَن يعمل فيه فعلٌ من لفظه، لا تقول قمتُ قائماً وأَنت تريد الحالَ لأَن الحال لا بدَّ فيها من فائدة إذ كانت فضلةً في الخبر، وليس في ذلك فائدةٌ لأَنك لا تقوم إلا قائماً، والوجهُ هو الأَولُ، وهو مذهبُ سيبويه [٦٧/ ب]. [٢/ ٧٠]

---

(١) القيامة: ٧٥/ ٣-٤.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٦.

(٣) كذا نقل السيرافي و الباقولي وابن هشام قول الفراء، وكلامه يشير إلى أن العامل في «قادرين» فعل محذوف تقديره «نقوى »، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١١٨، وكشف المشكلات: ١٤٠٣، ومغني اللبيب: ٦٧٢.

(٤) في ط: «لجعْله».

(٥) ضعَّف أبو جعفر النحاس ومكي هذا الوجه، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٧٩، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٣٠ ومن قوله: « فانتصاب قادرين عند... » إلى قوله: «أيضاً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١١٨ بخلاف يسير.

التَّمييز

قال صاحب الكتاب: (ويقال له التَّبيينُ والتفسيرُ، وهو رفْعُ الإبهام في جملة أو مفرَد بالنصِّ على أَحد محتَمَلاته، فمثالُه في الجملة طابَ زيدٌ نفْساً، وتصبَّبَ الفرسُ عرَقاً، وتفقَّأَ شَحْماً، وأَبرحْتَ جاراً، وامتلأَ الإناءُ ماءً، وفي التنزيل: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، ومثالُه في المفرد: عندي راقُودٌ خَلّاً ورطْلٌ زَيْتاً ومَنَوانِ سَمْناً وقَفِيزانِ بُرّاً وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً، ومِلْءُ الإناء عسلاً، وعلى التَّمرةِ مثلُها زُبْداً، وما في السماء موضعُ كفٍّ سحاباً، وشَبَهُ المميِّز بالمفعول أَن موقعه في هذه الأَمثلة كموقعه في ضربَ زيدٌ عمراً، وفي ضاربٌ زيداً وضاربان زيداً وضاربونَ زيداً وضَرْبُ زيدٍ عمراً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن التمييز والتفسير والتبيين واحدٌ[1]، والمرادُ به رفْعُ الإبهام وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحوُ أَن تُخْبِر بخبَرٍ أَو تذكُرَ لفظاً يحتَملُ وجوهاً، فيتردَّد المخاطَبُ فيها، فتنبِّهه على المراد بالنصِّ على أَحد مُحتَمَلاته تَبْييناً للغرض، ولذلك سُمِّي تمييزاً وتفسيراً.

وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرَد، فالجملةُ قولُك: طابَ زيدٌ نفْساً، وتصبَّبَ عرَقاً وتفقَّأَ شَحْماً، أَلا ترى أَن الطِّيبة في قولك: طابَ زيد مسنَدةٌ إليه والمرادُ شيءٌ من أَشيائه؟ ويحتمِلُ ذلك أَشياءَ كثيرةً كلِسانه وقلْبه ومنزله وغيرَ ذلك، وكذلك التصبُّب والتفقُّؤ يكون من أَشياء كثيرة، فجرتْ لذلك مجْرى عشرين في احتماله أَشياءَ كثيرة، فكما أَن إبانة العشرين بنكرةٍ جِنْسٍ كذلك إبانةُ هذه الجُمل بنكرة جِنْسٍ.

وأَمَّا المفرد فنحوُ قولك: عندي راقُودٌ خلّاً ورَطْلٌ زيتاً ومَنَوان سَمْناً، فالتمييزُ في هذه الأَشياء لم يأْتِ لرفْع إبهام في الجملة، وإنما لبيان نوع الراقُود، إذ الإبهام وقَع فيه وحْدَه لاحتماله أَشياءَ كثيرةً كالخلِّ والخَمْر والعسل وغيرِ ذلك ممَّا يُوْعَى[2]،

(١) انظر المقتضب: ٣/ ٣٢، وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان: ٣١، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧٩، وارتشاف الضرب: ١٦٢١.

(٢) في ط، ر: «نوعى» تصحيف.

والراقُود[١] وعاءٌ كالجُبِّ[٢]، وكذلك قولُك: عندي رطْلٌ زيتاً التمييزُ فيه لإِبهام الرَّطْل، إِذ الرَّطْلُ مقدارٌ يُوزَن به، ويحتمِلُ أَشياءَ كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسَّمن، ويقال فيه رَطْل ورِطْل بكسْر الراء وفتْحها[٣]، فالكسر أَقْيَسُ، والفتحُ أَفصحُ، وكذلك المَنَوانِ تثنيةُ مَنَاً، وهو مقدار يوزَن به، وكذلك باقي الأَمثلة، وهذا معنى قوله: «رفْعُ الإِبهام في جُملة أَو مفرد بالنصِّ على أَحد محتَمَلاته».

وشرْطُ التمييز أَنْ يكون نكرة[٤] جِنْساً مقدَّراً بمِنْ، وإِنما كان نكرةً لأَنه واحد في معنى الجمع، أَلا تراك إِذا قلت: عندي عشرون درهماً معناه عشرون من الدراهم؟ فقد دخلَه بهذا المعنى الاشتراكُ، فهو نكرة.

ووجهٌ ثانٍ أَن التمييز يُشْبه الحالَ[٥]، وذلك أَن كلَّ واحد منهما يُذْكر للبيان ورفْع الإِبهام، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: عندي عشرون احتمَلَ أَنواعاً من المعدودات؟ فإِذا قلت: درهماً أَو ديناراً فقد أَزلْتَ ذلك الإِبهامَ واتَّضحَ بذِكْره ما كان متردِّداً مبهَماً، كما أَنك إِذا قلت: جاء زيدٌ احتمَلَ أَن يكون على صفات، فلمَّا قلت: راكباً فقد أَوضحتَ وأَزلْتَ ذلك الإِبهامَ، فلمَّا استوَيا في الإِيضاح والبيان استوَيَا في لفظ التنكير.

---

(١) أعجمي معرب، وهو من آنية الشرب، انظر جمهرة اللغة: ٦٣٥، ١٢٠٧، والمعرب: ١٦٠، واللسان (رقد).

(٢) في ط: «كالحب» تصحيف. انظر اللسان (جبب).

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٣٢، ١٧٣، وأدب الكاتب: ٥٢٨، وتهذيب اللغة: ١٣/ ٣١٧.

(٤) لم يجز البصريون مجيء التمييز معرفة وأجازه الكوفيون وابن الطراوة، انظر الكتاب: ١/ ٢٠٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٧٩، والمقتضب: ٣/ ٣٢، ٣/ ٣٤، ٣/ ٥٦، والأصول: ١/ ٢٢٣، ٢/ ٢٣٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٣، وارتشاف الضرب: ١٦٣٣، والهمع: ١/ ٢٥٢.

(٥) انظر ما سلف: ٢/ ١٥٢.

ووجهٌ ثالث أَن المراد ما يبيِّن[١] النوعَ فيُبيَّن[٢] بالنكرة لأَنها أَخفُّ الأَسماء، كما تُختارُ الفتحةُ إِذا أُريدَ تحريكُ حرفٍ لمعنىً لأَن الفتحة أَخفُّ الحركات، إِلَّا أَنْ يَعرِضَ ما يُوجِب العدولَ عنها إِلى غيرها، وكانت جِنْساً[٣] لأَن الغرض تخليصُ الأَجناس بعضِها من بعض، وقدِّرتَ بمِنْ لأَنها لبيان الجنس، فأُتي بها لذلك، وحُذفت تخفيفاً، وهي مرادةٌ.

واعلمْ أَن المميِّز يكون واحداً ويكون جمْعاً، فإِذا وقع بعد عدد نحوَ [٢/ ٧١] عشرين وثلاثين ونحوِهما لم يكن المميِّزُ إِلَّا واحداً، نحوُ قولك: عندي عشرون ثوباً وثلاثون عِمامةً لأَن العدد قد دلَّ على الكميَّة ولم يبْقَ بنا حاجةٌ إِلَّا إِلى بيان نوع ذلك المبْلَغ، وكان ذلك ممَّا يحصُلُ بالواحد، وهو أَخفُّ.

وأَمَّا إِذا وقع مفسِّراً لغير عدد نحوَ هذا أَفْرَهُ منكَ عبْداً وخيرٌ منكَ عمَلاً جازَ الإِفرادُ والجمعُ لاحتمال أَن يكون له عبدٌ واحد وعبيدٌ، فإِذا قلت: هو أَفْرَهُ منكَ عبيداً[٤] أَو خيرٌ منك أَعمالاً دلَلْتَ بلفظ الجمْع على معنيَيِن النوعُ وأَنَّهم جماعة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[٥] فُهم من ذلك النوعُ وأَنه كان من جهات شتَّى لا من جهة واحدة، وإِذا أَفردتَ فُهم منه النوعُ لا غيرُ.

وقولُه: «**وشَبَهُ التمييز بالمفعول**». يعني أَن موقعَه في هذه الأَمثلة كموقعِه، يعني أَن التمييز يُشْبِه المفعولَ[٦] من حيث إِن موقعه آخِراً، نحوُ طابَ زيدٌ نفْساً، وهذا راقُودٌ خلّاً كما أَن المفعول كذلك فإِنه يأتي فضلةً بعد تمام الكلام، ونعني بقولنا: فضلة أَنه يأتي بعد

---

(١) في ط، ر: «بين».

(٢) في ط، ر: «فبين».

(٣) اسم كان «هي» يعود إلى كلمة «نكرة» في قوله السالف: «وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً»، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧٩.

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٣٣.

(٥) الكهف: ١٨/ ١٠٣.

(٦) انظر تعليل ذلك في العلل في النحو: ٢٤٣-٢٤٤.

استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك، ولذلك وجبَ أَن يكون منصوباً كما أَن المفعول كذلك.

فإن قيل: لِمَ زعمتَ أَن التمييز مشبَّهٌ بالمفعول ولم تقُلْ: إنه مفعول في الحقيقة قيل: أَما ما كان من نحو عشرين درهماً وراقُودٍ خلّاً وشِبْهه فإن العامل فيه معنىً، والمعاني لا تعملُ في المفعول به، وأَما ما كان من نحو طاب زيدٌ نفساً، وتصبَّب عرَقاً، وتفقَّأ شَحْماً فإنه وإن كان العاملُ فيه فعلاً فإن الفعل فيه غيرُ متعدٍّ، فطابَ فعلٌ غيرُ متعدٍّ لأَنه إذا طاب في نفْسه لا يفعلُ بغيره شيئاً، وأَما تصبَّبَ وتَفَقَّأَ ففِعلان لازمان لأَنهما للمطاوَعة، فالتاءُ ههنا بمنزلة النون، يقال: صببْتُه فتصبَّبَ وفقَأْته فتفقَّأَ، كما تقول: صببْتُه فانْصَبَّ وفقَأْتُه فانفقَأَ، ولذلك لا تقول: تصبَّبْتُه ولا تفقَّأْتُه، ويثبُتُ بذلك أَنه مشبَّه بالمفعول، وليس مفعولاً، فقولك: طاب زيدٌ نفساً بمنزلة ضربَ زيدٌ عمراً في وقوعه طرَفاً بعد التَّمام كوقوع المفعول، ورطلٌ زيتاً ونحوُه بمنزلة ضارِبٌ زيداً ونحوِه من أَسماء الفاعِلينَ، وذلك من حيث إنه مفرد، فإذا نوَّنتَه نصبْتَ ما بعده، وإذا أَزلْتَ التنوينَ خفضْتَ ما بعده، وهو يقتضي ما بعده من النوع المميِّز كما أَن اسم الفاعل إذا نوَّنْته نصبْتَ به، نحوُ ضارِبٌ زيداً، وإذا حذفتَ التنوينَ خفضْتَ [٦٨/ أ] نحوُ ضاربُ زيدٍ، وهو يقتضي ما بعده من المفعول، فلذلك وجَب أَن يعملَ الراقودُ والرطلُ وإن كانا من الأَسماء الجامدة، ومَنَوانِ وقَفِيزان بمنزلة ضارِبان من الجهة المذكورة، وعشرون وثلاثون ونحوُهما بمنزلة ضارِبون من حيث إنه مجموع بالواو والنون كما أَن ضاربون كذلك، وتسقطُ نونُه للإضافة، ويقتضي المفسِّرَ بعدها على ما تقدَّم.

وقولك: «مِلْءُ الإناء ماءً، ومِثْلُها زُبْداً، وموضعُ كفٍّ سَحاباً» بمنزلة المصدر المضاف إلى الفاعل، نحوُ أَعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، فالمضافُ إليه حالَ بينه وبين المميِّز، فامتنَع من الإضافة كما حالَ التنوينُ في «رطلٌ زيتاً» والنونُ في «عشرون درهماً»، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يَنتصِبُ المميِّزُ عن مفرد إلّا عن تامٍّ، والذي يتمُّ

به أَربعةُ أَشياء، التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والإِضافةُ، وذلك على ضربَيْن: زائلٍ ولازمٍ، فالزائلُ التَّامِ بالتنوين ونونِ التثنية لأَنك تقول: عندي رطلُ زيتٍ ومَنوا سمْنٍ، واللَّازم التمامِ بنون الجمع والإِضافةِ لأَنك لا تقول: مِلْءُ عسلٍ ولا مِثلُ زُبْدٍ ولا عِشرو درهمٍ).

قال الشَّارح: يريد أَن المميِّز إِذا كان بعد مفرَد فلا بدَّ أَن يستوفيَ ذلك المفردُ جميعَ ما يتمُّ به، ويُؤْذِنُ بانفصاله ممَّا بعده بحيث لا يصحُّ إِضافتُه إِلى ما بعده، إِذ المضافُ والمضاف إِليه كالشيء الواحد، فإِذا [٢/ ٧٢] لم يكن هناك ما يَمنعُ الإِضافةَ كان في حُكم الناقص الذي لا يتمُّ معناه إِلَّا بما بعده من المضاف إِليه.

والذي يتمُّ به الاسمُ أَربعةُ أَشياءَ التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والإِضافةُ لأَن هذه الأَشياء تفصِلُ ما تدخل عليه عمَّا بعده وتُؤْذِن بانتهائه، وجملةُ الأَمر أَنك إِذا قلت: عندي راقُودٌ خلًّا ورطلٌ زيتاً فلا يحسُنُ أَن يَجْري وصفاً على ما قبله فتقولَ: راقُودٌ خَلٌّ ورطلٌ زيتٌ[١] لأَنه اسم جامد غيرُ مشتقٍّ من فعل، فلا يكونُ وصفاً كالمشتقَّات، وكانت الإِضافة غيرَ ممتنِعة بحُكم الاسميَّة، فقلت: عندي راقُودُ خلٍّ ورطلُ زيتٍ، وتكون إِضافته من قَبيل إِضافة النوع إِلى الجنس والبعضِ إِلى الكلِّ، نحوُ هذا ثوبُ خَزٍّ وجُبَّةُ صُوفٍ، والمعنى من خزٍّ ومن صوف.

فإِذا دخل التنوينُ الاسمَ المميَّزَ نحوُ رطلٌ وراقودٌ أَو نونُ التثنية، نحوُ قولك: رطلان ومنَوان أَو نونُ الجمع، نحوُ عشرين وثلاثين ونحوِهما من الأَعداد آذَنَ ذلك باكْتِفاء الاسم وتمامِه، وحالَ بينه وبين الإِضافة، وكذلك الإِضافةُ في نحوِ مِلْءُ الإِناءِ عسَلاً، ومثلُها زُبْداً، وموضعُ كفٍّ سَحاباً حالتْ بين المميِّز والمميَّز ومنعتْه من الإِضافة مَنْعَ التنوينِ والنونِ، فنُصبَ على الفضلة تشبيهاً بالمفعول وتنزيلاً للاسم الجامد منزلةَ اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها، فعملَ النَّصبَ وانحطَّ عن درجة اسم الفاعل

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١١٧، والنكت: ٥٠٢، وذكر المبرد أن قوماً أجازوا النعت ودفعه، انظر المقتضب: ٣/ ٢٥٩.

فاختصَّ عملُه في النكرة دون المعرفة كما انحطَّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل، حتى إذا جرى على غير مَنْ هو له وجبَ إبرازُ ضميره، نحوُ قولك: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو[1].

وأَما قوله: «**وذلك على ضربَيْن زائلٌ ولازمٌ**» يريد أَن هذه الأَشياءَ التي يتمُّ بها الاسمُ المميَّزُ حتى يَنصِبَ ما بعدَه منها ما يزول، وأَنت فيه مخيَّر، إن شئت أَثبتَّه ونصبتَ ما بعده، وإن شئت حذفتَه وخفضتَ ما بعده، وذلك التنوينُ ونونُ التثنية، تقول: هذا راقُودٌ خلَّاً ورطلٌ سمْناً وأُوقيةٌ ذهَباً، تُثبتُ التنوينَ وتنصِبُ المميَّز، وإن شئتَ حذفتَ التنوينَ وخفضتَ فقلت: راقودُ خلٍّ ورطلُ سمْنٍ وأُوقيةُ ذهبٍ لأَن التنوين مُعاقِبٌ للإِضافة، وكذلك نونُ التثنية أَنتَ في حذفها وإثباتها مخيَّر، تقول: عندي منَوَان سمْناً ورطلان عسلاً، تنصبُ سمناً وعسلاً بعد النون، ولك حذفُها والخفضُ، نحوُ مَنَوا سمْنٍ ورطلا عسلٍ[2].

وأَما اللَّازمُ فنحوُ نون الجمع في نحو عشرين وثلاثين إلى التسعين، النونُ فيه لازمةٌ، والتمييزُ بعدها منصوبٌ، ولا يجوز حذفُ النون منه وإضافته إلى المميِّز لأَن نصْبَه ما بعده بالحمْل والشَّبهِ باسم الفاعل والصفةِ المشبَّهة باسم الفاعل، نحوُ قولك: ضاربون وحسَنون، ولم يَقْوَ قُوتَهما فيتصرَّفَ تصرُّفَهما، وإنما لضعْف شبَهِه أُلزمَ طريقةً واحدة في التفسير والبيان، فإن أَضفْتَه إلى مالَكَ نحوَ عشروك وعشرو زيد جاز حذفُ النون كما جاز إضافةُ المركَّب وإن كان مبنيَّاً، نحوُ قولك: ثلاثة عشرك وخمسةُ عشرك، وكذلك التمييزُ بعد الإضافة يقع لازماً، نحوُ مِلْءُ الإناء عسلاً وعلى التَّمرة مثلُها زُبْداً لأَن

---

(١) هذا رأي البصريين، والكوفيون لم يوجبوا إبراز ضمير اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، انظر المقتضب: ٣/ ٩٣، والخصائص: ١/ ١٨٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢، والإنصاف: ٥٧-٦٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٥٩-٢٦٢، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٩٨، ١/ ٥٥٠.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١١٧، والمقتضب: ٣/ ٢٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٤٩.

المضاف والمضاف إليه معاً هو المقدار المبهَمُ الذي وقع التفسيرُ له، فلم يَجز أَن تقول: مِلْءُ عسلٍ ولا مثلُ زُبْدٍ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتمييزُ المفرد أَكثرُه فيما كان مِقْداراً كَيْلاً كقَفِيزان أَوْ وزْناً كمنَوانِ أَو مساحةً كمَوْضع كَفٍّ أَو عدداً كعشرون أَو مِقْياساً كمِلْؤُه ومثلُها، وقد يقع فيما ليس إِيَّاها، نحوُ قولهم: وَيْحَه رجُلاً، ولِلَّهِ درُّه فارساً، وحَسْبُكَ به ناصراً).

قال الشارح: تمييزُ المفرد أَكثرُ ما يجيء بعد المقادير، والمقدارُ هو المقابِلُ للشيء يَعْدِلُه من غير زيادة ولا نُقْصان، والمقاديرُ أَربعة أَضرُب: مَكِيل ومَوْزون ومَمْسُوح ومَعْدود، فالمَكِيل نحوُ قولك: مَكُّوكانِ[1] [٢/ ٧٣] دقيقاً وقَفِيزان بُرّاً، والموزوزن منَوان سمْناً ورَطْلان عسلاً، والمَمْسوحُ بلغتْ أَرضُنا خمسين جَرِيْباً[2]، وما في السماء موضعُ كفٍّ سحاباً، والمعدودُ نحوُ عشرين درهماً، وكلُّها محتاجةٌ إِلى إِبانتها بالأَنواع لأَنها تقع على أَشياء كثيرة، فإِذا قلت: مَكُّوكانِ احتمَل أَن يكون حِنْطة أَو شعيراً أَو غيرَهما ممَّا يُكال، وإِذا قلت: منَوان احتمَل أَشياءَ كثيرة ممَّا يُوزَن، نحوُ السَّمن والعسل، وإِذا قلت: بلغتْ أَرضُنا وأَردتَ المساحةَ احتمَل أَشياء من المقادير المُتماسَح بها، نحوُ الجَريب والذِّراع والمُدْيِ[3] ونحوِ ذلك، وكذلك إِذا قلت: عندي عشرون احتمَل دنانيرَ ودراهم وثياباً وعبيداً وغيرَها[4] من المعدودات، فوجَب لذلك إِبانتُها بالنون، وحقُّ النوع المفسِّر أَن يكون جَمْعاً معرَّفاً بالأَلف واللام، نحوُ عشرين من الدراهم، أَما كونه جَمْعاً فلأَنه واقع على كلِّ واحد من ذلك النوع، فكان واقعاً على جماعة [٦٨/ ب]، وأَما كونه معرَّفاً باللَّام فلتعريف الجنس، فإِذا قلت: عشرون من الدراهم كنتَ قد أَتيتَ بالكلام على

---

(١) «المَكُّوك: مكيال معروف لأَهل العراق». اللسان (مكك).

(٢) قال ابن دريد: «فأما الجريب من الأرض فأحسبه معرباً» جمهرة اللغة: ١/ ٢٦٦، انظر المعرب: ١١١، واللسان (جرب).

(٣) «مكيال يأخذ جريباً» تهذيب اللغة: ١٤/ ٢٢١، وانظر اللسان (مدي).

(٤) في ط: «وغيرهما» تحريف.

وجهِه ومقْتَضى القياس فيه، وإِن أَردتَ التخفيفَ قلت: عشرون درهماً، فتحذفُ لفظ الجمع وحرفَ التعريف، واكتفيتَ بواحد من ذلك منكورٍ لأَن الواحد المنكور شائع في الجنس، فلشِياعه جرَى مجْرى الجمع.

وأَمَّا قولـه: «**أَو مِقْياساً**» فالمقياسُ: المِقْدارُ، يقال: قِسْتُ الشيءَ بالشيءِ إِذا قدَّرتُه به(١).

وقولُه: «**مِلْؤُه ومِثْلها**» فإشارةٌ إِلى قولهم: مِلْءُ الإِناء عسلاً، وعلى التمرة مثلُها زُبْداً، والفرقُ بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أَن تلك المقادير المذكورة أَشياءُ محقَّقةٌ محدودة، والمقياسُ مقدارٌ على سبيل التقريب لا التحديد، أَلا ترى أَنَّ ملءَ الإِناء ومِثلَ التمرة ليسا بكَيْل معروف ولا ميزانٍ ولا مساحةٍ، وإِنما هو تقريبٌ لمقداره.

وأَما قولُه: «**وقد يقعُ فيما ليس إِيّاها**» يريد أَن التمييز قد يأتي بعد مفرَد ليس مقداراً من المقادير المذكورة، نحوُ قولهم: «وَيْحه رجُلاً ولِلَّـهِ دَرُّه فارساً وحَسْبُكَ به ناصراً» فوَيْحه من المصادر التي لم يُنْطَق لها بفعل، ومعناه الترحُّم، ولله درُّه فارساً جملةٌ اسميةٌ، ومعناها المدحُ، والمرادُ لله عملُه، ومثلُه حَسْبُك به ناصراً، فهذه الأَشياء مبهَمة لأَنه لا يُعلم المدحُ من أَيِّ جهة، فالنكرةُ فيها منصوبةٌ على التمييز، وهي الممدوحةُ في المعنى، ونحوُه «هو أَشجَعُ الناس فارساً» إِذا أَردتَ أَنه هو الممدوحُ بالشجاعة، والمضافُ إِليه المجرورُ ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوينِ في رَطل في منْعه الإِضافةَ إِلى المميِّز كما منعتْ النونُ في عشرين والتنوينُ في رَطْل من ذلك، والتقديرُ وَيْحَه من رجلٍ، ولله درُّه من فارس، وحسْبُك به من ناصرٍ.

فإِن قيل: كيف جاز دخولُ «مِن» ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إِفرادها فقلتَ: مِن رجلٍ ومن فارس ومن ناصر، وحَسُنَ ذلك، وأَنت لا تقول: هو أَفْرَهُ منكَ من عبدٍ، ولا عندي عشرون من درهمٍ بل تردُّه عند ظهور «مِن» إِلى الجمع، نحوُ من

---

(١) كذا في اللسان (قيس).

العبيد ومن الدراهم؟

فالجوابُ أَن هذا الموضع ربَّما الْتبَس فيه التمييزُ بالحال، فأَتَوا بمِن لتخلِّصَه للتمييز، ألا ترى أَنك إِذا قلت: وَيْحه رجلاً ولله درُّه فارساً وحَسْبُك به ناصراً جاز أَن تَعْنيَ في هذه الحال؟ فلمَّا كان قد يقع فيه لَبْسٌ مشتبهَيْنِ فُصِل بينهما بدخول مِنْ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولقد أَبَى سيبويه تقدُّمَ المُميِّز على عامله، وفرَّق أَبو العباس بين النوعَيْن، فأَجاز «نَفْساً طاب زيدٌ» ولم يُجزْ «لي سمْناً منَوان»، وزعم أَنه رأْيُ المازنيّ، وأَنشد قولَ الشاعر:

أَتَهْجُرُ ليلَى بالفِراقِ حبيبَها   وما كان نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ)

قال الشَّارح: اعلمْ أَن سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميِّز على عامله فعلاً كان العاملُ أَو معنىً، لا يجوز أَن [٢/ ٧٤] تقول: عرَقاً تصبَّبَ زيدٌ، ولا نَفْساً طِبتُ، وكذلك لا يجوز سمْناً عندي منَوانِ، ولا بُرّاً عندي قَفيزان على تقدير عندي منَوان سمناً وقَفِيزان بُرّاً، أَما إِذا كان العامل معنىً غيرَ فعلٍ فأَمرُ امتناعِ تقديمِ معموله عليه ظاهرٌ لضعْف عامله، وكذلك يمتنعُ تقديمُ الحال على العامل المعنويِّ، فلا تقول: قائماً في الدار زيدٌ؛ على إرادة في الدار زيدٌ قائماً[(١)].

وأَما إِذا كان العاملُ فعلاً متصرِّفاً فقضيَّةُ الدليل جوازُ تقديم منصوبه عليه لتصرُّف عامله، إلا أَنه منَع من ذلك مانعٌ، وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعلُ مسنَداً إِليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أَن التصبُّب في قولك: تصبَّب زيدٌ عرَقاً وتَفقَّأَ شَحْماً في الحقيقة للعرق والتفقُّؤ للشَّحم؟ والتقديرُ تصبَّبَ عرَقُ زيد وتَفقَّأَ شحْمُه، فلو قدَّمْناهما لأَوْقَعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعلُ، لأَن الفاعل إِذا قدَّمناه خرج عن أَن يكون فاعلاً[(٢)]، وكذلك إِذا قدَّمناه لا يصحُّ أَن يكون في تقدير فاعل نُقل عنه

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ١٣٩- ١٤٠.

(٢) بهذا علَّل ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٨٤، ودفع ابن مالك هذه العلة في شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٠.

الفعلُ، إِذْ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل.

فإن قيل: فأَنت إِذا قلت: جاء زيدٌ راكباً نصبْتَ راكباً على الحال، وجاز لك تقديمُه، فتقول: راكباً جاء زيد، والمنصوبُ هنا هو المرفوعُ في المعنى، فما الفرقُ بينهما؟

قيل: نحن إِذا قلنا: جاء زيد راكباً فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً ومعنىً، وبقي المنصوبُ فضلةً فجاز تقديمُه، وأَما إِذا قلنا: طاب زيدٌ نَفْساً فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً ولم يستوفِه من جهة المعنى، فلذلك لم يَجز تقديمُ المنصوب كما لم يَجز تقديمُ المرفوع، وقد ذهب أَبو عثمان المازنيُّ وأَبو العباس المبرِّد وجماعةٌ من الكوفيين إِلى جوازه، واحتجُّوا لذلك ببيت أَنشدوه، وهو[1]:

أَتَهْجُرُ سَلْمى بالفِراقِ حبيبَها ... وما كادَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ

أَراد وما كاد تَطيبُ نَفْساً بالفراق[2]، ولا حُجَّةَ في ذلك لقلَّته وشذوذه مع أَن الرواية «وما كاد نَفْسي بالفراقِ تَطيبُ»، هكذا قال أَبو إِسحاق الزجَّاج[3].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (واعلمْ أَن هذه المميِّزاتِ عن آخِرها أَشياءُ مُزالةٌ عن أَصلها، أَلا تراها إِذا رجعتْ إِلى المعنى متَّصِفةً بما هي مُنْتصِبةٌ عنه ومنادِيةً على أَن الأَصل عندي زيتٌ رطلٌ وسمْنٌ منَوانِ ودراهمُ عشرون وعسلٌ مِلْءُ الإِناء وزُبْدٌ مثلُ التمرةِ وسَحابٌ موضعُ كفٍّ؟ وكذلك الأَصلُ وصفُ النفْس بالطِّيب والعَرَقِ بالتصبُّب

---

(١) قائل البيت المخبَّل السعدي، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢١.

(٢) أجاز الكسائي والجرمي والمازني والمبرد تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، وصحَّحه ابن مالك، ومنعه سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٠، وزد عليه الأصول: ١/ ٢٢٣-٢٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٤٠، وارتشاف الضرب: ١٦٣٤.

(٣) دفع ابن جني رواية المازني والمبرد برواية الزجاج وتلميذه الزجاجي وهي: «وما كان نفسي بالفراق تطيب»، ثم قال: «فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم» الخصائص: ٢/ ٣٨٤، وفي شرح الكتاب للسيرافي: ٤// ١٤٢: « فإن الرواية عند كثير من أصحابنا وما كان نفس بالفراق تطيب »، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢١.

والشَّيب بالاشْتِعال، وأَن يقال: طابتْ نفْسُه وتصبَّبَ عرقه واشتعلَ شَيْبُ رأْسي لأَن الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل، والسَّببُ في هذه الإِزالة قصدُهم إِلى ضرْب من المبالَغة والتأْكيد).

قال الشَّارح: اعلمْ أنك إِذا أَردت أَن تُخْبِر أَن عندك جنْساً من الأجناس وله مقدارٌ معلومٌ إِما كَيْلٌ معلوم وإِما وَزْنٌ وإِما غيرُهما من المقادير جعلتَ المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضِّحه وتبيِّن كميتَه لأَن الأَوصاف توضِّح الموصوفينَ وتُزيلُ إِبهامها، فتقول: عندي خلٌّ راقودٌ وثوبٌ ذراعٌ ودراهمُ عشرون، ومن ذلك قولُ العرب: أَخذ بنو فلان من بني فلان إِبلاً مائةً[١]، قال الأعشى[٢]:

لَئِنْ كنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً ... ورُقِّيتَ أَسبابَ السَّماءِ بسُلَّمِ

وساغ ذلك لأَن المقادير إِذا انفردتْ كانت نعتاً لَمَا قبلها لَما تضمَّنَ لفظُها من الطُّول والقِصر والقلَّة والكثرة، فإِذا قال: رأَيت ثوباً ذراعاً فكأَنه قال: قصيراً، وإِذا قال: رأَيْتُ ثوباً خمسين ذراعاً فكأنه قال: طويلاً، وإِذا قال مررتُ بإِبلٍ مائةٍ، فكأَنه قال: كثيرة[٣]، وكذلك تقول: مررتُ ببُرٍّ قَفِيزٍ وبعسلٍ رطْلٍ، فيكون جميعُ ما [٢/ ٧٥] مررتَ به من البُرِّ قَفيزاً واحداً، وجميعُ ما مررتَ به من العسل رطلاً واحداً، إِلَّا أَنهم قد يقدِّمون الوصفَ الذي هو المقدار لضرْبٍ من المبالَغة وتأْكيد العناية به، فيقولون: عندي راقُودٌ خلًّا ورطلٌ عسلاً، ولم يحسُن أَن يُجعل وصفاً لَما قبله من المقدار إِذ كان جَوهراً ليس فيه معنى فعل، وكانت إِضافةُ الأَول إِليه سائغةً إِذ كان منه، فتقول: راقودُ خلٍّ ورطلُ عسلٍ، والمعنى من خَلٍّ ومن عسلٍ، كما تقول: ثوبُ خَزٍّ وخاتَم ذهبٍ، والمرادُ ثوبٌ من

---

(١) حكاه سيبويه وابن السراج عن العرب، انظر الكتاب: ٢/ ٢٨، والأصول: ٢٢/ ٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٠٦-١٠٧.

(٢) البيت في ديوانه: ١٢٣، والكتاب: ٢/ ٢٨، والأصول: ٢/ ٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٤٢، والنكت: ٤٥٢.

(٣) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١٠٦-١٠٧، والأعلم في النكت: ٤٥٢.

خزٍّ وخاتمٌ من ذهبٍ، وإن شئت نوَّنتَ ونصبْتَ على التمييز على ما تقدَّم[1].

وإذا قلت: عندي عسلٌ رطلٌ وخلٌّ راقودٌ فقد أَتيتَ به على الأَصل، وإذا قدَّمتَ وقلتَ: عندي رطلٌ عسلاً وراقودٌ خلّاً فقد غيَّرتَهما عن أَصلهما لِـمَا ذكرناه من إرادة المبالَغة والتأكيد في الإِخبار عن مقدار ذلك النوع، فهذا المرادُ من قوله: «**أَلا تراها إذا رجعتْ إلى المعنى مُتَّصفةً بما هي منتصِبةٌ عنه**» يريد أَنها منتصِبة بالمقادير التي قبلها لشَبهها بأَسماء الفاعلِينَ على ما تقدَّم، وهذه المقادير الناصبةُ لها أَوصافٌ في الحقيقة على ما بيَّنا أَن الأَصل في قولك: عندي راقودٌ خلّاً ورطلٌ زيتاً عندي خلٌّ راقودٌ وزيتٌ رطلٌ.

وقوله: «**ومُناديةً على أَن الأَصل كذا**» يريد أَنه مفهومٌ منها معنى الوصفيَّةِ، وإن لم يكن اللفظُ على ذلك، وكذلك القولُ في قولك: طاب زيدٌ نفساً، وتصبَّب عرَقاً وتفقَّأ شحْماً، المعنى على وصف النفس بالطِّيب والعرَق بالتصبُّب والشَّحم بالتفقُّؤ والشَّيب بالاشتعال، فإذا قلت: طاب زيدٌ نفْساً فتقديره طابتْ نفسُ زيد، وإذا قلت: تصبَّبَ عرَقاً فتقديره تصبَّب عرَقُه، وإذا قلت: تفقَّأ شحْماً زيدٌ فتقديره تفقَّأ شحْمُ زيد، وإنما غُيِّرت بأَن نُقِلَ[2] الفعلُ عن الثاني إلى الأَول فارتفعَ بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللَّفظ، واستغنَى الفعلُ به فانتصبَ ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول، إذ كان له به تعلُّق، والفعلُ يَنصبُ كلَّ ما تعلَّقَ به بعد رفْع الفاعل.

وقولُه: «**لأَن الفعل في الحقيقة وصْفٌ في الفاعل**» يريد الفعلَ الحقيقيَّ وهو الحدَثُ، وذلك وصفٌ في الفاعل، فإذا أَخبرتَ عن فاعل بفعل لا يصحُّ منه كان مُحالاً، نحوُ قولك: تكلَّمَ الحجَرُ وطارَ الفرسُ، فالحجَر لا يُوصَفُ بالكلام ولا الفرسُ بالطَّيران، إلَّا أَن تريدَ المجازَ، كذلك قولك: طابَ زيدٌ وتصبَّب وتفقَّأ، لا يُوصف زيد بالطِّيب والتصبُّب والتفقُّؤ، فعُلم بذلك أَن المُراد المجازُ، وذلك أَنه في الحقيقة لشيءٍ من سببه،

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ١٧٣.

(٢) في ط، ر «يُنقل».

وإنما أُسندَ إليه مبالغةً وتأْكيداً، ومعنى المبالَغة أَن الفعل كان مسنَداً إلى جزء منه، فصار مسنَداً إلى الجميع، وهو أَبلغُ في المعنى، والتأكيدُ أَنه لمَّا كان يُفهم منه الإسنادُ إلى ما هو منتصِبٌ به ثمَّ أُسنِدَ في اللَّفظ إلى زيد تمكَّنَ المعنى، ثم لَمَّا احتمَل أَشياءَ كثيرةً، وهو أَن تَطيبَ نفسُه بأَن تَنْبسِطَ ولا تَنْقبِضَ وأَن يَطيب لسانُه بأَن يَعْذُبَ كلامُه وأَن يَطيبَ قلْبُه بأَن يَصْفُوَ انْجِلاؤُه تَبيَّنَ المرادُ من ذلك بالنكرة التي هي فاعلٌ في المعنى، فقيل: طابَ زيدٌ نَفْساً، وكذلك الباقي، فهذا معنى قوله: «**والسَّببُ في هذه الإزالة قَصْدُهم إلى ضَرْبٍ من المبالَغة والتأكيدِ**»، فاعرفْه.

المَنْصُوبُ على الاسْتِثْناء

قال صاحب الكتاب: (المستثنَى في إِعرابه على خمسة أَضرُب: أَحدُها: منصوبٌ أَبداً، وهو على ثلاثة أَوجُه ما استُثْنِي بإِلَّا من كلام موجَب، وذلك جاءني القومُ إِلَّا زيداً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن الاستثناء اسْتِفْعال من ثَنَاه عن الأَمر يَثْنِيه إِذا صَرَفَه عنه، فالاستِثْناء صَرْفُ [٢/ ٧٦] اللَّفظ عن عمومه بإِخراج المستثنَى من أَن يتناولَه الأَولُ، وحقيقتُه تخصيصُ صفة عامَّة، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناءً، فإِذا قلت: قام القومُ إِلَّا زيداً تبيَّنَ بقولك: إِلَّا زيداً أَنه لم يكن داخلاً تحت الصَّدْر، إِنما ذكرتَ الكلَّ وأَنت تريد بعضَ مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين: الاستثناءُ إِخراجُ بعضٍ من كلٍّ، أَي إِخراجُه من أَن يتناولَه الصدرُ[1]، فإِلَّا تُخرج الثاني ممَّا دخل في الأَول، فهي شِبْهُ حرف النفي، فقولنا: قام القومُ إِلَّا زيداً بمنزلة قام القوم لا زيدٌ، إِلَّا أَن الفرق بين الاستثناء والعطف أَن الاستثناء لا يكون إِلَّا بعضاً من كلٍّ، والمعطوفُ يكون غيرَ الأَول، ويجوز أَن يُعطف على واحد، نحوُ قولك: قام زيد لا عمرو، ولا يجوز في الاستثناء أَن تقول: قام زيدٌ إِلَّا عمراً.

والمستثنى منه والمستثنى جملةٌ واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف، فإِذا قلت: جاءني قومُك إِلَّا قليلاً منهم فهو بمنزلة قولك: جاءني أَكثرُ قومك، فكأنه اسم مضاف لا يتمُّ إِلَّا بالإِضافة[2]، وأَصلُ المستثنى أَن يكون منصوباً لأَنه كالمفعول، وإِنما يُعدَلُ عنه لغرض يُذكَر بعدُ[3].

---

(١) كذا في أسرار العربية: ٢٠١، وانظر الكتاب: ٢/ ٣٣٠، والأصول: ١/ ٢٨١-٢٨٢، ١/ ٢٩١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٦٢، ٨/ ١٩٤، والنكت: ٦١٤، ٦٢٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٣-٣٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٥٢.

(٢) من قوله: «فإلا تخرج الثاني ..» إلى قوله: «بالإضافة» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٢٨١-٢٨٢ ببعض خلاف.

(٣) انظر شبه المستثنى بالمفعول في الأصول: ١/ ٢٨١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٤٨، والنكت: ٦١٤-٦١٥، و ما سيأتي: ٢/ ١٨٩، ٢١١.

ولْنقدِّمْ الكلامَ على العامل في المستثنى ثم على أَقسامه، وفي العامل في المستثنى أَقوال [٦٩/ ب]:

منها قول سيبويه: إِن العامل فيه الفعل المقدَّمُ أَو معنى الفعل بواسطة إِلَّا[1].

فإِن قيل: الفعلُ المتقدِّمُ لازمٌ غيرُ متعدٍّ فكيف يجوز أَن يعمل في المستثنى النصبَ.

قيل: لَمَّا دخلتْ عليه إِلَّا قوَّتْه، وذلك أَنها أَحدثتْ فيه معنى الاستثناء كما يَقْوَى بحرف الجرِّ في مررتُ بزيد.

فإِن قيل: فهلَّا أَعملوا إِلَّا فيما بعدها كما أَعملوا حروفَ الجرِّ لَمَّا أَوصَلت الفعلَ إِلى ما بعدها فالجوابُ أَن إِلَّا إِنما لم تعمل جرَّاً ولا غيرَه من قِبل أَنها لم تَخلُصْ للأَسماء دون الأفعال والحروف، أَلا تراك تقول: ما جاءني زيد قَطُّ إِلَّا يقرأُ، ولا مررتُ بمحمَّد قَطُّ إِلَّا يصلِّي، ولا لقيتُ بكراً إِلَّا في المسجد، ولا رأَيْتُ خالداً إِلَّا على الفرس؟ فلمَّا لم تَخلُصْ للأَسماء، بل باشرتَ بها الأَفعالَ والحروفَ كما باشرتَ بها الأَسماءَ لم يَجز لها أَن تعملَ جرَّاً ولا غيره[2]، وذلك لأَن العامل ينبغي أَن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، فلمَّا لم يكن لِإِلَّا اختصاصٌ بالاسم لم يجز لها أَن تعمل فيه.

وإِذا قلت: قام القومُ اقتضى ذلك كلَّ مَنْ يدخل تحت عموم اللفظ، فإِذا أَتيتَ

---

(١) ظاهر بعض النصوص في الكتاب أن العامل في المستثنى ما قبله من الكلام دون تحديد، انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٢/ ٣٣٠، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٨٤-١٨٥، والنكت: ٦٢١، إلا أن بعضها الآخر يشير إلى أن العامل في المستثنى هو «إلا» نفسها، وهذا ما استظهره ابن مالك من كلام سيبويه وصحَّحه، انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٢/ ٣١٩، ٢/ ٣٣١، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٧١-٢٧٣، وذهب السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٨٤-١٨٥إلى أن العامل هو الفعل.

وممن ذهب إلى أن المستثنى منصوب بالفعل الذي قبله بوساطة إلا أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني، وهو مذهب البصريين، انظر سر الصناعة: ١٢٦، والمقتصد: ٦٩٩، والإنصاف: ٢٦١، وأسرار العربية: ٢٠١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٦.

(٢) من قوله: «لم تعمل جراً ..» إلى قوله: «ولا غيره» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٢٨-١٢٩.

بالاستثناء بيَّنَتَ أَن مدلول الأَول وعمومه ليس مراداً، فاقتضى البيانَ فنُصب المستثنى لاقتضائه إِياه على حدِّ اقتضاء العشرين ما بعدها إِذا قلت: عندي عشرون درهماً.

وذهب أَبو العباس المبرِّد وأَبو إِسحاق الزجَّاج[١] وطائفة من الكوفيين إِلى أَن الناصِبَ للمستثنى «إِلَّا» نيابةً عن أَسْتثني، فإِذا قال: أَتاني القوم إِلَّا زيداً فكأَنه قال: أَتاني القوم أَستثني زيداً، وهو ضعيف لأَنك تقول: أَتاني القوم غيرَ زيدٍ، فتنصبُ غيراً، ولا يجوز أَن تقدِّر بأَسْتثني «غيرَ زيد» لأَنه يُفسِدُ المعنى، وليس قبل «غير» حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب[٢]، ولأَن فيه إِعمالَ معنى الحرف، وإِعمالُ معاني الحروف لا يجوز، أَلا ترى أَنك لا تقول: ما زيداً قائماً على معنى نَفَيتُ زيداً قائماً، وإِنما لم يجز ذلك لأَنهم إِنما أَتوا بالحروف نائباتٍ عن الأفعال إِيجازاً واختصاراً، فإِذا أَخذتَ تُعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلُّعٌ إِلى الأَفعال، وفيه نقضٌ للغرض وتراجُع عمَّا اعْتَزموه، فلم يجز ذلك كما لم يجز الإِدغامُ في مثل جَلْبَبَ ومَهْدَدَ لأَن فيه إِبطالَ غرضهم، وهو الإِلحاق.

وذهب الفرَّاء وهو المشهورُ من مذهب الكوفيين إِلى أَن إِلَّا مركَّبة من حرفَيْن إِنَّ التي تنصبُ الأَسماء، وترفعُ الأَخبار، ولا التي للعطف، فصار إِنَّ لا، فخُففتْ النونُ وأُدغمت في اللَّام فأَعملوها فيما بعدها عملَيْن، فنصبوا بها في الإِيجاب اعتباراً بإِنَّ، وعطَفوا بها في النفي [٢/ ٧٧] اعتباراً بلا، فإِذا رفعوا في النفي فقد أَعملوها عملَ لا، فجعلوها عاطفةً، وإِذا نصَبوا بها في الإِيجاب فقد أَعملوها عملَ إِنَّ، وزيداً اسمُها، وقد كَفَتْ «لا» من الخبر، والتأويلُ إِنَّ زيداً لم يَقُمْ، وهو قول فاسد أَيضاً، لأَنَّا نقول: ما أَتاني

---

(١) انظر مذهبهما في المقتضب: ٤/ ٣٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٨٤ - ١٨٥، وأسرار العربية: ٢٠١، والإنصاف: ٢٦١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٦، وارتشاف الضرب: ١٥٠٦ ودفع ابن جني مذهب المبرد في الخصائص: ٢/ ٢٧٦، وسر الصناعة: ١٢٩، وردَّ ابنا الأنباري ومالك مذهبي المبرد والزجاج، انظر أسرار العربية: ٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٧٨.

(٢) من قوله: «وذهب أبو العباس المبرد ..» إلى قوله: «الناصب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٨٥، والأعلم في النكت: ٦٢٢.

إِلَّا زيدٌ فنرفعُ زيداً، وليس قبله مرفوعٌ يُعطَفُ عليه، ولم يجز فيه النصبُ، فيبطُلُ تأثيرُ الحرفين معاً[١].

وحُكي عن الكسائي أنه قال: إِنما نصبْنا المستثنى لأَن تأويله قام القومُ إِلا أَنَّ زيداً لم يَقُمْ، وقد ردَّه الفرَّاء بأَن قال: لو كان هذا النصبُ بأَنَّه لم يَفعلْ لكان مع «لا» في قولك: قام زيد لا عمرو كذلك، وقيل: قولُ الكسائي يرجعُ إِلى قول سيبويه، وإِنما هذا القولُ لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل[٢].

فأَمَّا قول صاحب الكتاب: «المستثنى في إِعرابه على خمسة أَضرُب: أَحدُها منصوبٌ أَبداً، وهو على ثلاثة أَوجُه: ما استُثْني بإِلَّا من كلام مُوجَب، وذلك جاءَني القومُ إِلَّا زيداً» فإِنه على ما ذكَر، وذلك أَن المستثنى في إِعرابه على خمسة أَضرُب منها ما هو منصوبٌ أَبداً، فلا يجوز غيرُه من الإِعراب، وهو ثلاثة أَشياء: أَحدُها ما استُثني بإِلَّا من كلام مُوجَب، و«إِلَّا» أُمُّ حروف الاستثناء، وهي المستوليةُ على هذا الباب.

وقولُه: «**من كلامٍ مُوجَبٍ**» فالموجَبُ من الكلام ما ليس معه حرفُ نفي، والمثبَتُ من الأَفعال ما وقع وحدَث، فقولك: قام زيد موجَبٌ مثبَت، موجَبٌ لأَنه ليس بمنفيٍّ ولا جارٍ مَجْرى المنفيِّ بأَن يكون معه حرفُ نفي أَو استفهام، ومثبَتٌ من حيث إِنه قد وقع وكان، فكلُّ مثبَتٍ موجَبٌ، وليس كلُّ موجَبٍ مثبَتاً، فقولك: يقوم زيد موجَبٌ لعدم النافي أَو ما يَجْري مَجْراه، وليس بمثبَتٍ، والعبرةُ في الاستثناء بالموجَب سواءٌ كان مثبَتاً أَو غيرَ مثبَت، فالمستثنى من الموجَب منصوبٌ أَبداً، نحوُ قولك: أَتاني القومُ إِلَّا زيداً، ورأَيتُ القومَ إِلَّا زيداً، ومررتُ بالقوم إِلَّا زيداً، ليس فيه إِلَّا النصبُ.

---

(١) بهذا دفع السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٨٧ مذهب الفراء، وانظر الردَّ عليه في أسرار العربية: ٢٠٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٧٩.

(٢) من قوله: «وحُكي عن الكسائي ..» إلى قوله: «العامل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٨٦-١٨٧، وهو معنى كلام صاحب الإنصاف: ٢٦٥، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٥، .

وإنما كان منصوباً لشبَهه بالمفعول، ووجهُ الشَّبه بيْنهما أنه يأْتي بعد الكلام التامِّ فضلةً، وموقعُه من الجملة الآخِرُ كموقعه، وإنما قلنا: إنه مشبَّه بالمفعول ولم نقل: إنه مفعول لأَن المستثنى أَبداً بعضُ المستثنى منه، والمفعولُ غيرُ الفاعل، وكذلك قلنا في خبر كان: إنه مشبَّه بالمفعول، ويؤَيِّد ما قلناه أَنه يعمل في المستثنى المعاني، نحوُ قولك: القومُ في الدار إلَّا زيداً، والمفعولُ الحقيقيُّ لا يعمل فيه إلَّا لفظُ الفعل إما ظاهراً وإما مضمَراً، فاعرفْه[1].

قال صاحب الكتاب: (وبِعَدا وخَلَا بعد كلِّ كلام، وبعضُهم يجرُّ بخَلا، وقيل: بهما، ولم يُورِد هذا القولَ سيبويه ولا المبرِّدُ).

قال الشارح: ومن ذلك [٧٠/ أ] المستثنى بخلَا وعدَا، فإن المستثنى بهما لا يكون إلا نصْباً، سواءٌ كان الاستثناء من موجَب أو منفيّ، تقول: قام القومُ خلَا زيداً وعدَا عمراً، وما قام أَحدٌ خلَا زيداً وعدَا عمراً، وما بعدهما مخرَجٌ ممَّا قبلهما، فهو بعد الموجَب منفيّ وبعد المنفي موجَبٌ مثبَتٌ.

وإنما كان المستثنى بهما منصوباً لأَنهما فعلان ماضيان، وفاعلُهما مضمَرٌ مستتِرٌ فيهما لا يظهر في تثنية ولا جمْع، فتقول: قام القومُ خلَا زيداً، وخلَا الزيدَيْنِ وخلَا الزيدِيْنَ، وكذلك عَدَا، والتقديرُ خلَا بعضُهم زيداً وعدَا بعضُهم زيداً، وخلَا بعضُهم الزيدَيْنِ، وعدَا بعضُهم الزيدِينَ، وكذلك في الجمع، والفاعلُ المضمَر المقدَّر بالبعض موحَّدٌ أبداً، وإن كان المستثنى منه مثنًّى أَو مجموعاً لأَن البعض يقع على الاثنَيْن والجمع على حسَب المستثنى منه، فانتصابُ ما بعدَهما بأَنه مفعولٌ.

فأَمَّا خلَا فإنه فعل لازم في أَصله لا يتعدَّى إلا في الاستثناء خاصةً، وأَما عدَا فهو متعدٍّ [٢/ ٧٨] في أَصله، من عَدَاه الأَمرُ يَعْدُوه إذا جاوَزه، وإنما استُثني بهما وإن لم يكن لفظُهما جَحْداً لِمَا فيهما من معنى المجاوَزة والخروج عن الشيء[2]، فجَرَيا في هذا المكان

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ١٨٥.

(٢) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧ ولفظه.

مَجْرى ليس ولا يكون، وصار لذلك منصوبُهما هو المرفوعَ في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون.

وبعضُ العرب يجعل خَلَا حرفَ خَفْض[١]، فيخفضُ المستثنى على كلِّ حال كما أَن حاشَى كذلك، فيكون لفظُها مُشْتَرَكاً بين الحرف والفعل، فإِن اعتقدتَ فيها الحرفيَّة جررْتَ ما بعدها، وإِن اعتقدتَ فيها الفعليَّة نصبتَ بها، وصارت كلفظ «على» مشترَكةً بين الحرف والفعل، وهذا لا خلاف فيه، وأَما «عدَا» فهي فعلٌ، ولم يَحْكِ سيبويه ولا أَبو العباس المبرِّد فيها الحرفيَّة، وإِنما حكاها أَبو الحسن الأَخفشُ فعدَّها مع «خلَا» ممَّا يَجرُّ[٢].

قال صاحب الكتاب: (فأَما ما عدَا وما خلَا فالنصبُ ليس إِلَّا، وكذلك ليس ولا يكون، وذلك جاءني القوم أَو ما جاؤوني عدَا زيداً وخلَا زيداً وما عدَا زيداً وما خلَا زيداً، قال لبيد:

أَلا كُلُّ شيءٍ ما خلَا اللهَ باطلُ

وليس زيداً، ولا يكونُ زيداً، وهذه أفعالٌ مضمَرٌ فاعِلُوها).

قال الشَّارح: أَمَّا ما خلَا وما عدَا فلا يقع بعدهما إِلَّا منصوبٌ، لأَن «ما» فيهما مصدريَّة، فلا تكون صِلتُها إِلَّا فعلاً، وفاعلُها مضمَر مقدَّرٌ بالبعض على ما تقدَّم، و«ما» وما بعدها في موضع مصدر منصوب، فإِذا قلت: قام القوم ما خلَا زيداً وما عدَا بكراً كأَنك قلت: خُلُوَّ زيد وعُدُوَّ بكر، كأَنك قلت: قام القوم مُجاوَزَتَهم زيداً، وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا: رجعَ عَوْدَه على بَدْئه[٣]، ونظائرُه كثيرةٌ، فأَما قول لبيد[٤]:

---

(١) حكاه سيبويه عن بعض العرب، انظر الكتاب: ٢/ ٣٤٩، والمقتضب: ٤/ ٤٢٦، والأصول: ١/ ٢٨٨، والبصريات: ٨٧٤.

(٢) انظر ما حكاه الأخفش في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٢، والنكت: ٤٣١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٩، وارتشاف الضرب: ١٥٣٤.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧-١٨، و النكت: ٦٤٩، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٨.

(٤) البيت في ديوانه: ٢٥٦.

أَلا كُلُّ شيءٍ ما خلَا اللهَ باطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

الشاهد فيه نصبُ اسم الله تعالى بقوله: «ما خلَا» على ما قدَّمناه، ومعنى البيت ظاهرٌ.

وكذلك الاستثناءُ بليس ولا يكون، لا يكون المستثنى بهما إلَّا منصوباً منفيَّاً كان المستثنى منه أَو موجَباً، وذلك قولك في الموجَب: قامَ القومُ ليس زيداً ولا يكونُ زيداً، وتقول في المنفيّ: ما قام القومُ ليس زيداً ولا يكونُ زيداً، وانتصابُ المستثنى هنا بأَنه خبرُ ليس ولا يكون، واسْمُهما مضمَرٌ، والتقديرُ ليس بعضُهم زيداً ولا يكون بعضُهم زيداً[١]، ولا يظهر هذا الاسمُ المقدَّر على ما تقدَّم في خلَا وعدَا لأَن هذه الأَفعال أُنيبتْ في الاستثناء عن «إلَّا»، فكما لا يكون بعد إلَّا في الاستثناء إلا اسمٌ واحدٌ فكذلك لا يكون بعد هذه الأَفعال إلَّا اسمٌ واحدٌ لأَنها في معناها.

والكوفيون يقولون: التقديرُ لا يكون فِعْلُهم فِعْلَ زيد، أَضمرتَ الفعلَ، وهو المضمَر المجهولُ، ووضعتَ الاسمَ المنصوب موضعَ الفعل[٢]، وما ذهب إليه البصريون أَمثَلُ لأَنه أَقلُّ إِضماراً[٣]، فكان أَولَى.

وقد يكون «ليس ولا يكون» وصفَيْن لِمَا قبلهما من النكرات، تقول: أَتَتْني امرأَة لا تكونُ هنداً، فموضعُ «لا تكون» رفعٌ بأَنه وصفٌ لامرأة، وكذلك تقول في النصب والجرِّ: رأَيتُ امرأَةً ليست هنداً ولا تكون هنداً، ومررت بامرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً.

ولا يُوصَفُ بخلَا وعدَا كما وُصف بلَيْس ولا يكون، لا تقول: أَتتْني امرأة خلَتْ

---

(١) كذا التقدير في الكتاب: ٢/ ٣٤٧، والمقتضب: ٤/ ٤٢٨، والأصول: ١/ ٢٨٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣١١.

(٢) انظر تقديرهم في ارتشاف الضرب: ١٥٣٨.

(٣) من قوله: : «والكوفيون يقولون ..» إلى قوله: «إضماراً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٥-١٦.

هنداً وعدَتْ جُمْلاً، وذلك أَن «ليس ،ولا يكون» لفظُهما جَحْدٌ، فخالَفَ ما بعدهما ما قبلهما، فجرَيا في ذلك مَجْرى غير، فوُصف بهما كما يوصَفُ بغير، وأَما خلَا وعدَا فليسا كذلك، وإِنما يُستثنى بهما على التأويل لا لأَنهما جحْدٌ، ولَّما كان معناهما المجاوَزَةَ والخروجَ عن الشيء فُهِمَ منهما مفارَقةُ الأَول، فاستُثْني بهما لهذا المعنى، ولم يوصَفْ بهما لأَن لفظَهما ليس جَحْداً فيَجْرِيا مَجْرى غير[1].

فإن قيل: فما موضعُ «ليس» [٢/ ٧٩] و«لا يكون» من الإعراب في الاستثناء؟ قيل: يحتَمِل وجهَيْن:

أَحدُهما: أَن لا يكون لواحد منهما موضعٌ من الإِعراب، بل يكون كلاماً مستأنَفاً خُصِّص به ذلك العامُّ كما يقول القائل: جاءني الناس وما جاءني زيدٌ، عقَّب[2] كلامه بجُملة مستأنِفةٍ[3] الكلامَ الأَول، بيَّنَ بها خصوصَ الجملة الأُولى، ومثلُه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[4] ثم قال: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[5] فجرى ذلك مَجرى إِلَّا أَن يكون له إِخوة.

والوجه الثاني: أَن يكونا في موضع الحال، فإذا قلت: جاءني القومُ ليس زيداً ولا يكون زيداً فتقديرُه جاءني القومُ وليس بعضُهم زيداً ولا يكون بعضُهم زيداً، كما تقول: جاءني زيد وليس معه عمرو، ويجوز إِسقاطُ الواو فتقول: جاءني زيدٌ ليس معه عمرو، ويَلزمُ إِسقاطُ الواو في الاستثناء لأَن «ليس ولا يكون» نائبان عن «إِلَّا»، ولا يكون مع إِلَّا الواوُ، فكذلك في «ليس ولا يكون»[6]، ويكون التقديرُ جاءني القوم خالِينَ من زيد

---

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧، وانظر الأصول: ١/ ١٨٧.
(٢) في ط، ر: «عقيب».
(٣) في ط، ر: «من غير» موضع «مستأنفة».
(٤) النساء: ٤/ ١١.
(٥) النساء: ٤/ ١١.
(٦) من قوله: «أحدهما... » إلى قوله: «يكون ...» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ /١٦، و انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦٥-٢٦٦، وارتشاف الضرب: ١٥٣٨.

وعادِينَ عن زيد، وتكون الجملتان كلاماً واحداً، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وما قُدِّم من المستثنى كقولك: ما جاءني إِلَّا أَخاك أَحدٌ، قال[1]:

وما ليَ إِلَّا آلَ أَحمدَ شِيعةٌ ... وما ليَ إِلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ)

قال الشارح هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة [٧٠/ ب] التي لا يكون المستثنى فيها إِلَّا منصوباً، وذلك المستثنى إِذا تقدَّم على المستثنى منه، نحوُ قولك: ما جاءني إِلَّا زيداً أَحدٌ، وما رأَيتُ إِلَّا زيداً أَحداً، وما مررتُ إِلَّا زيداً بأَحد، وإِنما لزمَ النصبُ في المستثنى إِذا تقدَّم لأَنه قبل تقدُّم المستثنى كان فيه وجهان البدلُ والنصبُ، فالبدلُ هو الوجهُ المختار على ما سيُذكَر بعدُ، والنصبُ جائز على أصل الباب، فلمَّا قدَّمته امتنعَ البدلُ الذي هو الراجحُ لأَن البدل لا يتقدَّم المبدَلَ منه من حيث كان من التوابع، كالنعت والتأكيد، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فتعيَّنَ النصبُ الذي هو المرجوحُ للضرورة، ومن النحويين مَنْ يسمِّيه أَحسنَ القبيحَيْنِ[2]، ونظيرُ هذه المسألة صفةُ النكرة إِذا تقدَّمت، نحوُ فيها قائماً رجلٌ[3]، لا يجوز في قائم إِلَّا النصبُ لأَنك إِذا أَخَّرتَه فقلت: فيها رجلٌ قائم جاز في قائم وجهان الرفعُ على النعت والنصبُ على الحال، إِلَّا أَن الحال ضعيفٌ لأَن نعتَ النكرة أَجودُ من الحال منها، فإِذا قُدم بطَلَ النعتُ، وإِذا بطَل النعتُ تعيَّنَ النصبُ على الحال ضرورةً، فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً.

فأَما قولُ الشاعر الذي أَنشدَه فإِن البيت للكُميت، ومَشْعَبُ الحقِّ: طريقُه، والشِّيعة: الأَعْوان والأَحزاب، والأَصلُ فما لي شيعةٌ إِلَّا آلُ أَحمدَ وما لي مَشْعَبٌ إِلَّا مَشْعَبُ الحقِّ،

---

(١) في المفصل: ٦٨ «قال الكميت»، وسينسبه الشارح إليه، والبيت في شرح هاشميات الكميت: ٥٠، وكامل المبرد: ٢/ ٩٠، والإنصاف: ٢٧٥، والعيني: ٣/ ١١١، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٩٨.

(٢) منهم ابن جني، انظر الخصائص: ١/ ٢١٣.

(٣) بهذا نظَّر سيبويه واستدلَّ في الكتاب: ٢/ ٣٣٥.

وقال الآخر، وهو كعب بنُ مالك[١]:

والنـاسُ أَلْـبٌ علينْـا فيـكَ لـيس لنَـا ... إِلَّا السُّـيوفَ وأَطْـرافَ القَـنَا وَزَرُ

يخاطِب النبيَّ صلى الله عليه وسلم، والأَلْبُ: المتألِّبون المجتمعون، والوَزَر: المَلْجأ، وأَصله الجبَل[٢].

قال صاحب الكتاب: (وما كان استثناؤه منقطِعاً كقولك: ما جاءني أَحدٌ إِلَّا حماراً، وهي اللغة الحجازيَّة ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾، وقولُهم: ما زاد إِلَّا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إِلَّا ما ضَرَّ).

قال الشَّارح: هذا هو الوجه الثالث ممَّا لا يكون المستثنى فيه إِلَّا منصوباً، وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأَول، ويسمَّى المنقطِعَ لانْقِطاعه منه إِذ كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيءِ ممَّا هو من جنسه، لأَن استثناء الشيء من جنسه إِخراجُ بعضٍ ما لولاه لَتناولَه [٢/ ٨٠] الأَولُ، ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق.

فأَما إِذا كان من غير الجنس فلا يتناولُه اللفظُ، وإِذا لم يتناولْه اللفظُ فلا يحتاجُ إِلى ما يُخْرجه منه، إِذ اللفظُ إِذا كان موضوعاً بإِزاء شيء وأُطْلِقَ فلا يتناولُ ما خالَفَه، وإِذا كان كذلك فإِنما يصحُّ بطريق المَجاز والحمْلِ على «لكنَّ» في الاستدراك، ولذلك قدَّرها سيبويه بلكنَّ[٣]، وذلك من قِبل أَن «لكنَّ» لا يكون ما بعدها إِلَّا مخالِفاً لِمَا قبلها كما أَن إِلَّا في الاستثناء كذلك، إِلَّا أَن «لكنَّ» لا يُشترَطُ أَن يكون ما بعدها بعضاً لَما قبلها بخلاف «إِلَّا»، فإِنه لا يُستثنى بها إِلَّا بعضٌ من كلٍّ، فعلى هذا تقول: ما جاءني أَحدٌ إِلَّا حماراً، وما بالدار أَحدٌ إِلَّا وَتِداً، فهذا المستثنى وما كان مثلَه منصوبٌ أَبداً، وذلك لتعذُّر

---

(١) البيت في ديوانه: ١٧١، والكتاب: ٢/ ٣٣٥-٣٣٦، والكامل للمبرد: ٢/ ٩٠، والنكت: ٦٣٩، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٩٧، والإنصاف: ٢٧٦.

(٢) كذا في اللسان (وزر).

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٩.

البدل، إذ لا يُبْدَل في الاستثناء إِلَّا ما كان بعضاً للأَول، وإِذا امتنع البدلُ تعيَّنَ النصبُ على ما ذكرنا في الاستثناء المقدَّم.

وهذا الاستثناء على ضربَيْن: أَحدُهما ما النصبُ فيه مختارٌ، والآخر واجبٌ، فالأَول نحوُ قولك: ما جاءني أَحدٌ إِلَّا حماراً، وما بالدار أَحدٌ إِلَّا دابةً، فهذا وشبهُه فيه مذهبان:

مذهبُ أَهل الحجاز، وهي اللغة الفصحَى، وذلك نصبُ المستثنى على كلِّ حال لَما ذكرناه من الاعتلال، ومذهبُ بني تميم، وهو أَن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ، فالنصبُ على أَصل الباب[1]، والبدلُ على تأويلَيْن[2]:

أَحدُهما: أَنك إِذا قلت: ما جاءني أَحدٌ إِلَّا حمارٌ فكأَنك قلت: ما جاءني إِلَّا حمارٌ، ثم ذكرتَ أَحداً توكيداً، فيكون الاستثناء من القَدْر الذي وقعتْ الشَّرِكةُ فيه بين الأَحَدِينَ والحمارِ، وهي الحيوانيَّة مثلاً أَو الشيئيَّة، ويكون تقديره ما جاءني حيوانٌ أَو شيءٌ أَحدٌ أَو غيرُه إِلَّا حمارٌ.

الثاني من التأْويلَيْن: أَن تجعلَ الحمارَ يقوم مَقامَ مَنْ جاءكَ من الرجال على التمثيل كما يقال: عِتابُكَ السيفُ، وتحيَّتُك الضَّرْبُ، كما قال[3]:

وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

وقال الآخر[4]:

---

(١) انظر اللغتين الحجازية والتميمية في الكتاب: ٢/ ٣١٩، والمقتضب: ٤/ ٤١٢-٤١٤، والأصول: ١/ ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٩٦.

(٢) ذكرهما سيبويه: ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠، والسيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٩٦، والأعلم في النكت: ٦٢٣.

(٣) هو عمرو بن معديكرب، والبيت في ديوانه: ١٤٩، والنوادر لأبي زيد: ٤٢٨، والخزانة: ٤/ ٥٦، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٢٣، والمقتضب: ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣، والخصائص: ١/ ٣٦٨، والنكت: ٦٢٦.

دلفت: زحفت.

(٤) هو ابن الأَيهم التغلبي كما في الكتاب: ٢/ ٣٢٣، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٩٢، والنكت: ٦٢٦، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤١٣.=

ليــس بيْنــي وبــين قَيْــسٍ عِتــابٌ   غـيرُ طَعْـنِ الكُلَـى وضَـرْبِ الرِّقـابِ

أَي هذا الذي أَقامه مُقامَ التحيَّة والعِتاب.

ومن الاستثناء المنقطِع قولُـه تعـالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1] وقولُـه تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٠ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾[2]، وبنو تميم يقرؤونها بالرفع[3]، يجعلون «اتِّباعَ الظنِّ» عِلمَهم وابْتِغاءَ وجْهِه سبحانه نعمةً لهم عنده، ومنه قولُ الشاعر[4]:

وبَلْــدةٍ ليــس بهــا أَنِيْــسُ   إِلَّا اليَعــافِيرُ وإِلَّا العِيْــسُ

جعل اليعافِيرَ أَنيسَ ذلك المكان، ومثلُه قول النابغة[5]:

=ومن قوله: «على تأويلين» إلى نهاية البيت قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٤١٣ بخلاف يسير.

(١) النساء: ٤/ ١٥٧.

(٢) الليل: ٩٢/ ١٩-٢١.

(٣) أي يقرؤون «اتباع» و «ابتغاء» بالرفع، وذكر هذه القراءة عنهم سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٣، والمقتضب: ٤/ ٤١٣.
قرأ ابن وثاب بالرفع في «ابتغاء»، انظر البحر المحيط: ٨/ ٤٨٤.
وصوَّب الفراء رفع «ابتغاء» والزجاجُ رفعَ «اتباع»، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٢٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢١١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨٦.

(٤) هو جران العود، والبيتان في ديوانه: ١١١، والعيني: ٣/ ١٠٧، والخزانة: ٤/ ١٩٧، وهما بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٢١-٣٢٢، والمقتضب: ٤/ ٤١٤، ومجالس ثعلب: ٣٨٤، والنكت: ٦٢٥، والإنصاف: ٢٧١، والأول منهما بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٦٣.
اليعافير جمع يعفور، وهو ولد الظبية، العيس جمع مفرد عيساء، وهي الإبل يخالط بياضها شقرة.

(٥) البيتان في ديوانه: ٢-٣، والكتاب: ٢/ ٣٢٠-٣٢١، والمقتضب: ٤/ ٤١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩١، والنكت: ٦٢٤، والإنصاف: ٢٦٩، وشرح شواهد الإيضاح: ١٩١، والخزانة: ٢/ ١٢٦، والأول في الأصول: ٣/ ٢٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٧٢، ٣/ ٣٥، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٣٩٠، وشرح الملوكي: ١٠٦، ٢١٦.=

وقفْتُ فيهـا أُصَيْلاناً أُسائلُها عَيَّتَ جواباً وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ
إِلّا الأَوارِيَّ لَأْياً ما أُبيِّنُها والنُّؤْيَ كالحَوْضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ[٢/ ٨١]

يُنْشَد برفع الأَواريّ[1] ونصْبها، فمَن رفَع جعلَها مِن إِحدى ذلك المكان، والوجهُ النصبُ، وعليه أَكثر الناس[2].

وأَمّا الضربُ الثاني وهو ما لا يجوز فيه إِلّا النصبُ فقط، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]، فمَنْ في موضع نصب لأَنه من غير الجنس لأَن (عاصِم) فاعِلٌ، و«مَنْ رَحِمَ» معصومٌ، أَي من رحِمَه اللهُ، والفاعلُ ليس من جنس المفعول[4]، ومنهم مَنْ يجعله استثناء متَّصلاً، [٧١/ أ] فيكون «عاصم» فاعلاً بمعنى مفعول، أَي ذو عِصْمة[5]، نحوُ قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[6]، أَي مدفوقٍ، وقولِه تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[7] أَي مرضيَّة، ومنه قولُ الشاعر[8]:

=الأواريّ جمع آريّ، وهو محبس الدابة، المظلومة: الأرض التي لم يكن بها أثر فاحتاج أهلها أن يحفروا فيها حوضاً، فحفرهم ظلمهم إياها. الديوان: ٤.

(١) روى أبو عبيدة والأصمعي بالضم، انظر ديوان النابغة الذبياني: ٣، وبنو تميم ترفع، والحجازيون ينصبون، انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٠-٣٢١، والمقتضب: ٤/ ٤١٤.

(٢) كذا قال المبرد في المقتضب: ٤/ ٤١٤، وقال الأصمعي: «والرفعُ أجود»، ديوان النابغة الذبياني: ٤.

(٣) هود: ١١/ ٤٣.

(٤) أي الاستثناء منقطع، وهو ما ذهب إليه سيبويه والفراء والمبرد، انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٥، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٥، والمقتضب: ٤/ ٤١٢.

(٥) هو قول الأخفش، وقول ثان للفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٥، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٢٠٢، والنكت: ٦٢٨، وساق الفارسي القولين، انظر المقتصد: ٧٢٢.

(٦) الطارق: ٨٦/ ٦.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ٢١، القارعة: ١٠١/ ٧.

(٨) هذا عجز بيت، وصدره

لقد عَيَّل الأَيْتَامَ طَعْنَةُ ناشِرَهْ ..=

أَناشِـــرَ لا زالـــتْ يمينُـــك آشِـــرَهْ

بمعنى مأْشورة، أَي مقطوعة، وهو ضعيف لأَنه خلاف الظاهر، وإِنما يُصار إِلى مثله ما لم يوجَد عنه مندوحةٌ، ويجوز أَن يكون[١] متَّصلاً من وجه آخر، وذلك أَن يكون «مَنْ رَحم» هو اللَّـهَ تعالى لأَنه هو الراحمُ، والمعنى لا يَعْصِمُ مِنْ أَمر الله إِلَّا اللَّـهُ[٢].

ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أَبي الخطَّاب «ما زادَ إِلَّا ما نَقَصَ، وما نفَع إِلَّا ما ضَرَّ»[٣]، فما الأُولى نافيةٌ، وما الثانيةُ مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب، وفي «زاد» ضمير يعود إِلى مذكور، وكذلك في «نفَعَ»، والمعنى ما زاد النَّهرُ إِلَّا النُّقصانَ وما نفَع زيدٌ إِلَّا الضرَّ، أَقام النقصانَ مُقامَ الزيادة والضرَّ مُقامَ النفع، كما يقال: الجوعُ زادُ مَنْ لا زادَ له.

فهذا وأَشباهُه لا يجوز في المستثنى فيه إِلَّا النصبُ على لغة بني تميم وغيرِهم لتعذُّر البدل، إِذ لا يُمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسم الأَول وإِيقاعُ المستثنى موقعَه كما أَمكَن ذلك إِذا قلت: ما فيها أَحدٌ إلا حمارٌ، فلا يقال: لا اليومَ مِنْ أَمر الله إِلَّا من رَحِمَ[٤]، وكذلك إِذا رددْتَ المحذوفَ الذي هو خبر «عاصم» لم يَجز أَيضاً، لو قلت في «لا عاصِمَ لهم اليومَ مِن أمر الله إِلَّا مَنْ رَحِمَ»: لا لهم اليومَ مِن أَمر الله إلا مَنْ رَحِمَ لم يَجُز البدلُ، وذلك لأَنه يبقى الجارُّ والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبَرَ عنه، وذلك لا يجوز ولا

=وقائله نائحة همَّام بن مرة كما في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٢٨، واللسان (أشر) على لسان ابن بري، والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٤١، والخصائص: ١/ ١٥٢، والمقتصد: ٧٢٢، والنكت: ٦٢٨، ناشر مرخم ناشرة، وهو اسم علم.

(١) أي الاستثناء.

(٢) ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ٢٠٢، والأعلم في النكت: ٦٢٨ هذا الوجه، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٢٦.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٢٠٢، والنكت: ٦٢٨.

معنى لذلك، والنُّكتةُ فيه أَن الاستثناء من الجنس تخصيصٌ، وفي هذا الباب استدراكٌ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والثاني جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ، وهو المستثنى من كلام تامٍ غيرِ موجَب، كقولك: ما جاءني أَحدٌ إِلَّا زيداً، وإِلَّا زيدٌ، وكذلك إِذا كان المستثنى منه منصوباً أَو مجروراً، والاختيارُ البدلُ، قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، وأَما قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ فيمَنْ قرأَ بالنصب فمُستثنىً من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾.

قال الشَّارح: قولُه: «الثاني» يريد النوعَ الثاني من القِسمة الأُولى، وهي الأَنواع الخمسة، وهذا المستثنى [٢/ ٨٢] من كلِّ كلام غيرِ موجَب تامٍّ، وغيرُ الموجَب ما كان فيه حرفٌ نافٍ أَو استفهامٌ أَو نَهْيٌ، نحوُ قولك: ما جاءني مِن أَحد إِلَّا زيداً، وهل في الدار أَحدٌ إلا زيداً، ولا يقُم أَحدٌ إِلَّا زيدٌ، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصبُ والبدلُ، أَما النصب فعلى أَصل الاستثناء على ما تقدَّم، وأما البدل -وهو الوجهُ- فعلى أَن تجعلَ زيداً بدلاً من أَحد، فيصيرَ التقدير ما جاءني إلا زيدٌ لأَن البدل يحُلُّ محلَّ المبدَل منه، أَلا ترى أَن قولك: مررتُ بأَخيك زيدٍ إِنما هو بمنزلة مررتُ بزيدٍ؟ لأَنك لَمَّا نحَّيتَ[1] الأَخ قام زيد مَقامَه، فعلى هذا تقول: ما جاءني أَحدٌ إلا زيدٌ[2]، وما رأَيتُ أَحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأَحد إِلَّا زيدٍ.

وإِنما كان البدلُ هو الوجهَ لأَن البدل والنصبَ في الاستثناء من حيث هو إِخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضْلُ مشاكَلةِ ما بعد إِلَّا لمَا قبلها، فكان أَولَى.

وكان الكسائيُّ والفرَّاء يجعلان ما جعلَه سيبويه ههنا بدلاً من قَبيل العطف[3]، وقال

---

(١) في المقتضب: ٤/ ٣٩٤ «رفعت».

(٢) من قوله: «وأما البدل ..» إلى قوله: «زيد» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٩٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٦-١٦٧، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين لأنهم يرون أن إِلَّا تكون بمعنى الواو، انظر الأصول: ١/ ٣٠٣، والإنصاف: ٢٦٦، والمساعد: ١/ ٥٦٠،=

أَبو العباس ثعلبٌ: كيف يكون بدلاً وأَحدٌ منفيٌّ وما بعد إِلَّا موجَبٌ؟ والجوابُ أَنه بدلٌ منه في عمَل العامل فيه، وذلك أَنَّا إِذا قلنا: ما جاءني أَحدٌ فالرافعُ لأَحد هو جاءني[١]، وإِذا لم نذكُر أَحداً وقلنا: ما جاءني إلا زيدٌ فالرافعُ لزيد هو جاءني أَيضاً، فكلُّ واحد من أَحَد وزيد يرتفِع بجاءني إِذا أَفردْتَه، فإِذا جمعْنا بينهما فلا بدَّ مِن رفْع الأَول منهما بالفعل لأَنه يتَّصل به، ويكونُ الثاني تابعاً له كما يتبعُه إِذا قلت: جاءني أَخوك زيدٌ، إِذ الفعلُ لا يكون له فاعلان.

وأَمَّا اختلافُهما في النفي والإِيجاب فلا يُخْرِجُهما عن البدل لأَنه ليس مِنْ شرْط البدل أَن يقدَّر[٢] في موضع الأَول إِذا قُدر زوالُه، بل مِنْ شرْط البدل أَن يعملَ فيه ما يعملُ في الأَول في موضعه الذي رُتِّب فيه، وقد يقع في العطف والصفة نحوُ ذلك، وهو أَن يكون الأَول موجَباً والثاني منفيَّاً، فالعطفُ نحوُ جاءني زيدٌ لا عمرو، ومررتُ بزيد لا عمرو، ورأيتُ زيداً لا عمراً، فالثاني معطوفٌ على الأَول، وهما مختلِفان في المعنى من حيث النفيُ والإِثبات[٣]، وكذلك تقول في الصفة: مررتُ برجُل لا كريمٍ ولا عالمٍ، فكريمٌ مخفوضٌ لأَنه نعت لرجل، وأَحدُهما موجَب والآخر منفيٌّ، وإِذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثلُه في البدل لأَنه مثلُهما من حيث هو تابعٌ.

فإِن قيل[٤]: فلمَ لا جاز البدلُ في الإِيجاب كما جاز في النفي فقلتَ: جاءني القومُ إِلَّا زيدٌ كما قلتَ: في طرف النفي، وإِلَّا فما الفرقُ بينهما؟

قيل: لأَن عِبرة البدل أَن يَحُلَّ محلَّ المبدَل منه، وفي المنفيِّ يصحُّ حذفُ الاسم المبدَل

=وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٣٢، وارتشاف الضرب: ١٥٠٧.

(١) حكى ابن مالك قول ثعلب وجواب السيرافي عليه، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨٢، وحكاه الرضي أيضاً وأجاب عنه، انظر شرح الكافية: ١/ ٢٣٣.

(٢) في ط: «يعد».

(٣) من قوله: «وكان الكسائي والفراء ..» إلى قوله: «والإثبات »قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٦٨-١٦٩.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٧٤، و أسرار العربية: ٢٠٦.

منه قبل إِلَّا، ولا يصحُّ ذلك في الموجَب، لا يقال: أَتاني إِلَّا زيدٌ[١]، وإِنما كان كذلك من قِبل أَن النفي الذي قبلَ إِلَّا قد وقَع على ما لا يجوز إِثباتُه من الأَشياء المتضادَّة، أَلا ترى أَنَّا إِذا قلنا: ما أَتاني أَحدٌ كنَّا قد نفيْنا إِتيانَ كلِّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراق؟ ولو أَخذْنا نُثْبت إِتيانَهم على هذا الحدِّ لكان مُحالاً لأَنك تُوجِبُ لهم الإِتيانَ على هذه الأَحوال المتضادَّة، والذي يؤيِّد عندك ذلك أَنك تقول: ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ، نفيتَ عنه القعودَ والاضطجاعَ وأَثبتَّ له القيامَ، ولا تقول: زيدٌ إِلَّا قائمٌ فتُوجِبُ له كلَّ حال إِلَّا القيام، إِذ من المُحال اجتماعُ القعود والاضطجاع، فلذلك ساغ البدلُ في المنفيِّ ولم يَسُغْ في الموجَب.

فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٢] فشاهدٌ على اختيار البدل في النفي [٧١/ ب]، وذلك لإِجماع القُرَّاء على رفع «قليل» إِلَّا أَهلَ الشام فإِنهم نصَبوه على أَصل الباب[٣].

وأَما قولُه تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٤] فإِن الجماعة قرؤوا بالنصب إِلَّا أَبا عمرو وابنَ

---

(١) بهذا علل سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٢/ ٣٣١، والمقتضب: ٤/ ٤٠١.

(٢) النساء: ٤/ ٦٦.

(٣) انفرد ابن عامر بقراءة النصب، وكذا في مصاحف أهل الشام بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، انظر السبعة: ٢٣٥، والتيسير: ٩٦، والنشر: ٢/ ٢٥٠، وانظر أيضاً الكتاب: ٢/ ٣١١، والمقتضب: ٤/ ٣٩٥، والنكت: ٦١٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٣٣ ومن قوله: «فأَما قوله تعالى ..» إلى قوله: «الباب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٧٠ بخلاف يسير.

(٤) هود: ١١/ ٨١، والآية (قالوا يا لوط إِنَّا رُسُل رَبِّك لَنْ يَصلوا إليك فأَسْرِ بأَهلِكَ بقِطْعٍ من الليل ولا يَلْتفتْ منكم أَحدٌ إِلَّا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم ..).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، انظر السبعة: ٣٣٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣٠.

وانظر توجيه القراءتين في المقتضب: ٤/ ٣٩٥-٣٩٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٢٩٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣٠-٣٣١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٣٣-٢٣٤.

كثير، فإنهما قرآ «امْرَأتُك» بالرفع، وإنما كان الأكثرُ النصبَ ههنا لأنه استثناء من موجَب، وهو قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، ولم يجعلوه مِن أَحَد لأنها لم يكن مُباحاً لها الالتفاتُ، ولو كانت مستثناة من المَنْهِيِّ لم [٢/ ٨٣] تكن داخلة في جملة مَنْ نُهي عن الالتفات، ويدلُّ على أنه لم يكن مُباحاً لها الالتفاتُ قولُه تعالى: ﴿مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾، فلمّا كان حالُها في العذاب كحالهم دلَّ على أنها كانت داخلة تحت النَّهي دخولَهم.

وأما مَنْ قرأ بالرفع فقراءةٌ ضعيفة، وقد أنكرها أبو عبيد[١]، وذلك لِمَا ذكرناه من المعنى، ومَجازُها على أن يكون اللفظُ نهْياً، والمعنى على الخبر كما جاء الأَمر بمعنى الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٢]، ألا ترى أنه لا معنى للأمر ههنا؟ وإنما المرادُ مدَّه الرحمنُ مدّاً، ومنه: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٣]، وهو كثير في كلامهم.

قال صاحب الكتاب: (والثالثُ مجرورٌ أبداً، وهو ما استُثني بغير وحاشا وسِوَى وسَوَاء، والمبرِّد يُجيز النصبَ بحاشا).

قال الشارح: أَصلُ الاستثناء أَن يكون بإلَّا، وإنما كانت «إلَّا» هي الأَصلَ لأَنها حرفٌ، وإنما يُنقل الكلامُ من حدٍّ إلى حدٍّ بالحروف كما نقلَتْ «ما» في قولك: ما قام زيد من الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرفُ الاستفهام ينقلُ من الخبر إلى الاستخبار في قولك: أَقام زيد؟ وكذلك حرفُ التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة، فعلى هذا تكون «إلَّا» هي الأَصلَ لأَنها تنقلُ الكلامَ من العموم إلى الخصوص، وتكتفي مِن ذِكْر المستثنى منه إذا قلت: ما قام إلَّا زيدٌ، وما عدَاها ممَّا يُستثنى به فموضوعٌ موضعَها ومحمولٌ عليها لمشابَهةٍ بينهما، فمن ذلك غيرٌ وسِوَى وحاشَا.

فأَما غير فمحمولةٌ على إلَّا ومشبَّهة[٤] بها لأَن غيراً يَلزمُها أَن يكون ما بعدها على

---

(١) انظر وجه إنكاره في إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩٧.

(٢) مريم: ١٩/ ٧٥.

(٣) مريم: ١٩/ ٣٨.

(٤) انظر النكت: ٦٤٤.

خلاف ما قبلها في النفي والإثبات، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بغير زيد فالذي وقع به المرورُ ليس زيداً، وزيدٌ لم يقع به المرور؟ ولو قلت: ما مررتُ بغيرِ زيد لكان الذي نُفي عنه المرورُ ليس بزيد، ولم يُنْفَ المرورُ عن زيد، فلمَّا كان في غير من مخالَفة الاسم الذي بعدها مثلُ مخالَفة ما قبل إلَّا لمَا بعدها حُملتْ عليها وجُعلتْ هي وما أُوضيفتْ إليه بمنزلة إلَّا وما بعدها، إلَّا أن ما بعد غير لا يكون إلَّا مخفوضاً لأَنها تَلْزم الإِضافةَ لفَرْط إبهامها.

وأَمَّا سِوَى فظرفٌ من ظروف الأَمكنة، ومعناه إذا أُضيفَ كمعنى مكانَك، فإذا قلت: جاءني رجل سِوَاك فكأَنك قلت: رجلٌ مكانَك، أَي في موضعك وبدَلٌ منك[1]، فتنصبُ سِوَاك على كلِّ حال لأَنه ظرف.

وفي سِوَى ثلاث لغات، فتحُ السِّين وكسْرُها وضمُّها، فإذا فتحتَ مددْتَ، وإذا ضممتَ قصرتَ وإذا كسَرتَ جاز فيه الأَمران، وإذا مددتَ تبيَّنَ فيه الإِعرابُ وظهر النصبُ، وإذا قصرتَ كان النصبُ منويّاً كما يكون في عصًا ورحًى[2].

والذي يدلُّ على ظرفيَّتها أَنها تقع صلةً، فتقول: جاءني الذي سِوَاك، ورأيتُ الذي سِوَاك، ومررتُ بالذي سِوَاك، كما تقول: جاءني الذي عندَك، وممَّا يدلُّ على ظرفيَّتها أَن العامل يتخطَّاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكونُ ذلك في شيء من الأَسماء إلَّا ما كان ظرفاً، قال لبيد[3]:

وابْذُلْ سَوَامَ المالِ إنْ ... نَ سِوَاءَها دُهْماً وجُوْنا

فنصبَ سِواءها على الظرف، و«دهماً وجوناً» اسمُ إنَّ، وتخطَّاه العاملُ إلى ما بعده كما

---

(١) كذا في الكتاب: ١/ ٤٠٧، وتلزم سوى الظرفية عند البصريين، وتكون اسماً وظرفاً عند الكوفيين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٤، وزد عليه الكتاب: ١/ ٤٠٧، و شرحه الكتاب للسيرافي: ٦/ ٣٢، وكتاب الشعر: ٤٥٣، والنكت: ٤٢٤.

(٢) انظر مصادر الحاشية السالفة، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٢-١٤٣.

(٣) سلف البيت: ٢/ ١٠٦.

تقول: إنَّ عندك زيداً،[٢/ ٨٤] قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[١]، إلَّا أَن فيه معنى الاستثناء كما كان في غير، ألا ترى أَن الذي هو مكانُه وبدلٌ منه غيرُه وليس إِيَّاه؟ فلذلك تقول: مررتُ بالقوم سِوَاك، وجاؤوني سِوَاك، ورأَيتُهم سِوَاك، فما بعد سِوى مجرورٌ وليس داخلاً فيما قبلها كما كان في غير كذلك، إلَّا أَن بين غير وسِوى فرْقاً، وذلك أَن سِوى لا تضاف إِلى معرفة، وهي باقية على تنكيرها كما[٢] كانت غيرٌ كذلك لأَن سِوى ظرف، فإِضافته كإِضافة خلْفَك وقُدَّامك، فوجب لذلك أَن يكون معرفة.

فإِن قيل: فأَنتم تَصِفون النكرة بسِوى كما تصفونها بغير، فتقولون: مررتُ برجل سِواك كما تقولون: بغَيرك، فما بالُكم فرَّقتم بينهما؟ قيل: الوصف بسِوى لا على حدِّ الوصف بغير لأَنه لا يجري عليه في إعرابه، إِنما هو منصوب على الظرف، والعاملُ فيه الاستقرارُ، وذلك الاستقرارُ هو الصفةُ كما تقول: مررتُ برجل عندي.

وذهب الكوفيون إِلى أَنها إِذا استُثْني بها خرجتْ عن حُكم الظرفية إِلى حُكم الاسمية، فصارت بمنزلة غير في الاستثناء[٣]، واستدلُّوا على ذلك بجواز دخول حروف الجرِّ عليها كما تدخل على غير، نحوُ قول الشاعر[٤]:

تَجَانَفُ عن جَوِّ اليَمامةِ ناقَتي ... وما قَصدَتْ مِن أَهْلها لِسَوائِكا

وقال أَبو دُوَاد[٥]:

وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الموتَ مُخْطِئُه ... مُعلَّلٌ بسَواءِ الحَقِّ مكذوبُ

ولا دليلَ في ذلك لقلَّته وشذوذه وامتناعه من سَعة الكلام وحالِ الاختيار، فهو من قبيل الضرورة.

---

(١) المزمل: ٧٣/ ١٢.
(٢) في ط: «وكما»، تحريف.
(٣) انظر مصادر الحاشية (١)، ٢/ ٢٠٣.
(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٤.
(٥) البيت في ديوانه: ٢٩٤، والإنصاف: ٢٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣١٥.

وأَما حاشَا فهو حرف جرٍّ عند سيبويه يجرُّ ما بعده[1]، وهو وما بعده في موضع نصبٍ [٧٢/ أ] بما قبله، وفيه معنى الاستثناء كما أَن «حتى» حرفٌ يجرُّ ما بعده وفيه معنى الانتهاء، تقول: أَتاني القومُ حاشا زيدٍ وما أَتاني القوم حاشا زيدٍ، والمعنى سِوَى زيد، قال الشاعر[2]:

حاشَا أَبي ثَوْبانَ إنَّ بهِ ... ضَنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ[٢/ ٨٥]

وزعم الفرَّاء أَن حاشَا فعلٌ ولا فاعلَ له[3] وأَن الأَصل في قولك: حاشا زيدٍ حاشَا لزيدٍ، فحُذفتْ اللَّامُ لكثرة الاستعمال وخفَضوا بها، وهذا فاسد لأَن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب أَبو العباس المبرِّد إلى أَنها تكون حرفَ جرٍّ كما ذكرَ سيبويه، وتكون فعلاً ينصبُ ما بعده، واحتجَّ لذلك بأَشياء منها أَنه يتصرَّف، فتقول: حاشَيْتُ أُحاشِي، قال

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٩، ٢/ ٣٤٩، والنكت: ٦٤٩.

(٢) هو الجميح، وكذا رواية البيت في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩، والحجة للفارسي: ٤/ ٤٢٢، والمحتسب: ١/ ٣٤١، والإنصاف: ٢٨٠، والصواب أن البيت بهذه الرواية ملفق من بيتين هما:

حاشَى أَبا ثوبان إن أَبا ... ثوبان ليس ببُكْمةٍ فَدْمِ

عمرو بنَ عبد الله إنَّ به ... ضنًّا به عن الملحاة والشتمِ

انظر ديوان بني أسد: ٣٤-٣٥، والمفضليات: ٣٦٧، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٨، والجنى الداني: ٥٦٣، والعيني: ٣/ ١٢٩، والخزانة: ٢/ ١٥٠، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٨٨، وما سيأتي: ٨/ ٨٤.

ونسب البيت في اللسان والتاج (حشى) إلى سبرة بن عمرو الأسدي، وليس في شعره في ديوان بني أسد.

أراد ببكمة أبكم، والأبكم: الذي للسانه نطق وهو لا يعقل الجواب ولا يحسن وجه الكلام، شرح أبيات المغني للبغدادي: ٣/ ٩١.

(٣) كذا حكى السيرافي والرضي والمرادي عن الفراء، ونسب أبو حيان قول الفراء إلى الكوفيين، ويجيز الكوفيون النصب والجر بحاشا، انظر الأصول: ١/ ٢٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩، والإنصاف: ٢٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب: ١٥٣٣، ١٥٣٥، والجنى الداني: ٥٦٤، وما سيأتي: ٨/ ٨٦- ٨٧.

النابغة[١]:

وَلا أَرى فاعِلاً في النـاسِ يُشْبِهُه ... ولا أُحاشِي مِن الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ

والتصرُّفُ من خصائص الأَفعال، ومنها أَنه يدخل على لام الجرِّ، فتقول: حاشا لزيد، قال الله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٢]، ولو كان حرف جرٍّ لم يدخل على مثله، ومنها أَنه يدخله الحذفُ، نحوُ حاشَ لزيدٍ، وقد قرأت القُرَّاء إِلَّا أَبا عمرو ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٣]، وليس القياسُ في الحروف الحذفَ، إِنما ذلك في الأَسماء، نحوُ أَخ ويَد، وفي الأَفعال نحوُ لم يَكُ ولا أَدْرِ[٤]، وهو قول متينٌ يؤَيِّده أَيضاً ما حكاه أَبو عمرو الشيبانيّ وغيره أَن العرب تخفضُ بها وتنصبُ[٥].

وحكى أَبو عثمان المازنيّ عن أَبي زيد قال: سمعتُ أَعرابياً يقول: اللهمَّ اغْفرْ لي ولِمَن سمعَ حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبغ[٦] فنصبَ بحاشا، فإِذاً يكون حالُها كحال خلَا.

---

(١) البيت في ديوانه: ١٣، والأصول: ١/ ٢٨٩، والإنصاف: ٢٧٨، والخزانة: ٢/ ٤٤، ودفع ابن مالك والرضي والمرادي استدلال المبرد بهذا البيت على فعلية «حاشا»، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٤، والجنى الداني: ٥٦٣، ومن قوله: « وذهب أبو العباس . . .» إلى البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٩-٢٠.

(٢) يوسف: ١٢/ ٣١.

(٣) قرأ أبو عمرو «حاشا» بألف، والباقون بغير ألف، انظر السبعة: ٣٤٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٠، والنشر: ٢/ ٢٩٥.

(٤) انظر المقتضب: ٤/ ٣٩١، والأصول: ١/ ٢٨٩، والانتصار: ١٦٩-١٧١، والنكت: ٦٥٠.
وقوله: »لا أَدرِ» الأصل فيه لا أدري، حذفت الياء في الوقف، انظر الكتاب: ١/ ٢٥، ٢/ ٢٠٤، والمقتضب: ٣/ ١٦٩-١٧٠، والأصول: ٢/ ٣٨٣، والمحتسب: ١/ ٣٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٢.

(٥) قوله في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٠، وانظر المسائل المنثورة: ٦٧.

(٦) انظر حكاية المازني عن أبي زيد في الأصول: ١/ ٢٨٨، والمحتسب: ١/ ٣٤٢، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٤، و القرطبي: ١١/ ٣٣٤-٣٣٥.

وقال أَبو إِسحاق: حاشا لِلَّه في معنى براءة[١] الله، مأْخوذٌ من قولهم: كنت في حَشَا فلان، أَي في ناحيته[٢]، من قول الشاعر[٣]:

بـأَيِّ الحشَـا أَمْسَـى الخليـطُ المُبـايِنُ

فإِذا قال: حاشا لِزيدٍ فمعناه تَباعَدَ فعلُهم، وصار في حَشَا منه أَي في ناحيته، كما أَنك إِذا قلت: قد تَنحَّى، معناه قد صار في ناحية منه[٤]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والرابعُ جائزٌ فيه الجرُّ والرفعُ، وهو ما استُثني بلا سيَّما، وقولُ امرئِ القيس:

ولا سيَّما يومٌ بدَارةِ جُلْجُلِ

يُروى[٥] مجروراً ومرفوعاً، وقد روي فيه النصبُ).

قال الشَّارح: «لا سيَّما» كلمةٌ يُستثنى بها، ويقع بعدها المرفوعُ والمخفوضُ، فمَنْ خفَض جعلَ «ما» زائدةً مؤكِّدة، وخفَضَ ما بعدها بإِضافة السِّيِّ إِليه، كأَنه قال: ولا سِيَّ زيدٍ، أَي ولا مثلَ زيد، ومَنْ رفع جعل «ما» بمعنى الذي، ورفَع ما بعدها على أَنه خبر مبتدأ محذوفٍ، والمعنى لا[٦] سِيَّ الذي هو زيد، وهو العائدُ إِلى الذي، ومثلُه قولُه تعالى:

---

(١) انظر قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٠٧.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٧.

(٣) صدر البيت:

يقول الذي أَمْسى إلى الحَزْن أَهلُه

وقائله مالك بن خالد، ويقال: إنها للمعطل، انظر شرح أشعار الهذليين: ٤٤٤، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٨٧، والحجة للفارسي: ٤/ ٤٢٣.

(٤) من قوله: «وقال أبو إسحاق..» إلى قوله: «منه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢١، وانظر النكت: ٦٥٠.

(٥) في ط، ر: «ويروى» تحريف.

(٦) سقط من ط، ر: «لا». خطأ

(تَمَامَاً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)(١) برفْع أَحسن على تقدير الذي هو أَحسنُ، وكقراءة مَنْ قرأ (مَثَلاً مّا بَعُوْضَةٌ)(٢)، وهو قبيح جدًّاً لحذف ما ليس بفضلة، والسِّيُّ منصوبٌ بلا، وليس بمبنيّ لأَنه مضاف إِلى ما بعده ولا يُبْنى ما هو مضاف لأَن المبنيَّ مُشابِهٌ للحروف، ولا يصحُّ إِضافةُ الحروف مع أَن فيه جعْلَ ثلاثة أَشياءَ بمنزلة شيءٍ واحد، وذلك إِجحافٌ، والسِّيُّ المِثْلُ، قال الحطيئة(٣):

فإِيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ ليس لكُمْ بِسِيٍّ[٢/ ٨٦]

والتثنيةُ سِيَّان، قال أَبو ذُؤَيب(٤):

وكان سِيَّانِ أَنْ لا يَسْرَحوا نَعَماً أَو يَسْرحُوه بها واغْبرَّتِ السُّوحُ

ولا يُستثنى بسِيَّما إِلَّا ومعه جحْدٌ، لو قلت: جاءني القوم سيَّما زيدٍ لم يجز حتى تأْتي

---

(١) الأنعام: ٦/ ١٥٤، قرأ برفع «أحسن» ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر، انظر المحتسب: ٢ / ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري: ١ / ١١٢، والقرطبي: ٩/ ١٢٤، والبحر المحيط: ٤/ ٢٥٥، والإتحاف: ٢٢٠، وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٦٥، والإغفال: ١٠٨، والشيرازيات: ٥٠٧.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٦، قرأ برفع «بعوضة» رؤبة والضحاك، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٠٣، ومختصر ابن خالويه: ٤، والمحتسب: ١/ ٦٤، والقرطبي: ١/ ٣٦٥، والبحر المحيط: ١/ ١٢٣.

(٣) البيت في ديوانه: ١٧٩، والخصائص: ٣/ ٢٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٧، والخزانة: ٢/ ٣٢١، وبلا نسبة في المنصف: ٢/ ٢.
جرَّ هموز على الجوار، والهمز: العض، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٨.

(٤) البيت بهذه الرواية ملفق من بيتين هما:

وقال ماشِيُّهم سِيَّانِ سَيْرُكُمُ أَو أَنْ تُقيموا به واغْبرَّتِ السُّوحُ
وكان مِثْلَيْنِ أَنْ لا يَسْرَحوا نَعَماً حيثُ استرادتْ مواشيهمْ وتَسْرِيحُ

انظر شرح أشعار الهذليين: ١٢٢، والخزانة: ٢/ ٣٤٤.
والبيت كما رواه الشارح في كتاب الشعر: ٣٢٣، والخصائص: ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٩٣، ٣/ ٧١، وانظر المقتصد: ٩٣٩.
والرواية في شرح أشعار الهذليين: «وكان مثلين»، وعلى هذا فلا شاهد فيه.

بلا[١]، ولا يُستثنى بلا سيَّما إِلَّا فيما يُراد تعظيمُه، فأَما بيت امرئ القيس[٢]:

أَلا رُبَّ يومٍ كان مِنْهنَّ صالحٍ ولا سِيَّما يومٌ بدارَةِ جُلْجُلِ

فإِنه رُوي بجرِّ يوم ورفْعه على ما ذكرْناه، وقد رُوي منصوباً على الظرف[٣]، وهو قليل شاذٌّ.

قال صاحب الكتاب: (والخامسُ جارٍ على إِعرابه قبلَ دخول كلمة الاستثناء، وذلك ما جاءَني إِلَّا زيدٌ، وما رأيتُ إِلَّا زيداً، وما مررتُ إِلَّا بزيدٍ).

قال الشَّارح: إِذا استثنيتَ بإِلَّا من كلام منفيٍّ غيرِ تامٍّ، وذلك بأَن يكون ما قبل إِلَّا محتاجاً إِلى ما بعدها، ومثالُ ذلك: ما جاءني إِلَّا زيدٌ، وما رأيتُ إِلَّا زيداً، وما مررت إِلَّا بزيد، وما ذهب إِلَّا عمرو، فهذا لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنَّ للفعل المفرغ لَمَا بعد إِلَّا أَن يعملَ فيه، والأَصلُ أَن تقول: ما جاءني أَحدٌ، وما ذهب أَحدٌ أَو شيءٌ ليصحَّ معنى الاستثناء، لأَن الاستثناء تخصيصُ صفةٍ عامَّة على ما ذكرنا، إِلَّا أَنك حذفتَ الفاعلَ استغناءً عنه لعُموم النفي وأَنت تريده، ولسنا نعني أَنه مضمر وأَن المذكور بعد إِلَّا بدلٌ منه، وإِنما نعني أَن المعنى على ذلك، ولَمَّا حذفتَ ما كان يجب أَن يُشغَلَ به الفعلُ المنفيُّ لم يجز تركُ الفعل بلا فاعل أَو ما ينوب عن الفاعل، فلم يكن بدٌّ من إِسناد هذا الحديث إِلى محدَّث عنه وشغْلِ هذا الفعل بشيءٍ يرتفعُ به كما لم يكن بدٌّ من شغْل الفعل بالمفعول إِذا لم يُسمَّ الفاعلُ، فرفعتَ به ما بعد إِلَّا وأَقمتَه مُقامَ مَنْ لم يُذكَر إِذْ كان بعضَه، ولم يكن ذلك بأبعدَ من إِقامة المفعول مُقامَ الفاعل وليس منه، ولَمَّا أَقمتَه مُقامَ الفاعل وشَغلتَ الفعلَ

---

(١) قال ابن هشام: «وتشديد يائه ودخول لا عليه، ودخول الواو على لا واجب»، مغني اللبيب: ١٤٩، وانظر الشيرازيات: ٥٦١، والبغداديات: ٣١٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب: ١٥٤٩-١٥٥٣، وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٢٩٧-٢٩٨، والهمع: ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) البيت في ديوانه: ١١٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥٠، وبلا نسبة في البغداديات: ٣١٧.

(٣) أجازه الفارسي وابن مالك، انظر البغداديات: ٣١٩، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣١٩، وارتشاف الضرب: ١٥٥١، والهمع: ١/ ٢٣٤.

به لفظاً دلَّ الاستثناءُ على المحذوف من جهة المعنى كما دلَّ تغييرُ بِنْيَةِ الفعل في ما لم يُسمَّ فاعلُه بعد إِقامة المفعول مُقامَ الفاعل، على أَن ثَمَّ فاعلاً لهذا الفعل غيرَ المذكور، والذي يدلُّ على أَن الفعل عاملٌ فيما بعد إِلَّا ومسنَدٌ إليه أَمران:

أَحدهما: أَن هنا فعلاً لابدَّ له من فاعل، وليس هنا فاعلٌ سوى الموجود، ولا يقال: الفاعلُ محذوف، إِذ الفاعل لا يجوز حذفُه.

والثاني: أَنه قد يؤَنَّثُ الفعلُ لتأَنيث المستثنى، فيقال: ما قامتْ إِلَّا هندٌ، قال ذو الرمة[1]:[٢/ ٨٧]

بَرَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غُروضِها فما بَقِيتْ إِلَّا الصُّدورُ الجَراشِعُ

ومن ذلك قراءةُ الحسن وجماعةٍ من القُرَّاء غيرِ السبعة (فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُم)[2]، فأَنَّثَ وإِن كان القياسُ التذكيرَ لأَنه من [٧٢/ ب] مواضع العموم والتذكير، إِذ التقدير فما بقي شيءٌ ولا يُرى شيءٌ، فإِذا قلت: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً، وما مررتُ إِلَّا بزيد فهو بمنزلة قام زيدٌ ورأيتُ زيداً ومررت بزيد في أَن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد إِلَّا، كما يعمل إِذا لم يكن «إِلَّا» مذكوراً، وهذا معنى قوله: «**جارٍ على إِعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء**»، وفائدةُ الاستثناء في قولك: ما قام إِلَّا زيدٌ إِثباتُ القيام له ونفيُه عمَّن سواه، ولو قلت: قام زيدٌ لا غيرُ لم يكن فيه دلالة على نفيه

---

(١) البيت في شرح ديوانه: ١٢٩٦، ومجاز القرآن: ١/ ٣٩٤، والمحتسب: ٢/ ٢٠٧، ٢/ ٢٦٦، والعيني: ٢/ ٤٧٧، وورد بلا نسبة في المخصص: ١٠/ ١٦٥، والمقتصد: ٧٦٦.
النحز: ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير، والأجراز: الأمحال الواحد جُرْز، والغُروض جمع غَرْض، وهو حزام الرحل، والجراشع جمع مفرده جُرْشُع، وهو المنتفخ الجنبين. شرح الديوان: ١٢٩٦.

(٢) الأحقاف: ٤٦/ ٢٥، وهي قراءة الحسن وأبي رجاء والجحدري والسُّلمي، قال الفراء بعد أن ذكر هذه القراءة: «وفيه قبح لأن العرب إِذا جعلت فعل المؤنث قبل إِلَّا ذكَّروه» معاني القرآن: ٣/ ٥٥، وانظر توجيهها في المحتسب: ٢/ ٢٦٥-٢٦٦، وانظر أَيضاً إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٧٠، ومختصر ابن خالويه: ١٣٩.

عن غيره، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والمشبَّهُ بالمفعول منها هو الأَوَلُ والثاني في أَحد وجهَيْه، وشبَهُه به لمجيئه فضلةً، وله شبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه لأَن العامل فيه بتوسُّط حرفٍ).

قال الشَّارح: قولُه: «والمشبَّهُ بالمفعول منها هو الأَولُ» يريدُ المستثنى من الموجَب، نحوَ قولك: قام القوم إِلَّا زيداً؛ لأَن الاستثناء جاء بعد ما تمَّ الكلامُ بالفاعل كما يأتي المفعولُ كذلك، نحوُ قولك: ضرب زيدٌ عمراً.

قولُه: «**والثاني في أَحد وجهَيْه**» يريدُ به ما يجوز من النصْب والبدل في المستثنى من المنفيِّ التامِّ، نحوُ قولك: ما جاءني أَحدٌ إِلَّا زيدٌ، فإِنه يجوز فيه النصبُ على أَصل الباب، وهو المشبَّه بالمفعول والبدل، والفرقُ بين البدل والنصب في قولك: ما قام أَحدٌ إِلَّا زيدٌ أَنك إِذا نصبتَ جعلتَ معتمَد الكلام النفيَ، وصار المستثنى فضلةً، فتنصبُه كما تنصب المفعولَ به، وإِذا أَبدلتَه منه كان معتمَدُ الكلام إِيجابَ القيام لزيد، وكان ذِكرُ الأَول كالتوطئة، كما ترفعُ الخبرَ لأَنه معتمَدُ الكلام، وتَنصبُ الحالَ لأَنه تَبعٌ للمعتمَد في نحو زيدٌ في الدار قائماً.

وقولُه: «**وله شبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه**» يريد أَن الفعل كما لم يتعدَّ إِلى المفعول معه إلا بواسطة الواو وتَقْويته كذلك «إِلَّا» مُقوِّيةٌ[1] للفعل قبلها لا يتعدَّى إِلى المستثنى إلا بواسطتها[2]، وليس واحدٌ منهما عاملاً فيما دخلَا عليه، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحُكمُ غيرِ حكمُ[3] الاسم الواقع بعد إِلَّا، تنصبُه في الموجَب والمنقطِع وعند التقديم، وتُجيز فيه البدلَ والنصبَ في غير الموجَب، وقالوا: إِنما عمِل فيه غيرُ المتعدِّي لشبَهه بالظرف لإِبهامه).

---

(١) في ط، ر: «تقوية».

(٢) بهذا علل ابن السراج في الأصول: ١/ ٢٨١، والفارسي في الإيضاح، انظر المقتصد: ٦٩٩- ٧٠٠، وما سلف: ٢/ ١٨٦.

(٣) في المفصل: ٦٩ «وحكم غير في الإعراب حكم ..».

قال الشَّارح: لـمَّا كانت «إِلَّا» حرفاً لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عاملٌ وكان ما قبلها مقتضِياً لِمَا بعدها تخطَّى عملُ ما قبلها إِلى ما بعدها فعملَ فيه، كقولنا: ما قام إِلَّا زيدٌ، وما رأيتُ إِلَّا زيداً، وما مررت إِلَّا بزيدٍ.

و«غير» اسمٌ تعمل فيه العواملُ، وما بعدها لا يعمـلُ فيه سِواها لأَن إِضافتها إِليه لازمةٌ، فصار الإِعراب [٢/ ٨٨] الواجبُ للاسم الواقع بعد «إِلَّا» حاصلاً في نفس غير[١]، فإِذا استثنيْتَ بها من موجَب نصبتَ، نحوُ قولك: قام القومُ غيرَ زيدٍ كما نصبتَ ما بعد إِلَّا، نحوُ قام القوم إِلَّا زيداً، وكذلك إِذا كان الثاني منقطِعاً ليس من جنس الأَول، كقولك: جاءني القومُ غيرَ حمارٍ كما تقول: إِلَّا حماراً، وكذلك إِذا قدَّمتَه على المستثنى منه، نحوُ قولك: ما جاءني غيرَ زيدٍ أَحدٌ كما قلت: ما جاءني إِلَّا زيداً أَحدٌ، وتقول: ما جاءني أَحدٌ غيرَ زيدٍ، فيجوز في غير الرفعُ والنصبُ كما كان ذلك جائزاً مع إِلَّا.

فإِن قيل: كيف جاز أَن تقول: قام القومُ غيرَ زيد، فتنصبَ غيراً بالفعل قبله وهو لازمٌ غيرُ متعدٍّ فالجوابُ أَن غيراً ههنا لَمَّا كانت مشابِهةً لِسِوى بما فيها من الإِبهام[٢]، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: مررتُ برجل غيرِك فهو غيرُ متميِّز كما أَن سِوى كذلك، فكما يتعدَّى الفعلُ اللازم إِلى سِوى بنفسه كذلك يتعدَّى إِلى غير لأَنه في معناه، وهذا معنى قوله: «**وقالوا: إنما عمِلَ فيه الفعلُ غيرُ المتعدِّي لشبَهه بالظرف**»، يريد سِوَى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (واعلمْ أَن إِلَّا وغيْراً يَتقارَضان ما لكلِّ واحد منهما، فالذي لغير في أَصله أَن يكون وصْفاً يَمسُّه إِعرابُ ما قبله، ومعناه المغايَرةُ وخلافُ المماثَلة، ودلالتُه عليها من جهتَيْن من جهة الذات ومن جهة الصفة، تقول: مررتُ برجل غيرِ زيد قاصداً إِلى أَن مرورك كان بإِنسان آخرَ أَو بمَنْ ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عزَّ وجلّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾

---

(١) انظر أسرار العربية: ٢٠٧.

(٢) جواب لما محذوف.

الرفعُ صفةٌ للقاعدون، والجرُّ صفةٌ للمؤمنين، والنصبُ على الاستثناء، ثم دخل على «إلَّا» في الاستثناء).

قال الشارح: قولُه: «**يتقارَضان ما لكلٍّ واحد منهما**» يعني أن كلَّ واحد منهما يَستعير من الآخر حكماً هو أخصُّ به، فحُكمُ غيرٍ الذي هو مختصٌّ به الوصفيةُ وأن يكون جارياً على ما قبله تَحْليةً له بالمغايَرة، فأَصلُ «غير» أن يكون وصْفاً، والاستثناءُ فيه عارضٌ مُعارٌ من «إلَّا»، ويوضِّح ذلك ويؤكِّده أن كلَّ موضع يكون فيه «غير» استثناءً يجوز أَن يكون صفةً فيه، وليس كلُّ موضع يكون فيه صفةً يجوز أَن يكون استثناءً، وذلك نحوُ قولك: عندي مائةٌ غيرُ درهم، إذا نصبتَ كانت استثناءً، وكنتَ مُخْبِراً أن عندك تسعةً وتسعينَ درهماً، وإذا رفعتَ كنتَ قد وصفتَه بأنه مغايِرٌ لها، وكذلك إذا قلت: عندي درهم غيرَ دانِق[1] وغيرُ دانِق، إذا استثنيتَ نصبتَ وإذا وصفتَ رفعتَ، وتقول: عندي درهم غيرُ زائف ورجلٌ غيرُ عاقل، فهذا لا يكون فيه «غيرُ» إلَّا وصفاً لا غيرُ لأَن الزائف ليس بعضاً للدرهم ولا العاقلُ بعضُ الرجل، وحقيقة الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ[2].

والفرقُ بين «غير» إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناءً أنها إذا كانت صفة لم تُوجِبْ للاسم الذي وصفْتَه بها شيئاً، ولم تَنْفِ عنه شيئاً لأَنه مذكور على سبيل التعريف، فإذا قلت: جاءني رجلٌ غيرُ زيد فقد وصفتَه بالمغايَرة له وعدمِ المماثَلة ولم تَنْفِ عن زيد المجيءَ، وإنما هو بمنزلة قولك: جاءني رجل ليس بزيدٍ، وأَما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ فما بعدها نفيٌ، وإذا كان قبلها نفيٌ فما بعدها إيجاب لأَنها ههنا محمولة على إلَّا، فكان حكمُها كحُكمه.

وقولُه: «**يَمسُّه إعرابُ ما قبله**» يشير إلى أَنه وصفٌ يتبَعُ ما قبله في إعرابه كما تتْبع

---

(١) هو سدس الدرهم، وقيل غير ذلك، وهو أعجمي معرب، انظر جمهرة اللغة: ٦٧٦، والمعرب: ٧٦، ١٤٥، والقاموس (دنق).

(٢) انظر ما سلف: ٢/ ١٨٥.

سائرُ الصفات، فتقول: هذا رجل غيرُك، فترفعُه لأَن موصوفه مرفوع، وتقول: رأَيت رجلاً غيرَك، ومررتُ برجل غيرِك، كما تقول: هذا رجلٌ عالِمٌ، ورأَيتُ رجلاً عالِماً، ومررت برجل عالمٍ، فيكون [٧٣/ أ] وإعرابُ عالِم كإِعراب الرجل من حيث هو نعتٌ له.

وقولُه: «**ودلالتُه عليها من وجهَيْن من جهة [٢/ ٨٩] الذات ومن جهة الصفة**» يريد أَنه قد دلَّ على شيئَيْن على الذات الموصوفة، وهو الإِنسان مثلاً، وعلى الوصف الذي استحقَّ به أَن يكون غيْراً، وهو المغايَرة، كما أَنك إِذا قلت: أَسْود فقد دلَّ على شيئَيْن على الذات والسَّوادِ الذي استحقَّ به أَن يكون أَسودَ، فهما شيئان حاملٌ ومحمولٌ، فالحاملُ الذاتُ والمحمول السَّوادُ، وكذلك ضارِبٌ دلَّ على الضرْب وذاتِ الضارِب.

فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾(١) ..إلخ فقد قُرئَ بالرفع والجرِّ والنصب(٢)، فالرفعُ على النعت للقاعدون، ولا يكون ارتفاعُه على البدل في الاستثناء لأَنه يَصير التقدير فيه لا يَستوي إِلَّا أُولو الضَّرر، وليس المعنى على ذلك، إِنما المعنى لا يَسْتوي القاعدون الأَصحَّاءُ والمجاهدون، والجرُّ على النعت للمؤمنين، والمعنى لا يَسْتوي القاعدون من المؤمنين الأَصحَّاءِ والمجاهدون، والمعنى فيهما واحدٌ، والنصبُ على الاستثناء(٣).

---

(١) النساء: ٤/ ٩٥.

(٢) قرأ ابن كثير وأَبو عمرو وعاصم وحمزة برفع الراء في «غير»، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر بنصبها، انظر السبعة: ٢٣٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٩٦، والتيسير: ٩٧، والنشر: ٢/ ٢٥١.
وقرأ بالجر الأعمش وأَبو حيوة، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٨٣، والبحر المحيط: ٣/ ٣٣٠.

(٣) قاله الجرجاني في المقتصد: ٧١١، وانظر الأوجه السالفة في الكتاب: ٢/ ٣٣٢، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٢٨٣-٢٨٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠١.

وقولُه: «ثمَّ دخل على إلَّا في الاستثناء» يريد أن أَصل «غير» أن يكون صفةً لِـمَا ذكرناه، ثمَّ دخلَ على إلَّا للمضارَعَة بينهما فاسْتُثني به كما يُستثنى بإلَّا.

قال صاحب الكتاب: (وقد دخل عليه «إلَّا» في الوصفية وفي التنزيل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي غيرُ الله، ومنه قوله:

وكـلُّ أَخٍ مُفارِقُـه أَخـوهُ لعَمْـرو أبيـكَ إِلَّا الفَرْقَـدانِ

ولا يجوز إجراؤُه مُجْرى غير إلَّا تابعاً، لو قلت: لو كان فيهما إلَّا اللهُ كما تقول: لو كان فيهما غيرُ الله لم يَجز، وشبَّهه سيبويه بأجمعون).

قال الشارح: وقد حَملوا إلَّا على غير في الوصفيَّة، فوصَفوا بها وجعلوها وما بعدها تَحْليةً للمذكور بالمغايَرة، وأنه ليس إيّاه أو من صفته، [وصفته] ليستْ كصفته[1]، ولا يُراد به إخراجُ الثاني ممَّا دخلَ في الأَول، فتقول: جاءني القومُ إلَّا زيداً، فيجوز نصبُه على الاستثناء ورفعُه على الصفة للقوم، وإذا قلت: ما أَتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ جاز أَن يكون «إلَّا» وما بعدها بدلاً من أَحد، وجاز أَن يكون صفةً بمعنى غير، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والمرادُ غيرُ الله، فهذا لا يكون إلَّا وصفاً، ولا يجوز أَن يكون بدلاً يُراد به الاستثناءُ لأَنه يصير في تقدير لو كان فيهما إلَّا اللَّـهُ لفسدَتا، وذلك فاسد لأَن «لو» شرطٌ فيما مضى، فهي بمنزلة إنْ في المستقبَل، وأَنت لو قلت: إن أَتاني إلَّا زيدٌ لم يصحَّ لأَن الشرط في حكم الموجَب، فكما لا يصحُّ أَتاني إلَّا زيدٌ كذلك لا يصحُّ إنْ أَتاني إلَّا زيدٌ، فلو نصبتَ على الاستثناء فقلت: لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا اللَّـهَ لجاز، ومن ذلك قول الشاعر، عمرو بن مَعْدِي كَرِب[2]:

وكـلُّ أَخٍ مُفـارِقُه أَخـوه .. إلـخ

فإلَّا وما بعدها بمعنى غير صفةٌ لكُلّ، ولو جعله وصفاً لأَخ لخَفْض وقال: إلَّا

---

(١) في ط، ر: «أو من صفته كصفته»، زدت (وصفته) ليستقيم السياق.

(٢) نسب الأعلم البيت إلى سوَّار بن المضرب وعمرو بن معديكرب، انظر النكت: ٦٣٧، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣٤.

الفرقَدَيْنِ لأَن ما بعد إِلَّا في الوصف يكون إِعرابه تابعاً لإِعراب [٢/ ٩٠] ما قبلها، والمرادُ كلُّ أَخٍ مفارِقُه أَخوه غيرُ الفرقدَيْنِ، فإِنهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الأَخويْنِ.

واعلمْ أَنه لا يجوز أَن تكون «إِلَّا» صفةً إِلَّا في الموضع الذي يجوز أَن تكون فيه استثناءً، وذلك أَن تكون بعد جمْع أَو واحدٍ في معنى الجمع إِما نكرةٌ منفيَّة وإِما فيه الأَلف واللَّامُ لتعريف الجنس لأَن هذا هو الموضعُ الذي تجتمع فيه هي وغيرٌ، فتَقارضَا، ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأَنهما لم تجتمعا فيه، لو قلت: مررتُ برجل إِلَّا زيدٌ على معنى غيرُ زيدٍ لم يجز لأَن إِلَّا موضوعة لأَن يكون ما بعدها بعضاً لِـمَا قبلها، وليس زيد بعضاً لرجُل، فامتنع لذلك.

وقوله: «**لا يجوز إِجراؤه مُجْرى غير إِلَّا تابعاً**» يريد أَن «إِلَّا» وما بعدها إِنما تكون صفة إِذا كان قبلها اسمٌ مذكور، ولا يجوز حذفُ الموصوف فيه وإِقامةُ الصفةِ مُقامَه كما جاز ذلك مع غير، لأَنَّ غيراً اسم متمكِّنٌ تعمل فيه العواملُ، فيجوز أَن يُقامَ مُقامَ الموصوف، فإِذا قلت: مررتُ بمثْلِك وإِنْ كان تقديرُه برجلٍ مثلِك فليس خفْضُه هنا بحُكم التبعيَّة، بل بالحرف الخافض، وكذلك إِذا قلت: قام غيرُك فارتفاعُه بالفعل قبله كما كان ارتفاعُ الموصوف لو ذكَرَه، وكذلك النصبُ في قولك: رأيتُ غيرَك، هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحُكم أَنه صفة تابعٌ، فإِلَّا إِنما وُصف بها حملاً على غير، وإِذا كانت غيرٌ نفسُها إِذا حُذف موصوفُها لا تبقَى نعتاً إِذ النعتُ يَقْتضي منعوتاً متقدِّماً عليه كان ما حُمل عليه وهو حرفٌ لا يعمل فيه عاملٌ لا رافعٌ ولا ناصبٌ ولا خافض أَشدَّ امتناعاً، فلم يجز لذلك حذفُ الموصوف وإِقامتُه مُقامَه، فلا تقول: ما قام إِلَّا زيدٌ وأَنت تريد الصفةَ كما جاز ما قامَ غيرُ زيدٍ، وقد شبَّهه سيبويه بأَجمعون في التأكيد من حيث إِنه لا يكون إِلَّا تأكيداً كالنعت(١)، ولا يجوز حذفُ المؤكَّد وإِقامتُه مُقامَ المؤكِّد، فلا يكون إِلَّا بعد مذكور كما أَن إِلَّا في الصفة كذلك.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٣٤، وكلام السيرافي في حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٧١، والنكت: ٦٣٧.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول: ما جاءني من أَحدٍ إِلَّا عبدُ الله، وما رأَيتُ من أَحدٍ إِلَّا زيداً، ولا أَحدَ فيها إِلَّا عمرو، فتحملُ البدل على محلِّ الجارِّ والمجرور لا على اللفظ، وتقول: ليس زيدٌ بشيءٍ إِلَّا شيئاً لا يُعبأُ به، قال طرفة:

أَبَنـي لُبَيْنـى لسـتُمُ بِيَـدِ ... إِلَّا يـداً ليسـتْ لـها عَضُـدُ

وما زيد بشيءٍ إِلَّا شيءٌ لا يُعبأُ به بالرفع لا غيرُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن من الحروف ما قد يُزاد في الكلام لضربٍ من التأْكيد، وتختصُّ زيادتُها بموضع دون موضع، فمن ذلك: «مِنْ»، قد تُزاد مؤكِّدةً وتختصُّ بالنفي والدخولِ على النكرة لاستغراق الجنس، فتارةً تُفيد الاستغراقَ بعد أَن لم يكن، وتارةً تؤَكِّده، فمثالُ الأَول قولُك: ما جاءني مِن رجُلٍ، فمِنْ أَفادت العموم واستغراقَ الجنس، [٧٣/ ب] لأَنك لو قلت: ما جاءني رجلٌ جاز أَن يكون نافياً لمجيء رجل واحدٍ وقد جاءك أَكثرُ، [٢/ ٩١] ومثالُ الثاني قولك: ما أَتاني من أَحدٍ، والمعنى ما أَتاني أَحدٌ لأَن أَحداً عامٌّ من غير دخول «مِنْ» كطُوْرِيّ[1] وعَرِيْب[2]، وإِنما أَكَّدتَ.

فإِذا قلت: ما أَتاني من أَحدٍ إِلَّا زيدٌ[3] جاز في إِعراب زيد وجهان: النصبُ على الاستثناء، والرفعُ على البدل من الموضع لأَنَّ موضعه لو لم يكن الخافضُ رفعٌ لأَن «مِنْ» لو لم تدخل لقلتَ: ما أَتانِي أَحدٌ إِلَّا زيدٌ، ولا يجوز خفضُ زيد على البدل من اللَّفظ لأَن خفْضَه بمِنْ، ولا يجوز دخول مِن هذه على مُوجَب[4]، وما بعد إِلَّا ههنا موجَبٌ لأَنه استثناء من مَنْفيّ، والمستثنى من المنفيِّ موجَبٌ، فامتنع البدلُ من اللفظ ههنا لذلك، ولو قلت: ما أَخذتُ من أَحدٍ إِلَّا زيدٍ لجاز الخفضُ فيما بعد إِلَّا على البدل من المخفوض لأَن

---

(١) «يقال: ما في الدار طُورِيٌّ، أي ما فيها أحد» نوادر أبي زيد: ٥٥٨، وانظر المنصف: ٣/ ٦٢.

(٢) انظر المنصف: ٣/ ٦٢، وهذه الكلمة والتي قبلها ملازمتان للنفي، انظر إصلاح المنطق: ٣٩١.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٥، والمقتضب: ٤/ ٤٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٧٩، والمقتصد: ٧٠٤-٧٠٥.

(٤) كذا قال السيرافي، انظر حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٦٢.

«مِنْ» هذه من صِلة أَحد، فهي تدخل على المنفيّ والموجَب بخلاف الأُولى.

وتقول: لا أَحدَ فيها إِلَّا زيدٌ، ولا إِلهَ إِلَّا اللهُ بالرفع على البدل من موضع «لا أَحدَ» لأَنه في موضع اسم مبتدأ[١]، ولا يجوز حملُ ما بعد إِلَّا على النصب الذي تُوجبه «لا» النافيةُ لأَن «لا» إِنما تعمل في منفيٍّ، وما بعد إِلَّا هنا موجَبٌ، ولأَن المنفيَّ ههنا مقدَّرٌ بمِن، والمعنى لا مِن أَحدٍ، ولذلك وجب بناؤه، فلم يصحَّ البدلُ منه لأَنه لا يصحُّ تقدير مِنْ هذه بعد إِلَّا.

ومن ذلك قولك: ليس زيدٌ بشيءٍ إِلَّا شيئاً لا يُعبأُ به، ولا يجوز فيه إِلَّا النصبُ على البدل من المحلِّ لأَن محلَّه نصبٌ، والتقديرُ ليس زيدٌ شيئاً إِلَّا شيئاً لا يُعبأُ به، ولا يجوز الخفض على البدل من اللفظ لأَن خفضَه بتقدير الباء، وهذه الباء تأْتي زائدةً لتأكيد النفي، ولا تكون مع الموجَب، وما بعد إِلَّا هنا موجَبٌ، فلذلك لم يجز الخفضُ، قال الشاعر[٢]:

أَبَنِـــــي لُبَيْنَـــــى ... إِلــــخ

البيت لطرفة بن العبد، والشاهد أَنه نصبَ يداً الثانيةَ لوقوعها بعد إِلَّا بدلاً من محلِّ الجارِّ والمجرور لتعذُّر حمْله على لفظ المخفوض لأَن ما بعد إِلَّا موجَب، والباءُ مؤَكِّدة للنفي، ويُروى «مخبولةَ العَضُدِ»[٣] والخَبْل: الفساد، والمعنى أَنتم في الضَّعف وقلَّة الانتفاع كيدٍ لا عَضُدَ لها.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٥، والمقتضب: ٤/ ٣٦٩، والأصول: ١/ ٢٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٧٩.

(٢) سلفت نسبة البيت إلى طرفة وسينسبه إليه الشارح، وهو في ديوان طرفة: ١٤٧، وانظر تخريجه ص: ٢٣٤ من الديوان، ونسب إلى أوس بن حجر في مقاييس اللغة: ٢/ ٢٤٢-٢٤٣، واللسان (خبل)، انظر ديوان أوس: ٢١، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣١٦-٣١٧، والمقتضب: ٤/ ٤٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨٥، وارتشاف الضرب: ١٥٥١.

(٣) كذا الرواية في مقاييس اللغة: ٢/ ٢٤٣، واللسان (خبل)، وأشار الأعلم إليها في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٦٢.

وتقول: ما أَنت بشيءٍ إِلَّا شيءٌ لا يُعبأُ به بالرفع لا غيرُ، وذلك لأَن الجارَّ والمجرور عند بني تميم في موضع رفع[1]، لأَنهم لا يُعملون «ما» لعدم اختصاصها، وإِذا كان في موضع رفع تعذَّرَ حملُه على اللفظ الذي هو الجرُّ لِمَا ذكرناه من أَن هذه الباء لا تُزادُ مع الموجَب، وما بعد إِلَّا هنا موجَبٌ، فحُمل على الموضع، وهو الرفع، وعند أَهل الحجاز أَنَّ الجارَّ والمجرور في موضع نصب[2] لأَنهم يَحملون «ما» على «ليس» لشبَهها بها من جهة النفي، فإِذا دخلتْ إِلَّا بطَلَ عملُها لانتقاض النفي، وصاروا إِلى أَقْيسِ اللغتَيْن[3]، وهي لغة بني تميم، فلذلك رفعتَ.

ومثلُه «ما كان زيدٌ بغلامٍ إِلَّا غلاماً صالحاً» بنصْب الغلام لأَنه بدل من محلِّ الغلام الأَول، ومحلُّه نصبٌ بأَنه خبر كان، ويدلُّ على ذلك أَنك لو حذفتَ الاسم المستثنى منه لقلت: ما أَنتَ إِلَّا شيءٌ لا يُعبأُ به، بالرفع، وما كان زيدٌ إِلَّا غلاماً صالحاً بالنصب.

وقد أَجاز الكوفيون فيما بعد إِلَّا الخفضَ إِذا كان نكرة، ولا يجوز في المعرفة، فتقول على هذا: ما أتاني مِنْ أَحدٍ إِلَّا رجلٍ، وما أَنت بشيءٍ إِلَّا شيءٍ لا يُعبأُ به ولو قلت: إِلَّا زيدٍ وما أَنت بشيءٍ إِلَّا الشيءِ التافه لم يجز، والصوابُ المذهبُ الأَولُ، وهو رأَي سيبويه[4] لَمَا ذكرناه من أَن حرف الخفض في هذا الموضع إِنما دخل لتأَكيد النفي، ولا يتعلَّقُ بموجَب، وما بعد إِلَّا موجَبٌ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإِنْ قدَّمتَ المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أَحدُهما: -وهو اختيار سيبويه- أَن لا تكترثَ للصفة وتحملَه على البدل، والثاني: أَن تنزِّلَ تقديمَه على الصفة [٢/ ٩٢] منزلةَ تقديمه على الموصوف فتنصبَه،

---

(١) كذا قال سيبويه: ٢/ ٣١٦ وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٧٩.

(٢) كذا قال سيبويه: ١/ ٣١٦، وانظر المقتضب: ٤/ ٤٢١.

(٣) قال سيبويه: ٢/ ٣١٦.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣١٦، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣١٧، والمقتضب: ٤/ ٤٢١، وكلام السيرافي في حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٦٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٣٨، وارتشاف الضرب: ١٥١٠.

وذلك قولك: ما أَتاني أَحدٌ إِلّا أَبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأَحدٍ إِلّا عمرو خيرٌ من زيدٍ، أَو تقول: إِلّا أَباك وإِلّا عمراً).

قال الشّارح: إِذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أَحدُهما: مذهب سيبويه، وهو اختيار أَبي العباس المبرِّد أَن تُبْدلَه مِمَّا قبله لأَن الاعتبار بتقديم المبدَل منه، وهو الاسم[1]، ولا تكترثَ للصفة لأَنها فضلة.

والثاني: أَن تنصبه على الاستثناء، وهو اختيار أَبي عثمان المازني[2]، وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإِذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمُه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف، فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة.

وممَّا يدلُّ أَن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[3]، أَلا ترى أَنه أَدخلَ الفاءَ في الخبر ههنا لوصفك إِيَّاه بالذي كما تدخل إِذا كان المخبَرُ عنه الذي وكان موصولاً بالفعل أَو ما يَجْري مَجْرى الفعل من ظرف أَو جارٍّ ومجرور، مثالُ ذلك قولك: ما أَتاني أَحدٌ إِلّا أَبوك خيرٌ من زيدٍ، فقولك: «خيرٌ من زيد» وصفٌ لأَحد المستثنى منه، والأَب هو المستثنى، وقد تقدَّم على الصفة وأَبدلتَه منه، وإِن شئتَ نصبتَ وقلتَ: إِلّا أَباك، وتقول: ما مررتُ بأَحد إِلّا عمرو خيرٍ من زيدٍ، فقولك: خيرٍ من زيد نعتُ أَحد، وعمرو مخفوضٌ لأَنه بدل منه،

(١) أجاز سيبويه والمبرد البدل والاستثناء في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه، ولكن البدل أحسن عند سيبويه، والقياسُ عند المبرد، انظر الكتاب: ٢/ ٣٣٦، والمقتضب: ٤/ ٣٩٩-٤٠٠، والنكت: ٦٣٨.

(٢) انظر اختياره في المقتضب: ٤/ ٣٩٩، وحاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٧٢، والنكت: ٦٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨٤، وارتشاف الضرب: ١٥٠٩.

(٣) الجمعة: ٦٢/ ٨، ومن أجل دخول الفاء في الآية، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٢، وما سلف: ١/ ٢٣٤.

وإن شئتَ نصبتَ [٧٤/ أ] على الاستثناء.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في تثنية المستثنى ما أَتاني إِلَّا زيدٌ إِلَّا عمراً، أَو إِلَّا زيداً إِلَّا عمرو، ترفع الذي أَسندتَ إِليه وتنصبُ الآخَرَ، وليس لكَ أَن ترفعَه لأَنك لا تقول: تركوني إِلَّا عمرو، وتقول: ما أَتاني إِلَّا عمراً إِلَّا بشراً أَحدٌ منصوبَيْن لأَن التقدير ما أَتاني إِلَّا عمراً أَحدٌ إِلَّا بشرٌ على إِبدال بشر من أَحد، فلمّا قدَّمتَه نصبتَه).

قال الشَّارح: إِذا قلت: ما أَتاني إِلَّا زيدٌ إِلَّا عمراً، أَو إِلَّا زيداً إِلَّا عمرو، فلا بدَّ من رفع أَحدهما ونصبِ الآخر، ولا يجوز رفعُهما جميعاً ولا نصبُهما، وذلك نظراً إِلى إِصلاح اللَّفظ[١] وتَوفية ما يستحقُّه، وذلك أَن المستثنى منه محذوفٌ، والتقدير ما أَتاني أَحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً، لكنْ لَمَّا حُذف المستثنى منه بقي الفعل مفرَّغاً بلا فاعل، ولا يجوز إِخلاءُ الفعل من فاعل في اللفظ، فرُفِع أَحدُهما بأَنه فاعل، ولَمَّا رفعتَ أَحدَهما بأَنه فاعل لم يجز رفْعُ الآخر، لأَن المرفوع بعد إِلَّا إِنما يُرفع على أَحد وجهَيْن: إِما أَن يُرفع بالفعل الذي قبله إِذا فُرغ الفعلُ، وإِمَّا أَن يُرفع لأَنه بدل من مرفوع قبله، ولا يسوغ ههنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورين لأَن أَحدهما قد ارتفع بالفعل لـمَّا فُرغ له، ولا يكون بدلاً لأَن الثاني ليس الأَولَ ولا بعضاً له ولا مشتمِلاً عليه[٢] مع أَنه ليس المرادُ أَن يُثْبت للثاني ما نُفي من الأَول فيُبدلَ منه، وإِنما المعنى على أَنهما لم يدخلا في نفي الإِتيان.

وقولُه: «**لأَنك لا تقول: تركوني إِلَّا عمرو**» إِشارةٌ إِلى أَن الثاني مستثنى من الأَول، والأَولُ موجَبٌ، والمستثنى من الموجَب لا يكون مرفوعاً. فإِن قيل: كيف استثنيته منه وليس بعضاً له قيل: لأَن زيداً بعض القوم، فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض، والبعضُ يقع على القليل والكثير.

ولم يجز نصبُهما جميعاً لأَن الفعل لا يَنصبُ مفعولَيْن من غير فاعل، فلـمَّا امتنع رفعُهما

---

(١) انظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٧٣، والنكت: ٦٤٠.

(٢) من قوله: «لأن المرفوع بعد إلا ..» إلى قوله: «عليه» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٧٣.

معاً ونصبُهما معاً تعيَّن رفعُ أَحدهما ونصبُ الآخر، والاسمان جميعاً مستثنَيان، فمعناهما في ذلك واحدٌ وإِن اختلف إِعرابُهما، ومِمَّا يدلُّ على أَنهما [٢/ ٩٣] مستثنَيان أَنك لو لم تحذِف المستثنى منه وقدَّمتَهما عليه لكنت تنصبُهما، نحوُ قولك: ما أَتاني إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً أَحدٌ، والذي يوضِّحُ ذلك قولُ الكميت[١]:

فما لِيَ إِلَّا اللهُ لا رَبَّ غيرُه ... وما لِيَ إِلَّا اللهَ غيرَكَ ناصرُ

نفى كلَّ ناصر سوى الله وسوى المخاطَب[٢]، وهذا واضح.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا قلت: ما مررتُ بأَحد إِلَّا زيدٌ خيرٌ منه كان ما بعد إِلَّا جملةً ابتدائية واقعةً صفةً لأَحد، وإِلَّا لغْوٌ في اللفظ معطيةٌ في المعنى فائدتَها جاعلةً زيداً خيراً من جميع مَنْ مررتَ بهم).

قال الشارح: اعلمْ أَن «إِلَّا» تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه، فمثالُ دخولها بين المبتدأ وخبره قولُك: ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ، فقائم خبرُ زيد، فكأَنك قلت: زيدٌ قائمٌ، لكنْ فائدةُ دخول «إِلَّا» إِثباتُ الخبر للأَول ونفيُ خبر غيره عنه، والمستثنى منه كأَنه مقدَّر، والتقدير ما زيدٌ شيءٌ إِلَّا قائمٌ، فشيءٌ هنا في معنى جماعة لأَن المعنى ما زيدٌ شيءٌ من الأَشياء إِلَّا قائمٌ، ومثالُ دخولها بين الصفة والموصوف قولُك: ما مررتُ بأَحد إِلَّا كريمٍ، وما رأَيتُ فيها أَحداً إِلَّا عالماً، أَفدتَ بإِلَّا إِثباتَ مُرورك بقوم كِرامٍ وانتفاءَ المرور بغير مَنْ هذه صفتُهم، وكذلك أَثبتَّ رؤْية قوم علماءَ ونفيتَ رؤْية غيرهم، وتقول في الحال: ما جاء زيدٌ إِلَّا ضاحكاً، فتَنْفي مجيئه إِلَّا على هذه الصفة.

وقد تقع الجملُ موقعَ هذه الأَشياء بعد إِلَّا كما تقع موقعَها في غير الاستثناء، فتقول: ما زيدٌ إِلَّا أَبوه منطلق، فأَبوه منطلق جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأَول

---

(١) البيت في ديوانه: ١٤٣، والنكت: ٦٤١، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٣٩، والمقتضب: ٤/ ٤٢٤.

(٢) من قوله: «ومما يدل على أنهما مستثنيان ..» إلى قوله: «المخاطب» قاله الأعلم في النكت: ٦٤١، وانظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب (بولاق): ١/ ٣٧٣.

الذي هو زيد، وتقول في الصفة: ما مررتُ بأَحد إِلَّا زيدٌ خيرٌ منه[١]، فقولك: «زيدٌ خيرٌ منه» جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع مخفوضٍ نعتٍ لأَحد[٢]، كأَنك قلت: مررتُ بقوم زيدٌ خيرٌ منهم[٣]، وأَفادتْ «إِلَّا» انتفاءَ مُرورك بغير مَنْ هذه صفتُهم، وتقول في الجملة إِذا وقعت حالاً: ما مررتُ بزيد إِلَّا أَبوه قائم، وما مررتُ بالقوم إِلَّا زيدٌ خيرٌ منهم، فالجملةُ في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة، وقد يجوز في قولك: ما مررتُ بأَحد إِلَّا زيدٌ خيرٌ منه أَن تكون الجملة في موضع الحال أَيضاً لأَن الحال من النكرة جائز وإِن كان ضعيفاً، ويجوز أَن تُدخل عليه الواوَ فتقول: ما مررتُ بأَحد إِلَّا وزيدٌ خيرٌ منه، وما كلَّمتُ أَحداً إِلَّا وزيدٌ حاضر، فزيدٌ حاضرٌ في موضع الحال، ولا يجوز حذفُ الواو من ههنا كما جاز حذفُها من الأَول لخُلُوِّ الجملة من العائد الرابط، وإِنما الواو هي الرابطةُ، وليس الأَولُ كذلك لأَن فيه ضميراً رابطاً، فإِن أَتيتَ بالواو كان تأكيداً للارتباط، وإِن لم تأْتِ بها فالضميرُ كافٍ.

ولا تقع الجملةُ في هذه المواضع إِلَّا أَن تكون اسميةً من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعليةً لأَن «إِلَّا» موضوعة لإخراج بعضٍ من كلٍّ، فإِذا تقدَّم «إِلَّا» الاسمُ فلا يكون بعدها إِلَّا الاسمُ لأَنهما جنس واحد، فيصحُّ أَن يكون بعضاً له، فلو قلت: ما زيدٌ إِلَّا قام على أَن تجعل «قام» خبراً، وما أَتاني أَحدٌ إِلَّا قام أَخوه ونحوَ ذلك لم يجز لِمَا ذكرتُ لك، ولو قلت: ما زيدٌ إِلَّا يقوم أَو ما أَتاني [٢/ ٩٤] أَحدٌ إِلَّا يَضحك لكان جيِّداً لأَن الفعل

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٤٢.

(٢) انتقد ابن مالك الزمخشري في إجازته الفصل بين الصفة والموصوف بإلا، ونقل عن الأخفش في كتابه «المسائل» المنع، ودفع قول الزمخشري بخمسة أُمور، واستشكل الرضي الفصل بإلا بين الصفة والموصوف، وأجاب ابن الحاجب عن هذه المسألة بجوابين.
انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٢-٣٠٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٣٦، و ارتشاف الضرب: ١٥٢٨-١٥٢٩، ومغني اللبيب: ٤٨٣.

(٣) كذا قدر سيبويه: ٢/ ٣٤٢.

المضارع مُشابِهٌ للاسم فكان له حكمُه.

وقولُه: «**وإِلَّا لغْوٌ في اللَّفظ مُعطيةٌ في المعنى فائدتَها جاعلةٌ زيداً خيراً من جميع مَنْ مررتَ بهم**».

يعني أَنه ليس في اللَّفظ مستثنى منه، وإِنما معك في «ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ» مبتدأ وخبرٌ، وفي قولك: «ما مررتُ بأَحد إِلَّا زيدٌ خيرٌ منه» صفةٌ وموصوف أَو حالٌ وذو حال، فجرى مَجْرى العامل المفرَّغ للعمل من نحوِ: ما قامَ إِلَّا زيدٌ، وما ضربتُ إِلَّا زيداً من حيث إِنَّ ما قبل إِلَّا يقتضي ما بعدها اقتضاءً لا يتمُّ المعنى [٧٤/ ب] إِلَّا به، إِلَّا أَنها من جهة المعنى تُفيد الاستثناءَ من حيثُ جعلتَ زيداً خيراً من جميع من[١] مررتَ به في قولك: ما مررتُ بأَحد إِلَّا زيدٌ خيرٌ منه، ونفيتَ زيداً أَن يكون شيئاً إِلَّا قائماً في قولك: ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ.

(فَصْل) **قال صاحب الكتاب: (وقد أُوقِعَ الفعلُ موقعَ الاسم المستثنى في قولهم: نَشَدْتُكَ بالله إِلَّا فعلتَ، والمعنى ما أَطلبُ منك إِلَّا فِعلَك، وكذلك أَقسمتُ عليكَ إِلَّا فعلتَ، وعن ابن عباس: «بالإِيْواء والنَّصرِ إِلَّا جلستُم» وفي حديث عمر: «عزَمتُ عليك لَمَّا ضربتَ كاتَبك سَوْطاً» بمعنى إِلَّا ضربتَ).**

قال الشَّارح: قد أُوقِعَ الفعلُ موقعَ المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر، فقالوا نَشدْتُك اللهَ إِلَّا فعلتَ، والمرادُ فِعلَك، وذلك أَن «نَشَد» فعل قد استُعمل على وجهين: أَحدُهما: أَن يكون متعدِّياً إِلى مفعول واحد، والآخرُ: أَن يكون متعدِّياً إِلى مفعولَين، فالمتعدِّي إِلى مفعول واحد قولُهم: نَشدْتُ الضالَّةَ إِذا طلبتُها، وأَنشدوا لنُصيب[٢]:

---

(١) في ط: «ما» تحريف.

(٢) البيت في ديوانه: ٩٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٨٨، وفرحة الأديب: ١٤٧، وشرح أبيات المغني: ٢/ ٢٧١.
والبِكر من الإبل: التي ولدت بطناً واحداً، اللسان (بكر).
دوران: موضع، انظر معجم البلدان (دوران)، والرواية في الديوان (ودَّان)، قال ياقوت: «ودَّان: ثلاثة مواضع... وقد أكثر نصيب من ذكرها في شعره». معجم البلدان (ودان).

ظَلِلتُ بذي دُوْرَانَ أَنْشُدُ ناقتي ... وما ليْ عليْها مِنْ قَلُوصٍ ولا بِكْرِ

والناشِد: الطالب(١)، وأَنشد الأَصمعيُّ عن أَبي عمرو(٢):

يُصِيخُ للنَّبْأَةِ أَسْماعَهُ ... إِصاخَةَ النَّاشِدِ للمُنْشِدِ

الإِصاخة: الاستماع، والناشِدُ: الطّالبُ والمُنشِدُ: المعرِّف(٣).

الضربُ الآخر أَن يتعدَّى إِلى مفعولَيْن من باب نَشَدْتُ، وذلك قولهم: نَشَدْتُك اللهَ إِلَّا فعلتَ، هكذا حكاه سيبويه(٤)، وهو كلامٌ محمول على المعنى، كأَنه قال: ما أَنشُد إِلَّا فِعلَك، أَي ما أَسأَلك إِلَّا فِعلَك، ومثلُ ذلك: «شَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ»(٥)، و: «شيءٌ ما جاء بك»(٦)، وجاز وقوع «فعلتَ» ههنا بعد إِلَّا من حيث كان دالًّا على [٢/ ٩٥] مصدره، كأَنهم قالوا: ما أَسأَلُك إِلَّا فِعلَك، ونحوُه ما أَنشده أَبو زيد(٧):

فقالوا ما تشاءُ فقلْتُ أَلْهُو ... إِلى الإِصْباحِ آثَرَ ذي أَثِيرِ

فأَوْقعَ الفعلَ على مصدره لدلالته عليه، فكأَنه قال في جواب ما تشاء: اللَّهوَ، وإِذا ساغ أَن تحملَ «شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» على معنى النفي كان معنى النفي في «نشدْتُك اللهَ إِلَّا فعلتَ» أَظهرَ لقُوة الدلالة على النفي لدخول إِلَّا لدلالتها عليه، أَلا ترى أَنهم قالوا:

---

(١) انظر أدب الكاتب: ٣٥٢، ٤٦٣.

(٢) البيت للمثقب العبدي، وهو في ديوانه: ٤١، والكامل للمبرد: ١/ ١٠٩، وجمهرة اللغة: ٦٥٢، وبلا نسبة في أمالي القالي: ١/ ٣٤.
النبأة: الصوت.

(٣) كذا في الكامل للمبرد: ١/ ١٠٩، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ١٣٣.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ١٠٦، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٤٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥١، و ارتشاف الضرب: ١٥٣١.

(٥) سلف المثل: ١/ ٢٠١.

(٦) سلف المثل: ١/ ٢٠١.

(٧) أنشد ابن جني البيت عن أبي زيد في الخصائص: ٢/ ٤٣٣، والمحتسب: ٢/ ٣٢، وقائله عروة بن الورد، وهو في ديوانه: ٥٧، والبيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٦، وكتاب الشعر: ٤٦٠.

ليس الطِّيبُ إِلَّا المِسْك[١]، فجاز دخولُ إِلَّا في قول أَبي الحسن بين المبتدأ والخبر، وإِن لم يجز «زيدٌ إِلَّا منطلقٌ» لَمَّا كان عارياً من معنى النفي[٢]، ومثلُه من الحمل على المعنى قولُ الآخر[٣]:

وإِنَّما يُدافِعُ عَنْ أَعْراضِهِمْ أَنا أَو مِثْلي

والمرادُ ما يدافعُ عن أَعراضهم إِلَّا أَنا، ولذلك فُصل الضميرُ حيث كان المعنى ما يدافِعُ إِلَّا أَنا، ولولا هذا المعنى لم يَسْتقمْ، لأَنك لا تقول: يقوم أَنا، فكما جاز «يُدافع أَنا» لأَنه في معنى «ما يُدافع إِلَّا أَنا» كذلك جاز «أَسأَلك إِلَّا فعلت» لأَنه في معنى لا أَسأَلك إِلا فعلتَ[٤].

وأَما «أَقسمْتُ عليكَ إِلَّا فعلتَ» فقياسُه لو أُجريَ على ظاهره أَن يقال: لَتفعلَنَّ لأَنه جواب القسم في طرَف الإِيجاب بالفعل، فتلزمُه اللَّامُ والنونُ، لكنَّهم حملوه على «نَشدْتُك اللهَ إِلَّا فعلتَ» لأَن المعنى فيهما واحد، قال سيبويه: «سأَلْتُ الخليل عن قولهم: أَقسمتُ عليكَ لَمَّا فعلتَ وإِلَّا فعلتَ لِمَ جاز هذا وإِنما «أَقسمتُ» ههنا كقولك: واللَّهِ، فقال: وجهُ الكلام لَتفعلنَّ، ولكنَّهم أَجازوا هذا لأَنهم شبَّهوه بقولهم: نَشدتُكَ اللهَ إِلَّا فعلتَ إِذ كان المعنى فيهما الطَّلبَ»[٥].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٤٧، والأصول: ٢/ ٥٩، ومجالس العلماء: ٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٣٠، والحلبيات: ٢١٠، والبغداديات: ٣٨٣، والشيرازيات: ٤٨، ٢٦١، وكتاب الشعر: ٧، ١١، والنكت: ٢٧٠، وارتشاف الضرب: ١١٨١، والأشباه والنظائر: ٣/ ٣٩٨-٤٠٦.

(٢) انظر مذهبه في الشيرازيات: ٤٨، ٢٦١، وانظر أيضاً البغداديات: ٣٨٤.

(٣) صدر البيت:

أنا الضامن الراعي عليهمْ وإنَّما

وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ٢/ ١٥٣، وكتاب الشعر: ١٩٩.

(٤) من قوله: «وذلك أن نشد فعل قد استُعمل..» إلى قوله: «فعلتَ» قاله أبو علي في الشيرازيات: ٤٥-٤٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٠٥-١٠٦ بتصرف يسير، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ١١٥.

وأَما قول ابن عبَّاس: «بالإِيواء والنَّصرِ إِلَّا جلستُم» فهو حديث مشهور، ذكَره التوحيديُّ في كتاب «البصائر»، وذلك أَن ابن عباس دخل على بعض الأَنصار في وليمة، فقاموا فقال: بالإِيواء والنَّصرِ إِلَّا جلستم[١]، وأراد بالإيواء والنَّصر قولَه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[٢]، فاسْتعطفَهم بما ورَد فيهم وما هو من خصائصهم.

وأَمَّا حديث عمر «عزمْتُ عليك لَمَّا ضربتَ كاتِبَك سَوْطاً»[٣] ففي هذا الحديث روايةٌ أُخرى عن يحيى بن أَبي كثير[٤] أن كاتباً لأَبي موسى[٥] كتبَ إِلى عمر بن الخطاب: «من أَبو موسى» فكتبَ إِليه عمر: «إِذا أَتاك كتابي هذا فاضربْه سَوْطاً واعزِلْه عن عملك»، فقوله: «لَمَّا ضربتَ كاتبَك» بمعنى إِلَّا ضربتَ، أَي لا أَطلبُ إِلَّا ضرْبَه، وقولُه: «عزمتُ عليك» من قسَم الملوك[٦] وكانوا يعظِّمون عزائم الأُمراء.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمستثنى يُحذف تخفيفاً، وذلك قولُهم: ليس إِلَّا وليس غيرُ).

قال الشَّارح: قد حذفوا المستثنى بعد إِلَّا وغير، وذلك مع «ليس» خاصة دون غيرها مِمَّا يُستثنى به من أَلفاظ الجَحْد لِعلم المخاطَب بمُراد المتكلِّم[٧]، وذلك قولك: ليس غيرُ وليس إِلَّا، والمرادُ ليس إِلَّا ذاك وليس غيرُ ذاك، ولو قلت بدلَ ليس: لا يكون إِلَّا أَو لم

---

(١) انظر البصائر والذخائر: ٢/ ٢٥، ونظم الدرر للبقاعي: ٣/ ٣٩٥، والبحر المحيط: ٦/ ١٠٧، وروح المعاني: ٢٨/ ٢٩، وانظر أيضاً البديع لابن الأثير: ١/ ٢٣٨، وارتشاف الضرب: ١٥٣١.

(٢) الأنفال: ٨/ ٧٢.

(٣) انظر أَخبار القضاة: ١/ ٧٥، وأنساب الأشراف: ٣/ ٣٩٧، ووفيات الأعيان: ٦/ ٣٥٧.

(٤) هو أبو نصر يحيى بن كثير، محدث ثقة، توفي عام ١٢٩هـ، وقيل عام ١٣٢هـ، انظر تهذيب التهذيب: ١١/ ٢٦٨.

(٥) هو عبد الله بن قيس، صحابي، انظر غاية النهاية: ١/ ٤٤٢.

(٦) كذا في شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥١.

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣١٨.

يكنْ غيرُ لم يجز[١]، فإذا قالوا: ليس إِلَّا وليس غيرُ فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاءً بمعرفة المخاطَب، نحوُ ما جاءني إِلَّا زيدٌ، والمرادُ ما جاء أَحدٌ إِلَّا زيدٌ، ومثلُ [٢/ ٩٦] ذلك: «ما مِنْهم إِلَّا قد قال ذاك» يُريد ما منهم أَحدٌ إِلَّا قد قال ذاك[٢]، وإذا قلت: ليس غيرُ فاسمُ ليس مستتِرٌ فيها على ما تقدَّم، وغيرُ الخبرُ وهي منتصِبةٌ، وإنما لَمَّا حُذف منها ما أُضيفتْ إِليه وقُطِعت عن الإِضافة بُنيت على الضمِّ تشبيهاً بالغايات.

وقال أَبو الحسن الأَخفشُ: إِذا أَضفتَ غيراً فقلت: غيرك أَو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ، تقول: جاءَني زيد ليس غيرُه وليس غيرَه، فإذا رُفع فعلى أَنه اسم ليس، وأُضمرَ الخبرُ، كأَنه قال: ليس غيرُه صحيحاً، وإذا نُصبَ فعلى أَنه الخبرُ، وأُضمرَ الاسمُ، كأَنه قال: ليس الجائي أَو ليس الأَمرُ غيرَه، وإذا لم يُضفْها أَجاز في غير الفتحَ والضمَّ، وشبَّهها بباب «تَيْمَ تَيْمَ عَدِي»[٣]، وزعم أَن تَيْم الأَولَ قد حُذف منه المضافُ إِليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين إذ كانت الإِضافة منويَّةً فيه، [٧٥/ أ] وقد أَجاز بعضهم تنوينَ[٤] غير إِذا حذفتَ منها المضافَ إِليه نظراً إِلى اللفظ كما ينوَّنُ كلٌّ وبعضٌ إِذا لم يُضافا[٥]، وإِن كانت الإِضافة فيهما منويَّة مُرادةً من نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[٦] ونحوِ ذلك.

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠، وانظر النكت: ٦٤٦.

(٢) قاله سيبويه كما في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨، وأخلت به نسختا (هارون): ٣/ ٣٤٥، وبولاق: ١/ ٣٧٥.

(٣) أي من بيت جرير، وهو:

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم ... لا يُلقينَّكم في سَوْءةٍ عُمَرُ

وسلف: ٢/ ٢٤.

(٤) في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠: «وذكر الأخفش أن بعضهم ينون»

(٥) من قوله «وقال أبو الحسن ..» إلى قوله: «يضافا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٠، و انظر النكت: ٦٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣١٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب: ١٥٤٩.

(٦) النمل: ٢٧/ ٨٧.

الخبرُ والاسمُ في بابَي كان وإنَّ

قال صاحب الكتاب: (لـمَّا شبَّه العاملَ في البابَيْن بالفعل المتعدِّي شبَّه ما عملَ فيه بالفاعل والمفعول).

قال الشَّارح: لـمَّا حصَر[1] المنصوباتِ وجَب عليه أن يُعيد ذِكْر كان وأَخواتها وإِنَّ وأَخواتها ههنا لأَن لكلِّ واحد منهما منصوباً كما أَن له مرفوعاً، فخبرُ كان وأَخواتها واسمُ إِنَّ وأَخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول، وذلك أَنه شبَّه كلَّ واحد من كان وإِنَّ بالفعل المتعدِّي لاقتضاء كلِّ واحد منهما اسمَيْن بعده، وقد تقدَّم بيانُ مُشابَهة إِنَّ الفعلَ في المرفوعات بما أَغنى عن إِعادته.

وأَمَّا كان وأَخواتها فهي من أَفعال العبارة واللَّفظ لأَنه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو قد والسين وسوف، وتتصرَّف تصرُّفَ الأَفعال، نحوُ كان يكون فهو كائن وكُنْ ولا تكنْ، وليست أَفعالاً حقيقة[2] لأَن الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حدَث وزمان ذلك الحدَث، وكان وأَخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمانِ وجودِ خبرِها، فهي بمنزلة اسم من أَسماء الزمان يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر، فقولك: كان زيد قائماً بمنزلة قولك: زيد قائم أَمسِ، وقولك: يكون زيد قائماً بمنزلة زيد قائم غداً، فثبت بما قلناه أَنها ليست أَفعالاً حقيقة، إِذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، وإِنما هي مشبَّهة بالأَفعال لفظاً، وإِذا كانت أَفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول، ويؤَيد عندك أَن مرفوعها ليس بفاعل وأَن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة أَنَّ الفاعل والمفعول قد يَتغايَران، نحوُ ضرب زيدٌ عمراً، فزيدٌ غير عمرو، والمرفوعُ في باب كان لا يكون إِلَّا المنصوبَ في المعنى، نحوُ كان زيد قائماً، فالقائم ليس غيرَ زيد، فاعرفْه.

---

(١) في ط، ر: «حضر» تصحيف.

(٢) انظر ما سيأتي: ٧/ ١٦٨.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُضمَر العاملُ في خبر كان في مثل قولهم: الناسُ مَجزيُّون بأَعمالهم إِنْ خيراً فخيرٌ وإِنْ شرّاً فشَرٌّ، والمرءُ مقتولٌ بما قتَلَ به إِنْ خِنجراً فخِنْجرٌ وإِن سيفاً فسيفٌ، أَي إِنْ كان عملُه خيراً فجزاؤُه خيرٌ، وإِن كان شرّاً فجزاؤه شرٌّ، ومنهم مَنْ ينصبهما، أَي إِن كان خيراً كان خيراً[1]، والرفعُ أَحسنُ في الآخِر، ومنهم مَنْ يرفعهما ويُضْمر الرافعَ، أَي إِنْ كان معه خنجرٌ فالذي يُقْتلُ به خنجرٌ، قال النعمان بن المنذر:

قد قِيلَ ذلك إِنْ حقّاً وإِنْ كَذِباً)[٢/ ٩٧]

قال الشَّارح: اعلمْ أَن كان قد تُحذَف كثيراً وهي مرادةٌ، وذلك لكثرتها في الكلام، فمن ذلك قولُهم: الناسُ مَجزيُّون بأَعمالهم إِن خيراً فخيرٌ وإِن شرّاً فشَرٌّ، فلك في هذه المسألة أَربعةُ أَوجه[2] من الإِعراب: أَن تنصبَهما جميعاً، وأَن ترفعَهما جميعاً، وأَن تنصبَ الأَول وترفعَ الثاني، وأَن ترفعَ الأَول وتنصبَ الثاني.

فإِذا نصبتَهما جميعاً قلت: الناسُ مجزيُّون بأَعمالهم إِنْ خيراً فخيراً، وانتصابُهما بفعلَيْن مضمرَيْن، أَحدُهما شرطٌ والآخر جزاءٌ، حُذفا لدلالة إِنْ عليهما، إِذْ لا يقع بعدها إِلّا فعلٌ، والتقدير إِنْ كان عملُه خيراً فيكونُ جزاؤُه خيراً، أَو فهو يُجْزَى خيراً، فالأَول خبرُ كان المحذوفة، والثاني خبرُ كان الثانية إِنْ قدرتَ كان، أَو مفعولٌ ثانٍ إِنْ قدرتَ يُجزَى.

وإِذا رفعتَهما وقلت: إِنْ خيرٌ فخيرٌ وإِنْ شرٌّ فشَرٌّ فالأَولُ مرفوعٌ بفعل محذوف، والتقدير إِن كان في عمله خيرٌ فجزاؤُه خيرٌ، ولا يَرتفع إلا على هذا التقدير لوقوعه بعد إِنْ الشرطية، وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأٌ لأَن الشرط لا يكون بالأَسماء[3]، فيكونُ ارتفاع «خير» الأَول على أنه اسم كان والخبرُ محذوفٌ، وهو الجارُّ والمجرور، وهو

(١) قوله: «ومنهم من ينصبهما، أي إِن كان خيراً كان خيراً» سقط من المفصل: ٧٣.

(٢) انظر هذه الأوجه في الكتاب: ١/ ٢٥٨-٢٥٩، ٣/ ١١٣، ٣/ ١٤٩، والأصول: ٢/ ٢٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٥أ، والنكت: ٣٣٨.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤١.

عربيٌّ جيِّد[١]، ويجوز أَن يكون المضمَرُ «كان» التامةَ، فلا يحتاج إِلى خبر، وأَما خبر الثاني فمرتفعٌ لأَنه خبر مبتدأ محذوف لأَن الجزاء قد يكون بالجُمل الاسمية إِذا كان معها الفاءُ، نحوُ قولك: إِنْ أَتاني زيدٌ فله درهمٌ.

وإِذا نصبتَ الأَول ورفعتَ الثاني[٢] وقلت: إِنْ خيراً فخيرٌ، وهو الوجه المختار فيكونُ انتصابُ الأَول بتقدير فِعل، كأَنك قلت: إِنْ كان عملُه خيراً؛ على ما ذكرنا في الوجه الأَول، ويكون ارتفاع خير الثاني على أَنه خبر مبتدأ، وتقديره فجزاؤُه خيرٌ على ما ذكرنا في الوجه الثاني.

وإِنما كان هذا الوجهَ المختارَ لأَن «إِنْ» من حيث هي شرطٌ تقتضي الفعلَ لأَن الشرط بالاسم لا يصحُّ، فلم يكن بدٌّ من تقدير فعل، إِمَّا كان أَو نحوُها، فإِذا نصبنا كنَّا قد أَضمرنا «كان»، والفعلُ لا بدَّ له من فاعل، وهما كالشيء الواحد، وإِذا رفعْنا أَضمرْنا «كان» وخبراً لها أَو شيئاً في موضع الخبر، والخبرُ بمنزلة المفعول، والمفعولُ منفصلٌ من الفعل أَجنبيٌّ منه، فهما شيئان، وكلَّما كثُرَ الإِضمارُ كان أَضعفَ، واخْتيرَ رفعُ الثاني لدخول الفاء في الجواب[٣]، والفاءُ إِنما أُتيَ بها في الجواب إِذا كان مبتدأً وخبراً، فأَما إِذا كان فعلاً لم يُحتج إِلى الفاء، نحوُ قولك: إِنْ أَكرمْتَني أَكرمتُك وإِنْ تُكرمْني أُكرمْك، ولو قلت: إِنْ أَكرمتَني لك درهمٌ أَو إِنْ أَتيتَني زيدٌ مقيمٌ عندي لم يجز حتى تأْتي بالفاء، فتقولَ: إِن أَكرمتَني فلك درهمٌ، وإِنْ أَتيتَني فزيدٌ مقيمٌ عندي.

وإِذا رفعتَ الأَول ونصبتَ الثاني فقلت: إِنْ خيرٌ فخيراً وإِنْ شرٌّ فشَرّاً فترفعُ الأَول بأَنه اسم كان على ما تقدَّم، وتنصبُ الثاني على ما ذكرنا، ويكون التقدير فهو يُجزَى خيراً.

---

(١) قال سيبويه: «وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن» الكتاب: ١/ ٢٥٩.

(٢) هو أجود الوجوه على ما قال السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٢٥، وانظر الكتاب: ١/ ٢٥٨.

(٣) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٢٥، ولفظه.

واعلمْ أَن هذا الحذف والإِضمار لا يَسُوغ مع كلِّ حرف لا يقع بعده إلا الفعلُ، وإِنما ذلك مسموعٌ منهم، تُضمِرُ حيث أَضمروا وتُظْهر حيث أَظْهروا، تقف في ذلك حيث وقفوا، فأَما قوله[1]:

قد قِيلَ ذلك [٧٥ب] إِنْ حَقّاً وإِنْ كَذِباً ... وما اعتذارُك مِنْ شيءٍ إِذا قِيلا[٢/ ٩٨]

فإِنه يجوز فيه الوجوه الأَربعةُ، فالنصبُ على ما ذكرناه أولاً، والرفعُ على تقدير إِنْ وقعَ حقٌّ وإِنْ وقعَ كذبٌ، أَو على إِنْ كان فيه حقٌّ وإِنْ كان فيه كذبٌ، والبيت للنعمان ابن المنذر، قاله للربيع بن زياد العَبْسي حين دخل عليه لبيدُ بن ربيعة والربيعُ يُؤاكلُه فقال[2]:

مَهْلاً أَبيْتَ اللَّعنَ لا تأْكُلْ مَعَهْ ... إِنَّ اسْتَه مِنْ بَرَصٍ مُلمَّعَهْ

فأَمْسكَ النعمانُ عن الأَكل فقال الربيع: أَبيْتَ اللَّعْنَ إِن لبيداً كاذب، فقال النعمان:

قد قيل ذلك إِن حقّاً وإِنْ كذباً ... البيت

فقال قوم: هو له، وقيل: هو لغيره وإِنما تمثَّلَ به[3].

قال صاحب الكتاب: (ومنه أَلَا طعامَ ولو تَمْراً، وائْتني بدابَّة ولو حماراً، وإِن شئتَ رفعتَه بمعنى ولو يكون تمرٌ وحمارٌ، وادفَعْ الشرَّ ولو إِصْبعاً، ومنه أَمَّا أَنتَ منطلِقاً انطلقتُ، والمعنى لأَنْ كنتَ منطلِقاً، و«ما» مَزيدةٌ معوَّضةٌ من الفعل المضمَر، ومنه

---

(١) هو النعمان بن المنذر كما سيذكر الشارح، والبيت له في الكتاب: ١/ ٢٦٠، والفاخر: ١٧٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٥٢، وأمالي المرتضى: ١/ ١٩٣، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٠٢، والمستقصى: ٢/ ١٩٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٥-٩٦، والعيني: ٢/ ٦٦، والخزانة: ٢/ ٧٨، وشرح أبيات المغني: ٢/ ٨، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٧، وكتاب الشعر: ٥٧، والحلبيات: ٢٣٢، والبغداديات: ٣٢٢.

(٢) البيتان في ديوانه: ٣٤٣، والفاخر: ١٧٣، والعيني: ٢/ ٦٨-٦٩، والخزانة: ٢/ ٧٨، وشرح أبيات المغني: ٢/ ١١.
الملمع: الذي يكون في جسده بقع تخالف سائر لونه، الديوان: ٣٤٣.

(٣) لم أرَ من نسب البيت إلى غير النعمان.

قول الهذليّ:

أَبـا خُراشَـةَ أَمَّـا أَنـت ذا نفَـرٍ

ورُوي قولـه:

إِمَّـا أَقمـتَ وأَمَّـا أَنـتَ مُرْتحِـلاً فـاللهُ يَكْـلأُ مـا تأتـي ومـا تَـذَرُ

بكسْر الأَول وفتْح الثاني).

قال الشَّارح: قولُه «ومنه» أَي ومن المنصوب بإِضمار فعل، وقولُه: «ولو تَمْراً» يريد ولو كان تمراً، فتمراً منصوبٌ لأَنه خبر كان، واسمُها مضمرٌ فيها، والتقدير ولو كان الطعامُ تمراً، لكنْ حُذفَ الفعلُ للعِلم بموضعه، إِذ كانت «لو» لا يقع بعدها إلا فعل[1] لأَنها شرطٌ فيما مضَى، كما أَن «إِنْ» شرطٌ فيما يُستقبَل، فلا يقع بعدها إِلَّا فعلٌ، ولو رفعتَ التمر فقلت: ولو تمرٌ لجاز أَيضاً على تقدير فعلٍ رافع، كأَنك قلت: ولو كان عندنا أَو ولو سقطَ إِلينا تمرٌ[2].

ومثلُه: ائتِني بدابَّة ولو حماراً، على ذلك، أَي ولو كان حماراً، ولو رفعتَ وقلت: ولو حمارٌ لكان جائزاً حسَناً على تقدير ولو وقَعَ حمارٌ[3]، ولو خفضتَ الحمارَ لجاز أَيضاً على تقدير الباء، كأَنك قلت: ولو أتيتَني بحمار، وهو ضعيف لأَنك تُضمر فعلاً والباءَ، وكلَّما كثُرَ الإِضمارُ كان أَضعفَ.

ومثلُه: «ادفعْ الشرَّ ولو إِصْبعاً» نصبتَ إِصْبعاً على معنى ولو كان الدفعُ إِصبعاً[4]، أَي قَدْرَ إِصْبع، يعني يَسيراً.

وأَمَّا قولهم: «أَمَّا أَنتَ منطلقاً انطلقتُ معك» فمنطلقاً منصوب بفعل مضمَر، وأَصْلُ أَمَّا ههنا أَنْ وهي المصدرية، ضُمَّت إِليها «ما» زائدة مؤَكِّدة، ولزمت الزيادةُ

---

(١) كذا قال سيبويه: ١/ ٢٦٩.

(٢) كذا قدر سيبويه: ١/ ٢٦٩.

(٣) الرفع عند سيبويه بعيد، انظر الكتاب: ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٠.

ههنا عوضاً من الفعل المحذوف[١]، والمعنى لِأَنْ [٢/ ٩٩] كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، أَي لِانطلاقك في الماضي انطلقتُ معك، وإِنما قدَّرناها في الماضي لأَنك أَوليتَها الماضي، ولو أَوليتَها المستقبَل لَقدَّرتَها بالمستقبَل، وحسُنَ حذفُ الفعل لإِحاطة العلم بأَنَّ «أَنْ» هذه الخفيفةَ لا يقع بعدها الاسم مبتدأً، وصار لذلك بمنزلة إِنْ الشرطية في دلالتها على الفعل، و«أَنت» مرتفِعٌ بالفعل الذي صار «ما» عوضاً عنه، وهو «كان»، و«أَنْ» من أَمَّا في موضع نصبٍ بانطلقتُ، والمعنى انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقاً، فلمَّا أُسقطت اللَّامُ وصل الفعلُ فنَصبَ، وليست أَمَّا هذه جزاءً، قال سيبويه: «وسأَلتُه -يعني الخليلَ- أَمَّا أَنتَ منطلقاً أَنطلقُ معكَ فرفَعَ، وهو قول أَبي عمرو ويونس»[٢]، ولو كان جزاءً لجزَمَه.

والكوفيُّون يذهبون إِلى أَنَّ «أَنْ» المفتوحةَ هنا في معنى الشرط، و«ما» زائدةٌ، والفعلُ الناصبُ محذوفٌ على ما ذكرنا، حكَى ذلك أَبو عمر الجرميُّ عن الأَصمعيِّ[٣]، ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[٤] على ذلك، ويؤَيِّده قراءةُ حمزة (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُما) بكسر الهمزة[٥]، المعنى عندهم واحدٌ، وأَما قوله[٦]:

---

(١) هذا تعليل سيبويه: ١/ ٢٩٣، وانظر البغداديات: ٣٠٤، والمسائل المنثورة: ١٥٨.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٠١، وانظر البغداديات: ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٤.

(٣) انظر حكاية الجرمي عن الأصمعي في البغداديات: ٣٠٨، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٥، والمسائل المنثورة: ١٥٨، والنكت: ٣٥٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٤٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٤ ومذهب البصريين ما ذكره الشارح قبل ذكره مذهب الكوفيين.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٨٢، وانظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٤.

(٥) قرأ حمزة وحده «إِنْ» بكسر الهمزة، وقرأ الباقون «أَن» بفتحها، انظر السبعة: ١٩٣، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٠٤، والحجة للفارسي: ٢/ ٤٢٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١١٨.

(٦) هو العباس بن مرداس كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ١٠٦، والكتاب: ١/ ٢٩٣،=

أَبــا خُراشــةَ أَمَّــا أَنــتَ ذا نفَــرٍ فــإِنَّ قومــيَ لــم تأْكُلْهــمُ الضَّــبُعُ

فإِن البيت لعباس بن مِرْداس، والشاهد فيه نصبُ «ذا نَفَرٍ» على «أَنْ كان ذا نفر»، فحُذفت «كان» وجُعلت زيادةُ «ما» لازمةً عوضاً من الفعل المحذوف، ولأَجل أَن الثاني مستَحَقٌّ بالأَول دخلت الفاءُ في الجواب[1]، والضَّبُع ههنا: السَّنةُ، أَي لِأَنْ كنتَ كثيرَ القوم عزيزاً فإِنَّ قومي مَوْفورون لم تُهلكهم السِّنون[2].

فأَمَّا «أَنْ» في البيت فموضعُها نصبٌ بفعل يدلُّ عليه قولُه: لم تأَكلْهُم الضَّبُع، تقديرُه بقيت أَو سلمت ونحوُهما ممَّا يدلُّ عليه قولُه: لَـمْ تـأْكُلْهم الضَّبُعُ، ولا يكون منصوباً بنفس «لم تأْكُلْهم الضبُعُ»، لأَنه في خبر «أَنْ»، وما بعد «أَنْ» لا يعمل فيما قبلها.

واعلمْ أَن البيت يُقوِّي مذهبَ الجزاءَ في «أَمَّا» لأَنه ليس معك ما يتعلَّق به «أَنْ» كما كان معك في قولهم: أَمَّا أَنت منطلِقاً انطلقْتُ معك، ولا يجوز إِظهارُ الفعل بعد أَمَّا هنا لِـمَا ذكرناه من كون «ما» نائبةً عنه، وإِن أَظهرتَ الفعلَ لم تكن «أَمَّا» إِلَّا مكسورةً، نحوُ قولك: إِمَّا كنتَ منطلِقاً انطلقتُ معَكَ، فيكون شرطاً محضاً، ولا يجوز حذفُ الفعل بعد إِمَّا المكسورةِ كما لم يجز إِظهارُه بعد أَمَّا المفتوحة، وذلك أَن أَمَّا المفتوحةَ كثُرَ استعمالُها حتى صارت كالمثَل الذي لا يجوز تغييره.

فأَمَّا قول الشاعر[3]:

إِمَّـا أَقمـتَ وأَمَّـا أَنـتَ مُـرْتحِلاً .. إلـخ

=وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٩، والخزانة: ٢/ ٨٠، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٥، وكتاب الشعر: ٥٨، والخصائص: ٢/ ٣٨١، والمنصف: ٣/ ١١٦، والنكت: ٣٥٦، والإنصاف: ٧١.

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٥ .

(٢) كذا قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٤٨.

(٣) سلف البيت تاماً: ٢/ ٢٣٣، ولم يعرف قائله ولا تتمة له، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٤٦،وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٦٦، وشرح أبيات المغني: ١/ ١٧٩.

فالشَّاهدُ فيه إِمَّا أَقمتَ بكسْر الهمزة، وقد رُوي في «إِمَّا أَقمتَ وأَمَّا أَنت مُرْتحِلاً» وإِمَّا كنتَ[١]، فمَنْ رواه «كنتَ» كسَرَ «إِمَّا» في الأَول والثاني لظهور الفعل معهما، ومَنْ رواه «وأَمَّا أَنت» كسَرَ إِمَّا الأُولى لظهور الفعل معها وفتَحَ الثانيةَ لحذف الفعل، ولا يمتنعُ عند المبرِّد وغيرِه إِذا حذفتَ «ما» وأَتيتَ بالفعل أَن تفتحَ وتكسِرَ[٢]، والأَولُ أَجْودُ. [٢/ ١٠٠]

---

(١) لم أعثر على هذه الرواية في المظان التي وقفت عليها.

(٢) انظر البغداديات: ٣٠٥-٣٠٦، وارتشاف الضَّرَب: ١١٩٢، والهمع: ١/ ١٢٢، ومن قوله: « ولا يمتنع . . . » إلى قوله: « وتكسر » قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ٦٦.

المَنْصُوب بلا الَّتي لنَفْي الجِنْس

قال صاحب الكتاب: (هي كما ذكرتُ محمولةٌ على إِنَّ، فلذلك نُصب بها الاسمُ ورُفع الخبرُ، وذلك إِذا كان المنفيُّ مضافاً، كقولك: لا غلامَ رجلٍ أَفضلُ منه، ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ، أَو مُضارِعاً له، كقولك: لا خيراً منه قائمٌ هنا، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الدار، ولا عِشْرينَ درهماً لك).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن «لا» من الحروف الداخلة على الأَسماء والأَفعال، فحكمُها أَن لا تعملَ في واحد منهما، غيرَ أَنها عملتْ في النكرات خاصةً لعلَّة عارِضة، وهي مُضارَعتها إِنَّ كما أُعملت «ما» في لغة أَهل الحجاز لمضارَعَتها [٧٦/ أ] ليس، والأَصلُ أَن لا تَعمل، وقد تقدَّم الكلامُ عليها وبيانُ مضارعتها لإِنَّ[١]، وذكرنا أَن حكم النكرة المفردة بعد «لا» البناءُ على الفتح، نحوُ لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لكِ، وهي حركة بناء نائبةٌ عن حركة الإِعراب، وأَوضحْنا الخلافَ فيه في فصل المرفوعات بما أَغنى عن إِعادته.

فإِن كانت النكرة بعد «لا» مضافة أَو مشابِهةً للمضاف تبَيَّنَ النصبُ، فظهر الإِعرابُ، فالنكرةُ المضافة قولُك: لا غلامَ رجلٍ لك، ولا صاحبَ صِدق موجودٌ، من قِبل أَن الإِضافة تُبطل البناءَ[٢]، لأَنك لو بنيتَ نحوَ لا غلامَ رجل لجعلتَ ثلاثةَ أَشياءَ بمنزلة شيء واحد، وذلك مُجْحِفٌ معدومٌ، ألا ترى أَنك لا تجدُ اسمَيْن جُعلا اسماً واحداً وأَحدُهما مضافٌ؟ إِنما يكونان مفردَيْن كحَضْرموت وخمسةَ عشر وبَيْتَ بَيْتَ، فهما كالشيء الواحد، أَلا ترى أَن قولهم: يا ابنَ أُمَّ لـمَّا جُعل أُمُّ مع ابن اسماً واحداً حذفتَ ياءَ الإِضافة[٣]؟

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٤٥.

(٢) يرى ابن جني أن الإضافة لا تنافي البناء، انظر الخصائص: ٢/ ٣٦-٣٧، ٢/ ١٨٣.

(٣) من قوله: «ألا ترى ..» إلى قوله: «الإضافة» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٦٤، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٥٨.

والنكرة المشابِهةُ للمضاف قولُك: لا خيراً مِنْ زيد، ولا ضارباً زيداً، ولا حافظاً للقرآن ولا عِشرينَ درهماً، فهذه الأَسماء مُشابِهة للمضاف وجاريةٌ مَجْراه لأَنها عاملة فيما بعدها كما أَن المضاف عاملٌ فيما بعده، والمعمولُ من تمام المضاف، فقولك: «من زيد» من تمام خَيْر لأَنه موصول به، و«زيداً» من تمام «ضارباً» لأَنه مفعوله، و«للقرآن» في موضع مفعولِ «حافظاً»، و«درهماً» من تمام عشرين لأَنه منتصِب به، فانتصابُ النكرة المضافة بعد «لا» انتصابٌ صريحٌ كانتصابها بعد إِنَّ، ويدلُّ على ذلك قولُهم: لا خيراً من زيد، فكما انتصبَ «خير» وثبت فيه التنوينُ ثَباتَه في المعرَب كذلك تكون الفتحة في «لا غلامَ رجلٍ» فتحةَ إِعراب لا فتحةَ بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجَعْلِهما كالشيء الواحد، فعلى هذا تقول: لا مُرورَ بزيد، إِن جعلتَ الجارَّ والمجرور خبراً وعلَّقتَه بمحذوف كان المرورُ مبنياً مع «لا»، ولا يجوز تنوينُه، وكان تقديره لا مرورَ ثابتٌ أَو واقعٌ بزيد، وإِن علَّقتَ الجارَّ والمجرور بنفْس المرور كان من صِلته، وكان منصوباً معرَباً، ووجَبَ تنوينُه وأَضمرتَ الخبرَ، ويكون تقديره لا مروراً بزيد واقعٌ أَو موجودٌ، وإِن شئتَ أَظهرتَه.

وقولُه تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[1] من قَبيل لا رجلَ في الدار، فالجارُّ والمجرور الذي هو «من أَمْر الله» في موضع رفع بأَنه الخبرُ، ويتعلَّق بمحذوف، والظرفُ يتعلَّق به، وقد تقدَّم عليه، وتقديرُه لا عاصمَ كائنٌ من أَمر الله اليومَ، ومثلُه قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[2]، فقولُه: عليكم في موضع الخبر، وتعلّقه بمحذوف، واليومَ متعلِّقٌ بالجار والمجرور، وأَما قولُه: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3] فيَحْتمِل أَن يكون من قَبيل لا رجلَ في الدار، ويكونَ الظرفُ متعلِّقاً بالجارِّ والمجرور، وقد تقدَّم عليه، والجارُّ والمجرور في موضع الخبر، ويكونَ بُشْرى مبنيّاً مع «لا»، ويَحتمِلُ أَن يكون

---

(١) هود: ١١/ ٤٣، وانظر ما سلف: ١/ ٢٤٧، ٢/ ٩٣.

(٢) يوسف: ١٢/ ٩٢.

(٣) الفرقان: ٢٥/ ٢٢.

من قَبيل لا خيراً مِن زيد، ويكونَ الظرفُ متعلِّقاً ببُشْرى، [٢/ ١٠١] ويكونَ بُشْرَى منصوباً في تقدير المنوَّن، إلَّا أنه لا يَنصرفُ لمكان أَلف التأْنيث المقصورة، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (فإذا كان مفرَداً فهو مفتوحٌ وخبرُه مرفوعٌ، كقولك: لا رجلَ أَفضلُ منكَ، ولا أَحدَ خيرٌ منك، ويقول المستَفْتِحُ: ولا إِلهَ غيرُكَ).

قال الشَّارح: إِذا قلت: لا رجلَ أَفضلُ منكَ، ولا أَحدَ خيرٌ منكَ، ولا إِلهَ غيرُك كان مبنيَّاً مفتوحاً لوجود علَّة البناء، وهو تضمُّنه معنى الحرف الذي هو «مِنْ» على ما تقدَّم[1]، إِذ المرادُ العمومُ واستغراقُ الجنس، ولم يُوجَد ما يمنع من البناء، فأَما المضافُ والمُشابِهُ له نحوَ لا غلامَ رجلٍ عندك، ولا خيراً مِن زيد في الدار فإِنه وإِن كانت العلَّةُ المقتضِيةُ للبناء موجودةً وهو تضمُّنُه معنى مِنْ فإِنه وُجد مانعٌ من البناء، وهو الإِضافة وطولُ الاسم، فعدمُ البناء فيهما لم يكن لعدَم تمكُّنه، بل لوجود مانعٍ منه.

قال صاحب الكتاب: (وأَما قولُه:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

فعلى إِضمار فِعل، كأَنه قال: ولا أَرَى خُلَّة، كما قال الخليل في قوله:

أَلَا رجُلاً جزَاه اللهُ خَيْراً

كأَنه قال: أَلَا تُرونَني رجلاً، وزعم يونس أَنه نوَّنَ مضطرّاً).

قال الشَّارح: أَمَّا قولُه[2]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... اتَّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

البيتُ لأَنس بن العباس، والكلامُ في نصب الخُلَّة وتنوينها يَحتمِلُ أَمرَيْن:

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٤٥.

(٢) هو أَنس بن العباس بن مرداس على ما سيذكر الشارح، ونسب إلى غيره، انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٤٨وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١١٧، ونسبه الأعلم في النكت: ٦٠٠ إلى رجل من بني سليم، وهو بلا نسبة في الأصول: ٣/ ٤٤٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٥٣.

أَحدُهما: أَن تكون «لا» مَزيدة لتأَكيد النفي، دخولُها كخروجها، فنصَبَ[١] الثاني ونوَّنَه[٢] بالعطف على الأَول بالواو وحْدَها، واعتَمدَ بلا الأولى على النفي، وجعَل الثانية مؤَكِّدة للجَحْد، كما يكون كذلك في «ليس» إِذا قلت: ليس لك غلامٌ ولا جاريةٌ، فيكونُ في الحكم كقوله[٣]:

ولا أَبَ وابْناً مثْلَ مروانَ وابْنِهِ إِذا هوَ بالمَجْدِ ارْتدَى وتأَزَّرا

الثاني: أَن تكون نافية عاملةً كالأُولى، كأَنه استأْنَف بها النفيَ، فيكونَ حينئذٍ في تنوين الخُلَّة إِشكالٌ، فذهب سيبويه والخليلُ إِلى أَنها مُعرَبةٌ منتصِبةٌ بإِضمار فعل محذوف، كأَنه قال: لا نسَبَ اليومَ ولا أَرَى خُلَّة[٤]، ومثلُه قولُه[٥]:

أَلَا رجُلاً جَزَاه اللَّهُ خَيْراً يَدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيْتُ[٢/ ١٠٢]

وانتصابُه[٦] في قول الخليل بفعل محذوف تقديرُه أَلا تُرونَني رجلاً[٧]، وذهب يونس إِلى أَن انتصابه من قَبيل الضرورة[٨]، والذي دعاه إِلى ذلك أَنَّ أَلف الاستفهام إِذا دخلتْ على «لا» فلها معنيان أَحدُهما الاستفهامُ، والآخرُ التمنِّي، وإِذا كانت استفهاماً فحالُها كحالها قبل أَن تلحقَها أَلفُ الاستفهام فتقول: أَلا رجلَ في الدار، وأَلا غلامَ أَفضلُ منك[٩]، كما كنتَ تقول: لا رجلَ في الدار ولا غلامَ أَفضلُ منك، تفتَحُ الاسمَ

---

(١) في ط، ر: «فنصبت».
(٢) في ط، ر: «ونونته».
(٣) انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٠.
(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.
(٥) هو عمرو بن قعاس، انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٤٩، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٥٣.
محصلة: موضع يجمع الناس.
(٦) أي انتصاب «رجلاً» في البيت.
(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، والمقتضب: ٤/ ٣٨٢، والأصول: ١/ ٣٩٨، والنكت: ٦١٣.
(٨) وهو مذهب الأخفش أيضاً، انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، والأصول: ١/ ٣٩٨، والنكت: ٦١٣.
(٩) من قوله: «أن ألف الاستفهام ..» إلى قوله: «منك» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٣٩٦.

المنكور بعدها، وترفعُ الخبر، لا فرْقَ بينهما في ذلك [٧٦/ ب]، قال الشاعر[(١)]:

حارُ بنَ كَعْبٍ أَلَا أَحلامَ تَزجُرُكمْ

وإِذا كانت تمنِّياً فلا خلافَ في الاسم أَنه مبنيٌّ مع «لا» كما كان، إِنما الخلاف في الخبر، فأَكثرُ النحويِّين لا يُجيزون رفعَ الخبر، وهو رأْي سيبويه والخليل والجرميِّ، وإِنما ينصبونه لأَنه قد دخلَه معنى التمنِّي[(٢)]، وصار مستغنِياً كما استغْنَى «اللَّهمَّ غلاماً»، ومعناه اللَّهمَّ هَبْ لي غلاماً، ولا يحتاج إِلى خبر، ومعناه معنى المفعول[(٣)]، وذهب أَبو عثمان المازنيُّ إِلى أَنه يَبقى على حاله مِن نصب الاسم ورفْع الخبر، ويكون على مذهب الخبر وإِن كان معناه التمنِّي كما أَن قولك: غَفَرَ اللهُ له ورَحِمَه اللهُ، اللَّفظُ خبرٌ ومعناه الدعاءُ[(٤)]، وإِذا كان ما بعد أَلَا في كِلا وجهَيْها لا يكون إِلَّا مبنيَّاً على الفتح أَشْكَلَ الأَمرُ في قول الشاعر:

أَلَا رجُلاً جزَاه اللهُ خيْراً

فحملَه الخليلُ على تقدير فعل، كأَنه قال: أَرُوني رجلاً، جعله من قَبيل هلَّا خيراً من زيد، و[(٥)]:

لولا الكَمِيَّ المُقنَّعا

وحملَه يونسُ على أَن تنوينه ضرورةٌ، وهو مذهبٌ ضعيف لأَنه لا ضرورةَ ههنا.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحقُّه أَن يكونَ نكرةً، قال سيبويه: واعلمْ أَن كلَّ شيءٍ حَسُنَ لك أَن تُعْملَ فيه رُبَّ حَسُنَ لك أَن تُعْمِلَ فيه لا، وأَمَّا قولُ الشاعر:

---

(١) سلف البيت: ٢/ ٣٦.

(٢) انظر مذهبهم في الكتاب: ٢/ ٣٠٧، والمقتضب: ٤/ ٣٨٢، والأصول: ١/ ٣٩٧.

(٣) كذا مثل ابن السراج في الأصول: ١/ ٣٩٧، ومن قوله: «لأنه قد دخله ..» إلى قوله: «المفعول» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٦٠.

(٤) كذا حكى المبرد وابن السراج والسيرافي عن المازني، انظر المقتضب: ٤/ ٣٨٢-٣٨٣، والأصول: ١/ ٣٩٧، ١/ ٣٩٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٦٠.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٩١- ٩٢.

لا هَيْثَـــــمَ اللَّيْـــــلةَ للمَـــــطِيِّ

وقولُ ابن الزَّبِيرِ الأَسديِّ:

أَرَى الـحاجاتِ عنـد أَبـي خُبَيْـبٍ نكِـدْنَ ولا أُميَّـةَ بـالبلادِ[٢/ ١٠٣]

وقولُهم: «لا بَصْرةَ لكم، وقضيَّةٌ ولا أَبا حسَنٍ لها» فعلى تقدير التنكير، وأَما لا سِيَّما زيدٍ فمثلُ لا مِثْلَ زيدٍ).

قال الشَّارح: وقولُه: «وحقُّه أَن يكون نكـرة» يعني الاسمَ الذي تعمل فيه «لا»، فإنه لا يكون إلا نكرةً من حيث كانت تنفي نفْياً عامَّاً مستغرِقاً، فلا يكون بعدها معيَّنٌ، فلا في هـذا المعنى نظيرةُ رُبَّ وكـم في الاختصـاص بـالنكرة[١]، لأَن رُبَّ للتقليـل، وكـم للتكثير، وهذه[٢] معانٍ[٣] الإبهامُ أَولَى بها، وقد جاءت أَسماءٌ قليلة ظاهرُها التعريفُ، والمرادُ بها التنكيرُ، فمن ذلك قول الشاعر[٤]:

لا هَيْـــثَمَ اللَّيلـــةَ للمَطِـــيِّ

أَنشده سيبويه[٥]، والشاهدُ فيه نصبُ هَيْثم بلا، وهو اسمٌ علَمٌ، وهي لا تَعمـلُ إلا في نكرة، وجاز ذلك لأَنه أَراد أَمثال هيثم ممَّن يقوم مَقامَه في جُودة الحُداء[٦] للمطيِّ، ونحوُه قولُ ذي الرِّمة[٧]:

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء حسُن لك أَن تُعمل فيه ربَّ حسُن لك أن تُعمل فيه لا» الكتاب: ٢/ ٢٨٦.

(٢) في ط، ر: «وهذا»، تحريف.

(٣) سقط من ط، ر: «معان».

(٤) لم يعرف اسمه، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٥٠، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٤٤.

وهيثم: اسم رجل كان حسن الحداء، وقيل: هو هيثم بن الأشتر. الخزانة: ٢/ ٩٨-٩٩.

(٥) الكتاب: ٢/ ٢٩٦.

(٦) في ط: «الحذاء» تصحيف.

(٧) البيت في شرح ديوانه: ١٣٠٣، والكتاب: ٢/ ٢٩٢، والمقتضب: ٤/ ٣٦٤، والأصول: ١/ ٣٨٨، ١/ ٤٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٣٣، والنكت: ٦٠٣.

هـي الـدارُ إذْ مَـيٌّ لأهلِكِ جِيْرةٌ ... ليالـيَ لا أمْثالَـهنَّ لَياليَـا

فلمّا قدِّر بمِثْل تَنكَّر لأَن مِثلاً نكرة وإِن أُضيفتْ إِلى معرفة، وقد يُطلق مِثلٌ ويكونُ المرادُ به ما أُضيفَ إِليه، كما يقول القائل لمَنْ يُخاطبه: مِثلُك لا يتكلَّم بهذا، ومِثلُك لا يفعلُ القبيح، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾[1] في قراءة الجماعة غيرِ أَهلِ الكوفة بخفْض مثْل والإِضافة[2]، أَلا ترى أَنه إِنما يَلزمه جزاءُ المقتول لا جزاءُ مِثْله؟

وأَمّا قولُه[3]:

ولا أُميَّـةَ في البـلادِ

فهو لعبد الله بن الزَّبِير[4] بن فضالة بن شريك الوالبيّ[5] من أَسَد بن خُزَيمة[6]، والزَّبِير بفتح الزاي وكسْر الباء، الشّاهدُ فيه نصبُ أُميَّة بلا وهو علَمٌ على إِرادة ولا أَمثالَ أُميَّةَ، كالذي قبله، يقول هذا لعبد الله بن الزُّبَيْر حين أَتاه مُسْتجْدياً[7]، فلمّا مَثَلَ بين يديَه قال له: إِنه نَفِدَتْ نفقتي ونَقِبَتْ راحلتي[8]، فقال: أَحضِرْها فأَحضرَها فقال:

---

(١) المائدة: ٥/ ٩٥.

(٢) قرأ عاصم وحمزة والكسائي (فجَزَاءٌ مِثْلُ) بتنوين جزاء ورفع مثل، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر برفع جزاء دون تنوين وخفض مثل. انظر السبعة: ٢٤٧-٢٤٨، والتيسير: ١٠٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤١٨، والنشر: ٢/ ٢٥٥.

(٣) سلف البيت بتمامه: ٢/ ٢٤٢.

(٤) في ط، ر: «زبير».

(٥) في ط، ر: «الوالي» تحريف، انظر ديوان بني أسد: ٣٣٦.

(٦) البيت في ديوان ابن الزبير الأسدي: ١٤٦، والكتاب: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، والأصول: ١/ ٣٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٤٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٥، والخزانة: ٢/ ١٠٠، وهو لفَضالة بن شريك في ديوان بني أسد: ٣٤٢، وانظر تخريجه ثمة، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٦٢.

(٧) في ط، ر: «مُسْتَمنِحاً».

(٨) أي رقَّت أخفافها، انظر اللسان (نقب).

أَقْبِلْ بها فأَقبلَ، ثم قال: أَدبِرْ بها فأَدبرَ، فقال: ارْقَعْها بِسِبْت واخْصِفْها بهُلْب وأَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها، السِّبْت: جلود البقر تُدبَغُ بالقَرَظ تُحْذَى منه النِّعال[١]، والهُلْب: شعر الخنزير الذي يُخْرَزُ به[٢]، فقال له ابنُ فضالة إِنَّني أَتيتُك مُسْتَحْمِلاً لا مُسْتوصِفاً، فلَعَنَ الله مَطيَّةً[٣] حملتْني إِليك، فقال ابن الزُّبَير: إِنَّ وراكِبَها[٤]، وانصرفَ عنه، وكان مُبَخَّلاً، فذمَّه ومدَح بني أُميَّةَ فقال[٥]:[٢/ ١٠٤]

أَقولُ لِغِلمتي شُدُّوا رِكابي ... أُجاوِزْ بطْن مكَّةَ في سَوادِ

فما لي حينَ أَقطَعُ ذاتَ عِرْقٍ ... إِلى ابنِ الكاهِليَّةِ من مَعَادِ

أَرَى الحاجاتِ عند أَبي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولا أُميَّةَ في البلادِ

قولُه: ابن الكاهِليَّة يعني أُمَّة، وكانت من كاهِلٍ، وهي حيٌّ من هُذيل، ولَـمَّا بلَغَ عبدَ الله هذا الشعرُ قال: علمَ أَنها شرُّ أُمَّهاتي فعيَّرني بها، وهي خيرُ عمَّاته، وأَبو خُبيب عبدُ الله بن الزُّبير، وخُبيب ابنُه، وهو أَكبرُ أَولاده، وكان يُكنى به، قال الرَّاعي[٦]:

ما إِنْ أَتيتُ أَبا خُبيبٍ وافداً ... إِلَّا أُريدُ لبَيْعتي تَبْديلا

وقولُه: نَكِدْنَ أَي ضِقْنَ وبَعُدْنَ، والنَّكَد: ضِيق العيش، وأَراد بالبلاد ما كان مِنْ بلاد عبد الله وفي طاعته زمنَ خلافته.

وأَما قوله: «لا بَصْرةَ لكم» فالمرادُ لا مِثْلَ بصرةَ لكم، والبَصْرة هنا: أَحدُ العِراقَيْن،

(١) كذا في الصحاح (سبت)، وانظر إصلاح المنطق: ١٠.
(٢) كذا في الصحاح (هلب).
(٣) في ط: «ناقة».
(٤) انظر هذا الحديث في البيا ن والتبيين: ٢/ ٢٧٩، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٨٥ .
(٥) الأبيات الثلاثة لفضالة بن شريك كما في ديوان بني أسد: ٣٤٠-٣٤٢، وبين البيتين الأول والثاني وبين الثالث منها أربعة أبيات.
(٦) رواية البيت في ديوانه ١٣٥ :
ما زرت آل أبي خُبيب
وانظر روايات أخرى في الديوان.

وقولُهم: «قضيَّةٌ ولا أَبا حسَنٍ لها» فالمراد عليُّ بن أَبي طالب رضوانُ الله عليه، أَي مِثْلَ أَبي الحسن، كأَنه نفَى منكورِينَ كلُّهم في صفة عليّ، أَي لا فاضلَ ولا قاضيَ مثلَ أَبي الحسن، فالمرادُ بالنفي هنا العمومُ والتنكيرُ لا نفيُ هؤلاء المعروفين[1] وعلمُ المخاطَبِ أَنه قد دخلَ هؤلاء في جُملة المنكورِينَ، وليس المعنى على نفي كلِّ مَنْ اسمُه هَيْثم أَو أُميَّة أَو عليّ، وإِنما المرادُ نفيُ منكورِيْنَ كلُّهم في صفة هؤلاء، فالعَلَمُ إِذا اشْتُهر بمعنى من المعاني يُنزَّل منزلةَ الجنس الدالِّ على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلامُ عنده هو الذي يُسوِّغ التنكير، وذلك أَنه إِنما يقال لإِنسان يقوم بأَمْر من الأَمور له فيه كفايةٌ ثم يَحضُر ذلك الأَمرُ ولم يحضُرْ ذلك الإِنسانُ ولا مَنْ كَفَى فيه كِفايَته[2]، فاعرفْه، وأَما «لا سيَّما زيدٍ» فالسِّيُّ: المِثْلُ، فكأَنه لا مِثْلَ زيدٍ، فهو نكرة من جهة المعنى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول: لا أَبَ لك، قال نهارُ بن تَوْسِعة [٧٧/ أ] اليَشْكُريّ:

أَبـي الإِسلامُ لا أَبَ لـي سِـوَاهُ ... إِذا افتخَـروا بقَيْـسٍ أَوْ تَمـيمِ

ولا غلامَيْن لك ولا ناصرَين لك، وأَما قولُهم: لا أَبا لكَ ولا غلامَيْ لك ولا ناصرِيْ لك فمشبَّهٌ في الشذوذ بالملامِح والمَذاكِير ولَدُنْ غدوةً، وقصدُهم فيه إِلى الإِضافة، وإِثباتُ الأَلف وحذفُ النون لذلك، وإِنما أُقحِمَتْ اللَّامُ المُضِيْفة توكيداً للإِضافة، أَلا تراهم لا يقولون: لا أَبا فيها ولا رقيبَيْ عليها ولا مُجِيرَيْ منها، وقضاءً من حقِّ المنفيِّ في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال).

قال الشارح: إِذا كان بعد الاسم المنفيِّ لامُ الإِضافة، نحوُ لا غلامَ لكَ، ولا ناصرَ لزيدٍ فلك في الاسم المنفيِّ وجهان[3]:

---

(١) في ط، ر: «المعرفين».

(٢) قاله الأعلم ببعض خلاف، انظر النكت: ٦٠٨، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٤٥.

(٣) ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١١٨-١١٩، و الأعلم في النكت: ٦٠٨ هذين الوجهين بخلاف يسير.

أَحدُهما: أَن يُبنى مع «لا»، ويكونَ حذفُ التنوين معه كحذْفه مع خمسةَ عشر وبابِه، وتكون [٢/ ١٠٥] اللامُ في موضع الخبر، أَو في موضع الصفة للاسم، ويكونَ الخبرُ محذوفاً، وهذا الوجه هو الأَصلُ والقياسُ.

والوجه الثاني: أَن يكون مضافاً إِلى ما بعد اللَّام، وتكونَ اللامُ زائدة مقحمةً[1]، ويكونَ حذفُ التنوينُ منه كحذفه من قولك: لا غلامَ رجلٍ عندك، ويكونَ المنفيُّ معرَباً غيرَ مبنيٍّ مُنفصِلاً من النافي[2]، وليسا كالشيء الواحد، فعلى هذا تقول: لا أَبَ لك، ولا أَخَ لعمرو، فيكونُ الاسم المنفيُّ مبنيّاً مع النافي، ويكونُ الجارُّ والمجرور في موضع الخبر أَو في موضع الصفة، والخبرُ محذوفٌ، فإذا كان صفةً جاز أَن يكون محلُّه نصباً على اللَّفظ، وجاز أَن يكون محلُّه رفعاً على الموضع، ويجوز أَن يكون الجارُّ والمجرور بياناً لا صفةً ولا خبراً على تقدير أَعني[3]، قال الشاعر[4]:

أَبي الإِسلامُ لا أَبَ لي سِوَاهُ ...إلخ

الشَّاهد فيه قولُه: لا أَبَ؛ على البناء وتركيبِ النافي والمنفيِّ وجعْلِهما شيئاً واحداً، ومعناه ظاهرٌ، يقول إِنني لا أَفتخر بآبائي وانتمائي إِلى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوِهما كما يفعل غيري، وإِنما افْتخاري بالإِسلام، وكفَى به فخراً.

ويجوز أَن تقول: لا أَبا لزيدٍ ولا أَخا لعمرو، قال الشاعر[5]:

---

(١) هو قول أكثر النحويين، وردَّه ابن مالك، انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٦، والمقتضب: ٤/ ٣٧٣-٣٧٤، والأصول: ١/ ٣٨٩، والحلبيات: ٣١١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٦٠-٦١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٦٥.

(٢) في ط، ر: «لا النافي».

(٣) انظر الحلبيات: ٣١١.

(٤) سلف البيت بتمامه: ٢/ ٢٤٥، وقائله نهار بن توسعة اليشكري، انظر شعره: ١٠١[عن النكت: ٥٩٩]، والكتاب: ٢/ ٢٨٢، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١١٥، والنكت: ٥٩٩، ونسب إلى عيسى بن عاتك الخطي في شعر الخوارج: ١٣.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٢٤، ٢/ ٢٢٨.

يـا تَيْـمَ تَيْـمَ عَـدِيٍّ لا أَبـا لكُـمُ   لا يُلْقِيـنَّكُمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

فيكونَ لفظُ الاسم بعد «لا» كلفظ الاسم المضاف[1]، و«لا» عاملةٌ فيه غيرُ مبنيَّةٍ معه، كأنك أَضفتَ الاسمَ المنفيَّ إلى المجرور، فقلتَ: لا أَباك ولا أَخاك، وهذا تمثيل ولا يُتكلَّمُ به، وربَّما جاء في الشعر، قال الشاعر[2]:

وقـد مـاتَ شَـمَّاخٌ ومـاتَ مُـزَرِّد   وأَيُّ كريـمٍ لا أَبـاكَ يُخَلَّـدُ

وقال الآخر[3]:

أَبالمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أَنِّـي   مُـلاقٍ لا أَبـاكِ تُخـوِّفيني

ثم دخلتْ اللَّامُ لتأكيد الإِضافة كما كانت كذلك في قوله[4]:

يـا بُـؤْسَ للحَـرْبِ

إِلَّا أن النيَّةَ في [٢/ ١٠٦] هـذه الإِضـافة التنـوينُ والانفصـالُ، ولا يَتعـرَّفُ المنفيُّ

---

(١) كذا مثَّل سيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٢٠، وانظر مصادر الحاشية (١)، ص: ٢٤٦.

(٢) هو مسكين الدارمي، والبيت في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٢/ ٢٧٩، والخزانة: ٢/ ١١٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٧٥، والكامل للمبرد: ٢/ ١٤٢، ٣/ ٢١٨، والأصول: ١/ ٣٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١١٩، والنكت: ٥٩٨.
والرواية في ط والأصول والخزانة «مخلد»، وفي المقتضب والكامل والنكت «يخلد»، وفي الكتاب: «يمتَّعُ»، وصحح البغدادي رواية «لا أبا لك يُمنَع»، وفي الديوان (يُخَلَّدُ)، وفي ديوان مسكين: ٥٠، البيت التالي:

وقد مات شمَّاخٌ ومات مزرِّدٌ   وأيُّ عزيزٍ لا أَبا لكَ يمنعُ

(٣) هو الأعشى كما في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٢٨، وليس في ديوانه، ونسب في التبصرة للصيمري: ٣١٩ إلى عنترة، ولم أجده في ديوانه، ونسب في إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٨١، إلى عنترة وأبي حية النميري، وهو في شعر أبي حية النميري: ١٧٧، وانظر تخريجه ثمة، وزد عليه الكامل للمبرد: ٢/ ١٤٢، ٣/ ٢١٨، والأصول: ١/ ٣٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١١٩، والنكت: ٥٩٨، والبيت في هذه المصادر بلا نسبة.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٤.

بالإضافة كما كان كذلك في قولك: لا مِثْلَ زيدٍ عندك، وكلُّ شاة وسَخْلَتُها بدرهم، ولذلك عملتْ «لا» فيه.

وتقول: لا غلامَيْنِ لك ولا ناصرِيْن لزيد، فالاسمُ المنفيُّ مبنيٌّ مع «لا» بناءَ خمسةَ عشرَ كما كان كذلك في قولك: لا أَبَ لك لأَن الموضع موضعُ بناء، لا مانعَ من ذلك، وتثبتُ النونُ فيه كما تثبتُ مع الألف واللام وتَثْنيةِ ما لا ينصرِفُ، نحوُ قولك: وهذان أَحمرانِ، وهذان المسلمان، والتنوينُ لا يثبتُ في واحد من الموضعَيْن[١]، وذلك لقُوة النون مع الحركة، هذا مذهب الخليل وسيبويه[٢]، وذهب أَبو العباس المبرِّد إِلى أَنهما معرَبان وليسا مبنيَّينِ مع «لا»، قال: «لأَن الأَسماء المثنَّاة والمجموعةَ بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، فلم يُوجَد[٣] ذلك كما لم يوجَد المضاف[٤] ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد»[٥]، وهذا إِشارة إِلى عدَم النظير، وإِذا قام الدليلُ فلا عبرةَ بعدم النظير، أَمَّا إِذا وُجد فلا شكَّ أَنه يكون مؤْنِساً، وأَما أَن يتوقَّفَ ثبوتُ الحكم على وجوده فلا[٦].

ومَنْ قال: لا أَبا لك فجعلَ المنفيَّ مضافاً، وجعلَ اللامَ مقحَمةً قال: لا غلامَيْ لزيد ولا ناصرِيْ لك بحذف النون، لأَنه أَراد الإِضافة، ثم أَقْحمَ اللامَ لتأْكيد الإِضافة.

وقولُه: «**فمُشبَّهٌ بالملامِح والمَذاكِير ولَدُنْ غُدْوةً**» يريد أَن هذا الإِقحام وردَ شاذاً على غير قياس كما أَن الملامِحَ والمَذاكِيرَ كذلك[٧]، أَلا ترى أَن الواحد من المَلامح لَمْحةٌ والواحدَ من المَذاكِير ذَكَر، ولا يُجمعُ واحدٌ من هذين البناءيْن على مَفَاعِل ومَفَاعيل؟

---

(١) من قوله: «وتثبت النون فيه ..» إلى قوله: «الموضعين» قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٦٦.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، والأصول: ١/ ٣٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٢٠.

(٣) في ط، ر: «يجز».

(٤) سقط من ط، ر: «المضاف» خطأ.

(٥) المقتضب: ٤/ ٣٦٦.

(٦) انظر الخصائص: ١/ ١٩٧.

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٢٨٢، والمقتضب: ٣/ ٨٢.

وإنما جاء في هذين الاسْمَين شاذّاً، كأنه جمعُ مَلْمَحة وجمعُ مِذْكَار، جاءَ الجمعُ على ما لم يُستعمل كما جاء لا أَبا لك ولا غلامَيْ لك على إرادة الإضافة، وإن لم تكن الإضافةُ مستعمَلةً إلا على نُدْرة وضرورة.

وكذلك «لَدُنْ غُدْوةً» نُصبت غُدوة بلَدُن على التشبيه باسم الفاعل، شُبِّهت نونُها بتنوين اسم الفاعل، والحركةُ قبلَها بحركة الإعراب، واختصَّ هذا الشبَهُ والنصبُ بغُدْوة، فلا يُنْصبُ غيرُها[1].

وقوله: «**وقَصْدُهم فيه إلى الإضافةِ، وإثباتُ الأَلف وحذفُ النون لذلك**» يريد أَن الغرض بقولهم: لا أَبا لك ولا غلامَيْ لزيد الإضافةُ وأَنَّ التقدير لا أَباك ولا غلامَيْك، وإن كانت اللَّام فاصلةً في اللفظ، يدلُّ على ذلك ثبوتُ الأَلف في الأَب في قولك: لا أَبا لك وحذفُ النون في التثنية من قولك: لا غلامَيْ لك، ولو كان الأَب منفصلاً غيرَ مضافٍ لكان ناقصاً محذوفَ اللَّامِ كما تقول: هذا أَبٌ ورأيتُ أَباً ومررت بأَبٍ، ولا يُستعمل تاماً إلَّا في حال الإضافة، نحوُ قولك: هذا أَبوك ورأيتُ أَباك ومررت بأَبيك، وكذلك النونُ في التثنية لا تسقطُ في حال الإفراد، إنما تسقط للإضافة، فحذفُها هنا دليلٌ على إرادة الإضافة لفظاً.

وقولُه: «**وإنما أُقحمتْ اللَّامُ المُضِيفةُ لتأكيد الإضافة**» [٧٧/ ب] يريد أَنها خُصَّتْ هذه اللَّامُ بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة لِـمَا فيها من تأكيد الإضافة[2]، إذ الإضافة هنا بمعنى اللَّام، وإن لم تكن موجودة، فإذا قلت: أَبو زيد فتقديره أَبٌ لزيد، فإذا أَتيتَ بها كانت مؤكِّدة ذلك المعنى غيرَ مغيِّرةٍ له، أَلا ترى أَن معنى المُلك والاختصاص مفهومٌ منها في حال عدَم اللَّام كما يُفهم عند وجودها؟ فلا فَرْقَ بين

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٥٨-٥٩، ١/ ١٥٩، ١/ ٢١٠، ٢/ ٣٧٥، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٢١، والإغفال: ٢/ ٥٢١، وارتشاف الضرب: ١٤٥٦.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٧، والمقتضب: ٤/ ٣٧٣-٣٧٤، والأصول: ١/ ٣٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٢٠، والنكت: ٥٩٨.

قولك: غلامُ زيدٍ وغلامٌ لزيد، فلذلك لم يقولوا: لا أَبا فيها ولا مُجيرَيْ منها ولا رقيبَيْ عليها، ولم يُقْحِموا [٢/ ١٠٧] غيرَ اللَّام لأَنها لا تؤكِّد الإِضافة كما تؤكِّدها اللام.

وقوله: «وقضاءً من حقِّ المنفيِّ في التنكير» يريد أَن زيادة اللام في «لا أَبا لك» أَفادت أَمرَيْنِ أَحدُهما تأكيدُ الإِضافة، والآخرُ لفظُ التنكير لفصْلها بين المضاف والمضاف إِليه، فاللَّامُ مقحَمةٌ غيرُ مُعتدٍّ بها من جهة ثبات الأَلف في الأَب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمَل «لا» فيه يُعتَدَّ بها، فاعرفْه.

قال[1] صاحب الكتاب: (وقد شُبِّهتْ في أَنها مَزيدةٌ[2] ومؤكِّدةٌ بتَيْم الثاني في: يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ، والفرقُ بين المنفيِّ في هذه اللغة وبينه في الأُولى أَنه في هذه معرَبٌ وفي تلك مبنيٌّ، وإِذا فصلتَ فقلت: لا يَديْنِ بها لك، ولا أَبَ فيها لك امتنَع الحذفُ والإِثباتُ عند سيبويه وأَجازهما يونس، وإِذا قلت: لا غلامَيْنِ ظريفَيْنِ لك لم يكن بدٌّ من إِثبات النون في الصفة والموصوف).

قال الشَّارح: قد شُبِّهت اللامُ هنا في أَنها مَزيدةٌ للتأكيد بتَيْم الثاني من قوله[3]:

يـــا تَيْــمَ تَــيْمَ عَــدِيٍّ ..

فعَدِيٌّ مخفوضٌ بإِضافة تَيْم الأَول إِليه، وتَيْمٌ الثاني مقحَمٌ زائد للتأكيد[4]، ومثلُه إِقحامُ التاء في قولهم: يا طلحةَ أَقبلْ؛ بفتح التاء، قال الشاعر[5]:

كِلِيني لِهــمٍّ يــا أُميْمــةَ ناصِــبِ ... ولَيْــلٍ أُقاسِــيه بطــيءِ الكواكِــبِ

ووجهُ الشاهد فيه أَنه أَراد الترخيمَ بحذف التاء ثم أَقحمَها، وهو لا يَعتدُّ بها ففتَحها كما يُفتَح ما قبل التاء في الترخيم.

---

(١) في ط: «فصل: قال ..» وهو مخالف للمفصل: ٧٨.

(٢) في المفصل: ٧٨ «مزيلة» تحريف.

(٣) سلف البيت: ٢/ ٢٤٦.

(٤) هو مذهب الخليل وسيبويه، انظر الكتاب: ٢/ ٢٠٦، وما سلف: ٢/ ٢٤، ٢/ ٢٢٨، ٢/ ٢٤٦.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٢٩.

قال[١]: «**والفرقُ بين المنفيِّ في هذه اللغة وبينه في الأُولى أنه في هذه معرَبٌ، وفي تلك مبنيٌّ**» يعني أَنك إِذا قلت: لا أَبَ لك من غير أَلف كان الأَب مبنيّاً مع لا، ويكون الجارُّ والمجرور في موضع الصفة، والخبرُ محذوفٌ، أَو يكون في موضع الخبر، وإِذا قلت: لا أَبا لك كان معرَباً منصوباً لأَنه مضاف إِلى ما بعد اللام، فالاسمُ بعد اللام مخفوضٌ بإِضافة المنفيِّ إِليه لا باللّام، ولا تتعلّق اللّامُ ههنا بشيء، وفي الأَول تتعلّق بمحذوف.

فإِن فصلتَ بين المنفيِّ وما أُضيفَ إِليه بظرف أَو جارٍّ ومجرور مع اللّام المقحَمة قَبُحَ عند الخليل وسيبويه لأَن اللّام بمنزلة ما لم يُذكَر، فالاسمُ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إِليه حاجزٌ، نحوُ لا مثْلَ زيد، فكما يقبحُ لا مِثلَ بها لك زيد قبُحَ لا أَبا فيها لك[٢]، أَلا ترى أَنك إِذا فصلتَ بين كم ومفسِّرها في الخبر بشيء فقلت: كم بها رجلاً مصاباً عُدل إِلى لغة مَنْ ينصبُ، وإِن كان لغةُ مَنْ يخفضُ بها [٢/ ١٠٨] مع غير الفصل أَكثرَ لقبْح الفصل بين المضاف والمضاف إِليه بالجارِّ والمجرور[٣]، وهو[٤] مع قبحه جائز في الشعر، نحوُ قوله[٥]:

لِلَّـــهِ دَرُّ اليـــومَ مَـــنْ لامَهـــا

وقوله[٦]:

كـأَنَّ أَصْـواتَ مِـن إِيغالِـهنَّ بنـا ... أَواخـرِ المَيْـسِ أَصْـواتُ الفَراريـجِ

وإِذا قبُحَ الفصلُ مع اعتقاد الإِضافةِ كان الاختيارُ الوجهَ الأَولَ، وهو البناء وإِثباتُ النون في التثنية وحذفُ الأَلف من الأَب، فتقول: لا يَديْنِ بها لك ولا أَبَ فيها لك،

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) من قوله: «فالاسم بمنزلة ..» إلى قوله: «لك» قاله سيبويه: ٢/ ٢٧٩ مع بعض خلاف، وانظر الأصول: ١/ ٤٠٢-٤٠٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٢٠-١٢١.

(٣) بهذا استشهد سيبويه ونظَّرَ، انظر الكتاب: ٢/ ٢٨٠.

(٤) أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(٥) سلف البيت: ٢/ ١١١- ١١٢.

(٦) سلف البيت: ١/ ٢٥١.

وهذا معنى قوله: «**امتنعَ الحذفُ والإِثباتُ عند سيبويه**» يريد حذفَ النون من التثنية وإِثباتَ الأَلف في الأَب، فلا تقولُ: لا يَدَيْ بها لك و«لا أَبا فيها لك»، لأَن حذفَ النون من التثنية وإِثباتَ الأَلف في الأَب يُؤْذنان بالإِضافة، والفصلُ يُبْطل ذلك.

وكان يونس[1] يذهب إِلى جواز الفصل بالظرف أَو ما جَرى مَجْراه من جارٍّ ومجرور من غير قُبْح إِذا كان الظرف ناقصاً لا يتمُّ به الكلامُ، نحو لا يَدَيْ بها لك، ومعناه لا طاقةَ بها لك، فهذا جائز عنده لأَن «بها» في هذا المكان لا يتمُّ به الكلامُ لأَنه ليس خبراً، وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف إِليه قبيحٌ سواءٌ كان ممَّا يتمُّ به الكلامُ أَو لا.

فإِن وصفتَ المنفيَّ فقلت: لا غلامَيْن ظريفَيْنِ لك[2] لم يجز حذفُ النون من المنفيِّ ولا من صفته، أَما امتناعُ الحذف من المنفيِّ فلأَنك وصفتَه وأَنت تَنْوي إِضافتَه إِلى ما بعد اللام، والمضافُ إِليه من تمام المضاف ينزَّل منه منزلةَ التنوين من الاسم، ولا يصحُّ وصفُ الاسم إِلَّا بعد تمامه، ولأَن الفصل في الشِّعر إِنما جاز بين المضاف والمضاف إِليه بالظرف أَو الجارِّ والمجرور لا بغيره[3]، ولا يجوز إِسقاطُ النون من الصفة لأَن ذلك إِنما جاء في المنفيِّ لا في صفته.

(**فَصْل**) **قال صاحب الكتاب: (وفي صفة المفرد وجهان: أَحدُهما: أَن تُبنَى معه على الفتح، كقولك: لا رجلَ ظريفَ فيها، والثاني: أَن تُعْربَ محمولةً على لفظه أَو محلِّه، كقولك: لا رجلَ ظريفاً فيها، أَو ظريفٌ، فإِن فصلتَ بينهما أَعربْتَ، وليس في الصفة الزائدة عليها إِلا الإِعراب، فإِن كررَّتَ المنفيَّ جاز في الثاني الإِعرابُ والبناء، وذلك**

---

(١) انظر مذهبه في الكتاب: ٢/ ٢٨٠-٢٨١، والأصول: ١/ ٤٠٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٢١، والبصريات: ٥٣٣، وارتشاف الضرب: ١٣٠٤.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٠-٢٩١، والمقتضب: ٤/ ٣٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٣١، والنكت: ٦٠٢.

(٣) يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور في الضرورة، انظر الكتاب: ١/ ١٧٧-١٨١، والمقتضب: ٤/ ٣٧٦، والإنصاف: ٤٢٧-٤٣٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

قولُك: لا ماءَ ماءً بارداً، وإن شئتَ لم تنوِّنْ).

قال الشَّارح: إنما قال: «المفرد» تحرُّزاً من المضاف، نحوُ لا غلامَ رجل، فإن وصفتَ المضافَ لم يجز فيه البناءُ ألبتَّةَ، فإذا وصفتَ المنفيَّ المفردَ جاز لك في الصفة وجهان:

أَحدُهما: أَن تبنيَ الصفةَ والموصوفَ وتجعلَهما اسماً واحداً على حدِّ[1] خمسةَ عشر، وذلك لأَن الموضع موضعُ بناءٍ وتركيبٍ، وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم، نحوُ خمسةَ عشر وبابِه، وهو جاري بيتَ بيتَ ونحوِه، فكأَن الثاني دخلَ عليهما بعد تركيبهما[2]، ولم يَجز تركيبُه معهما أَيضاً لأَنه ليس من العدل جعلُ ثلاثةَ أَشياء شيئاً واحداً.

والوجه الثاني: [٢/ ١٠٩] أَن تُعْرِبَه، ولك في إعرابه وجهان:

أَحدُهما: أَن تُتْبِعَه اللفظَ فتنصبَه وتنوِّنَه، فتقول: لا رجلَ ظريفاً عندك[3].

فإن قلت: كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ والأَولُ مبنيٌّ والثاني معرَبٌ قيل[4]: لـمَّا اطَّرد البناءُ ههنا في كلِّ نكرة تقع هذا الموقعَ أَشبهتْ حركتُه حركةَ المعرَب، فجاز أَن يُوصَف على لفظه ويُعطَفَ عليه وإن كان مبنيّاً، ومثلُه الحملُ على حركة البناء في المنادى العَلَم، نحوُ قولك: يا زيدُ الظريفُ بالرفع حملاً على اللفظ، وإن كان مبنيّاً، وليس لك حركةُ بناءٍ تُشْبه حركةَ الإعراب [٧٨/ أ] مشابَهةً تامة إلا الفتحةُ في قولك: لا رجلَ في الدار، والضمةُ في المنادَى نحوُ قولك يا زيدُ.

ويجوز في نصب الصفة وجهٌ آخر، وهو أَن يكون محمولاً على محلِّ المنفيِّ، لأَن محلَّه نصبٌ بالنافي الذي هو «لا» لمضارَعتها «إنَّ» على ما تقدَّم، وإنما بُني للتركيب مع لا،

---

(١) سقط من ط، ر: «حد».

(٢) من قوله: «لأن الموضع موضع ..» إلى قوله: «تركيبهما» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٢٨، وانظر النكت: ٦٠٠

(٣) هو الأكثر عند سيبويه، وأقيس الوجهين عند المبرد، انظر الكتاب: ٢/ ٢٨٨، والمقتضب: ٤/ ٣٦٧.

(٤) انظر المقتضب: ٤/ ٣٦٧.

فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحة إِعراب.

ويجوز في الصفة أَيضاً الرفعُ حملاً على موضع النافي والمنفيِّ لأَن «لا» وما عملتْ فيه بمعنى اسم واحد مرفوعٍ بالابتداء، يدلُّ على ذلك أَنّا إِذا قلنا: لا فيها رجلٌ، ففصَلْنا بين «لا» واسمها بظرف أَو جارٍّ ومجرور بطَلَ عملُها، وارتفع اسمُها بالابتداء مع صحَّة الجَحْد بها وبقاءِ معنى المنصوب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1]، فلذلك جاز في النعت فيما بعد «لا» والعطفِ عليه الرفعُ على موضع «لا» مع الاسم، والنصبُ على الاسم الذي بعد «لا»، وقد شبَّهه سيبويه بقوله[2]:

فلسنا بالجبالِ ولا الحَديدا

في إجرائه على موضع الباء، إِذ كان موضعُها نصباً على خبر ليس، ولو أجراه على اللفظ لقال: ولا الحديدِ.

واعلمْ أَنه إِذا فُصل بين المنفيِّ وصفتِه بظرف أَو جارٍّ ومجرور، نحوَ لا رجلَ اليومَ ظريفاً ولا رجلَ فيك راغباً امتنع البناءُ لأَنه لا يجوز لك أَن تجعل الاسمَ والصفةَ بمنزلة اسم واحد وقد فصلْتَ بينهما، كما لا يجوز لك أَن تَفْصلَ بين عشر وخمسة في خمسة عشر، ووجبَ[3] الإِعراب والتنوين إِما بالنصب وإِما بالرفع، نحوُ قولك: لا رجلَ ظريفاً عندك[4]، ولا رجلَ ظريفٌ عندك، فالنصبُ على اللفظ، والرفعُ على المحلِّ.

فإِن أَتيتَ بصفة زائدة نحوُ لا غلامَ ظريفَ عاقلاً عندك، كنتَ في الوصف الأَول

---

(١) الصافات: ٣٧/ ٤٧.

(٢) صدر البيت:

معاويَ إِنَّنا بشَرٌ فأَسْجِحْ

وقائله عُقَيبة بن هُبيرة الأَسدي، انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧٢، وزد ديوان بني أسد: ٤٦٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٣، وسر الصناعة: ١٣١، والنكت: ٢٠٥.

(٣) في ط، ر: «ووجه» تحريف.

(٤) كذا، والصواب: «لا رجل عندك ظريفاً ولا رجل عندك ظريفٌ».

بالخِيار، إن شئتَ بنيتَه ومنعتَه التنوينَ، وإن شئتَ أعربتَه ونوَّنتَه، ولا يكون الثاني إلَّا منوَّناً معرَباً إما بالنصب وإما بالرفع، ولا يجوز فيه البناءُ لأنك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً[١]، فإنْ كرَّرتَ الاسم المنفيَّ نحوُ قولك: لا ماءَ ماءَ بارداً فأنت في الاسم الثاني بالخيار إن شئت نوَّنتَه وإن شئتَ لم تنوِّنه[٢] لأنك جعلتَه وصفاً، كما قالوا: مررتُ بحائطٍ آجُرٍّ وبباب ساجٍ، فكما وصَفوا بآجُرٍّ وساجٍ[٣]، وهما اسمان جامدان غيرُ مشتقَّيْن فكذلك وُصفَ بالاسم الثاني، وإن كان اسماً غيرَ مشتقٍّ، فقالوا: لا ماءَ ماءَ بارداً، فإذا نوَّنتَ جاز رفعُه ونصبُه كما قلت: لا رجلَ ظريفاً وظريفَ، وإذا لم تنوِّن بنيتَ وركَّبتَ الأَول والثاني وجعلتَهما [٢/ ١١٠] اسماً واحداً، وأَما بارداً فلا يكونُ فيه إلا الإعرابُ والتنوينُ لأَنه وصفٌ ثانٍ، وقد تقدَّم علَّتُه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحُكمُ المعطوف حُكمُ الصفة إلَّا في البناء، قال:

فلَا أَبَ وابْناً مثلَ مروانَ وابْنِه

وقال:

لا أُمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أَبُ

وإنْ تَعرَّفَ فالحملُ على المحلِّ لا غيرُ، كقولك: لا غلامَ لك ولا العباس).

قال الشَّارح: حكمُ المعطوف كحُكم الصفة لأَنهما من التوابع إلَّا في البناء، فإنه لا يجوز بناءُ المعطوف وجعلُه مع ما عُطف عليه شيئاً واحداً، لأَنه قد تخلَّلَ بينهما حرفُ العطف فمنَع ذلك من البناء والتركيب كما منَع الفصلُ بين الصفة والموصوف إذا قلت: لا رجلَ عندك ظريفاً، ولأَنه يؤَدِّي إلى جعْل ثلاثة أَشياء الاسمِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه وحرفِ العطف شيئاً واحداً، وذلك إجحاف، وما عدا البناءَ ممَّا كان جائزاً في الصفة فهو جائزٌ ههنا من الإعراب والتنوين، وهما شيئان النصبُ والرفعُ، فالنصبُ

---

(١) هذا تعليل سيبويه ولفظه، انظر الكتاب: ٢/ ٢٨٩، والمقتضب: ٤/ ٣٦٧.
(٢) كذا قال سيبويه: ٢/ ٢٨٩، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٦٩، والأصول: ١/ ٣٨٥.
(٣) الساج: خشب يجلب من الهند، اللسان (سوج).

بالحمل على لفظ المنفيِّ لأَن الفتحة مشبَّهة بحركة الإِعراب على ما ذكرنا، والثاني بالحمل على موضع المنفيِّ لأَن موضعه نصبٌ بلا، ولولا البناء كان منوَّناً، والأَمر الثاني الرفعُ بالحمل على موضع المنفيِّ والنافي، وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر في الصفة، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1] جزمتَ «أَكُنْ» حملاً على موضع «فأَصَّدَّقَ» لأَن موضعه جزمٌ، كأَنك قلت: أَصَّدَّقْ وأَكُنْ من الصالحين، وأَما قولُ الشَّاعر[2]:

فلا أَبَ وابْناً مِثْلَ مروانَ وابْنِه ... إِذا هوَ بالمَجْدِ ارْتَدى وتأَزَّرَا

فالشاهد فيه أَنه عطفَ ابناً على المنصوب بلا ونوَّنَه لتعذُّر البناء على ما ذكرنا، ونصَب مِثْلاً على أَنه وصفٌ للمنفيِّ وما عُطف عليه، ومِثْلُ يكون وصفاً للاثنَيْن والجمع، وإِن كان لفظُها مفرداً لِمَا فيها من الإِبهام، قال الله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾[3]، والخبرُ محذوف، وقد رُوي رفعُ الابن ههنا بالعطف على الموضع، ورفْعُ مِثْل على النعت أَو الخبر، يمدح مروانَ بنَ الحكم وابنَه عبدَ الملك، وأَما قول الآخر[4]:

لا أُمَّ لي إِنْ كان ذاك ولا أَبُ

وقبله:

هل في القضيَّةِ أَنْ إِذا اسْتَغْنيتُمُ ... وأَمِنْتُمُ فأَنا البَعيدُ الأَجْنَبُ

وإِذا تكونُ كَرِيهةٌ أُدعَى لها ... وإِذا يُحَاسُ الحَيْسَ يُدْعى جُنْدُبُ

---

(١) المنافقون: ٦٣/ ١٠، وانظر الكتاب: ٣/ ١٠٠، والمقتضب: ٢/ ٣٣٩، والأصول: ٢/ ١٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٣٣ - ١٣٤، والعضديات: ١٤٠.

(٢) نسب إلى الفرزدق، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٠، وزد النكت: ٦٠٠.

(٣) المؤمنون: ٢٣/ ٤٧.

(٤) سيذكر الشارح صدر البيت، وهو:

هذا لَعَمْرِكُمُ الصَّغَارُ بعَيْنه

انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٠، وزد عليه الأصول: ١/ ٣٨٦، والنكت: ٣٧١، والحماسة الشجرية: ٢٥٥، وليس البيت في شعراء مذحج.

هــذا لعَمْـــرُكُمُ الصَّغَـــارُ بعَيْنِـــه البيـــت ..

فالشِّعرُ لرجل من مَذْحِج، والشاهد فيه عطفُ الأَب على موضع النافي والمنفيِّ على ما تقدَّم وصْفُه.

فإن كان المعطوفُ معرفة، نحوُ لا غلامَ لك وزيد، ولا غلام لك والعباس لم يَجز نصبُه بالحمل على عمَل لا، لأن «لا» لا تعمل إلَّا في النكرة، وإنما ترفعُه على موضع «لا» وما عملتْ فيه لأَن موضعَهما ابتداءٌ، وقد تقدَّم بيانُه. [٢/ ١١١]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز رفعُه إذا كُرر، قال الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾، وقال: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾، فإن جاء مفصولاً بينه وبين لا أو معرفةً وجَبَ الرفعُ والتكريرُ، كقولك: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ فيها ولا عمروٌ).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إن «لا» تَعمل في النكرة النصبَ، وتُبنَى معها على الفتح بناءَ خمسةَ عشرَ، وذلك نحوُ لا رجلَ في الدار، فرجل ههنا في موضعِ منصوبٍ منوَّن، وإنما حُذف منه التنوينُ للبناء والتركيب، [٧٨/ ب] وهو تقدير جواب هل مِنْ رجلٍ[1]، فإن كررْتَها وأردتَ إعمالَها على هذا الوجه جاز، فقلتَ: لا رجلَ ولا امرأةَ، ويكونُ جوابَ هلْ مِنْ رجلٍ ومِن امرأة، فإن كررْتَ «لا» على أنها جوابُ كلام قد عملَ بعضُه في بعض من المبتدأ والخبر وتكَرَّرَ جاء الجوابُ على التكرير الذي في السؤال، وذلك قولك: لا غلامَ عندك ولا جاريةَ، كأَن السؤالَ أَغلامٌ عندك أَوجاريةٌ؟ وهذا سؤال مَنْ قد عَلم أَن أَحدهما عنده ولا يعرفه بعَيْنه[2] فسأَل ليعرفَ عيْنَه، فإن كان عند المسؤول واحدٌ منهما قال: غلامٌ إن كان غلاماً أَو امرأةٌ إن كان امرأة، فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما قال: لا غلامَ عندي ولا امرأةَ، ولا يحسُنُ أَن يقول: لا غلامَ عندي مِن غير تكرير «لا» مِن قِبل أَن هذا جواب مَنْ قال: أَغلامٌ عندك؟ وجوابُ مثل هذا أَن يقول المسؤول: نعم إن كان عنده، أَو لا إن لم يكن عنده، ولا يزيدَ على «لا» شيئاً كما لا يزيد

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٤، والمقتضب: ٤/ ٣٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٠٦.

(٢) في ط، ر: «نفسه».

على «نَعَمْ» شيئاً، فلذلك خالَف حالُ التكرير حالَ الإِفراد، ولم يجز الرفعُ في الإفراد وجاز مع التكرير[١]، وقولُه تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[٢] وقولُه تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[٣] شاهدٌ لجواز الرفع مع التكرير، ومثلُه قولُ الراعي[٤]:

وما هجرْتُكِ حتى قُلتِ مُعْلنةً ... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ

فإِن فصلتَ بين المنفيِّ والنافي نحوَ لا لك غلام، ولا في بيتك جارية لم يَجز أَن تجعلهما معاً[٥] اسماً واحداً لأَن الاسم لا يُفصلُ بين بعضه وبين بعض، ولا يجوز أَن يُنصبَ بها مع الفصل لأَن «لا» لا تعمل لضعْفها إِلَّا فيما يَليها، وإِذا لم يَجز إِعمالُها مع الفصل تعيَّن أَن يُرفَع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولزمَ تكريرُها لمَا ذكرناه، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٦]، وكذلك إِذا كان المنفيُّ معرفة لم يَجز فيه إِلَّا الرفعُ لأَن «لا» لا تعملُ في معرفة فلزمَ التكريرُ، نحوُ قولك: لا زيدٌ عندي ولا عمرو، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقولُهم: «لا نَوْلُك أَن تفعلَ كذا» كلامٌ مرفوع موضوع موضعَ «لا ينبغي لك أَن تفعلَ كذا» وقولُه:

«حياتُك لا نَفْعٌ» ....

وقولُه:

«أَنْ لا إِليْنا رجوعُها»

ضعيفٌ لا يَجيءُ إِلَّا في الشِّعر، وقد أَجاز المبرِّد في السَّعة أَن يقال: لا رجل في الدار

---

(١) من قوله: «ولا يحسن ..» إلى قوله: «التكرير» قاله الأعلم في النكت: ٦٠٦، بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٢/ ٢٩٥.

(٢) البقرة: ٢/ ١٩٧.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٥٤.

(٤) البيت في ديوانه: ١١٢، والكتاب: ٢/ ٢٩٥، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٣٩، والنكت: ٦٠٥، والعيني: ٢/ ٣٣٦.

(٥) في د: «معها»، وفي ط، ر: «تجعلها» والصواب: «تجعلهما معاً ..».

(٦) الصافات: ٣٧/ ٤٧.

ولا زيد عندنا).

قال الشَّارح: لَـمَّا قرَّر أَن المنفيَّ إِذا كان معرفة لـم يَجز فيه إِلَّا الرفعُ ويلزمُه التكريرُ أَوردَ هـذه الأَلفـاظَ [٢/ ١١٢] التـي وردتْ ناقضـةً للقاعـدة، وذلـك أَنها معـارفُ مرفوعةٌ، ولم تُكرَّر، وخرَّجَها.

فأَمَّا قولُـهم: لا نَوْلُك أَن تفعلَ كذا فهي كلمـة تقـال في معنى لا ينبغي لـك، وهـي معرفة مرفوعة بالابتداء، وما بعدها الخبرُ، ولم يكرِّروا «لا» من حيث إِنها جـرتْ مَجْرى الفعل، إِذ كانت بمعناه، والفعلُ إِذا دخل عليـه «لا» لم يَلـزم فيـه التكريـرُ، فـأَجْرَوا «لا نَوْلُك» مُجْرى «لا ينبغي لك» لأَنه في معناه، كما قـالوا: لا سلامٌ عليك[1]، فلم يكـرِّروا لأَنه في معنى لا سلَّمَ اللهُ عليك، كما أَجرَوا يَذَرُ مُجْرى يَدَعُ في حذف الـواو التـي هـي فـاءٌ لأَنها مثلُها في المعنى[2]، وإِن لم يكن في يَذر حرفٌ حلقِيٌّ، فأَما قول الشاعر[3]:

وأَنــتَ امــرؤٌ مِنَّـا خُلقـتَ لِغـيرِنا ... حياتُــكَ لا نفــعٌ ومَوْتُــك فاجِــعُ

البيت لرجل من بني سَلُول، والشاهدُ فيه رفعُ ما بعد «لا» من غير تكرير، وقد تقـدَّم قبحُه[4]، والذي سوَّغه أَن ما بعده يقوم مَقامَ التكريـر في المعنـى، لأَن قولـه: «حياتُـك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ» بمعنى لا نفعٌ ولا ضررٌ، يقول: إِنه منَّا في النسب إلا أَن نفعَه لغيرنـا، فحياتُه لا تنفعنا، وموتُه يُحْزننا، وأَما قول الآخر[5]:

---

(١) انظـر الكتـاب: ٢/ ٣٠١، والمقتضـب: ٤/ ٣٨٠، والأصـول: ١/ ٣٩٥، وشرح الكتـاب للسيرافي: ٨/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) كـذا قـال أبـو عـلي الفـارسي، انظـر المقتصـد: ٨١٨، وأمـالي ابـن الشـجري: ٢/ ٥٣١-٥٣٢، وانظر أيضاً الكتاب: ٢/ ٣٠٢، والأصول: ١/ ٣٩٥.

(٣) تخـريج البيـت في الإيضـاح في شـرح المفصـل: ١/ ٣٥٨، وزد شرح الكتـاب للسـيرافي: ٨ / ١٥٢، ٨/ ١٥٩، والنكت: ٦١١.

(٤) كذا ذكر الأعلم الشاهد في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٥٨.

(٥) لم يعرف، وتخريج البيت في الإيضاح في شـرح المفصـل: ١/ ٣٥٩، وزد الأصول: ١/ ٣٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٤٤، والنكت: ٦٠٦.

قضَتْ وطَراً واسْترجَعَتْ ثمَّ آذنَتْ ركائبُها أَنْ لا إليْنا رجوعُها

فالشَّاهدُ فيه الرفعُ بلا من غير تكرير ضرورةً، وسوَّغه شبَهُ «لا» بليس من حيث النفي، وصفَ أَنها فارقَتْه فبكتْ واسترجعَتْ، ومعنى آذنَتْ أَشْعرَتْ، والركائب: جمعُ رَكُوبة، وهي الراحلة تُركَب[١]، وهو عند سيبويه ضعيفٌ من قَبيل الضرورة[٢] لأَنه لم يكرِّر «لا» على ما تقدَّم من لزوم تكريرها إِذا رُفع ما بعدها، وكان أَبو العباس محمدُ بن يَزيد المبرِّدُ لا يرى بأْساً أَن تقول: لا رجلٌ في الدار، في حال الاختيار وسَعة الكلام[٣]، ويجعلُه جوابَ قوله: هل رجلٌ في الدار؟ ويجوز أَن يكون لرجل واحد، ويجوز أَن يكون في موضع جمْع كما كان في قولك: هل رجلٌ في الدار، وكذلك يُجيز «لا زيدٌ في الدار» على تقدير هل زيدٌ في الدار[٤]، وإِن كان الأَول أَكثرَ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفي «لا حَوْلَ ولا قُوَّة إِلَّا بالله» ستةُ أَوْجه أَن تَفْتحَهما وأَن تَنصِبَ الثاني وأَن تَرفعَه وأَن تَرفعَهما وأَن ترفعَ الأَول على أَن «لا» بمعنى ليس، أَو على مذهب أَبي العباس، وتفتحَ الثاني وأَن تَعْكِس هذا).

قال الشَّارح: لك في «لا حوْلَ ولا قُوَّة إِلَّا بالله» وما أَشبَهه أَن تبنيَهما على الفتح، وتكونَ «لا» الثانيةُ [٢/ ١١٣] نافيةً كالأُولى، كأَنك استأْنفتَ النفي بها، فيكونَ كلُّ واحد منهما جملة قائمةً بنفسها، فـ«لا» الأُولى واسمُها في موضع مبتدأ، و«لا» الثانيةُ واسمُها في موضع مبتدأ ثانٍ، ويُقدَّر لكلِّ واحد منهما خبرٌ مرفوع، ولك أَن تفتحَ الأَول وتنصبَ الثاني نصباً صريحاً بالتنوين، فتقولَ: لا حولَ ولا قُوَّةً إلا بالله، فتعطفَ المنصوبَ المنوَّن على المركَّب، إِما على فتحة البناء لشبَهها بحركة الإِعراب، وإِما على

---

(١) من قوله: «وصف أنها ..» إلى قوله: «تركب» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٥٥.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٨، ٢/ ٣٠٥، والأصول: ١/ ٣٩٢-٣٩٣.

(٣) انظر المقتضب: ٤/ ٣٥٩-٣٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٧٥، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٦٦، و ارتشاف الضرب: ٢٤٥٣.

(٤) من قوله: «وهو عند سيبويه ..» إلى قوله: «الدار» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٨/ ١٥٩ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٦١١.

عمَل «لا» في المنفيِّ، وحقُّه أَن يكون منوَّناً، إِلَّا أَن البناء منَعه من ذلك، كما تقول: مررت بعُثمانَ وزيدٍ، فموضعُ عثمان خفضٌ، إِلَّا أَنه لا ينصرف، فجرَى المنصرفُ[١] على موضعه، كذلك ههنا، ويكون الاعتمادُ في النفي على «لا» الأُولى، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً مؤكِّدة للنفي، قال الشَّاعر[٢]:

لا نسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقعِ

ولك أَن تفتح الأَول وترفعَ الثاني، فتقولَ: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، فتعطفَ الثاني على موضع «لا» واسمِها لأَنهما في موضع رفع بالابتداء، ونظيرُ ذلك كلُّ رجل ظريف في الدار، إِن شئتَ خفضتَ ظريفاً على النعت لرجل، وإِن شئتَ رفعتَه على النعت لكلٍّ، فكذلك لا رجلَ ولا غلامَ لك، إِن شئتَ حملتَ على المنفيِّ، وإِن شئتَ حملتَ على موضع النافي والمنفِيِّ، فيكونُ الثاني أَيضاً مبتدأ، لأَن ما عُطف على المبتدأ مبتدأٌ، وجاز أَن يكون الخبرُ عنهما واحداً، لأَنه ظرف، وتكونُ «لا» الثانيةُ زائدة للتأكيد، والاعتمادُ في النفي على «لا» الأُولى، ويجوز أَن تجعل «لا» الثانيةَ بمعنى ليس، وتقدِّرَ لها خبراً منصوباً، ولك أَن ترفعَهما جميعاً، فتقولَ: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، وقد قُرِئ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾[٣]، قال الشاعر[٤]:

وما هجَرْتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنةً لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَملُ

فيجوز أَن تكون «لا» في هذا الوجه بمعنى ليس، ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ، ويكونَ الظرف في موضع خبر منصوب، ويجوز أَن تكون نافية، وما بعدها مبتدأ، ويكونَ

---

(١) في ط، ر: «فجرى مجرى المعطوف» تحريف، وما أثبت عن د، والمقتضب: ٤/ ٣٨٧.

(٢) سلف البيت: ٢/ ٢٦١.

(٣) إبراهيم: ١٤/ ٣١، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بنصب «بيع» بلا تنوين، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالرفع والتنوين، انظر السبعة: ١٨٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٥، والنشر: ٢/ ٢١١.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٥٨.

الظرفُ في موضع خبر مرفوع.

ولك أَن ترفعَ الأَول وتفتحَ الثاني، فتقولَ: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله، ويكونَ رفعُ الأول على أَن تكون «لا» بمعنى ليس، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، ويجوز أَن تكون «لا» النافيةَ، وما بعدها مبتدأ، وجاز ذلك غيرَ مكرَّر على رأْي أَبي العباس، وهو المذهبُ الضعيف عند سيبويه[1]، وحسَّن ذلك وقوعُ «لا» الثانيةِ بعدها، وإِن كان المراد بها الاستئنافَ، و«لا» الثانيةُ المشبَّهة بإِن، ولذلك رُكِّبت معها وبُنيت، فهذه خمسةُ أَوجه من جهة اللفظ، وهي ستة أَوجه من حيث التقدير وجَعْلُ لا بمعنى ليس، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد حُذف المنفيُّ في قولهم: لا علَيْك، أَي لا بأْسَ عليك).[٢/ ١١٤]

قال الشَّارح: اعلمْ أَنهم قد حذفوا اسمَ لا النافيةِ كما حذفوا الخبر، فقالوا: لا علَيْك، والمرادُ لا بأْسَ عليك، أَي لا شيءَ عليك، وإِنما حذفوا الاسمَ لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وقالوا: لا كالعشيَّةِ عشيةٌ، والمرادُ لا عشيَّةَ كالعشيَّةِ الليلةَ، ومثلُه لا كزيد رجلٌ، والمرادُ لا أَحدَ كزَيْدٍ رجلٌ[2]، فالاسمُ محذوفٌ، والجارُّ والمجرور في موضع الخبر، وعشيَّة مرفوعٌ لأَنه عطْف بيان على الموضع، وكذلك رجلٌ من قوله: لا كزَيْد رجلٌ، ويجوز النصبُ على اللفظ أَو التمييز على حدِّ النعت في قوله[3]:

فهل في مَعَدٍّ دون ذلك مِرْفَدَا

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ٢٦١.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٤، والمقتضب: ٢/ ١٥٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٣٦-١٣٧.

(٣) صدر البيت:

لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ

وقائله كعب بن جُعيل كما في الكتاب: ٢/ ١٧٣، والنكت: ٥٣٤، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٢٩٤، وشرحه للسيرافي: ٨/ ١٣٧، وكتاب الشعر: ٣٠٥، والنكت: ٦٠٤-٦٠٥. المرفد: الجيش.

وممَّا حُذف اسمُ «لا» فيه قولُ امرئ القيس[1]:

وَيْلُمِّهـا في هـواءِ الجـوِّ طالبـةً ولا كهـذا الـذي في الأَرضِ مطلـوبُ

كأَنه قال: لا شيءَ له كهذا الذي في الأَرض، فأَما قولُ جرير[2]:

لا كالعشـيَّةِ زائـراً ومَـزُورا

فلا يكون منصوباً إلا بفعل مقدَّر، لأَنه قد عُلم أَن الزائر والمَزُور غيرُ العشيَّة[3]، فلا يكون بياناً لها، فعُلِمَ أَن المراد لا أرى كالعشيَّة زائراً ومَزُوراً[4]، ونحو ذلك ممَّا يُلائم معناه من الأَفعال.

---

(١) البيت له في الكتاب: ٢/ ٢٩٤، والأصول: ١/ ٤٠٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٣٤- ١٣٥، والنكت: ٦٠٤، والخزانة: ٢/ ١١٢، وهو في ديوان امرئ القيس: ٢٢٧ من زيادات نسخة الطوسي، وانظر تخريجه ثمة.

والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٠٤.

(٢) صدر البيت:

يا صاحبيَّ دَنا الرَّواحُ فسِيرا

وهو في ديوان جرير: ٢٢٨، والكتاب: ٢/ ٢٩٣، والأصول: ١/ ٤٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٣٧، والنكت: ٦٠٤، والخزانة: ٢/ ١١٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٥٢.

(٣) كذا في الكتاب: ٢/ ٢٩٣، والمقتضب: ٢/ ١٥٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٣٧.

(٤) كذا في الأصول: ١/ ٤٠٥، وشرح الكتاب للسيرافي /٨/ ١٣٧.

خَبَـرُ مَـا ولا المشـبَّهتَيْن بلَيْـس

قال صاحب الكتاب: (هـذا التشبيهُ لغةُ أَهـل الحجَاز، وأَمـا بنو تميم فيرفَعـون مـا بعدهما على الابتداء، ويقرؤون (مَا هَذَا بَشَرٌ) إِلَّا مَنْ درَى كيف هي في المصحف، فإِذا انتقَض النفيَ بإِلَّا أَو تقدَّم الخبرُ بطَلَ العملُ، فقيل: ما زيدٌ إِلا منطلقٌ، ولا رجلٌ إِلا أَفضلُ منك، وما منطلقٌ زيدٌ، ولا أَفضلُ منك رجلٌ).

قـال الشَّـارح: هـذا الفصـلُ بيِّنٌ مـن كـلام صـاحب الكتـاب، وقـد تقـدَّم شرحـه في المرفوعات بما أَغنى عن إِعادته.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ودخولُ الباء في الخبر نحوَ قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ إِنما يصحُّ على لغة أَهل الحجاز لأَنك لا تقول: زيد بمنطلق).

قال الشارح: اعلمْ أَن الباء قد زِيدتْ في خبر ليس لتأكيد النفي، ومعنى قولنا: زيدتْ أَنها لم تُحْدث معنى لم يكن قبلَ دخولها، وذلك قولك: ليس زيدٌ بقائم، والمعنيُّ ليس زيد قائماً، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ[٢/ ١١٥] بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[١]، وتقديره كافياً عبدَه، وقال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٢]، أَي أَلستُ ربَّكم، و«ما» مشبَّهةٌ بليس على ما تقدَّم، فأَدخَلوا الباء في خبرها على حدِّ دخولها في خبر ليس، نحو قولك: ما زيد بقائم، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[٣]، أَي مؤمِناً، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، أَي طاردَ المؤمنينَ، وقد زِيدت الباءُ في غير المنفيِّ، زادوها مع المفعول، وهو الغالبُ عليها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٥]، والمرادُ – والله أعلم – أَيديكم،

---

(١) الزمر: ٣٩/ ٣٦.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٧٢.

(٣) يوسف: ١٢/ ١٧.

(٤) الشعراء: ٢٦/ ١١٤.

(٥) البقرة: ٢/ ١٩٥، وانظر سر الصناعة: ١٣٦.

وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [١]، أي أن الله يرى، وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [٢] على زيادة الباء، والمرادُ تَنْبتُ الدُّهنَ [٣]، ومثلُه قول الشاعر [٤]:

شَرِبتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأَصبحتْ   زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

أَي ماء الدُّحْرُضَيْن، وقد زيدتْ مع الفاعل، نحو ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [٥] و: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [٦]، إنما هو كفَى اللهُ وكفَيْنا، يدلُّ على ذلك قولُ سُحَيم [٧]:

كفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمرْءِ ناهِيا

---

(١) العلق: ٩٦/ ١٤.

(٢) المؤمنون: ٢٣/ ٢٠، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم التاء وكسر الباء في «تنبت»، والباقون بفتح التاء وضم الباء، انظر السبعة: ٤٤٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٢٧، والنشر: ٢/ ٣٢٨.

(٣) ممن ذهب إلى زيادة الباء في الآية الأخفشُ وأبو عبيدة، وأجاز ها السيرافي وأبو علي الفارسي، انظر مجاز القرآن: ٢/ ٥٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٢٦، ٦٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٤، والحجة: ٥/ ٢٩١، وضعّف ابن جني هذا، انظر المحتسب: ٢/ ٨٩، وسر الصناعة: ١٣٤، وذلك كله على قراءة ضم التاء وكسر الباء، وانظر ما سيأتي: ٨/ ٤٢، ٤٦، ٢٥٢.

(٤) هو عنترة، والبيت في ديوانه: ٢٠١، وأدب الكاتب: ٥١٥، والمحتسب: ٢/ ٨٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦١٣.

الدُّحْرُضان: ماء يقال له الدُّحرض، وآخر يقال له وسيع، وغلب الأول على الثاني فقيل: الدحرضان، معجم البلدان (الدحرض).

الديلم: الجيش، وقيل: حياض الديلم من مياه بني عبس.

(٥) النساء: ٤/ ٧٩، وفي غير ما سورة.

(٦) الأنبياء: ٢١/ ٤٧.

(٧) صدر البيت:

عُميرةَ ودِّع إنْ تجهَّزْتَ غازيا

والبيت في ديوان سحيم: ١٦، وسر الصناعة: ١٤١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٢٢، والإنصاف: ١٦٨، وبلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٢٦، وكتاب الشعر: ٤٣٧، والخصائص: ٢/ ٤٨٨.

وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا: بحسْبِكَ زيدٌ، قال الشاعر[(١)]:

بحَسْبِكَ في القومِ أنْ يَعْلموا ... بأنَّكَ فيهم غَنيٌّ مُضِرّْ

والمرادُ حسْبُكَ، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[(٢)] وزادوها مع خبر المبتدأ، قال الله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾[(٣)] قال أبو الحسن: الباء زائدةٌ، وتقديره وجزاءُ سيِّئةٍ مثْلُها، دلَّ على ذلك قولُه تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[(٤)]، والأَصلُ في زيادة الباء في المنفيِّ مع ليس، لأَنه [٢/ ١١٦] فضْلةٌ، والمعنيُّ بالفضلة المفعولُ، وفيه معظمُ زيادة الباء، وحُملت [٧٩/ ب] «ما» الحجازية على «ليس» إذ كان خبرها منصوباً كخبر ليس[(٥)]، قال أَبو سعيد: إنما دخلتْ الباءُ في خبر ليس لأَنها غيرُ متصرِّفة، فتنزَّلت بذلك منزلةَ فعل لا يتعدَّى إلا بحرف جرٍّ، فعُدِّيت إلى منصوبها بالحرف الذي هو الباء، وحُملت «ما» على «ليس» في ذلك.

وذهب قوم إلى أَن أَصل دخول الباء إنما هو مع «ما» لضرْب من التقابُل، وذلك أَن القائل يقول: إن زيداً قائم، فيقول النافي لذلك الخبر: ما زيدٌ قائماً، فيُدخلُ «ما» بإزاء إنَّ، فإذا قال: إن زيداً لقائم قال النافي: ما زيد بقائم، فيأتي بالباء لتأكيد النفي كما أتى باللَّام

---

(١) هو الأشعر الرَّقَبان الأسدي كما في ديوان بني أسد: ١٣٠، ونوادر أبي زيد: ٢٨٩، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٣١، ٤٤٤، وسر الصناعة: ١٣٧-١٣٨، وانظر تخريج البيت في حاشية النوادر.

المُضِرّ: الذي له ضِرٌّ من مال، أي قطعة، النوادر: ٢٩١.

(٢) الأنفال: ٨/ ٦٤.

(٣) يونس: ١٠/ ٢٧.

(٤) الشورى: ٤٢/ ٤٠، وانظر معاني القرآن للأخفش: ٥٦٧، وكتاب الشعر: ٣٣١، والإغفال: ٢/ ٤١٨، واستحسن ابن جني قول أبي الحسن، وتأول آية سورة يونس تأويلين، انظر سر الصناعة: ١٣٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢٨.

(٥) انظر الشيرازيات: ٥٠٢، والبغداديات: ٢٨٤.

لتأكيد الإِيجاب، فصار الحرفان بإزاء الحرفَيْن، ثم دخلتْ على خبر ليس لأَنهما يَقعان لنفْي ما في الحال.

والكوفيون يقولون: إِنما دخلتْ الباء للتمييز بين المذهبَيْن، يريدون أَن الذي يرتفعُ بعد ما إِنما ارتفاعُه على المبتدأ والخبر، والباءُ لا تقع في خبر المبتدأ، فلا يقال: ما زيد بقائم وأنت تريد قائم، كما لا تقول: زيد بقائم، وإِنما يَستعمل الباءَ مَنْ ينصبُ الخبر، وهو فاسد لأَن الإِعراب يفصِلُ بينهما[1].

وقولُه: «**لا يصحُّ دخولُ الباء إِلَّا على لغة أهل الحجاز لأَنك لا تقول: زيد بقائم**» يريد أَن ما بعد ما التميميَّة مبتدأ وخبر، والباءُ لا تدخل في خبر المبتدأ، وهذا فيه إِشارة إِلى مذهب الكوفيين، وليس بسديد، وذلك لأَن الباء إِن كان أَصلُ دخولها على «ليس» و«ما» محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرقَ بين الحجازيَّة والتميميَّة في ذلك، وإِن كانت دخلتْ في خبر «ما» بإزاء اللّام في خبر إِنَّ ، فالتميميَّة والحجازيَّة في ذلك سواءٌ، ويدلُّ على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم: ما أَنت بشيءٍ إِلَّا شيءٌ لا يُعْبأ به برفْع شيء على البدل من موضع الباء لتعذُّر الخفض والنصب، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المسألة[2].

وقالوا: ليس زيدٌ أَبوه بقائم، فأَدخلوا الباء في خبر المبتدأ إِذا كان في خبر النفي، أَمَّا إِذا كان خبر المبتدأ موجَباً لم يصحَّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذكَر، وقالوا: ما كان زيد بغلامٍ إِلَّا غلاماً صالحاً، أَدخَلوا الباء في خبر كان هنا حيث كان في خبر المنفيِّ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (و«لا» التي يَكْسَعُونها بالتاء هي المشبَّهةُ بليس بعينْها، ولكنَّهم أَبَوا إِلَّا أَن يكون المنصوبُ بها حِيناً، قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، أَي ليس الحِيْنُ حِيْنَ مَناصٍ).

---

(١) ذكر هذا القول بلا نسبة في أسرار العربية: ١٤٥، وانظر العلل في النحو: ١٣٢ .

(٢) انظر ما سلف: ٢/ ٢١٩، والكتاب: ٢/ ٣١٦.

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إن «لا» تُشبَّه بليس وتعملُ عملَها، كما شُبِّهت بها «ما» في لغة أَهلِ الحجاز[١]، فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر، فقالوا: لا رجلٌ أَفضلَ منك، ولا أَحدٌ خيراً منك، وربَّما أَدخَلوا في خبرها الباء تشبيهاً بها، فقالوا: لا رجلٌ بأَفضلَ منك، ولا أَحدٌ بخيرٍ منك، إِلَّا أَن «ما» أَقعَدُ مِن «لا» في الشَّبه بليس، ولذلك كانت أَعمَّ تصرُّفاً وأَكثرَ استعمالاً، والكثيرُ في «لا» أَن تنصب النكرةَ حملاً على إِنَّ، ولَـمَّا جوَّزوا فيها رفعَ الاسمَ ونصْبَ الخبر لم يَخرجوا عن حُكمها في أَقوى حالها، وهو نصبُ الاسم ورفعُ الخبر، فلم يُفصل بينها وبين ما عملتْ فيه، ولم تعمل إلا في نكرة، فأَما إِذا لحقَها تاءُ التأنيث وقيل: لاتَ فالقياسُ أَن تكون المشبَّهةَ بليس، لأَنها في معنى ما تدخله تاءُ التأنيث، وليستْ كذلك الناصبةُ لأَنها في معنى إِنَّ، وليستْ «إِنَّ» ممَّا تدخله تاءُ التأنيث، ولأَنه وقع بعدها المرفوعُ من غير تكرير، فعُلم أَنها بمعنى ليس، إِذ لو لم تكن بمعنى ليس لزم تكريرُها.

وقوله: «**يَكْسَعُونها**» أَي يُتْبِعونها في آخر الكلمة، يقال: كسَعَه أَي ضرَبَه من خلْف وهذه استعارة لزيادة التاء آخِراً[٢]، ولا تعمل هذه إِلَّا في الأَحيان خاصةً، سواءٌ نصبتَ أَو رفعتَ، والعِلَّةُ في ذلك [٢/ ١١٧] أَنها في المرتبة الثالثة، فـ «ليس» أَقوى لأَنها الأَصلُ ثم ما ثم لات، فأَمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣] فإِنه قد قُرئ (وَلَاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ) بالرفع[٤]، والنصبُ أَكثرُ، فالنصبُ على أَنه الخبرُ، والاسمُ محذوفٌ، والتقدير ولاتَ حينٌ نحن فيه حينَ مَناصٍ، ولا يقدَّر الاسمُ المحذوفُ إلا نكرةً لأَن «لا» إِذا كانت رافعة لا تعمل إلا في نكرة، كما إِذا كانت ناصبة، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في المرفوعات، فاعرفْه.

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٥٣.
(٢) انظر اللسان (كسع).
(٣) ص: ٣٨/ ٣.
(٤) انظر هذه القراءة ما سلف: ١/ ٢٥٤.

ذكْرُ المَجْرُورات

قال صاحب الكتاب: (لا يكونَ الاسمُ مجروراً إلّا بالإضافة وهي المقْتضِية للجرِّ، كما أَنَّ الفاعليَّة والمفعوليَّة هما المقْتضِيان للرفع والنصب، والعاملُ هنا غيرُ المقتضي كما كان ثَمَّ، وهو حرف الجرِّ أَو معناه في نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، وزيدٌ في الدار، وغلامُ زيدٍ، وخاتَمُ فضَّةٍ).

قال الشَّارح: لَـمَّا فرَغَ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أَخذ في الكلام على المجرورات، والجرُّ من عبارات البصريين، والخفضُ من عبارات الكوفيين[1]، فالجرُّ إنما يكون بالإِضافة، وليستْ الإِضافةُ هي العاملةَ للجرِّ، وإنما هي المقتضِيةُ له، والمعنيُّ بالمقتضِي ههنا أَن القياس يَقْتضي هذا النوعَ من الإِعراب لتقعَ المخالَفةُ بينه وبين إِعراب الفاعل والمفعول، فيتميَّز عنهما، إذ الإِعرابُ إنما وُضع للفرق بين المعاني، والعاملُ هو حرفُ الجرِّ أَو تقديرُه، فحرفُ الجرِّ نحوُ مِنْ وإلى وعن وعلى ونحوِها من حروف الإِضافة، وستُذكَر في موضعها مفصَّلةً.

وإنما قيل لها حروفُ الإِضافة لأَنها تُضيف معنى الفعل الذي هي صِلتُه إِلى الاسم المجرور بها، ومعنى إِضافتها معنى الفعل إِيصالُه إِلى الاسم[2]، فالإِضافةُ معنىً، وحروفُ الجرِّ لفظٌ، وهي الأَداة المحصِّلةُ له، كما كانت الفاعليَّة [٨٠/ أ] والمفعوليَّة معنيَيْن يَسْتدعيان الرفعَ والنصبَ في الفاعل والمفعول، والفعلُ أَداة محصِّلة لهما، فالمقتضِي غيرُ العامل.

والمرادُ من قوله: «**فالعاملُ حرفُ الجرِّ أَو معناه**» أَن الجرَّ يكون بحرف الجرِّ أَو تقديرِه، فحرفُ الجرِّ نحوُ مررتُ بزيد، وزيدٌ في الدار، فالعاملُ في زيد هو الباء، والعاملُ في الدار «في»، وأَما المقدَّر فنحوُ غلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضَّةٍ، فالعاملُ هنا حرف

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٢، ومجالس ثعلب: ٤٦٧، والأشباه والنظائر: ٢/ ٢٠٤.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٣٣.

الجرِّ المقدَّرُ، والتأثيرُ له، وتقديرُه غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ من فضَّةٍ، لا ينفكُّ كلُّ إِضافة حقيقية من تقدير أَحد هذيْن الحرفَيْن[١]، ولولا تقديرُ وجود الحرف المذكور لَما ساغ الجرُّ، أَلا ترى أَن كلَّ واحد من المضاف والمضاف إِليه اسمٌ ليس له أَن يعمل في الآخَر لأَنه ليس عملُه في أحدهما بأَولى من العكس؟ وإِنما الخفضُ في المضاف إِليه بالحرف المقدَّر الذي هو اللَّام أَو مِنْ، وحسُنَ حذفُه لنيابة المضاف إِليه عنه وصيْرورته عوضاً عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل[٢]، ونظيرُ ذلك واوُ رُبَّ من قوله[٣]:

وبَلْـــدةٍ ليـــس بهـــا أَنِيـــسُ

ونحوِ قوله[٤]:[٢/ ١١٨]

وبَلَـــدٍ عامِيَـــةٍ أَعْـــماؤُه

ونحوِ قوله[٥]:

---

(١) أثبت ابن السراج وعبد القاهر الجرجاني وابن مالك الإضافة المقدرة بمعنى في، ودفعها السيرافي، انظر الأصول: ٢/ ٣٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٤٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧٣.

(٢) اختلف النحاة في العامل في المضاف إليه، فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الحرف المقدر، ومنهم المبرد والزجاج وابن جني، انظر المقتضب: ٤/ ١٤٣، والخصائص: ٣/ ٢٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٦، ١/ ٢٧٢، وارتشاف الضرب: ١٧٩٩، وظاهر كلام سيبويه أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وكذا نسب إليه أبو حيان والسيوطي، انظر الكتاب: ١/ ٤١٩، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٤٦، وارتشاف الضرب: ١٧٩٩، والهمع: ٢/ ٤٦، وانظر مناقشة القولين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٦.

(٣) سلف البيت: ٢/ ١٩٦.

(٤) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: ٣، وكتاب الشعر: ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٤٨٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢١٧، ٢/ ٢٤٠، والإنصاف: ٣٧٧، ٣٨١، ٥٢٩.

قال ابن الشجري: «عامية أعماؤه: غير واضحة نواحيه وأقطاره»، الأمالي: ٢/ ١٣٥.

(٥) هو رؤبة، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٤، وزد كتاب القوافي: ٣٨-٣٩، ٤١-٤٢، ٨٩، ٩٧، ١٢٢-١٢٣.

وقاتـــمِ الأَعْمـــاقِ خـــاوِي المُخْـــتَرَقْ

وتقديره ورُبَّ كذا، فالخفضُ في الحقيقة ليس بالواو، بل بتقدير رُبَّ لأَن الواو حرف عطف، وحرفُ العطف لا يختصُّ(١)، وإنما يدخلُ على كلِّ واحد من الاسم والفعل، والعاملُ ينبغي أَن يكون له اختصاصٌ بما يعملُ فيه، وممَّا يدلُّ أَن الواو للعطف، والجرَّ برُبَّ المرادةِ أَنه قد أُنيبَ عنها غيرُ الواو من حروف العطف، نحوُ قولِه(٢):

فَحُـوْرٍ قـد لَـهوْتُ بِهِـنَّ عِـيْنٍ نَـواعِمَ فـي المُـروطِ وفـي الرِّيـاطِ

وقولِ الآخر(٣):

بَـل جَـوْزِ تَيْهـاءَ كظَهْـرِ الحَجَـفَتْ

فكما أَن الفاءَ وبل -وإِنْ كانتا بدلاً من رُبَّ- حرفا عطفٍ لا محالةَ، فكذلك الواوُ نائبةٌ في اللفظ عن رُبَّ، وإِن لم يكن لها أَثَرٌ في العمل، فكذلك العاملُ في المضاف إليه حرفُ الجرِّ المرادُ لا معناه، وقوله: «أَو معناه» تسامحٌ لأَن المعاني لا تَعملُ جرّاً، فاعرفْه.

---

(١) ذهب الفارسي وابن جني والبصريون إلى أن رُبَّ هي الجارة مضمَرَةً، وذهب الكوفيون والمبرد من البصريين إلى أن واو ربَّ هي الجارة على سبيل النيابة، انظر المقتضب: ٢/ ٣١٩، ٢/ ٣٤٧، وكتاب الشعر: ٥٠، والخصائص: ١/ ٢٦٤، وسر الصناعة: ٦٣٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢١٧، ٢/ ١٣٤، والإنصاف: ٣٧٦، والجنى الداني: ١٥٤.

(٢) هو المتنخل الهذلي، والبيت في شرح أشعار الهذليين: ١٢٦٧، ونسبه ابن الشجري في أماليه: ١/ ٢١٧-٢١٨ إلى تأبط شراً، وليس في ديوانه، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٤٩-٥٠، والإنصاف: ٣٨٠.

(٣) هو سُؤْر الذئب كما في شرح شواهد الإيضاح: ٣٨٦، ٣٩٥، واللسان (بلل)، (حجف)، وشرح شواهد الشافية: ٢٠٠-٢٠١، وخطّأ ابن بري الصقليّ إذ نسب البيت إلى أبي النجم، وهو في ديوانه: ١٠١-١٠٢، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٤٨٥، والمحتسب: ٢/ ٩٢، وسر الصناعة: ١٥٩، ٥٦٣، ٦٣٧، والخصائص: ١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨، والإنصاف: ٣٧٩، وانظر الشيرازيات: ٤٢٤،

جوز: الوسط، تيهاء: المفازة التي يتيه فيها مَن يمشي فيها، الحجفة: ترس من جلد. انظر اللسان (حجف).

(فَصْـل) قـال صـاحب الكتـاب: (وإِضـافةُ الاسـم إلى الاسـم عـلى ضـربَيْن معنويـةٌ ولفظيَّـةٌ، فالمعنويـةُ مـا أَفـادَ تعريفـاً، كقولـك: دارُ عمـرو، أَو تخصيصـاً، كقولـك: غـلامُ رجل، ولا تخلو في الأَمر العامِّ من أَن تكون بمعنى اللَّام، كقولك: مالُ زيد وأَرضُه وأَبوه وابنُه وسيِّده وعبْده، أَو بمعنى مِنْ، كقولك: خاتمُ فضَّةٍ وسِوَارُ ذهبٍ وبابُ ساجٍ).

قال الشارح: اعلمْ أَن إِضافة الاسم إلى الاسـم إِيصـالُه إِليـه مـن غـير فصْـل، وجعْـلُ الثاني من تمام الأَول، يتنزَّل منه منزلةَ التنوين، وهذه الإِضافةُ عـلى ضـربَيْن إِضـافةُ لفـظٍ ومعنىً وإِضافةُ لفظٍ فقط، فالإِضـافة اللفظيَّـة ستُذكَر بعدُ، وأَمـا الإِضـافة المعنويَّـة فـأَن يجتمع[1] في الاسـم مـع الإِضـافة اللفظيَّـة إِضـافةٌ معنويَّـة، وذلـك بـأَنْ يكـون ثَـمَّ حـرفُ إِضافة مقدَّرٌ يوصِّلُ معنى ما قبله إِلى ما بعـده، وهـذه الإِضـافةُ هـي التـي تُفيـد التعريـفَ والتخصيصَ، وتسمَّى المحْضَة، أَي الخالصةَ بكوْن المعنى فيها موافِقاً للَّفظ، وإِذا أَضـفتَه إِلى معرفة تعرَّفَ، وذلك نحوُ قولك: غلامُ زيد، فغلام نكرةٌ ولَمَّا أَضفتَه إِلى زيـد اكتسـبَ منه تعريفـاً، وصـار معرفـةً بالإِضـافة، وإِذا أَضـفتَه إِلى نكـرة اكتسـبَ تخصيصـاً، وخـرج بالإِضافة عن إِطلاقه لأَن غلاماً يكون أَعمَّ من غلام رجلٍ، أَلا [٢/ ١١٩] تـرى أَن كـلَّ «غلام رجل» غلامٌ، وليس كلُّ غـلامٍ غـلامَ رجـلٍ، وهـذه الإِضـافة المعنويَّـة تكـون عـلى معنى أَحد حرفَيْن من حروف الجرِّ، وهما اللَّام ومِنْ، فإِذا كانـت الإِضـافة بمعنـى الـلَّام كان معناها المُلكَ والاختصاصَ، وذلك قولُك: مالُ زيد وأَرضُه، أَي مالٌ له وأَرضٌ له، أَي يملكُها، وأَبوه وابنُه وسيِّده، والمرادُ أَبٌ له وابنٌ له وسيِّدٌ له، أَي كلُّ واحـد مستحَقٌّ مختصٌّ بذلك، والغالبُ الاختصاصُ لأَن كلَّ مُلْكٍ اختصاصٌ.

وإِذا كانت الإِضافةُ بمعنى مِنْ كان معناها بيانَ النَّوع، نحوُ قولك: هذا ثوبُ خَزٍّ وخاتَمُ حديدٍ وسِوَارُ ذهبٍ، أَي ثوبٌ من خَزٍّ وخـاتمٌ مـن حديدٍ وسِـوَارٌ مـن ذهـبٍ لأَن الخـاتم قـد يكـون مـن الحديـد وغـيرِه، والثـوبُ قـد[2] يكـون مـن الخـزِّ وغـيرِه،

---

(١) في ط: «يجمع»، وفي ر«تجمع».

(٢) سقط من ط، ر «قد».

والسِّوارُ قد(١) يكون من الذهب وغيرِه، فبيَّن نوعَه بقوله: من خَزٍّ ومن حديدٍ ومن ذهبٍ، والذي يُفْصَلُ به بين هذا الضرب والذي قبله أَن المضاف إِليه ههنا كالجِنْس للمضاف يَصْدُقُ عليه اسمُه، أَلا ترى أَن الباب من السَّاج ساجٌ والثوبَ من الخزِّ خزٌّ كما أَن الإِنسان من الحيوان حيوانٌ، وليس غلامُ زيد بزيدٍ، فعلى هذا إِذا قلت: عينُ زيد ويَدُ عمرو كان مقدَّراً باللَّام، والمعنى عينٌ له ويدٌ له، لأَنه وإِن كان الأَولُ بعضاً للثاني فإِنه لا يقع عليه اسمُ الثاني، فعَيْنُ زيد ليستْ زيداً، ويَدُ عمرو ليستْ عمراً، فاعرف الفرقَ بينهما.

وقولُه: «**في الأَمر العامِّ**» يريد أَن الغالب في الإِضافة الحقيقية ما قدَّمناه، وربَّما جاء منه شيءٌ على غير هذيْن الوجهَيْن، قالوا: فلانٌ ثَبْتُ الغَدَر بفتْح الغين والدال، أَي ثابتُ القَدَم في الحرب والكلام، يقال ذلك للرجل إِذا كان لسانُه يثبتُ في موضع الزَّلَل والخصومة، قال ابن السِّكِّيت: يقال: ما أَثْبتَ غدَرَه، يعني الفرسَ، أَي ما أَثْبتَه في الغَدَر، وهي الجِحَرة(٢) واللَّخاقِيق(٣)، أَي خروقُ الأَرض وشقوقُها، وعندي أَن إِضافة اسم الفاعل إِذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدَّراً بحرف جرٍّ مع أَن إِضافته محْضَةٌ [٨٠/ ب].

قال صاحب الكتاب: (واللفظيَّةُ أَن تُضاف الصفةُ إِلى مفعولها كقولك(٤): هو ضاربُ زيدٍ وراكبُ فرسٍ، بمعنى ضاربٌ زيداً وراكبٌ فرساً، أَو إِلى فاعلها، كقولك: زيدٌ حسنُ الوجهِ ومعْمورُ الدارِ، وهند جائلةُ الوِشاحِ، بمعنى حسنٌ وجهُه ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وِشاحُها، ولا تُفيد إِلا تخفيفاً في اللَّفظ والمعنى كما هو قبل الإِضافة،

---

(١) سقط من ط، ر: «قد».

(٢) في ط، ر: «الحجارة»، وكذا وردت في نوادر أبي زيد: ٢٤٢، وإحدى نسخ جمهرة اللغة: ٦٣٣، وجحرة: جمع جُحْر، وهو كلُّ شيء يُحتفر في الأرض، اللسان (جحر).

(٣) كذا في إصلاح المنطق: ٣٨٠، وانظر تهذيب اللغة: ٨/ ٦٦، واللسان (غدر).

(٤) في المفصل: ٨٢ «في قولك».

ولاسْتواء الحالَيْن وُصف النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصف بها مفصولةً في قولك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ وبرجل ضاربِ أَخيه).

قال الشَّارح: الإِضافة اللفظيَّة أَن تُضيف اسماً إِلى اسم لفظاً، والمعنى على غير ذلك، ويقال لها غيرُ محْضة، إِنما يحصُل ثَمَّ اتصالٌ وإِسناد من جهة اللفظ لا غيرُ، وذلك ضربان:

أَحدُهما: اسمُ الفاعل إِذا أَضفتَه وأَنت تريد التنوينَ، وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، إِذا أَردتَ الاستقبال، وكذلك الحالُ، وأَصله التنوينُ، والنصبُ لَما بعدَه، نحوُ هذا ضاربٌ زيداً، وجائز أَن يكون في الحال، وأَن تُوقِعَه فيما يُستقبَل، ولك أَن تحذف التنوينَ لضربٍ من التخفيف، وتخفضَ ما بعده وأَنت تريد معنى التنوين، كأَنك تشبِّهه بالإِضافة المحْضة بحُكم أَنه اسم، والنصبُ به إِنما هو عارضٌ لشبَه الفعل، فالاسمُ الأَول نكرةٌ وإِن كان مضافاً إِلى معرفة، لأَن المعنى على الانفصال بإِرادة التنوين، ولذلك تقول: هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً غداً، لأَن التنوين المقدَّر حكماً كالموجود لفظاً، ولولا تقديرُ الانفصال لَما جرى وصفاً على النكرة، قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1]، والمعنى مُمطرٌ لنا من قِبل أَنه وصَفَ به عارضاً وهو نكرةٌ، [٢/ ١٢٠] والنكرةُ لا تُنعتُ بالمعرفة، ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعْطي رأسِهِ ... ناجٍ مخالِطِ صُهْبةٍ مُتَعيِّسِ

والتقديرُ مُعْطٍ رأْسَه لأَن كُلّاً لا يقع بعدها الواحدُ إلا نكرةً، لأَنها تقع على واحد في معنى الجمع.

---

(١) الأحقاف: ٤٦/ ٢٤.

(٢) هو المرَّار الأسدي كما في الكتاب: ١/ ١٦٨، ١/ ٤٢٦، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٥٤، وشرح أَبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٠٢-١٠٣، والنكت: ٢٨٨، ٤٣٤، وليس البيت في شعر المرار، ولا في ديوان بني أسد، وورد بلا نسبة في المحتسب: ١/ ١٨٤، واللسان (عردس).
معطى رأسه: منقاد. متعيِّس: يضرب إلى البياض، النكت: ٢٨٨.

وقولُه: «**أَن تُضافَ الصفةُ إلى مفعولها**» يريد بالصفة اسمَ الفاعل، نحو ضارِب وقاتِلٍ وشِبْهِهما، فإنه لا يُضاف إلا إلى مفعوله، لأَنه غيرُه، ولذلك لا يُضاف إلى الفاعل لأَنه هو في المعنى، والشيءُ لا يُضاف إلى نفسه، فلا يقال: هذا ضاربُ زيدٍ عمراً على معنى يضربُ عمراً لأَن الضارِبَ هو زيد.

الثاني: الصفةُ الجاري إعرابُها على ما قبلها، وهي في المعنى لِمَا أُضيفتْ إليه، وذلك نحوُ مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ومعمورِ الدارِ، وامرأةٍ جائلةِ الوِشاحِ، فالتقديرُ في هذه الأَشياء كلِّها الانفصالُ، لأَن الأَصل حسنٍ وجهُه ومعمورةٍ دارُه وجائلٍ وشاحُها، تَرفعُ الوجهَ بقولك: حسَن، لأَن الحسَنَ له في المعنى، كذلك قولك: مررتُ برجل معمورِ الدارِ، إذ المعنى معمورةٍ دارُه، وامرأَة جائلة الوشاح، أَي جائلٍ وشاحُها، فالعمارةُ للدار والجَوَلانُ للوشاح، والوشاحُ: الإزار.

فإن قلت[1] :إذا كان الحسَنُ للوجه، والوجهُ هو الفاعل فكيف جاز إضافته إليه وقد زعمتُم أَن الشيءَ لا يضاف إلى نفسه؟ فالجواب أَنك لم تُضفْه إلا بعد أَن نقلتَ الصفةَ عنه وجعلتَها للرجُل دون الوجه في اللفظ، وصار فيه ضميرُ الرجل، فإذا قلت: حسنُ الوجهِ كان الحُسنُ شائعاً في جُملته، كأَنه وصفَه بأَنه حسنُ القامة بعد أن كان الحُسنُ مقصوراً على الوجه دون سائره، فلمّا أُريدَ بيانُ موضع الحُسن أُضيف إليه بعد أَن صار أَجنبيّاً، ألا تراك تنصبُه على التمييز فتقولُ: مررتُ بالرجل الحسنِ وجهاً، والتمييزُ فضلة؟

وقولُه: «**يُضاف إلى فاعله**» يريد أَنه فاعل من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، فإنه من جهة اللفظ فضلةٌ، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم: هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ، فتأَنيثُهم الصفةَ إذ قد جرتْ على مؤنث دليلٌ على ما قلناه، لأَن الفعل إنما تلحقُه علامة التأنيث إذا أُسنِدَ إلى ضمير مؤَنثٍ، فتأْنيثُ الصفة ههنا دليلٌ على أَنها مسنَدة إلى ضمير الموصوف

---

(١) انظر في هذا شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٠٠، ٤/ ١١٠.

المؤنث، ولو كان على أَصله قبل الإِضافة لوجَب التذكيرُ، ولم يجز التأنيثُ لأَن الوجه مذكَّر.

وهذا القَبيل من المضاف لا يتعرَّفُ بالإِضافة لأَن النيَّة فيه الانفصالُ على ما بيَّنا، ويدلُّ على ذلك أَنك تصفُ به النكرةَ، وإِن أَضفتَه إِلى معرفة، نحوُ قولك: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ، فلولا تقديرُ الانفصال وإِرادةُ التنوين لَمَا جاز أَن تصفَ به النكرةَ، وهذا معنى قوله: «**ولاسْتواءِ الحالَيْن وُصفَ النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصفتْ بها مفصولةً**»، يعني أَن حالَيْها قبل الإِضافة وبعدها في التنكير وعدَمِ التعريف سواءٌ، فلذلك تقع صفةً للنكرة مفصولةً ومضافةً لاستوائها في كلَا الحالَيْن، فتقول: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ [٢/ ١٢١] كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، ويدلُّ على التنكير جوازُ دخول الأَلف واللَّام عليه مع إِضافته، فتقول: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ، ولو كانت الإِضافة صحيحةً لَمَا جاز أَن تجتمع الإِضافة مع الأَلف واللَّام[1].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقضيةُ الإِضافة المعنوية أَن يُجرَّد لها المضافُ من التعريف، وما تقبَّلَه الكوفيون من قولهم: الثلاثةُ الأَثوابِ والخمسةُ الدراهمِ فبِمَعْزِلٍ عند أَصحابنا عن القياس واستعمالِ الفصحاء، قال الفرزدق:

فسَما وأَدْركَ خمسةَ الأَشْبارِ

وقال ذو الرمَّة:

ثلاثُ الأَثافيْ والدِّيارُ البَلاقِعُ)

قال الشارح: اعلمْ أَنك لا تُضيف إلا نكرةً، نحوُ قولك: غلامُ زيدٍ، وصاحبُ عمرو، لأَن الإِضافة يُبتغَى بها التعريفُ أَو التخصيصُ، لأَن المضاف يَكْتسي من المضاف إِليه تعريفَه إِن كان معرفة وتخصيصاً إِن كان نكرة، فإِذا قلت: غلامُ زيد فالغلامُ كان نكرة شاملاً كلَّ غلام، فلمَّا أَضفتَه إِلى زيد صار معرفة، وخَصَّ واحداً بعيْنه، فإِذا قلتَ:

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٠١.

غلامُ رجل فإن المضاف إليه وإن كان نكرة إلّا أنه حصَل للمضاف بإضافته إليه نوعُ تخصيصٍ، ألا ترى أنه خرج عن شِياعه وتميَّز عن أن يكون غلامَ امرأة، فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع [٨١/ أ] بقاء تعريفها فيها، فإذا أُريدَ إضافةُ المعرفة سُلب تعريفُها عنها حتى تصير شائعة في التقدير، كرجل وفرس، ثم تَكْتسي تعريفاً إضافياً غيرَ التعريف الذي كان فيها، ولذلك لا يُجمَع بين الألف واللّام والإضافة، لأن ما فيه الألفُ واللّامُ لا يكون إلا معرفةً، ولم يُمكن اعتقادُ التنكير مع وجودهما.

فأَما الخمسةُ الأثوابِ والأَربعةُ الغِلْمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون، فأما على أَصل أَصحابنا فإذا قلت: ثلاثة دراهم وأَردتَ تعريفَ الأَول منهما عرَّفتَ الثاني، لأَن الأَول يكون معرفةً بما أَضفتَه إليه[١]، أَلا ترى أَنك تقول: هذا غلامُ رجل فيكونُ نكرةً؟ فإذا أَردتَ تعريفَه قلت: هذا غلامُ الرجل وصاحبُ المال، وكذلك هذه ثلاثةُ الدراهمِ وخمسةُ الأَثواب، فأَما قول الشاعر[٢]:

ما زالَ مُذْ عقدَتْ يدَاه إِزارَهُ ... فسَما وأَدْركَ خمسةَ الأَشْبارِ

البيتُ للفرزدق، وبعده[٣]:

يُدْني خَوافِقَ مِن خَوافِقَ تَلْتَقي ... في ظلِّ مُعْتبِطِ الغُبارِ مُثَارِ

والشَّاهد[٤] فيه تعريفُ الثاني بالأَلف واللام والاكتفاءُ بذلك عن تعريف الأَول، يمدح بذلك يزيدَ بن المهلَّب، أَي ما زال مُذ كان صغيراً إلى أَن مات يقود الجيوشَ ويحضُر الحروبَ، وعنَى بالخَوافِق الرَّاياتِ، ومُعْتبِط الغبار: مكانه، فكأَنه لم يقاتَلْ فيه

---

(١) لم يجز البصريون إدخال الألف واللام على العدد وأجازوا إدخاله على المعدود، وخالف الكوفيون وأجازوا تعريف العدد والمعدود بالألف واللام. انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٧٠.

(٢) هو الفرزدق كما سيذكر الشارح، وتخريج البيت في الأشباه والنظائر: ٣/ ١١٧- ١١٨، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٣.

(٣) البيت بعد البيت الشاهد في ديوان الفرزدق: ١/ ٣٠٥، والخزانة: ١/ ١٠٣.

(٤) الصواب «فالشاهد».

قبل[١]، ولا أَثار غيرُه غبارَه، من قولهم: مات فلان عَبْطة أَي شاباً[٢]، وقوله: «مذ عقدَتْ يداه إِزارَه» إِشارةٌ إلى حال الصِّغر وأَوائلِ العقل، وعنَى بخمسة الأَشبار القبْرَ[٣]، أَي ما زال أَميراً مذ عقَلَ إِلى أَن مات، وأَما قول الآخر[٤]:[٢/ ١٢٢]

وهل يَرْجِعُ التَّسْليمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثلاثُ الأَثافِيْ والرُّسومُ البَلاقِعُ

البيت لذي الرمَّة، والشاهد فيه تعريفُ الأَثافي حين أَراد تعريفَ ما أُضيفَ إِليه، وهو الثلاث، ولم يَحتجْ مع ذلك إِلى الأَلف واللام، والأَثافي للقِدْر أَن تُوضَعَ ثلاثةُ أَحجار، ثم يُوضَع القِدْرُ عليها عند الاطِّباخ، والبَلاقع جمعُ بَلْقَع، وهو الخَرابُ، وأَصله الأَرض التي لا شيءَ فيها، والرُّسومُ جمع رَسْم، وهو ما بقي من آثار الديار، يقول: إِن الأَثافي ورُسومَ الدار لا تردُّ سلاماً ولا تُنْبئُ عن خبَرَ إِذا اسْتُخبِرتْ، وهو معنى قوله: أَو يَكشِفُ العَمَى.

فأَمَّا ما تعلَّق به[٥] الكوفيون من إِجازته وتشبيهِه بالحسَن الوجهِ فليس بصحيح لأَن المضاف في الحسَن الوجهِ صفةٌ، والمضافُ إِليه يكون منصوباً ومجروراً، وإِنما ذلك شيء رواه الكسائي[٦]، وقد روَى أَبو زيد فيما حكى عنه أَبو عمر الجرميُّ أَن قوماً من العرب يقولونه غيرُ فصحاء، ولم يقولوا النصفُ الدرهم ولا الثلثُ الدرهم[٧]، وامتناعُه من الاطِّراد في أَجزاء الدرهم يدلُّ على ضعفه في القياس.

---

(١) انظر الخزانة: ١/ ١٠٥.

(٢) كذا في اللسان (عبط)

(٣) أبطل البغدادي هذا التفسير متعللاً بأن البيت من قصيدة مدحية، انظر الخزانة: ١/ ١٠٤.

(٤) هو ذو الرمة، وتخريج البيت في الأشباه والنظائر: ٣/ ١١٧، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٣.

(٥) سقط من ط، ر: «به».خطأ

(٦) انظر ما رواه الكسائي في الأصول: ١/ ٣٢١، والتكملة: ٦٨.

(٧) انظرحكاية أبي عمر الجرمي عن أبي زيد في التكملة: ٦٨، والمخصص: ١٧/ ١٢٦، وارتشاف الضرب: ٧٤٤، والأشباه والنظائر: ٣/ ١١٩.

قال صاحب الكتاب: (وتقول في اللفظيَّة: مررتُ بزَيد الحسنِ الوجْهِ، وبهندٍ الجائلةِ الوشاحِ، وهما الضاربا زيدٍ، وهم الضاربو زيدٍ، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾، ولا تقول: الضاربُ زيدٍ لأَنك لا تُفيد فيه خفَّةً بالإضافة كما أَفدتَها في المثنَّى والمجموع، وقد أَجازه الفرّاء، وأَما الضاربُ الرجلِ فمشبَّهٌ بالحسنِ الوجهِ).

قال الشَّارح: وقد جاءت الأَلف واللام فيما إِضافتُه لفظيَّةٌ، قالوا: مررتُ بزيد الحسنِ الوجهِ وهندٍ الجائلةِ الوشاحِ، وساغ ذلك من قِبل أَن الإِضافة لا تَكْسوهما تعريفاً من حيث كان النيَّةُ فيها الانفصالَ، إِذ التنوينُ مراد، والمضافُ إِليه في نيَّة المرفوع، إِذ كان فاعلاً في المعنى، فلـمَّا كانت الإِضافة لا تَكْسوهما تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمتنع دخولُ الأَلف واللام إِذا احْتيجَ إِلى التعريف، كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة غيرِ المضافةِ وقالوا: هذان الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾[1] لَمَّا كانت الإِضافة منفصِلة والنيَّةُ ثبوتُ النون والنصبِ لم يتعرَّف بما أُضيفَ إِليه، وكان سِيَّيْنِ[2] إِضافتُه وإِثباتُ النون وفصلُه ممَّا بعده من حيث التنكير، فلـمَّا لم يقع التعريفُ بالإِضافة كما يقع في «غلامُ زيدٍ» وأُريدَ تعريفُه أَدخلوا ما يقع به التعريفُ من الأَلف واللام، وأَفادتْ الإِضافةُ ههنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون في «هذا ضاربُ زيدٍغداً، والضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ».

فأَمَّا الضاربُ زيدٍ[3] فإِنه لا يجوز لأَن الأَلف واللام إِذا لحقت اسمَ الفاعلَ كانت بمعنى الذي، وكان اسمُ الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صِلة له، فيلزمُ إِعمالُه فيما بعده ولا فرقَ بين الماضي في ذلك وغيره، إِذ كان التقدير في الضارب الذي ضربَ، فلذلك عملَ عملَه.

وإِنما جازت الإِضافة في قولك: هما الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ لَمَا يحصُل بالإِضافة

---

(١) الحج: ٢٢/ ٣٥، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٠٨.

(٢) في ط، ر: «سيان» خطأ.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١١٤-١١٥.

من التخفيف بحذف النون، فأما إذا قلت: الضاربُ زيدٍ فهو تغييرٌ له عن مُقْتَضاه من الإعمال من غير فائدة لأنه لم [٢/ ١٢٣] يحصل بالإضافة تخفيفٌ لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نونٌ فيَسقُطا بالإضافة.

فأمَّا الفرَّاء فإنه أجاز ذلك[1] نظراً إلى الاسميَّة وأن الإضافة لفظيّة لم يحصل بها تعريف، فيكون مانعاً من الإضافة، والقياسُ ما ذكرناه.

فأما قولهم: الضاربُ الرجلِ فإنما ساغت إضافته وإن لم تَستفد بالإضافة تعريفاً ولا خفَّةً، أما التعريف فلأن إضافته لفظيَّة لا تُكسب المضافَ تعريفاً، وأما الخفةُ فلم يكن فيه تنوين ولا نونٌ فيَسقُطا بالإضافة، فقضيَّةُ الدليل أن لا تصحَّ إضافتُه كما لا تقول: الضاربُ زيدٍ، وذلك من قِبل أنه محمولٌ على الحسَن الوجهِ ومشبَّهٌ به من جهة أن الضارب صفة كما أن الحسَن صفة[2]، وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً، فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وضاربُ زيدٍ [٨١/ ب] كما تقول: مررت برجل حسَنٍ وجهاً وحسنِ الوجهِ، فلمَّا أشْبَهه جاز إدخال الألف واللام عليه مع أنه مضاف إذا أُريدَ تعريفُه كما كان كذلك في الحسَن الوجه وإن لم يكن مثلَه من كلِّ وجه، ألا ترى أن المضاف إليه في الضاربِ زيدٍ مفعولٌ منصوب في المعنى، والمضافُ إليه في الحسَن الوجهِ فاعلٌ مرفوع؟

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإذا كان المضاف إليه ضميراً متَّصلاً جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ وما عدِمَ واحداً منهما شَرَعاً في صحة الإضافة لأنهم لَمَّا رفَضوا فيما يوجدُ فيه التنوينُ أو النونُ أن يَجمعوا بينه وبين الضمير المتَّصل جعلوا ما لا يوجدُ فيه له تبعاً، فقالوا: الضاربك والضارباتك والضاربيَّ والضارباتيَّ كما قالوا: ضاربك

---

(١) أجاز الفراء «الضارب زيد» بجر زيد، انظر الأصول: ٢/ ١٤-١٥، والبصريات: ٨٦٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨١-٢٨٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٧٦، وانظر توجيه ما أجازه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٧٠.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ١٨٢، والمقتضب: ٤/ ١٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١١٥، والخصائص: ١/ ٢٨٢.

والضارباك والضاربوك والضاربيَّ والضاربيَّ[١]**، قال**[٢] **عبد الرحمن بن حسان:**

أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحسَبَ مِثْلِي ... إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلالِ تَهِيمُ

وقولُه:

هُمُ الآمِرونَ الخيرَ والفاعِلونَه

ممَّا لا يُعمَل عليه).

قال الشارح: قد فرَّق بين إِضافة اسم الفاعل إِلى الظاهر وبين إِضافته إِلى المضمَر، فإِضافتُه إِلى المضمَر تقع كالضرورة، وذلك أَن ما فيه تنوينٌ أَو نونٌ يلزم إِضافتُه لأَنه لا سبيلَ إِلى النصب، لأَن النصب يكون بثبوت التنوين أَو النون، نحوُ قولك: ضاربٌ زيداً وضاربان زيداً، ومع المضمَر لا يثبت التنوينُ ولا النونُ، لأَن بينهما معاقَبَةً، فلا يجتمع التنوينُ أَو النونُ مع المضمَر، فلمَّا لم يجتمعا معه أُضيفَ اسمُ الفاعل إِلى المضمَر، ثم حُمل ما لم يكن فيه تنوينٌ أَو نونٌ في الإِضافة على ما هما فيه ليكونَ البابُ على منهاج واحد ولا يختلفَ.

وقوله: «**جاء ما فيه تنوينٌ أَو نونٌ وما عدِمَ واحداً منهما شَرَعاً في صحَّة الإِضافة**» أَي صار ما فيه تنوين أَو نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما يعني التنوينَ والنونَ، وقولُه: شَرَعاً أَي سَواءً، يقال: القومُ في هذا الأَمر شَرَعٌ سَواءٌ يحرَّكُ ويسكَّن، ويَستوي فيه الواحد والتثنية والجمعُ والمذكَّر والمؤَنثُ[٣]، والمرادُ أَنه يتساوى ما فيه تنوينٌ أَو نون وما ليس فيه واحدٌ منهما في صحَّة الإِضافة، وذلك نحوُ الضاربك والضارباتك، أَضفتَ الضارب والضاربات إِلى ضمير المخاطَب، وليس فيهما تنوينٌ ولا نون، وكذلك تقول: الضاربيّ والضارباتيّ، فتُضيفهما إِلى ضمير النفس كما أَضفتَ ما فيه تنوينٌ أَو نونٌ، نحوُ قولك: ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربيّ فحُذف من ضاربك التنوينُ لأَنه

---

(١) سقط من المفصل: ٨٤ «والضاربيَ».

(٢) في المفصل: ٨٤ «كما قال».

(٣) كذا في اللسان (شرع)، وانظر إصلاح المنطق: ١٧٢، وأدب الكاتب: ٣٢١، ٣٨٣.

قبل الإِضافة ضاربٌ منوَّنٌ، والضارباك تثنيةٌ والضاربوك جمعٌ، وقد حُذف منهما النونُ للإِضافة، والضاربيّ تثنيةٌ، وأَصلُه ضارِبين، حُذفت نونُه للإِضافة، ثم أُدغمتْ ياءُ التثنية في ياء النفْس، ولو كان مرفوعاً لقيل: ضارباي بالألف، والضاربيّ جمعٌ، وأَصله الضارِبون، فلمّا أُضيفَ إلى ياء النفْس حُذفت النونُ للإِضافة، فاجتمعت الواو والياء وسبقَ الأَولُ [٢/ ١٢٤] منهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً وأُدْغمت الياءُ المنقلِبةُ في ياء الإِضافة على حدِّ طوَيْتُه طيّاً وشويتُه شيّاً، وكذلك تقول في الجرِّ والنصب، نحوُ مررتُ بالضاربيَّ ورأَيتُ الضاربيَّ، وأَصلُه الضارِبينَ، سقطتْ النونُ للإِضافة وأُدْغمت الياءُ في الياء.

فحاصلُ كلامه أَنه لا يتَّصل باسم الفاعل ضميرٌ إلا مجرورٌ[1]، ولا أَعرفُ هذا المذهب، وقيل: إنه رأْيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرُّمانيُّ في شرح الأُصول[2]، والمشهورُ من مذهبه ما حكاه السيرافيُّ في الشرح[3] أَنَّ سيبويه يَعتبر المضمَر بالمُظْهَر في هذا الباب، فيقول: الكاف في ضارِبوك في موضع مجرور لا غيرُ لأنك تقول: ضاربو زيدٍ بالخفض لا غيرُ، والكاف في الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جرٍّ -وهو الاختيار- وأَن تكون في موضع نصب[4] لأَنك قد تقول: الضاربو زيداً؛ على مذهب[5] مَنْ قال[6]:

---

(١) كذا، والأصح «مجروراً»، وحكى ابن مالك والرضي ذلك عن الرماني والزمخشري، وهو قول المبرد، إلا أنه رجع عنه، انظر المقتضب: ١/ ٥٧، ١/ ٢٤٨، ١/ ٢٦٣، والأصول: ٢/ ١٤-١٥، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨٤.

(٢) هو شرح لكتاب الأصول لابن السراج، انظر إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٨١.

(٣) أي شرح كتاب سيبويه.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤ / ٨٧-٨٨، ، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ١٨١-١٨٢، والنكت: ٢٩٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨٣.

(٥) سقط من ط، ر: «مذهب».

(٦) البيت بتمامه: =

الحافِظُــو عَــوْرةَ العَشــيرةِ ..

بالنصب، وهو الاختيار، وإذا قلت: الضاربك كانت في موضع نصب لا غيرُ، لأنك لو وضعتَ مكانَه ظاهراً لم يكن إلا نصباً، نحوُ الضارب زيداً، وكان أَبو الحسن الأَخفش فيما حكاه أَبو عثمان المازني[1] يجعل المضمَر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كلِّ حال[2]، ويقول: إن اتِّصال الكِناية قد عاقَبتْ النونَ والتنوينَ، فلا تقول: ضاربنك؛ بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول: هو ضاربٌ زيداً، وهما ضاربان زيداً، وهم ضاربون زيداً، فلمَّا امتنع التنوينُ والنونُ لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرِف، وهو يعمل من غير تنوين، نحوُ قولك للنِّساء: هُنَّ ضوارِبُ زيداً، والجامعُ بينهما أَن التنوين من ضوارِبَ حُذف لمنع الصَّرف لا للإِضافة،

= الحافظو عَوْرةَ العشيرة لا يأْتيهمُ مِن ورائنا نَطَفُ

وهو لرجل من الأنصار كما في الكتاب: ١/ ١٨٥-١٨٦، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٨٥، والنكت: ٢٩٣، والمقتضب: ٤/ ١٤٥، وهو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري كما في فرحة الأديب: ١٦٧، والخزانة: ٢/ ١٨٨-١٨٩، ونسب إلى قيس بن الخطيم في التنبيهات: ٢٦٠، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٩٥، والاقتضاب: ٣٧٣، واللسان (وكف)، وانظر ديوانه: ١٧٢.

وحكى ابن السيرافي نسبته إلى شريح بن عمران وهو من بني قريظة ومالك بن عجلان وردَّ عليه الغندجاني، انظر شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٠٥، وفرحة الأديب: ١٦٧.

وورد البيت غير منسوب في معاني القرآن للأخفش: ٢٥٦، وإصلاح المنطق: ٦٣، وأدب الكاتب: ٣٢٤، والمحتسب: ٢/ ٨٠.

النطف: العيب.

(١) في د، ط، ر: «الزيادي»، تحريف، والزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان، انظر إنباه الرواة: ١/ ١٦٦.

(٢) على أن الأخفش اعتبر المضمر بالمظهر، واستدل على نصب الضمير المتصل باسم الفاعل بنصب المظهر المعطوف عليه، وذلك في قوله تعالى: (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ) [العنكبوت: ٢٩/ ٣٢]، وهو في ذلك موافق لسيبويه، انظر معاني القرآن له: ٢٥٥-٢٥٦، ٦٠٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨٣.

وحُذف من ضاربك لاتّصال الكناية لا للإضافة[١]، فهذان المذهبان، فأما ما ذكره صاحب الكتاب فمذهبٌ ثالث لا أعرفُه، وإنما لزم حذفُ التنوين والنون مع علامة المضمَر المتَّصل لأَن علامة المضمَر غيرُ منفصِلة من الاسم الذي اتصلتْ به، ولا يُتكلَّم بها وحدَها، وهي زائدة، ومحلُّها آخرُ الكلمة كما أَن النون والتنوين كذلك، فلمَّا كان بينهما هذه المُقارَبة تعاقَبا، فلم يُجمعْ بينهما لذلك، فأَمَّا البيت الذي أَنشدَه وهو[٢]:

أَيُّها الشَّاتِمي ... إلخ

البيت لعبد الرحمن بن حسَّان، [٢/ ١٢٥] أنشده شاهداً على ما ادَّعاه، وزعمَ أَن الياء في موضع جرٍّ، والصوابُ أَنها في موضع نصب، وذلك على رأْي سيبويه وأَبي الحسن جميعاً، فأَمَّا قوله[٣]:

هُمُ القائلون الخَيْرَ والآمِرونه إذا ما خَشَوا من مُحْدَثِ الأَمرِ مُعْظَما

فإنه أَنشده سيبويه وزعم أَنه مصنوع، وموضعُ الشاهد الجمعُ بين النون والضمير في قوله: الآمرونه، وحكمُ المضمَر أَن يُعاقِبَ النونَ والتنوين لأَنه بمنزلتها في الاتصال والضعف، ومثلُه قول الآخر[٤]:

---

(١) من قوله: «وكان أبو الحسن الأخفش ..» إلى قوله: «للإضافة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٨٨، والأعلم في النكت: ٢٩٤ بخلاف يسير.

(٢) سلف البيت تاماً: ٢/ ٢٨١، وسينسبه الشارح إلى عبد الرحمن بن حسان، وهو له في فرحة الأديب: ١١٧، والخزانة: ٤/ ٤٦٣، وأمالي ابن الحاجب: ٤٤٤.

(٣) لم ينسب البيت، وذكر سيبويه أنه مصنوع على زعمهم، وقطع به المبرد، انظر الكتاب: ١/ ١٨٨، والكامل للمبرد: ١/ ٣٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٨، والنكت ٢٩٤، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٦، ومجالس ثعلب: ١٢٣، والنكت: ٢٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٧٣، والخزانة: ٢/ ١٨٧.

(٤) جزم المبرد أن البيت مصنوع، انظر الكامل له: ١/ ٣٦٤، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٨٨، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٨٩، والنكت: ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٧١، والخزانة: ٢/ ١٨٨.

الرواهق جمع راهقة، من رهقه من باب تعب إذا غشيه، الخزانة: ٢/ ١٨٨.

ولـــم يَرْتَفِــقْ والنــاسُ مُحْتَضِــرونه   جميعــاً وأَيْــدي المُعْتَفِــينَ رَوَاهِقُــهْ

أَنشـده سيبويه، والشـاهد فيـه أَيضـاً الجمعُ بـين النون والمضمَر، والوجـهُ آمروه[١] ومحتضِروه، يصفُه بالبَذْل والعطاء، يقول: غِشِيَه [٨٢/ أ] المعْتفُون، وهم السـائلون، واحْتضـرَه النـاس للعطاء، وجلس لهم جلوسَ مُتبذِّل[٢] غيرِ مُتودِّع[٣]، فسـيبويه يجعل الهاء في الآمِرونه[٤] ومحتضرِونه كنايةً، ويزعم أَن ذلـك مـن ضـرورة الشعر، وكـان أَبـو العباس المبرِّد يذهب إِلى أَنها هاء السَّكت[٥]، وكان حقُّها أَن تسقط في الوصـل، فاضطرَّ الشاعرُ فأَجراها في الوصل مُجْراها في الوقف، وحرَّكها لأَنها لمّا ثبتتْ في الوصل أَشبهتْ هاءَ الإِضمار، نحوُ غلامه[٦]، وكلاهما ضعيف، والأَولُ أَمثلُ لأَن فيـه ضـرورةً واحـدة، وفي هذا ضرورتان، فاعرفْه.

(فَصْـل) قال صـاحب الكتاب: (وكلُّ اسم معرفةٍ يتعرَّف به مـا أُضيفَ إِليه إِضـافةً معنويةً إِلّا أَسماءً توغَّلت في إِبهامها، فهي نكراتٌ، وإِن أُضيفت إِلى المعارف، وهـي نحوُ غير ومِثل وشِبْهُ، ولـذلك وُصفت بهـا النكـراتُ، فقيـل: مـررتُ برجـلٍ غـيرِك ومثلِـك وشِبْهِك، ودخل عليها رُبَّ، قال:

يــا رُبَّ مِثلِــكِ فــي النســاءِ غَريــرةٍ

اللهـمَّ إِلّا إِذا شُـهِر المضـافُ بمغـايَرةِ المضـاف إِليـه، كقولـه تعـالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ أَو بمُماثَلته).

قال الشـارح: قد تقدَّم القول: إِن المضـاف يَكتَسِي مـن المضـاف إِليـه تعريفَـه إِن كـان

---

(١) في ط، ر: «الفاعلونه» تحريف.

(٢) «التبذُّل: ترك التزيُّن» اللسـان (بذل).

(٣) «تـودَّعْ: إِذا أُمرَت بالسـكينة» انظر اللسـان (ودع).

(٤) في ط، ر: «الفاعلونه».

(٥) انظر الكامل للمبرد: ١/ ٣٦٤، والنكت: ٢٩٥.

(٦) من قوله: « وكان أبو العباس » إلى قولـه: « غلامـه » قالـه السيرافي في شرح الكتـاب: ٤/ ٨٩ بخلاف يسير.

معرفة إِذا كانت الإِضافة محضةً، نحوُ غلامُ زيد ومالُ عمرو، وقد جاءتْ أَسماءٌ أُضيفت إِلى المعارف ولم تتعرَّف بذلك للإِبهام الذي فيها وأَنها لا تختصُّ واحداً بعيْنه، وذلك غير ومِثْل وشِبْه، فهذه نكرات وإِن كُنَّ مضافاتٍ إِلى معرفة، وإِنما نكَّرهنَّ معانيهنَّ، وذلك لأَن هذه الأَسماء لَمَّا لم تَنْحصر مغايَرتُها ومُماثلَتُها لم تتعرَّف، أَلا ترى أَن كلَّ مَنْ عدَاه فهو غير، وجهةُ المماثَلة والمشابَهةُ غيرُ منحصِرة، فإِذا قلت: مِثلك جاز أن يكون مثلَك في طُولك وفي لوْنك وفي عِلْمك، ولن يُحاط بالأشياء التي يكون بها الشيءُ مثلَ الشيء، فلذلك من الإِبهام كانت نكراتٍ، فلذلك هذه الأشياءُ كانت مضافاتٍ بمعنى اسم الفاعل في موضع مُغايِر ومُماثِل ومُشابِه، كأَن المماثَلة في قولك: مررتُ برجل مثلِك موجودة في وقت مرورك به، فهو للحال، فكان نكرة كاسم الفاعل إِذا أُضيفَ وهو [٢/ ١٢٦] للحال، ويدلُّ على تنكيره أَنك تصفُ به النكرةَ، فتقول: مررتُ برجل غيرِك، فأَما قوله(١):

يا رُبَّ مِثْلِك في النِّساءِ غَرِيرةٍ ... بَيْضاءَ قد متَّعتُها بطلاقِ

البيتُ لأَبي مِحْجَن الثقفيّ، أَنشده سيبويه، والشاهدُ دخول رُبَّ على مثْلك، ورُبَّ لا تدخل إِلَّا على نكرة، وغَريرة أَي مُغْترَّة بلِيْن العيش غافلةٍ عن صروف الدهر، ومتَّعتُها بطلاق، أَي أَعطيتُها شيئاً تَسْتمتِعُ به عند طلاقها، كأَنه يُهدِّد زوجته بذلك.

تقول: مررتُ برجلٍ مثلِك، أَي صورتُه مشبَّهةٌ بصُورتك، ومررتُ برجل غيرِك، أَي ليس بِكَ(٢) وأَنه لم يمرَّ باثنيْن، أَلا ترى أَنه إِذا قال: مررتُ بغيرك بإِسقاط المنعوت جاز أَن يكون مَرَّ بأَكثرَ من واحد؟ فإِذا قال: مررتُ برجل غيرِك عُلم أَنه مَرَّ بواحد لا أَكثرَ من ذلك.

---

(١) هو أبو محجن الثقفي كما سيذكر الشارح، وليس في ديوانه، وهو له في الكتاب: ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٨٦، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٥٤، والنكت: ٤٣٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٨٩، والمقتصد: ٨٧٥.

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٢٨٩.

وقد تكون هذه الأَشياء معارفَ إِذا شُهر المضافُ بمغايَرة المضاف إِليه أَو بمُماثلَته، فيكونُ اللَّفظ بحاله، والتقديرُ مختلفٌ، فإِذا قال القائل: مررتُ برجل مثلِك أَو شِبْهِك، وأَراد النكرة فمعناه بمُشابِهك أَو مُماثِلك[١] في ضَرْب من ضروب المماثَلة والمشابَهة، وهي كثيرة غيرُ محصورة، وإِذا أَراد المعرفة قال: مررتُ بعبد الله مثلِك، فكان معناه المعروفَ بشَبَهك، أَي الغالبَ عليه ذلك، ونحوُه قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٢] لأَن المراد بالذين أَنعمتَ عليهم المؤمنونُ، والمغضوبُ عليهم الكفَّارُ، فهما مختلفان، ونحوُه مررتُ بالمُتحرِّك غيرِ السَّاكن والقائمِ غيرِ القاعدِ، وأَما شَبيهُك فمعرفةٌ بما أُضيفَ إِليه، وذلك لأَنه على بناء فَعِيل، وفَعِيل بناءٌ موضوع للمبالَغة، فكأَنك قلت: بالرجل الذي يُشْبهك من جميع الجهات.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والأَسماء المضافةُ إِضافةً معنويةً على ضربَيْن لازمةٌ للإِضافة وغيرُ لازمة لها، فاللَّازمةُ على ضربَيْن: ظروفٌ وغيرُ ظروف، فالظروفُ نحوُ فوق وتحت وأَمام وقُدَّام وخلْف ووراء وتِلْقاء وتُجاه وحِذاء وحِذَة وعنْد ولَدُن ولدَى وبيْن ووسَط وسِوَى ومع ودُون).

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَن الإِضافة على ضربَيْن لفظيَّةٌ ومعنويةٌ، فالمعنويةُ ما كان اللفظُ على الإِضافة والمعنى كذلك، نحوُ غلامُ زيد وثوبُ خَزٍّ، واللفظيةُ ما كان اللفظُ على الإِضافة والمعنى بخلافها، نحوُ ضاربُ زيدٍ غداً، فهذه إِضافة لفظيَّة لا غيرُ لأَن المعنى ضاربٌ زيداً غداً، فما كان من الإِضافة كذلك فإِنها لا تقع لازمةً أَلبتَّةَ، لأنها إِنَّما تُضاف لضرْب من التخفيف، والنيَّةُ غيرُ الإِضافة، وما كان منها معنوياً فهو على ضربَيْن يكون لازماً وغيرَ لازم، وذلك أَن من الأَسماء ما يَلزم الإِضافةَ وتَغْلِبُ عليها، ولا يكاد يُسْتعمل مفرداً، وذلك ظروفٌ وغيرُ ظروف، فمن الظروف الجهاتُ الستُّ،

---

(١) انظر النكت: ٤٣٣.

(٢) الفاتحة: ١/ ٦-٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٥٨فإن استدلال الشارح مقارب لما جاء فيه.

وهي فوق وتحتَ وأَمام وقُدَّام وخَلْف [٢/ ١٢٧] ووراء وتِلْقاء وتُجاه وحِذاء وحِذَة[١]، فهذه الظروف تَلزم الإِضافةَ، وإِنما لزمتْ الإِضافةَ هذه الأَشياءُ لأَنها أُمور نسبيَّة، فإِن فوقاً يكون بالنسبة إِلى شيء فَوْقاً وتحتاً بالنسبة إِلى شيء آخر، وكذلك أَمام وسائرُها، فلزمتْها الإِضافةُ للتعريف وتحقيقِ الجهة، وقال أَبو العباس المبرِّد: إِنما لزمتْ هذه الظروفُ الإِضافةَ لعدَم إِفادتها مفرَدةً، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: جلستُ خلْفاً فالمخاطَبُ يعلم أَن كلَّ مكان لا بدَّ أَن يكون خلْفاً لشيء، فإِذا أَضفتَه عُرف وحصَل منه فائدةٌ[٢].

وقال الكوفيُّون: إِنما لزمتْ الإِضافةَ لأَنها تكون أَخباراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم إِذا قلت: زيدٌ يذهبُ ويركبُ، فلمَّا كان الفعل يحتاج إِلى فاعل، وقد يتَّصل به أَشياءُ يَقْتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول أَلزموا الظرفَ الإِضافة [٨٢/ ب] ليسدَّ المضافُ إِليه مَسدَّ ما يطلبه الفعلُ ويدلُّ عليه.

فإِذا أُفردتْ وقيلَ: قام زيدٌ خلْفاً، وذهب عمرو قُدَّاماً فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف كما يكون مضافاً، نحوُ قام قُدَّامَك، وذهب خلْفَك، إِلَّا أَنه مبهَمٌ منكور، كأَنك قلت: قام خلْفَ غيره، وذهب قُدَّامَ شيء، ومنع الكوفيون من ذلك، وقالوا: لا تكون ظروفاً إِلَّا مضافةً، وإِذا أُفردتْ صارتْ أَسماءً، وكانت في تقدير الحال، كأَنه قال: قامَ متأَخِّراً، وذهب متقدِّماً[٣]، وفائدةُ الخلاف تظهرُ في الخبر، فعند البصريين تقول: زيدٌ خَلْفاً، وعمرو قُدَّاماً، فيكون خبراً كما يكون مضافاً، والكوفيون يرفعون ويقولون: زيدٌ خلفٌ، أَي متأَخِّر، وقُدَّامٌ، أَي مُتقدِّمٌ، ويكون الخبر مفرداً، هو الأَولُ، كما تقول: زيد قائم[٤].

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ١١٦.

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٣٤١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٤٧، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٦.

(٣) انظر قولي البصريين والكوفيين في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٣٧، و شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٦، والتذييل والتكميل: ٤/ ٦٦-٦٧.

(٤) ذكر ابن مالك أن النصب في «نحن قدام وأنتم خلف» جائز عند البصريين والكوفيين، وأن=

ومن ذلك عنْد ولَدُنْ ولَدَى، وهي ظروف معناها القُرْبُ والحضْرةُ، ولذلك لزمتْ الإِضافةَ للبيان، إِذ كانت مبْهَمة لأَنها لا تختصُّ مكاناً معيَّناً، لأَن القُرب والمُجاوَرة أَمرٌ إِضافيٌّ، إِذ الشيءُ يكون قريباً من شخص بعيداً من آخر، وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وذلك قولك: مِن لَدُنْ صلاةِ العصر إِلى وقت كذا، ومِن لَدُنْ الحائط إِلى مكان كذا، فهي مُشترَكة في البابَيْن، وليستْ كمُنذُ الذي هو ابتداءُ غاية الزمان، ولا كَمِنْ الذي هو ابتداء غاية المكان.

وفي عند لغتان عَنْد وعِنْد؛ بفتح العين وكسْرها[1]، ولَدُنْ في معنى عند، إِلَّا أَن «عند» معرَبة ولَدُن مبنيَّةٌ، وفي لَدُن ثماني[2] لغات، يقال: لَدُنْ ولَدَنْ[3] ولَدِنْ ولَدُ؛ بفتح الفاء وضمِّ العين، ولُدُ بضمِّهما، ولَدْنِ؛ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون، ولَدْنَ؛ بفتح النون، ولَدْ؛ بفتح الفاء وسكون العين[4]، فأَما لَدُن بفتح الفاء وضمِّ العين فهو الأَصل لكثْرته ووُرود التنزيل به، ومَنْ قال: لَدْن فوجْهُه أَنه أَسْكَن العينَ في لَدُن كما أَسْكَنها في عَضْد وعَجْز، فالتقى بعد الحذف ساكنان الدالُ والنونُ، فحُرِّك الأَولُ بالفتح كما حُرِّك الأَول منهما بالفتح في قولهم: اضربَنْ، إِذا دخلتْ النونُ الخفيفةُ في اضربْ.

=من زعم أن مذهب الكوفيين الرفع لا غير وهِمَ، وذكر الرضي وأبو حيان أن الرفع واجب عند الكوفيين، وأن البصريين يجوزون النصب على قلة، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٦، وارتشاف الضرب: ١١٢٩، والهمع: ١/ ٩٩.

(١) ومن العرب من يضم عينها، انظر الصحاح(عند)، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣٥، وارتشاف الضرب: ١٤٥٢، ومغني اللبيب: ١٦٧.

(٢) في ط: «ثمان» تحريف.

(٣) في د، ط، ر: «ولدا»، وليس في لغات «لدن» لدا، وسيذكر الشارح أن «لدا» لغة قائمة بنفسها، وذكر الجوهري أنها لغة في لدن، ا نظر الصحاح(لدن)، (لدى)، و أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨٣، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣٧، وارتشاف الضرب: ١٤٥٣، وزاد ابن مالك لغة تاسعة.

(٤) هناك خلاف في هذه اللغات، انظر مصادر الحاشية السالفة، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٥٤، والمخصص: ١٤/ ٥٩، وشرح شواهد الشافية: ١٦١.

وأَمَّا لَدَا فلغةٌ قائمةٌ بنفْسها ليستْ من لفظ لَدُن[١]، والقيـاسُ في أَلفها أَن لا تكون أَصلاً، فأَما انقلابُها مع المضمَر ياءً فعلى التشبيه بأَلف على وإِلى، على ما سيوضَّحُ أَمرُه إِنْ شاء الله تعالى، وأَما لَدُ؛ بالضمِّ فمحذوفةٌ من لَدُنْ، قال الراجز[٢]:

يَسْتوعِبُ البَـوْعَيْنِ مِـنْ جَرِيـرِهِ ... مِـن لَـدُ لَـحْيَيْـهِ إِلـى حُنْجـورِهِ

والذي يدلُّ على أَنها منتقَصةٌ منها أَنها لو كانت أَصلاً على حِيَالها ولم تكن مخفَّفة من لَدُن لكانت ساكنةً على أَصل البناء، ومثلُه قولهم: رُبَ ورُبَّ؛ مخفَّفةً ومشدَّدة، أَبقَوا حركتَها بعد الحذف ليكون ذلك دلالةً على أَنها منتقَصةٌ من غيرها، وليست أَصلاً قائماً بنفْسه، ومَنْ قال: لُدُ بضمِّ الفاء والعين فإِنه أَتْبعَ الضمَّ الضمَّ بعد حذف اللام، ومَنْ قال: لَدْنِ بفتح الفاء وسكون العين وكسْر النون فإِنه كسَر النونَ [٢/ ١٢٨] لالتقاء الساكنَيْن بعد حذف حركة العين، وذلك على أَصل التقاء الساكنَيْن، ومَنْ فتحَ النونَ فهو لالتقاء الساكنَيْن، وقصْدِ التخفيف، كأَيْنَ وكيفَ، وأَما مَنْ قال: لَدْ بسكون الدال وفتْح الفاء فإِنه بناه على السكون بعد الحذف، جعلها قائمة بنفْسها.

فإِن قيل: ولِمَ بُنيتَ لَدُنْ ولم تكن معرَبة كعندَ قيل: لَمَّا لم يتجاوزوا بلَدُن حضْرةَ الشيء والقُرْبَ منه ولم يتصرَّفوا فيه بأَكثرَ من ذلك جرَتْ مَجْرى الحرف الموضوع بإِزاء معنى لا يتجاوزُه، فبُنيتْ لذلك كبنائه.

---

(١) ذكر الجوهري في الصحاح (لدى) أنها لغة في لدن

(٢) هو غيلان بن حُريث كما في الكتاب: ٤/ ٢٣٣-٢٣٤، واللسان (نحر)، وشرح شواهد الشافية: ١٦١-١٦٣، والبيت بلا نسبة في النكت: ١١٣٢.
والرواية في هذه المصادر «مُنْحوره»، وأشار البغدادي إلى روايتين أخريين هما «منخوره» و«حنجوره»، وصوَّب ابن بري رواية الحاء، انظر اللسان (نخر)، وشرح شواهد الشافية: ١٦٢-١٦٣.
البوع: مصدر بُعْت الشيء إذا ذرعته بذراعك، الجرير: الحبل، اللَّحْي: العظم الذي ينبت عليه الأسنان، المنحور: النحر، والحنجور: لغة في الحنجرة، يصف بعيراً بطول العنق. شرح شواهد الشافية: ١٦٢-١٦٣.

وأَمَّا «عند» فتوسَّعوا فيها وأَوقعوها على ما بحضْرتك وما يَبْعُد، وإِن كان أَصلُها الحاضرَ، فقالوا: عندي مالٌ وإِن كان غائباً في بلد آخر، فلمَّا دخلَها من التمكُّن والتصرُّف ما ذكرناه فارقتْ الحروفَ فأُعربتْ لذلك.

ومن الظروف بَيْن ووَسَط وسِوَى ومَعَ ودُون، كلُّها تلزمُها الإِضافةُ، فأَما «بَيْن» فهو ظرف من ظروف الأَمكنة بمعنى وسَط، ولذلك يقع خبراً عن الجُثَّة، نحوُ قولك: الدارُ بين زيدٍ وعمرو، والمالُ بين القوم، وهي تُوجِبُ الاشتراكَ من حيث كان معناها «وسَط»، والشَّرِكةُ لا تكون من واحد، وإِنما تكون بين اثنَيْن فصاعداً، نحوُ المالُ بين الزيدَيْن، والدَّارُ بينَ القوم، فإِن أَضفتَها إِلى واحد وعطفتَ عليه بالواو جاز، نحوُ المالُ بين زيد وعمرو، لأَن الواو لا تُوجِبُ ترتيباً، ولو أَتيتَ بالفاء فقلتَ: المالُ بين زيد فعمرو لم يحسُنْ لأَن الفاء تُوجِبُ الترتيب وفصْلَ الثاني من الأَول، فأَمَّا قولُ امرئ القيس[1]:

بين الدَّخُول فحَوْمَلِ

فقد عابَه الأَصمعيُّ ورَواه بالواو[2]، وحُجَّة مَن رواه بالفاء أَن الدَّخُول وحَوْمَل موضعانِ يَشتملُ كلُّ واحد منهما على أَماكنَ كالشَّام والعراق، فلو قلت: عبدُ الله بين الدَّخُول تريدُ بين مواضع الدَّخُول لَتَمَّ الكلامُ وصَلَحَ كما تقول: سِرْنا بين الشام، والمرادُ بين مواضع الشام، فعلى هذا قال: بينَ الدَّخُول، أَي بين مواضعِ الدَّخُول، ثم عطَفَ بالفاء فقال: فحَوْمَلِ.

---

(١) البيت بتمامه:

قِفا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنْزلِ ... بسِقْط اللِّوى بين الدُّخُولِ فحَوْمَلِ

وهو في ديوانه: ٨، والكتاب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، والخزانة: ٤/ ٣٩٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤١.

السقط: منقطع الرمل، اللِّوى: حيث يلتوي الرمل، الدخول وحومل: بلدان. الديوان: ٨.

(٢) انظر رواية الأصمعي والردّ عليها في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢١٨-٢١٩، ومغني اللبيب: ١٧٤، ٣٩٤.

وأَمَّا «وسَط» فيكون اسماً وظرفاً، فإذا أردت الظرفَ أَسكنتَ السينَ، وإذا أَردتَ الاسمَ فتحتَ، فتقول: وسْطَ رأسِك دُهْنٌ إذا أَخبرتَ أَنه استقرَّ في ذلك الموضع أَسكنتَ السين ونصبتَ لأَنه ظرف، وتقول: وسَطُ رأْسِك صُلْبٌ، فتحتَ السين ورفعتَ لأَنه اسم غيرُ ظرف، وتقول: حفرتُ وسْطَ الدار بئراً؛ بسكون السين، كأَن البئر في بعض الوَسط، وتقول: ضربتُ وسَطَه لأَنه مفعول به(١).

وأَما سِوَى وسَوَاء مقصوراً وممدوداً فبمعنىً واحد، [٨٣/ أ] وذلك أَنك إذا قلت: عندي رجلٌ سِوَى زيد فمعناه عندي رجلٌ مكانَ زيد، أَي يسُدُّ مسدَّه(٢) ولزمَ الإِضافةَ لأَن معناه معنى غير، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما(٣).

وأَما «مع» فهو ظرف من ظروف الأَمكنة، ومعناه المُصاحَبة، والذي يدلُّ على أَنه اسم أَنه إذا أُفرِدَ نُوِّنَ، فيقال: جاآ معاً وأَقبلا معاً، وربَّما أَدخلوا عليه حرفَ الجرِّ، قالوا: جئتُ مِنْ معَه، أَي مِنْ عندِه، ولو كانت أَداةً لكانت ساكنة الآخِر على حدِّ هلْ وقدْ وبلْ، إذ لا علَّةَ تُوجِبُ الفتحَ، وربَّما ذُهِبَ بها مَذْهَبَ الحرف(٤)، فسُكِّن آخرُها، قال الشاعر(٥):

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤١١، والمقتضب: ٤/ ٣٤١-٣٤٢، والأصول: ١/ ٢٠١، والعضديات: ١٨٥.

(٢) كذا في المقتضب: ٤/ ٣٤٩، وانظر الكتاب: ١/ ٤١١، والأصول: ١/ ٢٠١، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٢.

(٣) انظر ما سلف: ٢/ ١٠٦.

(٤) حكم أبو علي الفارسي بحرفية مع إذا سكنت، ونزلها منزلة هل وبل، انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٧٤، ٢/ ٥٨٤، وزعم أبو جعفر النحاس أن إجماع النحويين منعقد على حرفيتها إذا سكنت، وتعقّبه ابن مالك والمرادي وأبو حيان وردُّوا عليه بأن كلام سيبويه مشعر باسميتها، وأنها سكنت ضرورة، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٦-٢٨٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩١، ٣/ ٢١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤١-٢٤٢، وارتشاف الضرب: ١٤٥٨، والجنى الداني: ٣٠٦، ومغني اللبيب: ٣٧٠، وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٧٤.

(٥) تخريج البيت: ٥/ ٢٥٠.

فَــرِيشِيَ مِنْكُــمُ وهَــوايَ مَعْكُــمْ ... وإِنْ كانَــتْ زِيَــارتُكمْ لِـــمَامَا

لـمَّا اعتَقَد الحرفيَّـةَ سكَّنها، والقيـاسُ فيهـا أَن تكـون مبنيَّةً لفرْط إِبهامها كلَدُن وحيْثُ، وإنما أُعرِبتْ [٢/ ١٢٩] ونُصبتْ على الظرفيَّة لأَنهم تصرَّفوا فيها على حدِّ تصرُّفهم في عند، فيقولون: مَعي مالٌ، أَي هو في مُلْكي وإِن كـان غائباً، كما يقال: عندي مالٌ.

وأَمَّا «دون» فلها معنيان(١):

أَحدُهما: الظرفيَّةُ في معنى المكان تشبيهاً بالمكان، فيقال: زيد دونَ عمرو في الشَّرف والعِلْم وفي الخَيْر، ونحوُ ذلك جعلُ هذه الأَشياء منازلَ يعلو بعضُها بعضاً كالأَماكن التي بعضُها أَعلى من بعض، وجعلُ بعض الناس في موضع من الشرف أَو من العلم، وهذه لا تكون إِلَّا ظروفاً منصوبة.

والموضعُ الآخر لِدُون أَن تكون اسماً صفةً بمعنى حَقير ومُسْتَرْذَل، فتقول: ثوبٌ دُونٌ(٢)، أَي رديء، ويقال: هذا دونُك، أَي حقيرُك ومُستَرْذَلُك، ويمكن أَن يكون هذا القسمُ هو الأَولَ، واستُعمل اسماً توسُّعاً لضرْب من التأْويل، لأَنك إِذا جعلتَه في مكان أَسفل من مكانك صار بمنزلة أَسْفل وتَحت، وأَسفل وتحت قد يجوز رفعُهما في الشِّعر، قال لبيد(٣):

فغَــدَتْ كِـلَا الفَرْجَـيْنِ تَحْسِـبُ أَنَّـه ... مَوْلَــى المَخافــةِ خَلْفُهــا وأَمامُهــا

على أَن أَسفل إِذا كان نقيضَ أَعلى كان متمكِّناً، تقول: هذا أَسفلُ الحائط، وهذا أَعلاه كما تقول: هذا رأْسُه وهذا آخرُه.

---

(١) ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ٣٣، والأعلم في النكت: ٤٢٥ ببعض خلاف في اللفظ.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤١٠.

(٣) سلف البيت: ٢/ ١٠٦.

قال صاحب الكتاب: (وغيرُ الظروف نحوُ مِثل وشِبْه وغير وبَيْد وقَيد وقِدَى وقابَ وقَيْس وأَيّ وبعْض وكلّ وكِلَا وذُو ومؤنَّثِهِ ومثنَّاه ومجموعِه وأُولو وأُولات وقد وقطْ وحسْبُ، وغيرُ اللازمة نحوُ ثَوْب ودار وفَرس وغيرِها ممَّا يضاف في حال دون حال).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن من الأَسماء أَسماءً غيرَ ظروف تضاف إِلى ما بعدها، وهي على ضربَيْن لازمةٌ للإِضافة وغيرُ لازمة، فاللازمةُ نحوُ مِثْل وشِبْه ونحْوِ وغَيْر ونحوُها ممَّا ذكره[١] صاحبُ الكتاب.

وأَمَّا مِثْل وشِبْه فبمعنى واحد، وغيْر وبَيْد بمعنى واحد[٢]، وقِيْد وقِدَى وقابُ وقِيْسُ بمعنى مِقْدار الشيء، يقال: بيني وبينه قَيْدُ رُمْح وقابُ رُمْح وقِيْسُ رُمْح[٣]، قال الله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[٤] وقِيْسُ رُمْح بمعنى قَدْرُ رُمح، والقَدْر والقَدَر؛ بالفتح والسكون واحدٌ[٥]، وهو مَبلَغُ الشيء، فهذه الأَسماء كلُّها تلزمُ الإِضافةَ، ولا تفارقُها، وإِذا أُفردتْ كان معناها على الإِضافةَ، ولذلك لا يحسُن دخولُ الأَلف واللَّام عليها، فلا يقال: المِثْل ولا الشِّبه ولا الكلُّ ولا البعضُ[٦] لأَن ذلك كالجمع بين الأَلف

---

(١) في ط، ر: «ذكرها» تحريف.
(٢) كذا في إصلاح المنطق: ٢٤.
(٣) انظر في ذلك إصلاح المنطق: ٨٨، وأدب الكاتب: ٥٣٣.
(٤) النجم: ٥٣/ ٩.
(٥) انظر إصلاح المنطق: ٩٦، وأدب الكاتب: ٥٢٦-٥٢٧.
(٦) يجوز إدخال الألف واللام على كل وبعض على قياس كلام سيبويه. انظر الكتاب: ٢/ ١١، وورد في كلام المبرد والزجاجي والأزهري الكل والبعض. انظر المقتضب: ١/ ٤٤، ٣/ ٢٤٣، وجمل الزجاجي: ٢٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٧، وتهذيب اللغة: ١/ ٤٩٠، وأجاز الأخفش وأبو علي الفارسي أن يقال الكلّ والبعض، انظر الإيضاح العضدي: ٢٦٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٣٣-٢٣٤، وارتشاف الضرب: ١٨١٩، ومنعه الأصمعي وابن مالك، انظر تهذيب اللغة: ١/ ٤٩٠، وعبث الوليد: ٤٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٥، واللسان (بعض)

واللَّام ومعنى الإِضافة من جهة تضمُّنها معنى الإِضافة، فصارت الإِضافة فيها كالملفوظ بها، وذلك من قِبل أَن مِثْلاً يقتضي مُماثَلاً وشِبْهاً يقتضي مشبَّهاً به، وكذلك سائرها[1] من نحو قِيْد وقَدَى وقابَ وقِيْس، كلُّها مقادير لا تُذْكَر إِلَّا مع المقدَّر به.

وكذلك أَيٌّ وبعضٌ وكلٌّ وكِلَا، الإِضافةُ فيها لازمةٌ، أَما أَيٌّ فإِنها اسم مبهَم يقع على كلِّ شيء ممَّن يعقِل وما لا يعقِل من حيوان وغيره، فافتقر إِلى الإِضافة للإِيضاح كافتقار الموصول إِلى الصلة، وهي بعضُ ما أُضيفتْ إِليه، فإِذا قلت: أَيُّ القوم كانت من القوم، وإِذا قلت: أَيُّ الثياب فهي من الثياب، فلزومُها الإِضافةَ لذلك، وبعضٌ يفيد [٢/ ١٣٠] البعضيَّة، فهو يقتضي الشيءَ المبعَّض، وكلٌّ اسمٌ لأَجزاء الشيء، فهو يقتضي المجزَّأَ، وكِلَا اسمٌ مفرَدٌ عندنا معناه التثنيةُ، ولا يدلُّ بلفْظه على جنس ذلك المثَّنى[2]، فلزمتْ إِضافتُه إِلى جنسه لِيُعلم، نحوُ جاءني كِلَا أَخويْك، ورأَيتُ كلَا أَخوَيْك، ومررتُ بكِلَا أَخويْك، ويكون تأكيداً للمثَّنى، نحوُ جاءني الرجلان كلَاهما، ورأَيْتُ الرجلَيْن كلَيْهما، ومررتُ بالرجلَيْن كلَيْهما، فتلزم إِضافتُها إِلى ضمير المؤَكَّد لِيُعلم أَنها تأكيدٌ له، وليستْ اسماً شائعاً بخلاف أَجمع وأَجمعينَ ونحوِهما، فإِنها لا تَلي العواملَ ولا تكون إِلَّا تأْكيداً، فاستغنتْ عن الإِضافة.

ومنها «ذُو» التي بمعنى صاحِب، فإِنك تقول: هذا رجلٌ ذو مال، ورأَيتُ رجلاً ذا مال، ومررت برجلٍ ذي مال، أَي صاحبِ مال، وتقول في التثنية: هذان رجلان ذَوَا مال، وأَصلُه ذوان، وإِنما حُذفت نونُه للإِضافة، وفي النصب والجرِّ، نحوُ رأَيتُ رجلَيْنِ ذوَيْ مال، ومررتُ برجلَيْنِ ذوَيْ مال، وتقول في الجمع: هؤلاء رجالٌ ذَوُو مال، ورأَيتُ رجالاً ذَوِي مال، ومررتُ برجال ذَوِي مال، وأَصلُه ذَوُون وذَوِين لأَنه جمعُ سلامة، وإِنما حُذفت نونُه للإِضافة، وإِنما جُمع جَمْعَ السلامة لأَنه وُصف به مَنْ يعقل،

---

(١) في ط، ر «سائرهما» تحريف.

(٢) ذهب البصريون إلى أن كلا فيها إفراد لفظي وتثنية معنوية، وذهب الكوفيون إلى أنها مثناة تثنية لفظية ومعنوية، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨١.

فجَرى مَجْرى مسلِمينَ وصالِحِينَ، وتقول: في المؤنَّث: ذات، نحوُ هذه امرأَة ذاتُ جمال ومال، والتثنيةُ ذوَاتان، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[١]، والجمعُ ذوَات، وأُولُو أيضاً جمعُ سلامة، والواحدُ ذو، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٣]، والمؤنَّثُ أُولات، قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[٤] [٨٣/ ب]، جاء الجمعُ ههنا على غير واحده المستعمَل، وقياسُ واحده ألٍ مثلُ عَمٍ وشَجٍ، فهي في السلامة بمنزلة المَذاكِير والمَلامِح في التكسير، جاء على ما لم يُستعمل، وإنما لزمتْه الإِضافةُ لأَن المضاف إِليه هنا هو المقصودُ، وذلك أَنهم أَرادوا وصفَ الأَسماء بالأَجناس، نحوُ هذا رجلُ مالٍ، فلم يَسُغْ ذلك، فأَتَوا بذي التي بمعنى صاحب، وأُضيفتْ إِلى اسم الجنس، وجعلوها وُصْلةً إِلى وصف الأَسماء بالأَجناس كما كانت أَيٌّ وُصلةً إِلى نداء ما فيه الأَلف واللَّامُ، وكانت الإِضافة لازمة كما كان النعتُ لازماً لأَيّ في النداء، نحوُ يا أَيُّها الرجل، ويا أَيُّها الغلام.

ومن ذلك قَدْ وقَطْ وحَسْبُ، كلُّها بمعنى واحد[٥]، إِلَّا أَن قدْ وقَطْ مبنيَّان على السكون، وحَسْبُ معرَبةٌ، وذلك من قِبل أَن قَدْ وقَطْ وقَعا موقعَ فعل الأَمر[٦] في أَول أَحوالها فبُنيا كبنائه، تقول: قَدْك درهمان، وقَطْك ديناران، أَي اكتَفِ بذلك واقطَعْ، وحَسْبُ اسمٌ متمكّن أُريدَ به معنى الفعل بعد أَن وقع متَصرِّفاً[٧]، ولم يُوقَعْ موقعَ الفعل

---

(١) الرحمن: ٥٥/ ٤٨.

(٢) النمل: ٢٧/ ٣٣.

(٣) فاطر: ٣٥/ ١.

(٤) الطلاق: ٦٥/ ٤.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٨، ٤/ ٢٣١، والشيرازيات: ٢١٢.

(٦) هو قول السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٣٦، و الأعلم في النكت: ١١٤. وذهب ابن جني إلى أنها بنيت لتضمُّنها معنى الأمر، ووجَّه قول من قال: إنها بنيت لوقوعها موقع المبني، انظر الخصائص: ٣/ ٤٩-٥٠، وانظر أقوالاً أخرى في المسائل المنثورة: ٢٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٢٢، ٤/ ١٠٧، ومغني اللبيب: ١٩١، والهمع: ١/ ٢١٤.

(٧) في ط، ر: «منصرفاً» تصحيف.

في أَول أَحواله، أَلا ترى أَنك تقول: أَحْسَبَني الشيءُ إِحساباً أَي كفاني[١]، ويقال: هذا لك حِسَابٌ، أَي كافٍ، قال الله تعالى: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾[٢] فلتصرُّف[٣] حَسْب لم[٤] يُبْنَ كبناء قَدْ وقَطْ، واشتقاقُ قَدْ من قَدَدْتُ الشيءَ، واشتقاق قَطْ من قَطَطْتُ الشيءَ إِذا قطعتُه، فأَصلُهما لذلك التثقيلُ، وإِنما خُفِّفتا بحذف لامَيْهما، وغلَبَ عليهما التخفيفُ لكثرة استعمالِهما.

وإِنما لزمتْ هذه الأَسماءُ الإِضافةَ لأَنها واقعة موقعَ فعل الأَمر، وفعلُ الأَمر لا بدَّ له من فاعل، ولم تكن هذه الأَسماء ممَّا يرفعُ، فأُضيفتْ إِلى الفاعل، فإِذا قلت: قَدْكَ وقَطْك فكأَنك قلت: اكْتفِ واقطَعْ، فالفاعل مضمَر، وإِذا قلت: قَدْ زيدٌ أَو قَطْ عمرو فكأَنك قلت: لِيكتَفِ زيدٌ أَو عمرو بذلك، وقد يدخل قَدْ وقَطْ نونُ الوقاية فيقال: قَدْني وقَطْني محافظةً على سكونهما وصيانةً لآخِرهما عن الكسر، كما قالوا: منِّي وعنِّي فأَتَوا فيهما بنون الوقاية، قال الشاعر[٥]:[٢/ ١٣١]

امْتَلأَ الحوْضُ وقال قَطْني
مَهْلاً رُوَيْداً قد ملأْتُ بَطْني

وقال الآخر[٦]:

---

(١) كذا في إصلاح المنطق: ٣٤٢، وانظر أدب الكاتب: ٣٨٤، واللسان (حسب).

(٢) النبأ: ٧٨/ ٣٦، ومن قوله: «وحسب اسم...» إلى الآية الكريمة قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٣٧-١٣٨.

(٣) في ط، ر: «فانصرف» تحريف.

(٤) في ط، ر: «ولم» تحريف.

(٥) البيتان بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٢/ ٩١، ومجالس ثعلب: ١/ ١٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠-٥١، ٢/ ٣٩٤، والإنصاف: ١٣٠، والأول منهما بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٣.

(٦) نسب الرجز إلى حميد بن مالك الأرقط، وإلى أبي بحدلة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٧، وأضف إليه النوادر لأبي زيد: ٥٢٧، والأصول: ٢/ ١٢٢، وكتاب الشعر: ١٥٥، والشيرازيات: ٢١٥، والنكت: ١١٣، وضرائر الشعر: ١١٣، ، والبيت في هذه المصادر المضافة غير منسوب.

قَدْنـــي مِـــن نَصْـــر الخُبَيْبَـــيْنِ قَـــدِي

فأَتى بنون الوقاية وتركَها، وربَّما استعملوا قَطْ وحَسْب مفردَيْن من غير إِضافة، فقالوا: رأَيتُه مرةً واحدةً فقَطْ، وأَعطاني ديناراً فحسْبُ، أَي اكْتَفِ بذلك واقْطَعْ، والإِضافةُ أَكثرُ وأَغلبُ، فاعرفْه.

وأَما الإِضافةُ غيرُ اللَّازمة ففي أَكثر الأَسماء، نحوُ ثوب ودار وغيرِهما من الأَسماء المنكورة ممَّا يضاف في حال دون حال، وذلك على حسَب إِرادة المتكلِّم، فإِذا قال: رأَيتُ ثوباً فقد أَخبرَ عن واحد من الثياب غيرِ معيَّن، وكذلك رأَيتُ داراً، وإِذا قال: رأَيتُ ثوبَ خَزٍّ فقد أَخبرَ عن ثوب من هذا الجنس دون غيره، فهو أَخصُّ من الأَول، وإِذا قال: ملكتُ دارَ زيدٍ، فقد أَخبرَ عن واحدة بعيْنها معرفةٍ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وأَيُّ إِضافتُه إِلى اثنَيْن فصاعداً إِذا أُضيفَ إِلى المعرفة، كقولك: أَيُّ الرجلَيْن وأَيُّ الرجال عندك؟ وأَيُّهما وأَيُّهم وأَيُّ مَنْ رأَيتَ أَفضلُ، وأَيُّ الذين لقيتَ أَكرمُ، وأَما قولهم: أَيِّي وأَيُّكَ كان شرَّاً فأَخْزاه اللهُ فكقولك: أَخزَى اللهُ الكاذبَ منِّي ومنْكَ، وهو بَيْني وبَينك، المعنى[1] أَيُّنا وبيْننا، قال العباس بن مِرْداس:

فـــأَيِّي مـــا وأَيُّـــكَ كـــان شَـــرَّاً فَقِيـــدَ إِلـــى المُقامـــةِ لا يَراهـــا

وإِذا أُضيفَ إِلى النكرة أُضيفَ إِلى الواحد والاثنَيْن والجماعة، كقولك: أَيُّ رجلٍ وأَيُّ رجلَيْنِ وأَيُّ رجالٍ، ولا تقول: أَيّاً ضربتَ وبأَيٍّ مررتَ إِلَّا حيث جرى ذِكْر ما هو بعضٌ منه، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ ولاسْتيجابه الإِضافةَ عوَّضوا منها توسيطَ المقحَم بينه وبين صفته في النداء).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ أَيّاً إِنما تقع على شيء هي بعضُه، وذلك قولك: أَيُّ أَخويْك زيدٌ، فقد علمتَ أَن زيداً أَحدُهما ولم تدْرِ أَيُّهما هو، وهي في الكلام على ثلاثة أَضرب،

---

(١) في المفصل: ٨٧ «والمعنى».

الاستفهامُ والجزاءُ وبمعنى الذي، فإذا كانت استفهاماً أو جزاءً كانت تامةً، ولم تحتجْ إلى صِلة، إنما تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولةً لا غيرُ كما تحتاج الذي ومَنْ وما إذا كانت موصولة، وهي موضوعة على الإضافة لأنها في الأحوال الثلاثة بعضُ ما أُضيفتْ إليه، فلا تفيد إلَّا بذِكْر المضاف إليه، وهذا المعنى يُوجبُ أَن لا يكون المضاف إليه إلَّا ممَّا يتبعَّضُ، ولا تقتضي جواباً إلَّا إذا كانت استفهاماً، وجوابُها التعيينُ لأنها في الاستفهام مفسَّرة بالهمزة وأم، فإذا قلت: أيُّ الرجلَيْن عندك؟ فمعناه أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فكما يلزم الجوابُ في الهمزة وأم إذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمرو والتعيينُ فتقول: زيدٌ أو عمروٌ، ولا يكفي لا أو نعمْ كذلك يلزم في أيّ لأن المعنى واحد، ولو قلت: هل زيدٌ منطلقٌ أم عمرو أو نحوَها[1] من أدوات الاستفهام لم يكن لأيّ ههنا مَدخَلٌ، فلذلك كانت أيٌّ واقعة على كلِّ جملة إذا كانت بعضاً لها، فعلى هذا يجوز إضافتُها إلى المعرفة والنكرة، فإذا أُضيفتْ إلى المعرفة [٢/ ١٣٢] وجبَ أن تكون تلك المعرفةُ ممَّا يتبعَّضُ، وذلك بأن تكون المعرفةُ إما تثنيةً أو جمعاً، نحوُ قولك: أيُّ الرجلَيْن عندك؟ وأيُّ الرجال؟ وأيَّها رأيتَ؟ وأيُّهم مررتَ به؟ وتقول: أيُّ مَنْ رأيتَ أفضلُ لأن مَنْ قد تعني بها الكثرةَ وإن كان لفظُها واحداً، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2] وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[3] فحُمِل مرةً على اللفظ ومرةً على المعنى، ومنه قول الشَّاعر[4]:

تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَني لا تَخونُني ... نكُنْ مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطَحبانِ

ثنَّى العائدَ حين عنَى اثنَيْن، ولا تكون «مَنْ» في قولك: أيُّ مَنْ رأيتَ أفضلُ إلَّا

---

(١) في ط، ر: «نحوهما» تحريف.

(٢) الأنعام: ٦/ ٢٥، وفي غير ما سورة.

(٣) يونس: ١٠/ ٤٢.

(٤) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢/ ٣٢٩، والكتاب: ٢/ ٤١٦، والأصول: ٢/ ٣٩٦-٣٩٧، والنكت: ٦٨٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠-٤١، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣، وكتاب الشعر: ٣١٥-٣١٦.

موصولةً لا غيرُ، والعائدُ محذوف، والتقديرُ رأَيتَه، كقوله سبحانه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[١] والمعنى بعثَه، ولا يكون «مَنْ» استفهاماً هنا ولا جزاءً لأَن أَيّاً لا يضاف إلى الجمل.

فأَما تمثيلُه بأَيُّ الذي لقيتَ أَكرمُ[٢]؛ ففيه نظرٌ، والصوابُ أَيُّ اللَّذَيْن أَو الذين؛ بلفظ التثنية أَو الجمع، وإِن صحَّت الروايةُ عنه بلفظ الواحد فمجازُه أَن الذي قد يُراد بها الكثرةُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٣] فعاد الضمير إِلى الذي مرةً مفرَداً ومرةً مجموعاً كما كان في «مَنْ» كذلك، وهو قليل [٨٤/ أ] في الذي[٤]، ولو قلت: أَيُّ زيد أَحسنُ فمجازُه من وجهَيْن:

أَحدُهما: أَن تريد النكرة لمشارِك له في اسمه فأَجراه مُجْرى الأَنواع، نحوُ رجل وفرس كما أَجراه كذلك وأَدخلَ عليه الأَلف واللام في قوله[٥]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرو مِنْ أَسِيرِها ... حُرَّاسُ أَبوابٍ على قُصورِها

والوجه الثاني: أَن تريد أَيُّ شيء من أَعضائِه أَحسنُ أَعيْنُه أَم أَنفُه أَم حاجبُه؟ ونحوُ ذلك.

فأَما قولهم: «أَيِّي وأَيُّك كان شرّاً فأَخْزاه الله» فأَضاف أَيّاً إِلى المضمَر الذي هو ضمير النفْس، وهو معرفة، فإِنما سوَّغ ذلك أَنه عطفَ عليه ضميرَ المخاطب بإِعادة الخافضِ بالواو، والواوُ لا تدلُّ على الترتيب، وإِنما تجمعُ بين الشيئَيْن أَو الأَشياء فقط، وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع، كأَنك قلت: أَيُّنا، فهو كقولك: أَخْزَى اللهُ الكاذبَ منِّي ومنْكَ،

---

(١) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

(٢) الذي مثل به الزمخشري هو «أيُّ الذين لقيت أكرم» انظر المفصل: ٨٧، وما سلف: ٢/ ٢٨٦.

(٣) البقرة: ٢/ ١٧.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٥، وللأخفش: ٢٠٨-٢٠٩، والبصريات: ٧٣٩-٧٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٧.

(٥) سلف البيتان: ١/ ٨٧، ١/ ١٠١.

والمرادُ منَّا، وكقولك: هو بيني وبَيْنَك[١]، والمرادُ بيْننا، والفرقُ بينهما أَنك إِذا قلت: أَيُّنا فقد اشتَركا في أَيّ، وإِذا قلت: أَيِّي وأَيُّك فقد أَخلصْتَه لكلِّ واحد منهما[٢]، فهو أَبلغُ، فأَما بيتُ العباس بن مرداس[٣]:

فـأَيِّي مـا وأَيُّـك كـان شـرّاً .. إلـخ

وبعده[٤]:[٢/ ١٣٣]

ولا ولـدَتْ لـهمْ أَبـداً حَصَـانٌ   وخالَـفَ مـا يريـدُ إِذا بَغَاهـا

فالشَّاهدُ فيه إِفرادُ أَيّ لكلِّ واحد من الاسمَيْن وإِخلاصُه له توكيداً، والمستعمَلُ إِضافتُه إِليهما معاً، فيقال: أَيُّنا، والمرادُ أَيُّنا كان شرّاً من صاحبه فَقِيدَ إِلى المُقامة لا يَراها، أَي أَعْماه اللهُ، والمُقامةُ: جماعة الناس[٥]، وقوله: «لا يَراها» أَي يَعْمَى عن رؤْيتهم، ويُروى «إِلى المنيَّة»[٦]، أَي جاءتْه المنيَّة، ويدعو عليهم في البيت الثاني بانقطاع النَّسل، ومثلُه قول جُمَيْح[٧]:

وقـد عَلـمَ الأَقـوامُ أَيِّـي وأَيُّكـمْ   بَنـي عامِـرٍ أَوْفَـى وفـاءً وأَكْـرمُ

وقولُ خِدَاش بن زهير[٨]:

---

(١) كذا في الكتاب: ٢/ ٤٠٢، وانظر شرحه للسيرافي: ٧/ ١٣٢، وكتاب الشعر: ٢٩٤.
(٢) كذا في الكتاب: ٢/ ٤٠٢.
(٣) سلف البيت تاماً: ٢/ ٢٩٨، وهو في ديوانه: ١٦٣، والكتاب: ٢/ ٤٠٢، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٢٧، والنكت: ٦٧٩-٦٨٠، والخزانة: ٢/ ٢٣٠، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ٢٩٤.
(٤) البيت يلي البيت الشاهد في الخزانة: ٢/ ٢٣٠، وهو ساقط من الديوان.
(٥) من قوله: «فالشاهد ..» إلى قوله: «الناس» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٩٩.
(٦) كذا روايته في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٩٩، والنكت: ٦٨٠، وفي الديوان: «إلى المقامة».
(٧) البيت له في ديوان بني أسد: ٢٤، ونوادر أبي زيد: ١٨٣، واللسان (أيا).
(٨) البيت في ديوانه: ٨٤، والكتاب: ٢/ ٤٠٣، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٢٧، ووالنكت: ٦٨٠، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٩٤ إلى العباس بن مرداس، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في اللسان (نهز).
المناهزة: المبادرة.

ولقـد علمْـتُ إِذا الرِّجـالُ تَنـاهَزُوا أَيِّـي وأَيُّكـمُ أَعـزُّ وأَمْنَـعُ

المرادُ أَيُّنا، وهو كثير، فإِذا أُضيفَ إِلى النكرة أُضيفَ إِلى الواحد والتثنية والجمع، فتقول: أَيُّ رجلٍ وأَيُّ رجلَيْن وأَيُّ رجالٍ، وإِنما جاز إِضافتُه إِلى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعمُّ أَشخاص ذلك النوع، فهو يشمل كلَّ مَنْ يقع عليه ذلك الاسمُ، فلذلك جازتْ إِضافته إِليه.

وقد يُفرَدُ أَيُّ إِذا تقدَّمَ ذِكْرُ ما هو بعضٌ منه، نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] أُفردَ «أَيّاً» ههنا لأَنه أَحد الاسمَيْن المذكورَيْن، ومعناه أَيَّ الاسمَيْن دعوتُمْ اللهَ به فلِلَّه[2] الأَسماء الحُسنى، ولو قلت: أَيّاً ضربتَ أَو بأَيٍّ مررتَ لم يجز لأَنه لم يتقدَّم ما يسُدُّ مسَدَّ المضاف إِليه، ولغلَبة الإِضافة عليه لَمَّا جاؤوا بأَيٍّ وُصْلةً إِلى نداء ما فيه الأَلف واللَّام غيرَ مضافة عوَّضوه من الإِضافة «ها» التنبيه بعده قبل صفته، نحوُ يا أَيُّها الناس، ويا أَيُّها الرجلُ.

وقولُه: «ولاسْتِيجابه الإِضافةَ» يريد لوجوبها له، فالاسْتِيجابُ مصدرٌ بمعنى الوجوب كالاسْتقرار بمعنى القَرار، وفعلُه اسْتوجَبَ، كقولك: اسْتوهَب اسْتِيهاباً واسْتوعَبَ اسْتِيعاباً.

وقولُه: «**توسيطَ المقحَمِ**» يعني بالمقحَم ها[3] التنبيه، «بَيْنه» أَي بين أَيّ وصفته، فها تنبيهٌ، وهي عِوضٌ من لفظ الإِضافة، ولزومُ الصفة عوضٌ من معناها، فاعرفْه.

---

(١) الإسراء: ١٧/ ١١٠.

(٢) في ط، ر: «دعوتم الله فله».

(٣) في ط، ر: «هاء» تحريف.

محتويات الجزء الثاني